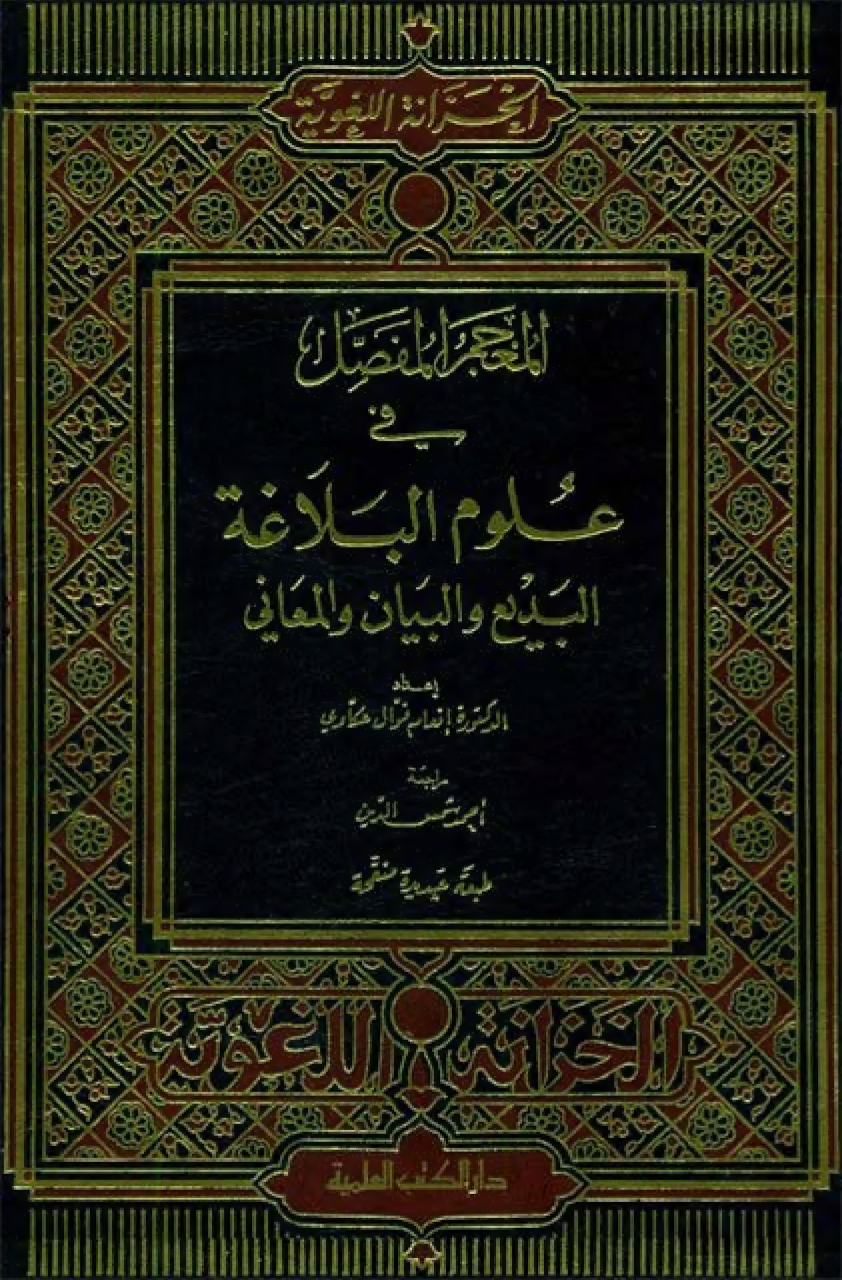

الخزانة اللغوية
المعجم المفصل
في
علوم البلاغة
البديع والبيان والمعاني
إعداد
الدكتورة إنعام فوال عكاوي
مراجعة
أحمد شمس الدين
طبعة جديدة منقحة
الخزانة اللغوية
دار الكتب العلمية

المعجم المفصل في علوم البلاغة

البديع والبيان والمعاني

إعداد

الدكتورة إنعام فوّال عكّاوي

مراجعة

أحمد شمس الدّين

طبعة جديدة منقّحة





Title: Al-mu'jam al-mufassal fī 'ulūm al-balāġah al-badī' wal-bayān wal-ma'āni

(The elaborate lexicon of rhetoric)

Author: Dr. In'ām Fawwāl 'Akkāwi

Revision : Aḥmad Šamseddīn

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 704

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 3rd

الكتاب: المعجم المفصل
في علوم البلاغة
(البديع والبيان والمعاني)

المؤلف: الدكتورة إنعام فوّال عكّاوي

مراجعة: أحمد شمس الدين

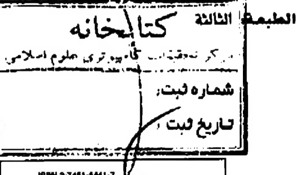
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 704

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الثالثة



ISBN 2-7451-4441-7

دار الكتب العلمية

الطبعة الثالثة
٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com



المقدّمة

الحمد والشكر لخالق العلماء والعلوم والمنثور والمنظوم، الذي جمّلهم بالنطق، وفوّههم بالبيان، والذي ميّزهم من بين أنواع الحيوان بمنطق أبدع به بالفصاحة والتّبيان.

لهذا كثيراً ما يشعر المرء منّا في دقائق تأمّلاته برغبة جامحة للوصول إلى آفاق المعرفة، علّه يفيد أبناء بجدته فتظهر له من تأمّلاته الاستطلاعية رؤيا جديدة لم تردْ على خاطره، وإنّما يحسّ مع اتّساع معالم ثقافته الفكرية بتوثّب الذّهن للخلق والإبداع.

وكم حلمت، وأنا في دراستي العليا للكتاب البلاغي، خاصة المطران جرمانوس فرحات « بلوغ الأرب في علم الأدب » أنْ يكون في حوزتي « موسوعة علوم البلاغة » في مادة تخصّصي ، أرجع إليها من أقرب سبيل ، وأعتمد عليها في تحقيق وتيقين ما أرتابُ في صحته ، وأعود إليها في ما غمض عليّ من أسس البيان، والبديع، والمعاني، تلك التي أعتزُّ باستقرائها من الآيات الكريمة في القرآن العزيز.

فاستطعت بعون المولى القدير، مواجهة العمل الكبير بقوّة وشجاعة من الآيات الكريمة في القرآن العزيز ، ومرتكزة على ما يتأصّل بالدرس البلاغي حتى يرتفع عن الغثاثة، ويساهم بالنهوض بالتراث البلاغي الأصيل، وذلك بإبادة القديم بحثاً وتنقيباً. هذا وعلوم البلاغة أحوج ما تكون إلى الدراسة والتّنقيب ودفع مباحثها إلى منطلق تستنور فيه مرحلة جديدة مستقبلية متقدّمة تحدد معالم العبور، لأنّ القدماء لم يذكروا التجدّد إلاّ بما يخدم مآربهم للكتب التي عملوا على تأليفها، ولأنّهم لم يتجهوا إلى التأريخ اتجاهاً مخلصاً. لذلك قمت بالخطوة الجريئة لدرس مصطلحات فنون البلاغة والمعاني، فعملت

على مسح شامل لكلّ تطور وتجدد فيها مبيّنة ثوبها العربي الأصيل في هـذا « المعجم المفصّل» الذي سيصدر إن شاء الله عام ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م وتنسيق جميع أشتات البلاغـة، ونسقها في سجل كبير، يظهر تطورها ويبرز معالم الفصاحة والبلاغة ليكون تجربة تأخذ آثارها في دعوة المعجم التأريخي، وتستقطب ملامحها من التراث الأصيل.

غير أنّ هذا العمل ليس بالسهل، إذْ تأريخ الألفاظ واللهجات العربية ممتدّ طويل، وفقدان كثير من النصوص في غمرة الظروف الصعبة التي مررنا بها زادها صعوبة، فقام منهج هذا « المعجم المفصّل » في علوم البلاغة على نقب كـل فن من فنون البـديع والبيـان والمعاني في مصادرها، واستخلاص الرأي من منابعه، وذكر القاسم المشترك الذي تلتقي عنده الآراء وتـتماسك بقوة، وتبيّن عملية التطوّر، وتوضّح المعنى الاصطلاحي الذي توصل إليه المتأخرون. وعليه فإنّ تَصْنيف المعجم البلاغي لم يكن سهلاً، فهناك كثير من المراجع والمصادر تعبق بين جنباتها ثماراً يانعة، وما على المصنّف إلاّ أنْ يحسنَ الاختيار ويمعن النظر الدقيق ليختار المفيد، ويضمّه إلى ما اقتبسه من كتب البلاغة، حتى إذَا راقت المادة على سُوقها، بدأ التأليف، ودرجت حروف الهجاء تبدأ في سياق الترتيب من غير التفات إلى جوهر مادة المصطلح، أو صلة بالمعجم القديم، لأنّ في ذلك كثيراً من العنت لا يحقق الهدف المطلوب لدى المراجعة السريعة، ولذلك نُظّم « الائتلاف » قبل « الابتداء » ورُتّب « الإبدال » قبل « الإبهام » و « الاتّساع » قبل « الاتكاء » لأنّ الاعتماد على ترتيب الحروف في المعجم كما هو معتمد في تنسيق الألفاظ والمصطلحات.

وبعد أن انتهى هذا التّصـنيف، كان لا بد من العودة إلى المعجمات للوقوف على معنى المصطلح لغة، ويذكر بعد ذلك المعجم أسماء الفنون البلاغية إنْ كـانت له عـدة تسميات، مع ذكر تعريف البلاغيـين والنّقاد لها ولتلك الفنون، وهو تعريف أقبس نسقه من التطوّر التأريخي، وهذا يرجع إلى عهد بعيد يمتد إلى آخر ما وقفت عنده البلاغة على يد جرمانوس فرحات المتوفّى (١١٤٥ هـ/١٧٣٢ م) صاحب « بلوغ الأرب في علم الأدب » وبعدها تأتي أنواع الفنون موضّحة بالأمثلة المقتبسـة من القرآن الكـريم، وأشعار العـرب البليغة.

هذا منهاج تصنيف المعجم الذي ابتدأ من الهمزة، وانتهى بالـواو، ولم يكن هذا الإنجاز سهلاً، لأنّ تأريخ البلاغة أزلي، ولأنّ المتقـدمين لم يفكروا بـوضـع معـالم لهذا العمل، وبالتـأكيد اعتـرضـنا ضيق شـديد لـوجود اسمين أو أكثر للفن الواحـد من الفنون

البلاغية، كتسمية بعضهم التّجنيس «جناساً» و«مجانساً» و«مماثلاً»، و«تماثلاً»، والتّورية «إيهاماً» و«توجيهاً» و«تخييلاً» إلى غير ذلك. ففُصّل البحث فيهما تفصيلاً مسهباً واقتصر على الاسم المشهور لكل متقدم من البلاغيين.

وإنّ «المعجم المفصّل» هذا الذي حوى ثمانمائة واثنتين وأربعين مادة، معجم ينهض على ترتيب الفنون البلاغية ترتيباً هجائياً لتسهل مراجعته للفن المطلوب، وشَمْل أجزائه في مادّة واحدة. وجَمْع الأراء المختلفة في الفن الواحد تفيد مؤلّف البلاغة، ومن يهتمّ بالمقارنة بين الفنون عند العرب وغيرهم كالفرس واليونان والهنود، الذين قيل إنّ لهم أثراً كبيراً في نشأة البلاغة العربية؛ وما هو كذلك، وخاصة حينما يرجع المدقّق إلى هذا المعجم، ويرى نشأة الفن وتطوّره خلال القرون، وارتباط المصطلحات بالمتقدّمين منذ عهد الصحابة، والأوائل كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والأصمعي، وأبي عبيدة، والفرّاء وغيرهم ممّن لم يدرسوا بلاغة أرسطو، أو يطلعوا على صحف الفرس والهنود.

وهذا «المعجم المفصّل» ذكر مدى تأثر اللاّحقين بالسابقين إلى جانب تقريب فنون البلاغة ودمجها بالنصوص لتؤدّي خدمة جليلة لمن يريد أنْ يكتشف بنفسه هذا الفن قبل أنْ يعودَ إلى الكتب، ويقفَ على الأساليب التي ترصد التطوّر التأريخي، وبفضل هذا المنهج تَسْهُل العودة إلى الفنون البلاغية، وتكثر الفائدة من المصادر والمراجع التي استعملتها في «المعجم المفصّل».

ذلك منهج التأليف وتلك خطة التّنسيق التي استطعت بها بعون المولى مواجهة العمل الكبير بقوة وشجاعة حتّى تسنّىٰ الظهور لهذا المعجم الضخم أن يرى النور، بمساعدة الدكتور إميل يعقوب، وبتشجيع من الدكتورة عزيزة فوّال، لأنّه ليس بالعمل السهل ولا اليسير، خاصة وإنّ العلوم البلاغيّة ركنت بعض الشيء في هذا العصر الحديث، بعد أنْ كان يقصد به وجوه تحسين الكلام، وإحرازه لمعاني البيان، وأنواع الفصاحة والبديع، ووجوه مطابقته للمحسنات اللّفظية والمعنويّة التي أحرزت دوراً مهماً نال إعجاب العلماء اللغويّين بعامة، والبلاغيّين بخاصة. تلك العلوم البلاغيّة التي غرس بذورها ابن المعتزّ، وعبد القاهر الجرجاني فيما بعد؛ وكأنّ الرحال حُطّت بها عند هذا الحدّ؛ فعملت على الاعتناء بهذه العلوم البلاغيّة لعلوّ شأنها، وارتفاع قدرها، فضلاً عن أنّ اللّه عزّ وجلّ نزّل خير الكتب على أفضل أنبيائه، بإظهار قيمة هذا البيان وإعجازه متعلقاً بها، فكان القرآن الكريم معجزاً فيما اشتمل عليه من الفصاحة والبلاغة، ومن أنباء الغيب، والحكم، والمواعظ، من

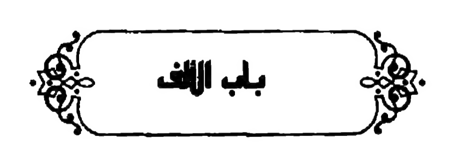
ذلك ما افتخر النبيّ محمّد ﷺ حيث قال: «أنا أفصح من نطق بـالضّاد» وتبعه الشعراء المولدون والخطباء، وممّن كان يجمع الخطابة والشعر الجيّد، مع حسن البيان وتطوّر البلاغة، بعد أنْ كانت ملاحظات بيانيّة مبعثرة في كتب الأدباء واللغويّين، إذ كان الشاعر منهم بحسّه الفطريّ، وعلى غير دراية منه، يأخذ بأنواع هذه الأساليب البيانيّة، ومصطلحاتها البلاغيّة، يستخدمها تلقائيّاً، كلّما جاش بنفسه خاطر، وأراد أن يعبّر عنه تعبيراً بلاغيّاً. من ذلك كان لي الحافز والدافع للاهتمام بهذه العلوم البلاغيّة، إذْ أحقّ العلوم بالتعلّم، وأولاها بالتحفّظ، علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، لأنّنا بحاجة إلى ذكر ما وراء البلاغة، وما زلنا بحاجة إلى الدخول في معترك هذا اليمّ لتذليل الصّعاب وللوصول بأقصر الأوقات إلى ما يبتغيه الدّارس في مسألة عالقة بموضوع ما.

وبالطبع قد سبقني إلى مثل هذا البحث كثيرون، ولعلّني أُضيف شيئاً إلى ما وضعوه، ويكون لي شرف المساهمة في خدمة أبنائي الطلاّب وإخواني الأحبّاء، متوخّية الغاية المُرجاة في الوصول إلى المبتغى بأسهل الطرق، مبتعدة بذلك عن الإفراط والتّفريط، مدقّقة في إيراد المعاني، وتحرير العبارة، والأخذ بما يسهل فهمه من شرح وتفسير ومعانٍ، ساعية إلى إتقان التأليف بغية إرضاء الخاصّة والعامّة.

د. إنعام فوّال عكاوي

تكرم الاستاذ ناصيف يمين بقراءة نص الكتاب وتصحيحه فله الشكر والتقدير

الناشر



الائْتِلاَفُ

الائتلاف من الفعل ائْتَلَفَ؛ وائْتَلَفَ القومُ ائتلافاً: أَلِفَ بعضُهم بعضاً.

عرَّف قُدامة بن جعفر الائتِلاف بقوله: «إنَّه قول موزون مقفًّى، يدُلُّ على معنى». أي إنَّه يتألَّف من أربعةِ أركان: الوزن، والقافية، واللَّفظ، والمعنى. وتَولَّـدَ لديـه ائتلافُ اللَّفظِ مع المعنى، وائتلافُ اللَّفظِ مع الوزنِ، وائتِلافُ المعنى مع الوزنِ، وائتلافُ المعنى مع القافية. بينما ذكر بدر الدين بن مالك، والعلويّ، والسبكيّ، ائتلافَ اللَّفظِ مع اللَّفظِ، وائتلاف المعنى مع المعنى؛ وسَمَّى ابن حجَّة الحمويّ مُراعاة النَّظير ائتـلافاً، وتنـاسباً، وتوفيقاً، ومؤاخاة؛ وعرَّفه قائلاً: «وهو في الاصـطلاحِ، أنْ يجمعَ النَّـاظم أو النَّاثـرُ أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضادّ، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنًى لمعنى، إذ القصد جمع شيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو ما يلائمه من أحد الوجوه».

وقال ابن معصوم المدنيّ: «هذا النَّوع - أعني مراعاة النظير - سمَّاه قوم بالتوفيق، وآخرون بالتناسب، وجماعة بالائتِلافِ، وبعضهم بالمؤاخاة. قالوا: هو عبارة عن أنْ يجمعَ المتكلِّم بين أمر وما يناسِبه، لا بالتَّضادّ، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنًى لمعنى، إذ القصد جمع شيء مع ما يناسبه من نوعه، أو مـلائمة أحـد الوجـوه» ثم قال: «ولا يخفىٰ أنَّ هذا التفسير يدخل فيه ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف المعنى مع المعنى. وكلّ من هذه الأقسام عدَّه أرباب البديعيَّات نوعاً منه،

ونَظموا له شاهداً مستقلاً وجعلوه مغايراً لهذا النوع، مع أنهم مثّلوا لائتِلافِ اللفظِ بما مثّلوه به لمراعاة النَّظير بعينه ».

ائتِلافُ الفَاصِلَة

الفاصلة: جمع فواصل: الخَرْزَةُ تفصلُ بين الخرزتين في العِقدِ. والفواصِلُ هي مقاطع القرآن، ولا تسمَّى سَجعاً، ولا قوافي. وهذا النَّوع من مُخْتَرَعات قدامة كما قال ابن أبي الإصبع المصريّ، وسَمَّاه « التَّمكِين » وعرَّفه بقوله: « هو أنْ يُمَهِّدَ الناثر لسجعةِ فقْرَته والشاعر لقافية بيته تمهيداً تأتي به القافية في مكانها، مستقرَّة في قرارها مطمئنَّة في موضوعها، غير نافرة ولا قلقة، مُتَعَلِّقاً معناها بمعنى البيت كلّه تعلّقاً تامّاً، بحيث لو طُرِحتْ من البيت لاخْتلَّ معناه، واضْطرَبَ مفهومه ». وكلُّ مقاطِعِ آي الكتاب العزيز تُسمَّى فواصل. وممَّا جاء منه على « باب التَّمكين » قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الحكيمُ الرَّشِيدُ ﴾[1] فإنَّه لما تقدَّمَ في الآية ذِكْرُ العبادة، وتلاهُ ذكرُ التصرّف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلمِ والرُّشد على الترتيب؛ لأنَّ الحلمَ العقلُ الذي يصحُّ به تكليف العبادات، ويحضُّ عليها، والرشدُ حسن التصرّف في الأموال.

وشاهده قوله تعالىٰ: ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾[2] لأنَّ ذكر دخول الجنَّة مَهَّدَ لفاصلتها.

ائتِلافُ القَافِيَة

القافيةُ من كل شيء: آخرُهُ، يقال: « أتيتُه على قافية الشيء » أي على أثَرِه. تكلَّم قُدامة بن جعفر في كِتابِهِ « نقد الشعر » عن ائتِلافِ القافية، وقال: « هو أنْ تكونَ القافيةُ متعلّقة بما تقدَّمَ من معنى البيت تعلّق نظم له وملاءمة لما مرَّ فيه ». وتحدَّث عن أنواعِ ائتِلافِ القافيةِ مع ما يدلُّ عليه سائر البيت وهو التَّوشيح والإيغال؛ وأنَّ من عيوبِ ائتلافِ المعنى والقافية، التَّكلُّف في طلبها، والإتيان بها لتكونَ نظيرةً لأخواتها في السَّجع.

ومثال ملاءمة المعنى القافية، قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

ذَكَرتُ نظمَ اللآلىء والحبَاب لَهُ ... رَاعَى النَّظِيرِ بثغْرٍ مِنهُ مُبْتَسِمِ

---

(١) سورة هود، آية (٨٧).

(٢) سورة يس، الآيتان (٢٦، ٢٧).

نرى « نظمَ الحباب » يناسب « نظمَ اللآلىء »، و « نظم الثغر المبتسم »، وهي مناسبة بديعيّة عند أهل الشعر. وقوله: « راعى النُّظير » ورّى بها عن نوع البيان « مراعاة النُّظير ».

ومنه قول الحلّي، غير مُوَرٍّ عن نوع البيان: [البسيط]

تـجّـارُ لفظ إلـى سُـوق القبـول بهـا   من لُجّـةِ الفكْـرِ تَهـدِي جوهـرَ الكَلِمِ

يظهر في هذا البيت تماسك أركانه بين « التجّار، والسوق، واللجّة، والجوهر ».

ومثال أنْ تكونَ القافية مستدعاة ومتكلَّفة قول أبي تمام: [الرجز]

كـالظَّبْيـةِ الأدمـاءِ صَـافَتْ فـارْتَعَتْ   زَهْـرَ العَرارِ الغضَّ والجَثْجَـاثـا

فجميع البيت مبنيّ لطلب هـذه القافيـة، وإلاّ فليس في وصف الظّبيـة بأنّها ترعى الجثجاث كبير فائدة؛ لأنّه إنّما توصف الظبية لمدحها، يقال: إنّها تعطو الشجر، لأنّها حينئذٍ رافعة رأسها.

ومثال الإتيان بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السَّجْع، قول عليّ بن محمّد البصريّ في وصف الدّرع وتجويد نعتها، ولا يُزادُ في جودتها أنْ يكونَ نجادُها مخطّطاً أو غير ذلك: [الطويل]

وسَـابِغَـةُ الأذيـالِ زَغْفُ مُفَـاضَـةُ   تَـكَنَّـفهـا مِنّـي نـجـادُ مُخَـطَّطُ

وقـدسَمَّـى ابن مالك، وابن الأثير الحلبيّ، والحمويّ، والسيوطيّ، والمدنيّ هذا النوع تمكيناً كما قال ابن أبي الإصبع المصريّ عن « ائتِلافِ القافيةِ » مع ما يدلُّ عليه سائر البيت: هو الّذي سمّاه منْ بعد قدامة « التمكين . . . ».

ومعظمُ شعر الفحول من هذا اللّوْن. ومن ذلك قول المتنبّي: [البسيط]

يَـا مَـنْ يَعِـزُّ علينـا أنْ نـفـارِقَهُـمْ   وِجْـدانـنا كـلَّ شيءٍ بَعْـدكُمْ عَـدَمُ
إنْ كـانَ سَـرَّكُمُ مـا قـالَ حـاسِدُنـا   فـمـا لِـجُـرْحٍ إذا أرضـاكُـمُ ألَـمُ

ائتِلافُ اللّفْظِ مَع اللّفْظ

ائتِلافُ اللّفظ: ما يُلفظُ من الكَلامَ والكلمات المتمكّنة في مكانِهـا مناسبـة في موضعها غير نافرة ولا قلقة.

ذكر ابن مالك ائتلاف اللّفظِ مع اللّفظِ بقوله: « هو أنْ يكونَ في الكلام معنى يَصُحُّ معه واحد من عدّة معانٍ، فيختـار منها مـا بينه وبين بعض الكـلام ائتِلاف الاشتـراك في الحقيقة، أو ملاءمَة المزاج، أو نحو ذلك ».

أمّا العلويّ فعرّفه بقوله: « هو أنْ تريدَ معنى من المعاني تَصُحُّ تأديته بألفاظ كثيرة، ولكنّك تختار واحداً منها لما يحصل فيه من مناسبة ما بعده وملاءمته ».

وقال ابن حجّة الحمويّ: « هو أنْ يكونَ في الكلام معنى يَصُـحُّ معه هـذا النّوع، ويأخذُ عدّة معانٍ، فيختارُ منها لفظة بينها وبين الكلام ائتلاف». وكذلك قال السـيوطيّ: « أنْ تكونَ الألفاظ تُلائِم بعضها بعضاً، بأنْ يَقْرنَ الغريب بمثله والمتداول بمثله، رعايةً لحسن الجوار والمناسبة ».

كقول المتنبّي: [الطويل]

أُحِبُّـكَ يـا شَمْسَ النَّهـارِ وَبَـدْرَهُ ... وإن لامني فِيـكَ السُّهىٰ والفَـرْقَـدُ

فقد أتى المتنبّي في هذا البيت بائتلاف اللّفظ للفظ بين « الشمس والنهـار » وبين « البدر والسُّهى والفرقد ».

وتحدّث ابن أبي الإصبع عنه قائلاً: إنّ لهذا النّوع تعريفين:

أوّلاً: ما ذكره صفيّ الدين الحلّي، وعليه أصحاب البديعيّات، وهو: « أنْ يكونَ في الكَلامِ معنى يَصُحُّ معه واحد من عدّة معانٍ، فيختارُ منها ما بين لفظه وبين بعض الكلام ائتِلاف وملاءَمة، وإنْ كانَ غيره يَسدُّ مَسدَّه »، كقول البحتريّ: [الخفيف]

كـالقِسِيِّ المُعَـطَّفـاتِ بـلِ الأسْـ ... ـهُـمِ مـبـريّـة بـلِ الأوْتـارِ

إنّ تشبيه الإبل بالقِسِيِّ تعبيراً عن هزالها يمكن معه وصفها بالعراجين، أو الأَهِلَّة، والأَطناب ونحوها، ولكنّه اختارَ من ذلك تشبيهها بالأسْهم والأوتار، لما بينها وبين القِسِيّ من الائتِلاف اللّفظيّ والمناسبة المعنويّة.

وثـانياً: مـا ذكره السّيـوطيّ فيما تقـدّم، كقـولـه تعـالىٰ: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾[1] فأتى بجميع الألفاظ متداولة، لا غرابة فيها، رغبة في ائتِلافِ الألفاظ، لتعادل في الوضع، وتناسب في النظم.

---

(١) سورة النّور، آية رقم (٥٣).

ومن ذلك قول ابن رشيق القيرواني: [الطويل]

أَصَحُّ وأَقْوَى مَا رَوَيْنَاهُ في النَّدى   مِنَ الخَبَرِ المأثُورِ مُنْذُ قديمِ
أحاديثُ ترويها السُّيولُ عَنِ الحَيَا   عَنِ البحرِ عن جودِ الأميرِ تميمِ

فَلاءَمَ بين الصِحَّة والقوَّة، وبين الرّواية والخبر، لأنَّها كلّها متقاربة في ألفاظها، والأحاديث تقارب الأخبار، ثم أردفها بقوله السُّيول، وعقبها بالحيا، لأنَّ السُّيول منه، ثمَّ عن البحر، لأنَّه يقرب من السَّيل، ثم تابع بعد ذلك بقوله: « عن جود الأمير تميم » فهذه الأمور كلّها متقاربة، فلأجْلِ هذا لاءَمَ بينها في تأليف الألفاظِ، فصارَ الكَلاَمُ بها مؤتلف النَّسج مُحْكَم السَّدى.

ائتِلاَفُ اللَّفْظِ معَ المَعْنَى

نصح بشر بن المعتمر، في صحيفته، بهذا الفن، فقال: « ومن أَرَاغَ معنًى شريفاً، فليلتمسْ له لفظاً كريماً، فإنَّ حقَّ المعنى الشريف اللفظ الشريف ».

وقال الجاحظ: « إنّي أزعمُ أنَّ سخيفَ الألفاظِ مشاكلٌ لسخيفِ المعاني ». وقال متابعاً: « ولكلِّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكلِّ نوعٍ من المعاني نوعٌ من الأسماء، فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيفِ، والجزل للجزلِ ». وهذا هو التناسب بين اللّفظ والمعنى.

وقد سمَّاه قدامة « ائتِلاف اللَّفظ مع المعنى ».

وأشار القاضي الجرجانيّ إلى هذا النوع من الائتِلاف، فقال: « لا آمُرك بإجراءِ أنواع الشعر كلّه مجرًى واحداً، ولا أنْ تذهبَ بجميعه مذهب بعضه، بل أرى لك أنْ تقسِمَ الألفاظ على رتبِ المعاني ».

وقال المرْزوقي في مشاكلة اللّفظ للمعنى: « عيارُ مشاكلةِ اللّفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية، طول الدّربة ودوام المدارسة، فإذا حُكِمَا بحسن التباس بعضها ببعض، لا جفاء في خلالها ولا نبوّ، ولا زيادة فيها ولا قصور، وكان اللّفظُ مقسوماً على رتبِ المعاني، قد جعل الأخصّ للأخصّ، والأخسّ للأخسّ، فهو البريء من العيب ».

وأشار ابن أبي الإصبع إليه فقال: « وتلخيص معنى هذه التَّسمية أنْ تكونَ ألفاظ المعنى المطلوب ليس فيها لفظة غير لائقة بذلك المعنى ».

ومنه في ائتِلافِ اللفظ مع المعنى قول ابن حجة الحمويّ : [البسيط]

تَـأَلُّفَ الـلَّفْظُ والـمَـعْـنَـى بـمِـدْحَـتِـهِ ... والجِسمُ عِنـدي بِغَيْـرِ الـرُّوح لم يَقُـمِ

وذكر قُدامة بن جعفر ائتِلاف اللَّفظ مع المعنى وترجمه منفرداً، لكنّه لم يبيِّن معناه.
ومن الألفاظ الملائمة اللاَّئقة بالمعنى قول زهير بن أبي سُلْمى : [الطويل]

أثـافِيَّ سُفْعـاً في مُعَـرَّسِ مِـرْجَـلٍ ... وَنُـؤْيـاً كَجِـذْمِ الـحـوضِ لم يَـتَـثَـلَّمِ
فـلمَّـا عـرفتُ الـدَّارَ قـلتُ لِـرَبْعِـهـا ... ألا انْعِمْ صَبـاحـاً أيُّهـا الرَّبْـعُ واسْلَمِ

فإنَّ زهيراً أراد تركيبَ البيتِ الأوَّل والثاني من ألفاظ تَدُلُّ على معنى غريب، لكنَّ المعنى غير غريب، فركَّبهما من ألفاظ متوسِّطة ومستعملة في نظم الكلام، على مُقتضى المعنى. وقال العلويّ : « هو أنْ تكونَ الألفاظُ لائقةً بالمعنى المقصودِ، ومناسبة له، فإذا كان المعنى فخماً، كان اللَّفظُ الموضوع له جَزلاً، وإذا كان المعنى رقيقاً، وكان اللَّفظ رقيقاً، فيطابقه في كلِّ أحوالِهِ، وهما إذا خرجا على هذا المخرج، وتلاءَمَا هذه الملاءمَة، وقعا من البلاغةِ أحسنَ موقع . . . ».

وجرى القرآن الكريم على هذا الأسلوب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ﴾[1] فعدل، سبحانه، عن الطين الذي خُلق آدم منه كما جاء في كثيرٍ من مواضيعِ الكتابِ العزيز، وهو مجموع التُّرابِ والماءِ، إلى ذكر مجرد التُّراب؛ لأنَّه أدْنى العنصرين، لما كانَ المقصُود مقابلة من ادَّعى في المسيحِ الإلـهيَّة بما يصغر أمر خلقه عند من ادَّعى ذلك؛ فلهذا كان الإتيانُ بلفظةِ التُّرابِ أمتن للمعنى من غيرها من الألفاظ. فائتِلاف اللَّفظِ مع المعنى أساس الكَلاَم البليغِ ، ويتَّضِحُ ذلك في شعر الفحول من شعراء العرب، أمَّا صغارهم فإنَّهم يقعون بعيداً عن هذا الفن البديع.

ومنه قول الشيخ عزّ الدين الموصليِّ : [البسيط]

تُـؤَلِّـفُ الـلَّفظَ والـمَـعْـنَـى فَـصَـاحَـتُـهُ ... تَـبَـارَكَ اللَّهُ مُـنْـشِـي الـدُّرِّ في الـكَلِمِ

ائتِلافُ اللَّفظِ مع الوزْنِ

عرَّفه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر »، فقال : « هو أنْ تكونَ الأسماء والأفعال، في الشعر، تامة مستقيمة كما بُنِيَتْ، ولم يضطرّ الأمر في الوزنِ إلى نقضها عن البِنْيةِ بالزِّيادة

(١) سورة آل عمران، آية رقم (٥٩).

عليها والنقصان منها، وأنْ تكونَ أوضاعُ الأسماءِ والأفعال والمؤلّفة منها، وهي الأقوال، على ترتيب ونظام لم يضطرّ الوزن إلى تأخير ما يجب تقدِيمه، ولا إلى تقديمِ ما يجب تأخيره منها، ولا اضطرَّ، أيضاً، إلى إضافة لفظةٍ أُخرى يلتبسُ المعنى بها، بلْ يكون الموصوف مقدَّماً، والصِّفة مقولة عليه ». ومنه قول ابن حجة الحمويّ: [البسيط]

والـلّفظُ والـوَزْنُ في أوْصَافِـهِ ائْتَلَفَـا فَمَـا يكـونُ مَـدِيحِي غَيْـرَ مُنْسَجِمِ

ومن عيوب الشعر إدخالُ معنى زائد لا تنقص الدلالة بحذفه، كقول أبي عديّ القرشيّ وقد اشتُهِر بالحشو في شعره: [الكامل]

نَحْنُ الـرُّؤُوسُ ومَـا الـرُّؤُوسُ إذَا سَمَتْ فـي الْـمَـجْـدِ لِـلأقْـوَامِ كـالأذْنَـابِ

فقـوله « لـلأقوام » حشـو. ومن عيوب هـذا الفنّ: التَّثْليم، والتَّذْنِيب، والتَّغْيير، والتَّفْصيل.

ومنه في عدم ائتِلاف اللفظ مع الوزن، قول عزّ الدين الموصليّ: [البسيط]

أؤلّـفُ الـلّفظَ مَـعْ وَزْنٍ بـمـدحـةِ مَـوْ لاَنَـا وَذَمٌ عَـدُوٌ بَـيْـنَ الـثَّـلَمِ

فقوله: « أُؤلّف » ثقيل بالهمزتين فيه، والوقوف لتحرير الوزن عند قوله: « بمدحةِ مولانا » كان سبباً في عدم ائتِلاف اللّفظ مع الوزن.

وكقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَـا مِـثْـلُهُ فـي الـنَّـاسِ إلاَّ مُـمَـلَّكـاً أَبُـو أُمِّـه حَـيٌّ أَبُـوهُ يُـقَـارِبُـهْ

في هذا البيت جاء الشاعر بما لا يلزم منه، فذهب رونق اللّفظ، وعقّد المعنى، وهو « وما مثله » يعني الممدوح، « في الناس حيٌّ يقاربه »، اي أحد يشبهه في الفضائل، « إلاّ مُمَلَّكاً » يعني هشاماً، « أبو أُمّه » أي « أبو أُم هشام »، « أبوه » أي أبو الممدوح، فالضمير في « أمه » للمُمَلَّك، وفي « أبوه » للممدوح، ففصل بين « أبو أمه »، وهو مبتدأ، و « أبوه » وهو خبر بأجنبيّ، وهو قوله « حيٌّ »، كما فصل بين « حيٌّ » ونعته، وهو قوله « يقاربه » بأجنبيّ، وهو « أبوه »، وقدّم المستثنى على المستثنى منه. فالمعنى في غاية التعقيد.

الائتلافُ معَ الاختِلاف

الائتِلاف من ألِف الشيء: وَصَلَ بعضَهُ ببعض: جَمَعَه، والاختلاف ضدّ الموافقة.

انفردَ في هذا النَّوع كلٌّ من ابن مالك والعلويّ، وجعلاه على ضربين:

الأوَّل: ما كانت المُؤْتلِفة فيه بمعزل عن المختلفة، ومثاله قول الشاعر: [الطويل]

أَبى القَلْبُ أَنْ يأتي السَّدِيرَ وأَهلَهُ ... وإِنْ قِيلَ عَيْشٌ بالسَّدِيرِ غَرِيرُ
بِكَ البَقُّ والحُمَّى وأُسْدٌ تَحفُّهُ ... وعَمْرُو بن هِندٍ يَعْتَدِي وَيَجُورُ

الثَّاني: ما كانت المؤتلِفَة فيه مُدَاخلة للمختلفة، كقول العباس بن الأحنف يهجو قوماً: [الطَّويل]

وِصَالُكُمْ هَجْرٌ وَحُبُّكُمْ قِلًى ... وَعَطْفُكُمْ صَدٌّ وَسِلْمُكُمْ حَرْبُ

فكلّ واحد من هذه مقرون مع ضدّه، مؤتلف معه.

ولم يذكر الحمويّ هذا النَّوع، وإنَّما تحدَّث عن ائتِلاف اللَّفظ مع المعنى، وائتِلاف اللَّفظ مع الوزنِ، وكذلك ائتِلاف المعنى مع المعنى، وائتلاف المعنى مع الوزن، وائتِلاف اللَّفظ مع اللَّفظ، وتحدَّث ابن معصوم عن هذه الأربعة إلى جانب ائتِلاف المعنى مع المعنى.

ومنه قول ابن حجَّة الحمويّ في ائتِلاف اللَّفظ مع المعنى: [البسيط]

تَآلَفَ اللَّفْظُ والمَعْنَى بِمِدْحَتِهِ ... والجِسْمُ عِنْدِي بِغَيْرِ الرُّوحِ لَمْ يَقُمِ

وكقوله في ائتِلافِ اللُّفظ مع الوزن: [البسيط]

واللَّفْظُ والوَزْنُ في أَوْصَافِهِ ائْتَلَفَا ... فَمَا يَكُونُ مَدِيحِي غَيْرَ مُنْسَجِمِ

وقوله أيضاً في ائتلاف المعنى مع الوزن: [البسيط]

والوَزْنُ صَحَّ مَعَ المَعْنَى تَأَلُّفُهُ ... في مَدْحِهِ فَأَتَى بِالدُّرِّ في الْكَلِمِ

ائْتِلَافُ المَعْنى مع المَعْنَى

يُعْتَبَر هذا الفن من المناسبةِ المعنويَّة، وهو قسمان:

الأوَّل: أنْ يشتملَ الكلامُ على معنى معه أمران، أحدهما: ملائم، والآخر: بخلافه، فتقرن بالملائم، كما هو ممثَّل بقول المتنبِّي: [البسيط]

فَالعُرْبُ مِنْهُ مَعَ الكُدْرِيِّ طَائِرَةٌ ... والرُّومُ طَائِرَةٌ مِنْهُ مَعَ الحَجَلِ

« فالكدريّ » طائر من القطا التي تعيش في السهل، والعُرْبُ بلادها المفاوز، فقارن بينهما فكانت هذه الملاءَمَةُ الدقيقة. والحَجَل من طير الجبل، والرُوم بلادها الجبال، فقارن بينهما فكان التناسب الدقيق.

والثّاني: أنْ يشتملَ الكلام على معنى وملائمين له، فتَقرنُ بهما ما لاقترانِهِ به مزيد. ومَثّل لذلك بقول المتنبّي: [الطويل]

وَقَفْتَ وما في الموتِ شَكٌّ لواقِفٍ ... كأنَّكَ في جَفْنِ الرَّدىٰ وهْوَ نائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلْمَىٰ هزيمةً ... وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ باسِمُ

فإنَّ عجز كلٍّ من البيتين يُلائِمُ كِلا الصَّدْرَيْن، وصالح لأنْ يُؤلَّفَ معه. ولكنَّ الشاعر اختارَ ما أوردَهُ لأمرين:

أحدهما: أنَّ قوله: « كأنَّك في جفنِ الرَّدَىٰ وهو نائم » مسوق لتمثيل السلامة في مقامِ العطبِ، فجعله مقرّاً للوقوفِ والبَقاءِ في موضع يقطعُ على صاحبِهِ بالهلاك أنسبُ من جَعْلِهِ مقرّاً لِثباتِهِ في حال مرورِ الأبطالِ به مهزومَة.

وثانيهما: أنَّ في تأخير قوله: « وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ باسِمٌ »، تتميماً لِلوَصْفِ وتفريعاً على الأَصْلِ اللّذين يَفُوتانِ بالتَّقْدِيم. فالوصف هو ثباته في الحرب، والتّتميم هو أنَّ ثباتَهُ في الحربِ لاحتقاره كلَّ أمرعظيم، كما يفيده وضاحة الوجه وتَبَسُّم الثَّغر في ذلك الموقف، لا لضرورة فِقْدانَ المهرب. والتّفريعُ على الأَصْلِ، هو أنَّ وَضَاحَةَ وجهِهِ وابتسامَ ثغرِهِ، عندَ مرورِ الأبطالِ مكْلُومين مَهْزومين، فرْعَ ثَباته في الأَرض، أرض الوَغى، حين لا شَكَّ لواقفٍ في الموتِ، والرَّدَىٰ محيطٌ به من جميع الجوانِبِ، ثمَّ إنَّه يسلمُ منهُ.

ائتِلافُ المَعْنَى معَ الوَزْنِ

أشار قُدامة إلى ائتِلافِ المعنى مع الوزنِ بقوله: هو أنْ تكونَ المعاني تامَّةً مُسْتَوفاة، لم يضطر الوزن إلى نقصِها عن الواجب، ولا إلى الزِّيادةِ فيها عليه، وأنْ تكونَ المعاني أيضاً مواجهة للغرضِ، لم تمتنعْ من ذلك، ولم تعدلْ عنهُ من أجل إقامةِ الوزنِ والطُّلبِ لصحته. وذكر أنَّ من عيوب ائتلافِ المعنى والوزن القَلْب والبتر، ومثال القَلْب قول عروة بن الورد: [الوافر]

فَلَوْ أنِّي شَهِدْت أبَا سُعَادٍ ... غَدَاةَ غَدَا بِمُهْجَتِهِ يَفُوقُ

فَـدَيْتُ بِـنَـفْـسِـهِ نَـفْسِي وَمَـالِي وَمَـا آلـوكَ إلاَّ مَـا أُطِـيـقُ

والشاهد قوله: « فَدَيْتُ بنفسه نفسي » فقلب المعنى.

ومثال المبتور قول عروة بن الورد: [الوافر]

فَلَوْ كَـالـيـومِ كَـانَ عَـلَيَّ أَمْـرِي وَمَـنْ لَـكَ بِـالـتَـدبُّـرِ فـي الأُمـورِ

فهذا البيت ليس قائماً بنفسه في المعنى، فأتى بالبيت الثّاني ليُتمِّمهُ، فقال:

إذَنْ لَـمَـلَكْـتُ عِـصْـمَـةَ أُمِّ وَهْـبٍ عَلَى مَـا كَـانَ من حَسَـكِ الصُّـدُورِ

وتبعهُ البلاغيُّون الآخرون في هذا الفن، ومنهم: ابن أبي الإصبع المصريّ، وابن مالك، وابن حجّة الحمويّ، والسيوطيّ، والمدنيّ، وساروا على نهجه.

ائْتِلاَفُ الوَزْنِ مَعَ المَعْنَى

وهذه تسميةُ ابن معصومِ المدنيِّ في تعريفه: هذا النّوعُ عبارة عن أنْ يكونَ البيتُ صحيح المعنى مستقيمَ الوزنِ لا يضطرُّ الشّاعر فيه لإقامة الوزن إلى إخراج المعنى عن وجه الصِّحَّةِ، أو تقديم أو تأخير أو حذف؛ مثاله قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

والـوزنُ صَـحَّ مـعَ الـمعنَى تَـأَلُّـفُـهُ فِي مَـدْحِـهِ فـأتى بـالـدُّرِّ في الْكَلِمِ

فإنّ الوزن والمعنى في بيت الحمويّ في غايةِ الائتِلاف.

وقد تحدَّث حازم القرطاجنيّ عن صلةِ الوزنِ بالمعنى، فقال: إنَّ للأعاريضِ اعتباراً من جهة ما تليقُ به من الأغراضِ، فمنها أعاريض فخمة تصلُحُ للفخرِ، ومنها أعاريض رقيقةٌ تصلُحُ لإظهارِ الحزنِ؛ وعلى هذا الأساس قسَّم أوزانَ الشعرِ إلى السبط، والجعدِ، واللينِ الشّديد، والذي بينَ بين. ويقومُ هذا التّقسيم على اعتبارِ الحركات والسُّكنات. وهذه الحركات والسُّكنات لها ميزةٌ في السَّمعِ وصِفةٌ أو صِفات تَخُصُّه من جهة ما يوجدُ له رصانةٌ في السَّمع، ومن جهة ما يوجد له سباطة وسهولة وغيره. ولمَّا كانت أغراضُ الشّعرِ مختلفةً، وجَبَ أنْ تُحاكي تلك الأغراض والمقاصد بما يُناسبها من الأوزانِ. وأعلى البحور درجةً الطويل والبسيط ويتلوهما الوافر والكامل؛ ومجال الشاعر في الكامل أفسح منه في غيره. ويَتْلُو ذلك الخفيف، أمَّا المديد والرَّمل، ففيهما ضعف ولين، وأمَّا المنسرح ففيه اضطرابٌ وتقلقل، وفي السَّريع والرَّجز كزَازَةٌ، وفي المتقارب سذاجة لتكرارِ أجزائِهِ، وإنْ كان الكلامُ

فيه حسن الاطّراد؛ وفي الهزج سذاجة وحدّةً، وفي المجتثّ والمقتضب حلاوةٌ قليلة على طيش فيهما، وفي المضارع قبح؛ ولذلك ينبغي أنْ يُصاغَ الشعرُ في الوزنِ الّذي يُلائِم معناه.

الابْتِدَاء

ابْتدأَ الشيء وبهِ: افتتحه، قدّمه في العمل، وفضّلهُ. أشارَ علماءُ البلاغةِ إلى أنَّ الشاعرَ أو النّاثرَ يجدرُ بهِ أنْ يَتأنّقَ في ثلاثة مواضع في كلامه، حتّى يكونَ أعْذَبَ لفظاً وأحسنَ سبكاً وأصحّ معنًى؛ وهي: الابْتِدَاء، والتّخلّص، والانتهاء.

والابْتِدَاءُ أنْ يكونَ مطلعُ الكلامِ شعراً أو نثراً أنيقاً بديعاً، لأنّهُ أوّلُ ما يقرعُ السّمع فيقبل السّامعُ على الكلام ويعيهُ، وإنْ كان بخلاف ذلك أعرضَ عنه ورفضه وإنْ كان في غاية الحُسنِ.

وقد استحسنَ العلماءُ مطلع النابغة الذُّبيانيّ: [الطويل]

كِليني لِهمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصبِ ... وَلَيْلٍ أُقاسيهِ بطيءِ الكَوَاكِبِ

ومن الابْتِداءات البارعة قول علقمة بن عبدة: [الطويل]

طَحَا بِكَ قَلْبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ شَبَابٍ عَصْرَ حانَ مشيبُ

وكذلك قول امرىء القيس: [الطويل]

قِفَا نبكِ مِنْ ذكرى حبيبٍ ومنزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

وقول القطاميّ: [البسيط]

إنّا مُحَيُّوكَ فاسْلَمْ أيُّها الطَّلَلُ ... وإنْ بُليتَ وإن أعْيَا بِكَ الطِّيَلُ

ومنها أيضاً قول أوْس بن حجر ـ وقالوا: لم يبتدىء أحدٌ من الشعراءِ بأحسنَ ممّا ابتدأ به أوس بن حجر، لأنّه افتتح المرثيّة بلفظٍ نطَقَ به على المذهب الّذي ذهب إليه فيها في القصيدة، فأشعركَ بمُرادِهِ في أوّل بيت ـ وهو: [المنسرح]

أيّتُها النّفْسُ أجْمِلِي جَزَعا ... إنّ الّذي تَحْذَرِين قَدْ وَقَعَا

ومنها أيضاً قول أبي ذؤيب: [الكامل]

أمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ ... والدّهْرُ ليسَ بمُعْتِبٍ من يَجْزَعُ

فقد ابتدأ كلامه بما دلَّ على غرضه. ومثل هذه الابْتِداءات كثير من شعر القدماءِ والمُحْدَثين.

ومنهم من يُسمِّي هذا الفن: «حسن المطالع والمبادي» كالثَّعالبيّ، الَّذي عَقَدَ فَصْلاً للكلامِ على ابتداءاتِ المتنبِّي الحسنة، وابن قيِّم الجوزية الذي قال عنه: «وذلك دليلٌ على جودة البيان، وبلوغِ المعاني إلى الأذهانِ، فإنَّه أوَّلُ شيءٍ يدخل الأُذُن، وأوَّلُ معنًى يصل إلى القلب، وأوَّلُ ميدانٍ يجولُ فيه تَدَبُّر العقل». وقَسَّمَهُ إلى قسمين: الأوَّل: جَلِيّ، كقوله تعالىٰ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] والثَّاني: خفيّ، كقوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[2] وما يجري مجرىٰ ذلك من السُّوَر التي افتُتِحتْ بالحروفِ المُفردة والمركَّبة.

الإِبْدَاعُ

الإبداعُ من أبدع وهو أنْ يأتيَ الشاعرُ بالبديعِ، والبديعُ: الشيء الذي يكون أوَّلاً. والإِبْداعُ: هو أنْ يأتيَ الشاعر في البيتِ الواحدِ بعدَّةِ أنواعٍ، أو في القرينةِ. ورُبَّما كان في الكلمةِ الواحدة ضربان من البديعِ، ومتى لمْ يكنْ كذلك، فليسَ بإبداعٍ، كما قال ابن حجَّة الحمويّ وابن أبي الإصبع المصريّ.

والإِبْداع سِمَةُ الشاعر المبتكر، والكاتب المقتدر، وقد وضعه البلاغيُّون والنُّقَّاد في قمَّة الإنتاج، وإنْ كانَ قليلاً إذَا قِيسَ بغيره. وقد عرَّفه ابن رشيق قائلاً: «الإِبْداعُ هو إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف الَّذي لم تجرِ العادة بمثله. ثُمَّ لزِمَتْهُ هذه التسمية، حتى قيل له بديع وإنْ كثرَ وتكرَّرَ، فصار الاختراع للمعنى والإبداع للَّفظِ، فإذا تمَّ للشاعرِ أنْ يأتيَ بمعنى مخترعٍ في لفظٍ بديعٍ، فقد استَوْلى على الأُمدِ وحازَ قصب السَّبق».

وجعله الوطواط في صياغةٍ أُخرى، قائلاً: «قال أربابُ البيانِ: إنَّ هذه الصفة عبارة عن نظم المعاني البديعيَّة في ألفاظٍ حسنةٍ، بعيدة عن التكلُّفِ، وفي رأيي أنَّ ذلك لا يدخل في جملة الصِّنَاعَاتِ؛ لأنَّ كلامَ العُقلاءِ والفُضلاءِ سواءٌ المنظومُ منه أو المنثورُ يجب أنْ يكونَ على هذا النَّسَق، فإنْ لم يكن كذلك اعْتُبِرَ من أحاديثِ العوامّ».

غير أنَّ ابن الأثير قسَّم المعاني إلى ضربين:

الأوَّل: يبتدعه مؤلِّفُ الكلام من غير أنْ يقتدي فيه بمن سبقه. وهذا الضرب ربَّما يُعثر

---

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٢).

(٢) سورة البقرة، الأيتان (١و٢).

عليه عند الحوادث المتجدِّدة، ويُنتبَه له عند الأمور الطّارئة. ومن ذلك ما ورد في شعر أبي تمّام، في وصف مصلّبين: [الكامل]

بَكَرُوا وأَسْرَوا في مُتُونِ ضَوَامِرٍ   قِيدَتْ لَهُمْ مِنْ مَرْبَطِ النَّجَارِ
لا يَبْرَحُونَ وَمَنْ رَآهُمْ خَالَهُمْ   أَبَداً على سَفَرٍ مِنَ الأَسْفَارِ

والثّاني: وهو الذي يُحْتَذَى فيه على مِثالٍ سابق ومَنْهَجٍ مَطْرُوقٍ، فذلك جُلُّ ما يستعمله مؤلّفو الكلام. ومنه قول عنترة: [الكامل]

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بعد تَوَهُّمِ

وعرّفه ابن أبي الإصبع بقوله: «هو أنْ تكونَ مفرداتُ كلماتِ البيتِ من الشعرِ، أو الفصلِ من النّثرِ، أو الجملةِ المفيدة، مُتَضَمِّنَةً بديعاً، بحيثُ تأتي في البيتِ الواحدِ والقرينةِ الواحدةِ عدّة ضروب من البديع، يُحسب عدد كلماتِهِ أو جملتِهِ، وربّما كان في الكلمةِ الواحدةِ المفردةِ ضربانِ فصاعداً من البديعِ، ومتى لم تَكُنْ كلُّ كلمةٍ بهذه المثابة، فليسَ بإبداع».

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ واسْتَوَتْ على الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[1] وقد استُخرِجَ من هذه الآية الكريمة واحد وعشرون ضرباً من المحاسن؛ منه المناسبة، والمطابقة، والاستعارة، والتمثيل، والإرداف، والتّعليل، وصِحّة التّقسيم.

وعرّفه السبكيّ بقوله: «هو ما يُبْتَدع عندَ الحوادثِ المتجدّدة، كالأمثال التي تُخْتَرع وتُضْرَب عندَ الوَقَائع». وسمّى الطّيبيّ هذا النّوع «إبداعاً»، وكذلك فعل ابن حجّة الحمويّ. وسمّاه أهل البديعيّات «سلامة الاختراع»؛ ولكنّ تعريفهم للأخير يخرجه من الأوّل الذي عرفه المصريّ ومن سار على نهجه تعريفاً يختلف عن تعريف «سلامة الاختراع». وذكر ابن معصوم المدنيّ في «أنوار الرّبيع» أنّ هذا النّوع عبارة عن أنْ يَخْتَرِعَ الشاعر معنى لم يسبق إليه. وسمّاهُ بعضهم الإبداع، وهو اسم مطابقٌ للمسمّى، غيرَ أنّ أصحابَ البديعيّات مَالُوا إلى تعريفِ ابن حجّة الحمويّ في هذا الفنّ. وهو ما ذهب إليه المصريّ.

---

(١) سورة هود، آية رقم (٤٤).

ومنه قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

إبْـدَاعُ أخـلاقِـهِ إبـداعُ خَـالِـقِـه   في زخرفِ الشّعرِ فاسْجَعْ فيهما وَهِمِ

فصدر البيتِ مُشْتمِلٌ على التّوريَةِ، والجِنَاسِ المطلقِ، وجِناسِ التّصحيفِ، والتّرصِيع، والمماثَلَة، والتّسْجيع، وائْتِلافِ المعنى مع المعنى، والسُّهولة. أمّا عجزه ففيه التّوريَة أيضاً، ومُرَاعَاة النّظير، والاعتراض. والانسجام ظاهرٌ في البيتِ بكامله، وكذلك الإبداع وهو المقصود هنا.

ومنه قول عزّ الدين الموصِليّ الّذي ذكر فيه ستّة عشر نوعاً من ألوان البديع: [البسيط]

كَمْ أبْدَعُوا رَوْضَ عَـذْلٍ بعد طُـولِهِم   وَأتْـرَعُـوا خَـوْضَ فَضْلٍ قَبْـلَ قَـوْلِهِم

ومن الإبداع أيضاً بيت الحلّي: [البسيط]

ذَلَّ النُّضَـارُ كَـمَـا عَـزَّ النَّـظيـرُ لَـهُمْ   بـالفضلِ والبـذلِ في عِلْمٍ وفي كَـرَمِ

ففي هذا البيت من أنواعِ البديعِ: التّجنيس، والتّسْجيع، واللّفّ والنّشْر، والكِنَاية عن الكرم في قوله «ذلّ النضار»، وائْتِلاف المعنى مع المعنى.

الإبْدَالُ

الإبدال من أبْدَلَ، وأبْدَلَ الشّيْءِ من الشّيْءِ وبدّله: اتّخذه منه بدلاً. وقد أدْخَلَهُ بعض المتأخّرين في فنونِ البديع، وعرّفوهُ بقولهم: «إنّه إقامة بعض الحروف مقام بعض» ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كالطَّوْدِ العظيم﴾[1] فلفظة «فانفلق» جعلَ منها ابن فارسٍ لفظة «فانفرق»، وكذلك الخليل بن أحمد جعل لفظة «فجاسُوا» بدل «فحاسوا» إذْ قامت الجيم مقامَ الحاء، من قوله تعالى: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾[2] ومنه ما حُكِيَ عن أبي رياش، في قول امرىء القيس: [الطويل]

وإنْ تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْـكَ مِنّي خَليقَـةٌ   فَـسُلّي ثِـيَـابِي مِنْ ثِيَـابِـكِ تَـنْسُلِي

---

(١) سورة الشّعراء، آية رقم (٦٣).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٥).

أي « تنسلل » . فأبدل اللّام الثانية ياءً لكسرة اللّام الأولى .

ومثله قول بعضهم : [الطويل]

إنّي لأستَنْعِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ ... لَعَلَّ خَيَالاً مِنْكَ يَلْقَى خَيَالِيَا

أراد أستنعس فأبدل السين ياءاً .

وليسَ هذا من فنون البديع ، بل هو من الدّراسات اللُّغويّة ، وتَحَدَّثَ عنه اللُّغويُّون في مباحثهم . ولكنَّ الباحثينَ في علوم القرآن كالزركشيّ والسيوطيّ ، عَدُّوهُ من البديع ، وَبَحَثُوهُ مع التّفويف ، وتأكيدِ المدحِ بما يُشْبِه الذَّمَّ ، والتّقْسيم ، والتّدبيج .

إبْرَازُ الكَلَامِ فِي صُورَةِ المُسْتَحِيلِ

إبراز الكلام في صورة المستحيل : إبرازه في صورةِ الحذق والقدرةِ على الجودة للمبالغة .

وحقيقةُ هذا الفَنّ أنّهُ يبرزُ في صورة المستحيل ، وذلك على طريقِ المبالغةِ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخياط ﴾[1] .

وغالىٰ بعض الشعراء في وصفِ التحوّل فقال : [الطويل]

وَلَـوْ أنَّ مـا بِي من جَـوًى وَصَبَابَـةٍ ... عَلَىٰ جَمَـلٍ لَمْ يَبْقَ في النَّـارِ خـالِـدُ

أراد أنّه لشدّة نحوله يستطيع أن يدخل في سمِّ الخياط .

وهذا الفنّ من صورِ المبالغةِ المتناهيةِ ، ولكنَّ الزَّرْكَشيّ تحدَّث عنه في فنون البديع ، إشعاراً منه باستقلاله وتخصيصه .

الإِبْهَامُ

الإبهام من الفعلِ « بهم » وإبهام الأمر أنْ يَشْتَبِهَ فلا يُعرف وجهه ، واسْتَبْهَمَ عليهم الأمر : لم يدروا كيف يأتونَ له ، واسْتَبْهَمَ : اسْتَغْلَقَ .

والإبهامُ من اختراعِ ابن أبي الإصبع ، وعرَّفه بقوله : « والإبهامُ لا يكونُ إلّا في الجُمَل المؤتلفة المفيدة ، ويخْتَصُّ بالفنونِ كالمدح ، والهجاءِ ، والعِتاب ، والاعتذار ، والفخر ،

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (٤٠) .

والرِّثاء، والنَّسيب، وغير ذلك ، وهو عنده: أنْ يقولَ المتكلِّمُ كلاماً يحتملُ معْنَيَيْن مُتَضادَّيْن لا يتميَّز أحدهما من الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعد ذلك، بل يقصدُ إبهام الأمر فيهما قصداً.

وقد سارَ أكثرُ البلاغيِّين على نهجه في التَّسمِيَة والتعريف، ومنهم المدنيّ، وابنُ حجَّة الحَمَوِيّ، كقوله: [البسيط]

وَزَادَ إبْهَامُ عَذْلِي عَاذِلِي وَدَجَا ... لَيْلِي فَهَلْ مِنْ بَهِيمٍ يَشْتَفِي أَلَمِي

وعَقَدَ العلويّ فصلاً للإبهام والتَّفسير، وقال: إنَّ المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً، فإنَّه يُفِيدهُ بلاغة، ويُكسِبهُ إعجاباً وفخامةً، وذلك لأنَّه إذا قرعَ السَّمعَ على جهة الإبهام، فإنَّ السَّامعَ له يذهب في إبهامه كلَّ مذهب. ومصداق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ ﴾[1] ثمّ فسَّره بقوله: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[2]. والإبهامُ كثيرٌ عند البلاغيِّين المتأخِّرين، ولا سيَّما أصحاب البديعيَّات، كالشيخ صفيّ الدين الحلّي، والشيخ عزّ الدين الموصِليّ وغيرهما، ومنه قول صفيّ الدين: [البسيط]

لَيْتَ المَنِيَّةَ حَالَتْ دونَ نصحكَ لي ... فَيَسْتَرِيحَ كِلَانَا مِنْ أَذَى التُّهَمِ

فقد اشتمل هذا البيت على الرِّقَّة والسهولة والانسجام، وممَّا زاده حسناً تقويته بـ « ليت » التي استعان بها الشاعر في إبهام بيته.

ومنه قول عزّ الدين الموصِليّ: [البسيط]

أَبْهَمْتَ نُصْحِي مُشِيراً بِالأَصَابِعِ لي ... لَيْتَ الوُجُود رَمَى الإِبْهَامَ بِالعَدَمِ

فهذا الإبهام يُشارُ إليه بالأصابعِ ، وتُعقدُ عليه الخَناصر، لقد أجادَ الشاعر فيه إلى الغاية ولمْ يتَّفقْ له في نظمِ بديعيَّته بيت نظيره ولا لغيره، فإنَّه جمعَ بين السهولة والانسجام والتصوير والتَّورية البارزة في أحسن القوالب بتسميَة نوع الإبهام، ولَعمْري إنَّه بالغَ في عطفِ القلوب بهذا المقصود للإبهام، أهو إبهامُ النُّصح أي إخفاؤه، أو إبهام اليد.

وكان ابن الأثير قد ذكر مثل هذا الفن في الفصل الذي عقده للحكم على المعاني،

---

(١) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

وقال: إنَّ المتنبِّي كثيراً ما يقصدُ الإبهامَ في كافوريّاته، ومن ذلك قوله في كافور: [الطويل]

فَمَـا لَـكَ تُعْنَىٰ بـالأسِنَّـةِ والقَنَـا ... وَجَـدُّكَ طَـعَّـانٌ بِـغَـيْـرِ سِـنَـانِ

فإنَّ الإبهامَ، هنا، أشبه بالذَّمِّ منه بالمدْح، ومعناه: لم تبلغْ ما بَلَغْتَهُ بسعيِكَ بل بالحظِّ. وهذا الأفضل فيه، لأنَّ الحظَّ ينالُ الخاملَ والمجاهدَ ومن لا يستحقُّه.

ومن أمثلة الإبهام قول محمَّد بن حازم الباهليِّ في الحسن بن سهل حين تزوَّج المأمون بابنتِهِ بُوران: [مجزوء الخفيف]

بَـارَكَ الـلَّـهُ لِـلْحَسَـنْ ... وَلِـبُـورَانَ فـي الـخَـتَـنْ
يـا ابْـنَ هـارونَ قـد ظَـفِـرْ ... تَ ولـكـن بـبـنـتِ مَـنْ؟

فلا يُعلم ما أَرَادَ بـ« بنت مَنْ »: أفي الرفعة أم في الحقارة؟ ولمَّا نُمي هذا الشعر إلى المأمون، قال: « واللّه ما ندري أَخَيْراً أَرَادَ أم شرّاً ». فالإبهام فنٌّ بديعٌ متَّسعُ الباب، والأديبُ البارعُ يقدرُ أنْ ينزعَ فيه مذاهب مختلفة ويفتح أبواباً مؤصدة.

الاتِّسَاعُ

الاتِّسَاعُ من وَسَعَ، واتَّسع ضد ضاقَ، أيّ امتدَّ وطالَ.

والاتِّساعُ كما عَرَّفَهُ ابن رشيق: « هو أنْ يقولَ الشاعر بيتاً يتَّسعُ فيه التَّأويل، فيأتي كلّ واحد بمعنى، وإنَّما يقعُ ذلك لاحتمالِ اللَّفظ وقوّته، واتِّساع المعنى ». ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

إذَا قَـامَتَا تَضَـوَّعَ المِسْـكُ مِنْهُـمَـا ... نَسِيمَ الصَّبا جَـاءَتْ بِرَيَّـا القَـرنفُـلِ

فقد اتَّسَعَ تأويله، فمن قائل: يضوع المسك منهما بنسيم الصَّبا، إلى قائل: يضوع نسيم المسك كتضوّع نسيمِ الصَّبا؛ وهو الأقوى. إلى قائل: تضوَّع المَسْكُ منْهما، بفتح الميم، يعني الجلد، بنسيم الصبا؛ وهو الأضعف.

وقال السُّبكيّ: « هو كُلُّ كلامٍ تَتَّبعُ تأويلاته، فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته؛ لنكتة ما، كفواتح السُّوَر ».

وأشارَ الحمويّ في الخزانة إليه بقوله: « هَذا النَّوع، أي الاتِّساع، يتَّسِعُ فيه التَّأويل

على قدر قوى النّاظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه من المعاني». ومنه قوله في مدح الصحابة: [البسيط]

نُورُ القَبائِلِ ذو النُّورَيْنِ ثالِثُهُمْ ... ولِلْمَعالِي اتِّساعٌ في عَلِيِّهِم

وعرَّفه السيوطيّ بقوله: «هو أنْ يأتيَ بلفظٍ يتَّسِعُ فيه التَّأويل، على قدر قوى النّاظر فيه، وبحسب ما يحتمل اللّفظ من المعاني، كما وقع في فواتح السُّور».

وقال ابن معصوم المدنيّ: «هذا النّوع عبارة عن أنْ يأتي المتكَلِّمُ في كلامه نثراً كان أو نظماً، بلفظ فأكثر يتّسع فيه التأويل بحسب ما يحتمله من المعاني». ومنه قول الحلّي: [البسيط]

بيضُ المَفارِقِ لا عارٌ يُدَنِّسُهُم ... شُمُّ الأُنوفِ طِوَالُ البَاعِ والأُمَمِ

وقد عرَّفه جرمانوس فرحات فأدخلَ بعض التجدّد فقال: «هو أنْ يجيء الشاعرُ ببيتٍ إمَّا أنْ يتَّسعَ فيه التأويل والآراء على قدر النّاظر فيه، وإمَّا أن يفسَّرَ حلُّه وبيانه على مطالعيه» كقول ابن الجزريّ: [الطويل]

وَلَيْسَ التماسُ العينِ من سهدِ لَيْلِها ... بِأَمْنع منها فيكَ إنْ لَمْ تكُنْ شكرا

وهذه التعريفات ترجع إلى ما بدأهُ ابن رشيق وقرّره المصريّ، وهي تُشير إلى أنَّ الاتِّساع يَشْملُ الشعرَ والنثر، فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿والشَّفْعِ والوَتْرِ﴾[1] فقد اتَّسعَ التَّأويلُ في هاتينِ اللَّفظتين على ثلاثة وعشرين قولاً، منها:

١ ـ هما الزوج والفَرْد من العدد، وهذا تذكير بالحساب لعظم نفعه.
٢ ـ الشفع هو الخَلق لكونه أزواجاً، والوتر هو اللّٰه تعالىٰ وحده.
٣ ـ أنَّ الشَّفْعَ النحر، والوتر يوم عرفة.
٤ ـ أنَّ الشَّفعَ شفع العشر الأواخر من شهر رمضان، والوتر وترها.
٥ ـ أنَّ الشَّفعَ الليالي والأيّام، والوتر يوم القيامة.
٦ ـ أنَّ الشَّفعَ الصّفا والمروة، والوتر البيت الحرام.
٧ ـ أنَّ الشَّفعَ آدَم وحوّاء، والوتر هو اللّٰه تعالىٰ.
٨ ـ أنَّ الشَّفعَ درجات الجنان، لأنّها كلها شفع، والوتر دركات النار لأنّها وتر.

---

(١) سورة الفجر، آية رقم (٣).

٩ ـ أنَّ الشَّفعَ مسجدا مكَّة والمدينة، والوتر مسجد بيت المقدس.

١٠ ـ أنَّ الشَّفعَ الفرائض، والوتر السُّنن.

١١ ـ أنَّ الشَّفعَ الأعمال، والوتر النيَّة وهو الإخلاص.

١٢ ـ أنَّ الشَّفعَ العبادة التي تتكرَّر كالصوم والصَّلاة والزَّكاة، والوتر العبادة التي لا تتكرَّر كالحجّ.

١٣ ـ أنَّ الشَّفع الروح والجسد، إذا كانا معاً، والوتر الروح بلا جسد، فكأنَّه ـ تعالىٰ ـ أقسمَ بهما في حالتي الاجتماع والافتراق.

١٤ ـ أنَّ الشَّفعَ هو اللّه، والوتر هو اللّه أيضاً.

اتِّسَاقُ البِنَاء

يُقال: وسق اللّيل واتَّسق أي انضَمَّ، واتَّسَقَ القمرُ: استوى، واتِّساقه: امتلاؤه واجتماعه ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة.

أشار قُدامة إلى «اتِّساق البناء» وألحقه بالسَّجع، ولم يعطه تعريفاً محدَّداً؛ ولكنَّه تمثَّل بقول النَّبيّ محمَّد ﷺ لجرير بن عبد اللّه البجليّ: «خيرُ الماءِ الشبم، وخير المال الغنم، وخير المرعىٰ الأراك والسلم».

وسمَّاه ابن حجَّة «حسن النسق»، وكذلك جرمانوس فرحات؛ وعرَّف كلٌّ منهما هذا الفن بقوله: «هو أنْ يأتيَ المتكلِّمُ بالكلماتِ من النَّثرِ والأبيات من الشِّعرِ مُتتاليات مُتلاحمات تلاحماً سليماً مُسْتَحْسَناً مستبهجاً، وتكون جملها ومفرداتها مُتَّسِقَةً مُتَوَالية، إذا أُفرد منها البيت قام بنفسه واستقلَّ معناه بلفظه».

ومنه قول شرف الدّين القيروانيّ: [البسيط]

جَاوِزْ عَلِيّاً وَلاَ تَحْفَلْ بِحَادِثَةٍ ... إِذَا ادَّرَعْتَ فلا تسألْ عنِ الأَسَلِ
سَلْ عَنْهُ وانْطُقْ بِهِ وانظُرْ إِلَيْهِ تَجِدْ ... مِلْءَ المَسَامِعِ والأَفْوَاهِ وَالْمُقَلِ

ففي هذا البيت نلاحظ بوضوح حسن النسق، وصحَّة التركيب، واستيعاب التَّقسيم، ووضوح التَّفسير.

ومنه قول ابن حجّة الحمويّ في بديعيّته: [البسيط]

مَنْ ذا يُناسِقُهُم مَنْ ذا يُطابِقُهُمْ   مَنْ ذا يُسابِقُهُمْ في حَلْبَةِ الكَرَمِ

حيث نلاحظ اتّساق الصّفات الحميدة في وصف الصحابة.

اتّساقُ النُّظْم

اتّساقُ النُّظم من اتَّسَقَ أي رتَّبَ أجزاء شتّى من أجل الحصول على كُلٍّ مُتَماسِكٍ مُتَرابِطٍ يكفَلُ حُسْنَ سَيْرِها ويُحَقِّقُ الانسجام بين مختلفها. واتّساقُ النَّظمِ من صفاتِ الشّعر الجيِّد، وقد ذكره ثعلب في كتابه «قواعد الشعر» بقوله: «ما طَابَ قَرِيضُهُ، وسَلِمَ من السناد، والإقواء، والاكتفاء، والإجازة، والإيطاء، وغير ذلك من عيوب الشعر، وما قد سَهَّل العلماء إجازته من قصرِ ممدود، ومدِّ مقصور، وضروب أخرى كثيرة، وإنْ كان ذلك قد فعله القدماء وجاء عن فحولة الشعراء».

ومعظم الشعر يتّصف باتّساق النّظم، ولا يخرج منه إلّا ما وقع فيه عيب أو ضرورة.

الاتّفَاقُ

الاتّفاقُ من الفعل «وَفَق». ووفق الشيء ما لاءمه، واتّفق معه. وتوافقا: تظاهرا.

ذكر ابن حجّة الحمويّ هذا النّوع بقوله: «الاتّفاقُ عزيز الوقوع جدّاً، وهو أنْ يتّفقَ للشاعرِ واقعة وأسماء مطابقة لتلك الواقعة، تعلّمه العمل في نفسها، إمّا بالمشاهدة أو بالسّماع، فإنّ السبقَ إلى معاني الوقائع يشتركُ الناس في مشاهدتها، وفي سماعِها فضل لا يجحد». كما حصل للشاعر الرّضيّ بن أبي حصينة المصريّ في حسام الدّين لؤلؤ صاحب الملك النّاصر حين غزا الإفرنج: [البسيط]

عَدُوُّكُم لُؤْلُؤٌ في البَحْرِ مَسْكَنُهُ   والدُّرُّ في البحرِ لا يخْشَى مِنَ الغِيَرِ

وأحسن من ذلك وأبدع ما اتّفق للشيخ شمس الدّين الكوفيّ الواعظ في الوزير مؤيّد الدّين العلقميّ إذ قال: [الكامل]

يَا عُصْبَةَ الإسْلامِ نُوحِي والطِمِي   حُزناً عَلَى مَا حَلَّ بالْمُسْتَعْصِمِ
دسْتُ الوَزَارة كان قبلَ زَمَانِهِ   لابنِ الفُراتِ فَصَارَ لابنِ العَلْقَمِ

فاتّفقَ أنَّ المذكورين كانا وزيرين، وأنَّ المُوَرّى بهما نهرين.

وقد سَمّاهُ أُسامة بن منقذ وابن قيم الجوزيّة «الاتّفاق والاضطراد» وعرّفه أُسامة بقوله: «هو أنْ يتّفقَ للشاعرِ شيء لا يتّفق عاجلاً كثيراً». وسارَ على نهجه ابن قيم الجوزيّة.

وسمّاه المصريّ والسيوطيّ وابن معصوم المدنيّ: « الاتّفاق »، وقال المصريّ: « هو أنْ تتّفقَ للشاعرِ واقعة تعلمه العمل في نفسها، فإنَّ للسبقِ إلى معاني الوقائع التي يشترك الناس في مشاهدتها أو سماعه فضلاً لا يجحد ». ومثل قول السيوطيّ قول ابن حجّة الحمويّ: ومن الاتّفاقِ، أنْ يتّفقَ للشاعرِ أسماء لممدوحه ولآبائِهِ يمكّنه أنْ يستخرجَ منها مدحاً لذلك الممدوح وَلَوْ لَمْ تَتّفقْ تلك الأسماء على ما هي عليه لَمَا اتّفق استخراجُ ذلك المدح، كقول أبي نواس: [الكامل]

عَبّاسُ عَبّاسٌ إذا احْتَدَمَ الوَغَى ... والفَضْلُ فَضْلٌ والرَّبيعُ ربيعُ

وقد وقع في هذا البيت، مع لطيف الاتّفاق، مليح الازدواج، في قوله: « عَبّاسُ عبّاسٌ » و« الفضلُ فضلٌ » و« الرَّبيعُ ربيعٌ ».

وعرّفه ابن معصوم بقوله: « هذا النّوع وإنْ سُمّيَ بالاتّفاق، إلّا أنّه قليلُ الاتّفاق لعزّة وقوعه، وهو عبارة عن أن يتّفقَ للمتكلّمِ واقعة وأسماء يطابقها، إمّا مشاهدة أو سماعاً ». ومن أمثلة ذلك قول أبي تمّام: [الطويل]

لِسلْمَى سلامَاتٍ وعَمْرَةَ عَامِرٍ ... وهندِ بَنِي هِنْدٍ وَسعْدَى بني سَعْدِ

فاتّفق « لسلمى وعمرة » و« هند وسعدى »، النساء الناعمات، لأربع محالات.

ومن هذا الفنّ البديع ما اتّفق لابن حجّة الحمويّ قوله وقد كَسَر النيل في شهر مسرى، وبلغه في يوم الكسر أنَّ نوروز قد وصل من الشام إلى غزّة وقصد الدّيار المصريّة: [الكامل]

كِسْرَى بِمَسْرَى نيلِ مِصْرَ وَتَنْقَضِي ... وَحَقّكَ بَعْدَ الكَسْرِ أَيّامُ نَيرُوزِ

الاتّفاق البديع الغريب في هذا البيت، أنَّ كسر نوروز بعد كسر مسرى، ويسمّيه المصريّون الكسر النيروزي، ولم يبق بعده كسر.

الاتِّكاء

الاتِّكاء: الاحْتِمَالُ على الشيءِ، والاعتمادُ عليه، يُقال: تَوَكَّأَ على الشيء، واتَّكَأَ: حملَ واعتمَدَ، فهو متَّكِيء.

الاتِّكاء هنا الحَشْو الذي يحتمل عليه ويُعتمد. وعرَّفه ابن رشيق قائلاً: أنْ يكونَ في داخل البيت من الشِّعر لفظٌ لا يفيد معنى، وإنَّما أَدْخَلَهُ الشاعر لإقامةِ الوزن، فإنْ كانَ ذلك في القافية فهو استدعاء، وقد يأتي في حشو البيت ما هو زيادة في حسنه وتقوية لمعناه؛ من ذلك قول عبد الله بن المعتزّ يصفُ خيلاً: [الطويل]

صَبَبْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سِيَاطَنَا   فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وأَرْجُلُ

فقوله « ظالمين » حَشْوٌ أقام به الوزن؛ وبالَغَ في المعنى أشدَّ مبالغة من جهته، حتى علمنا ضرورة أنَّ إتيانه بهذه اللفظة التي هي حشو، في ظاهر الأمر، أفضل من تركها.

ومنه قول الفرزدق: [الطويل]

ستأْتِيكَ منِّي - إنْ بَقِيتُ - قصائدٌ   يُقَصِّرُ عن تحبيرِهَا كُلُّ قائِلِ

فقوله: « إنْ بقيت » حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنًى زائداً، فلما كان هكذا فهو الجيد وليس بحشو إلاَّ على المجاز، أو بعد أنْ يُنْعَتَ بالجودة والحسن، أو يُضَافَا إليه. وإنَّما يُطلقُ الحشو على ما لا فائدة فيه كقول أبي صفوان الأسديّ يذكر بازياً: [المتقارب]

تَرَى الطَّيرَ والوحْشَ من خَوْفِهِ   خَوَاجِزَ منه إذا ما اغْتَدَى

فقوله « منه » بعد قوله « من خوفه » حشو لا فائدة فيه، ولا معنى له.

إِثْبَاتُ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ

إثبات الشيء للشيء، سمَّاه المصريّ « إثبات الشيء للشيء، بنفيه عن غير ذلك الشيء » وعرَّفه قائلاً: « هو أنْ يقصدَ المتكلِّمُ أنْ يفردَ إنساناً بصفةِ مدح لا يُشركهُ فيها غيره، بنفي تلك الصِّفة في أوّل كلامِهِ عن جميع النَّاس وإثباتها له خاصة ». وأشارَ السُّبكيّ إلى هذا الفنّ ولم يعرِّفه، إلاَّ أنّه مثل له بقول الخنساء في أخيها صخر: [البسيط]

وما بَلَغَتْ كَفُّ امرىءٍ مُتَنَاوَلاً   مِنَ المَجْدِ إلاَّ والَّذي نِلْتَ أَطْوَلُ

وَمَا بَلَغَ المهدونَ للنَّـاسِ مِـدْحَـةً وإنْ أَطْنَبُـوا إلاَّ الَّـذي فيـكَ أَفْضَـلُ

وتـابع ابن أبي الإصبـع المصريّ قـائلاً: « ومن هـذا البَاب قسمٌ يقـعُ في التشبيه والإخبار، وهو أنْ يكونَ للمُشَبَّه أو المُخبَر عنه صفاتٌ، فيعمدُ المتكلِّم إلى نفيِ بعضها نفياً يُلزِمُ منه إثبات ما في تلك الصفات له، كقول رسول اللّه ﷺ لعليٍّ عليه السَّلام: « أمَا ترضىٰ أنْ تكونَ منّي بمنزلةِ هارونَ من موسىٰ، إلاَّ أنَّه لا نبيَّ بعدي ». فسلبه النبوَّة، مستثنياً لها من جميع ما كان لها من موسىٰ، عليهما السَّلام ».

سمَّى هذا النوع ابن أبي الإصبع في « تحرير التحبير » « باب السلب والإيجاب » وقال إنَّه من مستخرجاته، ولكنْ رأيتُ لأبي هلال العسكريِّ تقريراً حسناً على هذا النوع: « وهو أنْ يَبْني المتكلِّم كلامَهُ على نَفْي الشيء من جهة، وإثباته من جهةٍ أخرى » ومثله ما جاء به جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وقال ابن أبي الإصبع: « هو أنْ يَقصدَ المادحُ إفراد ممدوحه بصفة لا يُشْرِكهُ فيها غيره، فَيَنْفِيها في أوَّلِ كلامِهِ عن جميع النَّاس ويُثْبِتُها لِمَمْدُوحِهِ بعد ذلك ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً ﴾[1].

ومثله قول امرىء القيس: [الطويل]

هَضِيمُ الْحَشَا لاَ يَمْلأُ الكَفُّ خَصْرَهَا وَيَمْـلأُ مِنهَـا كُـلَّ حجـلٍ ودُمْلُجِ

وأورد ابن حجَّة الحمويّ نفس تعريف ابن أبي الإصبع في « خزانة الأدب »، كقوله: [البسيط]

إيجَـابُـهُ بـالْعَـطَايَـا لَيْسَ يَسْـلُبُـهُ وَيَسْلُبُ المنَّ مِنْـهُ سَلْبَ مُحْتَشِمِ

إنَّ هذين الفنَّين المذكورين فن واحد. وقد استدركَ المصريّ على نفسه في الحاشية، فقال: « قد عثرتُ على أنَّ هذا الباب لمن تقدّمني من جهة تَسْمِيَتِهِ، لا من جهة شواهِدِهِ، فسمَّيتُهُ إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غير ذلك الشيء، وتنزل باب السُّلب والإيجاب بعد باب الاستثناء في أبوابٍ من تَقَدَّمني ». ولكنَّ الأمثلةَ التي ذكرها للفنَّين واحدة. وبذلك لم يكنْ هذا الفنُّ من مبتدعاتِهِ، أو مختلفاً عن السُّلب والإيجاب.

---

(۱) سورة الإسراء، آية رقم (۲۳).

الإجَازة

الإجازة: مشتقّة المعنى من الإجازة في السَّقي، ويُقال: أجاز فلان آخر، إذا سَقى له، وللّذي يردُ الماء فيستقي: مستجيز.

الإجازة في الشّعر، أنْ تتِمّ مصراع غيرك، وقيل: «الإجازةُ في الشّعر، أنْ يكونَ الحرفُ الذي يَلي حرفَ الرَّويّ مضموماً ثُمّ يُكسرُ أو يُفتحُ، ويكون حرفُ الرَّويّ مُقيَّداً».

والإجازة في قول الخليل: «أنْ تكونَ القَافية طَاءاً، والأُخرى دالاً، ونحو ذلك». وقد قرن بعضهم هذا النّوع فقال: «التّضمينُ والإجازة» والإجازة في قول أبي زَيْدٍ: «الإكفاء».

«فالإجازة بناءُ الشّاعر بيتاً أو قسيماً يزيده على ما قبله، ورُبّما أجازَ بيتاً أو قسيماً بأبياتٍ كثيرة» على حدِّ تعريف ابن رشيق. فأمّا ما أُجيزَ فيه قَسِيمٌ بِقَسِيم، فقول بعضهم لأبي العتاهية: أجز: «بَرَدَ الماءُ وَطَابَا» فقال: «حَبَّذَا الماءُ شَرَابا».

وأمّا ما أُجيزَ فيه بيت ببيت، فقول حسّان بن ثابت وقد أُرِقَ ذات ليلة: [طويل]

مَتَارِيكُ أَذْنَابِ الأُمُورِ إِذَا اعْتَرَتْ ... أَخَذْنَا الفُرُوعَ واجْتَنَبْنَا أُصولَهَا

ثم أجْبَلَ، فقالتْ له ابنتُهُ: يا أَبَتِ أَلاَ أُجيزُكَ عنه؟ فقال: أَوَ عندكِ ذلك؟ قالتْ: بَلَى. قال: فافعلي! فقالت: [الطويل]

مَقَاوِيلُ للمَعْرُوفِ خُرْسٌ عَنِ الخَنَا ... كِرَامٌ يُعَاطُونَ العَشِيرَةَ سُولَهَا

قال: فمحى الشيخ عند ذلك فقال: [الطويل]

وَقَافِيَةٍ مِثْلِ السِّنَانِ رَدِفْتُهَا ... تَنَاوَلْتُ من جَوِّ السَّمَاءِ نُزُولَهَا

فقالت ابنته: [الطويل]

يَرَاهَا الّذي لا ينطِقُ الشِّعْرَ عِنْدَهُ ... ويَعْجِزُ عَنْ أَمْثَالِهَا أَنْ يَقُولَهَا

والإجازة ليستْ فنّاً بديعياً كالجناس أو التّورية، وإنّما يُدخل في الكلام على الشعر، ولم يدخلْ في المعجم إلاّ لأنّه قرن إلى التّضمين.

الإجَازة الشِّعْريَّة

راجع الجوازات الشِّعْريّة.

الاجْتِلاَبُ

الاجتلاب من اجْتَلَبَ أي سَاقَ واسْتَعَدَّ. واجتلابُ الشِّعرِ سَوْقُهُ واستعدادُهُ من الغير.

وأَتْبَعَ الحاتميّ والصنعانيّ الاجْتِلاب بالاسْتِلْحَاقِ، وقال الثّاني عن الأَخْذِ والاسْتِعانَة: فمنها المحمودُ ومنها المذْمُومُ. فأَحَدُ رُتَبِهِ، أنْ يأْخُذَ اللّفظ جميعاً، والمعنى كالبيت والبيتين، والسّجع التّام والسّجعتين، وذلك على وجهين: إمّا أنْ يكونَ اجتلاباً واسْتِلْحَاقاً فلا يَدّعي أنّه له، بَلْ يستعين به ويكون مقرّاً به، كما فعل الشاعر عمرو بن كلثوم ببيتي عمرو ذي الطُّوق وهما: [الوافر]

صَدَدْتِ الكَأسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو ... وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا
وَمَا شَرُّ الثَّلاَثَةِ أُمَّ عَمْرٍو ... بِصَاحِبِكِ الّذي لا تُصْبِحِينَا

وقد اسْتَلْحَقَهُ عمرو بن كلثوم بكلمته «ألاَ هبِّي بِصَحْنِكِ فاصْبِحِينا» وقال ابن رشيق القيروانيّ: «ورُبّما اجْتَلبَ البيتين على الشريطة التي قدمت، فلا يكون في ذلك بأسٌ، كما قال عمرو ذو الطُّوق: صددت . . . » فاستلحقهما عمرو بن كلثوم ولم يَعُدَّه عمرو بن العلاء وغيره عيباً. ومن العلماءِ المُحْدَثين مَنْ وَضَعَ الاجْتِلابَ موضع «السرقة» و«الانتِحال» لضرورة القافية. أمّا الجُمَحيّ فقال: «من السّرقات ما يأتي على سبيلِ المثل ليس اجتلاباً» كقول أبي الصّلت بن أبي ربيعة الثقفيّ: [البسيط]

تِلْكَ المكارِمُ لا قَعْبانِ من لَبَنٍ ... شِيبَا بماءٍ فعَادَا بَعْدُ أبْوَالاَ

وقد نهج الجُمَحيّ في الاجتلاب منهج جرير أنّه انتحالٌ، ولم أعلمْ غيرهما قال مثل ذلك القول.

فالاجْتِلاَبُ والاسْتِلْحاقُ لَيْسا عَيْباً، وإلى ذلك ذهب الحاتِميّ وقال: «وبعضُ العلماءِ لا يراهما عيباً».

إجْرَاء الاسْتِعَارَة

راجع الاستعارة.

الأحَاجِي

يُقال كلمة مُحجية، أي مخالفة المعنى للّفظ، وهي الأحجية: لعبة وأُغلوطة. وأشارَ ابن الأثير إلى الأحاجي بقوله: والأحَاجي هي الأغاليط من الكلام وتُسمّى الإلغَاز. وقد يُسمّى « المعَمّى » كما هو عند جرمانوس فرحات. وقال ابن الأثير: وأمّا اللّغزُ والأحجية فإنّهما شيءٌ واحد، وهو كلُّ معنى يُستخرج بالحدس والحَزْر، لا بدلالة اللّفظ عليه حقيقة ولا مجازاً، ولا يفهم من عرضه؛ كقول ابن مُنير الطرابلسيّ في الضرس: [البسيط]

وَصَـاحِبٌ لا أَملُّ الـدَّهْـرَ صُحْبَتَـهُ   يَشْقَى لِنَفْعي وَيَسْعَى سَعْيَ مُجْتَهِـدِ
مـا إنْ رأيتُ لـهُ شخصـاً فَمُذْ وَقَعَتْ   عَيني عَليـهِ افْتَرقْنـا فـرقـةَ الأبَـدِ

لا يدلُّ على أنّه الضرسُ لا من طريق الحقيقة ولا من طريق المجاز ولا من طريق المفهوم، وإنّما هو شيء يحْزر ويحدس. فإذا ثَبَتَ هذا، فاعلَمْ أنَّ هذا الباب الّذي هو اللّغز والأحجية والمُعَمّى يتفرّع أنواعاً: فمنه المُصَحَّفُ، ومنه المعكوسُ، ومنه ما ينقل إلى اللغات غير العربيّة، كقول القائل: « اسمي إذا صَحَّفْتَهُ بالفارسية آخر ». وهذا اسمُهُ اسم تركيّ وهو « دنكر » والتَّصْحِيفُ جعلَ النونَ ياءاً؛ فهي إذن بالفارسية « ديكر ». وهذا غير مفهوم إلّا لبعض الناس دون بعض.

وقد عرّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أنْ يأتي المتكلّم بكلام مركّب يماثله لفظ بسيط مستقلّ، بمعنى غير المعنى المفهوم من المركّب ». وشاهده ما قاله الحريري في مقاماته: [مجزوء الكامل]

يَـا مَـنْ يُـقَـصِّـرُ عَـنْ مَـدَاهُ   خُـطَى مَـغَـانِـيـهِ وَتَـضْـعُـفْ
مَـا مِـثْـلُ قَـوْلِـكَ لِـلَّذِي   أَضْحَى يُحَـاجِيـكَ اكْفُفِ اكْفُفْ

قولهُ « اكفف اكفف » يماثله مَهْمَه، وهـو القفر المتّسـع، ثمّ يحلل إلى مه، ومـه، بمعنى: اكفف.

وقد وُضِعَ هذا النّوع واسْتُعْمِلَ لأنّهُ ممّا يَشحَذُ القريحةَ ويُحِدُّ الخاطر، لأنّهُ يشتمل على معانٍ دقيقة يحتاجُ في استخراجها إلى تَوَقُّـد الذّهنِ والسُّلوك في معاريجَ خفيّةٍ من الفكر. وقد استعمله العربُ في أشعارهم قليلاً، ثم جاء المُحدَثون فأكثرُوا منه، وربّما أتي منه بما يكون حسناً وعليه مسحة من البلاغة، وذلك عندي بينَ بين، فلا أعدّه من الأحاجي ولا أعُدُّهُ من فصيح الكلام.

ومن الأحاجي قول بعضهم: [الكامل]

سَبْعٌ رواحِلُ ما يُنِخْنَ مِنَ الونىٰ ... شِيَمٌ تُساقُ بسبعةٍ زُهْرِ
مُتَواصِلاتٌ لا الدُّؤوب يَملُّها ... باقٍ تَعاقُبُها على الدَّهْرِ

هذان البيتان يتضمَّنان وصف أيام الزمان ولياليه، وهي الأسبوع، فإنَّ الزمان عبارة عنه.

وعلى هذا الأسلوب ورد قول المتنبّي في وصف السفن: [الكامل]

وَحَشاهُ عاديةً بِغَيْرِ قَوائِمٍ ... عُقْمَ البُطُونِ حَوالِكَ الأَلْوانِ
تأتي بِمَا سَبَتِ الخيولُ كأنَّها ... تحت الحِسانِ مرابِضُ الغِزلانِ

وقد ورد من الأحاجي شيء في كلام العرب المنثور، غير أنَّه قليلٌ بالنسبة إلى ما ورد في أشعارها، وليس في كتاب اللّه شيء منها؛ لأنَّه لا يُستنبط بالحَدْس والحزْر كما تُستنبط الألغاز.

الإحَالَةُ

الإحَالة: مصدر أَحَلْتهُ على كذا. وهي قسمان: خفيَّة وجليَّة؛ فالإحالةُ الجليَّة كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُم فِي الْكِتَابِ ﴾[1] إحالة على قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[2].

أمَّا الإحالة الخفيَّة ففي قوله تعالىٰ: ﴿ وآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً ﴾[3] الإحالة في الأولى ظاهرة وفي الثَّانية خفيَّة، لمَا قيل: إنَّها إحالة على قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾[4]. لتضمُّنِهِ تفضيل محمّد ﷺ.

الاحْتِبَاكُ

الاحْتِباكُ منَ الحَبْكِ: الشدُّ والإحكامُ، وكلّ شيءٍ أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته.

---

(١) سورة النّساء، آية رقم (١٤٠).
(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٦٨).
(٣) سورة النّساء، آية رقم (١٦٣).
(٤) سورة الأنبياء، آية رقم (١٠٥).

والاحْتِبَاكُ أحد أقسام الحذف، وقد سَمَّاهُ الزركشيّ « الحذفُ المقابليّ » وعرَّفه بقوله: « هو أنْ يجتمعَ في الكلام متقابلان، فيحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخرِ عليه ».

وذكره السيوطيّ باسم « الاحتباك » وقال: « وهو من ألْطفِ الأنواعِ وأبدَعهَا، وقلّ من تنبَّه له أو نبَّه عليه من أهل البلاغة، ولمْ أرهُ إلاّ في شرحِ بديعيَّة الأعمى (ابن جابر) لرفيقه الأندلسيّ. وأشار إليه الزركشيّ في البرهان ولم يُسَمِّه هذا الاسم بل سمَّاه « الحذف المقابليّ ». وأفرده بالتّصنيف من أهل العصر العلاّمة برهان الدّين البقاعيّ.

وقال الأندلسيّ في شرح البديعيَّة: « مِنْ أنْوَاعِ البديعِ الاحْتِبَاك، وهو نوع عزيز، وهو أنْ يُحذفَ من الأول ما أثبتَ نظيره في الثّاني، وفي الثّاني ما أثبتَ نظيره في الأول ».

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ ﴾[1] الأصل: فإن افتريتهُ فعليَّ إجرامي وأنْتم برآءٌ منه، وعليكم إجرامكم، وأنا بريءٌ منكم وممَّا تجرمون. فنسبة قوله تعالىٰ: « إجْرَامِي » وهو الأول إلى قوله: « وَعَلَيْكُم إجْرامكُم » وهو الثّالث كنسبةِ قوله: « وأنتم برآءٌ منه » وهو الثّاني إلى قوله تعالىٰ: وأنا بريءٌ ممَّا تُجْرِمُونَ وهو الرّابع، واكتفى من كلّ متناسبين بأحدهما.

وكقول الشاعر: [الطويل]

وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

أي هزّة بعد انتفاضة كما انتَفَضَ العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ ثم اهْتَزَّ. ومنه قد يحذف من الأول لدلالة الثّاني عليه، وقد يعكس، وقد يحتمل اللّفظ الأمرين. فالأوّل كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[2] في قراءة مَنْ رَفَعَ ملائكتُهُ، أي إنَّ اللّهَ يُصلِّي، فحذف من الأوّل لدلالة الثّاني عليه، وليس عطفاً عليه.

ومن الثّاني المعكوس، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾[3] أي ويثبت ما يشاء.

---

(١) سورة هود، آية رقم (٣٥).

(٢) سورة الأحزاب، آية رقم (٥٦).

(٣) سورة الرّعد، آية رقم (٣٩).

ومن الثّالثة: احْتِمال اللَّفظ حذف الأوّل وعكسه معاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ واللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه ﴾[1].

الاحْتِجَاجُ النَّظَرِيّ

الاحْتِجَاجُ من قوله: احْتَجَّ بالشيءِ اتَّخَذَهُ حُجَّة، والحُجَّةُ: البُرهان والدليل، وأحجُّ خصمي أي أغلبه بالحجَّة.

والاحتجاجُ النَّظرِيّ لونٌ من ألْوان الكلام، وسَمَّاهُ بهذا الاسم أبو حيَّان الأندلسيّ وابن قيِّم الجوزيَّة وابن النَّقيب. أمَّا الزركشيّ فَسمَّاه « إلجام الخصم بالحجَّة » بينما علماء البلاغة يسمُّونَهُ « المذهب الكلامي ».

وحقيقة هذا الفنّ احتجاجُ المتكلِّم على خصمِه بحجَّة تقطع عناده وتوجب له الاعتراف بما ادَّعَاهُ المتكلِّمُ وإبطال ما أورده الخصم. وسُمِّيَ كذلك لأنَّهُ يسلُكُ فيه مذهب أهل الكلام في اسْتِدْلَالِهِم على إبطالِ حُجَجِ خصومهم، والمراد بأهل الكلام علماء أصول الدِّين. وقد عرَّفه ابن المعتزّ في بديعيته، قائلاً: « وهو مذهب سمَّاهُ عمرو الجاحظ المذهب الكلامي، وهذا باب ما أعلم أنّي وجدت في القرآن منه شيئاً، وهو يُنسبُ إلى التَّكَلُّفِ، تعالى اللَّه عن ذلك علوّاً كبيراً». وابن المعتزّ لم يحدِّد هذا الفنّ، ولعلَّه يريد به اصطناع أساليب الفلاسفة والمتكلِّمين في الجدلِ والاستدلالِ، ولذلك نفاهُ عن القرآنِ الكريم. ولم نعثُرْ في كتُبِ الجاحظِ المعروفة على هذا المصطلح، ولكنَّهُ يسخرُ أحياناً مِنَ الَّذينَ يتكَلَّفُونَ أدَاة الكلام تشبُّهاً بالمُتَكَلِّمين.

وهذا الفنّ البديع عندَ المتأخِّرِينَ: « هوَ إيرادُ حجَّة للمطلوب على طريقة أهلِ الكلام، وذلك أنْ يكونَ بعدَ تسليمِ المُقدِّماتِ مقدمة ملتزمة للمطلوب ». وهذا ما نجِدُهُ في كتابِ اللَّهِ وكلام العرب الَّذي استشهَدَ بِهِ البلاغِيُّونَ. وقد ذكرهُ العسكريّ في « الصِّناعَتَيْن » ونوَّهَ إلى أنَّ ابن المعتزّ نسبه إلى « التكلُّفِ » وقال: « وهوَ ممَّا يدخل في هذا الباب ». ومن وضوحِ الدَّلَالَةِ وَقَرْعِ الحُجَّة قوله تعالىٰ: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَال مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيم ﴾[2].

---

(١) سورة التَّوبة، آية رقم (٦٢).

(٢) سورة يس، الآيتان (٧٨و٧٩).

فهذه دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ اللّهَ تعالىٰ قادرٌ على إعادةِ الخلْقِ مُسْتَغْنِيَـة بنفسها عن الزيادة فيها؛ لأنَّ الإعادة ليست بأصعب في العقولِ منَ الابْتِداء. هذا هو المذهب الكلاميّ عند المتأخِّرِين.

وقـد ذَكَرَ هـذا الفنّ ابن رشيق القيروانيّ في بـاب التكرار، ونقـل كـلام وتعـريف ابن المعتزّ وأمثِلَتِهِ أيضاً بقولِهِ: وَقَدْ نَقَلْتُ هذا الباب نقلاً منْ كتابِ عبـد اللّه بن المعتزّ، كقول أبي نواس: [المنسرح]

سَـخُنْتَ مِـنْ شِـدَّةِ الْبُـرُودَةِ حَتَّىٰ ... صِـرْتَ عِـنْـدي كَـأَنَّـكَ الـنَّـارُ
لاَ يعْجَبُ السَّـامِعُـونَ مِنْ صِفَتِي ... كَـذَلِـكَ الـثَّـلْجُ بـارِدٌ حـارُ

هذا الشِّعر مذهب كلاميّ فلسفيّ. أمَّا قولُ إبراهيم بن المهديّ: [البسيط]

البِـرُّ مِنْـكَ وَطَـاءُ العُـذْرِ عنـدَكَ لـي ... فِيـمـا فَعَلْتَ فلَمْ تَعْـذِلْ وَلَـمْ تَـلُمِ
وَقَـامَ عِلْمُـكَ بي فَـاحْتَـجَّ عِنْـدَكَ لي ... مَقـامَ شَـاهِـدِ عَـدْلٍ غَيـرِ مـتَّهـمِ

إلاَّ أنَّ « المذْهَب الكَلاَميّ » أخذ صورته الواضحة عند التبريزي بقوله معلِّقـاً على أبيَاتِ النَّابغة الذُّبْيانيّ: [الطويل]

مُـلُوكٌ وإِخْـوَانٌ إذا مـا لقِيـتـهُـمْ ... أحـكَّـمُ فـي أمْـوالِـهِـم وَأُقَـرَّبُ
كَفِعْلِكَ في قَـومٍ أرَاكَ اصْـطَنَـعْتَـهُـمْ ... فَلَمْ تَـرَهُمْ في مِثْـلِ ذَلِـكَ أَذْنَبُـوا

أيّ لا تلمني في مدحي آلَ جفنة وقد أحسنُوا إليَّ كما لو أحسنت إلى قومٍ فشكروا لك ولمْ ترَ ذلك ذنباً. وهذه طريقة الجدل، وإنَّما اتَّفقَ له بجودة القريحة وفضل التَّمْييز.

وقـال المصريّ: « المـذهبُ الكـلاميّ عبـارة عن احتجـاجِ المتكلِّم على المعنى المقصود بحجَّةٍ عقليَّة تقطع المعاند له فيه؛ لأنَّه مأخوذٌ من علمِ الكلاَمِ الَّذي هوَ عِبارة عن إثبـاتِ أُصولِ الـدِّين بالبـراهين العقْليَّة، وهـو الَّذي نسبتْ تسْمِيَتُـهُ إلى الجاحظ؛ وزَعَمَ ابنُ المعتزّ أنَّه لا يوجد في الكتابِ العزيز وهو محشوٌّ منه، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[1]. والأهون أدخل في الإمكان، وقد أمكن البدء ». وقالَ مثله ابن حجَّة الحمويّ. وعرَّفه ابن مالك بقوله: « المذهب الكلاميّ أنْ توردَ معَ الحكمِ

---

(١) سورة الرُّوم، آية رقم (٢٧).

ردّاً لمنكره حجّة على طريق المتكلّمين أي صحيحة مسلّمة الاستلزام. وينقسمُ إلى منطقيّ وجليّ. فالمنطقيّ: ما كانت حجّتهُ برهاناً يقينيّ التأليف قطعيّ الاسْتِلزَام. و « المذهب الكلاميّ الجدليّ » ما كانت حجّتُهُ أمارة ظنّيّة، لا تُفيدُ إلّا الرُّجْحَان ».

وعلى هذا المنهج سَارَ القزوينيّ وشرّاح تلخيصه. وذكر الحلبيّ « المذهب الكلاميّ » بقوله: « وحقيقةُ هذا النَّوعِ احْتجاجُ المتكلّمِ وإبْطالُ ما أوردهُ الخصم ».

كمَا سَارَ على منهج المصريّ كلٌّ من السُّبكيّ وجرمانوس فرحات، إلّا أنَّ الأخير لم يذكر التَّقسيم المنطِقيّ ولا القسم الجدليّ.

فـ « المذهبُ الكلاميّ » من أساليبِ القرآنِ الكريمِ وكلام العرب، وقد أوضحَ الحمويّ هذه المسألة ورفض ما ذكره ابنُ المعتزّ، فقال: « وقيل إنَّ ابن المعتزّ قال: لا أعْلَمُ ذلك في القرآن، أعني المذهب الكلاميّ؛ وليس عدم علمه مانعاً من علم غيره ».

الاحْتِذَاءُ

الاحْتِذَاءُ من أحْذَى إحْذَاءاً بالشّيْء: عَلِمَ به وخَمَّنَهُ وقَدَّرَهُ.

إنَّ حقيقةَ الاحْتذَاء هو أنْ يبتدِيء المتكلِّمُ بأسلوبٍ فَيَتْلُوهُ آخر على أُسلوبِهِ، من غير أنْ يَأْخُذَ منه لفظاً ومعنًى، كما احْتَذَى الحريريّ ببديع الزّمانِ في مقاماته؛ وشاهدُهُ قول البحتريّ: [الكامل]

بَيْضَاءُ إنْ تَغْلُلْ بِلَحْظٍ لاَ تَهَبْ ... بَرّاً وَإنْ تَقْتُلْ بِدَلٍّ لاَ تَدِي

ثمّ احْتَذَاهُ فقال: [الكامل]

بَيْضَاءُ إنْ تُبْدِي جَمِيلاً لاَ تُعِدْ ... وَلَئِنْ تُسَمْ طَلاً زهِيداً لاَ تَنَلْ

وعرّفه أُسامة بن منقذ بقوله: « هو أنْ يكونَ البيتُ على صناعةِ البيت الآخرِ ». ومثّل لذلك بقول سُحَيْم: [الطويل]

فَمَا بَيْضَةٌ بَاتَ الظَّلِيمُ يحُفُّهَا ... وَيَرْفَعُ عنْهَا جُؤْجُؤاً مُتَجَافِيَا

ومثّل له أبو هلال العسكريّ بقول أبي نواس: [مخلع البسيط]

لاَ يَنْزِلُ اللَّيْلُ حَيْثُ حَلَّتْ ... فَدَهْرُ شُرَّابِهَا نَهَارُ

فاحْتَذاهُ البُحتريّ: [مخلع البسيط]

غَابَ رِجَالُهَا أوْ أيّ لَيْلِ   يَدْجُو عَلَيْنَا وَأنْتَ بَدْرُ

الاحْتِرَاسُ

الاحْتِرَاسُ من احْتَرَسَ مِنْهُ، أيِ تَحَرَّزَ، وتَحَرَّسْتُ من فلان واحْتَرَسْتُ منه: تَحَفَّظْتُ منه.

وعدَّهُ ابن رشيق من تتميم المعنى ومبالغة في اللّفظ شديدة، وقال: وهو الّذي فتَقَ للشعراء هذا الفنّ وتفنّنوا فيه ونَوَّعُوه، فجاؤوا بالاحْتِراس وغيره، فقال طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا   صَوْبُ الرَّبِيعِ وديمةٌ تَهمِي

وَسَمّى الاحْتِراسَ في كتابه « العمدة » « التَّتْميم » وقال: وهو التَّمام أيضاً، وبعضهم يُسمّي ضرباً منه « احْتِراساً واحْتِياطاً ». ثمّ عرّفه بقوله: « ومعنى التَّتْميم أنْ يُحاولَ الشاعرُ معنًى، فلا يدَعُ شيئاً يتمّ به حسنُهُ إلاّ أوردهُ وأتى به، إمّا مبالغةً وإمّا احْتِياطاً واحْتِراساً من التّقصير ».

وأشار ابن سنان إلى هذا الفنّ باسم « التحرّز » وقال: « وأمّا التّحرُّز ممّا يوجبه الطعن، فأنْ يأتي بكلامٍ لو اسْتَمرّ عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يَتَحَرَّز من ذلك الطعن، كقول طرفة البيت المذكور: « فسقىٰ . . . » فلو لم يقل غير مفسدها لظُنَّ به أنّه يُريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فسادٌ للدّيار ومحوٌ لرسومها ». ونهج أكثر البلاغيّين منهج ابن سنان في تعريفِ هذا الفنّ؛ إلاّ أنّهم سمّوهُ « الاحْتِراس ». فمنهم: أُسامة بن منقذ الّذي عرّفه بقوله: « هو أنْ يكونَ على الشّاعرِ طعنٌ فيحْتَرِس منه » وقال المصريّ: « وهو أنْ يأتيَ المتكلّمُ بمعنى يتوجّهُ عليه دخل، فيفطن له، فيأتي بما يخلّصه من ذلك ». ومثّله جرمانوس فرحات. وذكره ابن مالك بقوله: « الاحْتِرَاس أنْ يأتي في المدح أو غيره بكلامٍ فتراه مدخولاً بعيبٍ من جهة دلالة منطوقه أو فحواه، فتردفه بكلامٍ آخر لتصرفه عن احْتِمَال الخطأ ».

وتحدّث عنه ابن قيم الجوزيّة قائلاً: « وهو أنْ يُذكرَ لفظ ظاهره الدّعاء بالخير والنّفع، وذلك ما في ضمنه ممّا يُوهم الشرّ، فيذكر فيه كلمة تزيل ذلك الوهم وتدفع ذلك الوهن ».

ومثل هذه تعريفات أبي حيّان والزركشيّ والحمويّ وابن أبي الإصبع. وسمّاه مُلَخّصو المفتاح وشُرّاحُهُ « الإطنابَ بالتّكميل » أو « الاحْتِراس » وعرّفه القزوينيّ قائلاً: « هو أنْ يُؤتَى في كلام يُوهِم خلاف المقصود ما يدفعه ».

ومنه قول عزّ الدّين الموصِليّ: [البسيط]

حُبّي لَـهُ يَتَمشّى فِي الْمَفَـاصِـلِ قُـلْ   بـالاحْتِـرَاسِ تَمشّي البُـرْءِ في السُّقمِ

وكقول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

فَـإنْ أَقِفْ، غَيْـرَ مَـطْرُودٍ، بحجـرَتِـهِ   لَمْ أَحْتَـرِسْ بعـدَهَـا من كَيْدِ مُخْتَصِمِ

فقوله « غير مطرود » هو الاحْتِراس الذي يليقُ بمقامِ المادح؛ وقوله: « لم أحْترِسْ » ورّى عنه باسم النّوع، و« كيد مختصم » هو الّذي زاد محاسنها بهجةً وكمالاً؛ إلّا أنّ بيت عزّ الدّين لم يتحقّق احْتِراسه في المعنى؛ لأنّ هذا البيت مأخوذٌ من قول أبي نواس في وصف الخمرة: [المديد]

فَتَمَشّتْ في مَفَاصِلِهِمْ   كَتَمَشّي البُرْءِ في السُّقَمِ

ومنه قول جرمانوس فرحات في هذا الفنّ: [البسيط]

أَفْـدِيـكَ مِـنْ قَمَـرٍ بَـدَا مُتَنَـزِّهـاً   عَنْ نَقْصِ مَـرْتَبـةٍ وَخَسْفِ ضِيَـاءِ
تَـعْنُـو لَـهُ الأَقْـمَـارُ وَهْيَ طَـوَالِـعٌ   وَيَـخِـرُّ لِـلأَذْقَـانِ إبْـنُ ذُكَـاءِ

الأُحْجِيَةُ

الأُحجية مفرد الأحاجي، وقد تقدّمت. والأُحجِيَةُ اللُّغز المعمّى، وهذا قريبٌ من التّورية.

الاخْتِتَامُ

الاخْتِتَامُ من اخْتَتَم، وهو نقيضُ الافتتاح. وهي في البلاغة أنْ يختمَ البليغُ كلامَه في أيّ مفصل كان بأحْسَن الخواتم.

وقد سمّاهُ يحيى بن حمزة العلويّ « الاخْتِتَام » بينما سمّاهُ غيره « حُسن الخِتام » أو الخاتمة.

ومن أمثلة ذلك خواتيم السُّور في القرآن الكريم؛ فإنَّ اللّهَ تعالىٰ ختمَ كلّ سورة بأحسنِ خِتَام وأتمّها بأعْجَبِ إتمام، ختاماً يطابِق مقْصَدَها ويُؤدّي معناها من أَدْعِيَةٍ أو وَعْدٍ أو وَعيدٍ أو موعظةٍ أو تحميدٍ، وغير ذلك من الخواتيم الرَّائعة.

ومن ذلك ما قاله أبو تمّام يذكر فتح عموريّة ويهنّىء المعتصم بها: [البسيط]

إنْ كانَ بيْنَ صُروفِ الدَّهْرِ من رَحِمٍ مَوصولةٍ أوْ ذِمامٍ غيرِ مقتضبِ
فبيْنَ أيّامِكَ اللّاتي نُصِرْتَ بِهَا وَبَيْنَ أيّامِ بَدْرٍ أقْرَبُ النَّسَبِ

وما قاله المتنبّي: [البسيط]

قد شرَّفَ اللّهُ أرْضاً أنْتَ ساكِنُها وَشرَّفَ النَّاسَ إذْ سوَّاكَ إنْسانَا

الاخْتِرَاعُ

الاخْتِرَاعُ من اخْتَرَعَ الشيءَ أي ارتجَلَهُ.

والاخْتِرَاعُ كما عرَّفه ابن رشيق قائلاً: « خَلْق المعاني التي لمْ يسبقْ إليها، والإتيان بما لَمْ يكنْ منها قطّ. والإبْدَاعُ إتيانُ الشاعرِ بالمعنى المستظرف والذي لم تجرِ العادة بمثله، ثمّ لزمته هذه التّسمية حتى قيلَ له بديع وإنْ كثُرَ وتكرَّر، فصار الاخْتِراع للمعنى والإبداع للفظ». ثمّ قال: « واشْتِقَاقُ الاخْتراعِ هو من التّلْيين، يُقال: بيت خرع إذا كان ليِّناً . . . ».

واعتبرَ القرطاجنيّ الاخْتِراعَ الغاية في الاسْتِحْسان، وقال: « فمراتبُ الشعراءِ فيما يُلِمُّون به من المعاني إذاً أربعة: اخْتِراعٌ، واستحقاقٌ، وشركةٌ، وسَرِقةٌ. فالاختراعُ هو الغايةُ في الاسْتحسان، والاسْتِحقاقُ تالٍ له، والشّركةُ منها ما يساوي الآخر فيه الأوّل، فهذا لا عَيْبَ فيه، ومنها ما يَنْحَطُّ فيه الآخر عن الأوّل، فهذا معيب، والسّرقةُ كلُّها معيبة وإنْ كان بعضُها أشدَّ قبحاً من بعض ».

وأشارَ إليه ابن قيِّم الجوزيَّة قائلاً: « الاخْتِراعُ هو أنْ يذكرَ المؤلفُ معنًى لم يسبقْ إليه، واشتقاقه من التّلْيين والتّسْهيل؛ يقال: نبت خرع، إذا كان ليِّناً، فكأنَّ المتكلِّم سهَّلَ طريقه حتى أخْرجَه من العدم إلى الوجود ».

ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا

وَلَو اجْتَمَعُوا لَهُ وإنْ يسْلُبْهُم الذُّبَابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالمَطْلُوبُ ﴾[1].

ومثاله في الحديث الشريف قوله ﷺ: « حمي الوطيس » فإنَّ الرَّسول ﷺ أوَّل من تكلَّم بهذا حين قدَّم المسلمون خالد بن الوليد في غزوة مؤتة، حين حمل خالد على العدوّ. والوطيس هو التنُّور، فَعَبَّر بشدَّة حميِّه ووقوده عن شدَّة الحرب واتِّقادِ نارِها. وقد تكلَّم البلاغيُّون على هذا الفنّ في باب « سلامة الاخْتِراع » ولم ينفردْ بمثل هذا البحث غير ابن قيِّم الجوزيَّة تحقيقاً للمصادر المعروفة.

الاخْتِزَال

الاخْتِزَالُ هو الحَطُّ وَرَدُّ الكثير إلى القليل، واختزل الشَّيْء: كسرَهُ واختصرَهُ.

الاخْتِزَالُ من أنواع الحذف، وهو أقسام، لأنَّ المحذوفَ إمَّا كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف أو أكثر. وهذا ما قاله أبو هلال العسكريّ.

ومن حذفِ الاسم، حذف المضاف، وهو كثير جدّاً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾[2] أي حجّ أشهر. وقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[3] أي نكاح أُمّهاتكم.

وحذف المضاف إليه مثل قوله تعالىٰ: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾[4] أيّ يا ربِّي، وحذف المبتدأ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ، نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[5] أي هي نار.

وحذف الموصوف، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾[6] أي حورٌ قاصِرات.

وحذف الصِّفة، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾[7] أي صالحة.

وحذف المعطوف عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾[8] أي: فضرب فانفلق.

---

(1) سورة الحجّ، آية رقم (٧٣).
(2) سورة البقرة، آية رقم (١٩٧).
(3) سورة النِّساء، آية رقم (٢٣).
(4) سورة الأعراف، آية رقم (١٥١).
(5) سورة القارعة، الآيتان (٩و١٠).
(6) سورة الصافَّات، آية رقم (٤٨).
(7) سورة الكهف، آية رقم (٧٣).
(8) سورة الشُّعراء، آية رقم (٦٣).

وحذفُ المعطوف مع العاطف، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾[1] أي: ومن أنفق بعده.

وحَذْفُ المُبدل منه، كقوله: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾[2] أي: لما تصفه، والكذب بدل من الهاء.

وحَذْفُ الفاعل معنًى، كقوله: ﴿ لَا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[3] أي دعائه بالخير.

وحذف المفعول، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ ﴾[4] أي: إلـٰهاً.

وحَذْفُ الحال، كقوله: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ ﴾[5] أي قائلين.

وحذف المُنَادَى، كقوله تعالىٰ في قراءة البعض: ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾[6] أي: يا هـٰؤلاءِ اسْجُدُوا. وهذا هو إيجاز الحذف عند البلاغيِّين.

أمَّا السُّيوطيّ فقد أقامَ لهُ مرادفاً وسمَّاه « الاخْتِزَال » وفصَّل القولَ فيه تفصيلاً، وجاء بأمثلة من كتاب الله وحده.

وهذا الفن عند السجلماسيّ أحد أنواع المفاضلة، وهو: « قَوْلٌ مُرَكَّبٌ من أجْزَاءٍ فيه مُشْتَمِلَة بِجُمْلَتِها على مَضْمون تنقص عنه بطرحِ جزءٍ منها من شأنه أَنْ يُصَرِّح به » وهو نوعان: « الاصْطِلاح » و « الحذْف ».

والحذْف يكون في العائد، ويقع في أربعة أبواب:

الأوّل: الصِّلة، كقوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا؟ ﴾[7].

---

(1) سورة الحديد، آية رقم (١٠).
(2) سورة النّحل، آية رقم (١١٦).
(3) سورة فصّلت، آية رقم (٤٩).
(4) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٢).
(5) سورة الرّعد، الآيتان (٢٣و٢٤).
(6) سورة النّمل، آية رقم (٢٥) في المصحف ﴿ أَلَّا يسجُدُوا ﴾ وما ذكره السّيوطيّ في معترك ج ١، ص ٣٢٦ إحدى القراءات.
(7) سورة الفُرقان، آية رقم (٤١).

الثّاني: الصّفة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ ﴾[1] أي فيه.

الثّالث: الخبر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2] أي وعده.

الرّابع: الحال وحذف مخصوص نعم، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[3] أي أيّوب.

ومنه حَذْفُ الموصول، كقوله: ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾[4] أي والّذي أُنْزِلَ إليكم، لأنّ الّذي أُنْزِلَ إلينَا ليس هو الّذي أُنزل إلى من قبلنا، ولهذا أُعِيدَتْ «ما» في قوله تعالىٰ: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾[5].

وأشارَ إلى الحذفِ ابن حجّة الحمويّ، بقوله: «هو عبارةٌ عن أنْ يَحْذفَ المتكلّمُ من كلامِهِ حَرْفاً من حروفِ الهجاء أو جميع الحروف المهملة، بشرط عدم التّكلّف والتّعسّفِ، وهذا هو الغاية».

ومنه قوله في بديعيّته، حيث حَذَفَ منه الأَحْرفَ الّتي تُنَقَطُ من تحت، وهو الّذي نظمه قائلاً في مطلع البديعية: [البسيط]

تَمْكِينُ سَقْمِي بَـدَا مِنْ خِيفَـةٍ حَصَلَتْ ... لَكِنْ مَـدَائِحُـهُ قَـدْ أَبْـرَأَت سَقَـمِي

وبيت الحَذْف:

وَقَــدْ أَمِنْتُ وَزَالَ الْخَوْفُ مُنْحَـذِفـاً ... نَحْـوَ الْعَـدُوِّ وَلَمْ أُحْقَـرْ وَلَـمْ أُضَمِ

ومنه قول الحليّ الّذي بنى بيت بديعيّته في باب الحذف على العاطل: [البسيط]

آلُ الـرَّسُولِ مَحَـلُّ العلمِ مَا حَكَمُـوا ... لِـلّهِ إلاَّ وَعَـدَلُوا أَعْـدَلَ الأُمَـمِ

وكقول عزّ الدّين الموصليّ: [البسيط]

أَرُومُ إِسْقَـاطَ ذَنْبِي بِـالصَّـلَاةِ عَـلَىٰ ... مُحَـمَّـدٍ وَعَـلَىٰ صِـدِّيقِـهِ الْعَـلَمِ

---

(1) سورة البقرة، آية رقم (٤٨).

(2) سورة النّساء، آية رقم (٩٥).

(3) سورة صٓ، آية رقم (٤٤).

(4) سورة العنكبوت، آية رقم (٤٦).

(5) سورة التّوبة، آية رقم (٦).

الاخْتِصَارُ

الاخْتصَارُ هو الإيجاز واللَّمحة الدَّالَّة، وهو من أبرز أساليب العرب. وقد فَنَّن البلاغيُّون والعلماء أسلوب التعبير تبعاً للموضوع، فعرَّف ابن منقذ الاختصار في معرض حديثه عن الإسْهاب والإطناب والاختصَار والاقتصار، قال: اعلم أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأقسام له موضع يأتي فيه فيحمد، فإنْ أتى في غيره، لم يُحمد. فإنْ كانَ في التَّرغيب والتَّرهيب والاصْطِلاح بين العشائر والاعْتِذار والإنذار إلى الأعداء والعساكر وما أشبه ذلك، فيستحبُّ فيه التطويل والشَّرح، وأمَّا غير ذلك فيستحبّ فيه الاخْتِصَار والاقتِصَار؛ كقول بعضهم في مدح خطيب: [المتقارب]

إذَا هُوَ أَطْنَبَ فِي خُطْبَةٍ قَضَى لِلْمُطِيلِ عَلَى المُقْصِرِ
وَإنْ هُوَ أَوْجَزَ فِي خُطْبَةٍ قَضَى لِلْمُقِلِّ عَلَى المُسْكْثِرِ

ومدحت العرب التَّطويل والتَّقْصِير، فقال الشَّاعر: [البسيط]

يَرْمُونَ بِالخُطَبِ الطُّوَالِ وَتَارَةً وَحْيِ المَلاَحِظِ خِيفَةَ الرُّقَبَاءِ

وأشار السُّيوطيّ إلى الاختصار بقوله: « الإيجازُ والاختصارُ بمعنى واحد »، كما يؤخذ من « المفتاح » وصرَّح به الخطيبيّ.

وقال بعضهم: « الاخْتِصارُ خاص بحذْفِ الجمل فقط، بخلاف الإيجاز ».

وقال الخليل: « لاَ يُخْتَصَرُ الكتابُ ليُحْفظ، ويُبْسَط ليُفهم ».

ومن هذا النَّوع أَنْشَدَ بعضهم: [الطويل]

صَمُوتٌ إذَا مَا الصَّمْتُ زَيَّنَ أَهْلَهُ وَفَتَّاقُ أَبْكَارِ الْكَلاَمِ المُخَبَّرِ

والإيجاز، في الحقيقة، قد يكون بحذف الكلمة أو الجملة أو الجمل، وهو ما سمَّوه « إيجاز الحذف ».

الاخْتِصَاصُ

الاخْتِصاصُ من اختصَّ فلان بالأمر وتَخصَّص به: إذا انْفَرَدَ.

الاختصاصُ عند علماء الأصول هو التَّخصيصُ. وقد اختلفتْ فيه عبارات أهل العلم، فمنهم من قال: « هو إخراجُ صورة من حكم كان يقتضيها الخطاب به لولا التَّخصيص ».

والاختصاصُ شبيه بالنَّسخ من حيث اشتراكهما في اللَّبس، ومن حيث أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يقتضي اختصاص الحكم ببعض ما تناوله اللَّفظ.

وقد فرَّق ابن قيم الجوزيَّة بينهما من وجوهٍ خمسة؛ ثم قال: «والتَّخصيص يُسمِّيه أربابُ علم البيان الاختصاص عندهم، ولا يحسن إلاَّ أنْ يكونَ اختصاص الشيء بمعنًى ظاهر، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ ﴾[1] اختصاصها دون سائر النجوم لأنَّها عُبدت، وقيل: إنَّ النجومَ تقطع السماء طولاً، وهي تقطعها عرضاً . . . ».

ومثال التَّخصيص قول الخنساء في أخيها صخر: [الوافر]

يُـذَكِّـرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْـراً ... وأَذْكُـرُهُ لِـكُـلِّ غُـرُوبِ شَـمْـسِ

خصصت الخنساء «طلوع الشمس، وغروبها» لأنَّ طلوع الشمس يذكِّرها بغارته على أعدائه، وغروبها يذكِّرها بقراه ضيفانه، فاختصَّت لهذين الوقتين من بين سائر الأوقات لهذين المعنيين.

وعبارات التَّخصيص ثلاث:

الأولىٰ: «إنَّما جاءني عمرو». فيفهم تخصيص المجيء، أو تخصيص مجيء معيَّن ظنَّه المخاطب مخصوصاً بغيره أو مشاركاً غيره فيه.

الثَّانية: «جاءني سمير لا زيد». أفادَ هنا إثباتَ المجيء لسمير على دفعتين، إثباته لسمير ونفيه عن غيره.

الثَّالثة: «ما جاءني إلاَّ عصام». أفادَ هنا نفي التَّشريك، ولهذا لا يصحّ القول: «ما زيدٌ إلاَّ قائم لا قاعد» لأنَّك بقولك: «إلاَّ قائم» نفيت عنه كل صفة تنافي القيام. ويصحّ القول: «إنَّما رياض قائم لا قاعد» فإنَّ صيغة «إنَّما» موضوعة للتخصيص.

ومثله قوله تعالىٰ حكاية عن عيسىٰ ـ عليه السَّلام ـ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾[2] ليس المعنى: إنِّي لم أزدْ على ما أمرتني به أنْ أقوله شيئاً، ولكنَّ المعنى: إنِّي لم أدَّعِ ما أمرتني به أنْ أقوله شيئاً؛ ولم يذكر ما يخالفه.

---

(١) سورة النَّجم، آية رقم (٤٩).
(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٧).

وحكم « غير » إذا وقع موقع « إلاّ » حكم « إلاّ »، وأمّا « إنّما » فالاختصاصُ فيها يقعُ مع المتأخِّر، فإذا قلت: « إنّما ضَرَبَ عمراً زيدٌ » فالاختصاص في الضّارب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[1] فالاختصاص العلماء.

وقد يجمع مع غير حرف النفي، إمّا متأخّراً كقولهم: « إنّما جاءني عصامٌ لا سمير »، وإمّا متقدّماً كقولهم: « ما جاءني هاني وإنّما جاءني بَشّار » فهناك لو لمْ تدخلْ « إنّما » كان الكلام مع مَنْ ظنّ أيهما جاءك، وإنْ دخلها كان الكلام مع من خلط في الجائي.

الاخْتِلاَسُ

الخَلْسُ: الأخْذُ في نهرة ومخاتلة، وخلستُ الشيء واخْتَلَسْتُهُ: سَلَبْتُهُ.

ذكر القاضي الجرجانيّ أنواع السّرقات، فقال: « وَلَسْتَ تُعَدُّ من جهابذةِ الكلام وَنُقّاد الشّعرِ حتّى تُميّز بين أصنافه وأقسامه وتحيط علماً برتبه ومنازله، فتفصل بين السرق والغصْب وبين الإغارة والاخْتِلاَس ». دون أنْ يذكرَ الفرقَ بين الإغارةِ والاخْتِلاَس. وأشار ابن رشيق القيروانيّ إلى الاخْتِلاَس دون أنْ يحدّده، مستغنياً بذكر الشواهد الشّعريّة. ومنها قول أبي نواس: [الكامل]

مَلِكٌ تَصَوَّرَ في القُلُوبِ مِثَالُهُ ... فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ مَكَانُ

اختلسه من قول كثير: [الطويل]

أُرِيدُ لأنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

ومنه قول عبد الله بن مصعب: [الوافر]

كَأَنَّكَ كُنْتَ مُحتكماً عَلَيْهِم ... تَخَيَّرُ في الأُبُوَّةِ مَا تَشَاءُ

اختلسه من قول أبي نواس في البيت الأوّل: [المديد]

خُلِّيَتْ وَالحُسْنَ تَأْخُذُهُ ... تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ
فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ طَرَائِفَهُ ... ثُمَّ زَادَتْ فَضْلَ مَا تَهَبُ

غير أنّه حَدّد الإغَارة بقوله: « الإغَارةُ أنْ يصنعِ الشّاعر بيتاً ويخترعَ معنًى مليحاً

---

[1] سورة فاطر، آية رقم (٢٨).

فيتناوله من هو أعظمُ منه ذكراً وأبعد صوتاً فيروى له دون قائله، كقول جرير: [الكامل]

إنَّ الَّـذيـنَ غـدَوا بِلُبِّـكَ غـادَرُوا　　وَشَـلاً بِـعَيْنِـكَ لاَ يَـزَالُ مَـعِيـنَـا
غَـيَّضْـنَ مِنْ عَـبَـرَاتِهِـنَّ وَقُلْنَ لـي:　　مَـاذَا لَـقِـيـتَ مِنَ الْـهَـوَىٰ وَلَقِـيـنَـا؟

فهذان البيتان للمَعْلوط السَّعديّ، أغارَ عليهما جرير بإجماع الرّواة». ومعنى هذا أنَّ الاخْتِلاَسَ هو التَّأثر، أمَّا الإغارة فهي السَّلب والادِّعاء.

اخْتِلاَفُ صِيَغِ الأَلْفَاظِ واتِّفَاقُها

الاختلاف من خَلَفَ ضِدّ تَوَافَقَ واتَّفَقَ.

وحقيقة هذا النَّوع البلاغيّ عدَّهُ ابن الأثير النَّوع السَّادس من الصناعة اللَّفظيّة «الألفاظ المركَّبة»، قائلاً: «وهو من هذه الصناعة بمنزلة عليَّة ومكانة شريفة، وجُلُّ الألفاظ منوطة به، ولقد وجدتُ جماعةً من مُدَّعِي فَنِّ الصناعة وفاوضتهم وفاوضوني وسألتهم وسألوني، فما وجدت أحداً منهم تيقَّن معرفة هذا الموضوع كما ينبغي، وقد استخرجت فيه أشياء لمْ أسبق إليها».

وعلى هذا فإنَّ الألفاظ إذَا نقلت من هيئة إلى هيئة، انتقل قبحها فصار حسناً وحسنها فصار قبحاً، مثلاً: لفظة «خَوْد» فإنَّها المرأة النَّاعمة، فإذا نقلت إلى صيغة الفعل قيل: «خوَّد» ومعناها أسْرع. فهي على صيغة الاسم جميلة رائعة، وليست حسنة إذَا جاءتْ فعلاً؛ كقول أبي تمّام: [الكامل]

وإلَى بني عَبـدِ الـكـريم تَـوَاهَـقَتْ　　رَتَـكَ النَّعَـامِ رَأَى الـظُّلاَمَ فخـوَّدا

وقد تكون اللَّفظة حسنة وهي مفردة، ولكنَّها تفقدُ ذلك الحسن حينما تثنَّى، ومن ذلك «الأخدع» التي جاءت حسنة رائعة في قول الشَّاعر: [الطويل]

تَلَفَّتُّ نَـحْـوَ الحَيِّ حَتَّىٰ وَجَـدْتُني　　وَجِعْتُ مِنَ الإصْغَـاءِ لَيْتاً وأَخْـدَعا

وجاءت ثقيلة مستكرهة، لأنَّها مثنَّاة، في قول أبي تمَّام: [مجزوء البسيط]

يَـا دَهْـرُ قَـوِّمْ مـن أَخْـدَعَيْـكَ فـقـدْ　　أَضْـجَجْـتَ هـذا الأنَـامَ من خُـرُقِـكْ

ومن الألفاظ ما لا يحسن إلاَّ بصيغة الجمع، كلفظة «اللبّ» أي العقل، فإنَّها وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة وهي مجموعة ولم ترد مفردة، كقوله تعالى: ﴿لِيَتَذَكَّرَ

أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾[1] وقوله أيضاً: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الأَلْبَابِ ﴾[2].

ومنها العكس، لا يحسن إلاّ في الإفراد، كلفظة « الطَّيف » التي تفقد جمالها حينما تجمع فيقال: طيوف.

ولقد رأيت فيما رأى ابن الأثير في هذا الفنّ، إذْ قال: وأمّا فَعَلَ وَافْعَوْعَلَ، فإنّا نقول: أعْشَبَ المكان، فإذا كَثُرَ عشبه قلنا: اعْشَوْشَبَ. فلفظة « افْعَوْعَلَ » للتَّكْثِيرِ، على أنّي استقريتُ هذه اللّفظة في كثير من الألفاظ فوجدتها عذبة طيّبة على تكرار حروفها كقولنا: اخْشَوْشَنَ المكان، واغْرَوْرَقَت العين، واحْلَوْلَى الطعم وأشباهها. وأمّا « فُعَلَة » نحو هُمَزَة ولُمَزَة وجُثَمَة ونُومَة ولُكَنَة ولُحَنَة وأشباه ذلك، فالغالب على هذه اللّفظة أنْ تكونَ حسنة، وهذا أَخَذْتُهُ بالاسْتِقْرَاءِ، وفي اللغة مواضع كثيرة لا يمكنُ استقصاؤها. فانظر إلى ما يفعله اختلاف الصّيغة بالألفاظ، وعليك أنْ تَتَفَقَّدَ أمثالَ هذه المواضع لتعلمَ كيف تضع يدك في استعمالها، فكثيراً ما يقعُ فحول الشعراء والخطباء في مثلها. ومؤلّف الكلام من كاتب وشاعر إذا مرّت به ألفاظ عرضها على ذوقه الصحيح؛ فما يجد الحسن منها موحّداً وحّده، وما يجد الحسن منها مجموعاً جمعه، وكذلك يجري الحكم فيما سوى ذلك من الألفاظ. والحقيقة أنّ للصِّيغِ أثراً في الحسنِ والقبح، ولكنّ الذّوق والثّقافة والممارسة هي التي تضع الحقيقة أمام المتذوّقين.

اخْتِلَافُ صِيَغِ الْكَلَامِ

إنَّ الأديبَ البليغ يعمدُ إلى صيغ متنوّعة من فنون الكلام لئلاّ يتكرّر فيثقل وينفر منه السّامع.

وانطلاقاً من هذا الفنّ قال التّنوخيّ: وإذا تكرّر واختلفَ المعنى وكان في الكلام دليل على معنى كل واحد من المتكرّرين، فهو التّجنيس، وهو ممّا يُستحسن ولا يُتجنّب، فإنْ لَمْ يكنْ في الكلام ما يفي بتبيين المعنيَيْن وإلحاق كلّ واحد منهما بلفظه، فذلك ممّا ينبغي أنْ يتجنّبَ ولا يُؤتى لكونه مُخِلاً بالبيان. فاجْتِنَاب هذا النوع من قواعد علم البيان، واجتناب الأوّل من باب البديع الذي هو من محاسن الألفاظ.

---

(١) سورة صٓ، آية رقم (٢٩).

(٢) سورة الزُّمر، آية رقم (٢١).

مثال ذلك من الأوّل قول إبراهيم بن سَيَّار للفضل بن الرَّبيع: [الكامل]

هَبْنِي أَسَأْتُ وَمَا أَسَأْتُ وَمَا أَسَأْ ... تُ أُقِرُّ كَيْ يزدادَ طولُكَ طُولا

ومثال الثَّاني وهو مبيَّن في الكلام بقول الشَّاعر: [الطويل]

لَعَمري لقد حَبَّبْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ ... إِلَيَّ وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ذاكَ القَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الخُطَى شَرُّ النِّسَاءِ البَحَاتِرُ

فلو اقتصرَ على البيت الأوَّل لكان معيباً لاحتماله القصر.

ومن الشعر القبيح قول كشاجم في المديح: [السَّريع]

غَمَرتَهُ بِفِتْيَةٍ صِبَاحِ ... سُمْحٍ بِأَعْرَاضِهِم شِحَاحِ

فقوله « بأعراضهم » يجوز أَنْ تَتَعَلَّقَ الباء بلفظة « سمح » فيكون هجواً لتعلّقها بها، ويجوز أَنْ تتعلّق بلفظة « شحاح » فيكون مدحاً، فهو مُلْبِسٌ بين المدح والهجو، وليس في البيت ما يُعَيِّنُ احدهما.

الأَخْذُ

الأَخْذُ من فعل أَخَذَ أَخْذاً الشَّيْء: تناولَهُ وَأَمْسَكَهُ وسَارَ سِيرَتَهُ.

أَشَارَ يحيى بن حمزة العلويّ في « الطِّراز » إلى الأخذ دون أَنْ يعرِّفه؛ ولكنَّه مثل له بقول جرير: [الطويل]

غَرَائِبُ أُلَّافٌ إِذَا حَانَ وِرْدُهَا ... أَخَذْنَ طَرِيقاً لِلْقَصَائِدِ مُعْلَمَا

فأَخَذَهُ أبو تمَّام وزادَ عليه زيادة بديعيَّة فأعجب كلَّ الإعجاب:

غَرَائِبُ لَاقَتْ فِي فِنَائِكَ أُنْسَهَا ... مِنَ المَجْدِ فَهِيَ الآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ

فحاصل كلام جرير أنَّ قصائده لا يماثِلُهُنَّ غيرهُنَّ، فإنَّهنَّ مفرداتٌ عن أشكالهنَّ، وحاصل كلام أبي تمَّام أَنَّ لهنَّ امثالاً صَادَفْنَهَا فَأَنِسْنَ إليها. فكلاهما قد أورد الغرائب في شعره، غير أَنَّ أبا تمَّام زاد عليه بأنْ قرنها بذكر الممدوح فلهذا كانت لائقة حسنة.

وكقول الحكميّ أيضاً: [الكامل]

وَلَقَدْ قَتَلْتُكَ بِالْهِجَاءِ فَلَمْ تَمُتْ ... إِنَّ الكِلَابَ طَوِيلَةُ الأَعْمَارِ

مَـا زَالَ يَنبَحُنِي لِيشْـرفَ جَـاهِـداً   كَـالكَلْبِ يَنْبَـحُ كَـامِـلَ الأَقْـمَـار

أَخَذَهُ ابن طاهر فقال: [المنسرح]

وقَـدْ قَتَلْتُـكَ بِـالْهِجَـاءِ وَلَكِنَّـكَ   كَـلْبٌ مُـعَـنَّـفُ ذَنَبُـهُ

فقد جمع بين قبيحين: قبح السّرقة أو الأخذ، وضعف العبارة، من حيث أنه ذكر تعنُّف الذنب، وهو غير دالّ على طول العمر.

إِخْرَاجُ الْكَلَامِ مخْرجَ الشَّكِّ

إخراج الشّيء: إبرازُه واسْتِنْبَاطُهُ.

جعل الزركشيّ لإخراجِ الكلام مخرج الشّكّ باباً خاصاً، وقال: « إخراجُ الكـلامِ مخرجَ الشّكّ في اللّفظ دون الحقيقة، لضرب من المسامحة وحسم العناد ».

كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[1] وهو يَعْلَمُ أنّه على الهدى وأنّهم على الضّلال، لكنّه أخرج الكلام مخرج الشّك تغاضياً ومسامحة، ولا شَكَّ عنده ولا ارتياب.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[2].

وقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾[3] أوردهُ على طريق الاستفهام، والمعنى: هل يتوقع منكم إنْ تولّيتم أمور النّاس وتأمّرتم عليهم لما تبيّن لكم من المشاهد ولاح منكم في المخايل، أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأرض وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ تهالكاً على الدّنيا.

وإنّما أوردَ الكلام في الآية على طريق سوق غير المعلوم سياق غيره، ليؤدّيهم التأمل في التوقّع عمّن يتّصفُ بذلك إلى ما يجب أَنْ يكونَ مسبّباً عنه من أولئك الّذين أصمّهم الله وأعمىٰ أبصارهم، فيلزمهم به على الطف وجه إبقاءاً عليهم من أَنْ يفاجئهم به وتأليفاً لقلوبهم، ولذلك الْتَفت عن الخطاب إلى الغيبة تفادياً عن مواجهتهم بذلك.

---

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة الزُّخرف، آية رقم (٨١).

(٣) سورة محمّد، آية رقم (٢٢).

وقد يخرج الواجب في صورة الممكن كقوله تعالىٰ: ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾[1].

ويخرج الإطلاق في صورة التقييد كقوله: ﴿ حتّىٰ يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخِياط ﴾[2].

الإخْلَالُ

الإخْلال من أَخَلَّ بالشّيء أي: أَجْحَفَ. وأَخَلَّ بالمكان: غاب عنه وتركه.

والإخلال من عيوب ائتلافِ اللّفظ والمعنى، وقد عرَّفه قُدامة بقوله: « هو أنْ يتركَ من اللّفظِ ما يتمُّ به المعنى » ومن عيوب ائتلافِ اللّفظ والمعنى أيضاً: « أنْ يزيدَ في اللّفظ ما يفسد به المعنى ».

ومن الأوّل قول الحارث بن حلزة: [مجزوء الرجز]

والْـعَـيْشُ خَـيْـرٌ فِـي ظِـلَا　　لِ الـنُّـوْكِ مِـمَّـنْ عَـاشَ كَـدًّا

والمقصود من قوله: « والعيشُ خيرٌ في ظلال النُّوكِ من العيش بكدٍّ في ظلال العقل » فترك شيئاً كثيراً.

ومثال الشاهد الثّاني قول بعضهم: [الطويل]

فَمَـا نُـطْفَـةٌ مِنْ مَـاءِ نَحْضٍ عُـذَيْبَـةٌ　　تـمنّـعُ من أَيْـدِي الـرِّقَـاةِ تَـرُومُـهَـا
بِـأَطْيَب مِنْ فِـيـهَـا لَـوَ أَنَّـكَ ذُقْـتَـهُ　　إذَا لـيلة أَسْـجَـتْ وَغَـارَتْ نُـجُـومُـهَـا

وقد سمّى البغداديّ هذا النوع: « الإخلال بالإفادة ».

أَدَاةُ التَّشْبِيهِ

الأداة جمع أدوات: الآلة، يقال أداة التعبير في اللّغة وأداة التّشبيه في اللّفظة التي تدلُّ على المماثلة والمشاركة.

وقد اعتبر القدماء أداة التّشبيه أساساً في إظهارِ صور التّشبيه، فقال سيبويه عن الكاف

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٧٩).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (٤٠).

إنها « تجيءُ للتّشبيه ». ومثله قال المبرّد. أمّا السكاكيّ فسمّاها « كلمة التّشبيه ». غير أنَّ القزويني وشرّاح تلخيصه سمّوها « أداة التّشبيه ». وعلى هذا المنهج سارَ المتأخّرون. وأداة التّشبيه ثلاثة أنواع:

الأوّل: أسماء، ومنها: مثل، وشبه، وشبيه، ومثيل.
الثّاني: أفعال، ومنها: حسب، وظنّ، وخال، ويشبه، وتشابه، ويضارع.
الثّالث: حرفان وهما: كأنَّ، والكاف.

وقد تُحذَف الأداة فيُسمّى التّشبيه مؤكداً كقول المتنبّي: [الوافر]

بَـدَتْ قَـمَـراً وَمَـالَتْ غُـصْـنَ بَـانٍ ... وَفَـاحَـتْ عَـنْـبَـراً وَرَنَـتْ غَـزَالاَ

وإذا ذكرتْ أداة التّشبيه سُمّيَ التّشبيه مُرْسلاً، كقول المتنبّي: [الكامل]

كـالـبـدْرِ من حيثُ الْتَفَتَّ رَأَيْتَـهُ ... يُهْـدِي إلى عَـيْنَيْـكَ نُـوراً ثَـاقِبَـا
كـالشَّمْسِ فِي كَبِدِ السَّمـاءِ وضـوْؤُهـا ... يَغْشَى البِـلادَ مَـشَـارِقـاً وَمَغَـارِبَـا
كـالبَحْـرِ يَقْـذِفُ للقـرِيبِ جَـوَاهِـراً ... جُـوداً وَيَبْعَـثُ للبَـعِيـدِ سَحَـائِبَـا

والأوّل عند البلاغيّين أبلغ لأنَّ الأداة محذوفة.

الإدْمَاجُ

الإدْماجُ: اللّفُّ، يُقَال: أدْمَجَ الحبل أي: أجَادَ فتله، ودَمَجَ الشيء إذَا دَخَلَ في الشّيْءِ واسْتَتَرَ فيه. فالإدماج: إدْخالُ الشّيْءِ في الشّيْءِ. وعرّفه أبو هلال العسكريّ بقوله: « هو أنْ يَتَضَمَّنَ الكلامُ معْنَيَيْن: معنًى مصرَّح به، ومعنًى كالمُشَار إليه». وسَمّاه « المضاعفة » ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ، وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾[1] فالمعنى المصرَّح به في الكلام أنّه لا يقدر أنْ يَهدي من عميَ عن الآيات وصُمَّ عن الكَلِم البيِّنات، بمعنى أنّه صرفَ قلبهُ عنها فلم ينتفعْ بسماعها ورؤيتها.

والمعنى المُشار إليه، أنّهُ فَضّل السّمع على البصر؛ لأنّه جعلَ مع الصَّمم فِقْدَان العقل، ومع العَمَى فقدان النّظر فقط.

---

(١) سورة يونس، الآيتان (٤٢ و٤٣).

ومنه قول الأخطل: [البسيط]

قَــوْمٌ إذا اسْتَنْبَــحَ الأضْيَــافُ كَـلْبَهُـمُ　　　قــالُــوا لأُمِّـهِم بُـولِـي عـلىٰ النَّــارِ

فأخبر عن إطفاء النَّار إعلاناً به على بخلهم، وأشارَ إلى مهانَتِهِم ومهانة أُمّهم عندهم.

وقد عقد البلاغيُّون باباً باسم «الإدماج» وعدَّه ابن رشيق من الاستطراد، وقال: ومن الاستطراد نوع يُسمَّى الإدماج، ومنه قول عبيد اللّه بن طاهر لعبد اللّه بن سليمان بن وهب حين وَزَرَ للمعتضد فأدمج رقَّةَ حاله مع دعائه لهم: [الطويل]

أَبَى الـدَّهـرُ من إسعـافنا في نفـوسِنـا　　　وأَسْـعَـفَـنَـا فـيـمـن نُـحِبُّ وَنُـكْـرِمُ
فـقلتُ لـه: نُـعْـمـاكَ فـيـهـم أتـمَّـهـا　　　وَدَعْ أَمْـرَنَـا، إنَّ الـمـهـمَّ الـمـقـدَّمُ

وعقد له ابن منقذ باباً مستقلاً سَمَّاهُ باب «التعليق والإدماج» وعرَّفه بقوله: «إنَّ صيغة ذلك هو أنْ تعلّق مدحاً بمدح، وهجواً بهجو، ومعنًى بمعنى». ومثَّله بقول المتنبِّي [الطويل]:

إلى كمْ تَـرِدُ الـرُّسْــلَ فيمَـا أتَـوْا بِـه　　　كَــأَنَّـهُـمْ فِـيـمَـا وَهَـبْـتَ مُـلاَمُ

وأضاف: «أنْ يتخيَّل الكاتب في بلاغتِهِ أنْ يقصد شيئاً ويَلفَّ معه غيره». بينما ابن أبي الإصبع فرَّق بين هذين الفنَّين، فقال: «والفرق بين التَّعليق والإدْماج، أنَّ التَّعليق يصرِّح فيه بالمعنيين المقصودين على شدَّةِ اتِّحادهما، والإدماج يصرِّح فيه بمعنى غير مقصود قد أدمج فيه المعنى المقصود». وعَرَّف الإدماج بقوله: «هو أنْ يَدْمجَ المتكلِّم غرضاً له في ضمن معنى قد نحَّاهُ من جملة المعاني، ليوهم السَّامع أنَّه لم يقصده، وإنَّما عرض في كلامه لتتمَّة معناه الذي قصد إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولىٰ والآخِرَة ﴾[1] فإنَّ هذه الجملة أدمج فيها المبالغة في الحمد ضمن المطابقة، إذْ أفرد نفسه - سبحانه - بالحمد، حيث لا يُحمَدُ سواه».

ومنه قول أحدهم: [الطويل]

رَأَىٰ النَّـاسُ فَوْقَ المجْـدِ مِقْدَارَ مَجْـدِكُمْ　　　فَقَــدْ سَـأَلُـوكُمْ فَـوْقَ مَـا كـانَ يُسْـأَلُ
وَقَـصَّــرَ عَـنْ مَـسْـعَـاتِـكُـمْ كُـلُّ آخِـرٍ　　　وَمَـا فَـاتَـكُـمْ فِـيـمَـا تَـقَـدَّمَ أَوَّلُ

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٠).

وَمَا لِي حَقٌّ وَاجِبٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِلَيْكُمْ بِكُم في حَاجَتِي أَتَوَسَّلُ
وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَبْلُغْ بِكُمْ مَا أُؤَمِّلُ بَلَغْتُ الَّذِي قَدْ كُنْتُ أَمَّلْتُ فِيكُمُ

وقد قسّمه ابن مالك قسمين:

الأوّل: يتضمّن التّصريح بمعنى من فن كفاية عن معنى من فن آخر. ومنه قول ابن نباتة السّعديّ: [الطويل]

وَلاَ بُدَّ لِي مِنْ جَهلةٍ فِي وِصَالِهِ فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْمَ عِنْدَهُ

فأدمج الفخر في الغزل.

الثّاني: أنّ يقصد المتكلّم إلى نوع من البديع فيجيء في ضمنه بنوع آخر، كقول بعض الأندلسيّين: [الوافر]

أَأَرْضَى أَنْ تُصَاحِبني بَغِيضاً مُجَامَلَةً وَتحمِلني ثَقِيلاً
وَحَقِّكَ لاَ رضيتُ بِذَا لأنّي جعلتُ وحقِّكَ القَسَمَ الجَلِيلاَ

البيت الثّاني المقصود، لأنّه أُدمج فيه الغزل في العتاب من الفنون والمبالغة في القسم من البديع.

ونهج المتأخّرون على هذا التّحديد والتّقسيم وقالوا: إنّ الإدماجَ أعمُّ من الاستتباع لأنّهُ تضمين كلام سيق لمعنى معنًى آخر، كقول المتنبّي: [الوافر]

أُقَلِّبُ فيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعُدُّ بِهَا على الدّهْرِ الذُّنُوبَا

فقد ضمن « وصف الليل بالطّول » الشكاية من الدّهر.

الإذالة

راجع التّذييل.

الارْتِضَاخُ

الارْتِضَاخُ قيل إنّها لكنةٌ رومية او حبشية أو فارسية، وكان عبد بني الحَسْحَاس يَرْتَضِخُ لكنة حبشية، وقال يوماً: « ما سَعَرْتُ » يريد ما شَعَرْتُ، حيث قلب الشين سيناً. وكان عبيد اللّه بن زياد يرتضخ لكنةً فارسية فقال يوماً: « أَهَرُورِيٌّ منذ اليوم »، يريد: أَحَرُورِيّ، حيث قلب الحاءَ هاءً. ومنه قول المهلب بن أبي صفرة: [الطويل]

فَتًى زاده السُّلتان في المدح رغبةً إذا غمَّر السلتان كلَّ خليل

يريد « السلطان » وذلك أنَّ بين التاء والطاء نسباً؛ فلذلك قلبها تاءً لأنَّ التاء من مخرج الطاء، فقال: « السلتان ».

الارْتِفَادُ

الارتفادُ الكسبُ، يُقال: ارْتَفَدَ المال اكتسبه.

أشار ابن رشيق القيرواني إلى الارتفاد في باب « الحشو وفُضُول الكلام ».

وقال ابن رشيق معلّقاً على قول الشّاعر: [الطويل]

وَلَوْ قُبِلَتْ في حَادِثِ الدَّهْرِ فِدْيَةٌ لَقُلْنَا علىٰ التَّحْقِيقِ نحنُ فِدَاؤُهُ

فقوله « على التّحقيق » حشو مليح فيه زيادة فائدة. وسمّاه بعض العلماء ارْتفاداً، ومثّل له بقول قيس بن الخطيم: [الخفيف]

وقَضَى اللّهُ حِينَ صَوَّرَهَا الخا لِقُ أَنْ لا يكنّها سَدَفُ

والارتفادُ هو قول الشاعر « صوّرها الخالق » لأنَّ اسم اللّه تعالىٰ قد تقدَّم.

الارْتِقَاءُ

الارتقاء: هو الانتقال من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ في الوجه المُراد، يقال: لا أُبالي بالوزير ولا بالسّلْطان.

الإرْدَافُ

الإرداف من أرْدَفَ، يُقال: أرْدَفَهُ: أي حَمَلَه خلفه على ظهر الدّابّة، فهو رَدِيف ورِدْف.

بحث المتقدّمون كابن قتيبة وابن المعتزّ عن هذا النّوع « الإرداف » في باب « الكِنَاية والتّعريض » ومثّلوا له بقول عليّ رضي اللّهُ عنه لعقيل ومعه كبش له: أحد الثّلاثة أحمقُ؛ فقال عقيل: أمّا أنا وكبشي فعاقلان. إلاّ أنَّ قُدامة فرّعه من باب ائْتِلاف اللّفظ مع المعنى،

وسَمَّاهُ هذه التَّسمية، وقال عنه: « هو أنْ يُريدَ الشَّاعرُ دلالةً على معنى من المعاني فلا يأتي باللَّفظ الدَّالِّ على ذلك المعنى، بل بلفظ يَدُلُّ على معنى هو رِدْفه وتابع له، فإذا دَلَّ على التَّابع أبانَ عن المتبوع ».

ولكنَّ البلاغيّين نَهَجُوا منهجَ قُدامة، فعَرَّفه العسكريّ بقوله: « الإرْدَافُ والتَّوابع أنْ يُريدَ المتكلِّمُ الدَّلالة على معنًى، فيترك اللَّفظ الدَّالَّ عليه الخاص به ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له، فيجعله عبارةً عن المعنى الَّذي أرَاده » ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾[1] وقصور الطرف في الأصل موضوعه العفاف على جهة التَّوابع والإرْدَاف؛ وذلك أنَّ المرأة إذا عَفَّتْ قصرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطُّرف رِدْفاً للعفاف والعفافُ رِدْفاً وتابعاً لقصور الطُّرفِ. أمَّا ابن رشيق القيروانيّ فقد سَمَّاه « التَّتْبيع »، وقال: « ومِنْ أنواع الإشارة التَّتْبيع، وقوم يُسمُّونه التَّجاوز وهو أنْ يُريدَ الشَّاعر ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه ».

ومن أوَّل الشعراء تمثيلاً لذلك امرؤ القيس يصف امرأة: [الطويل]

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَؤومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

فقوله: «تُضْحِي فتيتُ المسك» تَتْبيع، وقوله « نؤوم الضُّحى » تَتْبيعٌ ثانٍ، وقوله: « لم تنتطق عن تفضُّل » تَتْبيعٌ ثالث؛ لأنه أراد أنْ يصفَها بالنَّعمة وقلَّة الامتهان في الخدمة وأنَّها شريفة مكفيَّة المؤونة، فجاء بما يتبع الصِّفة ويدُلُّ عليها أفضلَ دلالة.

غير أنَّ ابن سنان سَمَّاهُ « الإرْدَاف والتَّتْبيع » وقال: « ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تُرادَ الدَّلالة على المعنى، فلا يُستعمل اللَّفظ الخاص الموضوع له في اللُّغة بل يُؤتى بلفظٍ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التَّابع دلالة على المتبوع، وهذا يُسمَّى الإرْدَاف والتَّتْبيع؛ لأنه يُؤتى فيه بلفظ هو رِدْف اللَّفظ المخصوص لذلك المعنى وتابعه ».

وكذلك التّبريزيّ سَمَّاه « الإرْداف » وقال: « هو أنْ يُريدَ الشَّاعرُ دلالةً على معنى فلا يأتي باللَّفظ الدَّالِّ عليه بل بلفظٍ هو تابعٌ له » وأُخذ عنه البغداديّ هذا التعريف كما أخذهُ قُدامة بن جعفر، ومثاله قول الأخطل: [الطويل]

أَسِيلةُ مجرَى الدَّمعِ، أمَّا وِشَاحُها فَجَارٍ، وأمَّا الجِجْلُ منها فما يَجْرِي

---

(١) سورة الرَّحمَٰن، آية رقم (٥٦).

واعتبره ابن الأثير القسم الثّاني من الكِنَاية، وذكر أنَّ هذه تَسمية قُدامة، ثم قال: « هو أنْ تُرادَ الإشارة إلى معنى، فيترك اللَّفظ الدَّالّ عليه ويُؤْتَى بما هو دليل عليه ومُرادِفٌ له ». وفرَّعَهُ إلى خمسة فروع:

الأوَّل: فعل المبادهة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ على اللَّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ﴾[1] فإنَّ المُراد « لمَّا جاءهُ » يعني أنّه ضعيف العقل، وقد عَدَلَ عن هذه العبارة الصريحة بقوله: « لمَّا جاءه » وذلك آكدُ وأبلغ في هذا الباب.

الثَّاني: باب « مثل » كقول الإنسان إذا نفى عن نفسه القبيح: « مثلي لا يسرق أبداً » أيْ: أنا لا أسرق، فنفى ذلك عن مثله وهو يُريد نفيه عن نفسه قصداً للمبالغة، فسلك به طريق الكِنَاية؛ لأنَّهُ إذا نَفَاهُ عمَّنْ يُماثله أو يشابهه فقد نفاه عن نفسه لا محالة.

الثَّالث: هو ما يأتي في جواب الشَّرط، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ والإيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ البَعْثِ فَهٰذا يَوْمُ الْبَعْثِ ﴾[2] فكنَّى بقوله: « فهذا يوم البعث » عن بطلان قولهم وكذبهم فيما ادَّعوه، وذلك رادفٌ له.

الرَّابع: الاستثناءُ من غير موجب، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾[3] والضَّريعُ نبت وهو يبيس الشِّبْرِق، لا تقربه الإبل لخبثه. والمعنى: ليس لهم طعام أصلاً، لأنَّ الضَّريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الإنسان. ومثال ذلك قول بعضهم: [الكامل]

وَتفرَّدوا بِـالْمَكْـرُمَـاتِ فَلَمْ يَـكُنْ لِسِـوَاهُمُ منها سِـوَىٰ الْحِـرْمَـانِ

والمُراد نفي المكرمات عن سواهم؛ لأنَّه إذا كان لهم الحرمان من المكرمات فما لهم منها شيء البتَّة.

الخامس: ليس ممَّا تقدَّم بشيء، كقوله تعالىٰ: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾[4] والمعنى المُراد من هذا الكلام أنَّك أخطأت، وقَوْله: « لم أَذِنْت لهم » بيانٌ لِمَا كنَّى عنه

---

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٦٨).
(٢) سورة الرُّوم، آية رقم (٥٦).
(٣) سورة الغاشية، آية رقم (٦).
(٤) سورة التَّوبة، آية رقم (٤٣).

بالعفو، أيْ ما لك أذنت لهم وهل استأنيت؟ فذكر العفو دَليل على الذّنب ورادِف له وإنْ لم يذكره. ومنه قول كثير: [الطويل]

وَددْتُ وَمَا تُغْنِي الْوَدَادَةُ أنَّنِي ... بِمَا فِي ضَمِيرِ الحَاجِبِيَّةِ عَالِمُ
فَإنْ كَانَ خيراً سَرَّنِي وَعَلِمْتُهُ ... وَإنْ كَانَ شَرّاً لَمْ تَلُمْنِي اللَّوائِمُ

فإنَّ المقصود من قوله « لم تلمني » أنّي أهجرها، فأضرب عن ذلك جانباً، ولمْ يذكر اللّفظ المخْتَصّ به، ولكنّه ذكرَ ما هو دليلٌ عليه ورادِفٌ له. أمَّا المصريّ فقد نقل تعريف قُدامة بن جعفر وبعض أمثلته.

وفرَّق الحمويّ بين الإرْدَاف والكِنَاية، وقال: « الكِنَاية هي الإرْدَاف بعينه عند علماء البيان، وإنَّما أئِمَّة البديع كقُدامة والحاتميّ والرمَّانيّ قالوا: إنَّ الفرقَ بينهما ظاهر؛ والإرْدَاف هو أنْ يُريدَ المتكلِّمُ معنًى فلا يذكره باللَّفظ الموضوع له باللّغة، ولكنْ يجيءُ إلى معنى هو رِدفه وتابعه في الوجود ». ومثله المدنيّ بقول ليلىٰ الأخيليَّة: [الكامل]

ومُخَرَّقٌ عَنْهُ القَمِيصُ تَخَالُهُ ... وَسْطَ البُيوتِ مِنَ الحَيَاءِ سَقِيمَا

كَنَتْ عن الإفراط في الجود بخرقِ القميص، لجذب العُفاة له عندَ ازدحامِهم عليه لأخْذِ العطَايَا. وأمَّا ما يتبع الكرم فالحياء الشديد، الّذي كأنَّه من إماتـته نفس هذا الموصوف وإزالته عنه يخال سقيماً ».

وكذلك فرَّق السّيوطيّ بين « الكِنَاية والإرْداف » بقوله: قال بعضهم: والفرق بين الكِنَاية والإرْداف أنَّ الكِنَاية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرْدَاف من مذكور إلى متروك، كقول ابن أبي ربيعة: [الطويل]

بَعِيدَةُ مَهْوَى القُرْطِ إمَّا لِنَوْفَلٍ ... أَبُوهَا وإمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وهَاشِمُ

أرادَ أنْ يصفَ طول الجيد، فلمْ يذكره بلفظِهِ الخاص، بل أتىٰ بمعنى هو تابع لطول الجيد وهو بُعْدُ مهوى القُرط.

ومنه قول الحكم الخضريّ: [الكامل]

قَدْ كَانَ يُعْجِبُ بَعْضَهُنَّ بَراعَتي ... حَتَّىٰ سَمِعْنَ تَنَحْنُحِي وَسُعَالِي

أرادَ الحكم وصف الكبر والسّن، فلم يأتِ باللَّفظ بعينه ولكنَّه أتىٰ بتوابعه، وهو السُّعال والتَّنَحْنُحُ.

إِرْسَالُ المَثَل

الإرسال من رَسِلَ رَسلاً: كان سهل السير، يُقال: أَلْقى الكلام على رُسَيْلاتِهِ.

عرَّفه الحمويّ بقوله: إرْسال المثل نوع لطيف في البديع ولمْ ينظمه في بديعيَّته غير الشيخ صفيّ الدّين، وهو عبارة عن أنْ يأتِيَ الشّاعرُ في بعض بيت بما يجري مجْرى المثل من حكمة أو نعت أو غير ذلك ممَّا يحسن التَّمثُّل به، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[1].

وكقول الشيخ صفيّ الدّين في بديعيَّته: [البسيط]

رَجَوْتُكُمْ نُصَحَاءَ في الشَّدَائِدِ لي ... لِضعْفِ رِشْدِيَ واسْتَسْمَنْتُ ذَا وَرَمِ

فقوله: « استسمنتُ ذا ورم » من الأمثال السّائرة.

وكقول ابن حجَّة الحمويّ في بديعيَّته: [البسيط]

وَكَمْ تَمَثَّلْتُ إذْ أَرْخَوْا شُعُورَهُمُ ... وَقُلْتُ بِاللّهِ خَلُّوا الرَّقْصَ في الظُّلَمِ

« فالرقص في الظلم » من الأمثال السّائرة، ولكن قول ابن حجَّة لهم بعد إرخاء الشعور « خلوا الرَّقص في الظُّلم » لا يخفى على الحذّاق من أهل الأدب.

ومنه قول المتنبّي من قصيدة، وهي التي ذكروا أنَّه ادَّعى فيها النبوَّة: [الطويل]

وَمِنْ نَكَدِ الدُّنيا علىٰ الحرِّ أنْ يَرَىٰ ... عَدُوّاً لَهُ مَا مِنْ صَدَاقَتِهِ بُدُّ

ومنه قول بشّار بن برد: [البسيط]

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ

وقوله: « من راقب النّاس لم يظفرْ بحاجته » من الأمثال السّائرة. وسمّاه جرمانوس فرحات « ضرب المثل » وعرَّفه بقوله: « هو أنْ يأتيَ الشّاعرُ في بعض البيت بما يجري مجرىٰ المثل السّائر، من جملة، أو نعت، أو غير ذلك ممّا يحسن التّمثيل به ».

ومن أمثلته في هذا الفنّ، قول المتنبّي: [الطويل]

بِذَا قَضَتِ الأيَّامُ مَا بينَ أهْلِهَا ... مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ

---

(١) سورة النّمل، آية رقم (٨٨).

فقوله « مصائب قوم عند قوم فوائد » من الأمثال الشّائعة بين الخاصّة والعامّة.

إرْسالُ المَثَلَيْن

إرسال المثلين أشارَ إليه الثّعالبيّ ولم يعرِّفه، ولكنْ عرَّفه الوطواط بقوله: وتكون هذه الصّفة بأنْ يذكر الشّاعر مثلين في بيتٍ واحد كقول لبيد: [الطويل]

أَلاَ كُـلُّ شيءٍ مَا خَـلاَ اللّه بَـاطِـلُ وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ لاَ مَحَـالَـةَ زَائِـلُ

فقوله في صدر البيت مثل أول، وفي عجزه مثل ثانٍ، فاجتمع المثلان في بيتٍ واحد. وبالنسبةِ لهذا الجمع قال الرّازيّ: « هو عبارة عن الجمع بين المثلين ».

ومن شواهد هذا الفن قول أبي فراس الحمدانيّ: [الطويل]

وَمَنْ لَمْ يُـوَقِّ الـلّهُ فـهْـوَ مُضَيَّـعٌ وَمَنْ لَـمْ يُـعِـزّ الـلّهُ فـهْـوَ ذَلِيـلُ

ومن قول المتنبّي في إرسال المثلين: [الطويل]

أعَـزُّ مكـانٍ في الـدُّنا سَـرْجُ سابـحٍ وَخَـيْـرُ جَلِيسٍ فـي الأنَـامِ كِـتَـابُ

وقد نقل الحلبيّ والنُّويريّ تعريف الرّازي.

ومنه قول المتنبّي: [الطويل]

وَكُـلُّ امـرىءٍ يُـولِي الجميـلَ مُحَبَّبٌ وَكُـلُّ مكـانٍ يُنْبِـتُ الـعِـزَّ طَيِّـبُ

فقوله: « كل امرىءٍ يُولي الجميل محبَّبٌ » من الأمثال السّائرة، وقوله: « كُلُّ مكانٍ ينبتُ العِزَّ طيب » مثل آخر، فاجتمع مثلان في بيت واحد من الشعر.

الإرْصَادُ

الإرْصَادُ: الانتظار والإعداد، ويُقال: أرْصَدْتُهُ إذا قعدت له على طريقهِ أتَرَقَّبُهُ.

والإرْصاد: هو أنْ يَجْعلَ قبل العجزِ من الفقرةِ أو البيت ما يَدُلُّ على العجزِ إذا عرف الرويّ. ويُسَمَّى « التّسْهيم » وهو مأخوذٌ من الثوب المسَهَّم، وهو الّذي يدُلُّ أحدُ سِهامِهِ على الآخر الذي قبله لكون لونه يقتضي أنْ يليه لون مخصوص به لمجاورة اللّون الذي قبله.

وسَمَّاهُ القزوينيّ وشرّاح تلخيصه إرصاداً، وقال: إنَّهُ يُسَمَّى التّسهيم أيضاً. ومن أمثاله

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1] فقوله تعالى: « وَما كانَ اللَّهُ لِيَظلمَهُمْ » دَلَّ على نهاية الفقرة « ولكن كانوا أنفسهم يظلِمُون ». ومنه قول عمرو بن معديكرب: [الوافر]

إذَا لَـمْ تَسْـتَـطِعْ شَـيْئـاً فَـدَعْـهُ ... وَجَـاوِزْهُ إِلَـى مَـا تَـسْـتَـطِيـعُ

وَسَمَّاهُ كذلك جرمانوس فرحات بقوله: التَّسْهِيم هو أنْ يستَدِلَّ السَّامعُ على قافية البيت قبل أنْ ينتهي إلى الرويّ. والدَّلالة تارةً تدلُّ على عجز البيت، وتارةً على ما دون العجز، والنتيجة أنْ يتقدَّم من الكلام ما يدُلُّ على ما يتأخَّر منه تارةً بـالمعنى وتارةً بـاللَّفظ. ومن شواهده قول جنوب أُخت عمرو ذي الكلب من الدَّلالة المعنويَّة: [المتقارب]

فَـأُقْـسِـمُ يَـا عَـمـرو لَـوْ نَبَّـهَـاكَ ... إِذْ نَـبَّـهَـا مِـنْـكَ داءً عُـضَـالاَ

فتبيَّن الحُذَّاقُ أنَّ قولها: « فأقسم يا عمرو لو نبَّهاك » يقتضي أَنْ يكونَ تمامه: إذَا نبَّها منك داءاً عُضالاً أو ليثاً غضوباً أو شجاعاً قتولاً، إلى غير ذلك ممَّا يقتضي وصفه على هذا النَّسق، وهذا شيء لا يُحصى.

ومن شواهد الدَّلالة اللَّفظيَّة قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

وَنُـوجِـدُ نَـحـنُ أَحْـمَـاهُـمْ ذِمَـاراً ... وَأَوْفَـاهُـم إِذَا عَـقَـدُوا يَـمِـيـنَـا

فإنَّه فخر في حالتي الحرب والسلم برعاية الذِّمام والوفاء، فالشاعر رصد عجز البيت في مبناه ومعناه فجاء أشد لحمة وارتباطاً.

وسمَّاه قُدامة « التَّوشيح »، وقال: « هو أنْ يكونَ أوَّل البيتِ شاهداً بقافيته ومعناها متعلِّقاً به، حتَّى إنَّ الَّذي يعرفُ قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمعَ أوَّلَ البيتِ عرف آخره، وبانَتْ له قافيته ».

وكذلك سَمَّاهُ « توشيحاً » المصريّ، وابن مالك، وابن الأثير الحلبيّ. والتَّوشيحُ عند ابن منقذ: هو أنْ تُريدَ الشيء فتعبِّر عنه عبارة حسنة وإنْ كانت أطول منه؛ ومنه قول المتنبِّي: [البسيط]

أَتَى الـزَّمَـانَ بَنُـوهُ فِي شَـبِـيـبَـتِـهِ ... فَـسَـرَّهُـمْ وَأَتَـيْـنَـاهُ عَـلَى هَـرَمِ

---

(1) سورة التَّوبة، آية رقم (٧٠).

وهذا التّعْريفُ لا يتفق وتعريف المتأخّرين كالقزويني الّذي قال: « الإرصاد وَيُسَمّى التّسهيم أيضاً، وهو أَنْ يجعلَ قبل العجز من فقرة أو بيت ما يدُلُّ على العجز إذا عرفَ الرويّ ». وتبعه كذلك شرّاح تلخيصه، كالسُّبكيّ والتفتازانيّ والإسفرايينيّ والمغربيّ.

وأشارَ ابن رشيق إلى تسمية قُدامة « بالتّوشيح » إلاّ أنّهُ سَمّاهُ « تسهيماً » كما سمّاهُ عليّ بن هارون المنجّم. قال الحاتميّ: قلت لعليّ بن هارون المنجّم: ما رأيتُ أعلم بصناعة الشعر منك في التّسهيم، فقال: وهذا لقب اخترعناه نحن. قلت: وما كفيته؟ فأجابني بجواب لم يبرزه في عبارة يحكيها عن غيره: أنّ صفةَ الشعرِ المسَهَّم أنْ يسبقَ المستمع إلى قوافيه قبل أنْ ينتهِي إليها راويه منذ الشطر الأوّل قبل أن يخرج إلى الشّطر الأخير ومن قبل أن يَسْمَعه.

وسمَّاهُ ابن وكيع « المطعَّم » وذكر ابن سنان أنّ بعضَهم يسمِّيه « توشيحاً » وبعضهم يُسَمِّيه « تسهيماً ».

ورأى ابن الأثير أنّ تسميتَه « بالإرصاد » أَوْلَى، وذلك حيث ناسب الاسم مسمَّاه ولاقَ به، أمّا « التّوشيح » فنوع آخر من علم البيان.

وفرَّقَ ابن حجّة الحمويّ بين التّوشيح والتّسهيم فقال: « اتّفَقَ علماءُ البديعِ على أنّ التّوشيحَ أنْ يكونَ معنى أوّل الكلام دالاًّ على لفظ آخره، ولهذا سمّوه « التّوشيح » فإنّه ينزل فيه المعنى منزلة « الوشاح » وينزلُ أول الكلام وآخره منزلة محلّ الوشاح من العاتق والكشح اللّذين يجول عليهما الوشاح ». وعرَّف « التّسهيم » بقوله: هو أنْ يتقَدَّمَ من الكلام ما يدلُّ على ما يتأخّر، تارةً بالمعنى وتارةً باللّفظ. ومنه قول البحتريّ: [الطويل]

فَلَيْسَ الّذي قَدْ حَلَّلْتَ بِمُحَلَّلٍ   وَلَيْسَ الّذي قَدْ حَرَّمْتَ بِحَرَامِ

فقوله « ليس الذي قد حللت بمحلل » يُدركُ المتأدِّب أنّ تَمامَه « وليس الذي قد حرَّمتَ بحرام ».

والإرصاد ذكره ابن المقفّع وإنْ لم يُسمِّه حينما قال: « وليكنْ في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أنّ خيرَ أبيات الشعر البيت الّذي إذا سمعتَ صدرَهُ عرفتَ قافيته ».

وعلّق الجاحظ عليه بقوله: « كأنّه يقول: فرِّق بين صدر خطبة النّكاح، وبين صدر خطبةِ العيد، وخطبة الصلح، وخطبة التّواهب، حتّى يكونَ لكلِّ فنٍّ من ذلك صدرٌ يَدُلُّ على

عجزِه، فإنّه لا خيرَ في كلام لا يدلُّ على معناك ولا يُشيرُ إلى مغزاك وإلى العامود الذي إليه قصدت والغرض الّذي إليه نزعت».

وحقيقةُ هذا الفن من محمود الصنعة، لأنَّ خيرَ الكلام ما دلَّ بعضه على بعض.

الازْدِوَاجُ

الازْدِوَاجُ من ازْدَوَجَ، وازدوج الكلام وتَزَاوَجَ: أَشْبَهَ بعضُهُ بعضاً. ذكر الازدواج الجاحظ وسمَّاه «من مزدوج الكلام» ولم يعرِّفه. ولكنَّ الأمثلة تَدُلُّ على أنّه أراد تساوي الفِقْرَتين في الطول مع السجع، كقوله ﷺ في معاوية: «اللَّهمَّ عَلِّمْهُ الكتابَ والحسابَ، وقِهِ العَذابَ».

بينما عقد له العسكريّ باباً في «السّجع والازدواج» وقال: «لا يحسن منثور الكلام ولا يحلو حتى يكون مزدوجاً، ولا تكادُ تجدُ لبليغ كلاماً يخلو من الازدواج، ولو استَغْنَى كلامٌ عن الازدواج لكان القرآن لأنّه في نظمِهِ خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتّى حصل في أوساطِ الآياتِ فضلاً عمّا تزاوج في الفواصل منه، كقول اللّه تعالىٰ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾[1] وأمَّا ما زُوِّجَ بَيْنَهُ بالفواصل فهو كثير، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾[2] ».

ثم تابع قوله: «والّذي يَنْبَغي أَنْ يستعمل في هذا الباب ولاَ بُدَّ منه هو الازدواج، فإنْ أمكنَ أَنْ يكونَ كل فاصلتين على حرف واحد أو ثلاث أو أربع لا يتجاوز ذلك كانَ أحسن، فإنْ جاوزَ ذلك نسب إلى التكلّف. وإنْ أمكنَ أيضاً أَنْ تكونَ الأجزاء متوازية كان أجمل، وإنْ لم يكنْ ذلك فينبغي أَنْ يكونَ الجزء الأخير أطول... على أنَّهُ قد جاءَ في كثير من ازدواج الفصحاء ما كان الجزء الأخير منه أقصر، حتّى جاء في كلام النّبيّ ﷺ منه شيء كثير، كقوله للأنصارِ يفضّلهم على من سواهم: «إنّكم لتكثرون عند الفزع وتَقِلّون عند الطمع»... وينبغي أيضاً أَنْ تكونَ الفواصلِ على زِنَةٍ واحدة وإنْ لم يمكنْ أَنْ تكونَ على حرف واحد فيقع التعادل والتوازن...» وتحَدَّثَ عن عيوب الازدواج، ومنها: التّجميع، وهو «أَنْ تكونَ فاصلة الجزء الأوّل بعيدة المشاكلة لفاصلة الجزء الثّاني» ومن عيوبه أيضاً

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٦).

(٢) سورة الشرح، الآيتان (٨،٧)..

التّطويل، وهو أنْ تجيء بالجزء الأوّل طويلاً فتحتاج إلى إطالة الثّاني ضرورة، مثل قول امرئ القيس: [الطويل]

وَأوْتَادُهُ مَاذِيَّةٌ وَعِمَادُهُ رُدَيْنِيَّةٌ فِيهَا أسِنَّةُ مُغْضَبِ

وقوله أيضاً: [المتقارب]

فَتُورُ القِيَامِ قَطِيعُ الكَلَا مِ يَفْتُرُ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَصِرْ

وتكلّم الخفاجيّ عن السّجع والازدواج في باب واحد؛ ولكنّه قسّم الفواصل إلى قسمين: ضرب يكونُ سجعاً وهو ما تماثلتْ حروفه في المقاطع، وضربٌ لا يكونُ سجعاً، وهو ما تقابلتْ حروفه في المقاطع ولم تتماثل، فلاَ يخلو كلّ واحد من هذين القسمين، أي المتماثل والمتقارب، من أنْ يكونَ يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني، وبالضدّ من ذلك حتّى يكونَ متكلّفاً يتبعه المعنى. فإن كان من القسم الأوّل فهو المحمود الدّالّ على الفصاحة وحسن البيان، وإنْ كان من الثّاني فهو مَذْمُوم مرفوضٌ. ويبدو أنّه يُريدُ بالازدواج المتقارب أي الّذي لا تتماثلُ حروفه في المقاطع.

وعرّفه المصريّ بقوله: « هو أنْ يأتي الشاعرُ في بيتهِ من أوّله إلى آخره بجمل كل جملة فيها كلمتان مزدوجتان، كل كلمة إمّا مفردة أوْ جملة. وأكثر ما يقع هذا النّوع في أسماء مثنّاة مضافة ».

وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنّ المزاوجة: « هو الإتيان بمتماثلين في أصل المعنى والاشتقاق فحسب » وَسَمّوه « المجاوزة ». وأنشدُوا: [البسيط]

ومطعمُ النّسْرِ يومَ النّصْرِ مطعمة أنّى تَوَجّه والمحرومُ محرومُ

وكقول أبي تمّام: [مجزوء المتقارب]

وَكُنّا شَرِيكَيْ عَنَانٍ رَضِيعيْ لِبَانٍ خَلِيلَيْ صَفَاءِ

وذهب بعضهم إلى أنّ المزدوجَ هو الجمع بين اسمين، من مطابقة أو مجانسة أو غير ذلك، بحيث أنْ يأتِيَ في البيتِ جمل من المعاني، كقول ابن الدّرّاج: [الطويل]

مليكان عمّ السّلم والحربُ منهما غنىً وَعَنَاءٌ مبرمٌ وَسَحِيلُ

وعرّفه ابن منقذ بقوله: « هو أنْ تزاوجَ بين الكلمات والجمل بكلام عذب وألفاظ عذبة

حلوة». وعنه نقل ابن قيّم الجوزيّة هذا التعريف. بينما أشار الرّمانيّ إلى قسم من التّجانس الّلي قال إنّه نوعان: مزاوجة ومناسبة.

فالمزاوجةُ تقعُ في الجزاء، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَمَن اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾(١) أيْ جاوزه بما يستحقّ على طريق العَدْل، إلاّ أنّه استعير للثّاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدّلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزاوجة الكلام لحسن البيان.

أمّا المناسبة فتدور في فنون المعاني الّتي ترجع إلى أصل واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ ثمّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾(٢) فجُونِسَ بالانصراف عن الذّكر صرف القلب عن الخير، والأصل فيه واحد وهو الذّهاب عن الشيء، أمّا هُمْ فذهبوا عن الذّكر، وأمّا قلوبهم فذهب عنها الخير.

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ بقوله: «وهو في اللّغة مصدر زاوج بين الشيئين إذا قارب بينهما» وسمّاهُ «المزاوجة».

وقال السّكاكيّ: «هو أنْ يزاوجَ المتكلّمُ بين معنيين في الشرط والجزاء» وهذا ما نقله جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وشاهِدُهُ من البديعيّات قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

إذَا تَـزَاوَجَ ذَنْـبِـي وانْـفَـرَدتُ لَـهُ ... بـالـمَدْحِ فُـزْتُ وَنَجّاني مِنَ النِّقَمِ

وكقول ابن جابر الأعمى الأندلسيّ: [البسيط]

إذَا تَبَسَّمَ في حَـربٍ وصـاحَ بِـهِـم ... يَبْكِي الأسـود وَيَـرْمِي الـلُّسْنَ بـالْبَكَمِ

وقال الرّمّاني: المزاوجة هي أنْ تزاوجَ بين معنيين في الشرط والجزاء، كقول الشّاعر أبي عبادة البحتريّ: [الطويل]

إذَا مَـا نَهَىٰ النَّـاهِي فَـلَجَّ بِي الـهَـوَىٰ ... أَصَـاخَ إلَىٰ الـوَاشِي فَلَجَّ بِـهِ الـهَـجْـرُ

هذا ما ذكره الرّمّاني. ويبدو أنَّ الازدواجَ أعمُّ من المزاوجة؛ لأنّه لا يرتبط بالشرط الّذي ذكره الرّمّانيّ، والسّكاكيّ، والحمويّ، وفرحات.

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٩٤).
(٢) سورة التّوبة، آية رقم (١٢٧).

الأَسَاليبُ البَلاَغِيَّة

الأساليبُ البلاغيَّة هي مختلف الطرائق التِّقنيَّة التي يعتمدها الكاتب وصولاً إلى التَّعبير الجماليِّ عن أفكاره وأحاسيسه. وهي في علم البلاغة العربيَّة تندرجُ في إطارِ علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع.

فعلم المعاني يمكِّنُ الكاتب من معرفةِ أحوال الكلام العربيِّ التي بها يطابق مقتضى الحال الدَّاعية إليه.

وعلم البيان يمكِّنه من معرفة مختلف الصُّور التي يمكنُ أنْ يُؤدَّى بها المعنى الواحد، واختيار أكثرها دلالة وأوفرها جمالاً بحسب مقتضى الحال وقدرة الأديب على الإبداع.

وعلم البِديع يمكِّنهُ من معرفة التِّقنيَّات اللَّفظيَّة والمعنويَّة التي يزداد بها الكلام رونقاً شكليّاً بعد استكمال مقتضياته البيانيَّة واللّغويَّة.

الاسْتِئْنَافُ

الاسْتِئْنَافُ من ائْتَنَفَ واسْتَأْنَفَ الشَّيْءَ: أخذَ فيه وابتدأهُ. الاسْتِئْنَافُ عَرَّفهُ التَّنوخيّ بقوله: هو الإتيان، بعد تمام كلام، بقول يُفْهَمُ منه جواب سؤال مُقَدَّر. ثم تابع قوله: فمنه ما يكونُ بإعادة اسم أو صفة كقولك: « احترمْ زيداً فزيد أهل للاحترام » أو « احترمْ سميراً صديقك الصدوق » كأنَّهُ توَهَّمَ أنَّ قائلاً يقول له: « لم يحترم سميراً؟ » فكان استئنافه كالجواب لذلك. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ تَنْزِيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ والسَّمَٰوَاتِ العُلَى الرَّحْمَٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[1] والاسْتِئْنَافُ هنا قوله: « الرَّحمن على العرشِ استوَىٰ ». وقد يكون الاسْتِئْنَاف بما ليس فيه إعادة اسم ولا صفة، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم قال بل فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُون ﴾[2] فقوله: « بل فعله كبيرهم هذا » تمَّ الجواب به، وقوله: « فاسألوهم إنْ كانوا ينطِقون » على الاسْتِئْنَاف، تنبيهاً على أنَّ جوابه كان تهكُّماً بهم وليس على حقيقته، وأنَّ من لا ينطق كيف يفعل هذا بل كيف يكون.

(١) سورة طه، الآيتان (٤و٥).
(٢) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).

وتحدَّث عبد القاهر الجرجانيّ في مبحث الفصل والوصل عن الاسْتِئْناف وذكر أمثلة كثيرة له، ومن ذلك قول اليزيديّ: [السريع]

مَـلَّكْـتُـهُ حَـبْـلِي ولَكِـنَّـهُ أَلْـقَـاهُ مِنْ زهْـدٍ عَـلَى غَـارِبِـي
وَقَـالَ إِنِّـي فِـي الْـهَـوَى كَـاذِبٌ إِنْـتَـقَـمَ الـلَّـهُ مِـنَ الْـكَـاذِبِ

فقوله « انتقم اللّهُ من الكاذب » استئناف، لأنّه جعلَ نفسه كأنّه يجيب سائلاً قال له: فما تقول فيما أتّهمك به من أنّك كاذب؟ فقال: أقول: انتقم اللّه من الكاذب.

وهذا النّوع في الكلام كثير، وهو من لطيف البيان. ولا ينبغي أن يُعدَّ هذا من الحذف لأنَّ المتكلّمَ ما حذف من كلامه شيئاً، وإنّما السؤال لم يقعْ، فكان هذا جوابه لو وقع.

وقسم المتأخِّرون الاسْتِئْناف إلى ثلاثة أضرب:

أولاً: لأنَّ السؤالَ الّذي تضمَّنته الجملة الأولى إمّا عن سبب الحكم، كقول الشاعر: [الخفيف]

قَـالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَـلِيـلُ سَـهَـرٌ دَائِـمٌ وَحُـزْنٌ طَـوِيـلُ

أيْ ما بالكَ عليلاً؟ أو ما سبب علّتك؟.

ثانياً: وإمّا عن سبب خاصّ له، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ ﴾[1] كأنّه قيل: هل النّفس أمّارةٌ بالسُّوءِ؟ فقيل: إنَّ النّفسَ لأمّارةٌ بالسُّوءِ.

ثالثاً: وإمّاعن غيرهما، كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ ﴾[2] كأنّهُ قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السّلام؟ فقيل: قال: سَلَام. ومنه قول الشّاعر: [الكامل]

زَعَـمَ الـعَـوَاذِلُ أنَّـنِـي فِـي غَـمْـرَةٍ صَـدَقُـوا، ولَكِنْ غَمْـرَتِي لاَ تَنْجَلِي

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة، كقولـه تعالىٰ: ﴿ يُسَبِّحُ له فيها بالْغُدُوِّ والآصَالِ، رِجَالٌ ﴾[3] فيمَنْ قرأ « يُسَبَّح » مبنيّاً للمفعولية. ومنه قـول الشاعـر في حذف الاستئناف: [الوافر]

زَعَـمْـتُـمْ أَنَّ إِخْـوَتَـكُـمْ قُـرَيْشٌ لَـهُـمْ إِلْـفٌ وَلَـيْسَ لَـكُـمْ أَلَافُ

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٥٣).
(٢) سورة هود، آية رقم (٦٩).
(٣) سورة النور، الآيتان (٣٦و٣٧).

حذف الجواب الـذي هو كـذبْتم في زعمكم، وأقامَ مقـامه « لهم إلف وليس لكم إلاف» لدلالته عليه.

وقد يُحْذَفُ صدر الاسْتِئْناف ولا يُقام شيء مقامه كقوله تعالىٰ: ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾[1] أيْ أيُوب.

الاسْتِبْدَالُ

الاسْتِبْدَالُ في اللُّغة: عمليَّة تقتضِي استبدَال مقطع لغويّ بمقطع لغويّ آخر ضمن مرسلة، بحيث أنَّ هذه الأخيرة تبقى مقبولة دلالياً ونحوياً، وبحيث أنَّ تغيير الدَّالأت يقود إلى تغيير المدلولات، مثال: يَتمُّ الاستبدال بين « د » و « ج » في « دار » و « جار ».

وفي البلاغة: إِحْلالُ صفةٍ أو اسمٍ وظيفة أو لقب مكان اسم العلم، أو هو استعمال اسم عَلَم للتعبير عن فكرة عامَّة، نحو استعمال كلمة « الفاروق » بدل « عمر بن الخطّاب » ونحو إطلاق عبارة « عنتر زمانه » على من اشتهر بالقوّة والشّجاعة.

الاسْتِتْبَاعُ

الاسْتِتْبَاعُ: هو المجيءُ بوجهٍ يستتبع وجْهاً آخر، واسْتَتْبَعَهُ: طلب إليه أنْ يتبعه.

سمَّى أبو هلال العسكريّ « الاسْتِتْبَاع » « المضاعفة »، وقال: « هو أنْ يتضمَّن الكلامُ معنيين، معنًى مُصَرَّح بـه، ومعنى كالمشار إليه؛ ومنه قول أبي تمّام: [مجزوء المنسرح]

يُخْرِجُ من جسمك السّقامَ كما ... أخْرج ذمَّ الفِعَالِ من عُنُقِكْ
يَسِحُّ سَحّاً عَلَيْكَ حَتَّى يُرَى ... خَلْقُكَ فِيها أصَحَّ خُلُقِكْ

فدعا له بالصحّة، وأخبر بصحّة خلقه، فهما معنيان في كلام واحد».

ومنه نثراً ما كتبه الحسن بن وهب: « . . . وكتابي إليكَ، وشطر قلبي عندك، والشطر الآخر غير خلوٍ من تذكّرك والثّناء على عهدك، فأعطاكَ اللّهُ بركة وجهك. . . » فيه معنيان: أحدهُما أنّه دعا له بالبركة، والآخر أنّه جعل وجهه ذا بركة عظيمة، ولعظمها عدل إليها في الدّعاء عن غيرها من بركات المطر وغيره.

---

(١) سورة صّ، آية رقم (٣٠).

غير أنَّ أُسامة بن منقذ سَمَّاه « التَّعليق » وقال: هو أنَّ صيغةَ ذلك أنْ تعلقَ مدحاً بمدحٍ وهجواً بهجوٍ ومعنًى بمعنى ؛ ومنه قول المتنبِّي : [الخفيف]

حسَنٌ في عيونِ أعدائِهِ أقـ ـبَحُ مِنْ ضَيفِهِ رَأَتْهُ السَّوَامُ

أتبع القبح الحسن وكلاهما مدح، ووصفه بالكرم لأنَّ الإبل إذا رأت ضيفه علمتْ أنَّها تُنحر له.

وتبع ابن أبي الإصبع المصريّ ابن منقذ في مَنْهجِهِ، فقال: « هو أنْ يأتيَ المتكلِّم بمعنى في غرض من أغراضِ الشِّعر، ثمَّ يعلِّق به معنًى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة معنى من معاني ذلك الفنّ، كمن يروم مدحاً لإنسان بالكرم فيعلِّق بالكرم شيئاً يدُلُّ على الشَّجاعة، بحيث لو أراد أنْ يخلصَ ذكر الشجاعة من الكرم لما قدر ». وكذلك سَمَّاهُ « التَّعليق » ابن مالك والعلويّ، بينما سمَّاهُ الرَّازي والحلبيّ والنويريّ وابن قيِّم الجوزيَّة « الموجَّه » وهذه تسمية الثَّعالبيّ.

كقول المتنبِّي : [الطويل]

نَهَبْتَ من الأعمارِ مَا لوْ حَوَيْتَهُ لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأنَّكَ خَالِدُ

وقد سمَّاهُ ابن جنّي «المدح الموجَّه» حتَّى إنَّه (المتنبّي) لو لمْ يمدح بسوى هذا البيت، لكانَ قد بقي وحده ما لا يخلقُه الزمان. وأخَذَ الوطواط هذه التَّسمية (المدح الموجَّه) وقال: « المدح الموجَّه ويقصد بالفارسية ما يحْتمل أنْ يكونَ على وجهين ».

أمَّا السَّكاكيّ فسَمَّاه الاستتباع، وقال: « هو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر ».

وتبعه في هذا الفن القزوينيّ والسُّبكيّ والتفتازانيّ والحمويّ والسيوطيّ والاسفرايينيّ والمغربيّ والدَّمنهوريّ. إلَّا أنَّ ابن أبي الإصبع فرَّقَ بينه وبين التَّكميل، بقوله: « والفرق بين هذا النوع وبين التَّكميل أنَّ التُّكميل يكمِّلُ ما وصف به أوَّلاً، والاستتباعُ لا يلزم فيه ذلك ».

ومن أُمثلة ما جاء من الاستتباع في الذَّمِّ قول ابن هانيء الأندلسيّ : [الخفيف]

إنَّ لَفظاً تَقولُهُ لَشَبِيهٌ بِكَ في مَنْظَرِ الجفَاءِ الجَلِيفِ

وَصفَهُ بالعيِّ وقبح اللَّهجة على وجه يستتبع وصفه بجفاء الخفَّة والجلافة. ومنه قول ابن معصوم المدنيّ: [الطويل]

وَبَثُّوا الجِيَادَ السَّابِحَاتِ لِيَلْحَقُوا وَهَلْ يُدْرِكُ الكَسْلانُ شَأْوَ أَخِي المَجْدِ
فَسَارُوا وَعَادُوا خَائِبِينَ عَلَى وَجًى كَمَا خَابَ مَنْ قَدْ بَاتَ مِنْهُمْ عَلَى وَعْدِ

وسَمَّاهُ يَحيى بن حمزة العلويّ التَّعليق أيضاً، فقال: هو مَقول على حمل الشَّيْء على غيره لملازمة بينهما، ثم هو واردٌ على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكونَ التَّعليق بالشَّرط للدّلالة على المبالغة، كقول أبي تمَّام: [الطويل]

فَإِنْ أَنَا لَمْ يَحْمَدْكَ عَنِّي صَاغِراً عَدُوُّكَ، فَاعْلَمْ أَنَّنِي غَيرُ حَامِدِ

فَعلَّق عدم حمده بما يمدحه على عدم حمد عدوّه على وجه الكره منه؛ لكن حمد عدُوّه موجود لأجل مدائحه وتردُّدها على لسانه، فلا جرم إن كان حمده موجوداً.

وثانيهما: بأَنْ يأتيَ بشيءٍ من المعاني بمقصد تامّ توطئة لما يُريدُ ذكره بعده من معنى آخر، كقول أَبي نواس يهجو رجالاً: [مجزوء الوافر]

لَهُمْ فِي بَيْتِهِمْ نَسَبٌ وَفِي وَسَطِ المَلا نَسَبُ
لَقَدْ زَنُوا عَجُوزَهُمُ وَلَوْ زَنَّيْتُهَا غَضِبُوا

فعلَّق هجوهم بالسُّخف والحماقة فصدَّره بهجو أَبيهم حيث لم يرضوا الانتساب إليه لدناءتِهِ، وعلَّق عليه هَجْو أُمّهم لكونها زانية لا تتنزَّه عن إتيان الفاحشة.

وسمَّاه الحمويّ «الاستتباع»، وقال: «هو أَنْ يذكرَ النَّاظم أو النَّاثر معنى مدحٍ أو ذَمٍّ أو غرض من أَغراض الشّعر، فيستتبع معنى آخر من جنسه يقتضي زيادة في وصف ذلك الفنّ».

ومن شواهدِهِ قول ابن حجَّة الحمويّ في بديعيَّتِهِ: [البسيط]

يَحْمُونَ مُسْتَتْبِعِينَ العَفْوَ إنْ ظَفِرُوا وَيَحْفَظُونَ وَفَاهُمْ حِفْظَ دِينِهِم

وهذا التَّعريف يماثل تعريف جرمانوس فرحات إذْ قال: «هو أَنْ يأتيَ النَّاظم في شعره

بمعنى مدحٍ أو ذمٍّ أو غرض من أغراض الشّعر، ثم يستتبع معنى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة وصف في ذلك الفنّ ويُقال له المضاف، كقول بعضهم يهجو قاضياً شهد عنده برؤية هلال الفطر فلمْ يجز شهادته : [مجزوء الرَّمل]

أتَرَى القَاضِيَ أعْمَى أمْ تَرَاهُ يَتَعَامَى
سَرَقَ العِيدَ كَأنَّ العيدَ أمْوالُ اليَتَامَى

فاستتبع خيانة القاضي في أموال اليتامى بما قدَّمه في خيانته من أمر العيد ».

الاسْتِثْنَاء

الاسْتِثْنَاءُ من اسْتَثْنَيْتُ الشَّيءَ من الشَّيءِ أيْ حاشيته. سَمَّى هذا الفن ابن المعتز « توكيد المدح بما يشبه الذَّمّ »، ومثّله بقول النَّابغة الذُّبيانيّ : [الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

فجعل فلولَ السيف عيباً. وهو أوكد في المدح بهذا الاستثناء.

وكقول النَّابغة الجعديّ : [الطويل]

فتًى كَمُلَتْ أخْلَاقُهُ غَيْرَ أنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا

فاستثنى جوده الَّذي يستأصلُ ماله بعد أنْ وصَفَهُ بالكمال، وبهذا الاستثناء تمَّ وزاد وتأكّد حسنه.

وقال الباقلانيّ : « ومن البديع ضرب من الاستثناء ». وتابعه ابن رشيق القيروانيّ، غير أنّه أخرج الاحتراس الّذي ذكره العسكريّ من هذا الباب، وقال : « ومن أصحابِ التّأليف من يعدّ في هذا الباب ما ناسب قول الشاعر : [الطويل]

فَأَصْبَحْتُ مِمَّا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَها سِوَى ذِكْرِهَا كَالقَابِضِ الماءَ باليَدِ

فاستثنى ذكراها الّذي أصبح كالسّراب بعد ما كان بينهما من الودّ والصِّلة ؛ فبهذا الاستثناء كمل حسن الفنّ وتأكّد.

وتحدَّث العسكريّ عن « الاستثناء » وقسّمه إلى ضربين :
فالضرب الأوّل : هو أنْ تأتيَ بمعنًى تريدُ توكيده والزِّيادة فيه، فتستثني بغيره، فتكون

الزِّيادة التي قصدتها والتَّوكيد الَّذي توخَّيْته في استثنائك... » ومثَّله بقول أبي تمَّام: [الوافر].

تنصَّلَ رَبُّهَا مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ إِلَيْكَ سِوَى النَّصِيحَةِ فِي الوِدَادِ

فاستثنى النَّصيحة في الوفاء والإخلاص، بعدما قطع ربُّها ما كان من غير ذنب؛ فبه كمل هذا النَّوع الاستثنائي حسناً وجمالاً.

والضَّرب الثَّاني: استقصاء المعنى والتَّحرُّز من دخول النُّقصان، مثل قول طرفة بن العبد: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

فاستثنى منه « غير مفسدها » الَّذي يفسد بمطره كل شيء بعد أَنْ سَقَى الدِّيار فأحياها وهذا منتهى الكمال في الاستثناء. وسار على هذا النهج التَّبريزيّ والبغداديّ. وسمَّاهُ « الاستثناء » أيضاً المظفَّر العلويّ.

وصنَّف ابن أبي الإصبع الاستثناء إلى صنفَيْن فقال: الاستثناء استثناءان: لُغويّ وصناعيّ.

فاللُّغويّ: إخراج القليل من الكثير، وقد فرَّع النُّحاة من ذلك مفصلاً في كتبهم. والصناعيّ: هو الَّذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنًى زائداً يُعدُّ من محاسن الكلام ويستحقُّ به الإتيان في أبواب البديع، ومتىٰ لمْ يكنْ في الاسْتِدْرَاكِ والاسْتِثْناءِ معنًى من المحاسن غير ما وضعا له، لا يُعدَّان من البديع؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾[1] فإنَّ في هذا الكلام معنًى زائداً على مقدار الاستثناء، وذلك لعظم الكبيرة التي أتىٰ بها إبليس من كونه خرق إجماع الملائكة بخروجه فيما دخلوا فيه من السّجود لآدم. فهذه المعاني في الآية الشريفة زائدة على الاستثناء اللُّغويّ. ومن أمثلة الاستثناء اللُّغويّ في الشعر قول النُّميريّ: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ بِالعَنْقَاءِ أَوْ بِأُطُومِهَا لَخِلْتُكَ إِلَّا أَنْ تَصُدَّ تَرَانِي

هذا الاستثناء في غاية الحسن، فإنَّه تضمَّن المبالغة في زيادة مدح الممدوح، وذلك

---

(١) سورة الحجر، آية رقم (٣٠).

لقول النُّميريّ لو كنتَ في حيِّز العدمِ لخلتك متمكّناً من رؤيتي وليس لكَ مانع يمنعك عنّي. فالزِّيادة هنا في غاية اللّطف وهي قويّة إلاّ أنْ تصدَّ فأنتَ في القدرة عليّ غير ممنوع، وهذا غاية المبالغة في المدح.

وعلى هذا المنهاج سار ابن حجّة الحمويّ وابن الأثير الحلبيّ. ومنه قول ابن حجّة الحمويّ في البديعيّات: [البسيط]

عَفَتِ الـقُـدُودُ فَلَمْ أَسْتَثْنِ بَعْـدَهُـمُ   إلاّ مَـعَـاطِفَ أَغْـصَـانٍ بِـذِي سَلَمِ

فإنَّ زيادة معنى البيت على معنى الاستثناء وانْسِجَام ألفاظه وسهولتها لا تخفَى على أهل الأدب. أمّا ترشيح تورية « الاستثناء » بذكر القدود والمعاطف، فإنّه من النَّسمات التي حركت القدود والمعاطف، والتّكميلُ قوله « سلم » في غاية الكمال.

وفي هذا الفنّ قرن السُّيوطيّ الاستدراك بالاستثناء، وقال: « إنَّ شرطَ كونهما من البديع أنْ يَتَضَمَّنَا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدلُّ عليه المعنى اللُّغويّ ». وذكر المدنيّ هذا الشَّرط فقال: « فليس كلّ استثناء يُعَدُّ من المحسّنات البديعيّة، بل يُشْتَرط فيه اشْتِماله على معنى يزيد على معنى الاستثناء اللُّغويّ حتى يَستحقَّ به نظمَهُ في سلك أنواع البديع، كقول الرَّبيع بن ضبيع الفَزاريّ: [الطويل]

فَنِيتُ وَمَـا يَفْـنَى صَـنِيـعِي وَمَنْـطِقِي   وَكُـلُّ امـرِئٍ إلاّ أَحَـادِيثـهُ فَـانِي

فليس هذا البيت من الاستثناء في شيء، بل هو من باب الاحتراس والاحتياط، فلو أُدخل كلّ ما وقع فيه استثناء لخرج عن قصده وغرضه، ولكلِّ نوع موضع ». وهذا ما أيّده ابن رشيق القيروانيّ.

وكذلك عرَّف المطران جرمانوس فرحات الاستثناء بقوله: « هو إخراجُ بعض من كلّ في حكمٍ شاملٍ بإلاّ وأخواتها، ولكن بشرطُ أنْ يزيدَ معنى المستثنى على المستثنى منه ». وشاهدهُ قول بعضهم: [البسيط]

وَمَـا عَلَيْـنَـا إِذَا مَـا كُـنْتِ جَـارَتَـنَـا   أَنْ لاَ يُـجَـاوِرَنَـا إلاّكِ دَيَّـارُ

وعقد الزَّركشيّ باباً للاستثناء وقال: « وقريب منه تأكيد المدح بما يشبه الذَّمّ، بأنْ يُستثنى من صفة ذمّ منفيّة عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها ».

ويتبيّن أنّ البلاغيّين نظروا إلى الاستثناء من زاويتين:

الأولى: أنّه تأكيد المدح بما يشبه الذمّ.

الثاني: أنّ الاستثناء بـ « إلاّ » في صدر بيت الشعر فقط، أمّا الثانية التي في عجزه فهي مركّبة من « إنْ » الشرطية، و « لا » النافية.

اسْتِثْنَاءُ الحَصْر

اسْتِثْنَاءُ الحصر: هو من مُخترعات ابن أبي الإصبع المصريّ، وهو الّذي سمّاهُ بهذا الاسم قائلاً: « ومن الاستثناء نوع وقع لي فسمّيته استثناء الحصر، وهو غير الاستثناء الّذي يخرج القليل من الكثير ». ومثّل لذلك بقول الشاعر: [الطويل]

إلَيْـكَ وَإلاَّ مَـا تُحَثُّ الـرَّكَـائِبُ ... وَعَنْـكَ وَإلاَّ فـالـمحـدِّثُ كَـاذِبُ

والمعنى المفهوم من سياق البيت أنّ الركائبَ لا تحثُّ إلاّ للممدوح، ولا يصدق المتحدِّث إلاّ عنه. ولا يحصل هذا الحصر من الاستثناء المعنويّ. وقد شرح المصريّ ذلك بقوله: فإنّ قوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾[1] لا يُمنع أنْ يُقال: « إلاّ خمسين عاماً وعاماً » لولا توخّي الصدق في الخبر، وقوله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾[2] لا يمنع أنْ يُقالَ: ورهطه، لولا مراعاة الصدق؛ ولأنّ الصيغ التي قدّرها المعترض لا يقع مثلها في الكلام الفصيح فإنّها عبارة أهل العيّ والفهه. فإنْ قلت: كلّ الاستثناء موضوع للحصر فلا اختيار لهذا الاستثناء على الأوّل، وما قدّرته في الاستثناء الأوّل يلزم مثله في هذا الاستثناء إذا أُزلت منه التّقديم والتّأخير وأتيت بالكلام على استقامته. قلت: الّذي يميّز هذا الاستثناء عن الأوّل هو ما فيه من التّقديم والتّأخير، فإنّه على الصّورة التي جاء عليها يفيد حصراً أشد من حصر جنس الاستثناء كلّه.

وسمّاهُ ابن حجّة الحمويّ « حصر الجزئيّ وإلحاقه بالكلّي » وقال: « هذا النّوع اخترعه ابن أبي الإصبع، وهو أنْ يأتي المتكلّم إلى نوع فيجعله بالتّعظيم له جنساً بعد حصر أقسام الأنواع فيه والأجناس ». ومنه قول ابن حجّة الحمويّ من بديعيّته: [البسيط]

أَلْحِقْ بِحَصـرِ جَميـعَ الأَنْبِيـاءِ بِـهِ ... فَـالجـزْءُ يُلْحَقُ بـالكُـلِّيّ لِلْعِـظَمِ

---

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (١٤).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٣٠).

فالنبيّ محمّد ﷺ صالح أنْ يكونَ هنا كلّياً لعلوّ مقداره وعظمه. فقوله عن الأنبياء: « فالجزء يلحق بالكلّي للعظم » لا يخفى ما فيه من المبالغة. وكذلك سمّاهُ جرمانوس فرحات ونمثّل بأمثلته.

الاسْتِثْنَاءُ المَعْنَوِيّ

الاسْتِثْنَاءُ المعنويّ هو الّذي تحدّث عنه المصريّ في باب الاستثناء وقال إنّه نوعٌ وقع له، فسمّاهُ بهذا الاسم. وفضّل ابن معصوم المدنيّ أنْ يُسَمِّي هذا النّوع: « الاستثناء المعنويّ » لئلاّ يتوهَّمَ من ليس له دربة في العربيّة أنّ « إلاّ » هي الاستثنائيّة فيخبط خبط عشواء، فهي مركّبة من « إنْ » الشرطيّة، و « لا » النّافية.

ومنه قول ابن الرّومي: [السّريع]

لَيْسَ لَهُ عَيْبٌ سِوَى أَنَّهُ   لاَ تَقَعُ العينُ عَلَى شِبْهِهِ

فجعل انفرادهُ في الدّنيا بالحسن دون أنْ يكونَ له قرين يؤنسه عيباً، فهو يزيد توكيده حسناً.

وقال حاتم الطّائيّ: [الطويل]

وَمَا تَتَشَكَّى جَارَتِي غَيْرَ أَنَّنِي   إِذَا غَابَ عَنْهَا بَعْلُهَا لاَ أَزُورُهَا
سَيَبْلغهَا خيري وَيَرْجِعُ أَهْلُهَا   إِلَيْهَا وَلَمْ تُقْصَرْ عليّ سُتُورُهَا

لما كان في ترك الزيارة إشكال بَيَّنَ مراده.

الاسْتِحَالَةُ والتّنَاقُض

الاسْتِحالةُ من استحال، وقد قيل: كل شيء تَغَيَّر عن الاستواء إلى العوج قد حال واسْتَحال.

الاستحالة والتّناقض من عيوب المعاني، وقد تحدّث عنهما قُدامة فقال: « وهما أنْ يذكرَ في الشعر شيء فيجمعَ بينه وبين المقابل له من جهة واحدة ».

وسَمّاهُ جرمانوس فرحات « المناقضة » وعرّفه بقوله: « هو تعليقُ الشّرط على نقيضيْن ممكن ومستحيل، ومراد المتكلّم المستحيل دون الممكن، ليؤثر التّعليق عدم وقوع

المشروط، فكأنَّ المتكلِّم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر لوقوع نقيضيْن » وقد نقله من الحمويّ؛ وشاهدُه من البديعيَّات قول الموصِليّ: [البسيط]

إنّي لَنَاقِضُ عَهْدِ البَارِحِينَ إذَا ... مَا شَابَ عَزْمِي وَشَبَّتْ شَهْوَةُ الهَرَمِ

فعلَّق تناقض عهدهم بشيب عزمه وشباب شهوة الهرمِ. وكقول النَّابغة: [الوافر]

وَإنَّكَ سَوْفَ تحكم أو تُباهِي ... إذَا مَا شِبْتَ أَوْ شَابَ الغُرَابُ

فإنَّ تعليق حكم المخاطب على شيبه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل، ومراده الثاني لأنَّ مقصودَه أنَّك لا تحكم. وعرَّفه أُسامة بن منقذ باسم « التناقض » وقال: هو أنْ تُناقِضَ بين المعاني، مثل قولِ مسلم بن الوليد: [الكامل]

ذَكَرَ الصَّبُوحَ فَرَاحَ غَيْرَ مُفَنَّدِ ... وَأَقَامَ بَيْنَ عَزِيمَةٍ وَتَجَلُّدِ

وقال ابن قتيبة: « إنَّ كلَّ واحدٍ عاب على صاحبه التَّناقضَ؛ لأنَّ بيتَ أبي نواس متناقضٌ لجمعه بين الرَّواح والإقامة، وعندي أنَّهما غير متناقضَينِ ولا متباينَيْنِ ».

ومن ذلك قول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

أَقَامَتْ بِهَا حَتَّىٰ ذَوَىٰ العودُ في الثَّرَىٰ ... وَلَفَّ الثريَّا في مُلاَءَتِهِ الفَجْرُ

فقد ناقض لأنَّ العودَ لا يلين في الثَّرَىٰ.

وقول النابغة: [الوافر]

وَإنَّكَ سَوْفَ تَحْكُمُ أَوْ تُبَاهِي ... إذَا مَا شِبْتَ أَوْ شَابَ الغُرَابُ

فإنَّ تعليق حكم المخاطب على شيبه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل، ومراده الثَّاني؛ لأنَّ مقصوده أنَّكَ لا تحكم. والأشياء تتقابل على أربع جهات:

إمَّا عن طريق المضاف. ومعنى المضاف هو الشيء الَّذي يُقال بالقياس إلى غيره، مثل الضعف إلى نصفه، والمولى إلى عبده، والأب إلى ابنه. فكلٌّ منهما يُقال بالإضافة إلى الآخر. وهذه الأشياء من جهة أن كل واحد منها يُقال بالقياس إلى غيره هي من المضاف، ومن جهة أنَّ كلَّ واحد منها بإزاء صاحبه كالمقابل له فهي من المتقابلات.

وإمَّا على طريق التضادّ، مثل: « الشِّرِّير للخيِّر، والحارّ للبارد ».

وإمّا على طريق العدم والقينة، مثل: « الأعمى والبصير ».

وإمّا على طريق النّفي والإثبات، مثل أنْ يُقال: « سمير جالس، وسمير ليس بجالس ».

فإذا أتى بالشُعر فجمع بين متقابلين من هذه المتقابلات، وكان هذا الجمع من جهة واحدة، فهو عيبٌ فاحش غير مخصوص بالمعاني الشّعريّة، بل هو لاحق بجمع المعاني. مثال ذلك أنْ يُقال في تقابل المضاف: إنّ العشرة مثلاً ضعف وإنّها نصف، لكنْ يُقال إنّها ضعف لخمسة ونصف لعشرين، فلا يكونُ ذلك محالاً إذا قيل من جهتين، فأمّا من جهة واحدة كما إذا قيل إنّها ضعف ونصف لخمسة، فلا. ومثله في الشُعر: [المتقارب]

إذَا انْتَكَثَ الْحَبْلُ أَلْفَيْتَهُ   صَبُورَ الجَنَانِ رَزِيناً خَفِيفَا

وتكلّم ابن سنان في باب المعاني عن الاستحالة والتّناقض فقال: « إنّ من الصحّة تجنُّب الاستحالة والتناقض، وذلك أنْ يجمعَ بين المتقابلين من جهة واحدة ». وذكر بعض ما ذكره قُدامة. وذكر البغداديّ في قانون البلاغة أنّ المستحيلَ هو الشيء الّذي لا يوجد ولا يمكن مع ذلك أنْ يتصوَّرَ في الفكر، مثل الصّاعد النّازل في حال واحدة. وعرَّف التّناقض بمثل تعريفي قُدامة وابن سنان، وذكر جهات التّقابل الأربع.

وممّا جاء من الاستحالة والتّناقض على جهة التّضادّ قول أبي نواس: [الطويل]

كَأنَّ بَقَايَا مَا عَفَى مِنْ حُبَابِهَا   تَفَارِيقُ شَيْبٍ فِي سَوَادِ عِذَارِ

فشبَّه حباب الكأس بالشّيب؛ وذلك قول جائز لأنّ الحبابَ يشبه الشّيب في البياض وحده لا في شيء آخر. ثم قال: [الطويل]

تَردَّتْ بِهِ ثم انْفَرى عن أَدِيمِهَا   تَفَرِّيَ لَيلٍ عن بَيَاضِ نَهَارِ

فالحبابُ الّذي جعله في هذا البيت الثّاني كالّليل هو الذي كان في البيت الأوّل أبيض كالشّيب، وكذلك الخمر، وليس في هذا التّناقض منصرف إلى جهة من جهات العذر؛ لأنّ الأبيضَ والأسودَ طرفان متضادّان، ولا يجوز أنْ يوصفَ الشيء بالسّواد والبياض في آنٍ واحد. وممّا جاء من التّناقض على طريق المضاف، قول عبد الرّحمن بن عبد اللّه القسّ: [الطويل]

فَإنّي إذَا مَا المَوتُ حَلَّ بنفسِهَا   يُزال بنفسِي قبل ذاكَ فأُقْبَرُ

فقد جمع بين « قبل » و« بعد »، وهما من المضاف، لأنَّه لا قبل إلاَّ لبعد ولا بعد إلاَّ لقبل، حيث قال: « إنَّه إذَا وقع الموتُ بها » وهذا القول كأنَّه شرط وضعه ليكون له جواب يأتي بعده، وجوابه هو قوله: « يُزال بنفسي قبل ذلك ». وممَّا جاء من التناقض على طريق القينة والعدم، قول يحيى بن نوفل: [الوافر]

لأعلاجٍ ثمانيةٍ وشيخٍ كبيرِ السِّنِّ ذي بَصَرٍ ضريرِ

فلفظة « ضرير » تُستعمل في الأكثر للَّذي لا بصر له، وقول الشاعر في هذا الشيخ إنَّه ذُو بصرٍ وإنَّهُ ضرير، تناقض من جهة القينة والعَدَم؛ وذلك كأنَّه يقول: إنَّ له بصراً، ولا بصر له، فهو بصير أعمى. ومن التناقض على طريق الإيجاب والسَّلب قول عبد الرَّحمن بن عبد اللّهِ القسّ: [الطويل]

أرَىٰ هَجراً والقَتْلَ مثلَيْنِ فاُقْصِرُوا مَلاَمَكُمْ فَالْقَتْلُ أعْفَىٰ وَأيْسَرُ

فأوْجَبَ هذا الشاعر الهجر والقتل أنَّهما مثلان ثم سَلَبَهما ذلك بقوله: « إنَّ القتلَ أعفى وأيسر » فكأنَّه قال: إنَّ القتلَ مثل الهجر، وليس هو مثله؛ ولو قال: « بل القتل أعْفَى وأيسر » لكان الشعر مستقيماً.

الاسْتِحْقَاقُ

الاسْتِحْقَاقُ: الاسْتيجاب، يُقال: استحقَّ الشيء أي استوجبه. الاستحقاق من أنواع أخْذِ المعنى عند القرطاجنيّ، ويُفهم من كلامه أنَّ الشاعرَ يستحقّ المعنى، إذ فضلت عبارته عن عبارة المتقدّم، وهذا حسن جيّد في باب الأخذ الَّذي تحدَّث عنه البلاغيُّون في مختلف العهود. قال القرطاجنيّ وهو يتحدَّثُ عن المعاني: « فمراتب الشعراء فيما يُلِمُّون بِهِ من المعاني إذاً أربع: اختراع، واستحقاق، وشركة، وسرقة. فالاختراع هو الغَايَة في الاستحسان، والاسْتحقاق تالٍ له. والشَّركة منها ما يساوي الآخر فيه الأول فهذا لا عيب فيه، ومنها ما يَنْحَطُّ فيه الآخر عن الأول فهذا عيب، والسَّرقة كلّها معيبة وإنْ كان بعضُها أشدَّ قبحاً من بعض ».

وفي هذا النصّ يتَّضِحُ أنَّ الاستحقاقَ ليس ممَّا يُعاب، بل إنَّه بعد الاختراع في المنزلة. وقد أوضحَ القرطاجنيّ هذه المسألة بقوله: « فإذا تساوىٰ تأليفا الشاعرين في ذلك فإنَّه يسمَّىٰ الاشتراك، وإنْ فضلت فيه عبارة المتقدّم فذلك الاستحقاق، لأنَّه استحقَّ نسبة المعنى إليه بإجادته نظم العبارة عنه ».

الاسْتِخْبَارُ

الاسْتِخبَار من اسْتَخْبَرَ، واسْتَخْبَرَ بمعنى سَأَلَهُ عن الخَبَر وطلب أنْ يُخْبِره. وتخَبَّرتُ الخَبَر واستخبرْتُهُ، والاسْتِخْبَار: السؤال عن الخبر. وذكر ثعلب أنَّ قواعدَ الشعر أربع: أمرٌ، ونهيٌ، وخبر، واسْتِخْبار. ولم يعرِّف الاسْتخبار، وإنَّما قال إنَّه كقول قيس بن الخطيم:
[الكامل]

إنِّي سَرِبْتُ وكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبِ ... وَتـقـرِّبُ الأحلام غيـر قـريـبِ
مَـا تُـمنعي يـقـظي فقـد تُؤْتِيْنَـهُ ... في النَّوْمِ غيـرَ مُصَـرَّدٍ مَحْسُـوبِ

فالاسْتخبار عند ثعلب هو « الاستفهام » وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة حينما قال: « الكلامُ أربعة: أمر، وخبر، واسْتخبار، ورغبة » ولكنَّهما لم يَنصَّا على ذلك، وإنْ كان ذلك مفهوماً من تقسيمهما الكلام. غير أنَّ ابن فارس عرَّفه بقوله: « الاسْتِخْبَار طلبُ خبر ما ليسَ عند المستخبر، وهو الاستفهام ».

وقال بعضهم: «إنَّ بين الاسْتِخْبَار والاستفهام أدنى فرق، وقالوا: وذلك أنَّ أولى الحالين الاسْتخبار، لأنَّك تستخبر فتُجاب بشيء فربَّما فهمته وربَّما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فأنتَ مستفهم، تقول: أفهِمني ما قلته لي! قالوا: والدَّليلُ على ذلك أنَّ الباري جلَّ ثناؤه يُوصفُ بالخبرِ ولا يوصف بالفهم. وذكر الزَّركشيّ مثل ذلك وقال: « إنَّ الاسْتِخْبارَ بمعنى الاستفهام » وأشارَ إلى مَنْ فرَّق بينهما نقلاً عن ابن فارس. ولكنَّ البلاغيِّين أرادوا مصطلح « الاستفهام » في مباحثهم وكتبهم، وهو ما استعمله النُّحاة حينما تحدَّثوا عن أدوات الاستفهام. في حين أنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ قال: « إنَّ الاستفهامَ استخبار، والاستخبارُ هو طلب من المخاطب أنْ يُخبرك ».

الاسْتِخْدَامُ

الاسْتِخْدَامُ في اللُّغة استفعال من الخدمة.

أوَّلَ من عرَّف الاستخدام أُسامة بن منقذ قائلاً: إنَّ الاسْتخدامَ هو أنْ تكونَ الكلمة لها معنيان، فتحتاج إليها، فتذكرها وحدها، فتستخدم للمعنيين. كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ ﴾[1] والصَّلاة هنا

(١) سورة النِّساء، آية رقم (٤٣).

تحتمل أنْ تكونَ فعل الصَّلاة وموضع الصَّلاة، فاستخدم الصَّلاة بلفظٍ واحد لأنه قال سبحانه: ﴿ إلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾[1] فَدَلَّ على أنّه أرادَ موضع الصَّلاة. وقال تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾[1] فَدَلَّ على أنّه فعل الصَّلاة.

ومنه قول البُحتريّ: [الكامل]

فَسَقَىٰ الغَضَىٰ والسَّاكنيه وَإنْ هُمُو ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحٍ وَقُلُوبِ

فالغضى يحتمل أنْ يكونَ الموضع، ويحتمل أنْ يكونَ الشجر، فاستخدم المعنيين بقوله: « والسَّاكنيه »، وبقوله: « وإنْ هُم شَبُّوه ». وعرَّفه ابن شيث القرشيّ بقوله: « هو أنْ تكونَ الكلمة تقتضي معنيين فتستخدم فيهما جميعاً ». ومثل له: « أنَا على عهدك الَّذي تعلمهُ، لمْ أحلّ من أمرك عقداً ولا مكاناً آنس منك فيه فقداً » فقد استعمل « أحلُ » للمعنيين.

وقال المصريّ: « هو أنْ يأتيَ المتكلِّمُ بلفظةٍ لها معنيان ثم يأتي بلفظتَيْن تتوسَّط تلك اللَّفظة بينهما، ويستخدمِ كل لفظة منهما لمعنى من معنيي تلك اللَّفظة المتقدِّمة ».

ونقل الحلبيّ والنويريّ تعريف المصريّ. واختلف تعريف الاستخدام بعد ذلك، وانقسمَ البلاغيُّون إلى مؤيِّدٍ لابن مالك، ومنتصر للقزوينيّ. فابن مالك يقول: إنَّ الاسْتِخدامَ إطلاق لفظٍ مشتركٍ بين معنيَيْن، ثم يأتي بلفظيْن يُفهم من أحدهما أحدُ المعنيَيْن ومن الآخر المعنى الآخر، ثُمَّ إنَّ اللَّفظين قد يكونان متأخِّرَين عن اللَّفظ المشترك، وقد يكونان مُتَقَدِّمَين، وقد يكون اللَّفظ المشترك متوسطاً بينهما، ومثال هذه الطريقة قوله تعالىٰ: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ، يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾[2] فإنَّ لفظةَ « كتاب » يحتملُ أنْ يُرادَ بها الأجل المحتوم والكتاب المكتوب، وقد توسَّطت بين لفظتي « أجل » و « يمحو ». فاسْتخدمت أحد مفهوميها وهو الأمد بقرينة، ذكر الأجل، واستخدمت المفهوم الآخر وهو الكتاب المكتوب بقرينة « يمحو » وهذا ما ذكره المصريّ من قبل حين ذكر الآية الكريمة شاهداً للاستخدام ويقول القزوينيّ: هو إيرادُ لفظٍ له معنيان: أحدُهما ثمَّ يُراد بضميره الآخر، أو يُرادُ بأحدِ ضميريه أحدهما، ثمَّ يُراد بالآخر الآخر ». فمن قول أحدهم من الأوّل: [الوافر]

إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإنْ كَانُوا غِضَابَا

---

(١) سورة النساء آية (٤٣).

(٢) سورة الرَّعد، الآيتان (٣٨و٣٩).

والثّاني مرَّ ذكره للبحتريّ « فسقَى الغضى ».

وسار على هذا المنوال معظم البلاغيّين وأصحاب البديعيّات ومنهم ابن حجّة الحمويّ الّذي ذَكَرَ طريقتي ابن مالك والقزوينيّ المتقدّمتين وقال: وعلى كلٍّ تقديرٍ فالطّريقتان راجعتان إلى مقصودٍ واحد، وهو استعمالُ المعنيَيْن بضميرٍ واحد، وتمثّل بقول الشاعر: [البسيط]

واسْتَخْدَمُوا العَيْنَ مِنّي وَهيَ جَارِيَةٌ   وَقَدْ سَمَحْتُ بِها أيّامَ عُسْرِهِمِ

وذكر السيوطيّ ما قاله الحمويّ، وأشارَ إلى أنّ الطريقةَ الثّانيةَ مذهب السّكّاكيّ وأتباعه.

ثمّ ذكر جرمانوس فرحات مذهبين: أحدهما للقزوينيّ، والآخر لبدر الدّين بن مالك؛ ومن شاهده قول الحلّي: [البسيط]

مِنْ كُلِّ أبْلَجَ وَارِي الزَّنْدِ يومَ نَوَى   شَمّرتُ عَنْهُ وَيَوْمُ الحربِ مُضطَلَمُ

وقد ذكر الحلّي أنّ الاسْتخدامَ عزيزٌ، ولذلك لم يذكر المتقدّمون له أمثلةً كثيرة.

الاسْتِدَارَةُ

راجع التّفريع.

الاسْتِدْرَاجُ

الاسْتِدْراجُ من اسْتَدْرَجَ، واسْتَدْرَجَهُ بمعنى أدْناه منه على التّدْريج. ذكر ابن الأثير أنّهُ استخرجَ هذا الفنّ من كتاب اللّه تعالى، وقال: « وهو مخادعات الأقوال التي تقوم مقام مخادعات الأفعال. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً ﴾[1] نرى حين أرادَ إبراهيمُ أنْ ينصحَ أباهُ ويَعِظَهُ ممّا كان متورّطاً فيه من الخطأ العظيم الّذي عصى به أمر العقل، كيف رتّب الكلام معه في أحسنِ اتّساق وانتظام مع استعمال المجاملة واللّطف مستنصِحاً بذلك نصيحة ربّه ».

(١) سورة مريم، الآيتان (٤١ و٤٢).

وعرّفه ابن الأثير الحلبيّ بقوله: « يُقال اسْتدرج فلان فلاناً إذ توصّل إلى حصول مقصوده من غير أَنْ يشعره من أول وهلة. والمراد بذلك الملاطفة في الخطاب ولزوم الأدب في الكلام مع المخاطب، بحيث لا تنفر نفسه قبل حصول المقصود منه ». وذهب العلويّ إلى ما ذهبَ إليه السّابقان، وذكر الآيات الّتي استشهدا بها، لكنّه أضاف إلى أمثلتهما شواهد أُخرى من كلام النّبيّ محمّد ﷺ؛ وذكر قول المتنبّي: [المتقارب]

أَيَنْفَعُ في الخيمةِ العذّلُ وَتَشْمَلُ من دَهْرِنا يَشْمُلُ

وقال التّنوخيّ: « ومن البيانِ الاسْتِدْرَاج، وهو اسْتِمالة المخاطب بما يؤْثِرُه ويأْنس إليه، أو ما يُخَوِّفه ويُرعبه قبل أَنْ يُفاجئَهُ المخاطب بما يطلب منه، وهذا باب واسع، وهو أَنْ يُقَدِّمَ المخاطِب ما يعلم أنّه يؤثر في نفس المخاطَب من ترغيبٍ وترهيبٍ وإطماعٍ وتزهيد. وأمزجة النّاس تختلف في ذلك، فينبغي أَنْ يُستمال كلّ شخصٍ بما يناسبه، وهذا لا يؤثر فيه التّعليم إلّا يسيراً، بل ينبغي أَنْ يكونَ في مزاج الإنسان قوّة تؤدّيه إلى ذلك، وهي تصرّف في الكلام كتصرّف الإنسان في أحواله وأفعاله بما يعود عليه نفعه ».

ونقل ابن قيّم الجوزيّة ما قاله ابن الأثير الّذي ابتدع هذا الفن، وذكر أمثلة من آيات الذّكر الحكيم.

الاسْتِدْرَاكُ

الاسْتِدْرَاكُ من اسْتَدْرَكَ الشّيْءَ بالشّيْءِ إذا حاول إدْراكه. وسَمّى ابن المعتزّ « الاستدراك » « الرّجوع »، وقال: « هو أَنْ يقولَ شيئاً ويرجعَ عنه، كقول بعضهم: ما معك من العقلِ شيء، بلى، مقدار ما تجب الحجّة به عليك ». وكذلك العسكريّ سمّاهُ أيضاً « الرّجوع » وقال: « هو أَنْ يذكرَ شيئاً، ثمّ يرجع عنه ». ومثّل بقول أحد الشعراء: [الطويل]

أَلَيْسَ قَليلاً نَظْرَةٌ إِنْ نَظَرْتُها إِليكِ وكَلّا، لَيْسَ منكِ قَليلُ

وسَمّاهُ التّبريزيّ « الاستدراك والرجوع ». وقد قال البغداديّ عنه: وأمّا الاسْتِدْراك والرجوعُ، فهو أَنْ يبتدئَ الشّاعرُ بمعنًى، فينفي شيئاً ثمّ يستدركه بما يؤيّد هذا المعنى أَوْ يثبت ما نفاه أوّلاً؛ كقول أبي نواس: [الرّجز]

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يكونُ إِلّا النّبيُّ الطّاهر الأَمينُ

إِمَامُ عَدْلٍ مَا لَهُ قَرِينُ   أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بَلْ هَارُونُ

وقال ابن الزُملكاني: « الاستدراكُ والرُّجوعُ هو أنْ يعودَ المتكلِّمُ على ما سبقَ من كلامه بالنَّقض والإبطال ».

وقال ابن أبي الإصبع المصريّ: « إنَّ الاستدراكَ والرُّجوعَ على قسمَيْن: قسم يتقدَّم الاستدراك، فيه تقرير لما أخبر به المتكلِّم وتوكيد، وقسم لا يتقدَّمه ذلك ».

ومن أمثلة الأوَّل قول ابن الرُّوميّ: [الوافر]

وَإِخْوَانٍ تَخِذْتُهُمُ دُرُوعاً   فَكَانُوهَا وَلَكِنْ لِلأَعَادِي
وَخِلْتُهُمُ سِهَاماً صَائِبَاتٍ   فَكَانُوهَا وَلَكِنْ فِي فُؤَادِي

ومن الثَّاني الذي لا يتقدَّم الاستدراكَ فيه تقرير ولا توكيد قولُ زهير بن أبي سُلمىٰ: [الطويل]

أخو ثقةٍ لاَ تُهْلِكِ الخمرُ مالَه   ولكنَّه قَدْ يُهلكُ المالَ نائِلُهْ

وقد سار على خطاهُ الحلبيّ والنويريّ وذكرا تعريفه وتقسيمه. وجمع ابن الأثير الحلبيّ بين الاستثناء والاستدراك، وقال بعد أنْ عرَّف الاستثناء: وأمَّا الاستدراك فهو مثل ذلك إلاَّ أنَّه يفارق لفظة الاستثناء بلفظة « لكن »، كقول زهير بن أبي سُلمىٰ: [البسيط]

إِنَّ البَخِيلَ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ وَلَـ   ـكِنَّ الجَوَادَ عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمُ

وعرَّفه السُّبكيّ بقوله: « إنَّ الاسْتِدْراكَ، إمَّا بعد تقدُّم تقرير، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُم وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾(1) أو بَعد تقدُّم نَفي كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾(2) وهذا القسم يرجع إلى الطِّباق أو الرُّجوع ».

وكذلك عرَّف المصريّ الاستدراك في كتابه « بديع القرآن » بمثل ما سبق. كما أنَّ ابن حجَّة الحمويّ سمَّاه « الاستدراك » وقسَّمهُ قسمين كالمصريّ. أمَّا القزوينيّ في تلخيصه

---

(1) سورة الأنفال، آية رقم (٤٣).

(2) سورة الأنفال، آية رقم (١٧).

وإيضاحه فقد عرَّفه بقوله: هو العَوْدُ على الكلامِ السَّابقِ بالنَّقض لنكتة، كقول زهير: [البسيط]

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ   بَلاَ وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

كأنَّهُ لمَّا وقفَ بالدِّيار عَرَتْهُ روعةٌ ذهل بها عن رؤية ما حصل لها من التَّغيير، فقال لم يعفها القدم، ثمَّ رجع إلى صوابه وتحقَّق ما هي عليه من الدروس فقال بلىٰ عفت؛ وعليه قول ابن حجَّة: [البسيط]

قَالُوا نَرَىٰ لَكَ لَحْماً بَعدَ فُرْقَتِنَا   فَقُلْتُ مُسْتَدرِكاً لَكِنْ عَلَىٰ وَضَمِ

أمَّا السيوطيّ فقد جمعَ بين الاسْتِدْرَاك والاسْتِثناء، وذكر لكلٍّ منهما مثالاً خاصّاً وفصل بينهما في « شرح عقود الجمان » ووضع لكلٍّ واحدٍ فصلاً، وعرَّف الاسْتِدْرَاك بمثل ما عرَّفه المصريّ. وقد عرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أنْ يأتي الشّاعر بزيادة معنى على معنى لفظ به مستدركاً به بلفظة لكنْ، وذلك لنكتة أو طريقة مستحسنة ». وذكر في شرح بديعيَّة الباعونيَّة أنَّ الاسْتِدْرَاكَ على قسمَيْن: قسم يتقدَّم الاسْتِدْرَاكَ فيه تقرير لما خبَّر به المتكلِّم، وهو الأشهر والأكثر، وقسم لا يتقدَّم ذلك وهو قليل جداً؛ كقول الباعونيَّة: [البسيط]

رَجَوْتُهُمْ يَعْطِفُوا فَضْلاً وَقَدْ عَطَفُوا   لكنْ عَلَىٰ تَلَفِي من فَرْطِ عِشْقِهِم

الاسْتِدْعَاءُ

الاسْتِدْعَاءُ من اسْتَدْعَى الشَّيْءَ: طَلَبَهُ واستَلْزَمَهُ. عرَّف ابن رشيق الاستدعاء بقوله: « هو ألَّا يكون للقافية فائدة إلَّا كونها قافية فقط فتخلو حينئذٍ من المعنى » كقول السيِّد الحميريّ: [السريع]

أُقْسِمُ بِالفَجْرِ وبِالعَشْرِ   والشَّفْعِ وَالوَتْرِ وَرَبِّ لُقْمَان

فقوله « رب لقمان » ما أكثر قلقه وأشد ركاكته ».

وتحدَّث قُدامة في معرض كلامه عن عيوب ائْتِلَاف المعنى والقافية، فقال: « ومن عيوبِ هذا الجنس، أنْ يُؤْتَىٰ بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السَّجع لا لأنَّ لها فائدة في معنى البيت، كقول أبي عديّ القرشيّ: [الخفيف]

وَوُقِيتَ الحُتُوفَ مِنْ وَارِثٍ وَا   لٍ وَأَبْقَاكَ صَالِحاً ربُّ هُودِ

فليس نسبة الشّاعر الله ـ عزّ وجلّ ـ إلى أنّه « ربُّ هود » بأجود من نسبته إلى أنّه « ربُّ نوح » ولكنَّ القافية كانت دالية فأتى بذلك للسّجع لا لإفادة معنى بما أتى به منه ».

الاسْتِدْلَالُ بالتَّعْلِيل

الاسْتِدْلَالُ من اسْتَدَلَّ، وهو تقرير الدَّليل لإثباتِ المدلُول.

ذكر ابن سنان الاسْتِدْلَال بالتَّعليل وقال: « وهو ما يُسمَّى في البديع حسن التَّعليل ». ولم يعرِّفه، وإنَّما ذكر له قول أبي الحسن التِّهاميّ: [السَّريع]

لَـوْ لَـمْ تَـكُـنْ رِيـقَـتُـهُ خَـمْـرَةً　　　لَـمَـا تَثَـنَّـى عِـطْـفُـهُ وَهْـوَ صَـاحِ

وقوله أيضاً: [البسيط]

لَـوْ لَمْ يَكُنْ أُقْحُـوَانـاً ثَغْـرُ مَبْسَمِهَـا　　　مَـا كَـانَ يَـزْدَادُ طِيباً سَـاعَـةَ السَّحَـرِ

وسَمَّاهُ جرمانوس فرحات « التَّعليل » وعرَّفه بقوله: « هو أَنْ يُريدَ المتكلِّم ذكر حكم واقع أو متوقَّع، فيقدِّم قبل ذكره عِلَّة وقوعه لكون العلَّة تتقدَّم على المعلول.

وشاهدُه قول البحتريّ: [المتقارب]

وَلَـوْ لَـمْ أَكُـنْ سَـاخِـطاً لَـمْ أَكُـنْ　　　أَذُمّ الـزّمـانَ وأَشْـكُـو الـخُـطُوبَـا

فالعلَّة في ذمّ الشّاعر الزّمان كون الممدوح سَاخطاً عليه ». وتعريف جرمانوس هذا هو عينُ تعريفِ ابن حجّة الحمويّ. ومنه قوله من بديعيّته: [البسيط]

نَعَمْ وَقَـدْ طَـابَ تَعْلِيـلُ النَّسِيمِ لَنَـا　　　لأَنَّـهُ مَـرَّ فِـي آثَـارِ تُـرْبَـتِـهِـم

الاسْتِدْلَالُ بالتَّمْثِيل

الاسْتِدْلَال بالتَّمثيل عرَّفه ابن سنان بقوله: « وأمَّا الاسْتِدلَال بالتَّمثيل فأَنْ يزيدَ في الكلام معنى يدُلُّ على صحَّته بذكر مثال لـه ». ومن الاسْتِدْلال التَّمثيليّ قول المعريّ: [البسيط]

لَـو اخْتَصَـرْتُمْ مِنَ الإِحْسَـانِ زرتُكُمُ　　　والعـذب يهجرُ لـلإِفْـراطِ فِي الخَصَـرِ

فدلَّ على أنَّ الزّيادة فيما يطلب ربَّما كانت سبباً للامتناع منه، بتمثيل ذلك بالماء الَّذي لا يشرب لفرطِ برده وإنْ كانَ البردُ فيه مطلوباً محموداً.

وكقول أبي تمّام: [الكامل]

وَإِذَا أَرَادَ اللّٰهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودِ
لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

وسمّاهُ ابن حجّة الحمويّ « التّمثيل » وعرّفه بقوله: « التّمثيل ممّا فرّعه قُدامة من ائتلاف اللّفظ مع المعنى. وهو أنْ يُريدَ المتكلّمُ معنى فلا يَدُلُّ عليه بلَفْظه الموضوع له ولا بلفظٍ قريب من لفظه، وإنّما يأتي بلفظٍ هو أبعدُ من لفظِ الإرْداف يَصْلُحُ أنْ يكونَ مثالاً لِلَفظِ المعنى المذكور.

وشاهدُهُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾[1] هذا التّمثيل العظيم في غاية الإيجاز والحقيقة، أيْ هَلَكَ من قضي هلاكه، وَنَجَا من قُدِّرت نجاته. وما عدل عن اللّفظ الخاص إلاّ لأمرين: أحدهما الاختصار لبلاغة، والثّاني كون الهلاك والنّجاة كانا بأمر مُطاع، ولا يحصل ذلك من اللّفظ الخاص ».

ومنه قوله من بديعيّته: [البسيط]

وَقُلْتُ رِدْفُكَ مَوْجٌ لِي أُمَثِّلُهُ بِالمَوْجِ قَالَ قَدِ اسْتَسْمَنْتَ ذَا وَرَمِ

لقد مثّل في هذا البيت شيئاً بشيء فيه إشارة منه مع حذف أداة التّشبيه لتفريق المشبّه من المشبّه به، لأنّ التّمثيل لا يكون إلاّ مقدراً بمثل غالباً. وقد نقل هذا التّعريف جرمانوس فرحات بعينه مع أمثلته.

الاسْتِشْهَادُ

الاسْتِشْهَادُ من أَشْهَدَ، وأَشْهَدتُ الرجل على إقرار الغريم واسْتَشْهَدتُهُ بمعنى.

والاستشهاد ذكرَهُ أبو هلال العسكريّ في باب « الاستشهاد والاحتجاج » وعرّفه بقوله: « هذا الجنس كثيرٌ في كلام القدماء والمُحدثين. وهو أحسن ما يُتعاطَى من أجناس صنعة الشّعر... ومجراه مجرى التّذييل لتوليد المعنى... وهو أنْ تأتي بمعنى ثمّ تؤكّدُهُ بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأوّل والحجّة على صحّته » ومن الاستشهاد قول بعضهم: [الخفيف]

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢١٠).

إنّما يَعْشَقُ المَنَايَا مِن الأقْـ ـوامِ مَنْ كَانَ عَاشِقاً لِلمَعَالِي
وَكَـذاكَ الـرِّمَـاحُ أوَّلُ مَـا يُـكْـ ـسَـرُ مِنْهُنَّ فِي الحُـرُوبِ العَـوالـي

ومنه قول العلويّ الأصبهانيّ: [الكامل]

دَعْ حُبَّ أوَّلِ من كَلِفْتَ بِحُبِّهِ مَا الحُبُّ إلَّا لِلْحَبِيبِ الآخِرِ
مَا قَدْ تَـوَلَّى لا ارتِجَاعَ لِطِيبِهِ هَـلْ غَائِبُ اللذّاتِ مِثْلُ الحَاضِرِ
إنَّ المَشِيبَ وَقَـدْ وَفَى بِمَقَامِهِ أوْفَى لَـدَيَّ مِنَ الشَّبَابِ الغَادِرِ

وقد ذكر الحلبيّ والنّويريّ خصائص الكتابة، وما يتّصل بها من الاقتباس والاستشهاد والحلّ.

فمثاله من النّثر ما كتب به كافي الكفاة في فصل له، فقال: « فلا نفّس آخر أمرك بأوّله، ولا تجمع من صدره وعجزه، ولا تحمل خوافي صنعك على قوادمه، فالإناء يملأه القطر فيفعَم، والصّغير يقترن بالصّغير فيعظم، والدّاءُ يُلِمُّ ثم يصطَلِمُ، والجرح يتباين ثمّ ينفق، والسّيف يمسُّ ثمّ يقطع، والسّهم يردُّ ثمّ ينفذ. . . ».

ثمّ قالا: « إنَّ الاستشهادَ بالآياتِ الكريمة ينبغي أنْ ينبَّه عليها ».

الاسْتِطْرَادُ

الاسْتِطْرَادُ من اطَّرَدَ الشّيء: تبع بعضه بعضاً وجرى، واطَّردَ الكلام إذا تتابعَ ثمّ عادَ وانعطف.

قيل: إنَّ أوّل من ابتَدَعَ « فنّ الاسْتِطراد » السَّمَوْأل في قوله: [الطويل]

وَإنَّـا لَقَـومٌ لاَ نَـرَى القَتْـلَ سُبَّـةً إذَا مَـا رَأتْـهُ عَـامِـرٌ وَسَـلولُ
يقرّب حُبُّ الموتِ آجَالَـنَا لَـنَا وَتَـكْـرَهُـهُ آجَـالُـهُـمْ فَـتَـطُولُ

ويُعتبر هذا أوّل شاهدٍ ورد في هذا النّوع وسارَ مسيرَ الأمثال. وأيَّد هذا القول ابن رشيق، وقال: « وهو أوّل من نَطَقَ به ». وعَقَّب على هذا المصري قائلاً: « وأحْسَبُ أنَّ أوّل مَنْ اسْتَطْرَدَ بالهِجَاءِ السَّمَوْأل ».

والاسْتِطراد عند الجاحظ هو « الانتقال من موضوع إلى آخر لكي لا يمـلَّ القارىء

أو السَّامع» وهذا واضح في معظم مؤلَّفاته. والاسْتِطراد عند ثعلب هو «حسن الخروج» وكذلك عند الخليفة ابن المعتزّ.

وقيل إنَّ البحتريّ الشَّاعر نقل هذه التَّسمية عن أبي تمَّام؛ وكذلك قال الصّوليّ: حدَّثني أبو الحسن عليّ بن محمَّد الأنباريّ، قال: سمعت البحتريّ يقول: أنشدني أبو تمَّام لنفسه: [البسيط]

وَسَابِحٍ هَطِلِ التَّعْدَاءِ هَتَّانِ | عَلَى الجِرَارِ أَمِينٍ غَيْرِ خَوَّانِ
أَظْمَى الفُصُوصِ وَلَمْ تَظْمَأْ قَوَائِمُهُ | فَخَلِّ عَيْنَيْكَ فِي ظَمْآنَ رَيَّانِ

ثمَّ قال لي: «ما هذا الشِّعر؟» قلت: «لا أدري». قال: «هذا المستطرد» أو قال: «الاسْتِطراد». قلتُ: «ومَا معنى ذلك»؟ قال: «يُري أنَّه يُريد وصف الفرس وهو يُريد هجاء عثمان».

وقال ابن رشيق: «الاسْتِطراد أنْ يبني الشَّاعر كلاماً كثيراً على لفظة من غير ذلك النَّوع يقطعُ عليها الكلام، وهي مرادة دون الجميع جميع ما تقدَّم ويعود إلى كلامه الأوَّل، وكأنَّما عثر بتلك اللَّفظة عن غير قصد ولا اعتقاد نيَّة». وقال: من «الاسْتِطراد» نوع يُسمَّى «الإدماج» كقول عبيد الله بن طاهر: [الطويل]

أَبَى الدَّهْرُ مِنْ إِسْعَافِنَا فِي نُفُوسِنَا | وَأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ
فَقُلْتُ لَهُ نُعْمَاكَ فِيهِم أَتِمَّهَا | وَدَعْ أَمْرَنَا إِنَّ المُهِمَّ المُقَدَّمُ

وسمَّاهُ «الاسْتِطراد» أيضاً: التِّبريزيّ والبغداديّ وابن مالك. وذكر المصريّ أنَّه لم يظفرْ منه بشيءٍ في القرآن المجيد إلَّا في موضع واحد، في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا بُعْداً لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾[1] وقال: «فمن ظفر فيه بشيء فهو المحسن بإلحاقه في بابِهِ».

وكذلك قال ابن مالك فيما نقله السُّبكيّ: «إنَّ الاسْتِطْرادَ قليلٌ في القرآن الكريم وأكثر ما يكون في الشِّعر، وأكثره في الهجاء». وذكر الآية المتقدِّمة الذِّكر. غير أنَّ العسكريّ والزَّمخشريّ والسيوطيّ، ذكر كلٌّ منهم آية من القرآن العزيز يَدُلُّ على أنَّ لأسلوب الاسْتِطراد أمثلة في كتاب الله الخالد غيرَ ما ذكر المصريّ وهي آية ٣٩ من سورة فُصِّلَتْ، وآية ٢٦ من

---

(١) سورة هود، آية رقم (٩٥).

سورة الأعراف، وآية رقم ١٧٢ من سورة النّساء. وعقّب المظفّر العلويّ بقوله: « ومعنى الاسْتِطراد خروج الشّاعر من ذمٍّ إلى مَدح، أو من مدحٍ إلى ذَمّ » بينما قال القرطاجنيّ: « وأهل البديع يُسمُّون ما كان الخروج فيه بتدرّج تخلّصاً، وما لم يكنْ بتدرّج ولا هجوم ولكن بانعطافٍ طارئٍ على جهة من الالتفات اسْتِطْراداً » ومثّل لذلك بقول حسّان بن ثابت: [الكامل]

إنْ كُنتِ كَـاذِبَـة بـالّذي حَـدَّثـتـني فَنَجَـوت مَنْجى الحارِثِ بن هِشَـام

ولكن ابن معصوم المدنيّ لا يعتبرُ قول حسّان من باب « الاسْـتِطراد » وإنّما سمّاهُ « تخلّصاً »، وعلّل ذلك بقوله: « لأنّ الاسْتِطْراد يُشترط فيه العود إلى الكلام الأوّل، وحسّان لم يعدْ إلى ما كان عليه من ذكر العاذلة ».

وتابعه السيوطيّ والحمويّ على القول: « بأنّه لا بدَّ من التّصريح باسم المستَطْرد به بشرط أنْ لا يكونَ قد تقدّم له ذكر، ثمّ ترجع إلى الأوّل وتقطع الكلام فيكون المستطرد به آخر كلامك ». هذا ما شرطه ابن حجّة. وحدّد « صاحب الإيضاح » « الاسْتِطراد » بحدٍّ أتى فيه بالغرضِ بعدما بالغ في الإيجاز. فإنّه قال: « الاسْتِطْرادُ هو الانتقال من معنى إلى معنًى آخر متّصل به ثمّ يقصد بذكر الأوّل التوصّل إلى الثّاني ». ففي قوله متّصل به جلُّ القصد وعدم الاحتياج إلى الكلام الكثير. وذكر ابن المعتزّ الاسْتِطراد بقوله: « هو الخروج من معنى إلى معنى »، وفسّره بأنْ قال: « هو أنْ يكونَ المتكلّم في معنى فيخرج منه بطريق التّشبيه، أو الشّرط، أو الإخبار، أو غير ذلك، إلى معنى آخر يتضمّنُ مدحاً أو هجواً أو وصفاً، وغالب وقوعه في الهجاء». وذكر الآية الكريمة في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا بُعْـداً لِمَدْيَنَ كَمَـا بَعِدَتْ ثَمُود ﴾[1].

غير أنَّ الزّركشيّ أغربَ في تعريفه بقوله: وهو التعريض بعيبِ إنسانٍ بذكر عيب غيره، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَـهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم ﴾[2]. وأخذ ابن قيّم الجوزيّة تعريفه هذا مع المثال، وأضافَ إليه بيتي السّمَوْأل السّابقين.

ومن أجمل الاستطراد قول بكر بن النطّاح: [الطويل]

عَـرَضْتُ عَلَيهـا مَـا أَرَادَتْ مِنَ المُنَى لِتَـرْضَى فَقَـالَتْ قُمْ فَجِئْنِي بِكَـوكَبِ

---

(١) سورة هود، آية رقم (٩٥).

(٢) سورة إبراهيم، آية رقم (٤٥).

فَقُلْتُ لَهَا هَذَا التَّعَنُّتُ كُلُّهُ   كَمَنْ يَشْتَهِي لَحْماً لعنقاءَ مُغْرِبِ

فقد جمع أحسن قسم، وأبدع تخلّص، وأرشق استطراد.

الاسْتِظْهَارُ

الاسْتِظْهَارُ من اسْتَظهرَ، أي استعانَ، واستظهَرَ: حفِظ، والاسْتِظْهَارُ: الاحتياطُ والاستيثاق.

لقد فرّع ابن رشيق القيروانيّ من باب « الإيغال » فنّاً سمّاه « الاستظهار » فقال: « ومن هذا نوع يُسَمّى الاستظهار، وهو قول ابن المعتزّ لابن طباطبا العلويّ أو غيره: [المتقارب]

فَأَنْتُم بَنُو بِنْتِهِ دُونَنَا   وَنَحْنُ بَنُو عَمِّهِ المُسْلِمِ

فقوله: « المسلم » استظهار، لأنّ العلويّة من بني عمّ النّبيّ ﷺ أيضاً أعني أبا طالب ومات جاهلياً، فكأنّ ابن المعتزّ أشار بحذفه إلى ميراث الخلافة ».

الاسْتِعَارَةُ

الاسْتِعَارةُ: مأخوذة من العارية، واسْتَعَارَ طلب العارية أيْ نقل الشّيء من شخصٍ إلى آخر حتّى تصبحَ العارية من خصائص المُعار منه.

وذكر ابن رشيق القيروانيّ الاستعارة وقال: « الاسْتِعَارة أفضلُ المجاز، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها، والنّاس مختلفون فيها؛ منهم من يستعير للشيء ما ليس منه ولا إليه، كقول لبيد: [الكامل]

وَغَدَاةِ رِيحٍ قَدْ وَزَعْتُ وَقِرَّةٍ   إِذْ أَصْبَحَتْ بِيدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

فاستعار للرّيح الشمال يداً، وللغَدَاة زِماماً، وجعل زمام الغداة ليد الشمال إذْ كانت الغالبة عليها، وليست اليد من الشمال، ولا الزّمام من الغداة؛ ومنهم من يخرجها مخرج التّشبيه كما قال ذو الرُّمّة: [الطويل]

أَقَامَتْ بِهِ حَتَّى ذَوَى العُودُ والتَوَى   وَسَاقَ الثُّرَيَّا فِي مَلاَءَتِهِ الفَجْرُ

فاستعارَ للفجر مُلاءَة، وأخرج لفظه مخرج التّشبيه ».

وقد وافقه في هذا التّعريف ابن حجّة الحمويّ وجرمانوس فرحات؛ ومن بديعيّة ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

وَكَانَ غَرْسُ التَّمَنِّي يَانِعاً فَذَوَى ... بِالاسْتِعَارة من نِيرانِ هَجْرِهِمِ

والاسْتِعارةُ مجاز لغويّ عند أكثر البلاغيّين، وإنْ كان عبد القاهر قد تردّد فيها فجعلها « مجازاً عقليّاً » تارة و « مجازاً لغويّاً » تارةً أُخرى. ففي « دلائل الإعجاز » يميل إلى أنّها « مجاز عقليّ » أو هي من أبوابه، ثمّ يعود ويذكر في نفس الكتاب أنّها « مجاز لغويّ ». وكذلك نرى هذا الاضطراب عند الرّازيّ الذي رأى أنّها « مجاز لغويّ »، بينما السّكاكيّ أنكر ذلك، وسلكه في الاسْتِعَارة المكنيّة أيْ أنّ المجاز لغويّ كله.

وعلّق سيبويه في « الكتاب » تعليقاً على بيت عامر بن الأحوص حيث جعل للدّاهية فماً، قال عامر: [المتقارب]

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي المَنُو ... نِ تَرْهَبُهَا النَّاسُ لا فَا لَهَا

أمّا الفرّاء فقد أشار إلى أسلوب الاسْتِعَارة، ولكنه لمْ يُسمّها بعكس أبي عبيدة في تعليقه على بيت الفرزدق: [الكامل]

لا قوم أكرم من تميمٍ إذْ غَدَتْ ... عوذُ النّساءِ يُسَقْنَ كالآجالِ

فقول « عوذ النّساء » هنّ اللاتي معهنّ أولادهنّ في « عوذ » الإبل التي معها أولادها، فنقلته العرب إلى النّساء، وهذا من المستعار، وقد تفعل العرب ذلك كثيراً.

ولعلّ الجاحظ أوّل من عرّفها بقوله: « الاسْتِعَارة تسمية الشيء باسم غيره إذا أقام مقامه » وسمّاها مثلاً وبديعاً، وعلّق على بيت الأشهب بن رميلة: [الطويل]

وهم ساعدُ الدّهر الّذي يُتّقَى بِهِ ... وَمَا خَيْرُ كفٍّ لاَ تَنُوءُ بِسَاعِدِ

فقوله: « هم ساعد » إنّما هو مثل، وهذا الّذي تسمّيه الرّواة البديع.

أمّا المظفّر العلويّ فقال: « وكان القدماء يُسمّونها الأمثال، فيقولون فلان كثير الأمثال. ولقبها بالاستعارة ألزم، لأنه أعمّ، ولأنّ الأمثال كلّها تجري مجرى الاستعارة ».

وأشار إليها المبرّد وقال: « إنّ العربَ تستعير من بعض لبعض ».

وقد عرّف ثعلب الاسْتِعَارة بقوله: « هو أنْ يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه ».

وقريب منه قول ابن المعتزّ: « إنّها اسْتِعارة الكلمة لشيءٍ لم يعرف بها من شيء عرف بها ». غير أنّ قُدامة بن جعفر أشار إلى الاسْتِعارة إشارات عابرة في أثناء كلامه على المفاضلة وقبح الاسْتعارة في كتابه جواهر الألفاظ، وذكر لها أمثلة من غير أن يُعرّفها.

وقد حدَّد الرُّمّانيّ الاسْتِعَارة فقال: « هي تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة، على سبيل النقل » وذكر الخفاجيّ كلامه وقال: تفسير هذه الجملة قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[1] استعارة، لأنّ الاشْتعال للنار، ولم يوضع في أصل اللّغة للشَّيب، فلمّا نقل إليه بَانَ المعنى لما اكتسبه من التّشبيه، لأنّ الشّيبَ لمّا كان يأخذ من الرّأس شيئاً فشيئاً حتّى يحيله إلى غير لونه ولا يخفى على أهل الذّوق أنّ قول اللّه تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيباً ﴾[1] أبلغ من كثير شيب الرّأس وهو حقيقة. فالنّار مُستعار منها، والاشْتِعال مستعار، والشّيب مستعارٌ له.

ومن العلماء من يقول: « هي ادّعاء معنى الحقيقة في الشّيء للمبالغة في التّشبيه »، وهذا يؤيّد قول ابن جنّي: « إنْ لم تكن الاستعارة للمبالغة، وإلاّ فهي حقيقة ».

والاستعارةُ عند العسكريّ: « نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض » وقد اشترطَ في الاستعارة أنْ يكونَ وراءها هدف، وإلاّ فاستعمال اللّفظ بمعناه الأصليّ أولى.

وقال ابن الأثير: « الاستعارة أنْ تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع الإفْصاحَ بالتّشبيه وإظهاره، وتجيءُ على اسم المشبَّه به وتجريه عليه » وأضاف: « حدّ الاستعارة نقل المعنى من لفظٍ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طيّ ذكر المنقول؛ لأنّه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختصّ بالاستعارة وكان حدّاً لها دون التّشبيه ».

وتعريفُ ابن أبي الإصبع هو: « الاستعارة تسمية المرجوح الخفيّ باسم الرّاجح الجليّ للمبالغة في التّشبيه »، أيْ ما رجحتْ فيه الصّفة وكان ظاهراً، ينقل إلى ما خفي وكان مرجوحاً عليه في هذه الصّفة.

وقال ابن مالك: « هي أنْ تذكرَ أحَدَ طرفي التّشبيه وتريدُ الآخر مدّعياً دخولَ المشبّه في جنس المشبّه به مع سَدّ طريق التّشبيه ونصب القرينة، ولهذا سُمّيت استعارة ».

---

(١) سورة مريم، آية رقم (٤).

أمّا الحلبيّ فقال: « هو ادّعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التّشبيه مع طرح ذكر المشبَّه من البيْن لفظاً وتقريراً. وإنْ شئت قلت: هو جَعلُ الشَّيْء، أو جعل الشيء للشّيء، لأجلِ المبالغة في التّشبيه». التّعريف الأوّل ينطبقُ على الاسْتِعَارة التّصريحيَّة، والثّاني على الاسْتِعَارة المكنيَّة.

وقال القزوينيّ: « الاسْتِعَارة هي ما كانتْ علاقته تشبيه معناه بما وضع له، وقد تقيد بالتحقيقيَّة لتحقُّق معناها حسّاً أو عقلاً، أي التي تتناول أمراً معلوماً يمكنُ أنْ ينصَّ عليه ويُشارَ إليه إشارة حسّية أو عقلية، فيقال: إنَّ اللّفظ نقل من مُسَمَّاهُ الأصليّ فجعل اسماً له على سبيلِ الاستعارة للمبالغة في التّشبيه». أمّا العلويّ فقد ذكر عدّة تعريفات ثمّ اختار منها تعريفاً فضّله على غيره، وهو أنَّ الاستعارة: « تصييركَ الشيءَ الشيءَ وليس به، وجعْلك الشّيءَ الشيءَ وليس له، بحيث لا يلحظ فيه معنى التّشبيه صورة ولا حكماً» وفي هذا التّعريف إشارة إلى الاسْتِعَارة التّصريحيَّة والاسْتِعَارة بالكناية، وفَصَلَ الاستعارة عن التّشبيه المحذوف الأداة.

وقال النابلسيّ في تعريفه للاسْتِعَارة: « هي أنْ تذكرَ أحد طرفي التّشبيه، إمّا المشبَّه أو المشبَّه به، وتريدُ الطرف الآخر، مدَّعياً دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به. وهو على ثلاثة أقسام: الأوّل: الاستعارة التّحقيقيَّة وهي أنْ يَكونَ المشبَّه به مذكوراً والمشبَّه متروكاً، لكنّه متحقِّق حسّاً أو عقلاً بأنْ يكونَ أمراً معلوماً يمكن أنْ ينصَّ عليه ويُشار إليه إشارة حسّية أو عقليَّة، كما بسط ذلك علماء البيان.

فمن المتحقّق حسّاً قول زهير بن أبي سُلمى: [الطويل]

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مقذَّف ... لَهُ لِبَدٌ أظفارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فالأسد هٰهنا مستعار للرجل الشجاع المتروك من الكلام، الّذي هو أمرٌ متحقّقٌ حسّاً.

وقول أبي ذُؤيب الهذليّ: [الكامل]

وَإذَا الْمَنِيَّةُ أنْشَبَتْ أظْفَارَهَا ... ألْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ

فالشّاعر شبّه المنيَّة بالسبع في اغتيال النّفوس، فأثبتَ لها الأظفار التي لا يكمل ذلك

الاغتيال في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنيّة بالسبع استعارة مكنيّة، وإثبات الأظفار للمنيّة استعارة تخييليّة ».

كما عرّف الاسْتِعَارة جرمانوس فرحات بقوله: « هو ادّعَاءُ معنى الحقيقة في الشيء مبالغة في التشبيه ». ومنها قوله: [الكامل]

كَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّ أُفتِّقُ رِتْقَهَا ... بِسَنَقَائِصٍ لاَ تَأْلَفُ الإِرْفَاءَ
وَأَحَالَ صَبغُ اللَّيلِ صَبْغَ فِعَالِيَ ... فَظَلاَمُهُ مِن دَجْنِهَا قَدْ فَاءَ

وسار المتأخّرون على هذه التّعريفات والتقسيمات، والملاحظ من مراجعة كتبهم أنّهم لم يتّفقوا على تحديدها كلّ الاتّفاق.

الاسْتِعَارَةُ الاحْتِمَالِيَّةُ

عَرَّفَ السّكاكيّ الاسْتِعَارة الاحتماليّة بقوله: « هي أنْ يكونَ المشبَّه المتروك صالح الحمل تارةً على ما له تحقيق وأُخرى على ما لا تحقّق له ». أيْ أنّها تحتمل الوَجْهَيْن، وقد شرح السّكاكيّ التّحقيقيّة وقال: « أنْ يكونَ المشبَّه المتروك شيئاً متحقّقاً، إمّا حسّيّاً، وإمّا عقليّاً ». فالاسْتِعَارة الاحتماليّة ما احتملتْ تحقّق ما له من وجه، وما لا تحقّق له من وجهٍ آخر. ونظيره قول زهير: [الطويل]

صَحَا القَلبُ عَن سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ ... وعُرِّيَ أفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

أرادَ الشّاعرُ أنْ يُبيِّنَ أنّه أمسكَ عمّا كان يرتكب أوانَ الصِّبا وقمع النفس بذلك، معرضاً الإعراض الكلي عن معاودة سلوك سبيل الغيّ. فقوله « وعُرّي أفراس الصِّبا ورواحله » استعارة تخييليّة، لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الخاطر من تنزيل « أُفراس الصِّبا ورواحله » منزلة أُنياب المنيّة ومخالبها، وإنْ كانَ يُحتمل احتمالاً بالتكلُّفِ أنْ تجعلَ الأفراس والرّواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذّات أنْ يُعدَّ استعارة تحقيقيّة. فهي إمّا تخييليّة، أو تحقيقيّة. وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾[1] الظاهر من اللّباس الحمل على الاسْتِعَارة التّخييليّة، وإنْ كانَ يُحتمل أنْ يحملَ على التّحقيقِ، وهو أنْ يُستعارَ لما يُلْبَسُه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللّون، ورثاثة الهيئة. وهو مذهب ابن جنّي: « إنْ لم تكنْ الاستعارة للمبالغة وإلاّ فهي حقيقة ».

(١) سورة النّحل، آية رقم (١١٢).

الاسْتِعَارةُ الأصْلِيَّة

الاسْتِعَارة الأصليَّة هي الَّتي تكونُ في أسماء الأجناس غير المشتقَّة، ويكون معنى التَّشبيه داخلاً في المستعار دخولاً أوَّليّاً. وقد أوضحَ السَّكاكيّ معناها بقوله: « هي أنْ يكونَ المستعار اسم جنس، كرجل وقيام وقعود. ووجهُ كونِها أصليَّة، هو أنَّ الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه »، وإلى ذلك ذهب ابن مالك والقزوينيّ والسُّبكيّ والتفتازانيّ والسيوطيّ والإسفراييني وابن معصوم المدنيّ والمغربيّ والعبَّاسيّ.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾[1].

وكقول البحتريّ: [الوافر]

يُؤدُّون التَّحِيَّةَ مِنْ بَعِيدٍ   إلَى قَمَرٍ مِنَ الإيوانِ بَادِ

وكقول المتنبِّي في تشبيه ممدوحه بالشَّمس كما شبَّهه بالقمر: [الطويل]

أُحِبُّكَ يَا شَمسَ الزَّمَانِ وَبَدْرَهُ   وَإنْ لاَمَنِي فِيكَ السُّهَا وَالفَرْقَدُ

الاسْتِعَارةُ بِالكِنَايَة

الاسْتِعَارة بالكناية، وتُسمَّى المكنيّ عنها أو المكنيَّة، وهي الَّتي اختفى فيها المشبَّه به واكتُفي بذكر شيء من لوازمه دليلاً عليه.

وقال العلويّ: « الاسْتِعَارةُ بالكناية دَالَّة على حقيقة الكلام ومجازه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ ﴾[2] فهو دالّ على ما وضع له في أصله من إفادته لحقيقة الأكل، لكنَّه مقصود به قضاء الحاجة وهو مجاز في حقِّه.

وكقول أبي ذُؤيب الهذليّ: [الكامل]

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ

شبه المنيَّة بالسبع في اغتيال النُّفوس، وحذف المشبه به وهو السَّبع وأبقى شيئاً من لوازمه وهي الأظفار التي لا يكمل الاغتيال إلاَّ بها ». وعرَّف القزوينيّ في إيضاحه الاسْتعارة

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (٧٥).

بالكناية فقال: « قد يضمرُ التَّشبيه في النَّفس فلا يصرِّح بشيء من أركان لفظ المشبَّه، ويدُلُّ عليه بأن يَثْبُت للمُشَبَّه أمر مختصّ بالمشبَّه به من غير أنْ يكونَ هناك أمر ثابت حسّاً أو عقلاً أُجري عليه اسم ذلك الأمر، فيُسَمَّى التَّشبيه اسْتِعَارة بالكناية أو مكنياً عنها ».

وقال عبد القاهر الجرجانيّ: « أنْ يُؤْخَذَ الاسم من حقيقته ويوضع موضعاً لا يبيّن فيه شيء إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خليفةً لاسمه ونائباً عنه به ».

وكان ما ذهب إليه عبد القاهر منطلق البلاغيّين في تحديد الاسْتِعَارة المكنيَّة. وقد عرفها الرّازي بقوله « هذا إذا لم يصرّح بذكر المستعار، بل ذكر بعض لوازمه تنبيهاً عليه ». وجعل القزوينيّ الاسْتِعَارة المكنيَّة كالتحقيقيَّة. وقال السّكاكيّ: « هي أنْ تذكرَ المشبَّه وتريدُ به المشبَّه به، دالاًّ على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أنْ تنسبَ إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبَّه به المساوية » بينما قال ابن مالك: « هي أنْ تذكرَ المشبَّه وتُريدُ المشبَّه به، وتدُلُّ بمثل شيء من لوازمه إلى المشبَّه ».

ونقل النُّويريّ وابن قيِّم الجوزيَّة والزُّركشيّ تعريف الرَّازي. وقال الحلبيّ، ولم يُسمّها: « الثَّاني أنْ تعتمد لوازمه عندما يكون جهة الاشتراك وصفاً، إنَّما ثبت له كما في المستعار منه بواسطة شيء آخر مثبت ذلك الشيء للمستعار له مبالغة في إثبات المشترك ».

ومنه قول أبي تمّام: [الكامل]

سَاسَ الأُمُورَ سِيَاسَةَ ابن تَجَارِبٍ   رَمَقَتْهُ عَيْنُ المُلْكِ وَهُوَ جَنِينُ

إذْ كان الملك لا عين له في الحقيقة.

وكقول أبي الطيِّب المتنبِّي: [الطويل]

فتًى يملأُ الأفعالَ رأياً وحكمةً   وبادرةً أحْيَانَ يَرْضَى وَيَغْضَبُ

الاسْتِعَارةُ التَّبَعِيَّةُ

عرَّف العبَّاسيّ الاسْتِعَارة التَّبَعِيَّة بقوله: « إنَّ مَدَارَ قرينة الاسْتِعَارة التَّبَعِيَّة في الفعل وما يشتقُّ منه على الفاعل أو المفعول، كما هنا في قول القطاميّ: [البسيط]

نُقْرِيهِمُ لهذميَّات نَقُدُّ بها   مَا كَانَ خاطَ عليهم كلُّ زرَّادِ

فقوله « اللهذميّات » قرينة على أنْ « نُقريهم » استعارة تبعيّة.

وكقول ابن المعتزّ: [المديد]

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمَامٍ ... قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا
إنْ عَفَا لَمْ يُلْغِ للهِ حَقّاً ... أوْ سَطَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُ جُنَاحَا
ألِفَ الهَيْجَاءَ طِفْلاً وَكَهْلاً ... يَحْسَبُ السَّيفَ عَلَيهِ وِشَاحَا

والشاهد فيه مدار قرينة الاسْتِعَارة التّبعيّة على المفعول، فإنّ القتل والإحياء الحقيقيّين لا يتعلّقان بالبخل والجود ».

وقال السّكاكيّ: « هي أنْ لا يكونَ معنى التّشبيه داخلاً أوّلياً، بل هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصّفات المشتقّة منها وكالحروف ». واختار رَدَّ التّبعِيَّة إلى المكْنيّ عنها، بجعل قرينتها مكنيّة عنها والتَّبعيَّة قرينتها. ويفرق عنه قول ابن مالك: « هي ما تقعُ في الأفعال والصّفات والحروف، فإنّها لا توصف فلا تحتمل الاسْتِعَارة بأنفسها، وإنّما المحتمل لها في الأفعال والصّفات مصادرها، وفي الحروف متعلّقات معانيها، فتقع الاسْتِعَارة هناك ثمّ تسري في هذه الأشياء. كقوله عزّ وجلّ: ﴿ فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ليكونَ لَهُمْ عدُوّاً وَحزناً ﴾[1] شبّه ترتّب العداوةِ والحزنِ على الالتقاط، بترتّب علة الغائية عليه، ثمّ استعير في المشبّه اللّام الموضوعة للمشبّه به ».

الاسْتِعَارَةُ التَّجرِيدِيَّة

ذكر العبّاسيّ الاسْتِعَارة التجريدية، وقال: « وهي ما قرنتْ بملائم المستعار له. فقد استعارَ كُثيِّر عزّة في قوله: [الكامل]

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ... غَلِقَتْ لِضحْكَتِهِ رِقَابُ المَالِ

قوله: « غَمْرُ الرداء » كثير العطاء، فالاسْتِعَارة هنا استعارة مجرّدة، وهي ما قرنتْ بملائم المستعار له، فإنّه استعار الرّداء للعطاء لأنّه يصون عرض صاحبه كما يصون الرّداء ما يلقى عليه، ثمّ وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرّداء تجريداً للاسْتِعَارة، والقرينة سياق الكلام، وهو قوله: « إذا تبسّم ضاحكاً » أيْ شارعاً في الضّحك آخذاً فيه غلقت

---

(١) سورة القصص، آية رقم (٨).

لضحكته رقاب المال. يُقال: « غلق الرَّهن في يد المرتهن » إذا لَمْ يقدِر على انفكـاكِهِ، ويريد في البيت أنَّ ممدوحَهُ إذا تبسَّم غلقتْ رقاب أمواله في أيدي السَّائلين ».

وعرَّف ابن مالك الاسْتِعَارة التَّجريديَّة بقوله: « الاسْتِعَارة التَّجـريديَّـة هي أنْ تُقْرَنَ بما يلائم المستعار »، وعرَّفها القزوينيّ بمثل ذلك. ومَيَّز العلويّ الاستعارة المجرَّدة بقوله: « إذا استُعيرَ لفظ لمعنى آخر، إمَّا أنْ يُذكَرَ معه لازم المستعار له أو يـذكر لازم المستعـار نفسه، فإن كان الأوَّل فهو التَّجريد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾[1] فقوله: « فأذاقها » فالذَّوق أبلغُ في الإحسـاس وأدخل في الإيـلام من غيره. ولم يَقـلْ طعمَ الجوع والخـوف، ليلائم قـوله « فأذاقها » وربَّما قيل: ولِمَ قال لباس الجوع وبين اللِّباس والطعام تنافر؟ وذلك لأنَّ الطُّعم وإنْ كان ملائماً للإذاقة لكنَّه لو ذكرها لما كان مقوياً لبيان اشتمال الجوع والخوف لهم وعموم أثرهما على جميع البدن، كما تَعمّ الملابس وتغطي جميع البدن. فلا جَرَمَ حصل من لفظ الإذاقة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة الـذَّوق ». وقد رَمَى السُّبكيّ والتَّفتازانيّ والزَّركشيّ والسّيوطيّ والإسفرايينيّ والمغربيّ والمدنيّ إلى نفس الرَّأي.

الاسْتِعَارَةُ التَّحقيقيَّةُ

الاسْتِعَـارةُ التَّحقيقيَّة هي: « أنْ يكـونَ المشبَّه المتـروك شيئـاً متحقّـقـاً إمَّـا حسيّـاً أو عقليّاً »، كما عرَّفها أحمـد الهاشميّ في كتـابه « جـواهر البـلاغة » وسَمَّـاها السَّكـاكيّ « التَّحقيقيَّة »، وقال القزوينيّ: « أتى السَّكاكيّ بقيد التحقيق لتدخل الاسْتِعارة، أيْ ممَّـا يكون المشبَّه المتروك متحقّـقاً حسّـاً لا عقلاً »، وسَمَّـاها العلويّ « الاسْتِعـارة الحقيقيَّة » فقال: وأمَّا الحقيقيَّة فهي أنْ تذكرَ اللَّفظ المستعار مطلقاً، كقولك: « رأيتُ أسداً » والضابط لها أنْ يكونَ المستعار له أمراً محقَّـقاً سواءٌ جُرِّدَ عن حكم المستعار له أو لم يُجرَّدْ، بأنْ يذكرَ الاسْتِعَارة ثمَّ يأتي بعد ذلك بما يؤيِّدُ أمر المستعار له ويوضح حاله؛ ومثال ذلك قول الشَّاعر: [الطويل]

وَصَـاعِـقَـةٍ في كـفِّـهِ يَنْكَفِي بهـا ... على أرْؤُسِ الأعـداءِ خمسُ سَحَائِبِ

فلمَّا استعار « الصَّاعقة » لِنَصْلِ السَّيف عقبهُ بقوله: « ينكفي بها » أيْ يتَّصل ويلابس

---

(1) سورة النَّحل، آية رقم (١١٢).

رؤوس الأعداء خمسُ سحائب، أراد بها الأصابع إيضاحاً لأمر الصّاعقة المُستعار له وبيان حقيقته.

وقد سار على نهج السّكاكيّ الإسفرايني وابن معصوم المدنيّ.

الاسْتِعَارَةُ التَّخْيِيلِيَّةُ

وقد سَمَّاها العلويّ الاسْتِعَارة الخياليَّة الوهميَّة، فهي أَنْ تستعيرَ لفظاً دالاًّ على حقيقة خياليَّة تقدِّرُها في الوهم، ثمَّ تردفها بذكر المستعار لهُ إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها، كقول أرطأة بن سُهَيَّة: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهـا يَـا أُمَّ بيضـاءَ إنَّني هُـرِيقَ شبـابي واسْتَشَنَّ أدِيمي

فقال: « هريق شبابي » لما في الشّباب من الرونق والطّراوة التي هي كالماء، ثمَّ عقَّبه بقوله: « استشنَّ أديمي » لأنَّ الشنَّ هو القربة اليابسة، فكأنَّ أديمَه صار شنّاً هريق ماء شبابه، فصحَّت له الاسْتِعَارة من كل وجه، وخاصَّة التَّخييليَّة.

أمَّا ابن الأثير الحلبيّ فسَّماها « استعارة التَّخييل »، ومثاله قول اللّه تعالىٰ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كيف يَشَاءُ ﴾[1] وهي من الآيات الدالَّة على الاسْتِعَارة التَّخييليَّة والتَّشبيه.

وقد يجتمع التَّحقيق والتَّخييل في الاسْتِعَارة كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾[2] والظاهر من هذه الآية هو التَّخييل؛ لأنَّ اللّهَ تعالىٰ لمَّا ابتلاهم لكفرهم باتِّصال هاتين البليَّتين، ولمَّا استعار اللِّباس مبالغةً في الاشتمال عليهم، أخذ الوهم في تصوير ما للمستعار منه من التَّغطية والسَّتر لمزيد البيان. وإنْ جعلتْ من باب التَّحقيق، فهو أن ما يُرى على الإنسان عند شدّة الخوف والجوع من الضُّعف والهزال.

وكذلك الاسْتِعَارة التَّخييليَّة مرتبطة بالمكْنيَّة، بل هي قرينتها، خلافاً للسَّكاكيّ الَّذي ذهب إلى أنَّ قرينة المكْنيَّة تارةً تكون تخييليَّة، كبيت الهذليّ: [الكامل]

وَإِذَا المَنِيَّـةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَـارَهَـا أَلْفَيْـتَ كُـلَّ تميمـةٍ لا تَـنْفَـعُ

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (٦٤).

(٢) سورة النَّحل، آية رقم (١١٢).

وتارةً تكونُ تحقيقيَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقِيلَ يَٰأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ ﴾[1] وأوفى دليل على الاسْتِعارة التَّخييليَّة منفردة عن المكْنيَّة قول أبي تمّام: [الكامل]

لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلَامِ فَإِنَّنِي ... صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي

فقد توهَّم أنَّ للملامة شيئاً شبيهاً بالماء فاسْتَعَار اسمَه اسْتِعارةً تخييليَّة منفردة عن المكْنيَّة.

الاسْتِعَارَةُ التَّرشِيحيَّة

الاسْتِعَارة التَّرشيحيَّة كما عرَّفها السكاكيّ: « أنْ يكونَ التَّرشيحُ تخييليّاً مثل ما ذكره فيه، لأنَّ التَّرشيح فيه إثبات بعض ما يخصُّ المشبَّه به للمشبَّه، إلَّا أنَّ التَّعبير عن المشبَّه في التخييليَّة بلفظه الموضوع له وفي التَّرشيح بغير لفظه ».

ويعرِّف العلويّ « الاسْتِعَارة التَّرشيحيَّة » بقوله: « إذا اسْتُعير لفظ لمعنى آخر فيذكر لازم المُستعار نفسه، لا يُسَمّيها الاسْتِعَارة المرشَّحة، كقول كُثيِّر عزَّة: [البسيط]

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً ... إذَا سَرَىٰ النَّوْمُ في الأجفانِ أيقَاظَا

فذكْرُ السَّهم مع الرِّيش والرِّياض مع الأزهار، يكونُ ترشيحاً. وذكر الاسْتِعَارة التَّرشيحيَّة العبَّاسيّ في كتابه « معاهد التَّنصيص » ولَمْ يعرِّفه، كقول أوس بن حجر: [الطويل]

لَعَمْرُكَ إنَّا وَالأَحَالِيفَ هَؤُلا ... ءِ لَفِي حِقْبَةٍ أظْفَارُهَا لمْ تُقَلَّمِ

أيْ نحنُ في حربٍ، رشَّح من قوله: « أظفارها لم تُقَلَّم ».

أمَّا الحلبيّ فقال: « أمَّا ترشيحها، فهو أنْ ينظرَ فيها إلى المُستعارِ ويراعي جانبه ويُوليه ما يستَدعِيه وَيَضُمّ ما يقتضيه ».

كقول النَّابغة: [الطويل]

وَصَدْرٍ أَرَاحَ اللَّيْلُ عَازِبَ هَمِّهِ ... تَضَاعَفَتِ الأحزانُ من كلِّ جانِبِ

---

(1) سورة هود، آية رقم (٤٤).

المستعار في كلٍّ واحد منهما، وهو الرمي والإزاحة، منظور إليه في لفظي السُّهم والعازب ».

وقال ابن حجّة الحمويّ: إنَّ المقدَّم عند علماءِ البديعِ الاسْتِعَارة المرشحة، فلفظة « غرس » رشحت بيانع في قوله من بديعيَّته: [البسيط]

وكان غرسُ التَّمنّي يانِعاً فَذَوى   بالاسْتِعَارةِ من نِيرانِ هَجْرِهِمِ

وقوله « بالاسْتِعَارة من نيران هجرهم » بعد«ذَوَى» ورَّى به عن اسم النَّوع، وجمع بين الاسْتِعَارة التَّرشيحيَّة والتَّورية مع عدم الحشو وصِحَّة التَّركيب.

الاسْتِعَارةُ التَّصْرِيحِيَّة

الاسْتِعَارةُ التَّصريحيَّة هي ما صرِّحَ فيها بلفظ المشبَّه به دون المشبَّه. وهي كما عرَّفها السَّكاكيّ بقوله: « أنْ يكونَ المذكور هو المشبَّه به ». وكذلك عرَّف أحمد الهاشميّ الاسْتِعارة التَّصريحيَّة فقال: « إذَا ذُكر في الكلام لفظ المشبَّه به فقط، فاسْتِعارة تصريحيَّة أو مصرَّحة، كقول الشَّاعر: [البسيط]

فَأمْطَرَتْ لُؤْلُؤاً من نَرْجِس وَسَقَتْ   وَرْداً وَعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فقد اسْتَعَار اللُّؤلؤ والنَّرْجس والورد والعنَّاب والبَرَد، للدموع والعيون والخدود والأنامل والأسنان ».

وذكر الحلبيّ الاسْتِعَارة التَّصريحيَّة ولمْ يُسَمِّها فقال: « أنْ تعتمدَ نفس التَّشبيه، وهو أنْ يشتركَ شيئان في وصف وأحدهما أنقص من الآخر، فيعطي النَّاقص اسم الزائد مبالغةً في تحقيق ذلك الوصف، كقوله تعالىٰ: ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾[1] أي من الضَّلالةِ إلى الهُدى، فقد استُعيرت الظُّلمات للضَّلال لتشابُهِها في الهداية، والمُستعار له وهما الضَّلال والإيمان كلٌّ منهما محقَّق فعلاً. ومنه قول المتنبِّي: [الكامل]

في الخدِّ إنْ عَزَمَ الخليط رحيلاَ   مَطَرٌ يَزيدُ بِهِ الخُدُودَ مُحُولاَ

قرن الدَّمع، ثمَّ حذفه وأبقى المشبَّه به ».

---

(١) سورة إبراهيم، آية رقم (١).

الاسْتِعَارَةُ التَّمْثِيلِيَّةُ

ذكر السّكاكيّ « الاسْتِعَارة التَّحقيقيَّة » وعدَّ التَّمثيلَ منها.

وعدَّها ابنُ رشيق من باب « التَّمثيل »، وقال: « ومن ضروبِ الاسْتِعَارة التَّمثيل، وهي المماثلة عند بعضهم، وذلك أنْ تمثّلَ شيئاً بشيءٍ فيه إشارة، كقول امرىء القيس الذي ابتَدَعَ هذا الفنّ وابْتَكَره ولمْ يأتِ أملح منه: [الطويل]

وَمَـا ذَرَفَـتْ عَيْنَـاكِ إلَّا لـتَضـربي ... بسهْمَيْـكِ في أعْشَـارِ قـلبٍ مُقَتَّـلِ

فمثّل عينيّها بِسَهْمَيِ الميسر: المُعَلَّى وله سبعة أنصباء، والرَّقيب وله ثلاثة أنصباء، فصار جميع أعشار قلبه للسَّهمين اللّذين مثّل بهما عينيْهـا، ومثّل قلبـه بأعشـار الجزور؛ فظهرت له جهات الاسْتِعَارة والتَّمثيل. وكقول حريث بن زيد الخيل: [الطويل]

أَبَـانَـا بِقَتْـلاَنَـا مِنَ الْقَـوْمِ عُصْبَـةً ... كِـرَاماً وَلَمْ نـأكلْ بهم حَشَفَ النَّخْـلِ

فقد مثّل خساس الناس بحشف النخل، ويجوز أنْ يُرِيدَ أخْذ الدِّية فيكون حينئذٍ حذفاً أو إشارة.

وعرَّفه القزوينيّ بقوله: « وأمَّا المركَّبُ فهو اللَّفظُ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأصليّ تشبيه التَّمثيل للمبالغة، كما يُقال للمتردِّد في أمْرٍ: إنِّي أراكَ تقدِّم رِجْلاً وتُؤخِّر أخرى؛ وهذا يُسمَّى التَّمثيل على سبيل الاسْتِعَارة. وقد يُسمَّى التَّمثيل مطلقاً ».

وقال السيوطيّ: « هي أنْ يكونَ وجه الشَّبه فيها منتزعاً من متعدد، ومنه قول اللّه تعالى: ﴿ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾[1] والمقصود أنَّ مَثَلَ الأرض في تصرّفها تحت أمر اللّه وقدرته مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منّا والجامع يده عليه ».

ومن الاسْتِعَارة التَّمثيليَّة قول المتنبّي: [الوافر]

وَمَـنْ يَـكُ ذَا فَـمٍ مُـرٍّ مَـرِيضٍ ... يَـجِـدْ مُـرّاً بِـهِ الـمَـاءَ الـزُّلاَلاَ

والاسْتِعَارة في هذه الأمثال لمْ تَجْرِ في لفظ مفرد من ألفاظ العبارة، وإنَّما أجريت في التَّركيب كلّه، وهذا هو التَّمثيل الَّذي يكون مجازاً لمجيئك به على حدِّ الاسْتِعَارة التَّمثيليَّة.

---

(١) سورة الزُّمر، آية رقم (٦٧).

الاسْتِعَارَةُ التَّمليحيَّةُ

عرَّف القزوينيّ الاسْتِعَـارةَ التَّمليحيَّةَ بقوله: وهي ما اسْتُعْمِلَ في ضِدِّه أو نقيضه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1] «أيْ أَنْذِرْهُم» استُعِيرَتِ البشارة التي هي الإخبار بما يُظهر سرور المُخبر به للإنذار الَّذي هو ضدّها بإدخاله من جنسها على سبيل التَّمليح والاستِهْزاء، ومنه قول امرأة من بني الحرث ترثي قتيلاً: [الرمل]

لَـوْ يَـشَـا طَـارَ بِـهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ   لَاحِقُ الأَطَـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُـصَـلْ

وأشار الفرَّاء إلى مثلِ هذا الأسلوب في القـرآن الكريم، وقـال: «وقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَثَابَكُمْ غَمّاً بِغَمٍّ ﴾[2] والإثابة هنا في معنى العقاب».

ونظر ابن جنّي إلى هذا الأسلوب بمثل ما نظر علماء البلاغة في المجاز المرسل إلى اعتبار ما كان تعليقاً على قوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيم ﴾[3] إنَّما هو في النَّار الذَّليل المُهان، لكنَّهُ خُوطب بما كان يخاطب به في الدُّنيا، وفيه مع هذا ضَرْبٌ من التَّبكِيتِ له والإذكـار بسوءِ أفعاله.

وأشارَ إليها يحيى بن حمزة العلويّ فقال: «والتَّهكُّمُ في اللّغة عبارة عن شدَّة الغضب على المتهكَّم به لما فيه من إسقاط أمرِهِ وحَطِّ منزلتِهِ وحالِهِ». واشتقاقه من تهكَّمَتِ البئرُ، إذا سقطَ طَيُّها. وهو كثير التَّداوُل في كتاب اللّه تعالىٰ، خاصَّة عند عروض ذكر الكفَّار وأهل الشِّرك والنِّفاق، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُم ﴾[4]. ومن أمثلتها قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ ﴾[5] مكان السَّفيهُ الغويّ.

وأشار أحمد الهاشميّ إلى الاسْتِعارة العناديَّة فقال: «تكون تمليحيَّة، أي المقصود منها التَّمليح والظَّرافة، وقد تكون تهكُّميَّة، أي المقصود منها التهكُّم والاسْتِهْزاء بأنْ يستعملَ اللَّفظ في ضدِّ معناه، نحو رأيت أسداً، تُريد جباناً، قاصداً التَّمليح والظَّرافة، أو التَّهكُّم والسُّخرية؛ وهما اللَّتانِ نزِّل فيهما التَّضادّ منزلة التَّناسب، نحـو قولـه تعالىٰ: ﴿ فَبَشِّـرْهُمْ

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم (٢١).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٥٣).

(٣) سورة الدُّخان، آية رقم (٤٩).

(٤) سورة الزُّخرف، آية رقم (٥٥).

(٥) سورة هود، آية رقم (٨٧).

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1] استُعِيرَت البشارة الّتي هي الخبر السّار للإنذار الّذي هو ضدّه، بإدخال الإنذار في جنسِ البشارة على سبيل التّهكّمِ والاسْتِهْزاء ».

الاسْتِعَارَةُ التَّهَكُّمِيَّةُ

الاسْتِعارة التّهكّميّة هي الاسْتِعارة التّمليحيّة وقد تقدّم ذكرها؛ فهي جمعتْ بمصطلح واحد عند معظم علماء البلاغة، كالمدنيّ والعلويّ والسّكاكيّ والقزوينيّ وشُرّاح تلخيصه وغيرهم.

الاسْتِعَارَةُ الحَقِيقِيَّةُ

الاسْتِعَارَةُ الحقيقيَّة هي الاسْتِعارة التّحقيقيّة، وقدْ ذكرت فيما تقدَّم. وهي على هذه التّسمية عند العلويّ الّذي قال عن تقسيم الاسْتِعارة باعتبار ذاتها منقسمة إلى حقيقيّة وخياليّة؛ فأمّا الحقيقيّة فهي أنْ تذكرَ اللّفظَ المُستعارَ مطلقاً.

فمنه قول بعض الشّعراء: [الطويل]

وَصَاعِقَةٍ في كَفِّهِ يَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَائِبِ

فلمّا اسْتعار الصّاعقة لنصل السّيف، عقّبه بقوله ينكفي بها أيْ يتّصل ويلابس رؤوس الأعداء خمس سحائب، أرادَ بها الأصابع، إيضاحاً لأمر الصّاعقة وتبياناً أنّ ما ذكره من حكم المُستعار لهُ، وجعل قرينته دالّة على ما أرادهُ من وصف هذا الممدوح.

الاسْتِعَارَةُ الخَاصِّيَّةُ

الاسْتِعَارَةُ الخَاصّيَّة هي الاسْتِعَارَةُ الغريبة عند أحمد الهاشميّ في كتابه « جواهر البلاغة » وعرّفها بقوله: « الّتي يكونُ الجامع فيها غامضاً لا يدركه إلاّ أصحاب المدارك من الخواص.

ومنه قول كُثَيِّر يمدح عبد العزيز بن مروان: [الكامل]

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلِقَت لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ المَالِ

فقوله « غَمْرُ الرِّداء » كثير العطايا والمعروف، اسْتَعار الرِّداء للمعروف لأنّه يصونُ

---

(1) سورة آل عمران، آية رقم (٢١).

ويستر عِرِض صاحبه كستر الرِّداء ما يلقى عليه، وأضاف إليه الغمر، وهو القرينة على عدم إرادة معنى الثّوب، لأنّ الغمرَ من صفات المال لا من صفات الثّوب ».

وقال السّكاكيّ: « الاسْتِعَارة الخاصيّة وهي الغريبة، والغَرَابَةُ قد تكون في نفس الشَّبَهِ.

ومنه قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصفُ فرساً: [الكامل]

وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

فقد شبّه هيئة العِنان في موقعه من قربوس السرج بهيئة الثّوب في موقعه من ركبة المحتبي، فكانت الاسْتِعَارة غريبة لغرابة الشّبه؛ وقد تحصُلُ بتصَرُّفٍ في العامّيّة، كما في قول كُثَيِّر عزَّة: [الطويل]

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المطِيِّ الأَبَاطِحُ

فقوله: « سالت » فإنّه أراد أنّ الإبل سارَتْ سَيراً حثيثاً في غاية السّرعة وكانتْ سرعة في لين وسلامة، حتّى كأنّها كانتْ سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدّة اسْتِعارات لإلحاق الشكل بالشكل كقول امرىء القيس: [الطويل]

فقُلتُ لَهُ لمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

أرادَ وصف اللّيل بالطول، فاسْتَعَارَ له صلباً يتمطّى به، إذ كانَ كلُّ ذي صلب يزيد في طوله عند تمطّيه شيء، وبالغ في ذلك بأنْ جعل له أعجازاً يُرْدف بعضها بعضاً، ثمَّ أراد أنْ يصفه بالثّقل على قلب ساهره والضّغط لمكائده، فاسْتَعَار له كَلْكلاً ينوء به. وهذه الاسْتِعارة الخاصّيّة لا يظفر باقتطاف ثمارها إلاّ ذوو الفِطَر السّليمة والخِبْرة التّامّة ».

الاسْتِعَارَةُ الخَيَالِيَّة

الاسْتِعَارَةُ الخَيَاليَّة هي تسمية يحيى بن حمزة العلويّ حيث قال: « وأمّا الاسْتِعارة الخياليّة الوهميّة فهي أنْ تستعيرَ لفظاً دالاً على حقيقةٍ خياليّة تُقَدِّرها في الوَهم، ثمَّ تُردِفُها بذكر المُستعار له إيضاحاً وتعريفاً لحالها ».

وقد تقدَّم التّفصيل في ذكرها.

الاسْتِعَارَةُ العَامِّيَّة

عَرَّف القزوينيّ الاسْتِعَارة العامِّيَّة بقوله: « . . . وهي المُبْتَذَلَةُ لظهور الجامع فيها، نحو رأيت أسداً يرْمي. وهذا المثل على اسْتِعارة الأسد للرجل الشّجاع والشّمس للوجه المتهلّل ». كما عرَّفها الهاشميّ بقوله: وهي القريبة المبتذلة التي لأكَثّها الألْسُن، فلا تحتاج إلى بحث ويكون الجامع فيها ظاهراً، نحو: نظرت نمراً، أيْ رجلاً شُجاعاً، فالجامع وهي الشُجاعة، أمر عارض للنمر، لا داخل في مفهومه ».

وهذه الاسْتِعَارة العامِّيَّة كما هو ظاهر، نقل الاسم عن مسمّاه الأصليّ إلى شيء آخر ثابت معلوم، ويجري عليه، ويجعل متناولاً له تناول الصِّفة للموصوف.

وقد يتصرَّف في الاسْتِعَارة العامِّيَّة حتى تأتي على الحسن في اللَّفظة، ومنها قول ابن المعتزّ: [البسيط]

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِوُجُوهٍ كَالدَّنَانِيرِ

والمقصود أنّه مطاعٌ في الحيّ، وأنّهم يسرعون إلى نصرته كالسَّيل.

الاسْتِعَارَةُ العَقْلِيَّة

الاسْتِعَارَةُ العقليّة هي تسمية الدّمنهوريّ، إذْ قال: « فمرادُهُ بالعقليّة التّخييليّة بدليل المقابلة » وبهذا القول تصبح الاسْتِعَارة العقليّة هي « التّخْييليَّة ».

وأضاف الدّمنهوريّ قائلاً: « إنَّ الاسْتِعارة تتحقّق حسّاً وعقلاً، فإنْ لمْ تتحقّقْ كذلك وكان الأمر متوهَّماً، فالاسْتِعَارة تخييليّة ». وعلى هذا نهج السّكاكيّ فيما سار إليه من قوله: « والمُرادُ بالتّحقيقيّة أنْ يكونَ المشبَّه المتروك شيئاً وهميّاً محضاً، لا تحقّق له إلّا في مجرَّد الوهم.

كقول الشّاعر: [الكامل]

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ يَنْطِقُ

فقوله: « لسان حالي بالشّكاية ينطق » شبَّه الحال بإنسان متكلِّم في الدّلالة على المقصود، فأثبت لها اللسان الّذي به قوام الدّلالة في الإنسان المتكلِّم، وهي اسْتِعَارة تخييليّة ».

الاسْتِعَارَةُ العِنَادِيَّة

ذكر الهاشِمِيّ الاسْتِعَارَة العِنَادِيَّة في تقسيم الاسْتِعَارة المصرّحة باعتبار الطّرفين إلى عناديّة بقوله: « العناديّة هي التي لا يمكنُ اجتماع طرفيْها في شيء واحد، لتنافيهما. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَ مَنْ كَانَ مَيتاً فأَحْيَيْنَاهُ ﴾[1] أيْ ضَالاً فهديناه، فقوله: « مَيْتاً » شبّه الضلال بالموت، بجامع ترتّب نفي الانتفاع في كُلّ، واستُعيرَ الموتُ لِلضَّلَال، واشتقّ من الموتِ بمعنى الضَّلال مَيْتاً بمعنى ضالاً. وهي استِعارة عناديّة لأنّه لا يمكن اجتماع الموت والضَّلال في شيء واحد ». ثمّ أضاف الهاشميّ بقوله: « العناديّة قد تكون تمليحيّة ». وقد مرّت.

وعرّف القزوينيّ الاسْتِعَارة العناديّة باعتبار الطّرفيْن لأنّ اجتماعَهما في شيء، قال: « إمّا مُمْتنعٌ كاسْتِعَارَةِ اسْمِ المعدُومِ للموجودِ لعدمِ غنائِهِ، وَلْتُسَمَّ عنادِيَّة ». ومن أمثلة العناديّة الأمثلة الواردة أعلاه.

الاسْتِعَارَةُ غَير المُفِيدَة

أشار عبد القاهر الجرجانيّ إلى الاسْتِعَارة غير المفيدة في معرض تقسيم الاسْتِعَارة، فقال: إنّها تُقْسم إلى قسمين، أحدهما: أنْ لا يكون لنقله فائدة، والثّاني: أنْ يكون له فائدة.

فالأوّل: قصير البَاع قليل الاتّساع، وموضوع هذا الّذي لا يُفيد نقله، حيث يكونُ اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أُريدَ به التّوسّع في أوضاع اللّغة والتّنوّق (التأنّق) في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعُضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفلة للفرس، وما شاكل ذلك من فروق ربّما وجدت في غير لغة العرب وربّما لم توجد، فإذا استعمل الشاعر شيئاً منها في غير الجنس الّذي وضع له، فقد استعاره منه ونَقَلَهُ عن أصله وجازَ به موضعه، كقول العجّاج: « وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرّجاً » يعني أنفاً برق كالسّراج، والمرسن في الأصل للحيوان، لأنّه الموضع الّذي يقع عليه الرّسَن. وقال الآخر يَصِفُ إبلاً: [الرّجز]

تسمعُ للماءِ كصوتِ المِسْحَلِ ... بيْنَ وَرِيدِها وَبَيْنَ الجَحْفَلِ

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٢٢).

وقال آخر: « والحشو من حفَّانِها كالحنظل » فأجرى الحفان على صغار الإبل، وهو موضوع لصغار النَّعام.

وقد يكونُ هذا النَّوع من الاسْتِعَارة المفيدة، فيحقِّق غرضاً من الأغراض الَّتي يَسعى إليها الشاعر أو الكاتب كالتَّحقير والتَّحبيب والتَّزيين كما لاحظنا في البيت السَّابق، فإنَّ الشَّاعر لم يَستَطِعْ أنْ يأتي بلفظةِ الجحفلة لأنَّ الوزن يختلُّ، وقد يكون أرادَ رسمَ صورة جميلة لمهره، فشبَّهه بالطفل، وسَمَّى جحفلته شفة.

وقد يَجيءُ للذمِّ كقول الفرزدق: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرفتَ قَرابَتِي ... وَلَكِنْ زِنْجِيّاً غَلِيظَ المَشَافِرِ

فقوله: « غليظ المشافر » من الصِّفات المذْمُومة.

الاسْتِعَارَةُ في الأَسماءِ

ذكرها عبد القاهر الجرجانيّ في حديثِهِ عن الاسْتِعَارَة المفيدة، فقال: إنَّها لا تخلو من أنْ تكونَ اسماً أوْ فعلاً، فإذَا كانت اسماً فإنَّهُ يقعُ مُستعاراً على قسمين:

أحدهما: أنْ تنقله عن مُسَمَّاهُ الأصليّ إلى شيءٍ آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصِّفة مثلاً للموصوف، وذلك كقولك: « رأيت أسداً » وأنتَ تعني رجلاً شجاعاً، و« رنت لنا ظبية » وأنت تعني امرأة، و« أبديت نوراً » تعني هدًى وبياناً وحجَّة، وما شاكل ذلك.

فالاسم في هذا كلّه كما تراه متناولاً شيئاً معلوماً يمكن أنْ ينصَّ عليه، فيُقال إنَّه عُني بالاسم وكني به عنه ونقل عن مُسَمَّاه الأصليّ اسماً له على سبيل الاسْتِعَارة والمبالغة في التَّشبيه.

والثَّاني: أنْ يُؤْخذَ الاسم عن حقيقته ويُوضع موضعاً لا يبيِّن فيه شيءٌ يُشار إليه، فيُقال هذا هو المُرادُ بالاسم والَّذي استُعِير له وجعل خليفة لاسمه الأصليّ ونائباً مَنَابَه ». ومثاله قول لبيد: [الكامل]

وغداة ريح قد كشفتُ وقِرَّة ... إنْ أصبحتْ بيدِ الشَّمال زِمامُها

وذلك أنَّه جعل للشمال يداً، ومعلوم أنَّه ليس هنا ما يُشارَ إليه يمكن أنْ تجري اليد

عليه، كإجراء الأسد والسَّيف على الرجل في قولك: « انبرىٰ لي أُسد يزأر »، و«سَلَلْتُ سَيْفاً على العدوّ لا يُفلّ ». والظِّباء على النِّساء، في قولك: « من الظِّباء الغيد »، والنُّور على الهُدَى والبَيَان في قولك: « أبديت نُوراً ساطعاً ».

ونستدلُّ على أنَّ الفرق بين القسمين ظاهر حقيقة في قول الجرجانيِّ: « ويفصل بين القسمين أنَّكَ إذَا رجعتَ في القسم الأوَّل إلى التَّشبيه الَّذي هو المغْزَى من كلِّ اسْتِعَارة تفيد، وجدته يأتيك عفواً. . . » ثمَّ تابع قوله: « وإنْ رُمْتَهُ في القسم الثَّاني وجدتَه لا يؤاتيك تلك المواتاة إلاَّ بعد أنْ تعملَ تأمّلاً وفكراً ».

وبيَّن علماء البلاغة تأثير ما يجرى من الاسْتِعَارة في الاسم، فذكروا أنَّ الأسماء تُقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأوَّل: « الاسم العلم » ولا مدخل للمجاز فيه لأنَّه أصل في جميع مواقعه.

والثَّاني: « الاسم المصدر » وهو المشتقّ منه، قد يدخلُهُ المجازُ إذا وقع في غير موضعهِ كقولك: « رجل عدْلٌ ورضاً ».

والثَّالث: « الاسم الجنس » وأكثر ما يُراد المجاز في المفرد منه كأسد، وبحر، وليث، وغير ذلك من الأسماء المفردة.

وما يجري في الاسم يجري أيضاً في اسم الإشارة القريب والبعيد كقوله تعالىٰ: ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾[1] وقوله « هذان » اسْتِعَارة، لأنَّه يعمل حقيقة فيما كانَ مُشاراً إليه، فالمجاز في الإشارة عامل فيما يظهر من أحواله في البعيد والقريب.

الاسْتِعَارَةُ في الأفْعَال

ذكر عبد القاهر الجرجانيّ الاسْتِعَارة في الأفعالِ، وهي لا تتناول في تصوّرها الفعل كما يتصوَّر في الاسم. إذ قال: إنَّ الفعلَ إذَا استُعِيرَ لما ليس له في الأصل، فإنَّهُ يثبتُ المعنى الَّذِي اشتقَّ منه للشيء في الزمان الذي تَدُلُّ صيغته عليه. فإذا قلت: « ضرب زيد » أثبتَّ الضَّربَ لزيد في زمان ماض، وإذا كان كذلك، فإذا استُعِير الفعل لما ليس له في الأصلِ فإنَّه يثبت باسْتِعَارتِهِ له وصفاً هو شبيه بالمعنى الَّذِي ذلك الفعل مشتقٌّ منه. بيان ذلك

---

(١) سورة الحجّ، آية رقم (١٩).

أنْ تقولَ: « نطقت الحال بكذا » و « أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره»و«كلّمتني عيناه بما يحوي قلبه ». فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنُّطق من الإنسان، وذلك أنَّ الحالَ تدُلُّ على الأمر ويكون فيها أمارات يُعرف بها الشّيء، كما أنَّ النُّطقَ كذلك. وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات الّتي تظهر فيها وفي نظرها وخواص أوصاف يتحدَّد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول، وأمر العين أظهر من أنْ تحتاج إلى دليل، ولكنْ إذا كان الشّيء في الكلام هو دعوى في الجملة كان آنس للقارىء أنْ يقترنَ به ما هو شاهد فيه، فلمْ يُرَ أحسن من إيصال دعوى ببرهان، وإذا كان أمر الفعل في الاسْتِعَارة على هذه الجملة رجع بنا التّحقيق إلى أنَّ وصف الفعل بأنّه مستعارٌ حكم يرجع إلى مصدره الّذي اشتقَّ منه. وممّا تجب مراعاته أنَّ الفعل يكون اسْتِعَارة مرة من جهة فاعله الّذي رفع به ومثاله « نطقت الحال ».

ويكون أخرى اسْتِعَارة من جهة مفعوله كقول ابن المعتزّ: [المديد]

جُـمِـعَ الـحَـقُّ لَـنَـا فـي إمَـامٍ قَـتَـلَ البُـخْـلَ وَأَحْـيَـا السَّـمَـاحَـا

فقوله « قتل وأحيا » صارا مستعارين بأنْ عدّيا إلى البخل والسّماح، ولو قال: « قتل الأعداء وأحيا » لم يكنْ قتلَ اسْتِعارة بوجه، ولمْ يكنْ « أحيا » اسْتِعَارة على هذا الوجه.

وقد بيَّن علماء العصر ذلك، وأعلنوا أنَّ الأفعالَ دالّة على حصول أحداث في أزمنة معيّنة، فالفعل الصناعيّ دالٌ على المصدر وعبارةٌ عنه، فالمصدر إنْ وقع فيه مجاز فالفعل تابع له، وإنْ تعذَّر وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحقُّ بالتعذُّر.

الاسْتِعَارَةُ فِي الحُرُوف

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ الاسْتِعَارة في الحروف قائلاً: « فأمّا الحروفُ فلا مدخل للمجاز فيها لأنَّ وضعَها على أنّها تَدُلُّ على معانٍ في غيرها، فلا بدَّ من اعتبار الغير في دلالتها، ثمَّ ذلك الغيرُ إنْ كانتْ صالحة للدّخول عليه كقولك « زيد في الدّار » ، و « عمرو من الكرام »، فهي حقيقة في استعمالها، وإنْ كانت غير صالحة لما دخلت عليه، كقولك: « مِنْ حرف جرٍّ »، و « لَمْ حرف نفيٍ »، صارت مجازاً؛ لكنَّ التَّجوّزَ إنّما كانَ فيها من جهة تركيبها لا من جهة الإفراد، والمنعُ إنّما كان في حالة الإفراد لا في التّركيب ».

ويحتمل أنْ تدخلَ الاسْتِعَارة في الحرف إذا كان مضمناً، لأنّهُ في هذه الحالة يخرج

عن معناه الأصليّ الَّذي وُضِعَ له. وتحدَّثَ علماء النحو عن ذلك في باب « التَّضمين » على سبيل التَّوسُّع والتَّجوّز، كما تحدَّث علماء البلاغة في « الاسْتِعَارة التَّبعيَّة » كالقزوينيّ، وقال: « إنَّه اسْتُعِيرَ في المشبَّه اللام الموضوع للمشبَّه به، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾[1] للعداوة والحُزْنِ بعد الالْتِقاطِ بِعِلَّتِهِ الغائيّة؛ فهذه اللَّام حكمها حيث اسْتُعِيرَت لما يشبه التَّعليل ».

الاسْتِعَارَةُ القَطْعِيَّة

تكلَّمَ السَّكاكيّ عن لونين من الاسْتِعارة القطعيَّة:

الأوَّل: الاسْتِعارة المصرَّح بها التَّحقيقيَّة مع القطع، قال: « هي إذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومَيْن مختلفَيْن في الحقيقة هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التَّسوية بينهما، أنْ تدَّعِي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى، بإطلاق اسمه عليه وسَدِّ طريق التَّشبيه بإفراده في الذِّكر توصُّلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها، فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حملِ المفرد بالذِّكر على ما يسبق منه إلى الفهم كيلا يحملَ عليه فيبطل الفرض التَّشبيهيّ، بانياً دعواك على التَّأويل المذكور، ليمكن التَّوفيق بين دلالة الإفراد بالذِّكر وبين دلالة القرينة المتمانعتَيْن، ولتمتاز دعواك عن الدَّعوى الباطلة. مثال ذلك أنْ يكونَ عندكَ شجاع وأنتَ تريدُ أنْ تلحقَ جرأته وقوَّته بجرأة الأسد وقوَّته، فتدَّعي الأسديَّة له بإطلاق اسمه عليه مفرداً له في الذِّكر، فتقول: « رأيت أسداً » كيلا يعدَّ جرأته وقوَّته دون جرأة الأسد وقوَّته، مع نصب قرينة مانعة عن إرادة الهيكل المخصوص به ».

الثَّاني: الاسْتِعارة المصرَّح بها التَّخييليَّة مع القطع. عرَّفها السَّكاكيّ بقوله: « هي أنْ تُسَمِّي باسم صورة متحقِّقة صورة عندك وهميَّة محضة تقدّرها مشابهة لها مفرداً في الذِّكر ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مُسَمَّاهُ شيئاً متحقِّقاً، وذلك مثل أنْ تشبِّه المنيَّة بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفَّاع وضرَّار وتمام افتراسه للفرائس بها من أنياب ومخالب، ثم تطلق على مخترعات الوهم أسامي المتحقِّقة على سبيل الإفراد بالذِّكر، وأنْ تضيفها

(١) سورة القصص، آية رقم (٨).

إلى المنيَّة قائلاً: مخالب المنيَّة أو أنياب المنيَّة الشبيهة بالسَّبع، لتكونَ إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقُّق مُسَمَّياتها ».

الاسْتِعَارَةُ الكثِيفَةُ

عرَّف ابن أبي الإصبع المصريّ الاسْتِعارة الكثيفة في معرض تعديد أنواعها فقال: « والاسْتِعارة منها كثيف، وهو استعارة الأسماء للأسماء، كقول النَّبيِّ محمّد عليه الصَّلاة والسَّلام: ضُمُّوا مَوَاشِيكُم حتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ العَشَاءِ » فاسْتَعَار بقوله للعشاء الفحمة لقصد حسن البيان، لأنَّ الفحمة أظهر للحسن من الظلمة هنا، فإنَّ الظلمة تدرك بحاسَّة البصر فقط، والفحمة تدرك بحاسَّتي البصر واللَّمس، لأنَّها جسم، والظلمة عرض، فكان ذكر الفحمة أحسن بياناً من ذكر الظلمة ».

وأضاف المصريّ أيضاً قائلاً: « اسْتِعَارة المحسوس للمحسوس بسبب المشاركة في وصف محسوس، وهي الاستعارة الكثيفة ».

الاسْتِعَارةُ اللَّطِيفَة

ذكر ابن أبي الإصبع الاسْتِعارة اللَّطيفة، بقوله: واللَّطيف وهو اسْتِعارة الأفعال للأسماء ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ والأَرْضُ ﴾[1].

وكقول أبي تمّام: [البسيط]

مِنْ كُلِّ ممكورةٍ ذَابَ النَّعِيمُ لَهَا ذَوْبَ الغَمَام، فَمُنْهَلٌ وَمُنْسَكِبُ

الاسْتِعَارَةُ المُجَرَّدَة

الاسْتِعَارة المجرَّدة هي الاسْتِعارة التَّجريديَّة، وقد تقدَّم ذكرها.

اسْتِعَارة المَحْسُوس للمَحْسُوس بِوَجْهٍ حِسِّيّ

ذكر يَحيىٰ بن حمزة العلويّ الاسْتِعارة وكيفيَّة وقوعها في التَّنزيل، وهي واقعة على أضرب أربعة:

---

(١) سورة الدُّخان، آية رقم (٢٩).

أوّلها: استِعارة المحسوس للمحسوس بوجه حسّيّ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيباً ﴾[1] فالمُستَعار هو النّار، والمُستعار له هو الشَّيبُ بواسطة الانبساط والإسراع، فالطّرفان محسوسان، والجامع بينهما محسوس، فهما قد اختلفا في الذّات واشتركا في صِفة المحسوس.

وقول اللّه تعالىٰ: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ ﴾[2] فالمُستعارُ له هو الريحُ، والمُستعارُ منه هو المرأة، والجامع بينهما عدم الإنتاج وظهور الأثر، فالطّرفان حسّيّان، لكنّ الجامع بينهما أمرٌ عقليّ بخلاف الأوّل؛ وذلك بأنْ يشتركَ المحسوسان في الذّات ويختلفا في الصّفات.

اسْتِعَارَةُ المحسُوس للمحْسُوس بوجهٍ عقليّ

ذكر العلويّ المحسوس للمحسوس بوجهٍ عقليّ، وسمّاها ابن أبي الإصبع « الاسْتِعَارة المركّبة من الكثيف واللّطيف » مثاله قوله تعالىٰ: ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[3] فالمُستَعار له هو ظهور النّهار من اللّيل وظلمته، والمُستعار منه هو ظهور المسلوخ من جلده، فالطّرفان حسّيّان، والجامع بينهما ما يُعْقَلُ من ترتيب أحدهما على الآخر، وكقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[4] فالمُستعار له هو الأرض المزينة المتزخرفة بالنبات، والمُستعار منه هو نباتها، وهما حِسّيّان، والجامع بينهما الهلاك، وهو أمر معقول غير محسوس.

اسْتِعَارة المحسوس للمحسوس ممّا بعضه حسّيٌ وبعضُهُ عقليّ

أشَارَ القزوينيّ في « إيضاحه » إلى هذا النّوع من الاسْتِعارة. بينما أهمله السّكاكيّ في كتابه « بديع القرآن ». ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[4]

---

(١) سورة مريم، آية رقم (٦).
(٢) سورة الذّاريات، آية رقم (٢٩).
(٣) سورة يٓس، آية رقم (٣٧).
(٤) سورة يونس، آية رقم (٢٤).

فالمُسْتَعار له هو الأرض المتزيِّنة بالنَّبات، والمُسْتعار منه هو نَباتُها، وهما حسِّيَّان، والجامع بينهما الهلاك، وهو أمر معقول غير محسوس.

ومنه قول بعضهم « رأيت أسداً »، وأنت تُريد إنساناً شبيهاً بالأسد في جرأته وقوّته وإقدامه.

اسْتِعَارَةُ المَحْسُوس لِلمَعْقُول

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ اسْتِعَارة المحسوس للمعقول من الضَّرب الثَّالث من الاسْتِعَارة، قائلاً: « والغرضُ من هذا إثباتُ الصِّفات المحسوسة للأمور المعقولة على جهة الاسْتِعَارة، كقول الله تعالىٰ: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بالحقِّ عَلَىٰ الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾[1] وبيانه هو أنَّ القذْفَ والدَّمْغَ من صفات الأجسام وهما محسوسان، يُقال دَمَغَهُ إذا أهاضَ قَحْف رأسِهِ، وقَذَفَهُ بالحجَر إذَا رماهُ به، وقد اسْتُعِيرَ هنا للحق والباطل، والجامع بينهما هو الإعدام والذهاب، وهما معقولان ».

وقال ابن أبي الاصبع المصريّ: « اسْتِعارة المحسوس للمعقول هي أَلطفُ من المركّبة؛ وذلك كاسْتِعَارة النُّور الذي هو محسوس للحجّة الدَّامغة».

الاسْتِعَارَةُ المُرشَّحَة

الاسْتِعَارةُ المُرَشَّحة هي الاسْتِعَارة التَّرشيحيَّة بإجماع علماء البلاغة. وقد تقدَّم التَّفصيل بذكرها.

الاسْتِعَارَةُ المُطْلَقَة

أشارَ القزوينيّ إلى الاسْتِعَارة المطلقة بقوله: « وباعْتبار آخر ثلاثة أقسام: مطلقة وهي ما لَمْ تقترن بصفة ولا تَفْرِيع، والمراد المعنويَّة لا النَّعت؛ أيْ صفة تلائم أحد الطَّرفين أو تفريع كلام، كذلك نُدرك أنَّ الملائِمَ إذَا كان من تتمَّة الكلام الَّذِي فيه الاسْتِعَارة فهو صفة، وإنْ كان كلاماً مستقلاً جيء به بعد ذلك الكلام فهو تفريع، سواء كان بحرف التَّفريع أو لا، كقول كُثَيِّر عَزَّة: [الكامل]

غَمْـرُ الـرِّدَاءِ إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (١٨).

فقد اسْتَعار الرِّداء المعروف لأنّه يصون عرض صاحبه كما يصون الرِّداء ما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الّذي هو وصف المعروف لا الرِّداء، فنظر إلى المُسْتعار له ».

اسْتِعَارَةُ المَعْقُول لِلمَحْسُوس

تكلّم يحيى بن حمزة العلويّ عن اسْتِعَارة المعقول للمحسوس وهي الضَّرب الرَّابع من الاسْتِعارة، ومثّل لها بقول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾[1] فالطُّغيان هو التكبُّر والاستعلاء بغير حقّ، وهما أمران معقولان، ثمّ اسْتُعِيرَ الطُّغيان للماء، وهو محسوسٌ، والجامع بينهما هو الخروج عن الحدّ في الاستعلاء على جهة الإضرار، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾[2] فالعُتُوّ هو التَّكبُّر، وهو من الأمور المعقولة، استُعِير هنا للريحِ وهي محسوسةٌ، والجامع بينهما هو الإضرار الخارج عن حدّ العادة.

الاسْتِعَارَةُ المُفِيدَة

قسم الجرجانيّ الاسْتِعَارة إلى قسمين: مفيدة وغير مفيدة، ويُريد بالمفيدة ما أصبح لاستعمالها فائدة، وقال: « وهي أمدّ ميداناً، وأشدّ افتناناً، وأكثر جرياناً، وأعجب حسناً وإحساناً، وأوسع سعة، وأبعد غوراً، وأذهب نجزاً في الصِّناعة وغوراً، من أنْ تجمعَ شعبها وشعوبها، وتحصر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحراً، وأملأ بكلّ ما يملأ صدراً، ويُمْتِعُ عقلاً، ويُؤنِسُ نفساً، ويوفِّر أنساً، وأهدى إلى أنْ تهدي إليك عذارى قد تخيَّر لها الجمال وعني بها الكمال ». مع العلم بأنَّ كُلّ لفظة دخلتها الاسْتِعَارة المفيدة لا تخلو من أنْ تكونَ اسماً أوْ فعلاً، وتبيُّن تسمية كلّ منهما في موضعها وفق تقسيم الجرجانيّ لها، وأهمها الاسْتِعَارة التَّصريحيّة والمكنية والتَّجريديّة. ومثله ابن الأثير الّذي مثّل للاسْتِعَارة التي يستفيد بها المتعلّم ما لا يستفيده بذكر الحدّ والحقيقة.

فممّا جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالىٰ: ﴿ الٓر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾[3] فالظُّلماتُ والنُّور اسْتِعَارةٌ للكُفْر والإيمانِ أو للضَّلال والهُدى؛ والمستعارُ له مطويُّ الذِّكر، كأنّه قال: لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الكُفْرِ الَّذي هو كالظُّلمةِ إلى الإيمان الَّذي هو كالنُّور.

---

(١) سورة الحاقّة، آية رقم (١١).

(٢) سورة الحاقّة، آية رقم (٦).

(٣) سورة إبراهيم، آية رقم (١).

الاسْتِعَارةُ المَكنِيَّة

الاسْتِعَارةُ المَكنِيَّة هي الاسْتِعَارة بالكناية وقد تقدَّم التَّفصيل في ذكرها.

الاسْتِعَارَةُ المُوَشَّحَة

الاسْتِعَارةُ المُوَشَّحة من التَّوشيح: وهو ترصيع الجلد بالجواهر واللآلىء تحمله المرأة من عاتقها إلى كشحها.

والاسْتِعَارة المُوَشَّحة تسمية يحيى بن حمزة العلويّ، وقد عرَّفها بقوله: «إذا استُعير لفظ لمعنى آخر، فليس يخلو الحال إمَّا أنْ يُذكر معه لازمُ المستعار له، أو يُذكر لازم المستعار نفسهُ، فإنْ كان الأوْل فهو التَّجريد، وإنْ كان الثَّاني فهو التَّوشيح».

وتابع قوله: «فأمَّا الاسْتِعَارة الموشَّحة، فإنَّما سُمِّيَتْ بهذا الاسم لأنَّك إذا قلت: «رأيت أسداً وَافِرَ الأظْفَارِ مُنْكَرَ الزَّئير دَامِيَ الأنياب» فقد ذكرتَ لازمَ اللَّفظ المستعار، وذكرت خصائصه، فوشَّحت هذه الاسْتِعَارة وزيَّنتها بما ذكرته من لوازمها وأحكامها الخاصَّة، أخذاً لها من التَّوشيح». ومثاله قوله تعالى: ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ ﴾[1] فلمَّا استعار لفظ الشِّراءِ عقَّبه بذكر لازمِهِ وهو الرِّبح توشيحاً للاسْتِعَارة، ولو قال: فهلكوا، أو عمُوا وَصمُّوا، عِوَضَ قوله «فما ربحت» لكان تجريداً ولم يكن توشيحاً. ومن التَّوشيح قول كُثيِّر عَزَّة: [البسيط]

تَقْرِي الرِّياحُ رِيَاضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً ... إذَا سَرَىٰ النَّومُ في الأجفان أيْقَاظَا

فذِكْرُ الأزهار مع الرياض يكون توشيحاً».

الاسْتِعَارةُ الوِفَاقِيَّة

الاسْتِعَارةُ الوِفَاقِيَّة من فعل وَفَىٰ وتَوَافَىٰ واسْتَوْفَىٰ الشَّيْء حقَّهُ: أخَذَهُ تامّاً وافياً. والاسْتِعارةُ الوفاقيَّة بتعريف القزوينيّ: «هي باعتبار الطَّرفَيْن قِسْمين، لأنَّ اجتماعَهُما في شيءٍ، إمَّا مُمْكِنٌ، نحو أحْيَيْنَاهُ في قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾[2] أيْ ضالاً فَهَدَيْنَاهُ؛ وَلْتُسَمّ وِفَاقِيَّةً، لما بين الطَّرفين من الوفاق، فقد استُعير من قوله «أحْيَيْناه» تصيير

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٦).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (١٢٢).

الشيء حيّاً للرشد والحكمة والهداية على سبيل المرجوّ. فالإحياء والهداية ممّا يسهل وفاقهما في شيء ».

الاسْتِعَانَةُ

الاسْتِعانة من استَعانَ بمعنى أدخل في الكلام ما لا حاجة إليه ليصحِّحَ به نظماً أو وزناً إنْ كان في الشِّعر، وليتذكَّر ما بعده إنْ كان في كلام منثور.

والاسْتِعَانة ذكرها الجاحظ في معرض حديثه عن البلاغة قائلاً: « حدَّثني صديق لي قال: قلت للعتَّابيّ: ما البلاغة؟ قال: كلّ من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا اسْتِعانة، فهو بليغ. فإنْ أردت اللّسان الّذي يروق الألسنة ويفوق كلّ خطيب، فإظهار ما غمض من الحقّ وتصوير الباطل في صورة الحقّ. قال: فقلت له: قد عرفت الإعادة والحبسة، فما الاسْتِعانة؟ فقال: أما تراه إذا تحدَّث قال عند مقاطع كلامه: يا هناه، ويا هذا، ويا هيه، واسمع منّي، واستمع إليّ، وافهم عنّي، أوَلَسْتَ تفهم، أوَلَسْتَ تعقل؛ فهذا كُلُّه وما أشبهه عيّ وفساد ».

هذا بعض ما قاله العتَّابيّ ونقله الجاحظ. ومنه الحشو المتّصل بوزن الشعر، فهي بهذا القدر تفيد الزِّيادة والحشو وتَدُلُّ عليها. إلّا أنّ علماء البلاغة نقلوا هذا المصطلح إلى معنى جديد؛ ومنهم ابن أبي الإصبع المصريّ إذ قال: الاستعانة أنْ يستعينَ الشّاعر ببيت لغيره في شعره، بعد أنْ يُوطيء له توطئة لائقة به هنا بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته وخصوصاً أبيات التُّوطئة له. وقد شرط بعض النُّقّاد التّنبيه عليه إنْ لم يكن البيت مشهوراً، وبعضهم لم يشترط ذلك، وهو الصحيح؛ فإنّ أكثر ما رأينا ذلك في أشعار النّاس غير منبّه عليه. وأمّا النّاثر فإنْ أتى في أثناء نثره ببيت لنفسه سُمِّيَ ذلك تشهيراً، وإنْ كان البيت لغيره سُمِّي استعانة.

ومثاله في الشعر قول الحارثيّ: [الطويل]

وَقَائلة والدَّمْعُ سَكْبٌ مبادرٌ	وَقَدْ شرِقَتْ بالماءِ مِنْهَا المَحَاجِرُ
وَقَدْ أبْصَرتْ حمّان من بعدِ أُنسها	بنا وهي منّا موحشاتٌ دَوَاثِرُ
كأنْ لمْ يكُنْ بينَ الحَجونِ إلى الصّفا	أنيسٌ ولَمْ يَسْمُرْ بمكّة سامِرُ
فقلتُ له والقلبُ منّي كأنّما	يُقَلِّبُهُ بينَ الجَوَانِحِ طائِرُ
بَلَىٰ نحنُ كُنّا أهلَها فأبادَهَا	صُروفُ اللّيالي والجُدودُ العَواثِرُ

فقد اسْتَعَانَ الحارثيّ ببيْتي حرقة بنت تُبّع، وهما الثّالث والخامس.

وسمّاهُ جرمانوس فرحات «الانتقاد والإجازة» قائلًا: «هو أنْ يتناشدَ الشّاعران بيتاً فبيتاً على رويٍّ واحد، بحيث أنْ يكونَ بينهما ملائمة والتحام مرتبط بها البيت بالآخر ارتباطاً تامّاً».

وهذا الفنّ قريب من التّضمين، إلاّ أن ابن أبي الإصبع فرّق بينهما فقال: «والفرق بين التّضمين والإيداع والعنوان، أنّ التّضمين يقع في النُظم والنّثر ويكون من المحاسن والعيوب، والإيداع والاسْتِعانة وإنْ وقعا معاً في النُظم والنّثر، فلا يكونان إلاّ بالنُظم دون النّثر». وفرّق بين الاسْتِعانة والمواربة، فقال وهو يتحدّث عمّا يقع من تصحيف أو تحريف في الكلام المتقدّم ليدخل في معنى الكلام المتأخّر عند الاسْتِعانة: «والفرق بين هذا القسم من الاسْتِعَانة وبين الموارية أنّ الموارية تكون في كلام المتكلّم نفسه، والاسْتِعانة لا تكون إلاّ بكلام غيره». وهذا ما جعل السيوطيّ يعتقد أنّ التّضمين والاسْتِعانة اسم واحد كما قال: «وتضمين البيت كاملاً يُسَمّى استعانة، لأنّه اسْتَعَانَ بشعر غيره».

اسْتِعْمالُ العَامّ والخَاصّ

العامّ: لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له، والخاص هو كلّ لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد.

والعام في تعريف ابن الأثير الحلبيّ، هو قوله: «فالعام في اصطلاح الأصوليّين هو اللّفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد. والفرق بين العام والمُطلق هو اللّفظ الدالّ على الحقيقة من حيث هي هي على الاصطلاح المتقدّم، وقد يُطلق في اصطلاح آخر على المعنى الّذي تندرج تحته المقيّدات، فعلى هذا من وجد الخاصّ أي المقيّد وجد العامّ أي المطلق لأنّه جزؤه».

بينما يرى ابن الأثير الجزريّ استعمال العامّ والخاصّ من حيث العموميّة والخصوصيّة، فيقول: «إنّه إذا كان الشيئان أحدهما خاصاً والآخر عامّاً، فإنّ استعمال العامّ في حالة النفي أبْلَغ من استعماله في حالة الإثبات، وكذلك استعمال الخاصّ في حالة الإثبات أبلغ من استعماله في حالة النفي». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾[1]

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٧).

ففي هذه الآية الكريمة عَدَلَ اللَّهُ تعالىٰ عن الضوء إلى لفظة النُّور، وذلك لأنَّ النُّورَ أعَمُّ من الضوء فإذَا انتفىٰ انتفىٰ الأخصّ.

ومِمَّا يَدُلُّ على الأوصاف الخاصّة إذَا وقعت على شيئين، وكان يلزم من وصف أحدهما وصف الآخر، ولا يلزم عكس ذلك؛ ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَٰوَاتُ والأَرْضُ ﴾[1] فإنَّه إنَّما خصَّ العرض بالذِّكر دون الطول للمعنى الذي أشير إليه، والمراد بذلك أنَّه إذَا كان هذا عرضها فكيف يكون طولها؟.

ومن الأسماء المخصَّصة على الجنس قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[2] فقال تعالىٰ: « ضلالة » وَلَمْ يَقُلْ « ضلال » لأنَّ نفي الضَّلالة أبلغ من نفي الضَّلال عنه.

وقول الأشتر النَّخعيّ: [الكامل]

خَلَّفْتُ وَفْرِي وانحرفتُ عن العُلَى ... وَلَقيتُ أضْيَافِي بِوجْهِ عَبُوسِ
إنْ لَمْ أشِنَّ عَلَى ابن حَرْبٍ غَارَةً ... لَمْ تَخْلُ يَوماً مِنْ نِهابِ نُفُوسِ
خَيْلاً كَأمْثَالِ السَّعالي شُزَّباً ... تَعْدُو بِبِيضٍ في الحُرُوبِ شُمُوسِ
حمي الحديدُ عَلَيْهِمُ فَكَأنَّهُ ... لَمَعَانُ بَرْقٍ أوْ شُعَاعُ شُمُوسِ

ومن الصِّفات العديدة الواردة على موضوع واحد قول البحتريّ في وصف نحول الرِّكاب: [الخفيف]

كالْقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بَلِ الأسْـ ... ـهُمِ مَبْرِيَّةً بَلِ الأوْتَارِ

ففي قوله هذا رقي الشَّاعر في تشبيهه لضعفها وهزالها من الأدنى إلى الأعلى. فوصفها أولاً بالقسيِّ، ثم بالأسهم المبريَّة، ثم بالأوتار، وهي أبلغ في النحول.

وقد خالف بعض الشعراء هذا الأسلوب التَّدريجيّ، لأنَّ للأديب الحرِّية في التَّعبير أكثر من غيره، وعليه يحقُّ للشاعر ما لا يحقُّ لغيره إذا ما سارَ عكس الأسلوب المعروف، ومنه قول المتنبّي: [مجزوء المنسرح]

يَا بَدْرُ يَا بحرُ يَا غمامةُ يَا ... لَيْثَ الشَّرى يَا حِمامُ يَا رجلُ

---

(1) سورة آل عمران، آية رقم (١٣٣).
(2) سورة الأعراف، الآيتان (٦٠و٦١).

وكان ينبغي للمتنبّي أنْ يبدأ من حيث انتهى، فيقول: يا رجل، يا ليث، يا غمامة، يا بحر، يا جمامُ؛ لأنَّ هذا مقام مدح، فيجب أنْ يرقى فيه من منزلة إلى منزلة حتى ينتهي إلى المنزلة العليا، إلاّ في حالة ذمّ الأمر.

الاسْتِغْرَابُ

الاسْتِغْرَابُ من اسْتَغربَ: جاء بشيء غريب. والاسْتِغرابُ التَّعجُّبُ، أو المجيءُ بالشّيء الغريب أو المبالغة فيه.

وتحدَّثَ قُدامة عن الاسْتِغراب في معرض حديثه عن نعوت المعاني، فقال: « وقد يَضعُ النّاس في باب أوصاف المعاني الاسْتِغراب والطُّرفة أنْ يكونَ المعنى ممّا لمْ يسبقْ إليه، وليس عندي أنَّ هذا داخل في الأوصاف، لأنَّ المعنى المُستجاد إذا كان في ذاته جيّداً فإمّا أنْ يُقال له جيّد إذَا قاله شاعر من غير أنْ يكون تقدّمه من قال مثله، فهذا غير مستقيم، بل يُقال لما جرى هذا المجرى طريف وغريب إذا كان فرداً قليلاً، فإذَا كثُر لمْ يُسمّ بذلك، وغريب وطريف هما شيء آخر غير حسن أو جيّد، لأنّه قد يجوز أن يكونَ حسن جيّد غيرَ غريب ولا طريف. فمثاله تشبيه بعضهم الدُّروعَ بحباب الماء الّذي تسوقه الرِّياح، فهذا التّشبيه تنقصه الجودة ».

وهذا الاسْتِغْراب عند الأخرين سُمّي إغراباً. ونقل ابن منقذ خلاصة كلام قُدامة، فقال: هو أنْ يكونَ المعنى ممّا لم يسبق إليه على جهة الاسْتِحْسان، فيقال: طريفٌ وغريبٌ إذَا كان فرداً قليلاً، فإذَا كثر لم يُسمّ بذلك.

ومنه قول زهير بن أبي سُلمى مادحاً الأغنياء والفقراء على غريب العادة: [الطويل]

وَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاَّ وَشِيجُهُ ... وَتُغْرَسُ إلاَّ في مَنَابِتِهَا النَّخْلُ
عَلَى مُكْثِرِيهِمْ حقُّ مَنْ يَعْتَرِيهِمْ ... وَعِنْدَ المقلّين السَّمَاحَةُ وَالبَذْلُ

وسمّاهُ ابن الأثير الحلبيّ « الإغراب » وقال: « ويُسَمّى هذا الباب بالإغراب، وهو أنْ يأتيَ المتكلّم بمعنى غريب نادر لم يسمعْ بمثله، أو سمع وهو قليل ». غير أنَّ ابن معصوم المدنيّ جعلهُ من باب « النّوادر » وقال: « النّوادر جمع نادرة ». وكذلك سَمّاهُ جرمانوس فرحات باسم « النّوادر ».

ومن غريب التعريفات ما قرن القرطاجني تعريف الشعر الجيّد بالإغراب فقال: الشعر كلام موزون مقفّى من شأنه أنْ يحبّب إلى النّفس ما قصد تحبيبه إليها ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمّن من حسن تخييل له ومحاكاة مستقلّة بنفسها أو متصورة بحسن هيأة تأليف الكلام، أو قوّة صدقه أو قوّة شهرته أو بمجموع ذلك. وكُلُّ ذلك يتأكّد بما يقترن به من إغراب، فإنَّ الاسْتِغراب والتّعجُّب حركة للنّفس إذا اقترنت بحركتها الخياليّة قوي انفعالها وتأثّرها ».

والنّوادر اسم فضّله أكثر علماء البلاغة، ومنهم المصريّ ابن أبي الإصبع الذي قال: « وهو الّذي سمّاهُ قديماً قُدامة « الإغراب والطّرافة » وسمّاهُ من بعده التّطريف، وسَمّاهُ قوم النّوادر، وقوم أبقوا عليه تسمية قُدامة ». ثم قال: « وهو أنْ يأتي الشّاعر بمعنى غريب لقلّته في كلام النّاس وليس من شرطه على رأي قُدامة أنْ يكونَ لمْ يُسمعْ بمثله، وإنّما شرطه أنْ يكون قليلاً نادراً. وقد رأى غير قُدامة فيه غير ذلك، وقال: « لا يكون المعنى إعراباً إلاّ إذا لمْ يسمعْ مثله ». والاشتقاق يعضد التّفسير الثّاني، والشّواهد تعضد تفسير قُدامة؛ لأنَّ شواهد الباب وقع فيها ما يجوز أنْ يكونَ قائله لم يسبقْ إليه وما يجوز أنْ يكونَ قد سبقَ إليه على قلّته.

ومنه قول أبي تمّام في وصف حسناء: [الطويل]

فَـرَدَّتْ عَـلَيْنَـا الـشَّمسَ والـلّيْـلُ رَاغِمٌ ... بشمسٍ لَهُمْ من جـانبِ الخِـدْرِ تَـطْلُعُ
فَـوَالـلّه مَـا أدْرِي أأحْـلاَمُ نـائـمٍ ... أَلَمَّتْ بِنَـا أمْ كَـانَ في الـرَّكْبِ يُوشَـعُ

فالاستفهام الّذِي بثّه في كلامه، وذكر يوشع بعد إغرابه في التّوطئة، بإعلامه بأنَّ هذه الغادة رُدَّتْ بها الشمس على الرّغم من غيابها وغروبها، فالشّاعر جدير بتوليده المعنى الغريب الطّريف دون كلّ من تناوله من المعرفة إلى الغرابة.

ومن أقوال الشعراء في الإغراب والطّرافة نوع لا يكون الإغراب فيه على الظاهر بل في تأويله، وبغير هذا التّأويل فهو معيب جداً؛ وفي هذا المعنى قال أبو الفتح البُستيّ: [الكامل]

أَرَأيْتَ مَـا قَـدْ قَـالَ لِي بَـدْرُ الـدُّجَى ... لـمَّـا رأى طَـرْفـي يُـديـمُ سُـهُـودا
حَـتَّـامَ تَـرْمُـقُـنِـي بـطرفٍ سـاهـرٍ ... أقْصِرْ فَلَسْتُ حَبِيبَـكَ المفْـقُـودَا

الاسْتِفْهَامُ

الاسْتِفْهَـامُ من الفَهْمِ، وفهمتُ الشّيء: عقلته، واسْتَفْهمـه سألـه أنْ يفَهِّمَهُ. قـال الصَّاحبيّ: « الاستفهام طلبُ العلم بشيء لَمْ يكنْ معلوماً من قبل، وهو الإستخبار الّذي قالوا فيه: إنّهُ طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى الاستفهام ». ومنهم من فرّق بينهمـا وقـال: « إنَّ الاستخبارَ مـا سبق أولاً ولم يفهم حقَّ الفهم، فـإذا سـألت عنه ثـانيـاً كـان اسْتِفهاماً ».

وكذلك عرّف جرمـانوس فـرحات الاسْتِخـدام من خلال نقله لمـذهبيْن: أحدهمـا لصاحب الإيضاح، والثّاني لابن مالك، وقال في تعريف القزوينيّ: « إنَّ الاسْتِخْدَامَ هو لفظ مشترك بين معنيـين، فتريد بذلك اللّفظ أحد المعنيـيْن ثمّ تعيد عليه ضميراً تريد به المعنى الآخر وهو الأقوى وعليه الأكثر ».

ثم قال: « أمّا المذهب الثّاني فهو للشّيخ بدر الدّين بن مالك، وقال في تعريفه: إنَّ الاسْتِخدامَ مشتركٌ بين معنَيَيْن، ثمّ يأتي بلفظين يُفهم من احدهما أحد المعنَـيَيْن ومن الآخر المعنى الآخر ».

ومن أمثلته قول البحتريّ: [الكامل]

فَسَقَى الغَضَى والسّـاكِنِيـه وإنْ هُمُ   شَبُّـوهُ بيـنَ جَـوَانِـحِي وَضُـلُوعِـي

فإنّه لمّا قال « فسقى الغضى » احتمـل أنَّ مراده المـوضع أو الشّجر، فلمّا قـال: « والساكِنِيه » استعمل أحد معنَيَـي اللّفظة، وهو دلالتها بالقرينة على الموضع، ولمّا قال: « شبوه » استخدم المعنى الآخر، وهو دلالتها بالقرينة الأخـرى على جمر الغضى، لعـود الضمير في « شبوه » إلى الغضى.

وأكثر علماء البلاغة على استعمال مصطلح « الاستفهام » فهو من أسـاليب الإنشاء أو الطّلب التي دعا لها أوائل النّحويّـين، إذْ عقد له سيبويه باباً سَمّاهُ « الاستفهام » وتكلّم فيه عن أدواته. كما تَحدّث عنه الفرّاء والمبرّد.

وكذلك عرّفه السكاكيّ بقـوله: « والاستفهامُ لطلب حصول في الذّهن، والمطلوب حصوله في الذّهن إمّا أنْ يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون، والأوّل هو التّصديق ويمتنع انفكاكه من تصوُّر الطَّرفين، والثّاني هو التّصوُّر ولا يمتنع انفكاكه من التّصديق ».

وسارَ على هذا المذهب ملخِّصو كتابه « مفتاح العلوم » وشُرّاح التّلخيص، ومنه قول أحدهم: [الوافر]

إذَا نَـزَلَ السَّماءُ بِأَرضِ قَـوْمٍ رَعَـيْـنَـاهُ وَإنْ كَـانُـوا غِـضَـابَـا

فالسّماء تحتمل معنيَيْن: المَطَر، والنَّباتَ، فاسْتَخدم المعنيَيْن بقوله: إذَا نزل، وبقوله: رَعَيْنَاهُ؛ لأنَّ النزولَ من حالاتِ المطر والرَّعيَ من حالات الكَلأ.

أمّا تعريف العلويّ للاستفهام فهو كما جاء في « الطّراز »، ومعناه طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام. بينما ابن قيِّم الجوزيَّة عرَّفه قائلاً: « هو أنْ يستفهمَ عن شيء لمْ يتقدَّمْ له به علم حتّى يحصل له به علم ».

هذا، وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ كما يذكر صاحب « الفوائد » بقوله: « إنَّهُ استفهام العَالِم بالشيء مع علمه به »، ويقصد بهذا التّعريف غَيْر الفهم الّذي هو الاستفهام عن الشّيء. وقد يخرج الاسْتِفهام عن هذا لمفاهيم كثيرة نجدها عند سيبويه والفرّاء وأبي عبيدة وابن قتيبة والمبرِّد منشعّبة وافرة.

اسْتِفْهَامُ الإثْبَات

تحدّث صاحب « البرهان في علوم القرآن » عن اسْتِفْهام الإثبات، فقال: « يأتي مع التَّوبيخ، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾[1] فقصد ـ سبحانه ـ الَّذين ظلُّوا بالمقام مع الكفّار وترك الهجرة مع الرَّسول ﷺ فقال عزَّ من قائل: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ فتهاجروا فيها من أرض الكفر إلى بلد آخر كما فعل غيركم، على سبيل التّوبيخ، لعدم القيام بواجبهم الدِّينيّ ».

اسْتِفْهَامُ الإخْبَار

اسْتِفهام الإخبار تسمية أبي عبيدة في معرض حديثه عن الاسْتِفهام في كتابه « مجاز القرآن » ممثّلاً لهذا الفنّ بقوله تعالىٰ: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] ومنه ما نَظم زهير بن أبي سُلمىٰ: [الطويل]

سَـوَاءٌ عَـلَيْـهِ أيّ حِيـنٍ أتَـيْـتَـه أَسَـاعَـةَ نَحْسٍ تُـتَّـقي أمْ بِـأَسْـعَـدِ

(١) سورة النِّساء، آية رقم (٩٧).

(٢) سورة يس، آية رقم (١٠).

قال أبو عبيدة: « فخرج لفظها على لفظ الاسْتِفْهام، وإنّما هو إخبار ». غير أنَّ بعض البلاغيّين سَمّوه « اسْتِفهام التّقرير ».

وذكر السّيوطيّ اسْتِفهام الإخبار معرِّفاً إيّاه ومستشهداً بقوله تعالىٰ: ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا ﴾[1] وقوله كذلك: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾[2].

اسْتِفْهَامُ الاسْتِبْطَاء

أَشَارَ السّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » في معرض حديثه عن الاسْتِفهام إلى « اسْتِفهام الاسْتِبطاء » ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[3] أيْ عند اسْتِبطاء النّصر، لتناهي الشدَّة عليهم.

ومنه من المنظوم قول الشّاعر: [البسيط]

حَتَّىٰ مَتَىٰ أَنْتَ فِي لَهْوٍ وَفِي لَعِبٍ وَالمَوْتُ نَحْوَكَ يَجْرِي فَاغِراً فَاهُ

اسْتِفْهَامُ الاسْتِبْعَاد

ذكر السّيوطيّ في كتابه « البرهان » اسْتِفهام الاسْتِبعاد، ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾[4] أيْ لا ينفعهم الإيمان عند نُزول العذاب وقد جاءهُم رسولٌ بيِّنَ الرِّسالة. كما مثّل هذا الاسْتِفهام الاسْتِبعادي قول أبي تمّام: [الكامل]

مَنْ لِي بِإِنْسَانٍ إِذَا أَغْضَبْتُهُ وجهلت كان الحِلْمُ رَدَّ جَوَابِهِ

اسْتِفْهَامُ الاسْتِرْشَاد

أَشارَ السّيوطيّ في كتابيه « المعترك » و « الإتقان » إلى اسْتِفْهام الاسْتِرشَادِ متمثّلاً بقوله تعالىٰ: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[5] والظّاهر أنّهم استفهموا مسترشدين، وإنّما

---

(١) سورة النّور، آية رقم (٥٠).

(٢) سورة الإنسان، آية رقم (١).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢١٤).

(٤) سورة الدّخان، آية رقم (١٣).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (٣٠).

فرْق بين العبارتين أدباً. ومنهم من خالف رأيه، فجعلها هنا قصد التَّعجُّب من قصد اللّـه في خلق آدم في تنفيذ أحكامه وشريعته.

اسْتِفْهَامُ الافْتِخَار

تكلَّم عن « اسْتِفهام الافْتِخار » السّيوطيّ في كتابيه « المعترك » و « الإتقان » ممثّلاً بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾[1] إذ اسْتَفهم ملك مصر « فرعون » على سبيل الافْتِخار والاسْتِعلاء، منادياً قومه بقوله: أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحت قصوري أفَلا تُبصرون عظمتي وقوّتي ؟.

اسْتِفْهَامُ الاكْتِفَاء

تَكَلَّمَ السّيوطيّ في كتابه « الإتقان » عن « اسْتِفهام الاكْتِفاء » ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[2] والمبيَّن أنَّهم اسْتَفهموا عن مأوى الكفَّار الّذين استَكْبَروا عن الإيمان باللّه الواحد، ناسبين الشّريك والولد للّه الواحد القهّار.

اسْتِفْهَامُ الإنْكَار

اسْتِفهَامُ الإنْكار يَدُلُّ اسمُهُ على معنى النفي في الكلام وما بعده منفي لكونه مصحوباً بإلاَّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ؟ ﴾[3]. ومنه عطف المنفيّ عليه كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِن نَاصِرِينَ؟ ﴾[4] أيْ لا يَهدي أبداً، وبمعنى آخر قوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ؟ ﴾[5] المقصودُ: ما شهدوا ذلك.

وقيل إنَّ هذا الاسْتِفْهَام كثيراً ما يصحبه التّكذيب، وهو ما كان في الزّمن الماضي بمعنى « لمْ يكنْ » أو كانَ في المستقبل بمعنى « لا يكون » ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾[6] على معنى أنّه سبحانه لم يفعل ذلك.

---

(١) سورة الزُّخرف، آية رقم (٥١).
(٢) سورة الزُّمر، آية رقم (٦٠).
(٣) سورة الأحقاف، آية رقم (٣٥).
(٤) سورة الرُّوم، آية رقم (٢٩).
(٥) سورة الزُّخرف، آية رقم (١٩).
(٦) سورة الإسراء، آية رقم (٤٠).

وقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ؟ ﴾[1] أيْ أنّه سوف لا يكون أبداً في المستقبل.

ومن أمثلة اسْتِفهام الإنكار نظماً قول امرىء القيس: [الطويل]

أيَقْتلني والـمَشْـرِفِيُّ مُضَـاجِـعِي   وَمَسْنُونَـةٌ زُرْقٌ كَـأَنْيابِ أغْـوالِ

على معنى لن يفعل ذلك في المستقبل أبداً.

اسْتِفهامُ الإياس

أشارَ الزَّركشيّ في كتابه: « البرهان » إلى الحديث عن اسْتِفهام الإيـاس ومثّل لـه بقوله تعـالىٰ: ﴿ فَأَيْنَ تَـذْهَبُونَ؟ ﴾[2] على معنى فبـأيِّ طريق تسلكـون إنكاركم القـرآن وإعراضكم عنه؛ إنْ هو « أي القرآن » إلاّ عظةٌ للإنس والجنّ لمن شاء من العالمين اتّباع الحقّ.

اسْتِفهام الإينَاس

تكلّم السّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و« المعترك » عن اسْتِفهام الإيناس ممثّلاً إيّاه بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِـكَ يَـا مُوسَىٰ؟ ﴾[3] على معنى التَّقـرير الحقيقيّ في حـال تغيُّرها عن حقيقتها، فيعرف ما في يده حتّى لا ينفر إذا انقلبت حيَّة، وليرتَّب عليه المعجزة فيها.

اسْتِفهامُ التَّأكِيد

اسْتِفهام التَّأكيد قَصْدُ التَّأكيد كما مرَّ من معنى أداة الاسْتِفهام قبله. وأشَارَ إليه السُّيوطيّ في كتابيه « معترك الأقران » و« الإتقان » ممثّلاً له بقولـه تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْـهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ؟ ﴾[4] أيْ من حقَّ عليه كلمة العذاب فإنَّك لا تنقذه، فقوله « مَنْ » للشَّرط، والفاء جواب الشرط، والهمزة في « أفأنت » معادة مؤكِّدة بطول الكلام،

---

(١) سورة هود آية رقم (٢٨).

(٢) سورة التَّكوير، آية رقم (٢٦).

(٣) سورة طٰه، آية رقم (١٧).

(٤) سورة الزُّمر، آية رقم (١٩).

حيث أُقيم فيه الظاهر مقام المضمر، والمعنى: لا تقدر على هدايته فتنقذه من النّار الّتي حقّتْ عليه في جهنّم.

اسْتِفْهَامُ التَّبْكِيت

أشَارَ إليه الزّركشيّ في كتابه «البرهان في علوم القرآن» في حديثه عن الاسْتِفهام، ومثّل له بقول اللّه تعالى: ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ ﴾[1].

وقد جعل السّكاكيّ تمثيل الآية الكريمة من باب «التّقرير» وفيه تبصّر وإمعان، لأنّ هذا القول لم يقع منه عليه السّلام، تنزيهاً للّه عمّا لا يليق به من شريك وغيره.

اسْتِفْهَامُ التَّجَاهُل

ذكر السّيوطيّ هذا التّعريف في كلّ من كتابيه «معترك الأقران» و«الإتقان»، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾[2] اسْتِفهام العالم المتجاهل عناداً منهم وظنّاً أن النّبيّ محمّد ـ عليه السّلام ـ ليس بأكبرهم ولا أشرفهم عند تنزيل القرآن الكريم عليه.

اسْتِفهَامُ التَّحْذِير

أشَارَ إلى «اسْتِفهام التّحذير» الزّركشيّ في كتابه «البرهان في علوم القرآن» ممثّلاً له بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾[3] بمعنى: قدّرنا عليهم فنقدّر عليكم أيضاً، اسْتِفهام تحذيريّ وإنذاريّ لمن تُحدّثه نفسه بالسّوء وبتكذيبهم.

اسْتِفْهَامُ التَّحضيض

اسْتِفْهَام التّحضيض هو الحَثّ والطّلب برفق، وقد ذكره السّيوطيّ في كتبه «الإتقان» و«البرهان» و«المعترك»، وقد مثّل له بقوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ؟ ﴾[4]. على سبيل التّشجيع، والتّحضيض، لأنّهم نقضوا مواثيقهم من بعد وعدهم وطعنوا في دينهم.

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (١١٦).

(٢) سورة ص، آية رقم (٨).

(٣) سورة المُرسلات، آية رقم (١٦).

(٤) سورة التّوبة، آية رقم (١٣).

اسْتِفْهَامُ التَّحْقِير

تحدَّث السُّيوطيّ في كُتُبه « شرح عقود الجمان » و « الإتقان » و « المعترك » عن اسْتِفهام التّحقير متمثلاً بقوله تعالىٰ: ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ؟ ﴾[1] أيْ إذَا رآهُ الكُفّار قالوا تحقيراً له وهُزءاً منه: أهذا الّذي يذكر آلهتكُم ويعيبها ؟.

ومنه قول الشّاعر: [الكامل]

فَدَعِ الوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي ... أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ

فقال: « فما وعيدك ضائري » حَمْلاً على التّحقير والاسْتِخْفَاف من الوعيد وصاحبه.

اسْتِفْهَامُ التَّذْكِير

قال بعض علماء البلاغة: « إنَّ اسْتِفهامَ التّذكير يتضمَّن معنى الاختصار على سبيل التّذكير »، وقد ذكره السُّيوطيّ في كتابيْه « معترك الأقران » و « الإتقان » في حديثه عن الاسْتِفهام، ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَلَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾[2] بمعنى أَلَمْ آمركم على لسان رُسُلِي أَنْ لا تُطِيعوا الشّيطان لأَنَّهُ بيِّن العداوة ؟ على سبيل التّذكير بالأمر. ومنه قوله أيضاً سبحانه وتعالىٰ: ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾[3] على سبيل التّذكير ممّا فعلوه من الضّرب والبيع، وغير ذلك من إذلالهم له؛ لأنهم كانوا جاهلين ما يؤول إليه أمره. مع احتمال الكلام معنى التّوبيخ لما قاموا به.

وقال الزّركشيّ في كتابه « البرهان »: « وجعل بعضهم منه قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَىٰ؟ ﴾[4] بمعنى وَجَدَكَ يتيماً بفقد أبيك قبل ولادتك وبعدها بفقد أُمّك وأنت صغير، فعمل على ضمّك إلى عمك أبي طالب حفظاً لك ورعاية. وهذا على سبيل التّذكير بنعم الله على عبده، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[5] بمعنى شرحنا لك يا محمّد صدركَ بالنبوّة وغيرها؛ بأسلوب تقريريّ على سبيل التّذكير ».

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٣٦).

(٢) سورة يٰس، آية رقم (٦٠).

(٣) سورة يوسف، آية رقم (٨٩).

(٤) سورة الضّحىٰ، آية رقم (٦).

(٥) سورة الشرح، آية رقم (١).

اسْتِفْهَامُ التَّرْغِيب

أشَارَ السُّيوطيّ في كتبه: « المعترك » و« الإتقان » و« البرهان » إلى اسْتِفهام التَّرغيب وتمثّل بقوله تعالىٰ: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[1] بمعنى: من ذَا الَّذي ينفقُ مالمِرلله وفي سبيله عن طيب قلب فيضاعفه الله ـ عزَّ وجلَّ ـ من عشر إلى أكثر من سبعمائة، كما وعد الله ـ سبحانه ـ أولياءه الصَّالحين. وهذا على معنى التَّرغيب في مساعدة القويّ الضَّعيف والغنيّ الفقير. وقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2] معنى هذا أنْ تدوموا على الإيمان بالله ورسوله وتجاهدوا في سبيل الله ـ سبحانه ـ بأموالِكم وأنفسِكم، تلك تجارةٌ رابحة ولا شكّ، ذٰلِكُم خيرٌ لكم فافعلوه فتنجوا من عذابٍ أليمٍ.

اسْتِفْهَامُ التَّسْهِيل

ذكر السُّيوطيّ في كتبه: « معترك الأقران » و« الإتقان » و« شرح عقود الجمان » اسْتِفْهام التَّسهيل بأنَّه يُفيد التَّخفيف في المسائل التُّكليفيَّة الصَّغيرة قبل الكبيرة، وتمثَّل بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا ﴾[3] بمعنى: أيُّ ضرر عليهم في ذلك؟ بل الضرر فيما هم عليه من الكفر. وفي هذا اسْتِفهام للتَّسهيل ممزوج بالإنكار من عدم إيمانهم باللّٰهِ واليوم الآخر، مع ظهور المعجزات على أيدي رسله المخلصين.

اسْتِفْهَامُ التَّسْوِيَة

عَرَّف السُّيوطيّ التَّسوية في كتُبه: « المعترك » و« الإتقان » و« شرح عقود الجمان » بقوله: « وهو الاسْتِفهَام الدَّاخل على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها » وتَمثَّل بقوله تعالىٰ: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[4] بمعنى: إنَّ الَّذِين كفروا كأبي جهل وأبي لهب ونحوهما، سواء عليهم أتوعدتهم أم لم توعدهم لا يؤمنون، لعلم الله ـ سبحانه ـ منهم ذلك، فلا تطمع في إيمانهم. على سبيل التَّسوية المصحوبة بالإنذار

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٥).
(٢) سورة الصَّف، آية رقم (١٠).
(٣) سورة النِّساء، آية رقم (٣٩).
(٤) سورة البقرة، آية رقم (٦).

والتّخويف. وقد ذكره أبو عبيدة في « مجاز القرآن » باسم « اسْتِفهام الإخبار » واحتج له المبرِّد بقوله: « ليت شعري أقامَ زيدٌ أم قعد » على سبيل المثل في التّسوية، ومنه قول المتنبّي: [الطويل]

وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ إِدْرَاكِي العُلَى أَكَانَ تُرَاثاً مَا تَنَاوَلْتُ أَمْ كَسْبَا

قول المتنبّي هذا يتضمّن حصوله العلى أنّى كانت السبل والغايات، فهي في نظره سواء، أكانَ تُراثاً عن الأجداد أَمْ كسباً بالتّعب والنّصب.

اسْتِفْهَامُ التَّشْوِيق

أشارَ السّيوطيّ في كتابه: « شرح عقود الجمان » إلى استفهام التّشويق مجموعاً مع اسْتِفهام التّرغيب تحت اسم واحد. وقد مثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[1] وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2] على سبيل المجاز، تجارة مضمونة الربح، الإيمان باللّه ورسوله، والمجاهدة في سبيلهما بالأموال والأنفس، ذلكم خيرٌ لكم من عذاب لا يعلم به إلاّ اللّه. وهذا كُلّه على سبيل التّشويق الاسْتِفهاميّ، ترغيباً بالإيمان وبعداً عن النّار والعذاب.

اسْتِفْهَامُ التَّعَجُّب

وقد سمّاهُ بعض علماء البلاغة « اسْتِفْهامُ التّعجيب » كما ذكره السّيوطيّ في كُتُبه « الإتقان » و « المعترك » و « شرح عقود الجمان » ثُمّ مثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[3] ومعنى الآية الكريمة: يخاطب أهل مكّة ويتعجّب من كفرهم وتمسّكهم به على الرّغم من المعجزات التي يلمسونها من كونهم أمواتاً وهم نطف في الأصلاب، فأحياهم في الأرحام والدّنيا بنفخ الرّوح فيهم، ثمّ يُميتهم عند انتهاءِ أجلهم، ويُحييهم بالبعث من القبور فيُجازيهم بأعمالهم. وقد جعله البعض الآخر « اسْتِفْهَام التّنبيه ».

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٥).

(٢) سورة الصفّ، آية رقم (١٠).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢٨).

ومن هذا الفنّ التّنبيهيّ قول المتنبّي مخاطباً الحمّى: [الوافر]

أَبِنْتَ الدَّهْرِ عِنْدِي كُلُّ بِنْتٍ فَكَيْفَ وَصَلْتِ أَنْتِ مِنَ الزِّحَامِ

اسْتِفْهَامُ التَّعْظِيم

أشارَ إليه السّيوطيّ في كتبه: « المعترك » و« الإتقان » و« البرهان » ونمثّل بقوله تعالىٰ: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[1] بمعنى لا أحد يشفع له يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا خِلّة في الدُّنيا والآخرة إلّا بإذنه، تعظيماً لشرفه وقدرته؛ ومنه قول الشّاعر على سبيل اسْتِفهام التّعظيم: [الوافر]

أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوا لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ

اسْتِفْهَامُ التَّفَجُّع

ذكره الزّركشيّ في كتابه « البرهان » وتمثّل بقوله تعالىٰ: ﴿ مَالِ هَـٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا؟ ﴾[2].

ومعنى الآية: أنّ الكافرين عندما وُضِعَ الكتاب لكلّ منهم بشماله صرخوا مشفقين خائفين، وقالوا: يَا ويلنا وهلاكنا! مالِ هذا الكتاب لاَ يُغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها وأثبتها؟ على سبيل التّعظيم والتّفخيم أكثر منه على سبيل التّفجّع لحالة الكفّار. وهذا ما مالَ إليه السّيوطيّ من أنّ الآية الكريمة لا تشعر بالتّفجّع كما تشعر بالتّعظيم والتّفخيم.

اسْتِفْهَامُ التَّفْخِيم

أشارَ السّيوطيّ إلى اسْتِفْهَام التّفخيم في كتابيه « معترك الأقران » و« الإتقان » ثمّ جاء بمثلٍ من الكتاب العزيز حجّةً على هذا الفنّ قوله تعالىٰ: ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً؟ ﴾[2] اسْتِفهَامُ الَّذِين كفروا عند تسلّمهم كتابهم بشمالهم ورؤيتهم أعمالهم مسجّلة بكاملها دونَ زيادة أو نقصان، فأخذتهم القدرة الإلـهيّة بعظمتها وتفخيمها فقالوا: مالِ هذا الكتاب لا يُغادر صغيرةً ولا كبيرةً؟ على سبيل الاسْتِفهام التّفخيميّ.

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٥).

(٢) سورة الكهف، آية رقم (٤٩).

اسْتِفْهامُ التَّقْرِير

اسْتِفْهَامُ التَّقرير: حملُ المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرَّ عنده.

وقال سيبويه: حروف الاسْتِفهام لا يليها إلّا الفعل كقوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ ﴾[1] وذهب معظم العلماء في قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ... ﴾ إلى أنَّ « هَلْ » تُشارِكُ الهمزة في معنى « التَّقرير والتَّوبيخ ». إلّا أنَّ سيبويه لا يُجيز اسْتِفهام التَّقرير بـ« هل » وإنَّما يستعمل فيه الهمزة. وقد نقل أبو حيَّان عن بعضهم أنَّ « هل » تأتي تقريراً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾[2]. وقيل: الكلام مع التَّقرير موجب، ولذلك يَعْطِف عليه صريح الموجب ويُعْطَفُ على صريح الموجب.

فالأوَّل كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾[3].

والثَّاني كقوله تعالىٰ: ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً ﴾[4].

وقد قسَّم الآمديّ « اسْتِفهام التَّقرير » إلى ضربيْن، حينما تحدَّث عن الخطأ في قول أبي تمَّام: [الطويل]

رَضِيتُ وَهَلْ أَرْضَى إِذْ كَانَ مُسْخِطِي   مِنَ الأَمْرِ مَا فِيهِ رِضَىً مَنْ لَهُ الأَمْرُ

قال: فمعنى « هل » في بيت أبي تمَّام اسْتِفهام التَّقرير، والتَّقرير على ضربين: تقرير للمخاطب على فعل قد مضى ووقع، أو على فعلٍ هو في الحال ليوجب المقرّر بذلك ويحقّقه، ويقتضي من المخاطب الجواب والاعتراف به نحو قوله: هَلْ أكرمتك؟ هَلْ أحسنتُ إليكَ؟ هَلْ أَوَدُّكَ وأُوثِرُكَ؟ هَلْ أقْضي حاجتكَ؟ وتقرير على فعل يدفعه المقرّر وينفي أنْ يكون قد وقع، نحو قوله: « هَلْ كان مني إليك قط شيءٌ كرهته؟ » و« هل عرفت مني غير الجميل؟ » فقوله في البيت: « وهل أرضى » تقريرٌ لفعل ينفيه عن نفسه وهو الرِّضى، كما يقول القائل: وهلْ يمكنني المقام على هذه الحال؟ أي: لا يمكنني، و« هلْ يصبر الحرّ على الذلّ؟ » و« هَلْ يَرْوى زيد؟ » و« هَلْ يشبع عمرو؟ » فهذه كُلُّها أفعال معناها

---

(١) سورة الشُّعراء، الآيتان (٧٢و٧٣).
(٢) سورة الشُّعراء، آية رقم (٥).
(٣) سورة الشّرح، الآيتان (١و٢).
(٤) سورة النَّمل، آية رقم (٨٤).

النَّفي. فقوله: « وهل أُرضى » إنَّما هو نفي للرِّضى، فصار المعنى: ولست أُرضى، إذ كان الَّذي يسخطني ما فيه رضى من له الأمر، أي رضىٰ اللّه تعالىٰ؛ وهذا خطأٌ منه فاحش.

اسْتِفْهَامُ التَّكْثِير

التَّكْثِير لغة: من فعل كَثُرَ يَكْثُرُ كَثْرَةً، خلاف قلَّ: جعله كثيراً، وأكثر الشَّيْءَ: وجده كثيراً. أشار السّيوطيّ إلى استفهام التُّكثير في كتبه « الإتقان » و « البرهان » و « معترك الأقران ». ومثَّله بقوله تعالىٰ: ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[1] بمعنى كم من قريةٍ أهلها كفروا أهلكناها بكفرهم، فهي خاوية ساقطة، على سبيل التَّكْثير.

اسْتِفْهَامُ التَّمَنِّي

التَّمنِّي لغة: من فعل مَنَى يَمْنِي مَنْياً اللّهُ الخير لفلان: قدَّر له، وتمنَّى الشَّيء: أرادهُ. تحدَّث السَّيوطيّ عن « اسْتِفْهَام التَّمَنِّي » في معرض حديثه عن الاسْتِفهام، ومَثَّل بقوله تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾[2] أي هَلْ يشفَع الرُّسل لهم على ما كانوا يفعلون من الشِّرك باللّهِ وغيره؛ على سبيل التَّمَنِّي، فيُقال لهم لا، وقال تعالىٰ: ﴿ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[3]. ومن اسْتِفهام التَّمَنِّي قول المتنبِّي: [الوافر]

أَيَدْرِي الرَّبْعُ أَيَّ دَمٍ أَرَاقَا وَأَيَّ قُلُوبِ هَذَا الرَّكْبِ شَاقَا

فقول المتنبِّي « أيدري » على سبيل التَّمنِّي الاسْتِفهاميّ.

اسْتِفْهَامُ التَّنْبِيه

التَّنْبِيهُ لغة: من نَبَهَ يَنْبَهُ نَبَاهَةً: شرف. وتَنَبَّهَ للأمْر: وَقَفَ عليه وَتَفَطَّنَ لَهُ. تحدَّثَ السَّيوطيّ في كتبه: « معترك الأقران » و « الإتقان » و « شرح عقود الجمان » عن « اسْتِفهام التَّنبيه » والَّذي هو من أقسام الأمر، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[4] على معنى أَلَمْ تنظُر أيُّها الإنسان إلى فعل ربِّك كيف مَدَّ الظِّلَّ من وقت الإسفار

---

(١) سورة الحجّ، آية رقم (٤٥).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (٥٣).

(٣) سورة الأعراف، آية رقم (٥٣).

(٤) سورة الفُرقان، آية رقم (٤٥).

إلى وقت طلوع الشمس، ولو شاء ربُّك لجعله ساكناً مقيماً لا يزول بطلوع الشمس.

اسْتِفْهَامُ التَّهْدِيد

التَّهْدِيد لغة: من هَدَّ يَهُدُّ البناء: هدمهُ. وَهَدَّدَه وتَهَدَّده: خَوَّفَهُ وتوعَّدهُ بالعقوبة. وتكلَّم السَّيوطيّ عنه في معرض حديثه عن الاسْتِفهام بقوله: «إنَّ اسْتِفهام التَّهديد يكون للوعيد». ومثَّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾[1] بمعنى: أَهْلكنا الأوَّلين بتكذيبهم، ثمَّ نتبعهم الآخرين ممَّن كذَّبوا ككفَّار مكة فنهلكهم، على سبيل التَّهديد.

اسْتِفْهَامُ التَّهَكُّم

التَّهَكُّمُ لغة: مَنْ هَكَّمَ تَهْكِيماً، وَتَهَكَّمَ بفلان: اسْتَهْزَأَ به. وَتَهَكَّمتِ البئر ونحوها: تَهَدَّمَتْ. تكلَّم عن اسْتِفهام التَّهكُّم السَّيوطيّ وقال: «ويكون للاسْتِهْزاء»، وكذلك مثَّل له بقول الله تعالىٰ: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[2] أي أنَّ قومَ النَّبيّ شُعيب قالوا له على سبيل التَّهكُّم والاسْتِهْزاء: أصلاتُك الَّتي كُلِّفْتَ بها تأمرك بترك ما يعبد آباؤنا من الأصنام؟ على معنى أنَّ هذا منهم أمرٌ باطل لا يدعو إليه داعٍ بخير.

اسْتِفْهَامُ التَّهْوِيل

التَّهْوِيلُ لغة: من فعل هَالَ يَهُولُ: فزع، ضد أمِن. وَهَوَّل تَهْوِيلاً الأمر: أفزعه. تكلَّم السَّيوطيّ عن اسْتِفْهام التَّهْوِيل الَّذِي يكون للتَّخويف، وقد مثَّل لهذا الاسْتِفْهام بقوله تعالىٰ: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ؟﴾[3] وقوله تعالىٰ كذلك: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ؟﴾[4] فالمعنى في الآيتين الكريمتين على وصف يوم القيامة الَّتي تقرع القلوب بأهوالها، وهي القيامة الَّتي يحقّ فيها ما أنكر من البعث والحساب والجزاء، أو المظهرة لذلك، أمَّا تكرارها فدليل التَّهْويل لشأنها والتَّعظيم لها.

اسْتِفْهَامُ التَّوْبِيخ

التَّوْبِيخُ لغة: من فعل وَبَّخَ، والوَبْخَة الاسم من التَّوْبيخ: العَذْلة المحرقة، وَوَبَّخَهُ: لامَهُ وَعَيَّرَهُ. وقال السَّيوطيّ: «إنَّ اسْتِفْهَامَ التَّوبيخ جعله بعضهم من قبيل الإنكار، إلَّا أنَّ

---

(1) سورة المُرسلات، آية رقم (١٦).

(2) سورة هُود، آية رقم (٨٧).

(3) سورة الحاقَّة، الآيتان (١و٢).

(4) سورة القارعة، الآيتان (١و٢).

الأوّل إنكار إبطال وهذا إنكار توبيخ، والمعنى أنَّ ما بعده واقع جدير بأنْ يُنفى، فالنّفيُ هنا قصديّ والإثبات قصديّ، ويعبّر عن ذلك بالتّقريع أيضاً». وقد مثّل محتجّاً ومُبرهناً قوله بهذه الآيةِ الكريمة من قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾[1] بمعنى: بإقامتك بين من يعبد غير اللّه تعالىٰ، على سبيل التّوبيخ الاسْتِفهاميّ الاسْتِنكاريّ، لإبطال ما أمرَكَ اللّهُ به من عبادة الأوثان والأصنام.

وكقوله تعالىٰ أيضاً: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ ﴾[2] على سبيل التّوبيخ والإنكار عندما هزموا في معركة «أُحُد».

اسْتِفْهَامُ الدُّعَاء

قال السّيوطيّ: «إنَّ اسْتِفْهَام الدُّعاء هو كالنَّهي إلاّ أنّه من الأدنى إلى الأعلى» ومثّل بما قاله تعالىٰ في الكتاب العزيز: ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا؟ ﴾[3] على معنى اسْتِفْهَام اسْتِعْطَاف، أيّ لا تعذّبنا ولا تُهلكنا بذنبِ غيرنا من السُّفهاء أصحاب الفتنة.

اسْتِفْهَامُ العِتَاب

العِتَابُ لغة: من فعل عَتَبَ يَعْتِبُ وَيَعْتُبُ: أنكرَ عليه شيئاً من فعله، وعاتبه على كذا: لامَهُ. أشارَ السّيوطيّ في حديثه إلى اسْتِفْهام العِتاب، متمثّلاً بقوله جلّ ثناؤه: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللّهِ ﴾[4] ففي هذه الآية الكريمة اسْتِفهَام العِتاب في شأن الصّحابة لمّا أكثروا المِزاح.

ومن ألطف ما عاتب به خير خلقه محمّد ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ بقوله تعالىٰ: ﴿ عَفَا اللّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ؟ ﴾[5] ففي الآية عِتاب الخالق لرسوله محمّد ﷺ وكان أَذِنَ لجماعة في التّخلُّف عن الجهاد باجتهادٍ منه، فنَزّل عِتاباً له، وقدَّم العفو تطميناً لقلبه.

اسْتِفْهَامُ العَرْض

العَرْضُ لغة: من فعل عَرَضَ يَعرِض عَرْضاً: ظَهَرَ وَبَدَا، والعَرْضُ: طَلَبُ الفعل بلينٍ

---

(1) سورة طٰه، آية رقم (٩٣).
(2) سورة الصفّ، آية رقم (٢).
(3) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٥).
(4) سورة الحديد، آية رقم (١٦).
(5) سورة التوبة، آية رقم (٤٣).

وتأدُّب. قال السّيوطيّ: إنّ استفهام العرض هو الطّلب برفق، وقد مثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ؟ ﴾[1] هذه الآية الكريمة نزلت في أبي بكرٍ الصدِّيق الَّذي حلف أنْ لا يُنفق على « مسطح » وهو ابن خالته مسكينٌ مهاجر، لمّا خاض في الإفك، بعد أنْ كان ينفق عليه. وبعد أن نزلت هذه الآية قال أبو بكر: بَلَىٰ أنا أُحِبُّ أنْ يغفرَ اللّهُ لي، ورجع إلى مسطح ما كان ينفق عليه. فالاستغفار كان على سبيل العرض الاسْتِفْهاميّ ليسامح الأخ أخاه ويصفح عنه.

اسْتِفْهَامُ النَّفي

النَّفيّ لغة: من فعل نَفَىٰ يَنْفِي نَفْياً عنه: تَنَحَّىٰ، والنَّفِيّ المَنْفِيّ: مَا ترمي به القِدْرُ من الماء عند الغليان. تحدَّث الزَّمخشريّ في كشّافه عن اسْتِفْهَام النَّفي، وقد مثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ ﴾[2] فمعنى الآية الكريمة: إنّ المؤمن المطيع لربِّه تعالىٰ سيجزيه الجزاء الحسن بالإنعام عليه بفضله ورحمته.

ومن هذا الفنّ، قول البحتريّ: [الطويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا غَمْرَةٌ وانْجِلَاؤُهَا ... وَشِيكاً وَإِلَّا ضِيقَةٌ وَانْفِرَاجُهَا؟

اسْتِفْهَامُ النَّهي

النَّهي لغة: من فعل نَهَىٰ نَهْياً عن كذا: زجرهُ عنه بالفعل والقول ومنعه عنه. ذكره السّيوطيّ في معرض حديثه عن الاسْتِفْهَام، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾[3] بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ ﴾[4] ففي الآية الكريمة الأولى تخصيص للمؤمنين بقتال الكفّار الَّذين همّوا بإخراج الرّسول من مكّة لمّا تشاوروا فيه بدار النَّدوة، خاصّة وهم بدأوكم بالقتال أوّلَ مرّة حين قاتلوا خزاعة حُلفاءكم مع بني بكر، فما يمنعكم أنْ تقاتلوهم؟ على سبيل اسْتِفْهَام النَّهي في ترك قتالهم.

---

(1) سورة النّور، آية رقم (٢٢).
(2) سورة الرّحمٰن، آية رقم (٦٠).
(3) سورة التوبة، آية رقم (١٣).
(4) سورة المائدة، آية رقم (٤٤).

اسْتِفْهَامُ الوعِيد

الْوَعِيدُ لغة: من وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً الأمر وبالأمر: قال له إنَّهُ يجريه له أو ينيلهُ إيَّاه، وَتَوعَّدَهُ: تَهَدَّدَهُ. وتكلَّم السّيوطيّ عن اسْتِفْهَام الوعيد، وقال: « ومنه الوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: أَلَمْ أُؤَدِّب فلاناً؟ إذا كان عالماً بذلك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ؟ ﴾[1] ففي الآية قوله: « أَلَمْ نُهْلِكَ الأَوَّلين »، أيّ أهلكناهم بتكذيبهم على سبيل الوعيد في إهلاك الآخرين ».

الاسْتِقْصَاءُ

الاسْتِقْصَاء من قَصَا بمعنى: بعد، واسْتَقْصَيْتُ الأمر: باعدْتُهُ. عرَّف الاسْتِقْصَاءَ ابن أبي الإصبع المصريّ بقوله: « هو أن يتناولَ الشّاعرُ معنًى فيَسْتَقْصِيه إلى أنْ لا يترك فيه شيئاً » ومثَّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾[2] ففي قوله « جنَّة » لو اقتصر الكلام على « جنَّة » لكان الخبر كافياً، ولكنّه لمْ يقفْ عند ذلك وإنَّما اسْتَقْصَىٰ فقال: « من نَخيل وأعناب » ثمَّ زاد قوله: « تجري من تحتها الأنهار »، ثمَّ أضافَ « له فيها من كلِّ الثَّمرات » وقال في وصف صاحبها: « وأصابه الكِبَر » ثُمَّ اسْتَقْصَى المعنى بما يوجب تعظيم المصَاب بقوله: « وله ذرِّيَّةٌ ضُعفَاء » ثمَّ أصابَ الجنَّة « إعصار فيه نارٌ فاحترقت » فلننظر إلى هذا الاسْتِقْصَاء اللاَّمتناهي في تلك الآية الكريمة.

ومنه قول ابن الرُّوميّ في وصف حديث محبوبته: [الكامل]

وَحَدِيثُها السِّحْرُ الحَلاَلُ لَوَ أَنَّهُ ... لَمْ يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المُتَحَرِّزِ
إنْ طَالَ لَمْ يُمْلَلْ وَإنْ هِيَ أَوْجَزتْ ... وعدَ المحدِّث أنَّها لَمْ تُوجِزِ
شَرَكُ العُقُولِ وَنزهةٌ مَا مثلها ... لِلمُطمئنِّ وَعُقْلَةُ المُسْتَوفِزِ

---

(1) سورة المُرسلات، آية رقم (١٦).
(2) سورة البقرة، آية رقم (٢٦٦).

فابن الرُّوميّ اسْتَقْصَى وصف حديث هذه المحبوبة اسْتِقصاء تامًا.

كما وَإنَّ عبد القاهر الجرجانيّ قد فَصَّلَ الحديث عن الاسْتِقْصَاء في باب « التَّشبيه » وقال: « ويُشبه هذا الموضع في زيادة أحد التَّشبيهيْن مع أنَّ جنسَهُما واحد وتركيبتهما على حقيقة واحدة، بأنَّ في أحدهما فضل اسْتِقصاء ليس في الآخر، كقول ابن المعتزّ في الأذريون: [الطويل]

وَطَافَ بِهَا سَاقٍ أَدِيبٌ بِمبزَلٍ كخِنْجَرِ عَيَّارٍ صِنَاعَتِه الفَتْكُ
وَحَمَّلَ ذريونة فَوقَ أُذْنِهِ ككأْس عقيقٍ في قرارتِهَا مِسْكُ

وقوله: [مجزوء الرجز]

مداهِنٌ من ذَهَبٍ فيها بقايا غالِيَةْ

فالمثل الأوَّل لم ينقص عن الثَّاني شيئاً، وذلك أنَّ السَّواد الَّذي في باطن الأذريونة الموضوع بإزاء الغالية والمِسْك فيه أمران:

أحدهما: أنَّه ليس بشامل لها.

والثَّاني: أنَّ هذا السَّواد ليس صورته بل صورة الدِّرهم في قعرها؛ أعني أنَّه لم يستدرْ هنا لا بل ارتفع من قعر الدَّائرة حتَّى أَخَذَ شيئاً من سمكها من كلِّ الجهات، وله في منقطعه هيئة لشبه آثار الغالية في جوانب المدهن إذ كانت بقية بقيت عن الأصابع. وقوله: « في قرارتها مِسْك » يبيِّن الأمر الأول ويؤمِّن دخول النَّقص عليه، كما كان يدخل لو قال: ككأس عقيق فيها مِسْكٌ، ولمْ يشْترِطْ أنْ يكونَ في القرارة.

وأمَّا الثَّاني من الأمرين فلا يدُلُّ عليه كما يدُلّ قوله: « بقايا غالية » وذلك أنَّ من شأن المِسْك والشَّيء اليابس إذا حصل في شيء مستدير له قعر، أنْ يستدير في القعر ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الَّذي تراه في سواد الأذريون، وأمَّا الغالية فهي رطبة، ثمَّ تؤخذ بالأصابع، وإذا كان كذلك فلا بدَّ في البقيَّة منها من أنْ تكونَ قد ارتفعت عن القرارة وحصلت بصفة شبيهة بذلك السَّواد، ثمَّ هي نعوتها ترقّ فتكون كالإصبع الَّذي لا جرم له يملك المكان، وذلك أصدق للشبه ».

ونقل ابن الأثير الحلبيّ والسّيوطيّ تعريف المصريّ للاسْتِقْصَاءِ وأمثلته.

واعتبر السُّبكيّ « الاسْتِقْصَاء » قريباً من مراعاة النَّظِير.

الاسْتِلْحَاقُ

الاسْتِلْحَاقُ من لَحِقَ بمعنى أدرك، واسْتَلْحَقَ الأمر: ادَّعاهُ ونسبهُ إلى نفسه.

وعرَّفه ابن رشيق بقوله: الاجْتِلَابُ وهو الاسْتِلْحَاقُ أيضاً كقول النَّابغة الذُّبيانيّ: [الطويل]

وَصَهْبَاءَ لَا تُخْفِي الْقَذَىٰ وَهْوَ دُونَهَا … تُصَفَّقُ فِي رَاوُوقِهَا حِينَ تُقْطَبُ

تَمَزَّزْتُهَا والدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ … إذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

فاستلحق البيت الأخير بقوله: [الطويل]

وَإجَانَةٍ رَيَّا السُّرورِ كَأَنَّهَا … إِذَا غُمِسَتْ فِيهَا الزُّجاجة كَوْكَبُ

وكذلك قرنه السَّابقون بالاجتلاب. وعدَّه بعض البلاغيِّين من باب الأَخْذ والاسْتِعَانة.

الاسْتِنْطَاءُ

الاستنطاء ظاهرة صوتية في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار ولغة أهل اليمن. وهو تحويل العين الساكنة إلى نون إذا جاورت الطاء، وذلك في الفعل « أعطىٰ » الذي يصبح « أنطىٰ ». وقد استعمل هذا الفعل كما يبين التوزيع الجغرافي لمواطن النطق بها قديماً وحديثاً، وكانت توجد على طريق القوافل من الجنوب إلى الشمال، ومن ثمّ فإنّ احتمال انتقال هذه الصيغة من الجنوب، أي من بلاد اليمن على طول طريق « رحلتي الشتاء والصيف »، احتمال مقبول. واستعمال « أنطىٰ » بدل « أعطى » لا يزال شائعاً في لغة الأعراب بصَحَارىٰ مصر. كما أنّه لا يزال شائعاً حتّىٰ اليوم في العراق، كما لا يزال مستعملاً عند الفلسطينيين. وقد وردت هذه اللّفظة في الشعر الجاهلي، كما نقل أبو الطيّب اللغوي عن الأعشىٰ قوله: [المتقارب]

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةٍ … تُصَانُ الجِلَالَ وَتُنْطَىٰ الشَّعِيرَ

وبالرجوع إلى ديوان الأعشى المطبوع وجدت البيت على الأصل أي (وتُعْطى الشَّعير) وحسب رواية الديوان ينتفي الاستشهاد. ولكن صاحب لسان العرب يروي عن ثعلب: [الطويل]

مِنَ المُنْطِيَاتِ المَوْكِبِ المَعْجَ بَعْدَمَا ... يُرَى فِي فُرُوعِ المُقْلَتَيْنِ نُضُوبُ

ويقول « أنطيت » لغة في « أعطيت » والإنطاء العطاء.

وفي كتاب الرسول الكريم لوائل « وأنطوا الثَّبجة » أي أعطوا الوسط في الصدقة، لا من خيار المال، ولا من رذالته .

الاسْتِهْلاَلُ

الاسْتِهْلاَلُ: الابْتِدَاءُ، يُقال استَهَلَّت السَّماء وذلك في أوَّل مطرها. والاسْتِهْلالُ أن يبتدىء الشَّاعر أو الكاتب بما يَدُلُّ على الغرض كقول الخنساء في أخيها صخر: [الطويل]

وَمَا بَلَغَتْ كفُّ امرىءٍ متناوَلِ ... مِنَ المجْدِ إلاَّ والَّذي نِلْتَ أطْوَلُ
وَمَا بَلَغَ المُهْدُونَ للنَّاس مِدْحةً ... وَإنْ أطْنَبُوا إلاَّ الَّذِي فِيكَ أفْضَلُ

وتحدَّث ابن الزَّملكانيّ عنه قائلاً: « ويقرب من هذا الضَّرب ضرب يُسَمَّى التَّسهيم كقول البحتريّ: [الخفيف]

وَإذَا حَارَبُوا أذَلُّوا عَزِيزاً ... وَإذَا سَالَمُوا أعَزُّوا ذَلِيلا

فالشطر الأوَّل معرَّف بالشطر الثَّاني، سُمِّيَ بذلك أخذاً من البُرد المسهَّم الَّذي لا تفاوت فيه، وقد يُسمَّى التَّوشيح ».

وهذا الرَّأي في الاسْتِهْلاَل أوسع من رأيِ الآخرين الَّذين يرونَ أنَّه البدء بالمطلع الدَّالّ على المعنى.

وقال القرطاجنيّ: « وتحسين الاسْتِهْلالات والمطالع من أحسن شيء في هذه الصِّناعة، إذْ هي الطَّليعة الدالَّة على ما بعدها المتنزِّلة من القصيدة منزلة الوجه والغرَّة، تزيد

النَّفس بحسنها ابتهاجاً ونشاطاً، لتلقي ما بعدها إن كان بنسبة من ذلك، وربما غطّت بحسنها على كثير من التخوم الواقع بعدها إذا لم يتناصرْ الحسن فيما وليها ».

وقد تحَدَّث عنه المطران جرمانوس وَسَمَّاه « براعة المطلع » بينما سَمَّاهُ ابن حجَّة الحمويّ « براعة الاسْتِهْلَال » وبعضهم: « الابْتِدَاء والافْتِتَاح ».

الاسْتِيعَابُ

الاسْتِيعابُ من وَعَبَ الشَّيْء واسْتَوْعَبَهُ: أَخَذَهُ أجمع. والاسْتِيعَاب: الاسْتِقْصَاءُ في كلِّ شيء.

والاسْتِيعَابُ عرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ بقوله: « هو عبارة عن أنْ يتعَلَّقَ بالكلام معنى له أقسامٌ متعدِّدة فيستوعبها في الذِّكر ويأتي عليها. ومنه ما نظم عُمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

تَهِيمُ إلَى نُعْمٍ فَلاَ الشَّمْلُ جَامِعٌ وَلاَ الحَبْلُ مَوْصُولٌ وَلاَ أَنْتَ تَقْصُرُ

فقوله: « تَهِيمُ » استوعبَ جميع متعلِّقات نظمه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً ﴾[1] فهذا التَّقسيم حاصرٌ لا مزيد على حصره، مع ما فيه من البلاغة الَّتي ليس وراءها غاية؛ لأنَّه في معنى النَّاس على طبقاتهم واختلاف أحوالهم على أربعة أصناف، فمنهم من له بناتٌ لا غير، ومنهم من له بَنُون، ومنهم ذُو بناتٍ وبنين، ومنهم من هو عقيمٌ لا وَلَدَ له من ابنٍ وَلاَ بنتٍ. فهذه الآية مستوعبة لما ذكرناه ».

وكذلك منهم من سَمّاه « حسن التَّقسيم » أو التَّقْسِيم.

(١) سورة الشُّورىٰ، الآيتان (٤٩و٥٠).

الإسْجَالُ

الإسْجَالُ من أَسْجَلَ الأمر: أَطْلَقَهُ، وَأَسْجَلْت الكلام: أَرسلْتهُ. وقد عرَّفه ابن أبي الإصبع المصريّ بقوله: «الإسجَال بعد المغالطة» وهذا الفنّ من مخترعات ابن أبي الإصبع، وقال أيضاً: «هو أنّ يقصد الشّاعر غرضاً من ممدوح فيأتي بألفاظٍ تقرِّر بلوغه ذلك الغرض فيسجل عليه ذلك، مثل أنْ يشترطَ لبلوغِهِ ذلك الغَرَض شرطاً يلزم من وقوعه وقوع ذلك الغرض، ثمّ يقرّر وقوع ذلك الغرض مغالطةً ليقع المشروط».

وقد يقع الإسجال لغير مغالطة، والضرب الأوّل يأتي في الشّعر وغيره من كلام البشر، ولا يقع في القرآن الكريم إلّا الضّرب الثّاني وهو الإسجال بغير مغالطة، كقوله تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾[1].

ومثال الضّرب الأوّل، وهو ما تقعُ فيه المغالطة، قول الشّاعر: [البسيط]

جَـاءَ الشّتـاءُ وَمَـا عنـدي يُقـرِّبُـهُ ... إلّا ارْتِعَـادِي وَتَصفيقِي بـأَسْنَـانِي
فَـإنْ هَـلَكتُ فَمَـوْلَانَـا يُكَفِّنُنِي ... هَبْني هَلَكْتُ فَهَبْنِي بَعْضَ أَكْفَـانِي

وقد تجيءُ المغالطة بلا إسجال إذا قصد الشّاعر عدم ظهور مراده، كأنْ يستفهمَ عن أمرٍ وهو يقصد آخر، شرط أنْ يكونَ المسؤول عنه يتّصل بطلبه، كقول أبي نواس: [الخفيف]

أَسـأَلُ القَـادِمِينَ من حَكَمَـان ... كيـفَ خـلَّفْتُـمْ أَبَـا عُثْـمَـانِ
فَيَقُـولُـونَ لِي جِنـانٌ كَمَـا سَـرْ ... رَكَ مِنْ حـالِها فَسَـلْ عَنْ جِنَـانِ
مَـا لَهُمْ لَا يُبَـارِكُ اللَّهُ فِيهِمْ ... كَيْفَ لَمْ يُغْنِ عِنْـدَهُمْ كِتْـمَـانِي

فإنّه سأل عن أخي «سيد جنان» ـ وهو أبو عثمان ـ وإنّما أراد جناناً.

وعن ابن أبي الإصبع المصريّ أخذ الإسجال كلٌّ من النّويريّ والحلبيّ، ولمْ يأتيا بأمثلةٍ غير أمثلته سواء القرآنيّة أو الشّعريّة؛ وذلك لأنّهُ أوّل من ابتدعه.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٩٤.

الأُسْلُوبُ الْحَكِيم

الأُسلوبُ الحكيم هو تلقِّي المخاطب بغير ما يترقَّب، وتلقِّي السَّائل بغيرِ ما يتطلَّب. ولهذا الأُسلوب أثَرٌ في الكلام، وقد عرَّفه السَّكاكيّ بقولـه: « وإنَّ هذا الأُسلوب الحكيم لربَّما صادَفَ المقام فحـرَّك من نشاطِ السَّـامع وسَلبـه حكم الوقـور، وأبرزه في معـرض المسحور، وهوَ ألانَ شكيمة الحجاج لذلك الخارجيّ وسلَّ سخيمته، حتّى آثر أنْ يحسـن على أنْ يسـيء، غير أنَّهُ سحره بهذا الأُسلوب إذْ توعَّده الحجَّاج بالقيد في قوله: « لأحْمِلَنَّكَ على الأدهم » فقال متغابياً: « مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب » مبرزاً وعيده في معرض الوعد، متوصّلاً أنْ يُريه بألطف وجه أنَّ امرءاً مثله في مسند الأمرةِ المطاعةِ خليقٌ بأنْ يُصْفَدَ لا أنْ يُصْفِدَ، وأنْ يَعد لا أنْ يُوعد ». أمَّا القزوينيّ فقد بَسَطَ كلام السَّكاكيّ، قائلاً: « ومن خِلافِ المقْتَضَى مَا سَمَّاهُ السَّكاكيّ الأُسلوبَ الحكيم، وهـو تلقِّي المخاطب بغيـر ما يترقَّب بحمل كلامه على خِلافِ مُراده تنبيهاً على أنَّهُ الأوْلَى بالقصد، أو السَّـائل بغير ما يتطلَّب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنَّهُ الأوْلىٰ بحاله أو المهم له ». وذكر أمثلته.

إلَّا أنَّ عبد القاهر الجرجانيّ سَمَّاهُ « المغالطة ».

وأشَارَ السّيوطيّ إلى المصطلحين الخاصَّيْن بالجرجانيّ والسَّكاكيّ.

وقد سَمَّىٰ « الأُسلوب الحكيم » كلٌّ من ابن حجَّة الحمويّ وجرمانوس فرحات باسم « القول بالموجب » وكذلك ذهب إليه ابن معصوم المدنيّ وعرَّفه بقوله: « هـو والأُسلوب الحكيم رضيعـا لِبَان، وفـرسا رِهَـان، حتَّى زعم بعضهم أنَّ أحدهمـا عيْن الآخـر وليس كذلك ». ثمَّ قال: « هذا النَّوع ـ أعني القول بالموجب ـ يشترك هو والأُسلوب الحكيم في كون كلٍّ منهما من إخراج الكلام لا على مقتضى الظَّاهر، ويفترقان باعتبار الغاية، فإنَّ القولَ بالموجبِ غايته ردّ كلام المتكلِّمِ وعكس معناه، والأُسلوب الحكيم هو تلقِّي المخاطب بغير ما يترتَّبُ بحمل كلامه على خلاف مـراده تنبيهاً على أنَّـه الأوْلَىٰ بالقصـد أو السَّائـل بغير ما يتطلَّب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنّه الأوْلى بحاله أو المهم له ». وذكر أمثلة « الأُسلوب الحكيم » ليفرِّق بينه وبين « القول بالموجب ».

ومثل هذا الأُسلوب يستعمل للتَّظرُّفِ أو التَّخلُّصِ من إحراج السَّائل، ومنه ما يَروي الجاحظ في كتابه « البيان والتَّبيين » قال: « قالوا: كان الحطيئةُ يرعىٰ غنماً لـه وفي يدهِ عصا، فمرَّ به رجلٌ، فقال: يا راعي الغنم ما عندك؟ فقال: عجراءُ من سَلَمٍ ـ يعني عصاه ـ

قال: إنّي ضيْف. قال الحطيئةُ: للضّيفانِ أعْدَدْتُها». ولكنَّ الجاحظ لم يضعْ مصطلحاً لهذا الفنّ، وإنّما قال السّكاكيّ وهو يتحدَّثُ عن التّصريح والتّلويح: «ولا كالأسلوب الحكيم وهو تلقّي المخاطب بغير ما يترقّب».

ومنه قول الشاعر بغير ما يترقّب: [الطويل]

أَتَتْ تَشْتَكِي عِنْـدِي مُـزَاوَلَـةَ الْقِـرَىٰ وَقَـدْ رَأَت الضِّيفَـانَ يَنْحُـونَ مَنْـزِلِي
فَقُلْتُ كَـأَنِّي مَـا سَمِعْتُ كَـلاَمَـهَـا هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَاهُمْ وَعَجِّلِي

أو السّائلِ بغير ما يتطلّب، كما قال اللّهُ تعالىٰ: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾[1].

وهذان هما قسما هذا الأسلوب، أيْ تلقّي السّائلِ بغير ما يتطلّبُ، كالآيةِ الكريمة، وتلقّي المخاطب بغير ما يترقّب.

الإِسْنَادُ

الإِسْنَادُ هو إثْبات شيءٍ لشيءٍ، أوْ نفيه عنه، أوْ طَلَبه منه. والإِسْنَادُ يشملُ المُسْنَد إليه والمُسْنَد. فاللّفظ الّذي نُسِبَ إلى صاحبه فعل شيء أوْ عدمه أوْ طلب إليه ذلك يُسَمّى مُسْنَداً إليه، أمّا الشّيْء الّذي حَصَل وَوَقَعَ أوْ لمْ يحصل فيُسَمّى مُسْنَداً. فالمُسْنَد إليه العامود الفقري للجملة، قد يكون محذوفاً ومذكوراً وقد يكون نكِرة وقد يكون معرفة ومتقدِّماً ومتأخِّراً، لكلِّ من هذه الصُّور مكان لا يقوم غيرها مقامها، والبليغ الحقّ هو الّذي يعرف هذه المقامات ويضع كل شيء في موضعه المناسب. وقد يحذف المُسنَد إليه، وفيه يقول عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه «دلائل الإعجاز»: «إنّه بابٌ دقيق المسلك لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمْر، شبيهُ السِّحْر، فإنّك ترى به ترك الذِّكْر أفصح من الذِّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطقْ، وأتمّ ما تكون بياناً إذَا لم تُبِنْ...».

وقد يُحذف المُسْنَد لعدّة مواضع منها: ضيق المقام بسبب التوجّع نحو: [الطويل]

وَمَنْ يَـكُ أَمْسَىٰ بِـالْمَـدِينَـةِ رحلُهُ فَـإِنِّـي وَقَـيَّـارُ بِـهَـا لَـغَـرِيـبُ

ومنها الاحْتِرَاز عن العبث في ذكره، وأنْ يقعَ المُسْنَد في جواب سؤال محقَّق أوْ مقدَّر.

---

(1) سورة البقرة، آية رقْم (١٨٩).

ويذكر المُسْنَد حيث يجب الذِّكر، منها: ضعف الاعتماد على القرينة، وزيادة التَّقرير والإيضاح والردّ على المخاطب.

الإِسْنَادُ الخَبَرِيّ

الإسْنَادُ الخَبَرِيّ: ضَمُّ كلمةٍ أوْ ما يجري مجراها إلى أُخرى بحيث يُفيد أنَّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أوْ منفي عنه. وصِدْقُهُ مطابقته للواقع، وكذبهُ عدمها، وقيل: صدْقه مطابقته للاعتقاد وكذبه عدمها.

وقد تكلّم كلّ من السَّكاكيّ والقزوينيّ عن مباحث الخبر وأغراضه وأنواعه، ولمْ يتكلَّموا عن الإسْنَاد الإنشائي، إلاّ أنَّ السُّبكيّ فنّدَ ذلك بقوله: «وَالّذي عندي في ذلك أنَّ حقيقة الإسْنَاد الإنشائي لا يتحقَّق إلاّ بتوسُّع، وذلك لأنَّ الإسنادَ نسبة دائرة بين المنتسبين». ووافقه القزوينيّ في إيضاحه وتلخيصه، بقوله: «وهذا صحيح، لأنَّ الإسْنَادَ واحد وهو تعليق خبر بمخبَر عنه، أوْ بمُسْنَد إليه، ولذلك يجري على الإنشاء» وتابَعَ قائلاً: «ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السَّابقة ليس كلّه مختصّاً بالخبر، بل كثيرٌ منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر.

ومنه قول بشَّار بن برد: [الخفيف]

بَكِّــرا صَــاحِبَيَّ قَبْــلَ الـهَجِيــرِ   إنَّ ذَاكَ الـنَّجَــاحَ فِي التَّـبْـكِـيـرِ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقَّة وغموض.

وكقول حجل بن نضلة أحد بني عمرو بن عبد قيس: [السريع]

جَــاءَ شَـقِيـقٌ عَــارِضــاً رُمْـحَــهُ   إنَّ بَـنِـي عَـمِّــكَ فِـيــهِـمْ رِمَــاحْ

فقوله: «جاء شقيق» فإنَّ مجيئه هكذا مُدِلاًّ بشجاعته وقد وضع رُمحه عرضاً، دليلُ على إعجابٍ شديدٍ منه واعتقاد أنّه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنّهم كلُّهم عُزّل ليس مع أحَدٍ منهم رمح».

الإسْهَابُ

الإسْهَابُ من أسْهَبَ، وأسْهَبَ الرَّجُل: أكْثَرَ الكلام فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء. روى الجاحظ في «البيان والتَّبيين» قال: قال أبو الحسن: قيل لإياس: ما فيكَ عيبٌ إلاّ كثرة

الكلام، قال: فتسمعون صواباً أَمْ خطأً؟ قالوا: لا بل صواباً، قال: فالزِّيادةُ من الخير خير. وليس كما قال، فللكلام غاية ولنشاط السّامعين نهاية، وما فضل على قدر الاحتمال ودعا إلى الاستثقال والملال فذلك الفاضل هو الهَذر وهو الخطل، وهو الإسهاب الّذي سمعت الحكماء يعيبونه».

والظّاهر أنَّ الجاحظ قصد الإسْهَابُ المُتَكَلَّف، أمّا الّذي يلزمه الحال فهو محمود، قال: «فأمّا ما ذكرتم من الإسْهَابِ والتّكلُّف والخطل والتّزيُّد فإنّما يخرج إلى الإسْهَابِ المُتَكَلَّف وإلى الخطل المتزايد» قال: «ووجدنا النّاس إذا خطبوا في الصُّلح بين العشائر أطالوا، وإذا أنشدوا بين السلاطين في مديح الملوك أطالوا، وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز».

وقد نهج ابن منقذ هذا المنهاج حينما تحدَّث عن الإسْهَابِ والإطنابِ والاخْتِصَارِ والاقْتِصَارِ، وقال: «اعْلَمْ أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأقسام له موضع يأتي فيه فيحمد، فإنْ أتى في غيره لم يُحمد، فإنْ كان في التّرغيب والتّرهيب والإصلاح بين العشائر والإعذار والإنذار إلى الأعداء والعساكر وما أشبه ذلك، فيُستحبّ فيه الاخْتِصَار والاقْتِصَار». وقد أتى الكتاب العزيز بهما جميعاً، وذلك لما يصلح بالمكانين، وقد مدحت العرب التّطويل والتّقصير فقالوا: [الكامل]

يَرْمُونَ بالخُطَبِ الطِّوَالِ وَتَارَةً   يُومُونَ مِثْلَ تَلاحُظِ الرُّقَبَاءِ

وعَرَّفَهُ الكلاعيّ في «إحكام صنعة الكلام» تعريفاً بديعاً فقال: «إنّه ما رفل ثوب لفظه على جسد معناه»، ثمّ قال: «موطن الإسْهَابِ ما يكتب به إلى عامّة، وتُقرع به آذان جماعة، كالصُّلح بين العشائر والتّحضيض على الحرب والتّحذير من المعصية والتّرغيب في الطّاعة، وغير ذلك ممّا له بال فحينئذٍ يجبُ على الكاتب أنْ يُبدىء ويُعيد ويُحذِّر بالتّكرير ويُنذِر بالتّرديد».

الإشَارَةُ

الإشَارَةُ: هي الإيمَاءُ، يُقال: أَشَارَ إليه باليد أيْ أوْمَأَ، وشَوَّرت إليه بيدي وأشَرْتُ إليه: لَوَّحتُ إليه.

وعرَّف قُدامة بن جعفر الإشارة في حديثه عن «ائتِلاف اللّفظ والمعنى» قائلاً: هو أنْ

يكون اللّفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيماءٍ أوْ لمحةٍ تدلُّ عليها، كما قال بعضهم وقد وصف البلاغة فقال: هي لمحة دالَّة ». ومنه في المنظوم قول امرىء القيس: [الوافر]

فَـإنْ تَـهْـلِكْ شَـنُـوءةُ أوْ تُـبَـدَّلْ فَـسِـيـرِى أن فـي غَـسَّـانَ خَـالا
بِـعِـزِّهِـم عَـزَزْتَ وَإنْ يُـذَلُّـوا فَـذُلُّـهُـمْ أنَـالَـكَ مَـا أنَـالاَ

فَبُنْيَةُ هذا الشعر على ألفاظه مع قصرها قد أُشير بها إلى معانٍ طِوَالٍ فمن ذلك قوله: « تهلك »، أوْ « تُبْدل »، ومنه قوله: « أنَّ في غسان خالاً »، ومنه ما تحته معانٍ كثيرة وشرح طويل وهو: « أنالك ما أنالا ». والإشارةُ من بلاغة الشّعر البعيد المرمى على حدِّ قول ابن رشيق في « العمدة » قال: « والإشارةُ من غرائب الشّعر وملامحه وبلاغته عجيبة تدلُّ على بُعد المرمى وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلاّ الشّاعر المبرز والحاذق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالَّةٌ واختصارٌ وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه ». وعدَّ ابن سنان من أنواع الإشارَة التّفخيم والإيماء والتّعريض والتّلويح والكِنَاية والتّمثيل والرّمز واللّمحة واللّغز واللّحن والتّعمية والحذف والتّورية. ومثله قال التّبريزيّ، والبغداديّ، والمظفّر العلويّ، والحلبيّ، والنّويريّ. واعتبر الجرجانيّ إثبات الصّفة للشيْء من هذا الفنّ بقوله: « كذلك إثباتك الصّفة للشّيْء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السّامع صريحاً وجئت إليه من جانب التّعريض والكِنَاية والرّمز والإشارة، وكان له من الفضل والمزية ومن الحسن والرّونق ما لا يقلّ قليله ولا يُجهل موضع الفضل فيه » . بينما اعتبره ابن أبي الإصبع اللّحن فقال: من الإشارَةِ نوعٌ يُقال له اللّحن والوحي، وهو يجمعُ العبارة والإشارة ببعدٍ لا يَفهم طريقه إلاّ ذو فهم، كما قال الشاعر: [الكامل]

وَلَقَـدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَيْمَـا تَـفْـطَنُـوا وَلَـحَنْـتُ لَحْـنـاً لَيْسَ بِـالْـمُـرْتَـابِ

وَأشَارَ ابن قيّم الجوزيّة إلى أنّه من طُرَف الكلام، وقال: « الإشَارة أنْ تطلق لفظاً جليّاً تُريد به معنًى خفيّاً، وذلك من ملح الكلام وجواهر النّثر والنّظام ». وقد أُدخل في هذا الفنّ بعض أمثلة الكِنَاية. أمّا السُّبكيّ فقد اعتمدَ تعريف قُدامة بن جعفر وسَمّاها: « الإيجاز » وسَارَ على منواله السّيوطيّ وقال: « إنّها إيجاز القصر بعينه » بينما ابن معصوم المدنيّ أُرجعَ الإشَارة إلى قُدامة مع ذكر أُمثلتها، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾[1]، فالآية الكريمة

(1) سورة هُود، آية رقم (٤٤).

تُشير إلى انقطاع مادّة الماء من نبع الأرض ومطر السَّماء، ولولا ذلك لما غَاضَ. ومنه قول زُهَير بن أبي سُلمىٰ: [الوافر]

فَإِنِّي لَوْ لَقِيتُكَ وَاتَّجَهْنَا   لَكَانَ لِكُلِّ مُنْكِرَةٍ لِقَاءُ

أيْ قابلت كل منكرة بكفئها.

وذكر الجاحظ « الإشارة » من أصناف الدّلالات على المعاني. ثمّ عاد وربط هذا المعنى بالوحي والحذف؛ ومنه قول يزيد بن الوليد لمروان بن محمد وقد بلغه عنه تلكّؤه عن بيعته: « أراك تقدّم رِجْلاً وتؤخّر أخرى، فإذا قرأتَ كتابيَ هذا فاقعُد على أيّهما شئت ».

الإِشْبَاعُ

الإِشْبَاعُ من أَشْبَعَ الثَّوْبَ وغيره، وكلّ شيءٍ توفره فقد أَشْبَعْتَهُ، حتّى الكلام يُشْبع فتوفر حروفه.

عرَّف الأخفش الإشباع بقوله: الإِشْبَاعُ حركة الحرف الَّذي بين التَّأسيس والرَّويّ المُطلق، كقول الشَّاعر: [الطويل]

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ   وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

بينما عرَّفها الغانميّ بقوله: هو أنْ يأتي الشَّاعر بالبيت معلّق القافية على آخر أجزائه، ولا يكادُ يفعل ذلك إلّا حُذّاق الشعراء، وذلك أنَّ الشَّاعر إذا كان بارعاً جلب بقدرته وذكائه وفطنته إلى البيت وقد تَمَّتْ معانيه واسْتَغنى عن الزيادة فيه قافية متمّمة لأعاريضه ووزنه فجعلها نعتاً للمذكور، ومنه قول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

قِفِ العيسَ في أطلالِ مَيَّةَ فاسْألِ   رُسُوماً كأَخْلاَقِ الرِّدَاءِ المُسَلْسَلِ

وعَلَّق ابن الأثير على ذلك بعد أنْ أشارَ إلى التَّبليغ بقوله: والبابان المذكوران سواء لا فرق بينهما بحال؛ والدَّليل على ذلك أنَّ بيت امرىء القيس يتمّ معناه قبل أنْ يؤتى بقافية، وكذلك بيت ذي الرُّمّة، ألاَ تَرَى أنَّ امرءَ القيس لمَّا قال: [الطويل]

كَأَنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا   وَأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

أتى بالتَّشْبيهِ قبل القافية، لمَّا احتاج إليها جاء بزيادة حسنة وهي قوله: « لمْ يُثقب »

وهكذا ذو الرُّمَّة فإنّه لمّا قال: « قِفِ العيسَ في أطلالِ ميَّة فاسْألِ » أتى بالتَّشبيه أيضاً قبل أنْ يأتي بالقافية، ولمّا احتاج إليها جاء بزيادة حسنة، وهي قوله: « المسلسل ». واعْلَمْ أنَّ أبَا هِلَال قد سمَّى هذين القِسمين « الإيغال » نقلاً عن الأَصْمعِيّ، فقوله: « فنّ يأتي بالمعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً، أو ينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى » فهو أشعرُ النَّاس في رأيِ الأَصْمعِيّ.

وكأنَّ الإشبَاع هنا إشباعُ المعنى وإنْ كانَ كاملاً.

الاشْتِرَاكُ

الاشْتِرَاكُ من فعل اشْتَرَكَ، واشْتَرَكَ الرَّجلان: شارَكَ أحدهما الآخر. وقد عرَّف صاحب « المنزع البديع » الاشْتِرَاك فقال: « المشاركة أو الاشْتِرَاك عدَّةُ أنواعٍ: منها ما يكون في اللَّفظ، ومنها ما يكونُ في المعنى؛ فالَّذي يكون في اللَّفظ ثلاثة أشياء.

الأوَّل: أنْ يكونَ اللَّفظان راجعين إلى حدٍّ واحدٍ، ومأخوذين من حدٍّ واحدٍ، وذلك اشتراك محمود وهو التَّجنيس.

الثَّاني: أنْ يكونَ اللَّفظ يحتملُ تأويلين، أحدهما يلائم المعنى والآخر لا يلائمه، ولا دليل فيه على المراد؛ كقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً   أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

فقوله: « حيّ » يحتمل القبيلة ويحتمل الواحد الحيّ، وهذا الاشْتِرَاك مذموم.

الثَّالث: ليس من هذا في شيء، وهو سائر الألفاظ المبتذلة للتكلُّم بها، ولا يُسَمَّى تناولها سرقة، ولا تداولها اتّباعاً؛ لأنَّها مشتركة لا أحد من النَّاس أَوْلَى بها من الآخر، فهي مُباحة غير محظورة إلاَّ أنْ تدخلها اسْتِعَارة، أوْ تصحبُها قرينة تُحدث فيها معنًى أوْ تُفيد فائدة، فهناك يتميَّز النَّاس ويسقط اسم الاشْتِرَاك الَّذي يقوم بها العذر».

وقد عرَّفه الحاتميّ وقال: « وقد اعتبر قوم هذا سرقاً، وليس بسرق وإنَّما هي ألفاظ مشتركة محصورة يضطرُّ إلى الموارِدة فيها إذا اعتمد الشاعر القول في معناها ». ومثَّل لذلك بقول المنخل بن سبيع العنبريّ: [الطويل]

أَلاَ قَدْ أَرَى وَاللَّهِ أَنْ لَسْتُ مِنْكُم   وَأَنْ لَسْتُمْ مِنِّي وَإنْ كُنْتُمْ أَهْلِي

بينما يرى ابن رشيق القيرواني أنَّ الاشتراك في المعاني نوعان:

الأوَّل: أنْ يشترك المعنيان وتختلف العبارة عنهما فيتباعد اللَّفظان، وذلك هو الجيِّد المُستحسن.

الثَّاني: وهو على ضربين:

أحدهما: ما يوجد في الطِّباع من تشبيه الجاهل بالثَّور والحمار. والآخر ضربٌ كان مخترعاً ثمَّ كثر حتَّى استوى فيه النَّاس، وتواطأ عليه الشُّعراء آخراً عن أوَّل.

وقد سار علماء البلاغة على خطى ابن رشيق القيروانيّ دون أنْ يتجاوزوها.

أمَّا ابن أبي الإصبع المصريّ، فقد قسَّم الاشْتِراك إلى معنويّ ولفظيّ. وفرَّق بين الاشْتِراك اللَّفظيّ والإيضاح بقوله: « إنَّ الاشْتِراك في الألفاظ، والإيضاح في المعاني ». وسار على طريقه كلّ من الحلبيّ والنُّوَيْريّ والسّيوطيّ. وسَمَّاه الحمويّ وابن معصوم المدنيّ « المشاركة » وعملا على تلخيص كلام المتقدِّمين.

الاشْتِغَالُ

الاشْتِغَالُ من اشْتَغَلَ، واشْتَغَلَ فلان بأمره: شوَّش أفكاره واهتمّ. وقد عرَّفه الزَّركشيّ فقال: « إنَّ الشَّيء إذا أُضمِر ثمَّ فسّر كان أفخم ممَّا إذا لم يتقدَّم إضماره » ومثله بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[1] وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[2] فالآية الأولى « وإن أحدٌ منَ المشركين » مرفوع بفعل يُفَسِّره اسْتَجَارَكَ اسْتَأْمَنَكَ من القتل فأمِّنه، وقوله تعالىٰ: « فَأَجِرْهُ » فائدة اشْتِغال الفعل عن المفعول بضميره؛ ونظيره في الآية الثَّانية.

الاشْتِقَاقُ

الاشْتِقَاقُ من اشْتَقَّ اللَّفظ: فرَّعه من لفظٍ آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة.

والاشْتِقَاقُ عرَّفه ابن حجَّة الحمويّ وقال: هذا النَّوع أعني الاشْتِقاق استخرجه الإمام

---

(١) سورة التوبة، آية رقم (٧).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (١٠٠).

أبو هِلَال العسكريّ وذكره في آخر أنواع البديع من كتابه المعروف بـ « الصّناعتين » وعرّفه بأنْ قال: هو أنْ يَشتقَّ المتكلِّم من الاسم العلم معنًى في غرض يقصده من مدح أوْ هجاء أوْ غيره، وهو على وجهين: فوجه منهما أنْ يُشتقَّ اللّفظ من اللّفظ، والآخر: أنْ يُشتقَّ المعنى من اللّفظ.

فاشْتِقَاقُ اللّفظ من اللّفظ كقول الشّاعر في رجل يُقال له ينخاب: [البسيط]

وَكَيْفَ يَنجحُ مَنْ نِصْفُ اسْمِهِ خَابَا

أمّا اشْتِقَاقُ المعنى من اللّفظ، فكقول أبي العتاهية: [الرمل]

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى بِاسْمِهِ وَبِهَارُونَ إذَا مَا قُلِبَا

ولهذا سَمّاهُ العسكريّ « المُشْتَقّ ».

وذكره الحلّي بقوله: [البسيط]

لَمْ يَلْقَ مَرْحَبُ مِنْهُ مَرْحباً وَرَأى ضِدُّ اسْمِهِ عِنْدَ حَدّ الحِصْنِ وَالأُطُمِ

ومن اشْتِقَاقِ ابن حجّة الحمويّ قوله: [البسيط]

مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ المَحْمُودُ مَبْعَثُهُ كُلٌّ مِنَ الحَمْدِ تَبْيِينُ اشْتِقَاقِهِمِ

والغرض هنا قوله « محمّد وأحمد » أنّ كلاًّ منهما وصفتهما المحمودة مشتقٌّ من الحمد. بينما اشتقّ صفيّ الدّين من اسم « مرحب » التّرحاب حتى يقابله بضدّه. ومثله ابن معصوم المدنيّ سَمّاه « الاشْتِقَاق » ومنه قوله: [البسيط]

لَمْ تُبْقِ بَدْرٌ لَهُمْ بَدْراً وَفِي أُحُدٍ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَ اشْتِقَاقِهِمِ

غير أنّ الاشْتِقَاق عند علماء البلاغة يختلف عن هذا، فقال الوطواط: « أنْ يُوردَ الكاتب أو الشّاعر في نثره أوْ نظمه ألفاظاً متقاربة الحروف في النطق ».

أمّا الرّازي فقال: « أنْ تجيء بألفاظٍ يجمعها أصلٌ واحد في اللّغة ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾[1] وهذا النّوع ذُكِرَ في باب التَّجْنِيس عند ابن الأثير في « المثل السّائر ».

(١) سورة الرّوم، آية رقم (٤٣).

أمّا البغداديّ فسمّاه « المشتقّ » أيضاً، ومثّل له بقول خالد بن صفوان العبديّ قال: « هشمتك هاشم، وأمّتك أميّة، وخزمتك مخزوم ». وكذلك سمّاهُ النّابلسيّ « الاشْتِقاق » وقال: « هو أنْ يشتقّ المتكلّم من الاسمِ العَلَم معنًى في غرضٍ يقصده من هجاءٍ أوْ مدحٍ أو غير ذلك من فنون الأدب ». وقال من قبيل الهجاء: [البسيط]

أرْدَى أبَا لَهَبٍ نِصف اسْمِهِ أبَداً　　　لِفِعْلِ أوّلِهِ عَنْ وَاضِحِ اللّقَمِ

فقوله: إنّ أبَا لهبٍ أهلكه نصف اسمه، وهو اللّهب، كِنَاية عن نار جهنّم فهو خالدٌ فيها، وذلك بأنّهُ أبى: بمعنى امتنع عن واضح اللّقم أي عن الطريق الواضح وهو شريعة الإسلام التي جاء بها النّبيّ ﷺ.

وكذلك سمّاه ابن الزّملكانيّ الاشْتِقاق في فصلٍ مستقلّ، وقال: « الاشْتِقَاق هو أنْ تأتي بألفاظٍ يجمعها أصْلٌ واحد، ويكون معناه مشتركاً كما أنّ حروفَهُ الأصول مشتركة، فتزيد على معنى الأصل تغاير اللّفظتين بوجه ». ومثّل لذلك بقول الله تعالىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾[1] وقال: « وممّا يشبه المشتقّ وليس بمشتقّ قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾[2] لأنّ أصلَ كلّ واحدٍ من الكلمتين غير أصل الأخرى فلفظة « جَنَى » من جَنى الشّيء يَجْنِيه إذَا قطعه « والجنّة » من جنّه اللّه إذَا ستره ».

وقد قرن التّنوخيّ بين هذا الاشْتِقَاق واشْتِقَاق أهل النّحو، وقال: « ومن البيان ما يستند إلى الاشْتِقاق المعروف عند أهل النّحو ». وسَمّاهُ جرمانوس فرحات « المشتقّ » وقال: هو إخراج شيء من شيء يُنَاسِبُهُ في اللّفظ والمعنى، كإخراج الأفعال من مصادرها، وإمّا أنْ تأتي باسمٍ بسيط وتشطُرُه بعمل التّحليل نصفين ويكونُ لِكلّ نصفٍ معنًى مستقلّ بالمفهوميّة. ويُسمّى الأوّلُ عندهم الاقتضاب، والثّاني التّحليل. فمن شواهد الأوّل قول ابن كلثوم من معلّقته: [الوافر]

مَلأنَا البَرَّ حَتّى ضَاقَ عَنّا　　　وَظَهْرُ الْبَحْرِ نَمْلَؤُهُ سَفِينَا
ألا يَجْهَلَنْ أحَدٌ عَلَيْنَا　　　فَنَجْهَلَ فَوقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا

ومن شواهد الثّاني قول ابن دُرَيْد يهجو نِفْطَوَيْه النّحويّ: [السريع]

لَوْ أوحِيَ النّحْوُ إلى نِفْطَوَيْه　　　مَا كَانَ هَذا النّحْو يُعْزَى إلَيْه

(١) سورة الرّوم، آية رقم (٤٣).
(٢) سورة الرّحمن، آية رقم (٥٤).

أَحْـرَقَـهُ الـلّهُ بِـنِـصْـفِ اسْـمِـهِ　　　وَصَـيَّـرَ البَـاقِي صُـرَاخـاً عَـلَيْـهْ

فحلّل لفظة « نِفْطَوَيْه » إلى جزأين أحدهما « نِفْطٌ » وهو ضرب من الأدهان سريع الالتهاب، وثانيهما « وَيْه » وهو كلمةٌ تُقال للمندوب عليه. وعَدَّهُ ابن الجوزيّة من « التّجنيس » وقال: « هو من باب التّجنيس وإنْ عُدَّ أصلاً برأسه، وهو أنْ يَجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللّغة ». ومثّل له بقول أبي تمّام: [الوافر]

عَمَمْتَ الخَلْقَ مِنْ نُعْمَاكَ حَتّى　　　غَـدَا الثَّقَـلانِ مِنْهَـا مُثْقَلَيْنِ

ثمّ قال: « هذا الباب أَوْلى بأنْ يكون من أجناس التّجنيس » وهو ما رمى إليه ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر ».

الإشْرَابُ

الإشْرَابُ: إمساس كلمة معنى أُخرى على وجهٍ لا يخرجها من الحقيقة إلى المجاز. انظر التّضمين فيما سبق وتقدّم.

الإشْرافُ

الإشرافُ من أشْرَفَ، وأشْرَفَ لك الشّيء: أمكنكَ، وشارف الشّيء: دنا منه وقارب أنْ يظفرَ به.

عرَّف ابن شيث القرشيّ الإشْرَاف وقال: هو أنْ ينظرَ إلى القافية فيشرفَ عليها بخاطره ويبني الأمر عليها، فإنّ ذلك أهْون عليه فيما يكتُبُهُ، ولا يدور على القافية فيطول عليه الكلام فكأنّها وإنْ كانت آخر الكلام مبتدأة في النّفس، وهو قول بعضهم: « أوّلُ الفكرة آخر العمل ».

إصَابَةُ المِقْدَار

الإصَابَةُ من أصابَ أي جاء بالصواب، وأصابَ السّهم القرطاس إذا لم يُخطِىء.

وسَمّاهُ ابن المعتزّ « الاعْتِرَاض » وقال: « ومن محاسن الكلام أيضاً والشّعر اعتراض كلام في كلام لم يتمّ معناه، ثمّ يعود إليه فيتمّمه في بيتٍ واحد ». ومثّل له بقول كُثَيِّر: [الوافر]

لَـوْ أنَّ البَـاخِلِينَ ـ وَأَنْتِ مِنْهُـمْ ـ　　　رَأَوْكِ تَـعَـلَّمُـوا مِـنْـكِ الـمِـطَالا

وسَمَّاهُ الحمويّ والنَّابلسيّ باسم « الاحْتِرَاس » وقالا: « هو أنْ يأتيَ المتكلِّم بمعنى يتوجَّه عليه فيه دخل أوْ يوهم ذلك أوْ يحصل في ظاهره إشكال أوْ يورد عليه بعض العقول الضعيفة إيراداً فيفطن له فيأتي بما يخلصه من ذلك ».

ومثَّل له بقول النَّابلسيّ من بديعيَّته: [البسيط]

لاَ زَالَ خَيْـرَ الأَنَـامِ الـطَّائِعِينَ لَـهُ ... سَامِي المَفَاخِرِ بَيْنَ العربِ وَالْعَجَمِ

فقوله: « الطَّائعين له » إخراجٌ للكفَّار من عموم الخيريَّة الكائنة في الأنام المفهومة من أفعل التَّفضيل الَّذي هو لفظ خير. علماً بأنَّ الجاحظ أشارَ إلى إصابة المقدار بقول طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَـارَكِ ـ غيرَ مُفْسِـدِهَـا ـ ... صَـوْبُ الغَمَـامِ وَدِيمَـةٌ تَهْـمِي

الاصْطِرَافُ

الاصْـطِرَافُ من الصَّرف؛ والصَّـرف: ردُّ الشَّـيء عن وجهـه، والصَّـرف: التَّقلُّب والحيلة. والاصْطِرَافُ عرَّفه ابن رشيق القيروانيّ، فقال: « أنْ يُعجب الشَّاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه، فإنْ صرفَه إليه على جهة المثل كان صرف اجْتِلاب واسْتِلْحاق، وَإنْ ادَّعاهُ جملة فهو انْتِحال؛ وأمَّا الاصْطِراف فيقعُ على نوعين من الشِّعر، أُحدهما: الاجْتِلاَب وهو الاسْتِلْحَاق أيضاً، والآخر: الانْتِحال.

فأمَّا الاجْتِلاب فنحو قول النَّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

وَصَهْبَاء لاَ تُخْفِي الْقَـذَى وَهْـوَ دُونَهَـا ... تُـصَفِّقُ فِي رَاوُوقِـهَـا حِيـنَ تُقْـطَبُ
تَمَـزَّزْتُهـا والـدِّيكُ يَـدْعُـو صباحَـهُ ... إذَا مَـا بَنُـو نَعْشٍ دَنَـوْا فَتَصَـوَّبُـوا

فاسْتَلْحقَ البيت الأخير فقال: [الطويل]

وَإِجَـانَـةٍ رَيَّـا الـسُّـرورِ كَـأَنَّـهـا ... إذَا غُمِسَتْ فِيهـا الزُّجَـاجَةُ كَـوْكَبُ
تَمَـزَّزْتُها والـدِّيـكُ يَـدْعُـو صَبَـاحَـهُ ... إذَا مَـا بَنُـو نَعْشٍ دَنَـوا فَتَصَـوَّبُـوا

وربَّما اجْتَلَبَ الشَّاعر البيتين على الشَّريطةِ التي قدمت، فلا يكون في ذلك بأس، كما قال عمرو بن عديّ ابن رقاش أُخت جذيمة الأبرش: [الوافر]

صَـدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّـا أُمَّ عمـرو ... وَكَـانَ الْكَـأْسُ مَجْـرَاهُ الْيَمِينَـا

وَمَا شَرُّ الثَّلاَثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكَ الَّذِي لاَ تُصْحِبِينَا

فاسْتَلحقهما عمرو بن كلثوم في قصيدته.

وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً. وقد يصنع المحدثون مثل هذا كقول زياد الأعجم: [الطويل].

أَشَمُّ إِذَا مَا جِئْتَ لِلْعُرْفِ طَالِباً حِبَاكَ بِمَا تَحْوِي عَلَيْهِ أَنَامِلُهْ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهْ

والانْتِحال عندهم كقول جرير: [الكامل]

إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلُبِّكَ غَادَرُوا وَشَلاً بِعَيْنِكَ لاَ يَزَالُ مَعِينَا
غَيَّضْنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا

فإنَّ الرُّواة مجمعون على أنَّ البيتين للمَعْلُوطِ السَّعديّ انتحلهما جرير.

واهتمَّ الحاتميّ بهذا النَّوع، وأشَارَ أنَّ كُثَيِّر عَزَّة كان كثيراً ما يصْطَرِفُ شعر جميل إلى نفسه ويهتدمه، وقال: «وأذكر هنا قدراً من اصْطِراف غيره يستدلّ به على معنى الاصْطِرَافِ؛ أخبرنا أبو أحمد عيسى بن عبد العزيز الطَّاهريّ عن الدِّمشقيّ قال: أخبرنا الزُّبير بن بكَّار قال: أخبرنا عمر بن أبي بكرٍ الموصلي عن عبد الله بن أبي عبيدة أنَّ كُثَيِّراً أنشده قصيدته الَّتي يقول فيها: [الطويل]

إِذَا الْغُرُّ مِنْ نَوْءِ الثُّرَيَّا تَجَاوَبَتْ حَمَيْنَا بِأَجْوَازِ الْفَلاَةِ قِطَارَهَا

فمرَّ في هذه القصيدة على أبي ذُؤيب الهذليّ في قصيدته الَّتي أوَّلها: [الطويل]

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

فَأَخَذَ منها بيتين وهما: [الطويل]

وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا
وَإِنْ أَعْتَذِرْ مِنْهَا فَإِنِّي مُكَذَّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرْ يُرْدَدْ عَلَيْكَ اعْتِذَارُهَا

الاصْطِلاَمُ

الاصْطِلاَمُ من فعل اصْطَلَمَ، واصْطَلَمَ من الصَّلْم وهو القَطْع. وقد عرَّفه السِّجلماسيّ وقال: «هو قول مركَّب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنتقص عنه بطرح جزء

منها هو عمدة أوْ في حكم العمدة في الاقتـران لإفادة ذلـك المضمون ». وهـو نوعـان: الاكْتِفـاء، والحذف المقـابليّ. وسيأتي الاكْتِفَـاء في مجالـه، أمَّا الحـذف المقابليّ فهـو « الاحْتِبَاك » وقد تقدَّم.

الإِضْمَارُ

الإِضْمَارُ من الضَّمير، وهـو الشَّـيءُ الَّذي تضْمـرُهُ في قلبِك، وأَضْمَـرتُ الشَّـيء: أخْفَيْتُهُ. وهو مضمر وضَمَار.

قال يحيى العلويُ: إنَّ ضميرَ الشأن والقصة إنَّما يأتي على سبيل المبالغة في تفخيم تلك القصة وشأنها وإيراد البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً وتفسيره ثانياً. فالشَّـيء المُبهم أدعى إلى التَّشوّق والتَّفكير، فلهذا حصلت فيه البلاغة، وعلى وجه الخصوص، والإِبهام يأتي في المواضع البليغة المختصَّة بالتَّعظيم ومنه الضمير في « نعم » و« بئس » فقد أُضمرا على سبيل المبالغة في الذمّ والمـدح، ومثل هـذا الضَّمير المتـوسط بين المبتدأ والخبـر وعواملهما وهو العماد أو الفصل، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾[1] وقوله كذلك: ﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[2] وقوله: ﴿ وَلَـٰكِنْ كَانُـوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[3] وردُّ ضميـر « هم » للتأكيد، لأنَّ الكلام مع ذكره أبلغ، ولو قيل: « والكافرون الظَّالمون » بإسقاط الضمير، لكان هناك فرق بين الحالتين في التَّأكيد وعدمه، وهي مُفيدة لـلاختصاص، أي إنَّهم لكفـرهِم اختَصُّوا بمزيد الظلم الفاحش.

الإِضْمَارُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ

الإِضْمَارُ على شريطةِ التَّفسير: هو أنْ يُحذفَ من صدر الكلام ما يُؤتى به في آخره، فيكون الآخرُ دليلاً على الأوّل.

وقد قسَّم ابن الأثير هذا الفن إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: أنْ يأتيَ على طريق الاسْتِفْهام؛ فتذكرُ الجملة الأولى دُونَ الثَّانية كقوله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْـلٌ لِلْقَاسِيَـةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ

---

(١) سورة القصص، آية رقم (٥٨).

(٢) سورة الزخرف، آية رقم (٧٦).

(٣) سورة الزخرف، آية رقم (٧٦).

اللهِ أُولَـٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾(1) بمعنى: أَفَمَنْ شرحَ الله صدرَه للإسلام كمن أقسى قلبه. ويدُلُّ على المحذوف قوله: « فَوِيلٌ للقاسيةِ قلوبهم ».

الثّاني: يرد على حَدِّ النّفي والإثبات، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَـٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾(2) بمعنى: لا يستوي منكم من أنفقَ من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعده وقاتل، ويدُلُّ على المحذوفِ قوله: « أولئك أعظمُ دَرَجَةً مِنَ الّذينَ أنفقوا من بعدُ وقاتلوا ».

الثّالث: أنْ يرد على غير هذين الوجهين، فلا يكون اسْتِفهاماً، ولا نَفْياً وإثْبَاتاً، وذلك كقول أبي تمّام: [الكامل]

يَتَجَنَّبُ الآثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا ... فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتُهُ آثَامُ

وقال ابن الأثير: وكنتُ سُئِلْتُ عن معناه، وقيل: كيف ينطبق عجزُ البيت على صدره، وإذا تجنَّب الآثامَ وخَافها فكيفَ تكون حسناته آثاماً ؟.

ومن الإضمار على شريطة التّفسير قول أبي نواس: [المديد]

سُنَّةُ العُشَّاقِ وَاحِدَةٌ ... فَإذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِنِ

فحذفَ لفظ الاسْتِكَانة من الأوّل وذكره في الثّاني، أيْ سُنَّة العُشّاق واحدةٌ، وهي الاسْتِكَانة، فإذا أَحْبَبْتَ فاسْتَكِنْ.

الإطَالَةُ

الإطَالَةُ: من طَالَ الشّيء طولاً وأطلتُهُ أيْ حدّدتُهُ وجعلتُهُ طويلاً.

إنَّ المتقدِّمين لا يرغبون الإطالة، بل إنَّ كثيراً منهم لا يكادُ يتكلّم، قال الجاحظ في عمرو بن عبيد: « كان عمرو بن عبيد لا يكادُ يتكلّم فإذا تكلّم لم يكدْ يطيل. وكان يقول: لا خير في المتكلِّم إذا كانَ كلامُهُ لِمَن شهده دون نفسه. وإذا طالَ الكلام عرضت للمتكلِّم أسباب التّكلُّف، ولا خير في شيءٍ يأتيكَ به التّكلُّف ».

---

(1) سورة الزُّمر، آية رقم (22).
(2) سورة الحديد، آية رقم (10).

وقد عرَّف ابن جنّي الإطالة وقال: « الإطالةُ والإيجازُ جميعاً إنّما هما في كلِّ مفيدٍ مستقلٍّ بنفسه ».

ثمَّ تابع الجاحظ وقال: « فالإطالة لها مقتضاها، وللإيجاز مقتضاه في الكلام » وقد قنّن الإطالة شبيب بن شيبة، فقال: « فإذا ابتليتَ بمقامٍ لا بدَّ لك فيه من الإطالة فقدّم أحكام البلوغ في طلب السّلامة من الخطل قبل التقدُّم في أحكام البلوغ في شرف التّجويد، وإيّاك أنْ تعدلَ بالسّلامة شيئاً، فإنّ قليلاً كافياً خيرٌ من كثيرٍ غير شاف ».

قيل لابن المقفَّع في معرض الحديث عن الإطالة: « فإنّ ملَّ السّامع الإطالة الّتي ذكرت أنّها حقُّ ذلك الموقف؟ » قال: « إذا أعطيتَ كلَّ مقال حقَّه، وقمتَ بالّذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت مَنْ يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمَّ لما فاتكَ من رضى الحاسد والعدوّ فإنّه لا يرضيهما شيء ».

الاطِّرَادُ

الاطِّرَادُ من اطَّردَ الشّيء: إذا تبع بعضُهُ بعضاً وجَرى. واطَّردَ الأمر: استقام.

حدَّدَ ابن رشيق الاطّراد وبيّن منزلته وقال: « ومن حسن الصَّنعة أنْ تطَّردَ الأسماءُ من غير كُلفة ولا حشو فارغ، فإنّها إذا اطَّردتْ دلَّت على قوّة طبع الشاعر وقلَّة كلفته ومبالاته بالشِّعر » ومثَّل له بقول الأعشى: [الطويل]

أَقَيْسَ بْنَ مَسْعُـودِ بنِ قَيْسِ بـنِ خـالـدٍ   وَأَنْـتَ امْـرُؤٌ تَـرجـو شَبـابَـكَ وائِـلُ

فأتى كالماءِ الجاري اطِّراداً وقلَّة كُلفة، وبين النَّسب حتّى أُخرجه عن مواضع اللَّبس والشبهة.

وكذلك قال ابن أبي الإصبع المصريّ عن الاطِّراد: « هو أنْ تطَّردَ للشّاعر أسماء متتالية يزيد الممدوح بها تعريفاً، لأنّها لا تكون إلاَّ أسماءَ آبائه تأتي منسوبة صحيحة التّسلسل غير منقطعة من ظهور كُلفة على النَّظم ولا تعسُّف في السّبك بحيث يكون تحدرها كاطِّراد الماء لسهولته وانسجامه، فمتى جاءت كذلك دلَّتْ على قوّة عارضة الشاعر وقدرته» ومثَّل بقوله تعالى: ﴿مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾[1].

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٣٨).

بينما عَرَّف القرطاجنيّ الاطّراد قائلاً: « وما كان في أقصى الرُّتب من ذلك وما يليها من الأوساط فهو الَّذي يُسَمَّى الاطِّراد ». إلاّ أنَّ يحيى بن حمزة العلويّ فرَّق بين الاطِّراد والاسْتِطْراد بقوله: « إنَّ الاسْتِطْرَاد يكون كلاماً تمّ تدخل عليه كلاماً أجنبيّاً عنه ثمَّ ترجع إلى الأوّل، بخلاف الإطّراد فإنّه ذكر اسم الممدوح بعينه ليزداد إبانةً وتوضيحاً على ترتيب صحيح ونسقٍ مستقيم من غيرِ تكلُّفٍ في النَّظم ولا تعسُّفٍ في السَّبْكِ حتَّى يكون ذكر الاسم في سهولته كاطِّراد الماء وسهولة جريه وسيلانه ». إلاّ أنَّ بعض البلاغيِّين سَمَّاهُ « ذكر الأسماء مطلقاً »، إلاّ أنَّ الأوّل أقرب دلالةً على هذا الفنّ، وهو تعريف لم يخرجْ عنه علماء البلاغة المُحْدَثين عن السَّابقين.

الإطْنَابُ

الإطْنَابُ من أطْنَبَ، وأطْنَبَ في الكلام: إذا بَالغَ واجْتَهَدَ، أوْ أبعد. والإطْنَابُ من أقدم الفنون الَّتي تحدَّث عنها الأقدمون ومنهم الجاحظ الذي أشَارَ إليه وقال: « ليس بإطَالة ما لم يجاوز الكلام الحاجة ». وقال في « البيان »: « إنَّ سهل بن هارون كان شديد الإطْنَاب في وصف المأمون بالبلاغة والجهارة، وبالحلاوة والفخامة وجودة اللَّهجة والطَّلاوة ».

كما ذكر الإطناب أبو هِلاَل العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين »، وقال: « القول القصد أنَّ الإيجازَ والإطْنَابَ يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه، ولكلِّ واحدٍ منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزالَ التَّدبير في ذلك عن جهته واستعمل الإطْنَاب في موضع الإيجاز واستعملَ الإيجاز في موضع الإطْنَاب أخطأ ». وبيَّن ابن جنّي قيمة كلّ من الإيجاز والإطالة بقوله: « والإطَالة والإيجاز جميعاً إنَّما هما في كل كلام مفيد مستقلّ بنفسه ».

وقد دمجه السَّكاكيّ في مباحث علم المعاني وقال: « هو أداؤه الكلام بأكثر من عباراتهم، سواء كانت القلَّة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أوْ إلى غير الجمل ». وسار على نهجه كلّ من القزوينيّ وابن رشيق القيروانيّ، إلاّ أنَّ الأخيرَ سَمَّاه « الإطالة » وقال: « إنَّ المطيلَ من الشعراءِ أهيبُ في النُّفوسِ من الموجز وإنْ أجاد ».

وقال الخليل بن أحمد: « يطول الكلام ويكثر ليفهم، ويوجز ويختصر ليُحفظ؛ وتُستحبّ الإطالة عند الإعذار والإنذار والتَّرهيب والتَّرغيب والإصْلاح بين القبائل ».

وقد ميّز ابن الأثير الإطْناب عن التّطويل بقوله: «والّذي يحدُّ به أنْ يُقالَ: هو زيادة اللّفظ على المعنى لفائدة، فهذا حدُّه الّذي يميّزه عن التّطويل، إذ التّطويل هو زيادة اللّفظ على المعنى لغير فائدة». وتابع القول: «إنّ الإطناب يوجد تارة في الجملة الواحدة من الكلام، ويوجد تارةً في الجملِ المتعدّدة؛ والّذي يوجد في الجمل المتعدّدة أبلغ لاتّساع المجال في إيراده، وعلى هذا فإنّه بجملته ينقسم قسمين:

القسم الأوّل: الذي يوجد في الجملة الواحدة من الكلام؛ وهو يرد حقيقة ومجازاً؛ أمّا الحقيقة فمثل قولهم: «رأيته بعيني» على أنّ الرّؤية لا تكون إلاّ بالعين؛ فيؤكّد الأمرَ فيه على هذا الوجه دلالة على نيله والحصول عليه. كقولِ أبي عبادة البحتريّ: [الوافر]

تَأَمَّلْ مِنْ خِلَالِ السجْفِ وَانْظُرْ ... بِعَيْنِيكَ مَا شَرِبْتُ وَمَنْ سَقَانِي
تَجِدْ شَمْسَ الضُّحَىٰ تَدْنُو بِشَمْسٍ ... إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ الخُسْرُوَانِي

ولمّا كان الحضورُ في هذا المجلسِ ممّا يعزُّ وجودُه، وكان السّاقي فيه على هذه الصّفة من الحسن، قال: «انظرْ بعَيْنيك».

ومثال ما جاء على سبيل المجاز قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾(1).

وَأمّا القسم الثّاني المختصّ بالجمل، فإنّهُ يشْتَمِلُ على ضروب أربعة: الأوّل منها: أنْ يذكرَ الشّيء فيُؤْتى فيه بمعانٍ مُتداخلة، إلاّ أنّ كلَّ معنًى يختص بخصيصة ليست للآخر؛ كقول أبي تمّام: [الكامل]

قَطَعَتْ إِلَيَّ الزَّابِيَيْنِ هِبَاتُهُ ... والتَاثَ مأْمُولُ السَّحَابِ المُسْبِلِ
مِنْ مِنَّةٍ مَشْهُورَةٍ وَصَنِيعَةٍ ... بِكْرٍ وَإِحْسَانٍ أَغَرَّ مُحَجَّلِ

فقوله في البيت الثّاني من مِنّةٍ وصنيعة بِكْرٍ وإحسانٍ أغرّ محجّل، تداخلت معانيه وتقاربت جميعاً، فدلّتْ على شيءٍ واحدٍ بأوصافٍ متباينة هي الإطْناب.

والثّاني: يُسمّى النّفي والإثبات؛ وهو أنْ يُذكَرَ الشّيءُ على سبيل النّفي ثمّ يذكر على سبيل الإثْبَاتِ، أوْ بالعكس، ولا بدّ أنْ يكون في أحدهما زيادةٌ ليست في الآخر، وإلاّ كان

(1) سورة الحجّ، آية رقم (46).

تكريراً. والغرض به تأكيدُ ذلك المعنى المقصود، كقوله تعالىٰ: ﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾[1] فقوله: «يعلمون» بعد قوله: «لا يعلمون» ألا تَرَى أَنَّهُ نَفَى العلمَ عنِ النَّاس بِمَا خَفي عنهم من تحقيق وَعده، ثمَّ أثبتَ لهم العلم بظاهر الحياة الدُّنيا؛ فكأنَّهم علموا وما علموا، إذ العلمُ بظاهر الأمور ليس بعلم، وإنَّما العلم هو ما كان بالباطنِ من الأمور. ولهذا الضَّرب من الإطْنَاب فائدة كبيرة، وهو من أوكد وجوهه.

والثَّالث: وهو أَنْ يذكرَ المعنى الواحد تامّاً لا يحتاج إلى زيادة ثمّ يضرب له مثالاً من التَّشبيه، كقول أبي عبادة البحتريّ: [الخفيف]

ذَاتُ حُسْنٍ لَو اسْتَزَادَتْ مِنَ الْحُسْـ ـنِ إليـهِ لِمَـا أَصَـابَـتْ مَـزِيـدَا

فَهِيَ كَالشَّمس بهجةً، والقضيب اللَّدْنِ قدّاً، والرِّيم طَرْفاً وَجِيدًا. أَلاَّ ترى أَنَّ الأوَّل كافٍ في بلوغِ الغاية في الحُسْن، لأنّه لمّا قال: «لَو اسْتَزَادَتْ لمَا أَصابَتْ مَزِيدا» دخل تحته كلّ شيء من الأشياء الحسنة، إلاَّ أنَّ للتَّشبيه مزيَّة أُخرى تُفيد السَّامعَ تصويراً وتخييلاً لا يحصلُ له من الأوَّل.

وهذا الضَّرب من أحسن ما يجيءُ في الإطْنَاب.

والرَّابع: أَنْ يستوفي معاني الغرضِ المقصود من كتاب، أَوْ خطبة، أَوْ قصيدة.

وهذا الضَّرب أصعب الضروب الأربعة طريقاً وأضيقها باباً، لأنّه يتفرَّعُ إلى أساليب كثيرةٍ من المعاني، وأربابُ النَّظم والنَّثر يتفاوتون فيه، وليس الخاطر الَّذي يقذف بالدُّرر في مثاله إلاَّ معدومَ الوجود. ومثالهُ ومثالُ الإيجاز مثال مُجْمَل ومُفَصَّل».

ولم يأتِ المتأخّرون بجديد، إنَّما نهجوا منهج السَّابقين، كالعلويّ الَّذي نهج خُطى ابن الأثير. وقد أقرُّوا بالإجماع أنَّ هذا النَّوع البلاغيّ له سبله في التَّعبير، ولهذا فهو يسير جنباً إلى جنب والمساواة لأنَّ لكلّ منهما غايته الَّتي لا يقربها غيره.

وللإطْنَاب عدَّة طرق تكلَّم عنها القدماء وقنَّنوها في قبس تفريعاتهم لفنون البلاغة.

---

(١) سورة الرُّوم، الآيات (١ - ٧).

الإطْنَابُ بالاعْتِرَاض

عرَّف القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » الإطْنَاب بقوله: الإطْنَابُ وهو أنْ يَجيءَ في وسط الكلام أوْ بين جملتين متّصلتين معنى بجملة أوْ أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة كالتَّنزيه والتّعظيم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ - سبحانه - وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ ﴾[1] ومنه الدُّعاء في قول عوف بن محلم الشّيبانيّ: [السريع]

إنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلَى تَرْجُمَانِ

ومنه التّنبيه في قول الشّاعر: [السريع]

وَاعْلَمْ - فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ - أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التّأكيد في أمر علّق بهما كقوله تعالىٰ: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾[2].

ثمّ المطابقة مع الاسْتِعطَاف في قول المتنبّي: [الكامل]

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأيْتَ لَهِيبَهُ - يَا جَنَّتِي - لَرَأيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَا

أمّا التّنبيه على سبيل أمر فيه غرابة، ففي قول الشّاعر: [الطويل]

فَلاَ هَجْرُهُ يَبْدُو - وفي اليَأْسِ رَاحَةٌ - وَلاَ وَصْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ

الإطْنَابُ بالإيضَاح

الإطْنَابُ بالإيضَاحِ بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أوْ ليتمكّنَ في النّفسِ فضل تمكّنٍ؛ فإنّ المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوّقتْ نفس السّامع إلى معرفته على سبيلِ التّفصيل والإيضاح، فتتوجّه إلى ما يُراد بعد ذلك، فإذا أُلقي كذلك تمكّن فيها فضل تمكّن، وكان شعورها به أتمّ. أوْ لتكمل اللّذّة بالعلم، فإنّ الشّيء إذا حصل كمال العلم به دفعة واحدة لم يتقدّم حصول اللّذّة به ألم، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوّقت النّفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذّة وبسبب

---

(١) سورة النّحل، آية رقم (٥٧).
(٢) سورة لُقمان، آية رقم (١٤).

حرمانها عن الباقي ألم، ثمّ إذَا حصل لها العلم به حصلت له لذّة أُخرى واللّذّة عقيب الألم أقوى من اللّذّة الّتي لم يتقدّمها ألم. أوْ يُؤتَى به لتَفخيم الأمر وتعظيمه كقوله تعالىٰ: ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾[1] والمقام مقتضٍ للتّأكيد للإرسال المؤذن بتلقّي المكاره والشّدائد، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[2] ففي إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر وتعظيمٌ له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب « نعم » و « بئس » إذْ لَوْلَمْ يقصد الإطْنَاب لقيل: « نعم زيد » و « بئس عمرو » ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران:

الأوّل: إبراز الكلام في معرض الاعتدال، نظراً إلى إطْنَابه من وجه وإلى اختصاره من آخر، وهو حذف المبتدأ في الجواب.

الثّاني: إيهام الجمع بين المتنافيين.

الإطْنَابُ بالإيغَال

الإيغَالُ لغةً: من فعل وَغَلَ يَغِلُ وُغُولاً: ذهب وَأَبْعَدَ في الشّيء، دخل فيه وتَوَارى به. أوّل من أشَارَ إلى هذا الفنّ قُدامة بن جعفر، ولم يسمّه، وقال: إنّ أبا العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد قال: حدّثني التَّوَّزِيُّ قال: قلت للأَصْمَعِيّ: مَنْ أشعر النّاس؟ فقال: مَنْ يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أوْ إلى الكبير فيجعله بلفظه خسيساً، أوْ ينقضي كلامه قبل القافية فإذَا احتاج إليها أفاد بها معنى ؛ قال: قلت: نحو من؟ قال: نحو ذي الرُّمّة حيث يقول: [الطويل]

قِفِ العِيسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةَ فَاسْأَلِ ... رُسُوماً كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ المُسَلْسَلِ

فتمّ كلامه قبل « المسلسل » ثم قال: « المسلسل » فزاد شيئاً، ثمّ قال:

أَظُنُّ الَّذِي يُجْدِي عَلَيْكَ سُؤَالُهَا ... دُمُوعاً كَتَبْدِيدِ الجُمَانِ المُفَصَّلِ

فَتَمّ كلامه ثمّ احتاج إلى القافية فقال « المفصل » فزاد شيئاً. وعدّهُ قُدامة من باب ائْتِلاف القافية مع سائر البيت، وقال: « الإيغال هو أنْ يأتي بها لحاجة الشعر في أنْ يكون

---

(١) سورة طه، الآيتان (٢٥و٢٦).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

شعراً إليها فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره في البيت، كما قال امرؤ القيس: [الطويل]

كَأَنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَا الجزعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

فقد أتى الشّاعر على التّشبيه كاملاً قبل القافية؛ وذلك أنّ عيون الوحش شبيهة بالجزع ثمّ لما جاء بالقافية أوغل بها في الوصف ووكّده وهو قوله: « لم يثقب » فإنّ عيون الوحش غير مثقّبة، وهي بالجزع الّذي لم يثقبْ أُدخل في التّشبيه ». ولا يخرج كلام العسكريّ وأمثلته عمّا ذكره قُدامة. وهو عند ابن رشيق ضربٌ من المبالغة، وذكر أنّ بعضهم يُسمّيه « تبليغاً » وقال عنه: « هو ضرب من المبالغة إلاّ أنّه في القوافي خاصّة لا يعدوها، والحاتميّ وأصحابه يُسمّونهُ التّبليغ ».

أمّا الحاتِميّ فذكر أنّه يُسمّى « إيغالاً » وقال: « أبدعُ ما قيل في التّبليغ أنْ يأتيَ الشّاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثمّ يأتي بها لحاجة الشعر إليها، فتزيد البيت نصاعة والمعنى بلوغاً إلى الغاية القُصوى في الجودة ». وقد سمّاه آخر « الإيغال ».

وعرّفه ابن سنان بقوله: « إنّ الشّاعر يوغل بالقافية في الوصف إنْ كانَ واصفاً وفي التّشبيه إنْ كان مشبّهاً ». وسَارَ أكثرُ البلاغيّين على منواله.

وعندما اسْتَقلّت البلاغة بعلومها استقلالاً وفصلاً تكلّم عن الإطْنَاب القزوينيّ وسَمّى أحد أقسامه « الإطْنَاب بالإيغال » وعرّفه بقوله: وَأمّا الإيغال، فقِيلَ هو خَتْمُ البيت بما يُفيدُ نُكتَةً يَتمُّ المعنى بِدُونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء: [البسيط]

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

والخنساء لمْ ترْضَ أنْ نشبّه صخراً بالعلم الّذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهِداية حتّى جعلت في رأسه ناراً ».

وبعد أنْ أفادَ الزّيادة للمبالغة في قول الخنساء. قال: « وتحقيق التّشبيه » ومنه قال زُهير بن أبي سُلْمىٰ: [الطويل]

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

فإنّ « حَبُّ الفنا » أحمر الظّاهر أبيض الباطن، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلاّ ما لمْ يحطمْ. فالتّشبيه تمّ عند « حَبّ الفنا » وزاد بقوله مشبّهاً « لم يحطم ». وسَارَ على

نهجه العلويّ، والتفتازانيّ، والسّيوطيّ، والإسفرايـيني، والمغربي. كما لم يخرج علماء البديع على ما أتى به الأوائل وما جاء به القزوينيّ وشرّاحه.

كما أنّ الحمويّ نهج طريق قُدامة في تعريفه وكلامه، وفرّق بين الإيغال والتّذيـيل والتّمكين والتّكميل بقوله: « والفرق ظاهر، فإنّ الإيغال لا يكون إلاّ في الكلمة التي فيها الرويّ وما يتعلق به، وهو أيضاً ممّا يأتي بعد تمام المعنى، كالتّكميل والتّذيـيل. والتّكميل فإنّه وإنْ أتى بعد تمام المعنى فهو يفارق الإيغال والتّذيـيل من وجهين: أُحدهما كونه يأتي في الحشو والمقاطع، والإيغال لا يكون إلاّ في المقاطع دون الحشو؛ والإيغال والتّذيـيل لا يخرجان عن المعنى المتقدّم، والتّذيـيل يُفارق الإيغال لكونه يزيد على الكلمة الّتي تُسَمّى إيغالاً، ويستوعب غالباً عجز البيت.

ومنه قول بعض الشّعراء: [الطويل]

حَمَلْتَ رُدَيْنِيّاً كَأَنَّ سِنَانَهُ   سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

فقوله « سنا لهب » ليس فيه قوة، فلمّا قيّده بقوله: « لم يتّصل بدخان » كان موغلاً في التّشبيه لإكماله، فحصل الإيغال بقوله: « لم يتّصل بدُخان » وتَمّتْ به المبالغة، وجاء على صفة الإعجاب ».

وكذلك ابن أبي الإصبع فرّق بين التّتميم والإيغال من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الإيغالَ لا يرد إلاّ على معنى تامّ من كلّ وجه، أمّا التّتميم فلا يرد إلاّ على كلام ناقص إمّا حسن معنى أوْ أدب.

الثّاني: اختصاص الإيغال بالمقاطع دون الحشو مُراعاةً لاشتقاقه، لأنّ الموغلَ في الأرض هو الّذي قد بلغ أقصاها أو قارب بلوغه، فلمّا اختصّ الإيغال بالطّرف لم يبقَ للتّتميم إلاّ الحشو.

الثّالث: أنّ الإيغال لا بد وأنْ يتضمّن معنًى من معاني البديع، والتّتميم قد يتضمّن وقد لا يتضمّن. وأكثر ما يتضمّن الإيغال التّشبيه والمبالغة، حتّى لو قيل إنّه لا يَتعدّى هذين الضّربين لكان حقّاً، والتّتميم يتضمّن طوراً المبالغة ويتضمّن حيناً الاحتياط، ويأتي مرّةً غير متضمّن شيئاً سوى تتميم ذلك المعنى.

وسَارَ على ما تقدَّم ابن معصوم المدنيّ، غير أنّه رَدَّ ما قاله الحمويّ بقوله: « ومفهومه أنّهُ لا فرقَ بينهما؛ وليس كذلك فإنَّ الفرق بينهما من وجهين:

الأوّل: أنَّ الإيغال يُؤتى به لإفادته نكتة في ذلك المعنى بعينه، والتّكميل يُؤتى به لإفادته معنى آخر يكمل المعنى الأوّل.

الثّاني: أنَّ الإيغال لا يكون إلاّ ختماً للكلام، والتّكميل قد يكون في أثناء الكلام وقد يكون في آخره ».

الإطْنَابُ بِالْبَسْط

البَسْطُ لغة: من فعل بَسَطَ يَبْسُطُ بَسْطاً اليدَ: مَدَّها، والقوم والمكان: وَسِعهم. عرَّفه السّيوطيّ في كتابيه « معترك الأقران » و « الإتقان » بقوله: « هو الإطْنَاب الّذي يكون بتكثير الجمل، كقوله تعالىٰ: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1] فقوله: « ويؤمنون به » إطْنَابٌ لأنَّ جملة العرش معلوم، وحسَّنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه ».

الإطْنَابُ بِالتّـتميم

التّـتْميمُ لغة: من تَمَّ يَتِمُّ تَمّاً بالشّيْء وعليه: جعله تامّاً، وكملت أجـزاؤه. عرَّفـه القزوينيّ بقوله: « الإطْنَابُ بـالتّـتْميم وهو: أنْ يُؤتى في كـلام لا يُوهِمُ خِـلاَفَ المَقْصُودِ بِفَضْلَة لِنُكْتَةٍ كالمبالغة، كقوله تعالىٰ: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾[2] فقوله: « ليلاً » والإسراء لا يكون إلاّ باللّيل للدّلالة على تقليل مدّة الإسراء وأنّهُ أسرى به في بعض اللّيل، لأنَّ التّنكير فيه قد دَلَّ على معنى البعضيَّة. ومنه قول زُهير بن أبي سُلْمى: [البسيط]

مَنْ يَلْقَ يَـوْمـاً عَلَى عِـلاّتِـهِ هَـرِمـاً ... يَلْقَ السَّمَـاحَـةَ مِنْـهُ والنَّـدَى خُلِقَـا

فقوله: « على عِلاّته » تَـتميم جميل ».

ولكنَّ التّعريف عند الحاتميّ يذهب به إلى أقصى الكمال، هو: أنْ يـذكرَ الشّـاعرُ معنًى فلا يُغادر شيئاً يتمُّ به ويتكامل معه الاشْتِقَاق إلاّ أتى به، كقوله: [المنسرح]

إنِّـي عَـلَى مَـا تَـرَيْـنَ مِـنْ كِـبَـرِي ... أَعْـرِف مِـنْ أَيْـنَ تُـؤْكَـلُ الْـكَـتِـفُ

(١) سورة غافر، آية رقم (٧).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (١).

فقوله: « على ما ترين من كبري » تتميم أصاب المحزّ.

الإطْنَابُ بالتَّذْيِيل

التَّذْيِـيل لغة: من ذَالَ يَذِيلُ ذَيْلاً الثوب: طَالَ حتّى مسّ الأرض، والجارية: تبخترت ساحبة ذيلها. ذكر أبو هِلال العسكريّ الإطْنَاب بالتَّذْيِـيل فقال: « فأمّا التَّذْيِـيل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتّى يظهر لمن لمْ يفهمه ويتوكّد عند من فهمه، وهو ضدُّ الإشَارة والتَّعريض؛ وينبغي أنْ يستعملَ في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة؛ لأنَّ تلك المواطن تجمع البطيء الفهم والبعيد، والثّاقب القريحة والجيّد الخاطر، فإذا تكرّرت الألفاظ على المعنى الواحد توكد عند الذِّهن اللَّقن وصحَّ للكليل البليد. كقوله تعـالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَـرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَـالِدُونَ ﴾[1] وَ ﴿ كُـلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[2] فالجملة محل اسْتِفْهَام إنكاريّ أإذا مات الرّسول محمّد ﷺ فهم الخالدون في الدّنيا! واللّه تعالىٰ يختبر عباده بالشرّ والخير فتنة. فقد اسْتَوفَى المعنى في الآية الأولى، وفي الآية الثّانية تذْيِـيل في إتمامه.

وكقول طرفة بن العبد: [الطويل]

لَعَمْـرِكَ إنَّ المـوتَ مَـا أخْـطَأَ الْفَتَى   لكـالطِّوَلِ المُـرْخَى وَثِنْيَـاهُ بـالْيَـدِ

فالشطر الأوّل استوفى المعنى، والشطر الثّاني تشبيهٌ وتذيـيل ».

وجعله الباقلانيّ ضرباً من التّأكيد. وعرّفه ابن سنان بقوله: « وهو أنْ يكونَ اللّفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه » وتابع قوله: « وأمّا التَّذْيِـيل فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه ».

وقد تبنّى التّبريزيّ تعريف العسكريّ ونقل عنه البغداديّ أيضاً. وتحدّث ابن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر » عن التَّذْيِـيل بقوله: « اعْلَمْ أنَّ التَّذْيِـيلَ هو أنْ تأتي في الكلام جملةً تحقّـق ما قبلَها، كقوله تعالىٰ: ﴿ إنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ﴾[3] ثمّ حَقَّـقَ الكلامَ بقوله: ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴾[4] فقد اسْتَوفى ـ سبحانه ـ في الآيـة الأولى

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٨٥).

(٣) سورة التوبة، آية رقم (١١١).

(٤) سورة التوبة، آية رقم (١١١).

المعنى الوافي؛ وفي الآية الثّانية ذيّل المعنى تذييلاً». وهذا التّعريف ماثل تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ. ثمّ فرّق بين الإيغال، والتّكميل، والتّمكين، والتّذْييل، بقوله: «الإيغال لا يكون إلاّ في الكلمة الّتي فيها الرّويّ وما يتعلّق بها، وهو أيضاً ممّا يأتي بعد تمام المعنى كالتّكميل والتّذْييل، وأمّا التّمْكين فيفارق هذه الأبواب في كونه عبارة عن استقرار القافية في مكانها لكنّها لا تزيد معنى البيت شيئاً، ومتى حذفت القافية نقص المعنى مع كونها غير نافرة من البيت؛ والتّكميل وإنْ أتى بعد تمام المعنى فهو يُفارق الإيغال. والتّذْييل يُفارق الإيغال لكونه يرِد على الكلمة الّتي تُسمّى إيغالاً آخِذاً في البيت من الجزء الّذي هو الضّرب إلى أوّل العجز».

وقد سَارَ وفق هذا التّقسيم علماء البلاغة، كابن مالك، والنّويْريّ، وابن الأثير الحلبيّ، والعلويّ، وابن قيّم الجوزيّة، والزّركشيّ، والحمويّ، والسّيوطيّ، والمدنيّ.

وتحدّثَ عن التّذْييل القزوينيّ وشُرّاح تلخيصه في بحث الإطْنَاب وسَمّوه «الإطْنَاب بالتّذْييل» وقالوا: وهو تَعْقِيبُ الجملة بجملةٍ أُخرى تشتمل على معناها للتّأكيد، وهو ضربان: ضَربٌ لمْ يُخْرَجْ مُخْرَجَ المثل، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾[1] على وجه وتوقّفه على ما قبله على وجه؛ وهو أنْ يُراد وهل نُجازي ذلك الجزاء. وفيه وجه آخر وهو أنّ الجزاء عام لكلّ مكافأة، يُستعمل تارةً في معنى المعاقبة وأُخرى في معنى الإثابة. فلمّا استعمل في المعاقبة هنا في قوله: «جَزَيناهم بما كَفَروا»، بمعنى: عاقبناهم بكفرهم، قيل: «وهل نُجازي إلاّ الكفور» بمعنى: وهل نُعاقب، فعلى هذا لم يخرج مُخرج المثل. والضّرب الآخر أُخرج مُخْرَجَ المَثَل نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ﴾[2] فهو تأكيد منطوق.

أمّا تأكيد مفهوم فكقول النابغة الذبياني: [الطويل]

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تَلُمُّهُ   عَلى شَعَثٍ أَيّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

فصدر البيت دَالٌ بمفهومه على نفي الكامل من الرِّجال فحقّق ذلك وقرّره بعجزه.

وقد عرّفه جرمانوس فرحات في باب «الجناس المُذَيَّل». وللتّذْييل في الكلام موقعٌ

---

(١) سورة سبأ، آية رقم (١٧).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٨١).

جليل ومكانٌ شريف خطير لأنّ المعنى يزداد به انشراحاً، والمقصد اتّضاحاً.

الإِطْنَابُ بالتَّكْرِير

التَّكْرِيرُ لغة: من كَرَّرَ الشَّيْءَ: أعاده مَرَّةً بَعْدَ أُخْرى، أَوْ مِراراً كثيرة. الإِطْنابُ بالتّكرار هو من الطُّرق الشّائعة للتّعبير في اللُّغة العربية؛ وقد تناوله معظم النُّقّاد والنّحاة وعلماء البلاغة. وقال الفرّاء: « والكلمةُ قد تكرِّرها العرب على التّغليظ والتّخويف ». إلاّ أنّ أبا عُبيدة سَمّاهُ « مجاز المكرر ». وكذلك اهتمّ الجاحظ بهذا الفنّ اهتماماً كبيراً وقال: « وجملة القول في التّرداد أنّه ليس فيه حدٌّ يُنْتَهى إليه ويُؤتى على وصفه، وإنّما ذلك على قدر المستمعين ومن يحضره من العوامّ والخواصّ ». ومثّل لذلك بأنّ اللّهَ - عزّ وجلّ - رَدّد ذكر قصّة موسى وهود وهارون وَشُعَيب وإبراهيم ولوط وعادٍ وثمود، وكذلك ذكر الجنّة والنّار، وغيرها من الأمور، لأنّهُ خاطب جميع الأمم، فالتّكرار محمود إذا جاء في الموضع الّذي يقتضيه وتدعو الحاجة إليه.

ولهذا السبب فرّق الخطابيّ بين المحمود والمذموم فقال: وأمّا ما عابُوهُ من التّكرار، فإنّ تكرار الكلام على ضربين:

الأوّل: مذموم، وهو ما كان مُستغنًى عنه غير مُستفاد به زيادة معنى.

والثّاني: ما كان بخلاف هذه الصّفة؛ إنّما يحتاج إليه ويحسن استعماله في الأمور المهمّة الّتي قد تعظم العناية بها، ويخاف بتركه وقوع الغلط والنّسيان فيها والاستهانة بقدرها.

ومنه الإِطْنَاب بالتّكرير لنكتة كتأكيد إنذار في قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[1] وفي « ثُمَّ » دلالة على أنّ الإنذار الثّاني أبلغ وأشدّ.

وكزيادة التّنبيه على ما ينفي التّهمة ليكمل تلقّي الكلام بالقبول، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَـٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾[2].

وقد يكرّر لتعدُّد المتعلّق كما كرّره اللّه تعالى في قوله في سورة الرّحمن: ﴿ فَبِأَيِّ

---

(١) سورة التّكاثر، الآيتان (٣و٤).

(٢) سورة غافر، الآيتان (٣٨و٣٩).

آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] لأنَّهُ تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعَقَّبَ كلَّ نعمةٍ بهذا القول، والغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أُخرى. وقد يأتي للتَّهويل والتَّخويف وغير ذلك.

الإِطْنَابُ بالتَّكْمِيل

التَّكْمِيلُ لغة: من فعل كَمَلَ يَكْمُلُ، وأَكْمَلَ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ جملة، واسْتَكْمَلَ الشَّيْءَ: أتَمَّهُ. عرَّف الباقلانيّ الإطْنَاب بالتَّكميل وقال: ومن البديع التَّكميل والتَّتميم وهو أنْ يأتي بالمعنى الَّذِي بدأ به بجميع المعاني المصحِّحة المتَمِّمة لصحته المكَمِّلة لجودته، من غير أنْ يخلَّ ببعضها ولا أنْ يُغادرَ شيئاً منها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[2] ثمَّ قال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[3] وقد تمَّ جلال المعنى بقوله: « إنَّ اللَّه عليمٌ خبير » ومنه قول نافع بن خليفة: [الطويل]

رِجَالٌ إذا لَمْ يَقْبَلُوا الحَقَّ مِنْهُمُ وَيُعْطَوهُ عَادُوا بالسُّيوفِ القَوَاطِعِ

وإنَّما تمَّت جودة المعنى بقوله: « ويعطوه ».

وتكلَّم التَّبريزيّ عن التَّكميل فقال: « أنْ يَذْكرَ الشَّاعرُ المعنى، فلا يدعْ من الأحوال الَّتي تَتمّ بها صحَّتَه وتكمل معها شيئاً إلاَّ أتى به » وأخذهُ عنه البغداديّ.

أمَّا ابنُ أبي الإصبع المصريّ فقد عرَّفه بقوله: « وهو أنْ يأتي المتكلِّم أو الشَّاعر بمعنى من معاني المدح أوْ غيره من فنون الشعر وأغراضه، ثمَّ يرى أنَّ مدحه والاقْتِصَار على ذلك المعنى فقط غير كامل فيكمِّله بمعنى آخر ». وحذا حذوه ابن مالك، والحلبيّ، والنّويْريّ، وابن قيِّم الجوزيَّة، والحمويّ، والمدنيّ.

أمَّا القزوينيّ فقد عرَّفه بقوله: « الإِطْنَابُ بالتَّكْميل أو الاحْتِراسُ، هو أنّى يُؤْتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه. وهو ضربان: ضرب يتوسَّط الكلام، كقول طرفة بن العبد: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ - غيرَ مُفْسِدِهَا - صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

---

(1) سورة الرَّحمٰن، آية رقم ١٦ وغيرها.

(2) سورة لُقمان، آية رقم (٣٤).

(3) سورة لُقمان، آية رقم (٣٤).

وضربٌ يقع في آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[1] فإنّه لو اقتصر على وصفهم بالذِّلّة عَلَى المؤمنين لتوهم أنَّ ذلّتهم لضعفهم، فلمّا قيل: « أعِزَّة على الكافرين » أعْلَم أنّها منهم تواضع لهم. ومنه قول الحماسيّ: [الطويل]

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ في فِرَاشِهِ ... وَلاَ طُلَّ مِنَّا حيثُ كَانَ قَتِيلُ

فلو اقْتَصَرَ على وصف قومه بشمول القتل، لأوهم أنَّ ذلك لضعفهم وقلّتهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانْتِصار من قاتلهم ».

الإِطْنَابُ بِالتَّوْشِيع

التَّوْشِيعُ: من الوشع، وشَعَ الشَّيْءَ في الشَّيْءِ: دَخَلَ فيه، والشجرة: فرّعها. وعرَّف ابن أبي الإصبع التَّوشيع بقوله: « هو أنْ يُؤْتَى في عجز الكلام بمثنى مفسَّر باسمين أحدهما معطوف على الآخر ».

وقد عرَّف جرمانوس فرحات « التَّوشيع »، كما ذكره ابن أبي الإصبع إلاّ أنّه زادَ عليه بقوله: « هو أنْ يأتي المتكلِّم ببيت يكون في حشو عجزه اسم مثنَّى، ثمّ يُفَسِّر بعده باسمين مفردين هما عين ذلك المثنَّى، بحيث أنْ يكون الثَّاني منهما قافية بيته ».

ومن أحسن ما جاء في هذا النَّوع قول ابن المستوفي: [البسيط]

أَبِيتُ وَاللَّيْلُ يَطْوِينِي وَيَنْشُرُنِي ... وَعِنْدِيَ القَاتِلاَنِ الخَوْفُ وَالحَذَرُ
إِذَا الْكَرَى اغْتَالَ عَيْنِي أَنْ يُلِمَّ بِهَا ... أَلْوَى بِهِ المُلْوِيَانِ الدَّمْعُ والسَّهَرُ

وكذلك عرَّفه ابن مالك، والنُّويْريّ، والقزوينيّ، والعلويّ، عرَّفه الأخير بقوله: أنْ يأتي المتكلّمُ بمثنى يُفَسِّرُهُ بمعطوفٍ ومعطوف عليه، وذلك من أجلِ أنَّ التَّثنية أصلُها العطفُ، فيوقع الاسم المثنَّى بما يدلّ على معناه ويرشِد إليه على جهة العطف. ومنه قول ابن الرُّوميّ: [البسيط]

إِذَا أَبُو قَاسِمٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ ... لَمْ يُحْمَدِ الأَجْوَدَانِ البَحْرُ وَالْمَطَرُ
وَإِنْ أَضَاءَتْ لَنَا أَنْوَارُ غُرَّتِهِ ... تَضَاءَلَ النَّيِّرَانِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (٥٤).

الإطْنَابُ بِذِكْرِ الخَاصّ بعد العامّ

عرَّف القزوينيّ الإطْنَاب بِذِكْرِ الخَاصّ بعد العامّ بقوله: وإمَّا بِذِكْرِ الخَاصّ بعدَ العَامّ للتَّنْبِيهِ على فَضْلِهِ حَتَّى كأنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، تنزيلاً للتَّغايُرِ في الوصف مَنْزِلَةَ التَّغايـر في الذَّات. كقوله تعالىٰ: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ ﴾[1] ومنه قول البحتريّ: [الكامل]

لَمَّـا مَشَيْنَ بِـذِي الأَرَاكِ تَشَـابَهَتْ ... أَعْـطَافُ قُـضْـبَـانٍ بِـهِ وَقُـدُود
فِي حُلَّتَيْ حِبَـرٍ وَرَوْضٍ فَـالْتَقَى ... وَشْـيَـانِ وَشْـيُ رُبًـى وَوَشْـيُ بُـرُودِ
وَسَفَـرْنَ فَـامْتَـلأَتْ عُـيُـونٌ رَاقَهـا ... وَرْدَانِ وَرْدُ جَـنًـى وَوَرْدُ خُـدُودِ

وسَارَ على هذا الأسلوب من التَّعريف السُّيوطيّ وشُرَّاح التَّلخيص.

الإطْنَابُ بالزِّيَادَةِ

الإطْنَابُ بالزِّيَادَةِ، يكون على أقسام:

ـ منهـا: دُخولُ حـرف فأكثـر من حـروف التَّـوكيـد، كقـولـه تعـالىٰ: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾[2] وقوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾[3].

ـ ومنها: دخول الأحرفِ الزَّائـدة، كقولـه تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[4].

ـ ومنها: التَّأكيدُ الصَّناعيّ وهو أربعةُ أوجه:

أحدها: التَّوْكيد المعنويّ بـ « كلّ » و « أجمع » و « كِلا » و « كِلتَا »، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5] وفائدته رفع توهّم المجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التَّأكيد اللَّفظيّ، وهو تكرار اللَّفظ الأوَّل إمَّا بمرادفه نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[6] وَإِمَّا بلفظه فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة. فالاسم نحو قوله تعالىٰ:

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٨).
(٢) سورة يٰس، آية رقم (٤).
(٣) سورة المؤمنون، الآيتان (١٥، ١٦).
(٤) سورة مريم، آية رقم (٢٩).
(٥) سورة البقرة، آية رقم (١٣٧).
(٦) سورة الأنعام، آية رقم (١٢٥).

﴿ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ ﴾[1] والفعل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾[2] واسم الفعل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[3]. والحرف، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[4]. والجملة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾[5]. وقد تقترن الجملة الثانية بـ « ثُمَّ »، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾[6] ومنه تأكيد الضمير المتَّصل بالمنفصل، كقوله تعالىٰ: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[7] ومنه تأكيد المنفصل بمثله، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾[8].

ثالثها: تأكيدُ الفعل، وهو عوض عن تكرار الفعل مرَّتين، وفائدته رفع توهُّم المجاز في الفعل، والأصل في هذا النَّوع أن يُنعت بالوصف المُراد، كقوله تعالىٰ: ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾[9].

رابعها: الحالُ المؤكِّدة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً ﴾[10]. وفي هذه الأقسام كُلِّها جاء الإطْنَابُ بالزِّيادةِ لغرضٍ من الأغراضِ، فإذا انتفى الغرضُ لمْ يعُد الإطْنَابُ مُفِيداً.

اعْتِدَالُ الوَزْنِ

اعْتِدَالُ الوَزْنِ ذَكَرَهُ قُدامة بن جعفر ولمْ يعرِّفه وقال: إنَّه كقول من قال: « اصْبِر على حَرِّ اللِّقاء، ومضض النِّزال، وشدَّة المصاع، ودوام المراس »، ولو قال: « على حرِّ الحرب ومضض النازلة وشدة الطعن ومداومة المراس » لبطل رونق التَّوازن؛ لأنَّ اللِّقاء والنِّزال

---

(1) سورة الإنسان، الآيتان (١٥، ١٦).
(2) سورة الطارق، آية رقم (١٧).
(3) سورة المؤمنون، آية رقم (٣٦).
(4) سورة هُود، آية رقم (١٠٨).
(5) سورة الشرح، الآيتان (٥، ٦).
(6) سورة الانفطار، الآيتان (١٧ و١٨).
(7) سورة البقرة، آية رقم (٣٥).
(8) سورة يوسف، آية رقم (٣٧).
(9) سورة الأحزاب، آية رقم (٤١).
(10) سورة مريم، آية رقم (٣٣).

والمصاع والمراس بوزنٍ واحد في الحركة والسكون والزّوائد. وهذا أدلّ على وجُوب التّوازن أو الإيقاع في النّثرِ، لأنّهُ يضفي عليه جمالاً إذا جاء غير متكلّف، أو كان غير بعيد عن المعنى الّذي يقصد الأديب إليه.

الاعْتِرَاضُ

الاعْتِرَاضُ من اعْتَرَضَ، واعْتَرَضَ الشّيءُ دون الشّيءِ أي حَالَ دونَه. ذكر قُدامة بن جعفر أنّ بعضَ الأقدمين سَمّاهُ «الالْتِفَات» وآخرون سموه باسم «الاسْتِدْرَاك». وعرّفه ابن رشيق باسم «الالْتِفَات» وقال: «وسبيله أنْ يكونَ الشّاعر آخذاً في معنى ثمّ يعرِض له غيره، فيعدل عن الأوّل إلى الثّاني فيأتي به ثمّ يعود إلى الأوّل من غير أنْ يُخِلّ في شيءٍ ممّا يشدّ الأوّل. كقول كُثَيّر عَزّة: [الوافر]

لَوْ أنّ البَاخِلِينَ، وَأنْتَ مِنْهُمْ، رَأوْكَ تَعَلّمُوا مِنْكَ المِطَالا

فقوله: «وأنْتَ منهم» اعتراضُ كلامٍ في كلام».

وجعل له ابن المعتزّ باباً على حِدَتِهِ بعد باب «الالْتِفَات» ومعظم النّاس يجمع بينهما. وذكر الحاتميّ الالْتِفَات وقال: وقد سَمّاهُ قومٌ «الاعْتِرَاض». وقال الصفانيّ: ومن أنْواع الفصاحة الالْتِفَات ويُسَمّى «الاعْتِرَاض»، والاعْتِرَاضُ في كلامِ العرب كثير. وقال صاحب الخصائص: «الاعْتِرَاضُ كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشّعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التّأكيد، فلذلك لا يشنُع عليهم ولا يستنكر عندهم أنْ يُعترض بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك ممّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاّ شاذّاً أوْ مُتأوّلاً». وأُدْرِج هذا الفنّ في كتب علماء البلاغة. وعرّفه العسكريّ كتعريف ابن المعتزّ ونقل أمثلته. وأصرّ ابن منقذ أنْ لا تكونَ الجملة المعترِضة زائدة، بل تكون فيها فائدة. وقد قسّمه الرّازي إلى ثلاثة أنواع:

الأوّل: مذموم، كقول الشّاعر: [الهزج]

وَمَا يَشْفِي صُدَاعَ الرّأسِ مِثْلُ الصّارِمِ العَضْبِ

الثّاني: وسط، كقول امرىء القيس: [الطويل]

ألاَ هَلْ أتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَمّةٌ بِأنّ امْرَأ القَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

الثّالث: لطيفٌ، وهو الّذي يكْسُو المعنى جَمالاً، كقوله تعالى: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ

النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾(١). وَأَدْخله السَّكاكيّ في المحسنات المعنويّة، وقال عنه: «ويُسَمَّى الحشو، وهو تَدَرُّجٌ في الكلام ما يَتِمُّ بدونه». ومثله بقول طرفة بن العبد: [مجزوء الكامل]

فَسَقَى دِيَـارَكَ - غَيْـرَ مُفْسِـدِهَـا - صَـوْبُ الـرَّبِيـعِ وَدِيمَـةٌ تَهْمِي

كما ذكر ابن الأثير أَنَّ بعضهم يُسَمِّيه حشواً ثُمَّ قال: «وحدُّه كلّ كلام أُدخِلَ فيه لفظٌ أَوْ مركّب لَوْ أُسْقِطَ لبقيَ الأوَّلُ على حاله». وكذلك قال الزّملكانيّ. إلاَّ أنَّ ابن مالك ذكر أنَّ قُدامة يُسَمِّيه الْتِفَاتاً، غير أنَّ الأمثِلَةَ الَّتي مثَّلها قُدامة أقرب إلى الرُّجوع منه إلى الاعْتِرَاض، وإنْ كان قد قال: «ومن نعوت المعاني الالْتِفات، وهو أَنْ يكونَ الشَّاعر آخِذاً في معنى فكأنّه يعترضه إمَّا شكٌّ فيه أَوْ ظنٌّ بِأَنَّ رادّاً يَـرُدُّ عليه أَوْ سـائِلاً يسـألُهُ عن سببه فيعود راجِعاً إلى ما قدَّمه».

وذكره ابن شيث القرشيّ فقال: «هو أَنْ يذكرَ قضية ثُمَّ يحاشيه منها». وسَمَّاهُ التَّنوخيّ «اعْتِراضاً». وعرَّفه الحلبيّ بقوله: «وهو الَّذِي سَمَّاهُ الحاتميّ وابن المعتزّ اعتِرَاض كلامٍ في كلام لمْ يتمّ معناه، ثُمَّ يعود فيتمّه».

إلاَّ أنَّ ابن الأثير الحلبي قال: إنَّ بعضهم يسمُّونه التَّمام أيضاً. وهذا ما لم يرد في كتب البلاغة، لذا فَضَّلتُ تسمية «الاعْتِرَاض» كما فَضَّلَهُ الزُّرْكشيّ، والقزوينيّ، والعلويّ، وابن قيِّم الجوزيَّة، والسبكيّ، والسّيوطيّ، والإسفرايينيّ، والمغربيّ. وتحدَّث الحمويّ عن التّسميات السَّابقة، وقال: «إنْ اسمه التَّمام، وإنَّ الحاتميّ سَمَّاهُ التَّتميم» ولكن حين فصَّل القول فيه سَمَّاهُ «الاعْتِرَاض». وقال: «هو عبارة عن جملة تعترض بين الكلامين تُفيد زيادة في معنى غرض المتكلِّم». وفرَّق بينه وبين الحشو بقوله: «ومنهم من سَمَّاهُ الحشو، وقالوا في المقبول منه حشو اللوزينج، وليس هكذا. والفرق بينهما ظاهر، وهو أَنَّ الاعْتِرَاضَ يفيد زيادة في غـرض المتكلّم والنّاظم، والحشـو إنَّما يـأتي لإقامـة الوزن لا غيـر، وفي الاعْتِرَاض من المحاسن المكمِّلة للمعاني المقصودة ما يتميَّز به عن أنواع كثيرة».

وذكر ابن معصوم عدَّة مصطلحـات كالتَّمـام والتَّتميـم، لكنَّه عقـد له فصـلاً باسم الاعْتِرَاض كما فعل الحمويّ وغيره، وقال: «إنَّه متى خَلاَ عن نكتة سُمِّي حشواً، فلا يُعدُّ

---

(١) سورة الواقعة، الآيتان (٧٥، ٧٦).

حينئذٍ من البديع بل هو من المستهجن ، وأوْرَدَ أنَّ النكتَ فيه كثيرة، منها التّنزيه كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سبحانه وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ ﴾[1] ومنها الدُّعاء، كقول أبي المنهال عوف بن محلم الخزاعيّ: [السريع]

إنَّ الثّمانينَ - وَبُلِّغْتَها - قد ... أحْوَجَتْ سَمعي إلى تُرْجُمانِ

ومنها التّنبيه كقول الآخر: [السريع]

وَاعْلَمْ وَفِعْلُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ومنه تخصيص أحد المذكورين بزيادة التّأكيد في أمرٍ علّق بهما، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ بِوَالِدَيْه حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَىٰ وَهْنٍ - وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ - أنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾[2].

ومنها المُطابقة والاسْتِعْطَاف كما في قول المتنبّي: [الكامل]

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهِيبَهُ ... في جَنَّتي لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَا

ومنه بيان السّبب لأمرٍ فيه غرابة كما في قول الشّاعر: [الطويل]

فَلاَ هَجْرُهُ يبدو - وَفِي اليَأْسِ رَاحَةٌ - ... وَلاَ وَصْلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ

ومنه المدح كما في قول أبي محمّد الخازن: [الوافر]

فَأيَّةُ طَرْبَةٍ لِلعَفْوِ إنَّ الـ ... كَرِيمَ - وَأَنْتَ مَعْنَاهُ - طَرُوبُ

وممّا جاء بين كلامين متّصلين معنًى وهو أكثر من جملة أيضاً، قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ - واللّهُ أعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَىٰ - وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[3] فقوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ أعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وليس الذّكر كالأنثىٰ ﴾[3] ليس من قول أمّ مريم، وإنّما هو اعتراضٌ من كلام الله - سبحانه - والنكتة فيه تعظيم الموضوع وتجهيلها بقدر ما وهب لها منه. والنكتة ذكرها القزوينيّ وشُرّاحه.

---

(١) سورة النّحل، آية رقم (٥٧).

(٢) سورة لُقمان، آية رقم (١٤).

(٣) سورة آل عمران، آية رقم (٣٦).

الإعْجَازُ

نَزَلَ القرآن الكريم فكان حجّةً بلاغيّة تحدّى العرب بل الإنس والجنّ على أن يأتوا بمثله ولَوْ كان بعضهم لبعض ظهيراً.

وكان العرب يسمعونه فيخرُّون لروعته وجماله ساجدين ويتأثرون به تـأثُراً شـديداً، وقد دفع المؤلفين فيما بعد إلى أنْ يبحثوا عن ذلك، ويوضحوا مسألة إعجاز القرآن ويبيُّنوا سرَّ ذلك الإعجاز الّذي تحدّاهم اللّهُ به حينما قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ لئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـٰذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾[1]. وكان المتكلّمونَ أوّلَ من تحدّثوا عن إعْجازِهِ وبلاغتِهِ، فقالت المعتزلة: « تأليف القرآن ونظْمه معجز محال وقوعه منهم كاسْتِحَالة إحياء الموتىٰ منهم وإنّهُ علم لرسول اللّه ﷺ ». وقـال النظّام: « الآية والأعجُوبة في القرآن ما فيه من إخبار عن الغيوب، فأمّـا التّأليف والنّـظم فقد كان يجوز أنْ يقدرَ عليه العباد لولا أنَّ اللّه منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم ». وقال هشام وعباد بن سليمان: « لا نقول إنَّ شيئاً من الأعراض يدُلُّ على اللّه ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ولا نقول إنَّ عَرَضاً يَدُلُّ على نبوّة النّبيّ ﷺ » ولَمْ يجعلا القرآن علماً للنّبيّ ﷺ وزعما أنَّ القرآن أعراض.

وقال الرُّمّانيّ: « إنَّ القرآن معجز ببلاغته، وهو أعلى طبقات الكلام». والبلاغة عنده اتّصال المعنى إلى القلبِ في أحسن صورة من اللّفظ، وأعلاها طبقة في الحسن بلاغـة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب، كإعجاز الشّعر المفحم، فهذا معجز للمفحم خاصّة، كما أنَّ ذلك معجز للكافّة.

وقدّر الخطابيّ أنَّ بلاغةَ القرآن تعود إلى جمال ألفاظه، وحسن نظمه، وسُمُوّ معانيه، وتأثيره في النّفوس، قال: « واعْلَمْ أنَّ القرآن إنّما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نُظوم التّأليف مضـمّناً أصحّ المعاني ». ونبّه إلى تأثير القرآن في النّفوس فقال: « قلتُ في إعجازِ القرآن وجهاً آخر ذهب عنه النّاس فلا يكادُ يعرفه إلاّ الشّاذّ من آحادهم، وذلك صنيعه في القلوب وتأثيره في النّفوس ».

ووافق هذا الرّأي الباقلانيّ إلى أنَّ كتابَ اللّه معجز لأنّه نظم خارج عن جميع وجوه

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٨٨).

النّظم المعتاد في كلام العرب، ولهذا اعتقد أنَّ البديعَ ليس من الأسباب التي يعلّل بها الإعجاز، قال: «لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع، إذْ دعوه في الشّعر ووصفوه فيه؛ وذلك أنَّ هذا الفنّ ليس فيه ما يخرق العادة عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتّعلُّم والتدرُّب به والتّصنُّع لهُ، كقول الشّعر ورصف الخطب وصناعة الرّسالة والحذق في البلاغة». وعلى هذا يُؤكّد أنَّ القرآنَ معجز بأسلوبه ونظمه البديع وألفاظه وقوّة تعمُّقه في الصُّدور، لا بما يحويه من وجوه البلاغة وفنونها. ورجع الخفاجيّ إلى رأي النّظام في إعجاز القرآن؛ وأكّد أنَّ مسألة الإعجاز صرف العرب عن معارضة القرآن بأنْ سُلبوا العلوم الّتي بها يتمكّنون من المعارضة في وقت راحتهم، فقال: «إنَّ الصحيح أنَّ وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته، وأنَّ فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصّرف. وهذا هو المذهب الذي يعوّل عليه أهل هذه الصّناعة وأرباب هذا العلم». ثمَّ تابع قوله: «إنَّ القائل بالصّرف يحتاج إلى تحقّق الفصاحة ليعرف ما هي، ليقطع بأنّها كانتْ في مقدورهم ومن جنس فصاحتهم» وذهب إلى أنَّ لا فرق بين القرآن وفصيح الكلام المختار في هذه القضية، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدْنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يُضاهي القرآن في تأليفه.

نستخلص أنَّ للخفاجيّ رأيين متناقضين:

أحدهما: أنَّ القرآن معجز بفصاحته الّتي وقع التّزايد فيها موقعاً خرج عن مقدرة البشر.

الثّاني: أنَّ المرء إذا عَادَ إلى نفسه وكان ضليعاً بالتّأليف، خرج من نتاجه ما يُضاهي القرآن في تأليفه.

ورأى الجرجانيّ أنَّ كتاب الله معجز بنظمه، أي أنّه يرجع إلى تلاؤم المعاني في الجمل تلاؤماً يؤدّي إلى إعجازه، فقال: «... لأنَّ الألفاظَ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنّما تثبت لها الفضيلة، وخلافها في ملاءمة معنى اللّفظة لمعنى الّتي تليها وما أشْبَه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظ». ونلاحظ أنَّ عبد القاهر الجرجانيّ يُرجع الإعجاز إلى النّظم والتّأليف، وأنَّ حصول هَذين الأمرين مَردُّهُ إلى الذّوق والإحساس الرُّوحانيّ وكثرة التعمُّق في ثقافة العرب وتذوّقها.

ورأى الزَّمخشريّ أنَّ إعجاز القرآن معجز في مسألتين:

الأولى: ما يتضمَّن من الأحاديث عن علم الغيب.

الثَّانية وهذا هو قمَّة التَّحدِّي، وأُمُّ الإعجاز، ودرايته أهمّ الخطوات الموجبة على المفسِّر، وهو بهذا العمل المميَّز جارى الجرجانيّ في تأليفه ولأجل تبيين ذلك طبَّق أنْظِمة البلاغة على كتاب اللّه، فقال: « إنَّ المفسِّر لا يستطيع أنْ يغوصَ على معانيه ما لَمْ يكنْ بارعاً في علمين مختصَّيْن به هما علم البيان وعلم المعاني ». إلاَّ أنَّ للرَّازي رأياً متبايناً في إعجاز القرآن وبلاغته يعودان إلى الفصاحة الَّتي تَتَضَمَّن سبكه وبدائعه.

وقدْ أضَاف السَّكاكيّ على ما أوْضحْناه من الآراء الأربعة السَّابقة فقال: « فهذه أقوال أربعة يخمسها ما يجده أصحاب الذَّوق أنَّ وجهَ الإعجاز هو أمرٌ من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلاَّ طول خدمة هذين العِلْمَيْن ـ المعاني والبيان ـ بعد فضل إلَهي من هبةٍ يهبها بحكمته من يشاء وهي النَّفس المستعدَّة لذلك. فكلّ ميسَّر لما خُلق له، ولا اسْتِبْعَاد في إنكارِ هذا الوجه ممَّن ليس معه ما يطلع عليه، فلكم سحبنا الذَّيل في إنكاره ثمَّ ضَمَمْنَا الذَّيل ما أنْ ننكره، فله الشُّكر على جزيل ما أولى، وله الحمد في الآخرة والأولى ». وخلص إلى أنَّ مسألة القرآن وإعجازه تدرك ولا توصف، كاسْتِقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، فقال: « ومدرك الإعجاز عندي هو الذَّوق ليس إلاَّ، وطريق اكْتِسَاب الذَّوق خدمة هذين العلمين ـ المعاني والبيان ـ نعم، للبلاغة وجوه ملتثمة وبما تيسَّرت إماطة اللِّثام عنها لتُجْلَى عليك، أمَّا نفس وجه الإعجاز فلا ».

هذا الرَّأي عماده الذَّوق والإدراك الرُّوحانيّ أكثر من التَّعليلات الَّتي أوردها كثير من العلماء. هذا ممَّا دفع العلماء إلى الحوذ على طرق التَّعبير وما يحوي من فنون الكلام. ولهذا السبب صارت كتب إعجاز القرآن كتباً بلاغيَّة، وهذا من تعزيز القرآن الكريم، والَّذي كان علامة دالَّة على النُّبوَّة وتصديقاً لصاحب الشَّريعة إذ اختاره اللّه تعالىٰ بياناً لمعجزته وعلماً دالاًّ على نبوَّته وبرهاناً صادقاً على صحَّة رسالته، لكن لا يخفى تَعلُّقه بما نحن فيه تعلُّقاً خاصّاً والتصاقاً ظاهراً، فإنَّ الأخلق بالتَّحقيق أنَّا إذا تكلَّمْنَا على بلاغة غاية الإعجاز بتضمَّنه لأفانين البلاغة فالأحقُّ هو إيضاحُ ذلك، فنظهر وجه إعجازه وبيان وجه الإعجاز وإبراز المطّاعِن الَّتي للمخالفين والجواب عنها.

وقال يحيى بن حمزة العلويّ معرِّفاً الإعجاز: « اعْلَمْ أنَّ الكلامَ في الوجه الَّذي

لأجله كان القرآن معجزاً دقيقاً، ومن ثمّ كثرت فيه الأقاويلُ واضطربت فيه المذاهب وتفرّقوا على أنحاء كثيرة، فلنذكر ضبط المذاهب ثمّ نُرْدِفه بذكر ما تحتمله من الفساد، ثمّ نذكر على أثره المختار منها » فهذه مباحث ثلاثة فصّل الكلام عنها العلويّ.

أوّلاً: ضبط المذاهب في وجه الإعجاز، ومنها الصَّرْفة والأسلوب وخلوّه من المناقضة.

ثانياً: قول من زعم أنّ الوجهَ في إعجازه هو البلاغة.

ثالثاً: قول من زعم أنّ الوجهَ في الإعْجاز إنّما هو اشْتِمالُهُ على الحقائق وتضمُّنه للأسرار والدّقائق الّتي لا تزال غَضّة طريّة على وجه الدّهر.

الأَعْدَادُ

الأَعْدَادُ تَحدَّثَ عنه الرّازي وَسَمّاهُ التّعْديد وقال: هو إيقاع الأعداد من الأسماء المفردة في النثْرِ والنّظم على سِياقٍ واحد، فإنْ رُوِيَ فيه ازدواج أوْ تجنيس أوْ مُطابقة أوْ مُقابلة أوْ نحوها فذلك في غاية الحسن. ومنه قول المتنبّي: [البسيط]

الْخَيْـلُ وَاللَّيْـلُ وَالْبَيْـدَاءُ تَعْـرِفُنِي وَالسَّيْفُ والرُّمحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

وعـرّفه ابن الزّملكانيّ بقـوله: « هـو إيقـاعُ الألفـاظ المفـردة على سِيَـاقٍ واحـد، كقوله تعالىٰ: ﴿ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾[1] ». وَسَمّاه الحلبيّ والنّوَيْريّ « سِياقة العدد » أوْ « سِياقة الأعداد » نقلاً عن الرّازي، وكذلك سَمّاهُ الثّعالبيّ، ومثله الوطواط الّذي قال: « سِياقة الأعداد: وتكون هذه الصّنعة بأنْ يسوقَ الكاتبُ أو الشّاعرُ في نثره أوْ نظمه عدداً من الأسماءِ المُفردة على نَسَقٍ واحدٍ بحيثُ يكون كلّ واحد من هـذه الأسماء لـه معنًى قائم بذاته، ويكون اسماً كذلك لشـيءٍ آخر. وهذه الصّنعة أكثرُ قبـولاً وأشدُّ أَسْـراً إذا اقترنت بازْدِواج اللّفظ أو التّجْنيس أو التّضادّ أو أيّ صنعة أخرى من صناعات البلاغة ».

وسَمّاهُ ابن قيّم الجوزيّة « سياق الأعداد » ونقل تعريف الرّازي ومثاليه وأمثلة أخرى من القرآن الكريم كقوله تعـالىٰ: ﴿ هُوَ اللّهُ الّـذي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ المَلِكُ القُـدُّوسُ السَّلاَمُ

---

(١) سورة الحشر، آية رقم (٢٤).

﴿الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾[1]. ومثله قول الزَّركشيّ، إلاّ أنَّه أضاف قوله: «وأكثر ما يُؤخَذ في الصِّفات، ومقتضاها ألا يعطف بعضها على بعض لاتِّحاد محلها، ويجري مجرى الوصف في الصِّدق على ما صدق».

ولقد سَمَّاهُ المحدَثون «الأعداد» وعرَّفه الحمويّ بقوله: «هذا النَّوع أعني «التَّعديد» ذكره الرَّازي وغيره، وسَمَّاهُ قوم الأعداد، وهو عبارة عن إيقاع أسْماء منفردة على سِياقٍ واحد، فإنْ رُوعِيَ في ذلك ازْدِواجٌ أوْ مُطابقة أوْ تجنيس أوْ مُقابلة، فذلك الغاية في حسن النَّسق، مثاله قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ، وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾[2] ومن الأمثلة الشِّعريَّة قول ابن حجَّة الحمويّ: [البسيط]

تَعْدِيدُ فَضْلِهِم يُبْدِي لِسَامِعِهِ   عِلْماً وَذَوْقاً وَشَوْقاً عِنْدَ ذِكْرِهِمِ

ويعتقد من هذا الكلام أنَّ التَّعديد أو الأعداد من مخترعات الرَّازي؛ غير أنَّ الثَّعالبيّ والوطواط قالاه قبله، علماً بأنَّ الآخرين لَمْ يخرج أحَدٌ منهم عن كلام الرَّازي، وقد سَمَّوهُ تعديداً، أوْ سِياقة الأعداد وسِياقة العدد.

وقد سَمَّاهُ جرمانوس فرحات باسم «سِياقة الأعداد» وعرَّفه بقوله: هو تناسق الأعداد من الأسماء المفردة في الكلام على نسَقٍ واحدٍ، وَإِنْ رُوعِيَ في ذلك ازْدِوَاجٌ أوْ تجنيس أوْ مُطابقة أوْ غير ذلك من الصِّناعةِ كان غاية في الحسن واللُّطف، كقول ابن منير الطَّرابلسيّ: [البسيط]

أَرْبَى عَلَيَّ بِشَتَّى مِنْ مَحَاسِنِهِ   تَأَلَّفَتْ بَيْنَ مَسْمُوعٍ وَمَرْئِيِّ
إِبَاءُ فَارِسَ فِي لِينِ الشَّآمِ مَعَ الـ   ـظَّرْفِ العِرَاقِيِّ وَالنُّطْقِ الحِجَازِي

الإعْرَاضُ

الإعْرَاضُ عن الشَّيْء: الصَّدُّ عنه، وأعْرَضَ عنه: صَدَّ. وقد عرَّفه ابن الزَّملكانيّ باسم «الإعْرَاض عن صريح الحكم»، وقال: «تيقَّظ لهذا الفنّ فإنَّه دقيق السلك لبيق السَّبك، ويجيءُ على وجوهٍ شتَّى؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى

---

(1) سورة الحشر، آية رقم (٢٣).
(2) سورة البقرة، آية رقم (١٥٥).

اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾[1]. ففي الآية أعرض ـ سبحانه ـ عن ذكر مقدار الجزاء والثّواب، وذكر ما هو معلوم مشترك بين جميع أعمال البرّ تفضيماً لمقدار الجزاء، لما فيه من إبهام المقدار، وتنزيلاً له منزلة ما قد علم، فهو غير محتاج إلى بيانه، وهذا مِصداقُ قول النّبيّ ﷺ: « إنّما الأعمالُ بالنّيّاتِ وإنّما لِكُلّ امْرِئٍ ما نَوى » فالرّسول أعْرَضَ عن ذِكْرِ الجزاء إلى إعادة الشّرطِ تنبيهاً على وضوحِ ما ينالُ وتضخيماً لشأنِ ما أتى من العمل، وصارَ السُّكوت عن مراتبِ الثّوابِ أبلغُ من بيانِها ». وقد حَذا الزّركشيّ حذو ابن الزّملكانيّ ونقل كلامه.

الإعْنَاتُ

الإعْنَاتُ من العَنَتِ: دُخولُ المشقّة على الإنسان وَلقاء الشّدّة. والإعْنَاتُ: تكليف غير الطّاقة.

والإعْنَاتُ في البلاغة من مخترعات ابن المعتزّ الذي عرّفه بقوله: « ومن إعْنَات الشّاعر نفسه في القوافي وتكلّفه من ذلك ما ليس له، كقول رافع بن هُريم اليربوعيّ: [الطويل]

فـإلاّ تُـحـامـوني تُـصِبْـكُـمْ بِـعُـرَّةٍ   مُفـارَقَتي أَوْ تَقبِسـوا مِن شَـرَارِيَـا
إِذَا صَـارَ لَـوْنِي كُـلُّ لَـوْنٍ وَبُـدِّلَتْ   نَضَـارَةُ وَجْهِي مُخْضَبـاً بـاصْفِـرَارِيَـا

وسَمّاهُ بعض علماء البلاغة « لزوم ما لا يلزم » والتّضييق، والتّشديد، والالْتِزام، غير أنّ ابن الأثير الحلبيّ قال: « إنّ تجاهلَ العارف يُقال لـلإعْنَات، ولكن بينهما بونٌ شاسعٌ» والمصطلح المعروفُ والمشهورُ « لزوم ما لا يلزم » أكثر شهرة من مصطلحِ ابن المعتزّ، فالإعْنَاتُ هو إلزام الشّاعرِ نفسه بما لا ينبغي. إلاّ أنّ ابنَ الأثير سَمّاهُ « لزوم ما لا يلزم » وعرّفه بقوله: « لأنّ مؤلّفه يلتزمُ ما لا يلزمُه، فإنّ اللاّزم في هذا الموضع وما جرى مجراه إنّما هو السّجع الّذي هو تساوي أجزاء الفواصِل من الكلام المنثور في قوافيها، وهذا فيه زيادةٌ على ذلك، وهو أنْ تكونَ الحروف الّتي قبلَ الفاصلةِ حرفاً واحداً؛ وهو في الشّعرِ أنْ تتساوى الحروف الّتي قبل رويّ الأبياتِ الشّعريّة ».

وأشارَ إليه العلويّ في « الطّراز » وسمّاه « لزوم ما لا يلزم » ثمّ أضاف: « ويُقال له الإعْنَاتُ ويَرِدُ في المَنْظوم والمَنْثور من الكلام، ومعناه في لسان علماء البيان أنْ يلتزمَ النّاظم

(١) سورة النّساء، آية رقم (١٠٠).

قبل حرف الرويّ حرفاً مخصوصاً أوْ حركة مخصوصة من الحركات قبل حرف الرويّ أيضاً.
مثال قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[1] فحرف الرِّدفِ ليس من باب « لزوم ما لا يلزم »، بل هو لازم بكلِّ حال ».
وعرَّفه الحلبيّ بقوله: « هو أَنْ يعْنتَ نفسه في الْتِزَام ردفٍ أوْ دخيل أوْ حرف مخصوص قبل حرف الرَّويّ أوْ حركة مخصوصة ». وهذا التَّعريف قاله النُّويْريّ في « نهاية الأرب »، كقول إسْحَق بن إبراهيم الموصلي: [الوافر]

إِذَا مَا كُنْتَ يَوْماً مُسْتَضَافاً ... فَقُلْ لِلْعَبْدِ يَسْقِي الْقَوْمَ بِرَّا
فَحُسْنُ الْبِرِّ مَكْرُمَةٌ وَمَجْدٌ ... وَمَدْفَأَةٌ إِذَا مَا خِفْتَ قُرَّا

وعرَّفه أيضاً ابن مالك في « المصباح » وقال: « الالْتِزَامُ أَنْ يلتزمَ المتكلِّم في السَّجع أو التَّقفية قبل حرف الرَّويّ ما لا يلزمه من مجيء حرف بعينه أوْ حرفين أوْ أكثر، ويحمدُ منه ما عدم الكلفة لدلالته على الاقْتِدَار وقوّة المادة ». وكذلك سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع في « تحرير التَّحبير » « لزوم ما لا يلزم » ثمّ عرَّفه بقوله: « هو أَنْ يلتزمَ النَّاثرُ في نثره أو الشَّاعر في شعره قبل رويّ البيت من الشعر حرفاً فصاعداً على قدرِ قوَّتِهِ بحسب طاقته مشروطاً بعدم الكلفة ». ومثَّل بقول رافع بن هُريم اليربوعيّ: [من الطويل]

فَسِرِّي كَإِعْلَانِي وَتِلْكَ سَجِيَّتِي ... وَظُلْمَةُ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِيَا

إلَّا أَنَّ ابن حجَّة الحمويّ سَمَّاهُ « الالْتِزَام » وعرَّفه بقوله: « هذا النَّوع الَّذي سَمَّاه قوم الالْتِزَام ولزوم ما لا يلزم، ومنهم من سَمَّاهُ الإعْنَات والتَّضْييق، وهو في الاصْطِلَاح أَنْ يلتزمَ النَّاثرُ في نثره أو النَّاظم في نظمه بحرف قبل حرف الرَّويّ أوْ بأكثر من حرف بالنِّسبة إلى قُدرته مع عدم التُّكلُّف ». وقد جاء في الكتاب العزيز في مواضع تجلّ عن الوصف كقوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾[2]. ومثاله قول ابن حجَّة الحمويّ: [البسيط]

لِأَنَّ مَدْحَ رَسُولِ اللَّهِ مُلْتَزَمِي ... فِيهِ وَمَدْحَ سِوَاه لَيْسَ مِنْ لَزَمِي

ومنه قول أبي العلاء الَّذي كان أكثرهم الْتِزَاماً، حتَّى إنه صنع كتاباً وَسَمَّاهُ اللُّزوميَّات

---

(١) سورة العاديات، الآيات(٦ - ٨).
(٢) سورة التَّكوير، الآيتان (١٥، ١٦).

جاء فيه بأشياء بديعة، إلاّ أنَّ فيه من عثرات لسانه الكثير، كقوله: [الطويل]

ضَحِكْنَا وَكَانَ الضَّحْكُ مِنَّا سَفَاهَةً ... وَحقٌّ لِسكَّانِ البَسِيطَةِ أَنْ يَبْكُوا
يُحطمنَا صرفُ الزَّمَانِ كَأَنَّنَا ... زُجَاجٌ وَلَكِنْ لاَ يُعَادُ لَنَا سَبْكُ

وعرَّفه الخفاجيّ فقال: « وليس يغتفر للشّاعر إذَا نَظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزم شيء من عيوب القافية، لأنّه إنَّما فعل ذلك طوْعاً واخْتِيَاراً من غير إلجاءٍ ولا إكْراهٍ، ونحن نُريد الكلام الحسن على أسهلِ الطُرق وأقرب السُّبُل وليس بنا حاجة إلى المتكلّف المطّرح وَإنْ ادَّعى علينا قائله أنَّ مشقَّة نالته وتعباً مرَّ به في نظمه ».

وأُضِيفَ إلى هذا الفنّ تصغير الكلمات الأخيرة من الشّعر أوْ من فواصل الكلام المنثور، كقول بعضهم: [الرّجز]

عَزَّ عَلَى لَيْلَى بِذِي سُدَيْرِ ... سُوءُ مبيتي ليلة الصُّمَيْرِ
مُقَضَّباً نَفْسِيَ فِي ضُمَيْرِ ... تنتهز الرِّعدةُ في ظُهَيْرِي
يَهْفُو إليَّ الزُّور من صُدَيْرِي ... ظَمْآن في رِيحٍ وَفِي مُطَيْرِ

إلاّ أنَّ جرمانوس فرحات ذكره في « بلوغ الأرب في عِلْم الأدب » وسَمّاهُ « تجاهل العارف » وهما مختلفان تمام الاخْتِلاَف الفنّي.

الإغَارَةُ

الإغَارَةُ: المصدر من فعل أغَارَ، والغارة الاسم، والغَارَة من الإغَارَة على العدو. وقد جعل ابن رشيق القيروانيّ الإغَارة من باب السّرقات، وعرَّفها بقوله: « أنْ يَصْنَعَ الشّاعر بيتاً ويخْتَرِع معنًى مليحاً، فيتناوله مَنْ هو أعْظَم منه ذكراً وأبْعَد صَوْتاً؛ كمَا فَعَلَ الفَرَزْدق عندما سمع جميل ينشد: [الطويل]

تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا ... وَإِنْ نَحْنُ أوْمَأْنَا إلى النَّاسِ وَقَفُوا

فقال: متى كان المُلْكُ في بني عُذْرَةَ؟ إنَّما هو في مُضَرَ وَأنَا شاعِرها، فَغَلَبَ الفرزْدَق على البيت، ولمْ يتركهُ جميل ولا أسْقَطَهُ من شعره، فما كان هكذا فهو إغارة.

ومن علماء البلاغة من يرى أنَّ الإغارة أخْذُ المعنى بأسْرِهِ، والسَّرَق أخْذُ بعض اللّفظ أوْ بعض المعنى، سواء أكان ذلك لمعاصر أوْ قديم» ونقله الصّنعانيّ بتمامه.

أمّا العلويّ فعرّفها بقوله: « هي ادّعاءُ اللّفظ والمعنى من غير أنْ يفكّرَ الشّاعر أوْ يتعنّى، فما ذُمّ شاعرٌ في السّرقات بأقبح منها ». وأضاف: « هي أقبح وجوه السّرقات وأشنعها وأدْناها منزلة وأوْضعها ».

الإغْرَابُ

الإغْرَابُ هُوَ الاسْتِغْرَاب، وقد تقدَّمَ البحث فيه؛ وذلك بأنْ يأتِيَ المتكلّم بمعنًى غريب نادر لمْ يسمعْ بمثله أوْ سمع وهو قليلُ الاسْتِعْمَال. وَسَمَّاهُ قوم « النّوادر ».

وكذلك جرمانوس فرحات سَمَّاهُ « النّوادر » وعرّفه بقوله: « هو أنْ يأتيَ الشّاعر بمعنًى غريب لقلّته في الكلام، إلاّ أنّه لَمْ يسمعْ بمثله ». وهذا من مُخترعات قُدامة بن جعفر، إلاّ أنّ الجمهور على خلافه في ذلك؛ لأنّهُم يزعمون أنّ النّادر لا يكون إلاّ إذا لم يسمع بمثله، والأوّلُ أوْلى ويُسَمّى الإغْرَاب والطُرْفَة. وبهذه الكِنَايات يقوى مذهب قُدامة من قبل أنّهم يقولون: ورد غريب وطريف، لا لأنّه لمْ يوجد مثله في الزّمان، بل لأنّه وجد في غير أوانه. وعرّفه أُسامة بن منقذ فقال: هو أنْ يكونَ المعنى ممّا لمْ يُسْبَقْ إليه على جهة الاسْتِحْسان، قال: فيُقال: طريفٌ وغريبٌ إذَا كان فرداً قليلاً، فإذا كثر لمْ يُسمَّ بذلك. ومنه قول أبي تمّام حبيب بن أوْسٍ الطّائيّ: [الكامل]

إقْـدَامُ عَمْـرٍو في سمـاحـةِ حـاتمٍ ... في حلمِ أحْنفَ في ذكـاء إيـاسِ
لَا تُنْكِـرُوا ضَـرْبِي لـه مَنْ دُونَـه ... مثـلاً شَـرُوداً في العُـلاَ والبـاسِ
فـاللهُ قـد ضَـرَبَ الأقـلَّ لنـورِهِ ... مثـلاً من المِشْكَـاةِ والنِّبْـرَاسِ

أغْرَاضُ التَّشْبِيه

راجع التّشْبِيه.

أغْرَاضُ الخَبَرِ البَلاَغِيَّة

أغْرَاضُ الخَبَرِ البَلاَغِيَّة نوعان: فائدة الخبر، ولازم الخبر، وهذان الغَرَضَان يحملان في الوقت نفسه معاني شتّى قد يكون منها إظهار الضعف، أو الاسْتِرْحَام والاسْتِعْطَاف، أو التَّحَسُّر، أو المَدْح، أو الفَخْر، أوْ غير ذلك.

ففائدة الخبر يكون إذا كان الإنسان جاهلاً بالخبر، فإنّ قصدك إفادته بمضمون ما تقول

وتُخبر، مثلاً لو قلت له: « لقد أصْدَرَ مجلس الوزراء مرسوماً بمضاعفة رواتب الموظّفين » وَلَمْ يكن يعرف ذلك، فأنْتَ تفيده خبراً جديداً، وهذا ما سَمَّاهُ البُلَغاء « فائدة الخبر » أمّا إذا كانَ متَحَدَّثه عالماً بمضمون حديثك، فأنْتَ لا تفيده جديداً وإنّما غايتك أنْ تعرّفه أنّكَ عالم بالخبر، من ذلك قول أبي الطيِّب المتنبّي لسيف الدَّولة: [الطويل]

وَقَفْتَ وَمَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِوَاقِفٍ ... كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهْوَ نَائِمُ

فسيف الدَّولة يعرف أنّه كان واقفاً في مستنقع الموت مثبتاً رجليه، ويعرف أنَّ أعداءه الأبطال كانوا يَهْربون من أمامه مجروحين مهزومين، سيف الدَّولة يَعْرِف كلّ هذا، وليس يخبره الشّاعر بخبر جديد، وإنّما يُعِيدُ على مسامعه قصة حربٍ مظفرةٍ كتبها بسيفه ويديه؛ وهذا ما يُسَمَّى « لازم الفائدة ».

فالمقياسُ الدَّقيق هو أنَّ الخبرَ إذَا أُلقي إلى من يجهلُ مضمونه سُمِّيَ « فائدة الخبر »، وَإذَا أُلقِي إلى من يعلم مضمونه دُعِيَ « لازم الفائدة »، ولكلٍّ مقام ومكان.

الإغْرَاقُ

الإغْرَاقُ من فعل أغْرَقَ، وأغْرَقَ في الشَّيْءِ: جَاوَزَ الحدّ، وَأصلهُ من نَزْعِ السَّهم. والإغْرَاق دون الغُلُوّ وفوق المبالغة، وقد سَمَّاهُ ثعلب « الإفراط في الإغْرَاق » ولم يعرِّفه، كقول امرىء القيس: [الطويل]

وَقَدْ أغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

وكذلك سَمَّاهُ ابن المعتزّ « الإفراط في الصِّفة » فممَّن ملُح في هذا المعنى إبراهيم بن العبَّاس الصُّوليّ في قوله: [المديد]

يَا أخاً لَمْ أرَ فِي النَّاسِ خِلاًّ ... مِثْلَهُ أسْرَعَ هَجْراً وَوَصْلا

وكذلك سَمَّاهُ الرَّازي « الإغْرَاقُ في الصِّفة »، وهذا من مخترعات الوطواط. وتحدَّث العسكريّ عن « الإغراق » في باب الغلوّ فقال: الغلوّ تجاوز حَدّ المعنى والارتفاع فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها. كقول اللّه تعالىٰ: ﴿ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ﴾[1]. ومنه قول الشّاعر: [الكامل]

يَتَقَارَضُونَ إذَا الْتَقَوا فِي مَوْطِنٍ ... نَظَراً يُزِيلُ مَوَاطِىءَ الأقْدَامِ

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٠).

وقد عرَّفه الحاتميّ بقوله: وجدتُ العلماءَ بالشِّعرِ يعيبُونَ على أبيات الإغراق، ويختلفون في اسْتِهْجَانِها واسْتِحْسَانِها، ويعجب بعض منهم بها، وذلك على حسب ما يُوافِقُ طباعه واختياره، ويرون أنّها من إبْدَاع الشّاعر الّذي يُوجِبُ الفضيلة له، ويقولون: إنَّ أحسنَ الشِّعْر أكذبه، وإنَّ الغُلُوَّ إنّما يُرادُ به المبالغة. ومنه قول الشّاعر: [الطويل]

إذَا زَالَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ لَألأَمْ

وعرَّف ابن رشيق الإغراق بقوله: وأحسن الإغراق ما نَطَقَ فيهِ الشّاعر أو المتكلِّم بكَادَ أوْ ما شاكلها، نحو كأنَّ، وَلَوْ، وَلَوْلاَ، وما أشبه ذلك ممّا لمْ يناسبْ أبيات أبي الطيِّب: [السّريع]

ذُبْتُ مِنَ الشَّوْقِ فَلَوْ زُجَّ بِي فِي مُقْلَةِ النَّائِمِ لَمْ يَنْتَبِهْ
وَكَانَ لِي فِيمَا مَضَى خَاتَمٌ فَالآنَ لَوْ شِئْتُ تَمَنْطَقْتُ بِهْ

وأضافَ ابن رشيق وقال: « إنَّ من أسمائه: الإغْرَاق والإفْرَاط وربط بَيْن الغلُوّ والإغْرَاق في المعنى. وكذلك فرّق ابن أبي الإصبع المصريّ بين الإغْرَاق والغُلُوّ فقال: « وقد رأيتُ من لا يفرق بين الغُلُوّ والإغْرَاق ويجعل التّسْمِيَتَيْن لباب واحد. وعندي أنَّ البابين مختلفان كاختلاف اسْمَيْهما، إلاّ أنَّ الإغْرَاق أصله في النّزع وأصل الغُلُوّ بُعْدُ الرّمية».

وفرّع ابن مالك في « المصباح » الإغْرَاق إلى قسمين؛ وأحْسَنهما وأدْخَلهُما في القبول ما اقترن به ما يقربه من حدّ الصحّة كـ « قد » و « كاد » و « لَوْ » و « لَوْلا » و«حرف التّشبيه».

ومعظم علماء البلاغة فضَّلُوا مصطلحَ « الإغْرَاق » وقد قال ابن منقذ عنه: « هو أنْ يُبالغَ في الشّيْء بلفظِهِ ومعناه » وقال الحلبيّ: « وهو فوقَ المبالغة ودون الغُلُوّ »، وقال عن الغُلُوّ: « ومنهم من يجعله هو والإغْرَاق شيئاً واحد ». ومثلهُ النُّوَيْرِيّ.

وضمَّ ابن الأثير الإغْرَاق والغُلُوّ والمبالغة في باب واحد، وقال: « هو ثلاث تسميات متقاربة وردت في باب واحد لقرب بعضها من بعض » وقال في الإغْرَاق: « هو الزِّيادة في المبالغة حتّى يخرجها عن حدّها »، وفي الغُلُوّ: « هو زيادة في الخروج عن الحدّ » وفي المبالغة: « بلوغ القصد في المعنى من غير تجاوز في الحدّ ». ومثل بقول ابن المعتزّ في الإغْرَاق: [الطويل]

صَبَبْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سِيَاطَنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ

والإِغْرَاقُ في تعريف العلويّ هو أحد أنواع المبالغة، وقد قال عنه إنّه ما كان ممكن الوقوع لكنّه ممتنع وقوعه في العادة، كقول المتنبّي: [البسيط]

كفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنّني رجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي

وقد جمع القزوينيّ المبالغة في التّبليغ والإغْرَاق والغُلُوّ « لأنّ المدّعَى إنْ كانَ مُمْكِناً عقلاً وعادة فتبليغ، كقول الشّاعر ابن نباتة السّعْديّ: [البسيط]

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أؤمِّلُهُ   تَرَكْتني أصحَبُ الدُّنيا بِلاَ أمَلِ

أمّا الحمويّ فقد جعل الإغراق فوق المبالغة ودون الغُلُوّ، وقال عنه: « هو في الاصْطِلاح إفراط وصف الشّيْءِ بالممكن البعيد وقوعه عادة ». أمّا المدنيّ فعرّف الإغراق بقوله: « هو أنْ تدّعِي لشيْءٍ وصفاً بالغاً حدّ الإمكان عقلاً والاسْتِحَالة عادة ». ومثّل بقول بشّار بن بُرد: [السريع]

في حِلّتِي جِسْمُ فَتًى نَاحِلٍ   لَوْ هَبّتِ الرِّيحُ بِهِ طَاحَنا

افْتِتَاحَاتُ الكَلاَم

افْتِتَاحَاتُ الكَلاَمِ هي من اخْتِرَاعَات التّنوخيّ الّذي قال: « وأمّا افْتِتَاحَات الكَلاَم وخَوَاتمه فينبغي لمن نظم شعراً أوْ ألّف خطبة أوْ كتب كتاباً أنْ يفتتحه بما يَدُلُّ على مقصوده منه ويختتمه بما يشعر بانقضائه، وأنْ يقصدَ ما يروق من الألفاظ والمعاني لاستمالة سامعيه إليه ».

وقد سَمّاه أبو هِلاَل العسكريّ « المبادي » وقال: « قال بعض الكُتّاب: أحسنوا معاشر الكتّاب الابْتِدَاءَات فإنّهنّ دلائل البيان. وقالوا: ينبغي للشّاعر أنْ يحترزَ في أشعاره ومفتتح أقواله ممّا يتطيّر منه. . . كقول البحتريّ: [الطويل]

لَكَ الوَيْلُ مِنْ لَيلٍ تَطَاوَلَ آخِرُهْ   وَوَشْكِ نَوَى حيٍّ تُزَمُّ أبَاعِرُهْ

فقال أبو سعيد: بل الويل والحرب لك! فغيّره وجعله: له الويل؛ وهو رديء.

أمّا ابن رشيق فقد جمع المقاطع والمطالع في بابٍ واحد. وعرّف المطالع بقوله: « والمطالع أوائل الأبيات ». وروى الجاحظ أنّ شبيبَ بن شيبة كان يقول: النّاس موكلُون

بتفضيلِ جودة الابْتِدَاء وبمدح صاحبه، وأنا موكَّلٌ بتفضيلِ جودة المقطع ومدح صاحبه، كقول امرىء القيس: [الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو عند علماء البلاغة أفضلُ ابتداء صنعه شاعر، لأنَّهُ وقف واسْتَوْقَفَ وبَكَى واسْتَبْكى وذكر الحبيب والمنزل في مصراعٍ واحدٍ. وكقول النَّابغة: [الطويل]

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

الافْتِنَانُ

الافْتِنَانُ من فَنَنَ، وَيَفْتَنُ الرَّجلُ الكلامَ أيْ يشتقّ في فَنٍّ بعد فَنّ، ورجلٌ مُفَنٌّ: يأتي بالعجائب.

والافْتِنَانُ من أنواع البلاغة الَّتي استخرجها ابن أبي الإصبع المصريّ وقال عنه: أنْ يفتنَّ المتكلِّم فيأتي بفنين متفاوتين من فنون الكلام في بيتٍ واحد أوْ جُملة واحدة مثل النَّسيب، والحماسة، والهجاء، والهناء، والعزاء. كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيّاً ﴾[1] فقد جمعت هذه اللَّفظات الَّتي هي بعض آية الوعد والوعيد والتَّبشير والتَّحذير. ومنه قول عبد الله بن طاهر بن الحُسَين: [الوافر]

أُحِبُّكَ يَا ظَلُومُ وَأَنْتَ عِنْدِي ... مَكَانَ الرُّوحِ مِنْ جَسَدِ الجَبَانِ
وَلَوَ أَنِّي أَقُولُ مَكَانَ روحي ... خَشِيتُ عَلَيْكَ بَادِرَةَ الطِّعَانِ

وكقول أبي نواس للعبَّاس بن الفضل بن الرَّبيع يعزِّيه بالرَّشيد ويُهنِّئه بالأمين: [الطويل]

تَعَزَّ أَبَا العَبَّاسِ عَنْ خَيْرِ هَالِكٍ ... بِأَكْرَمِ حَيٍّ كَانَ أَوْ هُوَ كَائِنُ
حَوَادِثُ أَيَّامٍ تَدُورُ صُرُوفُهَا ... لَهُنَّ مَسَاوِي مَرَّةً وَمَحَاسِنُ
وَفِي الحَيِّ بِالْمَيْتِ الَّذِي غُيِّبَ الثَّرَى ... فَلَا أَنْتَ مَغْبُونٌ وَلَا المَوْتُ غَابِنُ

ولم يخرج المحدثُون كالحلبيّ، والنُّوَيْريّ، والسُّبكيّ، والحمويّ، والنَّابلسيّ، والسُّيوطيّ، والمدنيّ، وجرمانوس فرحات، عن هذه الدَّلالة والأمثلة، وإنْ زاد المدنيّ أمثلة

---

(١) سورة مريم، آية رقم (٧٢).

أخرى، من ذلك قول عنترة الّذي ذكر النّسيب والحماسة في قوله: [الكامل]

إنْ تُغْدِفِي دُونِي الْقِنَاعَ فَإِنَّنِي … طَبٌّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلْئِمِ

فأوّلُ البيت نسيب وآخره حماسة. ومن قول النّابلسيّ في بديعيّته البيت الّذي جمع فيه بين المدح للمسلمين في جيرة سيّد المرسلين، وبين تعزية الكفّار بسوء المنقلب في دار القرار: [البسيط]

طُوبَى لَكُمْ مَعْشَرَ الإِسْلَامِ فِيهِ وَيَا … خُسْرَانَ مَنْ كَفَرُوا يَا طُولَ حُزْنِهِمِ

الإِفْرَاطُ

الإِفْرَاطُ مَنْ أَفْرَطَ فِي الأَمْرِ: أَسْرَفَ وَتَقَدَّمَ، والإِفْرَاط: إِعْجَابُ الشَّيْءِ في الأَمْرِ، أو الزِّيادة على ما أمرت. عرّفه ابن المعتزّ بقوله: «ومنها الإفراطُ في الصّفة». فممّن ملّح في هذا المعنى إبراهيم بن العبّاس الصّولي في قوله: [المديد].

يَا أَخاً لَمْ أَرَ فِي النَّاسِ خِلاً … مِثْلَهُ أَسْرَعَ هَجْراً وَوَصْلاَ
كُنْتَ لِي فِي صَدْرِ يَوْمِي صَدِيقاً … فَعَلَى عَهْدِكَ أَمْسَيْتَ أَمْ لاَ

أمّا قُدامة بن جعفر فقد سمّاها «المبالغة» وأكثر النّاس على تسمية قُدامة، لأنّها أخفّ وأعْرف. وعرّفها العسكريّ بقوله: «أنْ تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أدْنى منازله وأقرب مراتبه. ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾[1] » وَسَارَ على خُطَاهُ يَحْيى بن حمزة العلويّ. أمّا الغُلُوّ فعند ابن رشيق في «العمدة» والقزوينيّ والنّابلسيّ وابن حجّة الحمويّ والتّنوخيّ وابن قيّم الجوزيّة وابن الأثير الحلبيّ على ما ذكره ابن الأثير الجزريّ.

وقد عابَ ابن أبي الإصبع على من جعل المبالغة مكان الإِفْرَاطِ بقوله: «فعائبُ الكلام الحسن بترك المبالغة فقط مخطئ، وعائبُ المبالغة على الإطلاق غير مُصيب، وخير الأمور أوساطها».

ويرى ابن رشيق أنّ الخلافَ ليس في المبالغة، وإنّما هو في الغُلُوّ؛ لأنّ المبالغة

---

(١) سورة الحجّ، آية رقم (٢).

لو بطلت كلها وعيبت لبطل التّشبيه وعيبت الاسْتِعَارة وغيرها من محاسن الكلام، وأفضل المبالغة التقصّي، وهو بلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشّيء ».

والإفْرَاطُ في رأي ابن الأثير الجزريّ قوله: « وأمّا الإفْرَاط فقد ذَمَّه قومٌ من أهل هذه الصّناعة وحَمَدَهُ آخرون، والمذهب عندي استعماله فإنّ أحسن الشّعر أكْذَبهُ بلْ أصدقه أكذبه؛ ولكنّه تتفاوت درجاته، فمنه المُسْتَحْسَن الّذي عليه مدار الاسْتِعْمَال ». وممّا وَرَدَ في الشّعر قول عنترة: [الكامل]

وَأَنَــا المَنِيَّةُ في المَــوَاطِنِ كلّهــا وَالـطّعْـنُ مني ســابِــق الآجـال

إلّا أنّ أسامة بن منقذ سَمّاهُ « التّفْرِيط » فعرّفه بقوله: « أنْ يقدم الشاعر على شيء فيأتي بدونه فيكون تفريطاً منه، إذْ لَمْ يكمّل اللّفظ، أوْ يبالغ في المعنى، وهو باب واسعٌ عليه يعتمدُ النقّاد من الشعراء ». ومثله بقول حسّان بن ثابت: [الطويل]

لَنَـا الجفنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْنَ بـالضُّحَى وَأَسْيَـافُنَـا يـقـطِـرْنَ مِنْ شِـدَّةٍ، دَمـا

فقوله « الجفنات » من التفريط، لأنها دون العشرة، وهو يقدر أنْ يقولَ لدينا الجِفَانُ، لأنّ العددَ الأقَلّ لا يُفتخر به.

وعرّف الجاحظ الإفراط في الصّفة، وقال: « وإذْ قد ذكرنا شيئاً من الشّعر في صفة الضّرب والطّعن فقد ينبغي أنْ نذكرَ بعض ما يشاكل هذا الباب من إسْرَافِ مَنْ أسْرَف واقتصاد من اقتصد، فأمّا مَنْ أفْرَطَ فقول مهلهل: [الوافر]

فَلَوْلَا الـرِّيـحُ أَسْمَـعَ مَنْ بِحجـرٍ صَلِيـلَ البيض تُقْـرَعُ بـالـذُّكـورِ

وهذا ممّا ذكره قُدامة، وأدْخله في المبالغة بنعوتِ المعاني. وقال: « أنْ يذكرَ الشّاعرُ حالاً من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الّذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ في ما قصد. وذلك مثل قول عمير بن الأيهم التّغلبيّ: [الوافر]

وَنُـكْـرِمُ جَـارَنَـا مَـا دَامَ فِينَـا وَنُتْبِعُـهُ الكَـرَامَـةَ حَيْثُ سَـارَا

فإكرامهم للجار ما كان فيهم من الأخلاق الحميدة الجميلة، وإتباعهم الكرامة حيث كان من المبالغة في الإكرام ». وقد اسْتَحْسَنَ المبالغة والإفْرَاط في الاسْتِعَارة ابن قُتيبة

حيث قال: «وكان بعض أهل اللُّغة يأخذ على الشُّعراء أشياء من هذا الفنّ وينسبها فيه إلى الإفْرَاط وتجاوز المقدار، وما أُرى ذلك إلاّ جائزاً حسناً». وَلَمَحَ المبرِّد في «الكامل» إلى الإفْرَاط في قول الشّاعر: [الطويل]

فَلَوْ أنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ　　بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقال: «إنَّ هذا متجاوز، وأحسن منه ما أُصاب به الحقيقة ونبَّه فيه بفطنتِهِ على ما يخفى عن غيره وساقهُ برصف قويٍّ واختصارٍ قريب». وتحدَّث الجرجانيّ عن الإفْرَاط فقال: «فَأَمَّا الإفْرَاط فمذهب عام في المحدَثين، وموجود كثير في الأوائل، والنَّاس فيه مختلفون، فمُسْتحسن قابل ومُسْتَقبِح رادّ، وله رسوم من وقف الشّاعر عندها ولمْ يتجاوز الوصف حَدَّها جمع بين القصد والاسْتِيفاء وسلم من النقص والاعْتِدَاء، فإذا تجاوزها اتَّسعت له الغاية وأدَّته الحال إلى الإحالة، وإنَّما الإحالة نتيجة الإفْرَاط وشعبة من الإغْرَاق، والباب واحد، ولكنّ له درجٌ ومراتبُ». ومن المتقدِّمين قال أحدهم: [الطويل]

وَلَوَ أنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ　　بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقد وضع ابن الزَّمْلَكانيّ فصلاً لفنٍّ سَمَّاهُ «الإفْرَاط والنُّزول» وقال: «إنَّ هذا الغرض لا يوصف قاصده بالكذب، إذْ كان غرضه معلوماً وكان منجوزاً في مقاله غير قاصد إلى البتّ به والقطع بمقتضاه» ومثَّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إلاّ كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[1]. وحَدَّ القرطاجنيّ الإفْرَاط بقوله: «هُوَ أَنْ يغلو في الصِّفة فيخرج بها عن حدِّ الإمكان إلى الامْتِناع والاسْتِحالة».

وعرَّف النُّوَيْرِيّ الإفْرَاط بقوله: «إنَّ المبالغة تُسَمَّى التَّبْليغ والإفْرَاط في الصِّفة». وتبعه في هذا التَّعريف الحلبيّ، ومثَّله بقول أبي نواس: [الكامل]

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى أَنَّهُ　　لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتي لَمْ تُخْلَقِ

الإفْرَاطُ في الاسْتِعَارَة

عرَّف الإفْرَاط في الاسْتِعَارة بعض المتعقِّبين بقوله: إنَّما يسْتَحْسِنون الاسْتِعارة القريبة، وعلى ذلك مضى جلّة العلماء، وبه أتت النُّصوص عنهم، وإذَا استُعِيرَ للشَّيْءِ

---

(١) سورة النَّحل، آية رقم (٧٧).

ما يقرب منه ويليقُ به كان أولى ممّا ليس منه في شيء، ولو كان البعيد أحسن اسْتِعارة من القريب لما استهجنوا قول أبي نُوَاسٍ : [مجزوء الرمل]

بُحّ صَوْتُ المالِ مِمّا ... مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فأيُّ شيءٍ أبعدُ اسْتِعارة من صوت المال؟ فكيف حتى بُحّ من الشّكْوى والصّياح مع ما أنّ له صوتاً حين يوزن أوْ يوضع؟ ولمْ يرده أبو نُوَاسٍ فيما أقدّرُ، لأنّ معناه لا يتركّب على لفظه إلّا بعيداً. وكذلك قول بشّار بن بُرْدٍ: [الطويل]

وَجَذَّتْ رِقابَ الوَصْلِ أَسْيافُ هَجْرِهَا ... وَقَدَّتْ لِرِجْلِ الْبَيْنِ نَعْلَيْنِ مِنْ خَدِّي

فما أهجن « رجل البين » وأقبح اسْتِعَارتها وَلَوْ كانت الفصاحة بأسرها فيها! وكذلك « رقاب الوصل ». ومثل ابن المعتزّ، وهو أنقد النُّقّاد، إذْ قال: [الخفيف]

كُلُّ وَقْتٍ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ

فهذا أرْدَأُ من كلّ رديءٍ وأمقتُ من كلّ مَقِيتٍ. وهذا هو الخروج عن حدّ الاسْتِعمال والعادة. وكان أبو تمّام قد اتُّهِمَ بذلك، لأنّه خرجَ على عمود الشّعر في الاسْتِعَارة على حدّ ما قاله الأمِدِيّ: « إنّ للاسْتِعَارة حدّاً تصلحُ فيه إذا جاوزته فسدتْ وقبحتْ ». وهذا كقول أبي تمّام: [المنسرح]

يا دَهْرُ قَوِّمْ من أَخْدَعَيْكَ فقد ... أَضْجَجْتَ هذا الأَنَامَ من خُرُقِكْ

ومن إفْرَاط المتنبّي في الاسْتِعَارة قوله: [البسيط]

مَسَرَّةٌ فِي قُلوبِ الطِّيبِ مَفْرِقُهَا ... وَحَسْرَةٌ فِي قُلوبِ البَيْضِ وَالْيَلَبِ

وقوله البيض جمع بيضة وهي الخوذة من حديد، واليلب: واحدها يلبة، كانت تُتّخَذُ من جلود الإبل كالبيض.

ونخلص إلى أنّ هذا الفنّ غير مستبعد على الشّاعر في ديوانه إذا ورد على وجه الإضافة، لبعد ما بين المُضاف والمُضاف إليه.

الإفْرَاغُ

راجع السّبك، والطّلاوة.

الاقْتِبَاسُ

الاقْتِبَاسُ من قَبَسَ وَأَقْبَسَ بمعنى أَعْطَى، واقْتَبَسْتُ منه علماً، أيْ: استفدته. عُرِفَ هذا الفَنّ قديماً بالاسْتِفَادة منذ عهدٍ بعيد، وكانوا يُطلقون عليه اسم «الخُطبة» والخطبة التي لا توشّح بالقرآن الكريم تُسمّى «بتراء» قال عمران: «مررتُ ببعض المجالس فسمعتُ رجلاً يقول لبعضهم: هذا الفتى أخطبُ العرب لَوْ كان في خطبته شيءٌ من القرآن».

والاقْتِبَاسُ عَرَّفَهُ الرّازي بقوله: «هو أنْ تُدرجَ كلمة من القرآن أوْ آية منه في الكلام تزييناً لنظامه وتضخيماً لشأنه، كقول الإمام أبي منصور عبد القاهر التّميميّ البغداديّ: [الرجز]

أَبْشِرْ بِقَوْلِ اللّهِ فِي آيَاتِهِ إنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفْ

ولمثل هذا الاقْتِبَاسُ في شعره فائدة جليلة القدر». أمّا الحلبيّ فقد عرّفه فقال: هو أنْ يُضَمِّنَ الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث ولا ينبّه عليه للعلم به. ومنه قول الشّاعر مضمناً بعض الألفاظ القرآنية في قوله: [المتقارب]

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ تَرَاهُ إذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُن

وعرّفه النّابلسيّ بقوله: «هو إتيان المتكلّم في كلامِهِ المنظوم أو المنثور بشيءٍ من ألفاظِ القرآن أو الحديث من غير تغيير كثير، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه من القرآن أو الحديث، وذلك على ثلاثة أقسام: اقْتِبَاسٌ مقبول، واقْتِبَاسٌ مُباح، واقْتِبَاسٌ مرْدود غير مقبول.

ومن الأوّل قوله في بديعيّته: [البسيط]

وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْـ دي مَنْ يَشَاءُ فَدَعْهُمْ فِي ضَلالِهِمِ

ومن الثّاني قول ابن عفيف التّلمسانيّ: [مجزوء الرجز]

وطُرفَةُ السّاحرِ أنْ شَكَكْتُمُ فِي أمْرِهِ
يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ

ومن الثّالث قول الصّفيّ الحلّيّ: [البسيط]

هذِي عَصَايَ الَّتي فِيهَا مَآرِبُ لِي وَقَدْ أَهُشُّ بِهَا طَوْراً عَلَى غَنَمِي

وقد غيرَّ الآية بالزِّيادة حتى انتظمت في هذا السِّلك؛ والاقْتِبَاس إِنَّما يكون بتغيير قليل يسير لا زيادة معه ولا نقص ». وسَمَّاهُ ابن قيِّم الجوزيَّة « التَّضْمين »: « وهو أَنْ يأخذ المتكلِّم كلاماً من كلام غيره يُدْرِجُهُ في لفظه لتأكيد المعنى الَّذي أتى به، فإِنْ كان كلاماً كثيراً أَوْ بيتاً من الشِّعر فهو تضمين، وإِنْ كان كلاماً قليلاً أَوْ نصف بيت فهو إيداع ». وقد سَمَّاهُ التَّضمين كذلك أُسامة بن منقذ وابن المُعْتَزّ، وهو أَنْ يَتَضَمَّنَ البيت كلماتٍ من بيت آخر؛ كقول عنترة العبسيّ: [الكامل]

إِذْ يَتَّقُونَ بِيَ الأَسِنَّةَ لَمْ أَخِمْ ... عَنْهَا وَلكِنِّي تَضَايَقَ مُقْدَمِي

ضَمَّنَهُ مسلم بن الوليد فقال: [الكامل]

وَلَقَدْ سَمَا لِلْخُرَّمِيِّ فَلَمْ يَقُلْ ... يَومَ الوَغَى: إِنِّي تَضَايَقَ مُقْدَمِي

وعرَّفه ابن حجَّة الحمويّ بقوله: « الاقْتِبَاسُ هو أَنْ يضمِّن المتكلِّم كلامه كلمة من آية أو آية من آيات كتاب اللّه خاصّة، هذا هو الإجماع ». ومنه قوله في بديعيَّته: [البسيط]

وَقُلْتُ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا ... قَدْ نِلْتُ كَيْ يَلْحَظُونِي بِاقْتِبَاسِهِمِ

فقوله: « يا ليت قومي يعلمون » اقْتِبَاس من القرآن الكريم. وعرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات بقوله: « هو أَنْ يضَمِّن المتكلِّم كلامه إِمَّا آية من الكتاب العزيز، وإِمَّا حديثاً، وإِمَّا قاعدة علم من العلوم ». كقوله مضمناً « علم النَّحو »: [الكامل]

شَوْقِي أَمَامِي كَوْنُهُ لِي فَاعِلاً ... وَالخَطُّ مَفْعُولاً يَسِيرُ وَرَائِي
والصَّبْرِ مُنْخَفِضُ الجَنَابِ لأَنَّهُ ... أَضْحَى مُضَافاً فِي مَحَلِّ جِمَائِي

فقد ضمَّن جرمانوس فرحات شعره جرَّ المضاف وتقدم الفاعل قبل المفعول به.

وعرَّفه القزوينيّ بما عرَّفه الحلبيّ والنُّوَيْريّ، وأَضاف قائلاً: لا على أَنَّه منه، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُنْ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[1].

الاقْتِدَارُ

الاقْتِدَارُ: من قَدرَ واقْتَدَرَ فهو قادِرٌ، والاقْتِدَارُ على الشَّيْء: القُدْرَة عليه. والاقْتِدَارُ من الأنواع البديعيَّة التي اخترعها ابن أبي الإصبع المصريّ، وسَمَّاهُ « التَّصرُّف » وعرَّفه

(١) سورة النَّحل، آية رقم (٧٧).

بقوله: « هو أنْ يبرز المتكلّم المعنى الواحد في عدّة صور اقْتِدَاراً منه على نظم الكلام وتركيبه وعلى صياغة قوالب المعاني والأغْرَاض، فتارةً يأتي به في لفظ الاسْتِعَارة، وطوراً يبرزه في صورة الإرْدَاف، وآونة يخرجه مخرج الإيجاز، وحيناً يأتي به في ألفاظ الحقيقة ».

ومنه قول امرىء القيس يصف اللّيل: [الطويل]

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَـهُ عَلَيّ بِأَنْـوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لـه لَمَّـا تَمَـطّى بِصُلْبِـهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَـازاً وَنَـاءَ بِكَلْكَـلِ

فقد بَيَّنَ المعنى في لفظ الاسْتِعَارة، ثمّ تصرّف فيه فأتى به بلفظِ الإيجاز فقال:

فَيَـا لَـكَ من ليـلٍ كـأَنَّ نُجـومَـهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْـلِ شُدَّتْ بِيَـذْبُلِ

ثُمّ تصرّف فيه فأخرجه بلفظ الإرْدَاف فقال:

كَـأَنَّ الثُّـرَيَّـا عُلِّقَتْ في مَصَـامِهَـا بِـأَمْـرَاسِ كَتّـانٍ إلى صُمِّ جَنْـدَلِ

ثمّ تصرّف فيه فعبّر عنه بلفظ الحقيقة فقال:

أَلاَ أَيُّهَـا اللَّيـلُ الـطويـلُ أَلاَ انْجَلِ بصبحٍ وَمَا الإصْبـاحُ منكَ بـأَمْثَـلِ

ثُمّ أضاف المصريّ قائلاً: « ولا شبهة في هَذا، إنّما يأتي من قوّة الشاعر وقدرته؛ ولذلك أتـتْ قصص القرآن الكريم في صور شتّى من البلاغـة ما بين الإيجـاز والإطْنَاب واخْتِلاف معاني الألفاظ » ثمّ حَذَا السّيوطيّ حذوَ ابن أبي الإصبع المصريّ ونهج طريقه في ظهور هذا الفنّ ودراسته، وسَمّاهُ « الاقْتِدَار ».

الاقْتِسَامُ

الاقْتِسَامُ من اقْتَسَمَ إذَا حلَف، وَتَقَاسَمَ القوم: تَحَالَفوا. وقد عرّفه العلويّ بقوله: هو عبارةٌ عن أنْ يُحْلَفَ على شيءٍ بما فيه فَخْرٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ تَعْظِيمٌ، أَوْ زهْوٌ، أَوْ تَغَزُّلٌ، أَوْ غير ذلك ممّا يكون فيه رَشَاقة في الكلام وتحسينٌ له؛ ولنذكر من ذلك ما هو الأكثر، وهو أُمُورٌ خمسة:

أَوّلها: الامْتِنَان والفَخْر، كقوله تعالىٰ في الامْتِنَان: ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[1] فامْتَنَّ الله تعالىٰ وأكّد امْتِنانَـهُ بِمَا قـرّره من القَسَم. وأمّا

(١) سورة الذّاريات، آية رقم (٢٣).

الافْتِخار فكقول الأشْتَر النَّخَعِيّ: [الكامل]

بَقِيتُ وَفْـرِي وَانْحَـرَفْـتُ عَنِ الْـعُلَى   وَلَـقِيـتُ أَضْـيَـافِي بِـوَجْـهِ عَبُـوسِ
إنْ لَـمْ أَشُـنَّ عـلى ابنِ هِـنْـدٍ غَـارةً   لَمْ تَخْـلُ يَـوْمـاً مِنْ نِهَـابِ نُـفُـوسِ

فضمَّن هذا القَسَم على الوعيد ما فيه افْتِخار من الجود والشَّرف والسُّؤدد والشَّجاعة والبسالة، وهذا الرجل كان من أُمَرَاء أمير المؤمنين عليّ كرَّم اللّه وجهه.

وثانيها: المدح والثّناء، كقول الشاعر: [الكامل]

آثَـارُ جُـودِكَ فـي الـقُـلُوب تُـؤَثِّـرُ   وَجَميـلُ بِشْـرِكَ بـالنَّجـاح يُبَشِّـرُ

ففي قوله هذا مدح وثناء على الممدوح بما هو أهله.

وثالثها: تعظيم القدر، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1] هنا أقْسمَ اللّه تعالىٰ بحياة الرَّسول تعظيماً لقدره ورفعاً لحاله.

ورابعها: ما يكون على جهة التَّغزّل، ومثاله ما قاله: [الطويل]

جَنَـى وَتَـجَنَّـى وَالْـفُـؤادُ يُـطِيعُـهُ   فَـلاَ ذاقَ من يَجْني عليَّ كَمَـا يَجْني
فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ عندي كَعِيشي وَمَسْمَعِي   فَـلاَ نَـظَرَتْ عيني وَلاَ سَمِعَتْ أُذْنِي

فقوله: « فإنْ لمْ يكن عندي كمسمعي » فيه دلالة على القَسَم، وهو متضمَّنٌ له على جهة التَّغزُّل والإعجاب، كأنّه قال: فواللّه إنّه عندي بمنزلة سمعي، وإنْ لمْ أكُنْ صادقاً فيما قلتُ فأعْمَى اللّهُ عيني وأصَمَّ سَمْعِي.

وخامسها: أنْ يكونَ وارداً على جهة الزَّهو والطَّرب، كقول الشَّاعر: [الطويل]

حَلَفْتُ بِمَنْ سَـوَّى السَّمـاءَ وشَـادَهـا   ومـن مَـرَجَ الْـبَحْـرَيْنِ يَـلْتَقِـيَـانِ

فهذا البيت المعنى فيه وارد على سبيل القَسَم على وجه الإعظام في المديح ». أمّا التَّبريزيّ فسَمَّاهُ « القَسَم » وعرّفه البغداديّ بقوله: « هـو أنْ يقسم الشاعـر أوْ يحلفَ غيره بأقسام تتعلّق بغرضه المقصود معتمداً بذلك الإبداع فيما ينظم ». ومنه قول أبي عليّ البصير معرضاً بعليّ بن الجهم: [الكامل]

أكـذبـتُ أحْسَـنَ مـا يـظنُّ مُـؤمّلِي   وهـدمـتُ مـا شـادَتْـهُ لي أسْـلاَفي

---

(١) سورة الحجر، آية رقم (٧٢).

أمّا المصريّ فتعريفه شبيه بتعريف البغداديّ، قائلاً: «هو أنْ يريد الشّاعر الحلفَ على شيء، فيحلفُ بما يكون له مدحاً وما يكسبه فخراً، أوْ ما يكون هجاءً لغيره، أوْ وعيداً له، أوْ جارياً مجرى التّغزُّل والتّرقُّق، أوْ خارجاً مخرج الموعظة والزُّهد». ووافق هذا التّعريف تعريفُ ابن مالك، والحلبيّ، والنُّوَيْريّ، وابن الأثير الحلبيّ، والسّيوطيّ. وعرَّفه السُّبكيّ بقوله: «هو الحلفُ على المراد بما يكونُ فيه تعظيم المقْسم أوْ غير ذلك بما يناسبه». غير أنّ الزّركشيّ عرَّفه تعريفاً نحويّاً فقال: «هو عند النّحويِّين جملة يؤكّد بها الخبر. إلاّ أنّه بعيد عن التّعريف البلاغيّ. إلاّ أنّ تعريف ابن حجّة متباين عمّا سبق بقوله: «القسم أيضاً حكاية حال واقعة، وليس تحته كبير أمر، ولكنْ تقرَّر أنَّ الشروع في المعارضة ملزم». وعرَّفه قائلاً: «هو أنْ يقصدَ الشاعر الحلفَ على شيءٍ فيحلف بما يكون له مدحاً وما يكسبه فخراً وما يكون هِجاء لغيره». وينتقد قول ابن حجّة ويُعَاب عليه أنْ يَعتبرَ أنَّ القَسَم حكاية حال واقعة، إذْ إنّ القَسَم من أنواع الإنْشاء بينما حكاية الحال من نوع الإخبار. فهذا الفنّ انفرَدَ بتسميته العلويّ، بينما تردَّد عند سائر علماء البلاغة باسم «القَسَم» ومنهم جرمانوس فرحات أشَارَ إليه في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدَب» والنّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار على نسمات الأسْحَار».

الاقْتِصَادُ

الاقْتِصَادُ من القَصد، خلاف الإفْرَاط، واقْتَصَدَ فلانٌ في أمره: اسْتَقامَ. والاقْتِصَادُ عرَّفه ابن الأثير الجزريّ في «المثل السّائر» فقال: «أنْ يكونَ المعنى المُضمر في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبّر عنه في منزلته». وحذا حذوه كلٌّ من التّنوخيّ، وابن الأثير الحلبيّ، وابن قيِّم الجوزيّة. أمّا أسامة بن منقذ فلم يذكره. بينما يحيى بن حمزة العلويّ عرَّفه بقوله: «ومعناه أنْ يكونَ المعنى المندرجُ تحت عبارة على حسب ما يقتضيه المعبَّرُ عنه مساوياً له من غير زيادة فيكون إفْراطاً، ولا نقصانٍ فيكون تفْريطاً، ومثاله قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾[1]. والقرآن واردٌ على هذه الطريقة، طريقة الاعْتِدال والتّوسُّط في المدح. ومنه السنّة النّبويّة، فمن ذلك قوله ﷺ: «ألَا أُحدِّثكم بأحَبِّكُمْ إلَيَّ وَأقْرَبِكُمْ منّي مجالسَ يَومَ القِيامةِ؟ أحَاسِنُكُمْ أخلاقاً المُوَطَّؤون أكْنافاً الّذينَ يألَفُونَ ويُؤْلَفُونَ. ألَا أُخْبِرُكم

(١) سورة المؤمنون، الآيات (١ - ٤).

بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ منّي مجالسَ يومَ الْقِيامةِ؟ الثَّرْثارونَ الْمُتَفَيْهِقُونَ » فانظُر إلى حبِّه فما أعْدَلَه، وإلى بُغْضِهِ ما أقْوَمَه، فأعطى المحبَّ ما يليقُ به وأعطى المبْغض ما يستحقّه من غير إفْرَاط في الجانبين ولا تفريط في حقّهما. ومنه قول البحتريّ: [الكامل]

وَلَـوَ أَنَّ مُشْتَـاقـاً تَكَلَّفَ فَـوْقَ مَـا ... فِـي وُسْعِـهِ لَسَعَـى إِلَيْـكَ الـمِنْبَـرُ

ففي هذا البيت مدحٌ مقتصـدٌ ليس فيه إسـراف ولا تقتير ولا ركِبَ صـاحبهُ إفـراطاً ولا تفريطاً ».

الاقْتِصَاصُ

الاقْتِصَاصُ من فعل قصَّ، ويُقال: خرج فلان قصصاً في أثرفلان وَقَصّاوذلكإذا اقْتَصّ أثرهُ. وقد عرَّفه ابن فارس في كتابه « الصاحبي » بقوله: « هو أنْ يكونَ كلام في سورة مقْتَصَّاً من كلام في سورةٍ أُخرى أوْ في السورة معها، كقوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[1] ومعنى الآية: آتيناه الثّناءَ الحسن في كلّ أهل الأدْيان، ولهم في الآخرة درجات العُلى، وقوله: « والآخرة » دار الثّواب، لا عمل فيها، فهذا مقتصّ من قوله: ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَـٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴾[2]. أمّا الزَّرْكَشِيّ فقد نقل تعريف ابن فارس في كتابه « الإتقان » وأشـارَ كذلـك إلى الأمْثلة عنده وكذلك فعل السّيوطيّ، بينما سَمّاه العسكريّ « الاقْتِصَاصُ » بمعنى سوق القصّة. وعرّفه بقوله: « وإذا دعتِ الضّرورة إلى سوق خبر واقْتِصَاص كلام، فتحتاج إلى أنْ تتـوخّى فيه الصِّدق وتتحرّى الحقّ، فإنّ الكلامَ حينئذٍ يمْلكك ويحوجك إلى اتّباعه والانْقياد له ».

وعرَّفه المصريّ بقوله: « هو أنْ يقتصَّ المتكلِّم قصّةً بحيث لا يُغادر منها شيئاً في ألفاظ موجزة جداً بحيث لو اقتصّها غيره ممّا لمْ يكنْ في مثل طبقته من البلاغة أتى بها في أكثر من تلك الألفاظ ». وأكثـر قصص الكتـاب العـزيـز من هـذا القبيـل، كقصّـة موسىٰ ـ عليه السّلام ـ في طٰه، فإنّ معانيها بألفاظ حقيقيّةٍ تامّةٍ غير محذوفةٍ، وهي مُستوعبة في تلك الألفاظ. ومنه قول النّابغة في اقْتِصَاصِه قصّة الزرقاء للنعمان: [البسيط]

فَـاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَـاةِ الحَيِّ إذْ نَـظَرَتْ ... إِلَـى حَـمَـامٍ شِـرَاعٍ وارِدِ الـثَّـمَـدِ

---

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٢٧).

(٢) سورة طٰه، آية رقم (٧٥).

الاقْتِضَابُ

الاقْتِضَابُ من انْقَضَبَ بمعنى: انْقَطَعَ، والاقْتِضَابُ: أَخْذُ القليلِ من الكثير. وقد عرَّف العسكريّ الاقْتِضَاب بقوله: « الاقْتِضَابُ أَخْذُ القَليلِ من الكثير، وأصله من قولهم: اقْتَضَبت الغصن إذا قطعته من شجرته، وفيه معنى السُّرعة أيضاً ».

وعند بعض البلاغيِّين الاقْتِضَابُ هو « الاشْتِقَاق » وقد مرَّ فيما تقدَّم. إلَّا أنَّ البعض الآخر كابن الأثير سَمَّاهُ خلاف التَّخلُّص، وذلك أنْ يقطعَ الشَّاعر كلامه الَّذي فيه ويسْتأنِفَ كلاماً آخر غيره من مدحٍ أوْ هجاء، ولا يكون للثَّاني علاقة بالأوَّل. وهذا ما تبنَّاهُ العرب والمُخضرمون فيما بعد. وقد أبْدَعَ المحدَثون في التُّخلُّص، وأظْهروا منه كلَّ غريبة. وقد عرَّفه التَّنوخيّ فقال: « وأمَّا الاقْتِضَابُ فالانْتِقَالُ من كلامٍ إلى غيره بكلمةٍ تَدُلُّ على الانْتِقال من غير أنْ يعلَّق بعض الكلام ببعض، وهو غالباً بقولهم: « أمَّا بعد » وقولهم: « وبعد » وبكلماتٍ أُخرى غيرهما. وقد سُمِّيَ هذا « فصل الخطاب »، وفصل الخطاب حقيقته هو تخليص المعاني بعضها من بعض والإتيان بكلِّ شيءٍ في موضعه ومع ما يناسبه، ولعلَّه خلاصة علم البيان ».

أمَّا القزوينيّ فقد عرَّفه بقوله: « وقد ينتقلُ من الفنّ الَّذي شبَّب الكلام به من نسيبٍ أوْ غيره إلى ما لا يُلائِمُهُ، ويُسَمَّى الاقْتِضَاب، وهو مذهب العرب الأُولى ومن يليهم من المُخَضْرمين ».

فمن الاقْتِضَابِ قول أبي نُوَاسٍ في قصيدته النُّونيَّة: [الرمل]

فَاسْقِنِي كَأْساً عَلَى عَذَلٍ   كَرِهَتْ مَسْمُوعَهُ أُذُنِي
مِن كُمَيْتِ اللَّوْنِ صَافِيَةٍ   خَيْرِ مَا سَلْسَلْتَ فِي بَدَنِي

وأتبعَ التَّنوخيّ هذا الفنّ بـ « فصل الخطاب » فقال: ومن الاقْتِضَابِ ما يقرب من التَّخلُّص، كقول القائل بعد حمد الله: « أمَّا بعد »، وقيل: هو « فَصْل الخطاب » كقوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَئَابٍ ﴾[1] ومنه قول الكاتب: « هذا باب. . . ». وقد سارَ كلٌّ من العلويّ وابن قيِّم الجوزيَّة والسُّبكيّ والتَّفتازانيّ والحمويّ والإسْفرايينيِّ

---

(١) سورة صٓ، آية رقم (٥٥).

والمغربي على منهج التّنوخيّ. ومن أبدع ما قيل في هذا الباب قول البحتريّ يمدح الفتح بن خاقان بعد انْخِساف الجسر به : [الطويل]

مَتَى لَاحَ بَرْقٌ أَوْ بَدَا طَلَلٌ قَفْرُ　　جَرَى مُسْتَهِلٌّ لا بَكِيٌّ وَلَا نَزْرُ
فَتًى لَا يَزَالُ الدَّهْرُ بَيْنَ رِبَاعِهِ　　أَيَادٍ لَهُ بِيضٌ وَأَفْنِيَةٌ خُضْرُ

وفيما هو في التّشبّب، إذْ تخلّص إلى المديح على سبيل الاقْتِضَاب بقوله:

لَعَمْرُكَ مَا الدُّنْيَا بِنَا قِصَّةَ الجِدّ　　إِذَا بَقِيَ الفَتْحُ بْنُ خَاقَانَ والْقَطْرُ

نلحظ أنّه تخلّص من الغزل إلى المديح من غير سببٍ ما. وقد عرّف السجلماسيّ الاقْتِضَاب بقوله: « هو اقْتِضَاب الدّلالة ».

الاقْتِطَاعُ

الاقْتِطَاعُ: من اقْتَطَعَ وَتَقَطَّعَ الشَّيْء أيْ فَصَلَهُ، والاقْتِطَاعُ: هو أَخْذُ قِطْعَةٍ من الشَّيْء. وقد وضع ابن فارس فَصْلاً سَمَّاهُ « القبض » بمعنى القطع والنُّقصان، وعرّفه فقال: « ومن سُنَنِ العرب القبض محاذاة للبسط وهو النُّقصان من عدد الحروف، ومثاله قول القائل:

....　　غَرْثَى الوِشَاحَيْنِ صَمُوتِ الخَلْخَلِ

أَرَادَ الخلْخَال على الاقْتِطاع. وما في كتاب اللّه ـ عزّ وجلّ ثناؤه ـ منه ». وقد عرّف السّيوطيّ الاقْتِطَاع، وهو في اعتباره من أنواع الحذف عنده، فقال: « الحذف على أنواع: أحدها ما يُسمّى بالاقْتِطَاع، وهو حذفُ بعض حروف الكلمة، كقول بعضهم:

لَيْسَ شَيءٌ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ

قصد بلفظه « خال » بدل خالد. وقيل هذا كثير في أشعارِ العرب ».

الاقْتِنَاصُ

الاقْتِنَاصُ من قَنَصَ وَاقْتَنَصَ بمعنى صَادَ. والاقْتِنَاصُ بمعنى: الاصْطِيَاد.

وذكر علماء البلاغة كافّة أن هذا الفن يسمى الاقْتِصَاصُ ومنهم ابن فارس والزّركشيّ الّذي نقل تعريف ابن فارس، فقال: « هو أنْ يكونَ كلامٌ في سورةٍ مُقْتَصّاً من كلامٍ في سورةٍ أخرى أوْ في السُّورة معها ».

ونخلص إلى أنَّ هذا الفنّ عند الجميع ذكر باسم « الاقْتِصَاص » على اعتبار أنّه هو « الاقْتِنَاص »؛ وقد تقدَّم ذكرُ الاقْتِصَاص في موضعه.

الإقْحَامُ

الإقْحَامُ: من قَحَمَ الرَّجل في الأمرِ: رَمَى بنفسه فيه من غير رويَّة، والإقْحَامُ: الإرْسَالُ في عجلة. وقد أشَارَ إليه السيوطيّ باسم « الإيجَاز » فقال: « والّذي سبق الإشارة التي تعني دلالة اللَّفظ القليل على المعنى الكثير، أيْ إنَّه من الإيجاز ». وعليه فإنَّ الإقْحَامَ هو إدْخال شيء على الكلام ممَّا يزيد عليه ولعلَّه يُريد شيئاً آخر. علماً بأنَّ البلاغيّين لمْ يذكروه بشيء.

الأقْسَامُ

الأقْسَامُ: من قَسَمَ يَقْسِمُ الشّيْءَ جزأه، وقسم الدّهر القوم: فرَّقهم. ذكر مصطلح الأقسام أسامة بن منقذ من بين علماء البلاغة كافّة وعرَّفه بقوله: « إنَّ محاسنَ الشّعر الأقْسَامُ الشريفةُ للمعاني اللّطيفة ». إلاّ أنَّهُ لمْ يفسِّره تفسيراً واضحاً، كما أنَّ الأمثِلَةَ الّتي ذكرها لا تحدده تحديداً دقيقاً. ومن هذا الفنّ قول عليّ بن مقلد أبو شجاع سديد المُلك: [البسيط]

آثَارُ جُودِكَ فِي الجَمِيلِ تُؤثِّرُ ... وَجَمِيلُ بِشْرِكَ بالنَّجَاحِ يُبَشِّرُ
إنْ كَانَ لِي أمَلٌ سِوَاكَ أعُدُّهُ ... فَكَفَرْتُ أنْعُمَكَ الّتي لاَ تُكْفَرُ

وله أيضاً: [الطويل]

فَإنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدِي كَسَمْعِي وَنَاظِرِي ... فَلاَ نَظَرَتْ عَيْنِي وَلاَ سَمِعَتْ أُذْنِي
فَإنَّكَ أحْلَى في جُفُونِي مِنَ الْكَرَى ... وَأطْيَبُ طَعْماً فِي فُؤَادِي مِنَ الأمْنِ

الاكْتِفَاءُ

الاكْتِفَاءُ مِنْ كَفَى وَاكْتَفَى: اضطلع، وكفاه الأمر: إذَا قام فيه مقامه. ذكر الرُّمَّانيّ في باب الإيجاز أنّه على ضربين مُطابق لفظه لمعناه لا يزيد عليه ولا ينقص عنه مثل: « سَلْ أهْلَ القريةِ » ومنه ما فيه حذفٌ للاسْتِغْنَاء عنه في ذلك الموضع كقوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ

الْقَرْيَةَ ﴾[1] ثمّ فصّل هذا التّعريف فقال: إنّ الضّـربَ الأوّلَ يُسَمّى المسـاواة، والضّـرب الثّاني يُسَمّى « الاكْتِفَاء » وهـو داخل في باب المجاز، وفي الشّعْر القديم والمحدَث منه كثير، يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقي على الذاهـب. وقد سَمّى الرُّمّـانيّ هذا النّـوع الإيجاز بالحَذْف. غير أنّ الحمويّ أفْرَدَ له باباً خاصّاً مستقلاً وعرّفه بقـوله: هُـو أنْ يأتي الشّاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلّقة بمحذوف فلمْ يفتقرْ إلى ذكرِ المحذوفِ لدَلالةِ باقي لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذّهن فيمـا يقتضي تمام المعنى. وهـو نوع ظريف ينقسم إلى قسمين: قسم يكون بجميع الكلمة، وقسمٌ يكـون ببعضها، والاكْتِفَـاء بـالبعض أصعب مسلكاً، لكنّـه أحْلَى مـوقعـاً، ولمْ أرَهُ في كتب البـديـع، ولا في شعـر المتقدّمين. ومنه قول ابن مطروح شاهد على الاكْتِفَاء بجميع الكلمة: [الكامل]

لاَ أنْـتَـهِـي لاَ أنْـثَـنِـي لاَ أرْعَـوِي مَـا دُمْتُ فِي قَـيْـدِ الحَـيَـاةِ وَإلاّ ذا

فمن المعلوم أنّ باقي الكلام: ولا إذا متّ، لما تقدّم من قوله الحياة، ومتى ذكر تمامه في البيت الثّاني صار عيباً من عيوب الشّعر مع ما يفوته من حلاوة الاكْتِفَاء ولطفه وحسن موقعه في الأذْهان.

ومن أمثِلة الكلمة المورّاة عنها بالاكْتِفَاء قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

لَمَّـا اكْتَفَى خَـدُّهُ القَـانِي بِحُمْـرَتِـهِ قَـالَ العَـوَاذِلُ بُغْـضـاً إنَّـهُ لَـدَمِي

المعنى هنا أنّ الخدّ لمّا تزايدت حمرته، قال العواذل بغضاً في الظّاهر إنّه لدمي، ووَرّوا بالاكْتِفَاء وقصدوا في الباطن أنّه دميمٌ حسداً له. وكذلك عرّف جرمانـوس فرحـات الاكْتِفَاء بقوله: هو أنْ يأتي الشّاعر ببيتٍ تكون قافيته متعلّقة بمحذوف، ولا يحتاج إلى ذكر المحذوف لدلالة اللّفظِ عليه، فيكتفي بمـا قـدعلم في الذّهن ممّا يقتضيه تمام المعنى، وإنْ ذُكرَ تمامه في البيت الثّاني فهو عيبٌ قبيحٌ في الشّعر. وأمّا المحذوف المتعلّق فتارةً يكون جملة وتـارةً كلمـة وتـارةً حـرفـاً، فـالأوّل المحـذوف منـه جملة قـول ابن الـوَرْدِيّ: [مجزوء الكامل]

مَـوْلاَيَ إنَّـكَ مُـحْـسِـنٌ قَـسَـمـاً وَإنَّـك ثُـمَّ إنَّـكْ
فَـلأشْـكُـرَنَّـكَ مَـا حَـيِـيْـتُ وَإنْ أمُـتْ فَـلْتَـشْـكُـرَنَّـكْ

---

(1) سورة يوسف، آية رقم (٨٢).

ففي البيت الأوّل حذف منه « محسن » وفي البيت الثّاني حذف منه جملة وهي: « أعظمي في قبري » لما تقدّم من قوله « وإنْ أمُتْ ».

وأشارَ السّيوطيّ إلى ما ذكره ابن رشيق في باب « الحذف » ذلك أنّهُ على أنواع أحدها « الاكْتِفَاء » وهو أنْ يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختصُّ غالباً بالارْتِبَاطِ العطْفيّ. ومثّل بقوله تعالى: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[1] أيْ والبرد، وخصَّ الحرَّ بالذّكر لأنَّ الخطاب للعرب وبلادهم حارّة، والوقاية عندهم من الحرّ أهمّ لأنّه أشدّ عندهم من البرد، وقيل: لأنَّ البردَ تقدّم ذكر الامْتِنَانِ بوقايته صريحاً. وقد مثّل السّيوطيّ لهذا الفنّ، ووصفه الحمويّ في خزانته، وكذلك ابن معصوم المدنيّ والحلّي.

وَسَمَّاهُ ابن جنّي في كتابه « التّعاقب بالإيحاء ». وأفْردَ له باباً خاصّاً وقال: « هو الاكْتِفَاء عن الكلمة بحرف من أولها ». وسَمَّاهُ ابن فارس في فقه اللّغة « بالقبض » وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ ﴾[2] أيْ فافعل. ومن الحديث قوله ﷺ: « كفى بالسّيفِ شَا » فقد قطع الرّسول ﷺ الكلمة، وأمسَكَ من تَمامها لئلاّ تصير حكماً، ودليل ذلك أنّه قال: « لَوْلاَ أنْ يَتَتَابعَ فيه الغيران والسكران ».

الإكْثَار

الإكْثَارُ: نقيضُ القِلّة، وأكْثرهُ: جعله كثيراً. والإكْثَارُ من سِماتِ الكلام الّذي لا يكون موجزاً، وقد عبّر عن هذا الفنّ جعفر البرمكيّ بقوله: « إذَا كانَ الإكْثَارُ أبلغ كان الإيجازُ تقصيراً، وإذَا كان الإيجازُ كافياً كان الإكْثَارُ عيّاً » بمعنى أنَّ البلاغةَ مُطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولذلك كان اسْتِعمال الإكْثَار في مكانه من أسباب البلاغة. أيْ إنّه ليس عيْباً في موضعه، ولكنْ إذَا كان الإيجازُ كافياً كان الإكْثَار عيّاً.

وقال الجاحظ في معرض حديثه عن الإكْثَار والإيجاز، وهو يتحدّث عن إياس بن معاوية في « البيان والتّبيين »: « فإنْ كان إياس عند نفسه عَيّاً فذاك أجدرُ بأنْ يهجر الإكْثَار، وبعدُ فما نعلمُ أحداً رَمَى إياساً بالعيّ وإنّما عابوهُ بالإكْثَار ».

---

(١) سورة النّحل، آية رقم (٨١).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٣٥).

الإِكْمَالُ

الإِكْمَالُ: من أَكْمَلَ، وأَكْمَلْتُ الشَّيء: أيْ أجملته وأَتْمَمْتُهُ، والإكْمَالُ: التَّمام. وضَّحه العلويّ في الصّنف الثّاني عشر، فقال: «هو في مصطلحِ علماء البيان مَقُولٌ على أنْ تذكرَ شيئاً من أفانين الكلام فترى في إفادته المدح كأنّه ناقص، لكونه مُوهِماً بعيب من جهة دلالة مفهومه، فتأتي بجملة فتكمِّلُهُ بها تكون رافعة لذلك العيب المتوهَّم، وهذا مثاله أنْ تذكرَ مَنْ كان مشهوراً بالشجاعة دون الكرم، ومن كان عالماً بالبلاغة دون سداد الرَّأي ونفاذ العزيمة، فترى في ظاهر الحال أنّه ناقصٌ بالإضافة إلى عدم تلك الصِّفة المفقودة عنه، فتذكر كلاماً يكمِّل المدح ويرفع ذلك التوهُّم»؛ كما قال كعب بن سَعْد الغنويّ في هذا الفنّ: [الطويل]

حَلِيمٌ إذَا مَا الْـحِلْمُ زَيَّـنَ أَهْلَهُ ... مَـعَ الْحِلْمِ في عَيْنِ الْعَـدُوِّ مُهِيـبُ

فإنّه لَو اقْتَصَرَ على قوله: «حليم إذا ما الحلم زيّن أهله» لأوهم السّامع أنّه غير وافٍ بالمدحِ، لأنّ كلّ من لا يعرف منه إلّا الحلم رُبّما طمع فيه عدُوّه فنال منه ما يُذَمُّ به، فلمّا كان ذلك متوهّماً عند إطلاقه، أرْدَفَهُ بما يكون دافعاً للاحْتِمَال مكمِّلاً للفائدة بوصف الحلم، وهو قوله: «مع الحلمِ في عين العدوِّ مهيب» ليدفع به ما ذكرناه من التَّوهُّم».

وهذا الفنّ سَمَّاهُ علماء البلاغة «التَّكميل»، أوِ «الإطْنَاب بالتَّكْميـل» وقد تقدَّمَ تفصيل الكلام عنه.

الائْتِلَامُ

الائْتِلَامُ من الْتَأَمَ، وَالْتَأَمَ الجُرْحُ الْتِئاماً: إذَا بَـرأَ، وَتَلاءَمَ القـومُ وَالْتَأَمُـوا: اجْتَمَعُوا واتَّفَقُوا.

والائْتِلَامُ كما حدَّدهُ القزوينيّ في «الإيضَاح» و«التَّلْخيص»: «أنْ تكونَ كلمـات النظم متناسبةً ليس فيها ما يثقل على النُّطق عند اجتماعها»، وهو ما تحدَّث عنه البلاغيُّون في «باب التَّنافر» عند كلامهم على فصاحة الكلام وخلوصه من ضعف التَّأليف وتنافر الكلمات. وشاهده في هذا الفنّ قول الشّاعر: [السريع]

وَقَـبْـرُ حَـرْبٍ بِـمَـكَـانٍ قَـفْـرٍ ... وَلَـيْسَ قُـرْبَ قَـبْـرِ حَـرْبٍ قَـبْـرُ

وَأَشَارَ إِلى هذا الفنّ الجاحظ، وقال: « ومن أَلفاظ العرب أَلفاظ تتنافرُ وإنْ كانت مجموعة في بيت شعر لمْ يستطِع المنشد إنشادها إلاّ ببَعض الاسْتِكْرَاه » ومثّل ببيت الشّاعر السّابق « وقبر حرب » ومثله ذكر الرُّمّانيّ. كما نبّه المرزوقي إلى ذلك، وقال وهو يتحدَّث عن عامود الشّعر مُشيراً إلى ما يلي: « وعيار التحام أجزاء النُّظم والْتِئامه على تخيُّر من لـذيذِ الوزن والطّبع واللسان، فما لم يتعثّر الطبع بأبنيته وعقوده ولم ينحبس اللُّسان في فصوله ووصوله بل استمرًا فيه واستَسْهَلَاه بلا ملال ولا كلال، فذاك يوشك أَنْ يكونَ القصيدة منه كالبيتِ والبيت كالكلمة تسالماً لأجزائه وتقارُناً ». ومن هذا الفنّ ما أنشده خلف الأحمر: [الطويل]

وبعضُ قـريضِ الـقـومِ أولاد عَـلّة   يُكِـدُّ لِسَـانَ الـنّـاطِقِ الـمُـتَـحَـفِّظِ

ففي قوله: « وبعض قريض القوم أولاد عَلّة » إنّما يعني: إذًا كان الشعر مسْتَكْرهاً، وكانت أَلفاظ البيت من الشّعر لا يقع بعضها مماثلاً لبعض، كان بينها من التّنافر ما بين أولاد العلات. وإذًا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أُختها مرضياً موافقاً كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشّعر مؤونة. وأضاف: « وأجود الشّعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنّه قد أُفرغ إفراغاً واحداً، وسبك سبْكاً واحداً؛ فهو يجري على اللّسان كما يجري الدّهان ». ومنه قول أبي حيّة النميريّ من النُّظم المتلائِم: [طويل]

رَمَتْنِي وَسِتْـرُ الـلّهِ بَيْـنِي وَبَـيْـنَـهـا   عَـشِيَّـةَ آرَام الـكِـنَـاسِ رَمِـيـمُ

الالْتِبَاسُ الدّلاَلِيّ

الالْتِبَاسُ الدّلاَلِيّ: احْتِمَالُ الكلامِ لأكثرِ من معنى؛ راجع التّعقيد.

الالْتِجَاءُ

الالْتِجَاءُ: من لَجَأَ وَالْتَجَأَ، وَأَلْجَأْتُ أَمْـرِي إِلَى اللّهِ: أَسْنَدْتُـهُ واعْتَضَدت بـه ذكر ابن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر » الالْتِجاء والمعاظلة معاً في باب واحد، وعرّفهما بقوله: « وهو أَنْ تَستعملَ اللّفظة في غير موضِعها من المعنى » ومثّل له بقول بعض العرب وهو أَوْسُ بن حجر: [المنسرح]

وَذَاتُ هِـدْمٍ عـارٍ نَـوَاشِـرهـا   تَصمت بـالـمـاءِ تـولـباً جَـدْعَـا

سَمَّى أَوْس الطفل تولباً، والتَّولب الجحش. والقصيدة من بدائع الشِّعر وقلائده. وعلَّق ابن شيث القرشيّ وقال: « هو أنْ يضطرُّ الكاتب إلى أنْ يأتيَ بلفظةٍ غير مستعملة في الذي هو بصدده، فيقيمها مقام المستعملة؛ ومنه: فما المعشاق عدمت سلوها، والمقلات فقدت فلوها، إلاّ دون ما أنا عليه من الوجدِ به والغَرَام. فاستعمل فَلُوّها في مكان ولدها حتى قابل بها سلوّها؛ وهو محتمل وربَّما كان جيداً ».

وقد علَّق عبد القاهر الجرجانيّ على شعر أَوْس بن حجر قائلاً: « وهذا من باب الاسْتِعَارة غير المفيدة ». وقد تقدَّم التَّفصيل في دراستها.

الالْتِزَامُ

الالْتِزَامُ هو الارْتِبَاطُ بالشَّيْءِ، يُقال: لَزِمَ الشَّيءَ والزمه إيَّاه فالْتَزَمَهُ. والالْتِزَامُ في البلاغة هو « الإعْنَاتُ » وقد تقدَّم البحث والتَّفصيل فيه. ويُسَمَّى أيضاً التَّضْييق أو التَّشْديد أوْ « لزوم ما لا يلزم »، وقد وضَّحْنا أنَّ هذا الأخير أكثر اسْتِعْمالاً في كتب البلاغة. وقد سَمَّاه الْتِزاماً كلٌّ من ابن مالك، والمصريّ، والحمويّ، والسُّيوطيّ، والمدنيّ.

الالْتِفَاتُ

الالْتِفَاتُ من فعل لَفَتَ، وَلَفَتَ وَجْهَهُ عن القوم: صَرَفَه. عرَّف الالْتِفات أبو هِلاَل العسكريّ، وقال: « الالْتِفَاتُ على ضربين: فواحد أنْ يفرغَ المتكلِّم من المعنى، فإذا ظننت أنَّه يريد أنْ يُجاوزه يلتَفِتُ إليه فيذكره بغير ما تقدَّم ذكره به ». وهذا النَّوع من إبداع الأَصْمَعِيّ؛ كقول جرير: [الوافر]

أَتَنْسَى إذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمَى ... بعود بشامةٍ سقيَ البشام

قوله: « سقيَ البِشام » الْتِفات عن سير شعره بالدُّعاء له. والضَّرب الآخر: أنْ يكونَ الشاعر آخِذاً في معنى وكأنَّهُ يعترضه شَكٌّ أوْ ظَنٌّ أنَّ رادّاً يردُّ قوله أوْ سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً إلى ما قدَّمه. . . فإمَّا أنْ يُؤَكِّده أوْ يذكرَ سببه أوْ يزيلَ الشَّكَّ عنه، ومثاله قول المعطل الهذليّ: [الطويل]

تَبِينُ صَلاَةَ الحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُم ... إذَا مَا الْتَقَيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ

فقوله: « وَالمُسَالِمُ بادن » رجوع من المعنى الَّذي قدَّمه، حتى بيَّن أنَّ علامة صَلاة

الحرب من غيرهم أنَّ المسالم بادن والمحارب ضامر. وكذلك عرَّفه ابن الأثير الجزري بقوله: يكون هذا النَّوع من الكلام خاصَّة لأنَّه يُنْتَقَلُ فيه عن صيغة إلى صيغة، كانتِقالٍ من خطابِ حاضرٍ إلى غائبٍ، أوْ من خطابِ غائبٍ إلى حاضرٍ، أوْ من فعلٍ ماضٍ إلى مستقبلٍ، أو من مستقبلٍ إلى ماضٍ؛ كقول الخنساء: [الوافر]

وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أخِي وَلَكِنْ   أُعَزِّي النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأَسِّي

ويُسَمَّى أيضاً «شجاعة العربيَّة» وإنَّما سُمِّي بذلك لأنَّ الشجاعة هي الإقدام، وذلك أنَّ الرَّجل الشَّجاعَ يركبُ ما لا يستطيعه غيره. وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: في الرُّجوع من الغيبة إلى الخطاب، والعكس. ومثاله قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[١] عطفاً على الأوَّل، لأنَّ الأوَّل موضعُ التَّقرُّب من اللّهِ بذكر نعمه، فلمَّا صارَ إلى ذكرِ الغضب جاء باللَّفظِ منحرفاً عن ذكر الغاضِبِ، فأسند النِّعمة إليه لفظاً، وروى عنه لفظ الغضب تحنُّناً ولُطفاً.

الثَّاني: في الرُّجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، والعكس. كقول أحدهم: «اشْهَد عَلَيَّ أنِّي أُحِبُّكَ» تهكُّماً به واسْتِهَانَةً بحاله.

القسم الثَّالث: في الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل، والعكس. كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾[٢]. فإنَّه إنَّما قال: «فتُثِيرُ» مستقبلاً، وما قبله وما بعده ماضٍ.

وعرَّفه ابن المعتزّ بقوله: «هو انْصِرافُ المتكلِّم عن الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار». وكذلك ابن أبي الإصبع ارتضى مذهبه. أمَّا قُدامة بن جعفر فذهب مذهب العسكريّ، وفعل مثله ابن حجَّة الحمويّ بقوله: «هو أنْ يكونَ المتكلِّم آخذاً في معنى فيعترضه إمَّا شَكٌّ فيه أوْ ظنّ أنَّ راداً يردّه عليه، أوْ سائلاً يسأله عن سببه، فَيَلْتفتُ إليه بعد فراغه منه، فإمَّا أنْ يجليَ الشَّكَّ أوْ يؤكِّدَهُ أوْ يذكر سببه». ونقل تعريفه هذا النَّابلسيّ، وقال في بديعيَّته: [البسيط]

عَلَى الْهَوَى قَدْ لَحَانِي لائِمِي سَفَهاً   أقْصِرْ عَدِمْتُكَ إنِّي عَنْكَ فِي صَمَمِ

---

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٧).

(٢) سورة فاطر، آية رقم (٩).

ومنه قول ابن حجّة في بديعيّته: [البسيط]

وَمَا أروني الْتِفَاتاً عِنْدَ نَفْرَتِهِمْ   وَأَنْتَ يَا ظَبْيُ أَدْرَى بِالْتِفَاتِهِمِ

وقال المبرِّد: « والعربُ تتركُ مخاطبة الغائب إلى مخاطبة الشّاهد، ومخاطبة الشّاهد إلى مخاطبة الغائب »؛ وكذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾(1) كانت المخاطبة للأمّة ثمّ انصرفت إلى النّبيّ ﷺ، لهذا أدخله قُدامة بن جعفر في باب « مخالفة ظاهر اللّفظ معناه » إلاّ أنّ ابن وهب سمّاهُ « الصّرف » وقال: « وأمّا الصّرف فإنّهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة ». إلاّ أنّ ابن منقذ سَمّاهُ « الانْصِراف » وقال: « هو أنْ يرجعَ من الخبر إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الخبر ». وسَمّاهُ الصّنْعانيّ « الاعْتِرَاض » لكنّه عرّفه تعريف الالْتِفَات، بقوله: « وهو الانْصِرَافُ عن الإِخْبَارِ إلى المخاطبة، وعن المخاطبة إلى الإِخْبَار » ثمّ أضافَ قائلاً: « وقيل الالْتِفَات هو أنْ يكونَ المتكلّم آخِذاً في معنى فيعدلُ عنه إلى غيره قبل تمام الأوّل، ثمّ يعودُ إليه فيتمّه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة وزيادة حسنة ». وهذا عنده الاعْتِراض. وذكره التّبريزيّ في فصل مستقلّ، وقال عنه كما قال الصّنعانيّ. ونقل البغداديّ عنه هذا التّعريف أيضاً.

ومع تطوّر البلاغة بدأ الالْتِفاتُ يأْخُذ معنًى دقيقاً، وبعدَ أنْ استقرّتْ عرّف الرّازي الالْتِفَاتَ بقوله: « إنّهُ العدول عن الغيبة إلى الخطاب، أوْ على العكس ». كما أدْخله السّكاكيّ في علم المعاني، وقال: « إنّ هذا النّوع أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختصُّ المُسْنَد إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية، والخطاب، والغيبة، ثلاثتها ينقل كلُّ واحد منها إلى الآخر ». يُسمّى هذا النّقل الْتِفاتاً عند علماء علم المعاني، وقد بيّن الزّمخشري أنّ العربَ يستكثرون منه، ويرون الكلام إذَا انتقل من أُسلوبٍ إلى أُسلوب أدْخَلَ في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه. ويرى السّكاكيّ أنّ الالْتِفَات قد ينتقل بالصّيغة من الماضي إلى المضارع، وذكره مرة أُخرى في البديع. وهذا يَدُلُّ على أنّ الالْتِفات كان عنده من علم المعاني مرّة ومن علم البديع تارةً أُخرى.

وعرّف ابن أبي الإصبع المصريّ الالْتِفَات وذكر الفرق بينه وبين الاحْتِرَاس بقوله: «والفرق بين الاحْتِراس والالْتِفَات، أنّ الاعْتَراض والانْفِصَال يكونان في الاحتراس في بيت

(1) سورة يونس، آية رقم (٢٢).

واحدٍ وفي بيتين، وفي آيةٍ وفي آيتين، والالْتِفات لا يكونان فيه إلّا في بيت واحدٍ وآيةٍ واحدة».

ونخلص إلى أنّه ليس في كتب البلاغة الأخرى أوسع ممّا ذكره ابن الأثير، وإنْ كان القزوينيّ رجع إلى السّكاكيّ وأدْخل الالْتفات في علم المعاني، وتبعه شُرّاح تلخيصه كالسبكيّ والتفتازانيّ والسّيوطيّ والإسفرايينيّ. أمّا الّذين لم يتبعوا السّكاكيّ فقد بحثوه في بابٍ مستقلّ وإنْ لمْ يخرجوا على الاتّجاه العام الّذي ساد قبلهم.

الإلْجاءُ

الإلْجَاءُ: من ألْجَأ أيْ أسْنَدَ، وألْجَأهُ إلى الشّيْءِ: اضطرّهُ إليه، والإلْجَاءُ: الاضْطِرَار.

الإلْجَاءُ سَمّاهُ أُسامة بن منقذ الالْتِجَاءُ. والالْتِجَاء والمعاظلة جمعهما ابن منقذ في بابٍ واحد، وعرّفه بقوله: «هو أنْ تستعمل اللّفظة في غير موضعها من المعنى، كقول أوْس بن حجر: [المنسرح]

وَذَاتُ هِـدْمٍ عَـارٍ نَـوَاشِـرهـا تصمت بـالماءِ تَـولبـاً جَـدَعـا

سَمّى الطفل تَـوْلَبـاً، والتّوْلب: الجحش. وهو من بـدائع الشّعـر». إلّا أنّ ابن أبي الإصبع المصريّ تباين تعريفه للإلْجَاءِ وتعريف ابن منقذ، إذْ عرّفه بقوله: «هو أنْ تكونَ صِحّة الكلامِ المدخول ظاهرة موقوفة على الإتْيان فيه بما يبادر الخَصم إلى ردّه بشيءٍ يُلجئه إلى الاعْتِراف بصحّته» ملخّص تعريفه أنْ يُقَالَ: لِكُلّ كلام يرد فيه على المعترض عليه جواب مدخول إذَا دخله الخصم به الْتَجأَ إلى تصحيح الجواب، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾[1] ففي جواب هذا القول قوله تعالىٰ: ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾[2] فإنّ للخصْم أنْ يقولَ: نحنُ إنّما أرَدْنا القصص، ونحن نعلمُ أنّ الأعْجَمِيّ إذَا ألْقى الكلام إلى العربي لا يخرجه عن كونه تعلّم معانيه من الأعجم، فظاهر الكلام لا يصلح أنْ يكونَ ردّاً على المشركين. فيُقال لهم: هَبْ أنّ الأعْجَمِيّ علّمه المعاني، فهذه العبارة الهائلة الّتي قطعت أطْماعكم عن الإتيان بمثلها من علّمها له؟ فإنْ كانَ هو الّذِي أتى بها من قبل نفسه

---

(١) سورة النّحل، آية رقم (١٠٣).

(٢) سورة النّحل، آية رقم (١٠٣).

كما زعمتم، فقد أقررتم أنّ رجلاً واحداً منكم أتى بهذا المِقْدار من الكلام الَّذي هو مائة سورة وأربع عشرة سورة، وقد عجزتم بأجمعكم وكلّ من تدعونه من دون اللّه عن الإتيان بأقصر سورة، وإنْ قلتم إنّ الأعْجمِيّ علّمه المعاني والألفاظ فهذا أشدّ عليكم لأنّه إقرار بأنّ رجلاً أعْجمياً قدر على ما بيّن من الآيات المتضمّنة للأخبار والقصص، وقد عجزتم عن ثلاث آيات منهنّ. فيلجئهم ذلك إلى الإقرار بأنّه من عند اللّه.

أمّا السُّبكيّ فعرّفه بقوله: « هو ذكر اعْتِرَاض وجواب » ولمْ يذكرْ له أمثلة. غير أنّ ابن أبي الإصبع المصريّ انفردَ بالحديثِ عن هذا الفنّ لأنّ « الالْتِجَاة والمعاظلة » الَّذي ذكر ابن منقذ غير ذلك. فالالْتِجَاء والمعاظلة المتقدّم الذِّكر، وهو ما سمّاه عبد القاهر الجرجانيّ « بالاسْتِعَارة غير المفيدة ». والإلْجاء الَّذي ذكره المصريّ والسُّبكيّ هو ذكر اعْتِرَاضٍ وجواب.

الالْتِقَاطُ

الالْتِقَاطُ من لَقَطَهُ وَالْتَقَطَهُ: أخَذَهُ من الأرض، واللُّقَطَة: اسم الشَّيْء الَّذي تجده ملقى فتأخذه.

لقد جمع الحاتميّ الالْتِقَاطَ والتّلفيقَ في بابٍ واحدٍ وعدّهما من أنواع السّرقة، وعرّف الالْتِقَاطَ بقوله: هي ترقيع الألفاظ وتلفيقها واجتذاب الكلام من أبيات حتى ينظم بيتاً. ومن التّلفيق قول يزيد بن الطّثرية: [الطويل]

إذَا مَـا رَآنِـي مُقْـبِـلاً غَضَّ طَـرْفَـهُ كَـأنَّ شُعَـاعَ الشَّمْسِ دُونِي يُقَـابِلُهْ

فقوله: « إذَا مَا رَآنِي مُقبِلاً » أُخذ من قول جميل: [الطويل]

إذَا مَـا رَأَونـي طَـالِعـاً مـن ثَـنيَّـة يَقُـولـون مَنْ هـذا وقـد عَـرَفُـونِي

وقوله: « غضّ طرفه » أُخذ من قول جرير: [الوافر]

فَـغُضَّ الـطَّرْفَ إنَّـكَ من نُـمَيـر فَـلاَ كَـعـبـاً بَلغـتَ وَلاَ كِـلاَبَـا

وقوله: « كأنّ شعاع الشّمس دوني يقابله » من قول عنترة بن عكبرة الطّائي: [الوافر]

إذَا أبْصَـرْتَنِـي أعْـرَضـتَ عَـنّـي كَـأنَّ الشَّمْسَ مِـنْ قِـبَلِي تَـدُورُ

غير أنَّ ابن رشيق ذكر الالْتِقاطَ والتَّلفيقِ دون أنْ يعرِّفهما، وإنَّما اكتفى ببعض أمثلة الحاتميّ.

وذكره ابن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشِّعر » وعرَّفه بقوله: « هو ممَّا يَتَطارَحُهُ العلماء والشُّعراء والكُتَّاب بينهم، وهو أنْ يُطْرَح بيت ويُولَّدَ من كلِّ كلمة منه بيت، أوْ من كلمتين أوْ ثلاثة أوْ غير ذلك » مثلُ ما ذُكِرَ في كتابِ « الصِّناعتين » التَّلفيق والالْتِقاط وهو أنْ يكونَ البيت ملفقاً من أبيات قبله. ومن ذلك النَّوع قول ابنِ هَرْمَةَ: [الوافر]

كَـأنَّـكَ لَمْ تَسِـرْ بِجَنُـوبِ خَـلْصٍ وَلَمْ تُلْمِـمْ إلى الـرَّبْـعِ الـمحِيـلِ

ملفق من قول جرير: [الوافر]

كَـأنَّـكَ لَـمْ تَسِـرْ بِـبِـلَادِ نَجْـدٍ وَلَـمْ تَنْـظُرْ بِنَـاظِـرَة الخِيَـامَـا

ومن قولِ آخرَ: [الوافر]

أَلَمْ تُلْمِمْ عَلَى الـرَّبْعِ الْمَحِيـلِ بِفَيْـدَ وَمَـا بُكَـاؤُكَ في الـطُّلُولِ

إلْجَامُ الخَصْمِ بِالْحُجَّةِ

إلْجَامُ الخَصْمِ بالحجَّة، يُقال: أَلْجَمَ الفرس أيْ وضع له اللِّجام. والمُمْسِك عن الكلام ممثَّل بمن أَلْجَمَ نفسه بِلِجَام.

إلْجَامُ الخصم بالحجَّة من مسمَّيات الزَّركشيّ، وهو الاحْتِجاج النَّظريّ أو المذهب الكلاميّ، وقد تقدَّم التَّفصيل في دراسته. وعرَّفه الزَّركشيّ بقوله: « هو الاحْتِجاج على المعنى المقصود بحجَّة عقليَّة تقطع المعاند له فيها ». ومن المستغرب من ابن المعتزّ إنكار مثل هذا الفنّ في القرآن الكريم، مع العلم أنَّه من أخصّ أساليبه؛ كقوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ البَيَانَ، الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ، والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، والسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾[1] وكقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾[2].

---

(١) سورة الرَّحمن، الآيات (١ ـ ٧).
(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٨٨).

قابل - سبحانه - الكُفّار بهذه المعارضة ليقيم عليهم الحُجّة الدّامغة، فألْجَمَ بذلك الكُفّار لعجزهم عن تمثيلها ومقابلتها. ومنه أيضاً قوله تعالىٰ في قصة إبراهيم - عليه السّلام - لَما سُئِلَ عن كسر الأصنام: ﴿ أأنْتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا يَـٰا إبْرَاهيم قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَـٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إنْ كَانُوا يَنْطِقُون ﴾[1].

الإلْغَازُ

الإلْغَازُ: من ألْغَزَ، وَألْغَزَ الكلام: عَمّى مُراده وأضْمره على خلاف ما أظْهره.

هذا الفنّ سَمّاهُ ابن الأثير « المغالطات المعنويّة » وعرّفه بقوله: « هذا النّوع من أحلى ما استعمل في الكلام وألْطفه لما فيه من التّورية، وحقيقته أنْ يذكرَ معنى من المعاني له مِثْلٌ في شيءٍ آخر ونقيض، والنّقيض أحسن موقعاً وألْطف مأخذاً ». فمن الأوّل الّذي يكون له مِثْلٌ يقع في الألفاظ المشتركة ومنه قول المتنبّي: [الوافر]

يُغادر كُلُّ ملتفتٍ إلَيْهِ   ولَبّتُهُ لِثَعْلَبِهِ وِجَارُ

فالثّعلب هو الحيوان المعروف، والوجار: اسم بيته، والثعلب أيضاً هو طرف سنان الرّمح؛ فلمّا اتّفق الاسمان بين الثّعْلبيْن حسن ذكر الوجار في طرف السّنان، وهذا نقل المعنى من مِثْله إلى مِثْله.

أمّا النّقيضُ في ما كتبه ابن الأثير إلى ديوان الخلافة يتضمّن فتوحَ بلد من بلاد الكُفّار فقال في آخر الكتاب: « وقد ارتادَ الخادم من يُبَلِّغ عنه مشاريحَ هذه الوقائع الّتي اختصرَها، ويمثّل صورها لمن غابَ عنها، كما تمثّلت لمن حضرها، ويكون مكانه من النّباهة كريماً كمكانها، وهي عرائس المساعي، فأحسن النّاس بياناً مؤهّلٌ لإبداع حِسانها، والسّائر بها فلان، وهو راوي أخبار نصرها الّتي صِحّتُها في تجريح الرّجال، وعوالي أسْنادها مأخوذة من طرف العوالي، واللّيالي والأيام لها رُواةٌ، فما الظّنُّ برواية الأيام واللّيالي ». ففي هذا النّصّ مغالطة نقيضيّة، ومغالطة مثليّة، فأمّا المثليّة فهي في قوله: « عوالي أسنادها مأخوذة من طرف العوالي » وأمّا المغالطة النّقيضيّة فهي قوله: « راوي أخبار نصرها الّتي صحّتها في تجريح الرّجال » فموضع المغالطة منه أنّهُ يُقال في رواة الأخبار فلان عَدْلٌ صحيح الرواية وفلان مجروح أيْ سقيم الرواية، غير موثوق به، فأتى بهذا المعنى على وجه النّقيض،

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٢).

فقال: صحّة أخبار هذه الفتوح في تجريح الرِّجال أيْ تجريحهم في الحرب، وفي هذا من الحسن ما لا يخفى.

ووضع الجاحظ باباً في « اللُّغز والجواب » أقرب إلى ما جاء في المغاليط عند ابن الأثير. والألغاز أو الأحاجي شيء واحد، وقد يُسَمَّى « المعمّى». وقد عرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أنْ يأتِيَ المتكلِّم في أوصاف ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويُشير بها إلى مقصود مجهول ثمَّ ينبّه عند الإشارة إلى الموصوف على تصحيف أوْ تحريف أوْ حذف أوْ تبديل أوْ نقص أوْ زيادة أوْ بوجه ما، بحيث أنّه لا يكون خالياً من التّنبيه على ذكر الموصوف، لأنّه متى خلا اللُّغز عن هذه المنبِّهات كان لغواً ولا يُعَدُّ لُغزاً». وقد نقله عن عبد الغني النّابلسيّ. ومنه قول ابن منير الطّرابلسيّ في ضرس: [البسيط]

وَصَاحِبٍ لاَ أَمَلُّ الدَّهْرَ صُحْبَتَهُ   يَسْعَى لِنَفْعِي وَيَسْعَى سَعْيَ مُجْتَهِدِ
لَمْ أَلْقَهُ مُذْ تَعَارَفْنَا، فَمُذْ نَظَرَتْ   عَيْنِي إِلَيْهِ افْتَرَقْنَا فُرْقَةَ الأَبَدِ

فقوله: « لمْ ألقه مُذْ تعارفنا » دليل ثبات الضرس في الفم منذ ظهوره. وقوله: « منذ نظرتْ عيني إليه » أيْ حين قُلِعَ من الفم ورأتْهُ العين فارق صاحبه ولمْ يَعُدْ يَسْعَى سَعْيَ مُجْتَهِدٍ في المضغِ والطّحن للأطعمة؛ فهو بهذا المعنى يدرك بالحَدْسِ والحَذر لا بالمفهوميّة ولا من جهة دلالة اللّفظ بحقيقته. أمَّا تعريف ابن حجّة لهذا الفنّ فقوله: « هذا النّوع أعني الإلْغاز يُسمَّى المُحاباة والتّعمية، وهي أعمُّ أسمائه، وهو أنْ يأتي المتكلِّم بِعِدَّة ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف، ويأتي بعبارات يَدُلُّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنّه لم يسفرْ في أُفُق الحلي غير وجه التّورية، وأمَّا تعسُّف الفرقة الّتي ليس لها إلمام بالتّورية في الألغاز، فأمْرُهم مُسَلَّمٌ إليهم، وأمَّا علماء هذا الفن فإنَّهم ما قرّروا غير ما قرّرنا». فمن ذلك قول ابن حجّة الحمويّ في بديعيّته: [البسيط]

وَكُلَّمَا أَلْغَزُوهُ حَلَّهُ لَسِنٌ   مُذْ طَالَ تَعْقِيدُهُ أَزْرَى بِفَهْمِهِمِ

فاللُّغز أحسنه ما أُسفرَ بعد الحلّ عن التّورية، وفي هذا البيت اللُّغز في قوله: « لسن » لأنَّ لسانَ الرُّمح لسان القائل في التّورية للتّكليم وفي التّعقيد المشترك بين تعقيد اللُّغز وتعقيد الرُّمح، وأمَّا المناسبة بين الحلّ والتّعقيد والإزراء بالفهم بعد ذكر الألغاز، فمحاسنها لا تخفى على حُذّاق الأدب.

واللُّغز عند العلويّ يقال له « المعمّى » وعنده الألغاز هي الأحجية، من ذلك قوله: « وهو مَيْلُكَ بالشّيء عن وجهه، واشتقاقه من قولهم طريق لَغَزٌ إذا كان يلتوي ويَشْكُلُ على سالكه؛ ويُقال له المعمّى أيضاً، فإنّه يوجد من جهة الحَدْس والحَزْرِ، لا من جهة دلالة اللّفظ بحقيقته ولا بمجازه ». ومثاله قول بعض الشّعراء في أيام الأسبوع ولياليه: [الكامل]

سَبْعٌ رَوَاحِلُ مَا يَنُخْنَ من الْوَنَى ... شِيمٌ تُسَاقُ بِسَبْعَةٍ زُهْرِ
مُتَوَاصِلاتٌ لاَ الدُّؤوبُ يُمِلُّهَا ... بَاقٍ تَعَاقُبُهَا على الدَّهْرِ

فما ذَكَرَهُ لا يفهم عن طريق الحقيقة ولا من جهة المجاز ولا من جهة المفهوم، وإنّما يُفهمُ بطريق الحَدْس والحَزْر.

أمّا الخفاجيّ فقد عرَّفه في كتابه « سِرّ الفصاحة » بقوله: إنّ الموضوعَ على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفائه، وجعل فنّاً من الفنون الّتي يستخرج بها أفهام النّاس وتمتحن أذهانهم، كقول أبي العلاء المعريّ: [الطويل]

وَجبتُ سَرَابيّاً كأنَّ إكامَهُ ... جوارٍ ولكنْ مَا لهُنّ نُهُودُ
تَمَجَّسَ حرباءُ الهجيرِ وحَوْلَه ... رَوَاهِبُ خيطٍ والنّهارُ يَهُودُ

فقوله « جوار » ألْغز عن الجواري من النّاس، وهو يقصد جريهنَّ في السّراب. وقوله « نهود » ألْغز عن نهود الجواري، وهو يُريد بـ« نهود » «نهوض». وقوله « تمجس حرباء » أيْ صار لاستقباله كالمجوس التي تعبدها وتسجد لها، وجعل الرّواهب النّعام لسوادها، ويهود: بمعنى يرجع، وقد ألغز بذلك عن اليهود لمّا ذكر المجوس والرّواهب.

وكذلك ذكر الإلغاز الخليل بن أحمد الفراهيدي. ومنه ما جاء في أوائل السُّوَر في القرآن الكريم من الحروف المفردة والمركّبة. ومنه قوله تعالىٰ في قصّة إبراهيم ـ عليه السّلام ـ لمّا سُئِلَ عن كسر الأصنام وقيل له: أأنْتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴿ فَقَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾[1] قابلهم بهذه المعارضة ليُقيم عليهم الحجّة ويوضح لهم المحجّة.

الإِلْمَاعُ

الإلْمَاعُ هو الإيمَاءُ؛ والإيمَاءُ هو نوعٌ من الكِنَاية. راجع الكِنَاية.

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٢).

الإلْمَامُ

الإلْمَامُ: أَلَمَّ إِلْمَاماً، أي اقْتَرَبَ منه، وقَدْ أَلَمَّ به: أَيْ نَزَلَ، والإلْمَام: النُّزُول والزِّيارة غبّاً.

الإلْمَامُ نوعٌ من أنواع السَّرقة، وهو كما عرَّفه ابن رشيق القيروانيُّ في عمدته بقوله: « هو ضربٌ من النَّظر » وقد مثَّل بقول أبي الشيص: [الكامل]

أَجِدُ المَلاَمَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً ... حُبّاً لِذِكْرِكَ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقد اعتبر عبد القاهر الجرجانيّ أنَّ هذا النَّوع من الفنّ هو من « باب السَّرقات » وعلّق على بيت الشاهد عند القيرواني بقوله: « ومن لطيف السَّرق ما جاء به على وجه القلب وقصد به النَّقص ».

إلاَّ أنَّ ابن شيث القرشيّ يعرِّف الإلمام بمعنى يُغاير ما ذكره وهو قوله: « الإلمام مصدر قولك أَلَمَّ يُلِمُّ إِلْمَاماً، واللمم الصغيرة والكبيرة من الذُّنوب، وهو أَنْ يُلِمَّ الكاتب في صدر كلامه بكلمة ثمّ يبني عليها فصلاً، ثم يتّفق أَنْ يستعملَ كلمةً أُخرى أجنبية فينافر ما بين اللَّفظَتين وينافي ما بين المعْنَيَيْن، فيعود إلى تلك الكلمة التي استعملها في صدر كلامه، فيعكسها هجاءاً، ويُعيدها في أوَّل الفصل الثَّاني ». وهو مثل قولك: « أفاضَ اللّهُ عليك نعمه، وأضافَ إليكَ قسمه » ومنه: « قُرِّف فلان بتكذيبه، ففرَّق بينه وبين محبوبه » ويُقال: « لاحَ لفلان سبيل رشده، فحالَ بينه وبين ضِدِّه ». ومنه قول الشَّاعر: [الخفيف]

جَلَّ عَنْ مُشْبِهٍ يُسَاوِيهِ فِي الفَضْـ ... ـلِ كَمَا لَجَّ فِي اقْتِنَاءِ الفَخَارِ

وهذا ما ذكره أيضاً ابن الأثير باسم الضَّرب الثَّاني من المشبَّه بالتَّجنيس المعكوس.

الإلْهَابُ

الإلْهَابُ من أَلْهَبَ أَيْ أَوْقد، وَأَلْهَبَ الكلام: أَمْضَاهُ بِسُرْعَةٍ. وقد جمع يحيى بن حمزة العلويّ الإلْهَاب والتَّهْييج في بابٍ واحد، وعرَّفه بقوله: « هما مقولان على كل كلامٍ دالٍّ على الحَثّ على الفعل لِمَنْ لا يتصوَّر منه تركه، وعلى ترك الفعل لمن لا يُتَصوَّر منه فِعْلُهُ، ولكن يكون صدورُ الأمر والنَّهي ممَّن هذه حاله على جهة الإلْهَاب والتَّهْييج له على الفعل أو الكفّ لا غير، فالأَمْرُ مثاله قوله تعالىٰ: ﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّين ﴾[1]. على

(١) سورة الزُّوم، آية رقم (٤٣).

معنى هو معلوم من حاله - عليه السَّلام - أنَّه حاصل على هذه الأُمور كلّها من عبادة اللَّه تعالىٰ، فإنَّما كان على جهة الإلْهَاب على فعل الأُوامر والانْكِفَاف عن المناهي وحَثّاً له على ذلك ».

هذا الفنّ لمْ يذكره من علماء البلاغة غير العلويّ في « الطِّراز »، وهو يكادُ يولج في إخراج الأمر والنّهي عن غرضيهما الحقيقيّيْن، والغرض المجازي في كلٍّ منهما هو الإلْهَاب والتَّهْيِيج.

الامْتِحَانُ

الامْتِحَانُ من امْتَحَنَ، وامْتَحَنَ القول: نظر فيه ودبّره. وامْتَحَنَ اللَّهُ قلوبهم: هَذّبها. والامْتِحَانُ كما عرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ فقال: « اعْلَمْ أنَّ من المعاني ما يكون متوسّطاً فيما أُتِيَ به من أجله فيكون اقْتِصاداً، ومنها ما يكون قاصراً عن الغرض فيُقال له تفريطٌ، ومنها ما يكون زائداً عن الحدّ فيكون إفْرَاطاً، فهذا الفصل يُسَمَّى الامْتِحَان لما كان فيه الإفادة لمعرفة هذه الأُمور الثلاثة ».

ومنه قوله تعالىٰ في نهاية الاقتصاد والتوسُّط: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾[1] - إلى قوله - ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾[2] وهذا قوله تعالىٰ في صفة أهل الإيمان، والقرآن الكريم وارد على هذه الطَّريقة في المدح والذّمّ. ومنه قول الفرزْدق على جهة التَّفْريط: [الطويل]

أَلَا لَيْتَنَا كُنَّا بَعِيدَيْنِ لَا نَرِدْ ... عَلَى حَاضِرٍ إِلَّا نُشَلُّ وَنُقْذَفُ
كِلَانَا بِهِ عُرٌّ يخَافُ قِرَافَهُ ... عَلَى النَّاس مُطْلِيُّ المساعِرِ أَخْشَفُ

فإنَّ حاصل ما جاء في البيتين أنَّه قصَرَ أُمْنِيَتَهُ على أنْ يكونَ هو ومحبوبه كبعيرين أجْربَيْن لا يَقْربُهما أحَدٌ ولا يقربانِ أحداً.

ومنه قوله تعالىٰ في الإفْرَاطِ: ﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾[3] فظاهر الآية وإنْ كان

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات (١ - ٤).
(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (١٠).
(٣) سورة الشُّعراء، آية رقم (٢٢٦).

وارداً على جهة الذمّ لهم بدليل ما قبلها، لكنّه محتملٌ للإباحة، كأنّهُ جعل ذلك من دأبهم ومن عادتهم وأنّه لا شاعرَ يوجد إلاّ وهذه صفته.

الامْتِنَاعُ

الامْتِنَاعُ من المَنْعِ؛ والمَنْعُ أَنْ تَحُولَ بين الرَّجل والشَّيْء الَّذي يريده. وذكره قُدامة بن جعفر في معرض حديثه عن عيوب المعاني العامّة عن إيقاع المُمْتَنِع فعرّفه بقوله: «ومن عيوب المعاني: إيقاع المُمْتَنِع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه، والفرق بين المُمْتنع والمُتَنَاقض أنّ المُتَنَاقِض لا يكون ولا يمكن تصوُّره في الوهم؛ والمُمْتَنع لا يكون، ولكن يمكن تصوُّره في الوَهْم».

وممّا جاء في الشِّعر وقد وضع الممتنع في ما يجوز وقوعه، قول أبي نواس: [الرمل]

يَا أَمِينَ اللَّهِ عِشْ أَبداً دُمْ عَلَى الأَيَّامِ والزَّمَنِ

فليس يخلو هذا الشّاعر من أنْ يكونَ تفاءَلَ لهذا الممدوح بقوله: عِشْ أَبَداً، أَمْراً أَوْ دُعاءاً، وكِلاَ الأَمْرين ممّا لا يجوز ومُسْتَقْبَحٌ». وشبيهٌ بهذا التَّعريف تعريفُ البغداديّ إذْ قال: «وَأَمّا الامْتِنَاعُ فهو الَّذِي وَإِنْ كانَ لا يوجد فيمكن أَنْ يتخيَّلَ، ومنزلته دون منزلة المستحيل في الشّناعة، مثل أَنْ تركَّبَ أعضاء حيوان ما على جثة حيوانٍ آخر، فإنّ ذلك جائز في التَّوهُّمِ، ولكنّه معدومٌ في الوجود».

الأَمْثَالُ

الأَمْثَالُ: الاسم المثل: الشَّيءُ الَّذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله، والجمع: الأمثال. وَقَدْ جَمع الميدانيّ في كتابه «مجمع الأَمثال» ما قيل في المثل، فقال نقلاً عن المبرِّد: المثلُ مأخوذٌ من المثال، وهو قولٌ سائرٌ يشبَّه به حالُ الثّاني بالأَوَّل، والأَصل فيه التَّشبيه، فقولهم: «مَثَلَ بين يديه» إذا انتصَبَ، معناه: أَشْبَه الصورة المنتصبة، و«فلان أمثل من فلان» أيْ: أَشْبَه بما له من الفضل، والمثال القصاص لتشبيه حال المقتصّ منه بحال الأَوَّل، فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتَّشبيه بحال الأَوَّل، كقول كعب بن زهير في المثل: [البسيط]

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً وَمَا مَوَاعِيدُهَا إلاّ الأَبَاطِيلُ

فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصحّ من المواعيد. بينما ابن السكّيت عرّف المثل بطريقة خاصّة فقال: المثل: اللّفظ يخالف المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللّفظ، شبّهُوهُ بالمثال الّذي يعمل عليه غيره.

وقد سُمّيت الحِكَم القائم صِدْقُها في العقول أمثالاً لانْتِصَاب صورها في العقول مشتقّة من المثول الّذي هو الانْتِصَاب. وقد تأتي الأمثال الطّوال محكمة إذا تولّاها الفصحاء من النّاس. فأمّا ما كان منها في القرآن فقد ضمن الإعجاز، كقوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ﴾[1] وقوله أيضاً: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ﴾[2] وقد عرّف ابن رشيق « المثل » فقال: « المثلُ السّائر في كلام العرب كثير نظماً ونثراً، وَأَفْضَلُهُ أَوْجَزُهُ، وَأَحْكَمُهُ أَصْدَقُهُ. ومنه قول أبي تمّام إمام الصّنعة ورئيسها: [الكامل]

لَا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُونَهُ   مَثَلاً شَرُوداً فِي النَّدَى والْبَاسِ

فقوله: « مثلاً شروداً » أيْ سائراً لا يُردُّ كالجمل الصّعْب الشارد الذي لا يكادُ يعرض له ولا يُردّ. وهو ما ليس له نظير كالشّاذّ والنّادر ».

وقد سَمّى الجاحظ « المثل » « اسْتِعَارَةً »، ولقبهُ بالاسْتِعَارَةِ أَلْزَم لأنّهُ أعَمّ وَلأنّ الأمْثال كلّها تجري مجرى الاسْتِعَارة لِتَبْقَى الأمثال، وإرسال المثل ممّا يحسن التّمثيل به عند اقْتِضَاءِ المقام. كما عرّف ابن وهب الأمْثَال بقوله: « وَأَمّا الأمثال فإنّ الحُكَمَاءَ والعُلَمَاءَ والأُدَبَاءَ لَمْ يَزَالُوا يضرِبُونَ الأمثال ويبيّنُونَ للنّاسِ تصرّف الأحوال بالنّظائر والأشباه والأشكال، ويرون هذا النّوع من الأمْثَال أنْجح مطْلَباً وَأقْرب مذْهَباً ». بينما جعل ابن المقفّع المثل أرْحب لتشعُّبِ الكلام بقوله: « إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضحَ للمنطِقِ وآنقَ للسّمْعِ وَأوْسَعَ لشعوبِ الحديث ».

الأَمْرُ

الأَمْرُ نقيضُ النّهي، يُقال أَمَرَهُ أَمْراً فائْتَمَرَ، أَيْ قَبِلَ أَمْرَهُ. والأَمْرُ عند علماء البلاغة هو طلب الفعل على وجه الاسْتِعْلاءِ والإلْزَام.

---

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٤١).

(٢) سورة الاعراف، اية رقم (١٧٦).

وقد عرَّف العلويّ الأمر بقوله: هو صيغة تستدعي الفعل، أوْ قولٌ ينبيء عن اسْتِدْعَاءِ الفعل من جهة الغير على جهة الاسْتِعْلاَءِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾[1] على الإباحة، وقوله تعالىٰ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾[2] على التَّسْخير، وكقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾[3] على الإهانة، وكقوله تعالىٰ: ﴿ اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ ﴾[4] وكقوله تعالىٰ في التَّسوية: ﴿ اصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا ﴾[5] وكقوله تعالىٰ: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[6]. والأمر من جملة المعاني الإنشائيَّة الطلبيَّة الَّتي بحثها علماء النَّحو وعلماء البلاغة، فقد وضع له سيبويه باباً خاصّاً، وتحدَّث عنه ثعلب والسُّكاكيّ والمبرِّد وابن قتيبة، وبيَّنوا وجوه الاتِّفاق والاخْتِلاف. فالسُّكاكيّ زعم التَّكرار والفور في الأمر بناءاً على التَّوهُّم ولأنَّهُ ظاهر من الطلب ولتبادر الفهم إلى التَّحصيل.

ولعلَّ ابن فارس كان من أوائل الَّذِين عقدوا باباً باسم « باب معاني الكلام ». وعرَّف الأمر بقوله: « الأمْرُ عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور سُمِّي المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ: افْعَلْ، ولْيَفْعَلْ ». وتحدَّث عن المعاني الَّتي يحتملها لفظ الأمر، من خبر واسْتِخْبَار، وأمر ونهي، ودُعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمنٍّ وتعجُّب. وللأمْرِ صِيَغٌ أرْبَع:

الأوَّل: فعل الأمر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾[7].

الثَّاني: المضارع المقرون بلامِ الأمْر، كقول أبي تمَّام: [الطويل]

كَذَا فَلْيجِلَّ الخَطْبُ وَلْيَفْدَحِ الأمْرُ ... فَلَيْسَ لِعَيْنٍ لَمْ يَفِضْ مَاؤُهَا عُذْرُ

الثَّالث: اسم فعل الأمر، كقوله تعالىٰ: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾[8] ومنه « آمين » بمعنى: اسْتَجِبْ، وَ « بَلْهَ » بمعنى: دَعْ، و « مَهْ » بمعنى:

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم (٣١).
(٢) سورة البقرة، آية رقم (٦٥).
(٣) سورة الإسراء، آية رقم (٥٠).
(٤) سورة فصِّلت، آية رقم (٤٠).
(٥) سورة الطُّور، آية رقم (١٦).
(٦) سورة غافر، آية رقم (٦٠).
(٧) سورة النُّور، آية رقم (٥٦).
(٨) سورة المائدة، آية رقم (١٠٥).

اكْفُفْ، و « صَهْ » بمعنى: اسْكُتْ، و « نزالِ » و « دراكِ » و « رويد ».

الرَّابع: المصدر النَّائب عن فعل الأمر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾[1].

الأَمْرُ لِلإِبَاحَةِ

من المعاني المجازيَّة الَّتي يخرج إليها الأمرُ للإباحةِ. وهو من الأمور المهمة الَّتي تنبَّه لها علماء النَّحو، فسيبويه يقول في معرض حديثه عن باب « أو » من غير اسْتِفْهام: تقول: جالسْ عمراً، أَوْ خالداً، أَوْ بشراً، كأنَّك قلت: جالسْ أَحَدَ هَٰؤُلاء، ولَمْ تردْ إنساناً بعينه، ففي هذا دليلٌ أَنَّ كلَّهم أَهْلٌ أَنْ تجالس، كأنَّك قلت: جالِسْ هذا الضَّرب من النَّاس على وجه الإباحةِ، ومنه قول العُذْريّ: [الطويل]

إِذَا مَـا انْتَهَى عِلْمِي تَنَـاهَيْتُ عِنْـدَهُ   أَطَـالَ فَـأَمْلَى أَوْ تَنَـاهَى فَـأَقْصَـرَا

ففي هذا البيت دليلٌ على الإباحة في انتهاءِ العلم بـ « أَطَالَ الزَّمن أَمْ قصر ». وفي الإباحةِ صَرَّح ابن قتيبة بقوله: وعلى لفظ الأمر وهو إباحة، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً ﴾[2]. كما نصَّ المبرِّد في كتابه « المقتضب » على معنى الإباحة بقوله: وقد يكونُ لها موضعٌ آخر معناه الإباحـة وذلك قـولك: « جـالس الحسن أو ابن سيرين » و « ائتِ المسجد أو السُّوق »، أيْ قَد أذِنْتُ لك في مجالسة هذا الضَّرب من النَّاس وفي إتْيَان هذا الضَّرب من المواضع.

وقد ذكر القزوينيّ الأمر للإباحة نحو: « جـالس الحَسَن أو ابنَ سيرين » في كتـابه « التَّلخيص » وعرَّف الأمر بالإباحة بقوله: ووجه حسنه إظْهار الرِّضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنَّه مطلوب. ومنه قول كُثَيِّر لممدوحه إذْ لاَ تـتفاوت حاله معه في الحالين من الإساءةِ والإحسان: [الطويل]

أَسِيئِي بِنَـا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَـلُومَـةً   لَـدَيْـنَـا وَلاَ مَـقْـلِيَّـةً إِنْ تَـقَـلَّتِ

ومن الأمر للإباحة قوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾[3].

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٨٣).

(٢) سورة النّور، آية رقم (٣٣).

(٣) سورة الأعراف، آية رقم (٣١).

الأمْر للاحْتِقَارِ

الأمْرُ للاحْتِقَارِ سَمَّاهُ القزوينيّ « الأمْرُ للإهَانَةِ » ومثَّل لذلك بقوله تعـالىٰ : ﴿ كُونُـوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾[1] وكذلك جاء في كتاب « الطِّراز » ليحيى بن حمزة العلويّ من دون غيره .

الأمْرُ للإرْشَادِ

أشارَ السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » إلى هذا النَّوع من الأمر للإرشاد، ومثَّل له بقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾[2] وكذلـك نوَّه عنـه السّيوطيّ في كتـابه « معتـرك الأقران » دون أنْ يذكر تعريفاً له، ومثَّل لذلك بالآية الكريمة المذكورة. وذكره العلويّ تحت اسم المعاني المُستعملة في غير الطَّلب على جهة المجاز، وتمثَّل بقوله تعالىٰ : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[3].

الأمْرُ لِلاعْتِبَار

ذكر السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفْراح » الأمْرَ لـلاعْتِبَار، ومثَّـل له بقـوله تعـالىٰ : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾[4] وكذلك ذكره السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » ومثَّل له بالآية الكريمة المذكورة، ثمَّ إنَّ يحيى بن حمزة العلويّ ذكره أيضـاً تحت ذكر المعـاني المسـتعملة على جهة المجاز، ومثاله قوله تعالىٰ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَـاتِهِ ﴾[5]، دون أنْ يعرِّفه. وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴾[6].

الأمْرُ للإكْرَامِ

أشَارَ السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » إلى الأمر للإكرام دون أنْ يعرِّفه وقـال:

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٥٠).

(٢) سورة البقرة، اية رقم (٢٨٢).

(٣) سورة غافر، آية رقم (٦٠).

(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٩٩).

(٥) سورة آل عمران، آية رقم (٢٤).

(٦) سورة الحاقّة، آية رقم (٢٤).

« وهو أيضاً الإباحة ». كما ذكره يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » ومثَّل له بقوله: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا ﴾[1] وقوله أيضاً: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سَبِيلَ رَبِّكِ ذُلُلاً ﴾[2].

الأَمْرُ للالْتِمَاسِ

ذكره القزوينيّ في كتابه « الإيضاح » في بابِ المساواة، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾[3] وقال: « والالْتِمَاسُ إذَا استعملت فيه على سبيل التَّلطّف، وكقولك لمن يساويك في الرُّتبة: « ازرع » على سبيل التَّلطُّف بلا اسْتِعْلاءٍ». ولَمْ يذكره العلويّ.

الأَمْرُ للامْتِنَانِ

أَشارَ إليه السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » وعرَّفه بقوله: والظَّاهر أنَّه قِسْم من الإباحة لكنْ معه امْتِنَان، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾[4].

الأَمْرُ للإِنْذَارِ

الأَمْرُ للإِنْذَار سَمَّاهُ يحيى بن حمزة العلويّ في « الطِّراز » التَّهديد، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[5]. وسَمَّاهُ السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » التَّهديد، وعرَّفه بقوله: « ومنهم من عدّه من التَّهديد، ومنهم من جعله قسماً آخر، وأهل اللُّغة قالوا: التَّهديد التَّخويف، والإنْذَار الإبْلاَغ، فهما مُتَقَابِلان » ومثَّل بقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا ﴾[6].

---

(١) الأعراف، آية رقم (٣١).
(٢) سورة النَّحل، آية رقم (٦٩).
(٣) سورة الأنعام، آية رقم (٦٨).
(٤) سورة الأنعام، آية رقم (١٤١).
(٥) سورة فُصِّلت، آية رقم (٤٠).
(٦) سورة إبراهيم، آية رقم (٣٠).

الأَمْرُ للإِنْعَامِ

أَشَارَ السُّبكيُّ في كتابه « عروس الأفراح » إلى الأمر للإنعام، أيْ: تذكير النِّعمة الَّتي أَسْبَغها اللَّهُ على عباده جميعها. وكذلك ذكره السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقـران » على سبيل تذكير الإنسان بإكرام اللَّه لعبده الَّذي خلقه ليذكره بقدرة اللَّه تعالىٰ، كقوله: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّه ﴾[1] وقوله تعالىٰ أيضاً للإنْعام على السيِّدة مريم: ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً ﴾[2].

الأَمْرُ للإِهَانَةِ

ذكر العلويّ الأمر للإهانة في كتابه « الطِّراز » دون أنْ يعرِّفه، ومثَّل له بآيةٍ من القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارةً أَوْ حَدِيداً ﴾[3] على سبيل التَّحقير لمعصية الخالق فيما أمر عباده من التَّكليف. وكذلك أشار إليه القزوينيّ في « الإيضاح » كقوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الكَرِيمُ ﴾[4]. ونوَّه السُّبكيّ به في كتابه « عروس الأفراح » دون أنْ يعرِّفه، ومثَّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ ﴾[5] وقال السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران »: على سبيل الإهانة، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[6] وهي تحمل معنى التَّهديد والإهانة معاً.

الأَمْرُ لِلتَّأْدِيبِ

نَبَّهَ ابن قُتَيْبَة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » إلى الأمر للتَّأْديب وعرَّفه بقوله: « أنْ يأْتِيَ عَلَى لفظِ الأَمْرِ وهـو تأْديب ». ومثَّـل لذلـك بقولـه تعالىٰ: ﴿ وَأَشْهِـدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم ﴾[7]. لَمْ يذكره العلويّ ولا القزوينيّ.

---

(١) سورة النَّحل، آية رقم (١١٤).

(٢) سورة مريم، آية رقم (٢٦).

(٣) سورة الإسراء، آية رقم (٥٩).

(٤) سورة الدُّخان، آية رقم (٤٩).

(٥) سورة سبأ، آية رقم (٢٢).

(٦) سورة الإسراء، آية رقم (٦٢).

(٧) سورة الطَّلاق، آية رقم (٢).

الأَمْرُ للتَّحْرِيمِ

ذكر السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » الأمر للتّحريم بقوله: « فإنّ الجماعة ذهبوا إلى أنّ الأمرَ مشترك بين معانٍ، أحدها: التّحريم، كما نقله الأصوليّون، فإذا كنّا نذكر الاسْتِعمالات لغير الأمر مجازاً فذكر هذا أَوْلى؛ لأنّه اسْتِعْمالٌ حقيقيٌّ عند القائل به، ولا بدع في اسْتِعْماله عند غيره في التّحريم مجازاً بعلاقة المضادّة ». ويمكن أن يمثّل له بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾[1] لكنّه يبعده بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾[1] فإنّه لا يناسب التّحريم، وكذلك بقوله تعالى: ﴿ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾[2]». ولمْ يذكره العلويّ ولا القزوينيّ.

الأَمْرُ للتَّخْيِيرِ

عَرَّف الأَمر للتَّخْيير المبرِّد، وقال: وكذلك وقوعها للتَّخيير، تقول: « اضْرِبْ عبد الله وإمَّا خالداً » فالأمر لمْ يُشَك ولكنّه خيَّر المأمور، كما كان ذلك في « أَوْ ». ومنه قول بَشّار: [الطويل]

فَعِشْ واحداً أَوْ صِلْ أَخاكَ فَإِنَّهُ ... مُقارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجانِبُهْ

ولم يذكر هذا الفنّ السّكاكيّ ولا القزوينيّ ولا السّيوطيّ ولا العلويّ. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ ﴾[3].

الأَمْرُ للتَّسْخِيرِ

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ الأمر للتَّسْخير في معرض حديثه عن المعاني المستعملة في غير الطَّلب، فإنّها على جهة المجاز، وتمثّل بقوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾[4]. وَسَمَّاهُ بعضهم « التّذْييل ». وعبّر عنه القزوينيّ في « الإيضاح » عن نقله من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فهو أخصُّ من الإهانة.

---

(١) سورة إبراهيم، آية رقم (٣٠).

(٢) سورة الزّمر، آية رقم (٨).

(٣) سورة الطّور، آية رقم (٣٧).

(٤) سورة البقرة، آية رقم (٦٥).

الأمْرُ للتَّسْليمِ

هذا الفنّ ذكره ابن فارس في كتابه « الصّاحبيّ » ولمْ يعرِّفه، ومثّل لذلك الأمر للتّسْليم بقوله تعالىٰ: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾(1). ولمْ يذكره العلويّ ولا القزوينيّ.

الأمْرُ للتَّسْوِيَةِ

أشارَ القزوينيّ في كتابه « الإيضاح » إلى الأمر للتّسْوية دون أنْ يعرِّفه. ومثّل بقوله تعالىٰ: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا ﴾(2). وكذلك ذكره السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » دون أنْ يذكرَ تعريفاً له. وكذلك ذكره السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران ». ومنه قول المتنبّي: [الخفيف]

عِشْ عَـزِيـزاً أَوْ مُـتْ وَأَنْتَ كَـرِيـمٌ ... بَيْنَ طَـعْنِ الـقَـنَـا وَخَـفْـقِ الـبُـنُـودِ

وكذلك ذكره العلويّ في معرض حديثه عن المعاني المستعملة في غير الطّلب، فإنّها على جهة المجاز، وذكر الآية الكريمة المذكورة أعْلاه.

الأمْرُ لِلتَّعَجُّبِ

ذكر السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم » الأمر للتّعجُّب في معرض اسْتِعْمال الإنشاء بمعنى الخبر، وعرّفه فقال: « والأمْرُ في بابِ التَّعَجُّب من نحو: أكرم بزيد على قول من يقول إنَّهُ بمعنى الخبر ». وذكره ابن فارس في كتابه « الصّاحِبِيّ » دون أنْ يُعَرِّفَه؛ وكذلك ذكره السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » بدون تعريف؛ والسّيوطيّ أيضاً لمْ يُعَرِّفه. ومنه قول كعب بن زهير: [البسيط]

أَحْسِنْ بِـهـا خُلّةً لَـوْ أَنَّـهـا صَـدَقَـتْ ... مَـوْعُـودَهَـا أَوْ لَـوَ أَنَّ النُّصْـحَ مَقْبُـولُ

الأمْرُ لِلتَّعْجِيزِ

أشارَ إليه ابن فارس في كتابه « الصّاحِبِيّ » دون أنْ يعرِّفه، وقد مثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾(3) إذْ ليس المُرادُ طلب ذلك منهم بل إظْهار عجزهم. وكذلك

---

(1) سورة طٰه، آية رقم (٧٢).

(2) سورة الطّور، آية رقم (١٦).

(3) سورة البقرة، آية رقم (١٨٥).

ذكره السبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » ولمْ يُعَرِّفه، ومثّل له بقول الشّاعر: [البسيط]

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ   وَابْرزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

أمّا السيوطيّ فَنَوّهَ عن الأمْرِ للتّعجيز بقول الشّاعر: [الطويل]

أروني بَخِيلاً طَالَ عُمْراً بِبُخْلِهِ   وهَاتُوا كَرِيماً مَاتَ من كَثْرَةِ البَذْلِ

الأمر للتّفويض

ذكر ابن فارس في كتابه « الصّاحبيّ » الأمر للتّفويض، وذكر الآية الكريمة من قوله تعالىٰ: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[1]. وكذلك ذكره السّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » واسْتَشْهَدَ على ذلك بقوله: « زاده الإمام أيضاً ».

وَأشَارَ إليه السّيوطيّ دون أنْ يعرِّفَهُ في كتابه « معترك الأقران ». وقال بعض علماء البلاغة في الآية الكريمة المتقدّمة الذكر: جاءت لخروج الأمر إلى التّسليم لا إلى التّفويض فيما يصنعه في الحياة الدُّنيا ويجزي عليه في الآخرة.

الأمْرُ للتّكْذِيب

صرّح بذكره السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » دون أنْ يُعرِّفه ولكنْ مثّله بقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا ﴾[2]. وكذلك السّيوطيّ، نوّه إلى الحديث عن الأمر بالتّكذيب دون أنْ يجعلَ له تعريفاً خاصّاً، إنّما مثل له بقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا ﴾[3].

الأمْرُ للتّكْوِين

ذكره السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » فعرّفه بقوله: « هو أعمّ من التّسخير ». في حين أنّ السُّبكيّ قال: « وهو قريبٌ من التّسخير إلاّ أنّ هذا أعمّ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[4] وهذا لا يكون إلاّ من الله سبحانه ». وهذا ما جاء به كلّ من ابن فارس في كتابه « الصّاحبيّ » والسّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران ».

---

(١) سورة طه، آية رقم (٢٠).
(٢) سورة آل عمران، آية رقم (٩٣).
(٣) سورة الأنعام، آية رقم (١٥٠).
(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٧٣).

الأَمْرُ للتَّلْهِيفِ

عرّفه ابن فارس في كتابه « الصَّاحِبِيّ » وقال: ويكون أمراً والمعنى تلهيفٌ وتحسير، كقول القائل: « مُتْ بِغَيْظِكَ، ومُتْ بِدَائكَ » ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾[1].

ومثله قول جرير: [البسيط]

مُــوتُــوا مِنَ الْغَيْظِ غمّــاً في جَزِيــرَتِكُمْ ... لَــنْ تَقْـطَعُـوا بَــطْنَ وَادٍ دُونَــهُ مُـضَــرُ

الأَمْرُ لِلتَّمَنِّي

أَشَارَ إليه القزوينيّ في « الإيضاح » وقال: « ويكونُ أمراً وهو تَمَنٍّ، تقول لشخص تراه: كن فلاناً ». وكذلك قال ابن فارس في كتابه « الصَّاحبيّ » وتمثّل بقول امرىء القيس: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَــا اللَّيْــلُ الــطَّويــلُ أَلَا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَـا الإِصْبَاحُ مِنْـكَ بِـأَمْثَـلِ

الأَمْرُ لِلتَّهْدِيدِ

ذكره ابن قُتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » وعرّفه بقوله: ومنه أَنْ يأتي الكلامُ على لفظِ الأمر وهو تهـديد كقـوله تعـالىٰ: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[2]. ومنـه قول الشّاعر: [الوافر]

إِذَا لَـمْ تَـخْـشَ عَـاقِـبَـةَ الـلَّـيَـالِـي ... ولـم تَـسْـتَـحِـي فَـافْـعَـلْ مَـا تَـشَـاءُ

الأَمْرُ لِلْخَبَرِ

أَشَارَ ابن فارس إلى الأمر للخبر دون أَنْ يعرّفه، ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾[3] أيْ إنّهم سيضحكونَ قليلاً ويبكونَ كثيراً.

وَأَشَارَ إليه السُّبكيّ في كتابه البلاغيّ « عروس الأفراح » قائلاً: « الخبر نحو: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت. إذ الواقع أَنَّ مَنْ لمْ يستحِ يفعل مَا يشاء. وقيل المعنى: إذا وجدتَ الشيءَ ممّا لا يُسْتَحَاءُ منه فافْعَلْهُ، فيكون إباحة ».

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١١٩).

(٢) سورة فُصِّلت، آية رقم (٤٠).

(٣) سورة التّوبة، آية رقم (٨٢).

الأَمْرُ لِلدُّعَاءِ

أشَارَ إليه الفرّاء في كتابه « معاني القرآن » دون أنْ يعرِّفه. ومنه قوله تعالىٰ على لسان موسىٰ: ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ﴾(1). وكذلك ذكره ابن قُتيبة دون أنْ يُعرِّفه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾(2) ثمَّ قال: « إنَّهُ على طريق الدُّعاء والمسألة ». وسمَّاهُ ابن فارس في كتابه « الصَّاحبيّ »: « والمعنى مسألة ». إلاَّ إنَّ المبرِّد يتباين عن ما سبق بجعله يجري مجرى الأمر والنَّهي، بقوله: « الدُّعاء يجري مجرى الأمر والنَّهي. . . وذلك كقولك في الطَّلب: اللهمَّ اغْفِرْ لي ».

بينما يرى القزوينيّ في كتابه « الإيضاح » الأمر للدُّعاء، فيعرِّفه بقوله: « إذا استُعْمِلَتْ في طلبِ الفعلِ على سبيلِ التَّضرُّعِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾(3) ». وهذا ما عناهُ السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح ».

الأَمْرُ لِلْعَجَبِ

أشَار إليه السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » إلاَّ أنَّهُ لَمْ يعرِّفه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ ﴾(4) ومعنى ذلك: انظر كيف ضَرَبُوا لَكَ الأمثال بالمسحور والكاهن والشَّاعر فضلُّوا بذلك عن الهدى.

الأَمْرُ للفَرْضِ

ذكر ابن قُتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » الأَمْرَ للفَرض وقال: « وعلى لفظِ الأَمْرِ وهو فرض، كقوله تعالىٰ: ﴿ واتَّقُوا اللَّهَ ﴾(5) وهذا هو المعنى الحقيقيّ للأَمْر ».

وقد صنَّف يحيىٰ بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » الأَمرَ للفرض تحت اسم المعاني المُستعملة في غير الطَّلب وهي على جهة المجاز، وقد ذكر الآية الكريمة السَّابقة.

---

(1) سورة يونس، آية رقم (٨٨).

(2) سورة سبأ، آية رقم (١٩).

(3) سورة نوح، آية رقم (٢٨).

(4) سورة الإسراء، آية رقم (٤٨).

(5) سورة البقرة، آية رقم (٢٨٢).

الأمْرُ لِلْمَشُورَةِ

أشارَ إليه السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » والسُّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » دون تعريف. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾[1].

الأمْرُ لِلنَّدْبِ

أشارَ ابن فارس في كتابه « الصَّاحِبِيّ » والسُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » والسُّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » إلى الأمْر للندبِ دون تعريف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قُرِىءَ القُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وأنْصِتُوا ﴾[2] وكقوله تعالىٰ: ﴿ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ ﴾[3].

الأمْرُ لِلوَاجِبِ

لم يذكر الأمر للواجب إلَّا ابن فارس في كتابه « الصَّاحبيّ » وعرَّفه بقوله: ويكون أمراً وهو واجب، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[4].

إلَّا أنَّ يحيى بن حمزة العلويّ ذكره فيما بعد تحت اسم المعاني المُسْتعملة في غيرِ الطَّلب على سبيلِ المجاز. ومثَّل له بالآية الكريمة المذكورة أعْلاه.

الأمْرُ لِلْوَعِيدِ

أشَارَ أبو عُبَيْد إلى الأمر للوعيدِ وَسَمَّاهُ مجاز الوعيد، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾[5]. وكذلك المبرِّد سَمَّاهُ « مجاز الوعيد » وقال في قوله تعالىٰ: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾[6]: « قيل مخرجه من اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ على الوعيد ».

وقال ابن فارس في كتابه « الصَّاحِبِيّ » معرِّفاً الأمر للوعيد: ويكون أمراً والمعنى

---

(١) سورة الصافَّات، آية رقم (١٠٢).
(٢) سورة الأعراف، آية رقم (٢٠٤).
(٣) سورة الجمعة، آية رقم (٨٢).
(٤) سورة البقرة، آية رقم (٤٣).
(٥) سورة المعارج، آية رقم (٤٢).
(٦) سورة الحجر، آية رقم (٣).

وعيد، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[1] وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[2] ومنه قول عبيد بن الأبرص: [الكامل]

حَتَّى سَقَيْنَاهُمْ بِكَأْسٍ مُرَّةٍ فِيهَا الْمُثَمَّلُ نَاقِعاً فَلْيَشْرَبُوا

ومن الوعيد قول الشاعر: [البسيط]

ارْوُوا عَلَيَّ وأَرْضُوا بِي رِحَالَكُم وَاسْتَسْمِعُوا يَا بَنِي مِيثَاءَ إِنْشَادِي

مَا ظَنُّكُمْ بِبَنِي مِيثَاءَ إِنْ رَقَدُوا لَيْلاً وَشَدَّ عَلَيْهِمْ حَيَّةُ الْوَادِي

وممَّا جاء في هذا الفنّ الحديث الشريف: « إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ »، أَيْ أَنَّ اللَّهَ ـ جَلَّ ثناؤُهُ ـ مجازٍ لك.

الانْتِحَالُ

الانْتِحَالُ من انْتَحَلَ فلان شِعر فلان: إذا ادَّعاهُ أَنَّه قائله. وقد عرَّفه ابن رشيق بقوله: « أَنْ يُعجبَ الشاعرُ ببيتٍ من الشعر، فيصرفه إلى نفسه، فإن ادَّعاهُ جملة فهو انْتِحَالٌ، ولا يُقال مُنْتَحِل إلاَّ من ادَّعى شعراً لغيره وهو يقول الشعر. وتمثَّل ابن رشيق لهذا الفنّ بقول جرير: [البسيط]

إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلُبِّكَ غَادَرُوا وَشَلاً بِعَيْنِكَ لاَ يَزَالُ مَعِينَا

غَيَّضْنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ من الهَوى وَلَقِينَا؟

وقال ابن رشيق في هذين البيتين: « إنَّ الرُّواة مجمعون على أنَّهما للمعلوط السَّعديّ، انْتَحَلَهما جرير ». وقد ذكرَ هذا الفنّ في « باب السَّرقات وما شاكلها ».

الانْتِقَالُ

الانْتِقَالُ من النَّقل، والنَّقل تحويل الشَّيْء من موضعٍ إلى موضع. الانْتِقَالُ هو « الحيدة والانْتِقَال » عند ابن أبي الإصبع المصريّ، وهو من مخترعاته الَّتي سلمت له ولم يسبق إليها أحد من قبل. وعرَّفه بقوله: « هو أَنْ يُجيبَ المسؤول بجوابٍ لا يصلح أَنْ

---

(١) سورة النَّحل، آية رقم (٥٥).

(٢) سورة فُصِّلت، آية رقم (٤٠).

يكونَ جواباً عمّا سُئِلَ عنه، أوْ ينتقل المستدلّ إلى اسْتِدلال غير الّذي كان آخذاً فيه ». يعتبر هـذا التّعريفُ مقياساً لمعرفة قدرة المخاطب أو المتكلّم على الهرب من الجواب، أوْ إفحام المخاطب بالحجّة والاسْتدْلال، أو الحيدة عن خصوص الجواب إلى عمومه. وإنّما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المسؤول بعد معارضة بما يَدُلُّ على أنَّ المعترضَ لم يفهم استدلاله، فينتقل عنه إلى اسْتِدلال يقطع به الخصم عند فهمه، ومثال على ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾[1].

كما بيّن المؤلّف المصريّ أنَّ « الحيدة والانْتِقَال » قد تكون في صورة الانْتِقَال بالاسْتِدلال من الخصوص إلى العموم، كقول عائشة ـ رضي اللَّهُ عنها ـ عندما سُئِلَت عن حكم دخول المرأة الحمّام: « ما من امرأة خلعت ثوبها في غير بيتها إلاّ هَتَكَتْ ما بينها وبَيْنَ اللَّه من حجاب ». فالسيّدة عائشة انْتَقَلت بالجواب من الخصوص وهو حكم دخول المرأة الحمّام، إلى العموم وهو حكم خلع المرأة ثوبها في أيّ مكان، فأتت الإجابة بصورة بليغة.

وذكره ابن الأثير الحلبي والسّيوطي باسم « الانْتِقَال » فقال ابن الأثير: « هو أنْ يسألَ المتكلّم في بحث أوْ غيره، فيجيب بجوابٍ لا يصلح أنْ يكونَ جواب ذلك السؤال، وإنّما يحمله على ذلك إمّا لأنّ حجّته لم تنهض بالاسْتِدلال عليه، وإمّا مغالطة عن أداءِ الجواب عمّا سُئِلَ عنه ». وقال السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران »: « هو أنْ ينتقلَ المستدلّ إلى استدلال غير الّذي كان آخذاً فيه، لكون الخصم لم يفهمْ وجه الدّلالة من الأوّل ». ونقلا مثال المصريّ.

الانْتِكَاثُ

الانْتِكَاثُ من نَكَثَ، والنَّكْثُ: نقضُ ما نعقد ونصلحه من بيعة وغيرها. جعل أُسامة بن منقذ الانْتِكَاث والتّراجع في بابٍ واحد، وعرّفه بقوله: « هو أنْ يَنْقُضَ الشّاعر قوله بقولٍ آخر، أوْ يَنْقُصَ ممّا زاد فيه » وعاب على امرىء القيس قوله: [الطويل]

فَلَوْ أنَّ مَـا أسْعَى لِأدْنَى مَعِيشَـةٍ ... كَفَانِي، وَلَمْ أطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المَالِ
وَلَكِنَّمـا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّـلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثَالِي

(1) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٨).

وقوله في موضع آخر: [الوافر]

فَتَمــلأُ بـيـتـنـا أَقِــطاً وسَـمْـنـاً   وَحَسْبُـك مـن غِـنًـى شِبَـعٌ وريُّ

لأنّه وصف نفسه في موضع بسموّ الهمة إلى الأمور العظيمة، وفي موضع آخر بالقناعة والشبع والرّيّ. ولو تحدّث قُدامة بن جعفر عن هذه الأبيات في باب مناقضة الشاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين لأدرك أنّ امرأ القيس لم ينكث نفسه ويناقضها، بل هما في جوهرهما متفقان، فقال: « إنّه لو تَصَفّح أولاً قول امرىء القيس حقّ تصفّحه لم يوجدْ ناقض معنى بآخر، بل المعنيان في الشّعرين متّفقان، إلاّ أنّه زاد في أحدهما زيادة لا تنقض ما في الآخر، وليس أحد ممنوعاً من الاتّساع في المعاني التي لا تتناقض ». لأنّ الشّبَعَ والرّيّ هو الّذي أخبر أنّهما يكفياه، وإنّما زاد في أحدهما زيادة لا تنقض ما في الآخر، ألا وهو « المجد ». أمّا قول المتنبّي: [الطويل]

كَـأنَّ المعـاني في فَصَـاحَـةِ لَفْـظِهَـا   نُجُـومُ الثُريَّـا أَوْ خَـلائِقِيَ الـزُّهْـرُ

فقال « خلائقي » ولم يقل « خلائقك » لأنّه قال قبل هذا:

فَجِئتك دُونَ الشَّمسِ والبدرِ قَاصِـداً   ودُونَـكَ فِي أَخْلاَقِـكَ الشَّمسُ والبَـدْرُ

فلو شَبّهه بالثُريّا بعد تفضيله على الشمس والبدر، نَقَصَهُ حقّه، وكان انتكاثاً.

الانْتِهَاءُ

الانْتِهَاءُ من النَّهْيَةِ، والنِّهاية: غاية كل شيء وآخره، والنِّهاية كالغاية حيث ينتهي إليه الشّيْء.

الانْتِهَاءُ هو قاعدة القصيدة، كما نصّه ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » إذْ قال: « وأمّا الانْتِهاء، فهو قاعدة القصيدة وآخر ما يبقى منها في الأسماع، وسبيله أنْ يكونَ محكماً لا تمكن الزِّيادة عليه ولا يأتي بعده أحسن منه ».

ثمّ أضاف ابن رشيق، فقال: « ومِن العرب مَنْ يختم القصيدةَ فيقطعها والنّفس بها متعلّقة وفيها راغبة مشتهية، ويبقى الكلام مبتوراً كأنّه لم يتعمّدْ جعله خاتمة، كلّ ذلك رغبة منه في أخذ العفو وإسقاط الكلفة. ألاَ ترى معلّقة امرىء القيس كيف ختمها بقوله« السيل » من شدة المطر: [الطويل]

كَـأَنَّ السِّبَـاعَ فيـهِ غَـرْقَى غُـدَيَّـةً   بـأرجـائـه القُصْـوَى أنـابِيشُ عُنْصُـلِ

الأَنابيش: أصول النَّبت، والعُنْصل: البصل. فقد شبَّه تلطخ السباع وهي غرقى بأصول البصل فلم يجعل لها قاعدة كما فعل غيره من أصحاب المعلَّقات وهي أفضلها ».
وقد وافق رأي القزوينيّ في الانْتِهَاء رأي ابن رشيق، فقال: « ينبغي للمتكلِّم أنْ يتأنَّق في ثلاثة مواضع من كلامه حتَّى يكونَ أعذبَ لفظاً وأحسنَ سبكاً وأصحَّ معنًى، الأوَّل الابْتِداء... والثَّاني التَّخلُّص... والثَّالث الانْتِهاء؛ لأنه آخر ما يعيه السَّمع ويرتسم في النَّفس ». ومن أحسن الانْتِهاءات قول أبي نُوَاسٍ: [الكامل]

فَبَقِيتَ لِلْعِلْمِ الَّذي تُهدى لَهُ   وَتَقَاعَسَتْ عن يَوْمِكَ الأَيَّامُ

إلاَّ أنَّ ابن أبي الإصبع المصريَّ المبدع لهذا الفنّ سَمَّاهُ « حسن الخاتمة » وهو يُعدّ من مخترعاته، قال: « يجب على الشَّاعر والنَّاثر أنْ يختما كلامهما بأحسن خاتمة، فإنَّها آخر ما يبقى في الأسماع، ولأنَّها ربَّما حفظت من دون سائر الكلام في غالب الأحوال، فيجب أنْ يجتهدَ في رشاقتِها ونضجِها وحلاوتِها وجزالتِها ». وقد نقله ابن مالك مع أمثلته.

إلاَّ أنَّ هذا الفنَّ يُنكر اختراعه لابن أبي الإصبع ما ذكره الحمويّ حين قال: « هذا النَّوع ذكر ابن أبي الإصبع أنَّه من مُستخرجاته وهو موجود في كتب غيره بغير هذا الاسم ». فإنَّ التّيفاشيّ سَمَّاهُ « حسن المقطع » وسَمَّاهُ ابن أبي الإصبع « الخاتمة ». وكذلك سَمَّاه الحمويّ « حُسن الختام »، وسَمَّاه جرمانوس فرحات « براعة الخِتام ».

إلاَّ أنَّ « الانْتِهَاء » أوَّل ما عرف في كلام شبيب بن شيبة الَّذي سَمَّاه « جودة المقطع ». كما سَمَّاه الجرجانيّ « حسن الخاتمة » وقال: « والشَّاعرُ الحاذِقُ يجتهدُ في تحسين الاسْتِهْلال والتَّخلُّص وبعدها الخاتمة، فإنَّها المواقف الَّتي تستعطف أسماعَ الحضور وتستميلهم إلى الإصغاء ».

إلاَّ أنَّ ابن معصوم المدنيّ سَمَّاه « حُسن الختام »، واعتبره من رابع المواضيع الَّتي نصَّ علماء البلاغة على العناية بها، فقال: « هذا رابع المواضيع الَّتي نَصَّ أئمَّة البلاغة على التأنُّق فيها، لأنَّه آخر ما يقرع السَّمع ويرتسم في النَّفس ». ومن « حُسن الختام » الذي ذكره المدنيّ قول أبي نُوَاسٍ: [الطويل]

وَإِنّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالمُنَى   وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ جَدِيرُ
فَإِنْ تُولِني مِنْكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُهُ   وَإِلاَّ فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورُ

نخلص إلى أنَّ « جودة القطع » و « براعة المقطع » و « حسن الخاتمة » و « حسن الختام » و « براعة الختام » كلُّها لونٌ واحد الغرض، وهو تحرّك النَّفس عند ختام القصيدة أو العبارة ليبقى لها أوقع الأثر في الذَّات الإنسانيَّة.

الانْسِجَامُ

الانْسِجَامُ من سَجَمَ ، وَسَجَمَتِ العين الدَّمع والسَّحابَة الماء تَسْجِمُه ؛ قطرته وأسالته. والانْسِجَام في رأي ابن منقذ قوله: « أنْ يأتِيَ كلام المتكلّم شعراً من غير أنْ يقصدَ إليه، وهو يَدُلُّ على فور الطَّبع والغريزة ». بينما جعله المصريّ كانحدار الماء قائلاً: « هو أنْ يأتِيَ الكلام مُنْحدراً كتحدُّر الماء المُنْسجم سهولة سبك وعذوبة أَلفاظ، حتَّى يكونَ للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النُّفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، مع خلوّه من البديع وبُعده عن التَّصنيع ».

ثمَّ أضاف أنَّ الانْسِجَام على ضربَيْن: ضربٌ يأتي مع البديع الَّذي لمْ يقصدْ، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّما أَشْكُو بَثِّي وحُزْنِي إِلَىٰ اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] فقد وقع الانْسِجَام مع ما فيه من تعطُّفٍ وحسن سبك في قوله: « إلى اللَّه » و« أَعْلَم من اللَّه » إلى جانب ما فيه من سلامة القصد وانْسِجَام المعنى.

أمَّا الضَّرب الثَّاني: لا بديع فيه، كقوله تعالىٰ: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ ﴾[2] وأكثرُ آي القرآن الكريم من هذا الباب. وإلى هذا الأسلوب ذهب كلٌّ من ابن قيِّم الجوزيَّة، والسّيوطيّ، والمدنيّ، والحمويّ، مع انسجامه الَّذي حصل في بديعيَّته قوله: [البسيط]

حُسْنُ ابْتِدَائِي بِهِ أَرْجُو التَّخَلُّصَ مِن ... نَارِ الجحيمِ وَهَذَا حُسْنُ مُخْتَتَمِي

وقد ذكر الانْسِجَام عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » وعرَّفه كتعريف ابن حجَّة الحمويّ. وقال في هذا النَّوع: [البسيط]

يَا أَشْرَفَ الرُّسْلِ يَا غَوْثَ الخلائِقِ يَا ... نُورَ الوُجُودِ استَجِبْ يَا سَيِّدَ الأُممِ

وكذلك عرَّفه جرمانوس فرحات، فجاء نفس تعريف ابن حجَّة الحمويّ.

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٦).
(٢) سورة الأعراف، آية رقم (١٩٩).

الإنْشَاءُ

الإنْشَاءُ من أنْشَأ اللّهُ الخلق: ابْتَدأ خلقهم. والإنْشَاء: الابْتِدَاء، أو الخلْق، أو الابْتِدَاع. والإنْشَاء في علم البلاغة يخالف هذا المذكور، وهو عند الجرجانيّ أنّه: «قد يُقال على الكلام الّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أوْ لا تطابقه» وقد اعتمد القزوينيّ على تعريف الجرجانيّ عندما فصل بين الخبر والإنْشَاء، فقال: «ووجه الحصر أنّ الكلامَ إمّا خبر أوْ إنْشاء؛ لأنّه إمّا أنْ يكونَ لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أوْ لا يكون لها خارج. الأوّل: الخبر، والثّاني: الإنْشَاء» وهذا الإنْشَاء قسمان كما ذكرهما القزوينيّ:

فالأوّل: الإنْشَاءُ الطّلبي، وهو ما استدعى مطلوباً غَيْرَ حاصلٍ وقتَ الطّلب، وأنواعه كثيرة، منها: التّمنّي، والنّداء، والأمر، والنّهي، والاسْتِفْهام، فهذه الأغراض تؤدّي معاني جديدة للأديب فيها دفق كبير.

والثّاني: الإنْشَاءُ غير الطّلبي، وهو أساليب متعدّدة:

١ ـ صيغ المدح والذمّ، كنعم وبئس. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ ﴾[١] ومنه قول زهير بن أبي سُلْمى: [البسيط]

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلّا وكان لِمُرتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

٢ ـ التّعجّب بـ «ما أفعله» كقوله تعالىٰ: ﴿ قُتِلَ الإنْسَانُ مَا أَكْفَرَه ﴾[٢] وأفعل به، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[٣].

٣ ـ القسم، ويكون بالواو والتّاء والباء، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَالضُّحَىٰ واللّيْلِ إذَا سَجَىٰ ﴾[٤] وقوله تعالىٰ: ﴿ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا ﴾[٥].

٤ ـ الرَّجاء، وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع، والحرف الموضوع له «لعلّ». كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا

---

(١) سورة النحل، آية رقم (٣٠).
(٢) سورة عبس، آية رقم (١٧).
(٣) سورة مريم، آية رقم (٣٨).
(٤) سورة الضحىٰ، الآيتان (١، ٢).
(٥) سورة يوسف، آية رقم (٩١).

﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾[1].

٥ ـ صيغ العقود: مثل بعتُ، واشتريتُ.

تلك الصِّيغ قليلة الاستعمالِ لندرة الأغراض المتعلِّقة بها بلاغيّاً، بينما الإنْشاء الطَّلبيّ الَّذي يهتمُّ به علماء البلاغة لما فيه من تفنُّنٍ في الأساليب والمعاني والألفاظ أكثر استعمالاً.

الانْصِرَافُ

الانْصِرَافُ: من الصَّرْف وهو رَدُّ الشَّيْءِ عن وجهه، وقيل انْصَرَفَ بمعنى: رَجَعَ. والانْصِرافُ كما سَمَّاهُ أُسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشِّعر» وعرَّفه بقوله: «وهو أَنْ يرجعَ من الخبرِ إلى الخِطابِ، ومن الخطابِ إلى الخبرِ» ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[2]. ومنه قول زُهير بن أبي سُلمى: [البسيط]

قِفْ بالدِّيارِ الَّتي لَمْ يَعْفُها القِدَمُ ... بَلَى وغَيَّرَها الأمطارُ والدِّيَمُ

وكذلك عرَّفه ابن شيث القرشيّ، بينما سَمَّاهُ ابن وهب «الصَّرف» وسَمَّاهُ غيرهم «الالْتِفات» وقد تقدَّم تفصيل الدراسة فيه، وهو الأشهر في كتب البلاغة.

الإنْفَادُ

الإنْفادُ من نَفَدَ بالدَّال المهملة. ونَفِدَ الشَّيْءُ نَفْداً ونفاداً: فَنِيَ وَذَهَبَ. الإنْفادُ عرَّفه المظفّر العلويّ بقوله: «هو أنْ يقولَ الشَّاعرُ بيتاً تامّاً ويقول آخر بيتاً» إلاَّ أنَّه ربطَ بين الإنفادِ والإجازة، فقال: «وأمَّا الإنفادُ والإجازة، فرُوِيَ أَنَّ كعب بن زهير لمَّا تحرَّك بالشِّعر كان أبوهُ زهير يَنْهاهُ عنه مخافة ألَّا يكون اسْتَحكم شعره فيُروى عنه ما يُعاب عليه. ثمَّ أضاف: فخرج زهير إليه وهو غضبان، فدَعَا بناقة فركبها وتناوله وأَرْدَفَه خَلْفه، ثمَّ حَرَّكَ ناقته وهو يريد أنْ يَتَعَنَّتَ كعباً ويعلم ما عنده ويطَّلع على شعره، فقال حين فصل عن الحيِّ: [الطويل]

وإنِّي لَتَعْدُو بي عَلَى الهَمِّ جَسْرَةٌ ... تَخُبُّ بِوَصَّالٍ صَرُوم وتُعْنِقُ

---

(١) سورة هود، آية رقم (١٢).

(٢) سورة يونس، اية رقم (٢٢).

ثمّ ضربه وقال: أجز يا لكع، فقال: [الطويل]

كَبنيَانَةِ القَارِي بموضعِ رحْلِها   وآثارُ نسْعَيْها مِن الدّفِ أَبْلَقُ

فقال زهير: [الطويل]

على لاَحِبٍ مِثْلِ المَجَرّةِ خِلْتَهُ   إذا ما عَلاَ نَشْزاً مِنَ الأَرْضِ مُهْرَقُ

ثمّ قال: أجز يا لكع، فقال: [الطويل]

مُنِيرٌ هَدَاهُ لَيْلُه كنَهَارِهِ   جَميع إذا يَعْلُو الحزُونَةَ أَفْرَقُ

عندها أخذ زهير بيد كعب، وقال له: قد أُذنت لك في الشّعر». وهذا الفنّ سَمّاهُ جرمانوس فرحات «بالانْتِقاد والإجازة» في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرّفه فقال: «هو أنْ يتناشدَ الشّاعران بيتاً فبيتاً على رويٍّ واحد، بحيث أنْ يكونَ بينهما ملاءمة والتحام، مرتبط بها البيت بالآخر ارْتِباطاً تامّاً». وتقدّم الأمثلة السّابقة الذّكر.

الانْفِصَالُ

الانْفِصَالُ من فصلت الشّيْء فانفَصَلَ، أيّ قطعته فانقَطَعَ. والانْفِصَالُ من مخترعات ابن أبي الإصبع المصريّ، وقد عرّفه بقوله: «هو أنْ يقولَ المتكلّم كلاماً يتوجّه عليه فيه دَخَل إذا اقْتَصَرَ عليه، فيأتي بعده بما ينفصل به عن ذلك إمّا ظاهراً أوْ باطناً يظهره التّأويل». ثمّ أضاف وذكر الفرق بين الاحْتِراس والانْفِصال فقال: «وهذا الفرق هو خصوصيّةُ الانْفِصَال وعموميّةُ الاحْتِراس، لأنّ شاهد الانْفِصال يكون الدّخَل المتوجّه عليه من جهة كونه صالحاً لضدّين من الفنون، وهو في سياق أبيات مقصودة في فنٍّ واحد منهما، والاحْتِراس يتوجّه الدّخَل إلى شاهده من هذه الجهة ومن غيرها، كقول أبي نُوَاس: [مجزوء الرمل]

فِي جرٍ أمّ النّاس إنْ كُنْـ   ـتَ من النّاس تُعَدُّ
ولقد نُبّئْتُ إبليـ   ـسَ إذا رَآك يَصُدُّ
ليس من تَقْوَى ولكنْ   ثِقَلٌ فيك وبَرْدُ

فأبو نُوَاس لو اقتصر على البيت الثّاني لكان الهِجاء فيه غير مخلص وكان يتوجه عليه دَخَل بسبب احْتِمال البيت للمدح والإتيان به في معرض الهجو، ثمّ لمّا انْفَصَلَ الشّاعر عن هذا الدّخَل بالبيت الثّالث خَلَصَ الشّاهد للقدح».

ومن هذا يتبيّن أنّ الاحْتِراس يكون في فنّ واحد، والانْفِصَال يكون صالحاً لضِدّين من الفنون. ولا شكّ بأنّ الانْفِصَال توضيح للفكرة بعد أن كانت غامضة.

وأخذ الحلبيّ والنُّويريّ تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ مع التّمثيل بالأمثلة أيضاً. أمّا السُّبكيّ فقد أدخله في باب الاحْتِراس، وقال: «وقد فسر بما هو في معنى الاحْتِراس المتقدّم في الإيجاز والإطناب». وذكر أبيات أبي نُوَاس.

الانْقِطَاعُ

الانْقِطَاعُ من القَطْعِ، والقَطعُ: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً. الانْقِطاعُ عرّفه القزوينيّ بقوله: «أمّا كمالُ الانْقِطَاع فلاختِلافِهما خبراً وإنْشَاءً، لفظاً ومعنًى».

ومنه من جهة اللفظ قول الأخطل: [البسيط]

وَقَـالَ رَائِـدُهُـمْ أَرْسُـوا نُـزَاوِلُـهَـا ... فَكُـلُّ حَتْفِ امرىءٍ يَجْـرِي بِمِقْـدَارِ

أَوْ معنًى فقط، نحو مَاتَ فلان ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ. ولمّا كانت لفظة «أرسوا» المنقطعة لاختلافها إنشاءً ولفظاً ومعنًى، ولفظة «نُزَاولها» خبراً ولفظاً ومعنًى، لم يعطف عليه ولم يجزم جواباً للأمر، لأنّ الغرضَ تعليل الأمر بالإرْساءِ بالمزاولة، والحال في الجزم بالعكس بمعنى يصير الإرساء علّة للمزاولة. فهذا هو النّوع الأوّل من الانْقِطَاع.

أمّا النّوع الثّاني: هو الانْقِطاعُ بغير الاخْتِلاف، أي الاخْتِلاَف خبراً وإنْشاءً، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] فلفظة «إنّ الّذين كفروا» مقطوعٌ عمّا قبْله، لكون ما قبله حديثاً عن القرآن، وكون «إنّ الّذين كفروا» حديثاً عن الكفّار وعن تصميمهم في كفرهم.

الاهْتِدَامُ

الاهْتِدَامُ من الهدْمِ، وهو نقيضُ البِنَاء، وقيل: قلع المدَر من البيوت. عرّف الحاتميّ الاهْتِدَام بقوله: «الاهْتِدَامُ وهو افْتِعالٌ من الهَدْمِ، فكأنّه هدم البيت من الشعر تشبيهاً له بهدم البيت من البناء؛ لأنّ البيت من الشعر يُسمّى بيتاً، ولأنّه يشتملُ على الحروف كما يشتمل البيت على ما فيه».

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٦).

أمّا الصّنعانيّ فعرَّف الاهْتِدامَ بقوله: « أخذ قسمي اللّفظ مع المعنى أوْ أكثر أقسامه ».
ومثَّل له بقول امرىء القيس الّذي يهتدمُ بيت أبي دؤاد: [الطويل]

وَقَدْ أغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وكُنَاتِها بِمُنْجَرِدٍ صَافِي العَسِيبِ عَتِيقِ

فقال امرؤ القيس: [الطويل]

وقد أغْتَدِي وَالطَّيْرُ في وُكُنَاتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ

ومن ثمّ انتقدَ صاحب « الرّسالة العسجدية » المهْتَدِم بقوله: « إنّ المهْتَدِمَ إنْ لمْ يقرّ بأنّه اهْتَدَمَ وأخَذَ واستَعَار أو ادَّعى أنّه ماثل أوْ عارض، فإنّ منزلته تسقط وفضيحته تظهر، ولا يُسمَّى ذلك معارضة بلْ صريح السّرق والتّغيير والتّبديل، وإقراره أيضاً شاهد بنقصه، لكنّه بمنزلة المذنب المعترف لا المصرّ ».

فالاهْتِدَامُ هو أخْذُ بعض أجزاءِ البيت من الشعر، والتّصرف في البعض الآخر ».
ويظهر ذلك واضحاً أيضاً في ما أخذه طرفة بن العبد من امرىء القيس: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لا تَهْلِكْ أسًى وَتَجَمَّلِ

فأخذه طرفة بن العبد واهْتَدَمَه إلّا اللّفظة الأخيرة من البيت: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُون لا تَهْلِكْ أسًى وَتَجَلَّدِ

الأَوَاخِرُ والمَقَاطِعُ

الآخر جمعه آخرون مؤنثه أُخْرى: ضد الأوّل. عرَّف أُسامة بن منقذ الأواخر والمقاطع بقوله: « وينبغي أنْ يتحرَّز الشّاعرُ فيها ممّا يُتأوّل عليهِ وَيؤولُ أمرُهُ إليه كما رُوِي أنَّ أبا تمّام لمّا أنْشَدَ: [الطويل]

على مِثلِها من أرْبُعٍ ومَلاعِبِ أُزِيلَتْ مَصُونَاتُ الدُّموعِ السَّواكِبِ

قال بعضُ الحاضرينَ: لعنةُ اللّه ولعنُ اللّاعِنِينَ ».
ثمّ تابع ابن منقذ قوله: وكذلك ينبغي أنْ تكونَ أواخرُ القصائد حلوة المقاطع تُوقِنُ النّفس بأنّه آخر القصيدة لئلا يكون كالنّثر. وأحسنه ما كان على حرفين مثلُ « منها » و« بها » كقوله: [المتقارب]

أتَتْنِي تُؤَنِّبُنِي فِي البُكا فَأهْلاً بِهَا وَبِتَأنِيبِهَا

وَلـلعيـن عُـذْرٌ إذَا مـا بَكَـتْ وَقَـدْ عـايَنَتْ وَجْـهَ مَحْبُـوبِـهَـا

ومنهُ أَنْ يكونَ في آخر البيت حرفٌ لا يحتاج إلى إعرابٍ: واو أو ياء إضافة أو ياء جماعةٍ، كقوله: [الطويل]

صَحَا الْقَلْبُ مِن سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لا يَصْحُو

الأَوْصَافُ

الأوصاف من وَصَفَ الشَّيْءَ له وعليه وصفاً: حلّاه. عرَّف الوصفَ قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشّعر » فقال: « الوصف إنّما هو ذِكر الشّيْء لما فيه من الأحوال والهيئات، ولمّا كان أكثر وصف الشّعراء إنّما يقع على الأشياء المركبة من ضروب المعاني، كان أحسنهم من أتى في شعره بأكثر المعاني الّتي الموصوف مركّبٌ منها، ثمّ بأظهرها فيه وأولاها، حتّى يحكيه بشعره ويمثّله للحسّ بنعته. فمن ذلك قول الشمّاخ يصف أرضاً تسير النبالة فيها: [الطويل]

تُقَعْقِعُ في الآبَاطِ مِنْهَا وِفَاضُهَا خلتْ غَيْرَ آثَارِ الأَرَاجِيلِ تَـرتَمِي

فقد أتى في هذا البيت بذكر الرجالة وبيّن أفعالها بقوله: « ترتمي »، ومن الحال في مقدار سيرها بوصفه « تقعقع الوفاض » إذْ كان في ذلك دليلٌ على الهرولة ». وعرّفه ابن رشيق بقوله: « الشعر إلاّ أقلّه راجعٌ إلى باب الوصف، ولا سبيل إلى حصره واستقصائه، وهو مناسب للتّشبيه مشتمل عليه وليس به، لأنّه كثيراً ما يأتي في أضعافه، والفرق بين الوصف والتّشبيه أنّ هذا إخبار عن حقيقة الشّيء وأنّ ذلك مجازٌ وتمثيل. وأحسن الوصف ما نُعِتَ به الشّيْء حتّى يكاد يمثله عياناً للسّامع، كقول النّابغة الجعديّ يصف ذئباً افترَسَ جُؤْذراً: [الطويل]

فَبَاتَ يُذَكِّيهِ بِغَيْرِ حَدِيدَةٍ أَخُو قَنَصٍ يُمسي وَيُصْبِحُ مُفْطِرا

إِذَا مَا رَأَى مِنْهُ كُرَاعاً تَحَرَّكَتْ أَصَابَ مكانَ القَلْبِ مِنْهُ وَفَرْفَرَا

لقد قام هذا الوصف بنفسه، ومَثَّل الموصوف في قلب سامعه ». أمّا ابن الأثير الحلبيّ فعرّفه بقوله: « وحدّ الوصف أنّه ذكرُ الشّيْء بما فيه من الأحوال والهيئات ». وتعريفه هذا مأخوذٌ من تعريف قُدامة وابن رشيق، إلاّ أنّه سَمَّاهُ باب « الأَوْصاف والنّعوت ».

الإيجَابُ والسَّلْبُ

الإيجابُ من وَجَبَ الشَّيْءُ يَجِبُ وُجُوباً أيْ لَزِمَ، وأَوْجَبَهُ اللّه: أيْ اسْتَحَقَّه. والسَّلْبُ من سَلَبَهُ الشَّيْءَ يسلبه: أَخَذَهُ؛ والسَّلْبُ نقيضُ الإيجاب.

وعرَّفه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشِّعر » فقال: « وممَّا جاء في الشِّعر من التَّناقض على طريق الإيجاب والسَّلب قول عبد الرَّحمن بن عبد اللّه القسّ: [الطويل]

أَرَى هَجْرَهَا والقَتْلَ مِثْلَيْنِ فَاقْصُرُوا ... مَلاَمَكُمْ فَالقَتْلُ أَعْفَى وَأَيْسَرُ

فأوجب الشّاعر الهجر والقتل مثلين ثمّ سلبهما ذلك بقوله: « إنَّ القتلَ أعفى وأيسر »، فكأنّه قال: إنَّ القتلَ مثل الهجر وليس هو مثله، وأرى أنَّ هذا الشّاعر أراد أنْ يقول: بل القتل أعفى وأيسر ».

هذا الفنّ ليس من مخترعات ابن أبي الإصبع، وعرَّفه بقوله: « هو أنْ يقصدَ المادحُ أنْ يفردَ ممدوحه بصفة مدح لا يشركه فيها غيره، فينفيها في أوَّل كلامه عن جميع النَّاس ويثبتها لممدوحه بعد ذلك ». وتكلَّم ابن أبي الإصبع عن هذا النَّوع في « تحرير التَّحبير » تحت هذا الاسم المذكور، بينما تكلَّم عنه في « بديع القرآن » تحت اسم « إثبات الشَّيْء بنفيه عن ذلك الشَّيْء » وعدَّه من جديده. ولا أدري كيف خفِيَ عليه ذلك.

ولأبي هِلال العسكريّ تقرير حسن عن هذا الفنّ، وهو « أنْ يبني المتكلِّم كلامه على نفي شيء من جهة وإثباته من جهة أخرى ». والَّذي قرَّره ابن حجَّة الحمويّ في « خزانة الأدب » وسَمَّاهُ « ذكر السَّلب والإيجاب » وقد مثَّل له بقوله من بديعيَّته: [البسيط]

إيجَابُهُ بِالعَطَايَا لَيْسَ يَسْلِبُهُ ... وَيَسْلِبُ المنَّ مِنهُ سَلْبَ مُحْتَشِمِ

وعرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أنْ يبني الكلام على نفي الشَّيْء من جهة وإثباته من جهةٍ أخرى، والأمر به من جهة والنّهي عنه من جهةٍ أخرى، ومنه قول السَّمَوْأَل: [الطويل]

وَنُنْكِرُ إنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُم ... وَلاَ يُنكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ

الإيجازُ

الإيجازُ من وَجز الكلام وجزاً وأَوْجز: قلَّ في بلاغة، وأوجزه: اختصره. عرَّف

الجاحظ الإيجاز بقوله: « . . . أنْ يكونَ اللَّفظُ أقلَّ من المعنى مع الوفاء به، وإلاَّ كان إخلالاً يفسد الكلام. أوْ هو قلَّة عدد اللَّفظ مع كثرة المعاني. ومنه سأل معاوية صحار بن عياش العبديّ: ما تعدُّون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أنْ تجيب فلا تبطيء وتقول فلا تخطيء. وقال أكثم بن صيفي: البلاغة في الإيجاز».

وذكر أبو هِلال العسكريّ الإيجاز بقوله: « الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة. وفي تفضيل الإيجاز يقول جَعْفر بن يحيى لكتَّابه: إن قَدِرتم أنْ تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا». وأضافَ أبو هِلال العسكريّ قائلاً: « وقيل لبعض المُحدِّثين: ما لَكَ لا تزيد على أربعة واثنين؟ قال: هنَّ بالقلوب أوقع، وإلى الحفظِ أسرعُ، وبالألسن أعلق، وللمعاني أجمع، وصاحبها أبلغ وأوجز». ومنه قول ابن حازم: [الوافر]

أبى لي أنْ أطِيلَ الشِّعرَ قَصْدي ... إلى المعنى وعلمي بالصَّواب
وَإيجازي بمُخْتَصَرٍ قَريبٍ ... حَذفتُ به الفضولَ مِنَ الجوابِ

لهذا كان أسلوب الإيجاز من أهمّ خصائص اللّغة العربية، فقد كان العرب لا يميلونَ إلى الإطالة والإسهاب، وكانوا يعدُّون الإيجاز هو البلاغة، كما عدَّهُ ابن المقفّع أيضاً.

ولهذه الأهميَّة العظيمة للإيجاز اهتمُّ البلاغيُون والنُّقّاد بأسلوب الإيجاز فوضعوا له حدوداً، لأنَّه ليس بمحمود في كلّ موضع، وإلى ذلك أشارَ ابن قُتيبة، بقوله: « لو كانَ الإيجاز محموداً في كلّ الأحوال لجوَّده اللّه تعالىٰ في القرآن، ولمْ يفعل اللّه ذلك، ولكنَّه أطال تارةً للتَّوكيد وحذف تارةً للإيجاز وكرَّر تارةً للإفهام».

وتحدَّث ابن رشيق عن الإيجاز، وذكر تعريف الرُّمَّانيّ وقال: « الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف». إلاَّ أنَّ ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة» سَمَّاهُ « الإشارة» وقال عنه: « هو أنْ يكونَ المعنى زائداً على اللَّفظ، أيّ أنَّه لفظ موجز يَدُلُّ على معنى طويل على وجه الإشارة واللّمحة». ثمَّ أضاف أنَّ المختارَ عنده في الفصاحة والدَّال على البلاغة، هو أنْ يكونَ المعنى مساوياً للَّفظ أوْ زائداً عليه؛ أي أنْ يكونَ اللَّفظ القليل يَدُلُّ على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أنْ تكونَ الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست

المعنى وأغمضته حتّى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمّل ودقيق الفكر.

وعرَّف الرّازي الإيجاز كتعريف الرّمّانيّ. إلاّ أنّ الكلاعيّ عرّفه تعريفاً بديعياً بقوله: « ما ثوب لفظه كثوب المؤمن » أمّا السّكاكيّ فعرّفه بقوله: « إنّ الإيجازَ والإطْنابَ من الأمورِ النّسبيّة كالأبوّة والبُنُوّة، وهي الّتي يتوقّف تعقّلها على تعقّل غيرها، فإنّ الكلامَ الموجز إنّما يدركُ من حيث وصفه بالإطناب إلى كلام آخر يكون أقلّ منه أي أنّه جعل متعارف الأوساط مقياساً لـه، وقال: « فـالإيجاز هـو أداء المقصود من الكـلام بأقـل من عبارات متعـارف الأوساط ».

وقد عرّفه ابن الأثير في كتابيه « المثل السّائر » و « الجامع الكبير » بقوله: « هو حذف زيادات الألفاظ »، ثمّ قال: « حَدُّ الإيجاز هو دلالــةُ اللّفظ على المعنى من غير أنْ يزيدَ عليه ». وكذلك قال السّجلماسي في « المنزع البديع ». أمّا العلويّ فعرّفه بقوله: « هو عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقلّ من العبارة المُتَعارَف عليها ». وهذه التّعـريفات جميعهـا لا تبعد عن الكلام بأنّ الإيجاز هو التّعبير عن المعنى بألفاظ قليلة تَدُلّ عليه صحة وافية.

والإيجاز أنواع عند علماء البلاغة، والأشهر منها: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

إيجازُ التّقْدِير

وَجَز يَجِزُ وَجْزاً الكلام: جعلهُ وَجيزاً، ووَجَزَ الرّجل في منطقه: قلّ في بلاغة. عرَّف ابن الأثير إيجازَ التّقدير بقوله: « هو ما ساوى لفظه معناه، وهو الّذي لا يحذف منه شيء ». وسَمّـاهُ ابن مالـك: « إيجاز التّضييق »، أمّـا السّيـوطيّ فسَمّـاهُ « إيجـاز التّقـديـر » ومنـه قـوله تعـالى: ﴿ قُتِلَ الإنْسَـانُ مَا أكْفَـرَهُ، مِنْ أيّ شَـيْءٍ خَلَقَهُ، مِنْ نُـطْفَةٍ خَلَقَـهُ فَقَـدَّرَهُ، ثُمّ السّبِيلَ يَسّرَهُ، ثُمّ أمَاتَهُ فَأقْبَرَهُ، ثُمّ إذَا شَاءَ أنْشَرَهُ، كَلاّ لَمّا يَقْضِي مَا أمَرَهُ ﴾[1] فلفـظة « قتل الإنسان » دعاء عليه، و « ما أكفره » تعجّب من إفراطه في كفران نعمة اللّهِ عليه. ليس أدَلّ على سخطٍ مع تقارب طرفيه والدّعاء والتّعجّب؛ ثمّ إنّه ـ سبحانه ـ أخَذَ في صفة حاله من ابتِدَاء حدوثه إلى منتهى زمانه، فقال: « من أيّ شـيء خلقه » ثمّ بيّن الشّـيْء الّذي منه خُلِق.

(١) سورة عبس، الآيات (١٧ ـ ٢٣).

ومنه قول النَّابغة الذُّبيانيّ : [الطويل]

وَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي ... وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ المنتأى عَنْكَ وَاسِعُ

وتخصيصه اللَّيل دون النَّهار ممَّا يسأل عنه.

الإيجازُ الجامع

عرَّفه ابن مالك وقال: «أن يكونَ المعنى عندك خليقاً بمزيد البسط فتتركه إلى بسطٍ لِتوخِّي نكتة». وعنده هو القسم الثَّالث من ضمن الأقسام للإيجاز الخالي من الحذف.

وذكره الطِّيبي في كتابه «التِّبيان» ،نقله عنه السّيوطيّ وقال: «هو أنْ يحتوي اللَّفظ على معانٍ متعددة،لقوله تعالى :﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾[1]فالعَدْلُ هو الصِّراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتَّفريط، المومى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبوديَّة».

إيجازُ الحذف

سَمَّاهُ الجاحظ «الإيجاز المحذوف» وعرَّفه بقوله : «وهو ما يكون بحذف كلمة أوْ جملة أوْ أكثر مع قرينة تعيِّن المحذوف». أوْ هو كما قال ابن الأثير: «ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلاَّ فيمَا زَادَ معناه على لفظه». ثمَّ قال: «أمَّا الإيجازُ بالحذف فإنَّه عجيب الأمر أشبه بالسِّحر، وذلك أنَّك ترى فيه ترك الذِّكر أفصح من الذِّكر، والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذَا لم تنطق، وأتمّ ما تكون مبيّناً إذَا لمْ تبيّن، وهذه الجملة تنكِرُها حتى تَخْبُرَ وتدفعُها حتَّى تَنْظر». وسَمَّاهُ الجاحظ «الإيجازُ المحذوف» بينما سمَّاه أبو عبيدة «مجاز المختصر».

والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها كما ذكرها ابن الأثير فقال: «أنْ يكونَ في الكلام ما يدلُّ على المحذوفات فإنْ لم يكنْ هناك دليلٌ على المحذوف فإنَّهُ لغْوٌ من الحديث ولا يجوز بوجهٍ ولا سببٍ». ومن شرط المحذوف في حُكم البلاغة أنَّه متى أظهر صار الكلام إلى شيءٍ غثّ لا يناسبُ ما كان عليه أوَّلاً من الطَّلاوة والحُسْن.

وقد يظهر المحذوف بالإعراب، كقولنا: «أهلاً وسهلاً» فإنْ نصبَ الأهْل والسهل يَدُلُّ على ناصب محذوف، وليس لهذا من الحسن ما للّذي لا يظهر بالإعراب، وإنَّما يظهر بالنَّظر

(١) سورة النحل، آية رقم (٩٠).

إلى تَمام المعنى، كقولنا: «فلان بحلُّ ويعقِد». فإنَّ ذلك لا يظهر المحذوف فيه بالإعراب وإنّما يظهر بالنظر إلى تمام المعنَى، أيْ أنَّهُ يحلُّ الأمور ويَعْقِدها. والَّذي يظهر بالإعراب يقع في المفردات من المحذوفات، والذي لا يظهر بالإعراب يقع في الجمل من المحذوفات كثيراً وهذان قسما الإيجاز بالحذف، أُحدهما حذف الجمل والأخر حذف المفردات. وقد يردُ كلام في بعض المواضع ويكون مشتملاً على القسمين معاً. فممّا ورد في ذلك قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ. ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1] والاسْتِئناف واقع في هذا الكلام على «أُولئك» لأنّه لمّا قال: «الٓم ذلك الكتاب» إلى قوله «يوقنون» اتّجه لسائل أنْ يقول: ما بال هؤلاء اختصُّوا بالهدى؟ فأُجيب بأنَّ أُولئك المختصِّين غير مستعبد أنْ يفوزوا.

إيجَازُ القصر

إيجازُ القصر وهو الضربُ الثّاني من القسم الثّاني من الإيجاز: وهو ما لا يُحذف منه شيء. وقد عرَّفه ابن الأثير بقوله: «وأمَّا الإيجازُ بالقصر، فإنّه ينقسم قسمين:

أحدهما: ما دلَّ لفظه على محتملاتٍ متعدِّدة؛ وهذا يمكن التَّعبيرُ عنه بمثل ألفاظه وفي عدَّتها، كقوله تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾[2] فإنّه دخل تحت الأمن جميع المحبوبات.

والآخر: ما يدلُّ لفظه على محتمـلاتٍ متعدِّدة، ولا يمكن التَّعبيرُ عنها وعدَّتها؛ لا بل يستحيل ذلك. وهو أعلى طبقات الإيجاز مكاناً، وأعوزُها إمكاناً، وإذا وُجد في كلام بعض البلغاء فإنّما يوجد شاذّاً نادراً، فمن ذلك ما وَرَدَ في القرآن الكريم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[3] فإنَّ قوله تعالىٰ: «القِصاص حياة» لا يمكن التَّعبير عنه إلّا بألفاظٍ كثيرة؛ لأنَّ معناه أنّه إذا قُتِلَ القاتِلُ امتنع غيره عن القتل، فأوجَبَ ذلك حياةً للنّاس».

وعرَّفه الجاحظ بقوله: «الكلام الَّذي قلَّ عددُ حروفه وكثُرَ عدد معانيه، ومنه قول اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾[4] فقوله تعالىٰ في وصفه خمر أهل الجنة أنّهم

---

(١) سورة البقرة، الآيات (١، ٢، ٣، ٤، ٥).
(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٨٢).
(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٨٩).
(٤) سورة الواقعة، آية رقم (١٩).

لا يعرفون عيوب خمر أهل الدنيا بهاتين الكلمتين «يصدّعون وينزفون» وحين ذكر - سبحانه - فاكهة أهل الجنّة فقال تعالىٰ: ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[1] جمع أيضاً بهاتين الكلمتين جميع تلك المعاني». وأضاف الجاحظ بقوله فيما بقي من رسالته في البلاغة والإيجاز: «درجت الأرض من العرب والعجم على إيثار الإيجاز وحمد الاختصار وذمّ الإكثار والتطويل والتّكرار وكلّ ما فضل عن المقدار». ومن الإيجاز بالقصر قول الشّريف الرّضيّ: [الكامل]

مَالُوا إلى شُعَبِ الرِّحَالِ وأسْنَدُوا أيْدِي الطِّعَانِ إلى قلوبٍ تَخْفِقُ

فإنّه لمّا أراد أن يصفهم بالشّجاعة في أثناء وصفهم بالغرام، عبّر عن ذلك بقوله: «أيدي الطّعان».

الإيدَاعُ

الإيدَاعُ من اسْتَوْدَعَ، وأَوْدَعَ، مصدر أوْدَعته، وهو من الأضداد: إذَا دفعته إليه ليكون عنده وديعة، وأودعته أيضاً إذا أخذته منه وديعة. عرّفه المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» بقوله: «هو أنْ يعمدَ الشّاعر أو المتكلّم إلى نصف بيت لغيره يودعه شعره سواء أكان صدراً أوْ عجزاً، وأمّا النّاثر فإنْ أتى في نثره بنصف بيت لغيره سُمّيَ إيداعاً، وإنْ كان لنفسه سُمّيَ تفصيلاً». وقال أيضاً: «إنّ من لا يعرف الاصطلاح يُسمّيه تضميناً». وكذلك ما جاء عن الحلبيّ قوله» وأكثر النّاس يجعلونه من باب التّضمين، وهو منه إلاّ أنّه مخصوص بالنّثر وبأنْ يكونَ الموذعُ نصف بيت إمّا صدراً وإمّا عجزاً» وكذلك ذكر النّويريّ هذا التّعريف في كتابه «نهاية الأرب».

وعرّفه الحمويّ بقوله: «الإيداع الذي نحن بصدده هو أن النّاظم يودع شعره بيتاً من شعر غيره، أوْ نصف بيت، أوْ ربع بيت، بعد أنْ يوطىء له توطئة تناسبه بروابط متلائمة، بحيث يظنّ السّامع أنّ البيتَ بأجمعه له. وأحسنُ الإيداع ما صرف عن معنى غرض النّاظم الأوّل، ويجوز عكس البيت المضمّن بأنْ يجعل عجزه صدراً أوْ صدره عجزاً، وقد تحذف صدور قصيدة بكاملها وينظم لها المودع صدوراً لغرض اختاره وبالعكس». وسمّاهُ السّيوطي «رفواً وإيداعاً» وقال: «والمراغُ ممّا دونه يُسمّى رفواً وإيداعاً، لأنّه رفا بشعر الغير وأودعه إيّاه».

وذكره جرمانوس فرحات وقال: «هو أنْ يَعْمد الشاعر إلى شطر بيت لغيره صدراً كان أوْ عجزاً، فيوطىء له مناسبة بحيث يَظُنّ السّامع أنّ البيت بأجمعه له، أوْ أنْ يصرفه عن غرض

---

(1) سورة الواقعة، آية رقم (٣٣).

النّاظم الأوّل إلى غرضه المتجدّد». فقوله من الأوّل ممثّل بقول أبي تمّام الّذي أودع قول بيت من قصيدة أخرى «السيف»: [البسيط]

فَدَعْ عتابي وَسَلْ عَنّي لَوَاحِظه   فَالسَّيْفُ أَصْدَقُ إِنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ

ومن الشاهد الثّاني قول فتح اللّه النحّاس الحلبيّ: [الكامل]

إنْ يَدّعِ قَمَرٌ بِوَجْهِكَ نِسْبَةً   يَخْشَى بِأَنْ يَسْوَدَّ وَجْهُ المُدَّعِي
وَالشمس لَوْ عَلِمتْ بِأَنَّكَ دُونَها   هَبَطَتْ إليكَ مِنَ المحلِّ الأرفَعِ

فقوله: «هبطت إليك من المحلّ الأرفع» إيداع من بيت ابن سناء الملك. وعرّفه المدنيّ أيضاً فقال: «هو أنْ يُودِعَ الشّاعرُ شعره بيتاً فأكثر أوْ مصراعاً فما دونه من شعر غيره، بعد أنْ يوطىء له في شعره توطئة تناسبه وتلائمه، ويُسَمّى التّضْمين والرّفو أيضاً». ثمّ قال: «والإيداع عند البرغيّين من المحاسن». وكثيراً ما يجتمع الإيداع والتّضمين في بيتٍ واحد، كقول عليّ بن الجهم: [مجزوء الرمل]

كُلَّمَا غَنَّى بَنَانٌ   إِسْمَعِي أوْ خَبِّرِينَا
أَنْشَدَتْ فَضْلُ أَلاَ   حُيِّيتِ عَنَّا يَا مَدِينَا
عَارَضَتْ مَعْنًى بِمَعْنًى   والنَّدامَى غَافِلِينَا

فقول الشّاعر في ذكر فضل الشاعرة و«بنان» المغنّي، جعل التّضمين في البيت الأوّل، والإيداع في البيت الثّاني.

ومن دقيق تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ قوله: «وإنْ أَخَذَ نصف بيت لغيره فابْتَدَأَ به وثنّى عليه تتمّة البيت لا غير فذلك تمليط، وإنْ بنى عليه كل ما يخطر له من أبيات لِتَمام غرضه فذلك توطيد».

الإيضَاحُ

الإيضَاحُ من وَضَحَ الشّيْء وضوحاً، أي بَانَ، وهو واضح ووضّاح، وأوْضح: ظهر. الإيضاح من الأنواع الّتي سلمتْ لتجديدِ ابن أبي الإصبع، وعرّفه بقوله: «هو أنْ يذكرَ المتكلّم كلاماً في ظاهره لبس ثمّ يوضّحه في بقيّة كلامه». ثمّ قال: «وما الإيضاح إلّا رؤية المعاني في صورتين مختلفتين: الإبهام إوّلاً، ثمّ الإيضاح ثانياً، ولا شكّ أنّه بذلك تحصل للنّفس لذّة، لأنّ الشّيْءَ إذا علم من وجه دون وجه تشوقت النّفوس إلى العلم بالمجهول، فيحصل بسبب العلم به للذة وبسبب حرمانها من الباقي، ألم، واللذّة عقيب الألم أقوى

وأثبت في النّفس من اللذّة الّتي لم يسبقها الألم». وقال في التّفريق بينه وبين التّفسير: «لا يَصُحّ أنْ يجعل الإيضاحَ من التّفسير لأنّ التّفسيرَ تفصيل لإجمال والإيضاح رفع لإشكال». ومنه قول الشّاعر: [الطويل]

وَيُذكَرُ فيكَ الخيرُ والشرُّ كُلُّهُ ... وقيلُ الخَنَا والعِلْمُ والحِلْمُ والجَهْلُ]

لقد جمع الشّاعر في بيته هذا بين المدح والهجاء، ولذلك وضّح المعنى المراد في البيت الثّاني بقوله: [الطويل]

فَألْقَاكَ عن مَكْرُوهِهَا مُتَنَزِّهاً ... وَألْقَاكَ في مَحْبُوبِهَا وَلَكَ الفَضْلُ

وبهذا البيت ثبت المعنى للمدح وارتفع اللبس والشك.

وقد قلّدَ علماء البلاغة في هذا الفنّ البَديعيّ تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ وذكروا بعض أمثالته، ومنهم على سبيل المثال: ابن مالك، والحلبيّ، والنّويريّ، والعلويّ، والحمويّ، والسيّوطيّ، والمدنيّ، والنّابلسيّ، وجرمانوس فرحات.

الإيضاحُ بعد الإبْهَام

الإيضَاحُ بعد الإبْهَام هو أحد أنواع الإطْنَاب، وقد تقدّم ذكره.

الإيغَالُ

الإيغَالُ من وَغَلَ في الشّيْء وغُولاً: دخل فيه وتَوَارَى. وَوَغَلَ: ذهب وأبعد.

الإيغَالُ من وَغَلَ هو خَتْمُ الكلام نثراً كان أوْ نظماً بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها. وعرّفه الحمويّ والنّابلسيّ: وهو أنّ المتكلّم أوْ الشّاعر إذا انتهى إلى آخر القرينة أوْ البيت استخرج سجعة أوْ قافية يريد معنى زائداً لكلّ منهما، فكأن المتكلّم أوْ الشّاعر قد تجاوز حَدَّ المعنى الّذي هو آخذ فيه وبلغ مراده فيه إلى زيادة عن الحدّ. وقد تقدّم التّفصيل في دراسته.

إيقَاعُ المُمْتَنِع

الإيقَاعُ من وَقَعَ على الشّيْء والّذي يريده، وهو خلاف الإعْطَاء.

وعرّف إيقاع الممتنع قُدامة بن جعفر في معرض حديثه عن عيوب المعاني، فقال: «إيقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه». ثمّ أضاف فقال: «الفرق بين

الممتنع والمُتناقض الَّذي تقدّم الكلام عليه أنَّ المتنـاقض لا يكون ولا يمكن تصـوره في الوهم، والممتنع لا يكون، ولكن يمكن تصوّره في الوهـم». وممَّا جاء في الشِّعر وقد وضع الممتنع في ما يجوز وقوعه قول أبي نواس: [الرمل]

يَـا أمـيـنَ الـلّهِ عِشْ أبـداً دُمْ عـلى الأيـام والـزَّمـنِ

فليس يخلو هذا الشاعر من أنْ يكونَ تفاءَل لهذا المـمدوح بقوله: «عش أبداً» أمراً أوْ دُعـاءً، وكِلاَ الأمرين ممَّا لا يجوز ومُستقبح، وهـو غُلُوّ لا إفراط، بـل خروج عن حـدّ المـمتنع الَّذي لا يجوز أنْ يقعَ لأنَّ الغُلُوّ إنَّما هو تجاوز في نعتٍ ما للشَّيْء أنْ يكونَ عليه وليس خارجاً عن طباعه، إلى ما لا يجوز أنْ يقع له، لأنَّ الَّذي يكـون قلنا إنَّه جائز، مثل قول النَّمر بن تولب: [البسيط]

تَـظَلُّ تحفـرُ عَنْـهُ إنْ ضَـربتَ بِـهِ بَعـدَ الـذِّراعين والسَّـاقَيْنِ والهـادِي

فليس خارجاً عن طبائع السَّيف أنْ يقطع الذراعين والسَّاقين والهادي، وأنْ يؤثر بعد ذلك ويغوص في الأرض، ولكنَّه ممَّا لا يكاد أنْ يكون.

الإيمَـاءُ

الإيمَـاءُ من أوميتُ، لغة في أَمْأْتُ، وأَوْمَى يومي مثـل أَوحَى. والإيماء الإشـارة بالأعضاء. وقد عرَّفه المبرِّد في كتابه «الكامل» فقال: «من كلام العرب الاختصار المفهِم والإطْناب المفخِّم وقد يقع إلى الشَّيْء فيغني عند ذوي الألباب عن كشفه كما قيل لمحة دالَّة». والإيماء عند ابن جني هو «الاكتفاء» وقد عقد له باباً مستقلاً، فقال: «باب الإيماء وهو الاكتفاء عن الكلمة بحرف من أوَّلها». ومثَّل له بقول الشَّاعر: [الطويل]

أخـذْنـا بِـأطْـرَافِ الأحَـادِيثِ بَيْنَـنا وَسَـالَتْ بِـأعْنَـاقِ المطِيِّ الأبـاطِحُ

إنَّ في قوله: «أطراف الأحاديث» وحياً خفياً ورمزاً حلواً، وأراد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون من التَّعريض والتَّلويح والإيماء دون التَّصريح. أمَّا ابن معصوم المدنيّ فقد عرَّفه كما عرَّفه المبرِّد.

واعتبره ابن رشيق من باب الإشارة، ومثَّل له بقولـه تعالىٰ: ﴿فَغَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[1] ومنه قول كُثَيِّر: [الطويل]

(١) سورة طه، آية رقم (٧٨).

تَجَافَيْتِ عَنِّي حِينَ لا لِي حِيلَةٌ   وخلّفْتِ ما خَلّفْتِ بَيْنَ الجَوَانِحِ

فقوله: «وخلّفت ما خلفت» إيماء مليح. واعتبر السّكاكيّ الإيماء فرعاً من فروع الكِنَايَة، وقال: «وإنْ كانَت الكِنَايَة عرضيّة كان إطلاق التّعريض عليها مناسباً، وإنْ لمْ يكنْ هناك خفاء، فالمناسبة أَنْ تُسَمّى إيماءً وإشارةً». ومثّل له بقول أَبي تمّام: [الوافر]

أَبَيْنَ فَمَا يَزُرْنَ سِوَى كَرِيمٍ   وحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبَا سَعِيدِ

ونقل هذا التّعريف القزوينيّ وشُرّاحه.

الإِيهَامُ

الإِيهَامُ من الوَهمْ، وهو من خطرات القلب، وتَوَهمُ الشّيْء تخيُّله وتمثُّله كان في الوجود أَوْ لمْ يكن. وقد عرَّفه الوطواط في كتابه «حدائق السّحر» وقال: «الإيهام في اللُّغة بمعنى التَّخييل، ولذلك يسمُّون هذه الصنعة بالتّخييل أيضاً. وتكون أَنْ يذكرَ الكاتبُ أَو الشّاعر في نثره أَوْ نظمه أَلفاظاً يكون لها معنيان، أَحدهما قريب والآخر غريب، فإذَا سمعها السّامع انصرف خاطره إلى المعنى القريب، بينما يكون المراد منها هو المعنى الغريب». ومثّل له بقولِ أَبي العلاء: [الطويل]

إِذَا صَدَقَ الجدُّ افْتَرَى العَمُّ للفَتَى   مَكَارِمَ لاَ تُكْرَى وَإِنْ كَذَبَ الخَالُ

فقوله «الجد» يقصد الحظ، و«العَمُّ» هو الجماعة، ولفظة «الخال» تعني مَخِيلة السّحاب، وهي ما يرى فيها من علامة المطر. وقد أُدخل الرّازي هذا الفنّ في باب المُتشابهات من هذا الجنس، وعرَّفه بقوله: «هو أَنْ يكونَ للّفظ معنيان أُحدهما قريب والآخر بعيد، فالسّامع يسبق فهمه إلى القريب، مع أَنّ المرادَ هو ذلك البعيد؛ وهذا إنّما يحسن إذَا كان الغرض تصوير ذلك المعنى البعيد بالمعنى الظاهر».

وشبيه بهذا التّعريف تعريف السّكاكيّ الّذي عرَّفه بقوله: «هو أن يكون للّفظ استعمالان قريب وبعيد فيذكر لإيهام القريب في الحال إلى أَنْ يظهر أَنّ المرادَ به البعيد». ومنه قوله تعالى: ﴿والأَرضُ جميعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ والسَّمٰوٰتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1]. بينما جعله النُّويْريّ من باب: «التّورية والتّخييل» وعرَّفه بقول: «وهو أَنْ تذكرَ أَلفاظاً لها معانٍ قريبة وبعيدة، فإذَا

---

(١) سورة الزُّمر، آية رقم (٦٧).

سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب ومراد المتكلّم البعيد». ومثّل لذلك بقول عمر بن أبي ربيعة: [الخفيف].

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

هِيَ شَامِيَّةٌ إذا ما اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إذا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

ونقل الحلبيّ هذا التعريف وأمثلته. وفي باب التّورية قال الزّركشيّ: «وتُسَمّى الإيهام والتّخييل والمغالطة والتّوجيه» وعرّفها كتعريف الإيهام، وفرّق بينها وبين الاسْتِخدام على أنّه اسْتِعمال المعنيين في اللّفظ وإهمال الآخر، بينما الاستخدام استعمالهما معاً بقرينتين. وقال: «إنّ المشتركَ إن استعمل في مفهومين معاً فهو الاستخدام، وإن أُريد أحدهما مع لمح الآخر باطناً فهو التّورية».

وقد سَمّى ابن حجّة الحمويّ التّورية بالإيهام وقال: «التّورية يُقال لها الإيهام والتّوجيه، والتّخيير أولى في التّسمية لقربها من مطابقة المسَمّى لأنّها مصدر وريت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره، كأنّ المتكلّم يجعله وراءه بحيث لا يظهر، وهي في الاصْطِلاح أنْ يذكرَ المتكلّم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان، أوْ حقيقة ومجاز، أحدهما قريبٌ ودلالة اللّفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيدٌ ودلالة اللّفظ عليه خفية، فيريد المتكلّم المعنى البعيد، ويورّي عنه بالمعنى القريب، فيتوهمّ السّامع أوّلَ وهلةٍ أنّه يريد القريب، وليس كذلك، ولأجل هذا سُمّي هذا النّوع إيهاماً. ومنه قول أبي العلاء المعرّي: [الطويل]

وَحَرْفٍ كَنُونٍ تحتَ رَاءٍ لَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَؤُمّ الرَّسْمَ غَيَّرَهُ النقطُ

فالسّامع يتوهمّ لدى سماعه هذا البيت أنّه يريدُ بالراء والدال حرفي الهجاء»، وهذا المعنى القريب والمرادُ المعنى البعيد المورّى عنه بالقريب، ويقصد «بالحرف» الناقة و«النون» تشبيه النّاقة في ضمورها، والرّاء اسم الفاعل من رأى إذا ضرب الرئة، و«دال» اسم فاعل من دلا يدلو إذا رفق في السير، و «النقط» المطر. وكذلك سَمّى السّيوطيّ هذا الفنّ «تورية» أيضاً. وكذلك ابن معصوم المدنيّ، والزّمخشريّ، وجرمانوس فرحات.

إيهَامُ التّضَاد

إيهامُ التّضَاد جعله ابن حجّة الحمويّ من باب «إيهام المطابقة» بينما ذكره المدنيّ باسم «إيهام الطّباق» واتبعه القزوينيّ فسَمّاه إيهام التّضَاد وعرّفه بقوله: «ودَخَلَ فيه ما يختصّ

باسم المقابلة، وهو أنْ يُؤتَى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثمّ بما يقابل ذلك على التّرتيب، والمرادُ بالتّوافق خِلاف التّقابل». ومثّل له بقول أبي دلامة: [البسيط]

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذَا اجْتَمَعَا ... وَأَقْبَحَ الكُفْرَ والإفْلاسَ بالرَّجُلِ

إلّا أنّ السّكاكيّ اشترط على عبارة القزوينيّ وزاد عبارته وقال: «المقابلة أنْ تجعلَ بين شيئين متوافقين أوْ أكثر وضدَّيهما، ثمّ إذا شرطت هنا شرطت هناك ضدَّه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى وَصَدَّقَ بِالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[1] والمراد بـ «اسْتَغْنَى» أنّه زَهِدَ فيما عند اللّه تعالى، كأنّه اسْتَغْنى عنه فلم يَتّقِ، أو استغنى بشهوات الدُّنيا عن نعيم الجَنَّةِ فَلَمْ يَتَّقِ».

إيهامُ التّناسُب

جمع القزوينيّ إلى إيهام التّناسب مراعاة النّظير، وعرّفه بقوله: «وهو أنْ يختمَ الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾[2] ويلحق بها نحو قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[3] ويُسَمّى إيهام التّناسُب، فلمّا ذكر لفظ الشّمس والقمر ذكر النجم، وذِكْرُ النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوهم التناسب؛ لأن النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر بكونه في السّماء، ولكنّ المقصودَ من قوله النّجم في الآية الكريمة النّبات لا نجم السّماء».

إيهامُ التّوكيد

إيهامُ التّوكيد من مخترعات عمر بن الورديّ، وهو من سَمّاهُ بهذا الاسم وعرّفه بقوله: «وهو عبارة عن أنْ يُعيدَ المتكلّم في كلامه كلمة فأكثر مراداً بها غير المعنى الأوّل، حتّى يتوهم السّامع من أوّل وهلة أنّ الغرض التّأكيد وليس كذلك، ولذلك سُمّي إيهام التّوكيد». ونقله ابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع». كما عرّفه الصفديّ، فقال: «إنّه في غاية الحسن، يظنّ السّامع من أوّل وهلة أنّه من باب التكرار وتحصيل الحاصل،

---

(١) سورة اللّيل، الآيتان (٥و٦).
(٢) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).
(٣) سورة الرّحمٰن، الآيتان (٥و٦).

إلى أنْ يعيرَه ذهنه ويتأمَّل معنى الشَّاعر في ذلك ليرقص طرباً. ومنه قول ابن الـورْديّ: [الطويل]

تَعَشَّقْتُ أحْـوَى لِي إليـه وَسَـائِـلُ ... وَإصْـلاَحُ أحْـوَالـي لَـدَيْـهِ لَـدَيْـهِ
أمُـرُّ بِـهِ مـسـتـعـطفـاً ومُـسَـلِّـمـاً ... فـيـنـقـل تـسْـليـمـي عـلَيْـهِ عـلَيْـهِ

فقوله «لديه لديه» و«عليه عليه» هو إيهام التّوكيد». ولم يـذكرْ من أصحاب البـديعيّات هذا الفنَّ سوى صلاح الدِّين الصفديّ، وقوله في آخر البيت: [البسيط]

حَقَّـقْتُ إيـهـامَ تَـوكِيـدِي لِـحُبِّـهِمِ ... وَلَمْ أزلْ مُغْـرِيـاً وَجْـدِي بِهِم بِـهِمِ

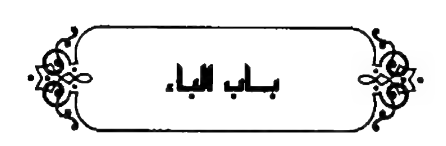
فقوله «بهم بهم» يوهم التّوكيد وليس توكيداً، إذْ «بهم» الأولى متعلّقة بـ «وجدي» والثّانية بقوله «مغرياً».

إيهامُ الطِّبَاق

إيهامُ الطِّباق هو إيهامُ التّضادّ. وقد تقدّم البحث فيه.

إيهامُ المُطابقة

إيهامُ المُطَابَقَةِ هو إيهَامُ الطِّبَاق. وقد تقدّما بحثاً وتفصيلاً.



باب الباء

البَدَلُ

البَدَلُ من بَدَلَ الشَّيْءَ: غيْرُه، وأبْدَلَ الشَّيْءَ وبَدَّلَه: اتَّخذهُ بَدَلاً. وقد سَمَّاهُ الجاحظ التَّشبيه والاسْتِعارة، وقال عند كلامه على قوله تعالى: ﴿فإذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾(١): «ومن جعل للحيَّاتِ مَشياً من الشُّعراء أكثر من أنْ نقف عليهم. ولو كانوا لا يُسمّون انسيابها وانسياحها مشياً وسَعْياً لكان ذلك ممَّا يجوز على التَّشبيه والبَدَل وإنْ قام الشَّيْء مقام الشَّيْء أوْ مقام صاحبه، فمن عادة العرب أن تُشبِّه به في حالات كثيرة».

وأضاف الجاحظ في «كتاب الحيوان» قوله: إنَّ البَدَلَ أربعة أقسام:

الأوَّل: بدل كلّ من كلّ، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ﴾(٢).

الثَّاني: بدل بعض من كلّ، مثل: «قطعت الشجرة غصنها».

الثَّالث: بدل اشْتِمال، مثل: «اعْجَبني زيدٌ علمُهُ».

الرَّابع: المبدل المباين، وهو بدل الغلط أو النسيان، مثل: «خذ نبلاً مدًى».

إلاَّ أنَّ السَّكاكيّ أطلق اسم البَدل على الفصل والوصل، واعتبره من مسائل الفصل، كقول الشَّاعر: [الطويل]

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإلاَّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فالشَّاعر في قوله «لا تقيمن» فصلها عن «ارحل» لقصد البدل، لأنَّ المقصودَ من كلامه

(١) سورة طه، آية رقم (٢٠).

(٢) سورة الفاتحة، آية رقم (٥).

هذا إظهار كمال الكراهية لإقامته بسبب خلاف سره العلن. بينما قوله: «لا تقيمنَّ عندنا» أوْفَت بالمقصود من قوله «ارحل» لقصد البدل.

البَدِيعُ

البَدِيعُ من بَدَعَ الشَّيْء: أَنشأهُ وبَـدَأَهُ، والبَدِيـع: المُبْدِع. أوَّل من أطلق مصطلح البديع الشاعر مسلم بن الوليد حسب قول أبي الفرج الأصفهاني: «وهو فيما زعموا أوّل من قال الشِّعر المعروف بالبديع، وهو لَقَّب هذا الجنس البديع واللَّطيف، وتبعه فيه جماعة، وأشهرهم فيه أبو تمّام الطّائيّ، فإنّه جعل شعره كله مذهباً واحداً فيه».

ثمَّ أضاف الجاحظ معلِّقاً على هذا الفنّ بقوله: «والبديعُ مقصور على العرب، ومن أجله فاقتْ لغتهم كلّ لغة وأربَتْ على كلّ لسان». وقد وصلت الفنون البلاغية في العصر العبّاسيّ أوج مجدهـا إذْ أكثر الشُّعـراء من الصور البيـانيّة الّتي سـمِّيت بـالبديـع، ومنهم كلثوم بن عمرو العتّابي وكنيته أبو عمرو، الّذي جمع إلى جـانب حسن البيان الخطابة والشِّعر الجيد والرسائل الفاخرة، وحَذَا حـذوه جميع الشُّعـراء المولـدين وتكلّفوا البـديع كمنصور النمريّ، ومسلم بن الوليد، وأبي تمّام، كما احْتَذَى العتابيّ حذو بشّار في البديع، إذْ لم يكنْ من الشُّعراء المحدَثين أرقى بـديعاً منـه. وممّا جـاء في هذا المـوضوع قـول الجاحظ: «... والرّاعي كثير البديع في شعره، وبَشّار حسن البديع، والعتـابيّ يـذهب شعره في البديع».

طار صيت هذا الفنّ البلاغيّ وأكثر الشُّعراء العمل في اصطناعه وتسابقـوا في هذا الميدان، ممّا حدا بابن المعتزّ إلى أنْ يُؤلِّف كتاب «البديع» وليخبرنا أنَّ المحدَثين لم يسبقوا المتقدِّمين إلى باب من أبواب البـديع، ثمّ قال: «إنَّ حبيب بن أوْس الطّائيّ من بَعْدهم شُغِفَ به حتّى غَلَبَ عليه وتفرَّع فيه وأكثر منه، فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض، وتلك عقبى الإفراط وثمرة الإسراف، وإنّما كان الشّاعر يقول من هـذا الفنّ البيت والبيتين في القصيدة، وربّما قرئت من شعر أحدهم قصائد من غير أن يوجد فيهـا بيت بديـع، وكان يستحسن ذلك منهم إذا أتى نادراً ويزداد حظوة بين الكلام المرسـل».

وقد جمع فيه ابن المعتّز خمسة فنون وهي الاسْتِعارة والتَّجنيس والمُطابقة وردّ أعجاز الكلام على ما تقدَّمها والمذهب الكلاميّ، وذكر إلى جانب هذه الفنون ثلاثة عشر فنّاً سَمّاها «محاسن الكلام والشِّعر» ثمّ جاء قُدامة بن جعفر فعمل على جمع أنواع البديع ممّا ذكره

ابن المعتز، وممّا استجدّ كالتّقسيم، والتّرصيع، والمقابلات، والتّفسير، والمساواة، والإشارة؛ ولم يُسمّها بديعاً، وإنّما ذكرها من «محاسن الكلام ونعوته».

كما وضع أبو هلال العسكريّ فصلاً كاملاً في كتابه «الصّناعتين» فصّل فيه مختلف الصور البيانيّة، كالاسْتِعَارة، والمجاز، والمُطابقة والتّجنيس، وصور البديع، خمسة وثلاثين نوعاً، وقال: «فهذه أنواع البديع التي ادّعى من لا رويّة ولا دراية عنده أنّ المحدثين ابتكروها والقدماء لم يعرفوها». ثمّ أضاف إلى البديع سبعة فنون أخرى. أمّا أسامة بن منقذ فقد ذكر في كتابه «البديع في نقد الشّعر» خمسة وتسعين ومائتين فنّاً من البديع، بينما ذكر ابن حجّة الحمويّ مئة وأربعين فنّاً؛ وذكر النّابلسيّ خمسة وأربعين ومئة فنّاً بديعيّاً. وكذلك اهتمّ ابن رشيق بالبديع، وقال: «والبديع ضروب كثيرة وأنواع مختلفة، وأنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الفكرة» وكذلك أدخل في البديع ستة أنواع. وشبيه بهؤلاء عبد القاهر الجرجانيّ فالبديع عنده فنون البلاغة المختلفة، إذ قال: «وأمّا التّطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع». وهكذا تراهم يعدّونها في أقسام البديع حيث يذكر التّجنيس والتّطبيق والتّوشيح وردّ العجز على الصدر وغير ذلك. في حين أنّ الباقلاني ذكر في كتابه «إعجاز القرآن» كثيراً من فنون البديع، وقال: «إنّه لا سبيلَ إلى معرفةِ الإعجاز من البديع الّذي ادّعوه في الشعر ووصفوه، وذلك أنّ هذا الفنّ ليس فيه ممّا يخرق العادة ويخرج عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتعلّم والتدرّب».

ولعلّ بدر الدين بن مالك هو أوّل من أطلق مصطلح «البديع» على هذه الوجوه والمُحسنات، ثمّ قال عن البديع: «إنّه معرفة توابع الفصاحة» وقسّمها إلى ثلاثة أنواع:

الأوّل: يعود إلى الفصاحة اللّفظيّة، وهو أربعة وعشرون فنّاً.

الثّاني: يعود إلى الفصاحة ويختصّ بإفهام المعنى وتبيينه، وهو تسعة عشر فنّاً.

الثّالث: يعود إلى الفصاحة المختصّة بتحسين الكلام وتزيينه، وهو ستّة فنون.

إلّا أنّ القزوينيّ نحّى البديع عن البَلاغة التي حصرها في البيان والمعاني، وجعل البديع على ضربين: ضرب يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراعاة النّظير والإرصاد، وضرب آخر يعود إلى اللّفظ، كالجناس وردّ العجز على الصدر والسّجع.

ونخلص إلى أنّ فنّ البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة، هو تابع لعلمَي المعاني والبيان.

البَديعيَّاتُ

يُطالعنا القرن السابع الهجري بلون جديد من الصناعة اللَّفظيَّة في البلاغة هو « البديعيَّات » وهي أبيات شعريَّة في مدح الرَّسول محمَّد ﷺ على وزن البحر البسيط وقافية الميم في أغلب البديعيَّات، وتتوشَّح بجميع الفنون البلاغية منها ما يورَّى عنها أَوْ لا يورَّى. ويعتقد أَنَّ أوَّل بديعيَّة نظمها عليّ بن عثمان الإربلي في مديح بعض إخوانه، وهي في ستَّة وثلاثين بيتاً تضمَّنت ستَّة وثلاثين لوناً بلاغيّاً، جاءت على وزن البحر الخفيف الَّذي يَخِفّ به الحركات ورويّ اللَّام، ومطلعها على ذكر الجناس التَّام والمطرَّف، فقال عليّ: [الخفيف].

بَعْضُ هَذا الدَّلَال والإِدْلَالِ ... حَالُ بالهجرِ والتَّجنّبِ حَالِي

وبديعيَّة صفيّ الدّين الحلّي، وتقعُ في مائة وخمسة وأربعين بيتاً في مدح النَّبيّ محمد ﷺ، ومطلعها: [البسيط]

إن جئتَ سَلْعاً فَسَلْ عن جيرة العَلَمِ ... وَاقْرا السَّلامَ على عُرْبٍ بِذِي سَلَمِ

وبديعيَّة ابن جابر الأندلسيّ التي تُسَمَّى ببديعيَّة « العميان » في مدح النَّبيّ محمَّد ﷺ، وتقع في مائة وسبعة وعشرين بيتاً، لم يورِّ فيها عن الألوان والفنون المذكورة؛ والبديعيَّة تطالعنا: [البسيط]

بِطَيْبَة انْزِلْ وَيَمِّمْ سيِّدَ الأُمَمِ ... وانْشُرْ له المدحَ وانشُرْ أطيَبَ الكَلِمِ

وسَمَّاها « الحلة السيرا في مدح خير الورى ». وعمل على تبسيط معانيها والتَّعليق عليها الرعيني الغرناطي بكتاب « طراز الحلة وشفاء الغلَّة ». وطار صيت شهرة البديعيَّات، وبرز شعراء اهتمُّوا بها كوجيه الدِّين عبد الرَّحمٰن بن محمَّد اليمني، وشرف الدِّين عيسى بن حجَّاج بن عيسىٰ بن شدَّاد السّعديّ القاهريّ، وزين الدِّين شعبان بن محمَّد القرشيّ الأثاريّ الَّذي نظم ثلاث بديعيَّات: الصغرى وهي في مائة وتسعة وستِّين بيتاً ومطلعها: [البسيط]

إنْ جِئْتَ بَدْراً فطبْ وانزلْ بذِي سَلَمِ ... سَلِّم عَلَى مَنْ سَبَا بَدْراً عَلَى عَلَمِ

أمَّا البديعيَّة الثَّانية، فتقع في ثلاثمائة وثمانية أبيات، ومطلعها: [البسيط]

دَعْ عَنْكَ سَلْعاً وَسَلْ عن سَاكِنِ الحَرَمِ ... وَخَلِّ سَلْمَى وَسَلْ مَا فِيهِ مِنْ كَرَمِ

والثّالثة وهي في أربعمائة وسبعة أبيات، ومطلعها: [البسيط]

حُسنُ البَراعَةِ حمدُ اللّهِ في الكَلِمِ ... ومَدْحُ أحْمَدَ خَيْرِ العربِ والعَجَمِ

وهذه البديعيّات الثلاث لم يورِّ فيها عن الفنون البلاغيّة. أمّا عزّ الدّين الموصلي فقد نظم بديعيّته في مائة وأربعين بيتاً، والتَزَمَ فيها بتسمية الفنّ البلاغي مورّياً بلفظة عنه في البيت الذي يحويها، ومطلعها:

براعَة تَستهلُّ الدَّمعَ في العلمِ ... عبارةٌ عَنْ نِداءِ المُفْرَدِ العلمِ

وكان أوّل من ورّى في قصيدته ليتميّز عن سواه من الّذين لم يلتزموا بتسميته. وتوالت بعده بديعيّات سار أصحابها على نهجه ومنهم ابن حجّة الحمويّ وكان قد أعجب ببديعيّة الموصلي، فنظم بديعيّته في مائة واثنين وأربعين بيتاً وورّى عن كلّ فنّ بكلمة. ومطلعها: [البسيط]

لي في ابْتِدا مَدْحِكُمْ يَا عُرْبَ ذِي سلمِ ... بَرَاعَةٌ تستهلُّ الدَّمعَ في العلمِ

إلّا أنّ الحمويّ شرحها في كتابه « خزانة الأدب وغاية الأرب ». وكذلك نظم جلال الدّين السّيوطيّ بديعيّة سَمّاها « نظم البديع في مدح خير شفيع » وتقع في مائة وأربعين بيتاً، ومطلعها: [البسيط]

من العقيقِ ومن تذكارِ ذِي سَلَمِ ... براعةٌ تستهلُّ الدَّمعَ في العلمِ

وجرى فيها معارضاً بديعيّة الحمويّ مع شرح موجز. وسارت على نهج اليمنيّ في التّورية عن النّوع الشّاعرة عائشة الباعونيّة، ونظمت بديعيّة في مائة وثلاثين بيتاً سمّتها « الفتح المبين في مدح الأمين » ومطلعها: [البسيط]

في حسنِ مطلعِ أقماري بذِي سلمِ ... أصبحتُ في زُمرةِ العُشّاقِ كالعَلَمِ

وكذلك فعل عبد الغني النّابلسيّ في نظم بديعيتَين، ولم يلتزم في إحداهما تسمية النّوع، ومطلعها: [البسيط]

يا منزلَ الرَّكب بين البانِ فالعلمِ ... من سفحِ كاظمةٍ حُيِّيْتَ بالدِّيَمِ

والثّانية التي التزم فيها بتسمية الفنّ البلاغيّ ومطلعها: [البسيط]

يا حسنُ مطلعِ من أهْوَى بِذِي سَلَمِ ... بَرَاعَةُ الشّوقِ في اسْتِهلَالِهَا ألَمِي

وعلى هذا المنهاج نُظمتْ بديعيّات كثيرة ومعظمها في مدح الرسول الكريم ﷺ، ومنها بديعيّة للشيخ أبي الفداء إسماعيل الخزرجيّ وتقع في مائة واثنين وأربعين بيتاً مورّياً فيها عن تسمية النّوع. وبديعيّة عبد الرّحمٰن بن محمّد بن يوسف العلويّ، وتقع في مائة وأربعة وأربعين بيتاً، متضمّنة الفنون البلاغية في كل بيت منها دون التّورية في كل بيت. وبديعيّة الشيخ أبي الوفاء شيخ مشايخ الإسلام، وتقع في مائة وسبعة وأربعين بيتاً ولوناً، إلّا أنّه التزَمَ بتَسْمِية النّوع مورّياً عنه.

ونظم المسيحيّون بديعيّات في المسيح ـ عليه السّلام ـ على غرار المسلمين، نذكر منهم نيقولاس بن نعمة اللّه الصّائغ الذي يطالعنا بتسمية النّوع البلاغيّ في كل بيت من البديعيّة، ومطلعها: [البسيط]

بَـدِيـعُ حُسْنِ امتِـدَاحِي رُسْـلَ رَبِّهِم   بَـرَاعَـةٌ في افْتِـتَـاحِي حَمْـدَ رَبِّهِمِ

وكذلك نظم بعده الخوري أرسانيوس الفاخوري ثلاث بديعيّات، وقد التزمَ في إحدى بديعيّاته بالتّورية لكلّ نوعٍ من فنون البديع، وهي على الوزن البسيط، ومطلعها:

بَـرَاعَـةُ المَـدْحِ في نجمٍ ضِيـاه سَمِي   تُهـدِي بِمَـطْلَعِهَـا مَنْ عَنْ سَنَـاهُ عمِي

ومطلع الثّانية: [البسيط]

فخيٌّ حيٌّ الجليـل الجامـع العـظمِ   وبيتَ لـحم وآلاً قـد سَمَتْ بـهـمِ

ومطلع الثّالثة الّتي لم يلتزمْ بها بالميم المكسورة كالأولى والثّانية، وإنّما جعلها من بحر الكامل والميم المضمومة، ومطلعها: [الكامل]

إنّـي لأحكـام الـقـضـاء مـسلّمُ   وَلِسَـانُ حَـالِي بـالهَـوَى متكلّمُ

ولعلّ الإسراف في الصّنعة طغى على البديعيّات المتأخّرة في ذلك العصر لإيجاد فنون جديدة من البلاغة، إلّا أنّ هذا اللون من البديعيّات لم يعد جارياً في عصرنا الحديث.

البَرَاعَةُ

البراعَةُ من فعل بَرِىءَ، وبرِىءَ من الأمر: تَخَلّص، وبرىءَ: إذا تَنَزّه وتَبَاعَـدَ. ذكر البـراعة السُّبكيّ في كتابـه «عروس الأفـراح» بقولـه: «ومحلها الهجـاء، وهو كمـا قـال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء، فقـال: هو الّـذي أنشدتـهُ العذراء في

خدرها لا يقبح عليها ». ثمّ إنّه جعله باباً من أبواب البديع، ولم يذكره غيره.

البَرَاعَةُ

البَرَاعَةُ: من فعل بَرَعَ: تمّ في كل فضيلةٍ وجمال، وفَاقَ أصحابه في العِلم وغيره. البَرَاعة في عُرف السُّبكيّ مصطلح مهمل في المسائل البلاغية، وقال في كتابه « عروس الأفراح: « ممّا يوصف به الكلام والكلِمة أيضاً البراعة وأهملها الجمهور، وقد ذكرها القاضي أبو بكر في « الانتصار » مع الفصاحة والبلاغة، وحدُّها بما يقرب من حدّ البلاغة ». إلّا أنّ السّيوطيّ خالف هذا الرّأي وقال في كتابه « شرح عقود الجمان »: [الرّجز]

يُوصَفُ بالفصاحةِ المركَّبْ ... ومُفردٌ ومُنْشَأٌ مُرَتَّبْ
وغيرُ ثانٍ صِفَةٌ بالبلاغةْ ... ومِثْلُهُ في ذلك البَراعةْ

وذهب إلى هذا الرّأي كذلك عبد القاهر الجرجانيّ حيث جمع بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة دون أنْ يفصلَ بينها، وقال: « ممّا يعبّر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السّامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أنْ يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم ».

ونخلص إلى أنّ وصف الكلام بالبراعة يعني أنّه حذقت طريقته وأُجيد تعبيره وسبك أُسلوبه سبكاً مميّزاً عن العادة. وقد يُطلق لفظ البراعة على الكتاب العزيز والأحاديث الشريفة وخطب الإمام عليّ - كرّم اللّهُ وجهه - على معنى قول العرب.

بَرَاعَةُ الاسْتِهْلَال

البَرَاعَةُ تعني التّفوّق؛ والاسْتِهْلال: الافْتِتَاح والابْتِداء. وقد عرّف بَرَاعة الاسْتِهْلال ابن المقفّع بقوله: « لِيَكُنْ في صدر كلامِكَ دليلٌ على حاجتك، كما أنّ خير أبيات الشّعر البيت الّذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته ».

وقد أيّد هذا الرّأي الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » فقال: « كأنّه يقول فرّق بين صدر خطبة النّكاح وبين صدر خطبة العيد وخطبة الصلح وخطبة التّواهب، حتّى يكون لكلّ فنّ من ذلك صدر يَدُلّ على عجزه، فإنّه لا خيرَ في كلام لا يَدُلّ على معناك ولا يُشير إلى مغزاك وإلى العمود الّذي إليه قصدت والغرض الّذي إليه نزعت ». وهذا الحثّ على التّمييز بين كلّ فنّ وآخر، دفع الشّعراء والكُتّاب للاهتمام بهذا الأسلوب، ممّا حدا

بابن جنّي فقال في هذا الشأن: « إذا كان المرسل حاذقاً أشار في تحميده إلى ما جاء بالرسالة من أجله ». بينما وضع الكلاعيّ في كتابه « إحكام صنعة الكلام » باباً سمّاه « الإشارة في الصدور إلى الغرض المذكور ».

إلّا أنّ ابن المعتزّ أشار إلى فنّ في محاسن القول سمّاهُ « حسن الابْتِدَاءاتِ ». ونوّه الحمويّ إلى أنّ المرشح عن تلك التسمية يهدف إلى التأنّق في الاسْتِهلَال، فقال: « وفي هذه التسمية تنبيه على تحسين المطالع، وإنْ أخلّ النّاظم بهذه الشروط لمْ يأتِ بشيء من حسن الابْتِدَاء ». إلّا أنّ التّبريزيّ في كتابه « الوافي » صرّح بقوله: « أنْ يبتدىء بما يدُلّ على غرضه » ومنه قول الخنساء في أخيها صخر: [الطويل]

وَمَـا بَـلَغَتْ كَـفُّ امـرىءٍ مـتنـاولاً   من المجـدِ إلّا والّـذي نِلْتَ أطْـوَلُ

وجعل البغداديّ هذا الفنّ من ضروب الصّنعة للذي يعرب عن غرضه، فقال: « وأمّا براعة الاسْتِهلَال فهي من ضروب الصنعة التي يقدّمها أمراء الكلام ونُقّاد الشعر وجهابذة الألفاظ، فينبغي للشّاعر إذا ابتدأ قصيدة، مدحاً أوْ ذمّاً أوْ فخراً أوْ وصفاً أوْ غير ذلك من أفانين الشّعر، ابتدأها بما يدُلّ على غرضه فيها، كذلك الخطيب إذا ارتجل خطبة والبليغ إذا افتتح رسالة، أنْ يكون ابْتِدَاء كلامه على انتهائه وأوّله ملخصاً بآخره ». وذكر أمثلة التّبريزيّ. إلّا أنّ ابن أبي الإصبع فرّق بين أمثلة الابْتِداءات وأمثلة براعة الاسْتِهلال مُمثلاً بقول محمّد بن الخيّاط في كتابه « التّحبير »: [الطويل]

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّـهُ أَبْتَغِي الغِنَى   ولَمْ أدْرِ أنَّ الجـودَ من كفِّـه يُعـدي
فـلا أنـا منـه مَـا أفـاد ذَوُو الغِنَى   أفـدتُ وأعْـداني فـأنفَـدتُ مَـا عنـدي

وأضاف ابن أبي الإصبع أنّ فواتح السُّور القرآنيّة تحمل من البراعة والتّفنُّن في الفصاحة ما لا تقدر على حصر مغزاها؛ ذاكراً فضائلها ومعانيها الجمّة في كتابه المنعوت بالخواطر السوانح في كشف أسرار الفواتح. وتبعه النُّويْريّ والحلبيّ في أسلوبه ونهجه، فقال الحلبيّ عن براعة الاسْتِهلال: « ويُسمّى حسن الابْتِدَاءات، وهو من نعوت الألفاظ، وهو أنْ يكونَ مطلع الكلام دالاً على المقصود في حسن الابْتِدَاء » وكما هو ملاحظ فإنّه متباين مع ما صرّح به السّابقون من أنّ هذا الفنّ هو ممّا فرّعه المتاخرون عن حسن الابْتِدَاءات.

وقد عدّه القزوينيّ من « حسن الابْتِدَاء »، أمّا الحمويّ فذكره باسم « براعة

الاسْتِهلال»، لكنّ النّابلسيّ سَمّاهُ باسم «براعة المطلع». وقد أشار السّيوطيّ إلى أن من «الابْتِداء الحسن»، نوعاً يُسَمّى «براعة الاسْتِهلال» والنّاظم البارع مَنْ إذا وافق بين حسن الابْتداء وبراعة الاسْتِهْلال، وهذا ما وقّعه ابن أبي الإصبع في تفريع حسن الابْتِداء، فقال: «واعلَمْ أنّ المتأخّرين فرّعوا على حسن الابْتِداء براعة الاسْتِهلال.. وهو أنْ يكون أوّل الكلام دَالاً على ما يناسب حال المتكلّم متضمّناً لما سبق الكلام لأجله من غير تصريح، بل بألطف إشارة يدركها الذّوق السّليم».

بَرَاعَةُ التّخلُّص

بَـرَاعَةُ التّخلُّص هو التّخلُّص، ويُراد به حسن الانتقال من غرض إلى آخر في القصيدة. وهذا الفنّ لمْ يهتمّ به القدماء، وإنّما ابتدعه المحدَثون من الشّعراء دون غيرهم من المتقدّمين.

فقد عرّف ابن الأثير براعة التخلُّص بقوله: «فأمّا التّخلُّص فهو أنْ يأخذَ في معنى من المعاني فبينا هو فيه إذ أخذَ معنى آخر وجعل الأوّل سبباً إليه، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض، من غير أن يقطعَ المؤلف كلامه ويستأنف كلاماً آخر، بل يكون جميع كلامه كأنّما أُفرغ إفراغاً، وذلك ممّا يدلُّ على حذق الشاعر وقوة تصرّفه وطول باعه واتّساع قدرته».

بينما جعله ابن الأثير الحلبيّ مزيج مدح ونسيب، أوْ مدح وفخر، فقال: «هو امتزاج ما يقدّم الشاعر على المدح من نسيب أوْ غزل أوْ فخر أوْ وصف أوْ غير ذلك بأوّل بيت من قصيدة أوْ بأوّل كلام من النّثر، ثمّ يخرج منه إلى المدح». ومثله ابن أبي الإصبع المصريّ والحلبيّ والنُّويْريّ.

وقد نقل ابن الجوزيّة كلام ابن الأثير وقال: «الانتقال من فنٍّ إلى فنّ ويُسَمّى التّخلُّص». إلاّ أنّ القزوينيّ ألحقه بالبلاغة دون أنْ يفرد له باباً مستقلاً، وقال: «التّخلُّص ونعني به الانتقال ممّا شِيبَ الكلام به من تشبيب أوْ غيره إلى المقصود كيف يكون، فإذا كان حسناً متلائم الطّرفين حرّك من نشاط السّامع وأعان على إصغائه إلى ما بعده، وإنْ كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس».

غير أنّ ثعلب في كتابه «قواعد الشعر» سَمّاهُ «حسن الخروج». وحذا حذوه

ابن المعتزّ فقال في معرض حديثه عن محاسن الكلام: « ومنها حسن الخروج من معنى إلى معنى ». إلاّ أنّ البغداديّ في كتابه « قانون البلاغة » شَبَّهَهُ بجسم الإنسان في اتصال أعضائه ببعضها، فقال: « أمّا براعة التّخلّص فإنّ من حكم التّشبيب أنْ يكون ممتزجاً بما بعده من مدح أوْ هجاء وغيرهما وغير منفصل منه، فإنّ القصيدة مثلها كمثل الإنسان في اتّصال بعض أعضائه ببعض، فمتى انفصل واحد عن الآخر بطل الجسم. وحُذّاق الشعر لا يفصلون بينهما، بل يَصِلُون الأوّل بالآخر، حتّى تراه كالرسالة والخطبة لا ينقطع جزء من جزء ». ومنه قول مسلم بن الوليد: [الطويل]

أجِـدّكِ هـل تـدْرِيـنَ أنْ رُبَّ لَـيْـلَةٍ ... كَـأنَّ دُجـاهَـا مِنْ قُـرونـكِ تُـنْـشَـرُ
نَـصَبْـتُ لَهـا حَـتّـى تَـجَـلَّتْ بِـغُـرَّةٍ ... كَغُـرَّةِ يَحْيَى حِيـنَ يُـذْكَـر جَعـفَـرُ

وقد عرّف براعة التّخلّص بعض علماء الكلام بقولهم: « إنّها أحد وجوه الإعجاز، وهو دقيق يكاد يخفى في غير الشعر إلاّ على الحُذّاق من ذوي النّقد. وهو مبثوث في الكتاب العزيز، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾[1] فإنّه سبحانه وتعالى أشارَ بقوله: « أحسنَ القَصَصِ » إلى قصة يوسف ـ عليه السّلام ـ فَوَطّأ بهذه الجملة إلى ذِكر القصة مشيراً إليها بهذه النّكتة، من باب الوحْيِ والرّمز وعلى وجه الدّقّة ». نخلص إلى أنّ هذا الفنّ من الفنون الّتي يشتمل عليها الشّعر والنّثر، وهو من محاسن القول وأحد دعائم الارْتِبَاط بين أبيات القصيدة.

بَرَاعَةُ الخِتَام

البَرَاعَةُ من بَرَعَ يَبْرَعُ وَبَرِعَ يَبْرَعُ وَبَرُعَ يَبْرُعُ بَـرَاعَةً: فـاق علماً، أوْ فضيلة. ذكره جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وعرّفه فقال: « اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يختمَ الشّاعر قصيدته بأحسن بيت يحسن السكوت عليه؛ لأنّهُ غاية ما ينتهي السّامع إليه وربّما حفظ دون غيره لعذوبته، وقربه من ذهن السّامع، وحكم للقصيدة بالملاحة بواسطته ولو كانت سمجة، وإنْ خالف ذلك حكم لها بالركاكة ولو كانت بليغة، لأنّها بواسطته يضيع ما في وسطها من المحاسن الّتي بها؛ وليأمَنَ الشّاعرُ على نظمه من نظر عائب، إذا جوّد في ثلاثة مواضع: الأوّل براعة المطّلع، والثّاني براعة التّخلّص، والثّالث

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٣).

براعة الختام، فيصيرون حينئذٍ كالحصن للقصيدة، فلا يقدر أحد من النُّقّاد يسطو عليها. ويُسَمّى هذا النّوع أيضاً حسن الختام وحسن المقطع ». وقد ذكر هذا الفنّ أبو نواس في قوله: [الطويل]

وَإِنّي جَـدِيـرٌ إذْ رَجَـوْتُـكَ بـالغِنَى ... وَأَنْـتَ بِـمَـا أَمَّلْتُ مـنـكَ جَـدِيـرُ
فَـإِنْ تُولِنِي مِنْـكَ الجميـلَ فـأَهلُهُ ... وَإِلاّ فَـإِنّـي عَـاذِرٌ وشَـكُـورُ

ومنه ما قاله أبو تمّام في ختام فتح عمّوريّة: [البسيط]

إنْ كَـانَ بَيْنَ لَيَـالِي الـدَّهْـرِ مِنْ رحِمٍ ... مَـوصـولـةٍ أَوْ ذِمـامٍ غَـيْـرِ مُقْتَضَبِ
فَبيـنَ أَيّـامِـكَ الـلاّتي نُـصِـرْتَ بِهَـا ... وَبَـيْـنَ أَيّـامِ بَـدْرٍ أَقْـرَبُ الـنَّـسَـبِ
أَبْقَتْ بَنِي الأَصفرِ الممراضِ كـاسْمِهِمُ ... صفـرَ الـوُجُـوهِ وجَلَّتْ أَوْجُـهَ العَـرَبِ

وعرّفه أيضاً ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع »، وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، وأحمد الهاشميّ في كتابه « جواهر البلاغة ».

بَرَاعَةُ الطَّلَب

هذا الفنّ من مخترعات الشّيخ عزّ الدّين الزّنجانيّ في كتابه « المعيار » وقد عرّفه بقوله: « وهو أن يلوح الطّالب بالطّلب بألفاظٍ عذبة مهذّبة مُنَقّحة مقترنة بتعظيم الممدوح خالية من الإلحاف والتّصريح بل يشعر بما في النّفس دون كشفه ».

ثمّ أضاف ذاكراً الفرق بينه وبين الإدماج، فقال: « إنّ الإدماج أنْ يُقدِّر معنى من المعاني، ثمّ يُدْمج غرضه ضمنه ويوهِمُ أنّه لم يقصده، وهذا المقصود على الطّلب فقط ». وهذا هو نفس تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». ووافاه السّيوطيّ بنفس التّعريف وأنشده نظماً بقوله: [الرجز]

وزادَ في الـتّـبـيـانِ حـسـنُ الـطّلبِ ... بـعـد وسـيـلةٍ أتـى بـالـطّلبِ

وقال: « هذا البيت من ابتداعي »، ثمّ أشارَ إلى ما قاله السّابقون من تعريف وأمثلة. أمّا الحلبيّ والنّويْريّ فعرّفاه بقولهما: « هو أنْ تكونَ ألفاظ الطّلب مقترنة بتعظيم الممدوح » في كتابيهما « نهاية الأرب » و « حسن التّوسّل ». ومنه قول أُميّة بن أبي الصّلت: [الوافر]

أأذْكُـرُ حَـاجَتِـي أَمْ قَـدْ كَـفَـانِـي ... حَـيَـاؤُكَ إنَّ شـيـمـتـكَ الـحـيـاءُ

إذا أثْـنَـى عَـلَيْـكَ الـمـرءُ يـومـاً   كَـفَـاهُ مِـن تَـعَـرُّضِـهِ الـثَّـنَـاءُ

أمّا ابن قيّم الجوزيّة فسمّاه « براعة الطّلب » وقال: « وهو أنْ تكونَ ألفاظ الطّلب مهذّبة مقترنة بتعظيم الممدوح » وهذا شبيه بتعريف الحلبيّ والنّويْريّ. وقد أشارَ إليه ابن معصوم المدنيّ، وقال: « إنّ منه قوله تعالىٰ حكاية عن إبراهيم ـ عليه السّلام ـ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾[1].

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » ومثّله بقوله: [البسيط]

وفي بَـرَاعَـةِ مَـا أرْجُـوهُ من طَـلَـبِ   إنْ لمْ أُصَرِّحْ فلَمْ أحْتَجْ إلى الكَلِمِ

وقال: « إنّ حقيقة هذا النّوع هو أنْ يلوحَ الطّالبُ بألفاظ عذبة مهذّبة مُنقّحة، مقترنة بتعظيم الممدوح، خالية من الإلحاح والتّصريح، تشعر بها في النّفس دون كشفه، ويجتنب الرّكاكة في ذلك غاية الاجْتناب » وهذا هو تعريف النّابلسيّ أيضاً في كتابه « نفحات الأزهار » وكذلك الموصلي في بديعيّته والخزرجيّ وعبد الرّحمٰن العلويّ.

بَرَاعَةُ القَطْع

ذكره الجاحظ في كتابه « البيان » فقال: « إنّ شبيب بن شيبة سَمّاهُ جودة القطع ». غير أنّ الحلبيّ سَمّاهُ « براعة القطع ». بينما سَمّاهُ النّويْريّ « براعة المقطع » وهو « الانْتِهاء » وقد تقدّم التّفصيل فيه.

بَرَاعَةُ المَطْلَع

بَرَاعَةُ المَطْلَع هو « الابْتِداء » أوْ « حسن الابْتِداء ». وهذا التّوارد في الاسم شبيهٌ بتعريف ابن معصوم المدنيّ إذْ قال: « قال أهل البيان من البلاغة حسن الابْتِداء ويُسَمّى بَرَاعة المَطْلَع؛ وهو أنْ يتأنّق المتكلّم أوّل كلامه، ويأتي بأعذب الألفاظ، وأجزلها وأرقّها وأسلسها وأحسنها نظماً وسَبْكاً وأصحّها مبنًى وأوضحها معنًى وأخلاها من الحشو والرّكّة والتّعقيد والتّقديم والتّأخير المُلْبس والّذي لا يناسب ».

---

(١) سورة الشّعراء، الآيات (٧٥ ـ ٧٧).

بَرَاعَةُ المَقْطَع

بَرَاعَةُ المقطع هو جودة القطع وبَراعَةُ القطع والانتهاء، وقد تقدَّم. ومن علماء البلاغة الَّذين ذكروه بهذا الاسم النُّويْـريّ، والتَّفتازانيّ، والإسفـرايـينيّ، بينما سَـمَّـاهُ التيفاشيّ « حسن المقطع ».

البَسْطُ

البَسْطُ: نقيض القبض، من فعـل بَسَطَ يَبْسط، وبَسَطَ الشَّـيْءَ: نَشَـرَهُ. وقـد ذكـر ابن أَبي الإصبع في كتابه « تحرير التَّحبير » البسط؛ وهو في البلاغة نقيض الإيجاز، إلاَّ أنَّه غير الإطناب.

وهذا اللون من الفنّ البلاغيّ من مخترعات ابن أَبي الإصبع المصريّ، حيث عرَّفه بقوله: « هو أنْ يأتيَ المتكلِّم إلى المعنى الواحد الَّذي يمكنه الدَّلالة عليه باللَّفظ القليـل فيدُلُّ عليه باللَّفظ الكثير، ليُضمِّنَ اللَّفظَ معاني أُخر يزيد بها الكلام حسناً، لولا بسط ذلك بكثرة الأَلفاظ لم تحصلْ تلك الزيادة ». ومنه قول امرىء القيس: [الكامل]

نَـظَرَتْ إِلَيْـكَ بِعَيْـنِ جَـازِئَـةٍ   حَـوْرَاءَ حَـانِيَـةٍ عَلَى طِـفْـلِ

فامرؤُ القيس شبَّه عين الممدوحة بعين الظبية، فبسط القول ليكسب البسط معنى لولاه لم يوجد فيه، فإنَّ لرؤية الظبية إلى خشفها بحنان وشوق من الرَّوعة ما ليس لمطلق نظرها أو لرؤيتها في غير هذه الحالة.

وقـد عرَّفـه ابن أَبي المصريّ، وذكـر الفـرق بينـه وبين الاسْتِقصـاء، فقـال: « إنَّ الاسْتِقصاء هو حصرُ كلِّ ما يتفرَّع من المعنى ويتولَّد عنه ويكون من سببه ولوازمه، بحيث لا يترك فيه موضعاً قد أُخلقه بجدة الأَخذ له، فيستدركه ليستحقَّه بـذكره. والبَسط، نقـل المعنى من الإيجاز إلى الإطناب بسبب بسط العبارة عنه، وإنْ لمْ يستقص كلَّ ما يكون من لوازمه ». بينما عرَّفه السُّبكي في كتابه « عروس الأَفراح » فقال: « وفسَّروه بما هو، في معنى الإطناب »، ولم يمثِّل له.

بينما اعتبره ابن حجَّة الحمويّ مخالفاً للإيجاز وقـال: « والبسط بخلاف الإيجـاز، لكونه عبارة عن بسط الكلام، لكنْ شروطه زيادة الفائدة ». وهذا التَّعريف مغاير لتعريف

ابن معصوم الذي قال: « البسطُ هو الإطناب، وهو خلاف الإيجاز، ومنهم من خصّه بالإطناب لتكثير الجمل، فقسم الإطناب إلى قسمين: بسط، وزيادة، فالأوّل الإطناب بالجمل، والثّاني الإطناب بغيرها. والبديعيّون لا يعرفون ذلك ».

البَلاَغَةُ

البَلاَغَةُ تعني الانْتِهَاء والوصول، من فعل بلغ الشّيْء: وصل وانْتَهى، والبَلاَغَةُ الفصاحة. والبَلاَغَةُ في رأي صحار بن عيّاش هي: « شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا ». وقد ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » تعريفات كثيرة للبلاغة عند العرب وغيرهم من الهنود والفرس.

وعرّف البلاغة عمرو بن عبيد فقال: « فكأنّك تريد تخير اللّفظ في حسن الإفهام ». ثمّ أضاف إلى ذلك معنى دينياً، بقوله: « إنّك إذا أوتيت تقرير حجّة الله في عقول المكلّفين، وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الآذان، المقبولة عند الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشّواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنّة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب، واستحققت على الله جزيل الثّواب ». ولعلّ أبلغ تعريف وأوجزه هو ما عرّف به الأصمعيّ البلاغة، فقال: « من طبق المفصل، أغناه عن المفسر ».

وعرّف العسكريّ البلاغة بأنّها مبلغ الشّيْء ومُنتهاه، فقال: « والمبالغة في الشّيْء الانتهاء إلى غايته، فسُمِّيتْ البلاغة بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه، وسُمِّيت البلغة بلغةً لأنّك تتبلّغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضاً. والبلاغة كلّ ما تبلغ به قلب السّامع فتمكّنهُ من نفسك كتمكّنِه في نفسِك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن ».

إلاّ أنّ الخفاجيّ لم يُعرِّف البلاغة تعريفاً دقيقاً، لاضطراب حدّها عند القوم. وقال في الفرق بينها وبين الفصاحة: « إنّ الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلاّ وصفاً للألفاظ مع المعاني ».

غير أنّ الجرجانيّ لم يميّز بين الفصاحة والبراعة؛ أوْ يفضل المتكلّمين من حيث نطقوا وتكلّموا . فقوله: « فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا وأخبروا

السّامعين عن الأغراض والمقاصد ». إلاّ أنّ الرّازي لم يوف البلاغة مدلولها الحقيقي، وهي عنده: « بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه، مع الاحتراز المخلّ والإطالة المملّة ». والكلام يُسَمّى بليغاً عند ابن الأثير لبلوغه الأوصاف اللّفظيّة والمعنويّة، ولشمولها للّفظ والمعنى على السواء. وهو القائل: « كل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً ». وأضاف بقوله: « وهي لا تكون إلاّ في اللّفظ والمعنى بشرط التّركيب، فإنّ اللّفظة المفردة لا تنعت بالبلاغة وتنعت بالفصاحة، إذْ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن، وأمّا وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاماً ». ومن أدقّ التّعريفات للبلاغة قول السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم »، إذْ قال: « هي بلوغُ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقها، وإيراد التّشبيه والمجاز والكِنَاية على وجهها ». ونلحظ أنّ السّكاكيّ بهذا التّعريف قد أخرج مباحث علم البديع لأنّه وجوه يُؤتى بها لتزيين القول، والمحسنات اللّفظيّة ليست من البلاغة. وعرّف القزوينيّ بلاغة المتكلّم فقال: « وأمّا بلاغة المتكلّم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ؛ بينما البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحْتِراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ». وقسّم البلاغة إلى ثلاثة أقسام: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. وعدّ ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني، وما يحترز به عن التّعقيد المعنويّ علم البيان، وما يعلم به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع. وهذا ما اعتمده علماء البلاغة وتعارفوا عليه.

البَليغُ

عرّف الحصريّ في كتابه « زهر الآداب » البليغ فقال: « هو من يحوك الكلام على حسب المعاني ويخيط الألفاظ على قدود المعاني ». وهذا التّعريف أصبح علماً للبلاغة الّتي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وعليه، فإنّ البليغ الحائز على ذوق رفيع وثقافة واسعة وحفظ عظيم، لتتمثّل الصور في ذهنه وتتحلّق في سماء الإبداع.

البَيَانُ

البيانُ من بانَ الشّيْء: اتّضح. والبيان: الفصاحة واللسن، كلام بيِّن: فصيح. والبيان الإفصاح. وأبلغ علامات البيان في الكتاب العزيز قوله تعالىٰ: ﴿ هَـٰذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ

وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[1] وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ الرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾[2] وفي الأحاديث الشريفة ما يُشير إلى ذلك في قوله ﷺ: « إنَّ من البيـان لسحراً ».

ولعلَّ أقدم تعريف للبيان قول ثُمامة: « قلت لجعفر بن يحيـى: ما البيان؟ قال: أنْ يكونَ الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه عن الشركـة، ولا تستعين عليه بالفكر. والَّذي لا بدَّ منه أنْ يكون سليماً من التَّكلُّف بعيداً من الصَّنعة، بريئاً من التَّعقيد، غنيّاً عن التَّأويل ».

وقد عرَّف الجـاحظ البيان بغـزارة المعنى والظُّهـور وعدم الفهم والغمـوض فقال: « البيان اسم جامع لكلِّ شـيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السَّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله، كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أيِّ جنس كان ذلك الدليل، لأنَّ مدار الأمرِ والغـاية الَّتي إليها يجري القائل والسَّامع إنَّما هو الفهم والإفهام، فبأيِّ شـيءٍ بلغت الأفهـام وأوضحت عن المعنى، فذلـك هو البيـان في ذلك الموضع ».

وعرَّف ابن رشيق البيان بقوله: « البيان الكشف عن المعنى حتَّى تدركه النَّفس من غير عُقلة، وإنَّما قيل ذلك لأنَّه قدْ يأتي التَّعقيد في الكلام الَّذي يدلُّ ولا يستحق اسم البيان ». إلاَّ أنَّ البيان عنده فنّ من الفنون كالمجاز والاسْتِعارة والتَّشبيه والإشارة والتَّجنيس، لهذا ضاق معه أُفق البيان وحصره في فصل ذاكراً بعض الأقوال.

إلاَّ أنَّ ابن سنان لم ينوِّه عن البيان ولمْ يذكرْ تعريفاً له، وإنَّما اعتبر البلاغة فصاحة بأرحب معناها، كما هو الحال عند ابن الأثير، فهو الشامل للنظم والنَّثر. ولكنَّ هذه الرُّؤية الواسعة تحجمت عند السَّكاكيِّ في كتابه « مفتاح العلوم » الَّذي قسَّم البلاغة إلى المعاني والبيان وما يلحق بهما من محسنات معنويَّة ولفظيَّة. ثمَّ عرَّف البيان فقال: « أمَّا علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرقٍ مختلفة بالزِّيادة في وضوح الدِّلالة عليـه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد به ». يتَّضح من قوله

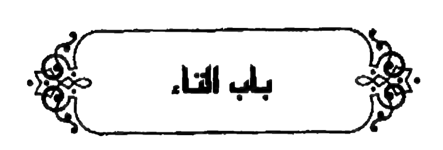
---

(1) سورة آل عمران، آية رقم (١٣٨).
(2) سورة الرَّحمَٰن، الآيات (١، ٢، ٣، ٤).

انسياب الدَّلالات في تفريع موضوعاته الَّتي انحصرت في التَّشبيه والمجاز بأنواعه والكِنَايات.

وكذلك نهج طريق السَّكاكيّ القزويني وعرَّف البيان بقوله: «هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدَّلالة عليه». كما نقل تقسيم السَّكاكيّ. وبيان القزوينيّ هذا أخذ طابعاً علمياً، وأصبح يَدُلُّ على التَّشبيه والمجاز والكِنَاية بعد أن كان يشمل فنون البلاغة كلُّها عند المتقدِّمين.

وإلى هذا التَّقسيم الَّذي وصل إلينا شمل علم البيان الموضوعات الثلاثة: التَّشبيه، والمجاز المرسل، ثمَّ الكِنَاية والتَّعريض.



باب التاء

التّأسيس

التّأسيس: الاسم الأسّ وهو كل مبتدأ شيء، والأسّ: أصل البناء. وعرَّف علماء البلاغة التّأسيس بقولهم: « هو أنْ يبتدىء (أي الشاعر) ببيت غيره ويبني عليه، فإنَّ هذا قد جعل الشاعر يعتمد بيت غيره أساساً بنى عليه شعره ».

وهذا التّعريف قريب المأخذ من تعريف ابن أبي الإصبع، إذْ قال في معرض تكلُّمه عن الاسْتِعانة: « هو أنْ يستعينَ الشّاعر ببيت لغيره في شعره بعد أنْ يُوطِّىءَ له توطئةً لائقةً به هنا بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته، وقد شَرَطَ بعض النُّقَّاد التَّنبيه عليه إنْ لم يكن البيت مشهوراً وبعضهم لم يشترطْ ذلك، وهو الصحيح، فإنَّ أكثرَ ما رأينا ذلك في أشعار النّاس غير منبّه عليه. وأمّا النّاثر فإن أتى في أثناء نثره ببيت لنفسه سُمِّي ذلك « تشهيراً »، وإنْ كان البيت لغيره سُمِّي « اسْتِعَانة » ومثاله قول الأعشى: [السريع]

شَتّـان مـا يَـوْمي عَلَى كُـورِهـا ... ويَـوْمُ حَـيّـانَ أخـي جَـابِـرِ

هذا البيت للأعشى استعان به عليّ - عليه السّلام - في خطبته المعروفة بالشّقْشِقيّة؛ بيْنا هو يستقبلها في حياته إذْ عقد لآخر بعد وفاته ». كذلك عرّف التّأسيس جرمانوس فرحات فقال: « إنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يستعينَ الشّاعر في أثناء نظمه ببيت لغيره، وهذا خلاف التّضمين والإيداع، وقد عرفت هناك أنّه يأخذ من البيت شطره، أمّا هنا فيشترط أنْ يكونَ برُمَّته، ويُوطِىء له توطئة ملائمة لارتباط البيت المأخوذ بما قبله، حتّى أنَّ السّامع لا يرتابُ به

أصلاً، ولا يوهم الفكر الثّاقب تمييزه عمّا قبله ». وقد ذكره جرمانوس أثناء حديثه عن الاستعانة كابن أبي الإصبع المصريّ.

إلّا أنّ السّيوطيّ ابْتَدَعَ فنّاً جديداً هو « التّأسيس والتّفريع » فقال: هذا نوع لطيف اخترعته لكثرة اسْتِعماله في الكلام النّبويّ، ولم أرَ في الأنواع المتقدّمة ما يناسبه، فسمّيته بالتّأسيس والتّفريع »، وذلك أنْ يمهدَ قاعدة كلّية لما يقصده ثمّ يرتب عليه المقصود، كقوله ﷺ: « لكلّ دِين خلق، وخلق هذا الدِّين الحياء »، و « لكلّ أمّةٍ أمين، وأمين هذه الأمّة أبو عبيدة بن الجراح » و « لكلّ أمّةٍ فتنة، وفتنة أمّتي المال » و « لكلّ شيءٍ زكاة، وزكاة الجسد الصّيام ».

التّأكيد

التّأكيد من أكّد العهد، لغة في وكّده، والتّأكيد: لغة في التّوكيد، وقد أكّدت الشّيْء ووكّدته. وقد عرّفه العلويّ في كتابه « الطّراز » بقوله: «إنّ التّأكيدَ تمكين الشّيء في النّفس وتقوية أمره، وله مَجْرِيَان: عامّ، وخاصّ.

الأوّل: عامّ وهو ما يتعلّقُ بالمعاني الإعرابيّة.

الثّاني: خاصّ يتعلّق بعلوم البيان، ويُقال له التّكرير أيضاً. ثمّ ما يكون متعلّقاً بعلوم البيان قد يكون تأكيداً في اللّفظ والمعنى وقد يتعلّق بالمعنى دون اللّفظ، فهذان قسمان.

فالتّأكيد في اللّفظ والمعنى كقوله تعالىٰ: ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] فهذا تكرير من جهة اللّفظ والمعنى، ووجه ذلك أنّ الله تعالىٰ إنّما كررها في خطاب الثقلين الجنّ والإنس، فكلّ نعمةٍ يذكرها أوْ ما يؤول إلى النعمة فإنّه يُرْدفها بقوله تعالىٰ: ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] تقريراً للآلاء وإعْظاماً لحالها. ومن ذلك قول المتنبّي: [البسيط]

العَارِضُ الهَتِنُ بنُ العَارِضِ الهَتِنِ بـ ... ـنِ العَارِضِ الهَتِنِ بنِ العارضِ الهَتِنِ

فهذا من باب التّكرير. ثمّ من النّاس من صوّبه في تكريره هذا، ومنهم من قال إنّه قد أساء فيما أورده من ذلك؛ والأقرب أنّه مُجيدٌ في مطلق التّكرير كما حكيناه فيما أوردناه من آي التّنزيل. فإنّ ما أورده من هذا التّكرير دالٌ على إغراق الممدوح في الكرم، لكن إنّما

---

(١) من سورة الرحمن.

عرض فيه ما عرَض لمن أنكره وزعم أنّه غير محمودٍ فيما جاء به من جهة أنّ لفظة العارض ولفظة الهتن ليستا واردتين على جهة البلاغة فيها لقلّة الاستعمال لهما. والثّاني: ما يكون في المعنى دون اللّفظ، وهذا القسم يستعمل كثيراً في القرآن وغيره، ويجيء مفيداً وغير مفيد.

فالمفيد كقوله تعالى: ﴿ إنّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَىٰ السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ والجِبَالِ ﴾[1] فقوله تعالى: « والجبال » واردٌ على جهة التّأكيد المعنويّ، وفائدتهُ تعظيم شأن هذه الأمانة المُشار إليها وتفخيم حالها. ومن التّأكيد غير المفيد، وهو أنْ تردَ لفظتان مختلفتان تدلّان على معنًى واحد، كقول أبي تمّام: [الكامل]

قَسَمَ الـزَّمَـانُ رُبُـوعَنَـا بين الصَّبـا ... وَقَـبُـولِـهـا وَدَبُـورِهـا أَثْـلاثـا

فالصَّبا والقبول لفظان يَدُلّانِ على معنى واحد، وهما اسمان للريح الّتي تَهُبّ من ناحية المشرق». وكذلك عرَّفه الزّركشيّ فقال: « القصد منه الحمل على ما لم يقع ليصير واقعاً، ولهذا لا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر لئلاّ يلزم تحصيل الحاصل، وإنّما يؤكّد المستقبل ». وقسّمه قسمين:

الأوّل: صناعيّ يتعلّق باصطلاح النحاة، وهو يوازي النّوع العام عند العلويّ.

والثّاني: معنويّ وهو ما يهمّ البلاغيّين، وهذا ما سَمّاهُ العلويّ الخاص المتعلّق بالبيان وأشار الزركشيّ إلى مسائل تخصّ التّأكيد منها وقوعه في القرآن والسُّنّة، وأنّه خلاف الأصل، وأنّه حيث وقع حقيقة، وإنْ زعم قومٌ أنّه مجاز، لأنّه لا يفيد إلّا ما أفاده المذكور الأوّل. وقد ذكر ابن رشيق القيروانيّ قول الطُّرْطُوشيّ: « ومن سمّى التّأكيد مجازاً فيقال له: إذا كان التّأكيد بلفظِ الأوّل نحو « عجل عجل » ونحوه، فإن جاز أنْ يكونَ الثّاني مجازاً جاز في الأوّل لأنهما في لفظٍ واحد، وإذا بطل حَمْل الأوّل على المجاز بطل حمل الثّاني عليه لأنّه قبل الأول ».

وكذلك نقل كلام الطُّرطوشيّ السُّيوطيّ في كتابه « الإتقان » في معرض حديثه عن أنواع مختلف في عدّها في المجاز بقوله: « الثاني التّأكيد، زعم قومٌ أنّه مجاز لأنّه لا يفيد إلّا ما أفادَه الأوّل، والصحيح أنّهُ حقيقة. . . ».

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إنَّ حقيقةَ

---

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (٧٢).

هذا النوع هو تقوية المعنى وتقريره بإقامة دليل وبرهان». ومثّله بشواهد كثيرة منها قول ابن خلوف: [الخفيف]

لَوْ حَبَا اللّهُ خَلْقَهُ بالتَّسَاوِي لَرَأَيْنَا الثِّمَارَ في كُلِّ عُودِ

وقال: ويُسَمَّى أيضاً «حسن التَّعليل» والله أعلم.

تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْح

عرَّف السُّبكيّ تأكيد الذّمّ بما يشبه المدح، فقال: هو أنْ تُوحي العبارة الثّانية بالمدح وما هي منه، وهو ضربان:

الأوّل: يُستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذمّ بتقدير دخولها فيها، مثل: «فلان لا خير فيه إلّا أنّه يُسيء إلى من يحسن إليه». ويرى السُّبكيّ أنّ هذا دليل غير دقيق، والأحسن أنْ يُقال: «فلانٌ لا خير فيه إلّا أنّه يتصدَّق ممّا يسرقه».

الثّاني: أنْ يثبتَ للشّيء صفة ذمّ، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذمّ أُخرى؛ مثل: «فلان فاسق إلّا أنّه جاهل» ويفيد هذا الأسلوب التّأكيد، وذلك أنّه كدعوى الشّيء ببيِّنة.

وذكر هذا الفن سيبويه في «الكتاب» ومثّل له بقول النّابغة الجعديّ: [الطويل]

فَتًى كَمُلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فلا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا

كأنّه قال: ولكنْ مع ذلك جواد. وعرّفه النّابلسيّ بقوله: وتأكيدُ الذّمِّ بما يشبه المدح ضربان: أحدهما: أنْ يُستثنى من صفة مدح منفية عن الشّيء صفة ذَمّ له بتقديرِ دخولها فيها، أي دخول صفة الذّمّ في صفة المدح، كقولِهِ: [البسيط]

فإنَّ مَنْ لامَنِي لاَ خَيْرَ فِيهِ سِوَى وَصْفِي لَهُ بِأَخَسِّ النَّاسِ كُلِّهِمِ

فقوله: «لا خير فيه سوى وصفي له بأخسّ النّاس كلّهم» ووجهة تأكيده أنّ الأصل في الاستثناء الاتصال، أيْ كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السّكوت عن الاستثناء.

والضّرب الثّاني: أنْ يُثْبِتَ للشيء صفة ذمّ، وتعقب بأداة استثناء أوْ اسْتِدراك يلي ذلك صفة أُخرى له؛ كقول أُحدهم: [الخفيف]

يَا حَبِيبَ الإِلَهِ جُدْ لِي بِقُرْبٍ منكَ يَا صفوة العزيزِ الرَّحيمِ

وعرَّف أحمد الهاشميّ هذا الفنّ كما عرَّفه النَّابلسيّ، وكذلك عرَّفه القزوينيّ كالسَّابقين. وأشارَ إليه العبَّاسيّ صاحب كتاب « معاهد التنصيص » دون أنْ يعرِّفه، ومثَّل له بقول النَّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

وَلاَ عَيْبَ فِيهم غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

تأكيدُ المَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمّ

عرَّف الحاتميّ هذا الفنّ الَّذي سَمَّاهُ استثناءاً وتأكيداً للمدحِ بما يشبه الذَّمّ، وذكر بيت النَّابغة الذّبيانيّ: « ولا عيب. . . ». وقد ذكر سيبويه في باب « ما لا يكون إلاَّ معنًى ولكنْ » تعليقاً على بيت النَّابغة الذّبيانيّ: « أي ولكن بهنّ فلول ». كما عرَّفه ابن المعتزّ باسم « تأكيد المدح بما يشبه الذَّمّ » وقال: « وهو من محاسن الكلام ». ومثَّل له ببيتي النابغة.

بينما سَمَّاه العسكريّ « الاستثناء »، كما سَمَّاهُ أُسَامة بن منقذ « الرجوع والاستثناء »، إلاَّ أنَّ ابن أبي الإصبع خطَّأه بقوله: « وقد خلط المتأخِّرون باب الاستثناء بهذا الباب، وكنت أرى أنَّهما باب واحد إلى أنْ نبهني عليه عند قراءته من أَلَّفتُ له هذا الكتاب، فرأيت إفراده منه ». كقوله: [الخفيف]

خيرُ ما فيهمُ ولا خَيْرَ فيهمْ أنَّهمْ غَيْرُ مُؤْثِمِي المغْتَاب

وسَمَّاهُ ابن حجَّة الحمويّ وابن معصوم المدنيّ باسم « المدح في معرض الذَّمّ » وذكره آخرون باسم « النفي والجحود ». وذكره العلويّ في معرض حديثه عن التَّوجيه فقال: « أنْ يكونَ الكلام له وجهان، ثمَّ إنَّه يَرِدُ في البلاغة على استعمالين:

الأوَّل: أنْ يُؤكِّدَ المدح بما يكون مشبهاً للذَّمّ، بأنْ تنفي عن الممدوح وصفاً معيناً، ثمَّ تُعْقِبه بالاستثناء، فتُوهم أنَّك استثنيت ما يذمّ به، فتأتي بما من شأنه أن يُذمّ به وفيه المبالغة في مَدْح الممدوح ». ومثاله قول ابن الرُّوميّ: [الطويل]

وَمَا تَعْتَرِيها آفَةٌ بَشَرِيَّةٌ مِن النَّومِ إلاَّ أنَّها تَتَخَيَّرُ

وعرَّفه ابن مالك في كتابه « المصباح »، فقال: « أنْ تنفي عن الممدوح وصفاً ثمَّ تعقبه بالاستثناء، فتوهم أنَّه سيثبت له ما يذمّ بما من شأنه أنْ يَذمّ به للمبالغة بالمدح ». وقسَّمه آخرون كالحلبيّ والنُّويْريّ والقزوينيّ وشُرَّاح التَّلخيص إلى ثلاثة أُضرب:

الأوّل: أنْ يستثني من صفة ذمّ منفية عن الشّيْء صفة مدح بتغير دخولها، وهو أفضلها عند البلاغيّين. ونقل هذا جرمانوس فرحات.

الثّاني: أنْ يثبتَ لشيءٍ صفة مدحٍ، ويعقّب بأداة استثناء تليها صفة مدح أُخرى، كقول النّبيّ ﷺ: « أنا أفْصَحُ العرب بَيْدَ أنّي من قريش ».

الثّالث: أنْ يأتي الاستثناء فيه مفرعاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إلاّ أَنْ آمَنَّا بِآياتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا ﴾[1]، أي وما تعيب منّا إلاّ أصل المناقب والمفاخر كلّها، وهو الإيمان بآيات اللّه. وممّا عرّفه جرمانوس قائلاً في « بلوغ الأرب في علم الأدب »: إنّ حقيقةَ هذا النّوع ضربان:

الأوّل: أنْ يُسْتَثْنى من صفة ذمٍّ منفية عن الشّيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها وهو الأفضل.

الثّاني: أنْ يثبتَ لشيء مدحاً، ثم يعقب بأداة الاستثناء وتليه صفة مدح أُخرى.

التّأليفُ

التّأليفُ من فعل أَلِفَ يَأْلَفُ، أَلِفَ الكتاب: جمعه، والتّأليفُ والمؤلَّف: الكتاب جمعت فيه مسائلُ علمٍ من العلوم. وقال السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح »: « كان الأحسن تسميته التّأليف لموافقة التّوفيق » ومنه قول ابن خفاجة يصف فرساً: [السريع]

مِـنْ جُـلَّنَـارٍ نـاضِـرٌ خَـدُّهُ   وأُذْنُـهُ مِـنْ وَرَقِ الآسِ

بينما قال القزوينيّ: « ومنه مُراعاةُ النّظير، ويُسَمّى التّناسُبَ والتّوفيقَ. وهو جمع أمرٍ وما يُناسِبُهُ لا بالتّضادّ ». كقول البحتريّ في صفة الإبل: [الخفيف]

كَـالْقِسِيِّ المعَـطَّفَـاتِ بَـلِ الأَسْـ   ـهُـمِ مَـبْـرِيَّـةً بَـلِ الأَوْتَـارِ

وقد سمّى بعضهم « مراعاة النّظير » « تشابه الأطراف »، فقال: « وهو أنْ يُخْتَمَ الكلامُ بما يناسِبُ ابْتِدَاءَهُ في المعنى، كقوله تعالىٰ: ﴿ لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٢٦).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).

اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾[٢] فإنَّ اللَّطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يدرك شيئاً؛ فإنَّ منْ يدرك شيئاً يكون خبيراً به ».

تَبَادُلُ الخَبَر والإنْشاء

تبادُلُ الخبر ذكر فيما تقدَّم، راجع الخبر. والإنْشاءُ في اللُّغة الإيجاد والاختراع، وفي الاصْطِلاح يطلق بأحد إطلاقين: المعنى المصدريّ وهو إلقاء الكلام الَّذي ليس لنسبته خارج تطابقه، أوْ لا تطابقه. والمعنى الاسمي وهو نفس الكلام الملقى الَّذي له الصفة المتقدِّمة. وينقسم باعتبار الأوَّل إلى طلبي وهو خمسة: الأمر، والنَّهي، والتَّمنّي، والاسْتِفهام، والنِّداء، ويعرف بأنَّه يستَدْعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلِّم وقت الطَّلب. وغير طلبي، وهو ما يستدعي مطلوباً حاصلاً، وأنواعه كثيرة، منها: صيغ المدح والذَّمّ، نحو: « نعم الخليفة عمر »، و« بئس الظالم » والعقود نحو: « بعت ». والقسم نحو: « تاللّه لا أصدقك »، والتَّعجب، وربَّ، وكم الخبريَّة.

التَّبْدِيلُ

التَّبْدِيلُ: من تَبَدَّلَ الشَّيْء وتبدَّل به: اتَّخذ منه بدلاً، وتبديل الشَّيْء: تغييره وإن لم تأْتِ بِبَدَل. وقد سَمَّاه العسكريّ بالعكس فقال: « العكس أنْ تعكسَ الكلام، فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأوَّل، وبعضهم يُسمِّيه التَّبديل، كقول بعض النِّساء لولدها: رزقك اللّه حظّاً يخدمك به ذوي العقول، ولا رزقك عقلاً تخدم به ذوي الحظوظ ».

وأضاف العسكريّ: « والعكس أيضاً من وجه آخر، وهو أنْ يذكرَ المعنى ثمَّ يعكسه إيراد خلاف؛ وتُسَمَّى شمس المعالي وهو كسوفها ».

وعرَّفه ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة »، فقال: « ومن التَّصغير نوع سَمَّاهُ عبد الكريم المضادة ». ثمَّ أضاف: والكتَّاب يُسمُّون هذا النَّوع « التَّبديل » حكاه أبو جعفر النَّحاس؛ كقول منصور بن الفرج في ذكر السبب: [الخفيف]

يَا بَيَاضاً أذْرَى دُمُوعِيَ حَتَّى ... عَادَ مِنْهَا سَوَادُ عَيني بَيَاضَا

وسَمَّاهُ ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة » « التَّبديل » بينما سَمّيه أسامة بن منقذ « العكس » فقال: « أنْ تأتي الجملتان إحداهما عكس الأخرى، كقوله تعالىٰ: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ ﴾[1].

إلاّ أنّ البغداديّ اعتبره من باب « نعوت الألفاظ » وقال فيه: « هو أنْ يقدّمَ في الكلام جزء ألفاظه منظومة نظاماً تامّاً، فيجعل ما كان مقدّماً في الأوّل متأخّراً في الثّاني، كقول أحدهم: اشكر لمن أنعَمَ عليك وأنْعِمْ على من شَكَرَكَ ». وسَمَّاهُ « العكس والتّبديل » وكذلك سَمَّاهُ المصريّ. وسَمَّاهُ أيضاً ابن شيث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة » « العكس »وقال: «هو أنْ يؤتى بالكلام وعكسه وكلاهما مفيد ».

وقد سَمَّاه ابن الأثير « المعكوس » في معرض حديثه عن التّجنيس، وقال: « هو اسمٌ مناسبٌ لمسمّاه، لأنّ مؤلفَ الكلام يأتي بما كان مقدّماً في جزء كلامه الأوّل مؤخّراً في الثاني، وبما كان مؤخّراً في الأوّل مقدّماً في الثّاني، وهو ضربان أحدهما عكس الألفاظ، والآخر عكس الحروف ».

ومثّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾[2].

وكذلك سَمَّاه قُدامة بن جعفر الكاتب: « التّبديل » وذكر عين تعريف ابن الأثير، ومن الأمثلة قول قُدامة بن جعفر: [المنسرح]

اصْبِرْ على خُلْقِ مَنْ تعاشِرُهُ　　　واصْحَبْ صبوراً على أذى خُلُقِكْ

غير أنّ قُدامة لم يفردْ له باباً مستقلاً. وسَمَّاهُ ابن حجّة الحمويّ « العكس »، وقال: « العكس في اللّغة، رَدُّ آخر الشّيْء على أوّله، ويقال له التّبديل، وهو تقديم لفظ من الكلام ثمّ تأخيره » وذكر أنّه على ثلاثة أنواع:

الأوّل: أنْ يقعَ أحد طرفي جملة وما أُضيف إليه، نحو « عادات السادات سادات العادات ».

الثّاني: أنْ يقعَ بين لفظتيْن في طرفي جملتين اسميّتين كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾[3].

---

(1) سورة فاطر، آية رقم (٢).
(2) سورة يونس، آية رقم (٣١).
(3) سورة الممتحنة، آية رقم (١٠).

الثالث: أنْ يقعَ بين متعلّقي فعلين في جملتين، كقوله تعالىٰ: ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحي ﴾. وقد يقـع بين متعلّقين اسميّة وفعليّـة، كقولـه ـ عليه السّلام ـ: «لستُ من دَدٍ ولا الدَّدُ مِنّي». أمّا ابن الأثير الحلبيّ فقد سَمّاهُ «المغايرة».

التّبليغ

التّبليغُ من بَلَغَ الشّيْء بلوغاً وبلاغاً: وصـل وانتهى. وأَبْلَغَهُ وَبَلَّغَـهُ تبليغاً. وذكـره الحاتميّ في كتابه « حلية المحاضرة »، فقال: « وقد سَمّاهُ قوم الإيغال. وهو أنْ يأتيَ الشاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثمّ يأتي بها لحاجة الشّعر إليها، فتـزيد المعنى بلوغاً إلى الغاية القصوى ».

وسَمّاهُ ابن رشيق القيروانيّ أيضاً « الإيغال » وقال: « إنّه ضرب من المبالغة إلّا أنّه في القوافي خاصة لا يعدوها ». وبعضهم يسمّيه « التّبليغ » ومنهم جرمانوس فرحات. كقـول ابن أبي ربيعة: [الخفيف]

أيُّهَـا المُنْكِـحُ الثُّـرَيّـا سُهَيـلاً   عَـمْـرَكَ اللّه كيف يَـلْـتَـقِـيَـانِ!؟

فقوله: « الثُّريّا » قصد الثُّريّا بنت عليّ بن عبد اللّه بن الحـارث بن أُميّة الأصغـر، وكانت غاية في الحسن والكمال، وسُهيل بن عبد الرَّحمٰن بن عوف، وكان غايةً في القبح والدّمامة، فمثل بينهما وبين سميّيهما، ولم يرد إلّا بُعْدَ ما بينهما وتَفَاوُته خاصة. وسَمّاهُ ابن الأثير الحلبيّ « الإيغال » وقال: « وإنّما سُمّي إيغالاً لأنَّ النّاظِمَ أوْغَلَ في كلّ منهما فكره في استخراج سجعة أوْ قافية تفيد معنى زائداً على معنى الكلام ».

وقد انتقد ابن الأثير الجزريّ كلام الغانميّ الّذي ميّز بين « التّبليـغ » و « الإشباع » وقال إنّهما فنٌّ واحد، وإنَّ تسمية العسكريّ له بالإيغال أقرب.

وقد سَمّى الحلبيّ والنُّويْريّ المبالغة تبليغاً، وقالا: « وتُسَمّى التّبليغ والإفـراط في اللُّغة ». وذكرا تعريف قُدامة بن جعفر وهو: « ومن أنواع نعـوت المعاني المبـالغة، هي أنْ يذكرَ الشّاعر حالاً من الأحوال في شعر، لو وقف عليها لأجزأه ذلك الغرض الّذي قصده، فلا يقف حتّى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال فيكون أبلغ فيما قصد له ». وقد أدرجه القزوينيّ في البديع وعدّه نوعاً من « المبالغة » الّتي تنحصر في التّبليغ والإغراق والغُلُوّ، لأنَّ المدّعي للوصف في الشِدّة أو الضعف إمّا أنْ يكون ممكناً في نفسه أوْ لا، الثّاني الغُلُوّ،

والأوّل إمّا أنْ يكون ممكناً في العادة أيضاً أوْ لا، الأوّل التّبليغ، والثّاني الإغراق. وقد عرّفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أنْ يأتيَ الشّاعر ببيت تامّ المعنى قبل انتهائه إلى القافية بزيادة مفيدة بمعنًى زائد على البراعة، ويُسمّى أيضاً « الإيغال ».

التّبْيين

تَبَيَّنَ الشّيْء: ظهر، وتَبَيَّنْتُهُ أنا، والتّبْيينُ: الإيضاح والوُضوح. وقد عرّف أبو هِلال العسكريّ التّبْيين باسم « التّوشيح »، وقال: « سُمّي هذا النّوع التّوشيح، وهذه التّسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولوْ سُمّي هذا النّوع تبييناً لكان أقرب. وهو أنْ يكونَ مبتدأ الكلام يُنْبِىء عن مقطعه، وأوّله يخبر بآخره، وصدره يشهد بعجزه، حتّى لوْ سمعت شعراً أوْ عرفت رواية ثمّ سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السّماع إليه، وخير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه ومعانيه وألفاظه، فتراه سَليماً في النّظام جارياً على اللّسان، لا يتنافى ولا يتنافر كأنّه سبيكة مفرغة أوْ شيء منمنم أوْ عقد منظّم من جوهر متشاكل، متمكّن القوافي غير قلقة، وثابتة غير حرجة، ألفاظه متطابقة، وقوافيه متوافقة، ومعانيه متعادلة، كلّ شيء منه موضوع في موضعه وواقع في موقعه، فإذا نقض بناؤه وحُلّ نظامه وجعل نثراً لم يذهب حسنه ولمْ تبطل جودته في معناه ولفظه، فيصلح نقضه لبناء مستأنف وجوهره لنظام مستقبل ».

ولكنّ المتأخّرين يُطلقون « التّبْيين » على فنّ آخر غير « التّوشيح » و « الإرصاد ». أمّا ابن مالك فقد سَمّاهُ « التّفسير الخفيّ » وعرّفه قائلاً: « ويُسَمّى التفسير الخفيّ، وهو أن يكون في مفردات كلامك لفظ مُبهم المعنى لكونه مُطلقاً أوْ غير تامّ التّقييد مراداً به بعض ما تناوله، فتتبعه ما يفسره ويشرح معناه من وصف فيه تفصيل. وهو نوعان:

الأوّل: تبيين أحد ركني الإسناد بالآخر.

والثّاني: تبيين أحد ركني الإسناد أوْ غيره بالنّعت أوْ غيره ».

وعرّف التّبيين الحمويّ بقوله: هذا النّوع أعني التّفسير من مستخرجات قُدامة، وسَمّاهُ قوم التّبْيين، وهو أنْ يأتيَ المتكلّم أو الشّاعر في بيت بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون تفسيره، إمّا في البيت الآخر أوْ في بقيّة البيت إنْ كان الكلام يحتاج إلى التّفسير في أوّله. والتّفسير يأتي بعد الشرط، وما هو في معناه، وبعد الجار والمجرور، وبعد المبتدأ

الذي يكون تفسيره خبره، بشرط أنْ يكون المفسر مجملاً والمفسر مفصلاً. كقول محمّد بن وُهيب الحميريّ: [البسيط]

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنيا بِبَهْجَتِها   شمسُ الضُّحى وَأَبُو إسْحٰق والقمرُ

وهذا ما عرَّفه قُدامة في نوع التَّفسير، فقال: « ومن أنواع المعاني صحّة التَّفسير، وهي أنْ يضع الشَّاعر معاني يريدُ أنْ يذكرَ أحوالها في شعره الّذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالفَ معنى ما أتى به فيها ولا يزيد أوْ ينقص ». وفصَّله ابن معصوم المدنيّ باسم التَّفسير أيضاً. ومنه قول الحسين بن مطير الأسديّ: [الكامل]

فَلَهُ بلا حَزَنٍ وَلاَ بِمَسَرَّةٍ   ضَحِكٌ يراوح بينه وبكاءُ

ففسَّر « بلا حزن » بـ « ضحك »، و « لا بِمَسَرَّة » بـ « بكاء ».

هذا الفنّ أفْرَد لَهُ التَّبريزيّ والبغداديّ باباً خاصّاً، ثُمَّ جاء بعدهما ابن مالك وسمَّاه تبيِيناً أيضاً.

تَتَابُعُ الإضَافَاتِ

تَتَابُعُ الإضافات: تبع الشَّيْءُ الشيءَ في الأفعال: سار في إثره، وتتابعت الأشياء: تبع بعضها بعضاً.

حذَّر الصاحب بن عباد بقوله: « إيَّاك والإضافات المتداخلة فإنَّ ذلك لا يحسن » وأشار إلى أنّه يستعمل في الهجاء، كقول أحدهم: [الخفيف]

يَا عَلِيُّ بن حمزةَ بنِ عمارهْ   أَنْتَ واللهِ ثَلْجةٌ في خِيَارهْ

وقال عبد القاهر: « لا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر، ولكنّه إذا سَلِمَ من الاسْتِكراه لطف وملح ». وهذا ما حَسُن فيه قول ابن المعتزّ: [الطويل]

وَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَآذِرٍ   عِتَاقِ دَنَانِيرِ الوُجُوهِ مِلاَحِ

وقد أدرج القزوينيّ هذا الفن في فصاحة الكلام وشروطه، فقال: « وقيل فصاحة الكلام في خلوصه ممَّا ذكر ومن كثرة التَّكرار والإضافات ». ومثَّل بقول ابن بابك: [الطويل]

حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِي   فأَنْتِ بِمَرْأى من سُعاد ومَسْمَعِ

قال القزوينيّ: وفيه نظر، وقد احترز عنها. وزاد بعضهم أمراً آخر أيضاً وهو كثرة التّكرار وتتابع الإضافات.

التّتْبيعُ

التّتْبيعُ من أتبعه الشّيْء: جعله تابعاً له، وتبعت الشّيءَ مثل ردفته. ذكر الحاتميّ في « حلية المحاضرة » أنّ التّتْبيع من أنواع الإشارة، ويُسَمَّى التّجاوز، وعرّفه بقوله: « أنْ يُريد الشّاعر معنًى فلا يأتي باللّفظ الدّالّ عليه بل لفظ تابع له، فإذا دَلّ التّابع أبان عن المتبوع ». وأفضلُ ما جاء مثلاً لهذا الفنّ قول عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

بَعيدَةُ مَهْوَى القرط إمّا لنوفل ... أبوها وإمّا عبد شمس وهاشم

إنّما ذهب إلى وصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاصّ به، بل أتى بمعنى يدلّ على طول الجيد، وهو قوله: « بعيدة مهوى القرط ». وعرّفه ابن رشيق القيروانيّ بقوله: « أنْ يريدَ الشاعر ذكر الشّيْء، فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه لصفة وينوب عنه في الدّلالة عليه ». وذكر أنّ امرأ القيس أوّل من أشار إلى ذلك بقوله: [الطويل]

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فوق فراشها ... نَؤوم الضُّحَى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

فقوله: «تضحي فتيت المسك» تتبع، و« نؤوم الضُّحى » تتبع ثان، وقوله « لم تنتطق » تتبع ثالث. وقد قصد وصفها بالتّرف والنّعمة وقلّة الامتهان في الخدمة وأنّها شريفة، فجاء بما يتبع الصّفة ويدل عليها أفضل دلالة. وقد سَمّاهُ ابن سنان الخفاجيّ « إرْدَافاً » و« تتبيعاً »، فقال: « ومن نعوتِ البلاغة والفصاحة أنْ الدلالة على المعنى، فلا يُستعمل اللّفظ الخاص الموضوع له في اللّغة بل يُؤتى ويتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التّابع دلالة على المتبوع ».

غير أنّ المظفر العلويّ أدرج التّتْبيع في الكِنَاية، وقال في معرض الحديث عنها: « وربما جعلها قوم التّتْبيع، لأنّ الشاعر يقول معنى ويأتي بلفظٍ تابع له فيدلّ التابع على المتبوع، كقوله تعالى: ﴿ وَبَلَغَتِ القُلُوبُ الحَنَاجِرَ ﴾[1] وهو كِنَايَة عن شدة الأمر والحرب ». وكذلك اعتبره الحلبيّ ابن الأثير كالعلويّ، أمّا السّجِلْماسِيّ فقد سَمّاهُ « الإرْداف » واعتبره أحد أنواع الاقتضاب.

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٠).

التَّتْمِيمُ

التَّتْمِيمُ من تَمَّ الشَّيْءُ يَتِمُّ تَمّاً، وتَمامُ الشَّيْءِ وتَتِمَّتُهُ: ما تَمَّ بـه. التَّتْميم عرَّفه ابن المعتزّ بقوله: « اعتراض كلام في كلام لم يتمّ معناه، ثمّ يعود المتكلّمُ فيتمّمه ». ومثله تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ أمّا الحاتميّ فقد سمّاهُ في كتابه « حلية المحاضرة » « التّتْميم »، وهذه التّسمية أولى ممّا تقدّم، وعرّفه بقوله: « أنْ يذكرَ الشّاعر معنى فلا يغادر شيئاً يتمّ ويتكامل الاشتقاق معه فيه إلّا أتى به ».

كما عرّفه ابن حجّة الحمويّ بقوله: « التّتْميم عبارة عن الإتيان في النّظم والنّثر بكلمة إذا طُرحتْ من الكلام نقص حسنه ومعناه. وهو على ضربيْن ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ؛ فالّذي في المعاني هو تتْميم المعنى، والّذي في الألفاظ هو تتْميم الوزن، والمراد هنا تتْميم المعنى، ويجيءُ للمبالغة والاحتياط. ومنه قول طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الغَمَامِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

فقوله « غير مفسدها » احتراس واحتياط، ويجيءُ في المقاطع والحشو، وأكثر مجيئه في الحشو ». كما عرّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أنْ يأتيَ المتكلّم بكلمة أوْ جملة في كلام تام فتزيده تتْميماً أوْ حُسناً آخر، وهو على ضربيْن معنويّ ولفظيّ، فالمعنويّ هو تتْميم المعنى لا غير، ومثاله قول كُثيِّر عزّة: [الطويل]

تَثَنَّى لَهُ الأَعْدَاءُ حَتَّى إِذَا أَتَوْا بِمَرْضَاتِهِ طَوْعاً وَكَرْهاً تَجَنَّبَا

قوله: طوعاً وكرهاً هو التّتْميم. وكان الجاحظ قد أفرد باباً مستقلاً عرّفه بالتّتْميم، بقوله: « وباب آخر ويذكرون الكلام لوزن ويمدحون به ويفضلون إصابة المقادير ويذمّون الخروج من التّعديل ».

أمّا قُدامة بن جعفر فقد جعله من أنواع نعوت المعاني، فعرّفه وقال: « ومن أنواع النّعوت التّتْميم، وهو أنْ يذكرَ الشّاعر المعنى، فلا يدع من الأحوال الّتي تتمّ بها صحته وتكمل معها جودته شيئاً إلّا أتى به » وذكر عدة أمثلة، ومنها بيت طرفة « فسقى ديارك. . . ». كما أفردَه أبو هِلال العسكريّ بباب خاص سمّاه « التّتْميم والتّكميل » وهو: « أنْ توفي المعنى حقّه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثمّ لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلّا تورده، أوْ لفظاً يكون فيه توكيده إلّا تذكره ». ومثاله قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ

ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾[1]، فقوله: « وهو مؤمن »تتميم. أمّا التّبريزيّ فقد عرّفه بقوله: « التّتميم أنْ يأخذ الشّاعر في معنى فيورده غير مشروح، فيقع له أنْ السّامع لا يتصوّره بحقيقته فيعود راجعاً إلى ما قدّمه، فإمّا أنْ يؤكد وإمّا أنْ يجلي الشبهة فيه ». ونقل هذا التّعريف البغدادي مع أمثلته، إلاّ أنّه عرّفه بآخر فقال: « ومن نُعُوت المعاني التّتميم، وهو إنْ وجد في المعنى كتابة أوْ خطابة، فيوفي بجميع المعاني المتمّمة لصحّته المكمّلة لجودته، من غير أنْ يخلّ ببعضها ولا أنْ يغادر منها شيء ».

وقد عرّفه أسامة بن منقذ، فقال: «إن التّتميم أنْ يَذْكُرَ الشّاعر معنى ولا يغادر شيئاً يعمّ بهِ إلاّ أتى بِه، فيتكامل له الحسنُ والإحسان ويبقى البيت ناقص الكلام، فيحتاج إلى ما يتمّمهُ به من كلمة توافق ما في البيت من تطبيق أو تجنيس، مثال قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾[2] تتميم أيضاً فهذا من جوامع الكلم ». وقد عرّف التّتميم ابن رشيق بقوله: « إنّ التّتميم من أنواع الفصاحة » ونقله الصنعانيّ، كما نقل ابن الزملكاني تعريف التّبريزيّ؛ إلاّ أنّ ابن أبي الإصبع المصريّ أفردَ له باباً خاصّاً باسم « التّمام » وقال: « وهو الّذي سمّاه الحاتميّ التّتميم. والتّتميم ضربان:

الأوّل في المعاني: وهو تتميم المعنى، ويأتي للمبالغة والاحتياط.

والثّاني في الألفاظ: وهو الّذي يؤتى به لإقامة الوزن، بحيث لو طرحت الكلمة انتقل معنى البيت لسواها. وهي نوعان: كلمة لا يفيد مجيئها إلاّ إقامة الوزن فقط، وأخرى تفيد مع الوزن ضرباً من المحاسن، فالأولى من العيوب، والثّانية من النعوت ».

التّثبيج

التّثبيجُ من ثَبَجَ ثَبْجاً الكلام: لَمْ يأتِ به على وجهه، والخطّ: عمّاه، ترك بيانه والتّثبّج: اضطراب الكلام وتفنينه. وقد عرّف ابن رشيق التّثبيج، فقال: « ومن حُسْن النّظم أن يكون الكلام غير مثبّج، والتّثبيج جنس من المعاظلة ». ثمّ أضافَ: « وأمّا التّثبيج، فهو طول الكلام واضطرابه، ولا يُقال كلام مُثبّج حتّى يكونَ هكذا ». وقد أدرج ابن رشيق هذا الفنّ « بالمعاظلة » بعد أنْ ذكره في باب النّظم. وذكره الخليل بن أحمد، فقال: « باب ذكر المعاظلة والتّثبيج، والعظال في القوافي التّضمين ».

---

(1) سورة النحل، آية رقم (٩٧).

(2) سورة فصلت، آية رقم (٣٠).

وكذلك اعتقد قُدامة بن جعفر أنَّ المعاظلة سوء الاستعارة، وهو عندهم مشتقّ من التَّداخل والتَّركيب، ومنه « تعاظلت الجراد والكلاب ». وقد عرَّفه أبو بكر الصّوليّ في كتابه « أدب الكاتب »، فقال: « التَّشبيج في الخط ألاَّ يكون بيِّناً، وهكذا هو الكلام ».

وادَّعى قوم أنَّ المعاظلة تداخُلٌ في الحروف وتراكيبها. وزعم البعضُ الآخر أنَّها تركيب الشَّيْء في غير موضعه، كقول الكميت بن زيد: [البسيط]

وَقَدْ رَأَيْنَا بِهَا حُوراً مُنَعَّمَةً ... بِيضاً تَكَمَّلَ فِيهَا الدَّلُّ والشَّنَبُ

وهذا البيت مِمَّا عابه عليه نصيب.

التَّثْقِيلُ والتَّخْفِيفُ

الثُّقل نقيض الخِفَّة، وثقَّل الشَّيْء: جعله ثقيلاً، والتَّثقيل ضِدّ التَّخفيف، والخِفَّة ضِدّ الثِّقل، خفَّف الشَّيْء: جعله خفيفاً. وقد ذكر أُسامة بن منقذ هذا الفنّ دون أَنْ يعرِّفه، وهو كقول أبي نواس: [البسيط]

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ ... وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

أخذه أبو تمّام فأتى به في ألفاظ ثقيلة، فقال: [الكامل]

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِي الغُلَوَاءِ ... كَم يَعْذِلُون وأَنْتُمْ سُجَرائي

وكما قال مسلم بن الوليد وأحسن: [البسيط]

قَد أَوْلَعَتْهُ بِطُولِ الهَجْرِ غِرَّتُهُ ... لَوْ كانَ يَعْرِفُ طُولَ الهجْرِ ما هَجَرَا

نلاحظ من الأمثلة المذكورة أنَّ أُسامة قصد نوعاً من الأخذ الموفَّق، كقول مسلم بن الوليد، فأحال ما أَخَذه رقيقاً جميلاً، أو غير موفق كما في قول أبي تمّام حيث أغلظ بألفاظ ثقيلة فصيَّره ثقيلاً غير مقبول.

التَّثْلِيمُ

التَّثْليمُ من فعل ثَلَمَ، وَثَلَمَ الإناء والسّيف ونحوه: كسر حرفه. وقد ذكر التَّثليم قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » في باب « عيوب ائتِلاف اللَّفظ والوزن » فقال: « ومنها التَّثليم: وهو أنْ يأتي الشَّاعر بأشياء يقصر عنها العروض فيضطر إلى ثلمها والنقص

منها ». ومثّل لهذا الفنّ بقول أُميّة بن أبي الصَّلت: [الخفيف]

مَـا أَرَى مَنْ يُغِيـثُنِي فِي حَيَـاتِـي　　　غَـيْـرَ نَـفْـسِـي إلاَّ بَـنِـي إسْـرَالِ

أراد بقوله: « إسرال » « إسرائيل » فحذف للعروض. وقد عرَّفه أُسامة بن منقذ، فقال: « قد جاء في أشعارِ العرب الفصحاء نقصٌ في الألفاظ والكلمات وتغيُّرٌ في الأسماء والأفعال، فقيل: إنَّه لغةٌ، وقيل: إنَّه ضرورةٌ، كقول علقمة: [البسيط]

كَـأَنَّ إبْـرِيـقَهُـمْ ظَبْـيٌ على شَـرَفٍ　　　مُـفَـدَّمٌ بِـسَبـا الـكَـتَّـانِ مَـفْـدُومُ

قصد الشاعر بقول « بسبا » بسبائب الكتّانِ ».

تَجاهُلُ العَارِف

الجهلِ نقيض العلم، وتجاهل: أظهر الجهل وليس به. أشار ابن المعتزّ إلى تجاهل العارف دون أنْ يُعَرِّفه. ومثال ذلك قول زهير بن أبي سُلمى: [الوافر]

وَمَـا أَدْرِي ولَـسْـتُ إخَـالُ أَدْرِي　　　أَقَـوْمٌ آلُ حِـصْـنٍ أَمْ نِـسَـاءُ

وقد ذكره العسكريّ مُدرجاً الشّكّ باليقين وسَمَّاه « تجاهل العـارف » ومزج الشّكّ باليقين وعرَّفه فقال: « هو إخراج ما يعرف صحّته مخرج ما يشكّ فيه ليزيد بذلك تأكيداً ». كقول بعض الشُّعراء: [الوافر]

كَتَبْتُ إلَيْـكَ والأَحْـشَـاءُ تَهْـفُـو　　　وَقَـلـبِـي مَـا يَـقَـرُّ لَـهُ قَـرَارُ

وأشار إليه العباسيّ دون أنْ يُعَرِّفه؛ وكذلك ذكره التّبريزيّ والبغداديّ. وقد سَمَّى السَّكاكيّ « تجاهل العارف » سوق المعلوم مساق غيره لنكتة. وذكر بعض الأمثلة السَّابقة دون أنْ يعرِّفه. وكذلك فعل الرّازي، ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[1] وقد نوّه ابن الأثير الحلبيّ بتجاهل العارف وقال: « وهذا الباب له اسمان: أحدهما: تجاهل العارف، والآخر: يُقال له الإعنات.

فالأوّل يُطلق على ما يأتي من نوعه في النّظم والنّثر، وأمّا الثّاني فيُطلق على ما يأتي من هذا النّوع في الكتاب العزيز أدباً مع الآيات الكريمة ». وهذا الأخير سَمَّاهُ السَّكاكيّ

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

« لزوم ما لا يلزم ». وهو أرقّ وأرهف فنّاً من الإعنات.

أمّا تعريف الزّملكانيّ فهو: « أنْ تسألَ عن شيء تعرفه موهماً أنّك لا تعرفه وأنّه ممّا خالجك فيه الشّكّ، لقوة شبه حصل بين المذكورين ». كما عرّفه المصريّ بقوله: « والإعنات لزوم ما لا يلزم وتجاهل العارف شيء آخر ». وأضافَ: « هو سؤال المتكلّم عمّا يعلمه حقيقة، تجاهلاً منه به ليخرج كلامه مخرج المدح أو الذّمّ، أو ليدلّ على شدّة التّدلّه في الحب، أو لقصد التّعجب أو التّقرير أو التّوبيخ ». ونقله كلٌّ من الحلبيّ والنّويْريّ. وقد قسّمه المصريّ إلى قسمين:

الأوّل موجب، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ ﴾[1] وهذا خارج مخرج التّعجّب.

والثّاني منفيّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَراً إِنْ هَـٰذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيم ﴾[2].

وعرّفه العلويّ المظفّر، فقال: « ومعنى تجاهل العارف أنَّ الشاعرَ أو النّاثر يسأل عن شيء يعرفه سؤال من لا يعرفه، ليعلم أنَّ شدَّةَ الشّبه بالمشبّه بهِ قد أحدثت عنده ذلك؛ وهو كثير في أشعار العرب وخطبهم ».

وهذا التّعريف قريب الشّبه من تعريف جرمانوس فرحات، وهو: « أنْ يسأل المتكلّم عن شيءٍ يعرفه سؤال من لا يعرفه، ليعلم أنَّ شدُة التّشبيه الواقع بين المتناسبين أُحدثت عنده التباس المشّبه بالمشبّه به وفائدته المبالغة في المعنى، وهو ممدوح عند البلغاء لكون مجيئه على سبيل التعجُّب ».

وعرّفه القزوينيّ بتسمية السّكاكيّ « سوق المعلوم مساق غيره لنكتة ». وقد سمّاهُ العلويّ « التجاهل » وقال: « هو أنْ تسأل عن شيءٍ تعلمه موهماً أنّك لا تعرفه وأنّه بِمّا خَالجك فيه الشّكّ والرِّيبة وشُبْهَة عَرَضَتْ بين المذكورين، وهو مقصد من مقاصد الاستعارة يبلغ به الكلام الذُّروة العليا، ويحلّه في الفصاحة المحل الأعلى ». وهذا نفس تعريف الزّملكانيّ.

كما عرّفه الحمويّ وابن معصوم المدنيّ كتعريف السّابقين. وقد فَاقَ اسم « تجاهل

---

(١) سورة القمر، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة يوسف، آية رقم (٣١).

العارف » عند البلاغيّين دون سائر التّسميات. وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات بقوله في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »: « إنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يسأل المتكلّم عن شيءٍ يعرفه بسؤال من لا يعرفه، ليعلم أنّ شدّة التّشبيه الواقع بين المتناسبين، أحدثتْ عنده التباس المشبَّه بالمشبَّه به، وفائدته المبالغة في المعنى، وهو ممدوح عند البلغاء، لكون مجيئه على سبيل التعجُّب ». ومثّل بقول ابن خلوف: [الوافر]

أَشَهْـدٌ في الـزُّجَـاجَـةِ أَمْ شَـرَابٌ وَدُرٌّ مَـا عَـلاَهُ أَمْ حَـبَـابُ

التَّجَاوُزُ

التَّجَاوُزُ من تجاوز به الطّريق، وجازه جوازاً: خلّفه. وتجاوز اللّهُ عنه: عفا. والتّجاوز هو التّتبيع. عرّف ابن رشيق التّجاوز فقال: ومن أنواع الإشارة « التّتبّع » وسَمّاهُ آخرون « التّجاوز ». وهو أنْ يريدَ الشاعر ذكر الشّيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصّفة وينوبُ عنه في الدّلالة عليه. وأوّل من أشار إلى ذلك امرؤ القيس يصف امرأة: [الطويل]

وَتُضْحي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِراشِها نَؤُومِ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

أراد امرؤ القيس أن يصفها بالتّرفُّهِ والنّعمة وقلّة الامتهان في الخدمة وأنّها شريفة مَكْفِيَّة المؤونة، فجاء بما يتبع الصّفة ويدلّ عليه أفضل دلالة.

التَّجْرِيدُ

التَّجْرِيدُ من جرَّد الشَّيْء يُجَرِّده: قشره، والتّجريد مصدر جردته من ثيابه إذا انتزعتها عنه. والتّجريدُ ذكره سيبويه في باب ما يختار فيه الرّفع ويكون فيه الوجه في جميع اللّغات، وقال: ولو قال: « أمّا أبوك فلك أب » لكان على قوله: « فلك به أب » أوْ « فلك فيه أب » وإنّما يريد بقوله: « فيه أب » مجرى الأب على سعة الكلام. وهذا النّوع من التّجريد بالباء، ولكنّ سيبويه لم يسمّه كذلك، وإنّما عرضه بوصفه أسلوباً عربيّاً فصيحاً. وكان أوّل من سَمّاهُ بهذا الاسم أبو عليّ الفارسيّ. وقد عرّفه ابن جنّي، فقال: « اعْلَمْ أنّ هذا فصل من فصول العربيّة طريف حسن. ورأيت أبا عليّ ـ رحمه اللّه ـ به غرياً[1] مَعْنِيّاً، ولمْ يفرد له باباً، لكنّه وَسَمَهُ في بعض ألفاظه بهذه السّمة، فاستقريتها منه وأنقت[2] لها. ومعناه أنّ العربَ قد تعتقد

---

(١) (من فعل غَرِيَ): أُولع به.

(٢) أنقت: اخترت.

أنّ في الشيء في نفسه معنًى آخر كأنّه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت معانيها، وذلك نحو قولهم: « لئن لقيت زيداً لتلقينَّ منه الأسد » و « لئن سألته لتسألنَّ البحر » فظاهر هذا أنّ فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أنّ هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه. وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه حتّى كأنّها تقابله أو تخاطبه ».

أمّا ابن الأثير، فقد ردَّ بعض كلام الفارسيّ ونقل بعضه وعرَّفه، فقال: إنّ التّجريدَ إخلاص الخطاب لغيرك وأنتَ تريد نفسك لا المخاطب نفسه. كقول الأعشى: [البسيط]

وَدِّعْ هُـرَيْـرةَ إنَّ الـرَّكْبَ مُـرْتَحِـلُ وَهَـلْ تـطِيقُ وَدَاعـاً أيُّهـا الـرَّجُـلُ

فقوله: « أيُّها الرجل » فقد جَرَّد الأعشى الخطاب عن نفسه وهو يريدها ». ولهذا الفنّ فائدتان: الأولى: طلب التّوسُّع في الكلام. والثّانية: الأبلغ، وذلك أنّه يتمكّن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدحٍ أو غيره على نفسه، إذْ يكون مخاطباً بها غيره، ليكون أعذر وأبرأ للعهدة فيما يقوله غير محجور عليه. وهذا الأسلوب الفنّي التّجريدي يقسم إلى قسمين:

الأوّل: التّجريد المحض، وذلك أنْ تأتي بكلام هو خطاب لغيرك وأنت تُريد نفسك، كقول الشّاعر حَيْص بَيْص: [الطويل]

إلامَ يَـرَاكَ المَجْـدُ فِي زيِّ شَـاعِـرٍ وقـد نَحِلَتْ شـوقـاً فروعُ المنـابـرِ

ففي قوله هذا، أجرى الخطاب على غيره وهو يريد نفسه، كي يتمكّن من ذكر الصّفات الفائقة، وهذا هو التّجريد المحض.

الثّاني: التّجريد غير المحض، وهو خطاب لنفسك لا لغيرك، كقول عمرو بن الإطنابة: [الوافر]

وقـولـي كـلّـمـا جـشـأت وَجَـاشَـتْ مَكَـانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْتَـرِيحِـي

وأشارَ عبد القاهر الجرجانيّ إلى هذا الفنّ، وأبعده عن الاستعارة، وقال تعليقاً على قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَهُمْ فِيها دَارُ الخُلْدِ ﴾(١): والمعنى ـ واللّهُ أعلم ـ أنّ النّار هي دار، وأنت

---

(١) سورة فُصّلت، آية رقم (٢٨).

تعلم أنّ لا معنى لها هنهنا، لأنه يقال إنّ النار شُبّهت بدار الخلد، إذ المعنى على تشبيه النّار بشيء يُسَمّى دار الخلد، كما نقول في زيد: « إنّه مثل الأسد » ثمّ نقول « هو الأسد » وإنّما هو كقولك: « النّار منزلهم ومسكنهم ».

أمّا ابن مالك، فقد عرّفه قائلاً: « التّجريد أن تدلّ على أنّ الشّيء بليغ في وصف بدعوى يلزم صحّة استخلاص موصوف نهياً منه، كما نقول: « لي من فلان صديق كبير » على دعوى أنّه قد بلغ من الصّداقة مبلغاً صحّ معه أنْ يستخلصَ منه مثله ». وقد عرّفه القزوينيّ وقال: « ومنه التّجريد: وهُوَ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مثلُهُ فِيهَا مُبَالَغَةً لكمالها فيه، وهُوَ أقسام ». وذكر الأمثلة الّتي تقدّم ذكرها من غير أنْ يعرّفَ الأقسام، وكذلك فعل شُرّاح تلخيصه.

أمّا ابن الأثير الحلبيّ والنّويْريّ، فقد عرّف كلّ منهما هذا الفنّ: « هو أنْ ينتزعَ من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصّفة مبالغة في كمالها فيه » ولم يخرج العلويّ في تعريفه على ما ذكره ابن الأثير والنّويْريّ. وسَمّى ابن قيّم الجوزيّة التّجريد المحض « خطاب الغير » وقال: الأوّل خطاب الغير، والمراد به المتكلّم، وهو أولى باسم « التّجريد ». وسَمّى غير المحض « خطاب المتكلّم نفسه ».

وعرّفه الزّركشيّ فقال: « هو أنْ تعتقد أنّ في الشّيء من نفسه معنى آخر كأنّه مباين له، فتخرج ذلك إلى ألفاظه بما اعتقدت ذلك ». كما عرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « هو أنْ يَنْتَزِعَ من أمر ذِي صفة آخر مثله، وفائدته المبالغة في تلك الصّفة. كقولك: « مررت بالرجل الكريم، والنّسمة المباركة » فجردت من الرجل نسمة متّصفة بالبركة وعطفتها عليه كأنّها غيره، وهي هو ». ونقله السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » وقسم هذا الفنّ كما قسّمه القزوينيّ.

وعرّفه ابن معصوم المدنيّ، وقال: « أنْ تنتزعَ من أمر متّصف بصفة أمراً آخر مثله في تلك الصّفة مبالغة لكمالها، حتّى كأنّه بلغ من الاتّصاف بها مبلغاً يصحّ أنْ ينتزعَ منه أمر آخر موصوف في تلك الصّفة ». ثمّ قسّمه كما جاء تقسيم القزوينيّ، وأضاف إليه: أن يكون التّجريد بلا توسط حرف ومن طريق الكناية، وأنْ يكون بطريق خطاب المرء نفسه. وهذه الأقسام جمعها المدنيّ ممّا تقدّم من علماء البلاغة. وهذا قريب من تعريف جرمانوس فرحات، إذ قال: « إنّ هذا النّوع قد عرّفه صاحب التّلخيص فقال: هو أنْ ينتزعَ

من أمر صفة أمر آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه ». ومثّل بأمثلته.

التَّجْزِئَةُ

التَّجْزِئَةُ من الجزء، والجزء: البعض، وَجَزَأَ الشَّيْءَ جَزْءاً: جعله أجزاء. عرّف التّجزئة أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعْلَمْ أنَّ التّجزئة هـو أنْ يكونَ البيت مجزءاً ثلاثة أجزاء أوْ أربعة ». ومثّل بقول أبي الطيّب المتنبّي: [الطويل]

فَلَا كَبِدي تَهـذا، ولا فيكِ رحمـةٌ وَلَا عَنْـكِ إِقْصَارٌ، وَلَا فِيكِ مَـطْمَـعُ

وصرّح ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير »، فقال: « وهو أنّ الشاعر يجزّىء البيت من الشعر جميعه أجزاء عروضية، ويسجعها كلها على رويّين مختلفَيْن جزءاً بجزء إلى آخر البيت الأوّل من الجزأين على رويّ مخالف لرويّ البيت، والثّاني على رويّ البيت » وقد نقله جرمانوس فرحات، ومثّل له بقول أبي الطيّب المتنبّي: [البسيط]

فَنَحْنُ في جَـذَلٍ، والـرُّومُ في وَجَـلٍ والبَـرُّ في شُغُلٍ، والبحـر في خَجَـلِ

وفرّق المصريّ بين التّجزئة والتّسميط من وجهين:

الأوّل: تقسيم بيتها إلى ثلاثة أجزاء مُسجَّعة إنْ كان سداسيّاً، أوْ أربعة مسجّعة إنْ كان ثمانياً.

الثّاني: التزام السّجع في الأجزاء على قافية البيت.

وعرّف ابن مالك التّجزئة فقال: « التّجزئة أنْ تأتيَ مقاطع أجزاء البيت على سجعتين متداخلتين، وأوّلهما مخالف للرويّ، والثّاني على وفقه ». وعرّف ابن حجّة الحمويّ التّجزئة بقوله: « أنْ يأتيَ المتكلّم ببيت، ويجزئه جميعه أجزاء عروضيّة، ويسجّعها كلها على وزنيْن مختلفيْن جزءاً بجزء، أحدهما على رويّ يخالف رويّ البيت، والثّاني على رويّ البيت. مثاله قول الشّاعر: [الكامل]

هنْديّةٌ لَحَظَاتُهَا خَطّيّةٌ خَطَرَاتُهَا داريّةٌ نَفَحَاتُهَا

التَّجْزِيءُ

هو التّجزئة، وهي تسمية ابن قيّم الجوزيّة، وعرف التّجزيء فقال: « هو أنْ يكونَ الكلام مجزءاً ثلاثة أجزاء، أوْ أربعة أجزاء » ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ،

فَصَلِّ لِرَبِّكَ وانْحَرْ، إنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَر ﴾[1] فهذا من المثال الأوّل على ثلاثة أجزاء أمّا الشاهد الثّاني مثال الأربعة، فقوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ العِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً ﴾[2].

التَّجْميعُ

التَّجْميعُ من جَمَعَ الشَّيْءَ عن تفرقة، وجمعتُ الشَّيْءَ إذا جئت به من هٰهنا وهٰهنا.
أشارَ قُدامة بن جعفر إلى التَّجميع في معرض حديثه عن عيوب القوافي، وعرَّفه بقوله: « وهو أنْ تكونَ قافية المصراع الأوَّل من البيت الأوَّل على رويّ متهيّء لأنْ تكونَ قافية آخر البيت فتأتي بخلافه ». ومثّل له بقول الشَّمّاخ بن ضرار: [الطويل]

لـمن مَـنْـزِلٌ عَـافٍ ورسمُ مَـنَـازِلِ   عَفَتْ بَعْـدَ عَهْـدِ العَـاهِـدِينَ رِيَـاضُـهـا

وسَمَّاهُ أبو هِلال العسكريّ من عيوب الازْدِواج، وقال: « هو أنْ تكونَ فاصلة الجزء الأوَّل بعيدة المشاكلة لفاصلة الجزء الثّاني، مثل ذلك ما كتبه سعيد بن حميد فقال: وصل كتابك، فوصل به ما يستعبد الحرّ وإنْ كان قديم العبوديّة، ويستغرق الشّكر وإنْ كان سالف ودّك لم يبقِ منه شيئاً، فالعبودية بعيدة منه ».

وقد عرَّفه ابن رشيق في كتابه « العمدة » وقال: « ومن ابْتِداءِ القصائد التَّجْميع، وهو أن يكونَ القسيم الأوَّل متهيِّئاً للتَّصريع بقافيةٍ ما، فيأتي تمام البيت بقافية على خلافها »، ومثَّله بقول حُمَيْد بن ثور الهِلاَليّ: [الطويل]

سَـلِ الـرَّبْـعَ أنّى يَمَّمَتْ أُمُّ سـالـم؟   وَهَـلْ عَـادَةٌ لـلرَّبـعِ أنْ يَـتَـكَـلَّمَـا

فتهيَّأتْ له قافية مؤسسة لو شاء، ثم أتت في آخر البيت غير مؤسسة فخرج عن التّجميع. ومن أشدّ التّجميع قول النّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

جَـزَى اللّٰهُ عبسـاً عبسَ آل بـغـيضٍ   جَـزَاءَ الكِـلاَبِ العَـاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

أمّا البغداديّ فقد اعتبر « التَّجْميع » من عيوب الألفاظ، ومثّل له بقول سعيد بن حميد

---

(1) سورة الكوثر، الآيات (١ ـ ٣).

(2) سورة مريم، الآيات (٤٢ ـ ٤٥).

المذكور. وقال القرطاجنيّ: « ويكره أنْ يكونَ مقطع المصراع الأوّل على صيغة يوهم وضعها أنّها مصراع ثمّ تأتي القافية على خلاف ذلك، فيخلف ظنّ النّفس في القافية لذلك، وقد سُمّي هذا تجميعاً ».

التَّحْجِيلُ

التَّحْجِيلُ: بياضٌ يكون في قوائمِ الفَرَس، وحجل فلان أمره تحجيلاً إذا شهره. وقد عرَّفه القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء »، فقال: « وهو تذْييل أواخر الفصول بالأبيات الحكميَّة والاستدلاليَّة لتزداد بهاءاً وحُسناً وتقع في النُّفوس أحسن موقع ». ثمّ أضافَ قائلاً: « وأيضاً فإنّا سَمَّينا تحلية أعقاب الفصول بالأبيات الحكميَّة والاستدلاليَّة بالتَّحجيل؛ ليكونَ اقترانُ صنعة رأس الفصل وصنعة عجزه نحواً من اقتران الغرّة بالتَّحجيل في الفرس ».

التَّحَرُّزُ

التَّحَرُّزُ من الحِرْز: الموضع الحصين، واحتَرَزْتُ من كذا وَتَحَرَّزْتُ أيْ: توقَّيتُ. التَّحرُّز هذه التسمية ابتدعها ابن سنان الّذي عرَّفه بقوله: « وأمَّا التَّحرُّز ممَّا يوجب الطَّعن، فأن يأتي بكلام لو استمرَّ عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يتحرَّز به من ذلك الطعن ». ومثَّل له بقول طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدِهَا - صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

فلو لم يقلْ: « غير مفسدها » لظنَّ به أنَّه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للدِّيار، ومحوٌ لرسومها. ويُسمَّى أيضاً « الاحتراس » وقد تقدَّم ذكره.

التَّحْوِيلُ

التَّحويلُ من تحوَّل عن الشَّيْء: زال عنه إلى غيره، وحال الرجل: تَحَوَّلَ من موضعٍ إلى موضع. وعرَّف التَّحويل المبرِّد، وقال: « وممَّا في القرآن ما يجيءُ مثله في كلام العرب من التَّحويل ». ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴾[1] وإنّما العصبة تنوءُ بالمفاتيح؛ ومن كلام العرب: « إنَّ فلانة لتنوءُ بها ركبتاها ». ويقولون: « أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت الخفَّ في رجلي » وإنَّما يكون

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٦).

هذا فيما لا يكون فيه لَبس ولا إشكال ولا وهم، ولا يجوز: « ضربت زيداً » وأنت تريد غلام زيد على حكم قوله تعالىٰ: ﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾[1]. ومن كلام العرب قول الأخطل: [البسيط]

أَمَّا كُلَيبُ بنُ يَربُوعٍ فَلَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ التَّفَاخُرِ إِيرَادٌ وَلاَ صَدَرُ
مثلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوءاتِهِمْ هَجَرُ

التَّحْصِيلُ

التَّحصِيل من فعل حَصَلَ يَحْصُل، وحَصَّلَ الشَّيْءُ: ثبت، وحَصل العلمَ: أَحْرَزَهُ وَمَلكه. التَّحصيلُ في الإلغاز الأدبيّ: اسْتِخراجُ حروف الاسم المقصود من ألفاظ عبارة مَرْمُوزة، نحو قول الشَّاعر: [الطويل]

تَزِيدُ على كُلِّ المِلاَحِ شَمائِلاً وفي عَدِّ ما بيَّنْتُ وَصْفُ صِفَاتِهِ

حيث أشارَ الشَّاعر إلى اسم عماد بكلمتي عَدّ ما.

تَخْصِيصُ المسْنَدِ

تخصيصُ المسند من فعل خصَّه بالشَّيْءِ: أفرَدَهُ به دون غيره. وتخصيص المسند عرَّفه القزوينيّ بقوله: « وأمَّا تخصِيصه بالإضَافَةِ أو الوَصْفِ: فلتكون الفائِدةُ أتَمّ كما مَرّ». ومثال تخصيصه بالإضافة: « زَيْدٌ ضارِبُ غلام ». أوْ تخصيصه بالوصف، مثل: « زيدٌ رجل عَالم » وذلك لتكون الفائدة أتمّ.

التَّخَلُّصُ

التَّخَلُّصُ هو الانفكاك من الشَّيْءِ، وَخَلُصَ الشَّيْءُ: إذا كان قد نشب ثمّ نَجا وَسَلِمَ. التَّخَلُّص سَمَّاهُ القزوينيّ وشُرَّاح تلخيصه بهذا الاسم. والتَّخلُّص هو « براعة التَّخلُّص » و « حسن التَّخلُّص »، وقد تقدَّم البحث في دراسته.

تَخْلِيصُ الأَلْفَاظ والمَعَانِي

التَّخْلِيصُ: التَّنجية من كلِّ مُنْشَب، خلَّصته من كذا تَخْلِيصاً أي نَجَّيْتهُ. عرَّف التَّنوخيّ

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٢).

في كتابه « الأقصى القريب » التّخليص، وقال: « ومن البيان تخليص الألفاظ بعضها من بعض، والمعاني بعضها من بعض، واجتناب اختلاطها ». ومثال اختلاط الألفاظ بالتّقديم والتّأخير، قول بعض الأعراب: [الطويل]

أَحَبُّ بِلادِ اللّهِ مَا بَيْنَ مَنْعِجٍ إِلَيَّ وسلْمى أَنْ يَصوبَ سَحابُها

فالتّرتيب أنْ نقول: أحب بلاد الله أنْ يصوب سحابها إليَّ ما بين منعج وسلمى. ومثال اختلاط المعاني بالتّقديم والتّأخير قول الشّاعر: [الطويل]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَيّاً مُصَبَّحاً وَلا مِثْلَنَا يَومَ الْتَقَيْنَا فَوارِسَا
أَكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا

فقوله: لم أرَ مثلاً للحيّ أكثر منهم، ولا مثلاً لنا أضربَ منّا، فخلط المعْنَيين والألفاظ الدالّة عليهما، وفي إعرابهما إشكال وفيهما شذوذ من بناء أفعل التّفضيل ممّا ليس من الغرائز. وعرّفه جرمانوس فرحات بقوله في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »: « هو أنْ يستطرد الشّاعر من الغزل أو الفخر أو الوصف أو غير ذلك إلى ممدوحه باستطراد حسن وتخلّص سهل واختلاس رشيق مع تدقيق المعنى، بحيث إنّ السامعَ لا يشعر بالانتقال من المعنى الأوّل إلّا وقد وقع في الثّاني الّذي هو المدح لشدّة الممازجة بينهما حتّى كأنّهما أفرغا في قالب واحد، وهذا ممّا يَدُلّ على اقتدار الشّاعر وبراعته، وحسن تصرّفه بنظمه ».

التَّخْيِيرُ

التَّخْيِيرُ من خيّرته بين الشّيئين أيْ فوّضتُ إليه الخيار، وتخيّر الشّيْء: اختاره. وقد سَمّى ابن أبي الإصبع المصريّ هذا الفنّ « التّخيير » وهو من اختراعه، وعرّفه فقال: « هو أنْ يأتي الشّاعر ببيت يسوغ أنْ يُقفّى بقوافٍ شتّى، فيتخيّر منها قافية مرجحة على سائرها بالدّليل تدخل بتخيّرها على حسن اختياره ». كقول الحريري: [البسيط]

إنَّ الغريبَ الطويلَ الذَّيلِ مُمْتَهَنٌ فَكَيْفَ حَالُ غَريبٍ مَا لَهُ قُوتُ

فإنّه يسوغ أنْ يقول: « فكيف حال غريب ما له حال » أيْ: « ما له مال، ما له نشب، ما له سبب » ولكن قوله: « ما له قوت » أدلّ على الفاقة وأمسّ بذكر الحاجة. وقد نقل هذا التّعريف جرمانوس فرحات مع أمثلته. وأدرج ابن أبي الإصبع المصريّ في التّخيير نوعاً آخر، وهو: « أنْ يُؤتى بقطعة من الكلام، أو بيت من الشّعر، قد عطف بعض جمله على

بعض بأداة التّخيير » ومثّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهلِيكُم أَو كِسْوَتُهُمْ أَو تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[1].

ثمّ أضاف ابن أبي الإصبع المصريّ: « ولا يكون هذا الضّرب من المحاسن حتّى تكون الجمل المعطوف بعضها على بعض متضمّنة صحة التّقسيم ». وقد فرّق ابن أبي الإصبع بين التّخيير وبين حسن النّسق في أمرين: « أحدهما: أنّ حسن النّسق يكون بجميع حروف العطف، والتّخيير لا يكون إلاّ بـ « أو » الّتي هي للتّخيير خاصة. والثّاني: أنّ التّخيير يُشترَطُ فيه صحّة التّقسيم، ولا كذلك حسن النّسق ».

وقد عرّف التّخيير السّبكيّ، فقال: « هو إثبات البيت أو الفقرة على رويٍّ يصلحُ لأشياء غيره، فيتخيّر له ». ثمّ أضاف قائلاً: « هو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوغُ أنْ يقفّى بقوافٍ كثيرة ». وكذلك عرّفه ابن معصوم المدنيّ، فقال: « فهذه القوافي المثبتة حيال كل بيت يناسب كلٌّ منها المعنى، ولكن الأوّل أولى ». وهذا يماثل الفنّ الّذي ذكره السّبكيّ في الثّاني والخمسين من أنواع البديع. غير أنّه فرّق بينهما بأنّ الأوّل خَصّ الرويّ في البيت الواحد، وربّما شمل الثّاني الأبيات، ولكنّ المعنى واحد؛ ولهذا اعتبره ابن أبي الإصبع فنّاً واحداً. إلاّ أنّ ابن حجّة الحمويّ خلط بين النّوعين بعد أنْ نقل تعريف ابن أبي الإصبع نفسه؛ وكذلك تعريف السّيوطيّ لم يختلفْ عن تعريف ابن أبي الإصبع.

التّخْييلُ

التّخْييل من خال الشّيْء: ظَنّه وتخيّلَهُ، وخَيَّل عليه: شَبّه. عرّف عبد القاهر الجرجانيّ التّخييل فقال: « وجملة الحديث الّذي أُريده. بالتّخييل ههنا، ما يثبت فيه الشّاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدّعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويريها ما لا ترى ».

وكذلك عرّفه الزّملْكانيّ: « هو تصوير حقيقة الشّيْء حتّى يتوهّم أنّه ذو صورة تشاهد وأنّه ممّا يظهر في العيان ». ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ والأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ والسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[2]. إلاّ أنّ الحلبيّ والنُّويْريّ سَمَّيا الإيهام والتّورية « تخْييلاً »

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (٨٩).

(٢) سورة الزّمر، آية رقم (٦٧).

ومثلهما الرّازي، وهذا مخالف للتّخيـيل. وعرّفه يحيى بن حمزة العلويّ، فقال: «أنْ يُقال هو اللّفظ الدّالّ بظاهره على معنًى، والمرادُ غيره على جهة التّصوير».

وعرّف الزّركشيّ «التّخيـيل» وهو يتحدّث عن الاستعارة في كتابه «البرهان في علوم القرآن»، فقال: «ومنها جعل الشّـيْء للشّيْء وليس له من طريق الادّعاء والإحاطة به نافعة في آيات الصّفات». ثمّ قال: «ويسمّى التّخيـيل» وقال: «إنّ التّورية تُسمّى إيهاماً وتخيـيلاً». وهو في هذا التّعريف ذهب مذهب الرّازي والحلبيّ والنّـويْريّ والـدّمنهوريّ عندما عرّف هذا الأخير «التّخيـيل»، قال: «ويُقال له الإيهام، وهو أنْ يذكرَ لفظ له معنيان قريب وبعيد ويُراد البعيد» علماً بأنّ هذا هو تعريف التّورية عند علماء البلاغة.

وهذا الفنّ عند السّجلْماسيّ هو التّشبيه والاستعارة والممـاثلة أو التّمثيل والمجـاز. وقد جعل الزّمخشريّ هذا الفنّ من أفضل أبواب البلاغة فقال: «ولا ترى باباً في علم البيان أدقّ ولا أرقّ ولا ألطف من هذا الباب ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام اللّه تعالىٰ في القرآن وسائر الكتب السماويّة وكلام الأنبياء، فإنْ أكثره تخيـيلات قد زلّت بها الأقدام».

التّدْبيجُ

التّدْبيجُ من الدّبْج: النّقش والتّزيـينُ، ودبّج الأرضَ المطرُ: روّضها. وعرّف التّدْبيج ابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع» فقال: «التّدْبيجُ مُشتقٌ من الدّيباج، وهو ثوب سداه ولحمته إبريسم وهو معرب «ديبا» بـدون الجيم، ثمّ كثر حتّى اشتقّت العرب منه فقالوا: دبّج الغيث الأرض دبجاً ودبّجها تدبيجاً بالتّضعيف إذا سَقـاهـا فـأنبتت أزهاراً مختلفة لأنّه عندهم اسم للمنقّش». وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وهذا الفنّ اخترعه ابن أبي الإصبع المصريّ، وقد قال في تعريفه: «هو أنْ يذكر الشّاعر أو النّاثر ألواناً يقصد الكناية بها أو التّـورية بـذكرهـا عن أشياء من مـدح أو وصف أو نسيب أو هجاء أو غير ذلك من الفنون، أو بيان فائدة الوصف بهـا». ومثالـه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[1] والمراد من الآية الكناية عن المشتبه والواضح من الطّرق.

وعرّف ابن مالك في «المصباح» والحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» والنّويْريّ في

---

(١) سورة فاطر، آية رقم (٢٧).

كتابه « نهاية الأرب » وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » ويحيى بن حمزة العلويّ، وابن حجّة الحمويّ في « خزانة الأدب » والسّيوطيّ في كتابيه « المعترك » و« الإتقان » وابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » « التّدبيج » كتعريف ابن أبي الإصبع المصريّ له. وللتّدبيج معنًى ثانٍ عند ابن سنان، فقد تحدّث بعد الطباق على نوع سمّاه « المخالف »، وقال: « فأمّا المخالف وهو الّذي يقربُ من التّضاد، كقول أبي تمّام: [الطويل]

تَـرَدّى ثِيابَ المـوتِ حُمـراً فَمـا أَتى ... لَهـا اللّيـلُ إلاّ وَهْيَ مِنْ سُنْـدسٍ خُضْـرُ

فإنّ الحمر والخضر من المخالف، والبعض يجعل هذا من المطابق ». وعرّف القزوينيّ مثل هذا في الطّباق، فقال: « ومِنَ النّاس من سَمّى نحو ما ذكرناه تدبيجاً، وفسّره بأنْ يذكر في معنى من المدح أو غيره ألواناً يقصد منها الكناية أو التّورية.

التّدَاوُلُ والتّناوُلُ

التّدَاوُلُ: الدولة: الانتقال من حالٍ إلى حال، أو من حال الشِدّة إلى الرّخاء. وقد سَمّاهُ ابن منقذ السّابق واللاّحق، والتّداول والتّناول، وعرّفه فقال: « هو أنْ يأخذَ البيت فينقص من لفظِهِ، أو يزيد في معناه، أو يحرّرهُ، فيكونَ أولى به من قائله، ولكن الأوّل سابق والآخر لاحق ». ومثّل بقول عليّ بن الجَهْم: [الطويل]

وكَـمْ وقفـةٍ لِـلرِّيـحِ دُونَ بـلادِهـا ... وكـم عَـقـبـةٍ لـلطَّيْـرِ دونَ بِـلادي

أخذه الشّيخ أبو العلاء المعرّي، فقال: [الكامل]

وسـألتُ كَمْ بَيْنَ الـعَقِيقِ إلى الحِـمَى ... فجـزعتُ من بُعْـدِ النّـوى المُتَـطَاوِلِ

التّدَلّي

التّدَلّي: من يُدْلي الإنسان شيئاً في مهواة، ويتدلّى هو نفسه. عرّف السّيوطيّ التّدَلّي في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال: « التّدلّي أنْ يذكرَ الأعلى ثمّ الأدنى لنكتة ». ومثّل بقوله تعالى: ﴿ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ ﴾[1] وبقوله أيضاً: ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ المَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلّهِ وَلاَ المَلاَئِكَةُ المُقَرَّبُونَ ﴾[2].

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٥).

(٢) سورة النّساء، آية رقم (١٧٢).

ونكتة البدأة بالمسيح، أنَّ الخطابَ مَسُوقٌ للرَّدّ على النَّصارى، ثمَّ اسْتطرَدَ للردِّ على العربِ المـدَّعـين في الملائكة، ثمَّ تخلَّص إلى حال المعاد.

التَّذْنِيبُ

التَّذْنِيبُ من فعل ذَنَبَ ذَنْباً تبعه، والتَّذْنِيبَ: التَّعاظل والخروج. وعرَّف التَّذْنِيبَ قُدامة ابن جعفر في كتابه «نقد الشعر» فقال: «أَنْ يأتِيَ الشَّاعر بألفـاظٍ تقصر عن العـروض، فيضطر إلى الزِّيادة فيها» ومثَّل له بقول الكميت: [الخفيف]

لَا كَـعَبْـدِ الـمَلِيـكِ أَوْ كَـيَـزِيـد   أَوْ سُـلَيْمَـانَ بَـعْـدُ أَوْ كـهِـشَـامِ

فقوله «المليك» وكذلك «الملك»، اسمان للّهِ ـ عزَّ وجلّ ـ والخليفـة عبد الملك ابن مروان، ولفظة المليك جعلها الشَّاعر للضرورة الشِّعرية.

التَّذْيِيلُ

التَّذْيِـيلُ من الذَّيْلِ: آخر كل شـيء، وذَيَّـلَ فلان ثـوبه تـذْيِـيلاً أيْ طـوَّله. عـرَّف ابن حجَّة الحمويّ التَّذْيِـيل، فقال: «أَنْ يُذيِّلَ النَّاظِمُ أو النَّاثِرُ بعد تمامه وحسن السكوت عليه بجملة تحقق ما قبلها من الكلام وتزيده توكيداً وتجري مجرى المثل بزيادة تحقيق».

وعرَّفه البعض فقال: «هُوَ الإِطْنَابُ بالتَّذْيِـيل» وقـد مرَّ تفصيله فيمـا تقدَّم؛ إلاَّ أنَّ البعضَ الآخر بحثه في باب مستقلّ. وعرَّفه القزوينيّ في باب «الإِطْناب»، وكذلك حذا حذوه شرَّاحه. كما عرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»، فقال: هو أن يُحَقِّقَ المتكلِّم كلامه المتقدِّم التَّامَّ بجملة زائدة عن أُصل كلامه، وتلك الجملة تنقسم إلى قسمين، فالقسم الأوَّل: هو أنْ لا تزيد الجملة عن معنى البيت، ولكن يُؤتى بها للتَّأكيد والتَّحقيق. ومثَّل له بقول عنترة: [الكامل]

وَدَعَــوا نَــزَالِ فـكـنــتُ أوَّلَ نــازِلٍ   وَعَــلاَمَ أركـبـــهُ إذَا لــم أنــزِلِ

فالنَّصف الأخير تذيـيلٌ حسن، مؤكد معنى البيت ومحققه. والقسم الثَّاني، هو أنْ يخرج المتكلِّم الجملة مخرج المثل السَّائر لتتحقق به ما قبله بما يتضمَّن من زيادة المعنى. ومن شواهده قول النَّابغة: [الطويل]

ولـستُ بمستبـقٍ أخـاً لا تَـلُمـهُ   على شَعَثٍ أيُّ الـرِّجالِ المهَـذَّبُ

فقوله: « أيُّ الرجال المهذب »، تذييل حسن.

التَّرْتِيبُ

التَّرْتِيبُ من رَتَبَ الشَّيْءُ يَرتُب: ثبت فلم يتحرك، ورتَّبه ترتيباً: أثبته. هذا الفنّ من اختراع شرف الدِّين التِّيفاشيّ وهو تسميته « التَّرتيب » عرَّفه فقال: « هو أنْ يجنحَ الشَّاعر إلى أوصاف شتّى في موضوعٍ واحد أو في بيت وما بعده على التَّرتيب، ويكون ترتيباً في الخلقة الطبيعيَّة، ولا يدخل النَّاظم فيها وصفاً زائداً عمَّا يوجبه علمه في الذِّهن أو في العيان ». نقله ابن حجَّة الحمويّ ومثَّل له بقول مسلم بن الوليد: [البسيط]

هَيْفَاءُ في فَرعِها لَيلٌ على قَمرٍ   عَلَى قَضِيبٍ على حِقْفِ النَّقَا الدَّهِسِ

يَتَبَيَّن في هذا البيت الأوصاف الأربعة على « التَّرتيب » أيْ ترتيب خلقة الإنسان من أعلى إلى أسفل، وهذا ما نقله جرمانوس فرحات مع أمثلته أيضاً وأشار إليه السّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » وسَمَّاهُ « التَّرتيب والمتابعة » دون أنْ يعرِّفه، وإنَّما مثَّل له بقول زهير بن أبي سُلمى: [الطويل]

يُؤَخَّرْ فَيُوضَعْ في كِتَابٍ فَيُدَّخَرْ   لِيَومِ الحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلْ فَيُنْقَمِ

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ من نُطْفَةٍ ثُمَّ من عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً ﴾[1].

فنرى على التَّرتيب في الآية الكريمة الأوصاف الَّتي يمرّ فيها الإنسان في مختلف مراحل حياته.

التَّرَجِّي

التَّرَجِّي من الرَّجَاءِ: نقيض اليأس، ورجاه يرجوه رجواً بمعنى. ذكر السَّيوطيّ في كتابيه « معترك الأقران » و « الإتقان » أنَّ التَّرجِّي من أساليب الإنشاء، وقد فرَّق بينه وبين التمنّي بأنَّه في الممكن، والتمنّي في المستحيل، وبأنَّ التَّرجِّي في القريب، والتمنّي في البعيد، وبأنَّ التَّرجِّي في المتوقَّع، والتمنّي في غيره، وبأنَّ التمنّي في المعشوق للنَّفس، والتَّرجِّي لغيره. ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[2].

---

(١) سورة غافر، آية رقم (٦٧).

(٢) سورة الشّورى، آية رقم (١٧).

التَّرْجِيعُ

التَّرْجِيعُ من رجع يرجِعُ: انصرف، ورَجَّعَ الرجلُ: ردَّد صوته في قراءة أو غيره ممَّا يترنَّم به. عرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ فقال: « هو عبارة عن أنْ يحكي المتكلِّم مراجعة في القول، ومحاورة جرت بينه وبين غيره بأوْجَزِ عبارة وأخْصَر لفْظٍ فينْزل في البلاغة أحسن المنازل وأعجب المواقع ». ومن جيِّد ما يُورد من أمثلتها ما قاله وضَّاح اليَمَن: [السريع]

قَالَتْ أَلَا لَا تَلِجَنْ دَارَنَا ... إِنَّ أَبَانَا رَجُلٌ غَائِرُ
أَمَا رَأَيْتَ البَابَ مِنْ دُونِنَا ... قُلتُ فَإِنِّي وَاثِبٌ ظَافِرُ
قَالَتْ فَإِنَّ اللَّيْثَ عَادِيَةٌ ... قُلتُ فَسَيْفِي مُرْهَفٌ بَاتِرُ

هذه الأبيات وما شاكلها من جَيِّد ما يُؤْثِر في المحاورة وترجيع الخطاب على جهة الملاطفة والاستعطاف. وقد سَمَّاهُ السُّيوطيّ « التَّرجيع » ونقل تعريف الطِّيبي، فقال: « قال الطيبي هو أنْ يكونَ المعنى مهتمّاً بشأنه فإذا شَرَع في نوعٍ من الكلام نظر إلى فيمَا يتخلَّص إليه، فإذَا تمكَّن من إيراده كرَّ إليه ». ومثَّل له بقوله عزَّ من قائل: ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾[1].

كما عرَّفه الزَّمخشريّ في كتابه « الكشَّاف »، فقال: « في تجديد النُّزول له كأن في تقريرها نزل له وتأكيده وأراده أنْ يكون على بال من المخاطب ولا ينساه ولا يسهو عنه لفوته فأشبه الشَّيْء الَّذي أهمّ صاحبه فهو يرجع إليه في أثناء حديثه ويتخلَّص إليه ».

وهذا الفنّ قيل إنَّه اخترَعَهُ ابن أبي الإصبع المصريّ، ولكن لم يسلم له هذا الابتداع، وسَمَّاهُ « المراجعة » وقال معرِّفاً إيَّاه بقوله: « هو أنْ يحكي المتكلِّم مراجعة في القول، ومحاورة في الحديث جرت بينه وبين غيره أو بينه وبين اثنين غيره ». ثمَّ نقله السُّيوطيّ مع أمثلته. وهذا ما سَمَّاه فخر الدِّين الرَّازي في كتابه « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » « الجواب والسؤال ». ولا فرق بينهما إلَّا في العموم والخصوص، إذ المراجعة أعمّ، فلم يكنْ للمصريّ فيه إلَّا تغيير اسمه فقط، أمَّا المسمَّى فهو مسبوق إليه. ونقل تعريف ابن أبي الإصبع ابن مالك في كتابه « المصباح » كما نقل أمثلته. وعرَّفه السُّبكيّ في

---

(١) سورة التوبة، آية رقم (٥٥).

كتابه « عروس الأفراح »، فقال: « هي حكاية محاورة بين المتكلّم وغيره، وهو أعمُّ من الإلجاء ».

وهذا الفنّ يعتمد على إلمام الشاعر بوضع الكلام في موضعه في صيغة سؤال وجواب بعبارة رشيقة، وإلاّ فهي مستهجنة، كما استهجنها الحمويّ فقال: « المراجعة ليس تحتها كبير أمر، ولو فُوِّض إليَّ حكم في البديع ما نظمتها في أسلاك أنواعه ».

وسَمَّاهُ ابن معصوم « التَّرجيع والمراجعة »، فقال: للتَّرجيع والمراجعة أمثلة كثيرة تدُلُّ على شيوع مثل هذا الأسلوب بين الشُّعراء. إلاَّ أنَّه يكثر في الشعر العربي الَّذي يبنى على الحكاية الغزلية وحديث النساء فيها، ولهذا وُجِدَ كثيراً في شعر عمر بن أبي ربيعة، وأبي نوّاس، وبشّار، وجميل، إلاَّ أنَّ إثباته في غير الغزل قليل. وهذا النَّوع أولى به أسلوب الحكاية، لأنَّه وإن كشفَ عن قدرة الشَّاعر وسرعة بديهته إلاَّ أنَّ سرعة تحسينه في علم البديع قليل؛ ومنه ما قال الباخرزيّ: [الرجز]

قَدْ قُلْتُ هَجَرْتِنِي فَمَا العله صَدَّتْ وَتَمَايَلَتْ وَقَالَتْ قِله

التَّرْخِيمُ

التَّرْخِيمُ هو حذف أوّل الكلام.

التَّرْدِيدُ

التَّرْدِيدُ من الردّ، مصدر: رَدَدْت الشَّيْء: صَرَفْتُهُ، والتَّرديد: إعادة الشَّيْء. عرَّفهُ الحاتميّ في « حلية المحاضرة »، فقال: « التَّرْديدُ هو تعليق الشاعر لفظة في البيت متعلِّقة بمعنى ثم يردِّدها فيه بعينها ويعلِّقها بمعنى آخر في البيت نفسه » وقد نقل هذا التَّعريف جرمانوس فرحات حرفياً. وسَمَّاهُ ابن رشيق « المجانسة » وأفرد له باباً وعرفه بقوله: « وهو أنْ يأتي الشَّاعر بلفظة متعلِّقة بمعنى، ثمَّ يردها بعينها متعلِّقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسيم منه ». وكما نلاحظ أنَّ هذا التَّعريف هو عين كلام الحاتميّ؛ ومنه قول زهير بن أبي سُلمى: [البسيط]

مَنْ يَلْقَ يَوْماً على عِلاَّتِه هَرِماً يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدى خُلُقَا

فَعَلَّقَ « يَلْقَ » بـ « هرم » ثمَّ علَّقها بالسَّماحة. وسَمَّاهُ التَّبريزيّ والبغداديّ « التَّعطُّف »

وعرَّفاه بتعريف أقرب إلى تعريف ابن رشيق القيروانيّ، وأمثلته. أمّا أسامة بن منقذ فقد سمّاه « التّصدير » وعرّفه بقوله: « باب التّرديد ويُسَمّى التّصدير، والتّرديد هو ردّ أعجاز البيوت على صدورها، أو تَرِدُ كلمة من النصف الأوّل في النّصف الثّاني ». ومثاله قول الأقيشر الأمويّ الأسديّ: [الطويل]

سَريعٌ إلَى ابنِ العَمِّ يجْبُرُ كَسْرَهُ وَلَيْسَ إلَى دَاعِي الخَنَا بِسَرِيعِ

إلّا أنّ أسامة بن منقذ لم يدرك الفرق بينهما، فالتصدير مخصوص بالقوافي ترد على الصدور، والتّرديد يقع في أضعاف البيت. إلّا أنّ تعريف ابن أبي الإصبع وتعريف الزّملكانيّ هو نفسه تعريف ابن رشيق القيروانيّ، غيرَ أنّ الأوّل أضاف قائلاً: إنّ من التّرديد نوعاً يُسَمّى « التّرديد المتعدد » وهو أنْ يتردّدَ حرف من حروف المعاني إمّا مَرّةً أو مِراراً، وهو الّذي يتغيّر فيه مفهوم المسمّى لتغير الاسم، إمّا لتغاير الاتّصال أو تغاير ما يتعلّق بالاسم، كقول المتنبّي: [المنسرح]

يَا بَدْرُ، يَا بَحْرُ، يَا غَمَامَةُ يَا لَيْثَ الشَّرى يَا حِمَامُ يَا رَجُلُ

وذكر ابن أبي الإصبع أنّ من التّرديد نوعاً آخر وهو « ترديد الحبك » ويُسَمّى « البيت المحبوك » وعرّفه فقال: أنْ تبني البيت من جمل تَرِدُ فيه كلمة من الجملة الأولى في الجملة الثّانية، وكلمة من الثّالثة في الرّابعة، بحيث تكون كلّ جملتين في قسم والجملتان الأخيرتان غير الجملتين الأوليين في الصورة والجمل كلها سواء في المعنى ؛ كقول زهير: [البسيط]

يَطْعَنُهُم مَا ارْتَمَوا حَتّى إذَا اطّعَنُوا ضَارَبَ حَتّى إذا ما ضَارَبُوا اعْتَنَقَا

فقوله: « يطعنهم » و « اطّعنوا » وقوله: « ضارب » و « ضاربوا » وكل من الجملتين متّفقة في الصورة، ومختلفة في كلّ قسم، وإنْ اشتركا في المعنى، لأنّ صورةَ الطّعن غير صورة الضّرب، وعليه فإنّ معنى الجميع واحد: الحماسة في الحرب.

وقد جاء تعريف كلّ من العلويّ، وابن مالك، والنّويريّ، والحلبيّ، وابن الأثير الحلبيّ، والمظفّر العلويّ، والسّبكيّ، والسّيوطيّ، والزّركشيّ، والمدنيّ، وابن معصوم، كالتّعريف المتقدّم الذكر.

وعَدّ ابن حجّة الحمويّ هذا الفنّ من الفنون الّتي لا يحمد ذكرها، لأنّه لا نسبة له

ولا قرب ولا صلة بفنون البديع لانحطاط قدره. فقال: «إنّ التّرديدَ والتّكرار ليس تحتهما كبير أمر ولا بينهما وبين أنواع البديع قرب ولا نسبة لانحطاط قدرهما عن ذلك، ولولا المعارضة ما تعرّضت لهما في بديعيّتي».

إلّا أنّ الفرق بينهما واضح، ميّزه ابن أبي الإصبع فقال: «إنّ اللّفظَة الّتي تكرر في البيت ولا تفيد معنى زائداً بل الثّانية عين الأولى هي التّكرار، واللّفظة الّتي يرددها النّاظم في بيته تفيد معنى غير المعنى الأوّل هي التّرديد. وعلى هذا التّقدير صار للتّرديد بعض مزية يتميّز بها على التّكرار ويتحلّى بشعارها، وعلى هذا الطّريق نَظم أصحاب البديعيّات هذا النّوع أعني التّرديد».

وقد ذكر بعض علماء البلاغة نوعاً من الطّباق سمّوه «طباق التّرديد» وهو أنْ تَردّ آخر الكلام على أوّله». وقد اشترط ابن حجّة الحمويّ لصحّته، فقال: «إنْ لم يكن الكلام مطابقاً فهو من ردّ الأعجاز على الصدور».

التّرشِيحُ

التّرْشِيحُ مِنَ الرَّشح: ندى العرق على الجسد، والتّرشيح التّربية والتّهيئة للشّيْء. التّرشيح عرّفه ابن أبي الإصبع فقال: «هو أنْ يؤتى بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن حتّى يؤتى بلفظة تؤهلها لذلك». ونقله جرمانوس فرحات حرفيّاً. ومثاله قول اللّه عزّ وجلّ: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾[1] فلفظة «ربك» رشحت لفظه «ربّه» وتلك الآية ظهرت تورية إذْ يُحتَمل أنْ يراد بها الإلّه تعالىٰ، وأنْ يُراد بها الملك. وقال ابن أبي الإصبع المصريّ: «والتّرشيح يكون للتّورية وللاستعارة وللمطابقة وغيرها». وقد فرّق المصريّ بين التّرشيح والاستعارة والتّورية بثلاث مسائل:

الأولى: أنّ من التّورية ما لا يحتاج إلى ترشيح، وهي التّورية المحضة.

الثّانية: أنّ التّرشيحَ لا يخصّ التّورية دون بقية الأبواب، بل يعمّ الاستعارة والطّباق وغيرهما.

الثّالثة: أنّ لفظة التّرشيح في كلام المورّي غير لفظة التّورية.

ونقل تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ كلّ من ابن حجّة الحمويّ والسّيوطيّ

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٤٢).

والمدنيّ، لأنّهما يعتبران أبوي هذا الفن. ومثّلوا له بقول صفيّ الدّين الحلّي: [البسيط]

إنْ حَلَّ أَرْضَ أُناسٍ شَدَّ أَزْرَهُمُ   بِمَا أَبَاحَ لَهُمْ مِنْ حَلِّ وِزْرِهِمِ

فقوله: « شدّ » في البيت رشحت لفظة « حَلّ » للمطابقة، ولو أبقاها على حالها في معنى الحلول لم يكنْ في البيت مطابقة البتّة. ومثال ترشيح الاستعارة قوله تعالى: ﴿ أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾[1] فإنّه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثمّ رشحَهُ بما يُلائم الاشتراء من الرِّبح والتّجارة، فذكر الرِّبح والتّجارة يرشح حقوق المبالغة في التّشبيه. وبهذا، فإنّ ابن معصوم المدنيّ لم يجعله فنّاً واحداً وإنّما خصَّ له عدّة فنون، وقال: « إنّ التّرشيح لا يختصّ بنوع من البديع، فمن زعم أنّه ضَرْبٌ من التّورية فلا معنى لجعله نوعاً برأسه، فقد توهّم ».

التَّرْصِيعُ

التَّرْصِيعُ من رَصَعَ الشّيْءَ: عقده عَقْداً مثلثاً متداخلاً، وإذا أَخذت سيراً فعقدت فيه عقداً مثلّثة فذلك التّرصيع. والتّرصيع: التّركيب. عرّف ابن شيث القرشيّ التّرصيع، فقال: « التّرصيع، وهو مأخوذ من رصيعة اللّجام، وهي العقدة التي تكون على صدغ الفرس من الجانبين، ولا يجوز أنْ تكونَ إحدى العقدتين معقودة والأخرى محلولة، ولا أنْ تكونَ إحداهما حالية والآخرة عاطِلة ».

وقد جعله قُدامة بن جعفر من نعوت الوزن في كتابه « نقد الشعر » وقال: ومن نعوت الوزن التّرصيع، وهو أنْ يتوخّى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنسٍ واحد في التّصريف، كما يوجد ذلك في أشعار كثير من القدماء المجيدين من الفحول وغيرهم وفي أشعار المحدّثين المحسنين منهم، فممّا جاء في أشعار القدماء قول امرىء القيس الكنديّ: [الطويل]

مِخَشٍّ مِجَشٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً   كَتَيْسِ ظِبَاءِ الحُلَّبِ العَدَوانِ

فأتى باللّفظتين الأوليين مسجوعتين في تصريف واحد، وبالتاليّين لهما شبيهتين

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٦).

بهما في التّصريف. وربّما كان السّجع ليس في لفظة ولكنْ في لفظتين بالحرف نفسه، كقوله: [المتقارب]

أَلَصُّ الضُّـرُوسِ حَنيُّ الضُّلوعِ تَبُـوعٌ طَـلوبٌ نَـشيطٌ أشِـرْ

وعرَّف أبو هِلال العسكريّ التّرصيع، فقال: « هو أنْ يكونَ حشو البيت مسجوعاً ». وسَمَّاهُ الباقلانيّ في كتابه « إعجاز القرآن » « التّرصيع مع التّجنيس » ومَثَّلَ له بقول ابن المعتزّ: [الوافر]

أَلَمْ تَجْـزَعْ على الرَّبْعِ المحيـلِ وأَطْـلَالٍ وآثـار مُـحـولِ

وأضاف البلاقلانيّ فقال: « ومِمَّا يقارب التّرصيع ضرب يُسَمَّى المضارعة » بينما أشار ابن رشيق إليه فقال: « وَإِذَا كان تَقْطِيعُ الأجزاءِ مسجوعاً أو شبيهاً بالمسجوع فذلك هو التّرصيع». وعرّفه ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة »، فقال: « هو أنْ يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصلِ في الكلام المنثور مسجوعة، وكأنَّ ذلك شبّه بترصيع الجوهر في الحلي. وقد نقل كلٌّ من التّبريزيّ والبغداديّ وابن الأثير الحلبيّ وابن حجّة الحمويّ وأسامة بن منقذ وابن الزَّمَلْكانيّ والسّيوطيّ وابن مالك وابن معصوم المدنيّ التّعريف السّابق دون أنْ يضيف أحدهم شيئاً.

كما نقل السّكاكيّ والحلبيّ والنُّويْريّ وابن قيِّم الجوزيّة تعريف الرّازي للتّرصيع، وهو: « أنْ تكون الألفاظ مستوية الأوزان متّفقة الأعجاز ».

أمّا ابن الأثير الجزريّ فقد عرّفه قائلاً: « هو أنْ تكونَ كلُّ لفظة من ألفاظ الفصل الأوّل مساوية لكلّ لفظة من ألفاظ الفصلِ الثّاني في الوزن والقافية ». وهذا عين تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وقال ابن أبي الإصبع المصريّ: « التّرصيع كالتّسجيع في كونه يجزىء البيت إمّا ثلاثة أجزاء إنْ كان سداسيّاً، أو أربعة إنْ كان ثمانياً »، وسَمَّاه « التّرصيع المدمج » لأنَّ أكثر ما يقع الجزءان المسجع والمهمل في التّرصيع مدمجين، إلاّ أنَّ أسجاع التّسجيع على قافية البيت؛ بينما سمّاه المظفّر العلويّ « ترصيعاً وتفويفاً ». وقد جعل القزوينيّ هذا الفنّ من التّرصيع في السّجع، وقال: « وقيل السّجع غير مختصّ بالنّثر» ومثاله من الشعر قول أبي تمّام: [الطويل]

تَجَلَّى بِـهِ رُشْـدِي وَأَثْـرَتْ بـه يَـدِي وَفَـاضَ بِـهِ ثَمْـدِي وَأَوْرَى بِـهِ زَنْـدِي

بينما قسّم ابن شيث التّرصيع إلى قسمين: « ترصيع حذو » و « ترصيع لغو ». فترصيع الحذو أفصحه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾[1]. وأمّا ترصيع اللّغو فعرّفه ابن شيث القرشيّ قائلاً: « فهو كل كلمتين جاءتا في النّثر على صورة واحدة في الخطّ، لا يفرّق بينهما إلاّ بالشّكل والنّقط، إلاّ أنّه لا يصلح أنْ تكونَ إحداهما قبالة الأخرى قافية لاختلاف حرف الرويّ، وهو مثل: أعجبني من نبل فلان شائعه، ومن نيله سائغه. وهذا التّعريف بالتّقسيم قريب من صفوف الجناس ». وعرّف الوطواط التّرصيع مع التّجنيس، وقال: « وصناعة التّرصيع بالغة الشّأن في ذاتها، ولكنّها إذا اقترنت بعمل آخر مثل التّجنيس فإنّها تزداد وقعاً ورفعة شأن ».

التَّرَقِّي

التَّرقِّي من رقِيَ إلى الشّيْءِ رقياً ورُقُوّاً: صَعَدَ به الأمر حتّى بلغ غايته. وعرّف السُّبكيّ التّرقّي، فقال: « هو أنْ يذكرَ معنى ثمّ يردف بأبْلَغ منه، كقولك: عالم نحرير، وشجاع باسل؛ وهذا قد يدخل في بعض أقسام الإطناب ».

وقد نقل السّيوطيّ تعريف السُّبكيّ هذا ومثاله في كتابه « التّبيان » وذكر قوله تعالىٰ: ﴿ لَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ ﴾[2] أيْ: ولا من هو أقرب مودّة فكيف بالأبعد؟ .

التَّزَاوُجُ

التَّزاوُجُ: من الزّوج: خلاف الفرد، والزّوج: الفرد الّذي له قرين. وعرّفه الحلبيّ في كتابه « حسن التوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب » نقلاً عن عبد القاهر الجرجانيّ، فقالا: « والتّزاوج هو أنْ يزاوجَ بين معنيين في الشرط والجزاء ». ومثاله قول البُحْتريّ:
[الطويل]

إذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِيَ الهَوَى ... أَصَاخَتْ إلى الواشي فَلَجَّ بِهَا الهَجْرُ

وسمّى بعض علماء البلاغة التّزاوج « مزاوجة ». إلاّ أنَّ الرُّمّانيّ قسّم التّجانس إلى مناسبة ومزاوجة، وعرّفها بقوله: « إنَّ المزاوجة تقع في الجزاء » ومثّل لها بقوله تعالىٰ:

---

(١) سورة الكهف، آية رقم (١٠٤).
(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٢٠).

﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[1] أيْ جازِوه بما يستحقّ على طريق العدل، إلاّ أنّه استعير للثّاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدّلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزاوجة الكلام.

ونقل الصّنعانيّ تعريف الرُّمّانيّ وأمثلته. وكذلك عرّف ابن مالك التّزاوج فقال: هي أنْ تأتي في غير ردّ العجز على الصدر بمتماثلين في جعل المعنى والاشتقاق فحسب؛ ومثاله قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

أَلَا لَا يَـجْـهَـلَنْ أَحَـدٌ عَلَيْـنَـا فَنَجْهَـلَ فَـوْقَ جَهْـلِ الجَـاهِلِينَـا

أمّا الرّازي فقد عدّ المزاوجة من أقسام النّظم، فقال: « أنْ يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء ». أي إنّها الازدواج والتّزاوج. وإلى هذا المنهج ذهب عبد القاهر الجرجانيّ والسّكاكيّ والقزوينيّ وشرّاح التّلخيص، وقد أدرجوا المزاوجة في المحسنات المعنويّة.

التَّسْبِيغُ

التّسبيغ من سَبَغَ الشّيء يسبغُ سبوغاً: طال إلى الأرض واتّسع وكَمُلَ. وقد سمّى ابن أبي الإصبع المصريّ التّسبيغ بتشابه الأطراف وعرّفه بقوله: « التّسبيغ هذه اللّفظة في اصطلاح العروضيين عبارة عن زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء، وعلى هذا لا تكون هذه التّسمية لائقة بهذا المسمّى، فرأيت أنْ أسميّ هذا الباب « تشابه الأطراف »، لأنّ الأبيات فيه تتشابه أطرافها ». إلاّ أنّ الأجدابيّ سمّاه « التّسبيغ » وعرّفه فقال: هو أنْ يعيدّ لفظ القافية في أول البيت الّذي يليها، والتّسبيغ زيادة في الطول؛ ومنه قول أحدهم: « درع سابغة » إذا كانت طويلة الأذيال. ومنه قول النّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

لَـعَمـرِي وَمَـا عُـمْـرِي عَلَيَّ بِـهَيِّـنٍ لَـقَـدْ نَـطَقَتْ بُـطْلاً عَـلَيَّ الأَقَـارِعُ
أَقَـارِعُ عَـوفٍ لَا أُحَـاوِلُ غَـيـرَهـا وُجُـوه قُـرودٍ تَـبْـتَـغِي مَن تُـخَـادِعُ

ونقل الحمويّ والسّيوطيّ وابن معصوم التّعريف نفسه، غير أنّ القزوينيّ سمّاه « مراعاة النّظير » حسب تفسيره لتشابه الأطراف؛ وذلك أنْ يختمَ الكلام بما يناسب أوّله في المعنى.

---

(1) سورة البقرة، آية رقم (١٩٤).

التَّسْجِيعُ

التَّسْجِيعُ: مِن سَجَعَ سَجْعاً: استوى واستقام وأشبهَ بعضه بعضاً. والسَّجْعُ: الكلام المقفّى.

التَّسْجِيعُ هذه التَّسمية من اختراع قُدامة بن جعفر، ونَقَلَهُ ابن الزَّمْلَكانيّ وابن أبي الإصبع المصريّ وابن مالك، والعلويّ، وابن معصوم المدنيّ، بينما ألحقه ابن الأثير الحلبيّ « بالتَّسميط ». وقد عرَّفه ابن الأثير الجزريّ، فقال: « تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد ». وهذا ما صرَّح به وعرَّفه كذلك القزوينيّ. وكذلك حدَّدها السَّكاكيّ، فقال: « الأسجاع وهي في النَّثر كما القوافي في الشِّعر ».

والتَّسجيع من فنون البلاغة في موقعها، وعند وجوه القول فيه، على أنْ يكونَ في بعض الكلام لا جميعه. وبهذا المعنى قال ابن وهب في كتابه « البرهان في وجوه البيان »: « فأمَّا أنْ يلزمه الإنسان في جميع قوله ورسائله وخطبه ومناقلاته، فذلك جهل من فاعله، وعيٌّ من قائله ». غير أنَّ ابن جنّي خالف رأي ابن وهب، فقال: « ألاَ تَرَى أنَّ المثل إذا كان مسجوعاً لَذَّ لِسَامِعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله؟ ولو لم يكنْ مسجوعاً لمْ تأنس النَّفس به، إلاَّ أنفت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه ».

وقد ذمَّه بعضهم، لأنَّ الرسول ﷺ ذمَّ سجع الكهان حينما قال لبعضهم منكراً عليه وقد كلمه بكلام مسجوع: « أسجعاً كسجع الكهان؟ » وما ذلك إلاَّ لأنَّه كان على غير سجيَّة الإنسان وطبعه، ولو كان على سجيَّة المرء وطبعه فهو غير منكر، بل وأتى في الحديث الشريف قول الرَّسول ﷺ لابن ابنته: « أُعيذه من الهامَّة والسَّامَّة وكلِّ عينٍ لامَّة » فقوله لامَّة قصد « مُلِمَّة ». وكذلك جاء التَّسجيع في القرآن الكريم، حتى ليؤتى بالسُّورة جميعها مسجوعة كسورة الرَّحمٰن وسورة القمر وغيرهما، وبشكل عام لا تكاد تخلو سورة منه. والتَّسجيع قسَّمه ابن الأثير الجزريّ إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: أنْ يكونَ الفصلان متساويين لا يزيد أحدهما على الآخر. ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1].

الثَّاني: أنْ يكونَ الفصل الثَّاني أطول من الأوَّل، كقوله تعالىٰ: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ

---

(١) سورة الضُّحىٰ، الآيتان (٩ ـ ١٠).

وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيراً إِذَا رَأَتْهُمْ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظاً وَزَفِيراً، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً ﴾[1].

الثالث: أنْ يكونَ الفصل الآخر أقصر من الأوّل.

وعرّفه يحيى بن حمزة العلويّ، فقال: «اعْلَمْ أنَّ السَّجعَ منقسم إلى ما يكون طويلاً وإلى ما يكون قصيراً، فأمّا القصير فهو أوعر أنواع التسجيع مسلكاً وأصعبها مدركاً وأخفُّها على القلب وأطيبها على السَّمع؛ لأنَّ الألفاظ إذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق، لأنّها إذا كانت أطرافها متقاربةً لَذَّتْ على الآذان لقرب فواصلها ولين معاطفها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفاً، فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً، وَالنَّاشِرَاتِ نَشْراً، فَالْفَارِقَاتِ فَرْقاً ﴾[2] وإمّا أنْ تكونَ الفقرة طويلة، ومَثَّلَ لها بقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾[3] وهكذا يتبيَّن أنَّ ما في الآيتين من التسجيع أعْدل الأسجاع قواماً وأجودها اتّساقاً وأعلاها مكاناً».

وقد استدركَ القزوينيّ على العلويّ قسماً ثالثاً وهو «السَّجع المتوسّط» كقوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ. وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾[4]. بينما قسّمه آخرون إلى عدّة أقسام هي: الحالي، والعاطل، والمرصّع، والمشطّر، والمطرّف، والمتماثل، والمتوازي. كما هو الحال في تقسيم جرمانوس فرحات الّذي اقتصر على المطرَّف، والعاطل، والحالي والمماثل. ولكنَّ تقسيم ابن الأثير أكثر وضوحاً وأقرب إلى روح الفنّ. ونميل إلى القولِ مع الجرجانيّ بأنَّ الأصلَ في السَّجع الاعتدال في مقاطع الكلام، وشرط السَّجع الحَسَن البعد عن الغثاثة، وأنْ يكون المعنى تابعاً للَّفظ. وفي هذا قال الجرجاني: «لا تجد تجنيساً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكونَ المعنى هو الّذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتّى تجدهُ لا يبتغي به بدلاً، ولا تجد عنه حولاً». وكذلك عرّفه

---

(١) سورة الفُرقان، الآيات (١١ - ١٣).

(٢) سورة المُرسلات، الآيات (١ - ٤).

(٣) سورة الأنفال، الآيتان (٤٢، ٤٣).

(٤) سورة القمر، الآيتان (١، ٢).

ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة » فقال: « والمذهب الصحيح أنّ السجعَ محمود إذا وقع سهلاً متيسّراً بلا كلفة ولا مشقّة ». وقد نَفى أبو بكر الباقلانيّ السُّجع عن كتاب اللّه، متابعاً في ذلك أبا الحسن الأشعريّ، لأنَّ القرآن لو كان سجعاً لكان غير خارج عن أساليب العرب في كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز ».

وممّا دفعه إلى هذا القول أمر السَّجع في عصره وربطه باللّفظ دون المعنى، مع العلم بأنَّ السَّجع كثير في كتاب اللّه. وسَمَّاهُ بعضهم فواصل لأننا حينما ننظر في تصريفهم لها نجد أنّها حروف متشاكلة في المقاطع وهي تابعة للمعاني، كما هو الحال عند الجرجانيّ وابن الأثير. ولعلَّ إسراف بعض علماء البلاغة في السَّجع، جعلت الأشعرية تنزّه كتاب اللّه عن هذا الفنّ البديعيّ؛ كما سمّوا نهاية الآيات فواصل، ليفرقوا بين سجع البشر وآيات اللّه.

كذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه بلوغ الأرب في علم الأدب، فقال: إنَّ حقيقة هذا النَّوع مختصّ بالكلام المنثور، وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: ويُسَمَّى « المتوازي »، وهو أنْ تكون كلمتا التَّسجيع متَّفقتين في الزنة والقافية. كقول الحريري: « وأودى النَّاطق والصَّامت، ورثى الحاسد والشَّامت ».

والقسم الثَّاني: ويُسمَّى « المطرَّف » وهو أنْ تكونَ الكلمتان متَّفقتين في حروف التَّسجيع لا في الوزن، كقول الحريري: « ولا يشهد المقام إلَّا لمن استقام، ولا يحظى بقبول الحجَّة من زاغ عن الحجَّة ».

والقسم الثَّالث: ويُسَمَّى « المتوازن » وهو أنْ يُراعى في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقول الحريري أيضاً: « يجلون الصَّدر، ويسيرون القلب، ويمطون الظَّهر، ويعلون اليد ».

التَّسْجِيعُ الحَالي

عرَّف التَّسجيع الحالي ابن شيث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة » فقال: « هو كل كلمتَيْن جاءتا في الكلام المنثور على زنة واحدة تصلح أنْ تكونَ إحداهما قافية أمام صاحبتها، كقولك: فلان لا تدرك في المجد غايته، ولا تنسخ من الفضل آيته ». وأضاف: « وبمقدار ما تتوازن اللّفظتان ويلزم فيهما من تكرار الحروف، يكون التَّبريز في ذلك ». كما عرَّفه الكلاعيّ في كتابه « إحكام صنعة الكلام » فقال: وإنَّما سمَّينا هذا النَّوع الحالي، لأنَّه حلّي بحسن العبارة ولطف الإشارة وبدائع التَّمثيل والاستعارة، وجاء في الأسجاع والفواصل ما لم يأتِ في باب العاطل، كقول الرَّسول ﷺ: « يَرْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيرَ مَأْجُورَاتٍ ».

التَّسْجِيعُ العَاطِلُ

عرَّف ابن شيث القرشيّ التَّسجيع العـاطل بقوله: « وأمَّا السَّجع فهو أنْ تُقَابِلَ اللَّفظة أختها ولا تجمع بينهما القافية، وكثير من الكُتَّاب البلغاء يقصده لخُلُوِّه من التَّكلُّف وجريانه على سجيَّة الكلام دون التَّصَنُّع؛ وهو إذا كان من القادر حسن، وإذا كان من العاجز قصـور. وهو كقوله: « قلْ أهل الدِّين والأمانة، فإلى من يسكن وعلى من يعوّل » فقال: « يُعَوَّل » في قبالة « يسكن » فلو شاء قال « يظهر ويبطن » أو « فيما يُسرّ ويُعلَن » فإذا كان الكاتب متمكّناً من البلاغة عُـدَّ ذلك منـه تنزّلاً وطلبـاً للاختصـار واعتناء بحصـول المعنى إلى المخاطب بالألفاظ النقيَّة من غير التفات إلى تَصْنيع السَّجع ». وعَرَّف الكلاعيّ هذا الفنّ وبيَّن سبب تسميته فقال: « وإنَّما سمَّينا هذا النَّوع العاطل لقلَّة تحليته بالأسجاع والفواصل، وهذا النَّوع هو الأصل، والتَّجمُّل بكثرة السَّجع فرع طارىء عليه ».

التَّسْجِيعُ المتماثل

عرَّفه السَّيوطيّ في كتابه « المعترك » فقال: « أنْ يتساويـا في الوزن دون التَّقفيـة، ويكون إفراد الأولى مقابلة لما في الثَّانية، فهـو بالنِّسبـة إلى المرصَّـع كالمتـوازن بالنسبـة إلى المتوازي ». ومثاله قول الله تعالىٰ: ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الكتاب المُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ﴾[1] فالكتاب والصِّراط متوازنان، وكذلك « المُستبين » و « المستقيم » واختلفا في الحرف الأخير.

التَّسْجِيعُ المُتَوَازِنُ

عرَّف الرَّازي التَّسْجيع المتوازن في كتابه « نهاية الإيجاز » فقال: « أنْ يتَّفقا في عدد الحـروف ولا يتَّفقا في الحرف الأخير ». وهذا هو نفسُ تعريف السَّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾[2]. وقد أدرج هذا الفنّ الرَّازي في المحسّنات اللَّفظيَّة، وقال: « وهذا القسم خارج عن الحدّ المذكور ».

كمـا عرَّفـه القـزوينيّ في كتـابه « التَّلخيص » فقـال: « وهي أنْ تكونَ الفـاصلتانِ متساويتيْنِ في الوزن دون التَّقفية ». وعـرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات بقوله: وهو أنْ يُراعى

---

(١) سورة الصَّافَّات، الآيتان (١١٧، ١١٨).

(٢) سورة الغاشية، الآيتان (١٥، ١٦).

في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقول الحريري: « اسودُ يومي الأبيض، وابيضُ فودِي الأسود، حتّى رثى لنا العدوّ الأزرق، فحبُّذا الموت الأحمر ».

التَّسْجِيعُ المُتَوَازِي

عرّف الوطواط الرشيد في كتابه « حدائق السحر » وكذلك الرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز » التَّسْجيع المتوازي فقالا: « هو أنْ تتَّفقَ اللَّفظةُ الأخيرة من القرينة مع نظيرتها في الوزن والرَّويّ ». وكذلك عرَّفه كلٌّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التوسل » والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والسُّيوطيّ في كتابه « مُعْترك الأقران » مثل هذا التَّعريف أعلاه. ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾[1]. وقد عرَّفه المطران جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « وهو أنْ تكونَ كلمتا التَّسْجيع متَّفقتين في الزنة والقافية، كقول بعضهم: الجاني حكم دهر قاسط، إلى أن انتجَعَ أرض واسط ».

التَّسْجِيعُ المُشَطَّرُ

عرَّفه ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « وهو أنْ يكون لكلِّ نصف من البيت قافيتان مغايرتان لقافيتي النِّصف الأخير ». ومثاله قول أبي تمَّام: [البسيط]

تَدْبِيرِ مُعْتَصِمٍ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٍ لِلَّهِ مُرْتَغِبٍ فِي اللَّهِ مُرْتَقِبِ

التَّسْجِيعُ المُطَرَّفُ

التَّسْجِيعُ المُطَرَّفُ عرَّفه الوطواط الرشيد في كتابه « حدائق السِّحر » فقال: « وهو أنْ يأتي المتكلِّم في أجزاء كلامه أو بعضها بأسجاع غير متَّزنة بزنة عروضيَّة ولا محصورة في عدد معيَّن، بشرط أنْ يكونَ رويّ الأسجاع رويّ القافية ».

وقد سمَّاه ابن قيِّم الجوزيَّة « المتطرِّف » فقال: « هو أنْ تتَّفق الكلمتانِ الأخيرتانِ في الحرف الأخير دون الوزن ». ولمْ يخرج الرَّازي والحلبيّ والنُّويْريّ والسّيوطيّ والقزوينيّ عن هذا التَّعريف، ومثَّلوا بقوله تعالىٰ: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾[2]، وقوله تعالىٰ:

---

(١) سورة الغاشية، الآيتان (١٣، ١٤).

(٢) سورة نُوح، آية رقم (١٣).

﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً ﴾[1]. وعرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « هو أنْ تكونَ الكلمتان متَّفقتين في حروف التَّسْجيع لا في الوزن، كقول الحريري: وأبذلُ الوصال لمن صال، وأحتمل الخليط ولو أبدى التَّخليط ».

التَّسْجِيلُ

التَّسْجِيلُ من السَّجْل: الدَّلو الضَّخمة المملوءة ماءً، والسَّجْل: الصبُّ. عَرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ فقال: « هو تطويل الكلام والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذمّ ». والمثال فيه قوله تعالى في ذمّ عبادةِ الأوثانِ والأصنام: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾[2] فاللَّهُ عزَّ وجلّ سجَّل عليهم غاية التَّسجيل ونَعَى إليهم أفعالهم وسَفَّهَ حلومَهم، وأبان عن نقص عقولهم.

التَّسْلِيمُ

التَّسْلِيمُ من سَلَّمتُ إليهِ الشَّيْءَ فَتَسَلَّمَهُ أيْ أَخَذَهُ. والتَّسْلِيمُ بذل الرضى بالحكم. وعرَّف السُّبكيّ التَّسْلِيم في كتابه « عروس الأفراح » فقال: « وهذا يدخل في المذهب الكلاميّ ».

والتَّسْليمُ من اختراعات ابن أبي الإصبع المصريّ، الَّذي قال: « هو أنْ يفرض المتكلِّم فرضاً محالاً إمَّا منفيّاً، أو مشروطاً بحروف الامتناع، ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع لامتناع وقوع مشروطه، ثمّ يُسَلِّم بوقوع ذلك تسْليماً جدليّاً؛ ويَدُلُّ على تقدير عدم الفائدة في وقوعه على تقدير وقوعه ». ومنه قول الطِّرمَّاح: [البسيط]

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ   مِن خَلْقِهِ خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ

ونقل هذا التَّعريف نفسه كلٌّ من السُّيوطيّ في كتابيه « معترك الأقران في إعجاز القرآن » و « عقود الجمان » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع ». وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « أنْ يَفرضَ المتكلِّم فرضاً مُحالاً أو منفيّاً أو مشروطاً بحرف الامتناع، ثمّ يسلِّم وقوع ذلك تسليماً جدليّاً، ويَدُلُّ

---

(1) سورة نُوح، آية رقم (١٤).

(2) سورة الحجّ، آية رقم (٧٣).

على عدم الفائدة على تقدير وقوعه». وشاهده القول المذكور للطِّرمّاح: [البسيط]

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ خفيتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ

فقصد الشّاعر أنَّ الله لو كان ممّن يجوز أنْ يخفى عليه شيء من خلقه لَخفِيَتْ عنه هذه القبيلة.

التَّسْمِيطُ

التَّسْمِيطُ من السِّمْط: الخيط ما دامَ فيه الخرز، وإلاّ فهو سِلْك. وسَمَّطَ الشَّيْء: علّقه ولزمه. وعَرّفه ابن معصوم في كتابه «أنوار الرَّبيع» فقال: «هو عبارة عن أنْ يجعلَ الشاعر البيت من قصيدة، أو كلّ بيت منها، أربعة أقسام، ثلاثة منها على سجع واحد، مع مراعاة القافية في الرّابع».

وقد جاء التّبريزي في كتابه «الوافي» بتعريف التَّسْميط، فقال: «التَّسْميط اعتماد الشّاعر تصيير مقاطع الأجزاء في البيت، على سجع، أو شبيه به، أو من جنس واحد في التّصريف والتّمثيل، وسُمّي تَسْمِيطاً تشبيهاً بالمسَمَّط في نظمه». ومثّل لهذا الفنّ بقول امرىء القيس: [الطويل]

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كجلمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ

فقوله «مكر مفرّ» اللّفظتان مسجوعتان في تصريف واحد، ثمّ قوله «مقبل مدبر» لفظتان شبيهتان بالأوليين في التّعديل والتّمثيل، والمُراد أنْ تكونَ الأجزاء متوالية، أو أنْ تكون مسجوعة. ونقله البغدادي في كتابه «قانون البلاغة».

وعرَّف التَّسْميط ابن أبي الإصبع المصريّ، فقال: «هو أنْ يعتمدَ الشاعر تصيير بعض مقاطع الأجزاء، أو كُلّها في البيت، على سجع يخالف قافية البيت». ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً ﴾[1]. وقد عرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا الجناس هو أنْ يأتي الشّاعر بأَرْبَعَةِ أقسامٍ متساويةٍ في بيت واحد، ويحفظ القافية في القِسْم الرّابع». ومنه قول الحريري: [الهزج]

أَيَا مَنْ يَدَّعي الفَهْمْ إِلَى كَمْ يَا أَخَا الوَهْمْ

---

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٥).

تُعَبِّي الذَّنْبَ والذَّمْ وَنُخطِي الخَطَأَ الجَمْ

وسَمَّاهُ بعضهم « تسميط التَّبعيض » ومنه نوع آخر يُسمَّى « تسميط التَّقطيع » وهو أنْ يسجعَ جميع أجزاء التَّفصيل على رويٍّ يخالِف رويّ القافية. ومثَّل له ابن أبي الإصبع المصريّ بقوله نظماً: [البسيط]

وَأَسْمَرٌ مُثْمِرٌ بِمُزْهِرٍ نَضِرٍ مِن مُقْمِرٍ مُسْفِرٍ عَنْ مَنْظَرٍ حَسَنِ

وفرَّق المصريّ بين التَّسميط والتَّسجيع، كون أجزاء التَّسجيع على رويّ قافية، وليس كذلك التَّسميط، والفرق بينه وبين التَّفويف تسجيع بعض أجزاء بيت التَّسميط، وخلوُّ كلِّ أجزاء بيت التَّفويف من السَّجع. وسَمَّى المظفَّر العلويّ التَّسميط في معرض حديثه عن التَّضمين، وكذلك عرَّفه ابن رشيق بالتَّضمين.

وعَرَّفه الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » والنُّويْريّ في « نهاية الأرب » فقالا: « هو أنْ يجعلَ المتكلِّم مقاطع أجزاء البيت أو القرينة على سجع يخالف قافية البيت أو آخر القرينة ». ومنه قول مروان بن حَفْصة: [الطويل]

همُ القومُ إنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإنْ أَعْطَوا أَطَابُوا وأَجْزَلُوا

ففي قوله: « قالوا، دعوا، أجابوا، أعطوا، أطابوا »، هذه الألفاظ مسجَّعة على خلاف قافية البيت « أجزلوا » فعليه فإنَّ قافية البيت بمنزلة السِّمط، والأجزاء المسجَّعة بمنزلة حبِّ العقد. وهذا ما سمَّاه ابن أبي الإصبع المصريّ وابن مالك « تسميط التَّبعيض » وقد نقل ابن الأثير الحلبيّ تعريف المصريّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » كما عرَّف السُّبكيّ والحمويّ والسُّيوطيّ التَّسميط من أقوال العلماء السَّابقة، ذكرها خاصة ابن أبي الإصبع وابن مالك.

ونقل ابن معصوم تعريف ابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » كما نقل أمثلته. وكذلك فرَّق ابن معصوم بين التَّسجيع والتَّسميط، ونوَّه إلى تسميط التَّقطيع والتَّبعيض، وصرَّح بقوله: « ومنهم من يُسمِّي هذا النَّوع الموازنة » وعدَّه نوعاً مستقلاً. وكذلك عرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « أنْ يعمدَ الشَّاعر إلى أبيات لغيره ويجيزها شطراً فشطراً إلى آخرها، مع الالتحام والملائمة بحيث أنْ يتوهَّمَ

السّامع بأنّ الأبيات كلّها لناظم واحد، وهو قسمان: الأوّل: أبيات القصيدة بكاملها، والثّاني: بيتاً فبيتاً ».

التّسْهِيلُ

التّسْهِيلُ من السُّهولة: كل شيء إلى اللّين وقلّة الخشونة. ذكر التّيفاشيّ التّسهيل مندرجاً في باب الظّرافة، وسمّاها قوم التّطرِيف. وعرّفه ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة » فقال: « هي خلوّ اللّفظ من التكلّف والتّعقيد والتّعسّف في السّبك ».

وهذا التّعريف قريب من تعريف التّيفاشيّ الّذي قاله: « السهولةُ أنْ يأتي الشّاعر بألفاظ سهلة، تتميّز على ما سواها عند من له أدنى ذوق من أهل الأدب، وهي تَدُلّ على رقّة الحاشية، وحسن الطّبع، وسلامة الرّويّة ». ومنه قول الشّاعر: [الوافر]

أَلَسْتَ وَعَدْتَنِي يَا قَلْبُ أنّي ... إذَا مَا تُبتُ عَن لَيلَى تَتُوبُ
فَهَا أَنَا تَائِبٌ عن حبِّ ليلى ... فَمَا لَكَ كُلّما ذُكِرَتْ تَذُوب؟

وأقسم ابن حجّة الحمويّ: « أنّ البهاء زهير رائد عنان هذا النّوع وفارس ميدانه ». وعرّفه كتعريف ابن سنان الخفاجيّ. وكذلك سَمّى ابن معصوم هذا الفنّ « التّسهيل » ونقل تعريف ابن حجّة الحمويّ؛ وهذا يبيّن أنّ التّسهيل عنده هو السهولة الّتي ذكرها المتقدّمون، والمتمثّلة في خلوّ اللّفظ من التّعقيد والتّكلّف والتّعسّف في السّبك.

التّسْهِيمُ

التّسْهِيمُ من المُسَهَّم: البُرد المخطّط، وبُرْدٌ مُسهّم مخطّط بصور على شكل السّهام.
وعرّفه ابن معصوم المدنيّ، فقال: « التّسْهيم مأخوذ من البُرْد المسَهّم أي المُخَطّط، وهو الّذي يَدُلّ أحد سهامه على الّذي يَليه لكون لونه يقتضِي أنْ يَلِيهِ لون مخصوص بمجاورة الّذِي قبله أو بعده ».

وعرّفه أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر »، فقال: « اعْلَمْ أنّ التّسْهِيمَ هو أنْ تَعْلَمَ القافية لما يَدلّ عليه الكلام في أوّلِ البيت ». ومثّل له بقول أبي حيّة النّميري: [الطويل]

إذَا مَا تَقَاضَى المَرءَ يَومٌ وليلةٌ ... تَقَاضَاهُ شَيءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا

وذكر ابن رشيق القيروانيّ أنّ التّسهيمَ من اختراع عليّ بن هارون المنجّم، غير أنّ

العسكريّ وقُدامة بن جعفر سَمّياهُ التَّوشيـح ؛ كما أنَّ صفيّ الـدِّين الحلِّي فرَّق بينـهُ وبين التَّوشيح، فقال: « ومن المؤلفين من سَمّاهُ التَّوشيح، والتَّوشيح غيره. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ التَّسهيم يفرق به من أوَّل الكلام آخره، ويعلم مقطعه من حشوه من غير أنْ تـتقدَّم سجعة النَّثر أو قافية الشعر، والتَّوشيح لا يعلم السُّجعة والقافية منـه إلاَّ بعـد تقدّم معرفتها.

الثَّاني: أنَّ التَّوشيح لا يدُلُّك أوَّله إلاَّ على القافية فحسب، والتَّسهيم يدلُّك تارةً على عجز البيت، وطوراً على ما دون العجز، بشرط الزِّيادة على القافية.

والثَّالث: أنَّ التَّسهيم يَدُلُّ تارةً أوله على آخـره، وطوراً آخـره على أوَّله، بخـلاف التَّوشيح ».

بينما المظفَّر العلويّ يتباين بتعريفه السَّابقين عن علماء البلاغة، وهو: « أنَّ المُسهَّم هو الَّذي يسبقُ السَّامع إلى قوافيه، قبل أنْ ينتهي إليها راويه، وقصد الإغراب به، فقد أبعد المرمى، وزلَّ عن النَّهج الأقوم. وإنَّما التَّسهيم التَّخطيط، والبُرد المسهَّم: المخطط. وكان الأجدر أنْ يُقال: إنَّ التَّسهيم في الشعر هو التَّحسين له والتَّنقيح لألفاظه ومعانيه تشبيهاً بالبُرْد المحسَّن بالتَّسهيم، حتَّى يكون هذا النَّوع من الشِّعـر معناه إلى قلبـك أسرع من ألفـاظه إلى سمعك، ولو سُمِّي المطمِّع أيْ من سمعه يطمـع في قول مثله وهـو من ذلك بعيـد، لجاز ». غير أنَّ ابن وكيـع سَمَّاه « المطمِّع »، وبعضهم سَمَّاه « الإرصاد » وقد تقدَّم ذكره.

وعرَّفه جرمانوس فرحات، فقال: « إنَّ حقيقة هذا النَّوع، هو أن يستدلَّ السَّامع على قافية البيت قبل أنْ ينتهي إلى الرَّويّ، والدَّلالة تارةً تدُلُّ على عجز البيت، وتارةً على ما دون العجز، والنَّتيجة أنْ يتقدَّم من الكلام ما يدُلُّ على ما يتأخَّر منه تارةً بالمعنى وتارةً باللَّفظ ».
ومثاله على الدَّلالة المعنويَّة قول جنوب أُخت عمرو ذي الكلب: [المتقارب]

فـأقسم يـا عـمـرو لـوْ نَبَّهـاكَ إذاً نَـبَّهَـا مِـنْـكَ داءً عُـضَـالاَ

فقولها « فأقسم يا عمرو لو نبَّهاك » يقتضي أنْ يكونَ تمامه « إذا نبَّها منك داءً عُضالاً » أو غير ذلك ممَّا يقتضي وصفه على هذا النَّسق، وهذا شيء لا يُحصى. وقولها أيضاً في تمثيل الدَّلالة اللَّفظية: [المتقارب]

إذنْ نَـبَّـهـا لَـيْـثَ عِـرِّيـسـةٍ مُـفِيـتـاً مُفيـداً نفـوسـاً ومـالا

فإنَّ من سمعَ قولها « مُغيثاً مفيداً » يتحقَّق أنَّ هذا اللَّفظ يوجب أنْ يتلوه قولها نفوساً ومالاً .

التَّسْوِيمُ

التَّسْوِيمُ من السُّومة والسِّيْمة والسِّيماءُ : العلامة . وقد عرَّف القرطاجنيّ التَّسْويم فقال : « إنَّ الحُذَّاق من الشعراء ، المهتدين بطباعهم المسدَّدة إلى ضروب الهيئات الَّتي يحسن بها موقع الكلام من النَّفس ، من جهة لفظ ، أو معنى ، أو نظم أُسلوب ، لما وجدوا النُّفوس تسأم التَّمادي على حال واحدة ، وتؤثر الانتقال من حال إلى حال ، ووجدوها تستريح إلى استئناف الأمر بعد الأمر واستجداد الشَّيْء بعد الشَّيْء ، ووجدوها تنفر من الشَّيْء الَّذي لم يتناه في الكثرة إذا أُخذ مأخذاً واحداً ساذجاً ، ولم يتخيَّل فيما يستجد نشاط النَّفس لقبوله بتنوّعه والافتنان في أنحاء الاعتماد به ، وتسكن إلى الشَّيء وإنْ كان متناهياً في الكثرة إذا أُخذ من شيء مآخذه الَّتي من شأنها أنْ يخرجَ الكلام بها في معاريض مختلفة ، وكان لفواتح الفصول بذلك بهاء وشهرة وازدياد ، حتَّى كأنَّها بذلك ذوات غرر ؛ رأيت أنْ أُسمِّي ذلك بالتَّسْويم ، وهو أنْ يعلِّم على الشَّيء ويجعل له سيما يتميَّز بها . وقد كثر استعمال ذلك في الوجوه كالغرر ؛ كما قال ابن الرُّومي : [الطويل]

سَمَا سَمْوَةً نحو السَّماءِ بِغُرَّةٍ مسوّمَةٍ قِدْماً بسِيمَا سُجُودِها

فلذلك ، كان هذا اللَّقب لائقاً بما وضع عليه . فإذا اطَّرد للشَّاعر أنْ تكونَ فواتح فصوله على هذه الصِّفة واستوسق له الإبداع في وضع مباديها على أحسن ما يمكن من ذلك ، صارت القصيدة كأنَّها عقد مفصَّل ، وتألَّفت لها بذلك غرر وأوضاح ، وكان اعتماد ذلك فيها أدعى إلى ولوع النَّفس بها وارتسامها في الخواطر ، لامتياز كلّ فصل منها بصورة تخصّه » .

التَّشَابُهُ

التَّشَابُهُ من تشابه الشَّيئان واشْتَبَهَا : أشبه كلُّ واحد منهما صاحبه . عرَّف السَّكاكيّ التَّشابه في كتابه « مفتاح العلوم » ، فقال : « أنْ يتساوى الطَّرفان المشبَّه والمشبَّه به من جهة التَّشبيه إلى التَّشابه ، ليكون كلُّ واحد من الطَّرفين مشبهاً ومشبَّهاً به ، تفادياً من ترجيح أحد المتساويين » ومنه قول أبي إسْحاق الصَّابي : [الطويل]

تَشَابَهَ دَمْعِي إذْ جَرَى وَمَدَامِعِي فمنْ مثل ما في الكأْسِ عيني تَسْكُبُ

فَـوَاللّهِ لاَ أَدْرِي أَبِـالخَـمْـرِ أَسْبَلَتْ ... جُفُـونِيَ أَمْ مِنْ عَبْـرَتِي كُنْتُ أَشْـرَبُ

وكذلك ذكر القزوينيّ هذا التّعريف، ومن بعده شُرّاح تلخيصه. وعرّف الحلبيّ التّشابه في كتابه « حسن التّوسُّل » والنّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » فقالا: « التّشابه هو التّناسب، أيْ ترتيب المعاني المتآخية الّتي تتلاءم ولا تتنافر ». كقول النّابغة: [الكامل]

والـرِّفْـقُ يُـمْـنٌ والأنـاةُ سـعـادةٌ ... فـاسْتَـأْنِ في رِزْقٍ تـنـال نَجـاحَـا

واليـأْسُ عَمَّـا فـاتَ يُعْقِبُ راحـةً ... ولـربَّ مُـطْعِـمَـةٍ تـعـودُ ذُبَـاحَـا

وسَمَّيا التّناسب « التّشابه » أيضاً. وقيل: « التّشابه أنْ تكونَ الألفاظ غير متباينة بل متقاربة في الجزالة والرقّة والسّلامة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسو اللّفظ الشريف المعنى السّخيف، أو على الضدّ، بل يصاغان معاً صياغة تناسب وتلاؤم».

تَشَابُهُ الأَطْرَافِ

عرّفه ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع »، وقال: « هو عبارة عن أنْ يبتدىء المتكلّم كلامه بمعنى، ثمّ يختمه بما يناسب ذلك المعنى الّذي ابتدأ به ». ثمّ أضاف فقال: « هو تطويل في العبارة، فرأينا نحن تسميته بتناسب الأطراف أولى لمطابقته لمسمّاه ». وهذا الّذي سَمّاه القزوينيّ وشُرّاح التّلخيص « تشابه الأطراف » وسَمّاهُ بعضهم « تشابه الأطراف المعنويّ » وأطلق ابن أبي الإصبع المصريّ تسمية « تشابه الأطراف » على التّسبيغ. وقسّمه ابن معصوم المدنيّ إلى قسمين:

الأوّل: ظاهر كقوله تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾[1].

الثّاني: خفيّ كقوله تعالى: ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[2].

وهذا ما أشار إليه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص ».

وقال المدني: « تشابه الأطراف، عبارة عن أنْ يعيدَ الشاعر لفظة

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٨).

القافية في أوّل البيت الّذي يليها فتكون الأطراف متشابهة ». وهذا هو نفسه تعريف جرمانوس فرحات.

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ فقال: هذا النّوع الذي سمّوه تشابه الأطراف، هو أيضاً مثل المراجعة التي تقدمت، ليس في كل منهما كبير أهمية، وتالله ما خطر لي يوماً ولا حسن في الفكر أن ألحق طرفاً من تشابه الأطراف بذيل من أبيات شعري، ولكن شروع المعارضة ملتزم». وتشابه الأطراف هو أنْ يُعيدَ النّاظم لفظة القافية في أوّل البيت الذي يليها، وهذا النّوع كان اسمه التّسبيغ، وإنّما ابن أبي الإصبع عَدَّ هذه التسمية غير لائقة بهذا المسمّىٰ فسمّاه تشابه الأطراف؛ لأنّ الأبيات فيه تتشابه أطرافها. ومنه قول أبي نواس: [المتقارب]

خُـزَيْـمَـةُ خَـيْـرُ بَـنِـي خَـازِمٍ ... وَخَـازِمُ خَـيْـرُ بَـنِـي دَارِمِ
ودَارِمُ خَـيْـرُ تَـمِـيـمٍ وَمَـا ... مِـثْـلُ تَـمِـيـمٍ فِـي بَـنِـي آدَمِ

وعرّفه الحلبيُّ والنُّويري فقالا: « هو أنْ يجعلَ الشاعر قافية بيته الأُولىٰ أول لفظة من بيته الثاني، وقافية بيته الثاني أوّل لفظة من بيته الثالث، وهكذا إلى انتهاء كلامه ».

تَشَابُهُ الأَطْرَافِ المَعْنَوِيّ

تَشَابُهُ الأَطْرافِ المعنويّ هو « تشابه الأطراف »، وقد تقدّم التّفصيل بذكره. وعرّفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « هو تطويل في العبارة، فرأينا نحن تسميته بتناسب الأطراف أوْلى لمطابقته لمُسَمّاه ».

التَّشْبِيهُ

التّشْبِيهُ من الشّبهِ، والشّبهُ: المثل، وأشبه الشّيْء: ماثله. جنح ابن الأثير الجزريّ والزّمخشريّ إلى الاعتقاد بل اليقين أنّ التّشبيه والتّمثيلَ شيءٌ واحد، مِمّا نَعَى ابن الأثير على علماء البلاغة الّذين فرّقوا بينهما.

وقد استعمل بشّار بن بُرْد كلمة « التّشبيه » من غير أنْ يعرّفها ولكنّه قال عندما سُئِلَ بِمَ فُقْتَ أهل عصرك وسبقت أبناء عصرك؟ قال: « لأنّي لمْ أقبل كلّ ما تورده عليّ قريحتي ويبعثه فكري، ونظرت إلى مغارس الفِطَنِ، ومعادن الحقائق، ولطائف التّشبِيهات، فسرتُ إليها بفكرٍ جيّد، وغريزة قويّة، فأحكمت سَبْرَها، وانتقيت حُرَّها، وكشفت عن حقائقها ».

ويذكر سيبويه في « الكتاب »، التّشبيه، ويقول: « نحو: مررتُ برجلٍ أسد أبوه، إذا كنتَ تريد أنْ تجعله شديداً. ونحو: مررتُ برجلٍ مثل الأسدِ أبُوه إذا كنت تشبّهه ».
كما ذكره الجاحظ في كتبه « البيان » و« الحيوان » و« سحر البيان » وأشارَ في مقارنته بين قول النّبيّ ﷺ: « النّاس كلهم سواء كأسنان المشط » وبين قول الشّاعر: [الطويل]

سَــوَاءٌ كَــأَسْنَــانِ الحِمَــارِ فَــلاَ تَرَى   لِـذِي شَيْبَـةٍ مِنْهُم عَلَى نَـاشِيءٍ فَضْـلاَ

« وإذا حصّلت تشبيه الشّاعر وحقيقته، وتشبيه النّبيّ ﷺ وحقيقته، عرفت الفضل ما بين الكلامين ».

ولعلّ المبرّد من أوائل الّذين تحدّثوا عن هذا الفنّ فقال: « واعْلَمْ أنَّ للتّشبيه حدّاً، فالأشياء تتشابه من وجوه، وتتباين من وجوه، وإنّما ينظر إلى التّشبيه من حيث وقع ».
وعرّف قُدامة بن جعفر التّشبيه في كتابه « نقد الشعر »، فقال: « إنّه من الأمور المعلومة أنّ الشّيْء لا يشبّه بنفسه ولا بغيره من كلّ الجهات، فإذا كان الشّيئان قد تشابها من جميع الوجوه، ولم يقعْ بينهما تغاير البتّة، اتّحدا فصار الاثنان واحداً، فبقي أنْ يكون إنّما يقع بين شيئين بينهما اشتراك في معانٍ تعمّهما وتوصفان بها، وافتراق في أشياء ينفرد كلّ واحدٍ منهما بصفتها؛ وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن التّشبيه هو ما أوقع بين الشيئين اشتراكهما في الصّفات أكثر من انفرادهما فيها حتّى يدني بهما إلى حال الاتّحاد ». وعرّف التّشبيه الرُّمّانيّ، فقال: « التّشبيه هو العقد على أنّ أحد الشّيئين يَسدّ مَسدَّ الآخر، في حسّ أو عقل، ولا يخلو التّشبيه من أنْ يكونَ في القول أو في النفس ».

وعرّفه أبو هلال العسكريّ، فقال: « التّشبيه: الوصف بأنَّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التّشبيه» ونقله الباقلانيّ. وعرّفه ابن رشيق بقوله: « التّشبيه صفة الشّيْء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنّه لو ناسبه كلية لكان إيّاه ».

كما عرّفه السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم »، فقال: « إنّ التّشبيه مستدعٍ طرفين مشبّهاً ومشبّهاً به، واشتراكاً بينهما من وجه وافتراقاً من آخر ». ومثله ذكر ابن مالك نقلاً عن السّكاكيّ. وعرّفه ابن الأثير الجزريّ، فقال: « التّشبيه هو أنْ يثبت للمشبّه حكماً من أحكام المشبّه به ». وتعريف ابن أبي الإصبع المصريّ شبيه بتعريف قُدامة في كتابه « نقد

الشّعر » الّذي صرّح فقال: « التّشبيه عبارة عن العقد على أنّ أحد الشيئين يَسدّ مَسدّ الآخر في حال أو عقد ».

والتّشبيه عند القزوينيّ هو الدّلالة على مشاركة أمر لأمرٍ آخر. وجعل العلويّ التّشبيه بواسطة الكاف فقال: « التّشبيه هو الجمع بين الشّيئين أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها ». وعرّف الزّركشيّ التّشبيه، فقال: « هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه ». أمّا السّجلماسيّ فقال: « هو القول المخيِّل وجود شيء في شيء ».

ونخلص إلى أنّ هذه التّعريفات وغيرها تؤدّي إلى معنًى واحد، هو أنّ التّشبيه ربط بين شيئين أو أكثر في صفة من الصّفات أو أكثر. ومثله تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وعدّ العلويّ التّشبيه من علوم البلاغة، فقال: « والمختار عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة، لما فيه من الدِّقّة واللّطافة ولما يُكتسبُ به اللّفظ من الرونق والرّشاقة، لاشتماله على إخراج الخفيّ وإدنائه البعيدَ من القريب، فأمّا كونه معدوداً من المجاز أو غير معدودٍ، فالأمرُ فيه قريبٌ من قريب، بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة وليس يتعلّق به كبير فائدة ».

والواقع أنّ التّشبيه مجاز، لأنّه يقومُ على رَبطِ الصّلة بين أمرين أو أمور لا يمكن أنْ تُفَسَّر على الحقيقة، ولو فُسِّرت لأصبح كذباً، وهو الفنّ الكثير الاستعمال في كلام العرب. ويظهر أنّ عدم التّحوُّل من معنىً إلى آخر، كما في الاستعارة، دعاهم إلى انتزاعه من المجاز الّذي هو استعمال الكلمة في غيرِ ما وُضِعتْ له، أو إلحاق أمرٍ إلى آخر على سبيل التّوسُّع.

وللتّشبيه أربعة أركان هي: المشبَّه، والمشبَّه به، وأداة التّشبيه، ووجه الشّبه. ويُطلق على المشبَّه والمشبَّه به اسم طرفي التّشبيه، وينقسم إلى أربعة أقسام:

الأوّل: أنْ يكونا حسّيّين، كقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾(١).

الثّاني: أنْ يكونَا عقليّين لا يدرك واحد منهما بالحسّ بل بالعقل، كتشبيه العلم بالحياة، والجهل بالموت، والفقر بالكفر.

---

(١) سورة الصّافّات، الآيتان (٤٨، ٤٩).

الثّالث: تشبيه المعقول بالمحسوس كقوله تعالىٰ: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ ﴾[1].

الرّابع: تشبيه المحسوس بالمعقول. ومنعه بعضهم لأنّ العقل مستفاد من الحسّ. فردّه الرّازي قائلاً: « إنّه غير جائز لأنّ العلومَ العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، ولذلك قيل: من فقد حسّاً فَقَدْ فَقَدَ عِلماً ».

والتّشبيه أنواع كثيرة؛ ومن هذه الأنواع:

تشبيه أربعة بأربعة، تشبيه الإضمار، التّشبيه البعيد، التّشبيه البليغ، التّشبيه التّخييليّ، التّشْبِيهُ التّمْثيليّ، تشبيه التّسْوية، تشبيه التّفْضِيل، تشبيه ثمانية بثمانية، تشبيه الجمع، التّشْبيه الجيّد، وغيرها.

تَشْبِيهُ أَرْبَعَة بِأَرْبَعَة

عَرّف هذا النّوع الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويْريّ في « نهاية الأرب » وابن أبي الإصبع في « تحرير التّحبير » والسّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » فقالوا: « هو أنْ تشبه أربعة أشياء بأربعة أشياء ». ومنه قول أبي نواس: [السريع]

تَبْكِي فَتُذْرِي الدُّرّ من نَرْجِسٍ ... وتَلْطِمُ الوَرْدَ بِعُنّابِ

تَشْبِيهُ الإِضْمَار

ضَمَرَ يَضْمُرُ ضُمُوراً: هزل ودقّ وقَلّ لحمه، وتَضَمّر وجهُهُ: انضمّت جلدته هزالاً. عرّف الرّشيد الوطواط تشبيه الإضمار، فقال: « تشبيه الإضمار، وتكون هذه الصفة بأنْ يشبه الشاعر شيئاً بشيء آخر، بحيث يبدو من ظاهر العبارة أنّ المقصود شيء آخر، وليس هذا التّشبيه، بينما الذي يقصده الشاعر في ضميره هو نفس هذا التّشبيه ». ومثّل لهذا الفنّ بقوله: [مجزوء المجتث]

إنْ كَانَ وَجْهُكَ شَمْعاً ... فَمَا لِجِسْمِي يَذُوبُ؟

فقوله هنا من ظاهر البيت أنّه يتعجّب من ذوبان جسده، في حين أنّ مقصوده الّذي يضمره هو تشبيه وجه المعشوق بالشمع. وكذلك عرّف الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل »

---

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٤١).

والنُّويْرِيّ في كتابه « نهاية الأرب » هذا الفنّ فقالا: « هو أنْ يكونَ مقصوده التّشبيه بشيءٍ، فدلّ ظاهرُ لفظه أنْ مقصوده غيره ».

وعرّفه جرمانوس فرحات بقوله: « ويُسمّى تشبيه الإضمار، وهو أنْ يذكرَ بعدها قضية أخرى لا ارتباط لها بالأولى بدون إضمار التّشبيه فيكون التّشبيه مضمراً ». ومثّل له بقول القائل: [الطويل]

وأخْصَبُ آمالي بفيضِ يَمِينِهِ ... وَهَلْ تَجذبُ الآفاقُ والغيثُ هَاطِلُ

التَّشْبِيهُ البَعِيد

عرّف المبرِّد في كتابه « الكامل » التّشبيه البعيد، فقال: « هو التّشبيه الّذي يحتاج إلى تفسير ولا يقوم بنفسه ». وأضاف المبرِّد: « وهو أخْشَنُ الكلام ». ومثّلَ لهذا الفن بقول الشاعر: [السّريع]

بَلْ لَوْ رَأَتْنِي أُخْتُ جِيْرَانِنَا ... إذْ أَنَا فِي الدَّارِ كَأنّي حِمَارْ

ففي هذه البيت المقصود هنا الصحة، وهو بعيد، فالسّامع يتبينّه بما يرشد إليه بغيره.

وعرّف التّشبيه البعيد ابن طباطبا فقال: « ومن التّشبيهات: البعيدة، الّتي لم يلطفْ أصحابها فيها ولم يخرجْ كلامهم في العبارة عنها سلساً ». وكذلك عرّفه الرّازي فقال: « وأمّا الغريب فهو الّذي تحتاج في إدراكه إلى دقّة نظر وقوة فكر مثل تشبيه الشّمس بالمرآة في كفّ الأشل » كقوله: « والشّمس كالمرآة في كفّ الأشل ». وعرّفه القزوينيّ بالغريب، فقال: « والتّشبيه البعيد الغريب، هو ما لا ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به إلّا بعد فكر، لخفاء وجهه في بادىءِ الرّأي ». وسبب خفائه أمران:

الأوّل: كونه كثير التّفصيل كتشبيه الشّمس بالمرآة في كفّ الأشل.

الثّاني: ندور حضور المشبّه به في الذّهن لبعد المناسبة بينه وبين المشبّه، أو لكونه وهميّاً أو مركّباً خيالياً أو مركّباً عقليّاً، مثل تشبيه البنفسج بنار الكبريت في قول الشّاعر: [البسيط]

وَلَازَوَرْدِيّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا ... بَيْنَ الرِّيَاضِ على حُمْرِ اليَواقيتِ
كَأنّها فوقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا ... أَوَائِلُ النَّارِ في أطرافِ كِبْرِيتِ

التَّشْبِيهُ البَلِيغ

عرَّف التَّشبيه البليـغ ابن أبي الإصبع المصريّ، فقال: « حَدُّ التَّشْبِيه البليغ، إخراج الأغمض إلى الأظهر بالتَّشبيه مع حسن التَّأليف »..

كما عرَّف القـزوينيّ في كتابيـه « الإيضاح » و« التَّلخيص » التَّشبيـه البعيد البليغ لغرابته، فقال: « إنَّ الشَّـيْء إذَا نِيلَ بعد الطَّلب له والاشتياق إليه، كانَ نيلُهُ أحلى وموقعه من النَّفس ألطف. وليس البعد في التَّشبيه هو التَّعقيـد، لأنَّ التَّعقيد سـوء ترتيب الألفـاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأوَّل إلى المعنى الثَّاني. ومنه قول القطاميّ: [البسيط]

وَهُـنَّ يَنْبِـذْنَ مِـنْ قَـوْلٍ يُـصِبْـنَ بِـهِ   مَـوَاقِـعَ المـاءِ مِنْ ذِي الغُلَّةِ الصَّـادِي

على التَّشبيه البليغ لكلّ ما لطف موقعه ببرد الماءِ على الظَّمأ » وأضاف القزوينيّ: « وقد يتصرَّف في القريب بما يجعله غريباً ». كقول أبي الطيِّب المتنبِّي: [الكامل]

لم تَلْقَ هَـذَا الـوَجْـهَ شَمْسُ نَهَارِنَـا   إلاَّ بِـوَجْـهٍ لَـيْسَ فِـيـهِ حَـيَـاءُ

فتشبيه وجوه الحِسان بالشَّمس مبتذل، لكن تشبيه المتنبِّي ذكر الحياء في هذا البيت أخرجه من الابتذال إلى الغرابة ».

التَّشْبِيهُ التَّخْيِيلِيُّ

اعتبـر ابن أبي الإصبع المصـريّ التَّشبيه التَّخيـيليّ الَّـذي لا يـأتي إلاَّ على سبيـل التَّخيـيل، كقول القاضي التَّنوخي: [الخفيف]

وَكَـأَنَّ الـنُّـجُـومَ بَـيْـنَ دُجَـاهَـا   سُـنَـنٌ لاَحَ بَـيْـنَـهُـنَّ ابْـتِـدَاعُ

وهذا البيت يمثل التَّشبيه المحسوس بالمعقول. وهذا ما عرَّفه الرَّازي بقوله: إنَّه غير جائز، لأنَّ العلوم العقليَّة مستفادة من الحواس، ومنتهية إليها، ولذلك قيل: « من فَقَدَ حسّاً فَقَدْ فَقَدَ علماً » وتابعَ قوله في « نهاية الإيجاز »: « فإذا كان المحسـوس أصلاً للمعقـول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً، وللأصل فرعاً، وهو غير جائز، ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشَّمس بـالظهـور والمسك بـالطِّيب، فقـال: « الشمس كالحجَّة في الظهور » و« المِسْك كأخلاق فلان في الطِّيب » كان سخيفاً في القول ».

تَشْبِيهُ التَّسْوِيَة

تشبيه التَّسْوية كما عرَّفه الرَّشيد الوطواط في كتابه « حدائق السِّحر » فقال: « تشبيه التَّسوية، وتكون هذه الصِّفة بأن يأخذ الشاعر صفة من صفاته، وصفة من صفات مقصودة، ويشبه الاثنين بشيء واحد، لأنَّهما من قبيله ». ومثَّله بشعر له: [مجزوء المجتث]

صُدْغُ الحبيبِ وَحَالِي كِلاَهُمَا كالليالِي
ثُغُورُهُ في صَفَاءٍ وأَدْمُعِي كاللآلي

وقريب من هذا تعريف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » وتعريف النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » إذْ قالا: « هو أنْ يأخذَ صفة من صفات نفسه وصفة من الصفات المقصودة، ويشبهها بشيء واحد ». وهذا هو عين تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « ويسمَّى تشبيه التَّسوية وهو أنْ يَأْخذَ شيئين فيشبِّههما بشيء واحد » ومثَّل له بقول الرَّشيد الوطواط: [مجزوء المجتث]

صدْغُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلاَهُمَا كالليالِي
وصَدْغُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمُعِي كاللآلي

تَشْبِيهُ التَّفْضِيل

عرَّف الرَّشيد الوطواط هذا الفنّ فقال: « تشبيه التَّفضيل، وتكون هذه الصنعة بأنْ يُشبِّه الشَّاعر شيئاً بشيء آخر ثمّ يعود فيفضل المشبَّه على المشبَّه به ». ومنه قول الشَّاعر: [الوافر]

حَسِبْتُ جَمَالَهُ بَدْراً مُضِيئاً وَأَيْنَ البَدْرُ مِنْ ذَاكَ الجَمَالِ؟

ويتباين هذا التَّعريف وتعريف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » وتعريف النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » فقالا: « هُوَ أَنْ تُشَبِّهَ شيئاً بشيء ثم ترجع لتفضل المشبَّه على المشبَّه به ». وقال مثله جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». ومنه قول أبي الفرج بن هندو: [المنسرح]

مَنْ قَاسَ جَدْوَاكَ بِالغَمَامِ فَمَا أَنْصَفَ فِي الحُكْمِ بينَ هَذَيْنِ
أَنْتَ إذَا جُدْتَ ضَاحِكٌ أَبَداً وَهوَ إذَا جَادَ دَامِعُ العَيْنِ

التَّشْبِيهُ التَّمْثِيلِيّ

عَدَّه الرشيد الوطواط التَّمثيل، وهو عنده التَّشبيه؛ وفصَّل القول فيه وهو يتحدَّث عن التَّمثيل، ومثَّل لهذا الفنّ بقوله تعالىٰ: ﴿ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾[1] وتحدَّث في تفسير الآية، فقال: « ومجاز الآية مجاز التَّمثيل، لأَنَّ ما بنوه على التَّقوى أثبت أساساً من البناء الَّذي بنوه على الكفر والنِّفاق، فهو على شفا جرف، وهو ما يجرف من سيول الأَودية فلا يثبت البناء عليه ».

بينما قُدامة بن جعفر، يرى على عكس ما يراه الرَّشيد الوطواط، إِذْ عَدَّ التَّمثيل مخالفاً للتَّشبيه، وقد أُدرجه في كتابه « نقد الشِّعر » ضمن « نعوت ائتلاف اللَّفظ والمعنى » فقال: « هو أَنْ يُريد الشَّاعر إشارة إلى معنى، فيضع كلاماً يدُلُّ على معنًى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عمَّا أراد أن يُشيرَ إليه ». ومثَّل لهذا الفنّ بقول بعض بني كلاب:

[الطويل]

دَعِ الشَّرَّ واحْلُلْ بالنَّجاة تَعَزُّلاً ... إِذَا هوَ لَمْ يَصْبِغْكَ في الشَّرُّ صَابِغُ

وَلٰكِنْ إِذَا مَا الشَّرُّ ثَارَ دَفِينُهُ ... عَلَيْكَ فَاصْبِغْ مِنْهُ مَا أَنتَ دَابِغُ

فقوله « دعِ الشرَّ » وما بعده، أكثر اللَّفظ والمعنى في هذين البيتين جار على سبيل التَّمثيل، وقد كان يجوز أَنْ يقال مكان ما قيل فيه: « دعِ الشرَّ ما لم تنشب فيه، فإذا نشبت فيه فبالغ »، ولكن لم يكنْ لذلك من الحظِّ من الكلام الشعريّ والتَّمثيل الظريف ما لقول الكلاميّ. وبعدها أضاف قُدامة بن جعفر، فقال: « والتَّمثيل أَنْ يُراد الإشارة إلى معنًى فتوضع أَلفاظ تدُلُّ على معنًى آخر، وذلك المعنى وتلك الأَلفاظ مثال للمعنى الَّذي قصد بالإشارة إليه والعبارة عنه ». ومنه قول رجل بدويّ عندما سُئِلَ عن المسافة ما بين تدمر وأَزاك فقال: « إذا خرج سَرْحَاهما تَلاَقَيا » فعبر عن قرب المسافة بينهما بأَوجَزِ عبارة وأَبلغها في تمثيل بعد الطريق. وقد سَمَّاه القزوينيّ « المجاز المركَّب » وعرَّفه فقال: « وأَمَّا المركَّبُ فهو اللَّفْظُ المستعملُ فيما شُبِّهَ بمعناه الأَصْليّ تشبيه التَّمثيل للمُبَالَغَة ». ومنه قول ابن مَيَّادة:

[الطويل]

أَلَمْ أَكُ في يُمْنَى يَدَيْكِ جَعَلْتِنِي ... فَلاَ تَجْعَلِيني بَعْدَهَا فِي شِمَالِكِ

---

(١) سورة التَّوبة، آية رقم (١٠٩).

قصد الشّاعر: كنت عندك مكرماً فلا تجعليني مهاناً، وخصَّ اليمين ليكونَ أعلى وأفخم للتّمثيل، لأنّها أشرف اليدين وأقواهما والّتي لا غنى للأخرى عنها.

وعرَّف ابن سنان التّشبيه التّمثيلي كما عرَّفه قُدامة بن جعفر، وكذلك قلّدهما ابن أبي الإصبع المصريّ؛ إلاّ أنّ أبا هِلال العسكريّ سَمّى التّشبيه التّمثيلي « بالمماثلة »، وكذلك الباقلانيّ عرَّف التّشبيه التّمثيلي فقال: « وممّا يعدونه من البديع المماثلة وهو ضرب من الاستعارة سمّاه قُدامة التّمثيل » وقد عدَّ ابن رشيق القيروانيّ التّشبيه التّمثيلي ضرباً من ضروب الاستعارة أيضاً، وهي المماثلة؛ فقال: « والتّمثيل والاستعارة من التّشبيه، إلاّ أنّهما بغير أداته وعلى غير أسلوبه ».

وعرَّف عبد القاهر الجرجانيّ التّشبيه التّمثيلي، فقال: « كُلُّ تشبيه يكون الوجه فيه حسّيّاً مفرداً أو مركّباً أوْ كان من الغرائز والطّباع العقليّة الحقيقيّة، هو « تشبيه غير تمثيلي »، وكلُّ تشبيه كان وجه الشّبه فيه عقليّاً أو مركّباً غير حقيقي ومحتاجاً في تحصيله إلى تأوّل، هو « تشبيه تمثيلي » كقول ابن المعتزّ: [مجزوء الكامل]

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحسو ... دِ فَإنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهْ
فَالنَّارُ تَأْكُلُ بَعْضَهَا ... إنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهْ

وهذه الأبيات تحتاج إلى تأوّل، ولا يمكن أنْ تفهم الصِّلة بين الأطراف إلاّ بضرب من التّأمّل ». والتّمثيل عند السّكاكيّ هو ما كان وجه الشبه فيه عقليّاً، غير حقيقي، وكان مركباً، فعرَّفه فقال: « واعلم أنّ التّشبيه متى كان وجهه غير حقيقي، وكان منتزعاً من عدة أمور، خصَّ باسم التّمثيل، كقول ابن المعتزّ » وهو كما عرَّفه القزوينيّ فقال: « التّمثيل ما وجهه وصف منتزع متعدد من أمرين أو أمور». وهكذا ورد على حاشية الدّسوقي أيضاً.

تَشْبِيهُ التَّوْلِيد

عرَّف ابن أبي الإصبع المصريّ هذا الفنّ فدعاه التّوليد والتّمثيل، فقال: « والنّوع الآخر من التّشبيه هو الّذي يُسمّى تشبيه التّوليد والتّمثيل ». ومثّل له بقول الكميت: [البسيط]

أَحْلاَمُكُمْ لِسقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ ... كَمَا دِمَاؤُكُمْ يُشْفَى بِهَا الكَلَبُ

تَشْبِيهُ ثَلاَثَة بِثَلاَثَة

ذكَر أبو هلال العسكريّ تشبيه ثلاثة بثلاثة أشياء في بيتٍ واحد دون أنْ يعرِّفه. ومثَّل لذلك بقول امرىء القيس: [الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَمَا نَامَ أَهْلُهَا ... سُمُوَّ حَبَابِ المَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

فحذف الشّاعر حرف التّشبيه، وشبّه سُموّه إلى حبيبته كسموّ حباب الماء والحال على الحال.

تَشْبِيهُ ثَمانِيَة بِثَمانِيَة

ذكره السّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » دون أنْ يعرِّفه ومثّل له بقول بعضهم: [الطويل]

خُدُودٌ وَأَصْدَاغٌ وَقَدٌّ وَمُقْلَةٌ ... وَثَغْرٌ وأَرْيَاقٌ وَلَحْنٌ ومُعْرَبُ

تَشْبِيهُ الجَمْع

الجَمْعُ من فعل جَمَعَ يَجْمَعُ جمعاً المُتَفَرِّق: ضَمَّهُ، وأَلَّفهُ. عرَّف القزوينيّ تشبيه الجمع فقال: « وإن تَعَدَّدَ الطَّرف الثّاني للتّشبيه فهو تشبيه الجَمْع » وقصد بقوله الطَّرف الثّاني المشبَّه به. ومنه قول البحتريّ: [السّريع]

بَاتَ نَدِيماً لِي حَتَّى الصَّبَاحِ ... أَغْيَدُ مَجْدُولُ مَكَانِ الوِشَاحِ

فشبّه الشاعر ثغر أغيده كما ترى بثلاثة أشياء. والبيت:

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عن لُؤْلُؤٍ ... مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَو أَقَاحِ

التَّشْبِيهُ الجيِّد

الجيِّد لغة من جَادَ جودَةً: صار جَيِّداً وهو ضِدّ الرديء، وَجَوَّدَ الشَّيْء: حَسَّنه. عرَّف ثعلب في كتابه « قواعد الشّعر » التّشبيه الجيِّد، فقال: « هو التّشبيه الخارج عن التّعدّي والتّقصير ». ومثّل لهذا الفنّ بقول امرىء القيس: [الطويل]

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ ... تعرُّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ المفصَّلِ

التَّشْبِيهُ الحَسَن

أَحْسَنَ لُغة: ضد أساء، وحسن الشَّيء: جعله حَسَناً، عَلِمَه عِلْماً حَسناً. ذكر المبرِّد في كتابه «الكامل» التَّشبيه الحَسَن، دون أنْ يعرِّفه، فقال: من التَّشبيه الحسن قول جرير في صفة الخيل: [الكامل]

يَشْتَفْنَ لِلنَّظَرِ البَعِيدِ كَأَنَّمَا ... إرنَانُهَا بِبَوَائِنِ الأَشْطَانِ

وعدَّ بعض العلماء البلاغيِّين قول امرىء القيس من التَّشبيه الحسن: [الطويل]

كَأَنَّ عُيونَ الوحشِ حولَ خِبَائِنَا ... وَأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

التَّشْبِيهُ الحِسِّي

الحِسِّي لُغة: ما يدرك بالحِسّ الظاهر وضدّه العقليّ. والحَاسَّة: القوة النفسانيَّة المدركة. ذكره القزوينيّ في معرض حديثه عن التَّشبيه، وعرَّفه بالتَّشبيه الحِسِّي فقال: وفي الغرض منه وفي أقسامه: طَرَفَاهُ إمَّا حِسِّيَّان، كالخدّ، والوَرْدِ، والصَّوْتِ الضَّعيفِ، والهَمْسِ، والنَّكهة، والعَنْبَر، والرِّيق، والخَمْر، والجلد النَّاعم، والحرير. وأضاف: والمرادُ بالحِسِّيِّ المدْرَكُ هُو أو مَادَّتُهُ بإحدى الحَوَاسِّ الخَمْسِ الظاهرة. فَدَخَلَ فيه الخَيَالِيُّ. ومثاله قول أبي الغنائم الحمصي: [مجزوء الكامل]

خَوْدٌ كَأَنَّ بَنَانَهَا ... في خُضْرَةِ النَّقْشِ المُزَرَّدْ
سَمَكٌ مِنَ البِلَّوْرِ فِي ... شَبَكٍ تَكَوَّنَ من زَبَرْجَدْ

تَشْبِيهُ خَمْسَة بِخَمْسَة

ذكر ابن رشيق القيروانيّ تشبيه خمسة بخمسة دون أنْ يعرِّفه، فقال: وممَّا وقع فيه تشبيه خمسة بخمسة قول أبي الفرج الوأواء وأتى به بغير آلة تشبيه: [البسيط]

فَأَسْبلتْ لُؤْلُؤاً من نَرْجِسٍ وَسَقَتْ ... وَرْداً وَعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فشبَّه الدَّمع باللؤلؤ، والعين بالنَّرجس، والخدّ بالورد، والأنامل بالعُنَّاب، والثغر بالبرد. ومنه قول أبي الفتح البُسْتي شاعر مصر يصف شمعة: [بسيط]

قَدْ شَابَهَتْنِي فِي لَونٍ وَفِي قَضَفٍ ... وفي احْتِرَاقٍ وفي دَمْعٍ وفي سَهَرِ

فقوله « قد شابهتني » أظهر مقدرة في المجيء بالكاف لأنهم إنّما استصعبوا ذلك مع الكاف وأخواتها من جهة ضيق الكلام.

التَّشْبِيهُ الخَيَالِي

عرَّف الحلبيّ التّشبيه الخيالي وقال: تشبيه الموجود بالمتَخيَّل الَّذي لا وجود له في الأعيان، كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

وَكَـأَنَّ مُـحْـمَـرُّ الـشَّـقِـيـقِ   إِذَا تَـصَـوَّبَ أَوْ تَـصَـعَّـدْ
أَعْـلَامُ يَـاقُـوتٍ نُـشِـرْنَ   عَـلَى رِمَـاحٍ مِـنْ زَبَـرْجَـدْ

بعض علماء البلاغة أدرجوا هذا الفنّ البلاغيّ في تشبيه الحسّي بالحسيّ، لأنّ أركانه معلومة بالحسّ وإنْ كانت الصورة كلّها غير موجودة. مِنْهم القزوينيّ الّذي عرّفه قائلاً: « والمراد بالحِسّيّ المُدْرَكُ هو أو مادَّتُهُ بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة، فَدَخَلَ فيه الخَيَالِيُّ ». وذكر القزوينيّ بيتي الشاعر المذكورين أعلاه. وفرّق العلماء بين التّشبيه الخياليّ والوهميّ كالقزوينيّ الذي قال: « وبالعقلي ما عَدَا ذلك، فدخل فيه الوهميّ، أيْ ما هو غير مدرك بها ولو أُدرك لكان مدركاً بها ».

أمّا العلويّ فقال: « والتّفرقة بين الأمور الخياليّة والأمور الموهومة هو أنّ الخيال أكثر ما يكون في الأمور المحسوسة، فأمّا الأمور الوهمية فإنّما تكون في المحسوس وغير المحسوس ممّا يكون حاصلاً في التّوهّم وداخلاً فيه » ذكر هذا القول في معرض حديثه في باب الأمور الوهميّة.

تَشْبِيهُ سَبْعَةٍ بِسَبْعَةٍ

عرّف هذا النّوع الفنّي الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويْريّ في « نهاية الأرب » والسّيوطيّ في « شرح عقود الجمان » فقالوا: وهو أنْ يكون تشبيه سبعة أشياء بسبعة أشياء. ومنه قول القاضي نجم الدّين بن البارزيّ: [الطويل]

يُقَطِّعُ بِالسِّكِّينِ بَطِيخَةً ضُحًى   عَلَى طَبَقٍ فِي مَجْلِسٍ لَأَنَّ صَاحِبُهْ
كَشَمْسٍ بِبَرْقٍ قَدْ بَدَا وَأَهِلَّةٍ   لَدَى هَالَةٍ فِي الأُفْقِ شَتَّى كَوَاكِبُهْ

تَشْبِيهُ سِتة بِستة

ذكر السّيوطيّ هذا اللّون البلاغيّ، فقال: هو تشبيه ستة أشياء بستة أشياء، كقول ابن جابر: [الكامل]

إنْ شِئْتَ ظَبْياً، أوْ هِلَالاً، أوْ دُجًى، أوْ زَهْرَ غُصْنٍ في الكَثِيبِ الأمْلَدِ
فَلِلَحْظِهَا وَلِوَجْهِهَا وَلِشَعْرِهَا وَلِخَدِّهَا والقَد والرِّدْف اقْصِدِ

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بأَرْبَعَة أشْيَاء

ذكر هذا الفنّ «تشبيه شيء بأربعة أشياء» كلٌّ من ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير» والحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» والنُّوَيْريّ في كتابه «نهاية الأرب» فقالوا: هو أنْ يشبّه شيءٌ وَاحِدٌ بأربعة أشياء، كقول الحلبيّ: [الكامل]

يَفْتَرُّ طِرْسُك عن سُطُورٍ جَادَهَا الـ ـفِكْرُ السَّليمُ بِصَوبِ مِسْكٍ أذْفَرِ
فَكأنَّما هُوَ رَوْضَةٌ أوْ جَدْوَلٌ أوْ سِمْطُ دُرٍّ أو قِلادةُ عَنْبَرِ

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بثلاثة أشْيَاء

قد ذكر ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير» والحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» والنُّوَيْريّ في كتابه «نهاية الأرب» تَشْبيه شيء بثلاثة أشياء دون تعريف. مثل قول البحتريّ: [السّريع]

بَاتَ نَدِيماً لِي حَتَّى الصَّبَاحِ أغْيَدُ مَجْدُولُ مَكَانِ الوِشَاحِ
كَأنَّمَا يَبْسِمُ عن لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أقَاحِ

قوله «كأنّما يبسم» شبّه ثغر أغيده بثلاثة أشياء، مُنضّد: منظّم، والبَرَد: حب الغمام، والأقاح: نَوْر يتفتح كالورد، وأوراقها أشبه شيء بالأسنان في اعتدالها.

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِخَمْسَةِ أشْيَاء

ذكر تَشبيه شيء بخمسة أشياء، كل من ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير» والحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» والنُّوَيْريّ في كتابه «نهاية الأرب» في معرض

تعدادهم لأنواع التّشبيه بدون تعريف. ومثالهم قول الحريريّ: [البسيط]

يفترّ عن لؤلؤ رَطبٍ وعن بَرَدٍ ... وعن أقاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حَبَبِ

تَشْبِيهُ شيْء بِشيْء

عرّف أبو هلال العسكريّ تشبيه شيء بشيء، فقال: «ويَصحّ تشبيه الشّيء بالشّيء جملة، وإنْ شابهه من وجه واحد». ومثّل بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾[1] وهنا شبّه المراكب بالجبال من جهة عظمها لا من جهة صلابتها ورسوخها ورزانتها، ولو أشبه الشّيْء الشّيْء من جميع جهاته لكان هو هو. وأضاف العسكريّ فقال: وهذا الفنّ يأتي على وجوه؛ منها:

- تشبيه الشّيْء بالشّيْء صورة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾[2].

- تشبيه الشّيْء بالشّيْء كوناً وحُسناً، كقوله تعالىٰ: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾[3].

- تشبيه الشّيْء بالشّيْء لوناً وسبوغاً، كقول امرىء القيس: [المتقارب]

وَمَشْدودَةَ السَّكِّ مَوْضُونَةً ... تَضَاءَلُ في الطَّيِّ كالمِبْرَدِ

يَفِيضُ عَلَى المَرْءِ أرْدَانُها ... كَفَيْضِ الأَتيِّ على الجَدْجَدِ

شبّه الدّرع بالأتيّ في بياضها وسبوغها؛ لأنّها تعمّ الجسد كما يَعُمّ الجدجد إذا تفجّر فيه. والأتيّ: السيل.

- تشبيهه به لوناً وصورة، كقول النّابغة: [الكامل]

تَجْلُو بِقَادِمَتَيْ حَمَامَةِ أيْكَةٍ ... بَرَداً أُسِفَّ لِثَاتُهُ بالإثْمِدِ

كالأقْحُوانِ غَدَاةَ غِبِّ سَمائِهِ ... جَفَّتْ أعَالِيهِ وأسْفَلُهُ نَدِي

شبّه الثغر بالأقحوان لوناً وصورة لأنّ ورق الأقحوان صورته كصورة الثّغر سواء.

---

(1) سورة الشّورىٰ، آية رقم (٣٢).
(2) سورة يٰس، آية رقم (٣٩).
(3) سورة الصّافّات، آية رقم (٤٩).

- وممّا يتضمّن معنى اللون وحده قول الأعشى: [الكامل]

وَسَبِيئَةٍ مِمَّا تُعَتِّقُ بَابِلٌ ... كَدَمِ الذَّبِيحِ سَلَبْتُهَا جِرْيَالَهَا

شبّه السبيّة بدم الذبيح الذي سلب لونه. « جريالها: لونها ».

- ومنها ما تشبه به حركة، كقول مسلم بن الوليد: [الطويل]

وَإِنِّي وَإِسْمَاعِيلَ يومَ وَدَاعِهِ ... لكَالْغِمْدِ يَوْمَ الرَّوْعِ فَارَقَهُ النَّصْلُ

وقد يكون التّشبيه بغير أداة التّشبيه، وهو كقول امرىء القيس: [الطويل]

لَهُ أَيْطَلاَ ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ ... وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

فالمعنى له أيطلان كأيطلي ظبي، وساقان كساقي نعامة، وهذا من بديع التّشبيه. وإن لم يحمل على التّشبيه فسدَ الكلام.

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْئَيْن

ذكر تشبيه شيء بشيئين أبو هِلال العسكريّ فقال: فواحد منها شبه شيئين متّفقين من جهة اللّون، ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ ... أَسَارِيعُ رَمْلٍ أو مَسَاوِيكُ إِسْحَلِ

تَشْبِيهُ شَيْئَيْنِ بِشَيْئَيْن

عَرَّفه الحاتميّ في كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « أجمع أهل العلم بالشعر كأبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ وغيرهما بأنّ أحسنَ التّشبيه ما يقابل به مشبهان بمشبهين ». وعرّف أبو هلال العسكريّ هذا الفنّ فقال: فمن بديع التّشبيه تشبيه شيئين بشيئين مفصّلاً، كقول امرىء القيس: [الطويل]

كَأَنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي

وذكره ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « هذا النّوع - أعني تشبيه شيئين بشيئين - من المحاسن العزيزة الوقوع، بخلاف كبيرة العدد في التّشبيه، فإنّ ذلك نوع اللفّ والنّشر أحقّ به، وهو في المشبّه يَسُدُّ مَسَدَّ المشبّه به ». ومثّل بقول حسّان بن ثابت: [الكامل]

بِزُجَاجَةٍ رَقَصَتْ بِمَا فِي قَعْرِهَا ... رَقْصَ القَلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعْجِلِ

وزعم قُدامة بن جعفر أنَّ أفضل التَّشبيه ما وقع بين شيئين اشتراكهما في الصِّفات أكثر من انفرادهما، حتَّى يدني بهما إلى حال الاتِّحاد. بينما عرَّفه الرُّمَّانيّ فقال: « وإنَّما حُسْنُ التَّشبيه أنْ يقرِّبَ بين البعيدين حتَّى تصير بينهما مناسبة واشتراك ».

وعرَّف هذا الفنّ ابن رشيق القيروانيّ فقال: « وأصل التَّشبيه مع دخول الكاف وأمثالها أو كأنَّ وما شاكلها شيء بشيء في بيت واحد؛ إلاَّ أنَّ صنع امرؤ القيس في صفة عُقَاب (كأن قلوب الطّير) فشبَّه شيئين بشيئين في بيت واحد، واتَّبعه الشعراء، كقول لبيد بن ربيعة: [الكامل]

وَجَلاَ السُّيولُ عن الطُّلولِ كأنَّها ... زُبُرٌ تَجِدُّ مُتُونَها أقْلاَمُهَا

فشبَّه الطلول بالزُّبر والسُّيول بالأقلام، بل زاد فشبَّه جلاء هذه عن هذه بتجديد تلك لتلك ».

وقسَّم ابن معصوم المدنيّ هذا الفنّ البلاغيّ إلى قسمين، فقال: هذا النَّوع عبارة عن أنْ يأتي المتكلِّم بشيئين ويقابلهما بشيئين لأجل التَّشبيه؛ وهو على نوعين:

الأوَّل: أنْ يكونَ المقصود تشبيه كل جزء من جزء أحد طرفي التَّشبيه بما يقابله من الطَّرف الآخر.

الثَّاني: أنْ يكونَ المقصود تشبيه هيئة حاصلة من مجموع جزئي أحد الطَّرفين بالهيئة الحاصلة من مجموع جزئي الطرف الآخر، وإنْ كانَ الظَّاهر فيه تشبيه شيئين بشيئين.

هذا وقد أطلق عليه البديعيُّون تشبيه شيئين بشيئين، باعتبار تعدُّد طرفيه.

تَشْبِيهُ صُورَةٍ بِصُورَة

عَرَّف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » هذا الفنّ البلاغيّ فقال: « إنَّ التَّشبيه لا يخلو من ثلاثة أحوال: تشبيه معنى بصورة، وتشبيه معنًى بمعنى، وتشبيه صورة بصورة ». ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ الجَوَارِي المُنْشَئَاتِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلاَمِ ﴾[1] فقد شبَّه صورة أجسام الفُلْك في عظمها بالجبال. وكذلك عَرَّفه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » بمثله هذا التَّعريف.

---

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٢٤).

تَشْبِيهُ صُورةٍ بِمَعْنى

ذكر ابن الأثير الحلبيّ تشبيه صورة بمعنى، ومثّل له بقوله ﷺ فيما رواه عبد اللّه بن مسعود: أنّه خطّ خطّاً مربّعاً في وسطه خطّ إلى جانبه خطوط، ثمّ خطّ خطّاً خارجاً، وقال: « أتَدْرُونَ ما هذه الخطوط؟ » قلنا: اللّهُ ورسوله أعلم. فقال: « الخطُّ المربَّع هو الأجل، والخطُّ الّذي في وسطه هو الإنسان، والخطوط الّتي حوله الأعراض الّتي تنهشه، إنْ تَرَكَهُ هذا نهشه هذا، والخطّ الّذي هو خارج المربَّع هو الأمل ».

التَّشْبيهُ العَجِيب

العجيب لغة: من عَجِبَ يعجَبُ من الأمر وله: أخَذَهُ العَجَبُ منه؛ وإليه: أحبّه. ذكر المبرِّد في كتابه « الكامل » التّشبيه العجيب، ومثّل له بقول ذِي الرُّمَّة في صفة الظّليم: [البسيط]

شَخْتُ الجـزارة مثـل البيت سَـائِـرُهُ   من المُســوح خِـدَبٌ شَـوْقَبٌ خَشِبُ

ثمّ قال الشمّاخ في هذا المعنى: [الطويل]

فَقَـرَّبْتُ مُبْـراةً تَخَـالُ ضُلُوعَهَـا   مِنَ المَاسِخِيَّـاتِ القِسِيَّ الموتَّـرا

تَشْبِيهُ عَشْرَةٍ بِعَشْرَة

ذكر السُّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » تشبيه عشرة أشياء بعشرة أشياءَ ومثّل له بقول القائل: [البسيط]

فَـرْعٌ جَبِينٌ مُحَيَّـا معـطفٌ كَفَـلٌ   صُـدْغٌ فَـمٌ وَجَنَـاتٌ نَـاظِـرٌ ثَغْـرُ
لَيْـلٌ هِـلالٌ صَبَـاحٌ بَـانَـةٌ كُثُبٌ   آسٌ أقاحٌ شَـقـيـقٌ نَـرجسٌ دُرُّ

التَّشْبيهُ القَاصِد

قَصَدَ لغة: من قَصَدَ يَقْصِدُ الرجُلُ وله: توجه، وإليه: اعتمده. تحدّث المبرّد عن التّشبيه القاصد في كتابه « الكامل » وسَمَّاهُ « المقارب ». ومثّله بقول النّابغة: [الطويل]

وَعِيـدُ أبِي قَـابُـوسَ فِـي غيـرِ كُنْهِـهِ   أتَـانِـي وَدُونِـي رَاكِسٌ فـالـضَّـوَاجِـعُ
فَـبِـتُّ كَـأنِّـي سَـاوَرَتْـنِـي ضَئِيـلَةٌ   من الـرُّقْشِ في أنيابهـا السُّمُّ نَـاقِـعُ

يُسَهَّدُ من ليلِ التّمامِ سليمها ... لِحُليِّ النساء في يديه قعاقعُ
تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِن سوءِ سَمِّها ... فتُطْلِقُهُ طوراً وطوراً تراجعُ

فهذه الصِّفات الَّتي وصفها الشّاعر تصور الإنسان المحموم والمهموم وخَوْفه من علاج هذه الحمى التي لازم الفراش من أجلها.

التَّشْبيهُ القريب

القريبُ لغة: من قَرَبَ يَقْرُبُ قَرْباً بالسيف: أدخله، وقَرُبَ يَقْرُبُ: دنا منه. تحدَّث المبرِّد في كتابه «الكامل» عن التَّشبيه القريب ومدحه بقوله: «ومن حلو التَّشْبيه وقريبه وصريح الكلام وبليغه، التَّشبيه القريب». ومثَّل له بقول ذِي الرُّمَّة: [الطويل]

وَرَمْلٍ كأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ ... وَقَدْ جَلَّلَتْهُ المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ

وعرَّف الرَّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» التَّشبيه القريب، وقال: «فالقريب مثل ما إذا أخطرت بالبال استدارة الشمس واستنارتها، وقعت المرآة المجلوّة في قلبك وعرفت كونها شبيهة للشّمس». وقد عدَّهُ القزوينيّ من التَّشبيه القريب المبتذل فقال: والقريب المبتذل هو ما ينتقل فيه من المشبَّه إلى المشبَّه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه في بادىء الرَّأي. وسبب ظهوره أمران:

الأوَّل: كون الشبه أمراً جليّاً، فإنَّ الجملة أسبق أبداً إلى النَّفس من التَّفصيل.

الثَّاني: كونه قليل التَّفصيل مع غلبة حضور المشبَّه به في الذِّهن.

تَشْبِيهُ الكِنَايَة

الكِنَاية لغة: من كَنَى يَكْنِي كِنَايَة الشَّيْء عن كذا: ذكره ليدلَّ به على غيره. عرَّف الوطواط في كتابه «حدائق السِّحر» تشبيه الكِنَاية، فقال: «تشبيه الكناية، وتكون هذه الصِّفة بأَنْ يُكنى عن المشبَّه بلفظ المشبَّه به بغير أداة من أدوات التَّشبيه». وبسط هذا الفنّ البلاغيّ الحلبيّ في كتابه «حسن التَّوسُّل» والنُّوَيْرِيّ في كتابه «نهاية الأرب» فقالا: «هو أنْ تشبِّهَ شيئاً بشيءٍ من غير أداة التَّشبيه». ومثَّلا له بقول أبي الطَّيِّب المتنبِّي: [الوافر]

بَدَتْ قمراً ومَاسَتْ خوطَ بانٍ ... وَفَاحَتْ عَنْبَراً ورنَتْ غزالاً

التَّشْبِيهُ المُؤَكَّد

الوَكْدُ لغة: القصد. وأكَّدَ وآكَدَ العهد أو السرجَ: أوثقهُ وشدَّهُ. عرَّف القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » التَّشبيه المؤكَّد باعتبار أداته، وقال: « وباعتبار أداته إمَّا مُؤَكَّدٌ، وهو ما حُذِفَتْ أداته ». ومثَّلهُ بقوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[1] ومنه نحو قول ابن خفاجة الأندلسيّ: [الكامل]

والرِّيحُ تَعْبَثُ بالغُصونِ وَقَدْ جَرَى ذهبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الماءِ

على سبيل التَّشبيه، قوله « هبت بالغصون » عبارة عن إمالتها إيَّاها، والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى الغروب، يوصف بالصفرة، ويُعَدُّ من أطيب الأوقات كالسَّحر. ويُسمَّى كذلك « تشبيه الكناية ».

التَّشْبِيهُ المُتَجَاوِز

المتجاوز لغة: من فعل تجوَّز عنه أغضى وعفا، وجَاوز عن الذَّنب: صَفَحَ. عرَّف التَّشبيه المتجاوز المبرِّد في كتابه « الكامل » واعتبر قول الخنساء من هذا الفنّ البلاغيّ: [البسيط]

وإنَّ صَخراً لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأْسِهِ نَارُ

ومن التَّشبيه المتَجاوز أيضاً قول أبي الطيحان: [الطويل]

أَضَاءت لَهُمْ أَحْسَابُهم ووجوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَمَ الجَزعِ ثَاقِبُهْ

التَّشْبِيهُ المُتَخَيَّل

المُتَخَيَّلُ لغة: من فعل خَالَ خَيْلاً الشَّيْءَ: ظَنَّه، وخُيِّلَ إليه وله أنَّه كذا: توهَّم أنَّهُ كذا. عرَّف الرَّازي التَّشبيه المتخيَّل في كتابه « نهاية الإيجاز » فقال: « الموجود بالتَّخيُّل الَّذي لا وجود له في الأعيان، ومثاله تشبيه الجمر الموقد ببحر المسك مَوَّجه الذَّهب ».

التَّشْبِيهُ المُتَعَدِّد

المُتَعَدِّدُ لغة: من فعل عَدَّ يَعُدُّ عَدّاً وتَعْداداً الشَّيْءَ: أحصاه وحسبه وجعله ذا عدد.

---

(١) سورة النَّمل، آية رقم (٨٨).

عرَّفه عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه « أسرار البلاغة » أثناء حديثه عن التّشبيه المركَّب، فقال: « قدّمتُ بيان المركّب من التّشبيه، وههنا ما يذكر مع الذي عرفتك أنّه مركّب ويقرنُ إليهِ في الكتب، وهو على الحقيقة لا يستحق صفة التّركيب ولا يشارك الّذي مضى ذكره في الوصف الّذي كان تشبيهاً مركّباً، وذلك أنْ يكونَ الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة، إلاّ أنّ أحدهما لا يدخل الآخر في الشبه ». ومثّل له بقول امرىء القيس: [الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رطباً ويابساً ... لَدَى وكْرِها العُنّابُ والحشَف البَالي

وذلك أنّه لم يقصد إلى أنْ يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنّما أراد اجتماعاً في مكان فقط. فالفرق بين التّشبيه المركّب والتّشبيه المتعدد أنّ المركّب لا تغير أجزاؤه، لأنّ ذلك يُؤدّي إلى تغيير الصورة، والتّشبيه المتعدّد يمكن تغيير أجزائه، لأنّه جمع للصور وليس دمجاً لها.

التّشبيهُ المُجْمَل

المُجْمَلُ لغة: من فعل جَمَلَ جَمْلاً الشّيْء: جَمَعَهُ، أو ذكره من غير تفصيل. عَرَّف القزوينيّ التّشبيه المجمل في كتابه « التّلخيص » فقال: والتّشبيه إمّا مُجْمَلٌ، وهو ما لمْ يُذْكَرْ وجْهُهُ، فمنه ظاهِرٌ يَفهَمُهُ كل أحد نحو: « زَيْدٌ أَسَدٌ »، ومنه خفِيٌّ لا يدركه إلاّ الخاصةُ كقول بعضهم: « هم كالحلقة المفرغة، لا يُدرى أيْنَ طرفاها »، أيْ هُمْ متناسبون في الشرف كما أنّها متناسبة الأجزاء في الصورة، فيمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة. ومنه قول أبي تمّام يمدح الحسن بن سهل: [البسيط]

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ ... عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبِ

كَالغَيْثِ إنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ ... وَإنْ تَرَحَّلْتَ عنه لَجَّ في الطَّلَبِ

فالشاعر، في وصف الممدوح، يقول إنّ عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض كالغيث، فإنّه يصيبك جئته أو ترحّلت عنه؛ والوصفان دالاّن على وجه الشّبه، أعني الإفاضة في حالتي الطّلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه، وكذلك دالاّن على المشبّه والمشبّه به. وقوله رَيِّقُهُ: معناه أوله وأحسنه، يقال فعله في روق شبابه وريِّقه: أوّله وريق كل شيء: أفْضَلهُ.

تَشْبِيهُ المَحْسُوس بالمَحْسُوس

المَحْسُوسُ لغة: من فعل حَسَّ يَحسُّ الشّيء وبالشّيء: أيقن به، وأحسَّ الشّيء: عَلمهُ. وقد عرَّف تشبيه المحسوس بالمحسوس، أي أنْ يكونَ المشبَّه والمشبَّه به حسّيَّيْن أيْ مدركين بإحدى الحواسّ الخمس، كلّ من الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» والنّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» والقزوينيّ في كتابيه «الإيضاح» و«التّلخيص». وقد تقدّم الحديث عن هذا الفصل في طرفي التّشبيه وفي التّشبيه الحِسّي.

تَشْبِيهُ المَحْسُوس بالمَعْقُول

المعْقُولُ لغة: من فعل عَقَلَ عَقْلاً الشّيء: فهمه وتدبّره، يقال ما فعلتُ منذ عَقَلتُ: أيْ منذ أدْركتُ. عَرَّف تشبيه المحسوس بالمعقول النُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» والحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» وابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» والرّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» وابن وهب الكاتب في كتابه «البرهان في وجوه البيان». وهذا النّوع هو تشبيه ما يدرك بالحسّ بما لا يدرك به. وقد تقدّم البحث فيه ضمن طرفي التّشبيه وفي التّشبيه التّخييلي.

التّشْبِيهُ المَحْمُود

المحْمُودُ لغة: من فعل حَمَدَ يَحْمدُ الشّيْء: وجده حميداً، وحَمَدَ: أثنى، وحمدَهُ: شكرهُ. ذكر التّشبيه المحمود المبرِّد في كتابه «الكامل» واعتبره من التّشبيه الحسن. ومثّل له بقول الشّاعر: [الوافر]

طليقُ اللّهِ لمْ يَمْنُنْ عليه ... أبُو دَاوُد وابن أبي كثير
وَلاَ الحجّاجُ عيني بنت ماء ... تقلب طرفها حَذَرَ الصُّقُورِ

وهذا التّشبيه غاية في التّخاذل والجبن.

التّشْبِيهُ المُخْتَصَر

المُختصَر لغة: من فعل اختَصَرَ الكلام: أوْجزهُ بحذف شيء فيه، والطريق: سَلَكَ أقربهُ. عَرَّف المبرِّد في كتابه «الكامل» التّشبيه المختصر فقال: «والعرب تختصر في

التّشبيه وربّما أومأت به إيماءاً ». ومثّل لهذا الفنّ بقول أحد الرّجاز: [الرجز]

بِتْنَا بِحَسَّانٍ وَمِعْزَاهُ تَئِطُّ ... مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَالْتَبِطْ
حَتَّى إِذَا كَانَ الظَّلاَمُ يَخْتَلِطْ ... جَاؤُوا بِمِذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ

يقول: في لون الذّئب واللّبن إذا جهد وخلط بالماء ضرب إلى الغبرة.

التّشْبِيهُ المَرْدُود

المَرْدُودُ لغة: من فعل رَدَّ يَرُدُّ تَرَدَّدَ وردَّ في الأمر: اشتبه فيه فلم يثبت، وردّه عن كذا: أرْجَعَهُ. عرّفه القزوينيّ في كتابيه « الإيضاح » و « والتّلخيص » وكذلك « شُرَّاح التّلخيص » وصاحب « المطول والأطول » فقالوا: « هو التّشبيه القاصر عن الغرض، أو مَرْدُودُ الحُكْمِ فيه عند المخاطب في بيان الإمكانِ، أي ما حذفت أداته، وصار التّشبيه قاصراً، المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر عنْ إفادة الغرض كقول الشّاعر: [المنسرح]

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ وَلاَ ... يَشْرَبُ كَأْساً بِكفِّ مَنْ بَخِلاَ

فإنّه لا يتصوّر فيه التّشبيه، وإنّما المعني أنّه ليس ببخيل، ولا يسمّى تشبيهاً أيضاً لأنّ المشبّه به لم يجتلب فيه لإثبات التّشبيه. إلاّ أنّ السّكاكيّ في كتابه « المفتاح » عَدّه من هذا التّشبيه. فالتّشبيه المقبول هو كتشبيه الشّيْء بالمسك في الرائحة، لأنّ المسك أعرف الأشياء، ولو شُبّه به في السّواد لكان مردوداً لأنّه ليس معروفاً من هذه الجهة عرفانه من تلك.

وفي هذا اللّون البديعيّ من التّشبيه المردود ذكر السّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » قول عبد الباقي اليمني: « اللّهمّ إلاّ أنْ يذكرَ الغَرَضَ مصرّحاً به ». ومثّل لذلك بقول القائل: [السريع]

أَشْبَهَكَ المِسْكُ وَأَشْبَهْتَهِ ... فِي لَوْنِهِ قَائِمَةً قَاعِدَةْ
لا شَكَّ إذْ لَوْنُكُمَا وَاحِدٌ ... أَنّكُمَا مِنْ طِينَةٍ وَاحِدَةْ

قصد الشاعر هنا ذكر اللّون، لأنّ ممدوحه أسود، وبيّن التّشبيه بينهما باللّون وكونهما من طينةٍ واحدة.

التّشْبِيهُ المُرْسَل

المُرسل لغة: من فعل رَسلَ يرسَل رَسَلاً القول: لم يقيّده، وفي الكلام: اتّسع

وانبسط. عرَّفه القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » وشُرَّاحه، كما عرَّفه صاحب « المطول » وصاحب « الأطول »، والسّيوطيّ في كتبه « معترك الأقران » و « الإتقان » و« شرح عقود الجمان »: « التَّشبيه المرسل هو ما ذُكِرَ أداته وصار مرسلاً من التَّأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظَّاهر أنَّ المشبَّه هو المشبَّه به ». ومنه قول الأبيوردي: [الطويل]

لَيَالِيهِ أَسْحَارٌ وفيهِ هَوَاجِرٌ كما خَضِلْنَ والشَّمْسُ تنعش آصَالُ

فشبَّه الأبيوردي ليالي ممدوحه بالأسحار المخضلة في ذكره لأركان التَّشبيه في المشبَّه والمشبَّه به وأداة التَّشبيه ووجه الشَّبه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[1].

التَّشبيهُ المركَّب

المُرَكَّبُ لغة: من فعل رَكِبَ يَرْكَبُ، ورَكَّبَ الشَّيْء: وضع بعضه على بعض. عَرَّف عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه « أسرار البلاغة » التَّشبيهَ المركَّب بقوله: « هو التَّشبيه الَّذي يتَّحد فيه المشبَّه والمشبَّه به ». وتابع تعريفه، فقال: « ويكون مركباً من شيئين أو أكثر، وهو غير التَّشبيه المتعدِّد الَّذي يكون جمعاً للصور التَّشبيهيَّة من غير تركيب. وقد مرَّ بحثنا القول على التَّشبيه المتعدِّد ». وكذلك عرَّفه السجلماسيّ فقال: « التَّشبيه هو أنْ يقعَ التَّخييل في القول والتَّشبيه والتَّمثيل فيه لشيئين بشيئين وذاتين بذاتين ». ومنه قول ابن المعتزّ: [البسيط]

كَأَنَّهُ وَكَأَنَّ الكَأْسَ في فَمِهِ هِلَالُ أَوَّلِ شَهرٍ غابَ في شَفَقِ

لم يقصد أن يشبِّه الكأس على الانفراد بالهلال، والشفة بالشفق، بل أراد أنْ يشبِّه مجموع الصورتين على التَّركيب. والتَّشبيه هنا في كون الكلام معقوداً على تشبيه شيئَيْن بشيئين ضربة واحدة، إلَّا أنَّ أحدهما لا يداخل الأخر في الشَّبه كما عرَّفه الجرجانيّ.

وقد عَرَّفه ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع » فقال: « وإنَّما أُطلق عليه البديعيُّون تشبيه شيئَيْن بشيئَيْن باعتبار تعدُّد طرفيه ». وقد فصل القول في هذا فيما تقدَّم.

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٧).

تَشْبِيهُ المرَكَّبِ بالمُفْرَد

عرَّف يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » تشبيه المرَكَّب بالمفرد، فقال: وما هذا حالهُ فهو على النُّدُور والقِلَّة؛ وإنَّما كان الأمرُ فيه كما قلناهُ من القلَّة لأنَّه لا مبالغةَ في تشبيه الأشياء المتعدِّدة بشيءٍ واحد، فلا جَرَمَ كان قليل الاستعمال. ثمَّ هو في قلَّة جَرْيه على وجهيْن: الوجه الأوَّل: تشبيه شيئين مشتركيْن في أمر معنويّ بشيءٍ واحد، ومثاله ما قاله أبو تمَّام في وصف الرَّبيع: [الكامل]

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ... تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كيفَ تَصَوَّرُ
تَرَيَا نَهَاراً مُشْمِساً قَدْ شَابَهُ ... زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ

فشبَّه النَّهار المشمس مع الزَّهْر الأبيض ـ وقد اشتركا في البياض والحسن ـ بضوء القمر وهو تشبيهٌ بالغ مفرد مركَّب يقضى منه العَجَبُ، ويماثل في نظمه وصفائه إكسير الذَّهب.

والوجه الثَّاني: تشبيه شيئيْن ليس بينهما جامع ولا رابطة تشمُلهما. ومثَّله بقول أبي الطيِّب المتنبِّي: [المنسرح]

تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُهُمْ ... كَأَنَّهَا فِي نُفُوسِهِمْ شِيَمُ

فشبَّه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشِّيَم، وهي الخلائقُ الطيِّبة، فإشراق الوجوه ببياضها وإشراقُ الأعراض بشرفها وطيبها، وليس بينهما جامع، فالمشبَّه هو « الأعراض، والوجوه » مركَّب، والمشبَّه به « شيم » وهو مفرد.

التَّشْبِيهُ المُسْتَحْسَن

عَرَّفه المبرِّد في كتابه « الكامل »، وكذلك يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » فقالا: ما حسن من التَّشبيه، وهذا بابٌ عظيم قد اتَّسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكلِّ حَسَنٍ بديع، وتهالكوا في دقَّة المعاني ولطائف التَّشبيه ». فمن ذلك ما قال الصَّابي من رقيق التَّشبيه في صفة الخمر: [المتقارب]

كَأَنَّ المُدِيرَ لَهَا بِاليَمِينِ ... إِذَا طَافَ بِالْكَأْسِ أَوْ بِالْيَسَارِ
تَدَرَّعَ ثَوْباً مِن اليَاسَمِينِ ... لَهُ فَرْدُ كُمٍّ مِنَ الجُلَّنَارِ

فشبّه حُمرة كمّيهِ بالجلّنار، وهذا تشبيه حسنٌ بالغٌ في أبياته التي يصف فيها مجلس اللّهو والمدير على النّدامى كؤوس الرّاح وقد زهى ألقاً بثوبه الشّبيه بالياسمين.

التَّشْبِيهُ المُسْتَطْرَفُ

المُسْتَطْرَفُ لغة: من طَرُف يَطرُف: كان أو صار طريفاً، أطرف: أتى بالحديث الجيّد. عرّف المبرّد في كتابه «الكامل» التّشبيه المستطرف، ومثّل له بقول بشّار بن برد: [الوافر]

كَأَنَّ فُؤادَه كُـرَةٌ تَنَزَّى ... حَذارَ البَيْنِ إنْ نَفَعَ الحَذارُ
يُرَوِّعُهُ السِّرارُ بكُلِّ أمرٍ ... مَخافَةَ أنْ يكونَ بِهِ السِّرارُ

التَّشْبِيهُ المَشْرُوط

المَشْرُوطُ لغة: من شرَطَ يشرُطُ عليه في بيع ونحوه: ألزمه شيئاً فيه. عرّف الرّشيد الوطواط في كتابه «حدائق السّحر» التّشبيه المشروط فقال: التّشبيه المشروط، ويكون بتشبيه شيء بشيءٍ آخر بشرط من الشروط، فيقولون لو كان هذا المكان ذاك وأشار إلى ذلك بعضهم بقوله في هذا المعنى: [الكامل]

عَزَماتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَواقِباً ... لَوْ لَمْ يَكُنْ للثّاقِباتِ أُفُولُ

وذكره الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل» والنّويريّ في كتابه «نهاية الأرب» وقالا: «أشبه وجه مولانا بالعيد المقبل، لو كان العيد تبقى ميامنه وتدوم محاسنه» وكقول بعضهم: «وجه هو كالشمس لولا كسوفها، والقمر لولا خسوفه». وكذلك عرّفه القزوينيّ في كتابه «التّلخيص» فقال: «ويُسمّى هذا التّشبيه المشروط؛ وباعتبار أداتِهِ إمّا مُؤكّدٌ، وهو ما حُذِفَتْ أداته مِثْلُ قوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[1] أو مُرْسَلٌ وهُوَ بخلافه، أيْ ما ذكر أداته وصار مرسلاً من التّأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أنّ المشبّه هو المشبّه به».

التَّشْبِيهُ المُصِيب

المُصيبُ لغة: من فعل صَابَ يَصُوبُ، والصواب: ضد الخطأ: اللائق، الحق. اعتبر

(١) سورة النّمل، آية رقم (٨٨).

المبرِّد أن قول سلامة بن جندل هو من التَّشبيه المصيب، قال: [الطويل]

كَـأَنَّ النَّعـامَ بَـاضَ فَـوقَ رُؤُوسِهِمْ   وَأَعْيُنِـهِمْ تـحتَ الـحَـدِيـدِ جَـوَاحِمُ

وكذلك قول ذي الرُّمَّة: [البسيط]

بَيْضَـاءَ في دَعَـجٍ صَفْـرَاءَ في نَعَـجٍ   كَـأَنَّـهـا فِضَّـةٌ قَـدْ مَـسَّـهـا ذَهَـبُ

وقوله في دعج من فعل دَعِجَ يَدْعَجُ، ودعجت العين: صارت شديدة السَّواد مع سعتها، وصاحب أدعج جمع دعج. وقوله « في نعج » من فعل نَعَجَ يَنْعُجُ نَعَجاً: خلص بياضه.

التَّشْبِيهُ المُطَّرِد

المُطَّردُ لغة: من طَرَدَ يطرُدُ، واطَّرد الأمر: تبع بعضُهُ بعضاً واستقام إحكامه. عَرَّف يحيى بن حمزة العلويّ التَّشبيه المطَّرد فقال: « اعْلَمْ أَنَّ المبالغة في التَّشبيه لا يمكن حُصُولُها إلاَّ إذَا كان المشبَّهُ بهِ أُدخلَ في المعنى الجامع بينهما، إمَّا بالكِبَرِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾[1] فمثَّلها بالجبال لَمَّا كانت الجبال أكبرَ من السُّفُنِ، وهكذا القول في السَّواد والبياض والحَمْد، والذَّمّ والإيضاح والبيان، إلى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التَّشبيه، وآية ذلك وعلامتُه أنَّهُ لا بُدَّ من أنْ تكونَ لفظة (أفعَل التَّفضيل) جارية في التَّشبيه، وهذا يَدُلُّ على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبَّه به على المشبَّه في تلك الصفة الجامعة بينهما؛ فإنْ لم يكنْ الأمرُ على ما قلناه من الزيادة كان التَّشبيه ناقصاً وكان معيناً، ولم يكنْ دالاًّ على البلاغة، ومنه قول أبي تمّام: [الكامل]

وَفَتَكْتَ بِـالمَالِ الجَـزِيلِ وبِـالعِدَا   فَتْـكَ الصَّبـابَـة بِـالمُحِبِّ المُغْـرَمِ

فشبَّه فَتْكَهُ بالمالِ وبالعدا، وذلك من الصورة المرئيّة بفتك الصبابة، وهو أمر معنويّ ليس محسوساً، وهذا من لطيف التَّشبيهات وأرَقِّها وأدْخَلِها في البلاغة ».

التَّشْبِيهُ المُطْلَق

المُطْلَقُ لغة: من فعل طَلَقَ يَطْلُقُ اللسان: كان فصيحاً عذب المنطق، والمطلق: ضد المقيَّد. عَرَّف الرَّشيد الوطواط في كتاب « حدائق السِّحر » التَّشبيه المطلق، فقال: « التَّشبيه

---

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٢٤).

المطلق، ويكون بتشبيه شيء بشيء آخر بواسطة أداة التشبيه، وبدون شرط أو عكس أو تفضيل أو ما شابه ذلك». وهذا التعريف هو ما ذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وكذلك عرّفه كلٌّ من الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» والنُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» فقالا: «هو أنْ تُشَبِّهُ شيئاً بشيء من غير عكس ولا تبديل».

إنَّ باب التشبيهات المطلقة واسع، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾[1]. ومنه قول البحتريّ: [السريع]

كَـأنَّـمـا تَـبْـسِـمُ عـن لُـؤْلُـؤٍ مُـنَـضَّـدٍ أَوْ بَـرَدٍ أَوْ أَقَـاحِ

التَّشْبِيهُ المُعَرّى

المُعَرّى لغة: من فعل عَرَ يَعرُو فلان الأمر: أَلَمَّ به، وأَعْرَى صاحبه: تَرَكَه. عَرَّفه المظفَّر العلويّ في كتابه «نَضْرَةُ الإغريض» فقال: إنَّ أهْل البديع يُسمُّونه «التّشبيه المعَرّى» فإذا أشبهوا ما له حركة وجرس نصبوا كما قالوا: «صريفُ صريفَ» نصباً، وإذا لَمْ يكنْ كذلك رفعوا كما يقول القائل: «له رأسٌ رأسُ الأسدِ» رفعاً. ومنه قول النّابغة: [البسيط]

مَقْذُوفَةٌ بِـدخيسِ النَّحضِ بَازِلهـا لـه صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بـالمَسَدِ

وقوله بدخيس من فعل دَخَسَ يَدْخَسُ دَخْساً الشَّيءَ في الرّمادِ: دَسَّهُ، والدَّخْس: السمين المكتنز. وقوله النَّحضُ من فعل نَحَضَ اللحم: كَثُرَ. وقوله: القَعو جمعه قُعِيّ: أصل الفخذ. والمسَد: المستوي.

تشبيه المعقول بالمحسوس

عَرَّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو إخراج ما لا تقع عليه الحاسّة إلى ما تقع عليه الحاسّة» ومثّل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾[2] فتشبيه أعمال الكُفّار بالسّراب من أبلغ التشابيه وأبدعها، ومنه

---

(١) سورة يس، آية رقم (٣٩).
(٢) سورة النّور، آية رقم (٣٩).

قول أبي عليّ ابن سينا: [الخفيف]

إنّمـا النّفسُ كـالـزُّجاجـةِ والعِلْـ ـمُ سِـراجٌ وَحِكْمَـةُ الـلّهِ زَيْـتُ

فقد شبّه « النفس » وهي معقول « بالزجاجة » وهي محسوس. وأيضاً شبّه « العلْم » وهو المشبّه معقول « بالسراج » المشبه به محسوس. وكذلك عَرّفه الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » كما جاء في تعريف ابن حجّة الحمويّ تماماً.

تَشْبِيهُ المَعْقُول بِالمَعْقُولِ

عَرّف ابن حجّة الحمويّ هذا النّوع من الفنّ البلاغيّ وقال: « أقول إنّ هذا النّوع في هذا الباب ليس له مواقع المحسوسات، وقد تكرّر قولي في ذلك. وأحسن ما وجدت فيه أعني تشبيه المعقول بالمعقول، قول أبي الطيّب المتنبّي: [الوافر]

كَـأنّ الـهَـمّ مَـشْـغُـوفٌ بِـقَـلْـبِـي فَسَـاعَـةَ هَجْرِهَا يجدُ الـوِصَـالا

ففي بيت المتنبّي المشبّه والمشبّه به عقليّين » وقد ذكره الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » وكذلك النّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وعرّفاه كتعريف ابن حجّة الحمويّ.

ومنه قوله في هذا التّشبيه المديح النّبويّ: [البسيط]

قَـالُـوا هُـوَ البَـدْرُ والتّفـرِيقُ يـظهـرُ لي فِـي ذَاكَ نقصٌ وَهَــذَا كَـامِــلُ الـشِّيَـمِ

التَّشْبِيهُ المَعْكُوس

المعكوسُ لغة: من فعل عَكَس يَعْكِسُ الكلام ونحوه: قلبه، وعكس الشّيء: رَدُّ آخرَهُ على أوّلِهِ. عَرّف الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » وكذلك النّويْريّ في « نهاية الأرب » التّشبيه المعكوس، وقالا: « التّشبيه المعكوس وهو أنْ تشبّه شيئين كلّ واحد منهما بالآخر » فهذا التّعريف لم يدرج بصيغة واضحة، ولهذا فقد استحدث المتأخّرون تعريفاً أميل إلى الوضوح والفهم كابن جنّي الّذي سَمّاهُ « غلبة الفروع على الأصول »، وقال: « هذا فصل من فصول العربيّة تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الأعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة ». وكذلك سَمّاهُ ابن الأثير ويحيى بن حمزة العلويّ « الطّرد والعكس » وقد عرّفه ابن الأثير قائلاً: « من التّشبيه ضربٌ يسمّى الطّرد والعكس، وهو أنْ يُجعلَ المشبّه به مشبّهاً والمشبّه مشبّهاً به ». وبعضهم يُسَمّيه: غلبة

الفروع على الأصول. وأمّا تعريف العلويّ فهو: «فأمّا التّشبيهُ فإنّما يكون ورُودهُ على جهة المبالغة فيما تعلو به». وتابع قوله: «ينبغي أنْ يكون الأبلغ والأقوى والأوضح، لأنّ دلالة هذه الأمور على ما تدلُّ عليه إنّما كان دلالة باللّازم والتّابع». وسَمّاهُ جرمانوس فرحات «العكس» وقال: «هو أنْ يأخذَ شيئين فيشبّه هذا بذاك». وتمثيلاً لهذا الفنّ أورد قول ذي الرُّمّة: [الطويل]

وَرَمْلٍ كَأَرْدَافِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ إذَا أَلْبَسَتْهُ المظلماتُ الحنادِسُ

ففي هذا البيت جعل ذو الرُّمّة الأصل فرعاً والفرعَ أصْلاً. وذلك أنّ العادة والعُرْف في هذا أنْ تشبّه أعجازُ النساء بكثبان الأنقاء وهو مطّرد في بابه، فعكسَ ذو الرُّمّة القصة فشبّه كثبان الأنقاءِ بأعْجَازِ النّساء، وإنّما فعل ذلك مبالغة.

وكان لعبد القاهر الجرجانيّ وقفة بلاغيّة، فقال: إنّه يفتحُ باباً إلى دقائق وحقائق وذلك بجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً، وهو كثير في التّشبيهات الصّريحة، وذلك أنّهم يشبّهون الشّيء فيها بالشّيءِ في حال، ثمّ يعطفون على الثّاني فيشبّهونه بالأوّل، فترى الشّيء مشبهاً مرّة ومشبَّهاً به أخرى، ومن أظهر ذلك قولهم في النّجوم: «كأنّها مصابيح» ثمّ قولهم في المصابيح «كأنّها نجوم» ومنه قول أبي نواس في تشبيه العيون بالنّرجس ثمّ تشبيه النّرجس بالعيون: [الطويل]

لَدَى نَرْجِسٍ غَضِّ القطاف كأنّه إذا ما مَنَحْنَاهُ العيونَ عُيُونُ

وقد يمتنع هذا القلب إذا كان في طرفي التّشبيه تفاوت شديد في الوصف، وقد وضّح هذا عبد القاهر الجرجانيّ بقوله: «بيان هذا أنّ ههنا أشياء هي أُصول في شدّة السواد كخافية الغراب ونحو ذلك، فإذا أُشبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذلك عكساً لما يوجبه العقل ونقضاً للعادة لأنّ الواجبَ أنْ يثبتَ المشكوك فيه بالقياس على المعروف، لا أنْ يتكلّفَ في المعروف بقياسه على المجهول وما ليس بموجود على الحقيقة، فأنْتَ إذا قلت في شيء: هو كخافية الغراب، فقد أردت أنْ تثبت له سواداً زائداً على ما يعهد في جنسه، وأن تصحح زيادة مجهولة له. وذلك أنّ المداد ليس من الأشياء الّتي لا مزيد عليها في السّواد، كيف ورُبّ مداد فاقد اللّون! واللّيل بالسّواد أحق وأحرى أنْ يكون مثلاً، ألا ترى إلى ابن الرُّوميّ حيث قال: [الرجز]

جِبْرُ أبي حَفْصٍ لُعَابُ اللّيلِ يَسِيلُ للإخْوَانِ أيَّ سَيْلِ

فبالغ في وصف الحبر بالسّواد حين شبّهه باللّيل. وكأنّ البحتريّ نظر إلى قول العامّة في الشّيءِ الأسودِ هو كالنقش ثمّ تركه للقافية، ولهذا جاء المعنى ضعيفاً إذ قال: [الطويل]

على بَابِ قِنَّسْرِينَ واللّيلُ لاطِخٌ جَوَانِبَهُ مِن ظُلْمَةٍ بِمِدَادِ

وانتهى إلى القول: « إنّه حتى لم يقصد ضرباً من المبالغة في إثبات الصّفة للشّيء والقصد إلى إيهام في النّاقص أنّه كالزائد، واقتصر على الجمع بين شيئين في مطلق الصورة والشكل واللّون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده أو قريب منه في الأصل، فإنّ العكس يستقيم في التّشبيه، ومتى أُريد شيء من ذلك لم يستقمْ ». ومثّل التّنوخي تشبيه القلب فقال: [الخفيف]

وكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فهذا البيت يحتاج إلى فضل تأمّل وبُعد نظر.

تَشْبِيهُ المَعْنَى بالصُّورَة

الصُّورة لغة: من فعل صَارَ يصُورُ، وتَصَوَّرَ الشّيء: تَوَهَّم صورتَهُ وتخيَّلَهُ. عرّف ابن الأثير الحلبيّ تشبيه المعنى بالصورة في كتابه « جوهر الكنز » فقال: «أمّا تشبيه معنى بصورة، فكقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً ﴾[1] فشبّه ما لا يُدرك بالحاسّة وهو الأعمال، بما يُدرك بالحاسّة وهو السّراب » وهذا هو تشبيه المعقول بالمحسوس، وقد تقدّم القول فيه مفصّلاً.

تَشْبِيهُ المَعْنَى بالمَعْنَى

عَرَّف ابن الأثير الحلبيّ تشبيه المعنى بالمعنى في كتابه « جوهر الكنز » فقال: « وأمّا تشبيه معنًى بمعنى، كقولك « زيد أسدٌ » فإنّ الغرض تشبيه الشجاعة الّتي هي معنًى في زيد، بالشجاعة الّتي هي معنًى في الأسد ». وعرّفه ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السّائر » فقال: « إذا شُبِّهت صورةٌ بصورةٍ هي أحسنُ مِنْها كان ذلك مثبتاً في النّفس خيالاً حَسَناً يدعو إلى التّرغيب فيها أو بمعناه ». ومثّل بقوله: « زيدٌ كالأسد ».

(١) سورة النّور، آية رقم (٣٩).

تَشْبِيهُ المفرد بالمركَّب

عَرَّف يحيى بن حمزة العلويّ تشبيه المفرد بالمركَّب في كتابه « الطِّراز » فقال: « الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركَّب. ولنضرب له مثالين يدلّان عليه:

المثال الأوَّل في المظهر الأداة كقوله تعالىٰ: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ المِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾[1]، فهذه الأمور المعدودة، كلُّها أشباهٌ لِنور اللّه.

والمثال الثَّاني في مضمر الأداة، وهذا كقوله ﷺ: « العَزْلُ هو الوَأْدُ الخَفِيّ ». وهذا من التَّشْبيهِ الَّذي فاقَ في رشاقتهِ ورَاقَ في جَوْدَة نظمه وبلاغته؛ فجعل العَزل كالوَأْدِ وعَبَّر عنه بهذه العبارة الَّتي تَغُضُّ لها العيون طَرْفَهَا، ولا ينتهي الوصفُ إليها ».

تَشْبِيهُ المُفْرَدِ بالمُفرَدِ

عَرَّف التَّشبيه يحيى بن حمزة العلويّ باعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب وقال: « نعني بالمفرد ما كان التَّشْبيه فيه مقصوراً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة أو صورة بمعنى، ونَعْني بالمركَّب ما كان التَّشبيه فيه تشبيهاً لأمرٍ بأمرين أو بأكثر، أو تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر » فإذن هذا التَّقسيم مشتمل على ضروبٍ أربعة، الضَّرب الأوَّل: تشبيه المفرد بالمفرد، وهذا كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾[1] شبَّهها بالدِّهان لحُمْرتها وهو الجلد الأحمر. ومن جيِّد التَّشبيه ورائقه ما قاله البحتريّ: [الوافر]

دَنَوْتَ تَواضُعاً وَعَلَوْتَ قَدْراً ... فَشَأْنَاكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعُ
كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أنْ تُسَامىٰ ... وَيَدْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا والشُّعَاعُ

التَّشْبِيهُ المُفْرط

المُفْرَطُ لغة: من فعل فَرَطَ يَفْرُطُ فَرْطاً عليه في القول: أسرف وجاوز. عَرَّف المبرِّد في كتابه « الكامل » التَّشْبِيه المُفرط، ومثَّل له بقول أحدهم بمدح الجواد السَّخيّ: « هو كالبحر » والشجاع، « هو كالأسد ». ومنه قول أبي تمّام: [البسيط]

---

(١) سورة النُّور، آية رقم (٣٥).

خَرْقَاءُ تَلْعَبُ بِالعُقُولِ مِزَاجُهَا   كَتَلَعُّبِ الأَفْعَالِ بِالأَسْمَاءِ

التَّشْبِيهُ المَفْرُوقُ

المَفْرُوقُ لغة: من فَرَقَ يَفْرُقُ الشَّيءَ: وزّعه وبَدّده. عَرَّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص »، وقال: إنْ تعدَّدَ طرفا التَّشْبيه، فإمّا مفروق، وهو أنْ يُؤتى بمشبّه ومشبَّه به ثم آخر وآخر. ومثال ذلك قول أبي الطيِّب المتنبّي: [الوافر]

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ   وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالاَ

التَّشْبِيهُ المُفَصَّل

المُفَصَّلُ لغة: من فَصَلَ يَفْصُلُ الشَّيءَ: قطعهُ وأبانهُ. عَرَّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « التَّشْبيه باعتبار وجهه، إمّا مُجْملٌ وهو ما لم يذكر وجهه، وقد تقدَّم ذكره. وإمّا مُفَصَّلٌ وهو ما ذُكِرَ وجهه ». ومثال ذلك قول ابن الرُّومي: [مجزوء الرمل]

يَا شَبِيهَ البَدْرِ فِي   الحُسْنِ وفي بُعْدِ المَنَالْ
جُدْ فَقَدْ تَنْفَجِرُ الصَّـ   ـخْرَةُ بِالمَاءِ الزُّلاَلْ

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، فقال السُّكاكيّ في كتابه « المفتاح »: « اعْلَمْ أنَّه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلَّفوا التَّصريح بوجه التَّشبيه على ما هو به، بل قد يذكرون على سبيل التَّسامح ما إذا أَنْعَمْتَ فيه النَّظر لم تجده إلاَّ شيئاً مستتبعاً لما يكون التَّشبيه في المآل، فلا بدَّ من التَّنبيه عليه، من ذلك قولهم في الألفاظ إذا وجدوها لا تثقل على اللسان ولا تكدره بتنافر حروفها أو تكرارها، ولا تكون غريبة وحشيةً تُستكره لكونها غير مألوفة، ولا ممّا تشتبه معانيها وتُسْتَغْلق فيصعب الوقوف عليها وتشمئزّ عنها النَّفس: هي كالعسل في الحلاوة وكالماء في السلاسة، فيذكرون الحلاوة والسلاسة لوجه الشَّبه، على أنَّ وجه الشَّبه في المآل هناك شيء غيرها، وذلك لازم الحلاوة، وهو ميل الطَّبع إليها ».

التَّشْبِيهُ المَقْبُول

المقبولُ لغة: من قَبِلَ يَقْبَلُ قبلاً الشَّيء: أخذ فيه ولزمه. عرَّف القزوينيّ التَّشبيه المقبول في كتابه « التَّلخيص » فقال: « وباعتبار الغرض (والغرض منه في الأغلب يعود إلى المشبَّه) إمَّا مقبولاً، وهو الوافي بإفادته، كأنْ يكونَ المشبَّهُ به أعْرَفَ بوجْه الشَّبَهِ في بيان الحَال من جهة وجه الشَّبه أو بيان المقدار. ثمَّ الطرفان في الثَّاني، إنْ تساويا في وجه الشَّبه، فالتَّشبيه كامل في القبول، وإلاَّ فكلَّما كان المشبَّه به أسلم من الزِّيادة والنُّقصان كان أقرب إلى الكمال. كأن يكون المشبَّه به أتمّ شيء في وجه الشَّبه إذا قصد إلحاق النَّاقص بالكامل، أو كأن يكون المشبَّه به مسلَّم الحكم معروفه عند المخاطب في وجه الشَّبَه إذا كان الغرض إمكان الوجود. وقد يُدرج تحت هذا النَّوع البلاغيّ أنواع جيدة من التَّشبيه ».

التَّشْبِيهُ المَقْلُوب

المَقْلُوبُ لغة: من قَلَبَ يَقْلِبُ الشَّيء: حَوَّلَهُ عن وجهه أو حالته وجعل أعلاه أسفله. عَرَّفه عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه « أسرار البلاغة » فقال: « فمنْ ذلك وهو أقواه فيما أظنّ أنْ يكونَ بين الشَّيئين تفاوت شديد الوصف الَّذي لأجله يشبَّه، ثمَّ قصدت أنْ تلحقَ النَّاقص منهما بالزَّائد مبالغة ودلالة على أنَّه يفضل أمثاله فيه ». ومثَّل له بقول الشَّاعر: [الخفيف]

وَرَفَعْنَا خِبَاءَنَا تضرب الرِّيـ ـحَ حَشَاهُ كالجَاذِفِ المَقْصُوصِ

« وأخرجه إلى هذا الشرط أنَّه أراد حركة خباء ثابت غير مقوض إلاَّ أنَّ الريحَ تقع في جوفه فتحرك في جانبيه على توالٍ، كما يفعل المقصوص إذا جذف. وذلك أنْ يردَّ جناحيه إلى خلفه فيتحرك جانباه، فحصل له أمران: أحدهما أنَّ الموفور الجناح يبسط جناحيه في الأكثر، وذلك إذا صفَّ في طيرانه فلا يدوم ضربه بجناحيه، والمقصوص لقصوره عن البسط يديم ضربهما، والثَّاني تحريك الجناحين إلى خلف ». وبعضهم سَمَّاهُ « التَّشبيه المعكوس والمنعكس »، أو « غلبة الفروع على الأصول ».

التَّشْبِيهُ الملْفوف

الملْفُوفُ لغة: من فعل لَفَّ يَلُفُّ لَفّاً الشَّيء، ضدّ نشره: ضمَّه وجمعه. عرَّفه القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » فقال: وأيضاً إنْ تعدَّدَ طَرَفَاهُ فإمَّا مَلْفُوفٌ، وهو ما أتى فيه

بالمُشبَّهات ثمَّ بالمُشبَّهات بها». ومثَّل لذلك بقول امرىء القيس يصف عقاباً بكثرة اصطياد الطُّيور: [الطويل]

كَأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

فقد شبَّه الرَّطب الطريَّ من قلوب الطُّير بالعُنَّاب، واليابس العتيق منها بالحشف، وهو أرْدَأ الثمر البالي، إذْ ليس في اجتماعهما هيئة مخصوصة يعتدّ بها ويقصد تشبيهها. وكذلك ذكره صاحب «المطول» و«الأطول» والسّيوطيّ مثله.

التَّشْبِيهُ المُنْعَكِس

التَّشبيهُ المُنْعَكِس، هو التَّشبيهُ المعكوس والمقلوب وغلبة الفروع على الأصول. وقد تقدّم القول فيه.

التَّشْبِيهُ الوَهْمِيّ

الوهمُ لغة: من فعل وَهَمَ يَهِمُ وهماً في الشَّيء: تمثَّله وتخيَّله وتصوَّره: ذهب إليه وهمُهُ. عرَّفه القزوينيّ في كتابه «التَّلخيص» فقال: وبالعقلي ما عَدَا ذلك، فدخل فيه الوَهْمِيّ، أيْ ما هو غير مُدْرَكٍ بها ولو أُدْرِكَ لكان مُدْركاً بها، كما في قول امرىء القيس: [الطويل]

أيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأنْيَابِ أغْوَالِ

والمشرَفيّ نسبة إلى مشارف الشام منها السيوف المشرفيَّة والمسنونة. والتَّشبيه الوهْمِي أو الخياليّ هو المركَّب من أمور كلّ واحد موجود يُدرك بالحسّ، لكنْ هيئته التَّركيبية لم توجد. والتَّشبيه متى كان كذلك كان مصبوغاً بالحسّ مكسياً روع الإعجاب.

وذكر الحلبيّ في كتابه «حسن التَّوسُّل» أنّه يقرب من النَّوع المُسَمَّى «التَّشبيه الخيالي»، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾[1] فقد استقرَّ في نفوس النَّاس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد، كما استقرَّ في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد، ولذلك ربط سبحانه وتعالى بين شَجَرة الزقُّوم ورؤوس الشَّياطين.

---

(١) سورة الصَّافَّات، الآيتان (٦٤، ٦٥).

وقد أدرج صاحب « المطول » و« الأطول » والقزويني في كتابيه « الإيضاح » و« التلخيص » هذا النوع في تشبيه العقلي بالعقلي، لأنه لا يدرك بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنّه لو أُدركَ لم يكنْ مُدركاً إلّا بها.

التَّشْبِيهَاتُ العُقْم

العُقْمُ لغة: من فعل عَقمَ يَعْقُمُ وعقمت مفاصله: يبست؛ والعِقْمِيّ من الكلام: الغامض. ذكر الحاتميّ التّشبيهات العقم في كتابه « حلية المحاضرة » نقلاً عن هارون الرّشيد أنّه قال عن بيتي عنترة: [الكامل]

وَخَلاَ الذُّبَابُ بِهَا يُغَنِّي وَحْدَهُ غَرِداً كفِعْلِ الشَّارِبِ المُتَرَنِّمِ
هَزِجاً يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ فِعْلَ المكبِّ على الزِّنَادِ الأَجْذَمِ

« يا أصمعيّ هذا من التّشبيهات العقم الّتي لا تنتج» وشبهت بالرّيح العقيم الّتي لا تنتج ثمرة ولا تلقح شجرة. وأضاف الحاتميّ نقلاً عن الأصمعيّ: « أنّ أبا عمرو بن العلاء وخلفاً الأحمر ويونس، أجمعوا على أنّ التّشبيهات العقم الّتي انفرد بها أصحابها ولم يشركهم فيها غيرهم ممّن تقدّم معدودات ». وسجّل ابن رشيق ما ذكره الحاتميّ في كتابه « العمدة » وأضاف قائلاً: « وفي الشعر من هذا صدر جيد، وفي القرآن تشبيه كثير ».

التَّشْبِيهَاتُ المُجْتَمِعَة

عَرّفها الرّازي في كتابه « نهاية الإعجاز »، فقال: إنّما يكون كذلك إذا كان التّشبيه في أمور كثيرة لا يتقيّد البعض بالبعض، وحينئذٍ يكون ذلك تشبيهات مضموماً بعضها إلى بعض لأغراض كثيرة وكل واحد منفرد بنفسه ». ولهذا النّوع خاصيتان:

الأولى: أنّه لا يجب فيها التّرتيب، ألَا ترى أنّك إذا قُلتَ: « زيد كالأسد بأساً، والبحر جُوداً، والسيف مضاءاً، والبدر بهاءاً » لا يجب عليك أنْ تحفظ لهذه التّشبيهات نظاماً ؟.

الثّانية: إذا أُسقطَ البعض فإنّه لا يتغيّر حال الباقي، كقولهم: « هو يصفو ويكدر ويحلو ويمرّ » ولو تركت ذكر الكدورة والمرارة وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفاء وبالعسل في الحلاوة، باقياً على حقيقته. ومثّل لهذا النّوع بقول امرىء القيس: « كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ »...

التَّشْدِيدُ

التَّشْدِيدُ هو الإعنات والالتزام ولزوم ما لا يلزم. وقد تقدَّم البحث فيه بالتَّفصيل.

التَّشْرِيعُ

التَّشْرِيعُ من شَرَعَ، وشرع باباً إلى الطريق أنفذه وفتحه وبيَّنه. وعرَّفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الرَّبيع » فقال: « وهو أنْ تبنى القصيدة على وزنين من أوزان العروض وقافيتين، فإذا أُسقط من أجزاء البيت جزء أو جزءان صار ذلك البيت من وزن آخر، كأنَّ الشَّاعر شرع في بيته باباً إلى وزن آخر ». أمَّا ابن أبي الإصبع فقد سمَّاهُ « التَّوأم »، وقال في كتابه « تحرير التَّحبير »: « التَّوأم يُطابق بين الاسم ومسمَّاه ».

وهذا الفنّ من اختراع الحريريّ، أمَّا الأجدابيّ فهو الَّذي أطلق عليه هذه التَّسمية « التَّشريع ». وقد عرَّفه القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » فقال: وهو بناء البيت على قافيتين يَصِحُّ المعنى عند الوقوف على كلٍّ منهما، كقول الحريريّ: [الكامل]

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّة إنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَارِ

وشبيه بهذا التَّعريف تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » إذْ قال: « إنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يبني الشاعر بيته على قافيتين، إمَّا من بحرين ووزنين، وإمَّا من وزنٍ واحد بعد الحذف، فإنَّك إذا أُسقطت آخر جزء من البيت صار وزناً مستقلاً، والساقط فإنْ كانَ موزوناً مع انتظام المعنى فهو من وزنين، وإلاَّ فهو من وزنٍ واحد ».

وعرَّفه السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » فقال: « التَّشريع هو عبارة لا يناسب ذكرها، فإنَّ التَّشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلَّق بالشَّرع المطهّر، وكان اللاَّئق اجتنابها ». وسَمَّاهُ بعضهم « التَّوشيح ». ويُسَمَّى أيضاً « ذا القافيتين ». بينما ابن الأثير عَرَّفه في كتابه « المثل السَّائر » فقال: « هو أنْ يبني الشاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين، فإذا وقف من البيت على القافية الأولى كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض، وإذا أضاف إلى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض، وصار ما يضاف إلى القافية الأولى للبيت كالوشاح، وكذلك يجري الأمر في الفقرتين من الكلام المنثور، فإنَّ كلَّ فقرةٍ منهما تُصاغ من سجعتين ». وسَمَّاهُ يحيى بن

حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » « تشريعاً » فقال: « لأنَّ ما هذا حاله من الشعر فإنَّ النّفس تشرع إلى تمام القافية وكمالها ».

وعلّل ابن أبي الإصبع المصريّ تسمية هذا النّوع « بالتّوأم » فقال: « إنّه متى اقتصر على القافية الأولى كان منْ ضرب ذلك البحر الّذي عمل الشّاعر بيته منه، فإذا استوفى أجزاءه وبناه على القافية الثّانية، كانَ البيت من ضرب غير ذلك الضّرب من ذلك البحر، وغالبه أنْ يختلفَ الرّويّان وإن جاز توافقهما ». وكذلك اعتبر السّيوطيّ أنّ هذه التّسمية مطابقة للمُسمّى.

وقد كان لابن حجّة الحمويّ موقف من هذا الفنّ البديعيّ، وهو: « ولا شَكَّ من أنَّ هذا النّوع لا يأتي إلاّ بتكلُّفٍ زائدٍ وتعسُّف، فإنّه راجع إلى الصّناعة لا إلى البلاغة والبراعة ».

التّشْعِيبُ

التّشْعِيبُ: الجمع والتّفريق والإصلاح والإفساد، وانشعب النهر وتشعّب: تفرّقت منه أنهار. عرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أنْ يكونَ في المصراع الثّاني كلمة من المصراع الأوّل ». ومثّل له بقول كُثيّر عزّة: [الطويل]

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يَا عَزُّ أنّها ... قَلَتْكِ وَلاَ أنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وَلٰكِنَّهُم يَا أَحْسَنَ النَّاسِ أُولِعُوا ... بِقَولٍ إذَا مَا جِئْتُ: هَـذَا حَبِيبُهَا

وعرّفه ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد » فقال: « هو أنْ يكونَ في صدرِ الكلام كلمةٌ من عجزه ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾[1]. وهذا كما نلاحظ مثيل لنوع « ردّ العجز على الصدر ».

التّشْكِيكُ

التّشْكِيكُ من الشّكّ، وهو نقض اليقين؛ ويقال: شككت وتشكّكت في الأمر. عرّفه ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » وقال: « وهو من ملح الشعر وطُرف الكلام، وله في

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٤٤).

النَّفس حلاوة وحسن موقع، بخلاف ما للغُلُوّ والإغراق؛ وفائدته الدَّلالة على قرب الشبهين حتَّى لا يفرَّق بينهما ولا يميز أحدهما من الآخر ».

بينما يتباين وتعريف ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التَّحبير »، فقال: هو أنْ يأتيَ المتكلِّم في كلامه بلفظة تُشَكِّكُ المخاطب هل هي حشو أو أصلية لا غنى للكلام عنها. مثل قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ﴾[1]. فإنَّ لفظه « بدين » تُشَكِّكُ السَّامع هل هي فضلة، إذ لفظة « تداينتم » تغني عنها، والنَّاظر في علم البيان يعلم أنَّها أصلية لأنَّ لفظة الدّين لها محامل، وتقول: « داينت فلاناً المودَّة يعني جازيته » ومنه: « كما تدين تُدان ».

والدِّين المجازي هذا الذي لا يكتب ولا يُشهد عليه ولما كان المراد في الآية الكريمة تبيين الدِّين المالي الَّذي يكتب ويُشهد عليه وفيه وتبيين الأحكام المعلَّقة به وما ينبغي أنْ يعملَ فيه، أوجبت البلاغة أنْ تقولَ « بدين » معناه يكتب ويشهد ليقول: « فاكتبوه » والله أعلم.

ونقل هذا التَّعريف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل »، والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز »، والسُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح ». وسمَّاه ابن الأثير « التَّجاهل ». بينما ابن أبي الإصبع عرَّفه بقوله: « ومن التَّشْكيك نوعٌ الْتبسَ على بعض المؤلِّفين حتَّى أَدْخَلَه في باب تجاهل العارف، وهو أنْ يرى المتكلِّم شيئاً شبيهاً بشيءٍ فيشكِّك نفسه فيه لقصد تقريب المشبَّه من المشبَّه به، ثمَّ يعود عن المجاز إلى الحقيقة، فيزيل ذلك التَّشْكيك، فإنْ لم يعدْ إلى الحقيقةِ فهو تجاهل العارف، وإنْ عاد فهو التَّشْكيكُ المحض ». ومثَّل له بقول سَلْم: [الطويل]

تَبَدَّتْ فَقُلْتُ الشَّمسُ عِندَ طُلُوعِهَا ... بجلدٍ غنيِّ اللَّونِ من أثَرِ الوَرْسِ
فَلَمَّا كَرَرْتُ الطَّرْفَ قلتُ لصاحبي ... عَلَى مِرْيَة مَا هَهُنا مَطْلَعُ الشَّمسِ

ثم قال: فانظر كيف رجع إلى التحقيق بعد التَّشكيك، وهذا ممَّا لم يدركه ابن رشيق القيروانيّ وغيره عندما اعتبروه من نوع « تجاهل العارف ». وهنا في قول سَلْم رَجْعٌ عن التَّشكيكِ بينما في قول أبي تمَّام الَّذي مثَّله ابن رشيق لمْ يرجع: [الطويل]

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَأَحْلامُ نائمٍ ... أَلَمَّتْ بِنا أم كان في الرَّكب يُوشَعُ

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٨٢).

وعليه فإنَّ بيتَ مسْلم من التَّشْكيكِ الحَقّ، عَلى عكس بيتِ أبي تمّام، لا يمتُّ إلى التَّشْكيكِ في شيءٍ ولا أدنى صلة، وإنَّما هو من الفنِّ البديعيّ « تجاهل العارف » كما وإنَّ التَّباينَ ظاهر للعيان.

ونخلص إلى القول أنَّ هذا اللَّون هو من ابتداع واختراع ابن أبي الإصبع إذْ لم يسبقه إليه سابق.

التَّشْهِيرُ

التَّشْهيرُ من الشُّهرة، وهي وضوح الأمر، وقد شهَّرهُ تشهيراً فاشتَهَرَ. قد عَرَّفَ التَّشهير ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التَّحبير »، وقال: « والتَّشهير أنْ يأتيَ النَّاثر في أثناء نثره ببيت لنفسه ». وقد أشارَ المصريّ إلى هذا النَّوع عند كلامه على الاستعانة.

التَّصْحِيفُ

التَّصْحِيفُ: الخطأُ في الصحيفة، والتَّصحيف: هو أنْ يُقْرَأَ الشَّيْءِ بخلافِ ما أرادَ كاتِبُهُ، وعلى غير ما اصْطُلِحَ عليه تسميته.

ونوَّه الجاحظ في كتابه « الحيوان » إلى ما يقع في الكلام من التَّصحيف. وقد عرَّف عبد القاهر الجرجانيّ التَّصحيف في كتابه « الإعجاز »، فقال: « وهذا يدخل في بعض الأقسام التي ذكرناها في التَّجنيس، ولكن ما أمكن فيه التَّصحيف فَلَهُ باب على حياله وجانب يتميَّز به عن غيره ». إلاّ أنَّ التَّبريزيّ في كتابه « الوافي » ذكر التَّصحيفَ دونَ أنْ يُعَرِّفه. وعنه نقل هذا التَّعريف البغداديّ، وذكره في كتابه « قانون البلاغة » في باب مستقلّ ومنفرد عن أقسام التَّجنيس. أمَّا ابن حجَّة الحمويّ، فقد ذكره في باب « المصحَّف والمحرَّف » وقال: « وهو ما تماثل ركناه لفظاً » ومنهم من يسمِّيه « جناس الخطّ »، وقال ابن حجَّة الحمويّ: [البسيط]

هَلْ مَنْ يَفِي وَيَقِي إنْ صَحَّفُوا عَذْلي وَحَرَّفُوا وأتَوا بِالْكَلْمِ فِي الكَلِمِ

إذْ عدَّهُ الحمويّ من جناس التَّصحيف. وقد صرَّح السُّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » أنَّ هذا النَّوع البديعيّ من اختراعاته، وقال: « وهو أنْ يأتيَ في المقصود بكلام لتصحيفه معنى معتبر، فيقصد إلى ذلك لتذهب نفس السَّامع إلى كلّ من معنيَيه، كما حُكِيَ

عن بعض الأذكياء أنّه كتب إلى بعض أصحابه أنْ يَشْتري له من البضائع الرائجة، وأمرَ أنْ لا ينقط، ليصلح للرائجة والرابحة ».

التَّصْدِيرُ

التَّصْدِيرُ: نصبُ الصدر في الجلوس، وصدَّر كتابه: جعل له صدراً. والتَّصْدِير: حزام الرحل والهودج. عَرَّف ابن المعتزّ في الباب الرَّابع من كتابه « البديع » هذا اللون البديعيّ وسَمَّاهُ « رَدّ أعجاز الكلام على ما تقدمها». وقسَّم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام، فمن هذا الباب ما يوافق آخر كلمة فيه آخر كلمة في نصفه الأوّل، مثل قول الشّاعر: [الكامل]

تَلْقَى إِذَا مَا الأَمْرُ كَانَ عَرَمْرَماً   فِي جيشِ رَأْيٍ لا يُفَلُّ عَرَمْرَمِ

ومنه ما يوافقُ آخر الكلمة منه أوّلَ كلمة في نصفه الأوّل، كقول الأُقيشر الأسديّ: [طويل]

سَرِيعٌ إلى ابن العمِّ يَشْتِمُ عِرْضَهُ   وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ

ومنه ما يوافق آخر كلمة فيه بعض ما فيه، كقول أحد الشعراء: [الوافر]

عَمِيدُ بَنِي سُلَيْمٍ أَقْصَدَتْهُ   سِهَامُ المَوتِ وَهْيَ لَهُ سِهَامُ

وزاد على تعريف ابن المعتزّ لفائدة « التّصدير » ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » وقال: « وهو أنْ يَردُّ أعجاز الكلام على صدرِه، فيدُلّ بعضه على بعض، ويسهِّل استخراج قوافي الشعر إذا كان كذلك وتقتضيها الصَّنعة، ويكسب البيت الّذي يكون فيه أبهة، ويكسوه رونقاً وديباجة ويزيده مائية وطلاوة ». ومثّل له أمثلة ابن المعتزّ مع تقسيمه، وعدّه قريباً من « التَّرديد ». وسَمَّاهُ ابن حجَّة الحمويّ « ذكر التّصدير وهو ردّ العجز على الصدر » وعَرَّفه بقوله: « هذا النّوع الّذي هو « ردُّ الأعجاز على الصدور »، سَمَّاهُ المتأخّرون « التّصدير » وهو أخفّ على المستمعِ وأليق بالمقامِ. وقد قسَّمه كابن المعتزّ، كما ذكر أمثلته. وكذلك سَمَّاهُ الأصمعيّ والحاتميّ وابن أبي الإصبع المصريّ.

وقد نوّه الجاحظ إلى هذا الفن بما نقله من الصحيفة الهندية، فقال في كتابه « البيان »: « ويكون مع ذلك ذاكراً لما عقد عليه أول كلامه ». إلاّ أنّه لم يفرد له باباً، وعقّب على رسالة القيان فقال: « والأعجاز لاحقة بصدورها ». وذكر هذا اللّون أيضاً ابن المقفّع، فقال: « حتّى يكون لكلّ فنٍّ من ذلك صدر يَدُلُّ على عجزه ». غير أنّ ابن الأثير اعتبر « ردّ

العجز على الصدر » من باب التَّجنيس، على عكس الغانميّ والسَّكاكيّ اللَّذان أفردا له باباً خاصّاً مستقلاً. وذكره أسامة ابن منقذ باسم « التَّرديد »، وقال: ويُسمَّى « التَّصدير » وأضاف: « اعْلَمْ أنَّ التَّرديدَ هو رَدّ أعجاز البيوت على صدورها، أو تَرِدُ كلمة من النّصف الأوّل في النّصف الثّاني ». إلاّ أنَّ عبدَ الكريم النهشليّ سَمَّاهُ « المضَادَّة »، ومثَّل له بقول الفرزدق: [البسيط]

أَصْدِرْ هُمُومَكَ لا يغلبك وارِدُها ... فكُلُّ وارِدَةٍ يوماً لها صَدَرُ

إلاّ أنَّ قُدامة قال: ومن التَّصدير نوع آخر هو « التَّبديل » أنْ يُصَيِّرَ المتكلِّم الأخر من كلامه أوّلاً وبالعكس، كقولهم: « اشْكُرْ لمن أنعمَ عليكَ وأنعمْ على من شَكَرَكَ » وأنشد لنفسه: [المنسرح]

اصبِرْ عَلَى خُلْقِ مَنْ تُعَاشِرهُ ... واصحَبْ صَبُوراً عَلَى أَذَى خُلقِك

كما عرَّفه المظفَّر العلويّ فقال: « وهو أنْ يَبْتَدِىء الشّاعر بكلمةٍ في البيتِ ثمّ يُعِيدُها في عجزه أو نِصفِه، ثمّ يردّها في النّصف الأخير، وإذا نَظَمَ الشعرَ على هذهِ الصَّنعة، تيسَّر استخراج قوافيه قبل أنْ تطرقَ أسماع مستمعيه ». وسَمَّاهُ ابن قيِّم الجوزيَّة « ردّ العجز على الصدر »، ويُسمّى « التَّصدير » من ضروب البيان وفنون التَّلعُّب بالبيان.

وقال ابن معصوم المدنيّ: « رَدُّ العجزِ على الصدر » هذا النّوع سَمَّاهُ بعضهم بالتَّصدير، والأوّل أولى لأنّه مطابق لمسمَّاه، وخير الأسماء ما طابق المسمّى. ثمّ أضاف فقال بعد أنْ فَرَّق بين مفهومه في النّثر وفي الشعر: وهو في النّثر أنْ يجعلَ أحد اللّفظين المكرَّرينِ ـ أعني المتَّفقين في اللّفظِ والمعنى ـ أو المتجانِسَينِ ـ وهما المتشابهان في اللّفظ دونَ المعنى ـ أو الملحقين بالمتجانسين ـ وهما اللّفظان اللّذان يجمعهما الاشتقاق أو شبهه ـ في أوّل الفقرة واللّفظ الآخر في آخرها، فيكونُ أربعة أقسام:

الأوّل: أنْ يكونا مكررين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾[1].

الثّاني: أنْ يكونا متجانسين نحو قولهم: « سائل اللَّئيم يرجع ودمعه سائل ».

والثّالث: أنْ يجمعَ اللّفظين الاشتقاق نحو قوله تعالىٰ: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾[2].

---

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (٣٧).

(٢) سورة نوح، آية رقم (١٠).

والرّابع: أنْ يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾[1].

وفي النُّظم قسّمه كما قسّمه ابن المعتزّ إلى أقسام ثلاثة مع زيادة قسم آخر، ومنها: وقوع أحد اللّفظين المكرّرين في آخر البيت، والثّاني في حشو المصراع الأوّل، كقول الشّاعر: [الوافر]

تَمَتَّعْ مِن شَمِيمِ عَرارِ نَجْدٍ ... فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ من عَرارِ

وعرّفه السُّبكيّ وقال: « من أنواعِ التّحسين اللّفظيّة لا من الجناس ».

التَّصَرُّفُ

التّصَرُّفُ من صَرْفَ الشّيْءَ: أعلَمَهُ في وجه كأنّه يصرفهُ عن وجه إلى وجه. وهذا النّوع من الفنّ البديعيّ من مخترعات ابن أبي الإصبع المصريّ، وعرّفه بقوله: « هو أنْ يأتِيَ الشّاعر إلى معنى، فيبرزه في عدة صور، تارةً بلفظ الاستعارة، وطوراً بلفظ الإيجاز، وآونة بلفظ الإرداف، وحيناً بلفظ الحقيقة ». ومثّلَ له بقول امرىء القيس: [الطويل]

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لَهُ لَمّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ ... وَأرْدَفَ أعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

فإنّ الشاعر في البيت الأوّل أبرز المعنى على سبيل الاستعارة، ثمّ تصرف فجاء بلفظ الإيجاز فقال: [الطويل]

فَيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كَأنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

فإنّ التّقديرَ: فيا لك من ليل طويل، فحذف الصّفة لدلالةِ التّشبيهِ عليها. وقوله « مغار الفتل »: الحبل المفتول. وقوله: « يذبل »: اسم جبل. ثمّ أخرجه على سبيلِ الإرْداف، فقال: [الطويل]

كَأنَّ الثُّرَيّا عُلِّقَتْ في مَصَابِهَا ... بِأمْرَاسِ كتّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلِ

وقوله: « الثُّرَيّا » النجم المعروف في السّماء، وقوله « مصابها »: موضعها،

---

(١) سورة الشّعراء، آية رقم (١٦٨).

و« جندل »: حجارة صمّاء. وبعدها انتقل إلى التّعبيرِ عنه بلفظِ الحقيقةِ فقال: [الطويل]

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلاَ انجَلِ ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فهذا دليلٌ على قدرة الشاعر وقوتهِ في التّصرُّف الحاذِقِ في المحسنات اللّفظية. كما أفاض القرآن الكريم بقصصه وبصوره البلاغية ما بين الحقيقة والإيجاز والإرداف واختلاف معاني الألفاظ.

وسَمَّى أيضاً ابن أبي الإصبع المصريّ هذا اللون البديعيّ « الاقتدار » وعرّفه فقال: « هُوَ أَنْ يبرزَ المتكلّمُ المعنى الواحد في عدّة صور اقتداراً منه على نظم الاستعارة، وطوراً يبرزه في صورة الإرداف، وآونة يخرجه مخرج الإيجاز، وحيناً يأتي به في ألفاظ الحقيقة ».

ونقل الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسُّل » وكذلك النُّويْريّ في « نهاية الأرب » تعريف ابن أبي الإصبع هذا وأمثلته كذلك، وسَمَّياهُ « التّصرّف » كما سَمَّاهُ المصريّ في « تحرير التّحبير ».

التّصْريحُ بَعْدَ الإِبْهَامِ

التّصْريحُ من صَرَّحَ، وصَرَّح فلان بما في نَفْسِهِ وصارح: أبداهُ وأظهره. وسَمَّاهُ ابن قيّم الجوزيّة « التّصريح بعد الإبهام هو التّفسير »، وسَمَّاهُ بعضهم « التّبيين ». كما اعتبره قُدامة بن جعفر من أنواع المعاني وسَمَّاهُ « صحة التّفسير » وعَرَّفه فقال: « أَنْ يضعَ الشّاعر معاني يريدُ أَنْ يذكرَ أحوالَها في شعرهِ الّذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها مِن غير أن يخالف معنى ما أتى به منه ولا يزيد أو ينقص ». ومثّله بقول الفرزدق: [الطويل]

لَقَدْ جِئْتَ قَوْماً لَوْ لَجَأْتَ إليهم ... طَرِيدَ دَمٍ أَوْ حَامِلاً ثِقْلَ مَغْرَمِ

إلاّ أنّ هذا البيت غير واضح المعنى، لذلك فسّره الشّاعر في البيت التالي فقال:

لأَلْفَيْتَ مِنْهُمْ مُعْطِياً ومُطَاعِناً ... وَرَاءَكَ شَزْراً بالوَشِيجِ المقوَّمِ

وسَمَّاهُ أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » وعرّفه فقال: « وهو أن يوردَ معاني فيحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشّرحِ بتلك المعاني من غير عدول عنها أو زيادة تزاد فيها، كقول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾[1] فسبحانهُ جَعَلَ السُّكونَ للّيلِ، وابتغاء الفضل للنّهار، فجاء في

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٣).

غاية البلاغة ». وكذلك عرَّفه ابن سنان والبغداديّ، فقالا: « هو أنْ يذكرَ مؤلِّف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره، فيأتي به على الصحَّة من غير زيادة ولا نقص ». وهذا قريب من تعريف ابن شيث القرشيّ في « معالم الكتابة ». وعمل الباقلانيّ إلى تعريفه بشرحه من غير عدول عنه فقال: « هُوَ أنْ توضَعَ معانٍ تحتاج إلى شرحِ أحوالِها، فإذا شرحت أثبتت تلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادة ولا نقصان ».

بينما استوفاه ابن رشيق في كتابه « العمدة » بقوله: « هو أنْ يستوفي الشّاعر شرح ما ابتدأ به مُجْمَلاً، وقلَّما يجيءُ هذا إلاَّ في أكثر من بيتٍ واحد ». أمَّا ابن الزَّمْلَكانيّ فخصَّص تعريفه بقوله: « هو أنْ تذكر شيئاً لم تقصد تخصيصه فتعيده مع ذلك المخصص ».

وشبيه بتعريف ابن سنان تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ وكذلك التّنوخيّ، إلاَّ أنَّه يتغاير تغييراً طفيفاً فقال: « هو أنْ يذكرَ المؤلف، ناظماً كان أو ناثراً، أشياء مرتَّبة ثم يفسرها، فالمحمود منه أنْ يكونَ التفسير مرتباً ترتيب المفسَّر، فإنْ خالف بين التَّفسير والمفسَّر في التُّرتيب، أُخذ عليه ما لَمْ يكنْ ذلك لمعنى ». وذكر الحلبيّ والنُّويريّ كلٌّ منهما في كتابه، فقالا: « وهو قريب منه - أيْ من اللَّفِّ والنشر - وهو أنْ يذكرَ لفظاً ويتوهَّم أنَّه يحتاج إلى بيانه، فيعيده مع التَّفسير ».

ويذكر ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جَوْهر الكنز » أنَّ التَّفسيرَ على أقسام: فمنه ما هو ضروري، ومنه ما هو غير ضروري، فالضروري ما لا يتمُّ الكلام إلاَّ به، وغير الضروري ويُسمَّى « تبرعاً »، وهو نوعان: نوع يتمّ الكلام دونه، ولكن لا يكمل معناه إلاَّ بالتَّفسير، ونوع يتمّ الكلام ويكمل تقسيمه، ولكن يحتاج في معناه إلى زيادة تكميل وتوكيد. ومثال الضروري قوله سبحانه جلَّ ثناؤه: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾[1] فقوله سبحانه استغرق أقسام أجناس كلّ ما دَبَّ وَدَرَجَ مع حسن التّرتيب، وهذا تفسير ضروريّ.

والخلاصة ليس كلُّ قول يحتاج إلى تفسير، بل ما كان منه مجملاً ومبهماً. وأفصحُ قولٍ واضحٍ ومفهومٍ قول أحدهم: [البسيط]

ثَــلاثَــةٌ تُشْــرِقُ الــدُّنْيَــا بِبَهْـجَتِـهِمْ شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُـو إسْحَـاقَ وَالقَمَـرُ

(١) سورة النُّور، آية رقم (٤٥).

التَّصْرِيعُ

التَّصْرِيعُ من صَرَّعَ الباب: جعَلَ له مِصْرَاعَيْنِ. والمِصْرَاعـان بَابَـا القصيدةِ بمنـزلة المصراعين اللَّذين هما بَابَا البيت.

لم يسبقِ الخليلَ بنَ أحمد إلى معرفة التَّصريعِ أحدٌ، وقد عَدَّهُ من محاسن الكلام. وعرَّفه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشِّعر » بـ« باب نعت القوافي » فقال: « أنْ تكونَ عذبة الحرف سَلِسَة المخرج، وأنْ تقصد لتَصيير مقطع المصراع الأوَّل في البيت الأوَّل من القصيدة مثل قافيتها، فإنَّ الفحولَ والمجيدين من الشُّعراء القدماء والمحدَثينَ يتوخَّوْنَ ذلك، ولا يكادُونَ يَعْدِلُونَ عَنْه، وربَّما صَرَّعُوا أبياتاً أخر من القصيدةِ بَعْدَ البيتِ الأوَّلِ، وذلـك يكونُ من اقتدار الشَّاعرِ وسعةِ بحره». وأكثرُ مُمثِّل لهذا الفنِّ البلاغيِّ الشَّاعر امرؤ القيس لمحلِّه من الشعرِ ومنه قوله: [الطويل]

قِفَـا نَبْـكِ مِنْ ذِكْـرَى حبيبٍ وَمَنْـزِلِ بسقطِ اللِّوى بين الـدَّخـولِ فَحَـوْمَـلِ

وعَرَّف ابن رشيق التَّصريع، فقال: « التَّصريعُ في الشِّعر يُشْكِلُ على كثير من النَّاس علمه، وهو ما كانت عروضُ البيتِ فيه تابعة لضربه تنقصُ بنقصهِ وتزيدُ بزيادتهِ، وهو دليلٌ على قوَّةِ الطبعِ وكثرة المادةِ، إلَّا أنَّه إذا كثر في القصيدة دَلَّ على التَّكلُّف ».

وعَرَّف ابن سِنان « التَّصريع » فقال: وأمَّا التَّصريع فيجري مجرى القـافية، وليس الفرق بينهما إلَّا أنَّه في آخرِ النِّصف الأوَّلِ من البيت، والقافية في آخر النصف الثَّاني منه. وإنَّما شبِّه مع القافية بمصراعي الباب، ومنه قول امرىء القيس: [المتقارب]

أحـارِ بـنَ عَمْـرو كـأنِّي خَمِـرْ ويَعْـدو على المرءِ مَـا يَـأْتَمِـرْ

وذكر ابن أبي الإصبع التَّصريع في كتابه « تحرير التَّحبير »، فقال: استحسن علماء البلاغة التَّصريع في أوَّل القصيدة لتميـيزه بين الابتداء وغيره، ويفهم قبل تمام البيت رَوِيّ القصيدة وقافيتها، ولذلك قال أبو تمَّام: [الطويل]

وَتَقْفُـو لِيَ الجَـدْوى بِجَـدْوَى وإنَّمـا يَـروقُـكَ بيتُ الشِّعْـرِ حينَ يُصَـرَّعُ

وعرَّفه النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار على نسمات الأسحار » فقال: [البسيط]

كَمْ غَـارَةٍ بـالقَنَـا شَنُّـوا لِمصْـطَلِمٍ والنَّصْـرُ يَلْمَـعُ في زَاهِي وُجُـوهِهِمُ

ففي البيت تصريع بتقديم الصاد المهملة، وهو عبارة عن استواء آخر جزء في صدر البيت وآخر جزء في عجزه في الوزن والرَّويّ والإعراب، وهو أليق ما يكون بمطالع القصائد. وهو ستة أقسام: الكامل، والمستقلّ، والمشطور، والمعلّق، والمكرّر، والموجّه، والناقص. ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

أَفَاطِمُ مَهْلاً بعضَ هَذا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ هَجْرِي فَأَجْمِلِي

وعرَّفه البغدادي، فقال: « هو أن يَقْصدَ الشّاعر لتصيير مقطع المصراع الأوّل في البيت الأوّل من القصيدة كمقطع المصراع الثّاني ».

وقارن ابن الأثير بين التّصريع في الشعر والنّثر، فقال: « إنَّ التّصريع في الشعر بمنزلة السَّجع في الفصلين من الكلام المنثور ». وسَمّاهُ السّيوطيّ: « المصراع » وأدْخَلَهُ في السّجع أيضاً، وقال: « المصراع وهو من زيادتي »، وذكره في الإيضاح: « وهو توافق آخر المصراع الأوّل وعجز المصراع الثّاني في الوزن والرّويّ والإعراب، وأليق ما يكون في مطالع القصائد ». وقال صاحب « التّبيان »: إنّه ثمانية أقسام، وهي عينها المراتب السّبع الّتي ذكرها ابن الأثير، غير أنّه عدَّ المرتبة الخامسة نوعين.

التَّصْرِيعُ الكَامِل

التَّصْرِيعُ الكامل وهو أعلى التّصريع درجة، أنْ يكونَ كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه غير محتاج إلى صاحبه الّذي يليه، ويسمّى « التّصريع الكامل » كما عرَّفه ابن الأثير في مراتبه، ومثَّل له بقول المتنبّي: [الطويل]

إِذَا كَانَ مَدْحٌ فَالنَّسِيبُ المُقَدَّمُ أَكُلُّ فَصِيحٍ قَالَ شِعْراً مُتَيَّمُ

علماً بأنَّ الآخرين لم يخرج أحد منهم عن هذا المعنى للتّصريع. ونقل عنه العلويّ في كتابه « نضرة الإغريض » والقزوينيّ في « إيضاحه » ويحيى بن حمزة العلويّ في « الطّراز » وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع ».

التَّصْرِيعُ المُسْتَقِلُّ

المُسْتَقِلُّ لغة: من فعل قَلَّ يقِلُّ الشّيء: حمله عن الأرض: رفعه، والمستقلّ: الضابط لأمره.

التَّصريعُ المستقلّ وهو من المرتبة الثّانية أنْ يكونَ المصراع الأوَّل مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى الّذي يليه. فإذا جاء الّذي يليه، كانَ مرتبطاً به، كقول امرىء القيس: [الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ   بِسِقطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالمصراع الأوَّل غير محتاج إلى الثّاني في فهم معناه، ولكن لما جاء الثّاني صار مرتبطاً به. ومنه أيضاً قول أبي تمّام: [الطويل]

أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تَرْوَى الظِّمَاءُ الحوائم   وَأَنْ ينظم الشمْلَ المبدَّدَ نَاظِمُ

التَّصْرِيعُ المَشْطُورُ

المَشْطُورُ لغة: من شَطَرَ يَشْطُرُ الشَّيْءَ: جعله نصفين، وَشَطَرَ بيت الشعر: حذف نصفه. التّصريع المشطور كما عرّفه ابن الأثير بقوله أنْ يكونَ التّصريع في البيت مخالفاً لقافيته، ويُسَمَّى « التّصريع المشطور »، وهو أنزلُ درجات التّصريع وأقبحها؛ ومثاله قول أبي نواس: [الوافر]

أَقِلْنِي قَدْ نَدِمْتُ عَلَى الذُّنُوبِ   وَبِالإِقْرَارِ عُذْتُ عن الجُحُودِ

وصرَّع الشاعر بحرف الباء في حشو البيت، ثمّ قفّاه بحرف الدال، وهذا لا يكاد يُستعمل إلاّ قليلاً. قال ابن الأثير عن هذه المراتب السّبع: « وذلك شيءٌ لم يذكره على هذا الوجه أحدٌ قبلي ».

التَّصْرِيعُ المُعَلَّقُ

المعَلّقُ لغة: من الفعل عَلِقَ يَعْلَقُ علوقاً الشّيء: تَعَلَّقَ، وَعَلَّقَ الأمر: ضد صرمه وتركه. التّصريع المعَلّقُ كما عرّفه ابن الأثير. هو أنْ يُذكَرَ المصراع الأوَّل، ويكون معلّقاً على صفة يأتي ذكرها في أوّل المصراع الثّاني، ويُسمَّى: « التّصريع المُعلّق ». ومثاله قول امرىء القيس: [الطويل]

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انجَلِ   بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فقول الشّاعر « ألاَ أيُّها اللّيلُ الطويلُ ألاَ انْجَلِي » معلق على قوله « بصبح » وهذا معيب جداً، وعليه وَرَدَ قول المتنبّي: [البسيط]

قَدْ عَلَّمَ البَيْن مِنّا البَيْنَ أَجْفَانَا   تَدْمَى وأَلَّفَ فِي ذَا القَلْبِ أَحْزَانَا

فإنَّ المصراع الأوَّل معلَّقٌ على قوله « تدمى ».

التَّصْرِيعُ المكَرَّر

كَرَّر لغة تكراراً وتكْريراً الشَّيْء: أعاده مرَّةً بعد أُخرى أوْ مراراً كثيرة.

التَّصْريعُ المكرَّرُ هُوَ من الدَّرجةِ الخامسةِ في مراتبِ ابن الأَثير الجزريّ، وهو أنْ يكونَ التَّصريع في البيت بلَفظة واحدة وسطاً وقافية، ويُسَمَّى « التَّصريع المكرَّر » وهو قسمان:

أوَّلهما: أقرب حالاً من الآخر، ويكون بلفظة حقيقية لا مجاز فيها، كقول عبيد بن الأبرص: [مخلع البسيط]

فَكُلُّ ذي غَيْبَةٍ يَؤوبُ ... وَغَائِبُ الموتِ لاَ يَؤوبُ

وثانيهما: أنْ يكونَ التَّصريع بلفظةٍ مجازيَّةٍ يختلف المعنى فيهَا، كقول أبي تمَّام: [الطويل]

فَتًى كان شُرْباً للعُفاة وَمَرْتَعاً ... فَأَصْبَحَ للهِنْدِيَّةِ البِيضِ مَرْتَعَا

التَّصْرِيعُ الموَجَّه

الموَجَّه لغة: ذو الجاه، ومن الكلام: ما يحتمل الضدَّين فيصحّ أو يكون مدحاً أو ذمّاً.

التَّصريعُ الموَجَّه كما جاء في تعريف ابن الأثير في كتابه « المثل السَّائر » قال: « من الدرجة الثالثة: وهو أنْ يكون الشاعر مخيراً في وضع كل مصراع موضع صاحبه ويُسمَّى « التَّصريع المُوَجَّه »، كقول أحد الشعراء: [خفيف]

من شُروطِ الصَّبوحِ في المهرجانِ ... خِفَّةُ الشُّرْبِ مع خُلو المكَانِ

وهذا البيت يجعل مصراعه الأوَّل ثانياً، ومصراعه الثَّاني أوَّلاً.

التَّصْرِيعُ النَّاقِصُ

النَّقْصُ لغة: من نَقَصَ يَنْقُصُ الشَّيْء: ذهب منه شيءٌ بعد تمامه، ودرهمٌ ناقص: خفيف غير تامّ.

التَّصريع النَّاقص كما حدَّده ابن الأثير في كتابه « المثل السَّائر » بقوله: وهو أنْ يكونَ المصراع الأوَّل غير مستقلّ بنفسه ولا يفهم معناه إلاّ بالثَّاني، ويسمَّى « التَّصريع الناقص »

وليس بمرضي ولا حسن، كقول المتنبي: [الوافر]

مَغَـاني الشِّعْبِ طِيبـاً في المَغَـانِي ... بِمَنْـزِلَـةِ الـرَّبِيـعِ مِنَ الـزَّمَـانِ

فإنَّ المصراع الأوَّل لا يستقلّ بنفسه في فهم معناه دون أنْ يـذْكَرَ المصراع الثَّاني.

التَّصْرِيفُ

التَّصْرِيفُ من صَرَّف الشَّيْء: أعمله في غير وجه كأنَّه يصرفه عن وجه إلى وجه. وعرَّفه الرُّمَّانيّ في كتابه «النّكت في إعجاز القرآن» فقال: التَّصريفُ تصريف المعنى من المعاني المختلفة كتصريفه في الدَّلالات المختلفة، وهو عقدها به على وجه التَّعاقب، فتصريف المعنى من المعاني كتصريف الأصل في الاشتقاق في المعاني المختلفة، وهو عقدها به على جهة المعاقبة، كتصريف الملك في معاني الصِّفات، فصرف في معنى «مالك»، و«ملك»، و«ذي الملكوت» و«المليك»، وفي معنى «التَّمليك»، و«التَّمالك»، و«الإملاك» و«التَّملُّك» و«المملوك». ثمّ قال: وهذا الضَّرب من التَّصريف فيه بيان عجيب يظهر فيه المعنى بما يكتنفه من المعاني الَّتي تظهره وتدلُّ عليه. أمَّا تصريف المعنى في الدَّلالات المختلفة فقد جاء في القرآن في غير قصة، منها قصة موسى - عليه السَّلام - ذكرت في سورة الأعراف وفي طه والشُّعراء وغيرها، لوجوه من الحكمة منها التَّصرف في البلاغة من غير نقصان عن أعلى مرتبة، ومنها تمكين العبْرة والموعظة، ومنها حلّ الشبهة في المعجزة.

وكذلك عَدَّه الباقلانيّ من وجوه البلاغة، ونقل ما ذكره الرُّمَّانيّ.

التَّصنُّع والتَّصْنيع

التَّصَنُّع لغة: من فعل صَنَعَ يَصْنَعُ الشَّيْء: عملهُ، وَصَنَّعَ الشَّيْء: زيَّنه وحَسَّنه بالصناعة.

التَّصنُّع والتَّصنيع هما في الأدب: الابتعاد عن الطبيعة والسليقة باستخدام المحسِّنات اللَّفظية بتَكلُّف وإفراط. وقد اشتهر أدب عصر الانحطاط بهما. انظرهما في بابي الإفراط والتَّفريط.

التَّضادّ

التَّضادُّ: ضِدّ الشَّيء، وقد ضادَّهُ، وهما متضادّان، يُقال: ضادني فلان، إذا خالفني.
والتَّضاد هو التَّطبيق عند أسامة بن منقذ، عَرَّفه في كتابه « البديع في نقد الشِّعر »، فقال: « التَّطبيق هو أَنْ تكونَ الكلمة ضدّ الأخرى ». ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[1] ومنه أيضاً قول زهير بن أبي سُلمى: [البسيط]

لَيثٌ بِعَثَّرَ يَصطادُ الرِّجالَ إِذا ... ما اللَّيثُ كَذَّبَ عن أقرانِه صَدَقا

وقديماً عرَّفه الخليل بن أحمد، فقال: « يُقال طابقت بين الشَّيئين إذا جمعتهما على حذوٍ واحدٍ ». ومثال ذلك قول الرَّسول محمَّد ﷺ: « إِنَّكُم لتكثرون عند الفزع وتقِلُّونَ عند الطَّمع ». وهذا مثل قول يحيى بن حمزة العلويّ، إذْ قال في كتابه « الطِّراز » وقد عَرَّفه بقوله: « ويقال له التَّضاد، والتَّكافؤ، والطِّباق، وهو أَنْ يُؤتى بالشَّيء وبضدِّه في الكلام، وهذا النَّوع متَّفق في تسميته بالطِّباق والمطابقة والتَّطبيق » وأكثر علماء البيان على تلقيبه بما ذكرناه إلاّ قُدامة بن جعفر الكاتب الَّذي سَمَّاهُ « المتكافىء » فإنَّه قال: « لقبُ المطابقة يليق بالتَّجنيس، لأنَّها مأخوذة من مطابقة الفرس والبعير لوضع رِجْلِهِ مكان يده عند السَّير، وليس هذا منه ». وهذا التَّعريف عينه تعريف الأصمعيّ. وسَمَّاهُ جرمانوس « الطِّباق » وعرَّفه بقوله: هو أَنْ يجمعَ ما بين ضِدَّين مختلفين مع مراعاة المشاكلة بينهما حتَّى لا يكون أحدهما اسماً والآخر فعلاً وحرفاً، بل يكونان إمَّا من اسمين كقول الضبّي: [الطويل]

إذا نَحْنُ سِرْنَا بَيْنَ شَرْقٍ وَمَغْرِبِ ... تَحَرَّكَ يَقْظَانُ التُّرابِ وَنَائِمُهْ

وإمَّا من فعلين، وشاهده قول العزي: [الطويل]

تَقَدَّمْتُ فَضْلاً إِنْ تَأَخَّرتُ مُدَّةً ... هَوَادِي الحَيَا طَلٌّ وعُقْبَاهُ وَابِلُ

وإمَّا من حرفين، كقول مجنون ليلى العامريّ: [الطويل]

عَلَى أَنَّنِي رَاضٍ بأنْ أَحْمِلَ الهوى ... وأَخْلَصَ مِنْهُ لا عَلَيَّ ولا لِيَا

وهذا هو عينه تعريف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل »، وتعريف النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب »، والرُّشيد الوطواط في كتابه « الفوائد »، وكذلك تعريف السّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و « معترك الأقران ». وكذلك عَرَّفه الحاتميّ في كتابه « حلية المحاضرة » في

---

(١) سورة النجم، آية رقم (٤٣).

باب المطابقة فقال · أخبرنا أبو الفرج عليّ بن الحسين القرشيّ ، قال : قلت لأبي الحسن عليّ بن سليمان الأخفش: أجد قوماً يخالفون في الطِّباق، فطائفة تزعم - وهي الأكثر - بأنّه ذكر الشيء وضدّه فيجمعهما اللّفظ فهماً لا المعنى، وطائفة تخالف ذلك فتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظٍ واحد. ومثّل بقول زياد الأعجم: [الطويل]

وَنُبِّئْتُهُم يَسْتَنْصِرُونَ بِكَاهِلٍ   وَلِلُّؤْمِ فِيهم كَاهِلٌ وَسَنَامُ

فقوله « كاهل » للقبيلة، وكذلك « كاهل » للعضو عندهم هو المطابقة.

أمّا ابن معصوم المدنيّ فعرّفه بقوله: « ولا مناسبة بين معنى المطابقة لغة ومعناها اصطلاحاً، فإنّها في اللغة الموافقة، يُقال طابقت بين الشّيئين إذا جعلت أحدهما على حذو الآخر، وطابق الفرس في جَرْيِهِ إذا وضع رجْليه مكان يَدَيه، والجمع بين الضدّين ليس موافقة ».

ونقل ابن الأثير قوله: « إنّهم سَمُّوا هذا الضّرب من الكلام مطابقاً لغير اشتقاق ولا مناسبة بينه وبين مُسَمَّاهُ، هذا الظاهر لنا من هذا القول إلاّ أنْ يكونوا قد علموا لذلك مناسبة لطيفة لم نعلمها نحن ». وعَرَّفه التّفتازانيّ في كتابه « شرح المفتاح »، فقال: « إنّما سُمّي هذا النّوع مطابقة لأنّ في ذكر المعنيين المتضادّين معاً توفيقاً، وإيقاع توافق بين ما هو في غاية التّخالف، كذكر الإحياء مع الإماتة والإبكاء مع الضّحك، ونحو ذلك ».

أمّا الآمديّ فسَمَّاهُ المطابقة، وقال: « هو مقابلة الحرف بضدّه أو ما يقارب الضدّ، وإنّما قيل مطابق لمساواة أحد القسمين صاحبه وإنْ تضادّا أو اختلفا في المعنى ». وأضاف: « إنّما هو مقابلة الشّيء بمثل الّذي هو على قدره فَسَمُّوا المتضادّين إذا تقابلا متطابقين ». بينما عرّفه التّبريزيّ في كتابه « الوافي » قائلاً: « فالطباق أنْ يأتيَ الشّاعر بالمعنى وضِدّه، أو ما يقومُ مقام الضدّ ». وجزّأ المطابقة ابن أبي الإصبع المصريّ، فقال: « إنّ المطابقة ضربان: ضرب يأتي بألفاظ الحقيقة، وضرب يأتي بألفاظ المجاز، فما كان منه بلفظ الحقيقة سُمّي طباقاً، وما كان منه بلفظ المجاز سُمّي تكافؤاً، ومثاله: [الكامل]

حُلْوُ الشّمائِلِ وَهْوَ مُرٌّ بَاسِلٌ   يَحمي الذِّمارَ صَبِيحَةَ الإرْهَاقِ

فقوله « حلو ومرّ »، يجري مجرى الاستعارة، إذ ليس في الإنسان ولا في شمائله ما يُذاق بحاسّة الذّوق ». وأدرجه السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم » والقزوينيّ في كتابه

« التلخيص » وشرّاحه أيضاً وابن مالك في « المصباح » وقالوا: التضادّ من المحسنات المعنوية وأصبحت من فنون البديع.

وقد قسّم الطباق المصريّ كما قسّمه جرمانوس فرحات نقلاً عن معاصريه إلى طباق حقيقي وطباق مجازي. إلاّ أنّ الطباق الّذي يأتي بألفاظ الحقيقة ثلاثة أقسام:

الأوّل: طباق الإيجاب، وهو الجمع بين الشّيء وضدّه.

والثّاني: طباق السّلب، وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي، أو أمر ونهي، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ. يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(١).

والثّالث: طباق التّرديد، وهو أن يردّ آخر الكلام المطابق على أوّله، فإنْ لم يكن الكلام مطابقاً فهو « ردّ العجز على الصدر ».

ومنه نوع يُسَمّى الطّباق الخفيّ والملحق بالطّباق، وهو الجمع بين معنيين بتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلّق، مثل السببية واللّزوم، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَىٰ الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾(٢) فإنّ الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدّة، لكنّها مسبّبة عن اللّين الّذي هو ضدّ الشِدّة.

وسمّاه أيضاً ابن حجّة الحمويّ « المطابقة » وعرّفها، فقال: « إنّ المطابقة الّتي يأتي بها النّاظم مجردة ليس تحتها كبير أمر، ونهاية ذلك أنْ يطابقَ الضدُّ بالضدِّ، وهو شيء سهل، اللّهمّ إلاّ أنْ تترشّح بنوع من أنواع البديع وتشاركه في البهجة والرّونق ». ومثّل لذلك بقول امرىء القيس: [الطويل]

مكَرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً ... كجلمودِ صخر حَطّهُ السّيلُ من عَلِ

فالمطابقة في الإقبال والإدبار، لكنّه لما قال « معاً » زادها تكميلاً في غاية الكمال، فإنّ المرادَ بها قرب الحركة في حالتي الإقبال والإدبار، وحالتي الكرّ والفرّ.

وقد عني الجرجانيّ عناية فائقة بالمطابقة، وقال: « وأمّا المطابقة فلها شعب خفيّة، وفيها مكانُ غموض، وربّما التبست بها أشياء لا تتميّز إلاّ للنظر الثاقب والذّهن اللّطيف ».

---

(١) سورة الروم، الآيتان (٦و٧).

(٢) سورة الفتح، آية رقم (٢٩).

وعلّق الصَّنْعَانيّ، فقال: «وهي من أكثرها دلالة على الفصاحة في الكلام، وأدْخَلُ في المنظوم والمنثور».

التَّضَجُّعُ

التَّضَجُّعُ لغةً: القعود عن الأمر والتقصير فيه؛ لأنّه مصدر تَضَجَّعَ في الأمر: إذا تَقَعَّدَ ولم يقم به.

والإضجاع في القوافي الإقواء. والإضجاع في باب الحركات، مثل: الإمالة والخفض. وقد سَمَّى «شام رابين» Chaim Rabin التَّضَجُّع بـ التراخي drawl الصوتي. وينسب «التَّضَجُّع» لقبيلة «قيس».

أمّا التضجّع المنسوب في رواية الرجل الجرميّ لقبيلة قيس، وهل هو لغة أو لهجة أم أنّه تراخٍ صوتيّ، فلم تفصّل لنا كتب اللغة المقصود بـ «تضجّع قيس» فبقي اللفظ مبهماً، وإنْ كان وَرَدَ في لسان العرب أنّ الإضجاع في الحركات هو الإمالة والخفض؛ لأنّ للإمالة بحثاً آخر معروفاً. فالإمالة ظاهرة صرفية تشترك فيها قبائل عدة، منها تميم وأهل نجد وأسد وقيس، ولا ندري إنْ كانت هذه الصفة من تلقيب ذلك «الجَرْميّ» الذي أراد استرضاء معاوية والتقرّب منه... أم لا.

التَّضْمِينُ

التَّضْمِينُ من ضَمَّنَ الشَّيْءَ: أَوْدَعَهُ إياه كما تودع الوعاءَ المتاعَ.

التّضمين كما عرّفه التّبريزيّ في كتابه «الوافي» والسّكاكيّ في كتابه «مفتاح العلوم» والتّنوخي في كتابه «الأقصى القريب» وابن الأثير الحلبيّ في كتابه «جوهر الكنز»: «هو أن يُبنى بيت على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضياً له».

إلّا أنّ أبا هلال العسكريّ عرّفه بقوله: «أنْ يكونَ الفصل الأوّل مفتقراً إلى الفصل الثّاني، والبيت الأوّل محتاجاً إلى الأخير» وقريب من هذا التّعريف قول ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» الّذي عَرّفه فقال: «هو أنْ تتعلّق القافية أو لفظة ممّا قبلها بما بعدها، كقول النّابغة الذّبيانيّ: [الوافر]

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ على تميمٍ ... وَهُمْ أَصْحَابُ يَومِ عُكَاظَ إنّي
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَالِحَاتٍ ... وَثِقْتُ لَهُمْ بِحُسْنِ الظَّنِّ مِنّي

وكلّما كانت اللّفظة المتعلّقة بالبيت الثاني بعيدة من القافية، كان أسهل عيباً من التّضمين، لأنّ القدماء يعتبرون التّضمين عيباً لأنّه في نظرهم أنّ خيرَ الشعرِ ما قام بنفسه وكمل معناه في بيته، وقامت أجزاء قسمته بأنفسها، واستغني ببعضها لو سكت عن بعض ». وهذا على عكس رأي ابن الأثير الجزريّ. وعَرَّفه الرُّمّانيّ في كتابه « النكت في إعجاز القرآن »، فقال: « حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه. وهو على وجهين: ما كان يَدُلُّ عليه الكلام دلالة الإخبار، وما يدُلُّ عليه دلالة القياس ».

والتّضمين عند علماء البلاغة هو: « استعارتك الأنصاف والأبيات من غيرك، وإدخالك إيّاه في أثناء أبيات قصيدتك ». وقد أعطى الزّركشيّ للتّضمين معنى يختلف عن الآخرين، فقال: « هو إعطاء الشّيء معنى الشّيء، وتارةً يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأمّا في الأسماء فهو أنْ تضمّنَ اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالىٰ: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾[1] ضمنَ « حقيق » معنى « حريص » ليفيد أنّه محقوق بقول الحق وحريص عليه. وأمّا الأفعال فأنْ تُضَمِّنَ فعلاً معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأنْ يكونَ الفعل يتعدّى بحرف فيأتي متعدّياً بحرف آخر ليس من عادته التّعدّي به فيحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحّ تعدّيه به ». وأضاف قائلاً: « والتّضمين البلاغيّ هو استعارة كلام الأخير وإدخاله في الكلام الجديد ». وسَمّاهُ المظفّر العلويّ تضميناً وتسميطاً وتوشيحاً، ولهذين الفنّين معنيان مختلفان عن التّضمين، وقد عَرَّفه فقال: باب التّضمين ويُسمّى « التّسميط والتّوشيح ». وهذا في أشعار العرب قليل جداً. ومنه قال الأخطل: [الكامل]

وَلَقَدْ سَمَا لِلْخُرَّمِيِّ فَلَمْ يَقُلْ ... بَعدَ الوَغى، لكِنْ تضايَقَ مقْدَمِي

وعرّفه أسامة بن منقذ فقال في كتابه « البديع في نقد الشعر »: « اعلم أنّ التّضمين هو أنْ يتضمّنَ البيت كلمات من بيتٍ آخر ». وذكر بيتَ الأخطل السابق.

تَضْمِينَ المُزْدَوج

عَرَّف الرّشيد الوطواط في كتابه « حدائق السّحر » التّضمين المزدوج، فقال: « ويكون

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٠٥).

بأنْ يوردَ الشاعر أو الكاتب في عباراته أو أبياته لفظَيْن أو مزدوجَيْن وذلك بمراعاته لحدود الأسجاع والقوافي ».

ويُعتبر تعريف الرَّازي شبيه بتعريف الرَّشيد الوطواط مع بعض التَّصرف، وهو التالي: هو أنْ يكون المتكلِّم بعدَ رعاية الأسْجاع يجمع في أثناء القرائن بين لفظتين متشابهتي الوزن والرَّويّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ عَظِيمٍ ﴾[1]. وعرَّفه ابن الزَّملكانيّ بقوله: « هو أنْ يقع في أثناء قرائن النَّثر أو النَّظم لفظان مسَجَّعَان مع مراعاة حدود الأسجاع الأصلية ». ونقل ابن قيِّم الجوزيَّة هذا التَّعريف مع الأمثلة. وأشارَ ابن معصومِ المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع » إلى أنَّ هذا الفنّ البلاغيّ من مخترعات صاحب « المعيار »، ومنه قول البحتريّ: [الكامل]

إنَّ الظّباءَ غداةَ سفحِ محجَّرٍ ... هَيَّجْنَ حرَّ جوى وفَرْطَ تَذَكُّرِ
من كُلِّ سَاجِي الطَّرف أغْيَدَ أجيدٍ ... ومهفهفِ الكشحين أحوى أحورِ

التَّضْييقُ

التَّضْييق من الضِّيق، والضِّيق نقيض السّعة، ويقال: ضَيَّقَ عليه الموضع. ذكر الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » وكذلك النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والرَّشيد الوطواط في كتابه « الفوائد » وابنِ حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » أنَّ التَّضْييقَ يُسمَّى « لزوم ما لا يلزم » إلاَّ أنَّ أسامة بن منقذ أفرد له باباً سَمَّاهُ « باب التَّضْييق والتَّوسيع والمساواة» وعرَّفه فقال: « اعْلَمْ أنَّ النُّقَّاد قالوا البلاغة أنْ يكونَ اللَّفظ على قدر المعنى، ولا يكون أطول منه ولا أقصر، ولذلك قالوا: خيرُ الكلام ما كانت ألفاظه قَوالبَ لمعانيه، فمتى كان اللَّفظ أكثر من المعنى كان الكلام واسعاً، وضاع المعنى فيه، مثل قولِ نُصَيْب: [الطويل]

وَلَمَّا قَضَيْنَا من مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ ... ومسَّحَ بالأركانِ من هُوَ مَاسِحُ
وَفَاضُوا ليومِ النَّحْرِ مِنْ كُلِّ وجْهَةٍ ... ولَمْ ينظرِ الغَادِي الَّذِي هو رَائِحُ
أَخَذْنَا بأطرافِ الأحَادِيثِ بَيْنَنَا ... وسَالَتْ بأعْناقِ المَطِيِّ الأبَاطِحُ

ولا خلاف في أنَّ المعنى ضائعٌ في اللَّفظ، لأنَّه بمعنى: لمَّا حججْنَا رَجَعْنَا وتحَدَّثنا في الطَّريق؛ لكنْ عليهِ حلاوةٌ وطلاوةٌ ». وسَمَّاهُ بعضهم الالتزام، والإعنات والتَّشديد.

---

(١) سورة النَّمل، آية رقم (٢٢).

وهذا اللون البلاغي من اختراع السّيوطيّ، فقد عرّفه في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال: « هذا النّوع اخترعتُهُ وسمّيتهُ بـالتّضييق بأنْ يلتـزمَ في الرّويّ أمراً لا يلزم، وإنّما لم يذكروه لظنّهم أنّ الرّويّ يلزم أنْ يكونَ على حرفٍ واحدٍ فلا يقعُ فيها التزام ما لا يلزم ».

التّطْبِيقُ

التّطْبيقُ من الطّبق؛ وهو غطاء كل شيء، وقد طابق طباقاً الشّيئان: تَساوَيَا. والتّطبيق ذكره أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » والجرجانيّ في كتابه « أسرار البلاغة » والرّشيد في كتابه « الفوائد » وابن الزّملْكانيّ في كتابه « التّبيان » ويحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » بأسماء « التّكافؤ، والطّباق، والمطابقة، والمقاسمة ».

التّطْرِيزُ

التّطْرِيزُ من الطّرْز، والطّرْز: البَزّ والهيئة، والطّراز: الجيِّد من كل شيء.

التّطريز هذا اللّون البديعيّ من مخترعات العسكريّ، وقد عرّفه في كتابه « الصّناعتين » فقال: « هو أنْ يقعَ في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون فيها كالطّراز في الثّوب، وهذا النّوع قليل في الشّعر ». وهذا النّوع هو التّوشيع عند أبي هلال العسكريّ؛ ومنه قول زياد الأعجم: [الكامل]

ومتى يُؤامِرْ نَفْسَهُ مستحيـاً	في أنْ يجود لذي الرّجاء يَقُلْ جُدِ
أو أنْ يعودَ لـه بنفحةِ نائلٍ	بعد الكرامة والحياء يقُلْ عُدِ
أو في الزّيادةِ بعد جزل عطيّة	للمستزيدِ من العُفَاةِ يَقُلْ زِدِ

فالتّطريز في قوله « الرجاء، والحياء، والعُفاة ». وعرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر » عين تعريف أبي هلال العسكريّ. والتّطريز غير ذلك عند ابن أبي الإصبع المصريّ فعرّفه بقوله: « هو أنْ يبتدىء المتكلّم أو الشّاعر بذكر جمل من الذوات غير مُفصّلة، ثمّ يخبر عنها بصفة واحدة من الصّفات مكرّرة بحسب العدد الّذي قدّره في تلك الجملة الأولى، فتكون الذّوات في كل جملة متعددة تقديراً والجمل متعددة لفظاً، والصّفة الواحدة المخبر بها عن تلك الذوات متعددة لفظاً، وعدد الجمل التي وصفت بها الذوات لأعداد الذّوات عدد تكرار واتحاد لا تعداد تغاير ».

وقيل اخترعه ابن أبي الإصبع المصريّ، وعرَّفه فقال: « هو أنْ يشتمل الصدر على ثلاثةِ أسماء مخبر عنه ويتعلّق به ويشتمل العجز على الخبر مقيداً بمثله مرتين ». وتبعه في هذا التّعريف، ونقل عنه كل من ابن مالك، والحلبيّ، والنُّويْري، والعلويّ، والسُّبكيّ، والحمويّ، والسّيوطيّ. غير أنّ ابن قيِّم الجوزيّة وافق تعريفه تعريف أبي هلال العسكريّ: « وهو أنْ تأتي قبل القافية بسجعات متتالية، فيبقى في الأبيات أواخر الكلام كالطِّراز في الثّوب ». ومثّل له بقول البحتريّ: [البسيط]

وَغَابَ عَنْ مُقْلَتِي نَومي وَنَافَرَهَا   وَخَانَنِي المسْعِدَانِ: الصَّبْرُ والجَلَدُ

وأكّدَ ابن قيِّم أنَّ هذا اللون لم يعرفه القدماء، وإنّما استقرأه من كتاب اللّه سبحانه وتعالى؛ فقال: « هذا النّوع استخرجه المتأخّرون، وليس في شعر القدماء شيء منه ولا في كلامهم، وقد استقرَيْتُه من الكتاب العزيز وأشعار المولّدين، فوجدته على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما له علمان: علم في أوّله، وعلم في آخره.
الثّاني: ما له علم في أوّله.
الثّالث: ما له علم في آخره ».

وجمع المدنيّ بين رأي المتقدّمين والمتأخّرين، وعلّق المدنيّ قائلاً: « هكذا قرّره الشيخ صفيّ الدّين الحلّي في شرح بديعيّته ». وعرّفه جرمانوس فرحات، فقال: هو أن يبتدىء الشاعر بذكر جمل من الذوات غير مفصّلة ثمّ يخبر عنها بصفة واحدة من الصّفات مكرّرة بحسب العدد الّذي قدّره في تلك الجمل، فتكون الذوات في كلّ جملة متعددة تقديراً، والجمل متعددة لفظاً، وعدد الجمل الّتي وضعت الذّوات بها عدد تكرار وإيجاد لأعداد تغاير؛ وشاهده من البديعيّات قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

شَمْلِي بِتَطْرِيزِ مَدْحِي فِيهِ منتظمٌ   يَا طِيبَ مُنْتَظِمٍ يَا طِيبَ مُنْتَظِمِ

التَّطْرِيفُ

التَّطْرِيفُ من طَرّف فلان إذا قاتل حول العسكر، لأنّه يحمل على طَرَفٍ منهم فيردّهم إلى الجمهور، والتّطريف: أنْ يردّ الرجل عن أخريات أصحابه.

وقد عَرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر »، فقال: « اعْلَمْ أنْ

التّطريفَ هو أنْ تكونَ الكلمة مجانسةً لما قبلها أو لما بَعْدَها، أو متعلِّقة بها بسبب من الأسباب ». ومثَّل له بقول أبي تمَّام: [البسيط]

السَّيْفُ أصْدَقُ إنْبَاءاً مِنَ الكُتُبِ   في حَدِّهِ الحَدُّ بَيْنَ الجِدِّ واللَّعِبِ

التَّطْويلُ

التَّطْويلُ من الطول وهو نقيض القصر، يقال طوّل لفرسك: أي أرْخِ له حبله في مراعاة.

عَرَّفه ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة »، فقال: « التَّطويل هو أنْ يُعَبَّرَ عن المعاني بألفاظ كثيرة كلّ واحد منها يقوم مكان الآخر، فأي لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله وليس هو لفظاً متميِّزاً خصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميّزاً خصوصاً ».
وعرَّفه ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر »، فقال: « التَّطْويلُ هو زيادة اللَّفظ عن المعنى لغير فائدة ». ومثَّله بقول الشَّاعر: [مجزوء الوافر]

ذَكَرْتُ أخِي فَعَاوَدَنِي   صُدَاعُ الرَّأْسِ والوَصَبِ

فإنَّ لفظَ « الرأس » حشو لا فائدة فيه، لأنَّ الصداع لا يستعمل إلاّ في الرَّأسِ، وليس بمفسد للمعنى وفي هذا وغيره أقوال يرجع إليها في موسوعات البلاغة.

وذكره القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » فقال: وبفائدة عن التَّطويل وهو أنْ لا يتعيَّن الزائد في الكلام. ومثاله في الكلام قول عَديّ بن زيد العبادي من قصيدته الَّتي أولها: [الوافر]

أبُدِّلَتِ المَنَازِلُ أمْ عَفِينَا   بِقَادِمِ عَهْدِهِنَّ فَقَدْ بَلِينَا

ورأى بعض البلاغيّين أنَّ « التَّطويل » هو أنْ يزيدَ اللَّفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللَّفظ الزَّائد متعيناً، كقول عديّ أيضاً: [الوافر]

فَقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيهِ   وَألْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

فإنَّ الكذب والمين واحد، ولا يتعيَّن أحدهما للزّيادة ولا يترجَّح، لأنَّه إنْ كانت الزِّيادة متعيِّنة اختصَّ ذلك باسم « الحشو »، وهو زيادة معينة لا لفائدة.

والبعض الآخر عَدَّ التَّطويل عيباً كقول الرُّمَّانيّ في « الرِّسالة العسجديَّة »:

« فأمّا التّطويل فعيب وعيّ ؛ لأنّه تكلّف فيه الكثير فيما يكفي منه القليل، فكان كالسّالك طريقاً بعيداً جهلاً منه بالطّريق القريب ». ونقل عنه الصّنعانيّ تعريفه هذا.

التَّظْرِيفُ

التّظْرِيفُ من الظّرف وهو البراعة، وقيل: حسن العبارة والحذق بالشّيء. وعرّف ابن معصوم المدنيّ التّظريف وسَمّاهُ « التّسهيل ». وقد تقدّم التّفصيل فيه.

تَعَادُلُ الأَقْسَامِ

التّعادلُ لغة: من فعل عَدَلَ يَعْدِلُ عَدْلاً السهمَ ونحوه: قوّمه، وفلاناً بفلان: سوّى بينهما.

أشارَ إليه المرزوقيّ في كتابه « شرح ديوان الحماسة » وقصد به صحّة التّقسيم ثمّ مقابلة كلّ قسم من المعاني المتحدّث عنها بقسمه. وذكره القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » وعَرّفه فقال: ومنه التّقسيم، وهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ثم إضافَةُ ما لِكلّ إلَيْهِ على التّعيين؛ ومثاله قول بعضهم: [البسيط]

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الأَذَلَّانِ عِيرُ الحَيِّ والْوَتَدُ
هَذَا عَلَى الخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

وقال السّكاكيّ: هو أنْ تذكرَ شيئاً ذا جزئين أو أكثر، ثمّ تضيف إلى كلّ واحدٍ من أجزائه ما هو له عندك؛ كقوله: [المتقارب]

أدِيبَانِ فِي بَلْخَ لا يَأْكُلَانِ إذَا صَحِبَا المَرْءَ غَيْرَ الكَبِدْ
فَهَذَا طَوِيلٌ كَظِلِّ القَنَاةِ وهذا قَصِيرٌ كَظِلِّ الْوَتِدْ

وعرّفه أسامة بن منقذ فقال في كتابه « البديع في نقد الشعر »: اعلَمْ أنّ التّقسيمَ هو أنْ يُقَسّمَ المعنى بأقسام تستكمله فلا تنقصُ عنه ولا تزيد عليه، كما قال الله تعالى: ﴿ هو الَّذِي يُرِيكُم البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾[1] وأنشد سيبويه في « الكتاب » قول نصيب: [الطويل]

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لا وفَرِيقُهُمْ نَعَمْ وفَرِيقٌ أَيْمُنُ اللّه مَا نَدْرِي

---

(١) سورة الرعد، آية رقم (١٢).

وعرَّفه عبد الغنيّ النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار على نسمات الأسحار » فقال: [البسيط]

وَلَمْ يَـزَلْ بِعُـلُومِ الـوَحْيِ مُتَّصِفـاً هَـذَا الزَّمَـانُ وَفِي الآتِي مِنَ القِدَمِ

في البيت تقسيم ويطلق على ثلاثة أمور: الأوّل استيفاد المتكلّم أقسام المعنى الّذي أخذ فيه، وعليه مشتْ بعض أهل البديعيّات ومنه بيت قصيدتي. فإنَّ الزّمانَ منقسم إلى ماضٍ ومستقبلٍ وحال لا غير مع كمال التّصريح ببقاء نبوّته ﷺ بعد موته، خلافاً لمنكري ذلك، كما هو مُسطر في كتب العقائد ». ومثّل لذلك بقول زهير: [الطويل]

وَأَعْلَمُ مَـا فِي اليَـومِ والأمسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَـا فِي غَـدٍ عَمِي

وعرَّفه جرمانوس فرحات، فقال: « هو أنْ تذكرَ شيئاً ذا جزئين فصاعداً ثمَّ تضيف إلى كلّ واحد من أجزائه ما هو له عندك. واشترط فيه البديعيُّون أنْ تستوفي أقسام القسمة فلا يغادر منها شيئاً ». ومثّل له بقول زهير بن أبي سُلمى: [الوافر]

فَـإِنَّ الـحَقَّ مَـقْـطَعُـهُ ثَـلاَثٌ يَـمِـيـنٌ أَو شُـهُـودٌ أَو جَـلاَءُ

تَعَادُلُ الأَوْزَان

أشارَ المرزوقي في « شرح ديوان الحماسة » إلى تعادل الأوزان، وعرَّفه فقال: « وأرادَ به تساوي سموط الأسجاع، وهي القرائن الّتي تنزل من الكلام المسجوع منزلة المصاريع للشعر، فتعادلها بأنْ تكونَ المقادير في النُطق معتدلة فيه، وذلك أصل السّجع. ومثاله قول الله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مرْفُوعَةٌ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾[1] ومنه قول النّبي ﷺ: « اللّهُمَّ أَعْطِ منفقاً خلفاً، وأعطِ ممسكاً تلفاً ».

ومن كلام بعض البلغاء: « أي شيءٍ أطيبُ من ابتسامِ الثغورِ، ودوامِ السُّرورِ، وبكاءِ الغَمامِ، ونوح الحَمامِ ».

التَّعْبِيرُ عَنِ المُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ المَاضِي

هذا الفنّ البلاغيّ هو من الالتفات، وهو العدول فيه إلى الزمن الماضي تقريراً

---

(١) سورة الغاشية، الآيتان (١٣و١٤).

وتحقيقاً لوقوعه، ومثاله قول اللّه تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[1].

ويتكلّم الأديب بأسلوب الزّمن الحاضر أو المستقبل بالماضي، فهو مجاز لفظي. كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ ﴾[2] بمعنى « يقول » عكسه لأنّ المضارعَ يُرادُ به الديمومة والاستمرار.

التَّعَجُّبُ

التَّعجُّبُ من العُجْبُ والعَجَبِ. والعُجْبُ: إنكار ما يرد عليك لقلّة اعتياده. عرَّف التَّعجُّب ابن فارس، فقال: « وأمّا التّعجّب فتفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف، كقولك: « ما أَحْسَنَ زيداً » ومنه قوله عزَّ وجلّ: ﴿ قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾[3]. إلاّ أنَّ الرَّازي أَدْرَجَهُ في أقسام النُّظم، وفعل مثله الوطواط في كتابه « حدائق السِّحر ». ومنه قول الشّاعر: [الوافر]

أَيا شَمْعاً يضيءُ بِلاَ انْطِفَاءِ ... وَيَا بَدراً يَلُوحُ بِلاَ مَحَاقِ
فَأَنْتَ البَدْرُ مَا مَعْنى انتِقَاصِي ... وَأَنْتَ الشَّمْعُ مَا سَبَبُ احْتِرَاقِي

وعرَّفه الوطواط، فقال: « تكون هذه الصّنعة بأنْ يظهرَ الشاعر في أحد أبياته تعجُّبه وحيرته من شيءٍ من الأشياء ».

التَّعْدِيدُ

التَّعْدِيدُ هو الأعداد، وسَمَّاهُ بعضهم « سياقة الأعداد » و « سياقة العدد » أيضاً. وقد تقدّم الحديث عنه.

التَّعْدِيلُ

التَّعْدِيلُ من عَدَّل الموازين والمكاييل: سواها، وعَدَّل الشّيء: وازنه. وعرَّفه ابنَ شيث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة »، فقال: « هو أن تكونَ اللّفظة الّتي هي السَّجعة

---

(١) سورة النّمل، آية رقم (٨٧).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٦).

(٣) سورة عبس، آية رقم (١٧).

الثّانية مركّبة من كلمتين، حتى تساوي أختها ». ومثّل له بقول الشّاعر: [البسيط]

وإنْ أَقَرَّ على رَقٍّ أَنامِلُهُ   أَقَرَّ بالرِّقِّ كُتّابُ الأنامِ لَهُ

وعرّف ابن رشيق هذا الفنّ، ومثّل ببيت الشعر السابق، وعَدّه من التّجنيس، وقال: « وقد أحدث المولّدون تجانساً مُنْفَصلاً، يظهر أيضاً في الخط » ومثّل له بقول أبي تمّام: [الكامل]

رَقَدُوكَ في يومِ الكِلابِ وَشَقَّقُوا   فيهِ المَزادَ بجحفلٍ كالّلابِ

التّعْرِيضُ

التّعْرِيضُ من عرّض، وعَرَّض لفلان وبه: إذا قال فيه قولاً وهو يعيبه. وقد عرّفه يحيى بن حمزة العلويّ، فقال: « التّعريض خلاف التّصريح، وأضافَ: « إنّه اللّفظ الدالّ على الشّيْء من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي». فقوله اللّفظ الدّالّ على الشّيْء، عامٌ في جميع ما يَدُلُّ عليه اللّفظ من جهة النصّ والظاهرِ والحقيقةِ والمجاز. وقوله من طريق المفهوم يُخرجُ جميع ما ذكرناه، فإنّ دلالَتَهُ من جهة اللّفظ لا من جهة مفهومه. وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاحٌ، وليس يحترز به عن شيء آخر، ولو حَذَفَهُ لجاز. ومثّل له بقول النّبيّ محمّد ﷺ: « وَلاَ تُضَحُّوا بالعَرْجَاءِ » فإنّه يدخل فيه مقطوع الرِّجلين، من جهة مفهومه. وقد ذكره الفرّاء ولم يسمّه. وفسّر قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾[1] يَدُلُّ على أنّه عرّفه وفهمه.

وقد ذكره ابن قتيبة وعَرّفه في كتابه « عيون الأخبار » وجمعه والكناية في باب مستقلّ، فقال: « ومن هذا الباب التّعريض، والعرب تستعمله في كلامها كثيراً، فتبلغ إرادتها بوجه هو ألطف وأحسن من الكشف والتّصريح، ويعيبون الرجل إذا كان يكاشف في كلّ شيء، ويقولون: لا يحسن التّعريض إلاّ ثلباً »، وقد سَمّاهُ ثعلب في كتابه « قواعد الشّعر » « لطافة المعنى الدالّة بالتّعريض على التّصريح ». وعرّفه، فقال: « ومن لطف المعنى كلّ ما يدلّ على الإيحاء الّذي يقومُ مقام التّصريح لمن يحسن فهمه واستنباطه ».

إلاّ أنّ ابن المعتزّ جعله من محاسن الكلام « التّعريض والكِنَاية ». وكذلك عبد القاهر

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

الجرجانيّ والتّبريزيّ والبغداديّ على عكس ابن الأثير. غير أنّ ابن وهب سَمّاهُ « اللّحن » وقال: « وأمّا اللّحن فهو التّعريض بالشّيء من غير تصريح أو كناية عنه بغيره ». وأشارَ إليه ابن جنّي ولم يعرِّفه. إلاّ أنّ ابن رشيق القيروانيّ في كتابه العمدة أدرجه في باب « الإشارة ». وجعل التّنوخي الكِنَاية والتّعريض فنّين متقاربين وعَرَّفهما فقال: « ومن البيان الكِنَاية والتّعريض وهما معنيان متقاربان جداً وربما أُلتبس على كثير من الفضلاء أمرهما فمثل أحدهما بما يستحق أنْ يكونَ مثالاً للآخر، وربّما كان ذلك لكون اللّفظ صالحاً للكناية من وجه، والتّعريض من وجه.

وجعل ابن الأثير الحلبيّ التّعريض والكِنَاية إلغازاً، وعرّفهما بقوله: « إنّ الإلغازَ والتّعمية إذا قاربت الظهور سُمّيتْ كناية أو تعريضاً، وأمّا إذا أوغل في خفائه سُمّي لغزاً أو رمزاً ». وفرّق يحيى بن حمزة العلويّ كابن الأثير بين « التّعريض والكِنَاية ». كما وأنّ الحلبي والنّويْريّ عَرّفا التّعريض، فقالا: « وأمّا التّعريض فهو تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر كقولك: ما أقبح البخل تعرض بأنّه بخيل ». وذكر السّكاكيّ التّعريض فقال مُعَرِّفاً: « متى كانت الكِنَاية عرضيّة كان إطلاق اسم التّعريض عليها مناسباً ». ومثله فعل ابن مالك والقزويني والسّبكيّ، غير أنّ الأخير بحثه في البديع، وقال: « التّعريض وهو الدّلالة بالمفهوم بقصد المتكلّم ». وسار على نهجه السّكاكيّ والتّفتازانيّ والمغربيّ.

واعتبر الزّركشيّ التّعاريض والكِنَاية فصلاً واحداً، كابن قتيبة. وعرّف التّعريض، فقال: وسُمّي تعريضاً لأنّ المعنى باعتباره يفهم من عرض اللّفظ أي من جانبه، ويُسمّى « التّلويح » لأنّ المتكلّم يلوح منه للسامع ما يريده، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾[1] لأنّ غرضه بقوله: « فاسألوهم » على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجّة عليهم بِمَا عرَّض لهم به من عجز كبير الأصنام عن الفعل، مستدلاً على ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئِلوا.

وأُفرد له ابن حجّة الحمويّ باباً خاصاً وعرّفه، وقال: « هو عبارة عن أنْ يكني المتكلّم بشيء عن آخر لا يصرح به، ليأخذه السّامع لنفسه ويعلم المقصود منه ». وقال مثله ابن معصوم المدنيّ والسّجلماسيّ. وقسّمه المدنيّ إلى ستة أقسام: الموصوف، الملاطفة الاستعطاف والاستماحة، والملامة، الاستدراج والاحتراز.

---

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).

التَّعريفُ والتَّنْكِيرُ

التَّعريف لغة: من فعل عَرَفَ يَعْرِفُ عِرفةً الشَّيء: علمه، وتَعَرَّف: ضدّ تنكَّر. عرَّف يحيى بن حمزة العلويّ التعريف باسم المعرفة في كتابه «الطِّراز» وقال: «اعلمْ أنَّ المعرفة ما دَلَّتْ على شيء بعينه، والنَّكرة ما دَلَّتْ على شيء لا بعينه، ولا يجوزُ تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظي لأمرين: أمَّا أوَّلاً فلأنَّ المقصود بيان الماهيَّة، وأمَّا ثانياً فلأنَّ بعض المعارف يكون في معنى النكرة. ثم إنَّ المعارف خمسٌ: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، ثمَّ المعرَّف باللَّام، ثمَّ المضاف إلى واحد في هذه إضافةً معنويةً لا لفظية، وهي متفاوتةٌ في التَّعريف.

الأوَّل: الإضمار؛ يكون إذا كان المقام مقام التَّكلّم، كقول بشار: [البسيط]

أنـا المـرعَّثُ لا أخْفَى عـلى أحـدٍ ذرّت بيَ الشمس للقـاصي وللداني

أو كان المقام مقام خطاب كقول الحماسية أُمامة مخاطبة ابن الدّمينة: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّـذِي أَخْلَفْتَنِي مَـا وَعَـدْتَنِي وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَـانَ فِيـكَ يَـلُومُ

أو كان مقام الغيبة كقوله تعالىٰ: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[1] أي العدل.

الثَّاني: العلمية لإحضاره ذلك بعينه في ذهن السَّامع ابتداءاً باسم مختصّ كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2]. أو للكِنَاية حيث الاسم صالح لها، كقوله تعالىٰ: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾[1] أي جهنّمي. أو لإيهام استلذاذه، كقول الشَّاعر: [البسيط]

بـاللَّهِ يـا ظبيـاتِ القـاع قُلْنَ لَنـا ليـلايَ منكنَّ أم لَيْلى مـن البَشَـرِ

أو التَّبرُّك به مثل: «اللَّهُ الهادي ومحمد هو الشفيعُ». أو التَّفاؤل مثل: «سعد في دارك». أو التَّطيُّر مثل: «السفاح في دار صديقك».

الثَّالث: الموصوليَّة؛ ويكون منها: الصِّلة، التَّفخيم، التَّنبيه، الإيماء، وشأن الخبر.

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (٨).

(٢) سورة الإخلاص، آية رقم (١).

(٣) سورة المسد، آية رقم (١).

الرَّابع: الإشارة؛ ويؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور، وذلك أنْ يقصدَ تمييزه لإحضاره في ذهن السَّامع حسّاً كقول الشَّاعر: [الطويل]

هَـؤلاءِ قَـومٌ إنْ بَنَـوْا أَحْسَنُـوا البِنَـا وَإنْ عَـاهَـدُوا أَوْفَـوا وإنْ عقـدوا شَـدُّوا

أو لقصـد أنَّ السَّامعَ غبي لا يميز الشَّيء عنده إلَّا بـالحِسّ، كقـول الفـرزدق: [الطويل]

أُولَئِـكَ آبَـائِـي فَجِئْنِي بِـمِثْـلِهِمْ إذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَـرِيـرُ المَجَـامِـعُ

أو للتَّنبية، إذا ذكر قبل المسند إليه مذكورٍ وعقِّب بأوصاف على أنَّ ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجلِ تلك الأوصاف. كقوله تعالىٰ: ﴿ أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ﴾[1].

الخامس: التَّعريف بالألف واللَّام؛ وتكون لإشارة معهود بينك وبين مخاطبك أو يُراد به نفس الحقيقة مثل: « الماء مبدأ كل حيّ ».

السَّادس: التَّعريف بـالإضافة؛ وتكون لإحضـار المسند إليـه في الذِّهن، أو تغني إضافته عن التفصيل، أو لتضمنها تعظيماً أو تفخيماً أو استهزاءاً ».

وعرَّفه ابن الزَّملكانيّ في كتابه « البرهان الكـاشف »، فقال: « وقـد يَظُنُّ ظـانٌّ أنَّ المعرفةَ أجْلَى فهي من النَّكرة أولى، ويخفى عليه أنَّ الإبهام في مواطن خليق، وأنَّ سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذمِّ اللَّذين من شأنهما التَّشيـيد. وعلَّة ذلك، أنَّ المطامحَ متعددة المصـادر بتعدد الموارد، والنَّكرة متكثِّرة الأشخـاص يتقاذف الـذِّهن من مطالعهـا إلى مغاربهـا، وينظرهـا بـالبصيـرة من منسمهـا إلى غاربها، فيحصل في النَّفس لها فخامة وتكتسي منها وسامة، وهذا فيمـا ليس لمفرده مقدار محصور، بخلاف المعرفة فإنَّه لواحد بعينه يثبت الذِّهن عنده ويسكن إليه ».

والتَّنكير يأتي لفائدة وينكَّر المسند إليه لأغراض منها: الإفراد، والنَّوعية، والتَّعظيم، والتَّحقير، والتَّكثير، والتَّقليـل. وينكَّر المسند لأغراض منهـا: عدم الحصـر، التَّفخيم، والتَّحقير.

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٥).

التَّعَطُّفُ

التَّعَطُّفُ: من عطف الشَّيْءِ يَعْطِفُهُ عَطْفاً: حَنَاهُ وَأَمَالَهُ.

عَرَّفه أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين » فقال: « والتَّعَطُّفُ أَنْ تذكرَ اللَّفظ ثُمَّ تكرِّره والمعنى مختلف ». قالوا وأوَّل من ابتدأهُ امرؤ القيس: [الطويل]

أَلاَ إِنَّني بَـالٍ عـلى جمـلٍ بـالِ ... يَسُـوقُ بِنَـا بَـالٍ وَيَتْبِعُنَا بَـالِ

وليس هذا من التَّعطُّف على الأصل الَّذي أَصَّلوه، وذلك أَنَّ الألفاظ المكررة في هذا البيتِ على معنى واحد يجمعها معنى البلى، فلا اختلاف بينها، وإنَّما صار كل واحد منها صفة لشيء، فاختلفت لهذه الجهة، لا من جهة اختلافها في معانيها، وإنَّما التَّعطُّف على أصلهم كقول الشماخ: [البسيط]

كـادت تُسَاقِطني والـرَّحْـل إنْ نَـطَقَتْ ... حَمَـامَـةٌ فَـدَعَـتْ سَـاقـاً عَلَى سَـاقِ

أي دعتْ « حمامة » وهو ذَكَرُ القماري ويسمَّى « الساق ». وهذا قريب من التَّجنيس الَّذي سمَّاهُ قُدامة « المطابقة »، علماً بأَنَّ أهل البلاغة يسمُّون المطابقة « التَّعطُّف ». وسَمَّى التَّبريزيّ في « الوافر » التَّعطُّف « ترديداً »، فقال: هـو أَنْ يُعَلِّقَ الشاعـر لفظة في البيت بمعنى، ثم يردّها بعينها ويعلِّقها بمعنى آخر؛ ومثاله قول زهير بن أَبي سُلْمى: [البسيط]

مَنْ يَلْقَ يـومـاً على عـلاَّتـه هَـرِمـاً ... يَلْقَ السمـاحَـةَ منـه والنَّـدى خُلُقـا

وأفردَ ابن أَبي الإصبع للتَّعطُّف باباً خاصاً، وعرَّفه فقال: وقد سَمَّاهُ قوم « المشاكلة »، وقد تقدَّم أَنَّ التَّعـطُّف كالتـرديد في إعـادة اللَّفظة بعينهـا في البيت، وأَنَّ الفرقَ بينهمـا بموضعهما وباختلاف التَّردد، وثبتَ أَنَّ التَّعطُّف لا بدَّ أَنْ تكون إحدى كلمتيه في مصراع والأخرى في المصراع الآخر، ليشبِّه مصراعاً في انعطاف أُحدهما على الآخر بالعطفين في كلِّ عطف منهما يميل إلى الجانب الَّذي يميل إليه الآخر؛ ومنه قوله تعـالىٰ: ﴿ قُلْ هَـلْ تَرَبَّصُونَ بِنَـا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَـيْنِ وَنَحْنُ نَتَـرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْـدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ ﴾[1].

وعرَّف ابن مالك التَّعطف، فقال: « التَّعطفُ أَنْ تعلقَ الكلمة في موضع من الصدر

---

(١) سورة التَّوبة، آية رقم (٥٢).

بمعنى، ثمّ تعلقها فيما سوى الضرب من العجز بمعنى آخر ». ومثّل له بقول الشاعر: [الطويل]

إِذَا نَهَى النَّاهِي فَلجَّ بِيَ الهَوَى   أَصَاخَ إلى الواشِي فَلجَّ بيَ الهَجْرُ

فإنّ الكلمتين على عطفي البيت، وهذه من المزاوجة.

وفي معرض حديث ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » عن التّرديد، قال: « فأمّا التّعطّف فهو أنْ تكون إحدى الكلمتين في المصراع الأوّل والأخرى في المصراع الثّاني، وكذلك المشاكلة، وحاصل الأمر أنّ هذه الأنواع كلّها مادة واحدة وشواهدها متقاربة وهي باب واحد ». ومثّل له بقول أبي نواس: [البسيط]

صَفْرَاءُ لا تَنْزِلُ الأَحْزَانُ سَاحَتَهَا   لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ

وعَدّه السُّبكيّ كالتّرديد، وقال: « إنّه كالتّرديد إلاّ أنّ الكلمة مذكورة في مصراعين وهو أعمّ من المزاوجة من وجه، فإنّ تلك يشترط فيها الشرط والجزاء، ولا يشترط فيها التّكرار في مصراعين أو فقرتين، وهذا يشترط فيه التّكرار في مصراعين، ولا يشترط أن يكونَ في الكلام شرط وجزاء. وينفصل هذا والذي قبله عن « ردّ العجز على الصدر » بأنّ ذلك يكون العجز فيه آخر الضرب أو آخر الفقرة، وهو أنْ يكون إعادة الكلمة فيهما فيما وراء القافية ».

وأشار ابن حجّة الحمويّ إلى الفرق بين التعطّف والتّرديد، فقال: « والفرق بينهما أنّ التّعطّف من الأنواع الّتي ليس تحتها كبير أمر، وإنّ رتبة البديع أعلى من هذه الأنواع السافلة ».

وفي معرض الحديث في علم المعاني، قال السّيوطيّ: ثمّ نبهت من زيادتي أيضاً على أنواع خاصة من التّكرير أحدها يُسمّى « التّرديد »، وثانيها: « التّعطّف ». وكذلك ذكر المدنيّ ما ذكره السّابقون، وفرّق بين « التّرديد » و « التّعطّف » من وجهين: الأوّل: أنّ « التّرديد » لا يشترط فيه أعادة اللّفظة في المصراع الثّاني، بل لو أعيدت في المصراع الأوّل صحّ بخلاف التّعطّف، والثّاني: أنّ التّرديدَ يشترط فيه إعادة اللّفظة بصيغتها، والتّعطّف لا يشترط فيه ذلك.

التَّعْظِيمُ

التّعظيمُ هو التّفخيمُ والتّبجيلُ. انظره في التّفخيم.

تَعْقِيبُ الكَلَام

تَعْقِيبُ الكلام من العَقِب. وعَقِبُ كلِّ شيء: آخره، وعقب هذا إذا جاء بعده. وقد عرَّف التَّنوخي «تعقيب الكلام» في كتابه «الأقصى القريب»، فقال: «ومن البيان تعقيب الكلام بمصدر معظم بمن أُضيف إليه، توكيداً لما في ذلك الكلام من الحكم والمعاني وغير ذلك ممّا يعظم في بابه خيراً أو شرّاً؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[1]. لمّا كانت الجبال ترى جامدة وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحاب لسرعة حركتها وهي لا ترى، كان ذلك أمراً عظيماً تحار فيه العقول؛ وأكَّدَ بقوله تعالىٰ: «صُنْعَ اللَّهِ» ثمّ وصف نفسه بأنّه المتقن لكلِّ شيء».

وذكره ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة»، فقال: «ويُسمّيه بعض الحُذّاق من أهل الصِّناعة «التَّعْقِيب» وهو عندهم مستحسن. أمّا التَّعْقِيب وهو مثل التَّقعير فمكروهٌ في الكلام».

التَّعْقِيدُ

التَّعقيدُ من العقد: نقيض الحَلّ، والتَّعْقِيدُ من الأساليب غير المستحسنة. وجمع أبو هلال العسكريّ مع التَّعقيد في باب واحد «الإغلاق والتَّقعير» وقال: «التَّعقيد والإغلاق والتَّقعير سواء، وهو استعمال الوحشيّ، وشدَّة تعليق الكلام بعضه ببعْض حتّى يستبهم المعنى». وعرَّفه الثّعلبي في كتابه «يتيمة الدّهر» فقال: «وهو أحد مراكبه الخَشنة الّتي ينسخها ويأخذ عليها في الطرق الوعرة، فيَضِلُّ ويُضل ويَتْعب ويُتْعب ولا ينجح».

وذكر ابن جنّي هذا الفن ومعظم الأمثلة التي تناسب التَّعقيد، وبيَّن أنّه من الإخلال بقواعد النحو وأصوله، وأنّه متعمَّد لإظهار قوة الطبع. وقد أُرجع هذا الفنّ عبد القاهر الجرجانيّ إلى فساد النَّظم وسوء التَّأليف. وأدرجه السَّكاكيّ في معرض حديثه عن الفصاحة، وقسّمه قسمان:

الأوّل: راجع إلى المعنى، وهو خلوص الكلام عن التَّعقيد، ووضَّحه فقال: والمراد بتعقيد الكلام، هو أنْ يعثر صاحبه فِكرك في متصرفه، ويُشيكَ طريقك إلى المعنى، ويوعرَ

(١) سورة النَّمل، آية رقم (٨٨).

مذهبك نحوه، حتّى يغيمَ فكرك ويشعّب ظنّك إلى أنْ لا تدري من أين تتوصل، وبأيّ طريقك معناه يتحصّل؛ كقول الفرزدق: [الطويل]

وما مثلُهُ في النّاسِ إلاّ مُمَلَّكاً أبو أمِّه حيٌّ أبُوهُ يُقارِبُهْ

والثّاني: غير المعقّد، هو أنْ يفتحَ صاحبه لفكرتك الطّريق المستوي ويمهّده، وإنْ كان في معاطف نصب عليه المنار وأوقد الأنوار، حتى تسلكه سلوك المتبيِّن لوجهته، وتقطعه قطع الواثق بالنجح في طيّته.

واختصر هذا التّعريف القزوينيّ، وعرّفه بقوله: «هو أنْ لا يكونَ الكلام ظاهر الدّلالة على المراد به». وقسّمهُ كالسّكاكيّ إلى قسمين:

الأوّل: ما يرجع إلى اللّفظ وهو أنْ يختلَّ النّظم ولا يدري السّامع كيف يتوصل إلى معناه، والثّاني: ما يرجع إلى المعنى.

ونهج علماء البلاغة منهج السّكاكيّ والقزوينيّ، ودرسوا التّعقيد في مبحث الفصاحة الّذي صدّروا به دراساتهم البلاغيّة.

التّعْليقُ

التّعليق من عَلْق، وعَلِقَ بالشّيْء: نَشَبَ فيه. يُقال عُلِّق بها تعليقاً: أي ارتبط بها أو أحبها. وقد جمع هذا الفنّ أُسامة بن مُنقذ إلى فنّ الإدماج، وسَمّاهُ «باب التّعليق والإدماج» وعرّفه فقال: «اعلمْ أنَّ صيغة ذلك هو أنْ تعلقَ مدحاً بمدح وهجواً بهجو ومعنًى بمعنى». ومثّله بقول المتنبّي: [الخفيف]

حَسَنٌ في عُيُونِ أعدائِهِ أقْـ ـبَحُ من ضَيْفِهِ رأتْهُ السَّوامُ

أُدمج الحُسنَ مع القبح وكلاهما مدح، ووصَفَهُ بالكرم، لأنَّ الإبل إذا رأت ضيفَهُ علمتْ أنّها تُنحر له.

كما عرّفه ابن شيْث القرشيّ فقال: «التّعليق هو أنْ يعلّق معنى بمعنى، فيعلِق المدح بالمدح، والهجو بالهجو». وهذا التّعريف منقول من تعريف أُسامة بن منقذ. ويمتاز هذا الباب أنْ يكونَ أحد المعنيين تصريحاً والآخر تلويحاً، بمعنى أنْ يمهر الكاتب في فنّه، أنْ يريدَ شيئاً ويخفي معه غيره. وهذا ما قاله أبو هِلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» في تعريفه لفنّ «المضاعفة»: «وهو أنْ يتضمَّنَ الكلام مَعْنَيَيْن، معنًى مُصَرّح به ومعنًى

كالمشار إليه ». وهذا التّعريف قريب ممّا سمّاه السّكاكيّ « الاستتباع » والّذي عرّفه، وقال: « هو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر » وكذلك نوّه إلى ذلك ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » في معرض حديثه عن « الاستتباع »؛ بينما سمّاهُ الزّنجانيّ باسم « الموجّه »، والسّكاكيّ « الاستتباع » ولم يغير أحدٌ منهما من الأمثلة. ثمّ إنّ ابن أبي الإصبع نقل تعريف ابن منقذ، فعرّفه وقال: « التّعليق هو أنْ يأتي المتكلّمُ بمعنى في غرض من أغراض الشعر، ثمّ يعلق به معنًى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة معنى من معاني ذلك، كمن يروم مدحاً لإنسان بالكرم فيعلّق بالكرم شيئاً يَدُلُّ على الشجاعة، بحيث لو أراد أنْ يخلصّ ذكر الشجاعة من الكرم لما قدر؛ ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[1] فإنّه ـ سبحانه وتعالىٰ ـ لو اقتصر على وصفهم بالذّلّ على المؤمنين لاحتمل أنْ يتوهّم ضعيف الفهم أنّ ذلّهم عن عجز وضعف، فنفى ذلك عنهم، وكمّل المدح لهم بذكر « عزهم » على الكافرين، ليعلم أنَّ ذلَّهُمْ للمؤمنين عن تواضع لله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ لا عن عجز بلفظ اقتضت البلاغة الإتيان به ليتمّم بديع اللّفظ كما تمّ المدح. فتبيّن في هذه الألفاظ الاحتراس مدمجاً في المطابقة وذلك تبع للتّعليق الّذي هو مطلوب من الكلام.

وقد قسّم التعليق ابن مالك في كتابه « المصباح » إلى قسمين:

أحدهما: أنْ تأتي في شيء من الفنون بمعنى تام فيه توطئة لما تذكره بعد من معنى آخر.

والثّاني: أنْ يتضمّن التّعليقُ بالشرط وراء التّلازم للدّلالة على زيادة المبالغة.

وكذلك ذكرهما يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » بعد أنْ عرّف التّعليق بقوله: وهو تفصيل من قولهم: عَلّقْتُ السقاءَ وعلّقْتُ القوسَ إذا شددتّهما بغيرهما. وهو عن لسان علماء البيان مقولٌ على حمل الشّيء على غيره لملازمة بينهما. ثمّ هو واردٌ على وجهين:

الأوّل: أنْ يكونَ التّعليق بالشرط للدلالة على المبالغة. ومثاله قول أبي تمّام: [الطويل]

فَإنْ أنَا لَمْ يَحْمَدْكَ عَنّي صَاغِراً عَدُوُّكَ فَاعْلَمْ أنَّني غيرُ حَامِدِ

(١) سورة المائدة، آية رقم (٥٤).

فعلّق عدم حمده بما يمدحه على عدم حمد عدوّه على وجه الكره منه، لكن حمدُ عدوّه موجود لأجل مدائحه وترددها على لسانه، فلا جرم كان حمده موجوداً.

والثّاني: أنْ يأتي بشيءٍ من المعاني بمقصد تامّ توطئةً لما يريد ذكره بعده من معنى آخر ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ إنّما يَخْشَىٰ اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ ﴾[1] فلو رَفَعْتَ اسم « اللّه » تعالىٰ كان خطأً لِقُدرة اللّه تعالىٰ على كل الممكنات فإنّه لا يخشى أحداً، ولو نصبته لكان المعنى مستقيماً بمعنى أنّه لا يخشاه من الخلق أحدٌ سوى العلماء، فإنّ الخشيةَ مقصورةٌ عليهم له. إلاّ أنّ ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد » نقل تعريف أُسامة بن منقذ وأفرد باباً واحداً « للتّعليق والإدماج » وذكر أمثلته كذلك.

التّعْليلُ

التّعْليلُ من فعل عَلّل، وعلّله بطعام وحديث: شغله بها وتلهّى. وقد أشارَ ابن سنان إلى « الاستدلال بالتّعليل » بدون أن يُعَرِّفَه. وفي معرض الحديث عن التّخييل لدى عبد القاهر الجرجانيّ، نُدرك أنّه يقصد به « التّعليل »؛ وممّا ذكر قوله: « وجملة الحديث الّذي أُريد بالتّخييل هٰهنا ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدّعي دعوةً لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ».

وكذلك ذكر تسميته الرّازي باسم « حسن التّعليل » وعرّفه قائلاً: « هو أنْ يذكرَ وصفان أحدهما لعلّة الآخر، ويكون الغرض ذكرهما جميعاً ». ومثّل له في كتابه « نهاية الإيجاز » بقول الشاعر: [الطويل]

فإنْ غَادَرَ الغُدْرانُ في صَحنِ دجْنَتِي فلا غَرْوَ مِنْهُ لم يَزَلْ وابلاً يَهْمِي

وقد عرّفه أيضاً كلٌّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنُّوَيْرِيّ في كتابه « نهاية الأرب » فقالا: « هو أنْ يدّعي لوصف علّة مناسبة له باعتبار لطيف، وهو أربعة أضرب، لأنّ الصّفة إمّا ثابتة قصد بيان علّتها، أو غير ثابتة أُريد إثباتها ». وهذا ما نقلاه من تعريف ابن أبي الإصبع والأمثلة كذلك.

فالأول: أنْ لا يظهر لها في العادة علّة، كقول المتنبّي: [البسيط]

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإنّما حُمَّتْ بِهِ فصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ

---

(1) سورة فاطر، آية رقم (٢٨).

والرُّحضاءُ: العَرَقُ أثر الحمى. أو تظهر لها علّة كقول المتنبّي أيضاً: [الرمل]

مـا بـه قـتـلُ أعـاديـهِ ولـكـنْ يَتَّقِي إخـلافَ مـا تَـرْجُـو الـذِّئَـابُ

فإنَّ قتل الأعداء في العادة لدفع مضرَّتهم لا لما ذكره.

والثَّاني: إمَّا ممكنة، وإمَّا غير ممكنة. وهذا ما أشارَ إليه القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » وقد سَمَّاه « حسن التَّعليل » أمَّا تعريفه فهو نفس تعريف الحلبيّ والنُّويْريّ، وكذلك تقسيمه. وتبعه شُرَّاح تلخيصه وابن معصوم المدنيّ. وعرَّفه ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التَّحبير » وقال: « هُوَ أنْ يريدَ المتكلِّم ذكر حكم واقع، أو متوقع، فيقدم قبل ذكره علّة وقوعه، لكون رتبة العلّة أن تُقدَّم على المعلول. ومنه قول أبي تمَّام: [البسيط]

لاَ تُنْكِرِي عَطَلَ الكَرِيمِ من الغِنَى فـالـسَّـيْـلُ حَـرْبٌ لِلْمَكَـانِ الـعَـالِي

علق عدم إصابة الفتى الكريم بالقياس على عدم إصابة السيل المكان العالي كالطَّوْد العظيم من جهة أنَّ الكريمَ لاتِّصافه بعُلُوِّ القدر كالمكان العالي ». وذكر ابن مالك في كتابه « المصباح » أنَّ هذا الفنّ يبدُو مستحيلاً لكونه عجيباً أو غيره، وعرَّفه قائلاً: « التَّعليل أنْ تقصدَ إلى حكم فتراه مستبعداً لكونه قريباً، أو عجيباً، أو لطيفاً، أو نحو ذلك، فتأتي على سبيل التَّظرف بصفة مناسبة للتَّعليل، فتدَّعي كونها علّة للحكم لتوهّم تحقيقه، فإنَّ إثبات الحكم بذكر علّته أروج في العقل من إثباته بمجرد دعواه ». هذا وإنَّ يحيى بن حمزة العلويّ نقل تعريف ابن مالك، إلاَّ أنَّه قسَّمه إلى نوعين تماماً كما ذكره الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »:

الأوَّل: أنْ يأتي التَّعليل صريحاً، إمَّا باللاَّم، كقول النَّبيّ محمَّد ـ عليه السَّلام ـ: « جُعِلَتْ لِيَ الأرْضُ مَسْجِداً وطهوراً ».

الثَّاني: أنْ لا يكون التَّعليل صريحاً في اللَّفظ، وإنَّما يؤخذ من جهة السِّياق والنَّظم والمعنى.

وعرَّفه الزَّركشي، فقال: « إنَّ ذكر الشَّيْء معلّلاً أبلغ من ذكره بلا علّة لوجهين:

أحدهما: أنَّ العلّة المنصوصة قاضية بعموم المعلوم.

والثَّاني: أنَّ النُّفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعلّلة، بخلاف غيرها ».

ويتباين رأي الزّركشي عن سواه في « التّعليل » إذ يُريد التّعْليل الحقيقي، ولذلك تحدّث عن الطرق الدّالّة على العلّة، كالتّصريح بلفظ الحكم، أو الإتيان بـ « كي » أو ذكر المفعول له، أو الإتيان بـ « أن » وغير ذلك. بينما يقصد علماء البلاغة بـ « حسن التّعليل » هو أنْ لا يقوم على علّة حقيقية في أغلب الأحيان. وتبعه في هذا التّعريف السّيوطيّ في كتابيه « معترك الأقران » و« الإتقان » غير أنّه لإيجازه حال دون فهمه بشكل واضح.

التّعليم والتّرسيم

التعليم من فعل عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْماً الرجُلُ: حصلت له حقيقة العِلْم، والشيء: عرفه.

وقد ذكر التعليم والترسيم أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرّفه فقال: « اعْلم أنّ هذا الشّعر هو قولٌ موزونٌ دالٌ على معنى، وله طرفان: أحدهُما غايةُ الجودةِ، والآخر غاية الرّداءة، وبينهما وسائطُ؛ والمعنى للشعر بمنزلة المادة، والشعرُ فيه بمنزلة الصورةِ. وهو أربعة أشياء: لفظ، ومعنى، ووزن، وقافية. وتهذيبهُ أنْ يكون اللّفظُ سمحاً سهل المخارج حلواً عذْباً. وتهذيبُ الوزنِ أن يكون حسناً، تقبله النفسُ والغريزةُ، غير منكسر، ولا مُزحَّف. وتهذيب القافية أن تكون سَلْسَةَ المخرج مألوفةً، فإنّ القوافي حوافرُ الشّعرِ. والذي يُمدَحُ به النّاسُ الصّفات الإنسانية، وهي السّماحةُ والشجاعة والعدل والعفّةُ؛ ومنها ما يتولّدُ منها». ومثل بقول زهير: [الطويل]

أخِي ثقةٍ لا تُهلِكُ الخمرُ مالَهُ ... ولكنّه قد يُهْلِكُ المالَ نائلُهْ

التّعْمِيَةُ

التّعْمية من فعل عَمِيَ، وعَمي عليه الأمر: التبس، والتّعمية: الإخفاء. وقد ذكر ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » فنّ التّعْميةَ في معرض حديثه عن الإشارة فقال: « ومنها التّعْمية، وهذا مَثَلٌ للطير وما شاكله ». ومثّل بقول أبي نواس:

واسْمٌ عَليهِ خَبَن لِلصَّفَا

وما أشبهه، وهو معنى مشهور.

وكذلك فقد تحدّث عنه ابن حجّة الحمويّ في باب « الإلغاز » فعرّفه فقال: « هذا النّوع - أعني الإلغاز - يُسمّى « المحاجاة والتّعمية » وهي أعمّ أسمائه، وهو أنْ يأتي المتكلّم

بعدّة ألفاظ مشتركةٍ من غير ذكر الموصوف ويأتي بعبارات يدُلّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه؛ ومنه قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

وكُـلُّ مـا ألْـغَـزُوهُ حَـلُّه لَـسِـن مُـذْ طَـالَ تَعقيـدُهُ أزْرَى بِفَـهْمِـهِمِ

فقوله هذا، لم يسفر فيه وجه الحسن إلّا من وراى ستور التّورية.

كما أدرج هذا الفنّ السّجلماسيّ ضمن نوع الإشارة، كما هو الحال عند ابن رشيق القيروانيّ.

وقد عَرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » بعد أنْ سَمّاه « المعمّى » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يدمجَ الشّاعر في أثناء نظمه اسماً مبهماً، ثمّ يشير إلى طريقة استخراجه برمز أو إيماء، ويشترط فيه بأنْ يكونَ له معنى شعري وراء المعنى المعماري مستقبلاً بحسن التّركيب في المفهومية، بحيث إنّه إذا سمعه السّامع لا يتوهم ما فيه من التّعمية، وإنْ لم يكنْ هكذا، فليس هو ». ومثّل له بقول الشاعر ملغزاً في عماد: [الطويل]

جَمَـالٌ وحُسْـنٌ والتِـفَـاتٌ وَرِقَّـةٌ وَعَـطْفٌ وَلُـطْفٌ واكْتِمَـالُ هِبَـاتِـهِ

تَـزِيـدُ عَلَى ذَاتِ المِـلَاحِ شَمَـائِـلاً وفي عَـدِّ مَـا بيَّنْتُ وَصْفُ صِفَـاتِـهِ

التّغَايُرُ

التّغايرُ من تغيّر. وتَغَيّرَ الشّيْءُ عن حاله وغَيَّرَهُ: حَوَّله وبدّله كأنّه جعله غير ما كان. وتغايرت الأشياء: اختلفت.

وقد عرّف التّغاير ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » فقال: وهو أنْ يتضادّ المذهبان في المعنى حتّى يتقاوما ثمّ يصحّا جميعاً، وذلك من افتنان الشعراء وتصرّفهم وغَوْص أفكارهم؛ ومثاله قول بعض العرب المتقدّمين يذكر قوماً بأنّهم لا يأخذون إلّا القَوَدَ دون الدِّية: [الكامل]

لَا يَشْـرَبُـونَ دِمَـاءَهُمْ بِـأَكُفِّهِـمْ إنَّ الـدِّمَـاءَ الشَّـافِيـاتِ تُـكَـالُ

إلّا أنّ عبد القاهر الجرجانيّ عَدّهُ من لطيف السرق، وقد جاء على وجه القلب وقصد به النّقص. وقد عَرّفه ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابيه « تحرير التّحبير » و « بديع

القرآن » فقال: « التّغاير هو تضادّ المذهبين، إمّا في المعنى الواحد بحيث يمدح إنسان شيئاً ويذمّه، أو يذمّ ما مدحه غيره، أو يفضل شيئاً على شيء، ثمّ يعود فيجعل المفضول فاضلاً؛ أو يفعل ذلك مع غيره، فيجعل المفضول عند غيره فاضلاً وبالعكس ».

وقد عرّفه كلّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وقالا: « هو أنْ يغايرَ المتكلّم النّاس فيما عادتهم أنْ يمدحوه فيذمّه، أو يذمّوه فيمدحه ». ونقله السّبكيّ وتصرّف بعض الشّيْء وقال: « إنَّ التّغاير إمّا من كلام شخصين كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾[1]. وإمّا أنْ يتغايرَ كلام الشّخص الواحد في وقتين، ومنه قوله تعالىٰ في قريش: ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴾[2] فهذا اعترافهم بالعجز. ثمّ قالوا في وقت آخر: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَا ﴾[3] وكان الأصل أن لا يَعدّ هذا حسناً بل عيباً لكنّه لوقوعه في وقتين مختلفين في هذا المثال عُدَّ من المحاسن ». وقد سَمّاهُ أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » « التلطّف »، وعرّفه قائلاً: « وهو أنْ تتلطّفَ للمعنى الحسن حتّى تهجنه، والمعنى الهجين حتى تحسنه ». وكذلك عَرّف الحمويّ « التّغاير » فقال: « التّغايُرُ سَمّاهُ قوم « التّلطّف »، وهو أنْ يتلطّف الشاعر بتوصله إلى مدح ما كان قد ذمّه هو أو غيره ». وقد سمّاهُ مثل ذلك السّيوطيّ، وسَمّاهُ آخرون « المغايرة » وسَمّاهُ ابن معصوم المدنيّ « المغايرة والتّغايُر ».

التّغْلِيبُ

التّغْلِيبُ من غلب بمعنى قَهر، وغُلّب على صاحبه: حُكِمَ له عليه بالغَلَبَة. عَرّف القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » التّغليب فقال: « هو أنْ يغلبَ الأرجح من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً أو معنى ».

وكذلك عَرّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص »، فقال: « هو أنْ يغلبَ على الشّيْء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، وهو أمر يجري في كلّ متناسبين ومختلطين بحسب المقامات؛ لكن غالب أمره دائر على الشرف والخفّة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ

---

(١) سورة الأعراف، الآيتان (٧٥و٧٦).

(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (٢٤).

(٣) سورة الأنفال، آية رقم (٣١).

القَانِتِينَ ﴾[1] فعدَّت الأنثى من الذكور بحكم التَّغليب، لأنَّ القنوت ممَّا يوصف به الذكور والإناث، ولولا ذلك لقيل وكانت من القانتات ».

والتَّغليب عند الزَّركشيِّ إعطاء الشَّيْء حكم غيره، فعرَّفه فقال في كتابه « البرهان في علوم القرآن »: « وحقيقته إعطاء الشَّيْء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظه عليهما إجراءً للمختلفين مجرى المتَّفقين.

والتَّغليب أنواع: فمنه تغليب المذكر، وتغليب المتكلِّم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، وتغليبُ العاقل على غيره، وتغليب المتَّصف بالشَّيء على ما لم يتَّصف به، وتغليب الأكثر على الأقل، وتغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأنْ يطلقَ اسم الجنس على الجميع، وتغليب الموجود على ما لم يوجد، وتغليب الإسلام، وتغليب ما وقع بغير هذا الوجه، وتغليب الأشهر. وقيلَ إنَّ هذا الفنَّ وأنواعه من باب المجاز ».

وأضاف الزَّركشيّ: « لأنَّ اللَّفظ لم يستعمل فيما وضع له، ألا ترى أنَّ القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذُّكور والإناث على غير ما وضع له ».

التَّغْيِيرُ

التَّغْيِيرُ من تَغَيَّر؛ وَتَغَيَّرَ الشَّيْء عن حاله: تَحَوَّلَ، وغيَّره: حَوَّلَه وبدَّله، كأنَّه جعله غير ما كان. وقد عرَّفه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر »، فقال: « هو أنْ يحيلَ الشاعر الاسم عن حاله وصورته إلى صورة أخرى إذا اضطرَّته العروض إلى ذلك كما قال بعضهم يذكر سليمان ـ عليه السَّلام ـ: [الطويل]

وَكُـلُّ صَـمُـوتٍ نَـثْـلَـةٍ تُـبَّـعِـيَّـةٍ وَنَـسْـجِ سُـلَـيْـمٍ كَـلُّ قَـضَّـاءَ ذابِـلِ

التَّفْخِيمُ

التَّفْخِيمُ من فَخُمَ، وَفَخَّمَهُ: أَجَلَّهُ وعَظَّمَهُ، والتَّفْخِيمُ: التَّعظيم. ذكر ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » في « باب الإشارة » التَّفخيم فقال: ومن أنواع الإشارة

(١) سورة مريم، آية رقم (١٢).

التّفخيم والإيماء، فأمّا التّفخيم، فكقول اللّه تعالىٰ: ﴿ القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾[1] وقد قال كعب بن سعد الغنويّ: [الطويل]

أخِي مَـا أخِي لَا فَـاحِشٌ عِنْـدَ بَيْتِـهِ   وَلَا وَرِعٌ عِـنْـدَ الـلِّقَـاءُ هَـيُـوبُ

وقد نَوّهَ به السّجلماسيّ في كتابه « المنزع البديع » في معرض حديثه عن « الإبهام » فقال: « وهو من جنس الإشارة ».

التّفرِيطُ

التّفْريطُ من فرّط، وفرّط الشيءَ وفرّطه: ضيّعه وقدّم العجز فيه، والتّفريط: التّضيـيع. عَرّف أسامة بن منقذ التّفريط في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعْلَمْ أنّ التّفريطَ هو: أنْ يقدمَ الشاعر على شـيء فيأتي بدونه فيكون تفريطاً منه، إذْ لمْ يكملِ اللّفظَ أو يبالغ في المعنى، وهو بابٌ واسعٌ عليه يعتمدُ النّقادُ من الشعراء، وهو مثلُ قول النّابغَة الذّبيانيُّ: [الطويل]

رِقَـاق النِّعَـالِ طيبٌ حُجُـزَاتُهُـمْ   يُحيُّونَ بالـرَّيحانِ يـومَ السَّبـاسِبِ
يَصُـونُـونَ أجسَـاداً طَـويـلاً نَعِيمُهـا   بخَـالِصَـةِ الأرْدَانِ خُضْـرِ المنَـاكِبِ

البيت الأوّل فاسِدٌ، لأنّ العامة والصّعاليكَ يحيّي بعضهم بعضاً ذلك اليومَ بالرّيحان. وكـذلك البيت الثّاني فاسـدٌ، لأنّه لا فضيلةَ في كـونها ملوّنـةً كل جـانبٍ منهـا لـونٌ ». أمّا التّعريف الّذي جاء به ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » فهو قوله: « أمّا التّفريط فهو التّقصير والتّضييع، والتّفريط في إيراد المعاني الخطابية قبيح لا يجوز استعماله بوجه من الوجوه. ومنه قول الأعشى: [المتقارب]

وَمَـا مُـزْبِـدٌ من خليـج الفُـرَا   تِ جَـوْنٌ غَـوَارِبُـهُ تَـلْتَـطِمْ
بِـأجْـودَ مِـنْـهُ بِـمَـاعُـونِـهِ   إذَا مَـا سَـمَـاؤُهُـمْ لـم تُـغِـمْ

فإنّهُ مدح ملكاً بالجود بماعونِهِ، والماعـون كلُّ مـا يستعار من قـدوم أو قدر، وليس للملوك في بذله مدح ولا لأوساط النّاس أيضاً. وفي مدح السوقة به قولان، ومدح الملوك به عيب وذمّ فاحش، وهذا من أقبح التّفريط ». وعَرّف التّنوخيّ في كتابه « الأقصى القريب » التّفريط، فقال: « والتّفريط أنْ يكونَ اللّفظ قاصراً عمّا تضمنه من المعنى ».

(١) سورة القارعة، الآيتان (١و٢).

وقد قارن ابن الأثير الحلبيّ بين الإفراط والتّفريط، فقال: « أمّا التّفريط والإفراط فهو أنْ يكونَ المعنى المضمّن في العبارة بخلاف ما تقتضيه البلاغة، إمّا أنْ يكونَ انحطاطاً دونها فهو تفريط، وإمّا ما تجاوز عنها فهو الإفراط؛ ومثاله قول النّبيّ ـ عليه السّلام ـ: الجاهل إمّا مُفرِط أو مفرّط ». وجعل ابن قيِّم الجوزيَّة الإفراط والتّفريط والاقتصاد في باب واحد، وسمّاهُ « الامتحان » ونقل كلام ابن الأثير وبعض أمثلته. وعرّفه يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » قال: فيورَد على جهة التّقصير في المعبّر عنه والتّضييع والإهمال له؛ ومنه ما قاله أبو تمّام يمدح رجلاً: [الوافر]

يَتَّقي الحربَ مِنْهُ حِينَ تَغْلي مَراجِلُها بِشَيْطانٍ رَجِيمِ

لقد أكثر علماء البلاغة في التكلّم عن التّفريط، وفسّروا معناه. إلاّ أنَّ السيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » ذكر أنّه لم يرَ من علماء البلاغة من تكلّم عنه سوى عبد الباقي اليمني، فقال: « ونبهت من زياداتي أيضاً على نوع يُسمّى « التّفريط »، ذكره عبد الباقي اليمنيّ في كتابه ولم أرَه لغيره ». وأضاف: « وهو ضد المبالغة، أنْ يؤتى بالوصفِ ناقصاً عمّا يقتضيه حال المعبّر عنه ». ثمّ مثّل بقول الأعشى الّذي مَرَّ التّمثيل به. وهذا مستبعد من كلام السّيوطيّ. ومن المعتقد الّذي يقصده أنّه لم يرَ أحداً أدخل التّفريط في المحسّنات المعنويَّة من البديع.

التَّفْرِيعُ

التَّفْريعُ من الفعل فَرَّعَ، وفَرَّعَ بمعنى فرّق، والتّفريع مصدر قولك: فرعت من هذا الأصل فروعاً بمعنى: استخرجتها. وعرّف ابن رشيق القيروانيّ « التّفريع » وبيّن منزلته من الاستطراد، فقال في كتابه « العمدة »: « وهو من الاستطراد كالتّدريج من التّقسيم، وذلك أنْ يقصد الشاعر وصفاً آخر يزيد الموصوف توكيداً. ومن لطيف التّفريع قول المُتنبّي يصف ليلاً: [الوافر]

أُقلِّبُ فيه أجفاني كأنّي أعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا

فالشّاعر يصف كثرة سهره وإدارة لحظه ويشبهها بكثرة ذنوب الدّهر عنده ». وقد عرّف القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » « التّفريع » فقال: « هو أنْ يصفَ الشاعر شيئاً بوصف ما، ثم يلتفت إلى شيء آخر يوصف بصفة مماثلة أو مشابهة أو مخالفة لما وصف به الأول،

فيستدرج من أحدهما إلى الآخر ويستطرد به إليه على جهة تشبيه أو مفاضلة أو التفات أو غير ذلك، ممّا يناسب به بين بعض المعاني وبعض. فيكون ذكر الثّاني كالفرع عن ذكر الأوّل ». وقد ذكر أمثلة ابن رشيق، مع العلم بأنّ تعريفهما للتّفريع متشابهان.

وقد فرّع هذا النّوع البلاغيّ ابن أبي الإصبع المصريّ إلى نوعين:

أحدهما: أنْ يبدأ الشاعر بلفظة هي إمّا اسم وإمّا صفة، ثمّ يكررها في البيت مضافة إلى أسماء وصفات يتفرّع من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره، كقول أبو الطّيّب المتنبّي: [المتقارب]

أَنَـا ابنُ اللقـاءِ أَنَـا ابنُ السَّـمـاءِ   أَنَـا ابنُ الضِّرابِ أَنَـا ابنُ الطِّعَـان
طَـويـلُ النِّجَـادِ طَـويـلُ العِمَـادِ   طَـويـلُ القَنَـاةِ طَـويـلُ السِّنـان

فكلُّ بيت منهما ينطوي على فروع من المعاني شتّى من المدح تفرعت من أصل واحد.

والنّوع الثّاني: يتفرّع منه معنى واحد من أصل واحد إمّا في بيت أو أبيات، وإمّا في جملة من الكلام أو جمل؛ وهو أنْ يصدرَ الشاعر أو المتكلّم كلامه باسم منفي بـ« ما » خاصة ثمّ يصف الاسم المنفي بمعظم أوصافه اللائقة به إمّا في الحسن أو القبح ثمّ يجعله أصلاً يفرّع منه معنى في جملة من جار ومجرور متعلّقة بـه تعلّق مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب، أو غير ذلك، يفهم من ذلك مساواة المذكور بالاسم المنفي الموصوف، ومنه أبيات الأعشى السابقة.

وقد ذكر أسامة بن منقذ هذا النّوع في كتابه « البديع في نقد الشعر » وسَمّاهُ النّفي. وعرّفه فقال: اعلمْ أنّ النّفي قد كثر في أشعار العَرَبِ والمُحْدَثِين، كقول عَدِي بن الرّقاع (ت ٩٥ هجرية): [الطويل]

ومـا مُـخْـدَرٌ وَرْدٌ يُـرشِّـحُ شبْـلَهُ   بخَفَّـان قـد أَحْمَى جَميـعَ المـوَارِدِ
كـأنَّ دِمَـاءَ الـهـادِيـاتِ بـنـحـره   صَبِيبُ مـلاآتٍ خَضِيبُ مَجَـاسِـدِ

ولهذا التّفريع نوع ثالث وهو تفريع معنى من معنى من غير تقدم نفي ولا جحود كقول ابن المعتزّ: [السريع]

كَـلامُـهُ أَخْـدَعُ مِـنْ لَـفْـظِهِ   وَوَعْـدُهُ أَكْـذَبُ مِـنْ طَـيْـفِـهِ

وهو مختص بمعاني النّفس دون معاني البديع.

وذكر هذه الأنواع كلٌّ من ابن مالك في كتابه « المصباح » وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسُّل » والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والعلويّ في كتابه « الطّراز » وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » وعَرَّفه فقال: « هذا النّوع ـ أعني التّفريع، وهو ضدّ التّأصيل ـ هو أن يصدّر الشاعر أو المتكلّم كلامه باسم منفي بـ « ما » خاصة، ثمّ يصف ذلك الاسم المنفي بأحسن أوصافه المناسبة للمقام، إمّا في الحسن وإمّا في القبح، ثمّ يجعله أصلاً، يفرّع منه جملة من جار ومجرور، ومتعلّقة به تعلّق مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب أو غير ذلك، ثمّ يخبر عن ذلك الاسم بأفعل التّفضيل، ثمّ يدخل من على المقصود بالمدح أو الذمّ أو غيرهما، ويعلّق المجرور بأفعل التّفضيل فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بمن وبين الاسم الداخل عليه ما النّافية، لأنّ حرف النّفي قد نفى الأفضليّة فتبقى المساواة، بيان ذلك أنْ تقول: ما الزّهر إذا بكى الغمام فضحك بأحسن من أخلاق زيد. فالمساواة بين الزهر والأخلاق هٰهنا ثابتة بالشّروط المذكورة ».

وعرَّفه القزوينيّ في « تلخيصه » فقال: « هو أنْ يثبتَ بمتَعَلّقٍ أمرٍ حُكْمٌ بَعْدَ إثباته لمتعلّق آخر ». ومنه قول الكميت: [البسيط]

أَحْلاَمُكُمْ لِسَقَامِ الجهلِ شَافِيَةٌ   كما دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

أمّا السّيوطيّ فقد جمع مع التّفريع التّأسيس، وعرّفه فقال: « هذا نوع لطيف اخترعته لكثرة استعماله في الكلام النبويّ، ولمْ أرَ في الأنواع المتقدّمة ما يناسبه فسميته « بالتّأسيس والتّفريع »، وذلك أنْ يمهّد قاعدة كلية لما يقصده ثمّ يرتب عليها المقصود، كقوله ﷺ: لكلّ دين خلق، وخلق هذا الدين الحياء ». فالتّفريع له معنيان عند علماء البلاغة:

الأوّل: ما ذكره الخطيب القزوينيّ وشُرّاحُ التّلخيص.

والثّاني: ما ذكره البديعيّون والزّنجانيّ في « معيار النظار ». وإلى ذلك أشارَ المدنيّ ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » وقال: « إنَّ النّوع الثّاني سَمَّاهُ بعضهم النّفي والجحود ».

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع على ضربين، الأول هو أنْ يصدر المتكلّمُ كلامهُ بما النّافية خاصة ثمّ إنَّه

يصف الاسم بمعظم أوصافه اللائقة به في الحسن أو القبح ثمّ يجعله أصلاً يفرّع منه جملة من جار ومجرور متعلّقاً به تعلق مدح أو هجاء أو هجر أو نسيب أو غير ذلك، يفهم من ذلك مساواة المذكور بالاسم المنفي ».

التّفْرِيقُ

التّفْريق من الفَرْق: خلاف الجمع. وقيل: فَرَقَ للصلاح فَرْقاً، وفَرَّقَ للإفساد تفريقاً. وقد عرَّفه السَّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم » وقال: « هو أنْ تقصدَ إلى شيئين من نوع فتوقع بينهما تبايناً »، ومنه قول الوطواط: [الخفيف]

مـا نَـوَالُ الغَمَـامِ وَقْـتَ رَبِيـعٍ   كـنـوالِ الأميـرِ وَقْـتَ سـخـاءِ
فـنـوالُ الأمـيـرِ بَـدْرَةُ عَـيْـنٍ   ونَـوَالُ الـغـمـامِ قَـطْرَةُ مَـاءِ

وعرَّفه كذلك القزويني في كتابه « التّلخيص »، فقال: « ومنه التّفريق وهو إيقاعُ تباين بين أمرين من نوعٍ في المدح ». وذكر قول الوطواط السابق الذِّكر. وعرَّفه بمثل هذا التّعريف كلٌّ من ابن معصوم المدنيّ ويحيى بن حمزة العلويّ وابن حجَّة الحمويّ والسّيوطيّ. وقد عرَّف جرمانوس فرحات « التّفريق » في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يعمدَ الشاعر إلى شيئين من نوع فيوقع بينهما تبايناً في مدح أو غيره ». ومثّلَ له بقول المتنبّي: [الطويل]

وَإِنَّ الَّـذِي سَمَّى عَـلِيّـاً لَمُنْـصِفٌ   وَإِنَّ الَّـذِي سَمَّـاهُ سَيْفـاً لَـظَالِمُـهْ
وَمَـا كُـلُّ سَيْفٍ يَقْـطَعُ الهَـامَ حَـدُّهُ   وَتَقْـطَعُ لَزْبَـاتِ الـزَّمَـانِ مَكَـارِمُـهْ

التّفْرِيقُ والجمعُ

التّفريقُ والجمع من اختراع ابن أبي الإصبع المصريّ، الّذي عرَّفه فقال: « هو أنْ يُفَرِّقَ المتكلّم بين كلامين مرتبطين متلاحمين بكلام يتلو به الأوّل من كلامه يوهم السّامع أنّه غير مرتبط ليفيد بذلك معنى لا يفيده الكلام لو جاء على مقتضى وضع النّظم وترتيبه، ثمّ يعود فيجمع ما تفرّق من الكلام بما كان يجب أن يُقدّمَ لتأهيله لنفع الأوّل وملاءمته له وارتباطه به وكونه في الظاهر لا يصلح أنْ يجاوره غيره ». ومثّلَ لهذا الفنّ بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَلَمَّا نَسُوا

مَا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾(1) ومقتضى حسن الجواب في النّظم أنْ يقولَ هـٰهنا: أخذناهم بغتة، فلم يقل ذلك. وقال تعالىٰ: ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً ﴾(2) فظاهر القول يوهم أنّ قوله سبحانه « فتحنا عليهم أبواب كل شيء » بعد قوله تعالىٰ: « فلمّا نَسُوا ما ذُكّروا به » غير مُلائِم، وأنّ الأليق أنْ يُقال: « أخذناهم بغتة ».

ولو أتي الكلام علىٰ تخيّل السّامع لحصل الفساد بما أفاده الفصل من المعاني، لأنّ الإنباء بفتح أبواب كلّ شيء عقيب تصرفاتهم بما يمنع أعذارهم وينبئهم بأمر مخالفتهم ويدخلهم في أحسن الكتب المنزّلة من الله المتضمّنة الوعيدَ بأخذهم من النّعيم ليكون ألم الأخذ أكبر والعذاب أشقّ. وقوله سبحانه بعد ذلك الإخبار بفتح أبواب النّعم الّتي لا تحصى، وقوله « أخذناهم » فاجتمع ما تفرّق من الكلام، وانتظم ما انفصم من ذلك النّظام. وهذا إعجاز بلاغيّ حيّر معه علماء البلاغة الكبار.

وقد سَمّاهُ جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » نوع « الجمع مع التّفريق » وعرّفه قائلاً: « اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يجمعَ الشاعر بين شيئين في حكم واحد، ثمّ يفرّق بينهما في ذلك الحكم »، وشاهده من البديعيّات قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

سَنَـاهُ كَـالبَـرْقِ إِذْ يَبْـدُو ظَـلاَمُ وَغًى وَالعَـزْمُ كَـالبَـرْقِ فِي تَفْـرِيقِ جَمْعِهِـمِ

التّفْسِيرُ

التّفسيرُ هو البيان والكشف؛ وقيل هو مقلوب « السفر » يقال: أسفر الصباح: إذا أضاءه. وقد عرّفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « هو التّصريح بعد الإبهام ». وسَمّاه ابن مالك وآخرون من علماء البلاغة « التّبيين » بينما أدرجه السّجلماسيّ في « جنس التّوضيح » في كتابه « المنزع البديع ».

وقد عَرّف التّفسير أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: اعْلَمْ أنّ التّفسيرَ هو أن تَذْكُرَ جملةً فلا تزيدُ فيها ولا تنقصُ منها ولا تخالفُ بينها، مثل قول الشاعر: [الخفيف]

شِبْـهُ الغَيْـثِ فِيــهِ وَاللَّيْـثِ وَالشَّمْـ ـسِ: فَسَمـحٌ، وَمِحْـرَبٌ، وَجَمِيـلُ

---

(1) سورة الأنعام، الآيات (42 ـ 44).

(2) سورة الأنعام، الآية رقم (44).

ومنه قول عبد المحسنِ الصُّوريّ: [البسيط]

قَالَتْ وقد فَتَكَتْ فِينَا لَوَاحِظُهَا ... مَهْلاً فَمَا لِقَتِيلِ الحُبِّ من قَوَدِ
وَأَسْبَلَتْ لُؤْلُؤاً مِن نَرْجِسٍ، وَسَقَتْ ... وَرْداً، وعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يأتي المتكلِّم في أوَّل كلامه بمعنى لا يستقلّ الفهم بمعْرفة فحواه دون أنْ يُفسرَ ما في بقية البيت وإمَّا في البيت الأخير، والتَّفسير إمَّا أنْ يقعَ بعد الشرط وما هو في معناه، وإمَّا بعد الجار والمجرور، وإمَّا بعد المبتدأ الَّذي التَّفسير يكون خبره، فالَّذي جاء بعد خبر المبتدأ بشرط أنْ يكون المفسر مجملاً والمفسّر له مفصلاً ». ومثَّلَ له بقول ابن الرُّوميّ: [الكامل]

آرَاؤُكُمْ وَوُجُوهكُمْ وَسُيُوفُكُمْ ... في الحَادِثَاتِ إِذَا دَجَوْنَ نُجُومُ
مِنْهَا مَعَالِمُ لِلْهُدَى وَمَصَابِحُ ... تَجْلُو الدُّجَى والأُخْرَيَاتُ رُجُومُ

تفسيرُ الإجمال والتَّفصيل

الإجمالُ لغة: من فعل جَمَلَ يَجْمُلُ الشَّيْء: جَمَعَهُ، يقال: أَجمل الحسابَ والكلام ثمَّ فَصَّله وبيَّنه.

ذكر تفسير الإجمال والتَّفصيل القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » دون تعريفه ومثَّلَ له بقول بعض الشعراء: [الكامل]

أَذْكَى وأَخْمَدَ لِلْعَدَاوَةِ والقِرَى ... نَارَيْنِ: نَارَ وَغًى وَنَارَ زِنَادِ

تَفْسِيرُ الإِيضَاحُ

الإيضاحُ لُغة: من وَضَحَ يَضِحُ، واتَّضحَ الأمر أو الكلام: انكشف وبانَ وانجلى.

ذكر تفسير الإيضاح القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » وعرَّفه فقال: « وهو إرداف معنى فيه إبهام ما بمعنى مماثل له إلاَّ أنَّه أوضح منه ». ومثَّل له بقول المتنبِّي: [الطويل]

ذَكِيٌّ تَظَنِّيهِ طَلِيعَةُ عَيْنِهِ ... يرى قَلْبُهُ في يَومِهِ مَا تَرى غَدا

التَّفْسِيرُ بَعْدَ الإِبْهَامِ

الإِبْهَامُ لغة: من فعل أَبْهَمَ، وأَبْهَمَ البابَ: أَغْلَقَهُ، والأمر: لم يجعل له وجهاً يعرفه.

التَّفسير بعد الإبهام ذكره ابن الأثير في كتابه « المثل السَّائر ». وعرَّفه فقال: « إنَّ هذا النَّوع لا يُعْمَدُ إلى استعماله إلاَّ لضرب من المبالغة، فإذا جيءَ به في كلام فإنَّما يفعل ذلك لتضخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنَّه هو الَّذي يطرق السمع أولاً فيذهب بالسَّامع كلَّ مذهب ».

ومثَّلَ له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيهِ ذَٰلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[1] فقد قصد بالأمر قوله: «أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ » وفي إبهامه أوَّلاً وتفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه، ومنه قول الشَّاعر في وصف الخمر وهو من بديع التَّفسير: [البسيط]

فَقَدْ مَضَى مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا ... وَفِي الـزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَـطْلُبُ البَاقِي

تَفْسِيرُ التَّبرُّع

ذكر ابن الأثير الحلبيّ تفسير التبرّع في كتابه « حسن التَّوسُّل » فقال: « وأمَّا تفسير التَّبرُّع فممثَّل بقول الشَّاعر: [الطويل]

لَئِنْ كُنْتُ مُحْتَاجاً إلى الحِلْمِ إنَّني ... إلى الجَهْلِ فِي بَعْضِ الأَحَايِينِ أَحْوَجُ

ثمَّ فسَّره بقوله:

وَلِي فَرَسٌ بِالحلم لِلْحلمِ مُلْجَمٌ ... وَلِي فَرَسٌ بالجهلِ للجهلِ مُسْرَجُ

ثمَّ فسَّره بقوله:

فَمَنْ رَامَ تَقْوِيمِي فَإِنِّي مُقَوَّمٌ ... ومن رَامَ تعويجي فإنِّي مُعَوَّجُ

البيت الثَّاني فسَّر البيت الأوَّل والبيت الثَّالث فسَّر البيت الثَّاني، وكِلاَ التَّفسيرين من باب التَّبرّع؛ فالبيت الأوَّل تَمَّ به القول واستوفى المعنى». فهذا هو تفسير التَّبرُّع. وقد تقدَّم في التَّصريح بعد الإبهام.

تَفْسِيرُ التَّضْمِين

التضْمينُ لغة: من فعل ضَمِنَ يضمَنُ الشَّيْء وبه: كفله، وضَمَّنَ الشَّيْء: ألزمه

(١) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

إيّاه. أشَارَ القرطاجنيّ إلى تفسير التّضمين في كتابه « منهاج البلغاء » دون أنْ يذكرَ تعريفاً له، ومثّل له بقول ابن الرُّوميّ: [البسيط]

خبِّـرهُ بـالـدَّاءِ واسْـألْـهُ بحيلتـه   تُخْبِـرْ وتَسْأَلْ أخَـا فَهْمٍ وإِفْهَـامِ

تَفْسِيرُ التَّعْلِيل

التّعليلُ لغة: من علّ عِلّةً: مرِض، وعَلّلَ الكلمة: ذكر وجهَ إعلالهـا، أدخل فيهـا الإعلال. أشار القرطاجنيّ إلى تفسير التّعليل في كتابه « منهاج البلغاء » دون أنْ يُعَرِّفَهُ، ومثَّلَ له بقول أبي الحسن مهيار بن مرزويه: [الطويل]

بَكَيْتُ عَلَى الـوَادِي فَـحَـرَّمْتُ مَـاءَهُ   وَكَـيْـفَ يَـحُـلُّ الـمَـاءُ أَكْـثَـرُهُ دَمُ

تَفْسِيرُ السَّبَب

السَّببُ لغة: من فعل سَبَّ يَسُبُّ سَبّاً الحبلَ: قطعه، وسَبَّب الأسباب: وجدها. ذكره القرطاجنيّ ومَثَّل له بقول الشاعر في كتابه « منهاج البلغاء »: [الطويل]

. . . .   ويُرْجَى الحَيَا مِنْـهُ وَتُخْشَى الصَّـوَاعِقُ

تَفْسِيرُ العَدَد

العدد لغة: جمع أَعْدَاد اسم من عَدَّ بمعنى الإحصاء، وهـو من باب فعـل بمعنى المفعول.

تفسير العدد أشار إليه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » دون أنْ يعرِّفه، ومثَّلَ له بقول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

وَلَيْـلٍ كَجِلْبَـابِ العـروس ادَّرَعْتُـهُ   بِـأَرْبَعَةٍ والشَّخْصُ في العَيْنِ وَاحِـدُ
أَحَـمُّ عِـلَافِـيٌّ وأبـيضُ صَـارِمٌ   وأَعْـيَـسُ مـهـديٌّ وأَرْوَعُ مـاجِـدُ

تَفْسِيرُ الغَايَة

الغاية لغة: من غَيَّا تَغْيِيَةً وَأَغْيَا إغْيَاءاً الغايَةَ أي الرَّايَةَ: نصبها، الغاية جمع غايات. أَشَارَ القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » إلى تفسير الغاية دون أنْ يعرِّفه ودون أنْ يمثّلَ له بمثل يوضح مقصده.

التَّفْصِيلُ

التَّفصيل من الفَصْل؛ والفصلة: بون ما بين الشَّيئين، والتَّفصيلُ: التَّبيين. وقد عرَّفه ابن جعفر في كتابه « نقد الشعر » وقال: « هو أنْ لا ينتظم الشَّاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض، فيقدّم ويؤخر ». ومثَّل له بقول دريد بن الصِّمَّة: [الطويل]

وَبَلِّغْ نُمَيراً - إنْ عَرَضْتَ - ابْنَ عَامِرٍ فَأيُّ أخٍ فِي النَّائِبَاتِ وَطَالِبِ

فقوله « نميراً » ثمّ « إنْ عَرَضت » جملة إنْ عَرَضت باعدت بين « نمير » و « ابن عامر » على « التَّفريق والتَّفصيل ». وعَدَّ ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » أنَّ هذا اللَّون من الفنّ البلاغيّ حشواً، وعرَّفه بقوله: ومن الحشو نوع سَمَّاهُ قُدامة بن جعفر التَّفصيل - بالفاء - وزعم قوم أنَّه بالعين كأنَّهم يجعلونه اعوجاجاً من قولهم: « ناب أَعْصَل ». وجعله آخرون بالعين وضاد معجمة، كأنه عندهم من: « تفضل الولد » إذا عَسُرَ خروجه واعترض في الرَّحم. وظاهر البيت الَّذي أنشده قُدامة يَدُلُّ على أنَّه التَّفصيل - بالفاء -. وقد سَمَّاهُ عبد الكريم « التَّقطيع » وقال: « وهو بعض أنواع التَّقسيم » ومثّل له بقوله: [البسيط]

بِيضٌ مَفَارِقُنَا تَغْلِي مَرَاجِلُنَا نَأْسُو بِأَموالنا آثارَ أَيْدِينَا

وقد سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع المصريّ « الشَّرح والتَّفسير » وجعله قسمين متصلاً ومنفصلاً. فالمتَّصل منه كلُّ كلام وقع فيه « أمَّا وأمَّا ». ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[1].

والمنفَصِل هو ما يأتي مجملة في سورة، ومفصلة في أُخرى، أو في مكانين مفترقين من سورة واحدة. كقوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[2] إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾[3].

وعرَّفه ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « والتَّفصيل هو أنْ يأتي الشَّاعر بشطر بيت له متقدّم صدراً كان أو عجزاً، ليفصل به كلامه بعد حسن التَّصرف في

---

(١) سورة آل عمران، الآيتان (١٠٦، ١٠٧).

(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (١).

(٣) سورة المؤمنون، آية رقم (٥).

التَّوطئة الملائمة ». وعدَّ هذا اللون من الفنّ البلاغيّ رخيصاً بالنّسبة إلى فنّ البديع والمغالاة في نظمه.

وكذلك عرَّفه السّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال: « ثمَّ نبهتُ من زيادتي على نوع يشبه التّضمين، وهو التّفصيل ـ بصادٍ مهملة ـ وهو أنْ يُضمِّن شعره مصراعاً من نظم له سابق، وحسَّنه التّمهيد له والتّوطئة، وصرفه عن ذلك المعنى الّذي وضع له أوَّلاً ».

أمّا المدنيّ ابن معصوم فقد عرَّفه في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « وفي الاصطلاح عبارة عن أنْ يأتي المتكلِّم بشطر بيت من الشعر له متقدِّم في نثره أو نظمه صدراً كان أو عجزاً، يُفصِّل به كلامه بعد أنْ يوطىء له بتوطئة ملائمة ». ونقل تعريف قُدامة بن جعفر مع الأمثلة.

التّفْضِيلُ

التّفضيلُ من فَضُل، وفضَّله: مزَّاه. ويقال: فَضَلَ فلان على غيره إذا غَلَبَ بالفضل عليهم.

وعَدَّه الصفيّ وأتباعه من مخترعات السيوطيّ لقول الأخير في كتابه « شرح عقود الجمان »: « هو من زيادتي ». بينما الأندلسيّ اعتبره قسماً من « التّفريع ». وكذلك القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » إذْ قال: « وهو أنْ ينفي بـ « ما » أو « لا » دون غيرهما من أدوات النّفي عن ذي وصف أفعل تفضيل مناسب لذلك الوصف معدًّى بـ « من » إلى ما يراد مدحه أو ذمّه، فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بـ « من » وبين الاسم الداخل عليه « ما » النّافية، لأنّها نفت الأفضليّة فتبقى المساواة ». ومثّل له بقوله: [البسيط]

مَا رَبْعُ مَيَّةَ مَعْمُوراً يُطِيفُ بِهِ ... غَيلانُ أبْهَى رُبًى من رَبْعِها الخَرِبِ
ولا الخُدُودُ وَإنْ أدمينَ من خَجَلٍ ... أبْهَى إلى نَاظِرِي مِنْ خَدِّها التَّرِبِ

ومثاله في الحديث: « ما ذئبان ضاريان أُرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشّرف لدينه ». وقد سَمَّاهُ بعض البلاغيِّين « النّفي والجحد » وسمَّاه آخرون « التّفريع » الّذي تقدّم البحث في تفصيل الكلام عنه.

التّفْقِيرُ

التّفْقِيرُ: التّصحيفُ، والصّوابُ التّقفيز بالزّاي والقاف قبل الفاء. وقيل: بياض في

رجل الدواب. وقد عرّفه ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد » فقال: « هو أنْ يأتي في البيت ذكر نكتة أو بيت أو رسالة أو خطبة أو غير ذلك فيومىء إليها الشاعر أو النّاثر » ولكن هذا التّعريف بعيد كل البعد عن المعنى اللغويّ للفنّ البلاغيّ. ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾[1] فإنّه يومىء إلى قولِ امرىء القيس: [الطويل]

مِنَ القَاصِراتِ الطَّرفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ مِن الذَّرِّ فَوْقَ الإتْبِ مِنها لأثَّرا

إلّا أنَّ ابن منقذ سَمّاهُ « التّقفية » وعرّفه فقال: « هو أنْ يأتي ذِكرُ نكتةٍ أو خبرٍ أو غير ذلكَ، يومىء إليه الشّاعرُ أو النّاثر ». وذكر المثل السابق.

التّفويفُ

التّفويف اشتقاق من الثوب الّذي فيه خطوط بيض. وأصل الفوف: البياض الّذي في أظفار الأحداث. وقد عرّفه البغداديّ في كتابه « قانون البلاغة » فقال: « وهذا النّوع من الشعر هو أنْ يسهل له مخارج الحروف، ويَرِفُّ منه رونق الفصاحة، مع الخلوّ من البشاعة، وأنْ يكون ظاهر المعنى لا يحتاج إلى إعمال الفكر في استنباط معانيه، وإنْ كان خالياً من جميع الأوصاف الّتي تقدمت وتأخّرت عنها ». ومثّل له بقول جرير الّذي ذكره التّبريزيّ: [الوافر]

هُمُ الأخيارُ مَنْسَكَةً وَهَدْياً وَفِي الهَيْجا كَأنَّهُم صُقُورُ

وعرّفه التّبريزيّ في كتابه « الوافي » فقال: « والتّفويف المشبّه بالبُرْد المفوف، وهو الّذي يخلط في وشيه شيء من بياض ». ونقله بحرفيّته ابن الزّملكانيّ وزاد عليه، فقال: « وفي الاصطلاح عبارة عن أن يصفَ المذكور ممّا يدخل على مدحه من صفات الكرم مثلاً ثم بما يَدُلُّ على ذمّه لكن يقرن بذلك ما يرشد بأنّه مديح ». وذكر أبيات جرير.

وقد عرّفه المصريّ ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » فقال: « والتّفويفُ في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلّم بمعانٍ شتّى من المدح أو الغزل أو غير ذلك من الفنونِ والأغراضِ كلُّ فنٍّ في جملةٍ من الكلامِ منفصلة من أختها بالتّجميعِ غالباً مع تساوي الجمل المركّبة في الوزنية ». ويكون بالجمل الطويلة والمتوسّطة والقصيرة. ومثال ما جاء من التّفويف المركّب من الجمل الطويلة في الكتاب العزيز، قوله تعالىٰ: ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي

---

(١) سورة الرّحمٰن، آية رقم (٥٦).

فَهُوَ يَهْدِينِ. والَّذي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾[1] وفي الجمل المتوسّطة قوله سبحانه: ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَتُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ ﴾[2] ومثال ما جاء منه بالجمل القصيرة قول المتنبّي: [البسيط]

أَقِلْ أَنِلْ اقْطَعْ احْمِلْ عَلِّ سَلِّ أَعِدْ   زِدْ هِشَّ بِشَّ تَفَضَّلْ ادْنُ سُرَّ صِلِ

وذكره ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » فقال: « ولم يأتِ من الجمل القصيرة شيء في فصيح الكلام ». وعَدَّ المظفَّر العلويّ « التّرصيع هو التّفويف » غير أنّ تعريفه للتّرصيع والأمثلة الّتي ذكرها تتباين كلّ التّباين والتّفويف وشواهده. وعرّفه ابن مالك في كتابه « المصباح » فقال: « التّفويف أنْ تأتي معانٍ متلائمة في جمل مستوية المقدار أو متقاربة من قولهم: « ثوب مُفَوَّف » للذي على لون وفيه خطوط بيض ».

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « هو عبارة عن الإتيان بمعان شتّى مَدْحاً كان ذلك أو غزلاً أو غيره من الأغراض، بحيث أنْ تكونَ كلّ لفظةٍ منفصلة عن الأخرى، مع تساوي الجمل في الزّنة ». وهو أربعة أضرب؛ بينما ابن مالك جعله على ضربين: الأوّل ما جمله على المقاطع، والثّاني ما جمله مدمجة، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنّ جملهُ إمّا طوال كما في قول عنترة: [الكامل]

إنْ يَلْحقُوا أكْرِرْ وإنْ يَسْتَلْحِمُوا   أَشْدُدْ وإنْ نَزَلُوا بِضَنْكٍ أَنْزِلِ

وإمّا متوسطة، كما في قول ابن زيدون: [البسيط]

تِهْ أَحْتَمِلْ واحتَكِمْ أَصْبِرْ وعِزَّ أَهُنْ   ودِلَّ أَخْضَعْ وقُلْ أَسمعْ ومُرْ أُطِعِ

وإمّا قصار، كما في قول ديك الجنّ: [الوافر]

أَحِلْ وامْرِرْ وَضِرَّ وانْفَعْ وَلِنْ   واخشنْ وَرِشْ وأَبِرِ وانْتَدِبْ لِلْمَعَالِي

وهذا ما أشارَ إليه كلٌّ من الحلبيّ والنّويريّ والعلويّ يحيى بن حمزة في كتابه « الطّراز ». بينما ذكره القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « وأمّا ما يُسمّيه بعض النّاس

---

(١) سورة الشّعراء، الآيات (٧٨ ـ ٨٠).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (٢٧).

التَّفويف، فبعضه من مراعاة النَّظير، وبعضه من المطابقة ». بينما أشار ابن قيِّم الجوزيَّة إليه وجَعله على رأيـين:

الرَّأي الأوَّل: أنْ تكونَ ألفاظه سهلة المخارج عليها رونق الفصاحة وبهجة الطلاوة وعذوبة الحلاوة مع الخلوّ من البشاعة، ملطفة عند الطلب والسؤال مفخمة عند الفخار والنّزال. وينبغي أنْ يكون الشعر سهل العروض، وقوافيه عذبة المخارج سهلة الحروف، ومعانيه مواجهة للغرض المطلوب ظاهرة منه حيث لا تحتاج إلى إعمال الفكر في استنباط معانيه. وهذا عين ما أشارَ إليه البغداديّ في كتابه « قانون البلاغة ».

أمَّا الثَّاني: المفوَّف من الكلام والشعر هو الَّذي يكون فيه التزامات لا تلزم، تكتبُ بأصباغ مختلفة، حتَّى يفطن للالتزامات التي جعلت عليه.

وأضاف ابن قيِّم الجوزيَّة بعد هذين الرَّأيـين، فقال: « وعلى كِلا القـولين فالقـرآن العزيز كُلُّه كذلك ».

وكذلك عَرَّفه ابن حجَّة الحمويّ فقال: « التَّفويف أصّلته فوجدته نوعاً لم يفدْ غير أرشاد ناظمه إلى طرق العقادة، والشاعر إذا كان معنوياً وتجشم مشاقه تقصر يده عن التطاول إلى اختراع معنى من المعاني الغربية وتجفوه حسان الألفاظ ولم يعطف عليه برقة وأنف كل قرينة صالحة أنْ تسكن له بيتاً، ولكنْ شروع المعارضة ملزم به ». ثمَّ أضاف فقال: « والتَّفويف في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلِّم بمعانٍ شتَّى من المدح والغزل وغير ذلك من الفنون والأغراض كلُّ فنٍّ في جملة من الكلام منفصلة عن أختها مع تساوي الجملة الوزنية، ويكون بالجملة الطويلة، أو المتوسطة، أو القصيرة، وأحسنها وأبلغها وأصعبها مسلكاً القصار ».

والمتفرِّس في كتاب « تحرير التَّحبير » لابن أبي الإصبع يرى أنَّه عين تعريف التَّفويف عنده؛ وذكر مثله ابن معصوم في كتابه « أنوار الرَّبيع » مع الأمثلة كذلك.

التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ

التَّقْدِيمُ: من قدَّم الشيء أي وضعه أمام غيره، والتَّأخير نقيض ذلك. وقد عرَّف الزّركشيّ التَّقديم والتَّأخير في كتابه « البرهان في علوم القرآن » فقال: « هو أحد أساليب

البلاغة، فإنّهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق ».

واختلف علماء البلاغة في هذا الفنّ البلاغيّ، فمنهم من عَدّه من المجاز؛ لأنّ تقديم ما رتْبتهُ التّأخير كالمفعول، وتأخير ما رتْبتهُ التقديم كالفاعل. ولكن خالفهم الزَّركشيّ فقال: « والصّحيحُ أنّه ليس منه، فإنّ المجازَ نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع ».

وجعل يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » التّفويف على معانٍ خمسة: منها: تقديم العلّة على معلولها التّقدم بالذّات كتقدّم الواحد على الاثنين، التقدّم بالشرف، التقدّم بالمكان، والتقدّم بالزمان. وتقديم الشّيء على وجهين: تقديم على نيّة التّأخير كتقديم الخبر إذا قدّم على المبتدأ، وتقديم لا على نية التّأخير، ولكن على أنْ ينقل الشّيء عن حكم إلى حكم، وذلك كأنْ يعمدَ إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكونَ مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فيقدّم تارة على ذاك وأُخرى على ذاك مثل: « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » فالتّقديم والتّأخير يؤثران في معنى الجملة؛ لأنّ ما يقدّم هو المبتدأ أو المسند إليه، وما يؤخر هو الخبر أو المسند. فالمسند إليه يقدم لأغراض بلاغيّة منها: أنّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، وأنْ يتمكّن الخبر في ذهن السّامع، وأنْ يقصدَ تعجيل المسَرّة وإيهام أنّ المسند إليه لا يزول عن الخاطر، وإيهام التّلذّذ بذكره، وتخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي، وتقوية الحكم، وإفادة العموم، والتّفاؤل بتقديم ما يسرّ، والتّشويق إلى ذكر المسند إليه.

التّقْسِيمُ

التّقْسِيمُ من قسّم: جَزّأ، والتّقسيم هو التّجزئة والتّفريق. وقد سَمّاهُ كلٌّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » بـ « التّقسيم المفرد ». وذكر الجاحظ في كتابيه « البيان » و « الحيوان » إعجاب عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ بقول عبدة بن الطّبيب: [البسيط]

والمرء سَاعٍ لأمرٍ لَيْسَ يدركه ... والعيش شحٌ وإشفاقٌ وتَأْمِيلُ

وقال الجاحظ: « كان عمر بن الخطاب يُرَدّد هذا النصف الآخر ويعجب من جودة

التّقسيم، وهو من الأساليب العريقة في اللغة العربية فقد سمع عمر بن الخطاب قول زهير، وكان لشعره مقدّماً: [الوافر]

وَإِنَّ الحقَّ مقطعه ثلاثٌ يمينٌ أَو نفارٌ أَو جلاءُ

فقال كالمعجب: من علّمه بالحقوق وتفصيله بينها وإقامته أقسامها! وتكلّم القاضي الجرجانيّ عن قول زهير بن أبي سُلمى: [البسيط]

يَطْعَنُهُمْ ما ارتَموا حَتَّى إِذَا اطَّعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعتنقا

وقسّم في الوساطة هذا البيت على أحوال الحرب ومراتب اللّقاء، ثم ألحق بكلّ قسم ما يليه في المعنى الّذي قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولاً به مقروناً إليه ».

كما أشارَ قُدامة بن جعفر في كتابه « جوهر الألفاظ » إلى هذا الفنّ فقال: « هو أنْ يُؤتَى بالأقسام مستوفاة لم يخلّ بشيء منها، ومخلصة لم يدخل بعضها في بعض ». وأضاف قائلاً: « وصحّة التّقسيم أنْ توضع معانٍ يحتاج إلى تبيين أحوالها، فإذا شرحت أتي بتلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادة عليها ولا نقصان منها، كقول بعضهم: « أنا واثق بمسالستك في حال بمثل ما أعلم من مشارستك في أخرى؛ لأنّك إذا عُطِفْتَ وُجِدْتَ لدناً، وإذا غُمزت ألفيت شثناً » وهذا غير التّقسيم المعروف، وإنّما هو نوع من اللّف والنشر.

وعرّفه أبو هِلال العسكريّ فقال: « التّقسيم الصحيح أنْ تقسمَ الكلام قسمة مستوية تحتوي على جميع أنواعه ولا يخرج منها جنس من أجناسه فمن ذلكَ قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾[1] وهذا أحسن تقسيم لأنّ الناس عند رؤية البرق بين خائف وطامع ليس فيهم ثالث ». وذكره الخفاجيّ في كتابه « سرّ الفصاحة » فقال: « أنْ تكونَ الأقسام المذكورة لم يخلّ بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ».

ويراه ابن رشيق القيروانيّ استيفاء الأمر، فقال في كتابه « العمدة »: « إنَّ بعضَهم يرى أنّ التّقسيمَ استقصاء الشاعر جميع أقسام ما ابتدأ به ». وأشارَ إليه الصّنعانيّ في كتابه « الرسالة المسجديّة » فعرّفه وقال: « هو أنْ يستقصي الشاعر تفصيل ما ابتدأ به ويستوفيه فلا يغادر قسماً يقتضيه المعنى إلاّ أورده ». وقصد ابن الأثير كل ما يقتضيه المعنى من التّقسيم وعرّفه فقال في كتابه « المثل السّائر »: « نريد بالتّقسيم هٰهنا ما يقتضيه المعنى

(١) سورة الرعد، آية رقم (١٢).

ممّا يمكن وجوده من غير أن يتركَ منها قسم واحد، وإذا ذكرت قام كل قسم منها بنفسه ولم يشارك غيره ».

وعَدَّ ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » أنّ التّقسيم هو استيفاء الكلام بكامله، فعرَّفه قائلاً: « وحَدُّ هذا الباب أنْ يستوفي المتكلِّم جميع أقسام الكلمة التي يمكن وجودها، غير تارك منها قسماً واحداً ». بينما أدرجه السّكاكيّ ضمن المحسّنات المعنويّة وقال: هو أنْ تذكرَ شيئاً ذا جزأين أو أكثر، ثمّ تضيف إلى كلّ واحد من أجزائه ما هو له عندك كقول بعضهم: [المتقارب]

أدِيبَــان فِي بَــلخ لَا يَــأْكُــلَانِ إذَا صَحِبَــا المــرءَ غَيــرَ الكَبِــدْ
فَـهَــذَا طَــويــلٌ كَــظلِّ الـقَـنَـاةِ وَهَــذَا قَــصِــيــرٌ كَــظلِّ الــوَتِــدْ

وعرَّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « هو ذكر متعدد ثمّ إضافة ما لكلّ إليه على التّضمين ». وكتب مثله شُرّاح التّلخيص. غير أنّ القرطاجنيّ تحدَّث في كتابه « منهاج البلغاء » عن أقسام التّقسيم وقال: « إنَّ من ذلك تعدّد أشياء ينقسم إليها شيء لا يمكن انقسامه إلى أكثر منها. ومنها: تعديد أشياء تتقاسمها أشياء لا يصلح أنْ ينسب منها شيء إلاّ إلى ما نُسب إليه من الأشياء المتقاسمة، ومنها تعديد أجزاء من شيء تتقاسمها أشياء أو أجزاء من شيء وتكون الأجزاء المعدودة إمّا جملة أجزاء الشّيء أو أشهر أجزائه وأليقها بغرض الكلام، ويكون كل جزء منها لا يصلح أنْ يُنسبَ إلى غير ما نسب إليه بالنّظر إلى صحة المعنى ». ومن المعاني الّتي وردت القسمة فيها تامّة صحيحة قول نُصيب: [الطويل]

فَقَــالَ فَــرِيقُ الـقَــومِ: لَا، وَفَــرِيقُــهُم نَعَم، وفَــرِيقٌ قَــالَ وَيْحَــكَ مَا تَــدْرِي

وتباين رأي ابن قيِّم الجوزيّة والقرطاجنيّ، إذْ عدَّ ابن قيِّم أنّ هذه القسمة، (الّتي سبق الحديث عنها)، صحيحة عقلاً لكنْ بعضها يستحيل وجوده، وإنّما المقصود: « استيفاء المتكلِّم أقسام الشّيء بحيث لا يغادر شيئاً، وهو آلة الحصر ومظنّة الإحاطة بالشّيء ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[1] ونلاحظ أنّه لا يخلو العالم جميعاً من هذه الأقسام الثلاثة، وهي من أوضح التّقسيمات وأكملها.

---

(١) سورة فاطر، آية رقم (٣٢).

وسمّى هذا الفنّ قُدامة بن جعفر « صحة التقسيم » وعرّفه فقال: « هي أنْ يبتدىء الشاعر فيضع أقساماً فيستوفيها ولا يغادر قسماً منها » وأضاف قائلاً عن فساد التقسيم: « وفساد التّقسيم يكون إمّا بأنْ يكررَ الشاعر الأقسام، أو يأتي بقسمين أحدهما داخل تحت الآخر ».

ويوافق تعريف ابن أبي الإصبع نفس تعريف ابن الأثير الحلبيّ. وقد عَرَّف التّقسيم جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ تذكر شيئاً ذا جزئين فصاعداً، ثمَّ تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، واشترط فيه البديعيُّون أنْ تستوفى أقسام القِسمة فلا يغادر منها قسم ».

التَّقصِيرُ

التَّقصِيرُ القَصر، والقَصر: الحبس، وقَصَرَ فلان صلاته يقصُرُها قصراً في السَّفر. وقد عرَّف التَّقصير أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أنْ ينقصَ السَّارِقُ من كلامِهِ ما هو من تمامِهِ ». ومثّلَ له بقول أبي نواس: [الطويل]

إذا حَصَلَتْ دُونَ اللّهاةِ من الفَتَى ... دَعَا هَمُّهُ مِن صَدْرِهِ بِرَحِيلِ

أخذه ابن المعتزّ فنقص منه فقال: [الطويل]

إذا سَكَنَتْ صَدْرَ الفَتَى زَالَ هَمُّهُ ... فَطَابَتْ لَهُ دُنْيَاهُ واتَّسَعَ الضَّنْكُ

فقد قصر ابن المعتزّ عن قول أبي نواس في قوله ممّا يقرب إلى السّرقات غير المحمودة.

التَّقطِيعُ

التَّقطِيعُ من قَطعَ، وقَطَّعَ بمعنى قسّم، والتَّقطيعُ بمعنى التّقسيم. وتحدّث ابن رشيق عن أنواع التّقسيم وأشارَ إلى نوع منها فسَمَّاهُ «التّقطيع»، ومثّلَ له بقول النّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

ولِلّهِ عَيْناً من رَأى أهلَ قُبّةٍ ... أضرَّ لِمَنْ عَادَى وأكثَرَ نَافِعَا
وَأَعْظَمَ أَحْلاَماً وَأَكبَرَ سَيّداً ... وأفضَلَ مَشْفُوعاً إليهِ وَشَافِعَا

وقد سمّاهُ عبد الكريم « التّفصيل » ومثاله قول الشاعر: [البسيط]

بيضٌ مَفَارِقُنَا تَغْلِي مَرَاجِلُنَا ... نَأْسُو بِأَمْوَالِنَا آثَارَ أَيدِينَا

فالشاعر فصّل، وجاء به على تقطيع الوزن كل لفظتين ربع بيت.

التّقفِيَةُ

التّقْفِيَةُ من قفاه وتقفّاهُ: تبعه، وقفّيتَ على أثره بفلان: أتبعته إيّاه. وعرّف أسامة بن منقذ هذا الفنّ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: هو أنْ يأتيَ ذكرُ نكتةٍ أو خبرٍ أو غيرِ ذلكَ، يومىء إليه الشّاعرُ أو النّاثِرُ، مِثْلُ قوله تعالىٰ: ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾[1] فإنّه يُومىء إلى قول امرىء القيس: [الطويل]

من القَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مُحْوِلٌ ... من الذَّرِّ فَوْقَ الإتْبِ منها لأثَّرَا

أمّا ابن قيِّم الجوزيّة، فقد سَمّاهُ باسم « التّفقير » وذكر له الآية وبيت امرىء القيس الّذي ذكره ابن منقذ. ولعلّ الأرجح صحة تسمية ابن منقذ من تسمية ابن قيِّم الجوزيّة، إذ من المحتمل أنْ يكون قد دخل تسمية ابن قيِّم التّحريف، لأنّ معنى التّفقير اللّغويّ لا صلة له بالشواهد المذكورة.

تَقْلِيلُ اللّفظ ولا تقليلهُ

تحدّث السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم » عن تقليل اللّفظ ولا تقليله في المحسّنات المعنويّة، وعرّفه قائلاً: « ومنه تقليل اللّفظ ولا تقليله، مثل: يا، وهيا، وغاض وغيض إذا صادفا الموقع، ويتفرّع عليهما الإيجاز في الكلام والإطناب فيه ».

التّكافُؤُ

التّكافُؤُ: الاستواء. وقال النّبيّ ﷺ: « المسلمون تتكافأ دماؤهم ». وقد سَمّاهُ قُدامة بن جعفر « التّكافؤ »، وعرّفه في كتابه « نقد الشعر » فقال: « أنْ يصفَ الشاعر شيئاً أو يذمّه ويتكلّمُ في أيّ معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين، والّذي أُريد بقولي متكافئين في هذا الموضع أي متقاديْن، إمّا من جهة المصادرة والسلب والإيجاب، أو غيرهما من أقسام

---

(1) سورة الرّحمٰن، آية رقم (٥٦).

التّقابل». ومثّلَ له بقول أبي الشعب العبسيّ: [الكامل]

حُلْو الشَّمَائِلِ وهْـو مُـرٌّ بـاسـلٌ ... يَحْمِي الـذِّمـارَ صَبِيحَـةَ الإِرْهَـانِ

فقوله: «حلو ومُرٌّ» تكافؤ. وذكر ابن أبي الإصبع المصريّ التّكافُؤ وعرّفه فقال: «إنّ الطِّباق حينما يأتي بلفظ المجاز يسمى تكافؤاً». وكذلك قال الحموي. وسمّاهُ ابن الأثير الحلبيّ الطباق، وعرّفه فقال: «أمّا التّكافُؤُ فهو كالطّباق في أنّهُ ذكر الشّيء وضدّه، ولكن يشترط في التّكافُؤ أنْ يكونَ أحد الضدّين حقيقة والآخر مجازاً، فبهذا يحصل الفرق بينهما». ومثّل له بقول دعبل: [الكامل]

لاَ تَـعْـجَـبِـي يَـا سَـلْـمِ مِـن رَجُـلٍ ... ضَـحِـكَ الـمَـشِـيـبُ بِـرَأْسِـهِ فَـبَـكَى

فقوله «ضحك وبكى» تكافؤ، إلاّ أنّ «ضحك المشيب» مجاز، و«بكاء الرجل» حقيقة. وقد وافق هذا التّعريف ما عرّف به السّيوطيّ التّكافُؤ والّذي قسم المطابقة أو الطِّباق إلى حقيقيّ ومجازيّ، وذكر أنّ المجازي هو التّكافُؤ.

التَّكْرَارُ

التَّكْرَارُ: هو الإطناب بالتّكرار؛ وقد تقدّم البحث فيه.

التَّكْرِيرُ

التّكرير من كرّر الشّيْء: أعاده مرّة بعد أخرى. عَرّفه ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» فقال: ومن باب التّكرير في اللّفظ والمعنى الدّالّ على معنى واحد، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ القَرَارِ ﴾[1] وأضاف ابن الأثير قائلاً: «وهذا من التّكرير الّذي هو أبلغ من الإيجاز وأشدّ موقعاً من الاختصار». وتحدّث ابن الأثير الحلبيّ في «جوهر الكنز» عن تقسيم التّكرير وقسّمه قسمين:

الأوّل: يوجد في اللّفظ والمعنى مثل «أسرعْ أسْرع».

الثّاني: يوجد في المعنى دون اللّفظ مثل: «أطعني ولا تعصني». لأنّ الأمر بالطاعة هو النهي عن المعصية.

---

(١) سورة غافر، الآيتان (٣٨و٣٩).

ثمّ إنّ كلاً من القسمين يتفرّع إلى مفيد وغير مفيد. فالمفيد الّذي يأتي في الكلام توكيداً له وتسديداً من أمره وإشعاراً بعظم شأنه، وهو يأتي في اللّفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾[1] ثم قال بعد ذلك: ﴿ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[2] وأمّا القسم الثّاني وهو غير مفيد، فهو الّذي يأتي في الكلام توكيداً له، كقول المتنبّي: [الوافر]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ جِيرَانِي وَمِثْلِي ... لِمِثْلِي عِنْدَ مِثْلِهِمُ مَقَامُ

وعرّف ابن شيث القرشيّ التّكرير فقال: « هو أنْ يأتيَ بثلاث أو أربع كلمات موزونات، ثمّ يختم بأخرى تكون القافية إمّا على وزنهنّ، أو خارجة عنهنّ. ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

كَأَنَّ المُدَامَ وصَوْبَ الغَمَامِ ... وَنَشْرَ الخُزَامَى وريحَ القطر

ففي هذا البيت نوع من التّقطيع يورث تكريراً ».

التَّكَلُّفُ

التَّكَلُّفُ من تَكَلَّفْتُ الشّيْءَ: تَجَشَّمْتهُ على مشقّةٍ وعلى خلاف عادتك. وقد جمع أسامة بن منقذ إلى جانب التّكلّف التّعسّف في باب مستقلّ وعرّفه فقال: « وهو الكثير من البديع كالتّطبيق والتّجنيس في القصد، لأنّه يدلّ على تَكَلُّف الشاعر لذلك وقصدِهِ إليه، وإذا كان قليلاً نُسِبَ إلى أنّه طَبْعٌ في الشاعر، ولهذا عابوه على أبي تمّامٍ لأنّه كثر في شعره، ثمّ إنّهم استحسنوه في شعر غيره لقلّتِهِ، وقالوا: إنّه بمنزلةِ اللّثغةِ تُسْتَحْسَن فإذا كثرَتْ صارتْ خَرَساً والشّيَةُ تستحسن في الفَرَسِ فإذا كثرَتْ صارتْ بلقاً والجعودَةُ تستحسن في الشّعر فإذا كثرتْ صارتْ قططاً. ولهذا قالوا: خير الأمور أوسطُها، والحسنةُ بين السّيّئتين والفَضِيلةُ بين الرّذِيلَتَيْنِ ».

التَّكْمِيلُ

التَّكْمِيلُ هو الإطناب؛ وقد تقدّم ذكره. عرّف ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع »

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٥).

(٢) الأنعام: ١٥، والزمر: ١٣.

التّكميل وقال: « هو عبارة عن أنْ يأتي المتكلّم بمعنى تامّ في فنّ من الفنون فيرى الاقتصار عليه ناقصاً فيكمله بمعنى آخر في غير ذلك الفصل الّذي أتى به أوّلاً، كمن مدح إنساناً بالحلم فيرى الاقتصار عليه بدون مدحه بالبأس ناقصاً فيكمله بذكره ».

التّلاؤُم

التّلاؤُمُ: من تلاءَمَ القومَ والْتأمُوا: اجتمعوا واتّفقوا. عَرّف الرُّمّانيّ التّلاؤم في كتابه « النُّكت في إعجاز القرآن » فقال: « التّلاؤُمُ نقيضُ التّنافر، والتّلاؤُم تعديل الحروف في التّأليف، والتّأليف على ثلاثة أوجه: متنافر، ومتلائم في الطّبقة الوسطى، ومتلائم في الطّبقة العليا ».

وتحدّث الصّنعانيّ في كتابه « الرسالة العسجديّة » عن التّلاؤم وفائدته فقال: « والفائدة في التّلاؤم حسن الكلام في السّمع وسهولته في اللّفظ وتقبُّل المعنى له في النّفس لما يرد عليها من حسن الصّورة وطريق الدّلالة ». وقد تقدّم الكلام عليه في الالتئام.

التّلْتَلَةُ

التلتلة من خصائص قبيلة « بهراء » كما ذُكر في « مجالس ثعلب » و « الخصائص » و « سرّ صناعة الإعراب ». ولكن سيبويه يذكر في « باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء » أنّ هذه الظاهرة الصوتية في لغة جميع العرب إلّا أهل الحجاز. وكل أولئك يكسرون أوائل حروف الأفعال المضارعة إلّا أهل الحجاز، ومعهم قوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل يفتحون أوائل الأفعال المضارعة، وبها نزل القرآن الكريم؛ بل إنّ الأخفش قد زعم أنّ كلّ مَنْ ورد علينا من الأعراب لم يقل إلّا « يِعْلَمُ » بالكسر. ويزيد ما قاله القدماء من أنّ كسر أوائل الأفعال المضارعة لغة كلّ العرب إلّا الحجازيين.

ملاحظة: إنّ كسر هذه الحروف ظاهرة سامية قديمة توجد في اللغة العبرية كما يقول « جوسينيوس Gesenius » في فصول في فقه العربية ص ١٢٥، وفي اللغة السريانية، كما يقول « بروكلمان Brockelman »، وفي اللغة الحبشية، كما يقول « بريتوريوس Praetorius ». واستنتج أنّ كسر أوائل الأفعال المضارعة هو الأصل عند العرب، وأمّا الفتح فهو الحالة المتطورة التي أُنزل بها القرآن الكريم والتي ساد استعمالها. غير أنّ اللّغة الفصحى وقد احتفظت بكسر أوائل بعض الأفعال مثل « إِخَالُ ونِخَالُ » بمعنى « أظن

ونظن » وذلك كقول أبي ذؤيب الذي أورده ابن جني [الكامل]

فَغَبَرْتُ بعدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإخالُ أنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

التَّلَطُّفُ

التَّلَطُّفُ من لَطُفَ يلطُفُ: إذا رفق، والتَّلطُّف للأمر: التَّرفُّق له.

التَّلطُّف من اختراع العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين » وعرَّفه فقال: « وهو أنْ تتلطَّف للمعنى الحسن حتَّى تهجنه، والمعنى الهجين حتَّى تحسنه ». ومثَّل له بقول ابن الرُّومي في ذمِّ الورد ومدح النَّرجس واحتال في تشبيهه حتَّى هجَّن فيه أمره وطمس حسنه فقال: [البسيط]

وَقَائِلٍ لِمْ هَجَوْتَ الوَرْدَ معْتَمِداً فَقُلْتُ مِن بُغْضِهِ عِنْدِي وَمِنْ غَبَطِهْ

كَأَنَّهُ سُرْمُ بَغْلٍ حِينَ يُخْرِجُهُ عِنْدَ الرِّياثِ وَبَاقِي الرَّوْثِ فِي وَسَطِهْ

وقد عرَّفه أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشّعر » فقال: « وهو أنْ يلفِّق كلاماً مع كلامٍ آخر فيولِّدَ من الكلامَين كلاماً ثالثاً، كما رُوِيَ عن مُصعبِ بن الزُّبَيرِ أنَّه وسَّمَ على خيلهِ: « عدة »، فلمَّا أخذها الحجَّاج كتب عليها للفِرَارِ ». ومنه ما قيل للمُهلَّبِ: أيُّما أشجعُ النَّاسِ؟ قالَ: فلان، قيلَ: فما تقولُ في عبد اللّهِ بن الزُّبير ـ رضي اللّهُ عنه ـ؟ قال: سألتموني عن الإنسِ ولمَ تَسْألوني عن الجنّ.

وذكر ابن حجّة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » التّلطف وقالِ « إنَّ بعضهم سمَّى التَّغاير تلطّفاً، ولكنَّ التَّغايرَ أوسعُ من ذلك، وإنْ كانَ لا يخرج عنه كثيراً ». وذكر مثله ابن معصوم المدنيّ. وقد تقدَّم الكلام عليه فيما تقدَّم.

التَّلْفِيفُ

التَّلْفيفُ من لَفَّ الشَّيْء يَلُفُّهُ لفّاً: جمعه، وقد التفَّ. عرَّف ابن أبي الإصبع المصريّ التّلفيف في كتابه « تحرير التَّحبير » فقال: « هو أنْ يَقصدَ المتكلِّم التَّعبير عن معنى خَطَرَ له أو سُئِلَ عنه فيلفَّ معه معنى آخر يُلازم كلمة المعنى الَّذِي سُئِل عنه ». ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ؟ قَالَ: هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾[1]. ثمَّ أضاف ابن أبي الإصبع المصريّ فقال: « التَّلفيف، وهو عبارة عن

---

(١) سورة طه، الآيتان (١٧و١٨).

إخراج الكلام مخرج التّعليم بحكم أو أدب لم يُرد المتكلّم ذكره، وإنّما قصد ذكر حكم خاص داخل في عموم الحكم المذكور الّذي صرّح بتعليمه ».

وكذلك عرّف السُّبكيّ التّلفيف في كتابه « عروس الأفراح » فقال: « هو إخراج الكلام مخرج التّعليم، وهو أنْ يقعَ السُّؤال عن نوع من الأنواع تدعو الحاجة لبيان جميعها فيُجاب بجواب عام عن المسؤول عنه وعن غيره، ليبني على عمومه ما بعده من الصِّفات المقصودة » ومثاله قول الرّسول ﷺ وقد سُئِلَ عن البحر فقال: « هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته ».

هذا ولم يذكرْ أحد من علماء البلاغة هذا الفنّ ولا أشارَ إليه، حتى إنّ ابن أبي الإصبع المصريّ لم يجعله ضمن فنونه المبتدعة، إلاّ أنّ السُّبكيّ قال: « يُقال: إنّ هذا يرجع إلى الاستطراد ».

التّلْفِيقُ

التّلْفِيقُ من لَفَقْتُ الثّوب لَفْقاً: وهو أنْ تَضُمَّ شقة إلى أُخرى فتخيطها. عرّف الحاتميّ التّلفيق في كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « والتّلفيقُ من السّرقات، وهو أنْ يلفق الشاعر بيته من عدة أبيات لغيره ». ومثّلَ له بقول ابن الطَّثْرِيَّة: [الطويل]

إذا مـا رآنـي مُقْبِـلاً غضَّ طَـرْفَـهُ ... كَـأنْ شُعـاعَ الشَّمسِ دُوني يُـقَـابِلُهْ

فأوّله من قول جميل: [الطويل]

إذا مـا رأونـي طَـالِعـاً مـن ثـنـيَّـةٍ ... يَقُـولُـونَ: مَنْ هَـذَا وَقَـد عَـرَفُـوني

ووسطه من قول جرير: [الوافر]

فَغُضَّ الـطَّرْفَ إنَّـكَ مـن نـمـيـرٍ ... فَـلاَ كَـعْـبـاً بَـلَغْـتَ وَلاَ كِـلاَبَـا

وعجزه من قول عنترة الطّائي: [الوافر]

إذا أبـصـرتـنـي أعْـرَضَـتْ عَـنِّـي ... كَـأنَّ الشَّمسَ مِـنْ حَـولي تَـدُورُ

وقال بعض علماء البلاغة إنّ التّلفيقَ هو الالتقاط؛ وقد تقدَّم ذكره سابقاً.

التَّلْمِيحُ

التَّلْمِيحُ من لَمَحَ. ولمحَ إليه يَلْمَحُ لمحاً وألمح: اختلس النَّظر. وقيل: لَمَحَ: نَظَرَ. وذكره التَّفتازاني في كتابه «المطول» وعرَّفه فقال: «وأمَّا التَّلميح: صحَّ بتقديم اللاَّم على الميم من لمحَهُ إذا أبصره ونظر إليه».

وتكلَّم الرَّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» عن هذا الفنّ فعرَّفه فقال: «هو أنْ يُشارَ في فحوى الكلام إلى مثل سائر، أو شعر نادر، أو قصة مشهورة، من غير أنْ يذكره». ومثَّلَ له بقول الشَّاعر: [البسيط]

المستغيث بعمــرٍو عنــد كُــرْبَتِــهِ ... كــالمُسْتَغِيثِ مِن الـرَّمْضَـاءِ بـالنَّـارِ

كما أنَّ القزوينيّ تحدَّث عن التَّلميح في معرض حديثه عن السَّرقات فقال: «وأمَّا التَّلميح فهو أنْ يُشارَ إلى قصة أو شعر من غير ذكره». فمن الأوَّل والَّذي يشير إلى ما جاء في سورة يوسف ـ عليه السَّلام ـ من صواع صاحب مصر أيام يوسف، قول ابن المعتزّ: [الخفيف]

أَتُــرى الـجِيـرَةَ الَّــذيـن تَـدَاعَـوا ... عِنْــدَ سَيـرِ الحبيبِ وَقْتَ الـزَّوَالِ
عَـلِمُـوا أَنَّنِـي مُـقِـيـمٌ وَقَـلْبِـي ... رَاحِــلٌ فِـيـهـم أَمَـامَ الـجِـمَــالِ
مثـل صَـاعِ العَـزِيـزِ في أَرْحــلِ القَـوْ ... مِ ولا يَعْلَمُـونَ مـا فِـي الـرِّحَـالِ

ومن الثَّاني كقول الحريري: «بِتُّ بليلة نابغيَّة» فيه إشَارَة إلى قول النَّابغة الذُّبيانيّ: [الطويل]

فَـبِتُّ كَـأَنِّـي سَـاوَرَتْنِـي ضَئِيــلَةٌ ... من الـرُّقْشِ في أَنْيَـابِهـا السمُّ نـاقِـعُ

وقيل: إنَّ من علماء البلاغة من يجعل من التَّلميح ضرب يشبه اللّغز. وأضاف ابن معصوم المدنيّ إلى تعريف من سبقه من العلماء ذاكراً أصناف التَّلميح الأربعة وهي: فيما وقع التَّلميح فيه إلى آية من القرآن، وفيما وقع التَّلميح فيه إلى حديث مشهور، وفيما وقع التَّلميح فيه إلى شعر مشهور، وفيما وقع التَّلميح فيه إلى مثل. ولا يخرج ما ذكره عمَّا تقدَّم، وإنْ كان بحثه مرتباً وأمثلته كثيرة، لأنَّه كما قال: «باب لا ينتهي حتَّى يُنْتَهى عنه».

وذكره كلٌّ من النُّوَيْرِيّ في كتابه «نهاية الأرب» والحلبيّ في كتابه «حسن التوسُّل»

فقالا: «وهو من التّضمين، وإنما بعضهم أفرده، وهو أنْ يشير في فحوى الكلام إلى مثل سائر أو بيت مشهور أو قضية معروفة من غير أن يذكره».

التَّلويحُ

التَّلويحُ من ألاحَ بالسَّيف ولوَّح: لمع به وحرَّكه. وقد ذكره الجاحظ في كتابه «البيان والتَّبيين» وقال: «التلويح بالـلَّفظ ودلالة الإشارة، والتَّلويح من أساليب العرب القديمة». بينما أشارَ ابن جنِّي في «الخصائص» إلى التَّلويح مع التَّعريض والإيماء في بابٍ واحد. وكذلك أدرجه ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» في باب الإشارة وقال: ومن أنواعها التَّلويح، كقول المجنون قيس بن معاذ العامريّ: [الطويل]

لَقَـدْ كُنْـتُ أَعْلُو حُـبَّ لَيْـلَىٰ فلم يَـزَلْ بِـيَ النـقضُ والإبـرامُ حـتَّـى عَـلاَنِيَـا

فلوَّح بالصحة والكتمان ثم بالسُّقم والاشتهار تلويحاً عجيباً. وإيَّاه قصد أبو الطيِّب بعد أن قلبه ظهراً لبطن، فقال: [البسيط]

كَتَمْـتُ حُـبَّـكِ حَتَّـى مِنْـكِ تَكْـرِمَـةً ثُـمَّ اسْتَـوَىٰ فيـك إسْـرَارِي وإِعْـلانـي

وتَكَلَّم السَّكاكيّ عن التَّلويح في باب الكناية في كتابه «مفتاح العلوم» فقال: «متى كانت الكناية عرضية على ما عرفت كان إطلاق اسم التَّعريض عليها مناسباً، وإذا لم تكنْ كذلك نظر، فإنْ كانت ذات مسافة بينها وبين المكني عنها متباعدة لتوسّط لوازم كما في «كثير الرَّماد» وأشباهه، كان إطلاق اسم التَّلويح عليها مناسباً لأنَّ التَّلويح هو أنْ تشيرَ إلى غيرك عن بعد».

وتحدَّث عنه القـزويني وشُرَّاح التَّلخيص، فقـال القزوينيّ: «إنْ كَثُـرَتِ الوسـائِطُ التَّلويحُ، وإنْ قَلَّتْ مع خَفَاءٍ الرَّمْزُ وبلا خفاء الإيماءُ والإشارة». ومثَّل بقول بعض الشعراء: [الكامل]

رَمَـزَتْ إِلـيَّ مَـخَـافَـةً مِـنْ بَـعْـلِهَـا مِنْ غَيْـرِ أَنْ تُبـدي هُنَـاكَ كَـلاَمَهَـا

وتعريفه هذا شبيه بتعريف السَّكاكيّ. كما عرَّفه السِّجلماسيّ في كتابه «المنزع البديع» فقال: «هو اقتضاب الدَّلالة على الشَّيْءِ بنظيره وإقامته مقامه». أمَّا جرمانوس فرحات فقد سَمَّاهُ «التَّلميح» وعرَّفه نفس تعريف السَّكاكيّ وأمثلته.

التَّمَامُ

التَّمَامُ هو التّتميم عند الحاتميّ كما ذكره في كتابه «حليه المحاضرة» وعرَّفه فقال: «هو أنْ يذكرَ الشاعر معنى فلا يغادر شيئاً يتمّ به ويتكامل الاشتقاق معه فيه إلّا أتى به». بينما سمّاهُ ابن المعتزّ «الاعتراض والتّتميم» وقد تقدم القول فيه.

تَمَامُ الأَقْسَام

تَمَامُ الأقسام سَماهُ قُدامة بن جعفر «توفير الأقسام» وعرَّفه فقال: «هو أن يؤتى بالأقسام مستوفاة لم يخل بشيءٍ منها، ومخلّصَة لم يدخل بعضها في بعض». ومثّل له: «فإنّك لم تخلّ فيما بدأتني من مجد أثلته وشكر تعجّلته وأجر ادّخرته». وهو عند قُدامة في كتابه «جواهر الألفاظ» غير التَّقسيم المتقدّم الذكر. لأنّه تحدّث عنه منفرداً باسم «صحّة التَّقسيم».

التَّمْثِيلُ

التَّمْثِيلُ لغة: من فعل مثّل تمثيلاً الشَّيْءَ لفلان: صوَّره له بالكتابة ونحوها حتّى كأنّه ينظر إليه. تحدَّث عنه أبو عبيدة في «مجاز القرآن» وسَمّاه التَّشبيه أو تشبيه التَّمثيل. وهو في اللغة التَّشبيه أيضاً. وقد جعل له قُدامة بن جعفر باباً خاصاً في كتابه «نقد الشعر» وعرَّفه فقال: «هو أنْ يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاماً يدُلُّ على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عماّ أراد أنْ يُشير إليه». وكذلك قال ابن أبي الإصبع المصريّ.

وهذا الفن البلاغيّ عند ابن رشيق القيروانيّ في «العمدة» من التَّشبيه لقوله: «والتَّمثيل والاستعارة من التَّشبيه، إلاّ أنّهما بغير أداته وعلى غير أسلوبه. والمثل المضروب بالشعر مُمَثّل بقول طرفة: [الطويل].

سَتُبْدِي لَكَ الأيامُ ما كنتَ جَاهِلاً ... ويأتيكَ بالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّد

فقوله هذا راجع إلى ما ذكرته، لأنَّ معناه ستبدي لك الأيام كما أبدتْ لغيرك، ويأتيك بالأخبار من لم تزود كما جرت عادة الزّمان».

وذكر مثله الباقلانيّ في «إعجاز القرآن» وكذلك أبو هلال العسكريّ في «الصّناعتين». إلاّ أنّ فنّ التَّمثيل سَمّاهُ عبد القاهر الجرجانيّ والسّكاكيّ والقزوينيّ وشُرّاحُ التَّلخيص «التَّشبيه التَّمثيلي» وقد تقدَّم ذكر الحديث عنه مفصّلاً.

التَّمزيجُ

التَّمزيجُ من مَزَجَ الشَّيْءَ يَمْزجُهُ مَزْجاً فامْتَزَجَ: خَلَطَهُ. هذا الفنّ «التَّمزيج» من اختراع ابن أبي الإصبع المصريّ، وقد عرَّفه فقال: «هو أنْ يمزج المتكلّم معاني البديع بفنون الكلام، أعني أعراضه ومقاصده بعضها ببعض بشرط أن تجمعَ معاني البديع والفنون في الجملة أو الجمل من النثر، والبيت أو البيوت من الشعر». ومثّل له بقول بكر بن النطّاح:
[الطويل]

فقلتُ لَهَا هَذَا التَّعنُّتُ كلُّه   كمنْ يَتَشهَّى لَحْمَ عَنْقَاءَ مُغْرِبِ

ففي هذا البيت قوله: «فقلت لها هذا التّعنّت كلّه» لارتباط هذا الصدر بما قبله بسبب المراجعة الّتي فيهما إذ قال:

بَذَلْتُ لها مَا قَدْ أَرَادَتْ مِنَ المُنَى   لِتَرضَى فَقَالَتْ قُمْ فَجِئْني بِكَوْكَبِ

إذ أتى في عجز البيت بالتّذييل ليتحقّق العتاب ويستدلّ على صحّة ما ادَّعَاهُ من التّعنّت، فمزج المذهب الكلاميّ بالتّذييل في العجز.

وتحدّث عنه ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» فقال: «والتّمزيج يلتبسُ بأربعة أبواب من البديع، هي: التكميل لا يكون إلاّ في معاني النّفوس وأغراضها معاً في البديع، ولا يكون أحد الأمرين فيه قد اتّحد بالآخر بحيث لا يظهر من الكلام بطريق القوة لشدّة امتزاج المعنيين أو الفنّين أو أحدهما بالآخر، وهذه حال التّمزيج بمعاني النّفوس ومعاني البديع».

ثمّ بيّن ابن أبي الإصبع الفرق بين التّمزيج والافتنان، وبين التّمزيج والتّعليق، وبين التّمزيج والإدماج، وبين التّعليق والتّكميل، إذْ ذكر الفروق مفصّلة في كتابه «بديع القرآن». غير أنّ ابن الأثير الحلبيّ، أشار إلى فنّ سمّاه «التّعريج» وعرّفه في كتابه «جوهر الكنز» وقال: «هذا الباب يُسمّى بحسن الارتباط، ويُسمى حسن التّرتيب، ويُسمّى حسن النّسق، وحقيقته ائتلاف الكلام بعضه ببعض حتّى كأنّه أفرغ في قالب واحد». وأكثر ما يوجد هذا النّوع مستعملاً في كتاب الله تعالى الدّالّ على الإعجاز، وسمّي الارتباط. وليس هذا تعريجاً وإنّما هو التّمزيج الّذي ذكره المصريّ لأنّ تعريفه قريب من ذلك، كما أنّه ردّده عدة مرات. علماً بأنّ التّعريج ليس من الفنون المذكورة في كتب البلاغة.

التَّمْتَمَةُ

التُّمْتَمَةُ: عيب في النّطق. وفيها قال الأصمعيّ: « إذا تـتعتع اللّسان في التّاء فهو تمتام، وإذا تتعتع في الفاء فهو فأفاء ». وأنشد لرؤبة بن العجّاج: [الرجز]

يَـا حَمْـدَ ذَاتَ المنْـطِقِ التَّمْتَـامِ ... كـأَنَّ وسْـوَاسَـكِ فـي الـلّمَـامِ

حَـديـثُ شَـيـطَانِ بَـنـي هَـنَـامِ

فالتمتام غير معرب عن معناه، ولا مفصح بحاجته.

ومن تردد التاء في قول الشاعر: [الطويل]

فـلا يَحْسب الـتَّـمْـتَـامُ أنّي هـجَـوْتُـهُ ... ولـكـنـني فـضَّـلْـتُ أهـلَ الـمـكـارمِ

التَّمْكِينُ

التَّمْكينُ من مَكُنَ مكانه فهو مكين، وتمكّن بالمكان أي ثبت فيه. وقد سَمَّاهُ قُدامة بن جعفر « ائتلاف القافية ». غير أنَّ الّذين أتوا بعده سَمُّوه « التَّمْكين » وقد تقدّم البحث فيه مفصَّلاً.

وسَمّاهُ جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » « تمكين القافية » وعرّفه فقال: « إنَّ حقيقة هذا النّوع هو أنْ تكونَ القافية متمكّنة في موضعها، مستقرّة في قرارها، غير نافرة ولا قلقة ولا مستدعاة ممّا ليس له تعلّق بلفظ البيت أو معناه، بحيث إنَّ منشد البيت إذا سكت دون القافية كمّلها السّامع بطباعه بدلالة من اللّفظ عليها، ويُسمّى ائتلاف القافية ». ومثّله بقول الطغرائي في شكوى الزّمن: [البسيط]

لَـوْ أنَّ في شَـرَفِ المَـأْوَى بُلُوغَ مُنًى ... لم تَبْـرَحِ الشَّمْسُ يَـومـاً دَارَةَ الحَمَـلِ

وعرّفه النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » فقال: « هو أنْ يُمَهِّدَ النّاظم لقافية بيته، أو النّاثر لسجعة فقرته، تمهيداً تأتي القافية فيه متمكّنة في مكانها مستقرّة في قرارها غير نافرة ولا قلقة ولا مستدعاة ممّا ليس له تعلّق بلفظ البيت ومعناه، بحيث أنْ تنشدَ البيت إذا سكتّ دون القافية، فإذا سكتّ كمّلها السّامع بجاذب من قلبه إلى ذلك بِدَلالَة قرائن اللّفظ عليها ». ومنه قول عبد الغني النّابلسيّ في بديعيته في مدح النّبيّ المختار ﷺ: [البسيط]

كَمْ لَيلَةٍ بَـاتَ يـرعى الـنَّجم من قـلق ... عَـلَيْـكَ سَهـرانُ لَـمْ يغمضْ ولَمْ يَـنَمِ

التَّمْليطُ

التَّمليطُ من ملط الحائط مَلْطاً: طلاه. والمِلاطُ: الطين، والملاطان: الجنبان. وتكلّم ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» «باب التّضمين والإجازة» فقال: «ومن هذا الباب نوع يُسَمّى التّمليط، وهو أن يتساجل الشاعران، فيضع هذا قسيماً، وهذا قسيماً، لينظر أيُّهما ينقطع قبل صاحبه».

وفي الحكاية أن امرأ القيس قال للتّوأم اليشكريّ: إنْ كنتَ شاعراً كما تقول فملّط أنصاف ما أقول فأجزها، قال: نعم، فقال امرؤ القيس: [الوافر]

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً

فقال التّوأم:

كنارِ مجوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

فقال امرؤ القيس:

أرِقْتُ لَهُ ونَامَ أبُو شَرِيحٍ

فقال التّوأم:

إذا ما قُلتُ قَدْ هَدَأ اسْتَطَارا

كما ملّط الأبيات جماعة من الشعراء، منهم الخطابيّ الّذي تكلّم عن «الإجازة» وذكر طرفاً ممّا ذكره ابن رشيق القيروانيّ.

وقد ذكر هذا الفنّ جرمانوس فرحات، فسمّاهُ «المماتنة» وعرّفه فقال: «اعْلَمْ أنّ حقيقة هذا النّوع هو أنْ يتنازعَ الشاعران ما بينهما بيتاً، يقول أحدهما صدره والآخر عجزه».
كما اتّفق لابن البكا الشاعر مع قرينه، في ليلة باردة مظلمة في وصف قنديل: [الوافر]

فقال ابن البكا:

وَقِنْدِيلٍ كَأَنَّ الضَوءَ مِنْهُ

فقال الآخر

مُحَيّا مَن أُحِبُّ إذا تجلّى

فقال ابن البكا:

أَشَارَ إلى الدُّجَى بِلِسَانِ أَفْعَى

فقال الآخر

فَـشَـمَّـر ذَيْـلَهُ فَـرَقـاً وَوَلَّـى

التَّمَنِّي

التَّمَنِّي من تَمَنَّى الشَّيء: أراده، والتَّمَنِّي حصـول الأمر المـرغوب فيـه. وتحـدَّث صاحب «البرهان في علوم القرآن» عن «التَّمَنِّي» فقال: «ولا يخرج معنى التمنِّي عند البلاغيِّين عن هذا المعنى، فهو توقع أمر محبوب في المستقبل، والفرق بينه وبين التَّرجِّي أنَّه يدخل في المستحيلات، والتَّرجِّي لا يكون إلاَّ في الممكنات». غير أنَّ علماء البلاغة يفرِّقون بين نوعين من التمنِّي:

الأَوَّل: توقَّع الأمر المحبوب الَّذي لا يُرجى حصوله لكونه مستحيلاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[1] ومنه قول الشاعر: [الوافر]

أَلاَ لَيتَ الـشَّبـابَ يَـعُـودُ يَـومـاً فـأُخْـبِـرَهُ بمـا فَـعَـلَ المـشِيـبُ

الثَّاني: توقع الأمر المحبوب الذي لا يرجى حصوله لكونه ممكناً غير مطموع في نيله، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُون ﴾[2] ففي الآية الكريمة قوله تعالىٰ «ليت» أداة تمنِّي وهُناك ثَلاثَةُ أحرُفٍ منهـا: «هل»، «لـو» سواء كـانت مع «ودَّ» أم لـم تكن، و «لعلَّ».

تَمْهِيدُ الدَّلِيل

تمهيد الدَّليل من مَهَدْتُ لنفسي ومهَّدْت: أي جعلت لها مكاناً وطيئاً سهلاً. هذا الفنّ البلاغيّ أعني «تمهيد الدَّليل» من اختراع السُّيوطيّ، حيث ذكره في المحسَّنات المعنويَّة وعرَّفه فقال: هذا نوع ثالث اخترعته وسمَّيتهُ تمهيد الدَّليل، وهو أنْ يقصد الحكم بشيء فيرتب له أدلَّة تقتضي تسليمه قطعاً بأَنْ يبدأ بالمقصود ويخبر عنه بجملة مسلَّمة، ثمَّ يخبر عن تلك الجملة بأخرى مسلمة، فيلزم ثبوت الحكم للأول بأنْ يحذف الوسط، ويخبر بالأخير عن الأوَّل. وهذا شكلٌ من أشكـال المناطقـة؛ ونحن أهل السنَّـة لا نتبعهم أصلاً، وهم

---

(١) سورة الرحمٰن، آية رقم (٧٣).

(٢) سورة القصص، آية رقم (٧٩).

مصرحون بأنّه في طبع أهل الذّوق والذكاء؛ والقرآنُ والسنَّة طافحان باستعماله. ثمَّ تارة يكون الوسط جملة واحدةً، وتارةً يكون أكثر؛ فمن الأوّل قوله ﷺ: « لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا » لأنّه يصح أنْ يحذف الوسط فيقال: « لا تدخلوا الجنّة حتّى تحابّوا ».

التَّناسُبُ

التّناسُبُ من ناسب؛ وناسبه: شركه في نسبه، والمناسبة: المشاكلة والمماثلة. ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » التّناسب في اللّفظ والمعنى، فقال: « إلاّ أنّي أزعم أنَّ سخيفَ الألفاظ مشاكلٌ لسخيف المعاني » وتابع كلامه فقال: « ومتى شاكلَ - أبقاك الله - ذلك اللّفظ معناه، وأعرب عن فحواه، وكان لتلك الحالة وفقاً، ولذلك القدر لفقاً، وخرج من سماجة الاستكراه، وسَلِمَ من فسادِ التّكلّف، كان قميناً بحسن الموقع، وبانتفاع المستمع، وأجدر أنْ يمنع جانبه من تناول الطاعنين، ويحمي عرضه من اعتراض العائبين، وألاّ تزال القلوب به معمورة، والصدور مأهولة ». ثمّ صنّف اللّفظ والمعنى، فمنح لكلّ ضرب من اللّفظ والمعنى اسماً مناسباً له وقال: « ولكلّ ضربٍ من الحديث ضرب من اللّفظ، ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء، فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح، والكِنَاية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال ».

وذكر الجاحظ أيضاً في كتابه ضمن هذا الموضوع، ما كتبه بشر بن المعتمر في صحيفته عن التّناسب بين الألفاظ والمعاني، فقال: « ومن أراغ معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإنّ حق المعنى الشريف اللّفظ الشريف ».

وكذلك تكلّم عنه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » وعرّفه فقال: « من أنواع ائتلافَ اللّفظ مع المعنى المساواة، وهو أنْ يكونَ اللّفظ مساوياً للمعنى حتّى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكُتّاب رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي هي مساوية لها لا يفضل أحدها على الآخر ». وكذلك عرّفه التّنوخيّ في كتابه « الأقصى القريب » فقال: « ومن البيان التّناسب، وهو في الألفاظ وفي المعاني، وأكثر ما يحتاج إليه في الألفاظ، لأنّ المعاني الّتي تطلب لا يلزم فيها ترتيب ولا مناسبة، فإنّ المتكلّم قد يفتقر إلى ذكر الأشياء المتناقضة والمتضادّة والمتغايرة والمتنافرة، وحيث لا يفتقر

إلى شيء من ذلك فهو التّناسب، فكأنّه مضطرّ إلى ما يأتي به إذا كان مراداً ».

وعرَّفه الحلبيّ والنُّويْريّ في كتابيهما « حسن التّوسل » و« نهاية الأرب » فقالا: « والتّناسب هو التّرتيب للمعاني المتآخية التي تتلاءم ولا تتنافر ». وعرَّفه ابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » نقلاً عمن سبقه من علماء البلاغة. وسمَّاهُ بعضهم « التّشابه » وهي أنْ تكونَ الألفاظ غير متباينة بل متقاربة في الجزالة والرِّقَّة والسلاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها، من غير أنْ يكسو اللّفظ الشريف المعنى السخيف، أو على الضدّ، بل يصاغان معاً صياغة تتناسب وتتلاءم. ومنه قول بعضهم في التّناسب وهو النّابغة: [الكامل]

الرِّفْقُ يُمْنٌ والأناةُ سعادةٌ فاسْتأْنِ في رِزْق تنالُ نجاحا
واليأْسُ عمّا فاتَ يُعْقِبُ راحةً ولرُبَّ مطْعمةٍ تعودُ ذُباحا

ونرى أنَّ الوطواط والقزوينيّ في كتابيهما « حدائق السحر » و« التّلخيص »، والحمويّ، والسّيوطيّ، والمدنيّ، في كتبهم: « خزانة الأدب » و« شرح عقود الجمان » و« أنوار الرّبيع » سمّوا « مراعاة النّظير » « تناسباً » أيضاً.

تَناسُبُ الأبْيات

تناسُبُ الأبيات والأشطار والارتباط بينها من أهم ما ينبغي للشاعر العناية به، لئلا يحدث خلل أو تختلّ الصورة الشعرية إذا وقع تنافر بين العبارات.

وعرَّفه ابن طباطبا العلويّ، فقال: « وينبغي للشاعر أنْ يتأمَّلَ تأليف شعره وتنسيق أبياته ويقف على حسن تجاورها أو قبحه فيلائم بينها، لتنتظم له معانيها ويتّصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما ابتدأ وصفه أو بين تمامه فصلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه فينسى السّامع المعنى الّذي يسوق القول إليه ». وينبغي له أيضاً أنْ يحترز في كل بيت، فلا يباعد كلمة عن أختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشو يشينها، إذْ ربما وقع الخلل في الشعر من جهة الرُّواة والنّاقلين له فيسمعون الشعر على جهة ويؤدُّونه على غيرها سهواً كما حصل في قول امرىء القيس: [الطويل]

كأنّيَ لم أركَبْ جواداً لِلَذَّةٍ ولمْ أتَبَطَّنْ كاعِباً ذاتَ خلخالِ
ولمْ أسبأ الزقَّ الرّويَّ ولم أقُلْ لخيليَ كرّي كرّةً بعد إجفالِ

هذه رواية الديوان. والبيتان حسنان، ولو أبدل مصراع كل واحد منهما في مكان الآخر

لكان أدرج في استواء النسج والشكل، فيصح على هذا الشكل: [الطويل]

كأنّي لم أركبْ جواداً ولم أقل ... لخيليَ كرّي كرةً بَعد إجفالِ
ولمْ أسبأ الزِّقَّ الرويَّ لِلَذَّةٍ ... ولم أتَبطَّنْ كاعباً ذاتَ خلْخالِ

ومنه قول المتنبّي : [الطويل]

وَقفْتَ وما في الموت شكٌّ لواقف ... كأنّكَ في جَفنِ الرَّدَى وَهْوَ نائمُ
تَمُرُّ بِكَ الأبطالُ كَلْمى هزيمةً ... وَوَجْهُكَ وَضّاحٌ وثغركَ باسِمُ

وروي أنَّ سيف الدولة الحمدانيّ انتقدَ المتنبّي في هذين البيتين كما انتقد بيتي امرىء القيس « كأنّي لم أركب . . . » وقال للمتنبّي : بيتاك لم يلتئم شطراهما كما لم يلتئم شطرا بيتي امرىء القيس، وكان ينبغي لك أنْ تقولَ :

وَقفتَ وما في الموت شكٌّ لواقفٍ ... ووجهُكَ وضَّاحٌ وثغركَ باسِمُ

فقال المتنبّي : « إنْ صحّ أنَّ الّذي استدرك على امرىء القيس هذا هو أعلم بالشعر منه فقد أخطأ امرؤ القيس، وأخطأتُ أنا ».

تَناسُبُ الأطْرَاف

عرَّف ابن معصوم المدنيّ هذا الفنّ، وبيَّن سبب تسميته « بتناسب الأطراف » فقال : تناسب الأطراف، عبارة عن أنْ يبتدىء المتكلم كلامه بمعنى ثمَّ يختمه بما يناسب ذلك المعنى الّذي ابتدأ به. وهذا النّوع جعله الخطيب القزوينيّ في « التّلخيص » و « الإيضاح » من « مراعاة النّظير »، فرأينا نحن تسميته « بتناسب الأطراف ». وقال القزوينيّ في تلخيصه : ومنه مُراعَاةُ النَّظِير، ويُسمَّى التَّناسُبَ ؛ وهو جَمعُ أمرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ لا بالتَّضادِّ، نحو قوله تعالى : ﴿ الشَّمْسُ والْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[1].

وقد سُمّي هذا الفنّ جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وعرَّفه فقال : « اعْلَمْ أنْ حقيقة هذا النّوع هو أنْ يعيدَ النّاظم لفظة الرّويّ في أوّل كل بيت يليه، ويُسمَّى التّسبيغ أيضاً ». ومثله عبد الغني النّابلسيّ. وشاهده قول خليفة بن كليب الأسديّ : [الطويل]

أهاجكَ شَوْقٌ أمْ شجَاكَ غَرَامُ ... غَرَامُ ادِّكارٍ فالدُّموعُ سِجَامُ

(١) سورة الرّحمن، آية رقم (٥).

سِجَامٌ عَلَى خَدٍّ تَحَدَّ سُيُولُهُ ... خُدُوداً وفي الأَحْشَاءِ مِنْهُ ضِرَامُ
ضِرَامُ حَنِينٍ يَوْمَ زمتْ رِكَابِهِمْ ... وَقَدْ رُفِعَتْ لِلظَّاعِنِينَ خِيَامُ

وهذا الفنّ ينقسم إلى نوعين: ظاهر، وخفيّ. فالأوّل كقوله تعالىٰ: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾[1] فقوله سبحانه «اللّطيف»، يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأشياء، لأنّ المدرك للشّيء يكون خبيراً .
والثّاني كقوله تعالىٰ: ﴿ إن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وإنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾[2] فإنّ قوله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ « وإنْ تغفر لهم » يوهم أنّ الفاصلة « الغفور الرّحيم » ولكنْ إذا دقق النّظر علم أنّه يَنْبَغِي أنْ تكونَ على ما عليه التّلاوة وهو « العزيز الحكيم ».

التّنَاسُبُ بَيْنَ المعَاني

هذا الفنّ من التّناسب بين المعاني من ابتداعات ابن الأثير الجزريّ فقد ذكر باباً له في الصّناعة المعنويّة وسَمّاهُ « التّناسب بين المعاني » وصنّفه إلى أقسام ثلاثة: المطابقة، وصحة التّقسيم وفساده، وترتيب التّفسير، وما يصحّ من ذلك وما يفسد. وقد مرّ القول في كلّ منها فيما تقدّم.

تَنَاسُبُ الفُصُول والوُصُول

عرّف أبو العباس السفّاح « تناسب الفصول والوصول » في تنبيهه لكاتبه فقال: «إيّاك أنْ تخلطَ المرعَى بالهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل». وعرّفه يزيد بن معاوية فقال: « إيّاكم أن تجعلوا الفصل وصلاً، فإنّه أشدّ وأعيبُ من اللّحن . . . ». وكان أكثم بن صيفي يقول لكاتبه: « افصلوا بين كل منقضٍ معنى، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض ».

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه: « الصّناعتين » قول الفارسيّ في تعريف البلاغة فقال: « معرفة الفصل من الوصل ». وذكر قول المأمون لبعضهم: من أبلغ النّاس ؟ فقال: من قرّب الأمر البعيد المتناول والصّعب الدرك بالألفاظ اليسيرة . . . فقال في كتابه:

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).
(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٨).

ما عدل سهمك عن الغرض . . . ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ولا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ، ولا يكره المعاني على إنزالها من غير منازلها، ولا يتعمد الغريب الوحشي ولا الساقط السوقي، فإنّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلىء بلا نظم ». وتكلّم المرزوقي في شرحه لديوان الحماسة عن الفصول والوصول، ولم يعرّفهما وقد عدّهما من أصعب المواضع.

التَّنَافُرُ

التّنافُرُ من النّفْر، والنُّفر: التّفرق، نَفَرَ القوم ينفرون: ذهبوا وتفرّقوا. ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » التّنافر وقال: « ومن ألفاظ العَرَب ألفاظ تتنافر، وإنْ كانتْ مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشدُ إنشادها إلّا ببعض الاستكراه . فمن ذلك قول الشاعر: [الرجز]

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ   وليس قُرْبَ قَبْرِ حربٍ قبرُ

ولمّا رأى من لا علم له أنّ أحداً لا يستطيع أنْ ينشد هذا البيت ثلاث مرات في نسق واحد فلا يتتعتع ولا يتلجلج، وقيل لهم إنّ ذلك إنّما اعتراه إذْ كان من أشعار الجنّ، صَدَّقوا بذلك ». وعَرّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « أمّا تنافر الحروف، فهو وصف في الكلمة ينجم عنه ثقل محملها على اللّسان، والحكم في ذلك هو الإحساس الرُّوحاني والذّوق السّليم الّذي يثمر التّحفّظ ؛ ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلا   تَضِلُّ العِقَاصُ في مثنى وَمُرْسَلِ

والاستشزار: الارتفاع والرفع جميعاً، فيكون الفعل منه تارةً لازماً إنْ كسرت زايه، ومتعدّياً إنْ فتحتها ». وبمثله سار « شُرّاح التّلخيص » على خُطا القزوينيّ في بحث التّنافر.

التَّنَاقُضُ

النّقضُ: إفساد ما أبرمتَ من عقد أو بناء، وناقضه في الشّيء: خالَفَهُ. وقد ذكر التّناقض الجرجانيّ في كتابه « التّعريفات » فقال: « هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسّلب بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى ».

وقد سمّاهُ قُدامة بن جعفر « الاستحالة أو التّناقض »، وعرّفه بقوله: « ومن عيوب

المعاني الاستحالة أو التناقض: وهما أنْ يذكرَ في الشعر شيء فيجمع بينه وبين المقابل له من جهة واحدة. والأشياء تتقابل على أربع جهات: إمّا على طريق المضاف ومعنى المضاف هو الشيء الّذي يُقال بالقياس إلى غيره، مثل الضعف إلى نصفه والمولى إلى عبده». وأشار إليه أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: وهو أنْ تُناقِضَ بين المعاني مثل قولِ مسلمِ بنِ الوليدِ: [الكامل]

ذَكَرَ الصَّبوحَ، فراحَ غيرَ مفنَّدِ وأقام بَيْنَ عَزِيمَةٍ وتَجَلُّدِ

فقد ناقض الشاعر بين «الرواحِ والإقامة» إلاّ أنَّ ابن قُتيبة خالف ذلك وقال: وعندي أنّه غير متناقض ولا متباين. ومن التّناقض ما جاء على طريق المضاف وما جاء على جهة التّضادّ، وما جاء على طريقة القينة والعدم، وعلى طريق الإيجاب والسّلب.

التَّنْبِيهُ

التّنبيه من نبّه. ونبّههُ من النّوم فتنبّه، وانْتَبَهَ: استيقظ، والتّنبيه مثله. عرّفه التّبريزي في كتابه «الوافي» فقال: «هو أنْ يقول الشاعر بيتاً يرسله إرسال غير متحرّز من المنتقد عليه، ثمّ يتنبّه على ذلك فيستدرك موضع الطّعن عليه بما يصلحه، وربّما كان ذلك في الشطر الأوّل من البيت فيتلافاه في الشطر الثاني، وربّما كان في بيت فيتلافاه في الثاني». ومنه قول بعضهم: [الطويل]

هُوَ الذِّئْبُ أَوْ لَلذِّئْبُ أَوْفى أَمَانَةً وَمَا مِنْهُمَا إلاّ أَزَلُّ خَؤُونُ

فالشاعر عندما قال: «أو للذئبُ أوفى أمانة» تنبّه كأن قائلاً له قائل: وأيةُ أمانةٍ في الذّئب؟ فقال مستدركاً لخطئه: «وما منهما إلاّ أزلُّ خؤون» فسلم له البيت من الفساد. وقد نقل يحيى بن حمزة العلويّ ما ذكره التّبريزي وابن الزّملكانيّ، فقال: «وحاصله أنْ تُطْلِقَ كلاماً ثمّ تردفه بما يؤيِّدهُ ويُقرِّر معناه». وذكر مثل التّبريزي.

التَّنْدِيرُ

التّنْدِيرُ: من ندر الشّيء يندر: سقط. ونوادر الكلام: ما شذّ وخرج من الجمهور. هذا الفنّ من اختراع ابن أبي الإصبع المصريّ، وعرّفه فقال: «هو أن يأتي المتكلّم بنادرة حلوة أو مجنة مستطرفة، وهو يقع في الجدّ والهزل». ومن جميل ما أتى من بديع التّندير

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ الخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ المَوْتِ ﴾[1]. وما كان في الهزل كقول أبي تمّام فيمن سَرَق له شعراً وهو محمد بن يزيد الرَّقّي: [الخفيف]

مَنْ بَنُو بحدلٍ مَنْ ابن الحباب   مَنْ بَنُو تغلِب غَداةَ الكِلاَبِ

وأضافَ ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابيه « تحرير التّحبير » و « بديع القرآن » قوله في الفرق بين التّنديد والتّهكّم والهزل الّذي يُراد به الجدّ: « إنَّ التّنديرَ ظاهر لفظهِ جدٌّ، وباطنُهُ هَزْلٌ بخلاف البابين ». وأشارَ الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » إلى التّندير قائلاً: « هو أنْ يأتي المتكلّمُ بنادرة حلوة أو نكتة مستظرفة، يعرض فيها بمن يُريد ذمّه بأمرٍ، وغالباً ما يقع في الهزل ». وذكر أبيات أبي تمّام المذكور منها البيت الأوّل.

التَّنْزِيلُ

التّنزيلُ: أنزله غيره، واستنزله بمعنى، والتّنزيلُ: التّرتيب، والنزول في مهلة أيضاً. ذكر التّنزيل الدّمنهوري في كتابه « حلية اللُّبّ » وعرّفه بقوله: « الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجوه المرادة ». ومثّلَ له بقول أحدهم: « لا أُبالي بالوزير ولا بالسلطان »، والتّنزيل عكس التّرقّي، نحو: « هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير ».

التَّنْسِيقُ

التّنسيقُ: النّسقُ من كلّ شيءٍ، أي ما كان على طريقة نظام واحد، والتّنسيق بمعنى التّرتيب. أشارَ الرّشيد الوطواط في كتابه « حدائق السحر » عن « تنسيق الصّفات » وعرّفه فقال: وتكون هذه الصّفة بأنْ يذكر الكاتب أو الشاعر شيئاً بجملة أسماء أو جملة صفات متوالية كقوله تعالى: ﴿ هُوَ اللّهُ الّذي لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلاَمُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللّهِ عَمّا يُشْرِكُونَ ﴾[2] ومنه قول العبّاس بن عبد المطّلب في

---

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٩).

(٢) سورة الحشر، آية رقم (٢٣).

مدح المصطفى ـ عليه السّلام ـ: [الطويل]

وأبيض يُسْتَسْقَى الغمــامُ بِـوَجْهِـهِ ثمالُ اليَتَامَى عِصْمَـةٌ لـلأرَامِـلِ

وذكر الرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز » تنسيق الصّفات، ومثّل له بـالآية السـابقة. وتحدّث الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » وعرّف « التّنسيق » فقال: « هو أنْ يذكرَ الشيء بصفات متوالية » وذكر مثله النّويري في كتابه « نهاية الأرب ». وقد سمّاه ابن أبي الإصبع المصريّ « حسن النّسق » وعرّفه فقال: « هو أنْ تأتي الكلمات من النّثر والأبيات من الشعر متـاليات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً لا مستهجناً ».

وتكلّم ابن أبي الإصبع في كتابـه « تحـريـر التّحبيـر » وعـرّف التّنسيق وقـال: « والمستحسن من ذلك أنْ يكونَ كل بيت إذا أُفرد قام بنفسه واستقلّ معناه بلفظه، وإنْ رَدَفَهُ مجاوره صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السّامع أنّهما إذا انفصـلا تجزّأ حسنهما ونقص كمالهما وتقسّم معناهما، وهما ليس كذلك، بل حالهما في كمـال الحسن .وتمام المعنى مـع الانفراد والافتـراق كحالهمـا مع الالتئام والاجتماع . ومنـه قـول ابن شـرف القيروانيّ: [البسيط]

جـاوِزْ عليّـاً ولا تحفـل بحـادثـة إذا ادّرعْتَ فـلا تَسْـأَلْ عن الأَسَـلِ
سَـلْ عَنْهُ وانْـطُقْ بِهِ وانْـظُرْ إليه تَجِـدْ مِـلءَ المَسَـامِـعِ والأفْـوَاهِ والمُقَـلِ

هذا من شواهد عطف بيت على بيت بـالواو عـطف تلاحم على مـا قبله ». إلاّ أنَّ ابن الأثيـر الحلبيّ سَمّاهُ « التّمـزيج وحسن الارتبـاط، وحسن التّرتيب، وحسـن النّسـق ». وعرّفه بما يقرب من تعريف المصريّ . وذكر مثله ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد ». وعرّف عبد الغني النّابلسيّ حسن النّسق فقال: « هو أنْ يأتي المتكلّم بسجعـات من النّثر أو أبيات من الشعر متلاحمات تلاحماً مستحسناً لا مستهجناً، بحيث يكون البيت إذا أُفرد تامّاً بنفسه معناه مسـتقلّاً بلفظه، والنّثر تكون سجعاته متّفقة إذا تجاوزت تامة المعاني إذا انفردت، والبيت الواحد يكون فيه جمل لو أُفردت كل واحدة في حدّها حسن السكوت عليها، مرتبة مرتبطة إذا اجتمعت، متناسقة التّرتيب ». ومثّل له بقوله: [البسيط]

كـالطّودِ في عـظمٍ كالبـدرِ في شرفٍ كـاللّيث في هيبـةٍ كـالغيث في كـرمِ

فهذا البيت مستقلّ بنفسه غير متعلّق بما قبله ولا بما بعده، متلاحم مع بقيّة الأبيات،

غير مستغرب المعنى بما قبله ولا بما بعده، تنفرد كل جملة منه بالمعنى اللّطيف وتجتمع بما يليها على بهجة المدح الشريف.

كما عرّفه ابن حجّة الحمويّ فقال: «هذا النّوع، أعني حسن النّسق ويُسمّى التّنسيق، من محاسن الكلام، وهو أنْ يأتي المتكلّم بالكلمات من النّثر والأبيات من الشعر متتاليات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً مستبهجاً، وتكون جملها ومفرداتها متّسقة متوالية، إذا أُفرد منها البيت قام بنفسه واستقلّ معناه بلفظه». غير أنّ السّيوطيّ في كتابه «الإتقان» وابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع» ذكرا رأي أصحاب البديعيات من جهة ورأي الرّازي والحلبيّ من جهة ثانية.

تَنْسِيقُ الصِّفَات

تنسيق الصّفات هو التّنسيق المتقدّم. وقد سمّاه بهذا الاسم كل من الرّشيد الوطواط في كتابه «حدائق السّحر»، والرّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» والحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل»، والنُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب».

التَّنْظِيرُ

التّنْظِيرُ من النظر، بمعنى: تأمل الشّيء بالعين. ونظرت في الأمر: تفكّرت وتدبّرت بالقلب. أشار ابن معصوم المدنيّ في كتابه «بديع القرآن» إلى التّنظير، وعرّفه فقال: «هو أنْ ينظرَ الإنسان بين كلامين، إمّا متّفقي المعاني أو مختلفي المعاني، ليظهر الأفضل منهما». مثال الأوّل قول يزيد بن الحكم الثّقفيّ من شعراء الحماسة: [مجزوء الكامل]

يَا بَدْرُ والأَمْثَالُ يَضْـ ... ـرِبُهَا لِذِي اللّبِّ الحَكِيمُ
دُمْ لِلْخَلِيلِ بِوُدِّهِ ... مَا خَيْرُ وُدٍّ لا يَدُومُ

فلنقارن بين هذه النّصائح وبين قوله تعالى: ﴿ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[1]. ومثال الثّاني ما اقتصّه الأعشى من قصة السّمَوْأَل في وفائه: [البسيط]

كُنْ كالسَّمَوْأَلِ إذ طَافَ الهمامُ بهِ ... في جحفلٍ كسوادِ اللَّيلِ جرّارِ

(١) سورة النّساء، آية رقم (٣٦).

وتابع ابن أبي الإصبع المصريّ كلامه فقال: « هذه القصيدة أجمعَ العلماء البصراء بنقد الكلام على تقديمها في هذا الباب على جميع الأشعار الّتي اقتصَّتْ فيها القصص وتضمَّنت الأخبار . وإذا ما قابلنا بين قول الأعشى، وبين قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ . . . ﴾[1] لوجدت تباين ما بين الكلامين، وأدركتَ الفرق بين البلاغتين ». وهذا الفنّ البلاغيّ من مخترعات ابن أبي الإصبع، وهو قريب ممّا ذكره النقّاد في باب « الموازنة بين الكلام ».

التَّنْكِيتُ

التَّنْكِيتُ مصدر نكَتَ إذا أتى بنكتة، وأصله من النُّكْت: وهو أنْ تضربَ في الأرض بقضيب ونحوه. وقد عرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: « اعْلَمْ أنّ التّنْكِيتَ هو أنْ تقصدَ شيئاً دون أشياءَ لمعنى من المعاني، ولولا ذلك لكان خطأً من الكلام وفساداً في النقد ». ومنه قول أبي نواس: [الطويل]

أَلَا فَاسْقِنِي خَمْراً وَقُلْ لِي هِيَ الخَمْرُ   وَلَا تَسْقِنِي سِرّاً إِذَا أَمْكَنَ الجَهْرُ

قال : « إنّ المعنى في قوله: وقل لي هي الخمر، أنّها لعزّتها عنده ومحبته لها أراد أنْ يلتذّ بها بحواسه الخمس الّتي هي طرق اللّذّات. فلمّا شرب القدح أبصرها وذاقها ومسّها وشمّها، فبقي أن يسمعها، فقال: وقل لي هي الخمر ». وعرّفه أيضاً عبد الغني النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » وقال: « وهو أنْ يخصّ المتكلّم شيئاً بالذكر دون أشياء كلها تَسُدّ مَسَدَّهُ لولا نكتة في ذلك الشيء، على أنّه لولا تلك النُّكتة الّتي انفرد بها لكان القصد إليه دون غيره خطأً ظاهراً عند أهل النّقد ». ومثّل له بقوله: [البسيط]

نَدْبٌ جَوَادٍ عَطَاءً غَيْرَ مُحْتَجِبٍ   عَنِ امْرِئٍ لَا بِلَا مِنْهُ وَلَمْ يَلُمِ

وقال الشاعر في هذا البيت « عن امرىء » ولم يقلْ عن سائل أو طالب أو مرتج ، إلى غير ذلك ممّا يمكن استقامة الوزن والمعنى به، لأنّ لفظ امرىء شامل لمن هو بصفة السؤال والطّلب، ولمن لم يكنْ بتلك الصّفة، وهو أبلغ في الكرم، حيث إنّ جوده وعطاءه من غير سؤال ولا طلب. وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (١٠٠).

الأدب » وقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يقصدَ المتكلِّم إلى شيء بالذكر دون أشياء كلّها تسدّ مسدّه لولا نكتة في ذلك الشّيء المقصود يرجع اختصاصه بالذِّكر دون ما يَسدُّ مَسدّه، لولا تلك النُّكتة الّتي انفرد بها لكان القصد إليه دون غيره خطأً ظاهراً عند أهل النقد ». ومثَّل له بقول أبي الطيِّب المتنبِّي: [الكامل]

لو مرَّ يركُضُ في سطور كتابه   أحْصَى بحافر مُهْرِه ميماتِها

إنّما قصد الميمات دون العينات، والعَينات أشدُّ شبهاً بالحافر. إلاّ أنَّ المصريّ في كتابيه « تحرير التّحبير » و « بديع القرآن » وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز »، والحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والسّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و« معترك الأقران »، وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع »، أخذوا جميعاً بتعريف ابن منقذ وأمثلته. غير أنَّ ابن حجّة الحمويّ عَدَّهُ من المماثلة والموازنة فقال: « هذا النّوع أعني التّنكيت، يستحق لغرابته أن يُعَدَّ مع المماثلة والموازنة ومع التّطريز والتّرصيع » كما خَصَّه السّيوطيّ بالفصاحة دون البلاغة.

التَّنْكِيرُ

التّنْكِيرُ من النّكرة، والنّكرة إنكارك الشّيء، وهو نقيض المعرفة. والنّكرة والتّنكيرُ: خلاف التّعريف. وقد تقدّم القول فيه في باب التّعريف والتّنكير. انظر النُّكرة.

التَّهْجِينُ

التّهْجِينُ من الهُجْنة، والهُجْنَة من الكلام: ما يعيبك، والتّهجين: التّقبيح. عرَّف التّهجين أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: « وهو أنْ يصحبَ اللّفظ والمعنى لفظٌ آخر ومعنى آخر يُزْرِي به، ولا يقوم حسن أحدهما بقباحَةِ الآخر. فيكون كمدح بعضهم لعبد الله البَجَليّ حيث قال: [الرجز]

يُقالُ عَبدُ اللهِ من بَجِيلَهْ   نِعْمَ الفتَى وَبِئْسَتِ القَبِيلَهْ

فأجابه عبد الله: ما مُدح من هُجي قومه. ومنه أيضاً قول أبي نواس: [الطويل]

وَإنْ جَرَتِ الألفاظُ يَوماً بِمِدْحَةٍ   لِغَيرِكَ إنْسَاناً فأَنْتَ الّذِي نَعني

فالمعنى في هذا البيت هجين، للخيانة الّتي فيه ».

التَّهْذِيبُ

التَّهْذِيبُ من هَذَبَ الشَّيءَ يَهْذِبُهُ: نقاه وأخلصه. أعَدَّ أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» باباً خاصاً جمع فيه «التَّهذيب والتَّرتيب» معاً. وعرَّفه فقال: «ومن التَّهذيب أنْ يخلِّصَ المعنى قبل السَّبك للَّفظِ والقوافي قبل الأبيات، ونقصدُ الكلامَ الجزلَ دونَ الرَّذْلِ والعَذْبَ دون الجهم، ولا يعملُ نظم ولا نَثرٌ عند الملل، فإنَّ الكثيرَ معه قليلٌ والنَّفيسَ خسيسٌ، والخواطرُ ينابيعُ فإذا رُفِقَ بها جَمَّتْ، وإذا عُسِفَ عليها نَزَحَتْ». وأضاف قائلاً: «وليَكْتُبْ كلَّ معنى يسنح وكلَّ لفظ يعرضُ، وليترَنَّمْ بالشعر هو يصنَعهُ فإنَّه يُعينُه عليه، فقد يُجيدُ الشَّاعرُ ويمكنهُ مرَّةً ولا يمكنهُ أخرى».

وكذلك عرَّفه عبد الغني النَّابلسي باسم «التَّهذيب والتَّأديب» وقال: «وهذا النَّوع من مستحسنات البديع، وليس له شاهد يخصه، لأنَّه وصف يَعُمُّ كلَّ كلام مُنقَّحٍ مُحَرَّرٍ، وهو عبارة عن ترداد النَّظر في الكلام بعد عمله، وإمعان الفكر في تهذيبه وتنقيحه، نظماً كان أو نثراً، وتغيير ما يجب تغييره وكشف ما يشكل من غريب معانيه وإعرابه، وطرح ما يتجافى عن مضاجع الرِّقَّة من غليظ ألفاظه، وإنْ كانتْ معانيه غير مبتكرة، وكلُّ كلامٍ قيل فيه: لو كان موضع هذه الكلمة غيرها، أو لو تقدَّم هذا المتأخِّر وتأخَّر هذا المتقدِّم، أو لو تمَّ هذا النَّقص بكذا، أو لو حذفت هذه اللَّفظة، أو لو اتَّضح هذا المقصد لكان الكلام أحسن والمعنى أبين، كان ذلك الكلام غيرَ منتظمٍ في سلك هذا النَّوع». ومثَّلَ ببيت قصيدته البديعيَّة الَّذي يشير إلى التَّهذيب والتَّأديب، وهو من مستحسنات البديع، قوله: [البسيط]

ذاتٌ عَلَى الخَلْقِ رَبُّ الخَلْقِ شَرَّفَها   قَدْراً وأَلْبَسَها ثَوباً مِنَ العِصَمِ

وأفرد ابن أبي الإصبع المصريّ باباً خاصاً بهذا الفنّ التَّهذيبي، وعرَّفه فقال: «التَّهذيب عبارة عن ترداد النَّظر في الكلام بعد عمله، لينقح ويتنبه منه لما مرَّ على النَّاثر أو الشَّاعر حين يكون مستغرق الفكر في العمل، فيغير منه ما يجب تغييره ويحذف ما ينبغي حذفه ويصلح ما يتعيَّن إصلاحه ويكشف عمَّا يشكل عليه من غريبه وإعرابه، ويحرِّر ما لم يتحرر من معانيه وألفاظه، حتَّى تتكامل صحته وتروق بهجتُهُ». ثمَّ قسم التَّهذيب إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: قسم يكون بعد الفراغ من نظم الكلام.

الثّاني: قسم هو حسن التّرتيب في النّظم، إمّا في الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى، أو بتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره.

الثّالث: قسم يعضد المعنى، أو يقل التّركيب، أو سوء الجوار.

ومن شواهد هذا الفنّ قول سيف الدولة يخاطب أخاه ناصر الدولة: [الطويل]

وَمَا كَانَ لِي عَنْهَا نكولٌ وَإِنَّما   تَجَاوَزْتُ عَنْ حَقِّي لِيَغْدُو لَكَ الحقُّ

فقول الشاعر سيف الدّولة الّذي عمل أوّلاً بقوله: « ومَا كانَ عنهَا لِي نكول » ثمّ تنبّه إلى هذا السّبك الّذي يستثقل لقرب الحروف المتقاربة المخارج، لهذا قدّم « لي » على لفظة « عنها » فسهّل التّركيب وحصل التّهذيب. وقد قلّد ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » ما ذكره البلاغيون من تعريف لهذا الفنّ دون أيّ زيادة، وكذلك فعل ابن قيّم الجوزيّة في تعريفه ضمن كتابه « الفوائد »، وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، والمدنيّ ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » فلم يخرجوا عمّا ذكره ابن منقذ والمصريّ.

وعرّفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وسمّاه كما سمّاهُ عبد الغني النّابلسيّ « التّهذيب والتّأديب » وقال: « اعلم أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يهذبَ الشاعر كلامه ويحرره ويردد النظر والفكر فيه حتّى أنّه لا يمكن أنْ يقال لو كان موضع هذه الكلمة كلمة غيرها، أو لو تقدّم هذا وتأخّر هذا، أو لو تمّ هذا النّقص بكذا، أو لو حذفت هذه اللّفظة، أو لو صحّ هذا القصد لكان الكلام أحسن والمعنى أبين؛ فإذا سلم الشاعر نظمه من هذه النّقائص كان كما قال أبو تمّام: [الكامل]

خُذْهَا ابنَةَ الفكر المهَذّبِ في الدُّجَى   واللّيلُ أسودُ رقعةَ الجِلْبَابِ

خصّ أبو تمّام التّهذيب ليلاً، لكونه محلّ سكون الأصوات وهو الحواس ».

التَّهَكُّمُ

التّهكُّمُ: من تَهَكَّمَ، وَتَهَكَّمَ على الأمر، وتهكَّمَ بنا: زَرَى علينا وَعَبَثَ بنا. والتّهكُّم: الاستهزاء. وعرّفه ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « هو في الاصطلاح أخصّ منه في اللغة؛ لأنّه في اللغة بمعنى الاستهزاء مطلقاً وفي الاصطلاح هو الخطاب بلفظ الإجلال في موضع التّحقير، والبشارة في موضع التّحذير، والوعد في مكان الوعيد، والعذر في موضع اللّوم، والمدح في معرض السّخرية، ونحو ذلك ».

وأشارَ الزمخشريّ في كتابه « الكشاف » إلى التّهكُّم وفسَّره ومثَّل لـه بقوله تعالىٰ: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[1] وقال: يحفظونه في توهمه وتقديره من أمر اللّه، أي من قضاياه ونوازله، أو على التهكُّم به ».

وعُدَّ هذا الفنّ من اختراعات ابن أبي الإصبع المصريّ الّذي لم يسبقه إليه أحد، وعرَّفه وقال: « هو في الاستعمال عبارة عن الإتيان بلفظ البِشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء. ومثال البشارة قوله تعالىٰ: ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾[2]، ومثال المدح في موضع الاستهزاء قول ابن الذّروي في ابن حُصَينة من أبيات: [الخفيف]

لا تظُنَّنْ حَدْبَةَ الظَّهْرِ عَيْباً ... فهي في الحُسْنِ مِنْ صِفَاتِ الهِلَالِ
كَوْنَ اللهُ حَدْبَةً فِيكَ إن شِئْـ ... ـتَ من الفَضْلِ أو من الإفْضَالِ

غير أنَّ الفرقَ بين التّهكُّم والهزل الّذي يُراد به الجدّ، أنَّ التّهكُّم ظاهره جد وباطنه هزل، وهو ضدّ الأوّل؛ وذلك لأنَّ الهزل الذي يُراد به الجد يكون ظاهره هزلاً وباطنه جد ». كما أنَّ ابن مالك في تعريفه ذكر نفس تعريف ابن أبي الإصبع. وتبعه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التوسُّل » وكذلك النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والعلويّ يحيى بن حمزة في كتابه « الطِّراز » والسُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » وابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والسُّيوطيّ في « شرح عقود الجمان » والمدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع » مع ذكر الأمثلة أيضاً.

التَّوْأَمُ

التَّوْأَم من جميع الحيوان: المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد. وقد سَمَّى هذا الفنّ الأجدابيّ « التَّشريع » وعرَّفه بقوله: « هو أنْ يبني الشاعرُ البيت على قافيتين، إذا اقتصر على إحداهما، كان البيت له وزن، وإن كمَّله على القافيةِ الأخرى كان له وزن آخر. وتكون القافيتان متماثلتين، وتكونان مختلفتين ». وهذه التّسمية من ابتكاره. والتوأم كما سمَّاه ابن أبي الإصبع المصريّ؛ لأنَّ اسم التّشريع لهذا الفنّ غير معروف عند العامَّة. والتَّوْأم أنْ يكونَ للبيت قافيتان.

---

(١) سورة الرَّعد، آية رقم (١١).

(٢) سورة النّساء، آية رقم (١٣٨).

التَّوَارُدُ

التَّوَارُدُ من فعل وَرَدَ وُرُوداً: حَضَرَ، وَوَرَدَ الماء وِرْداً: أشرف عليه. وقد سمّى هذا الفنّ الجرجانيّ باسم « توارد الخواطر والأفكار». وعرَّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: « هو أن يقولَ الشاعرُ بيتاً فيقولهُ شاعرٌ آخر من غير أنْ يسمَعه ، وهو كثير في أشعار العرب، ولا بد من ذكرِ أحسَنِه . ومنه قول سُحَيم: [الطويل]

تُثِيرُ وتُبدِي عن عُروقٍ كأنَّها أعِنَّةُ جرارٍ جَديداً وبَالِيَا

وقال بِشْر: [الطويل]

تَخُطُّ وتبدِي عن عروقٍ كأنَّها أعِنَّةُ جرارٍ جديداً وبَالِيَا

وعرَّفه العلويّ في كتابه « نضرة الإغريض » وقال: « وإنّما سَمّوهُ تَوارُداً أنفة من ذكر السّرقة وتكبّراً عن السّمة بها ». وكذلك عرَّفه السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » تعريفاً يتبايَنُ عن الآخرين، وسَمّاهُ « الإغراب والطُّرفة » وقال: ويُسَمّى الإغراب والطُّرفة ، وهو أنْ يذكرَ الشّيء المشهور على وجه غريب بزيادة أو تغيير يصيّره غريباً. وقد تقدّم هذا في أنواع التّشبيه، وهو أنْ يكون وجه الشّبه مشهوراً مبتذلاً، ولكن يلحق به ما يصيّره غريباً خاصاً.

وعرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يأتي النّاظم بشطر بيت من شعره المتقدّم سواء كان صدراً أو عجزاً يفصل به كلامه بعد أنْ يوطىء له توطِئة ملائمة، كما تقدم في الإيداع ». وشاهده قول العلويّ من بديعيّته: [البسيط]

فَشاةُ جَابِرَ أحْيَاهَا فقد ذَكَرُوا غَنْمُ حياة أُناسٍ بَعدَ مَوْتِهِم

فصدر البيت مأخوذ من قصيدة له وهو: [البسيط]

فَشَاةُ جَابِرَ أحْيَاهَا وَقَدْ ذَكَرُوا حَيَاةَ أولادِهِ مِنْ بعْدِ مَا زُهِقُوا

التَّوَافُقُ

التَّوَافُقُ: الاتفاق والتّظاهر، وقد وافقه موافقة. أشارَ القرشيّ إلى التّوافق في كتابه « جمهرة أشعار العرب » وعرَّفه فقال: « وقد يقارب اللّفظ اللّفظ أو يوافقه وأحدهما بالعربية

والآخر بالفارسيّة ». وأجمع علماء البلاغة على أنّ هذا اللّون ليس من البلاغة في شيء وإنّما ذكر للتّنبيه.

التّوجيه

التّوجيه من فعل توجّه إليه: ذهب، والتّوجيه: مصدر وجّهه إلى كذا توجيهاً. وقد أدرجه السّكاكيّ في المحسّنات المعنويّة وعرّفه وقال: « هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين ». ومثّل للأعور: « ليت عينيه سواء » وعرّفه القزوينيّ بمثل ذلك. وقد سمّاه الزّمخشري في كتابه « الكشاف » « ذا الوجهين ». وقد سمّاه الرشيد الوطواط في كتابه « حدائق السّحر » «المحتمل للضدّين » وعرّفه بقوله: « ويسمونه أيضاً بذي الوجهين، ويكون بأنْ يقول الشاعر بيتاً من الشعر يحتمل معنيين، أحدهما للمدح والآخر للهجاء ». وقد نهج على منهج القزوينيّ شرّاح تلخيصه؛ غير أنّ السّبكيّ عرّفه قائلاً: « كذا أطلقه المصنف، ويجب تقييده بالاحتمالين المتساويين، فإنّه إن كان أحدهما ظاهراً والثّاني خفياً والمُراد هو الخفيّ كان تورية ».

غير أنّ ابن أبي الإصبع المصريّ سَمّى التّورية « توجيهاً »، وليس الأمر كذلك، لأنّ التّورية فيها معنيان: قريب وبعيد، والآخر المقصود، أمّا التّوجيه فلا يرجح فيه أحد الوجهين. وهذا ما وافق ابن الأثير الحلبيّ في قوله: « حدّ التّورية أنْ تكون الكلمة تحتمل معنيين، فيستعمل المتكلّم أحد احتماليهما ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله. وحدُّ التوجيه، أنّه اللّفظ المحتمل وجهين يحمل المتكلّم مراده على أيّهما شاء ».

إلاّ أنّ ابن أبي الإصبع المصريّ سَمّاهُ الإبهام، وعرّفه وقال: « هو أنْ يقول المتكلّم كلاماً يحتمل معنيين متضادّين لا يتميز أحدهما على الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التّمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد به إبهام الأمر فيهما قصداً ». وذكر مثله السّكاكيّ، والقزوينيّ، وشُرّاح التّلخيص. كما وأنّ الحمويّ نقل تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ وعرّفه، فقال: « فتسمية النّوع هنا بالإبهام أليق من تسميته بالتّوجيه، ومطابقة التّسمية فيه لا تخفى على أهل الذّوق الصحيح ». وهذا هو مذهب ابن أبي الإصبع، فإنّه هو الّذي تخيّر الإبهام.

وذكر يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » ما ذكره السّكاكيّ غير أنّه تصرف بعض الشّيء بأن أدخل فيه المدح بما يشبه الذمّ ومدح الشّيء بحيث يقتضي المدح بشيء

آخر، ومثّلَ له بالمثل المشهور: «ليت عينيه سواء» وقال: «يحتمل أنْ تكون العوراء مثل الصحيحة في الرؤية ويحتمل عكس ذلك». وذكر الزّركشيّ مثل تعريف السّكاكيّ والقزوينيّ غير أنّه سَمّاهُ «الإبهام، والتّخييل، والمغالطة، والتّوجيه» في معرض حديثه عن «التّورية» وعلى هذا خلط بين الفنّين المذكورين اللّذين باين بينهما علماء البلاغة سابقاً.

ومثّله بقوله ابن النقيب وهو يهجو عدواً: [الطويل]

أرحْ نَاظِري من عَابِسِ الوجه يابسٍ ... له خُلُقٌ صَعْبٌ ووجْهٌ مقطّبُ

التّورِيَةُ

التّورِيَةُ من ورّيت الخبر: جعلته ورائي وسترته. والتّورية: الستر: عرّف أُسامة بن منقذ التّورية في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: «هي أنْ تكونَ الكلمة بمعنيين، فتريد أُحدهما فتورّي عنه بالآخر». وهذا التّعريف أُقرب إلى المعنى الاصطلاحيّ. أمّا تعريف ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير» فهو الأقرب وهو قوله: «أنْ تكونَ الكلمة تحتلّ معنيين فيستعمل المتكلّم احتماليها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله».

وسُمّي بعض علماء البلاغة التّورية بـ«الإيهام» و«التّوجيه» و«التّخييل» و«المغالطة». وصرّح ابن حجّة الحمويّ أنّ التّورية أولى بالتّسمية لقربها من مطابقة المسمّى، لأنّها مصدر ورّيت الشيء تورية إذا سترته وأظهرت غيره، كأنّ المتكلّم يجعله وراءه بحيث لا يظهر». وعنده في «خزانة الأدب» التّورية: «أنْ يذكرَ المتكلّم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللّفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللّفظ عليه خفية، فيريد المتكلّم المعنى البعيد ويورّي عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السّامع مع أوّلِ وهلةٍ أنّه يريد القريب، وليس كذلك». وكذلك سُمّي هذا الفن «إيهاماً»، ومثال ذلك قول المتنبّي: [الطويل]

كأنَّ رِقَابَ النّاسِ قالت لِسَيفِهِ ... رَفِيقُكَ قيسيٌّ وأنتَ يماني
بِرَغْمِ شَبِيبٍ فارق السيف كفّه ... وكانا على العلّاتِ يصطحبانِ

فالشاعر يقول: إنّ كف شبيب وسيفه متنافران لا يجتمعان، لأنّ شبيباً كان قيسيّاً والسيف يقال له يماني فورّى به عن الرجل المنسوب إلى اليمن، ومعلوم ما بين القيسيين

واليمانيين من التّنافر. إلاّ أنّ الجاحظَ أراد بالتّورية التّغطية واستعمال الحيلة كما ذكر في كتاب « الحيوان ».

غير أنّ ابن رشيق تحدّث عنها في باب الإشارة، وقال: « ومن أنواعها التّورية » وهي عنده مثل الكِنَاية. وذلك أنّ الشّيء لا يذكر اسمه وإنّما يُكنّى عنه بشجرةٍ أو شاةٍ أو ناقةٍ، أو ما شاكل ذلك، ومنه قول حميد بن ثور الهِلاليّ: [الطويل]

تَـجـرَّمَ أهْلُوهَـا لأنْ كـنـتَ مشعـراً ... جنُـوبـاً بهـا يـا طُـولَ هـذا التَّجَـرّمِ
وَمَـا لـيَ مِن ذنـب إليـهـم عَـلِمـتـهُ ... سِوَى أنَّني قد قلتُ يـا سَرْحـةُ اسلمي
بَلَى فـاسْلَمِي ثم اسْلَمِي ثُمّتَ اسْلَمِي ... ثـلاثُ تَـحـيّـاتٍ وإنْ لـم تـكـلَّمِ

واختار القزوينيّ تسمية « التّورية » وقال إنّها تُسمّى إيهاماً، وعرّفها فقال: « هي أنْ يـطلق لفظ له معنيـان قريب وبعيـد ويُراد بهـا البعيد ». وذكـر مثله « شـرّاح التّلخيص » وجرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » . وعرّفهما يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » فقال: « إنّ هذا الاسم عبارة عن كلّ ما يفهم منه معنى لا يدُلّ عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللّفظ به ». وأضافَ قائلاً: « واشتِقَاقهُ من قولهم وَرّيت عن كذا إذا سَتَرْتَه، وفي الحديث كان إذا أراد سفراً ورّى بغيره، أي ستره وكنّى عنه وأوهم أنّه يُريد غيره، وهذا نحو الكناية، والتّعريض، والمغالـطة، والأحاجي، والألغـاز، فهذه الأمور كلّها مشتركة في كونها دالّة على أمور بظاهرها ويفهم عند ذكـرها أمـور أُخَرُ غَيْـرُ ما تعطيه بظواهرها ».

وقد أدرج السّجلماسي التّورية في أنواع التّعمية دون أن يعرّفها في كتابه « المنزع البديع ». وتحدّث ابن قيّم الجوزيّة عن التّـورية في كتابه « الفوائد » فقال: « هو أنْ يُعَلِّق المتكلّم لفظة من الكلام بمعنى ثمّ يردّها بعينها ويعلّقها بمعنى آخر ». وتكلّم ابن معصوم المدنيّ في كتابه عن « التّورية » وذكر لها تنبيهين هما:

الأوّل: الفرق بين اللّفظ الّذي تـتهيّأ به التورية والّذي تـترشّح به والذي تـتبيّن به.

والثّاني: ليس كلّ لفظ مشترك يتصور فيه التّورية بل لا بد من اشتهار معانيه وتداولها على الألسنة.

والتّورية أربعة: التّوريـة المبنيّة والمجـرّدة والمرشّحـة والمهيّأة. وهـذا ما ذكـره

عبد الغني النّابلسيّ أيضاً في كتابه « نفحات الأزهار » وكذلك ذكره جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ».

التَّورِيَةُ المبَيَّنَة

عَرَّف عبد الغني النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » التّورية المُبَيّنة وقال : وهي ما ذكر فيها لازم من لوازم المورّى عنه سمّيت بذلك لتبيين المورّى عنه بذكر لازمه إذْ كان قبل ذلك خفياً لأنّه المعنى البعيد فلمّا ذكر لازمه تبين وهو ضربان أيضاً ـ وهذا نفس ما ذكره الحمويّ ـ :

الأول: أنْ يذكرَ لازم من لوازم المورّى عنه قبل ذكره كقول القائل [مجزوء الرجز]:

يَا سَادَةً لِبُعدِهِمْ أَصْبَحْتُ صَبّاً وصَبَا
لُجَينُ دَمْعِي كَمْ جَرَى لِطِيبِ عَيشٍ ذَهَبَا

فاللُّجين اسم للفظة رشح به المعنى المورّى عنه في « ذهب » بمعنى العسجد.

والضّرب الثّاني من التّورية المبينة : أنْ يذكر لازم المورّى عنه بعد ذكره، كقول ابن سناء الملك: [الوافر]

أمَا وَاللّهِ لَوْلا خَوْفُ سَخْطِكْ لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى بِرَهْطِكْ
مَلَكْتَ الخَافِقَينِ فَتِهتَ عُجْباً وَلَيْسَ هُمَا سِوَى قَلْبِي وَقُرْطِكْ

فإنّ قوله « قلبي وقرطك »، مبيّن للمعنى المورّى عنه في لفظ الخافقين والمعنى الثّاني « المشرق والمغرب ». وقد عرّف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » التّورية المبيَّنة فقال: « هي ذكر لازم المورّى عنه قبل لفظ التّورية أو بعده » فشاهد الأوّل قول البحتريّ: [الكامل]

رَوْدٌ بِتَشْدِيدِ الوِشَاحِ مَلِيَّةٌ بِالحُسْنِ تَملُحُ في العيونِ وتَعْذُبُ

فقوله « تملح » يحتمل أنْ يكون ضد العذوبة ، وهذا هو المعنى القريب المورّى به ، ويحتمل أنْ يكونَ من الملاحة الّتي هي عبارة عن الحسن وهذا هو المعنى البعيد المورّى عنه. وهو مراد الشاعر.

التَّورِيةُ المُجَرَّدَة

عرَّفها عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » فقال: « هي الَّتي ذكر معها لازم المورّى به وهو المعنى القريب ولازم المورّى عنه وهو المعنى البعيد ، ونفى باللَّازم شيئاً يختصّ بأحد المعنيين دون الآخر . كالإشراق والضوء لو ذكر مع لفظ الغزالة لترجَّح جانب الشمس ، أو الجيد واللَّحظ لترجّح جانب الحيوان . وإنَّما سُمِّيت هذه مجردة لأنَّه لما ذكر لهذا لازم ولهذا لازم كانا كالبيِّتين تعارضا فتساقطا فعدنا إلى الأصل وهو تجريد التَّورية ». ومثَّله بقوله في بديعيَّته: [البسيط]

أنْــوارُهُ أشْــرقــتْ للخَــافِـقَيــنِ وقَــدْ غَصَّ الــزَّمَــانُ بهــا من شِــدَّةِ العــظمِ

وذكر مثله ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب ». وعرَّف التَّورية المجردة أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « وهي الَّتي لا يذكر فيها لازم من لوازم المورَّى به وهو المعنى القريب ولا من لوازم المـورّى عنه وهـو المعنى البعيد. كقول القاضي عياض: [البسيط]

كَــأنَّ نَيْســانَ أهْــدَى من مَــلَابِسِـهِ لشهـــرِ كــانُــونَ أنـواعــاً من الحُلَـلِ
أوِ الغــزالــةَ مِن طــولِ المَــدَا خَــرِفَتْ فليسَ تفــرقُ بينَ الجـدي والحَمَــلِ

فلم يذكر الشاعر قبل لفظة الغزالة ما يشمل غزالة الفلا أو غزالة السماء من صفة عنق أو إشـراق ، بل إنَّهـا جاءت مجـردة منها ». وذكـر نفس التَّعـريف ابن مـالـك في كتـابـه « المصباح » وابن معصوم في كتابه « أنوار الرَّبيع » وابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والتَّفتازانيّ في كتابه « المطول ».

التَّورِيَةُ المرَشَّحَة

ذكرها عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » ، فعرَّف التَّورية المرشحة فقال: « وهي التي ذكر فيها لازم من لوازم المورّى به. وسمِّيتْ مرشحة لتقويتها بذكر لازم المورّى به لأنَّه غير المراد فكأنَّه ضعيف وبذكر لازمه تقوى؛ وهي ضربان أيضاً : الأوَّل أنْ يذكرَ قبل لفظ المورَّى به لازمه ، كقول القائل: [مجزوء المجتث]

يَــا سَــيِّــداً حَــازَ لُــطْفــاً لَــهُ الــسَّــرَايَــا عَــبِــيــدُ

أَنْتَ الحُسَيْنُ ولكنْ جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ

فإنّ ذكر الحسين لازم لكون يزيد بعد احتماله للفعل المضارع الّذي هو معناه المقصود المورّى عنه ». ومثله ذكر ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » والقزوينيّ في كتابيه « الإيضاح » و « التّلخيص » والتّفتازانيّ في كتابه « المطوّل » وشرّاح التّلخيص. كما عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « وهي الّتي يذكر فيها لازم المورّى به إمّا قبل لفظ التّورية وإمّا بعده ». فشاهده من الأوّل قول ابن دانيال: [السريع]

يَا سَائِلِي عَنْ حِرْفَتِي فِي الوَرَى وَصَنْعَتِي فِيهِم وَإِفْلَاسِي
مَا حَالُ مَنْ دِرْهَمُ إِنْفَاقِهِ يَأْخُذُهُ مِن أَعيُنِ النَّاسِ

فقوله من « أعين النّاس » يحتمل فيه الحسد وضيقة العين، وهذا المعنى القريب المورّى به وقدّم لازمه على جهة التّرشيح وهو درهم لأنّه من لوازم الحسد ويحتمل العيون الّتي يلاطفها بالكحل وهذا هو المعنى المورّى عنه ومراد النّاظم الكحل. ومن الثّاني قول الشّاعر: [السريع]

مُذْ هِمْتُ مِن وَجْدِي مِن خَالِهَا وَلَمْ أَصِل مِنْهُ إِلَى اللَّثْمِ
قَالَتْ قِفُوا ثُمَّ اسْمَعُوا مَا جَرَى خَالِي لَقَدْ هَامَ بِهِ عَمِّي

فالخال يحتمل خال النّسب وخاله الخدّ المرشّح به هو لفظ العمّ فتأخّر عن المورّى به بعد إيقاعها في تمام هذا الحدّ ».

التَّورِيَةُ المُهَيَّأَة

عرّف عبد الغني النّابلسيّ التّورية المهيّأة في كتابه « نفحات الأزهار » فقال: هي أنْ لا يتهيّأ في الكلام تورية إلّا باللّفظ الذي قبله أو الّذي بعده، أو تكون التّورية في لفظتين لولا كلّ منهما لما تهيّأت التّورية في الآخر. فالمهيّأة بهذا الاعتبار ثلاثة أضرب:

الأوّل: الّذي تتهيّأ فيه التّورية بلفظة قبله كقول بدر الدّين الدّمامينيّ: [الرمل]

يَا عَذُولِي فِي مُغَنٍّ مُطْرِبٍ حَرَّكَ الأَوْتَارَ لَمَّا سَفَرَا
لَم تَهزّ العِطْفَ مِنْهُ طَرَبًا عِنْدَمَا تَسْمَعُ مِنْهُ وَتَرَا

فلفظة تسمع هي الّتي هيَّأت قوله « وتراً » للتّورية بالرُّؤية وهو المعنى البعيد، وأمّا المعنى القريب فأحد الأوتار للطنبور.

والثّاني : الّذي تتهيّأ فيها التّورية بلفظة بعده كقول ابن نباتة : [السريع]

سَأَلْتُهُ عَن قَومِهِ فانْثَنَى يَعْجَبُ مِن إفْرَاطِ دَمْعِي السَّخِي
وأبْصَر المِسْكَ وبدرَ الدُّجى فَقَالَ ذَا خَالِي وهَذَا أخِي

فلفظة « أخي » هي الّتي هيّأت لفظة « خالي » للتّورية.

الثّالث من التّورية المهيأة: وهو الّذي تقع فيه التّورية بين لفظين لولا كلّ منهما لما تهيّأت التّورية للآخر كقول الصلاح الصّفديّ : [الكامل]

كلَفِي بِساقٍ كلُّ وعدٍ منه لِي ما زَالَ يُخْلِفُهُ عَلى الإطْلاقِ
حتّى قَطَعْتُ مَطَامِعِي مِنْ وَعدِهِ ونَسيتُ عرقُوباً لِهَذا السَاقِي

وذكر مثل ذلك ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب ». وعرّف جرمانوس فرحات هذه التّورية في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: وهي الّتي لا تتهيّأ إلّا باللفظ الّذي قبلها أو الّذي بعدها أو أنْ تكون ما بين لفظتين لولا كلّ منهما لما تَهيّأت التّورية في الأخرى فهي إذن ثلاثة أنواع فالنّوع الأوّل هو الّذي تتهيّأ فيه التّورية بلفظة من القبل . ومن شواهده قول ابن سناء الملك: [الطويل]

وسَيْرُكَ فِينَا سِيرَةٌ عُمَرِيَةٌ فَرَوّحْت عن قلبكَ وفَرَّجْتَ عن كَرْبِ
وأظْهَرْتَ فِينَا من سَمِيِّكَ سُنَّةً فَأَظْهَرْتَ ذاكَ الفَرضَ في ذَلِكَ النَّدْبِ

الشاهد في « الفرض والندب » فإنّهما يحتملان أنْ يكونا في مصرف المعنى إلى أسماء الأحكام الشرعية وهذا هو المعنى القريب ويحتمل أنْ يكون الأوّل بمعنى العطاء في صفة الإسراع في العمل وهذا هو المعنى البعيد المورّى عنه ولولا ذكر السنة لما تهيّأت التّورية فيها. والنّوعان الآخران كما ذكرهما النّابلسيّ.

التّوزِيعُ

التّوزيعُ : القسمة والتّفريق،ووزع الشّيء : قسّمه وفرّقه. استخرج هذا الفنّ البلاغيّ صفيّ الدّين الحلّي ، وأدرجه في بديعيّته وعرّفه فقال: « أنْ يوزِعَ المتكلّم حرفاً من حروف الهجاء في كل لفظة من كلامه نظماً كان أو نثراً بشرط عدم التّكلّف ». ومثاله قوله تعالىٰ :

﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيراً ﴾[1] فالكاف ملزوم في جميع الكلمات سوى الفاصلة.

وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إنَّ حَقيقة هذا النّوع هو أنْ يأتي المتكلّم بحرف من حروف الهجاء فيوزعه في كلّ لفظة من كلامه مع عدم التّكلّف والتّعقيد ويُسمّى اللّزوم أيضاً ». وشاهدهُ ما قال بعضهم في حرف القاف: [الكامل]

قَلْبِي رَشقتِ بِراشِقِ الأحداقِ ... وقَصَدتِ قَتْلَ العَاشِقِ المُشْتَاقِ
رِفْقاً بِحقكِ من فَلاكِ تَحرُّقِي ... وتَأرُّقِي لِتَفَرُّعِ الآمَاقِ
قد قُلتُ مِنْ حَرقٍ قلبي وَقَدُّهَا ... أقْصِرْ فإنَّ القلبَ في إحراقِ

التَّوسُّعُ

التّوسُّعُ من السعة: ضدّ الضيق، والتّوسُّع من توسَّعَ وتَفَسَّحَ. أشار الجاحظ إلى هذا الفنّ آملاً أنْ يتوسع النّاظم أو النّاثر في قوله، كأنْ يُصيّر الخاتم أسورة، علماً بأنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في غيره. فعرّفه وقال: « والعرب تتوسَّعُ في كلامها وبأي شيء تفاهم النّاس فهو بيان إلاّ أنّ بعضه أحسنُ من بعض ».

وعند الزّركشيّ التّوسيع يخالف هذا التّعريف لقوله إنّ من التّوسُّع الاستدلال بالنّظر في الملكوت كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2]. وأطلق عليه السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » « التّوسيع » وعرّفه فقال: « وقد فسّروه بأن يأتي في آخر الكلام بشيء مفسر بمعطوف ومعطوف عليه ». ومثاله قول أحدهم: [البسيط]

إذا أَبُو القَاسِمِ جَادَتْ لنا يَدُهُ ... لم يُحْمَدِ الأَجْوَدَانِ: البحر والمطرُ

وهذا قريب المأخذ لفن « اللّف والنّشر ».

(١) سورة طه، آية رقم (٣٥).
(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٦٤).

التَّوَسُّلُ

التَّوسُّل من الوسيلة، والوسيلة: الدرجة والمقربة، وتوسَّل إليه بوسيلة إذا تقرَّب إليه بعمل. وقد ذكر هذا الفنّ البلاغيّ ابن رشيق في كتابه « العمدة » فعرَّفه فقال: ومن النّاس من يُسمّي الخروج تخلصاً وتوسلاً وينشدون أبياتاً منها: [الطويل]

إذا مَا اتَّقى اللّهَ الفَتَى وأطَاعَهُ   فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ جَرْمِ

ولَوْ أنَّ جَرْماً أُطْعِمُوا شحمَ جَفْرةٍ   لَبَاتُوا بِطَاناً يَضْرِطُونَ من الشحْمِ

وأولى الشعر بأنْ يُسمَّى تخلصاً ما تخلص فيه الشاعر من معنى إلى معنى ثمَّ عاد إلى الأوَّل وأخذ في غيره ثمَّ رجع إلى ما كان فيه. كقول النّابغة الذّبيانيّ في آخر قصيدة اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر: [الطويل]

وَكَفْكَفْتُ مِنّي عَبْرَةً فَرَدَدْتُهَا   إلى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌ ودَامِعُ

عَلَى حِين عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا   وقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

ثمَّ تخلص إلى الاعتذار فقال: [الطويل]

ولكنَّ هَمّاً دُونَ ذَلِكَ شَاغِلٌ   مَكَانَ الصِّفَاقِ تَبْتَغِيهِ الأَصَابِعُ

وَعِيدُ أَبي قَابُوسَ في غيرِ كُنْهِهِ   أَتَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوَاجِعُ

ثمَّ وصف نفسه فقال: [الطويل]

فَبِتُّ كَأَنّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ   من الرُّقْشِ في أَنْيَابِها السُّمُّ نَاقِعُ

يُسَهَّدُ في لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمُهَا   لِحَلْيِ النِّسَاءِ في يَدَيْهِ قَعَاقِعُ

وقد ذكرت التّخلص وبراعة التّخلص فيما تقدّم.

التَّوْشِيحُ

التَّوْشِيحُ من الوشاح، وهو حلي النّساء من لؤلؤ وجوهر تتوشّح المرأة به: تلبسه. ذكره أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرَّفه فقال: « هو أنْ تريدَ الشّيء فتعبر عنه عبارة حسنة وإنْ كانت أطول منه. ومن هذا الفنّ قول المتنبّي: [الطويل]

بِلادٌ إذا زَارَ الحِسَانَ بِغَيْرِهَا   حصَى أرضِهَا ثَقَّبْنَهُ للمخَانِقِ

وقوله هذا عبارة عن أنَّ حَصَى هذه الأرض يشبه الدُّرَّ ». وعلّق أبو هلال العسكريّ على هذه التّسمية فقال: «هذه التّسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سُمِّيَ تبييناً لكان أقرب . . . وهو أنْ يكونَ مبتدأ الكلام ينبيء عن مقطعه وأوّله يخبر بآخره وصدره يشهد لعجزه حتى لو سمعت شعراً أو عرفت رواية ثمَّ سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السّماع إليه. وخير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه ومعانيه وألفاظه، فتراه سلساً في النّظم جارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر كأنّه سبيكة مفرغة أو وشي منمنم أو عقد منظّم من جوهر متشاكل متمكّن القوافي غير قلقه» ومثل له بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[1] ففي هذه الآية إذا وقف على قوله تعالىٰ « فيما » عرف السّامع أنّ بعده « يختلفون » لما تقدّم من الدّلالة عليه.

وقد عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يُؤتى بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن حتى يؤتى بلفظة تؤهلها لذلك . ومنه قول الحلّي: [البسيط]

إنْ حَـلَّ أرْضَ أُنَـاسٍ شَـدَّ أزْرَهُـمُ ... بـمـا أتـاحَ لـهُـمْ مـن حَطِّ وِزْرِهِـمِ

فلفظة « شَدَّ » رشحت لفظة « حَلَّ » للمطابقة ، وإلاّ لبقيتْ على حالها من معنى الحلول ». وعرّفه ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السّائر » فقال: « هو أنْ يبني الشّاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين فإذا وقف في البيت على القافية الأولى كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض وإذا أضافَ إلى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض وصار ما يُضاف إلى القافية الأولى للبيت كالوشاح ، وكذلك يجري الأمر في الفقرتين من الكلام المنثور ».

وسمّى التّوشيح التّفتازانيّ « بذي القافيتين » وقال أيضاً: هذا هو « التّشريع » كما ذكره في كتابه « المطول » . وقد عرّفه ابن قيّم الجوزيّة بمثل ما جاء به ابن الأثير ، وقال في كتابه « الفوائد » : « التّوشيع أنْ تكون ذيولُ الأبيات ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أيِّ القافيتين وقفتَ كان شعراً مستقيماً ». وعلى خلاف هذا سمّى العلويّ في كتابه « الطّراز » التّضمين « تسميطاً » و « توشيحاً ».

---

(١) سورة يونس، آية رقم (١٩).

التَّوْشِيعُ

التَّوشِيعُ من وَشَعَ القُطنَ وغيره ووشَّعهُ: لفَّه؛ والتَّوشيعُ: دخول الشَّيء في الشَّيء. والتَّوشيعُ عند علماء البلاغة هو الإطناب بالتَّوشيع وقد تقدَّم. وقيل: هو «التَّطريز» أيضاً.

التَّوْفِيقُ

التَّوْفِيقُ من الوِفاقِ أي الموافقة، والتَّوافق: الاتِّفاق والتَّظاهر. والتَّوفيق عند علماء البلاغة هو الائتلاف والتَّناسب والمؤاخاة ومراعاة النَّظير وقد تقدَّم البحث في الائتلاف والتَّناسب فيما سبق.

التَّوْقِيفُ

التَّوقِيفُ من وقف. ووقَّف الحديث: بيَّنه، والتَّوقيف: البياض مع السواد، ويُقال: مشتقٌ من الوقف الذي هو السوار من العاج. وعرَّفه السُّبكيّ في كتابه «عروس الأفراح» فقال: «هو إثبات المتكلِّم معاني من المدح والوصف والتَّشبيه وغيرها من الفنون الَّتي يفتتح بها الكلام في جملة منفصلة عن أُختها بالسَّجع غالباً مع تساوي الجمل في الزِّنة أو بالجمل الطويلة، كقوله تعالىٰ: ﴿ يُولِجُ اللَّيلَ في النَّهارِ ويُولِجُ النَّهارَ في اللَّيلِ ﴾[1].

التَّوكِيدُ

التَّوكيدُ من فعل أكَّدَ، وأكَّدَ العهد والعقد لغة في وكَّدهُ، وقد أكَّدت الشَّيء ووكَّدته. وفي الاصطلاح التَّوكيد هو التَّأكيد، وقد تقدَّم.

تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ

عرَّف ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «جوهر الكنز» «توكيد الضمير» في باب الإطناب وقسَّمه إلى ضربين، وقال: «ومن هذا النَّوع الَّذي هو الإطناب ضربان: أحدهما ما يُسمَّى توكيد الضمير المتصل بالمنفصل والآخر يسمَّى التَّكرير، فأمَّا توكيد الضمير المتصل بالمنفصل فكقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إمَّا أنْ تُلْقِي وَإمَّا أنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾[2]

---

(١) سورة فاطر، آية رقم (١٣).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (١١٥).

فقولهم: « نحن الملقين » ولم يقولوا: « وإمَّا أنْ نُلقي ذلك » لرغبتهم في أنْ يلقوا قبله تقدّماً عليه، فلهذا أتى الضمير المتصل مؤكداً بالمنفصل ».

تَـوْكِـيدُ الضَّـمِـيرَيـن

ذكره ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » وعرَّفه فقال: « إذا كان المعنى المقصود معلوماً ثابتاً في النُّفوس فأنت بالخيار في توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر، وإذا كان غير معلوم وهو ممَّا يشك فيه فالأولى حينئذٍ أنْ يؤكد أحد الضميرين بالآخر في الدَّلالة عليه لتقرّره وتثبته ».

هذا ما ذكره ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » في توكيد الضمير المتصل والمنفصل نقلاً عن ابن الأثير الجزريّ، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً قَالَ أَلَمْ أَقُل لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً ﴾[1] ومن توكيد المنفصل بالمنفصل قول أبي تمّام: [الكامل]

لا أنْـتَ أنْـتَ وَلاَ الـدِّيَـارُ دِيَـارُ ... خَـفَّ الـهَـوَى وَتَـوَلَّـتِ الأَوْطَـارُ

الـتَّـوْلِـيدُ

التَّوليدُ من ولَّدت الشّيء عن غيره: أنشأْتهُ عنه. وقيل ولَّد توليداً: نتَج. وقد تكلَّم ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » عن التَّوليد، وعرَّفه فقال: « هُوَ أنْ يَسْتخرِجَ الشاعر معنى من معنى آخر تقدَّمه أو يزيد فيه زيادة، فلذلك يُسمَّى التَّوليد، وليس باختراع لما فيه من الاقتداء بغيره، ولا يقال له أيضاً سرقة إذْ كان ليس أخذاً على وجهه ». ومن التَّوليد قول أُميَّة بن أبي الصَّلت يمدح عبد اللّٰه بن جُدْعَان: [الوافر]

لِـكُـلِّ قَـبِـيـلَةٍ تَـبَـعٌ وصُـلْـبٌ ... وأنْـتَ الـرَّأْسُ أولُ كـلِّ هَـادِ

فقال نُصَيْب لمولاه عمر بن عبد العزيز: [البسيط]

فَـأنْتَ رأْسُ قُـرَيْشٍ وابْنُ سَيِّـدِهـا ... والـرَّأْسُ فيـهِ يكُـونُ السَّمْعُ والبَصَـرُ

فولَّدَ هذا الشرح وإن كان مجملاً في قول أُميَّة بن أبي الصَّلت. . . ثمَّ أتى عليّ بن

---

(١) سورة الكهف الآيتان (٧٤ و ٧٥).

جَبْلَة بزيادة في توليد المعنى، فقال يمدح حميد بن الحميد: [السريع]

فـالـنَّـاسُ جِسْمٌ، وإمَـامُ الـهُـدَى رأسٌ، وأنـتَ الـعـيـنُ فـي الـرَّاسِ

فأوقع ذكر العين على مشبه معين، ولم يفعل نصيب كذلك، لكنْ أتى بالسَّمع والبصر على جهة التَّعظيم، لأنَّ من ولد عمر ولي العهد. وقد فُصِّل التَّوليد عند ابن أبي الإصبع المصريّ وجُعل على ضربين، وقال: من الألفاظ والمعاني، فالَّذي من الألفاظ على ضربين أيضاً: توليد المتكلِّم من لفظه ولفظ غيره، وتوليده من لفظ نفسه، والأوَّل: هو أن يزوِّج المتكلِّم كلمة من لفظه إلى كلمة من غيره، فيتولد بينهما كلام يناقض غرض صاحب الكلمة الأجنبية، وذلك في الألفاظ المفردة دون الجمل المؤتلفة. ومن توليد الألفاظ توليد المعنى من تزويج الجمل المفيدة، كقول أبي تمَّام: [الطويل]

عَلَى بِشْلِهَـا مـن أَرْبُـعٍ ومَـلاَعِـبِ أُذِيلَتْ مَصُـونَاتُ الـدُّمُوعِ السَّـوَاكِبِ

وتكلَّم ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «جوهر الكنز» عن التَّوليد بما يشبه كلام المصريّ وتقسيمه. وذكر السُّبكيّ التَّوليد، إذ ولَّد نوعاً ثالثاً منه في كتابه «عروس الأفراح» فقال: «هو أنَّ المتكلِّم يدرج ضرباً من البديع بنوعٍ آخر فيتولَّد منهما نوع ثالث».

غير أنَّ ابن حجَّة الحمويّ لم يرَ في هذا النَّوع البلاغيّ كبير أهميَّة، فذكره في كتابه «خزانة الأدب» وعرَّفه فقال: هذا النَّوع أعني التَّوليد ليس تحته كبير أمر، وهو على ضربين: من الألفاظ، والمعاني. فالَّذي من الألفاظ تركه أولى من استعماله لأنَّه سرقة ظاهرة، وما ذاك إلاَّ أنَّ النَّاظم يستعذبُ لفظة من شعر غيره فيقتضبها ويضمِّنها غير معناها الأوَّل في شعره. ومنه قول امرىء القيس في وصف الفرس: [الطويل]

وقَـدْ أغْتَدِي والـطَّيْرُ فِي وُكُنَـاتِهَا بِـمُنْجَـرِدٍ قَـيْـدِ الأوَابِـدِ هَـيْـكَـلِ

فاستعذب أبو تمَّام «قيد الأوابد» فنقلها إلى الغزل فقال: [الطويل]

لَهـا مَنْـظَر قَيْـدِ الأوَابِـدِ لم يـزَلْ يَـروحُ ويَغْـدُو في خفـارتِـهِ الحبُّ

والتَّوليد من المعـاني هو الأجمـل والأستر وهـو المطلوب هنـا، لأنَّ الشَّاعـر ينظر إلى معنى من معاني من سبقه ويكون مضطرّاً إلى استعماله في بيت من قصيدة له فيذكره ويولِّد منه معنى آخر، كقول القطاميّ: [البسيط]

قَـدْ يُـدْرِكُ المتَـأنِّي بَعْضَ حَـاجَتِـهِ وَقَـدْ يَكُـونُ مع المسْتَعْجِلِ الـزَّلَلُ

وقال من بعد ذلك ونقص الألفاظ وزاد تمثيلاً وتوكيداً وتذييلاً : [البسيط]

عَلَيْكَ بالصَّبْرِ فِيمَا أَنْتَ طَالِبُهُ إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتي دُونَهُ الخُلُقُ

التَّوْهِيمُ

التَّوْهِيمُ من توهَّم الشَّيْءَ: تخيَّله وتمثَّله ، وتوهَّمت: أي ظننت، وأوهمت غيري إيهاماً، والتَّوهيم مثله. وعرَّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعْلَمْ أَنَّ التَّوهِيمَ هُوَ أَنْ تجيءَ بكلمةٍ توهِمُ أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الحَقَّ ﴾[1] لأنَّ قوله سبحانه: « يُوَفِّيهِمْ » يُوهِمُ مَنْ لا يحفظ دينَهُم بالفَتْح . ومنه قول المتنبِّي : [البسيط]

ضُنَّ قَوائِمَهَا عنهم فما وَقَعَتْ مَواقِعَ اللؤمِ في الأيدي ولا الكَزَمِ

فقوله: « الكزم » يوهمُ أنَّه الكرم بالرَّاءِ، وإنَّما هو بالزَّاي، وهو قِصَرُ الأصابع ».

وعرَّف ابن أبي الإصبع التَّوهيم في كتابيه « تحرير التَّحبير » و « بديع القرآن » فقال: « هو أنْ يأتي المتكلِّم في كلامه بكلمة يوهم ما بعدها من الكلام أنَّ المتكلِّمَ أرادَ تصحيفها ومراده على خلاف ما يتوهَّم السَّامع فيها ». إلاَّ أنَّ ابن حجَّة الحمويَّ أدرجَ التَّوهُّم والتَّرشيح في التَّورية؛ فذكر التَّوهم مع إيهامها والتَّرشيح مع المرشَّحة. وعرَّف السُّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان » التَّوهيم فقال: « التَّرشيح والتَّوهيم ولهما مناسبة بالتَّورية ». وخالفهُ في هذا الرَّأي ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع » من ثلاثة أضرب:

الأوَّل: أنَّ التَّورية توهم وجهين صحيحين قريباً وبعيداً والمراد البعيد منهما، والتَّوهيم يُوهِم صحيحاً وفاسداً والمُراد الصحيح منهما.

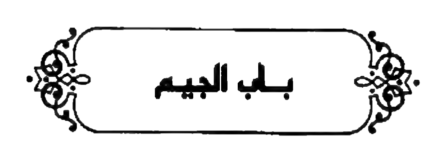
الثَّاني: أنَّ التَّورية لا تكون إلاَّ باللفظة المشتركة، والتَّوهيم بها وبغيرها.

الثَّالث: أنَّ إيهام التَّورية ممَّا يتعمَّده النَّاظم، والتَّوهيم ممَّا يتوهَّمه القارىء أو السَّامع.

والتَّوهيم عند علماء البلاغة يأتي على الوجوه التالية: التَّصحيف، واختلاف المعنى، واختلاف الإعراب ، والاشتراك.

---

(١) سورة النُّور، آية رقم (٢٥).



باب الجيم

الجَامِعُ

الجَامِعُ: من جمع، وجمع الشّيء عن تفرقة يجمعه جمعاً، وأمر جامع يجمع النّاس. سمّى عبد الغني النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » هذا الفنّ باسم « الجمع » وعرّفه فقال: « هو أنْ يجمعَ المتكلّم بين شيئين أو أكثر في حكم واحد ». وفي بيت القصيدة البديعيّة الّتي مدح فيها الأنبياء قال: [البسيط]

والحِلْمُ والجُودُ فِيهِ والعَفَافُ وَمَا تَحوِي الكِرامُ مِنَ الأَخلاقِ والشِّيَمِ

وقد عرّفه كذلك السّكاكيّ والقزوينيّ في « التّلخيص » فقالا: « الجامعُ بين الشيئين إمّا عَقْلِيٌّ بأنْ يكون بينهما اتّحادٌ في التّصَوُّر أو تماثُلٌ، فإنَّ العقلَ بتجريدِهِ المِثْلَيْنِ عن التّشَخُّصِ في الخارج يرفعُ التّعدُّدَ. أو تضايُفٌ كما بينَ العِلّة والمعلول أو الأقلّ والأكثرِ. أو وَهْمِيٌّ بِأنْ يكونَ بين تَصَوُّرَيْهِما شِبْهُ تماثُلٍ، كَلَوْنَيْ بياضٍ وصُفْرةٍ، فإنَّ الوَهْمَ يبرزُهُمَا في مَعْرِضِ المِثْلَيْنِ، ولذلك حَسُنَ الجمعُ بين الثلاثةِ التي في قول الشاعر: [البسيط]

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبو إِسْحَاقَ والقَمَرُ

أمّا الجامع الخيالي فهو أن يكون بينهما علاقة تجمعهما في القوة المفكرة جمعاً اعتبارياً مسنداً لإحدى الحواس الخمس. وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يدخلَ نوعين فصاعداً في نوعٍ

واحد ». وشاهده قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

آدابُهُ وعَطَايَاهُ ورَأْفَتُهُ سَجِيَّةٌ ضِمنَ جَمعٍ فِيهِ مُلْتَزِمِ

ولهذا الفنّ البلاغيّ عناية كبرى عند علماء البلاغة في دراسة علم المعاني، وهذا ما وضحه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التّنبّه لأنواع الجامع لا سيّما الخياليّ، فإنّ جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك، كالجمع بين الإبل والسّماء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَىٰ الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَىٰ الأَرْضِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَىٰ الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَىٰ الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾[1] هذا بالنسبة إلى أهل الوبر، فإنّ جلّ انتفاعهم في معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم مصروفة إليها وانتفاعهم منها لا يحصل إلاّ بأنْ ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر، فيكثر تقلّب وجوههم في السماء ».

الجَحْدُ

الجَحْدُ والجُحُودُ: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة. وقد عرّفه ابن شيث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة » فقال: الجحد وهو أنْ تنكرَ شيئاً لا تتحقّقَ فيه الإنكار، بل هو على حكم المبالغة ، ومثاله: « وقلبي قلق لما بلغني من تأمّلك ، ولا والله ما لي بقلبي منذ بلغني ذلك عهد، وعندي من الألمِ ما لا أستطيع التّصبّر عنه، ولا والله ما أعرفُ الألم بعدم الإحساسِ بالحال الّتي أحدثها عندي الوجد ». ومنه قول الشاعرِ: [الطويل]

يَقُولُونَ لَوْ سَلَّيتَ قَلْبَكَ لارْعَوَى فَقلتُ: وَهَلْ لِلْعاشِقِينَ قُلُوبُ

وعدّهُ ابن المعتزّ من باب الإفراط في الصّنْعة أيْ إنّه مبالغة كما قرّر ابن شيث نفسه.

الجَزَالَة

الجزل: الحَطَبُ اليابس الغليظ، ورجل جَزْل الرّأْي وامرأةٌ جزلة بيّنَة الجزالة: جيدة الرّأْي. عرّفها ابن شيْث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة » فقال: وهذان النّوعان من محاسنِ الكتابة، فإنّ الكاتب الكيِّس يطلبُ أحدهما فإنْ وجد فيه المقصود وكان الكلام له فيه منقاداً وإلاّ طلب الآخر، وأكثر المطبوعين يميلون إلى النّوع الثّاني، وهو لعمري خليق بالميل إليه لبعده عن التّكلّف .

---

(١) سورة الغاشية، الآيات (١٧ ـ ٢٠).

فالأوّل : إن شئت لقانا، فالقنا في القنا، فإنّ أسيافنا تشرئبُّ إلى شرب الدّماء كما تشرئبُّ إلى الماء خواطر النُّفوس الظماء ، وتحب أنْ تخب بنا الجياد في الهيجاء كما يخبُّ لسان الملجلج في الهجاء.

والثّاني: أنتَ يا أخي وفقك اللّه أودُّ إلى قلبي من الماء الزلال عند العطش، وأحبُّ إلى ناظريَّ من السفور عند الغبش. . . وكثيراً ما يقع النّاس في هذين النّوعين من الجهامة ويحسبونها من النوع الأوّل، وفي الرّكاكة ويحسبونها من النّوع الثّاني؛ فالأوّل من الشعر كثير لا يُحصى، ومنه قول حبيب: [الوافر]

خُـذِي عَبَـراتِ عَيْنِـك مِن زِمَـاعِي ... وَصُـونِي مَـا أَزَلْـتِ مِـن الـقِـنَـاعِ
أقِـلِّي قَـدْ أضَـاقَ بُـكَـاكِ ذَرْعِـي ... وَمَـا ضَـاقَـت بِـنَـازِلَـةٍ ذِرَاعِـي

والثّاني قليل في الأشعار إلّا عند المحسنين الكبار ، وهو: [الوافر]

تَـمتَّـعْ مِـن شَمِيم عَـرارِ نَـجْـدٍ ... فَـمَـا بَعْـدَ الـعَشِيَّـةِ مِنْ عَـرارِ

الجَمْعُ

الجَمْعُ: جَمَعَ الشّيء عن تفرقة يجمعه جمعاً، وجمعت الشّيء إذا جئت به من هٰهنا وهٰهنا. ذكر الجاحظ في كتابه « الحيوان » ما قاله خلف الأحمر في الجمع: لم أرَ أجمع من بيت لامرىءِ القيس وهو قوله: [المتقارب]

أفَـادَ وجَـادَ وسَـادَ وزَادَ ... وقَـادَ وذادَ وعَـادَ وأفْـضَـل

وأدرج السّكاكيّ الجمعَ في المحسّنات المعنوية في كتابه « مفتاح العلوم » فقال: هو أنْ تدخلَ شيئين فصاعداً في نوع واحد ، كقوله تعالىٰ: ﴿ المَالُ والبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾(١). ومنه قول الشّاعر: [الرجز]

إنَّ الـفَـرَاغَ والشَّـبَـابَ والـجِـدَهْ ... مَـفْـسَـدَةٌ لـلمـرء أيّ مَـفْـسَـدَهْ

وسار على نهج السّكاكيّ ابن مالك في كتابه « المصباح » وشُرّاح التّلخيص، ويحيى بن حمزة العلويّ، والحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والسّيوطيّ في كتابيه « الإتقان ومعترك الأقران » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع ».

---

(١) سورة الكهف، آية رقم (٤٦).

جَمْعُ الأَوْصَاف

اعتبر الجرجانيّ « جمع الأوصاف » من أصناف البديع، وتحدَّث في معرض قوله على التّقسيم فقال: « وممَّا يقارب هذا جمع الأوصاف » دون أنْ يعرِّفه. وذكره ابن رشيق القيروانيّ في كتابه « العمدة » بعد باب التّقسيم فقال: هذا وما قبله يُسمَّى جمع الأوصاف، وسمَّاهُ بعض الحُذّاق من أهل الصّناعة « التّعقيب » ومثّل له بقول أبي داود: [المتقارب]

بَعِيدُ مَدَى الطَّرْفِ خَاظِي البَضِيع ... مُمَرُّ المطا سَمْهَرِيُّ العَصَب

وقد يدخل في هذا الفنّ التّقفية والتّرصيع، كقول الشاعر: [البسيط]

فالعَيْنُ قَادِحَةٌ والرِّجْلُ ضَارِحَةٌ ... واليَدُ سَابِحَةٌ واللَّونُ غِرْبِيبُ

جَمْعُ المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف

عرَّف أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » جمع المؤتلف والمختلف فقال: « وهو أنْ يجمعَ في كلام قصير أشياء كثيرة مختلفة أو متّفقة، كقول اللّه تعالىٰ: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ والجَرَادَ والقُمَّلَ والضَّفَادِعَ والدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ ﴾[1] ومنه قول الشاعر: [الخفيف]

نَبَطِيٌّ آبَاؤُهُ لَمْ يَلِدْهُ ... ذو صَلَاحٍ ولم يَلِدْ ذَا صَلَاحِ
مَعْشَرٌ أَشْبَهُوا القُرُودَ وَلَـ ... كِنْ خَالَفُوهَا في خِفَّةِ الأَرْوَاحِ

وذكره التّبريزيّ في كتابه « الوافي » ولم يعرِّفه، ومثّل له ببيت امرىء القيس: [الطويل]

سَمَاحَةُ ذَا وَبِرُّ ذَا وَوَفَاءُ ذَا ... وَنَائِلُ ذَا إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكِرْ

وذكر مثله البغداديّ في كتابه « قانون البلاغة » وعرَّفه فقال: « لم يجمع واحد في بيت واحد جماعة أشياء قبله ». وكذلك سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع المصريّ في « تحرير التّحبير »، فعرَّفه فقال: والّذي أقول في هذه التّسمية إنّها عبارة عن أنْ يريد الشاعر التّسوية بين ممدوحين فيأتي بمعانٍ مؤتلفة في مدحها ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة

---

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٣٣).

فضل لا ينقص بها مدح الآخر، فيأتي لأجل الترجيح بمعانٍ تخالف معاني التسوية . ومنه قول الخنساء في أخيها وقد أرادت مساواته بأبيها مع مراعاة حقّ الوالد بزيادة فضل لا ينقص بها حق الولد: [الكامل]

جَارَى أَبَاهُ فَأَقْبَلا وَهُمَا   يَتَعَاوَرَانِ مُلاءَةَ الحُضْرِ

واعتبر ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » أنّ زهير بن أبي سُلمى أوّل من فتح باب هذا المعنى بقوله :[البسيط]

هُوَ الجَوادُ فإنْ يَلْحَقْ بشأوِهِمَا   عَلى تَكَالِيفِهِ فَمِثْله لَحِقَا

ولكن فضل الخنساء في شعرها هذا « لجمع المؤتلف والمختلف » ما ليس لسواه. أمّا السُّبكيّ فقد نقل تعريف المصريّ وضمّنه كتابه « عروس الأفراح » في حين أنّ ابن حجّة الحمويّ يروي تعريف أبي هلال العسكريّ، فقال: « هذا النّوع ـ أعني جمع المؤتلف والمختلف ـ ذكر المؤلفون فيه أقوالاً كثيرة غير سديدة ومثّلوه بأمثلة غير مطابقة، ولم يحرّره ويطابقه بالأمثلة اللائقة غير الشيخ زكي الدّين بن أبي الإصبع » فذكر تعريفه وأمثلته. ونقل ذلك السّيوطيّ أيضاً.

أمّا ابن معصوم المدنيّ فذكره في كتابه « أنوار الرّبيع » وعرّفه فقال: « هذا النّوع اختلفت فيه أقوال المؤلفين، وعبّروا عنه بعبارات غير سديدة، ومثّلوا له بأمثلة غير مطابقة ». ثمّ ذكر تعريف المصريّ وأمثلته كما فعل الحمويّ. وقد عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وقال: « هو عبارة عن أنْ يريدَ الشاعر التّسوية بين ممدوحين فيأتي بمعاني مؤتلفة في مدحهما ويرومُ بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص بهما مدح الآخر لأجل التّرجيح بمعانٍ تخالف معاني التّسوية ». ومثّل بقول زهير والخنساء المتقدّمَيْن.

الجَمْعُ مَع التّفْريق

تحدّث عنه السّكاكيّ في كتابه « عروس الأفراح » ضمن المحسّنات المعنويّة عن « الجمع مع التّفريق » وعرّفه فقال: هو أنْ تُدخل شيئين في معنى واحد وتفرّق جهتي الإدخال ، كقوله: [مجزوء المتقارب]

قَدِ اسْوَدَّ كَالمِسْكِ صدْغاً   وَقَدْ طَابَ كَالمِسْكِ خَلْقَا

فإنّه شبّه الصُدْغ والخلُق بالمسْك، ثمّ فرَّق بين وجهي المشابهة. وتكلّم ابن مالك عنه مثل ذلك في كتابه « المصباح » . وذكر الحلبيّ في كتابه « حسن التوسُّل » والنُويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » نفس التّعريف مع اختلاف المثل، وذكر مثله ابن حجّة الحمويّ وعبد الغني النّابلسيّ. وعرَّفه القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فقال: « ومنه الجمعُ مع التّفريق وهو أنْ يُدخلَ شَيْئينِ في مَعْنى » وَيُفْرق بين جِهَتَي الإدخال كقول الوطواط: [المتقارب]

فَوَجْهُكَ كالنّارِ في ضَوْئِهَا ... وَقَلْبِيَ كالنّارِ في حَرِّهَا

فقد شبّه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنّار، وفرّق بين وجهي المشابهة ». وسَارَ على هذا النّهج شُرّاح التّلخيص والسّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و « معترك الأقران » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » . وقد عرّف جرمانوس فرحات « الجمع مع التّفريق » في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يجمعَ الشاعر بين شيئين في حكم واحد، ثمّ يفرق بينهما في ذلك الحكم ». وشاهده من البديعيّات قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

سَنَاهُ كالبَرقِ إذْ يَبْدُو ظَلَامَ وَغى ... والعَزْمُ كالبَرقِ في تَفْرِيقِ جَمْعِهِمِ

الجمع مع التّفريق والتّقسيم

تحدّث الرازي عن هذا الفنّ البلاغيّ باسم « الجمع والتّفريق والتّقسيم » في وجه واحد في كتابه « نهاية الإيجاز ». غير أنَّ الحاتميّ سَمّاهُ « الجمع مع التّفريق والتّقسيم » ومثّل له بقوله: [الطويل]

ومَنْ قَيَّدَ المعبودَ قَيْدَ عَبْدَهُ ... وذَلِكَ بادٍ وهو خَافٍ على القَلْبِ

أمّا السّكاكيّ فأدخله في المحسّنات المعنويّة ومثّل له بقوله: [المتقارب]

فَكَالنّارِ ضَوْءاً وَكَالنّارِ حَرّاً ... مُحَيَّا الحبيبِ وَحُرْقَةُ بَالي
فَذَلِكَ من ضَوْئِهِ في اخْتِيَالٍ ... وَهَذَا لِحُرقَتِهِ في اخْتِلَالِ

وتكلّم القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » عن الجمع مع التّفريق والتّقسيم، فقال: ومنه الجمع مع التّفريق والتّقسيم ، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ

وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ إِلاَّ ما شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾(١) وقد يُطْلَقُ التَّقسيم على أمرين آخرين: أحدهما أنْ تُذكرَ أحوال الشَّيء مضافاً إلى كُلِّ ما يَليقُ به كما قال: [الطويل]

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ ... كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوا مُرْدُ

والثَّاني: اسْتِيفَاءُ أقْسَامِ الشَّيءِ، كقوله تعالى: ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾(٢).

ونهج طريقته هذه شُرَّاحه وكذلك السُّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و« معترك الأقران » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع » . وكذلك جمع بين هذه الأمور الثَّلاثة الوطواط في كتابه « حدائق السِّحر » فعرَّف الفنّ ثم قال: « جمع هذه الأشياء الثلاثة مع بعضها مشكل للغاية ».

الجَمْعُ مع التَّقْسِيم

عرَّفه السَّكاكيّ بعد أنْ أدرجه في المحسِّنات المعنويَّة، فقال: هو أنْ تجمعَ أموراً كثيرة تحت حكم ثمَّ تقسِّم، أو تقسم ثمَّ تجمع؛ مثال الأوَّل قول المتنبّي: [البسيط]

الدَّهْرُ مُعْتَذِرٌ والسَّيفُ منتظرٌ ... وأرْضُهم لكَ مُصْطَافٌ ومُرْتَبَعُ

فقد جمع المتنبّي في البيت الأوَّل أرض العدوّ وما فيها في كونها خالصة للممدوح، بينما قسَّم المتنبّي في البيت التالي، وهو: [البسيط]

للسَّبْيِ مَا نَكَحُوا والقَتْلِ مَا وَلَدُوا ... والنَّهبِ مَا جَمَعُوا والنَّارِ مَا زَرَعُوا

ومثال الثَّاني قول حسَّان بن ثابت حيث قسَّم في البيت الأوَّل، إذْ ذكر ضرهم للأعداء ونفعهم للأولياء، ثمَّ جمع في الثَّاني فقال: [البسيط]

قَومٌ إذا حاربوا ضرّوا عَدُوَّهُمُ ... أو حاولوا النَّفعَ في أشياعهم نَفَعوا

(١) سورة هود، الآيات (١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨).
(٢) سورة الشّورى، آية رقم (٤٩).

سجيّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غيرُ مُحْدثةٍ ... إنَّ الخلائق فاعلَمْ شرُّها البِدَعُ

• وذكر هذا التَّعريف عينه كل من ابن مالك في كتابه « المصباح » والحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والقزوينيّ في كتابيه « التَّلخيص » و « الإيضاح » وابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والسُّيوطيّ في كتابيه « الإتقان » و « معترك الأقران » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع ». وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يجمعَ الشاعر أموراً كثيرة تحت حكم ثمَّ يقسم ». ومثَّل لذلك بقول المتنبِّي وحسَّان بن ثابت المذكورين.

الجملة وأقسامها

الجملة أو الكلام، هي ما تركَّب من كلمتين أو أكثر، ولها معنى مفيد مستقلّ. الجملة نوعان: اسميَّة وفعليَّة. أمَّا الجملة الاسمية، فهي كل جملة تبدأ باسم بدءاً أصيلاً، أو هي الَّتي يكون فيها الاسم ركنها الأوَّل، نحو: « زيدٌ نجح ».

وأمَّا الجملة الفعليَّة، فهي الَّتي يكون فيها الفعل ركنها الأوَّل، نحو: « نجح بلال »، وتفيد الجملة الفعليَّة التَّجدُّد والحدوث في زمن معيَّن.

والجملة من ناحية احتمالها الصدق والكذب نوعان أيضاً: إنشائيَّةٌ لا تحتمل الصدق والكذب، وهي قسمان:

طلبي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، ويشمل الأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والنِّداء.

وغير طلبي لا يستدعي مطلوباً وقت الطَّلب، ويشمل صيغ المدح والذمّ والتعجُّب والقسم والرجاء وصيغ العقود والعهود.

والجملة من ناحية التَّركيب ثلاثة أقسام: أصلية تقتصر على الفعل مع فاعله، وكبرى تتركَّب من مبتدأ خبره جملة اسميَّة أو فعليَّة، نحو: « الظلم مرتعُهُ وخيم » و « الصدق يجب التزامه ». وصغرى: وهي الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ، نحو: « يُجب التزامه » في المثل المذكور، وجملة « مرتعه وخيم » أيضاً.

الجِنَاسُ

التَّجْنِيسُ غرّة شادخة وجه الكلام وقد تصرّف العلماء من أرباب هذه الصّناعة فيه، فابتعدوا عن مجاري الكلام ومحاسن مداخله. فالجنس في اللغة هو الضرب من الشّيء وهو أعمّ من النّوع. والمجانسة المماثلة. وسمّي هذا النّوع جناساً لما فيه من المماثلة اللّفظيّة.

وزعم ابن دريد أن الأصمعيّ يدفع قول العامّة هذا مجانس لهذا، ويقول: إنّه مولّد. وحقيقته أنّ مصطلح علماء البيان هو أن تتّفق اللّفظتان في وجه من الوجوه ويختلف معناهما. وقال ابن معصوم المدنيّ: « الجناس والتّجنيس والمجانسة والتّجانس كلها ألفاظ مشتقّة من الجنس، فالجناس مصدر جانس، والتّجنيس تفعيل من الجنس، والمجانسة مفاعلة منه؛ لأنّ إحدى الكلمتين إذا شابهت الأخرى وقع بينهما مفاعلة الجنسية. والتّجانس مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا جنسّ واحد فالتّجنيس هو التّجانس والجناس والمجانسة وكلها مشتقّة من الجنس ». وقال ابن الأثير الحلبيّ: « فأمّا لفظة الجناس فيقال إنّ العرب لم تتكلّم بها وإنّما علماء اللغة قاسوها على نظائرها. وجعلوا الجناس حال كلمة بالنسبة إلى أختها وكذلك المجانسة. أمّا التّجنيس فإنّه فعل المجنس، مثل التّصنيف فعل المصنّف. وأمّا التّجانس فهو الكلمات في نفسها من التّشابه ». وقال العلويّ: « هو تفصيل من التّجانس وهو التماثل، وإنّما سُمّي هذا النّوع جناساً لأنّ التّجنيس الكامل أنْ تكونَ اللّفظة تصْلح لمعنيين مختلفين، فالمعنى الّذي تدلّ عليه هذه اللّفظة هو بعينها تدلّ على المعنى الآخر من غير مخالف بينهما ».

وأمّا اشتقاق الجناس فمنهم من يقول: « التّجنيس هو تفصيل من الجنس »، ومنهم من يقول: « المجانسة المفاعلة من الجنس أيضاً، إلاّ أنّ إحدى الكلمتين إذا تشابهت بالأخرى وقع بينهما مقابلة الجنسية. والجناس مصدر جانس ». ومنهم من يقول: « التّجانس التفاعل من الجنس أيضاً؛ لأنّه مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا في جنس واحد. ولمّا انقسم أقساماً كثيرة وتنوّع أنواعاً عديدة تنزل منزلة الجنس الّذي يصدق على كل واحد من أنواعه فهو حينئذٍ جنس ».

١ ـ الجِنَاسُ الأَخْيَفُ

الأَخْيَفُ: ما كانت إحدى عيْنَيْه زَرْقَاء والأُخْرى كحلاء. وفي الاصطلاح البلاغيّ هُوَ

أنْ يأتيَ المتكلِّمُ بجُمَلٍ تكونُ كَلِماتها مُهْمَلَةً فَمُعْجَمَةً على التَّرتيب. وشاهده قول الحلّي: [الكامل]

الحُـرُّ يجـزِي والكِـرامُ تُثِيبُ — واللُّوْمُ يُخْـزِي والـهُمَـامُ يُنِيبُ
والمـالُ يُغْني والمَمَـالِـكُ تَنْقَضِي — والمَـدْحُ يَبْقَى والكَـلامُ قَشِيبُ

وقال أبو القَاسِم الحَرِيريّ: [مخلع البسيط]

إسْمَـحْ فَبَثُّ السَّمـاحِ زَيْـنٌ — وَلاَ تُـخِـبْ آمِـلاً تَـضَـيَّـفْ
وَلاَ تُـجِـزْ رَدَّ ذِي سُـؤَالٍ — فَـنْـنَ أَمْ فـي السُّـؤالِ خَـفِّـفْ
وَلاَ تَـظُنَّ الـدُّهُـورَ تُـبْـقِـي — مـال ضَـنِـيـنٍ وَلَـوْ تَـقَـشَّـفْ
واحْـلَمْ فَجَفْنُ الكِـرَامِ يُغْضِي — وَصَـدُّرُهُـمْ بِـالـعَـطَاءِ نَـفْـنَـفْ
وَلاَ تَـخُـنْ عَـهْـدَ ذِي وِدادٍ — تَـبْـتِ ولا تَـبْـغِ مـا تَـزَيَّـفْ

وسمّاه النّابلسيّ «جناس الحذف»، وقال: «هو عبارة عن أنْ يحذفَ المتكلِّم من كلامه حرفاً أو حرفين أو أكثر من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المعجمة، أو جميع الحروف المهملة».

٢ - الجِنَاسُ الأَرْقَطُ

ارْقَطَّ: في اللغة ارْقاطٌ وهو أرْقَطُ، وارقَاطّ من الرُّقْطة البياض والسَّواد. وفي الاصطلاح البلاغيّ: الجِنَاسُ الأَرْقَطُ هُوَ أنْ يأتيَ المتكلِّمُ بكلامٍ يلتزِمُ فيه أنْ يكونَ منه حَرْفٌ مُعْجَمٌ، وآخر مُهْمَلٌ فأكثر. كقول الحريريّ في مقاماته: [الخفيف]

سَـيِّـدٌ قُـلَّـبٌ سَـبُـوقٌ مُـبِـرٌّ — فَـطِنٌ مُـغْـرِبٌ عَـزُوفٌ عَـيُـوفُ
مُـخْـلِفٌ مُـتْـلِفٌ أَغَـرُّ فَـرِيـدٌ — نَـابِـهٌ فَـاضِـلٌ ذَكِـيٌّ أَنُـوفُ
مُـفْـلِقٌ إنْ أَبَـانَ طَـبٌّ إِذَا نَـا — بَ هِيَـاجٌ وجَـلَّ خَـطْـبٌ مَخُوفُ

وقوله أيضاً: [مجزوء الرجز]

فَـلاَ خَـلاَ ذَا بَـهْـجَـةٍ — يَـمْـتَـدُّ ظِـلُّ خِـصْـبِـهْ
فَـإنَّـهُ بَـرٌّ بِـمَـنْ — آنَسَ ضَـوْءَ شُـهْـبِـهْ
زَانَ مَـزَايَـا ظَـرْفِـهِ — بِـلُبْسِ خَـوْفِ رَبِّـهْ

٣ - جِنَاسُ الإشَارَة

الإشارة لغة: قيل: كان يُشير في الصلاة؛ أيْ يُومِىءُ باليد والرَّأس، بمعنى يأمُرُ وينْهى بالإشارة. وفي الاصطلاح البلاغيّ، ذكر الرَّازي: «أنَّ المتجانس قد يكون مذكوراً صريحاً، وقد يكون مذكوراً بإشارة» وقال العلويّ: «هو أنْ لا يذكر أحد المتجانسين في الكلام، ولكن يُشار إليه بما يدُلُّ عليه كقول بعضهم: [الوافر]

وما أرْوَى وإن كرمتْ علَيْنا ... بأدْنَى من موقَّفة حرونِ

يَطيفُ بها الرُّماةُ فتَتَّقِيهم ... بأوْعالٍ مُعَطَّفةِ القُرُونِ

فـ «أرْوَى» هي المرأة، وقوله: «موقَّفة حرون» إشارة إلى أروى الأوْعال، وأراد أنْ هذه المرأة الَّتي اسْمُها أرْوَى ليست بأقرب من الَّتي في الجبال، لكنَّه أعرض عن ذكرها. راجع الجناس المعنويّ.

وجناس الإشارة يُسَمَّى «الكناية» أيضاً، وهو أنْ يُقْصَدَ به المُجانسة في البيت بين الرُّكْنَيْنِ من الجناس، فلا يوافِقه الوزن على إبْرازهما، فيُضْمرُ الواحدُ ويَعْدَلُ بقَوْته إلى مرادِفٍ فيه كنايةٌ تدل على الرُّكنِ المضْمَر. فإنْ لم يتَّفق له مرادِف الرُّكن المضمر يأتي بلَفْظةٍ فيها كنايةٌ لطيفةٌ تَدُلُّ عليه؛ وهذا لا يَتَّفِقُ إلا في النُّظم، كقول امرأة من عقيل وقد أراد قومُها الرَّحيل عن بَنِي ثَهْلان، وتوجَّه منهما جماعة ليحضروا الإبل، فأنشدت حالاً: [الطويل]

فَمَا مُكْثُنَا دَامَ الجَمالُ عَلَيْكُمَا ... بِثَهْلَانَ إلاَّ أنْ تُشَدَّ الأبَاعِرُ

أرادت أنْ تجانس ما بين «الجَمال» و«الجِمَال» فلم يساعدها الوزن ولا القافية، فعدلتْ إلى مرادفِ «الجِمال» بالأبَاعِرِ. وقال ركَّاضُ الأسيريّ: [الطويل]

حَدَا بِأبِي أمّ الرِّئال فأجْفَلَتْ ... نَعَامَتُهُ من عارِضٍ يَتَلَهَّبُ

فأراد أنْ يجانس بين أبي نَعَامَةَ وهو رجلٌ وبين «نعامته» وهي رُوحهُ، فلم يستقمْ له، فعَدَلَ إلى مُرادِفِ أبي نَعَامَة وهي: «أبي أمّ الرِّئال» لأنَّ رَديف النعامة أمّ الرئال. وقال آخر: [الرمل]

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى باسْمِهِ ... وبِهَارُونَ إذا مَا قُلِبَا

فأراد أنْ يجانس ما بين « مُوسَىٰ » وموسى الحِلاقة، فَعَدَل عنه إلى تكنيته باسمه.

وأمّا الكنايات بالمرادف فقول شرف الدِّيْن بن الحلاوي، وهو غايةٌ في هذا النَّوع: [الكامل]

وَبَدَتْ نظائِرُ ثَغْرِهِ في قُرْطِهِ ... فَتَشَابَهَا مُتَخالِفَيْنِ فَأَشْكَلا
فَرَأَيْتُ تَحْتَ البَدْرِ سالِفَةَ الطَّلا ... وَرَأَيْتُ فَوْقَ الدُّرِّ مُسْكِرَةَ الطِّلا

فأراد أنْ يُجانِس بين « سالِفة الطُّلا »، وهو: « الغَزال »، وسلافة الطّلاَ وهي: الخمر، فلم يستطع فرادفه « بمسكرة ».

٤ ـ جِنَاسُ الاشْتِقَاق

اشْتِقَاقُ الشَّيء: بُنْيَانُهُ من المُرتَحَلِ. واشتِقاقُ الكلام: الأخذُ فيه يميناً وشمالاً.

والاشْتِقَاقُ في الاصطلاح البلاغيّ: « أنْ يجْمَعَ بين اللَّفظين الاشتقاق »، كقوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ ﴾[1] ومنه قول أبي تمّام: [الطويل]

وَأَنْجَدْتُمُ من بَعدِ إتهامِ دارِكُمْ ... فَيا دَمْعُ أنْجِدْني على ساكني نَجْدِ

وسَمَّاهُ السُّيوطيّ « المقتضب ». وقد فرّق ابن حجّة الحمويّ بينه وبين المطلَق فقال: « أمّا الجناس المطلق، فلشدة تشابهه بالمشتق يُوهِم أحد ركنيه أنَّ أصلهما واحد، وليس هو في شيء من ذلك. كقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾[2] وقوله جلَّ وعَلا: ﴿ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾[3]. فهذه الأركان هنا شواهد على الجناس المطلق، ليس فيها ركنان يرجعان إلى أصل واحد كالمشتقّ، بل جميع ما قلناه أسماء أجناس وهي محمولة على عدم الاشتقاق.

٥ ـ جِنَاسُ الإِضَافَة

الإضافةُ: من ضَافَ إلى الشَّيء وأضفته أيْ ألجأتهُ، ومنه المضاف في الحرب: وهو الّذي أُحيط به. وقال ابن الزَّملكانيّ في الاصطلاح: « فإنْ عرض للمنطق إلى إحدى

(١) سورة الرُّوم، آية رقم (٣٠).
(٢) سورة يونس، آية رقم (١٠٧).
(٣) سورة المائدة، آية رقم (٣١).

الكلمتين قيل له تجنيس الإضافة ، كقول البحتريّ : [الوافر]

أَيَا قَمَرَ التَّمَامِ أَعَنْتَ ظُلْماً عَلَيَّ تَطَاوُلَ اللَّيْلِ التَّمَامِ

فصار بالإضافة كالمختلفين ». وقد سَمَّاهُ القاضي الجرجانيّ « المضاف » وذكر بيت البحتريّ، وقال: « ومعنى التّمام واحد في الأمرين، ولو انفرد لم يُعدّ تجنيساً، ولكن أحدهما صار موصولاً بالقمر والآخر باللّيل، فكانا كالمختلفين ».

٦ ـ جِنَاسُ الإِضْمَار

الإِضْمَارُ: السكون، وأَضْمَرْتُ الشَّيءَ أخفيته وغيّبته. وتجنيس الإضمار ذكره ابن حجّة الحمويّ فقال: « الجِنَاس المُضْمَرُ هو أَنْ يضمرَ النّاظم ركني التّجنيس ويَذكُرَ أَلفاظاً مُرادفةً لأحدهما، فيدُلُّ المُظْهَرُ على المُضْمَرِ، فإن تعذَّرَ المُرادِفُ يأتي بلفظة فيها كنايةٌ لَطِيفةٌ على المضمرِ بالمعنى؛ كقول أبي بكر بن عبدون وقد اصْطَبَحَ بخَمْرةٍ وترك بعضَها إلى اللّيل فصارت خلاً: [الطويل]

أَلَا فِي سبيلِ اللَّهْوِ كأْس مُدَامَةٍ أَتَتْنَا بِطَعْمٍ عَهْدُهُ غَيْرُ ثَابِتِ
حَكَتْ بِنْتَ بِسْطَام بن قَيْسٍ صَبِيحَةً وَأَمْسَتْ كَجِسْمِ الشَّنْفَرى بَعْدَ ثَابِتِ

فقوله في صدر البيت الثّاني بنت بسطام إشارة إلى أنّه كان اسمُها الصَّهْباء، وقوله في عجزه كجِسْم الشَّنْفرى بعد ثابت، إشارة إلى قول من رثاه: [المديد]

فَاسْقِنِيهَا يَا سَوادُ بن عمرٍو إِنَّ جِسْمي بَعْدَ خَالِي لَخَلُّ

والخَلُّ: الضعيفُ هزالاً، فوضع حينئذٍ من كناية اللّفظ الظاهر جناسَان مُضْمَرانِ في صَهْباء اسم الخمرة وصهباء اسم المرأة ، وخلّ المَقْسود من الخمر وخَلّ الهزال. وقال ابن حجّة الحمويّ في بديعيّته : [البسيط]

أَبا مُعَاذٍ أَخا الخَنْسَاءِ كنتَ لَهُمْ يَا مَعْنَوِيّ فَهَدُّونِي بِجَوْرِهِمِ

أبو مُعاذ اسمُهُ: جبل، وأخو الخنساء اسمُهُ: صَخْر، فظهر جِناسان مُضْمَران وهما جبل وجبل، وصخر وصخر. ومن هنا أخذ عبد الرَّحمٰن العلويّ: [البسيط]

مِنْ كُلِّ قَدٍّ أَبو حَسَّانَ سَطْوَتُهُ وفي مضاء ابن حمدان اسْتَبَاحَ دَمِي

أبو حسّان: اسْمُهُ سِنَان، وابن حمدان يُسَمّى سيف الدّولة، فظهر جِنَاسان مُضْمران سِنان وسنان، وسَيْف وسَيْف. وقالت عائشة الباعونيّة: [البسيط]

أَلْيَحْمَدِيّ وأبو تَمّام شيخهُمُ   عَانَى الغَرام إلى قلبي لأجْلهم

اليحمديّ هو مُنْشِىء العروض، ويُسَمّى الخليل، وأبو تمّام هو الشاعر المشهور، اسمه حبيب، فظهر في صَدر البيت جناسان مُضْمَران وهما خليل وخليل وحبيب وحبيب.

٧ ـ جِنَاسُ الإطْلَاق

الإطلاق بمعنى التّرك والإرسال، والطَّلَقُ: قيد من جلود. وفي الاصطلاح البلاغيّ قال القزوينيّ: « هوَ أنْ تجمعَ اللّفظين المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به ». وقال السّيوطيّ: «ومنها تجنيس الإطلاق بأنْ يجتمعا في المشابهة فقط». وقيل: « ويُسَمّى أيضاً المشابهة، والمقاربة، والمغايرة، وإيهام الاشتقاق». ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَنَى الجَنَّتَيْنِ ﴾[1] وقال عزّ من قائل: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾[2]. ومنه قول البُحتريّ: [الخفيف]

وَإِذَا مَا رِيَاحُ جُودِكَ هَبَّتْ   صَارَ قَوْلُ العَذولِ فِيهَا هَبَاءَ

ففي هذا البيت جناس إطلاق وجناس مشابهة بين « هَبّت » وبين « هباءا ».

٨ ـ جِنَاسُ الاقْتِضَاب

الاقْتِضَابُ في الكلام: ارْتِجَالُهُ، واقْتَضَبْتُ الحديثَ والشِّعْرَ: تَكَلَّمْتُ به من غير تَهيئةٍ أو إعدادٍ له. وفي الاصطلاح البلاغيّ هو تجنيس الاشتقاق، وقد تقدّم الحديث عنه، راجعه في جناس الاشتقاق.

٩ ـ جِنَاسُ الاكْتِفَاء

الاكْتِفَاءُ: من فعل كَفَى يَكْفِي كِفَايَةَ الشّيءُ: حصل به الاسْتِغْنَاءُ عن سواه. عرّف الاكتفاء ابن حجّة الحمويّ بقوله: « هو أنْ يأتي الشاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلّقة

(١) سورة الرّحمٰن، آية رقم (٥٤).
(٢) سورة الشعراء، آية رقم (١٦٨).

بمحذوف، فلم يفتقر إلى ذكر المحذوف لدلالة باقي لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذّهن فيما يقتضي تمام المعنى؛ وهو نوع ظريف يقسم إلى قسمين، قسم يكون بجميع الكلمة، وقسم يكون ببعضها، والاكتفاء بالبعض أصعب مسلكاً لكنه أحلى موقعاً. ولم أرهُ في كتب البديع ولا في الشعر عند المتقدّمين». فشاهد الاكتفاء بجميع الكلمة قول ابن مطروح: [الكامل]

لاَ أنْتَهِي لاَ أنْثَنِي لاَ أرْعَوِي مَا دُمْتُ في قَيْدِ الحَيَاةِ ولاَ إذا

فمن المعلوم أنّ باقي الكلام: «ولا إذا متُّ» لما تقدّم من قوله الحياة، ومتى ذكر تمامه في البيت الثّاني، كان عيباً من عيوب الشعر، مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفه وحسن موقعه في الأذهان. ومثله قول المطران جرمانوس فرحات: [الكامل]

قَدْ صَدَّ مِنْ بَعْدِ التَقَرُّبِ مُنْيَتِي وَصَبَا إلى تَعْذِيب قَلْبٍ قد حَمَلْ
فَغَدَوْتُ أنْشُدُهُ وعَنِّي نَافِرٌ يا شَمْسَ أُفْقِي لِمَ خَرَجْتِ من الحَمَلْ

والجِناس هنا «حَمَلْ» سكن للمجانسة والضرورة، وحقُّه أنْ يقول حَمَلَ؛ وإخاله إمّا بمعنى أطاقه وصبر عليه، وإمّا من حمله على الأمر أغراه به. وقد جانس بين لفظتي «حمل» في كلّ من عجز البيت الأوّل والبيت الثّاني. والاكتفاء بالبعض حذف جزء من الكلمة أي بعض حروفها، كقول ابن سناء الملك: [الكامل]

وَلَقَدْ حَبَسْتُ عِنَانَ عَيني جَاهِداً حَتَّى إذا أعْيَيْتُ أطلَقْتُ العِنَا

أيْ أطلقت العِنان، والدّليل ورودها في الصدر. وكقول ابن حجّة الحمويّ مكتفياً بالبعض: [البسيط]

لَمَّا اكْتَفَى خدُّهُ القَاني بِحُمْرَتِهِ قَالَ العَوَاذِلُ بُغْضاً إنَّهُ لَدَمِي

المعنى هنا أنّ الخدّ لمّا تزايدت حمرته قال العواذل بُغضاً في الظاهر إنّه لدمي، وَوَرُّوا بالاكتفاء وقَصَدُوا في الباطن أنّه «دميم» حسداً له. ومن هذا الاكتفاء ينظر إلى قول القائل: [الكامل]

كَضَرَائِرِ الحسناءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وبُغْضاً إنّه لَدَمِيم

دميم بالدّال المهملة للحقارة. ومن تأمل هذا البيت تأمُّل أهل الأدب المنصفين، علم

أنَّ الحيلة في تركيب توريته حيلة دقيقة، مع ما فيه من المعنى وجزالة الأسلوب. ومن نظم الشيخ جمال الدين بن نباتة هذا النوع من الاكتفاء بالبعض، وقد كساه ديباج التورية ولم يسلم له الوزن إذ جمع بين طرفي الاكتفاء حيث قال: [الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ جَاءَ الغُلام بِصَحْفَةٍ   عَقِيب طعام الفِطْرِ يا غَايَةَ المنَا
بِحَقِكَ قلْ لي جَاء صحنُ قطايِفٍ   وبُخ باسم من أَهْوَى ودَعْني من البكا

١٠ ـ جِنَاسُ البَعْض

البَعْضُ من الشَّيء: طائفة منه، والجمع أبعاض. ذكره ابن أبي الإصبع في «تحرير التَّحبير» فقال: هو إيجادُ بعض الكلمة في الأخرى بحيث أنْ تكونَ المادةُ مرَتَّبةً لا مشوَّشةً مع عَدَمِ الاعْتِنَاءِ بالحركات، كقول عُمر القطاميِّ: [الوافر]

بِأَحْسَنَ مِن جُمَانَةَ يَوْمَ رَدُّوا   جِمَالَ الحَيِّ فَاحْتَمَلُوا نَهَارَا

جانس القطاميّ بين لفظتي «جُمانَة» من معانيه: هَنَواتٌ تُتَّخَذن على أشكال اللؤلؤ من فِضَّةٍ، وتُسَمَّى بها المرأة هنا، وبين «جِمَال» جمع جملٍ وهو الحيوان المعروف. وقوله أيضاً: [البسيط]

حَتَّى نَرَى الغُرَّةَ الوَجْنَاءَ لاغِيَةً   الأَرحَبِيّ الَّذي في خَطوِهِ خَطِلُ

وقد جانس الشاعر بين لفظتي «خطوه» بمعنى مشى، وبين «خطِل» بمعنى يَعْجَل فيذهب يميناً وشمالاً لا يقصد قَصْد الهدف. وقال عبد الله بن همَّام السَّلولي: [الطويل]

تَرَوَّى مِنَ البَحْرَيْنِ ثم تَرَوَّحَتْ   بِهِ العَيْنُ يَهْدِيهِ لِظَمْيَاءَ نَاقِلُهْ

جانَسَ السَّلُولي هنا بين لَفْظَتَي «تَرَوَّى» وبين «تروَّحت» من فعل راحَ يَراح بمعنى: قرَّت العين واطمأنَّت. ومنه قول المطران جرمانوس فرحات: [الطويل]

وقَدْ جُمِعَتْ فيكَ المحَاسِنُ جَمَّةً   فَلِذَاكَ مَازَجَ حُبُّكَ بِدِمَائي

وقد جانس جناس البعض بين لَفْظَتَي «جُمِعَتْ» بمعنى ضمَّهُ وألَّفه، وبين «جَمَّة» بمعنى جميعها. والعجز مختلّ الوزن إلاّ أن يكون مدّ فتحة الكاف فأشْبَعَهَا إلى الألف وهو ممَّا يُعابُ على الشاعر.

١١ - الجِنَاسُ التَّام

تَمامُ الشَّيءِ بالفتح لا غير ما تَمَّ به، وأَتَمَّ الشَّيءَ، وتَمَّ به يَتِمُّ: جعله تامًا. وذكر عبد القاهر الجرجانيّ أَنَّ الجِناس التَّام هو الجناس المستوفي والمماثل والكامل. وقال السَّكاكيّ: « وهو أَنْ لا يتفاوت المتجانسان في اللَّفظ » . وجعله جرمانوس فرحات من أنواع الجِنَاس المماثل وقال: فالمماثل جِنسٌ تحته أنواع الكامل والتَّام. وأَمَّا التَّامُّ فهو على ضربين، إمَّا من اسمٍ وفعل ويُسمَّى المستوفي ، كقول الحسن بن أسد الفارقيّ: [البسيط]

يَـا مَنْ تُسَـلُّ علينـا مِنْ لَـوَاحِـظِهِ ... بِيضٌ وتُشْـرِعُ مـن أعْـطَافِـهِ أَسَـلُ

وقد جانس بين « الأَسل » نبات له أغصان كثيرة دِقاق، وهنا الرِّماح على التَّشبيه به ، وبين « أَسَل » معدول به عن « أَسأل » بمعنى الطلب برجاء واستعطاف . وكذلك قال محمد بن عبد اللّه المعروف بابن كُناسَةَ الأَسديّ: [الطويل]

وَسَمَّيتُـهُ يَحْيَى لِيَحْيَـا فَلَمْ يَكُنْ ... إلـى رَدِّ أَمْـرِ اللّهِ فِيـهِ سَبِيـلُ

وقد جانس بين « يحيى » اسم العلم، و« يحيا » من الحياة. وإمَّا من فعل واسم ويُسمَّى المتجانس، كقول القائل: [الطويل]

وسَـوَّفْتَ بـالـوَعْـدِ الَّـذي كـان بَيْنَنـا ... وأَصْبَحْتَ تلوينـي عـلى كُـلِّ تَلْوِيـنـي
رُوَيْـدَكَ لا تَـعْـجَـلْ عـلَيَّ فَـبُـلْغَـةٌ ... من العَيْشِ تَكْفِيني إلـى يَـوْمِ تَكْـفِيني

جانس بين « تلويني » بمعنى متلوِّن ومُتَقلِّب، وبين « تلويني » بمعنى: طَواهُ وأَخْفاهُ. وقال الحلبيّ: المسْتوفي التَّام: وهو أَنْ يجيء المتكلِّم بكلمتين متَّفقتين لفظاً ومختلفين معنى ، لا تفاوت في تركيبهما ولا اختلاف في حركتهما . كقول بعضهم: [الكامل]

أَقْـلامُـهُ تَحكي الـرِّمـاحَ فَكَمْ بِهَـا ... أَضْحَى طَعِينـاً مَنْ بِـهِ أَمْسَى رَمَـقْ
وَإذَا انْتَضى سَيْفَ اللِّسـانِ مُنَـاظِـراً ... فِيـهِ يموتُ مِنَ المخـافَـةِ مَنْ رَمَقْ

جانس الشاعر بين « رَمَق » الأولى بمعنى: نظر إليه شَزْراً، وبين « رَمَق » بَقِيَّة الرُّوح. وقد عرَّفه القزوينيّ بقوله: والتَّام منه أَنْ يتَّفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، فإنْ كانا من نوع واحد كاسمين سُمِّي مماثلاً كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ

الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[1] . وكقول أبي تمّام : [الطويل]

إذا الخيل جابت قَسْطَلَ الحَرْبِ صَدَّعُوا   صُدُورَ العوالي في صدورِ الكَتَائِبِ

فقوله « صدور العوالي » أسنتها وأعاليها، و« صدور الكتائب » نحور أفرادها. وإنْ كانا من نوعين كاسم فعل سُمّي مستوفياً، كقول أبي تمّام : [الكامل]

مَا مَاتَ من كَرَمِ الزَّمَانِ فَإنَّهُ   يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بنِ عبدِ اللّهِ

وقد جانَسَ في عجز البيت بين لفظة « يحيا » من الفعْل حيي، وبين لفظة « يحيى » الاسم العلم المعروف.

وقال صاحب « خزانة الأدب » ابن حجّة : إنَّ الجِنَاسَ التّام هو ما تماثل ركناه واتّفقا لفظاً واختلفا معنى، من غير تفاوت في تصحيح تركيبهما واختلاف حركتهما ، سواء كانا من اسمين أو من فعلين أو من اسم وفعل، فإنّهم قالوا إذا انتظم ركناه من نوع واحد كاسمين أو فعلين سُمّي مماثلاً، وإن انتظما من نوعين كاسم وفعل سُمّي مستوفياً، وجل القصد تماثل الرّكنين في اللّفظ والخطّ والحركة واختلافهما في المعنى، سواء كانا من اسمين أو من غير ذلك، فإنّ المراد أنْ يكونَ الجناس تامّاً على الصفة المذكورة من حيث هو أكمل الأنواع إبداعاً . وأسماها رتبة أولها في التّرتيب فمنه قول الإمام عليّ بن أبي طالب: « صولة الباطل ساعة، وصولة الحق إلى الساعة ».

١٢ ـ جِنَاسُ التَّحْرِيف

تحريف الكَلِم عن مواضعهِ تغييره. والتّحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرفِ عن معناه والكلمة عن معناها. والتّحريف هو ما اتفق رُكناه في عدد الحروف وترتيبها واختلفا في الحركات، سواء كانا من اسمين أو فعلين أو من اسم وفعل أو مِنْ غير ذلك. فإنّ القصد اختلاف الحركات كما تقرر، والمقدّم فيه وهو الغاية التي لا تدرك. من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ ﴾[2]. ولا يقال إنّ اللّفظين متّحدان في المعنى، لأنّهما من الإنذار فلا يكون بينهما تجنيس، فاختلاف المعنى ظاهر،

---

(١) سورة الرّوم، آية رقم (٥).
(٢) سورة الصّافّات، آية رقم (٧٢).

إذ المراد بالأوّل الفاعلون وهم الرُّسُل ، وبالثاني المفعولون وهم الَّذين وقع عليهم الإنذار.
ومن النَّظم قول أبي تمّام : [الكامل]

هُنَّ الحَمَامُ فَإنْ كَسَرْتَ عيافة ... من حَائِهِنَّ فإنَّهنَّ حِمامُ

ومثله قول ابن الفارض: [الكامل]

هَلاَّ نَهَاكَ نُهَاكَ عن لَوْمِ امرئ ... لَمْ يُلْفَ غَيْرَ مُنَعَّمٍ بِشَقَاءِ

ومثله قول الشيخ عبد العزيز شيخ شيوخ حماة: [الوافر]

لِعَيْنِي كُلّ يوم فيه عَبْرَةْ ... تُصَيِّرني لأهْلِ العشق عِبْرَةْ

وأورد الشيخ كمال الدين الدميري في كتابه « حياة الحيوان الكبرى » عندما انتهى إلى ذكر المها أبياتاً تعجبني في هذا الباب، أوّلها تامّ وآخرها مُطرَّف ، وباقي الأبيات تحريفها تمتزج بالأذواق حلاوته المعتدلة، والأبيات لجميل بثينة: [الطويل]

خَلِيلَيَّ إنْ قَالَتْ بثينة مَالَهُ ... أتانا بلا وعدٍ فقولا لَهَا لَهَا
أتى وهو مشغولٌ لعظمِ الذي بِهِ ... ومن باتَ طول اللَّيل يَرعَى السُّها سَهَا
بُثَيْنَةُ تُزْرِي بالغزالة في الضُّحى ... إذَا بَرَزَتْ لم تُبْقِ يوماً بِهَا بَهَا
لَهَا مُقْلَةٌ كَحْلاء خِلْقَةً ... كَأَنَّ أبَاهَا الظّبي أو أمّها مَهَا

وقال ابن منقذ: جناس التّحريف هو أنْ يكونَ الشكل فرقاً بين الكلمتين ، كقول البحتريّ: [الخفيف]

سَقَمٌ دون أعْيُنٍ ذاتِ سُقْمٍ ... وعَذابٌ من الثّنايا العِذَابِ

١٣ ـ جِنَاسُ التَّدَاخُلِ

التَّدَاخُلُ : حدوث حركتين اهتزازيّتين في آنٍ واحد وفي نقطة واحدة. اختلف العلماء في تسمية هذا الجناس، فمنهم من سَمّاهُ « تجنيس التّرجيع » وسَمّاهُ التّبريزيّ « الجناس النّاقص » وسَمّاهُ بعضهم « تجنيس التّذييل » وهو الّذي يوجد في إحدى كلمتيه حرف لا يوجد في الأخرى وجميع حروف الأخرى موجود في الأولى، وقسم في وسطها وقسم في آخرها. مثال الأوّل قوله تعالى: ﴿ والتفّتِ السّاقُ بالسّاقِ إلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ المَسَاقُ ﴾[1].

---

(١) سورة القيامة، آية رقم (٢٩).

ومثال الثّاني قول أحدهم: « مَنْ جَدَّ وَجَدَ ». ومثال الثّالث قول أبي تمّام: [الطويل]

يَمُدّونَ مِنْ أَيدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ تَصولُ بِأَسْيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

وقد تكون الزّيادة حرفين، فإمّا أنْ يقعا في أوّل الكلمةِ ويكونا متقاربين كقولهم: « لَيلٌ دَامِس وطَريقٌ طَامِس ». وإمّا أنْ يقعا في وسطها كقولهم: « ما خَصَصْتني بل خَصَّصْتني ». أو آخر الكلمة، ويكونان متباعدين، كقوله: « سالب وساكب ». أو متقاربين كقولهم: « شاحب وشاغب » ومن القسم الّذي توسّط فيه الحرف الواحد قوله تعالىٰ: ﴿ وإنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وإنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[1] وقال المصريّ تعليقاً على قول أبي تمّام: « يمدون من أيد... » : وعندي أنْ تسميته تجنيس التداخل لدخول إحدى الكلمتين لفظ الأخرى أولى بالاشتقاق، إذْ لا معنى لقولهم يرجع لفظ أحد الكلمتين في لفظ الأخرى لأنَّ ظاهر الرّجوع يُؤذنُ بذهاب قبله ولا ذهاب؛ أو كما قالوا: « تجنيس التّذْييل ».

١٤ ـ جِنَاسُ التّذْييل

التّذْييلُ والتّذايُل وتَذَيّلَتِ الجارية: تبخترت ساحبة ذيلها. وجناس التّذْييل هو جناس التّداخل أو جناس التّرجيع. انظره فيما يلي.

١٥ ـ جِنَاسُ التّرْجيع

التّرْجِيعُ والرَّجِيعُ من الكلام جمع رجع: المردود إلى صاحبه. وحَقّقهُ أسامة بن منقذ قائلاً: « اعْلَمْ أنَّ تجنيس التّرجيع هو أنْ ترجعَ الكلمة بذاتها كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَـٰكِنّا كُنّا مُرْسِلِينَ ﴾[2] ، وكما قال بعض العرب: [الطويل]

وما مُنِعَتْ دَارٌ ولا عَزَّ أهْلُها مِنَ النّاسِ إلاّ بِالْقَنَا والقَنابِلِ

وأبو دُؤادُ الأياديّ قبل امرىءِ القيس بكثير، وقد أتى في شطره تجنيس التّركيب والتّرجيع والتّصحيف ومن المرجح أنّه أتى بهذا كله طبعاً لا صناعةً. وقال في التّرجيع أبو هلال العسكريّ: [الطويل]

عَذِيرِيَ من دهرٍ مُوَارٍ مُوَارِبٍ لَهُ حَسَنَاتٌ كُلُّهُنَّ ذُنُوبُ

---

(١) سورة العاديات، الآيتان (٧و٨).

(٢) سورة القصص، آية رقم (٤٥).

فقد جانَس في هذا البيت بين « موار » بمعنى: المنافق ، وبين « مُوارب » بمعنى: المداهاة والمخاتلة. وكقول أبي فراس الحمدانيّ: [مجزوء الكامل]

إنْ زُرْت خَـرْشَـنَـةَ أسيـراً ... فلقـد حَـطَطْتَ بـهـا مُـغـيـرا
وَلَـقَـدْ رأيـتُ الـشَّـبْـيَ يَـجْـ ... ـلبُ نـحـونـا حُـوًّا وحُـورا

جانس بين « حُوّاً » بمعنى: حمرة إلى السواد، وبين « حوراً » اشتداد بياض العين وسـواد سوادها. وسُمّي أيضاً تجنيس التّداخل أو تجنيس التّذييل، وسمّاهُ التّبريزيّ « التّجنيس النّاقص ».

١٦ ـ جِنَاسُ التّرْكِيب

التّرْكِيبُ من رَكّبَ الشّيءَ: وضع بَعْضَهُ على بعض. وذكر ابن سنان « مجانس التّركيب » فقال: « ومن المجانس فنّ ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد اللّهِ بن سليمان وسَمّاهُ لنا مجانس التّركيب، لأنّهُ يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان ». وعرّفه أسامة بن منقذ فقال: اعْلَمْ أنّ تجنيسَ التّركيب هو أنْ تكونَ الكلمةُ مركّبةً من كلمتين، كما قال أبو العلاء أحمد بن سليمان المعرّي: [الكامل]

الـبـابـليّـةُ بَـابُ كُـلِّ بَـلِيّـةٍ ... فَـتَـوَقَّـيَـنَّ دُخُـولَ ذاكَ الـبـابِ

ولبعضهم وهو من المُعْجِز الذي ليس مثله: [السريع]

إنْ تَـرْمِـكَ الـغُـربـةُ في مَـعْـشَـرٍ ... تَـضَـافَـرُوا فِـيـكَ عـلى بُـغْـضِـهِـم
فَـدَارِهِـمْ مـا دُمْـتَ فـي دارهـم ... وأرْضِـهِـم مـا دمـت فـي أرْضِـهِـم

فجانس بين « دارهم » الفعل وبين « دارهم » الاسم ، وكذلك « أرضهم » الفعل و « أرضهم » الاسم. وقال ابن أبي الإصبع المصريّ: جناس التّركيب هو أنْ تركب كلمة من كلمتين ليماثل بها كلمة مفردة في الهجاء واللّفظ. وهو قسمان:

الأوّل: تتشابه الكلمتان فيه لفظاً وخطّاً كقول القائل: [مجزوء الكامل]

يَـا مَـنْ تُـدِلُّ بِـوَجْـنَـةٍ ... وأنـامِـلٍ مـن عَـنْـدَمِ
كُـفّـي جـعـلـت لـك الـفـدا ... ألـحـاظَ عـيـنـك عـن دمـي

الثاني: يتشابهان فيه لفظاً، لا خطّاً. كقول الشاعر: [مجزوء الرمل]

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ ولا جَامَ لَنَا
مَا الَّذي ضَرَّ مُدِيرَ الـ ـجَامِ لو جَامَلَنَا

جانس بين « جَامَ لنا » مركّب من لفظتين، وبين « جاملنا » لفظة واحدة، جناس تركيب لفظاً لا خطّاً. وأدْخله القزوينيّ في الجناس التّام، وقال: « والتّام أيضاً إنْ كان أُحدُ لفظيه مركّباً سُمّي جناس التّركيب ». وسَمّاهُ الزّملكانيّ: « المركّب » وقال: « وقد يُسمّى هذا المرفو لضمّك إلى القَصير الحرف الفائت لتعادل نظيرتها ». وسَمّاهُ الحلبيّ كذلك وقسّمه كتقسيم المصريّ، وفعل مثله ابن حجّة الحمويّ.

١٧ ـ جِنَاسُ التَّصْحِيف المُسَلْسَل

التّصْحِيفُ: الخَطَأُ في الصَّحِيفَةِ التي يكتب فيها، والصحيفة الكتاب. وحقيقة هذا الجناس: هو أَنْ يَأْتي النّاظِمُ بكلمةٍ يَتْبعُ فيها بالتّصحيف إلى أنواع متعددة، ولا يزال يُقلّبها من لفظة إلى أُخرى وهي في الأصل كلمة واحدة. وخير شاهد لهذا الجِنَاس قول الحِلّي في غلام بدويّ يُسَمّى عيسىٰ: [الوافر]

سَأَلْتُ الحِبَّ مـا اسْمُـكَ وهـو ظَبْيٌ من العَرَب الكرامِ فقال عيسىٰ « اسمه »
فَقُلْتُ له انْتَسِبْ من أيّ قَوْمٍ تكونُ من الأَنَامِ فقال عِيسَىٰ « عبسي »
فَقُلْتُ وما صَنِيعُكَ في الفَيَافي لِتَحْصِيل الحطام فقال عِيسَىٰ « عيشي »
فَقُلْتُ ومن أنيسك في البَرَارِي بآناءِ الظلام فقال عِيسَىٰ « عيسي »
فَقُلْتُ وَعَمّ تَسْأَلُ كُلُّ غَادٍ يَمُرُّ على الدّوامِ فقال عِيسَىٰ « عن بيتي »
فَقُلْتُ وَأَيّ عَيْشٍ في البَوَادي يَطِيبُ لذي الغرام فقال عيسَىٰ « عيشي »
فَقُلْتُ وَلِمَ عَصَيْتَ لِنُصحِ صَبٍّ دَعَاكَ إلى المقامِ فقال عِيسَىٰ « غشني »
فَقُلْتُ لقد سَلَبْتَ القَلْبَ مِنّي بلَحْظِكَ والقَوَامِ فقال عِيسَىٰ « عبثت بي »
فَقُلْتُ عَسَاكَ تَسْمَحُ لي بِوَصْلٍ أَيَا بَدْرَ التّمامِ فقال عِيسَىٰ « عنيتني »
فَقُلْتُ وَمَا الّذي يَدْعُوكَ حَتّى تُجَافِي بالكَلامِ فقال عِيسَىٰ « غبيتني »
فَقُلْتُ لَقَدْ صَدَقْتَ وكُلُّ شيءٍ تَقولُ على النِّظامِ فقال عِيسَى « عبثت بي »
فَقُلْتُ بِمَنْ أعِيشُ وَأَنْتَ سُؤْلِي وَتَبْخَلُ بالمرامِ فقال عيسَىٰ « عش بي »

وفيه من المراجعة ما لا يخفى.

١٨ ـ جِنَاسُ التَّصْرِيف

التَّصْرِيفُ في اللّغة: كل شيء لا خِلْطَ فيه، وتَصْرِيفُ الخمر: شُرْبُها صِرْفاً. وقال أُسامة بن منقذ في التَّصْرِيف: هو أَنْ تَنْفَرِدَ كلُّ كلمةٍ من الكلمتين عن الأخرى بحرف كقوله تعالى: ﴿ لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ﴾[1]. وعرَّفه جرمانوس فرحات لقوله: «هو ما تساوى فيه حرُوف الرُّكْنَين في الأعداد والزِّنة والحركات وتخالف في التركيب، ويُسَمَّى مقلوب البعض والمخالف أيضاً». وشاهده قول الصَّفديّ: [الطويل]

لَـهُ مَبْسَم كـالـراح قـد رَاحَ طَعْـمُـهُ ... فَفي الـقَلْبِ من ذاك الـرَّحيقِ حَـريقُ
وآفَـةُ قَـلْبـي طَـرْفُـهُ ثـم عِـطفُـهُ ... فَـذاك وهــذا راشـق ورَشـيـقُ

وكقول أَبي تمَّام الطَّائيّ: [البسيط]

السَّـيْفُ أَصْـدَقُ إنْبَـاءً من الـكُـتُـبِ ... في حَـدِّهِ الحَـدُّ بَيْنَ الجَـدِّ واللَّعِبِ
بِيضُ الصفـائِحِ لا سُودُ الصحـائِفِ في ... مُـتـونِهِـنَّ جَـلاءُ الشَـكِّ والـرِّيَـبِ

جانس الشاعر جِنَاس تصريف بين لفظتي «الصفائح» بمعنى: الصحيفة، أي السَّيف، و«الصحائف» بمعنى: الصحيفة من الكتب الخاصّة بالمنجمين هنا. وكقول جرمانوس فرحات: [الطويل]

ولا تَـرْضَى يـا هـذا بجهـلٍ يَحُـطُّهُ ... أَخُـو الـرَّأْيِ عَـنْ قَـدرٍ رفيـعٍ ذَرَاؤُهُ
وَيَـا عـالِمـاً فـالعِلْمُ يَبْغيـكَ عـامـلاً ... فَـبُـعْـداً لِـطَرْفٍ كـان مِـنْـهُ عَـمَـاؤُهُ

جانس الشاعر بين لفظتي «عالماً» بمعنى: العلاّمة، والتاء فيها للمبالغة، وبين «عاملاً» تصحيف عالماً بمعنى: من يتولى عملاً نافعاً بالعلم. وكقول بعضهم: [الطويل]

أَدَرْتَ على مُضْنـاكَ كَـأْسـاً من الهَـوَى ... بِـأَقْـدَاحِ أَحْـداقٍ أَمَـرّ مـن الـشُّـهْـدِ
فَقَـدْ آنَ أَنْ يَـطْفي الـحَـريقَ رَحيقُـهُ ... فَـرَشْفُ اللُّمَى عنـدي أَلَـذُّ من الشُّهْـدِ

جانس الشاعر جِنَاس تصحيف في عجز البيت الأوّل بين لفظتي «أقداح» جمع قدح وهو السَّهم، وبين «رحيقه» بمعنى الشراب الممسك الذي لا غشّ فيه.

---

(١) سورة فاطر، آية رقم (٤٢).

١٩ ـ جِناسُ التَّغايُر

تَغايَرَتِ الأشياء: اختَلَفَتْ، والغَيْر جمع أغْيار، الاسم من غَيْر. سَمَّى هذا الجِناس التَّبريزيّ « المطلق » . وقال ابن أبي الإصبع المصري: هو أنْ تكونَ إحدى الكلمتين اسماً والأخرى فعلاً ، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾[١] ومنه قول جرير: [الوافر]

كَأَنَّكَ لَمْ تَسِرْ بِبِلادِ نَجْدٍ ... وَلَمْ تَنْظُرْ بِنَاظِرَةِ الخِيَامَا

وقال ابن أبي الإصبع المصريّ: وقد فرَّع التَّبريزيّ من هذا القسم ضرباً سَمَّاهُ التَّجنيس المستوفي. وهو أنْ تتشابه الكلمتان لفظاً وخطاً واحداهما اسم والأخرى فعل، كقول أبي تمّام: [الكامل]

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمانِ فَإِنَّهُ ... يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللّهِ

وهذا هو الجِناسُ التَّام الّذي تقدّم الكلام عنه .

٢٠ ـ جِناسُ التَّماثُل

تَمَاثَلَ الشَّيْئان: تشابها، وتماثل العليل من علّته: أقبل وقارب البرءَ فَصَارَ أشبه بالصحيح من العليل المنْهُوك. عرَّف ابن أبي الإصبع جناس التَّماثل بقوله: هو أنْ تكونَ الكلمتان اسمين أو فعلين، وهو على ضربين:

الأوّل: تتماثل فيه الكلمتان، سواء كانتا اسمين أو فعلين في اللّفظ والخطّ، كقول الشاعر: [الخفيف]

عَيْنُهُ تَقْتُلُ النُّفُوسَ وَفُوهُ ... منه تُحْيي عَيْنُ الحياةِ النُّفُوسَا

الثّاني: لا تتماثل فيه الكلمتان إلاّ من جهة الاشتقاق، سواء أكانتا اسمين أم فعلين، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[٢] وقوله ﷺ: « أَسْلِمْ تَسْلَمْ » ومنه قول البُحْتريّ: [الوافر]

نَسِيمُ الرَّوضِ في رِيحِ شَمالٍ ... وَصَوبُ المُزنِ في رَاحٍ شَمولِ

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٧٩).

(٢) سورة الواقعة، آية رقم (٨٩).

ثمَّ قال ابن أبي الإصبع المصريّ: وهذان التّجنيسان أعني التّغاير والتّماثل من التّجنيس الّذي أصله قُدامة بن جعفر وابن المعتزّ.

٢١ ـ الجِنَاسُ الحَالِي

أَحَلَّه المكان: جعله يَحُلُّ، وحَالُّه: حَلَّ معه، والمحلُّ: نقيض المُرْتَحَلِ. وحقيقة هذا الجِنَاس: هُوَ أَنْ يأتي المتكلِّم بكلام يَلْتَزِمُ فيه الإعْجَامَ في النُّقط، ويُسَمَّى المعجمَ والمُثْبَت. وسَمَّاهُ الحِلِّي باسمِ الحذف، ومنه قوله: [المتقارب]

فُتِنْتُ بِظَبْيٍ بَنفْي خَيْبَتِي | بِجَفْنٍ تَفَنَّنَ فِي فِتْنَتِي
تَجَنَّى فَبِتُّ بِجَفْنٍ يَفِيضُ | فَخَيَّبَ ظَنِّي فِي يَقْظَتِي
قَضِيبٌ يَجِيءُ بِزِيٍّ يَزِينُ | تَثَنَّى فَذُقْتُ جَنَى جَنَّتِي
نَجِيبٌ يُجِيبُ بِفَنٍّ يُذِيبُ | بِنَضِّ خَضِيبٍ نَفَى خَيْبَتِي
بِجَفْنٍ يَجِيءُ بِبَيْضٍ غَزتْ | تَشُجُّ فَتَنْفُذُ فِي جُنَّتِي
غَنِيٌّ يَضِنُّ بِنَضٍّ نَقِيٍّ | فَيَقْضِي بِغَبْنِيَ فِي بُغْيَتِي
تَيَقَّظَ بِي غُنْجُ جَفْنٍ غَضِيضٍ | بِنَفْثٍ يَشُنُّ ضَنَى جُثَّتِي
شُغِفْتُ بِذِي جَنفٍ بَيِّنٍ | بِنَزْغٍ تَبَيَّن فِي غَيْبَتِي

وقد جانس الحِلِّي جِناساً حالياً، إذ أتى بكلمات التَزَمَ فيها الإعْجام في النُّقْطِ للحروف كافَّة. وكقول الحريري: [الخفيف]

تَظَنَّيْتُ تجتبيني فَتَجزِيني | بِنَفْثٍ يَشْفِي مُخيبَ ظَنِّي
فَنَزَتْ فِي تَجَنِّبِي فَتَنَتْنِي | بِنَشِيجٍ يُشْجِي بِفَنٍّ فَفَنّ

وكذلك التزم الحريري في بيتيه بالإعجام للحروف كافَّة.

٢٢ ـ الجِنَاسُ الحَقِيقِي

الحَقِيقِي والحَقِيق جمع أَحِقَّاء: الجديرُ والخليقُ، يُقال هو حقيق بكذا، وحقيق أن يفعل كذا: أيْ جدير به وأهلٌ له. وقد حدَّد ابن قيِّم الجوزيَّة في الفوائد قوله: «الجِناس الحقيقي هو أنْ تأتيَ بكلمتين كلّ واحدة منهما موافقة للأخرى في الحروف مغايرة لها في المعنى». وقال ابن الأثير الحلبيّ: «فأمَّا الحقيقي، فهو ما اسْتَوتْ أَلْفَاظُهُ في الخطّ والوزن والتَّركيب، وهذا هو الجناس التَّامّ». وقد تقدَّم البحث فيه.

٢٣ ـ جِنَاسُ الخَطِّ

خَطُّ الشَّيءَ: كَتَبَهُ بِقَلَمٍ أو غَيْرِه، وخطَّ عليه: رَسَمَ عليه خَطّاً أو عَلاَمَةً. وجِناسُ الخَطِّ هو تجنيس التَّصحيف أو المصَحَّف. وقد تقدَّم. وقال الوطواط: «ويسمونه أيضاً المضارعة والمشاكلة».

٢٤ ـ جِنَاسُ رَدِّ العَجُزِ على الصَّدْرِ

الرَّدُّ: صرفُ الشَّيء ورَجْعُهُ، وهو ما كان عماداً للشَّيء يدفعه ويَرُدُّه. وحقيقة هذا الجنس هو أَنْ يَخْتُمَ الشاعرُ أبياتَهُ بما افْتَتَحها به، أعني أَنْ يجعلَ براعة الاسْتِهْلاَل براعة الخِتَام. كقول ابن الخلوف: [الطويل]

جَلاَ الخَسْفُ عن بَدْرِ التَّمَامِ اجْتِلاَؤُهُ   وَحَاشَاهُ من عَيْنِ الحَسُودِ اعْتِلاَؤُهُ
وأَبْرَزَهُ في دَارَةِ الحُسْنِ والبَهَا   قِرَانُ سُعودٍ لا يُجَابُ انْقِضَاؤُهُ
لَهُ اللهُ مِنْ بَدْرٍ أَضَلَّ بِنُورِهِ   مُحِبّاً تَساوَى صُبْحُهُ وَمَسَاؤُهُ

إلى أَنْ يقولَ:

لِتَتْلُو على العِيدانِ أَلْسِنَةُ النُّهى   جَلاَ الخَسْفُ عن بَدْرِ التَّمَامِ اجْتِلاَؤُهُ

وعرَّفه القزوينيّ بقوله: وهو في النَّثر أَنْ يُجعَلَ أحَدُ اللفظين المكرَّرين أو المتجانِسَيْنِ أو المُلْحَقَيْن بهما في أول الفقرةِ والآخَرُ في آخرِها، نحو: سَائِلُ اللَّئِيمِ يَرْجِعُ ودَمْعُهُ سَائِلٌ. وفي النَّظْمِ أَنْ يكُونَ أَحَدُهُما في آخر البيتِ والآخَرُ في صَدْرِ المصرَاع الأَوَّل أو آخره، أو صَدْرِ الثَّاني، كقول الشاعر: [الطويل]

سَرِيعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ   وَلَيْسَ إلى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ

وكقول أبي تمَّام في آخر المصراع الأوَّل: [الطويل]

وَمَنْ كَانَ بالْبِيضِ الكَوَاعِبِ مُغْرَماً   فَمَا زِلْتُ بالْبِيضِ القَوَاضِبِ مُغْرَمَا

وكقول ذي الرُّمَّة في صدر المصراع الثَّاني: [الطويل]

وَإنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ مُعَرَّجَ سَاعَةٍ   قَلِيلاً فَإنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُهَا

وقال الأرجانيّ: [السّريع]

أمّلْتُهُمْ ثُمّ تأمّلْتُهُمْ فلاحَ لي أنْ ليسَ فيهِمْ فَلاحْ

٢٥ - جِناسُ الطَّرْدِ والعَكْس

اطَّرَدَ الأمرُ: اسْتَقَامَ، واطَّرَدَ الكلامُ إذا تتابع. عرَّف جرمانوس فرحات هذا الجِنَاس بقوله: هُوَ أنْ يأتِي المتكلِّم بجُمْلَةٍ تُقرأ اسْتِطراداً ثمّ تُعْكَسُ فلا يَتَغَيَّر معناها بحيث أنْ يكونَ العكس بالألفاظ لا بالمادة، كقول الحَصْكَفِيّ في ذمّ الدُّنيا: [بحر الرجز]

مُرَوَّعٌ طَالِبُهَا مُعَذَّبٌ خَاطِبُهَا، مُنَكَّصٌ آمِلُهَا

مُمَتَّعٌ مَعْرُوفُهَا مُسَبَّبٌ مَخُوفُهَا مُنَغَّصٌ آكِلُها

مُضَعْضَعٌ جَنَابُهَا مَشُوبٌ شَرَابُهَا مُغَصَّصٌ نَاهِلُهَا

مُنْقَطِعٌ مَتَاعُهَا مُخَيِّبٌ مُبْتَاعُهَا مُخْتَرِصٌ نَائِلُهَا

وكقول جرمانوس فرحات في ذمّ الدُّنيا أيضاً: [الرجز]

نَائِلُهَا مُمَنَّعٌ، جَاهِلُهَا مُمَتَّعٌ عَاقِلُها مُرَوَّعٌ، جَائِلُهَا مُهَذَّبُ

آمِلُهَا مُخَيَّبٌ، هَامِلُهَا مُطرَّبٌ سَائِلُهَا مُعَذَّبٌ، قَائِلُهَا مُكَذَّبُ

عَامِلُهَا مُخَسَّرٌ، عَالِمُهَا مُحَيَّرُ عَاجِلُهَا مُؤَخَّرٌ، آجِلُهَا مُقَرَّبُ

وقد جانس الشاعر، جناس الطَّرد والعكس، فقوله: «نَائِلُها مُمَنَّعٌ» هكذا على استطراد الكلام، ثمّ تعكس فتقرأ: «مُمَنَّعٌ نائلها» دون تغيير المعنى، و«جَاهِلُهَا مُمَتَّعٌ» تقرأ عكساً «ممتَّعٌ جاهِلُهَا»، وكذلك «عاقِلُها مُرَوَّعٌ» و«جائلها مُهَذَّب» تقرأ عكس استقامة الكلام فتقول: «مُرَوَّعٌ عاقلها» و«مهذَّبٌ جائلها» وهكذا.

٢٦ - الجِنَاسُ العَاطِلُ

العَطَلُ الخُلُوّ من الشّيء، والعَاطِلُ من الكلام: العَارِي من الإعْجَام بالكلية. وعرَّفَ حقيقة هذا الجِنَاس المطران جرمانوس فرحات بقوله: هو أنْ يأتي المُتَكَلِّمُ بكَلامٍ عارٍ من الإعْجَام بالكلية، ويُسَمَّى المهْمَل والمحْذُوف أيضاً، كقول الحريريّ من هذا الجناس: [السريع]

أعْدِدْ لحُسَّادِكَ حَدَّ السِّلاحْ وأوْرِدِ الآمِلَ وِرْدَ السَّمَاحْ

وَصَارِمِ اللَّهْوِ وَوَصْلَ المَهَا ... وأَعْمِلِ الكُومَ وسُمْرَ الرِّمَاحْ
واسْعَ لإدراكِ مَحَلٍّ سَمَا ... عِمَادُهُ لا لإدراكِ المَرَاحْ
واللهِ ما السُّؤدُدُ حَسْوُ الطِّلا ... ولا مُرادُ الحمدِ رُودٌ رَوَاحْ
وَاهاً لِحُرٍّ صَدْرُهُ واسِعٌ ... وَهَمُّهُ ما سَرَّ أَهْلَ الصَّلاحْ
مَوْرِدُهُ حُلْوٌ لِسُؤَّالِهِ ... وَمَالُهُ ما سَأَلُوهُ مُطَاحْ
ما أَسْمَعَ الآمِلَ رَدّاً ولا ... مَاطَلَهُ والمَطْلُ لُؤْمٌ صُرَاحْ

فالملاحظ أنَّ الحريري أتى بكلام عار من النقط. وقال الصفيُّ الحِلِّيّ أيضاً: [السريع]

كَمْ سَاهِرٍ حُرِّمَ لَمْسَ الوِسادْ ... وما أراهُ سُؤْلَهُ والمُرادْ
ما سَهَرُ السَّاهِرِ مُعْطٍ لَهُ ... وَصلاً وَلَوْ دَاوَمَ طول السُّهادْ
ولا اطِّراحُ اللَّهْوِ داعٍ لِمَا ... دَامَ وسَحُّ الدَّمْعِ سَحُّ العِهَادْ
كَمْ وَالِهٍ مَرَّ هَوَاهُ لَهُ ... لَمَّا حَلا مَوْرِدُهُ والمُرادْ
أَطْعَمَهُ حُلْوَ مِراحِ الطِّلا ... وَهَامَ لَمَّا مَاسَ دَلَّاً ومَادْ
أراهُ مَعْسُولَ اللَّمَا وِرْدُهُ ... وصَدَّ عَمَّا رَامَهُ وهْوَ صَادْ
مُصَارِمٌ مَا صَارَ طَوْعاً لَهُ ... ولا أراه سَاعَةً ما أرادْ

وهكذا إلى نهاية القصيدة المهملة من النقط والإعجام.

٢٧ ـ جِنَاسُ عَكْسِ الإشَارَة

عَكْسُ الإشارة نقيضُ الإيماء، إنْ بالكفِّ أو العينِ أو الحاجب. وحقيقة هذا الجِنَاس قال جرمانوس فرحات: «هو أنْ تَذْكُرَ الكلمة المقصودة في البيت وتشيرَ إليها بأنْ تعكسَ من غير إثبات معكوسها في سِلْكِ البيت»، كقول الصَّفيّ الحِلِّيّ: [الكامل]

نَابَتْ عن الشَّمْسِ المُنيرَةِ عندما ... حُبِسَتْ وَسَاطِعُ نُورِهَا لم يُحْبَسِ
في طَرْفِهَا عَمَشٌ إذا حَقَّقْتَهُ ... لَمْ يَبْدُ مِنْهَا الإسْمُ إن لمْ يُعْكَسِ

جانس الشاعر في صدر البيت الثاني بكلمة «عَمَشٌ» من عَمَشَتِ العين بمعنى سال دَمْعُهَا في أكثر الأوقات مع ضعف البصر، وعكسها «شمع». وقال الصَّفديّ: [الكامل]

قَدْ شَابَ جَمْرُ صُدُودِهِ بِحشاشتي ... يا لَيْتَ قَابَلَ لَفْظَ شَبَّ بِعَكْسِهِ

وقد جانس الصَّفديّ متمنّياً لو أنَّ الحبيبَ عكس لفظة « شَبَّ » بـ « بَشَّ » . ومن هذا الجِنَاس قول الغوَّاص النَّيسابوريّ : [الرمل]

من عَذِيرِي من عَذُولي في قَمَرْ قَامَرَ القَلْبُ هَوَاهُ فَقَمَرْ
قَمَر لم يبقَ لي في حُبّه وَهَوَاهُ غَير مَقْلُوب قَمَرْ

وقد بَدا جِنَاس عكس الإشارة هنا بلفظة « قَمَر » بمقلوبها « رمق » بمعنى بقية الحياة ، وهو المقصود .

٢٨ ـ جِنَاسُ عَكْسِ الجُمَل

عَكْسُ الجُمَل : هو ردّ آخره على أوّله فيصير آخره أوّله . وقال جرمانوس فرحات في حقيقة هذا الجناس : أنْ يأتي النَّاظِمُ بصَدْرِ البيت مَعْكوساً في عَجزه من حيث الألفاظ لا الحروف ، فيصير الأوّل ثانياً والثاني أوّلاً مع عدم تغيير المعنى ، كقول القائل : [المنسرح]

يا بَدَني بالفِراق ذُبْ كَمَداً ذُبْ كَمَداً بالفِرَاقِ يا بَدَنِي
فَارَقَنِي مَن هَوِيتُ واحَزَنِي واحَزَنِي من هَوِيتُ فارَقَنِي

وقال بعضهم : [الرمل]

لي ولي وَجْدٌ مُقيمٌ عِنْدَكُمْ عِنْدَكُمْ وَجْدٌ مُقِيمٌ لي ولي
ما بُلي بالبَيْنِ مِثْلي عَاشِقٌ عَاشِقٌ بالبَيْنِ مِثْلي ما بُلِي

نلاحظ أنَّ جناس عكس الجمل يبدو واضحاً في الأبيات ، وهو عكس الجمل من حيث الألفاظ لا الحروف ، فصار الأوّل ثانياً والثّاني أوّلاً مع عدم تغيير المعنى . وكذلك قال الحِلّيّ : [السريع]

نَديمَتِي جَارِيَةٌ سَاقِيَهْ ونُزْهَتِي سَاقِيَةٌ جارِيَهْ
جارِيَةٌ أعْيُنها جَنَّةٌ وجَنَّةٌ أعيُنها جَارِيَهْ

ويَقْربُ منه قَوْلُ ابن الفارض : [الرّجز]

لَوْلا زَفيري أغْرَقَتْني أدْمُعِي لَوْلا دُمُوعي أحْرَقَتْنِي زَفْرَتِي

وفي هذا الجِنَاس نلاحظ في أنَّ قوله في صدر البيت: « لولا زفيري أُغرقتني أَدْمُعِي » جِناساً غير تامّ في عكس الجمل. وقال النّابلسيّ: « إنّه جِنَاس العكس والتّبديل، ويُسَمّى تعـاكس الجـمـل. وسَمَّـاهُ بعضهم القلب، والصواب أَنَّ القَلبَ اسم لمـا لا يستحيـل بالانعكاس، وبعضهم سَمَّاهُ القهقرى، وهي لغة الرُّجوع إلى خلف، لأنَّ القارىء يتقهقر راجعاً من آخر الكـلام إلى أوّله. والحـاصل أنْ هـذا النّوع هـو أنْ تقدّم في الكـلام جزءاً ثمَّ تعكس، فتقدّم ما أخّرت وتؤخّر ما قدّمت.

٢٩ ـ جِنَاسُ القَـلْب

القلب: تحويل الشّيء عن وجهه، وقَلَبَ الشّيءَ: حَوَّله ظهراً لبَطْن. قال العياشيّ: « ويُسَمَّى جِنَاس العكس، وهو الّذي يشتمل كل واحد من رُكْنيه على حروف الآخر من غير زيادة ولا نقص ويخالف أحـدهم الآخر في التّـرتيب ». وقد قسّمـه القزوينيّ والهـاشميّ إلى ثلاثة ضروب:

الأوّل: « قلب الكلّ »، كقول العباس بن الأحنف: [الوافر]

حُسَـامُـكَ فِيـهِ لِـلأَحْبَـابِ فَتْـحٌ وَرُمْحُـكَ فِيـهِ لِـلأَعْـداءِ حَتْـفُ

جانس الشـاعر هنا جِنَاس قلب بين « فتح » و« حتف ».

الثّاني: « قلب البعض »، مثال مـا جاء في الخبـر: « اللّهمَّ استر عـوراتنا، وآمن روعاتنا ». وكقول المتنبّي: [الوافر]

مُـمَـنَّـعَـةٌ مُـنَـعَّـمَـةٌ رداحٌ يُكَلِّفُ لفـظها الطَّيْـرَ الـوُقُـوعَـا

الثّالث: هو ما اختلف فيه اللّفظان في حرف من الحـروف، نحو: رَحِمَ اللّهُ امـرأً أَمْسَكَ ما بين فَكَّيْه وأَطْلَقَ مَا بين كَفَّيه ». وكقول ابن جابر: [المديد]

بَـادِرِ الحسـنَ الّـذي مُـنِـحَـتْ فَـاسْـتَـرِقْ مِن خَـدِّهَـا نَـظَرَا
قَـهَـرَ الأَغْـصَـانَ مَـعْـطِفُـهَـا حِـيـنَ وافـى حـامـلاً قَـمَـرا

وإذا وقع أحد المتجانسين في أوّل البيت والآخر في آخره سُمّيَ مقلوباً مجنحاً، كأنّه ذو جناحين، كقول أحدهم: [مجزوء المديد]

لاَحَ أَنْـوَارُ الـهُـدَى مِـن كَـفِّـهِ فـي كُـلِّ حَـال

فقد جانس بين « لاحَ » و « حالَ » جِناساً مجنحاً لوقوعهما في طرفي البيت .

٣٠ ـ جِنَاسُ القَوَافِي

قوافي الأمور والأشياء: تتبعها الأثر ومعرفتها له. فقد أجاز صاحب « نضرة الإغريض » اختلاف الحركات مع اختلافِ حروف العِلّة توسُّعاً، وسَمَّاهُ جِناس القوافي. وهو أنْ يأتي في القافية كما يفهم من الأمثلة التي ذكرها المظفّر العلويّ في كتابه « نَضْرَة الإغريض ». ومنه قول النّابغة الذّبيانيّ: [الطويل]

نَرَى الرَّاغبينَ العَاكِفِينَ ببابه ... عَلَى كلِّ شيزَى أُتْرِعَتْ بالعراعر
لَهُ بِفَنَاءِ البَيْتِ دَهْمَاءُ جَوْنَةٌ ... تَلْقَمُ أوْصَالَ الجزُورِ العُرَاعِرِ

ومنه أيضاً: [الطويل]

أتعْرِفُ أطْلالاً شَجَوْنك بالخال ... وعيشِ زمانٍ كانَ في العصرِ الخالي
ليالِيَ ريعان الشُّبابِ مُسَلَّطٌ ... عليَّ بعِصْيانِ الإمارة والخالِ
وإذ أنا خِدْنٌ للغَويِّ أخي الصِّبَا ... وللغَزَلِ المريح ذي اللّهو والخالِ
ليالي تُكَنِّي تستبيني بدَلِّها ... وبالنَّظرِ الفتّانِ والخَدِّ والخَالِ
إذَا سَكَنتْ رَبْعاً رَئِمَتْ رباعها ... كَمَا رئم الميثاء ذو الرِّيشة الخالي
وَيَقْتَادُني منهم رخيمٌ دلالُه ... كما اقتاد مُهْراً حِينَ يألفه الخالي

الخالُ الأوّل: موضع، والثّاني: الماضي، والثّالث: العُجب، والرّابع: الّذي لا زوجة له، والخامس: النقطة السوداء، والسّادس: الّذي ليس له معين، والسّابع: الّذي يسوس الدّواب .

٣١ ـ الجِناسُ الكَامِل

الجِنَاس الكامل هو التّجنيس التّام أو المستوفي وقد تقدَّم درسه وبحثه .

٣٢ ـ جِنَاسُ الكِنَايَة

كِنَاية الشّيء: سَتْرُهُ في كِنّه، وإخْفَاؤُهُ، وغطاؤه، وصيانته. جِنَاسُ الكناية هو جناس الإشارة، وقد تقدَّم بحثه .

٣٣ ـ الجِنَاسُ اللَّاحِق

اللاحِقُ من الشَّيء: إدراكه، وكذلك شَيءٌ يُلْحَق بعد الأول. وعَرَّف الرَّازي الجناس اللَّاحق فقال: «وأمَّا إنْ كانَ الاختلاف بحرفين غير متقاربين، فيُسمَّى التَّجنيس اللَّاحق». وقال السَّكاكيّ: «وهو أن يختلفا لا مع التقارب» ووافقه كلّ من ابن الزَّمْلَكانيّ، والحلبيّ، والنُّويْريّ، والقزوينيّ، والسُّيوطيّ. وذكر المدنيّ قائلاً: هو ما أُبدل من أحد ركنيه حرف بحرف من غير مخرجه ولا قريب منه، ويكونان إمَّا في الأول كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾[1]. ويكونان في الوسط، كقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[2] وأمَّا في الآخر، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ ﴾[3] وقول البُحْتريّ: [الخفيف]

هَـلْ لِـمَـا فـاتَ من تَـلَاقٍ تَـلافٍ ... أم لـشـاكٍ مِنَ الـصَّـبـابـةِ شـافي

وفرَّق الحمويّ بينه وبين المضارع، فقال: وأمَّا اللَّاحق فقلَّ من فرَّق بينه وبين المضارع، والمضارع هنا المشابه، والفرق بينهما دقيق، فإنَّ اللَّاحق هنا ما أُبدِلَ من أحد رُكْنَيْه حرفٌ من غير مخرجه، ومتى كان الحرف المبْدَل من مخرج المبْدل منه سُمِّيَ مضارعاً، وإنْ كان قريباً منه كان مضارعاً أيضاً. وأنا أذكر شاهد كلّ منهما، فإنَّ الفرق بينهما يدقّ عن كثير من الأفهام، ولم يُساعده على ظلمة شكِّه غير ضياء الحسن. والمضارع هو المتشابه في المخرج، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾[4] وهو إلى الغاية التي لا تدرك. ومنه قوله ﷺ: «الخيل مَعْقُودٌ في نواصيها الخير إلى يَوْمِ القِيَامَةِ». ومن النُّظم قول الشَّريف الرَّضيّ رحمه الله: [البسيط]

لا يُـذكَـرُ الـرَّمـلُ إلاَّ حنَّ مغتـربٌ ... لَـهُ إلـى الـرَّمـل أوطـارٌ وأوطـانُ

فاللَّام والرَّاء والنون من مخرج واحد عند قطرب والجرميّ وابن دريد والفراء. قال بعض أهل الأدب في كتاب: «راش سهامه بالعقوق ولوى ماله عن الحقوق». فالعين

---

(١) سورة الهُمَزَة، آية رقم (١).

(٢) سورة غافر، آية رقم (٧٥).

(٣) سورة النِّساء، آية رقم (٨٣).

(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٢٦).

والحاء من مخرج واحد. ويعجبني قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة في هذا الباب: [الكامل]

رَقَّ النسيمُ كرقَّتي من بَعدِكُمْ ... فكأنَّنا في حُبِّكُمْ نَتَغايَرُ
ووعدْتُ بالسُّلوانِ واش عابكم ... فكأنَّنا في كِذْبِنا نَتَخايَرُ

فالغين والخاء من مخرج واحد. واللاحقُ قد تقدّم أنّه ما أُبدل من أحَدِ رُكْنيه حرف من غير مخرجه، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾[1] وكتب بعضهم في جواب رسالة: « وصل كتابك، فتناولته باليمين، ووضعته مكان العقد الثمين ». ومن النُّظم قول البُحتريّ وأجادَ إلى الغاية: [الخفيف]

عَجِبَ النَّاسُ لاعْتِزالي وفي الأطْـ ... ـرافِ تُلفَى مَنَازِلُ الأشْرافِ
وَقُعُودِي عَنِ التَّقَلُّبِ والأرْ ... ضُ لِمِثْلي رَحِيبَةُ الأكْنافِ
لَيْسَ عَنْ ثَرْوَةٍ بَلَغْتُ مَدَاهَا ... غَيْرَ أنّي امرُؤٌ كَفَاني كَفَافي

فـ « كفاني » و « كفافي » هو اللاحق الّذي لا يلحق.

٣٤ - جِنَاسُ اللَّفْظ

اللَّفْظُ من لَفَظَ ولَفِظَ لَفْظاً الشَّيءَ وبالشَّيءِ من فَمِهِ: رمى بِهِ وطَرَحَهُ. وذكَرَ جِنَاس اللَّفظ المظَفَّر العلويّ بقوله: وربما سَمّوه « المطلق ». ومنه قول جرير: [الكامل]

خَـلَّات ذَا سَقَمٍ يُرَى لِشِفَائِهِ ... وِرْداً وَيُمْنَعُ إنْ أرَادَ وُرُودَا

وقد جانس الشاعر بين « وُرُوداً » بمعنى الدخول والحضور، وبين « ورداً » بمعنى: طريقاً للعافية، جناس لفظ. وقول القطاميّ: [الطويل]

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

جانس بين لفظتي « شبَّ » من الشباب، و « شَاب » من المشيب.

٣٥ - الجِنَاسُ اللَّفْظيّ

لَفَظْتُ الشَّيءَ من فمي أَلْفِظُهُ لَفْظاً: رميته. عرَّفه العبَّاسيّ بقوله: « وهو ما تَماثَلَ رُكْناهُ

---

(١) سورة الضُّحىٰ، الآيتان (٩، ١٠).

وتَجانَسا خطاً وخالَفَ أَحدُهُما الآخر في حرفٍ فيه مُناسَبة لفظية، كما يكتَبُ بالضَّادِ والظاءِ ويلحق به ما يكتب بالتّاء والهاء أو بالنون والتّنوين، وهذا نوع قليل جداً».

وحقيقة هذا الجِنَاس: هو ما تَماثَلَ رُكْنَاهُ وتَجَانَسا في الخطِّ والحَرَكاتِ، إلاّ أنّه يختلفُ أَحَدُ الرُّكْنَين عن الآخر إمَّا بإبدال حرفٍ من آخر يناسِبُهُ المخْرج، وإمَّا بإبدال تاءٍ مربوطة من مجرورة، وإمَّا نونٍ من تَنْوين، وإمَّا دال من ذال، إلى غير ذلك ممَّا يكون قريباً في المخرج واللَّفظ بعيداً في الخطِّ، فهو جناس مذبذب ما بين المصَحَّف والمطمَّع.

فشاهدُ الأوَّل من البديعيَّات قول ابن حجَّة الحمويِّ: [البسيط]

قد فَاضَ دَمْعِي وفَاظَ القَلْبُ إذ سَمِعَا ... لَفْظِيُّ عَذْلٍ مَلاَ الأَسْمَاعَ بالأَلَمِ

فالشاعر جانس بين لفظة «فاض» بمعنى سال منهمراً، وبين «فاظ» بمعنى: خَرَجَتْ رُوحُهُ، وقد أُطلقها هنا على القلب مجازاً. وقوله: «لَفْظِيُّ عَذْلٍ» معناه العَذْلُ الكلاميّ. وإنّما سِيقَ بياء النسْبة لإقامة الوزن وإيضاح التَّورية بباب الجِنَاس اللَّفظيّ. ومن الشاهد الثاني قول أبي القاسم الحريري، وهي في الحقيقة من سَجَعاته:

«مَنْ قارع هذي الصَّفاة وقريع هذه الصِّفات».

ومن الشاهد الثالث قول الحِلِّيّ: [الوافر]

لَسَيْرِي في الفَلا واللَّيلُ دَاجٍ ... وَكَرِّي في الوَغَا والنَّقْعُ دَاجِنْ
وحَمْلِيَ مُرْهَفَ الحَدَّينِ ظَامٍ ... لِحَامِلِهِ وَجُودَ النَّصْرِ ضَامِنْ
وهَزِّيَ ذَابِلاً لِلْخَيْلِ مارٍ ... يُسِيلُ بِهَزِّهِ صَدْراً ومارِنْ

ومن الشاهد الرابع قول الصَّفديّ: [البسيط]

إن أنْتَ أَنْجَدْتَ بالمِيعادِ ذَا طَلَبٍ ... فالرَّأْيُ أن تُتْبِعَ الإنْجَادَ إنْجَازَا
أو أنْتَ أَوْجَدْتَ عِلْماً رُبَّ مَسْأَلَةٍ ... فاجْهَدْ بِأَنْ تُلْحِقَ الإيجادَ إيجَازَا

وقد جانس الصَّفديّ بين «الإيجاد» من وَجَدَ يجد ما يقضي حاجته، وبين «الإيجاز» بمعنى أَوْجَزَ، واختصر.

٣٦ ـ جِنَاسُ ما لاَ يَسْتَحِيلُ بالانْعِكَاس

ما لا يستحيل بالانعكاس من الكلام: لا يُعْدَل به عن وجهه. وهذا النَّوع من الجناس

قليل من ظفر بفرائده، وحقيقته هو أنْ يَذْكُرَ النَّاظِمُ أو النَّاثِرُ كَلِمَةً ثمَّ يذْكُر كلمةً أُخْرى من حُروفِ الكَلِمَةِ الأُولى على العكس، كقول الحريريِّ: « ساكِبُ كأْس ». وهذا الجِنَاس على ثلاثة أَضْرُب: الأَوَّل قَلْبُ الكلمة المتعلِّقة حُرُوفُها في الأُخرى، كقول الحريريِّ نظماً: [مجزوء الرجز]

أُسْ أَرْمَلاً إذا عَرَا وارْعَ إذا المرْءُ أَسَا
أَسْنِدْ أَخَا نَباهَةٍ أَبِنْ إِخاءً دَنَّسَا
أُسْلُ جَنَابَ غاشِمٍ مُشاغِبٍ إنْ جَلَسَا

قوله في البيت الأَوَّل « المرّ » بلا همز، مع تشديد الراء هو صحيح في اللّغة، ولذلك حذفت الهمزة حتى يتمّ انعكاس البيت جِنَاس ما لا يستحيل بالانعكاس.

الثَّاني: عكس كل كلمةٍ على حِدتها، بحيث يكون معناهُ مع القلب مستقيماً كالأَوَّل. كقول الحريري: « كَبِّرْ رَجَا أَجْرِ رَبِّكَ ». ومن شواهده الشِّعرية قول بعضهم: [الرمل]

عُجْ ثَمَّ قُرْبَ دَعْدٍ آمِناً إِنَّما دَعْدُ كَبَرْقٍ مُنْتَجَعْ

الثَّالث: قَلْبُ كلِّ مِصْراعٍ من البيت على جِدته مع صِحَّة تركيبه ومعناه. كقول بعضهم: أَنْتَ سَنَانا إنْ أَنِسْتَنَا. وقال آخر: [مُخَلَّع البسيط]

بَرْقٌ سَنَا كأْسٍ قربٍ بِرَشْفِ طَلٍّ ولُطْفِ شربٍ

وقد جانس الشاعر في كلٍّ من الصدر والعجز، إذ يُقرأ الصدر معكوساً كما يقرأ مستقيماً. والصدر غير مستقيم الوزن كما هو.

٣٧ ـ الجِنَاسُ المُبَدَّل

المُبَدَّلُ من بَدَّلَ الشَّيءَ: غَيَّرَهُ واتَّخذ عوضاً عنه أوخلفاً. ذكره صاحب « نضرة الإغْرِيضِ » بقوله: « وهو قريب من المطمع ». علماً بأنَّه ذكرَ المطمّع، بقوله: هو أنْ يأتي الشاعرُ بكلمة ثمَّ يبدأ في أُختها على وفق حروفها، فيطمع في أنَّه يجيءُ بمثلها فيبدل في آخرها حرفاً بحرف، كقول الخطيم المحرزيّ: [الطويل]

ليالي شهرٍ ما أُعَرِّسُ ساعةً وأيّام شهرٍ ما أُعرِّج دائب

تمنّى أنْ يجانسَ « أعرس » فقال « أعرج » بإبدال الجيم من السين. وشاهد الجناس المبدل قول الزبرقان بن بدر: [الكامل]

فُرْسَانُ صدق في الصباح إذا كَثُرَ الصياحُ ولجَّ في النفرِ

ومثله قول العُديل: [٢الطويل]

أخا شقّةٍ قد شفَّهُ دَلَجُ السُّرى يبيتُ يَرومُ الهمُّ كلَّ مَرام

وفي هذا الشاهد أبدل الفاء من القاف.

٣٨ ـ الجِنَاسُ المُتَشَابِه

المُتَشَابِهُ من فعل شَبَّهَ وَتَشَبَّهَ به: ماثَلَهُ وجَاراه في العمل. عرّفه السّكاكيّ بقوله: هذا النّوع من الجِنَاس التّام، وإذا وقع أحد المتجانسين في التّام مركّباً ولمْ يكنْ مخالفاً في الخطّ، كقول أبي فتح البُسْتيّ: [المتقارب]

إذَا مَلِكٌ لمْ يَكُنْ ذَا هِبَهْ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَه

وسَمّاهُ صاحب « مفتاح العلوم » « متشابهاً ». وذكر القزوينيّ كلام السّكاكيّ. وعدّه الحلبيّ من المركّب، وفعل مثله المدنيّ قائلاً: « الجناس المقرون ويُسَمّى المتشابه، وهو ما اتّفق ركناهُ لفظاً وخطاً ». ومثّل له بالبيت السابق.

٣٩ ـ الجِنَاسُ المُجَنَّب

المُجَنَّبُ والجَنِيبُ من الشّيء والإنسان: شِقه، وجَار الجُنْب: اللاحق بك إلى جنبك. عرّف ابن الأثير الجِنَاسُ المُجَنَّب بقوله: هو أنْ يَجمعَ مُؤلّف الكلام بين كلمتين إحداهما كالتّبع للأخرى والجَنِيبَة، كقول البُسْتيّ وله رونق وطلاوة: [الوافر]

أبَا العَبَّاسِ لاَ تَحْسَبْ لِسَانِي لِشَيءٍ مِنْ حُلَى الأشْعَارِ عَارِي
فَلِي طَبْعٌ كَسَلْسَالٍ مَعِينٍ زُلاَلٍ مِنْ ذُرَى الأحْجَارِ جَارِي
إذَا مَا أكْبَتِ الأدْوَارُ زَنْداً فَلِي زَنْدٌ على الأدوارِ وَارِي

جانس الشاعر بين « ... عار » المقطعُ من لفظة « الأشعار » وبين « عاري » اسم الفاعل من عَرِيَ فهو عار مُجَرّدٌ خُلُوّ عن الحُلى وما يتزين به المرء، وهنا قصد ملكة الشّعْر.

٤٠ ـ جِنَاسُ مُجَنَّحِ القَلْب

جَنَحَ الشَّيءُ أيْ مال، لأنَّ جَناحَ الشَّي في أحد شِقَّيْهِ، وكلُّه راجع إلى معنى المَيْل. وحقيقة هذا الجِنَاس هو أنْ تَعْكِسَ من البيت كَلِمَتَيْن إحداهما إلى الأخرى، وهُمَا إمَّا في الطَّرَفَيْنِ أو في الحَشْوِ، بحيث إنَّهما لا يقترنان، ويُسَمَّى « المقلوب المعَطَّف ». كقول القائل: [مجزوء الكامل]

رَقَّت شَمَائِلُ قَاتِلِي ... فَلِذَاكَ رُوحِي لا تَقَرُّ
رَدَّ الحَبِيبُ مَقَالَهُ ... فَكَأنَّهُ في السَّمْعِ دُرُّ

جانس الشاعر مجنَّحاً في البيت الأوَّل بكلمة « تقرّ » بمقلوب قافية « رقت »، وفي البيت الثَّاني جانس جِنَاسًا مجنَّحًا بقوله « ردّ » بمقلوب قافيته « دُرّ ». وقال الصَّفديّ في هذا النَّوع: [مجزوء الكامل]

رَضَّتْ فُؤَادِي غَادَةٌ ... مَا كُنتُ أحْسَبُهَا تَضُرُّ
رَدَّتْ رَسُولِي خَائِبًا ... فَمَدَامِعِي أبَداً تَدُرُّ

جانس الشاعر جِنَاساً مجنَّحاً في البيت الأوَّل بكلمة « رضَّتْ » بمقلوب قافيته « تضرّ » وكذلك جانس في البيت الثاني بكلمة « ردَّت » بمقلوب قافيته « تَدُرُّ ». وقال شمس الدّين محمد بن سليمان بن العفيف: [السريع]

أسْكَرَنِي بِاللَّحظِ والمُقْلَةِ ... الكَحْلاءِ والوَجْنَةِ والكَأسِ
سَاقٍ يُسرِبنِي قَلْبُهُ قَسْوَةً ... وَكُلُّ سَاقٍ قَلْبُهُ قَاسِ

وقال الحِلّيّ: [الكامل]

بُخْلاً فَدَيْتُكَ قَدْ حَرَمْتَ نَوَاظِرِي ... طَيْفاً يَزُورُ وأنْتَ عُجْباً تَمْرَحُ
وَحَرَفْتَ عَنْ نَاظِرِي مَحَاسِنَ طَلْعَةٍ ... بِدُنُوِّهَا عَيْنُ القَرِيحَةِ تَفْرَحُ

وقال ابن الورديّ: [مجزوء الرجز]

إنْقَلَبَ الحِبْرُ عَلَى ... ثَوْبِكَ فَابْشِرْ بِالأرَبْ
فَحِبْرُ كُلِّ كَاتِبٍ ... رِبْحٌ لَهُ إذا انْقَلَبْ

٤١ ـ الجناسُ المُحَرَّف

المُحَرَّف عن الشَّيءِ: المَعْدُولُ عنه، وتَحْرِيفُ الكَلِم عن مواضِعِه: تغييره. قال أُسامة بن منقذ: « هو أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين ». وحقيقة هذا الجناس هو كالتَّام من حيث اتِّفاقُ رُكْنَيْه بالحروف ولكن يَنْفَصِل عنه باخْتِلاف الحركات، ولهذا سَمَّاهُ بَعْضُهُم النَّاقِصَ والمخْتَلِفَ. وهو على ضربين، الأوَّل: هو اتِّفاق الرُّكنين مع تشديد أحَدِهِما إمَّا مع التَّحْرِيفِ، كقول القائل: الجَاهِلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ، وإمَّا مع غير التَّحْريف كقول ابن حَيُّوس: [الطويل]

يُبَالِغُ في قَتْلِ العِدَى غَيْرَ مُعْتَدٍ ... ويُسْرِفُ في بَذْلِ النَّدى غيرَ مُعْتَدِّ
عَوَائِدُ في الأعْداءِ كافِلَةٌ بِهِ ... عَوَادٍ مَتَى تَنْهَدْ إلى الشَّمِّ تَنْهَدِّ

جانس الشاعر بين لفظتي « مُعْتَد » من الاعتداء، وبين « مُعْتَدٌّ » من الاعتداد بمعنى الصَّلف والكبر والخيلاء؛ وفي البيت الثَّاني جانس بين « تَنْهَد » من نَهَدَ إلى العدو برز إليه وأسرع في قتاله؛ وبين « تَنْهَدّ » أي تنهدم.

والضَّرب الثَّاني: هو اتِّفاقُ الرُّكْنَيْنِ في الحروف مع اختلاف الحركات، كقول ابن الخلُّوف: [البسيط]

بيض بأيْدي وُلاَةِ الصِّدْقِ قد حَصَدَتْ ... زَرْعَ الغِوَايَةِ من هامات أعْداءِ
طَلْقُ الجَبِينِ نَدِيُّ الكَفِّ تحْسَبُهُ ... كالزُّهْرِ في الأُفْقِ أو كالزَّهْرِ في الماءِ

وكقول عليّ البَلاَطُنسِيّ: [الكامل]

فَطَفَا بِبَرْدٍ لماهُ لي حَرُّ الجَوَى ... لَمَّا ضَنِيتُ لِبُعْدِهِ من بَعْدِهِ
ونَعِمْتُ من بَعْدِ الشَّقا بنَعِيمِهِ ... وبِلَثْمِهِ ووُرُودِهِ وبِوردِهِ

وقد أجاز صاحبُ « نَضْرَةِ الإغريض » اخْتِلافَ الحَرَكات مع اختلافِ حُروفِ العِلَّة تَوَسُّعاً وسَمَّاهُ جناس القوافي.

٤٢ ـ الجناسُ المحض

المحْضُ من اللبن ونحوه: الخَالِصُ الذي لم يخالطه غيره، يُقال عربيٌّ مَحْضٌ: أيْ عَرَبيٌّ خالصُ النَّسب. ذكره المظفَّر العلويّ صاحب كتاب « نضرة الإغريض » قائلاً:

« ومعنى الجِنَاس المحض الخالص، وكأنَّهُ من أصل واحد في مسموع حروفه ، كقول أبي حيَّة البجليّ : [البسيط]

يَعُدُّهـا لِلْعِـدَى فتيـان عَـاديـةٍ وكـلُّ كَهْـلٍ رحيبِ البـالِ صِهْمِيم

وقد جانس بين « العدى » و « عادية » تجنيساً محضاً. ومنه قول يزيد بن جدعاء : [الطويل]

وَهُمْ صَبَّحوا أُخْرَى ضِـراراً ورَهْطَهُ وهُمْ تـركـوا المـأْمُـومَ وهـو أمِيمُ

وقد جانس يزيد جِنَاس محض بين « المأموم » من أمّ رأسه بمعنى : يهذي ، وبين « الأميم » حجر يشدخ به الرَّأس ».

٤٣ ـ الجِنَاسُ المُحَقَّق

المُحَقَّقُ من القولِ أو الأمرِ: صدقه، وتحقق الرجل الشَّيء: تَيَقَّنَهُ. عرَّفهُ ابن رشيق القيروانيّ بقوله: « هو ما اتَّفقت فيه الحروف دون الوزن، رجع إلى الاشتقاق أو لم يرجع ؛ ومنه قول ابن المعتزّ: [الطويل]

تَقَـاعَسَ حَتَّى فَـاتَـهُ المَجْـدُ فَقْعَسٌ وأَعْيَـا بَنُـو أعيـا وَضَـلَّ المضلَّلُ

جانس الشاعر بين « أعيا » و « أعيا » جناس محقق، بحيث اتَّفقت اللَّفظتان في جميع حروفهما دون البناء ورجعا إلى أصل واحد ، وفي هذا تحريفان لا يخفيان ». هذا الجِنَاس عند قُدامة أفضل تجنيس، والجرجانيّ يُسَمِّيه « المطلق » قـال، وهو من أشهـر أوصافـه: [الطويل]

ومـا زال مَعْقُـولاً عِقَـالٌ عن النـدى ومـا زال مَحْبُوسـاً عَن الخيْرِ حَـابِسُ

وقال أبو تمَّام فأحسن المجانسة بالاشتقاق: [الكامل]

بِـحَـوَافِـرٍ حُفْـرٍ وصُـلْبٍ صُلَّبٍ وأَشَـاعِـرٍ شُـعْـرٍ وخَلْق أَخْـلَقِ

فجانس أبو تمَّام بين « حوافر » و « حُفْر » وبين « صُلْب » و « صلَّب » وبين « أَشَاعِر » و « شُعْر » وبين « خَلْق » و « أَخْلَقِ » جِنَاس محقق بـأربع لفـظات. وكقول ذي الـرُّمَّة: [الطويل]

كَأَنَّ البُـرَى وَالعَـاجَ عِيجتْ مُتُونُهَـا على عُشَـرٍ نَهَى بـه السَّيْـل أَبْـطَحُ

جانس الشاعر جِنَاس المحقق بين « العاج » و« عيجت » فهما قريبان في اللّفظ بعيدان في الاشتقاق.

٤٤ ـ الجِنَاسُ المُخَالِف

المُخَالِفُ والخَالِفُ: ضدّ الموافق والمتّفق، وهو ما يُسْتَدلُّ فيه بامتناع أحد النّقيضين على تحقُّق الآخر. عرَّف الحلبيّ والنُّوَيْرِيّ الجِنَاس المخالف وهو أنْ تشتملَ كلُّ واحدة في الكلمتين على حروف الأُخرى دون ترتيبهما، كقول أبي تمّام: [البسيط]

بِيضُ الصفَائِحِ لا سُودُ الصَّحَائِفِ في مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

فقد جانس أبو تمّام بين « الصفائح » و« الصَّحائف » جِناساً مخالفاً، إذ اشتمل كلُّ لفظٍ على حروف الأُخرى دون ترتيبها. ومنه أيضاً قول البُحْتريّ: [الطويل]

شَوَاجِرُ أَرْمَاحٍ تَقَطَّعَ بَيْنَهُمْ شَوَاجِرُ أَرْحَامٍ مَلُومٍ قُطُوعها

جانس تجنيساً مخالفاً بين « أرماح » و« أرحام » مع اختلاف بالتّرتيب الحرفيّ. وفي هذا المجال قال المتنبّي: [الوافر]

مُمَنَّعَة مُنَعَّمَةٌ رَدَاحٌ يُكَلِّفُ لَفْظُهَا الطَّيرَ الوُقُوعَا

والبيت الأوّل من شواهد « تجنيس العكس ».

٤٥ ـ الجِنَاسُ المُخْتَلِف

المُخْتَلِفُ من الشَّيء: المتنوّع في هيئته وألوانه. اعتبر النُّوَيْرِيّ في « نهاية الأرب » أنّ هذا الجِنَاس المُخْتلف هو من التّجنيس الناقص. وقال ابن الزّمْلَكانيّ: « إنَّ جِناس النّقص إنْ وقع بتغير الحركات سُمّي المختلف ». ومثله المظفّر العلويّ ذكره بهذا الاسم. وعَدَّهُ الحلبيّ والنُّوَيْرِيّ فقالا: « ومنه المختلف ويُسَمّى التّجنيس النّاقص ». والاختلاف إمّا في الحركة، كقوله ﷺ: « اللّهمَّ كما حَسَّنت خَلْقي فَحَسِّن خُلُقي ». ومن النُّظْم قول أبي العلاء: [الطويل]

لِغَيْرِي زَكَاةٌ من جمالٍ فإنْ تَكُنْ زَكَاةُ جَمالٍ فاذْكري ابن سبيلِ

فقوله « جِمال » و« جَمال » اختلاف في الحركة. ومنه اختلاف بالحركة والسكون،

كقولهم: « البِدْعة شَرَكُ الشِّرْك ». فقد جانس بين « الشِّرْك » بزيادة الحرف المشدّد « ش » والرّاء الساكنة، وبين « شَرَك ». ومنه اختلاف بالتّخفيف والتّشديد، كقول بعضهم: « الجاهلُ إمّا مُفْرِط وإمّا مفرِّط ».

٤٦ - الجِنَاسُ المُذَيَّل

المُذَيَّل من الشّيء: أي آخره، وثوب مُذَيَّل: طَويلُ الذَّيلِ. قال ابن حجّة الحَمَويّ: اختلف جماعة المؤلفين في اسمه، ولمْ يَتَقَرَّرْ له أحْسَن من هذه التّسمية فإنَّ فيها مطابقة للمُسَمّى، وما ذاك إلاّ أنَّ المُذَيَّل هو ما زَادَ أحد رُكْنَيْه على الآخر حرفاً في آخره، فصار له كالذَّيل. وشاهده من بديعية ابن حجّة الحَمَويّ: [البسيط]

وذَيَّلَ الهَمُّ هَمْلَ الدَّمْع لي فَجَرى   كَلاَحِقِ الغَيْثِ حَيْثُ الأرض في ضَرَمِ

وقد جانس الشاعر مذيلاً بين « الهَمّ » بمعنى القلق والبَلْبَال، وبين « همل » الدّمع سيلانه وتسكابه، وقوله « وذيّل » ورّى عن النّوع. وحقيقة هذا الجناس: هو ما جاء من رُكْنَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ في اللّفظ مُتّفِقَيْن في الحركات، لكن يَنْفَرِدُ أحَدُهما عن الآخر بأن يُزادَ في آخره حَرْفٌ يكون له كالذَّيْلِ، وسَمّاهُ بَعضُهم الزّائد إذا نظر إلى الرُّكْنِ الزائد، والنّاقص إذا نظر إلى الرُّكن الخالي عن الزّيادة. كقول عليّ بن الحسين المَوْصِلي: [البسيط]

يُذَيِّلُ العَذْلَ جارٍ جارِحٌ بأذًى   كَلاحِقٍ مَاحِقِ الآثارِ في الأَكَمِ

وكقول عائشة الباعونيّة: [البسيط]

أقُولُ والدَّمْعُ جَارٍ جَارِحٌ مُقَلي   والجارُ جَارَ بِعَذْلٍ فيه مُتَّهِمِي

وقد جانَسَت عائشة الباعونيّة بين لفظتيْ « جارٍ » بمعنى: سائل، وبين « جارح » من جَرَحَ على المجاز. وقال عبد المحسن بن حمود الحلبيّ: [الكامل]

هَلْ مُنْصِفِي من ظُلْمِ جارٍ جائِرٍ   مُتَحَكِّمٍ في الحُبِّ نَاهٍ نَاهِرِ

وقد جانس بين « ناهٍ » من نهى بمعنى: منعه، وبين « ناهر » من نَهَرَ السَّائل.

٤٧ - الجِنَاسُ المُرَبَّع

المُرَبَّع ذو الأربعة الأرْكَان أو الأضلاع كالبيت. وحقيقةُ الجناس المربَّع هو أنْ يأتي

النَّاظِمُ بأربعَة أبياتٍ أو أرْبعَةِ مَصَاريعِ تُقْرَأُ طُولاً وعَرْضاً، كقول بعض الأدباء: [مجزوء الرجز]

تَلُومُني يـا عَـاذِلي في حُبِّ مَنْ يَحْكِي القَمَرْ
يَـا عَـاذِلِي، بَـلْ دُونَـهُ، بَـدْرُ السَّمَـا إذا سَفَـرْ
في حُبِّ مَنْ بَـدْرُ السَّمَـا منـه اخْتَفَى سُقْمِي ظَهَـرْ
يَحْكِي القَمَـرْ، إذَا سَفَـرْ، سُقْمِي ظَهَـرْ، لَمَّـا هَجَـرْ

جانس الشاعر جناساً مربعاً بأبيات الشاهد الأربعة ؛ فقراءة العرض هي القراءة العاديَّة، وقراءة الطول هـي أن تقرأ الكلمة الأولى من كلِّ بيت من الأبيات الأربعة بالتتالي ، فتصبح القراءة الطولية عين القراءة العرضيَّة والعاديَّة. وكقول جرمانوس فرحات: [مجزوء الرجز]

مَهْـلاً فَهـا، صَبْـري انْقَضَى ... مِـن عـائِـدٍ، قَـد أذْهَـلا
صَبْـرِي انْقَـضَى مِـن مَـطْلِهِ ... طَـالَ الـمُنَـى لـمَّـا اعْـتَـلى
مِـنْ عَـائِـدٍ، قَـد شَـفَّنِـي ... مِنْـهُ الضَـنَى، فـي الإجْتِـلا ،
قَـد أذْهَـلا، لَـمَّـا اعْـتَـلَى ... فـي الإجْتِـلا، زَادَ الـبَـلا

وكقول الجِلِّيِّ: [مجزوء الرمل]

لَـيْـتَ شِـعْـرِي لَـكَ عِـلْمٌ ... مِـنْ سَـقَـامِـي يـا شِـفَـائِـي
لَـكَ عِـلْمٌ، مِـن زَفِـيـري ... ونـحـولـي وضـنـائـي
مِـن سَـقَـامِـي ونُـحُـولـي ... داونـي إذْ أنْـتَ دَائِـي
يَـا شِـفَـائـي وضَـنَـائِـي ... أنْـتَ دَائِـي وَدَوَائِـي

٤٨ ـ الجِنَاسُ المردَّد

المُرَدَّدُ: الحَائِرُ البَائِرُ، رَدَّدَ القولَ: بمعنى ردَّه ، والتَّثقيل للكثرة. وحقيقة هذا الجِنَاس هو أن يجمعَ النَّاظِمُ والنَّاثِرُ بين الرُّكْنَيْنِ بِشَرْط أَنْ يَرِدَ الوَاحِدُ تِلْوَ الآخر، إمَّا بِكُلِّ حُروفِهِ أو بِنَقْصِ حَرْفٍ مِنْها. كقول الحريري في مقاماته: [الطويل]

بُنَيَّ اسْتَقِمْ فـالعُـود تَنْمُـو عُـرُوقُـهُ ... قَـويمـاً ويَغْشَـاهُ إذا مـا الْتَـوَى التَّـوى
وَلاَ تُـطِعِ الحِـرْصَ المـذِلَّ وكُنْ فتى ... إذا الْتَهَبَتْ أَحْشَـاؤُهُ بـالـطَّوَى طَـوَى

وَعَاصِ الهَوَى المُرْدِي فَكَمْ من مُحَلِّقٍ ... إلى الجوِّ لَمَّا أَنْ أَطَاعَ الهَوَى هَوَى
وَحَافِظْ على مَنْ لا يَخُونُ إذا نَبَا ... زَمانٌ ومن يَرْعَى إذا ما النَّوى نَوَى

وقال الحصْكَفِيُّ: [الطويل]

بِرُوحِي حَبِيبٌ سَارَ في القَلْبِ كُلَّما ... سَرَى القلبُ أو وافَى نَسِيمُ الصَّبَا صَبَا
كَبِلْقِيسَ لا بَلْ قِسْ حُسْناً بِعَرْشِهَا ... فَلَوْ أَبصَرَتْهُ مَرَّةً في سَبَا سَبَى

وقال بعضهم: [الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَى من كان سَهْلاً جَنَابُهُ ... إذَا الطَّارِقُ العَافِي إليه انكَفَا كَفَى
وإنِّي أرى مَنْ أَمْرَضَ الدَّهْرُ حالَهُ ... على جُرُفٍ هَارٍ بحيث الشَّفَى شَفَا
كَرِيمٌ إذا حَالَ الوَدِيدُ تَغَيُّراً ... وَطَالَ على الإنسان مِنْهُ العَفَا عَفَا
وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ كانَ بالوجه مَادِحاً ... وبالهَجْوِ من نَقْصٍ بهِ في القَفَا قَفَا

٤٩ ـ الجِنَاسُ المُرَفَّل

المُرَفَّلُ من الشيء: المُرْخى، ورَفَلَ في ثيابه يَرْفُل إذا أطالَها وجَرَّها متبختراً. إنَّ حقيقة هذا الجِنَاس أَنْ يَجمَعَ ما بين الرُّكْنَيْن بحيث أَنْ يكون الثاني زائداً على الأَوَّل بحرفين في آخره، كقول الشاعر: [الطويل]

نُعادي أعادينا ونَصْرِمُ حَبْلَهُمْ ... كما أَنَّنا حَقّاً مَوَالِي مَوَالِينا
فَكَمْ خَفَضَتْ مِنَّا المَنَاقِبُ حَاسِداً ... وكَمْ رَفَعَتْ جِسلاً أَيَادِي أَيَادِينَا

وكقول جرمانوس فرحات: [الطويل]

فَنَمَّ شَذَا أَرْجَائِهِ بَيْنَ مَعْشَرٍ ... رَأَوْا أَفْضَلَ الحَسَنَاتِ ذِكْرَ العَوَاقِبِ
فَلاَ السِرُّ مُفْشَي لَدَيْهِمْ ولا الهَوَى ... يَمِيدُ بِهِمْ عِنْدَ النَّوى والنَّوائِبِ

وقال حسَّان بن ثابت: [الطويل]

وَكُنَّا مَتَى يَغْزُ النَّبِيُّ قَبِيلَةً ... نَصِلْ جَانِبَيْهِ بالقَنَا والقَنَابِلِ

وكقول النَّابغة الجعديّ: [الطويل]

لَهَا نَارُ جِنٍّ بَعْدَ إِنْسٍ تَحَوَّلُوا ... وزَالَ بِهِمْ صَرْفُ النَوى والنَّوائِب

وقد أجاز الانفصال بين الرُّكْنَيْنِ صاحب « نَضْرَة الإغريض » وأنشد لعمرو بن شأس: [الطويل]

تَـذَكَّـرْتُ لَيْلَى والـرِّكَـابُ كـأنّهـا ... قَـطًا مَنْهَـلٍ أمُّ القِـطاطَ فَلَعْـلَعَـا

وقالت الخنساء: [مجزوء الكامل]

إنَّ الـبُـكـاءَ هـو الـشِّـفَـاءُ ... مـن الـجَـوَى بَيْـنَ الـجَـوَانِـح

جانست بين « الجوى » أصابته شدّة وجد من الحزن، وبين « الجوانح » بمعنى: أوائل الضلوع تحت الترائب ممّا يلي الصدر .

٥٠ ـ الجِنَاسُ المَرْفُوّ

المَرْفُو من الشّيء: المُلْتَحِم والمتّفِق والموافق والمُرقَّع. وحقيقة هذا الجنّاس هو كالمُركّب في كُلِّ أحْوالِهِ، ولكن يُفْرَقُ عنه بأنْ يكونَ أحَدُ الرُّكْنَيْنِ تامّاً والآخر مَرْفُوّاً، أي مُرَقَّعاً بحَرْفٍ من كلمة قَبْله أو بَعْده، سَواء اخْتَلَفَتْ فيه الحركات،أو لم تَخْتَلِفْ. كقول أبي القاسم الحريري: [الطويل]

وإنَّ قُصَـارَى مَنْـزِلِ المَـرْءِ حُفْـرَةٌ ... سَيَنْـزِلُـهَـا مُسْتَنْـزَلاً عَنْ قِبَـابِـهِ

فَـوَاهـاً لِعَبْـدٍ سَـاءَهُ سُـوءُ فِعْـلِهِ ... وأبْـدَى التَّلافِي قَبْـلَ إغْلاَقِ بـابِـهِ

جانس الشاعر بين « قبابه » هو المكان الشاهق، وبين « ق » أي الحرف الأخير من لفظة « إغلاق » مع لفظة « بابه » بمعنى مدخل منزله ، وهنا قصد القبر.

وقال أبو فتح البُسْتِيّ: [الخفيف]

نَـحْنُ والـلّه فـي زَمـانٍ سَـفِـيـهِ ... تَصْفَـعُ النَّـائبـاتُ من كـأسٍ فِيـهِ

فَـتَشَـكَّـلْ بِشَـكْـلِهِ يَـكُ أحْـظَى ... بِـكَ إنَّ الـسَّـفِـيـهَ صِنْـوُ السَّـفِـيـهِ

وكقول أبي العلاء المعرّي: [البسيط]

خَفْ يـا كَريمـاً على عِرْضٍ تُعَـرِّضـهُ ... لِعَـائِـبٍ فَـلَئِيـم لا يُقَـاسُ بِـكَـا

إنَّ الـزُّجَـاجَـةَ لَمَّـا حُـطِّمَتْ سُبِكَتْ ... وَكَـمْ تَكَـسَّـرَ مِنْ دُرٍّ فَـمَـا سُـبِكَـا

وقد جانس الشاعر بين « س » الحرف الأخير من لفظة « يُقاس »، مع لفظة « بكا » من

ناحية ، وبين لفظة « سُبكا » بمعنى : صُهِر على النار وأُعِيد تركيبه من ناحية ثانية .

٥١ ـ الجِنَاسُ المُركَّب

المُرَكَّبُ من الشيء: أصْله ومَنْبته، يُقال: فلان كريم المرَكّب أي الأصل. عرّف جرمانوس فرحات الجِنَاس المُركَّب بقوله: « هو كالجِنَاس المُمَاثل، لكن يَفْرِقُ عنه بأنْ يكونَ أحد الرُّكْنَيْنِ تامّاً والآخر مُرَكَّباً مع حرف لا غير، فيتّفِقُ حينئذٍ الرُّكْنَان، بالحروف والحركات والسَّكَنَات، ويُشْتَرَط فيهما أنْ يكونا مُتَّفِقَين أيضاً بالخطّ لئلاَّ يَلْتَبِس بما يأتي بَعْدَه، ويُسَمَّى أيضاً المركَّب المجموع؛ كقول أبي القاسم السُّجْزِيّ: [الكامل]

بِأَبِي غُلَامٌ لَسْتُ غَيْرَ غُلَامِهِ ... مُذْ جَادَ لي بِسَلامِهِ وكَلامِهِ
ذو حَاجِبٍ ما إنْ رَأَيْتُ كَنُونِهِ ... أبداً وصُدْغٍ ما رَأَيْتُ كَلامِهِ

جانس الشاعر بين « كلامه » من الكلام والنُّطق، وبين « كلامه » اللام المضافة إلى الكاف، أيْ مثل لامه، على تشبيه الصُّدْغ برسم حرف اللام. وقال أبو فتح البُسْتِيّ: [البسيط]

لِقَاءُ أكْثَرِ مَن يَلْقَاكَ أوْزَارُ ... فلا تُبَالِ أصَدُّوا عَنْكَ أوْ زَارُوا
لَهُمْ لَدَيْكَ إذا جَاؤوكَ أوْطَارُ ... فإنْ قَضَوْهَا تَنَحَّوا عنك أو طَارُوا

وقال آخر: [الخفيف]

صِلْ مُحبّاً أعْيَاهُ وَصْفُ هَوَاهُ ... فَضَنَاهُ يَنُوبُ عن تَرْجُمَانِه
كُلَّمَا رَاقَه سِوَاكَ تَصَدَّتْ ... مُقْلَتَاهُ بِدَمْعِهِ تَرْجُمَانِه

٥٢ ـ الجِناسُ المُرَكَّب المَفْرُوق

المَفْرُوقُ من فعل فَرَّق تفريقاً الشَّيء: وزَّعَهُ وبَدَّده. وقال جرمانوس فرحات: « إنَّ تعريف هذا الجِنَاس كتعريف المركَّب المجْموع، ولكنْ يُفْرَقُ عَنْهُ بأنْ يكونَ الرُّكْنَانِ مُتَشَابِهَيْنِ لَفْظاً لا خَطّاً. كقول أبي فتح البُسْتِيّ: [مجزوء الكامل]

لي مَنْمَعٌ وصَبي بِهِ ... مِنْ فَخْضِهِ وصَبيبِهِ
وجَرى غَدي وَلَهي بِهِ ... مِنْ خَرّهِ ولَهِيبِهِ

جانس الشاعر في البيت الأوّل بين لفظة « وصَبي بِهِ » بمعنى: كلفني بِهِ ، وبين « وَصَبِيبِهِ » بمعنى: انصباب الدمع؛ وفي البيت الثّاني بين لفظة « وَلَهي بِهِ » من وَلَهَ، أي احترق قلبه من الوجد، وبين « ولهيبه» بمعنى: تَأَجُّج نار حبه واضطرابها. ومنه قول الحافظ ابن حجر: [الكامل]

يَا مَنْ يُنَمِّقُ بِالحبيبِ مَقَالَهُ ... لا تَرْجُ في تَرْكِيبِهِ تَرْكِي بِهِ
يا مَنْ يَلُومُ الدَّمْعَ في جريانه ... يغنيكَ عن وَصَبي بِهِ وصَبيبِهِ
يَا لَيْلَةً تُرْبِي على وَلَهي بِهِ ... مِن حَرِّ نارٍ في الهَوَى وَلَهِيبِهِ

وقد جانس الشاعر جِنَاس المركّب المفروق بين « تركيبه » مطاوع رَكَّب ، و« تركي به » أي تخليته وإهماله وتَرْكه. وكذلك جانس بين « وصبي به » و« صبيبه » وبين « ولهي به » و« لهيبِهِ » . ومنه قول السُّبكيّ: [الكامل]

كُنْ كيفَ شِئْتَ عنِ الهَوَى لاَ أَنْتَهِي ... حتَّى تعودَ ليَ الحَياةُ وأَنتَ هِي

وقد جانس جناساً مفروقاً بين لفظة « أَنتهي » من الانتهاء عن الشَّيء، وبين لفظتي « أنتَ هِي » بمعنى: أَنت هذه الحياة.

٥٣ ـ الجِنَاسُ المُزْدَوِج

المُزْدَوِجُ من فعل زَوَّجَ الشَّيءَ بالشَّيءِ وزوَّجه إليه: قَرَنه. الجِنَاس المزدوج سَمَّاهُ ابن الأثير المجَنَّب وقال: « أَنْ يَجْمَعَ مُؤَلِّفُ الكلامِ بينَ كلمتين إحداهما كالتَّبع للأخرى والجَنيبة لها، وهو بلزوم ما لا يلزم أَولى منه بالتَّجنيس ».

وسَمَّاهُ النُّويْرِيّ « المردَّد والمكرَّر »، والعلويّ سَمَّاهُ « المكرَّر والمردود » وكذلك سَمَّاهُ « الاستواء ». وعرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: هو اتحاد الرُّكْنَيْنِ في الحروف مع زيادةِ حَرْفٍ فأكثر في أوَّلِ أَحَدِهِما، ويشترط بأَنْ يكونا مترادِفَيْن، ويُسَمَّى المكرَّرَ والنَّاقِص. كقول البَلاطُنُسيّ: [الكامل]

حُبٌّ على بُعْدِ المنَازِلِ نَازِلُ ... قَلْبٌ إلى تِلْكَ الشَّمَائِلِ مائِلُ
صَبٌّ قَرِيحُ الجَفْنِ مني مَدْمَعِي ... صَبٌّ على حُكْمِ الوسائِلِ سائِلُ
يَغْزُو جُيوشَ الصَّبْرِ مني إنْ رَنَا ... لَحظٌ بأَصْنَافِ التَّغَازُلِ غَازِلُ

أَوْرَى عُيونـاً في فُؤَادِي كمْ لهـا   من غَيْرِ شَكٍّ في المَقـاتِلِ قـاتِلُ

جانس الشاعر بين لفظتي « المنازل » بمعنى الدار، وبين « نازل » بمعنى: « ثَبَتَ واسْتَقَرَّ ». وجانس في عجز البيْتِ بين « الشمائل » جمع الشِّمال بمعنى الطبع، وبين « مائل » بمعنى: عَدَلَ إلى الشّيء وأقبل عليه. وجانس في البيت الثّاني بين « الوسائل » بمعنى القربة، وبين « سائل » من السؤال، وهو الطلب والاستعطاف. وجانس كذلك في البيت الثالث بين لفظتي « التغازل » من الغَزَلِ، وبين « غازل » اسم الفاعل من غزل بالمِغْزَلِ الصوف ونحوه. وكقول الصلاح الصَّفَدِيّ: [الوافر]

بِنَفْسِي مَنْ إذا ذَكَرَ اكْتِئابِي   وأنّي لا أرَى الأوْزارَ زَارَا
نَبِيْتُ ولِلدُّجى حِرْصٌ عَلَيْهِ   وَلي فإذا رأى الأَسْحارَ حَارَا

وهنا جانس الشاعر بين المقطع الأخير من لفظة « الأوْزار » « زار » بمعنى: الإثم، لأنّه جمع وزر، وبين « زار » من الزيارة بمعنى: قَدِمَ زائراً. وجانس أيضاً في عجز البيت الثاني ما بين المقطع الأخير من لفظة « الأسْحَار » « حار » « والأسحار » جَمْع السَّحَر، بمعنى آخر الليل وقبيل الصُّبْحِ، وبين « حار » من الفعل حَارَ يَحارُ حَيْراً بمعنى: لم يَدْرِ وَجْه الصّواب. ويُفَرَّقُ المزْدوجُ عن المرَدَّد بأَنَّ المزْدَوِجَ يَلْزَمُهُ أنْ يكونَ أَحَدُ الرُّكْنَيْن ناقصاً عن الآخر بحرف، والمرَدَّدُ لا يَلْزَمُهُ ذلك. كقول البَلاطُنُسِيّ: [الكامل]

لَكَ في القُلُوبِ مصارِعٌ وَمَصَارِفُ   لِسُلُوِّ قَلْبِي بالمَصَارِفِ صَارِفُ
وَيَمِيلُ بي شَوْقِي وَيَعْطِفُنِي الهَوَى   هَلْ لِي إلى مَيْلِ المَعَاطِفِ عاطِفُ

جانس الشاعر بين « صارف » المقطع الأخير من لفظة المصارف، جمع مصرِف أي حِيلة ومنحى ومَعْدِل، وبين لفظة « صارف » اسم الفاعل من صَرَفَ بمعنى مُتَصَرِّف في الأمور. وكذلك جانس في البيت الثّاني بين « المعاطف » جمع معطف وهو العنق، وبين لفظة « عاطف » من الفعل عَطَفَ بمعنى: مال وحنى.

٥٤ ـ الجِنَاسُ المُسَمَّط

المُسَمَّطُ من فعل سَمَّطَ الشّيء: لَزِمَهُ عَلَّقَهُ، والسِّمْطُ: الخَيْطُ ما دام الخَرَزُ أو اللؤلؤ مُنْتَظِماً فيه. ذكر الجِنَاس المُسَمَّط ابن حجَّة الحمويّ قائلاً: هو أنْ يجعلَ الشاعر كلَّ بيت

بسمطِهِ أربعة أقسامٍ، ثلاثة منها على سجعٍ واحد بخلاف قافية البيت، كقول مروان بن أبي حفصة: [الطويل]

هُمُ القَوْمُ إنْ قَالُوا أَصَابُوا وإنْ دُعُوا أَجَابُوا وإنْ أَعْطَوا أَطَابُوا وأَجْزَلُوا

فقوله: « أصابوا، أجابوا، أطابوا »، على سجعٍ واحد، بخلاف قافية البيت، وهي « أجزلوا ». ووافقه الحلبيّ والنُّويْريّ والحِلِّيّ والعلويّ ابن شهاب في كتابه: « إقامة الحجّة على ابن حجّة الحمويّ ». وقال جرمانوس فرحات: « أنْ يأتي الشاعر بأربعة أقسام متساوية في بيت واحد ويحفظ القافية في القسم الرّابع، كقول الحريري في مقاماته [الهزج]

أيَا مَنْ يَدَّعي الفَهْمْ إلى كَمْ يا أخا الوَهْمْ
تُعبِّي الذَّنْبَ والذَّمْ وتُخطِي الخَطَا الجَمّْ
أَمَا بَانَ لَكَ العَيْبْ أَمَا أَنْذَرَكَ الشَّيْبْ
وَمَا في نُصْحِهِ رَيْبْ ولا سَمْعُكَ قَدْ صَمّْ
أَمَا نَادَى بِكَ المَوْتْ أَمَا أَسْمَعَكَ الصَّوْتْ
أَمَا تَخْشَى مِنَ الفَوْتْ فَتَحْتَاطَ وتَهْتَمّْ

وقد جانس مُسَمَّطاً، إذ أتى بأربعة متساوية واحتفظ بالقافية في القسم الرابع؛ فقافية البيت الأوّل « الجم » والثّاني « صم » والثالث « تَهْتَمّ ». وكقول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

تَسْمِيطُ جَوْهَرِهِ يُلْفَى بِأَبْحُرِهِ وَرَشْفُ كَوْثَرِهِ يروي لكلِّ ظَمِي

الجناس في التّسميط هنا منتظم في سلك الجواهر وقد تقرّر أنّ السّمْط هو الّذي يجمع حب العقد، والمناسبة البديعيّة حاصلة بقوله « يلفى بأبحره » فمحاسنه غير خافية بعد ذكر الجوهر، ومثل ذلك الرّشف للكوثر والريّ للظامىء؛ وتمكين القافية ظاهر وهي « ظمي ».

٥٥ ـ جِنَاسُ المُشَابَهَة

المُشَابَهَة من فعل شَبَّه، وشابه الشّيءَ: مَاثَلَهُ أي كان مثله. جِنَاس المشابهة يشبه المشتقّ، ويسمّيه النُّويْريّ « المغاير » ومثله الحلبيّ، كقوله تعالى: ﴿ وَجَنَى الجَنَّتَيْنِ

دَانٍ ﴾(1) ومنه قول البهاء زهير: [الطويل]

حَفِظْتُ لكُمْ ذاكَ الوِدَادَ وصُنْتُهُ فَهَا هُوَ مَخْتُومٌ لكُمْ بِخِتَامِ
فَلاَ تُنْكِرُوا طِيبَ النَّسِيمِ إذا سَرَى إليكم فَذَاكَ الطِّيبُ فيه سَلاَمِي

جَانَس الشاعر جناس مشابهة في عجز البيت الأوَّل بين لفظتي « مختوم » وبين « بختام » ثمَّ جانس في البيت الثَّاني بين لفظتي « طيب » و « الطيب ». وكقول ابن خلف الهمذانيّ: [الطويل]

أُصَرِّحُ بالشَّكْوَى ولا أَتَأَوَّلُ إذَا أنْتَ لَمْ تُجمِلْ فلِمْ أَتَجَمَّلُ
أفِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ هَوَاكَ تَحَامُلٌ عَلَيَّ ومِنِّي كُلَّ يَوْمٍ تَحَمُّلُ
ومَا دَعْوَى لي أنّي جليدٌ وإنَّما هِيَ النَّفْسُ ما حَمَّلْتَهَا تَتَحَمَّلُ

جانس الشاعر في عجز البيت الأوَّل بين لفظتي « تُجْمِل » بمعنى تُصافي الإخاء، وبين « أتجَمَّل » بمعنى: أتعَفَّف. وفي البيت الثَّاني بين لفظتي « تَحامُل » بمعنى: التَّكَلُّف وبين « تحمُّل » بمعنى تَكَلُّف. وفي البيت الثَّالث بين لفظتي « حَمَّلْتَها » بمعنى: أثْقَلْتَها، وبين « تتحمَّلُ » بمعنى: تَتَصَبَّرُ. وصدر هذا البيت مكسور، ولو قال الشاعر: « وما أدَّعي أنّي جَليدٌ وإنَّما » لاستقام الوزن.

٥٦ ـ الجِنَاسُ المُشْتَقّ

المُشْتَقُّ من الشَّيء: أخْرَجَهُ مِنْهُ، نحو اشْتَقَّ، ضَرَبَ من الضَّرْب. والجِنَاس المشتقّ ذكره أبو هِلال العسكريّ بقوله: « هو أنْ يَشْتَقَّ المتكلِّم من الاسم العلم معنى في غرض يقصده من مدح أو هجاء». ووافقه النَّابلسيّ، وسَمَّاهُ ابن حجَّة الحمويّ الاشتقاق، ولم يعدَّه من الجناس، لأنَّ معنى المشتقّ يرجع إلى أصل واحد، والمراد من الجِناس اختلاف المعنى في ركنيه.

وقال جرمانوس: هو إخراج شيءٌ من شيءٍ يناسبه في اللَّفظ والمعنى، كإخراج الأفعال من مصادرها. وإمَّا أنْ تأتي باسم بَسيط وتَشْطُرُهُ بِعَمَلِ التَّحْليل نِصْفَيْنِ ويكونُ لكلِّ نِصْفٍ معنى مُسْتَقِلٌ بالمَفْهُومِيَّة، ويُسَمَّى الأوَّل عندهم الاقْتِضَاب، والثَّاني التَّحْلِيل. ومثال المشتقّ من الأوَّل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ

(1) سورة الرحمن، آية رقم (٥٤).

مَا أَعْبُدُ، وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴾[1]. وهنا الجميع راجع إلى العبادة، والمعنى في الاشتقاق راجع إلى أصلٍ واحد. ومنه قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

مَـلأنـا البـرَّ حتّـى ضـاقَ عَنّـا ... وَظَهْـرُ البَحْـرِ نَمْـلَؤُهُ سَفِـينَـا
أَلاَ لاَ يَـجْـهَـلَنْ أَحَـدٌ عَـلَيْـنَـا ... فَنَجْهَـلَ فَـوْقَ جَهْـلِ الجَـاهِلِينَـا

جانس الشاعر جناساً مشتقاً بأنْ أخرجَ الأفعالَ من مصادرها، ففي البيت الأوّل جناس بين لفظتي « نملؤه » و « ملأنا » وفي البيت الثّاني بين « يجهلن » و « نجهل » و « جهل » و « الجاهلينا ». ومن شواهد الثّاني قول ابن دريد يهجو نِفطويه النّحويّ: [السريع]

لَـوْ أُوحِيَ النَّـحْـو إلى نِـفْـطَوَيْـه ... مَـا كَـانَ هَـذا النَّحْـو يُعْـزى إِلَيْـهْ
أَحْـرَقَـهُ الـلّهُ بِـنِـصْـفِ اسْـمِـهِ ... وَصَيـرَ البَـاقِي صُـراخـاً عَـلَيْـهْ

فحلَّلَ نِفْطَوَيْه إلى جزأين، أحدهما « نِفطٌ » وهو ضرب من الأدهانِ سريع الالتهاب، وثانيهما « وَيْه » وهي كلمة تُقال للمندوب عليه.

٥٧ ـ الجِنَاسُ المُشَوَّش

المُشَـوَّش مِنَ الشّيء: المختَلِطُ والمضطرب غير المستقيم في التّركيب والمعنى. عرَّف الجِناس المشوش الغانميّ بقوله: كُلُّ جِنْسٍ من التَّجْنِيس يَتَجاذَبُهُ طرفان من الصنَاعةِ فلا يُمكنُ إلحاقُهُ بأحدِهما عليه، فهو المُسَمَّى بالمُشَوَّش. وأمثِلَتُهُ نَثراً قولهم: « فلانٌ فائقُ البَلاَغَةِ والبَرَاعَةِ»فلو كانت «غين» البلاغة «عيناً» لكان تجنيساً مُضَارِعاً، ولو كانت «راءُ» البَرَاعَة « لاماً » لكان تجنيس التّصحيف، فلمَّا تجاذباه بقي مشوشاً. ومنه قولهم أيضاً: « صَدَّ عنّي لَمَّا صَدَّعني » فلولا تشديد « نون » عَنّي لكان تجنيساً مُرَكّباً، ولوكان صَدَّ عَنّي كلمة واحدة لكان تجنيساً ناقِصاً. ومنه قول الحريري: « نَدِمْنا على ما ندَّ مِنّـا ». وكقول جرمانوس فرحات في مرثيته: [الكامل]

قِـدَماً عَلَوْتُ على الـزّمـانِ تَجَمُّـلاً ... والـيَـوْمَ حَـطَّتْنِي ركـابُ هِـمَّتـي
لَمَّـا فَقَـدْتُ بـه الـكَـريمَ سَجِيَّـةً ... مَنْ كـان عَنْ حَـدِّ الكَمَـالِ بِـرُتْبَـةِ
ذو فِـطْنَـةٍ وبَـراعـةٍ مـتـصَـدِّيـاً ... لِـبَـلاَغَـة قَـدْ ضَـمَّ أَضْـيَـقَ حُـفْـرَةِ

(1) سورة الكافرون، الآيات (١ و ٢ و ٣ و ٤).

وقد جانس بين لفظتي « البراعة » بمعني: جَوْد في عمله وتفوق بعلمه، وبين « البلاغة » بمعنى: إيصال المعنى بأقصر السبل وأبدع الكَلِم. إذاً فكُلُّ جِنَاسٍ كان مُتردّداً ما بين، فهو جِنَاس مُشَوَّش لا مَحَالَة. وقال العلويّ: «فلو اتّفق المعنيان في الكلمتين «البلاغة والبراعة» وكانتا من حرف واحد، لكانَ ذلك من تجنيس التّصحيف، أو كان اللاّمان متّفقين، لكان ذلك من المضارع؛ فلمّا لم يكنْ كما ذكرناه بقي مذبذباً بين الأمرين يَنْجَذِب إلى كلّ واحد منهما بشبه». وقال الحمويّ: « إنّ الرُّكنَيْن إذا تجاذبهما نوعان من التّجنيس ولمْ يخلصا لواحد كان الجِنَاس مشوشاً، كقول أبي نواس: [مُخَلَّع البسيط]

لِـطَيْـرَتـي في الـصـداع نَـالَتْ   فـوقَ مَـنَـالِ الـصـداعِ مِـنِّـي
وجـدتُ فـيـه اتّـفـاق سُـوءٍ   صَـدْعني مـثـل صـدُّ عَنِّـي

وقال المدنيّ: فلولا تشديد نون « عنّي » لكان جِناساً مركّباً، أو كان « صَدُّ عنّي » كلمة واحدة لكان جناساً محرّفاً.

٥٨ ـ الجِنَاسُ المُصَحَّف

المُصَحَّفُ من الفعل صَحَّفَ، وصَحَّفَ الكلمة: أخطأ في قراءَتِهَا ورِوَايَتِهَا في الصحيفة، أو حَرَّفَهَا عن وضعِها. عرّفه أسامة بن منقذ بقوله: «جناس التّصحيف هو أنْ تكونَ النُّقَطُ فرقاً بين الكلمتين». كما قال أبو دُؤادٍ الإياديّ: [المتقارب]

وَرَدْتُ بِـعَـيْـهَـامَـةٍ جَـسْـرَةٍ   فَـعَـنَّـتْ سِـمَـالٌ وهَـبَّت شِـمَـالُ

فالتّصحيف في « سمال » و« شمال ». وحقيقة هذا الجناس هو أنْ يأتي بِكَلِمَتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ في الخَطِّ، تُخَالِفُ إحداهما الأخرى بإبدالِ حَرْف على صورة المبدل مِنه ليكون النقْطُ فارِقاً بينهما في تَغايره، ويُسَمّى « جناس الخَطّ » أيضاً، كقول البهاء زهير: [الطويل]

وَلَيْسَ مَشيباً مـا تَـرَوْنَ بِـعَـارِضِي   فَـلا تَـمْـنَـعُـونِي أَنْ أَهِيمَ وأَطْـرَبـا
ومـا هـو إلاّ نـورُ ثَـغْـرٍ لَـثَـمْـتُـهُ   تَعَلَّقَ في أطْـرافِ شعري فَـأَلْـهَبا
وَأَعْـجَـبَـنِي الـتَّـجْـنِيسُ بـيني وَبَـيْـنَـهُ   فَلَمّـا تَـبَـدَّى أشنباً رُحْـتُ أشْيَبـا

وقد جانس بين لفظتي « أَشْنَبَ » الرجل: كان أبيض الأسنان حَسَنُهَا، وبين « أَشْيَبا »

بمعنى: الشيب، اختلاط الشعر الأسود بشعر أبيض وزوال نضارة الشباب. ومنه قول جرمانوس فرحات: [الخفيف]

يـا سُـروري أَقِـلْ عَـنـي شُـروري   يَـا حَشَـائِي لـكَ الصفَـا والصفـاءُ

جانس الشاعر جناساً مصحَّفاً في صدر البيت بين لفظتي « سروري » بمعنى: الفرح والحبور، وبين « شُرُوري » بمعنى: نقيض الخير، وهو اسم جامع للخطايا. وكذلك جانس بين لفظتي « الصفا » أي الخالص من كل شيء، وبين « الصفاء » بمعنى: « المصافاة والمودَّة ».

٥٩ ـ الجِنَاسُ المُضَارِع

المُضَارِع: المشابه، صيغة الفعل التي تَدُلُّ على الحال أو الاستقبال. قال العبَّاسيّ: « جناس المضارع هو ما أبدل من أحد رُكْنَيه حرف من مخرجه أو قريب منه. فمن الشاهد الأوَّل قول الشريف الرَّضيّ: [البسيط]

لا يـذكـرُ الـرمْـلَ إلاَّ حـنَّ مُغْـتـربٌ   لَـهُ إلـى الـرَّمـلِ أَوْطَـارٌ وأَوْطَـانُ

فجانس الشاعر بين لفظتي « أوطار » و« أَوْطان »، إِذْ إِنَّ حرف الراء وحرف النون من الحروف الذولقيَّة المتساوية في المخرج ». وقال القزوينيّ: إنْ كانَ الحرفان متقاربين سُمِّي مُضَارِعاً، وهو إمَّا في الأوَّل، نحو: « بَيْني وبَيْنَ ركني لَيْلٌ دَامِس وطريقٌ طَامِس »، أو في الوَسَطِ نحو: « وهُمْ يَنْهَوْنَ عنه ويَنْأَوْنَ عنه »، أو في الآخر نحو: « الخَيلُ مَعْقُودٌ بنواصِيهَا الخَيْرُ ». وسَمَّاهُ صاحب « نضرة الإغريض » « تجنيس الخطّ ». وعرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: هو كالمطمّع، إلاَّ أنَّه يُفرَّق عنه بأَنْ يكونَ الحرفُ المُبْدَلُ من مخرج المبدل منه؛ كقول الصَّفديّ: [البسيط]

لَـمْ يَبْـقَ لـي فـي هـوى الآرام آرابُ   ولا لِـسَـمْـعِـي عَـلى الإطْـراءِ إِطْـرابُ

وقد جانس بين لفظتي « الآرام » جمع رئم وهو الظَّبي الأبيض، وبين « الآراب » جمع الأرب بمعنى: الحاجة. ومن الشاهد الثَّاني، قول ابن جابر الأندلسيّ: [الرمل]

سَـلَبَ الـقَـلْبَ غَـزَالٌ قَـدُّهُ   قَـدْ حَـكَى الـبَـانَ لنـا الـسَّلَمَـا
نُـونُ صُـدْغَـيـهِ إذا أَبْـصَـرَهُ   كـاتِـبٌ أَلْقَـى إليـهِ الـقَـلَمَـا

فقد جانس بين لفظتي « السُّلَمَا » و « القَلَمَا » فالسين من حروف المباني الأَسَلِيَّة، والقاف من حروف المباني اللَّهَوِيَّة ، فهما متقاربان في المخرج.

وسَمَّى ابن رشيق جناس المضارع باسم « المضارعة » وقال إنه على ضروب كثيرة، منها أَنْ تزيد الحروف وتنقص، وهو الَّذي يُسَمِّيه القاضي الجرجانيّ الناقص. كقول أبي تمّام: [الطويل]

يَمُدُّونَ من أيدٍ عَواصٍ عَوَاصِمٍ　　تَصُولُ بأَسْيَافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

ومنها أن تتقدَّمَ الحروف وتتأخَّرَ ، كقول أبي تمّام: [البسيط]

بِيضُ الصفائحِ لا سُودُ الصحائفِ في　　مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

ومنها التّصحيف ونقص الحروف، كقول بعضهم: [الوافر]

فَإِنْ حَلُّوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَقَرٌّ　　وَإِنْ رَحَلُوا فليسَ لهُمْ مَفَرُّ

فالجناس المضارع هنا في « مقر » و « مفر » جِناس مصحف مع تقارب في الحروف بين « الفاء » من الحروف الشّفويّة وبين « القاف » الحرف اللّهويّ في حروف المباني. ومنه قول الرّازي: « إنّ الحرفين اللّذين وقع الاختلاف فيهما إمّا أَنْ يكونا متقاربين أو لا يكونا متقاربين، فالأوّل يُسَمّى المضارع والمطرف ».

وقال السّكاكيّ: « التَّجْنِيسُ المضارع أو المطرف هو أَنْ يختلفا بحرف أو حرفين مع تقارب المخرج ». بينما عرّفه ابن الزَّمْلكانيّ بقوله: « وإنْ لَمْ يتّفقا خطاً، فإنْ وقعَ التّفاوت بحرف من الحروف المتقاربة سواء وقع أوّلاً أو آخراً أو حَشواً لقب المضارع »، ومثله قول الحلبيّ والنُّويْريّ. وقال العلويّ: « هو أَنْ يجمعَ بين كلمتين هما متجانستان لا تفاوت بينهما إلّا بحرف واحد، سواء وقع أوّلاً أو آخراً أو وسطاً أو حشواً. وهو وجهان:

الأوّل: أَنْ يقعَ الاتّفاق في الحروف المتقاربة، كالحديث الشريف « الخيل معقود بنواصيها الخير ».

والثّاني: أَنْ يقعَ في الحروف التي لا تقارب فيها، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ ﴾[1] فحرف « الرّاء » و « النّون » حرفان لا تقارب بينهما ».

---

(١) سورة النّساء، آية رقم (٨٣).

وأدخله السّكاكيّ في تجنيس التّصريف، وهو عنده قسمان: ما يكون التّخالف بحرف مقارب في المخرج، وما يكون بغيره؛ والأوّل يُسَمّى «المضارع»، والثّاني «اللّاحق». وكلٌّ منهما، إمّا في الأوّل، أو في الوسط، أو في الآخر. والمضارع عند الحمويّ هو «المشابه في المخرج».

وسَمّاهُ المدنيّ «المطرف» وقال: «وأمّا الجِناس المطرف فهو ما زاد أحد رُكْنَيْه على الآخر بحرف في طرفه الأوّل، وهو عكس المذيل. وقد يُسَمّى هذا الجِناس «المردوف والنّاقص»، وفي تسميته اختلاف كثير؛ ولكنّ المطرف أولاها، لأنّه مطابق للمُسَمّى، إذ الزيادة فيه كالطّرف لأنّها في أوّلِه، وخير الأسماء ما طابق المُسَمّى».

٦٠ ـ الجِناسُ المُضَاعَف

المُضَاعفُ، من الفعل ضعفَ يضعفُ القوم: كثرهم فصار له ولأصحابه الضعف عليهم. وضَعفَ الشّيءَ: ضاعفه. الجِنَاس المضاعف هو من مخترعات الحِلّيّ، وعَرَّفه بقوله: «أن يَعْمدَ النّاظمُ إلى ثلاث كلماتٍ متّفقاتٍ في الحروف والحركات مختلفاتٍ في المعنى إحداهنَّ تِلْوَ الأخرى، أو من كلمتين إحداهما من مضاعف الرُّباعيّ والأخرى من حرفين هما من مادة المضاعف». كقول الحِلّيّ: [البسيط]

سَلْ سَلْسَلَ الرِّيقِ لِمْ لَمْ يَرْوِ حَرُّ ظَمَا ... بَلْ بَلْبَلَ القَلْبَ لَمَّا زادَهُ أَلَمَا

قَدْ قَدُّ قَدُّ حبيبي حَبْلَ مصطبري ... إنْ آنَ أنْ اجْتَنِي جُرْماً فلا جَرَما

جانس الحِلّيّ بين لفظتي «سَلْ» وهو الأمر من سأل، وبين «سَلْسَل» وهو العذب من الماء، وبين لفظتي «بَلْ» حرف إضراب بعد الإيجاب والأمر، وبين «بلبل» بمعنى: أوقع القلب في الهم والحيرة. وجانس كذلك في صدر البيت الثّاني بين لفظتي «قَدْ» حرف يفيد التّحقيق مع الفعل الماضي، وبين «قَدَّ، قَدُّ» وهما فعل بمعنى قطع يليه اسمٌ بمعنى القوام. وجانس في عجز البيت بين «إن» حرف شرط يجزم فعلين، وبين «آن أن» بمعنى: حان، وأنْ حرف نصب ومصدر. وقد سمّاهُ العسكريّ «الاستتباع» ومثله السّكاكيّ وابن أبي الإصبع المصريّ.

٦١ ـ الجِناسُ المُضَاف

أَضَافَ الشّيء إلى الشّيء: أَمَالَهُ وأسنده، وضَمّهُ؛ والمضاف: الملزَق بالقوم. عرَّف

القاضي الجرجاني الجناس المضاعف بقوله: « ومنه التَّجنيس المضاف، كقول البحتريّ: [الوافر]

أَيَا قَمَرَ التَّمامِ أَعَنْتَ ظلماً ... عَلَيَّ تَطَاولَ اللَّيلِ التَّمام

ومعنى التَّمام واحد في الأمرين، ولو انفرد لمْ يعد تجنيساً؛ ولكنْ أُحدهما صار موصولاً بالقمر والآخر باللَّيل، فكانا كالمختلفين ». وسَمَّاهُ (هذا الجناس المضاف) الرُّمَّانيّ « مزاوجاً ». كقول بعضهم: [الطويل]

حَمَتْنِي مياهُ الوفرِ منها مَوارِدِي ... فلا تَحميانِي وِرْدَ مَاءِ العَنَاقِدِ

وقال المصريّ: وأمَّا القسم الَّذي جعلته لها تاسعاً، وهو الَّذي ذكره التَّبريزيّ وسمَّاه « التَّجنيس المضاف » وأنشد فيه قول البحتريّ: « أيا قمر التَّمام... » فهو مع قطع النَّظر عن الإضافة من تجنيس التَّحريف، لكن هو قسم قائم بذاته، لاتصال المضاف بالمضاف إليه. وليس هذا النوع من تسمية التَّبريزيّ، وإنَّما من تسمية القاضي الجرجانيّ. بينما سَمَّاهُ ابن الزُّملكانيّ « تجنيس الإضافة » وقد تقدَّم.

٦٢ ـ الجِنَاسُ المُطَابِق

المُطَابقُ بين الشَّيئين: جعلهما على حذوٍ واحدٍ، وطابقه على الآخر: ساواه ومالأه. ذكر البغداديّ الجنَاس المطابق بقوله: وأمَّا التَّجنيس فهو أنْ يأتي الشاعر بلفظتين في البيت إحداهما مشتقَّة من الأخرى، ويُسَمُّونه المطابق، وهو أشهر أوصافه وأكبر أصنافه. كقول امرىء القيس: [الطويل]

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ من بُعْدِ أرضه ... لِيُلْبِسَنِي من دائِهِ ما تلبَّسَا

وفي هذا النَّوع قال قُدامة: « فأمَّا المطابق فهو ما يشترك في لفظة واحدة بعينها ». وهو من تسميته ؛ ومنه قول زياد الأعجم: [الطويل]

ونُبِّئْتُهُم يَسْتَنْصِرونَ بكَاهِلٍ ... ولِلُّؤْمِ فيهم كاهلٌ وسنامُ

والتَّجنيس المطابق هو التَّجنيس المطلق عند التَّبريزيّ الَّذي نقل عنه البغداديّ تعريفه ومثاله، ولكنَّه وضعه للمطابق.

٦٣ ـ الجِنَاسُ المُطَرَّف

المُطرف والطَّرَف: منتهى كلّ شيء، وطرف الشّيء: أشرفه. عرَّف ابن حجَّة الحمويّ الجناس المطرف بقوله: « هو ما زادَ أحدُ رُكْنَيه على الآخر حرفاً في طرفه الأوَّل. وسَمَّاهُ بعضهم النَّاقص والمردف ؛ وفي تسميته اختلاف كثير ». ومثله قول جرمانوس فرحات. وسَمَّاهُ بعض العلماء « المذيَّل المعكوس » لِعَكْسِ الزيادة فيه ؛ وشاهده قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

يا سَعْدُ ما تَمَّ لي سَعْدٌ يُطَرِّفُني   بقُرْبِهم وقليلُ الحظِّ لَمْ يُلَمِ

قوله « يُطَرِّفُني » ورّى به عن الجِنَاس المطَرَّف بين لفظتي « لم » و« يلم » حيث زادت لفظة « يلم » حرفاً في أوَّلها عن لفظة « لم ». وفي البيت تورية بالجِنَاس التَّام ما بين لفظتي « سعدٌ » و« سعد » وهو أسلوبه. وقال الخزرجيّ: [البسيط]

هلْ أهْلَ ودِّي أرى بعد التَّفَرُّقِ أو   هَلْ من يُطرِّفُنِي يَوْماً بذكرهم

وقد جانس بين « هل » حرف الاستفهام، وبين « أهْل » أي الأصحاب والأحِبَّة. ومنه قول جرمانوس فرحات: [البسيط]

لَبّى لِداعي الرَّدى طوعاً إليه ومَنْ   أجابَ دَاعِي النَّدى يَوماً فلَمْ يُلَمِ

وقد جانس الشاعر هنا بين لفظتي « لم » حرف جزم ونفي قلب (نفي المضارع وقلبه ماضياً)، وبين لفظة « يُلَم » من اللَّوم.

٦٤ ـ الجِنَاسُ المُطْلَق

المُطْلَق ضد المُقَيَّد، ومن الخيل ما لا تحجيل في إحدى قوائمه، يُقال مُطلقاً، أيْ على وجه عام لا استثناء فيه. قال ابن رشيق بعد أنْ عرَّف « التَّجنيس المحقَّق »: ومثله في الاشتقاق قول جرير: [الطويل]

فما زَالَ مَعْقُولاً عِقَالٌ عَنِ النَّدَى   ومَا زَالَ مَحْبُوساً عَن المَجْدِ حَابِسُ

والجرجاني يُسَمّيه « التَّجنيس المطلق » وهو أشهر أوصافه، كقول النَّابغة: [البسيط]

وأقْطَع الخرقَ بالخَرقاءِ قد جَعَلَتْ   بَعْدَ الكلالِ تَشَكَّى الأيْنَ والسَّأما

وعرَّف التَّبريزيّ هذا النَّوع قائلاً: « التَّجنيس أَنْ يأتي الشاعر بلفظتين في البيت إحداهما مشتقّة من الأُخرى، وهذا الجنس يُسمُّونه « المطلق »؛ نحو قول امرىء القيس: [الطويل]

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ من بُعْدِ أَرْضِهِ ... لِيُلْبِسَني من دَائِهِ ما تَلَبَّسَا

وقد جانس الشاعر بين « طمح » بمعنى شرف، وبين « الطَّمَّاح » اسم الرجل الذي أرسله القيصر بالثوب المسموم فأصاب الشاعر، وفي عجز البيت جانس أيضاً بين « ليلبسني » بمعنى: ما يلبس من الدِّرع، وبين « تَلَبَّسا » بمعنى: سَتَر الحقيقة. وقال البغداديّ: «هو التَّجنيس المطابق ». وذكر له الأمثلة نفسها. وذكر ابن الزَّملكانيّ نفس التَّعريف الَّذي قاله التَّبريزيّ ومثّل بقول جرير.

وحقيقة هذا الجِنَاس أَن يتَّفِقَ الرُّكْنَانِ من حيث المادة، ويَخْتَلِفَا من حيث التَّركيب والحركات، وبهذا يُشبِّه المشتق، ولأجل هذا سَمَّاه البعض « المشابه والمحض » لكونهما يوهمان بأنَّهما ناتجان عن أصل واحدٍ، ولكنَّ مشابهتهُما لفظيَّة لا من حيث المعنى، ولهذا سَمَّاهُ المظفَّر العلويّ « تجنيس اللَّفظ » وعَدَّه من النَّاقص، وقال: « المختلف بالأحرف، وتتَّفق الكلمتان في أصل واحد يجمعهما الاشتقاق، وما هذا حاله يُقال له المطلق ». ومثَّله ببيت جرير المتقدم. ثمَّ قال: « وإنَّما ما سُمِّي مطلقاً لأنَّه لمَّا كانت حروفه مختلفة ولمْ يشترط فيه أمر سواه قيل له مُطْلق ». وقد سَمَّاهُ السَّكاكيّ « تجنيس المشابهة أو المتشابه ».

وقال الحمويّ: « أمَّا الجِنَاس المطلق، فإنَّ للنَّاس في الفرق بينه وبين المشتق معارك ». وسَمَّاهُ غيره « المتقارب » لِشِدَّة مشابهته وقربه من المشتق وكلُّ منهما يختلف في الحروف والحركات، ولكنَّ الفرقَ بينهما دقيق، قَلَّ من أتى بصحته ظاهراً، فإنَّ المشْتقّ غلط فيه جماعة وعدوه تجنيساً، وليس الأمر كذلك، فإنَّ معنى المشتقّ يرجع إلى أصل واحد. والمراد من الجِنَاس اختلاف المعنى في ركنيه، والمطلق كلُّ ركنٍ منه يباين الآخر في المعنى ». ومن شواهده قول العَجَّاجِ: [مشطور الرَّجز]

وابْنُ عَبَّاسٍ قَرِيعُ عَبْسِ ... في قِنْسِ مَجْدٍ فَاتَ كُلَّ قِنْسِ

جانس الشاعر بين لفظتي « عباس » اسم العلم، وبين « عبس » قبيلة من قَيْس عيلان، وكذلك جانس بين لفظتي « قنس » بمعنى: الوصل، وبين « قنس » بمعنى:

الأصل. وقال كُشَاجِم في غلام أَسود: [السريع]

يا مُشْبِهاً في فِعْلِهِ لَوْنَهُ   لَمْ تَعْدُ ما أَوْجَبَتِ القِسْمَهْ
فِعْلُكَ مِن لَوْنِكَ مُسْتَخرَجٌ   والظُّلْمُ مُشْتَقٌّ من الظُّلْمَهْ

وقد جانس الشاعر جِناساً مُطلقاً في عجز البيت الثّاني بين لفظتي « الظلم » بمعنى: ذهاب الحقّ، وبين « الظُّلْمَة » ذهاب النور.

٦٥ ـ الجِنَاسُ المُطَمِّع

المُطَمِّعُ جمع مَطَامِع ما يُطْمَعُ فيه ويُرْغَب. ذكره المظفَّر العلويّ قائلاً: « الجناسُ المُطَمِّعُ هو أنْ يأتي الشاعر بكلمة ثمّ يَبْدأ في أُختها على وفق حروفها فيطمعُ في أنّه يَجيءُ بمثلها فيبدل في آخرها حرفاً بحرف، وهو حسن في التّجنيس ». ومثله قال جرمانوس، إلاّ أنّه شرط أنْ يكونَ الحرف المبدل في آخره غير المبدل منه من حيث المخرج، ولا قريباً إليه، وسَمّاهُ اللاّحق أيضاً. وشاهده قول الصّفديّ: [الكامل]

لِي في الدُّجَى السّاجي حَنِينُ السّاجِعِ   وتَطَلُّعُ الرَّاجي وُرُودَ الرَّاجِعِ
ولَكَمْ رَعَتْ عَيْنِي السُّهى لِسُهَادِهَا   بِتَذَلُّلِ الدَّاري بِبَأْسِ الدارِعِ

جانس الشاعر بين لفظتي « السّاجي » بمعنى الساكن المظلم، وبين « ساجع » من سَجْع القُمريّ: ذَكر الحَمَام. وكذلك جانس بين لفظتي « الرَّاجي » من الرَّجاء، وبين « الراجع » من الرجوع. وقد سَمّاهُ السّكاكيّ في المفتاح « المضارع ». وذكره السّيوطيّ قائلاً: « وسَمّى قوم هذا النّوع المطمع، لأنّه لمّا ابتدأ بالكلمة على وفق الحروف الّتي قبلها طمع في أنّه يجانسها بمثلها جناساً مماثلاً. كقول ابن الورديّ: [مجزوء المجتث]

إنْ جِئْتَ سَلْعاً فَسَلْ عَنْ   ظَبْيٍ مِن الظَّبْيِ أَحْسَنْ
لا ما يُقَاسُ بِبَدْرٍ   فالحُبُّ أَفْتَى وأَفْتَنْ

جانس الشاعر بين لفظتي « سَلعاً » اسم يُطْلَقُ على موضع في شمال المدينة، وقيل: في ديار هُذَيل. وبين « وسَلْ عن » عن السُّؤال، وكذلك جانس بين لفظة « أفتى » من الفُتُوَّة، وبين « أَفْتَنْ » من الفتنة بمعنى سحرِ الجمال وتوليه الفؤاد.

٦٦ ـ الجِنَاسُ المَعْكُوس

المَعْكُوسُ من أجزاء الوحدات الشهيرة، مقلوبُها ومَكْفُوؤُها. إنَّ حقيقةَ الجِنَاس المعكوس هو أنْ يقدِّم المتكلِّمُ المؤخَّرَ من الكلام ويُؤخِّر المقدَّم منه. وقد سَمَّاهُ قُدامة بن جعفر الكاتب «التَّبديل» وذلك اسم مناسب لمسمَّاه، لأنَّ المؤلف يأتي بما كان مقدَّماً في جزء كلامه الأوَّل مؤخراً في الثاني وبما كان مؤخراً في الأوَّل مقدماً في الثَّاني، على حدّ قول ابن الأثير. والمعكوس ضربان:

الأوَّل: عكس الألفاظ، كقول بعضهم: «عادات السادات سادات العادات». وكقول عتاب بن ورقاء: [الكامل]

إنَّ اللَّيالي لِلأنَامِ مَنَاهِلٌ ... تُطوى وتُنْشَرُ دُونَها الأعْمارُ
فقِصَارُهُنَّ مع الهُمُومِ طويلةٌ ... وطِوَالُهُنَّ مع السرور قِصَارُ

ومثله قول الأضْبَط: [المنسرح]

قَدْ يَجمعُ المالَ غَيْرُ آكِلِهِ ... ويأكلُ المالَ غيرُ مَنْ جمعَهْ

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ ﴾[1].

الثَّاني: عكس الحروف، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُلٌّ في فَلَكٍ ﴾[2] ومن النَّظم قول بعضهم: [مخلع البسيط]

كُرْسِي تَفَاءَلْتُ فِيهِ لَمَّا ... رَأيْتُ مَقْلُوبَهُ يَسُرُّكْ

وقال آخر: [البسيط]

كَيفَ السُّرُورُ بإقْبَالٍ وآخِرُهُ ... إذَا تَأمَّلْتَهُ مَقْلُوبُ إقْبَالِ

وقوله: «إقبال» مقلوب «لابقاً». ويقول ابن الأثير: «وهذا الضرب نادر الاستعمال، لأنَّه قلَّما تقع كلمة تقلب حروفها فيجيء معناها صواباً».

---

(١) سورة الرُّوم، آية رقم (١٩).
(٢) سورة يٓس، آية رقم (٤٠).

٦٧ ـ جِنَاسُ المَعْنَى

المَعْنَى من فعل تَمَعنى يَتَمَعْنى؛ فَهْمُ المعنى أو استخراجه، أتى بالمعاني. عرَّف الحلبيّ والنُّوَيْرِيّ جِنَاس المعنى فقال كلّ منهما: « هو أنْ تكون إحدى الكلمتين دالّة على الجِنَاس بمعناها دون لفظها. وسبب استعمال هذا النَّوع أنْ يقصدَ الشاعر المجانسة لفظاً ولا يوافقه الوزن على الإتيان باللَّفظ المجانس، فيعدل إلى مرادفه». ثمّ قالا: « وبعضهم لا يدخل هذا في باب التَّجنيس، وإنْ كانَ في غاية الحسن والصعوبة ». وتحدَّث المظفَّر العلويّ فقال: هو أنْ يأتي الشاعر بألفاظ يدلُّ بمعناها على الجِنَاس وإنْ لمْ يذكره، كقول الشاعر في مدح المهلب: [الطويل]

حَذَا بِأَبِي أمّ الرِّئال فأَجْفَلَتْ ... نَعَامَتُهُ من عارِضٍ يَتَلَهَّبُ

فأراد أنْ يجانس الشاعر بين أبي نَعَامَةَ وهو رجل، وبين نَعَامَته وهي رُوحُهُ، فلم يستقمْ له، فَعَدَلَ إلى مُرادِف أبي نَعَامَةَ وهي أمّ الرِّئال، لأنَّ رديف النَّعامة أمّ الرِّئال. وذكر هذا النَّوع من الجِنَاس في « تجنيس الإشارة » يحيى بن حمزة العلوي. وأفْرَدَ جرمانوس فرحات والحمويّ نوعاً سَمَّياهُ « الجناس المعنويّ » وهو « تجنيس المعنى » وقسَّماهُ إلى تجنيس إضمارٍ، وتجنيس إشارة. وقال ابن حجَّة الحمويّ: « إنَّ المعنويّ طرفة من طرف الأدب، عزيز الوجود جداً ». وتابعه في ذلك السيوطيّ والمدنيّ، وقسَّمَاهُ إلى إضمار وإشارة؛ وقد تقدَّم هذان النَّوعان.

٦٨ ـ الجِنَاسُ المَعْنَوِيّ

الجِنَاسُ المعنويّ هو تجنيس المعنى، وقد تقدَّم. غير أنَّ ابن حجَّة الحمويّ تقيّ الدين أفْرَدَ له نوعاً خاصاً، ووافقه جرمانوس فرحات بقوله: « إنَّ حقيقةَ هذا الجِنَاس صِنْفَان: تجنيس إشارةٍ، وتجنيس إضمار ». انظره في باب جِنَاس الإشارة وجِنَاس الإضمار.

٦٩ ـ الجِنَاسُ المُغَايِر

المُغَايِرُ من غيَّر الشَّيء: حَوَّله وبَدَّلَ به غيره جَعَلَهُ غيرَ ما كان. عرَّف ابن منقذ الجِنَاس المغاير بقوله: « التَّجنيسُ المغَايرُ هو أنْ يكونَ الكلمتانِ اسماً وفعلاً ». ومثَّل بقوله تعالى:

﴿ يَا أَسَفَى عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[1] وقوله جلَّ جلاله: ﴿ فَكُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾[2] وكقول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

كَأَنَّ البُرَى والعَاجَ عِيجَتْ مُتُونُهُ   على عُشَرٍ نهَى به السَّيْلَ أَبْطَحُ

الجِنَاس المغاير هنا بين لفظتي « العاج » و« عيجت » بمعنى: لويت. ومعنى نهى به السيل: أي بلغ به إليه فهو أنعم له وأكثر لدُونة أيْ واضحة اللِّين والنعومة. وقال بعضهم: [الخفيف]

رُبَّ خَوْدٍ عَرَفْتُ فِي عَرَفَاتِ   سَلَبَتْنِي بِحُسْنِهَا حَسَنَاتِي
وَرَمَتْ بِالجِمَارِ جَمْرَةَ قَلْبِي   أَيُّ قَلْبٍ يَقْوَى على الجَمَرَاتِ

فالجِنَاسُ المغاير بين لفظتي « عرفت » و« عرفات » وكذلك بين « بحُسْنِها » وبين « حَسَنَاتي » وكذلك جانس بين « الجِمَار » وبين « الجمرات ». وذكره المظفَّر العلويّ قائلاً: « الجِنَاس المغاير هو أنْ يأتي الشاعر بكلمتين إحداهما اسم والأخرى فعل ». ثمَّ قال: « وهذا التَّجنيس يستحسنه أهل البديع في الشعر، وهو كثير جداً ».

وقال الحلبيّ والنُّويْريّ: « وممَّا يشبه المشتق ويُسمِّيه بعضهم المشابه وبعضهم المغاير، كقوله تعالى: ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾[3] » وسمَّاه ابن الأثير الحلبيّ « جناس المغايرة » وقال: « هو أنْ تكونَ إحدى الكلمتين اسماً والأخرى فعلاً ».

٧٠ ـ الجِنَاسُ المَفْرُوق

المَفْروقُ من فعل فرَّق تفريقاً الشَّيءَ: وزَّعه وبدَّده وانفصل عنه. الجِنَاس المفروق هو الضرب الثَّاني من التَّجنيس المركَّب، والمركَّب قد يكون من كلمة وبعض الكلمة وهو المرفو، أمَّا إذا اختلفا فهو المفروق. ومنه قول البُسْتِيّ: [مجزوء الرمل]

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الجَا   مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذي ضَرَّ مُدِيرَ الـ   ـجَامِ لَوْ جَامَلَنَا

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٤).
(٢) سورة النَّحل، آية رقم (٦٩).
(٣) سورة النَّمل، آية رقم (٤٤).

وقد جانس جِنَاساً مفروقاً، وهو المتَّفق لفظاً لا خطّاً بين لفظتي « جَامَ لنا » وبين لفظة واحدة « جامَلَنَا ». وكقول ابن عباد: [مجزوء الرجز]

قَـالَـتْ لَـقَـدْ هِـنَّـا هُـنَـا   مَـوْلاَيَ أيـنَ جـاهُـنَـا
قُـلْـتُ لـهـا إلَـهُـنـا   صَـيَّـرنَـا إلـى هُـنَـا

جانس بين « هِنّا » و « هُنا » وكذلك بين « إلـهنا » وبين « إلى هُنا ». وقال المدنيّ: « وخصَّ باسم المفروق لافتراق الرُّكنَيْن في الخط ». ومن أمثلة هذا النّوع قول المُطّوعيّ: [الكامل]

لا تَـعْـرِضَنَّ عـلى الـرُّواةِ قَصِيـدةً   مـا لم تبـالِـغْ قبـلُ في تَهْـذِيبهـا
فمتى عَـرَضْـتَ الشِّعْرَ غيـرَ مُهَـذَّبٍ   عَـدُّوه منك وسَـاوِساً تَهْـذِي بِهـا

جانس المُطّوعيّ بين لفظتي « تهذيبها » من التّهذيب والحكمة، وبين « تهذي بها » اللّفظة المركبة بمعنى: الكلام المشوش. وعرَّف العباسيّ الجِناس المفروق قائلاً: « هو المتفق لفظاً لا خطاً ». ومثله جرمانوس فرحات.

٧١ ـ الجِنَاسُ المُقَارَب

المُقَارِبُ من الفعل قَرِبَ، وقَارَبَ الأمْرَ: ترك الغُلُوّ وقصد السداد وداناه. قال صاحب « نضرة الإغريض »: هو الإتْيَانُ بِرُكْنَيْن مُتَقارِبين للجِنَاس المُطلق، ولا تجنيس بينهما، وإلاّ فهو لاحق بالمطلق لا محالة لعدم وجود الفرق الصَّريح بينهما. وشاهِدُهُ قول ابن عبد الملك الأسَديّ: [الكامل]

رَدَّ الـخَـلِيطُ أيَـانِـقـاً وَجِـمَـالا   وأرَادَ جِـيـرَتُـكَ الـغَـداة زِيـالا

جانس الشاعر جِنَاساً مقارباً، إذ لا اتّفاق ولا اختلاف بين رُكنَي التّجنيس، ففي البيت « رَدَّ » بمعنى دَفَعَ، و « أراد » بمعنى طلب. وكقول قيس بن زهير العبسيّ: [الطويل]

يُعِـدُّونَ لـلأعْـداءِ كُـلَّ طِمِـرَّةٍ   وأجْـرَدَ مَحْبُوكِ الخَصَـائِلِ صَلْدَمِ

جانس الشاعر بين لفظتي « يُعِدُّون » من الفعل أعَدَّه بمعنى: هيَّأه لأمر الحرب، وبين « للأعداء » مفرد عدو بمعنى: الخصم. وقال جرمانوس فرحات مؤيداً صاحب « نَضْـرة

الإغْرِيض» : ومنه قوله نظماً: [الكامل]

إنْ كانَ شَخْصِي عَنْ ذُنُوبِي سَائِراً قِدْماً فَلِي قَلْبٌ يَحِنُّ وَرَاءَ
فَلِذَاكَ عُجْتُ وفِي فُؤَادِي صَبْوَةٌ تَلْهُو وشَوْقٌ لا يَمَلُّ شَقَاءَ

وقد جانسَ الشاعرُ جناساً مقارباً في عجز البيت الثاني بين لفظتي «شوق» و«شقاء».

٧٢ ـ الجِنَاسُ المُقْتَضَب

المُقْتَضَبُ من المرء: المُكَلَّفُ عملاً قبل أنْ يستطيعَ أن يُحسنه، والمُقتضب من الشعر والكلام: المرتجَل. الجناس المقتضب هو تجنيس الاشْتِقَاق وتجنيس الاقتضاب. انظره في بابهما.

٧٣ ـ الجِنَاسُ المُقَطَّع

المُقَطَّعُ: الذي انقطعت حجَّتُهُ، وقَطَعَ الشَّيء: جَزَّهُ، أبانه وفصله. ذكر ابن أبي الإصبع المصريّ الجِنَاس المقطَّع قائلاً: «هو أنْ يأتي المتكلِّم بكلماتٍ مُنْفَصِلة الأحرف في الكتابة غير متصلة، ويُقال له المُنْفَصِل». ومثَّله بقول الحلِّي: [المتقارب]

إذا زَارَ دَارِي زَوْرٌ وَدُودٌ أوَدُّ وأُورِدُهُ وِرْدَ وُدِّي
وإنْ رَامَ زَادِي أذَى وَارِدٍ أُدَاوِي أذَاهُ إذا رَامَ وِردي
وإنْ زَارَهُ وَارِدٌ ذُو رَدَى أرُدُّ أذَى أدِّهِ أيَّ رَدِّ

وقد جانس جناساً مقطعاً، إذْ أتى الحِلِّيّ بكلمات مقطوعة منفصلة الأحرف غير متصلة كما هو وارد في الأبيات المذكورة. وقال آخر في هذا النَّوع: [مجزوء الرمل]

إنَّ زرزوراً وَوزَّاً زَوَّدُوا دَاوُدَ زَادَا
وأرادوا وُدَّ دَا وُدَ ودَاوُدُ أرَادَا

وقد جانس الشاعر جناساً مقطعاً كما مرَّ في الأبيات السابقة. ومثله قول محمد بن محمد أبي بكر الوطواط: [المتقارب]

وأَدْرِكْ إنْ زُرْتُ دَاوُدَ دُرّاً ودُراً وَدَاوِ وُرْداً وَوِرْدَا

وقد جانس الوطواط جِناساً مقطّعاً، إذ أتى بكلمات منفصلة الحروف غير متّصلة؛ ففي صدر البيت أُدْرِك إنْ زُرْتَ داوُدَ دُرّاً، فكلُّ كلمة منفصلة الحروف عن سابقتها ولاحقتها.

٧٤ ـ الجِنَاسُ المَقْلُوب

المَقْلُوبُ من الفعل قَلَبَ الشيء: حَوَّله عن وجهه أو حالته وجَعَل أعلاه أسفله. الجِنَاس المقلوب هو «تجنيس العكس» (جناس عكس الجمل). انظره في بابه.

٧٥ ـ الجِنَاسُ المُكْتَنِف

المُكْتَنِفُ من فعل كَنَفَ كَنَفاً الشيء: صَانَهُ وحَفِظَهُ وحَاطَهُ وضَمَّهُ إليه. قال السيوطيّ وهو يتحدّث عن أنواع الجِنَاس النّاقص: والثّاني سمّيته أنا بالمكتنف، لأنّ حرف الزّيادة فيه مكتنف، أيْ متوسط بين ما اكتنفاه، كقولهم: «جدي جهدي» وحديث أحمد: «الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة الشاذّة». وحديث مسلم: «ما أنزل اللّهُ داءاً إلاّ أنْزَلَ له دواءاً».

٧٦ ـ الجِنَاس المكرَّر

المُكَرَّر هو الجِنَاس المزدوج. وقد تقدّم درسه انظره في بابه.

٧٧ ـ الجِنَاسُ المُلَفَّق

المُلَفَّقُ من الفعل لَفَقَ لفقاً الثّوب: ضَمَّ شقّةً منه إلى أُخرى فَخَاطَهما، ولَفَّق الحديثَ: زَخْرفه ومَوَّهه بالباطل. قال ابن حجّة الحمويّ: «حَدُّ المُلَفَّق أنْ يكون كلُّ من الرُّكْنَيْنِ مُرَكَّباً من كلمتين، وهذا هو الفرق بينه وبين المُرَكَّب. وغالب المؤلفين ما فرّقوا بينهما بل عدُّوا كلَّ واحد منهما مركّباً، إلاّ الحاتميّ وابن رشيق وأمثالهما، ولعمري لو سمُّوا الملفّق مركّباً والمركّب ملفّقاً لكان أقرب إلى المطابقة في التّسْمية، لأنّ الملفّق مركّب من الرُّكنين، والمركّب ركن واحد كلمة مفردة، والثّاني مركّب من كلمتين، هذا هو التّلفيق. وما أَلَمَّ بالملَفَّق أحدٌ من أصحاب البديعيّات غير الشيخ صفيّ الدّين الحِلّيّ: [البسيط]

فَقَدْ ضَمِنْتُ وُجُودَ الدَّمْعِ مِنْ عَدَمٍ ... لَهُمْ ولم أَسْتَطِعْ مع ذاك مَنْعَ دَمِي

فقد جانس الحِلّيّ بين اللّفظتين المركّبتين «من عَدَم» أي فقدي لهم، وبين «مَنْعَ

دمي » أيْ كَفُّهُ وحَبْسُهُ. وإخاله الدَّمع المهراق دماً لتهيامه وتبريح شَوقِهِ مجازاً لا حقيقة.
ومنه قول ابن حجَّة الحمويّ: [البسيط]

ورُمْتُ تَلْفِيقَ صَبْـرِي كَيْ أرى قَـدَمِي ... يَسْعَى معي فسَعى لكـنْ أُراقَ دَمِي

الحقيقة: « تسعى معي » لأنَّ القَدَمَ مؤنثة دواماً، غير أنَّ ابن حجَّة ذكره وفاقاً للجِنَاس المُلَفَّق، فلو أنَّثه لقال: أرافت دمي، وفي ذلك خلاف لتعريف الجناس المذكور. وفي البيت جِنَاس بين « أرى قدمي » أي ما بين طرف إبهام الرِّجلِ وطرفِ العَقِبِ، وبين لفظة « أُراق دمي » أي أهـدره. وقال كذلك الهاشميّ والعبَّاسيّ وابن شهاب العلويّ.

٧٨ ـ الجِنَاسُ المَـلْـفُوف

المَلْفُوف من الفعل لَفَّ يَلُفُّ لَفّاً الشَّيء: ضدُّ نشره أيْ ضَمَّهُ وجَمعهُ. الجِنَاسُ المَلْفُوف أدخله السيوطيّ في جِنَاس التَّركيب وقال: « هو ما تركب من كلمتين تامَّتين أو ثلاث كلمات ». ويكون متشابهاً، وذلك بأنْ يتَّفقا في الخطّ، كقول البُسْتيّ: [المتقارب]

إذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَهْ ... فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهْ

الشاهد هنا بين لفظتي « ذا هِبَة » و« ذَاهِبَة » وهو المتفق لفظاً لا خطاً. وقال آخر: [مجزوء الرمل]

عَضَّنَا الدَّهْرُ بِنَابِهِ ... لَيْتَ ما حَلَّ بِنَا بِهِ

جانس جناساً ملفوفاً بين « بنابه » و« بنا به » وهما متفقان خطاً. أو مَفْروقاً وذلك بأنْ يختلفا فيه، كقول أحدهم: [البسيط]

وإنْ أقَرَّ على رقٍّ أنَامِلَهُ ... أقَرَّ بالرِّقِّ كُتَّابُ الأنامِ لـه

فجانس بين « أنامِلَهُ » وبين « الأنام له » جناساً ملْفوفاً ومفروقاً، من حيث اختلافهما في الخطّ ».

٧٩ ـ الجِنَاسُ المُـلَـمَّع

المُلَمَّعُ من الخيل وغيرها: الذي يكون في جسده بقع تخالف سائر لونه. الجِنَاسُ

المُلَمَّعُ عَدَّهُ النَّابلسيّ من جناس الحذف. وحقيقته هو أنْ تكون المنظومة معجمة ومُهْمَلَة، إمَّا بيتاً فبيتاً، وإمَّا شَطْراً فشطراً، فمن الأوَّل قول صفيّ الدِّين الحِلّيّ: [مجزوء الرجز]

بـثُّ بِـبَـيْـنِ ظَـبْـيَـتِـي فـي فَيْض غَـيْظِ خَـيْـبَـتِـي
لِـلَهْـوِهَـا وصَـدِّهـا أو لِـمِـطَالِ الـعُـدَّةِ
تَـجَـنَّـبـتْ فَـجَـنَّـنَـتْ بِـغُـنْـجِ جَـفْـنٍ غَـضَّـتِ
إذلالُـهـا لِـحَـالِـهِ لا لِـعُـلُوِّ الـهِـمَّـةِ

وقد جانس جِنَاساً مُلَمَّعاً، إذْ أتى الشاعر بأبيات القصيدة بيت مُعْجَمٍ وبيت مُهْمَل وهكذا...

ومن الشاني قول الحلي أيضاً: [الرمل]

شَـفَّتِي جَـفْـنٌ غـضـيـضٌ غَـنِـجٌ لِـمَـهـاةٍ صَـدُّهـا طـال ورَامـا
فَتَنَتْنِي بِـجَـبِـيـنٍ يَـقَـقٍ كَـهِـلالٍ سَـعْـدُهُ صـار دَوَامـا
بَذَّني نَبْتٌ بِشَيْبٍ شَنَبٌ دُرُّهُ أُودِعَ مِـسْـكـاً ومُـدامَـا

وقد جانس الشاعر جناساً ملمعاً، إذْ أتى بأبيات القصيدة مُعجمة ومُهْمَلة، حيث كان البيت منها صدره معجم الحروف، وعجزه مهمل الحروف، وهكذا إلى آخرِ للأبيات.

٨٠ - الجِنَاسُ المُمَاثِل

المُمَاثِلُ من الفعل مَثَلَ: صار مثلهُ، وماثل مُمَاثَلَةً: شَابَهَهُ. قال التَّفتازانيّ: «سُمِّيَ جِنَاساً مماثلاً جرياً على اصطلاح المتكلِّمين من أنَّ التَّماثل هو الاتحاد في النَّوع». وقال النَّابلسيّ: «المماثلة هي أن تـتماثل ألفاظ الكلام أو بعضها في الزنة دون التَّقفية». وقال ابن رشيق: «المماثلة أنْ تكونَ اللَّفظة واحدة باختلاف المعنى»، نحو قول زياد الأعجم: [الكامل]

فـانْـعَ المُغيـرَةَ لِلْمُغِيـرَةِ إذْ بَـدَتْ شَـعْـوَاء مُشْعِلَة كَنَبـحِ النَّـابِـح

فالجِنَاسُ المماثل هنا بين «المغيرة» اسم رجل، و«المغيرة» الفرس». وقال يحيى بن حمزة العلويّ: «سُمِّيَ هذا النَّوع جِنَاساً لما فيه من المماثلة اللَّفظيَّة».

وقال جرمانوس فرحات: الجِنَاسُ المماثل هو أنْ يأتي النَّاظم والنَّاثر بكلمتين متَّفقتين

في الحروف والحركات مختلفتين في المعنى. فالمماثل جنس تحته أنواع: الكامل، والتاء. والكامل على ضَرْبَيْن: اسميّ، وهو أن يكون الرُّكنان من الجناس اسمين، ويُسَمّى صحيحاً، ومنه قول بعضهم: [البسيط]

والله ما لَمَحَتْ عَيْنِي ولا نَظَرَتْ أَبْهَى وأَحْسَنَ مِنْهُ الدَّهْرَ إِنْسَانَا
فاسْتَحْسَنَتْ ما رَأَتْ مِنْهُ فحين غَدَتْ مَدْهُوشَةً نَسِيَتْ في الخَدِّ إِنْسَانَا

جانس الشاعر بين لفظة « إنسانا » بمعنى الإنسان المعروف في البيت الأوّل، وبين لفظة « إنسانا » بمعنى إنسان العين في البيت الثّاني. أو فعلين: وهو أنْ يكون الرُّكنان من الجِنَاس فعلين ويسمَّى معتدلاً؛ كقول صلاح الدّين الصَّفديّ: [مُخَلَّع البسيط]

سَلاَ هَوَاهَا الـمُحِبُّ لَـمَّا ضَنَّتْ بِطَيْفِ الكَرَى وظَنَّتْ
وَحِينَ زَارَتْهُ صَدَّعَتْهَا لَـمَّا تَعَنَّتْ لَهُ تَعَنَّتْ

جانس الشاعر بين لفظة « ضنَّت » بمعنى بخلت، وبين « ظنَّت » من الظنّ الّذي هو ضدُّ اليقين. وكذلك جانس بين « تعنَّت » بمعنى اعترض، وبين « تعنَّت » بمعنى: أوقعه بما يشقّ عليه. أمَّا التّام، فهو على ضربين: إمَّا من اسم وفعل ويُسمَّى المستوفى، كقول ابن أسد الفارقيّ: [البسيط]

يا مَنْ تُسَلُّ علينا من لَوَاحِظِهِ بِيضٌ وتُشْرِعُ من أعطَافِهِ أَسَلُ
بِحَقِّ مُعْطِيكَ هذا الحُسْنَ صِلْ دَنِفاً فَإِنَّني مِنْكَ غَيْرَ الوَصْلِ لا أَسَلُ

وقد جانس الشاعر هنا بين « الأسل » النبات، وبين « أَسَلُ » معدول به عن أسأل بمعنى الطلب برجاء واستعطاف. وإمَّا من فعل واسم ويُسَمَّى المتجانس، كقول القائل: [الطويل]

وسَوَّفْتَ بالوَعْدِ الذي كان بَيْنَنَا وأَصْبَحْتَ تَلْوِيني على كُلِّ تَلْوِيني
رُوَيْدَكَ لا تَعْجَلْ عَلَيَّ فَبُلْغَةٌ من العَيْشِ تكفيني إلى يَوْمِ تكفيني

جانس الشاعر بين لفظتي « تلويني » بمعنى متقلب، وبين « تلويني » بمعنى: طواهُ وأخفاهُ، وكذلك جانس بين لفظتي « تكفيني » من الاكتفاء وبين « تكفيني » من الكفن. وقال صاحب «نضرة الإغْرِيض »: إنَّ الجناس المماثل مشروطٌ فيه أنْ يكونَ من كلمتين مقترنتين

متقاربتين في الوزن غير متباعدتين في النّظم ولا مُتَنافِرتَيْن عن الفهم، أو أنْ يكونَ من أربع كلمات إمّا متّفقات كقول القائل: [الكامل]

مــا للنّوى جَـدُّ النّـوى قُـطِعَ النّـوى ذاك الـنّـوى قَـطّاعَـةُ الأوْصَـالِ

جانس الشاعر بين « النّوى » وهي ذات معانٍ كثيرة منها: البُعْدُ والاغتراب والنّيّة والعزم على السفر والدار ومكان الإقامة. أو مختلفات، كقول مسلم بن الوليد في وصف الخمر: [الكامل]

سُلَّتْ وسُلَّتْ ثـمّ سُـلَّ سَليـلُهـا فـأتـى سَليـلُ سَليلِهـا مسْلُولا

جانس الشاعر بين « سُلَّتْ وسُلَّت » وبين « سَليلها وسليلها » بمعنى الدّقيق بطول القدم والرّقيق من الضعف والهزال. ولا يجوز أن يأتي من ثلاث كلمات؛ لِكون الكلمتين تتقابلان وتنفرد الأخرى بغير قرينة. وقد أجازه بعضهم، واستشهد بقول الملك ناصر الدّين: [دوبيت]

من أبصـر بـدراً قـد تبـدّى بـردا يَخْفى ويَلُوحُ من نـواحي بَـرَدَى
قَـدْ رَكّبَ في عقيـق فيـه بـردا لـو ذاقَ لمـاهُ حَـرُّ قلبـي بَـرَدا

وقد جانس بين « بردا » بمعنى الثّوب المخطط، وبين « بردى » نهر بردى الّذي يروي دمشق، وبين « بَرَدًا » لعلّها من البَرَد: أي حَبّ الغمام، وبين « بردا » من الفعل بَرَدَ أيْ سكنت حرارته وفتر.

٨١ ـ الجِنَاسُ المُنْفَصِل

المُنْفَصِلُ من فعل فَصَلَ فصلاً الشّيء: قطعه وأبانه وفرزه. قال ابن رشيق: وقد أحدث المولدون تجانساً منفصلاً يظهر أيضاً في الخطّ، كقول أبي تمّام: [الكامل]

رَفَـدُوكَ في يَـومِ الكُـلاَبِ وشَقّقـوا فِيـهِ المَـزاد بِجَحْفَـلٍ كَـاللّابِ

جانس بين لفظتي « كاللّاب » الكاف للتّشبيه، واللّاب: جمع لابة، وهي الحَرّةُ ذات الحجارة السود، ولكنّه ليس بتجانس صحيح على ما شرطه المتقدّمون، ولكنّه استظرف فأدخل في هذا الباب تملحاً؛ وأكثر من يستعمله الميكالي وقابوس وأبو الفتح البُسْتِيّ

وأصحابهم، فمن ذلك قوله: [الخفيف]

عَارِضَاهُ بما جَنَى عَارِضَاهُ   أو دَعَانِي أُمُتْ بما أَوْدَعَانِي

فقوله « أو دعاني » إنّما هي « أو » الّتي للعطف، نسق بها « دعاني » وهو أمر الاثنين من « دع » على قوله « عَارِضاهُ » الّذي في أول البيت، وقوله « أودعاني » الّذي في القافية، فعل ماضٍ من اثنين، تقول في الواحد: أَوْدَعَ يُودِعُ، من الوديعة.

٨٢ ـ الجِنَاسُ المُوَصَّل

المُوَصَّلُ من الفعل وَصَلَ وَصْلاً بالشيء: لأَمَهُ وجمعه. سَمَّى الحِلِّيّ الجناس الموَصَّل باسم « الحذف ». وعرَّفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أنْ يأتي المتكلِّم بكلمات لا تنفصل حُرُوفها في الكتابة، ويُقَال له المتَّصل. كقول الحريريّ: [الخفيف]

فَتَنَتْنِي فَجَنَّنَتْنِي تجنّي   بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غِبَّ تَجَنِّي
شَغَفَتْنِي بِجَفْنِ ظَبْيٍ غَضِيضٍ   غَنِجٍ يَقْتَضِي تَغَيُّض جَفْنِي

وقد جانس الحريريّ جناساً موصلاً، إذْ أتى بكلمات لا تنفصل حروفها في الكتابة، ففي صدر البيت الأوّل: « فَتَنَتْنِي فجَنَّنَتْنِي تَجَنِّي » فإنّ كلّ كلمة من كلماته مُتَّصلة غير منفصلة، وهكذا في باقي الأبيات. وكقول الحِلِّيّ: [الكامل]

سَلْ مُتْلِفِي عَطْفاً عَسَى يَتَعَطَّفُ   فَلَقَدْ قَسَا قلباً فما يَتَلَطَّفُ
ظَبْيٌ تَحَكَّمَ بي فَسَلَّطَ جَفْنَهُ   سُقْماً لِجَفْنِي بَغْضُهُ لي مُتْلِفُ

وهنا جانس الحِلِّيّ جِناساً موصلاً، ففي صدر البيت الأَوّل « سَل مُتْلِفي عَطْفاً عَسَى يتعطَّف » نرى كل كلمة من كلماته متصلة الأحرف غير منفصلة، وكذلك في عجز البيت وهكذا دواليك.

الجَهَامَةُ

الجَهَامَةُ من فعل جَهَمَ يَجْهُمُ جَهَامَةً: صار عابس الوجه. وذكر أُسامة بن منقذ الجهامة في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرَّفها فقال: « أمَّا الجَهَامة فهِيَ الكلمات القبيحة في

السَّمْعِ ». ومثّل بقول الشّنفرى: [الطويل]

أو الخَشْـرَمُ المَبْعُـوثُ حثحثَ دبـره   مخـابيط أرْسَـاهُـنَّ سـأمُ المـغيـلِ

فلا خلاف في جَهَامةِ هذه الألفاظ إنْ عُرضتْ على صاحبِ ذوقٍ سليم، وإنْ كانت صحيحة المعاني.

الجوازات الشعرية

ذكر العلماء أنَّ الجوازات الشعرية قد تقع أحياناً في الشعر العربي الأصوليّ على ما يشذّ عن قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وهو شذوذ أمْلَتْهُ على الناظمين ضرورات الوزن ومقتضيات الايقاع والنّغم، فأجازه العروضيون للشعراء دون الناثرين. والجوازات أو الضّرورات أو الرُّخَصُ الشعرية كثيرة ومتنوعة، تناولها عديد من العلماء بالبحث والتصنيف، وأشاروا إلى ما هو مقبول مستساغ منها وما هو مستقبح ممجوج. على أنّ أوْفى تصنيف لها هو الذي يردُّها جميعاً إلى أسس ثلاثة: الحذف، والزيادة، والتغيّر.

فالحذف يأتي في ثلاثة أنواع: حذف الحركة في نطاق الكلمة الواحدة، وحذف الكلمة في نطاق الجملة، وحذف الجملة كاملة في نطاق النص. والزيادة جاءت في هذا الباب بزيادة الحركة على الساكن من حروف الكلمة، أو بزيادة بعض الحروف على الكلمة، أو بإشباع الحركة ليتولّد منه حرف ساكن في بنية اللّفظة.

أما الجوازات بالتّغير، ففي هذه الضرورات الشعرية ما يكون بتغير الحركة في بعض الحروف، كإبدال الكسرة فتحة، وضم نون المثنى، وكسر أو ضم نون الجمع المذكر السالم، أو بنقل الحركة إلى السالم قبلها.

ومن الجوازات بالتغير نصب الفعل المضارع بعد الفاء في حال عدم وجوب نصبه، لأنّه لم يسبقْ بنفي أو طلب أو شرط، كقول الشاعر: [الوافر]

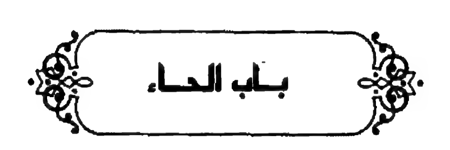
سَـأتـرِكُ مَـنْـزِلي لِبَني تَـمـيـمٍ   وألْـحقُ بـالـعِـراقِ فـأسْتَـريـحـا

ومن الضرورات جوازاً صرف الممنوع من الصرف ومنع المنصرف، ومثال صرف الممنوع قول المتنبي وقد جرَّ لبنان بالكسرة عوضاً عن الفتحة: [كامل]

وَعِقَـابُ لبنـانٍ وكيف بِقَـطْعِهـا   وهـو الشتـاء وَصَيْفُهـنَّ شِتَـاءُ !

جَوْدَةُ القَطْعِ

ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » جودة القطع في قول شبيب بن شيبة، فقال: « النّاسُ موكلون بتفضيلِ جودةِ الابتداء وبمدح صاحبه، وأنا موكل بتفضيلِ جودةِ القطعِ وبمدح صاحبه ». وعند بعض البلاغيّين اعتبر هذا الفنّ كالانتهاء وبراعة المقطع وحسن المقطع وحسن الخاتمة وحسن الختام، وقد تقدّم البحث بالتّفصيل في كلّ من « الانتهاء » و « براعة المقطع ».



باب الحاء

الحَالي

حليت المرأة حَلْياً، وهي حالٍ وحالية: استفادت حلياً ألبسته. وعرّف الكلاعيّ «الحالي» في كتابه «إحكام صنعة الكلام» فقال: «وإنّما سمّينا هذا النّوع الحالي، لأنّه حلّي بحسن العبارة ولطف الإشارة وبدائع التّمثيل والاستعارة، وجاء فيه من الأسجاع والفواصل ما لم يأتِ في باب العاطل».

وقد عد ابن شيث القرشيّ هذا الفنّ في كتابه «معالم الكتابة» نوعاً من السّجع سمّاه الحالي، فعرّفه فقال: «فالسّجع الحالي كلّ كلمتين جاءتا في الكلام المنثور على زِنَة واحدةٍ تصلح أنْ تكونَ إحداهما قافية أمام صاحبتها». ومثّل له: «فلانٌ لا تدرك في المجد غايته، ولا تنسخُ في الفضلِ آيته» ومنه قول النّبيّ ﷺ في تعويذ الحسن والحسين: «أُعيذكما من الهامّة السّامّة ومن كلّ عينٍ لامّة».

الحُبْسَةُ

الحُبْسَةُ: عيب في النُّطق، ويُقال في لسانه حُبْسة: إذا كان الكلام يثقل عليه ولم يبلغ حدّ الفأفاء والتّمتام. وكان في لسان موسى ـ عليه السّلام ـ حُبْسة، إلى أنْ حَلَّ اللّهُ تلك العقدة وأطلق تلك الحُبْسة.

والحُبْسة: تعذّر الكلام عند إرادته، وهذا يكون لأنّ اللسان يحتاج إلى التمرين على القول حتّى يخفّ له، كما تحتاج اليدُ إلى التمرين على العمل والرِّجل إلى التمرين على المشي.

وقال ابن المقفع: إذا كثُرَ تَقْلِيبُ اللسان رَقَّتْ جوانبُهُ ولاَنَتْ عذَبَتُهُ. وقال العتابيُّ: إذا حُبِس اللسانُ عن الاستعمال اشتدت عليه مخارج الحروف.

الحَثُّ والتَّحْضِيضُ

الحثُّ: الإعجال في اتصال، والحضّ: ضرب من الحثّ في السير وكلّ شيء. وعدّ الصّاحبيّ الحثّ والتّحضيض كالأمر، ومثّله بقوله تعالى: ﴿ أَنِ ائْتِ القَوْمَ الظَّالِمِينَ قَومَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾[1] بمعنى ائتهم ومرهم بالاتّقاء؛ وربّما كان تأويلها النّفي، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾[2] أيّ اتّخذوا من دونه آلهة لا يأتون عليهم بسلطانٍ بيّن.

الحَذْفُ

الحذف: حذف الشّيء يحْذِفُهُ حَذفاً: قَطَعَهُ من طرفه، وحَذْفُ الشّيء: إسقاطه. وتحدّثَ عنه ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» في باب الإشارة فقال: ومن الإشارات الحذف. ومنه قول نعيم بن أوْس يخاطب امرأته: [الرّجز]

إنْ شئتِ أشْرَفْنا جميعاً فَدَعا ... اللهَ كلٌّ جَهْدَهُ فاسْمَعا
بالخير خيراً وإن شرّاً فا ... ولا أُريدُ الشرَّ إلاّ أن تا

كذا رواه أبو زيد الأنصاريّ، وساعده من المتأخّرين عليّ بن سليمان الأخفش، وقال: «لأنّ الرّجزَ يَدُلُّ عليه»، إلاّ أنّ رواية النّحويّين «وإن شراً فا» و«إلاّ أن تا» قالوا: يريد وإن شراً فشرّ وإلاّ أن تشائي: وعرّفه عبد الغنيّ النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «هو عبارة عن أنْ يحذفَ المتكلّمُ من كلامه حرفاً أو حرفين أو أكثر من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المعجمة أو جميع الحروف المهملة، أو من إحدى الكلمات جميع الحروف المعجمة ومن الأخرى جميع المهملة، وهكذا إلى آخر الكلام». وذكر مثله ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب». وأشار الفرّاء إلى الحذف فقال: «قلتُ لَهَا قُومِي، فقالتْ: قَاف؛ يريد: قمت». وعند علماء البلاغة للحذف دلالتان:

---

(١) سورة الشّعراء، الآيتان (١٠و١١).

(٢) سورة الكهف، آية رقم (١٥).

الأولى: ما ذكره البلاغيّون في باب الإيجاز بالحذف وقد تقدّم.

الثّانية: ما ذكره علماء البديع، كالوطواط الّذي عرّفه في كتابه «حدائق السحر» فقال: «وتكون هذه الصّنعة بأنْ يطرحَ الشاعر أو الكاتب حرفاً أو أكثر من حروف المعجم، من نثره أو نظمه».

ومن أمثلته قول الحريريّ في مقدّمة الخطبة التي أوردها في مقاماته وقد حذف منها كلّ الحروف المنقوطة: «الحمد للّه الممدوح الأسماء المحمود الآلاء، الواسع العطاء المدعو لحسم اللأواء...» وقوله من النّظم: [السّريع]

أعِدَّ لِحُسّادِكَ حَدَّ السِّلاح　　وأوْرِد الآمِلَ وِرْدَ السَّماحْ
وصَادِمِ اللَّهْوَ ووَصْلَ المَهَا　　وأعْمِلِ الكُومَ وسُمْرَ الرِّماحْ

وعرّفه يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز» فقال: «هو عبارة عن التجنّب لبعض حروفِ المعجم عن إيراده في الكلام، كما روي عن أمير المؤمنين كرّم اللّهُ وجهه، أنّه حُكِيَ بمجلسه كثرةُ دَوَرَان الألف في الكلام وأنّه لا يخلو كلام عنها، فأنشأ في ذلك خطبة سَمَّاها المُونِقة ليس فيها ألف».

وأشار السّيوطيّ إلى الحذف في كتابه «شرح عقود الجمان» فقال: «هو أنْ يحذفَ المتكلّم من كلامه حرفاًمن حروف الهجاء بلا تكلّف ولا تعسّف، بأنْ يحذفَ كل حرف موصول ويأتي بالجميع مقطوعة أو عكسه، أو يحذفَ كل حروف منقوط ويأتي بالجميع مهملة أو عكسه، أو يأتي بكلامه متخالفاً حرف منه موصول وحرف مقطوع، أو حرف معجم وحرف مهمل، أو كلمة كل حروفها معجمة وكلمة كل حروفها مهملة وهكذا، أو يلتزم حذف حرف واحد كالألف».

وقد نوّه إلى مثل هذا التّعريف الرّازي في «نهاية الإيجاز». وكذلك ذكره ابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع» وقال: «إنّ هذا اللّون البلاغيّ من مخترعات الإمام أبي المعالي عزّ الدّين عبد الوهاب ابن إبراهيم الزّنجانيّ صاحب معيار النُّظّار». ومنه قول الصاحب إسماعيل بن عباد في مدح أهل البيت، وقد عراها من حروف الألف، ومطلعها: [المجتث]

قَدْ ظَلَّ يَجْرَحُ صَدْرِي　　مَنْ لَيْسَ يَعْدُوهُ فِكْرِي

الحَـذْوُ

الحَذو من فعل حَذَا، وحَذَا حذوه: أيْ فعل فعله، والحَذو من أجزاء القافية حركة الحرف الَّذي قبل الردف. عرَّف الحَذو أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أنْ يكونَ البيتُ على صناعةِ البيتِ الآخَرِ ». ومنه قول بعضهم: [الطويل]

وأحمـر كـالـدِّيبـاجِ ، أمَّـا سَمَـاؤُهُ فـريًـا، وأمَّـا أرضُـهُ فـمحُـولُ

حذَاهُ يزيدُ بن الطَّثْريَّةِ فقال: [الطويل]

عُـقـيـليَّـةٌ، أمَّـا مَـلاثُ إزَارِهَـا فـدِعْصٌ وأمَّـا خَصْـرُهَـا فَنَحِيـلُ

وعليه فالشواهد هذه في هذا الفنّ البلاغيّ إنَّما المقصود منها الأخذ بأسلوب السابق. إلاَّ أنَّ أسامة بن منقذ ذكر كذلك إلى جانب هذه الشواهد أمثلة تظهر الحَـذو في المعاني والألفاظ إلى جانب الأسلوب، من ذلك قول كُثيِّر: [الطويل]

وإنِّـي وَتَهْـيَـامِي بعـزَّة بَعْـدَمَـا تـولَّى شَبَابِي وارْجَحَنَّ شَبَـابُهـا

فقال يحذو نفسه أيضاً: [الطويل]

وإنِّـي وتَهْـيَـامِي بـعـزَّة بَعْـدَمَـا تَـخَلَّيْـتُ مـمَّـا بَيْنَنَـا وَتَـخَلَّتِ

وأخذه جميل بن معمر فحذا حذوه فقال: « وإنِّي وتطلابي بثينة بعدما ».

الحُروفُ العَاطِفَة والجَّارَة

أدرج ابن الأثير الجزريّ الحروف العاطفة والجارَّة في هذا الفنّ البلاغيّ في معرض حديثه عن الصناعة المعنويَّة، فعرَّفها وقال: إنَّ أكثر النَّاس يضعون هذه الحروف في غير مواضعها، فيجعلون ما ينبغي أن يجرّ بـ « على » بـ « في » في حروف الجر، وفي هذه الأشياء دقائق أذكرها لَكَ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِي ﴾[1] فالأوَّل عطفه بالواو « وإذا مرضت » وهي للجمع وتقديم الطعام على الإسقاء، والإسقاء تقديمه على الإطعام جائز لولا مراعاة حسن النَّظم. ثمَّ عطف الثَّاني بالفاء لأنَّ الشفاء يعقب المرض بلا زمان خالٍ من أحدهما، ثمَّ عطف

---

(١) سورة الشُّعراء، الآيات (٧٩ و ٨٠ و ٨١).

الثالث بـ « ثمّ » لأنّ الإحياء يكون بعد الموت، ولهذا جيء في عطفه بـ « ثمّ » الّتي هي للتراخي. ولو سيقت الآية بنظم آخر لفهم المعنى ولفقدت البلاغة رونقها.

وأمّا حروف الجرّ فإنّ الصوابَ يشُذُّ عن وضعها في مواضعها، وممّا ورد منه قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَٰوَاتِ والأَرْضِ قل اللّهُ وإنّا أو إيّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[1]. وعرّفه ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » فقال: « ألا ترى إلى براعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجرّ هٰهنا، فإنّه إنّما خُولف بينهما في الدّخول على الحقّ والباطل، لأنّ صاحب الحقّ مستعلٍ على فرس جوادٍ يركضُ به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنّه مُنْغَمِسٌ في ظلامٍ منخفِضٍ فيه لا يدري أين يتوجّه؛ وهذا معنى دقيق قلّما يراعى مثله في الكلام ».

حُسْنُ الابْتِدَاء

حُسْنُ الابتداء هو الابتداء. وهي تسمية ابن المعتزّ الّذي أشار إليه في « محاسن الكلام ». وتحدّث أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » عن حسن الابتداء، وسَمّاهُ « باب المبادىء والمطالع »، وعرّفه فقال: « أَحْسِنُوا الابتداءات فإنّها دلائل البيان ». وقد تقدّم شرحه سابقاً.

حُسْنُ الاتّبَاع

عرّفه ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » فقال: « هو أنْ يأتي المتكلّم إلى معنىً اخترعه غيره فيحسن اتّباعه فيه بحيث يستحقّ بوجه من وجوه الزيادات الّتي وجب للمتأخّر استحقاق معنى المتقدم إمّا باختصار لفظه أو قصر وزنه أو عذوبة قافيته وتمكنها أو تتميم لنقصه أو تكميل لتمامه أو تحليته بحلية من البديع يحسن بمثلها النظم ويوجب الاستحقاق ».

ولَعَلَّ الحلبيّ نقل عن المصريّ تعريفه الّذي جاء به في كتابه « حسن التّوسّل » والنُّوَيْريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع »، ووافق أيضاً تعريف ابن الأثير الحلبيّ تعريف

---

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

ابن أبي الإصبع. فمن شواهد هذا الفنّ قول ابن الرُّوميّ : [الطويل]

تَخِـذْتُكُمْ دِرْعـاً حَصِينـاً لِتَـدفَعُـوا   نِبَـالَ العِـدَا عَنّي فَكُنْتُم نِصَـالَهـا

فاتبعه ابن سنان الخفاجيّ الحلبيّ فقال: [الكامل]

أعْـدَدْتُكُمْ لِـدِفَـاعِ كُـلِّ مُلِمَّـةٍ   عَـوْنـاً فكنتم عَـوْنَ كُـلِّ ملمَّـةٍ

وقد عدَّ هذا الفنّ البلاغيّ علماء البلاغة من باب الأخذ والسرقة الجيدة والحميدة.

حُسْنُ الأَخْذ

عرَّفه أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين » فقال: « ليس لأحد من أصْنَاف القائلين غنًى عن تناول المعاني ممَّن تقدمهم والصبِّ على قوالب من سبقهم، ولكن عليهم إذا أخذوها أنْ يكسوها ألفاظاً من عندهم ويبرزوها في معارض من تأليفهم ويوردوها في غير حليتها الأولى ويزيدوها في حسن تأليفها وجودة تركيبها وكمال حليتها ومعرضها، فإذا فعلوا ذلك فهم أحق بها ممَّن سبق إليها. ولولا أنَّ القائل يؤدِّي ما سمع لما كان في طاقته أنْ يقولَ... وإنَّما ينطق الطفل بعد استماعه من البالغين ؛ ومثاله قول بعضهم: كل شيء ثَنَيْته قصر إلاَّ الكلام فإنَّك إذا ثنيته طال ». وأضاف قائلاً: « وَسَمعت ما قِيل إنَّ من أخذ معنًى بلفظه كان له سارقاً، ومن أخذه ببعض لفظه كان له سالخاً، ومن أخذه فكساه لفظاً من عنده أجود من لفظه كان هو أولى به ممَّن تقدَّمه ». وتابع قوله: « إنَّ ابتكار المعنى والسبق إليه ليس هو فضيلة يرجع إلى المعنى، وإنَّما هو فضيلة ترجع إلى الَّذي ابتكره وسبق إليه ».
وممَّن نقل المعنى من صفة الى أخرى البحتريّ، فإنَّه قال في المتوكِّل: [البسيط]

ولـو أنَّ مشتـاقـاً تكلَّف غيـرَ مـا   في وسعِـهِ لسعَى إليـك المِنْبَـرُ

أخذه من قول العرجيّ في صفة النِّساء: [الطويل]

فلَو كَـانَ حَيّـاً قَبلَهُنَّ ظَعَـائِنـاً   حيّـا الحطيم وجُـوهُهُنَّ وزَمْـزَمُ

حُسْـنُ الارْتِبَاط

حسن الارتباط هو التَّمزيج أو حسن التَّرتيب أو حسنُ النسق عند ابن الأثير الحلبيّ في كتاب « جوهر الكنز » وقد تقدَّم القول عليه.

حُسْنُ الافْتِتَاح

حسن الافتتاح هو حسن الابتداءات. وهي من تسمية ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد » وقد تقدّم الكلام عليه.

حُسْنُ الانْتِهَاء

حسن الانتهاء هو الانتهاء، وقد تقدّم القول فيه.

حُسْنُ البَيَان

ذكر الباقلانيّ في كتابه « إعجاز القرآن » حسن البيان وصنّفه إلى أربعة أقسام، فقال: « فالبيان على أربعة أقسام: كلام وحال وإشارة وعلامة. ويقع التّفاضل في البيان » غير أنّه لم يعرفه. وعرّفه ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » فقال: « حسن البيان عبارة عن الإبانة عمّا في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة من اللّبس ». ثمّ أضاف قائلاً في كتابه « بديع القرآن »: « وحقيقة حسن البيان إخراج المعنى في أحسن الصور الموضحة له وإيصاله إلى فهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها فإنّه عين البلاغة ».

ثمّ فرّق بين حسن البيان والإشارة والإيضاح، فقال: « إنّ الإشارة لا تكون بلفظ الحقيقة، وحسن البيان يكون بلفظ الحقيقة وبغيره، والإيضاح يكون بالعبارة الفاضلة والعبارة النازلة، وحسن البيان لا يكون إلاّ بالعبارة ». بينما عدّه ابن معصوم المنطق الفصيح، إذْ عرّفه في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « حسن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، وإنّما سُمّي هذا النوع بحسن البيان لأنّه عبارة عن الإفصاح عمّا في النّفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة عن اللّبس من غير حشو مستغنى عنه يكاد يستر وجه حسن البيان ويغطّي واضح التّبيان ». وسمّاهُ يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » كمال البيان، وقسّم حسن البيان إلى حسن ومتوسط وقبيح. فالقبيح كبيان بَاقِل، إذ سئل عن ثمن ظبي كان عنده فأراد أن يقول: أحد عشر، فأدركه العيّ ففرّق أصابع يديه وأدلع لسانه فأفلت الظبي. والقول هذا على سبيل الإيضاح وليس من حسن البيان ثمّ المتوسط، والحسن.

حُسْنُ التَّأْلِيف

ذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » حُسْن التّأليف، وعرّفه فقال:

« أجناس الكلام المنظوم: الرسائل، والخطب، والشعر، وجميعها تحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب. وحُسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً، ومع سوء التأليف ورداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية، فإذا كان المعنى سبيّاً ورصف الكلام رديّاً، لم يوجد له قبول ولم تظهر عليه طلاوة، وإذا كان المعنى وسطاً ورصف الكلام جيداً، كان أحسن موقعاً وأطيب مستمعاً. فهو بمنزلة العقد إذا جعل كل خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعاً في المرأى وإنْ لمْ يكنْ مرتفعاً جليلاً، وإن اختلّ نظمه فضمّت الحبة منه إلى ما لا يليق بها اقتحمته العين ». ومن جيد المنظوم قول بعض المحدثين: [المتقارب]

وقُوفُكَ تَحتَ ظِلالِ السُّيو ... فِ أقرُّ الخلافةَ في دَارِهَا
كأنّكَ مُطّلِعٌ في القُلُو ... بِ إذَا ما تَنَاهَتْ بأسْرَارِهَا

وعرّفه ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السائر » فقال: « حسن التأليف أن توضعَ الألفاظ في مواضعها وتجعل في أماكنها ». وعرّف الآمديّ في « الموازنة » حسن التأليف فقال: « حسن التأليف وبراعة اللّفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحسناً ورونقاً، حتى كأنّه أحدث فيه غرابة لم تكن وزيادة لم تُعهد ». ومن الكلام المستوي النظم الملتئم الرصف قول بعضهم: [الطويل]

أيَا شَجَرَ الخَابورِ ما لكَ مُورِقاً ... كأنّكَ لم تَحزَنْ على ابن طَرِيفِ
فتًى لا يُحِبُّ الزَّادَ إلّا مِن التُّقَى ... ولاَ المَالَ إلّا مِن قناً وسُيُوفِ

حُسْنُ التَّخَلُّص

حسن التّخلُّص هو براعة التّخلُّص والتّخلص وقد تقدّم القول فيهما .

حُسْنُ التَّرْتِيب

حسن التّرتيب هو التّمزيج أو حسن الارتباط أو حسن النسق، وقد تقدم القول عليه في التّمزيج .

حُسْنُ التَّشْبِيه

عرّف أبو هلال العسكريّ حسن التّشبيه فقال: « التّشبيه الوصف بأنّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر ». وحسن التّشبيه هو النوع الحادي عشر من محاسن الكلام عند

ابن المعتزّ فهو لم يعرف حسنه واكتفى ببعض الأمثلة من غير إيضاح. ومن أمثلة حسن التّشبيه قول العلويّ الأصفهانيّ: [الطويل]

كـأنّ انْتِضَـاءَ البَـدْرِ مِن تَحتِ غَيْمِـهِ نَـجـاءٌ مِنَ البَـأْسَـاءِ بَعْـدَ وُقُـوعِ

وتحدّث سيبويه عن حسن التّشبيه في « الكتاب » فقال: «تقول: مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تُشبِّهه » فقد ميّز سيبويه بين الأسلوبين، فإحداهما تضمّن خفاء التّشبيه ممّا يدلّ على حسنه وتفضيله على الثّاني الذي جاء التّشبيه فيه تشبيهاً عامّاً. وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أنّ حقيقة هذا النّوع هو الدّلالة على اشتراك شيئين في بعض الصّفات. وهو قسمان صريح وعقليّ ». وشاهده قول ابن النّبيه في تشبيه العذار: [الكامل]

سَـاقٍ صَحِيفَـةُ خَـدِّهِ مـا سُـوِّدَتْ عَـبَـثـاً بِـلامِ عِـذَارِهِ وَبِـنُـونِـهِ

وعرّف حسن التّشبيه السّكاكيّ في كتابه « التّبيان » ومقالته فيه: « إنّه ركنٌ من أركان البلاغة، لإخراج الخفيّ إلى الجَليّ وإدناء البعيد من القريب ».

حُسْنُ التّصَرُّف

عرّفه الصّنعانيّ في كتابه « الرسالة العسجديّة » فقال: « ومن أنواع الفصاحة بل هو معظمها وكبيرها حسن التصرّف، وهذا النّوع لا يحصل بالتعمل ولا ينقاد للمتكلف بل لا بدّ له من العلوم الضرورية المعبّر عنها بالطبع، وليس ذلك يحصل من كثرة تعلّم ولا ممارسة علوم ولا درس. وبهذا تفاضل الخطباء والشعراء وأصحاب الرسائل، فإذا تأمّلت تصرّف القرآن في المعاني المقصودة عرفت أنّه زائد في الحسن على جميع أقسام الكلام وأنواعه. ومثاله قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾[1] وهذا من بديع التّحذير في الاغترار والإمهال ».

حُسْنُ التّضْمِين

ذكره ابن المعتزّ في كتابه « البديع » حسن التّضمين في النّوع الثّامن من محاسن البديع عنده؛ وهو التّضمين المتقدم الذكر. إلاّ أنّ علماء البلاغة المتقدّمين نوّعوه فاحتوى العروض

(١) سورة الدخان الآيتان (٢٥و٢٦).

واللّغة والبلاغة. وذكر ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » حسن التّضمين وعرّفه فقال: « هو أنْ يُضمِّن المتكلِّم كلامه كلمة من بيت أو من آية أو معنى مجرّداً من كلام، أو مثلاً سائراً، أو جملة مفيدة، أو فقرة من كلمة ». وقد سمّى الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب » والقزوينيّ في « الإيضاح » تضمين كلام اللّه « اقتباساً »، وفرّقوا بين التّضمين والاقتباس.

حُسْنُ التَّعْلِيل

حُسْنُ التّعليل عند البلاغيّين هو التّعليل وقد تقدّم البحث في دراسته.

حُسْنُ التَّقْسِيم

حسن التّقسيم عند علماء البلاغة هو التّقسيم، وقد مرّ فيما تقدّم التّفصيل في بحثه.

حُسْنُ التَّنقُّل

حسن التنقّل هو براعة التّخلّص أو التّخلص أو حسن التّخلص. وقد تقدّم التّخلّص بحثاً ودراسةً بالتّفصيل.

حُسْنُ الجَمْع

حسن الجمع هو الجمع وقد تقدّم بحثه.

حُسْنُ الخَاتِمَة

حسن الخاتمة هو الانتهاء عند البلاغيّين، كالجرجانيّ في « إعجاز القرآن » وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع ». بينما عدّه ابن أبي الإصبع المصريّ في « تحرير التّحبير » أنّه من مخترعاته.

حُسْنُ الخِتَام

حسن الختام هو عند علماء البلاغة « الانتهاء » وقد تقدّم بحثه.

حُسْنُ الخُرُوج

حسن الخُرُوج هو التّخلص أو حسن التّخلص أو براعة التّخلص، وهذا كما سمّاه

ثعلب وابن المعتزّ في « قواعد الشعر » و« البديع » ، وسَمَّاهُ السِّجلماسيّ « التَّوجيه » وقال وهو « الخروج » في كتابيه « المنزع البديع » و« المنصف ».

حُسْنُ الرَّصف

عَرَّف العسكريّ حسن الرَّصف في كتابه « الصِّناعتين »، فقال: « وحسن الرَّصف أنْ توضع الألفاظ في مواضعها وتُمَكَّن من أماكنها، ولا يستعمل فيها التَّقديم والتَّأخير والحذف والزيادة، إلاَّ حذفاً لا يفسد الكلام ولا يعمِّي المعنى، ويضمّ كلّ لفظة منها إلى شكلها وتُضاف إلى لفقها، وسُوء الرَّصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها. ومثال ذلك قول النَّمر بن تولب: [الطويل]

لَعَمـري لَقَدْ أَنْكَـرْتُ نَفْسِي ورَابَنِي ... مَـعَ الشَّيْبِ أَبْـدَالي الَّتي أَتَبَـدَّلُ
تَـدَارَكَ مَـا قَبْـلَ الشَّبـابِ وبَعْـدَهُ ... حَـوادِثُ أَيَّـامٍ تَـمُـرُّ وأَغْـفَـلُ

ومنه ما قاله الأصمعي لشعر لبيد: « كأنَّه طيلسان طبراني » أي هو محكم الأصل، ولا رونق له ». وهذا ما أكَّده أبو هلال العسكريّ في وصف حسن الرَّصف في كتابه الصِّناعتين فقال: « ومن تمام حسن الرَّصف أنْ يخرجَ الكلام مخرجاً يكون له فيه طلاوة وماء، وربَّما كان الكلام مستقيم الألفاظ صحيح المعاني ولا يكون له رونق ولا رواء ».

وتابع قوله في سُوء الرَّصف: « وسوء الرَّصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها ». ومنه قول النَّمر بن تولب: [الطويل]

ومـا قَمْعُنا فيـهِ الوطـاب وحَوْلَنـا ... بُيـوتٌ علينـا كلهـا فـوهٌ مُقْبِـلُ

ووجه الكلام أنْ يقولَ: لسنا نحقن اللبنَ فنجعل الأقماع في الوطاب، لأنَّ حولنا بيوت أفواههم مقبلةٌ علينا يرجون خيرنا، فاضطرب نظم البيت لعدولها عن وجه الاستعمال.

حُسْنُ المَطَالِعِ والمَبَادِي

حسن المطالع والمبادي عند البلاغيّين هو براعة الاستهلال أو براعة المطلع أو حسن الابتداء أو حسن الافتتاح، كما صَرَّح ابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد ».

حُسْنُ المَطْلَب

ذكر السُّيوطي حُسن المطلب في كتابه « معترك الأقران » في معرض حديثه على التَّخلص، فقال: « ويقرب منه حسن المطلب ». بينما قال الزّنجانيّ والطيبيّ: « هو أنْ يخرجَ الغرض بعد تقدمة الوسيلة ، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] وأضاف الطّيبيّ قوله: « وممَّا اجتمع فيه حسن التَّخلص والمطلب معاً قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ العَالَمِينَ الَّذِي خَلَقَنِي ﴾[2] ثمَّ قال سبحانه: ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾[3] وهي حكاية عن إبراهيم ».

حُسْنُ المَقْطَع

حُسْنُ المقْطع عند علماء البلاغة هو « الانتهاء » وكذلك سَمَّاهُ الثَّعالبيّ في كتابه « يتيمة الدَّهر » والرَّشيد الوطواط في كتابه « حدائق السحر » وابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرَّبيع ».

وذكر حسن المقطع أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين » فقال: « وقلَّما رأينا بليغاً إلَّا وهو يقطع كلامه على معنى بديع أو لفظ حسن رشيق ». وتابع وأضاف قائلاً: « فينبغي أنْ يكونَ آخر بيت قصيدتك أجْوَد بيت فيها وأدخل في المعنى الَّذي قصدت له في نظمها ». ثم فصَّل حسن المقطع إلى ثلاثة أضرب فقال: ومن حسن المقطع جودة الفاصلة وحسن موقعها وتمكّنها في موضعها؛ وهو ثلاثة أضرب:

الأوَّل: أنْ يضيقَ على الشاعر موضع القافية فيأتي بلفظ قصير قليل الحروف فيتمّم به البيت ، كقول زهير بن أبي سُلمى: [الطويل]

وأَعْلَمُ مَا فِي اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ... ولكنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غدٍ عَمِي

الثَّاني: أن يضيق به المكان أيضاً، ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب

---

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

(٢) سورة الشُّعراء، الأيتان (٧٧، ٧٨).

(٣) سورة الشُّعراء، آية رقم (٨٣).

ليتمّ بها البيت، فيأتي بكلمة معتلّة لا تحتاج إلى الإعراب فيتمّه بها . ومنه قول زهير: [الطويل]

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وأَقْفَـر مِن سَلْمى التَّعَـانِيقُ فـالـثُّقْـلُ

الثّالث: أنْ تكونَ الفاصلة لائقة بما تقدّمها من ألفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من الشعر، وتكون مستقرة في قرارها ومتمكّنة في موضعها حتى لا يَسدّ مسدَّها غيرها . ومنه قول الحطيئة: [الوافر]

هُمُ الـقَـوْمُ الَّـذِيـنَ إذَا أَلَـمَّـتْ مِـن الأَيَّـامِ مُـظْلِمَـةٌ أَضَـاؤُوا

وقد وسَّع هذا التّصنيف أبو هلال العسكريّ في هذا الفرع ، إذْ أدخل نهاية أي كلام سواء أكان عبارة أم بيت شعر، وضمّ الفاصلة والقافية إلى هذا النوع.

حُسْنُ النَّسَق

حُسْنُ التَّنَسّق أو تنسيق الصّفات أو التمزيج عند علماء البلاغة أمثال ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » والنُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » والوطواط في كتابه « حدائق السّحر » والرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز » وابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » والسّيوطيّ في كتابه « الإتقان ».

الحَشْو

الحَشو من حَشَا بمعنى: ملأ، واسم ذلك الشّيء على لفظ المصدر. ذكر ابن رشيق القيرواني أمثلة الحشو دون أنْ يعرّفه، وتَمَثَّلَ بقول عبد الله بن المعتزّ يصف خيلاً: [الطويل]

صَبَبْنَـا عَلَيْهَـا ظَـالِمِينَ سِيَـاطَنَـا فَـطَارَتْ بِهَـا أَيـدٍ سِـرَاعٌ وأَرْجُـلُ

فقوله « ظالمين » حشو أقام الشاعر به الوزن، وبالغ في المعنى أشدَّ مبالغة من جهته، حتّى علمنا ضرورة أنّ إتيانه بهذه اللّفظة الّتي هي حشو في ظاهر الأمر أفضل من تركها. وعرَّفه قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » فقال: « هو أنْ يُحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن ، كقول الفرزدق: [الطويل]

سَتَـأْتِيـكَ مِنّي - إن بَـقِيتُ - قَصَـائِـدٌ يُقَصِّـرُ عَنْ تَحبِيـرِهَـا كُـلُّ قَـائِـلِ

فقوله «إن بقيتُ» حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً ممَّا لا فائدة فيه».
ونقل المرزباني في كتابه «الموشح» قول قُدامة بن جعفر ومثاله أيضاً. وعرَّفه الحاتميّ في كتابه «حلية المحاضرة» فقال: «وهذا باب لطيف جداً لا يتيقظ له إلاّ من كان متوقد القريحة متباصر الآلة طبّاً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر متصرفاً في معركة أفانينه».
أمّا أبو هلال العسكريّ فقد قسَّم الحشو إلى ثلاثة أضرب للحشو: اثنان منها مَذْمُومَان، وواحد محمود، فأحد المذمومين أنْ يدخل في الكلام لفظاً لو سقط لكان الكلام تامّاً، مثل قول أبي تمَّام: [الكامل]

خُذْهَا ابنةَ الفكرِ المهذبِ في الدُّجى   والليلُ أسودُ حالكُ الجلْبَابِ

والضَّرب الثَّاني: العبارة عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكن أنْ يعبر عنه بأقصر منه، كقول النَّابغة: [الطويل]

تَبَيَّنتُ آياتٍ لَهَا فَعَرفتُها   لِستَّةِ أعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

كان ينبغي أنْ يقول: «لسبعة أعوام» ويتمّ البيت بكلام آخر يكون فيه فائدة عن ذلك، فحشا البيت بما لا وجه له. وكذلك قسَّم الرَّشيد الوطواط الحشو إلى ثلاثة أقسام أيضاً في كتابه «حدائق الشعر». وذكر ابن سنان في كتابه «سرّ الفصاحة» الحشو وعرَّفه فقال: «وأصل الحشو أنْ يكونَ المقصَدُ بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الرَّويّ إنْ كان الكلام منظوماً وقصد السجع، وتأليف الفصول إنْ كان منثوراً، من غير معنى تفيده أكثر من ذلك».

وعدَّ عبد القاهر الجرجانيّ الحشو مكروهاً ومذموماً، وعرَّفه فقال: «وأمَّا الحشو فإنَّما كُرِهَ وذُمّ وأُنكر وَرُدّ لأنَّه خلا من الفائدة، ولو أفاد لم يكنْ حشواً ولم يُدْعَ لغواً» وتابع قوله في كتابه «أسرار البلاغة» فقال: «وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول أحسن موقع ومدركاً من الرضى أجزل حظ، وذلك لإفادته إيَّاك على مجيئه مجيء ما لا معوّل في الإفادة عليه ولا طائل للسامع لديه». وعرَّفه أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: «الحشو أنْ تأتي في الكلام بألفاظ زائدة ليسَ فيها فائدةٌ». ومنه قول أبي العيال الهذليّ: [مجزوء الوافر]

نأتْ سَلْمَى فَعَاوَدَنِي   صُداعُ الرَّأسِ والوَصَبُ

« فالرَّأْسُ » حشوٌ لا فائدةَ فيه، لأنَّ الصُّداعَ لا يكون في الرِّجْلِ ولا في غيره، وإنَّما هُوَ في الرَّأْسِ. وسَمَّى ابن الأثير الحشو « الاعتراض » وقال: « وبعضهم يُسمِّيه الحشو؛ وحدّه كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركّب لو أُسقط لبقي الأوّل على حاله ». وأضاف في كتابيه « المثل السائر » و« الجامع الكبير » قوله: « واعلمْ أن أحدهما لا يأتي في الكلام إلّا لفائدة، وهو جار مجرى التّوكيد، والآخر أنْ يأتي في الكلام بغير فائدة، فإمّا أنْ يكونَ دخوله فيه كخروجه منه، وإمّا أنْ يؤثر في تأليفه نقصاً وفي معناه فساداً ». وتابعه العلويّ في كتابه « الطّراز » والمظفّر العلويّ في كتابه « نضرة الإغريض » والقزوينيّ في كتابه « التّلخيص » فذكروا تعريفه وأمثلته.

الحَصْرُ

الحَصْرُ من حَصَر وحَصَرَهُ حَصْراً: ضيّق عليه وأحاط به، والحصر: الإحاطة والتّضييق. وعرّف السّيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » الحصر وقال: الحصر هو القصر، ومعناه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النّفي في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا إلّا مَتَاعُ الغُرُور ﴾[1]. وللقصر طرفان:

الأوّل: المقصور، وهو الشّيء المخصص.

الثّاني: المقصور عليه، وهوالشّيء المخصّص به.

ويقع القصر بين المبتدأ والخبر كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾[2].

- وبين الفعل والفاعل مثل: « لا ينجح إلّا محمّدٌ ».
- وبين الفاعل والمفعول مثل: « ما شاهدَ محمدٌ إلّا الحديقةَ ».
- وبين الحال وصاحبها مثل: « ما جاء راكضاً إلّا محمّد » في قصر الحال على صاحبها.

وصنّف السّيوطيّ القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى قسمين:

الأوّل: قصر حقيقي، وهو أنْ يختصّ المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة

(١) سورة الحديد، آية رقم (٢٠).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٤٤).

لا يتعدَّاه، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾[1] . فالتَّذكُّر صفة لا تتجاوز إلى غيره من سائر النَّاس في الحقيقة والواقع.

الثَّاني: قصر إضافي؛ وهو غير حقيقي، وذلك بأنْ يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[2]. وينقسم القصر باعتبار طرفيه إلى قصر موصوف على صفة، والعكس، وكذلك ينقسم بحسب الحقيقة والادّعاء إلى أربعة أقسام: القصر الحقيقي على سبيل الحقيقة، والقصر الإضافي كذلك، والثَّالث قصر حقيقي على سبيل الادّعاء والمبالغة، وقصر إضافي على سبيل الادّعاء والمبالغة.

وينقسم القصر الإضافي بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد ـ قصر قلب ـ قصر تعيين. وصنَّف الطرق الأسلوبية للقصر في أربع طرق: النفي والاستثناء ـ إنَّما ـ العطف ـ تقديم ما حقُّه التَّأخير.

حَصْرُ الجزئي وإلْحَاقُهُ بالكُلِّي

حصر الجزئي وإلحاقه بالكُلِّي من مخترعات ابن أبي الإصبع المصريّ. وقد عرَّفه في كتابيه « تحرير التَّحبير » و « بديع القرآن » فقال: « « هو أنْ يأتي المتكلِّم إلى نوع ما فيجعله بالتَّعظيم له جنساً بعد حصر أقسام الأنواع فيه والأجناس، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[3] فإنَّه سبحانه تمدَّح بأنَّه يعلمُ ما في البرِّ والبحر من أصناف الحيوان والنَّبات والجماد حاصراً لجزئيَّات المولَّدات، ورأى أنَّ الاقتصارَ على ذلك لا يكمل به التمدّح، فقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا ﴾[4] ثمَّ أدرك أنَّ هذا العلم يشاركه فيه من مخلوقاته كلّ ذي إدراك فقال تعالىٰ: ﴿ وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ ﴾[5] ثمَّ ألحق هذه الجزئيَّات بعد حصرها بالكليات حيث قال: ﴿ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ ﴾[6] ثمَّ قال: ﴿ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾[7].

---

(١) سورة الرَّعد، آية رقم (١٩).
(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٤٤).
(٣) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).
(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).
(٥) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).
(٦) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).
(٧) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).

ونقل ابن حجّة الحمويّ تعريف ابن أبي الإصبع المصريّ والأمثلة. وعرّفه السّيوطيّ فقال: وهو نوع غريبٌ صعب المسلك اخترعه ابن أبي الإصبع المصريّ، وهو شبيه بالمبالغة ذكرته عقبها، وذلك أن يأتي المتكلّمُ إلى نوع فيجعله جنساً تعظيماً له ويجعل الجزئيات كلّها منحصرة فيه، كقول الصفيّ: [البسيط]

فَـرْدٌ هـو العَـالَمُ الكُلّيُّ في شَـرَفٍ ... ونَفْسُـهُ الجَوْهَـرُ القُـدْسِيُّ في العِـظَمِ

وكذلك نقل ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » تعريف المصريّ، وأمثلته، وزاد عليها بعض الأمثلة.

الحَـقِـيقَـةُ

حقَّ الأمر يَحِقُّ: صار حقّاً وثبت، وحَقَّ عليه الأَمْر: صَدَّقه. عرّف ابن تيميّة الحقيقة وقرنها بالمجاز، وقال: « اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الأُولى لم يتكلّم به أحد من الصحابة ولا التّابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمّة المشهورين في العلم ». ويعتبر أبو عبيدة معمر بن المثنّى أول من تكلّم بلفظ المجاز في كتابه « الإيمان » وعرّف الحقيقة فقال: « فإنَّ تَقْسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنّما اشتهر في المائة الرابعة ». ومن المعتقد أنّه يقصدَ أنَّ البحثَ في الحقيقة والمجاز لم يبدأ إلاّ في ذلك العهد الّذي حدّده.

وعرّف ابن فارس الحقيقة، فقال في كتابه الصاحبيّ: « فالحقيقة الكلام الموضوع موضعه الّذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير ». وأقرّ الجرجانيّ أنَّ الحقيقةَ هي الكلمة التي أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع، فقال في كتابه « أسرار البلاغة »: « كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وإنْ شئت قلت في مواضعه وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة بهذه العبارة ». وعرّفها ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السائر » فقال: « فأمّا الحقيقة، فهي اللّفظ الدال على موضوعه الأصليّ ». كما عرّفها السّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم »: « فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه ». ثمّ قال: « ولك أنْ تقولَ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تَدُلُّ عليه بنفسها دلالةً ظاهرة كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص ».

وعرّف القزوينيّ في كتابيه « التّلخيص والإيضاح » الحقيقة، فقال: « الحقيقة هي

الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب». ونقل هذا شرّاحه. وعرّف الحقيقة أبو الحسين البصريّ، فإنّه قال: «ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الّذي وقع فيه التّخاطب». وعلّق على هذا يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز» فقال: «إنّ أجمع تعريف في بيانها ما ذكره أبو الحسين البصريّ».

الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّة

الحقيقة الشرّعية هي اللّفظة التي يُستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تَدُلُّ عليه في الأصل اللّغوي. وذكر هذا الفنّ البلاغيّ عُلماء كثيرون، كما ذكره السّكاكيّ في «مفتاح العلوم» ويحيى بن حمزة العلويّ في «الطّراز» والقزوينيّ في كتابه «الإيضاح» والتّفتازانيّ في كتابه «المطول». والحقيقة الشرعية صنفوها إلى قسمين:

الأوّل: أسماء شرعيّة؛ وهي التي لا تفيد مدحاً أو ذمّاً، نحو الصلاة والحجّ والزّكاة.

الثّاني: أسماء دينية؛ وهي الّتي تفيد مدحاً أو ذمّاً، نحو «مسلم» و«مؤمن» و«كافر» و«فاسق».

وقال ذهب القاضي أبو بكر الباقلاّني إلى «أنّها باقية في الدلالة على معانيها اللغويّة من غير زيادة». أمّا الشّيخ أبو حامد الغزاليّ فإنّه قال: «إنّها دالّة على معانيها اللّغويّة، لكنّ الشرع قد تصرّف فيها تصرّفاً آخر، فالصلاة دالّة على الدعاء، لكن على هذه الكيفية المخصوصة المزيد عليها بهذه الزيادات الشرعية، والعموم دَالّ على الإمساك، لكن بشرط اعتبارات أُخر». وأمّا ابن الخطيب الرّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» زعم أنّ إطلاق هذه الألفاظ على هذه المعاني الشرعية على جهة المجاز في المعاني اللّغويّة التي تَدُلُّ عليها. فحاصل كلامه هذا أنّها دالّة على معانيها اللغويّة بحقائقها وعلى معانيها الشرعيّة بمجازاتها.

الحَقِيقَةُ العُرْفِيَّة

ذكر السّيوطيّ في كتابه «مفتاح العلوم» ويحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز» والقزوينيّ في كتابيه «الإيضاح» و«التّلخيص» والتّفتازانيّ في كتابه «المطول» وابن الزّملكاني في كتابه «البرهان الكاشف» الحقيقة العرفيّة، وصنّفوها إلى قسمين:

الأوّل: أنْ يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكراً، كحذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، مثل: « حُرِّمت الخمر » والتّحريم مضاف إلى الخمر، وهي في الحقيقة مضاف إلى الشرب؛ وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة وأسبق إلى الفهم. ومنه تسمية الاسم بما يشابهه، كتسميتهم حكاية كلام المتكلّم بأنّه كلامه.

الثّاني: قصر الاسم على بعض مسمّياته وتخصيصه به، نحو لفظة « الجنّ » فإنّها موضوعة لكلّ ما استتر، ثمّ اختصّت ببعض من يستتر عن العيون. والحقيقة العرفية الخاصة هي الّتي وضعها أهل عرف خاص وجرت على ألسنة العلماء من الاصطلاحات التي تختصّ بكل علم، فإنّها في استعمالها حقائق وإنْ خالفت الأوضاع اللّغويّة، نحو ما يجريه النحويون في كتبهم من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم وما يجريه أهل الحرف والصناعات والعلوم فيما يفهمونه بينهم.

الحَقِيقَةُ اللُّغَوِيَّة

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » الحقيقة اللّغويّة فقال: « اعْلَمْ أنَّ الحقيقة اللّغويّة لا يُقْضى بكونها حقيقة فيما دلّت عليه إلّا إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي، فلا بد من سبق وضعها أوّلاً، فإذا استعملت في الحالة الثّانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة، وإنْ كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز، ومن هنهنا قال المحققون: إنّ الوضع الأوّل ليس مجازاً ولا حقيقة، وهذا صحيحٌ وبيان ذلك هو أنّ الحقيقةَ استعمال اللّفظ في موضوعه الأصليّ، فإذن الحقيقة لا تكون حقيقة إلّا إذا كانت مسبوقة بالوضع الأوّل ».

وعرّف السّكاكيّ الحقيقة اللّغويّة بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير عن الاستعارة على أصحّ القولين، فإنّها مستعملة فيما وضعت له بتأويل.

الحَــلُّ

حَلُّ العُقدة يحُلُّها حلًّا: فتحها ونقضها فانحلّت. والحلّ: حلُّ العقدة. أشار العتابيّ إليه في كتابه « عيار الشعر » يوم سُئِل: بماذا قدرت على البلاغة؟ فقال: « بحل معقود الكلام، فالشعر رسائل معقودة، والرسائل شعر محلول ». وعرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: اعْلَمْ أنّ الحلَّ والعقدَ هو ما يتفاضلُ فيه الشعراء والكُتّابُ،

وهو أنْ يأخذَ لفظاً منثوراً فينظمَه أو شعراً فينثرَهُ، ويُطارِحُهُ العلماءُ فيما بينَهُمْ، مثل قـول الرَّشِيدِ: ولو جَمدَ الخَمرُ لكانَ ذهباً، أو ذَابَ الذَّهبُ لكان خمراً؛ فنظَمَهُ غيـرُهُ فقال: [المتقارب]

وَزَنَّـا لـهـا ذَهَـبـاً جـامـداً   فَكَـالَـتْ لَـنَـا ذَهَـباً سَـائِـلاً

وذكره ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسُّل » وابن قيِّم الجوزيَّة إذْ جمعا الحلّ والعقد في باب واحد. كما تكلَّم أبو هلال العسكريّ عن الحلّ في كتابه « الصِّناعتين » في معرض حديثه عن « حسن الأخذ » فقال: « إنَّ المحلول من الشعر على أربعة أضرب: فضرب منها يكون بإدخال لفظة بين ألفاظه، وضرب ينحلّ بتأخير لفظة منه وتقديم أخرى فيحسن محلوله ويستقيم، وضرب منه ينحلّ على هذا الوجه ولا يحسن ولا يستقيم، وضرب تكسو ما تحلّه من المعاني ألفاظاً من عندك، وهذا أرفع درجاته ».

واستقلَّ ابن أبي الإصبع المصريّ بهذا الفنّ في باب وقال: « هو أنْ يعمد الكاتب إلى شعر ليحلَّ منه عقد الوزن فيصيره منثوراً ». وعرَّفه الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » والنّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » فقال: وأمَّا الحلّ فهو باب يتَّسع على المجيد مجالـه وتتصرَّف في كلام العارف به رؤيته وارتجاله. وملاك أمر التَّصدِّي له أنْ يكون كثير الحفظ للأحاديث النَّبويَّة والآثار والأمثال والأشعار، لينفق منها وقت الاحتياج إليها. وكيفيَّة الحلّ أنْ تتوخّى هدم البيت المنظوم وحلَّ فرائده من سلكه، ثمَّ يرتب تلك الفرائد وما شابهها ترتيب متمكّن لم يحصره الوزن، ويبرزها في أحسن سلك وأجمل قالب، وأصح سبك، ويكملها بما يناسبها من أنواع البديع إذ أمكَنَ ذلك من غير كلفة. . . ».

وعرَّف القزوينيّ الحلّ في كتابه « التَّلخيص » بإيجاز فقال: وأمَّا الحلُّ فهو أنْ ينثر نظم، كقول بعض المغاربة: « فإنَّه لمَّا قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته، لم يزل سُوءُ الظنِّ يقتاده ويُصَدِّق تَوَهُّمَهُ الَّذي يَعْتَادُهُ ». ومنه حَل قول أبي الطيِّب المتنبّي: [الطويل]

إذا سَـاءَ فِعْـلُ المـرْءِ سَـاءَتْ ظُنُـونُـهُ   وَصَـدَّقَ مـا يَـعْـتَـادُهُ مـن تَـوَهُّـمِ

وقد صنَّف ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السَّائر » الحـلّ إلى ثلاثـة أنواع، وهي: « حل الآيات، وحلُّ الأحاديث، وحلُّ الشعر ».

حَلُّ الآيـات

عرَّفه ابن الأثير الجزري في كتابه « المثل السـائر » فقال: أمَّا حَلُّ آياتِ القرآن العزيز فليس كنثر المعاني الشعرية، لأنَّ ألفاظَهُ ينبغي أنْ يحافظَ عليها لمكان فصاحتها، إلاَّ أنَّه لا ينبغي أنْ يُؤخذَ لفظ الآية بجملته فإنَّ ذلك من باب « التَّضمين » وإنَّمـا يُؤخَذ بعضـه. فإمَّا أنْ يجعلَ أوَّلاً لكلام أو آخراً على حسـب ما يقتضيه موضعهُ، وكذلك تفعَلُ بـالأخبار النبويَّة. على أنَّه قد يُؤخَذُ معنى الآية والخبر فيكسَى لفظاً غير لفظه، وليس ذلك من الحُسْنِ فللقسـم الأوَّل الفائدة. ومثَّل لهذا الفنّ بقوله: أكرمُ النِّعم ما كان فيها ذكرى للعابـدين، وتقدّمه إنّي رأيت أحَدَ عشرَ كوكباً والشَّمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين، فهذه النِّعمة هي الَّتي تأتي بتيسير العَسِير، وتجلو ظلمةَ الخَطب بالصباح المنير، فانظر إلى آثار رحمة اللّهِ كيف يُحيي الأرض بعدَ موتِها، إنَّ ذلك لمُحْيي الموتَى وهو على كلّ شيء قـدير.

وتحدَّث ابن الأثير الحـلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » مثل ذلك، وأشار إلى اختلاف علماء الأدب في حلّ القرآن العزيز وإدراجه في مطاوي الكلام.

حَـلُّ الأحَـادِيث

تحدَّث ابن الأثير في كتابه « المثل السَّائر » عن حلِّ الأحاديث فعرَّفه فقال: « وأمَّا الأخبار النبويَّة فكالقرآن العزيز في حلِّ معانيها. فإن قلتَ إنَّ الأخبارَ النبويَّـة لا يجري فيها الأمرُ مجرى القرآنِ، إذ القرآن له حاصرٌ وضابِطٌ، وكلُّ آياته تدخلُ في الاستعمال، كما قال بعضهم: لَوْ ضاع منّي عقالٌ لوجدتهُ في القرآن الكريم، وأمَّا الأخبار فليسـت كذلك لأنَّها كثـيرة لا تنحَصِر، ولو انحصرتْ لكان منها ما يدخلُ في الاستعمال ومنهـا ما لا يـدخلُ. ولا بدَّ من بيانٍ يمكنُ الأحاطة به والوقوف عنده ».

وعرَّفه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » فقال: « وأمَّا حَلُّ الآيات القرآنية وكذلك الأحاديث النبويَّة، فينبغي للمنشيء أنْ لا يأخـذ عند حـلّ الآية والحـديث جملة اللَّفظ، فإنَّ ذلك من باب التَّضمين، ولا يأخذ المعنى مجرداً عن اللَّفظ بكماله، إلاَّ إنْ أراد بـذلك الاستشهـاد، بل إذا وقـع له معنى وكـانت آية من الآيـات الكريمـة أوحديث من الأحاديث النبويَّة يتضمَّن ذلك المعنى، فليجعل الآية والحديث في سياق كلامه المناسب للمعنى فيطرِّز كلامه بالآية أو الحديث.

حَلُّ الأَشْعَار

ذكر ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السّائر » حلّ الأبيات الشعرية وصنّفها إلى أقسام ثلاثة :

الأوّل منها وهو أدناها مرتبة : أنْ يأخذَ النّاثر بيتاً من الشعر فينثره بلفظه من غير زيادة ، وهذا عيب فاحش ، فإنّه إذا نثر الشّعر بلفظه كان صاحبه مشهور السّرقة ، فيقال هذا شعر فلانٍ بعينه ، لكون ألفاظه باقية لم يتغيّر منها شيء . وقد سلك هذا المسلك بعض العراقيّين ، فجاء مستهجناً لا مستحسناً ، كقوله في بعض أبيات الحماسة : [الكامل]

وأَلَـدُّ ذي حَـنَـقٍ عَـلَيَّ كـأَنَّـمـا تَغْلِي عَـدَاوَةُ صَـدرِهِ فـي مِـرْجَـلِ

فقال في نثره : فكم لَقِيَ أَلَدُّ ذا حَنِقٍ كأنّه ينظرُ إلى الكواكب من عَلٍ ، وتغلي عداوةُ صدره في مِرْجل . فلم يَزِدْ هذا النّاثرُ على أنْ أزالَ رونقَ الوزن وطلاوة النُّظم لا غير .

وأمّا القسم الثّاني وهو وسط بين الأوّل والثّالث في المرتبة : وهو أنْ ينثر المعنى المنظوم ببعض ألفاظه ويعزمّ على البعض بألفاظٍ أُخر . والطريق المسلوك إلى هذا القسمِ أنْ تأخذَ بعض بيت من الأبيات الشعرية هو أحسنُ ما فيه ثمّ تماثله ، ومنه قول أبي تمّام في وصف قصيدة له : [الكامل]

حَـذّاءَ تَـمْـلأُ كـلَّ أذنٍ حِـكْـمَـةً وَبَـلاَغَـةً وَتَـدِرُّ كـلَّ وَرِيـدِ

فقوله « تملأ كلّ أذن حكمة » من الكلام الحسن . فإذا أردت أنْ تنثرَ هذا المعنى فلا بُدّ من استعمال لفظه بعينه ، لأنّه في الغاية القصوى من الفصاحة والبلاغة ، فعليك أنْ تُؤاخيه بمثله .

وأمّا القسم الثّالث وهو أعلى من القسمين الأوّلين : فهو أنْ يُؤخذَ المعنى فيُصاغَ بألفاظٍ غير ألفاظه . وثمّ يتبيّن حِذقُ الصائغ في صياغته ويعلم مقدار تصرُّفه في صناعته ، فإن استطاع الزّيادة على المعنى فتلك الدرجة العالية ، وإلاّ أحسنَ التصرفَ وأتقن التّأليف ليكون أَوْلى بذلك المعنى من صاحبه الأوّل .

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » حلّ الأبيات الشعرية وصنّفها إلى أقسام أربعة ، وقد تقدم الحديث عنها عند ابن الأثير الجزريّ ، وكذلك في

الحديث عن فنّ « الحلّ ». كما ذكر هذه الأقسام ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز ». غير أنّ القزوينيّ اشترط لقبول نثر النظم أمرين: الأوّل: أنْ يكونَ سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك أصله. والثّاني: أنْ يكونَ حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق. . . وعنه نهج المتأخّرون.

الحَلاَوَة

الحَلاَوَةُ: راجع السّبك.

الحُلْكَة

الحُلْكَةُ مثل اللُّكنَة: عُقْدَةٌ في اللسان، وعُجْمَةٌ في الكلام.

الحَمْلُ عَلَى المعْنَى

عرَّفه ابن قيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » فقال: « وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنّث، وتصور معنى الواحد للجماعة والجماعة للواحد، وحمل الثّاني على لفظ الأوّل أصلاً كان ذلك اللّفظ أو فرعاً، أو غير ذلك ». ومثّل له بقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾[1] والمقصود به آدم ـ عليه السّلام ـ، وأنّث واحدة ردّاً إلى النّفس. ومنه قول الشاعر: [الوافر]

أَبُـوكَ خَلِيفَـةٌ وَلَـدَتْهُ أُخْـرَى وأَنْـتَ خَلِيفَـةٌ ذَاكَ الكَمَـالُ

حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظ

حَمْلُ اللّفظِ على اللّفظ ذكره ابن سنان في باب التّناسب، وعرّفه بقوله: « ومن التّناسب أيضاً حمل اللّفظ على اللّفظ في التّركيب ليكون ما يرجع إلى المقدّم مقدّماً وإلى المؤخر مُؤخراً ». ومثّل لهذا الفنّ البلاغيّ بقول الشريف الرّضيّ: [الرجز]

قَلْبِي وَطَـرْفِي مِنْـكَ هَـذَا فِي حِمًى قَـيْظٍ وَهَـذَا فـي رِيَاضِ رَبِيـعِ

فالشاعر لما قدّم لفظة قلبي وجب أنْ يقدمَ وصفه بأنّه في حمى قيظ، فلو كان قال « طرفي وقلبي منك » لم يحسن في التّرتيب أن يؤخرّ قوله « في رياض ربيع ».

---

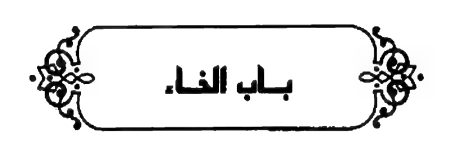
(١) سورة النّساء، آية رقم (١).

الحِيدَةُ والانْتِقَال

الحيدة من الحيْد، والحيد: ما شخص من الحيل واعوجّ، وحاد عن الشّيء: مَالَ وعَدَلَ، والحيدة: العقدة في قرن الوعل. والانتقال من النّقل وهو تحويل الشّيء من موضع إلى موضع. هذا الفنّ البلاغيّ اخترعه ابن أبي الإصبع المصريّ، وذكره في كتابيه «تحرير التّحبير» و«بديع القرآن» فقال: «هو أنْ يجيب المسؤول بجواب لا يصلح أنْ يكونَ جواباً عمّا سئل عنه أو ينقل المستدلّ إلى استدلال غير الّذي كان آخذاً فيه، وإنّما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المستدلّ بعد معارضة بما يدل على أنّ المعترض لم يفهم استدلاله فينتقل عنه إلى استدلال يقطع به إلى الخصم عند فهمه». ومثّل له بقوله تعالىٰ حكـاية عن الخليـل إبراهيم ـ عليه السّلام ـ: ﴿ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي ويُمِيتُ ﴾[1] في قوله للجبار، أجابه: «أنا أحْيي وأميت» ثمّ دعا بإنسان فقتله ودعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه. فلمّا علم الخليل أنّه لم يفهم معنى الإماتة والإحياء اللّذين أرادهما انتقل إلى استدلال آخر فقال: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ المَغْرِبِ ﴾[1] فأتاه باستدلال لا يجد لاسمه اسماً مشتركاً معه يتعلّق بظاهره على طريق المغالطة، فلا جرم أنّ الجبار انقطع. فهو نوع يحيد المسؤول عن خصـوص الجواب إلى عمـومه لتفيـد تلك الحيدة زيـادة بيـان لا تحصـل بخصـوص الجواب.

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٨).



باب الخاء

الخَبَرُ

الخَبَرُ من خبر، وخبرتُ بالأمر أي علمته، والخبر: ما أتاك من نَبَإٍ عمّن تخبر، والخبر: النّبأ. وتحدّث سيبويه عن الخبر في كتابه « الكتاب » وذكره مقابل الاستفهام، وقلّدهُ الفرّاء في مثل ذلك في كتابه « معاني القرآن ». وعرّفه المبرد بقوله: « الخبر ما جاز على قائله التّصديق والتّكذيب » وكذلك صنّفه ثعلب في كتابه « قواعد الشعر » إلى أربعة أقسام: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار.

ومثّل للخبر بقول القطاميّ: [البسيط]

يَقْتُلْنَنَا بِحَدِيثٍ لَيْسَ يَعْلَمُهُ مَنْ يَتَّقِينِي وَلاَ مَكْنُونُهُ بَادِي

وذكر ابن وهب في كتابه « البرهان في وجوه البيان » الخبر وعرّفه فقال: « والخبر كلّ قول أُفدت به مستمعه ما لمْ يكنْ عندك كقولك: قام زيد ؛ فقد أُفدته العلم بقيامه ».

كما ذكره ابن فارس في كتابه « الصاحبيّ » فقال: « أمّا أهل اللّغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنّه إعلام، تقول: أخبرته أخبره، والخبر هو العلم . وأهل النّظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ ؛ من زمان أو مستقبل أو دائم ». وعدّه الرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز »: القول المقْتضي بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنّفي أو الإثبات . ومن حدّه: المحتمل للتّصديق والتّكذيب المحدودين بالصدق والكذب، واقع في الدّور مرتين .

غير أنَّ القزوينيّ قد نقل تعريف الخبر عن الجاحظ الذي قال في كتابه « التَّلخيص » : « صِدقُ الخبرِ مطابقته للواقع وَكَذِبُهُ عَدَمُها، وقيلَ: مطابقته لاعتقاد المخْبِرِ ولو خطأً وعَدَمُها، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[1] وردَّ بأَنَّ المعنى لكاذِبونَ في الشهادةِ، أو في تسميتها أو في المشهور به، في زعمهم ». وقول الجاحظ: مطابقته مع الاعتقادِ وعدمها معه وغيرهما ليس بصدقٍ ولا كذبٍ، بدليل: ﴿ أَفْتَرىٰ عَلَىٰ اللهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴾[2] لأَنَّ المرادَ بالثاني غير الكذب لأَنَّه قسيمُهُ، وغير الصِّدقِ لأَنَّهم لم يعتَقِدُوهُ. وردَّ بأَنَّ المعنى أَمْ لمْ يَفتَرِ فعبر عنه بالجِنَّة، لأَنَّ المجنون لا افتراء له. وصنَّف السَّكاكيّ الخبر فجعله على أضرب ثلاثة:

الأوَّل: ابتدائي، وهو الخبر الَّذي يكون خالياً من المؤكدات، لأَنَّ المخاطب خالي الذهن من الحكم الَّذي تضمَّنه، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾[3] ومنه قول المتنبِّي: [البسيط]

أَنـا الَّـذِي نَـظَرَ الأَعْمَى إِلَـى أَدَبِي وأَسْـمَعَـتْ كَلِمَـاتِي مَنْ بِـهِ صَـمَمُ

الثَّاني: الطلبي، وهو الخبر الَّذي يتردَّد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته، أو هو كما قال السَّكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم »: وإذَا أَلقاها إلى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه من ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال « اللَّام » في الجملة أو « أن »، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قالَ يَـا مُوسَىٰ إِنَّ المَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾[4].

الثَّالث: الإنكاري، وهو الخبر الَّذي ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أَنْ يؤكدَ بأكثر من مؤكد، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَـٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ

---

(١) سورة المنافقون، آية رقم (١).
(٢) سورة سبأ، آية رقم (٨).
(٣) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).
(٤) سورة القصص، آية رقم (٢٠).

لَمُرْسَلُونَ ﴾[1]. ومنه قول الحماسيّ: [الكامل]

إنَّا لَنَصْفَحُ عن مَجَاهِلِ قَوْمِنَا ... ونُقِيمُ سَالِفَةَ العَدُوِّ الأَصْيَدِ

وأضاف السَّكاكيّ أنَّ للخبر مؤكدات كثيرة: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولام الابتداء، والفصل، وأمَّا، وقد، والسين، والقسم، ونونا التَّوكيد، ولن، والحروف الزائدة، وحروف التَّنبيه. كما وإنَّ للخبر غرضان أصليان هما:

الأوَّل: فائدة الخبر، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الَّذي تضمنته الجملة أو الكلام، وهذا هو الأصل في كل خبر، لأنَّ فائدته تقديم المعرفة أو العلم إلى الآخرين.

الثَّاني: لازم الفائدة، ويفيد أنَّ المتكلِّم عالم بالحكم.

الخَبَرُ الابتِدَائِي

الخبر الابتدائي هو الخبر الَّذي يكون خالياً من المؤكِّدات لأنَّ المخاطب خالي الذهن من الحكم الَّذي تَضَمَّنَه. وقد تقدَّم الحديث عنه في الخبر بالتَّفصيل.

الخَبَرُ الإنكَارِيّ

الخَبَرُ الإنكاريّ هو الخبر الَّذي ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أنْ يُؤكد بأكثر من مؤكد؛ وقد تقدَّم في الخبر أيضاً القول عنه بالتَّفصيل.

الخَبَرُ الطَّلَبِي

الخَبَرُ الطَّلَبِيّ هو الخبر الَّذي يتردَّد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحَّته؛ وقد تقدَّم البحث في دراسته في باب الخبر.

الخَبَرُ للاسْتِرْحَام

خبرُ الاسْترحام: هو الَّذي يتضمَّن معنى العفو والاسترحام، ومنه قول إبراهيم بن المهدي مخاطباً المأمون: [المجتث]

أَتَيْتُ جُرْماً شَنِيعاً ... وأَنْتَ لِلعَفْوِ أَهْلُ

فَإِنْ عَفَوْتَ فَمَنٌّ ... وَإِنْ قَتَلْتَ فَعَدْلُ

---

(1) سورة يس، الآيات (١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦).

وقول الآخر: [الوافر]

فَمَا لِي حِيلَةٌ إلَّا رَجَائِي ... لِعَفْوِكَ إنْ عَفَوْتَ وحُسْنُ ظَنِّي

الخَبَرُ لإظْهَارِ التَّحَسُّر

الخبر لإظهار التّحسُّر يفيد التّحسّر على موتِ عزيز، وغالباً ما يكون في رثاء الميت، ومنه قول أعرابيّ يرثي ولده: [الطويل]

وَلَمَّا دَعَوْتُ الصَّبْرَ بَعدَكَ والأَسَى ... أَجابَ الأَسَى طَوْعاً ولمْ يُجِبِ الصَّبْرُ

ومنه قول المتنبّي: [الوافر]

أَقَمْتُ بأَرضِ مِصْرَ فَلاَ وَرَائي ... تَخُبُّ بِي الرِّكَابُ وَلاَ أَمَامِي

وقول المتنبّي في الرثاء: [البسيط]

الحُزْنُ يقلق والتَّجمُّلُ يَرْدَعُ ... والقَلْبُ بَيْنَهما عَصِيٌّ طَيِّعُ
يَتَنَازَعَانِ دُمُوعَ عَيْنِ مُسَهَّدٍ ... هَذَا يَجِيءُ بِهَا وَهَذَا يَرْجِعُ

الخَبَرُ لإظْهَار الضَّعْف

الخبر لإظهار الضّعْف هو الّذي يتضمّن إظهار ضعف المخبر عنه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيباً ﴾[1] ومنه قول الشاعر: [السريع]

إنَّ الثَّمانِينَ - وبُلِّغْتَهَا - ... قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعي إلى تَرْجُمَانِ

ومنه قول أبي نواس: [الخفيف]

دبَّ فِيَّ السَّقَامُ سُفْلاً وعُلْوا ... وأرَانِي أَمُوتُ عُضْواً فَعُضْوا

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[2] وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾[3]، فإنّ السّياق يَدُلّ على أنّ اللّهَ تعالىٰ أَمَرَ بذلك لا أنّه أخبر.

---

(١) سورة مريم، آية رقم (٤).
(٢) سورة البقرة، آية رقم (٢٢٨).
(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢٣٣).

الخَبَرُ لِلإِنْكَار

الخبر للإنكار هو الَّذي يفيد رفض حكم صادر عن مهيمن على إنسان يعتبر ضعيفاً، فيلجأ هذا الضعيف لإنكار حقّ هذا المهيمن وإظهار مكانته. أو هو الذي يفيد التبكيت على أمر ماضٍ حصل بطريق الخطأ أو بطريق العمد. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[1]، ومعنى الآية الكريمة يتضمَّن التبكيت. وأمَّا معنى الإنكار الحق فتمثَّل بقول أحدهم: « مَا لَهُ عَلَيَّ حَقّ ».

الخَبَرُ لِلتَّحْذِير

الخبر للتَّحذير هو الَّذي يفيد تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجَنَّبه. ومثاله قول النَّبيّ محمَّد ﷺ: « أبغضُ الحلالِ عندَ اللّٰهِ الطَّلاق ».

الخَبَرُ لِتَحْرِيك الهِمَّة

الخبر لتحريك الهِمَّة هو الَّذي نستفيد منه الحثَّ على القيام بأمر مشروع ليقوم به المخاطب، أو هو تَنْبيه المخاطب على أمر محمود ليقوم به. ومنه قولـه تعالىٰ: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[2].

الخَبَرُ لِلتَّعْظِيم

الخبر لِلتَّعْظِيم هو الَّذي يستفاد منه التَّعظيم، وأكثر ما يكون هذا التَّعظيم للّه تعالىٰ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[3].

الخَبَرُ لِلتَّمَنِّي

الخبرُ للتَّمَنِّي هو الَّذي يتضمَّن أمْراً بعد القيام بعمل ما. ومثَالُهُ قول القائل: « وَدِدْتُك عِنْدَنَا ».

---

(١) سورة الدُّخان، آية رقم (٤٩).

(٢) سورة يونس، آية رقم (٢٦).

(٣) سورة يوسف، آية رقم (١٠٨).

الخَبَرُ لِلتَّوْبِيخ

الخبر للتّوبيخ هو الّذي يتضمّن كلاماً خرج مخرج التهزّل والتّهافت. ومن ذلك قولنا لتارك الصلاة: « الصّلاةُ ركنٌ من أركانِ الإسلام ».

الخَبَرُ لِلتَّوعُّد

الخبر للتّوعُّد كالخبر للوعيد، وهو الّذي يتضمّن تهديداً بما سيكون، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾(1).

الخَبَرُ لِلدُّعَاء

الخبر للدُّعاء ذكره المبرِّد في كتابه « المقتضب » وقال: « واللّفظُ لفظ الإخبارِ والمعنى معنى الدُّعاء » ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(2) أيْ أَعِنّا على عبادتك.

الخَبَرُ لِلفَخْر

الخَبَرُ لِلفَخْرِ هو الخبر للمدح، إلاّ أنّ الشاعر يخصُّ به نفسه وقومه. وكلُّ ما حسن في المدح حسن في الفخر، وكلُّ ما قبح في المدح قبح في الفخر، ومنه قول الفرزدق: [البسيط]

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيتاً دَعَائِمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

ومنه قول أحمد بن يحيىٰ: إنَّ أفْخر بيت قالته العرب قول امرىء القيس: [البسيط]

مَا يُنكِرُ النَّاسُ مِنَّا حِينَ نملِكُهُمْ ... كَانُوا عَبِيداً وَكُنَّا نَحنُ أرْبَابَا!

الخَبَرُ لِلمَدْح

الخَبرُ للمدح هو الّذي يفيد المبالغة في إظهار صفات الممدوح على الأغلب وإظهارها بما هي عليه من الصفات الكريمة. ومنه قول النّابغة الذُّبيانيّ: [الطويل]

فَإنَّكَ شَمْسٌ والمُلُوكُ كَوَاكِبٌ ... إذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

---

(1) سورة القيامة، آية رقم (٣٥).

(2) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

الخَبَرُ لِلنَّفي

ذكر ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السّائر » الخبر للنّفي فقال: « وهو أنْ يذكرَ الشيء على سبيل النّفي والغرض به تأكيد ذلك المعنى المقصود ». فممّا جاء منه قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ، إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾[1].

الخَبَرُ بالنَّفي والإثبَات

الخبر بالنّفي والإثبات، وهو أنْ يذكر الشّيء على سبيل النّفي، ثمّ يذكر على سبيل الإثبات، أو بالعكس، ولا بدَّ أنْ يكون في أحدهما زيادة ليست في الآخر وإلّا كان تكريراً. والغرض به تأكيدُ ذلك المعنى المقصود. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾[2] فقولُهُ: « يعلمون » بعد قوله « لا يعلمون » من الباب الّذي نحنُ بصدد ذكرِهِ، نفى العلمَ عن النّاس بما خَفي عنهم من تحقيق وَعده، ثمّ أثبت لهم العلم بظاهر الحياة الدّنيا، فكأنّهم علموا وما علموا، إذِ العلمُ بظاهر الأمور ليس بعلم، وإنّما العلم هو ما كان بالباطن من الأمور.

الخَبَرُ لِلنَّهي

الخَبَرُ لِلنَّهي هو الّذي يتضمّن أمراً بعدم القيام بعمل ما، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾[3].

الخَبَرُ لِلْوَعْد

الخَبَرُ لِلْوَعْد هو الّذي يفيد وعداً بشيء مستحب حصوله. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾[4].

الخَبَرُ لِلْوَعِيد

الخبرُ للوعيد هو الّذي يتضمّن تهديداً بما سيكون، وقد ذكره ابن رشيق القيروانيّ في

---

(١) سورة التّوبة، الآيتان (٤٤و٤٥).
(٢) سورة الرّوم، الآيتان (٦و٧).
(٣) سورة الواقعة، آية رقم (٧٩).
(٤) سورة فُصّلت، آية رقم (٥٣).

كتابه « العمدة » فقال: « كان العقلاء من الشعراء وذوو الحزم يتَوَعَّدُونَ بالهجاء ويُحَذِّرون من سوء الأُحْدُوثة ولا يمضون القول إلاّ لضرورة لا يحسن السكوت معها ». كقول ابن مقبل: [الطويل]

بَنِي عَامِرٍ مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ تَخَيَّرَ آيَاتِ الكِتَابِ هِجَائِيَا؟
أَأَعْفُو كَمَا يَعْفُو الكَرِيمُ فَإِنَّنِي أَرَى الشَّغْبَ فَمَا بَيْنَنَا مُتَدَانِيَا

خذلانُ المخاطَب

خذلانُ المخاطب من فعل خذل بمعنى: ترك نصرته وعونه. وذكر ابن الأثير الجزريّ في كتابه « الجامع الكبير » خذلان المخاطب وعرَّفه فقال: « هو الأمر بعكس المراد، ذلك على الاستهانة بالمأمور، وقلّة المبالاة بأمره، أي انّي مقابلك على فعلك ومجازيك بحسنه ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَاداً لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾[1] فقوله: « قل تمتّع بكفرك » من باب الخذلان، كأنّه قال له: « إذْ قد أبيت ما أمرت به من الإيمان والطاعة، فمن حَقّك أنْ لا تؤثر ذلك، ونأمرك بتركه. وهذا مبالغة في خذلانه، لأنَّ المبالغة أشد مِنْ أنْ يبعث على ضدّ ما أمر به. وهذا عين ما ذكره ابن قيّم الجوزيّة في كتابه « الفوائد » ويرجح أنّه نقله من كتابه « المثل السّائر ».

الخُرُوجُ

الخُرُوجُ: نقيض الدخول. ذكره الجاحظ في كتابه « البيان والتّبيين » فقال: « والخروج ممّا بني عليه أوّل الكلام إسهاب ». وهذا ما صرّح به أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين ». وكذلك تحدّث عن هذا الفنّ ابن رشيق القيروانيّ في كتابه العمدة، فقال: « ويقع له في الخروج ما كان تركه أولى به وأشعر له، وإنّما أدخله فيه الإغراب في باب التّوليد، حتّى جاء بالغثّ البارد والبشع المتكلّف ؛ نحو قول أبي الطيّب المتنبّي: [الوافر]

أُحِبُّكِ أَو يَقُولُوا جَرَّ نَمْلٌ ثَبِيراً وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ رِيعَا

---

(١) سورة الزمر، آية رقم (٨).

فهذا من البشاعة والشناعة بحيث لا يخفى على أحد ». وأضاف: « فالخروج شبيه بالاستطراد وليس به، لأنَّ الخروج إنَّما هو أنْ تخرجَ من نسيب إلى مدح أو غيره بلطف تحيل، ثمَّ تتمادى فيما خرجت إليه ». وفرَّق ابن رشيق القيروانيّ بين الخروج والتَّخلص، وقال: ومن النَّاس من يُسمِّي الخروج تخلصاً وتوسّلاً وينشدون أبياتاً: [الطويل]

إذا مَـا اتَّـقَى الـلَّهَ الـفَـتى وأطَـاعَـهُ ... فَلَيْسَ بـه بَـأْسٌ وَلَـوْ كَـانَ مِن جَـرْمِ

الخُـرُوجُ عَـلَى مُقْـتَضى الظَّـاهِرِ

الأصل في القول أنْ يكونَ على مقتضى الظاهر، ولكنَّه قد يخرج على خلافه لنكتة أو سبب من الأسباب، ولهذا الخروج أساليب مختلفة منها: وضع المضمر موضع المظهر، ووضع المظهر موضع المضمر، والقلب، والأسلوب الحكيم، والتَّغليب، والالتفات وغيرها؛ وقد ذكر مثل هذه الأنواع السَّيوطيّ في كتابه « شرح عقود الجمان ».

خُـرُوجُ اللَّـفْظِ مُخْـرجَ الغَـالِبِ

ذكر الزَّركشيّ الفنّ البلاغيّ خروج اللَّفظ مخرج الغالب دون أنْ يعرِّفه، ومَثَّلَ له بقوله تعالى: ﴿ وَرَبَائِبُكُم اللاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾[1] وقوله « حجوركم » من الحجر، وهو ليس بقيد عند العلماء، لكن فائدة التَّقييد تأكيد الحكم في هذه الصورة مع ثبوته عند عدمها، ولهذا قال تعالى فيما بعد ذلك: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾[2] أيْ لم يكنَّ في حجوركم. فَدَلَّ على أنَّ الحِجر خرج مخرج العادة.

الخُـرُوجُ مِن مَعْـنًى إلى مَعْـنى

ذكر ابن المعتزّ الخروج من معنى إلى معنى في كتابه « البديع » فقال: « ومنها حسنُ الخروج من معنى إلى معنى » دون أنْ يُعرِّفه. وتمثَّل بقول بشَّار بن بُرْد: [الطويل]

خَلِيلِيَّ من جَـرْمٍ أعِينَـا أخَـاكُمَـا ... عَـلَى دَهْـرِهِ إنَّ الـكَـرِيـمَ مُـعِـينُ
وَلاَ تَبْخُـلاَ بُخْـلَ ابن قَـرْعَـةَ إنَّـهُ ... مَـخَـافَـةَ أنْ يُـرْجَى نـداه حَـزِينُ

وذكره الحاتميّ في كتابه « حلية المحاضرة » وسمَّاه « الاستطراد ». وتحدَّث الحلبيّ

---

(١) سورة النِّساء، آية رقم (٢٣).

(٢) سورة النِّساء، آية رقم (٢٣).

في كتابه « حسن التوسُّل » والنُويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » أنَّ الحاتميَّ نقل هذه التَّسمية عن البحتريّ. وقد تقدَّم البحث في نوع الاستطراد مفصّلاً. راجع الاستطراد.

الخِطَابُ

الخِطَابُ: مراجعة الكلام، وقد خاطبه مخاطبة وخِطاباً. وذكر الزُّركشيّ في كتابه « البرهان في علوم القرآن » هذا الفنّ « الخطاب » فقال: « إنَّها تأتي على نحو من أربعين وجهاً » ذكر منها:

الأوَّل: خطاب العام المراد به العموم، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(١).

الثَّاني: خطاب الخاص والمراد به الخصوص، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾(٢).

الثَّالث: خطاب الخاص والمراد به العموم، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾(٣).

الرَّابع: خطاب العام والمراد به الخصوص، كقوله تعالىٰ: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾(٤).

الخامس: خطاب الجنس، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾(٥).

السَّادس: خطاب النَّوع، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾(٦).

السَّابع: خطاب العين، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(٧).

الثَّامن: خطاب المدح، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾(٨).

التَّاسع: خطاب الذمّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾(٩).

العاشر: خطاب الكرامة، كقوله تعالىٰ: ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾(١٠).

---

(١) سورة المجادلة، آية رقم (٧).
(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٦).
(٣) سورة الطَّلاق، آية رقم (١).
(٤) سورة آل عمران، آية رقم (١٧٣).
(٥) و (٦) و (٧) سورة البقرة، الآيات (٢١و٣٥و٤٠).
(٨) وردت في آيات عديدة.
(٩) سورة التَّحريم، آية رقم (٧).
(١٠) سورة الحجر، آية رقم (٤٦).

الحادي عشر: خطاب الإهانة، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٌ، وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴾[1].

الثاني عشر: خطاب التهكم، كقوله تعالىٰ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[2].

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[3].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً ﴾[4].

الخامس عشر: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[5].

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ﴾[6].

السابع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾[7].

الثامن عشر: خطاب عين والمراد غيره، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾[8].

التاسع عشر: خطاب الاعتبار، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَـٰكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾[9].

---

(١) سورة الحجر، الآيتان (٣٤و٣٥).

(٢) سورة الدخان، آية رقم (٤٩).

(٣) سورة الانشقاق، آية رقم (٦).

(٤) سورة المؤمنون، آية رقم (٥١).

(٥) سورة ق، آية رقم (٢٤).

(٦) سورة طه، آية رقم (٤٩).

(٧) سورة يونس، آية رقم (٦١).

(٨) سورة الأحزاب، آية رقم (١).

(٩) سورة الأعراف، آية رقم (٧٢).

العشرون: خطاب الشخص ثمّ العدول إلى غيره، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾[1].

الحادي والعشرون: خطاب التّلوين، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾[2].

الثّاني والعشرون: خطاب الجمادات خطاب من يعقل، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[3].

الثّالث والعشرون: خطاب التّهييج، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[4].

الرّابع والعشرون: خطاب الإغضاب، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[5].

الخامس والعشرون: خطاب التّشجيع والتّحريض، كقوله تعالىٰ: ﴿ نَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾[6].

السّادس والعشرون: خطاب التّنفير، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾[7].

السّابع والعشرون: خطاب التّحنّن والاستعطاف، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾[8].

الثّامن والعشرون: خطاب التّحبّب، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾[9].

---

(١) سورة هود، آية رقم (١٤).
(٢) سورة الطّلاق، آية رقم (١).
(٣) سورة فُصّلت، آية رقم (١١).
(٤) سورة المائدة، آية رقم (٢٣).
(٥) سورة الممتحنة، آية رقم (٩).
(٦) سورة الصفّ، آية رقم (٤).
(٧) سورة الحجرات، آية رقم (١٢).
(٨) سورة الزّمر، آية رقم (٥٣).
(٩) سورة مريم، آية رقم (٤٢).

التَّاسع والعشرون: خطاب التَّعجيز، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[1].

الثَّلاثون: خطاب التَّحسير والتَّلهُّف، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾[2].

الحادي والثَّلاثون: التَّكْذيب، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[3].

الثَّاني والثلاثون: خطاب التَّشْرِيف، وهو كلُّ مَا في القرآن العزيز مخاطبة بـ «قُلْ»، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾[4].

الثَّالث والثَّلاثون: خطاب المعدوم، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾[5].

وكذلك ذكر هذه الوجوه السُّيوطيّ في كتابه « معترك الأقـران »، علماً بـأنَّ الإمام الشَّافعيّ تحدَّث عن بعضها فعقد أبواباً لِمَا نزل من الكتاب العزيز عاماً يراد به العامّ ويدخله الخصوص، وما نزل عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص، وما نزل عام الظاهر يُراد به كله الخصوص. ولكنَّه لم يفصلها.

الخِطَابُ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّة

ذكر يحيىٰ بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » الخطاب بالجملة الاسمية فعرَّفه وقال: اعْلَمْ أنَّ الكلامَ إذَا قُصِدَ به الإفادة، فتارةً يردُ مُصَدَّراً بالجملة الاسمية سلباً كان أو إيجاباً، نحو «زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت». ومتى كان وارداً على جهة الاسمية فإنَّه يَنْقَدِحُ فيه معنيان: أنْ تريدَ أنَّ الفاعل قد فعلَ ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره ويذكر على جهة الاستبداد، وهذا كما تقول: « أنا قتلتُ فلاناً وأنا الَّذي شَفَعْتُ لفلان عند الأمير بالعطيَّة ». وكقـوله تعـالىٰ: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[6] فصَدَّر الجملة بالضمير دلالةً على اختصاصه تعالىٰ بالإماتة والإحياء والإضحاك والإبكاء، وإنَّما أورد الضمير وصيَّر الجملة اسمية، تكذيباً وَرَدّاً وإنكاراً لمن زعم أنَّه مشارك لله تعالىٰ في هذه الخصـال، ويؤكد أنَّ الأمـورَ الَّتي تقع فيهـا المشاركـة وردت بالجملة

---

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٣).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١١٩).

(٣) سورة آل عمران، آية رقم (٩٣).

(٤) سورة آل عمران، آية رقم (٨٤).

(٥) سورة الأعراف، آية رقم (٢٦).

(٦) سورة النجم، الآيتان (٤٣ و ٤٤).

الاسمية. والثّاني إنّما المقصود التحقّق وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه فيه الريب، كقولك: هو يُعطي الجزيل. فغرضك إعطاؤه للجزيل.

وممّا ذكره ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » عن الخطاب بالجملة الاسمية قوله: وَإِنّما يُعْدَلُ عن الخطاب إلى الجملة الاسمية لضرب من التّأكيد والمبالغة. فمن ذلك قولنا: « إنّ زيداً قائم »، معناه الإخبار عن زيدٍ بالقيام، إلاّ أنّ فيه زيادة توكيده بـ« إنّ » المشدّدة الّتي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها. ومن ذلك قول بعضهم: [الكامل]

والشَّيْبُ إنْ يَظْهَرْ فَإنَّ وَرَاءَهُ عُمْراً يكونُ خِلاَلَهُ مُتَنَفَّسُ

فلمّا كان الشّيبُ لا يمدح، أتى باللاّم المؤكدة في قوله « ولما بقي » في هذا البيت فقال:

لم ينتقِصْ مني المشِيبُ قلامَةً ولما بقي منّي ألبُّ وأكْيَسُ

وجعل الجملة الاسمية عوضاً عن الفعلية في ذلك وتأكيداً.

الخِطَابُ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ

تكلّم يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز » عن الخطاب بالجملة الفعلية، فقال: اعْلَمْ أنَّ الإخبارَ في قولنا « قام زيد » هو الإخبار بمطلق القيام مقروناً بالزمان الماضي من غير أنْ يكونَ هناك مبالغةٌ وتوكيدٌ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ ﴾[1] فالغرض هنا الإخبار بالفعل الماضي من غير إشعار بمبالغة هناك، ولمّا أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[2] فإتيانه سبحانه وتعالىٰ بالجملة الفعلية دلالةً على المبالغة والتّأكيد في المقصود الذي سقناه من أجله.

وذكر ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » الخطاب بالجملة الفعلية، فقال: « إنّما يُعْدَلُ عن الخطاب بالجملة الفعلية لضرب من التّأكيد والمبالغة. فممّا جاء من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[3] فإنّهم إنّما خاطبوا المؤمنينَ بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسْمِيَّة المحقّقة بـ« إنّ »

---

(١) سورة النّمل، آية رقم (١٧).
(٢) سورة النّمل، آية رقم (١٧).
(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٤).

المشدَّدة، لأنّهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثّبات على اعتقاد الكفر والبعدِ من أنْ يَزلُوا عنه على صدقٍ ورغبةٍ ووُفور نشاطٍ، فكان ذلك مُتَقَبّلاً منهم ورائجاً عند إخوانهم. وأمّا الّذي خاطبوا به المؤمنين، فإنّما قالوه تكلُّفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاةً.
وكذلك ذكره القزوينيّ في كتابه « الإيضاح » ملخصاً كلام كلٍّ من ابن الأثير والعلويّ فقال: « وفعليتها لإفادة التّجدد، واسميّتها لإفادة الثبوت، فإنّ من شأن الفعليّة أن تدل على التجدّد، ومن شأن الاسمية أن تدُلّ على الثبوت ».

الخِطَابُ العَام

ذكر الخطاب العام السُّبكي في كتابه « عروس الأفراح » وعرَّفه فقال: « المقصود منه أنْ يخاطبَ به غير معين إيذاناً بأنَّ الأمرَ لعظمته حقيقٌ بأنْ لا يخاطب به أحد دون أحد ».
ومَثَّلَ لهذا اللون البلاغيّ بقوله تعالىٰ: ﴿ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴾[1]. وممّا يخاطب الواحد بالتّثنية قول الشاعر: [الطويل]

خليليّ مُرّا بي علَىٰ أُمِّ جُنْدُبٍ   لنَقْضِي لبَانَاتِ الفُؤادِ المُعَذَّبِ

وذكر السُّبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » ما قاله الطيبي في كتابه « التّبيان » قوله: والمراد به عموم استغراق الجنس في المفرد فهو كالألف واللاّم الداخلة على اسم الجنس، قال: « وتسميته خطاباً عاماً مأخوذ من قول صاحب « الكشاف »: « ما أصابك يا إنسان » فهذا خطاب عام لمطلق كائن حيّ ».

الخَنْخَنَةُ

الخنخنة أو الخُنّة، أنْ يتكلّم الإنسان من لَدُنْ أنْفِهِ، ويقال: هي أن لا يُبَيِّنَ الرجلُ كلامه فَيُخَنْخِن في خياشيمه، أو هي أن يُشرَبَ الصوتَ صوتَ الخيشوم، وهي كالغُنَّة، إلاّ أنّها أشَدُّ منها.

الخَيْفُ

الخيفُ من خيف البعير والإنسان والفرس: إذا كانتْ إحدى عينيه سوداء كحلاء والأخرى زرقاء. وقد ذكره يحيىٰ بن حمزة العلويّ في كتابه « الطّراز »، وعرَّفه فقال: هُوَ

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٣٠).

فنٌّ من فنون البلاغة، حسن التّأليف والانتظام، مشتمل على ما يجوز فيه من الكَلِم الإهمالُ والإعجامُ، وهو أنْ يكونَ الكلام من المنثور والمنظوم معقوداً من جزأين إحدى كلمتي العقد منقوطة كلُّها والأُخرى مهملة كلّها واستعارةُ هذا اللّقب من قولهم « فرس أُخيَفَ » إذا كان إحدى عينيه سوداء والأُخرى زرقاء. فأمّا مثاله من النّظم ما قاله الحريريّ: [مخلع البسيط]

اسْمَحْ فَبَثُّ السَّماحِ زَيْنٌ ولا تُخِبْ آملاً تَضَيَّفْ

فقوله « اسمح » لا ينقط شيء من حروفه بحال وهي مهملة، وقوله « فبث » منقوطة كلها وهكذا إلى آخر البيت. وكذلك جاء في النّثر قوله: « الكَرَمُ ثَبَّتَ اللّهُ جَيْشَ سُعُودِكَ يَزِين، واللُّؤْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ يشين ». إلى آخر ما جاء في هذه الرسالة، فإنّها رسالة سبكَهَا على هذا السّبك وألّفها على هذا الانتظام في السّلك. وذكره أيضاً الوطواط في كتابه « حدائق السحر » وسمَّاهُ « الخيفاء » وقال في تعريفه: « الخيف في اللّغة هو أنْ تكون عينا الجواد إحداهما سوداء والأُخرى زرقاء. وتكون هذه الصّنعة بأنْ يجعل الكاتب في نثره أو الشاعر في شعره، كلمة من عبارته، منقوطة وكلمة أُخرى عاطلة غير منقوطة ». وذكر ناقلاً ما تحدَّث عنه يحيى بن حمزة العلويّ فيما بعد من أمثلة.

وممَّن ذكره بهذا الاسم « الخيفاء » الفخر الرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز » وعرَّفه فقال: « هي الكلام الّذي جملة حروف إحدى كلمتيه منقوطة، وجملة حروف الكلمة الأخرى غير منقوطة ». وقد سَمَّاهُ المطرزيّ أيضاً الخيفاء في كتاب « الإيضاح في شرح مقامات الحريريّ » وعرَّفه فقال: « الخيفاء عند البلغاء هي الرسالة أو القصيدة يكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة بأجمعها وحروف الأُخرى غير منقوطة بأسرها، من الفرس الخيفاء وهي الّتي بها خيف، وهو أن تكون إحدى عينيها سوداء والأُخرى زرقاء ».

الخَيْفَاءُ

الخيفاءُ من الخيف، وقد ذكره الوطواط في كتابه « حدائق السحر » والنُّوَيْريّ في كتابه « نهاية الإيجاز »، والمطرّزيّ في « الإيضاح في شرح مقامات الحريري » ويحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » وقد تقدَّم بحث تعريف كلّ ذلك في باب الخيف.



بـاب الـحال

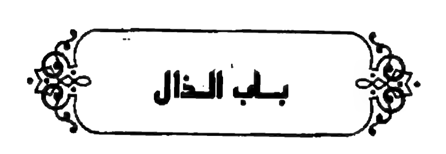
الـدّلالاتُ عـلى المعاني

الدّلالاتُ على المعاني: هي مجمل الإشارات الظاهرة الّتي تجسد المعنى الخفيّ والّتي بدونها لا يكون لحاجات الفكر المستترة وجود بين محسوس. وقد ذكرها الجاحظ في خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أوّلها اللّفظ وأداته اللّسان، ثمّ الإشارة وأداتها من أعضاء الجسم كالحواجب مثلاً، ثمّ العَقْد وهو البيان بالحساب الّذي يتمّ بواسطة أصابع اليدين، ثمّ الخطّ وهو التّدوين بالكتابة، ومن فضائله أنّ الإنسان معه قادر على تنقيح لفظه وتصحيح كلامه، ثمّ الحال الّتي تُسمّى نُصْبة وهي الحال الناطقة بغير اللّفظ والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السّماوات والأرض وفي كلّ صامت وناطق وجامد ونامٍ ومقيم وظاعن وزائد وناقص، فالصامت ناطق من جهة الدّلالة والعجماء مُعْرِبةٌ من جهة البُرهان.

فالنّصبة إذن هي حال الأشياء، في ما توحيه إلى عقل النّاظر وذهن المتبصر.

والدلالة أنواع، منها:

الدّلالة الاجتماعية، والدلالة الاصطلاحية، ودلالة الالتزام، ودلالة التّضمُّن، والدّلالة الحافة وهي مجموع المعاني الإضافية التي تأتي زيادة على الدلالة الذاتية لإشارة معينة، والدلالة الذاتية، والدّلالة الصرفية وهي التي تستفاد من بنية الكلمة وصيغتها، والدّلالة الصوتية، والدلالة العقلية، والدلالة المعجمية، والدلالة النحوية وهي المعنى المستفاد من ترتيب العبارة أو من حركات الإعراب، والدلالة اللغويّة أو الدّلالة الوصفيّة وهي دلالة الألفاظ على المعاني الموضوعة لها.



باب الذال

الذِّكْر

الذِّكر هو في اللُّغة خلاف الحذف، أي حالة من الوجود، وقد يستخدم بمعنى الإظهار ضد الإضمار. راجع الإظهار والإضمار.

ذكر الخاص بعد العامّ

ذكر الخاصّ بعد العامّ هو في علم المعاني نوع من أنواع الإطناب. راجع الإطناب.

ذكر العام بعد الخاص

ذكر العامّ بعد الخاصّ هو في علم المعاني نوع من أنواع الإطناب. راجع الإطناب.

الذمّ في معرض المدح

الذَّمّ : خلاف المدح : العيب ، أذَمَّ الرجل : فَعَلَ ما يُذَمّ عليه . سَمّى هذا الفنّ ابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » الهجو في معرض الذّم ، وقد نقله عن زكي الدين بن أبي الإصبع إذْ هو من مخترعاته ؛ وعرَّف الهجو في معرض المدح فقال: « هو أنْ يَقصد المتكلِّم مدح إنسان فيأتي بألفاظ موجهة ظاهرها المدْح وباطنها القدح، فيوهم أنَّه يمدحه وهو يهجوه . ومثاله قول محمّد بن حمزة السُّلَميّ في الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ : [الوافر]

لَهُ حَقٌّ وَلَيْسَ عَلَيهِ حَقٌّ   وَمَهْمَا قالَ فَالحَسَنُ الجَميلُ

وقـد كـان الـرُّسُول يَـرَى حقـوقـاً   عـليـه لـغَـيْـرِهِ وهـوَ الـرُّسـولُ

فالبيت الأوَّل لو أُفرد لصار مدحاً صرفاً، والبيت الثاني لو أُفرد لا تدل أَلفاظه على مدح أو هجاء، ولكنْ عند اقترانهما يَدُلَّان على الهجاء بالضعف والتَّواكل ». وقد ذكر جرمانوس فرحات هذا التَّعريف عينه في كتابه « بلوغ الأَرب في علم الأَدب » وكذلك ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأَدب » والحِلِّيّ في « بديعيته » في مدح النَّبيّ محمَّد ﷺ، قال: [البسيط]

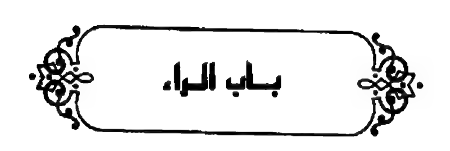
مِنْ مَعْشَرٍ يُرخِصُ الأَعراضَ جَوْهَرُهُم   ويَحْمِلونَ الأَذى مِن كـلِّ مُهْتَضِمِ

وقال في شرح الهجاء الباطن هنا، في معرضين: أَحدهما الأَعراض المرخَّصة جمع عرض، وهذا يشبه المواربة، والإِبهام، والثَّاني وهو المقصود: ويحملون الأَذى من كلّ مهتضم، يريد وصفهم بالذلّ وقلّة المنعة. وذكره النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأَزهار » باسم « تأْكيد الذَّمّ بما يشبه المدح » وعرَّفه فقال: « وتأْكيد الذمّ بما يشبه المدح ضربان، أَحدهما: أَنْ يستثني من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له، كقوله: [البسيط]

مَنْ ليسَ مَعْنَى لَهُ لاَ خَيْرَ فِيهِ سِوَى   وَصْفِي لَـهُ بـأَخَسِّ النَّـاسِ كُـلِّهـم

فقوله: « لا خير فيه سوى وصفي... » ووجه تأْكيده أَنَّ الأَصلَ في الاستثناء الاتصال، أَيْ كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء.

والثَّاني: أَنْ يثبتَ للشيء صفة ذَمّ، وتعقب بأَداة استثناء أَو استدراك يلي ذلك صفة ذمّ أُخرى ». وهذا عين ما ذكره القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص ».



بـاب الـراء

الرُّتّـة

اختلفت الآراء والأحكام التي أصدرها اللّغويون حول « الرُّتّة » هل هي لهجة قائمة بنفسها، أم أنّها عيب نطقيّ يصيب بعض الناس الذين قد ينتمون إلى قبائل مختلفة ؟

فالذين ذهبوا إلى أنّ « الرّتّة » « لهجة » أو « لغة » قائمة بنفسها، قالوا: « الرّتّة » تكون بقلب اللام ياء. وأمـا الذين يفهم من رواياتهم أنّ « الرّتّـة » عيب نطقي، فقـد تعدّدتْ رواياتهم، ويمكننا إيجازها كما جاء في فقه اللغة وسر العربية للثعالبي بما يلي: الرّتّة هي عجلة في الكلام وقلة أناة؛ والرّتّة ردة قبيحة في اللسان من العيب، والرّتّة هي العجمة في الكلام والحلكة فيه، والرّتّة كالريح تمنع منه أول الكلام فإذا جاء منه اتّصل به، والـرّتّة غريزة، وهي تكثر في الأشراف.

والأرتُّ الذي في لسانه عقدة وحبسة ويعجل في كلامه فلا يطاوعه لسانه. وجاء في « الكامل » للمبرّد أنّ الرّتّة تعذّر الكلام إذا أراده الرجل، فهي الآن معروفة في ولد سليمان وولد صالح. وتكون غريزة كما في قول الراجز:

يـا أيُّـهـا المخـلّـط الأرتّ

وكلام المبرّد هذا ذو أهمية كبيرة، لأنه يجعل هذه الظاهرة أمراً فردياً لا يختصّ بواحد دون واحد من الناس، أي أنه ليس عاماً شائعاً، وأنّه لا يتجاوز أن يكون عجلة في الكلام وقلة أناة.

ومعنى « المرأة الرَّتّى » أي اللثغاء، كما قال ابن منظور في لسان العرب: إنَّ اللثغة التي تقع في اللام ياء، بدل قوله: « اعتللت » « اعتييت » وبدل « جمل »: « جمي » وغير ذلك.

الرَّتَــجُ

الرَّتَجُ: تمنُّع أول الكلام، فإذا جاء منه شيء اتصل.

الرُّجُـوعُ

الرُّجُوعُ من رَجَعَ يرجِعُ رُجُوعاً: انصرف، وعاد الشّيء عنه أو إليه: صَرَفَـهُ وردَّهُ. عرَّف الرُّجُوع ابن المعتزّ في كتابه « البديع » فقال: ومنها الرُّجُوع، وهو أنْ يقول شيئاً ويرجع عنه، كقول بشّار بن برد: [الكامل]

نُـبِّئْتُ فَـاضِـحَ أُمّـهِ يَـغْتَـابُـنِي   عِنْـدَ الأميـرِ وهَـلْ عَليـهِ أَمِيـرُ

ونقل أبو هلال العسكريّ عين هذا التّعريف في كتابه «الصناعتين». وذكره ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسُّل » كما جاء سابقاً. وتحدَّث عن الرُّجوع القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » وعرَّفه فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو العَوْدُ إلى الكلام السابق بالنَّقْضِ لنكتة. ومنه قول زهير بن أبي سُلْمى: [البسيط]

قِفْ بـالـدِّيَـارِ الّتِي لَمْ يَعْفُهَـا القِـدَمُ   بَـلى وغَـيَّـرهـا الأَرْوَاحُ والـدِّيَـمُ

ففي البيت دلالة على تطاول الزّمن وتقادم العهد بقوله «لم يعفها القدم»، ثمّ عاد إليه ونقضه بأنّه قد غيرها الرياح والأمطار لنكتة، وهو إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة، حتى إنّه أخبر أوّلاً بما لم يتحقق، ثمّ ثاب إليه عقله فتدارك كلامه فقال«بَلى وغيرها الأرواح والدِّيمُ». وذكر نفس هذا التّعريف جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وذكره أيضاً ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» ومثّله بقوله بعد أنْ عرّفه كسابقه: [البسيط]

وَمَـا لَنَـا مـن رُجُـوعٍ عَن حِمَـاهُ بَلَى   لَـنَـا رُجُـوعٌ عَن الأَوْطَـانِ والـحَشَـمِ

بيت الشاعر هذا لم يحتجْ إلى إطلاق عنان القلم، لما فيه من محاسن في مدح أهل الذّوق من علماء هذا الفنّ ما يغني عن ذلك. وكذلك ذكره كلٌّ من النّابلسيّ والباعونيّة عائشة والعلويّ عبد الرّحمن والخزرجيّ والحِلّيّ في بديعيّته في مدح النّبيّ المختار.

رَدّ العجز على الصدر

رَدَّ يَرُدُّ رَدًّا عن الشيء : صَرَفه ، أرجعه. هذا الفنّ البلاغيّ من مخترعات ابن المعتز، ذكره في كتابه « البديع » فقال: وهو ردُّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها وهذا الباب ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فمن هذا الباب ما يوافق آخر الكلمة في نصفه الأوّل، مثل قول الشاعر: [الكامل]

تُلْقِي إذا مـا الأمـرُ كـان عَـرَمْـرَمـاً ... فـي جيشِ رأيٍ لا يُـفَـلُّ عَـرَمْـرَمِ

ومنه ما يوافق آخر الكلمة منه أوّل كلمة في نصفه الأوّل، كقول الأقيشر: [الطويل]

سـريـعٌ إلى ابـن الـعـمِّ بـشَـتْـمِ ... وليس إلى داعي النَّـدى بِـسـريـعِ

ومنه ما يوافق آخر كلمة فيه بعض ما فيه،كقول الأشجع السلميّ: [الوافر]

عـميـدُ بـني سُـلَيْـم أقـصـدَتْـهُ ... سهـامُ المـوتِ وَهْيَ لـه سهـامُ

وعـرَّفه أبـو هلال العسكـريّ في كتابـه « الصِّناعتين » فقـال: « فأوّلُ مـا ينبغي أنْ تعلمه... أنَّك إذا قدّمت ألفاظاً تقتضي جواباً فالمرضي أنْ تأتي بتلك الألفاظ في الجواب ولا تـنقل عنها إلى غيرها ما هو في معناها، كقوله تعالى: ﴿ وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها ﴾[1] وكتب بعض الكُتَّاب في خـلاف ذلـك: من اقترف ذنباً عامداً أو اكتسب جرماً قاصداً، لزمه ما جناه وحاق به ما توخّاه... والأحسن أنْ يقول: لزمه ما اقترف وحاق به ما اكتسب. هذا يدلّك على أنَّ لِردِّ الأعجاز على الصدور موقعاً جليلاً من البلاغة، وله في المنظوم محلاً خطيراً ».

وعرَّفه القزوينيّ في كتابه « التَّلخيص » فقال: « ومنه ردّ العجز على الصدر ؛ وهو في النّثر أنْ يجعل أحَد اللفظين المكـرَّريْن أو المُلْحَقَيْن بهما في أوَّلِ الفقـرة والآخـر في آخرها ، نحو: سائل اللَّئيم يَرْجِعُ ودمعه سائِلٌ ». وهذا ما ذكره ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التَّحبير » مع ذكر نفس الأمثلة. وكذلك ذكره ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، وذكره الحِلّيّ في بديعيّته، فقال: [البسيط]

فَمِي تَحـدَّثَ عن سِـرِّي فَمَـا ظهـرتْ ... سَـرائـرُ الـقلبِ إلاّ مـن حَـديثِ فَـمِي

---

(١) سورة الشورى، آية رقم (٤٠).

ونفس التعريف ذكره جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وذكره العبّاسيّ في كتابه « معاهد التنصيص » مع الأمثلة.

الرَّذَالَة والجَهَامَة

قال أسامة بن منقذ فيّ كتابه « البديع في نقد الشعر » عن الرذالة والجهامة: اعْلَمْ أنَّ الرَّذالة هو أنْ يكونَ المعنى لا يُراد ولا يُستفاد؛ مثل قول بعض العرب: [الطويل]

زِيَادُ بن عين عينُهُ تحتَ حاجِبِهْ ... وأسنانُهُ بيض وَقَدْ طَرَّ شَارِبُهْ

وأشار إليه سيبويه في كتابه « الكتاب » في الجزء الأوّل، وأنشد: [الوافر]

إذَا ما الخُبزُ تأدمُه بلحمٍ ... فذاكَ أمانةُ اللّهِ الثريدُ

وكذلك قول أبي العتاهية: [الكامل]

ماتَ الخليفةُ أيُّها الثقلانِ ... فكأنّني أفطرت في رمضانِ

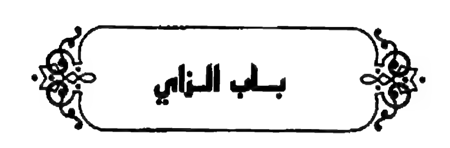
الرَّشاقة

الرَّشاقةُ: ذكرها أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرّفها فقال: « فهي حلاوة الألفاظِ وعذوبتها » ومثّل بقول الشّنفرى: [البسيط]

لتقرعنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ ... إذَا تَذكَّرتَ منّي بَعْضَ أخلاقي

الرَّطَانَةُ

الرَّطَانَةُ لغة من فعل رَطَنَ يَرْطُنُ رَطَانَةً، ورَاطَنَهُ: كَلَّمَهُ بالأعجميَّة، تراطن القوم: تكلّموا بالأعجمية. يقال: « ما رُطَيْنَاك هذه » أي ما كلامك هذا الذي لا يُفْهَم.



باب الزاي

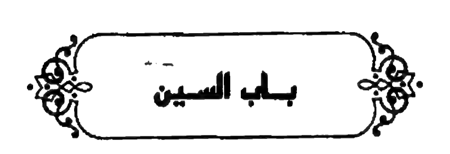
الزُّخْرُفُ

الزُّخْرُفُ من زَخْرف الشّيءَ: حَسَّنَهُ وزَيَّنَهُ. والزخرف في الأدب تنميته وترصيعه باعتماد المحسّنات المعنوية واللفظية، والمغالاة في استعمالها إلى حَدّ الخروج بالأدب من كونه تعبيراً جميلاً عن معاناة إنسانيّة إلى أن يُصبح معرضاً بحتاً لألاعيب لفظيّة تمويهيّة جوفاء رَاجَتْ في العصور العباسيّة وبلغت ذروتها في عصور الانحطاط وتمثّلت في المتأخر من أدب الرسائل والمقامات.

والزُّخرف مستكره إذا جاوز الطّبع وصار الأدب معه مجرّد بهارج لفظيّة ليس غير ومجرد تلاعبٍ بترتيب الحروف والقوافي في الأبيات التي تقرأ عكساً وطرداً وتشتمل على حروف وكلمات وأشطرٍ منقوطة وغير منقوطة، كما في الأبيات الرقطاء والخيفاء والمرصّعة، وسوى ذلك من زخرفات يمكن مراجعتها في أماكنها من هذا المعجم وفي كتب البيان الرائجة.

الزيادة التي يتمّ بها المعنى

انظرها في الاحتراس، التّتميم، التّكميل.



باب السين

السّابق واللاّحق والتّداول والتّناول

ذكر أسامة بن منقذ هذا الفنّ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرّفه فقال: « وهو أنْ يأخُذَ البيتَ فينقُصَ من لفظِهِ أو يزيدَ في معناه أو يحرِّرَهُ فيكونَ أولى به من قائله، لكنَّ الأوّل سابقٌ والآخر لاحقٌ ». ومثّل له بقول علي بن الجَهمِ: [الطويل]

وَكَمْ وَقْفَةٍ لِلرِّيحِ دون بِلادِها ... وكم عَقَبَةٍ لِلطَّيرِ دُونَ بِلادِي

أخذه الشّيخُ أبو العلاءِ وقال: [الكامل]

وسألْتُ كم بينَ العقيقِ إلى الحِمى ... فجزِعْتُ من بُعْدِ النَّوَى المتطاوِلِ

السّبك

السّبك: دمج الأحرف المصدريّة مع ما بعدها من أفعال ومعمولاتها. والسّبك في الأدب والنّقد اصطلاح نقديّ عروضيّ قديم ومأثور متداول بمعنى الصياغة اللّفظيّة والإيقاعيّة.

وحسن السّبك دلالة على جودة الانسجام الإيقاعيّ بين الحروف والألفاظ من جهة، وفيما بين التّفاعيل وأجزاء الوزن من جهة أخرى، وفي التّأليف الموسيقيّ العام الناتج عن ائتلاف هذه العناصر فيما بينها جميعاً من جهة أخيرة. وآية السّبك تكمن في سلاسة السّياق اللّفظيّ وخفّته على اللسان وعذوبته في السّمع. وهو كالطّلاوة.

السَّجْع

السَّجْعُ طريقة في الإنشاء سارت منذ القديم في النّثر العربي وراجت كثيراً في عصور التّنميق مع ما راج من محسّنات بديعية. وهي تقوم على اتفاق فاصِلَتَي الكلام في حرف واحد من التّقفية. وقد تفنّن الكُتّاب كثيراً في استعماله، فجاء على أربعة أقسام:

١ ـ السّجع المُطَرَّف وهو ما اختلفت فيه الفاصلتان وزناً واتّفقتا في حرف السّجع، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَاداً وَالجِبَالَ أَوْتَاداً ﴾[1].

٢ ـ السّجع المُتَوَازي وهو ما اتّفقت فيه الفاصلتان وزناً ورويّاً، كقول الحريري أبو القاسم صاحب المقامات: «أودى بي النّاطِقُ والصّامِت، ورثى لي الحاسد والشّامت».

٣ ـ السّجع المرصّع؛ وهو ما اتّفقت فيه الفاصلتان وزناً وتقفية، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾[2].

٤ ـ السّجع المتوازن وهو أن تتّفق الفاصلتان في وزنٍ واحد دون تقفية، كقولهم: «النّاس كالأهدافِ، لنابِ الأمراض» وبعضهم لا يعتبر هذا النّوع من السّجع.

وقد استحسن البديعيّون من السّجع ما تساوت فقرتاه بعدد الألفاظ كقولهم: «الزّمانُ يُعيرُ ويرْتَجِع، والدّهر يَمْنَحُ وينتزع». وإن لم تتساوَ الفقرتان على هذا النحو فالأحسن ما طالت فقرته الثّانية، كقول القائل: «كتابي إلى من انتَهتْ إلى المجدِ حُدودُه، ونبت مَغْرسي الجُودِ والفَضْلِ جذورُهُ وعُودُهُ». واستقبحوا أنْ تكون الفقرة الثانية أقصر من الأولى، كما استقبحوا في كلِّ حال الإغراق في التّكلُّف والتّصنُّع وتكرار المعاني والتّطويل المعيب في أثواب اللّفظ الفائضة عن أقدار المعاني، طلباً للسّجع وتكلُّفاً له.

السَّجْعَةُ

السَّجْعَةُ: هي القطعة أو الفِقْرة المسجّعة. راجع السَّجع.

السُّخْرِية

السُّخرية هي في الأدب اعتماد ألوان الهزء، وصنوف الدّعابة والهزل والمزاح في مقابل

---

(١) سورة النّبأ، الآيتان (٦و٧).

(٢) سورة الانفطار، الآيتان (١٣ و ١٤).

الجدّية والترصُّن. وهي ميزة تحلّى بها كثير من الأدباء على مرّ العصور، وأسلوب قلّما خلا أدب أمّة من نهجه ومن بحثٍ في دوافعه وغاياته والكشف عن مقوّماته وأبعاده. والأدب الساخر تيار بارز في الآداب العالمية، وهو على اختلاف ألوانه يتّسم غالباً بروح النقد اللاّذع إلى كونه في كلّ حال مستحباً لما ينطوي عليه من جدّ عميق يستره الهزل الرقيق والهزء الرّشيق.

وإذا علمنا أنّ السُّخرية لم تكن من طبيعة النمط التُّراثيّ في الأدب العربيّ بلْ قد تكون مناقضة له بوجه عام أدركنا قيمة شاعر ساخر كابن الرُّومي، وأدركنا تفرّد الجاحظ في مزجه الجدّ بالهزل، فكان بحقّ رائد السُّخرية في الأدب العربيّ، كما كان سيّد النكتة المستملحة والنادرة المستعذبة.

ومن آراء الجاحظ في الجدّ والهزل أنهما ليسا متساويين قدراً وقيمة، فمن الهزل عنده ما يفضل الجدّ حيناً، ومن الجدّ ما يفضل الهزل أحياناً. وإذا كان لم يذهب إلى تفضيل النوع الّذي يفضل به أحدهما الآخر فإنّه لا يتردد عن الجزم بأنّ الجدّ يفضل الهزل والمزاح في مطلق الأحوال. وفي « رسالة التربيع والتّدوير » فصل البحث تفصيلاً واسعاً، إذْ ندرك عبر كتابه أنّ الجدّ في مؤلفاته هو الغاية المبتغاة وليس الهزل سوى وسيلة يتوخّاها لبلوغ تلك الغاية إذْ هو يخفف عن قارئه عبء الترصُّن والكدّ الذهنيّ الّذي يرافق الموضوعات الجدّية.

السَّرِقَة

السَّرِقَة من سَرَقَ يَسرِقُ سرقةً منه الشّيء: أخذه منه خيفة وبحيلة. ذكر القزوينيّ أنّ السَّرقة الشعريّة في اتفاق القائلين إذا كانَ في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسَّخاءِ فَلاَ يُعَدُّ سَرِقَةً لِتقرّرِهِ في العقول والعادات، وإنْ كان في وجه الدَّلالةِ كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هَيْئاتٍ تدلُّ على الصِّفة لاختصاصها بمن هي له كوصف الجواد بالتّهلُّل عند ورود العُفَاة، والبخيل بالعُبوس مع سعةِ ذات اليد... والسرقة نوعان: ظاهر وغير ظاهر. أمّا الظاهر: فهو أنْ يؤخذ المعنى كلّه مع اللّفظ كلّه أو بعضه أو وحده. فإنْ أُخِذَ كلُّه من غير تغيير لنظمه فهو مذموم لأنّه سرقة مَحْضَةٌ ويُسَمّى نسخاً وانتحالاً، كما حكي عن عبد اللّه بن الزّبير أنّه فعل ذلك بقول مَعْن بْنِ أَوْسٍ: [الطويل]

فَإنْ أَنْتَ لَمْ تنصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ ... عَلَى طَرَفِ الهِجْرانِ إنْ كانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِن أنْ تضيمَهُ ... إذا لَمْ يكنْ عن شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

وهذان البيتان من قصيدة لمعن أوّلها: [الطويل]

لَعَمْرُكَ ما أَدْري وَإِنّي لأَوْجَلُ عَلى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

غير أن ابن رشيق يذكر أنّ هذا الفنّ لا يسلم منه أحد من الشعراء لغموضه، وعرّفه فقال: « وهذا باب متّسع جداً لا يقدر أحد من الشعراء أنْ يَدَّعي السلامة منه وفيه أشياء غامضة إلاّ عن البصير الحاذق بالصناعة وأُخر فاضحةٌ لا تخفى على الجاهل المغفل ». وفي هذا المجال ذكر الحاتميّ في كتابه « حلية المحاضرة » أنواعاً كثيرة من السّرقات كالاصطراف والاجتلاب والانتحال والاهتدام والإغارة والمرافدة والاستلحاق.

وعرّف عبد القاهر الجرجانيّ السرقة فقال: « فأمّا الاتفاق في عموم الغرض فما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستعداد والاستعانة، لا ترى من به حسّ يدّعي ذلك ويأبى الحكم بأنّه لا يدخل في باب الأخذ؛ وإنّما يقع الغَلَطُ من بعض من لا يحسن التّحصيل ولا ينعم التأمُّل فيما يؤدّي إلى ذلك حتى يدّعي عليه في المحاجة بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشاعرين عيالاً على الآخر. . . » وأضاف فقال: « ولست تُعَدُّ من جهابذة الكلام ولا من نُقّاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه وتحيط علماً برتبه ومنازله فتفصل بين السَّرَق والغصب وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف الإلمام من الملاحظة وتفرّق بين المشترك الذي لا يجوز ادّعاء السّرقة فيه ». وتكلّم عبد الكريم السّماكيّ عن السّرقة ناقلاً قول بعض البلاغيّين فقال: « قالوا: السَّرَقُ في الشّعر ما نقل معناه دون لفظه وأبعد في أخذه على أنّ من الناس من بعد ذهنه إلاّ عن مثل بيت امرىء القيس وطرفة حين لم يختلفا إلاّ في القافية فقال أحدهما « وتحمل » وقال الآخر « وتجلد » . . . » وهما: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عليَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَحَمَّلِ

وأمّا بيت طرفة فقوله: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لاَ تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَلَّدِ

وقال ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السّائر »: « واعلَمْ أنّ الفائدةَ من هذا النّوع أنّك تعلم أين تضع يدك في أخذ المعاني إذْ لا يستغني الآخر عن الاستعارة من الأوّل ». وعرّفها أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » فقال: « ليس لأحد من أصناف القائلين

غنى عن تناول المعاني ممّن تقدمهم والصَّبّ على قوالب من سبقهم ولكن عليهم إذا أخذوها أنْ يكسوها ألفاظاً من عندهم ويبرزوها في معارض من تأليفهم ». وتحدَّث يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » عن السرقة فقال: « اعلَمْ أنَّ معنى السَّرقة في الأشعار في أنْ يَسْبِقَ بعضُ الشعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ثمَّ يأتي بعده شاعرٌ آخرُ يأخذ ذلك المعنى ويكسوهُ عبارة أخرى ثمَّ يختلف حال الأخذ فتارة يكون جيّداً مليحاً وتارةً يكون رديئاً قبيحاً على قدر جودة الذّكاء والفطنة والفصاحة بين الشاعرين ». وأضاف فقال: « فاعلم أنَّ السَّرقات الشعرية وإنْ كثُرتْ شُجُونُها واختلفتْ فنونها فإنَّها لا تنفك أصولها عن خمسة أنواع ».

والسَّرقة هي من البديع المخترع الَّذي يختصّ به الشاعر لا في المعاني المشتركة الَّتي هي جارية في عادات العرب ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم. وذكر جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » السَّرقة وعرَّفها فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو مستقبح عند شعراء العرب ». وأضاف أنَّ السَّرقات منها مستقبحة ومنها محمودة. ثمَّ ذكر فروع السَّرقات المحمودة العشرة.

السُّرياليَّة

السُّرياليَّة اتجاه حديث في الأدب والفنّ والحياة. قد تكون له جذور وملامح في آثار بعض عباقرة الشعر والفكر على مرِّ العصور، إلاَّ أنَّ للشاعر الفرنسي أندريه بريتون الفضل في صياغة المفاهيم النَّظرية لهذا المذهب وفي تجسيده بقصائد وآثار كتابية بارزة، وفي كونه واسطة العقد لنفر من الفنَّانين الَّذين انتظموا في أوَّل حلقة سرياليَّة ثمَّ ما لبثوا أنْ تفرَّقوا ولم يبقَ في حلبتها أميناً لمبادئها سوى أندريه بريتون الَّذي أصدر حوالي منتصف هذا القرن « بيان السُّرياليَّة » متضمّناً مجموعة مقالاته وتنظيراته، حاملاً إلى الحركة الأدبية والفنّية رؤيا جديدة وتقنية مستحدثة قلَّ أن عرفت الريشة مثلها على مرِّ التاريخ تفرُّداً وثوريَّة. كما انخصبت بالضوء واللَّون والجدَّة أرض المدارس الحديثة إجمالاً، ولامست قلوب الملايين بالانتعاش والابتكار، وأعطت معنى عميقاً لحياة أندريه بريتون واستقطبت نشاطه ونشاط أعلامها الآخرين في فرنسا والعالم.

السَّرقة الأدبيَّة

أخذ الأدباء تعابير ومعاني غيرهم من دون الإشارة إليها. راجع السَّرِقة.

السَّفْسَطائيّة

السَّفْسَطائيّة تعريب للمصطلح (Sophisme) باللُّغة الفرنسية واللُّغات الأوروبيّة عموماً. وهو دلالة على تيّار فكريّ تمثّل في خطباء وفلاسفة جوّالين في اليونان، ولم ينتظم في مدرسة مستقلّة أو في مذهب موحّد، لكنّه تجسّد في خطوط عامة مشتركة بين أئمّة من الخطباء والفلاسفة في ذلك العصر. وقد عرفت السَّفْسَطائيّة اليونانيّة اتجاهين:

أوّلهما: يرفض الأخذ بالمعتقدات الدِّينيّة السائدة لتفسير الظواهر الطبيعيّة والانطلاق منها في الالتزامات الأخلاقيّة والاجتماعيّة، ويركن إلى فهم الطبيعة فهماً مادّياً. وهو يُعتبر اتجاهاً مستنيراً بالنسبة إلى الوثنيّة الاستبداديّة المستشرية في عصره، ومن أعلامه بروتاغوراس. والاتّجاه الثّاني، ويمثّله كريتياس الّذي أغرق في المثالية الفلسفية، وانتهج منطقاً في الجدل شكليّاً وخادعاً يُعرف بالسَّفْسَطَة ويقوم على النّظر إلى الأشياء والأحداث بعيداً عن سياقها وبمعزل عن ملابساتها الخاصة، بحيث يبدو صحيحاً في الظاهر الشّكليّ إلّا أنّه لا يتضمّن في الواقع إلّا خداعاً ومغالطة.

سلامة الاختراع

السلامة من سَلِمَ يَسْلَمُ سلامة من عيب أو آفة: نجا وبَرِىءَ منها. عرّف ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» هذا اللّون البلاغيّ فقال: «هو أنْ يَخْترعَ الشاعرُ معنى لم يسبق إليه». وذكر هذا التّعريف كلٌّ من ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل» والنّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب»، وكذلك الحمويّ ابن حجّة في كتابه «خزانة الأدب». وعرّف أيضاً جرمانوس فرحات «سلامة الاختراع» بنفس التّعريف، فمن شواهد المتقدّمين في هذا المعنى قول عنترة في وصف ذباب الأرض: [الكامل]

هَزِجاً يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ   قَدْحَ المُلِبِّ عَلَى زِنَادِ الأَجْذَمِ

ومنه قول ذي الرُّمّة: [الطويل]

وَلَيْلٍ كَجِلْبَابِ العَرُوسِ ادَّرَعْتُهُ   بِأَرْبَعَةٍ والشَّخْصُ في العَيْنِ وَاحِدُ

السَّلب والإيجاب

السَّلبُ من سَلَبَ يَسْلُبُ الشَّيء: انتزعه واختلسه منه. عرّفه أبو هلال العسكريّ في

كتابه « الصّناعتين » فقال: وهو أنْ تبني الكلام على نفي الشّيء من جهة، وإثباته من جهةٍ أُخرى. . . أو الأمر به من جهة والنّهي عنه من جهة وما يجري مجرى ذلك، كقول الله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً ﴾[1] ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

هَضِيمُ الحَشَى لَا يَمْلأُ الكفَّ خَصْرُهَا ... وَيَمْلأُ مِنْهَا كلّ حِجْلٍ ودُملجِ

كما ذكره ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » وعرّفه فقال: « هو أنْ يقصدَ المادح أنْ يفردَ ممدوحه بصفة مدح لا يشركه فيها غيره، فينفيها في أوّل كلامه عن جميع النّاس ويثبتها لممدوحه بعد ذلك ». وقد سمّاهُ « إثبات الشيء للشيء بنفيه عن ذلك الشيء » في كتابه «بديع القرآن». ومنه قول الخنساء: [الطويل]

ومـا بَلَغَتْ كَفُّ امْرِىءٍ مُتَنَاوَلاً ... من المَجْدِ إلاّ والّذي نِلْتَ أَطْوَلُ
وَمَا بَلَغَ المُهْدُونَ للنّاسِ مِدْحَةً ... وَإنْ أطْنَبُوا إلاّ الّذي فيك أفْضَلُ

وتحدّث عنه النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » وعرّفه نفس التّعريف المذكور لابن أبي الإصبع مع المثل كذلك. وكذلك عرّف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » نوع « السّلب والإيجاب » فقال: « هو أنْ يبني الكلام على نَفي الشّيءِ من جهةٍ وإثْباته من جهةٍ أُخرى، والأمر به من جهة والنّهي عنه من جهةٍ أُخرى، وما أشبه ذلك ». ومثّل له بقول السّمَوْأل: [الطويل]

ونُنْكِرُ إنْ شِئْنَا عَلَى النّاسِ قَوْلَهم ... ولا يُنْكِرونَ القَولَ حِينَ نَقُولُ

وذكر مثل هذا التّعريف كلٌّ من ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل »، وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع »، وابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، والنّويْريّ في كتابه « بلوغ الأرب ».

السّلخ

السّلخ من فعل سَلَخ يسلُخُ الشّيء: كشط، وسَلَخَتِ المرأة درعَها: نزعته. والسلخ اشتُقّ من سَلْخِ أديم الشاة، وهو أخذ بعض جسْم المسلوخ. عرّفه يحيى بن حمزة العلويّ

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٢٣).

في « الطّراز » فقال: وهو أخْذ بعض المعنى، ولا تعويلَ فيه على إيراد اللّفظ؛ وإنّه يأتي على أوجه ثلاثة:

فالوجه الأوّل: أن تكون السّرقةُ مقصورة على المعنى لا غير، من غير إيراد لفظ ما سُرِق منه، وهذا من أدقّ السّرقاتِ مسلكاً وأحسَنها صورة وأعْجَبها مَساقاً، ومثاله قول بعض أهل الحماسة: [الطويل]

وقد زادني حُبّاً لنَفْسيَ أنّني   بَغيضٌ إلى كلّ امْرِئٍ غيرِ طائِلِ

فقد أخذ المتنبّي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من جهة معناه ولم يُوردْ شيئاً من ألفاظه ولكنّه عوّل فيه على المعنى وقصره عليه فقال: [الكامل]

وإذا أتَتْكَ مَذَمّتي مِنْ ناقِصٍ   فهي الشّهادةُ لِي بِأنّي كامِلُ

والوجه الثّاني: أنْ يأخذ المعنى وشيئاً يسيراً من اللفظ ، ومنه قولِ حسّان بن ثابت: [الكامل]

ما إنْ مَدَحْتُ محمّداً بمقالتي

فأخذه أبو تمّام فأكمل معناه بعد أن سرق شيئاً من لفظه فقال: [الوافر]

وَلَمْ أمْدَحْكَ تَفْخِيماً لِشعْري   ولكِنّي مَدَحْتُ بِكَ المَدِيحَا

والوجه الثّالث: أن يُؤخذَ بعض المعنى، كقول أحدهم: [الطويل]

عَطَاؤكَ زَيْنٌ لامرِئٍ إنْ حَبَوْتَهُ   بِبَذْلٍ وَمَا كُلُّ العَطَاءِ يَزِينُ

فأخذه أبو تمّام ونقص من معناه فقال: [البسيط]

تُدْعَى عَطاياهُ وَفْراً وهي إنْ شُهِرَتْ   كانَتْ فخاراً لِمَنْ يَعْفُوهُ مؤتَنِفَا

وسَمّاهُ العباسيّ الإلمام وعرّفه فقال: « ومن السّرقة المذمومة أنْ يُبَدّلَ بالكلمات كلّها أو بعضها ما يرادفها ». ومثّل له بقول الحطيئة: [البسيط]

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها   وَاقْعُدْ فإنّكَ أنتَ الطّاعِمُ الكَاسِي

بينما جرمانوس فرحات عرّفه بقوله: « اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يجيءَ الشاعر إلى بيت لغيره فيقابل كلّ لفظة بلفظة في معناها أو ضدّها، وهو من السّرقات المذمومة »،

وذكر مثال العبّاسيّ. أمّا ابن رشيق والقزوينيّ فلم يذكراه ضمن أنواع السّرقة؛ بينما عرّفه العسكريّ بقوله: « . . . ومن أخذه ببعض لفظه كان له سالخاً ». وقد قسّم السلخ ابن الأثير في كتابه « المثل السّائر » وقال: « وأمّا السّلخ فإنّه ينقسمُ إلى اثني عشر ضرباً، وهذا تقسيم أوجَبَتْهُ القِسْمة، وذا تأمّلته علمت أنّه لم يبق شيء خارج عنه ». وقد ذكر يحيى بن حمزة العلويّ ثلاثة منها وهناك ما لم يذكره.

الوجه الرّابع: وهو أنْ يؤخذَ المعنى فيعكس، وذلك حسن يكاد يخرجه حسنه عن حدُّ السرقة. فمن ذلك قول أبي نواس: [البسيط]

قَالُوا عَشِقْتَ صَغِيرةً فَأَجَبْتُهُمْ ... أَشْهَى المَطِيِّ إليَّ ما لَمْ يُرْكَبِ

فأخذه مسلم بن الوليد وعكسه فقال: [الكامل]

إنَّ المطِيَّةَ لا يَلَذُّ ركوبُها ... حتى تُذَلَّلَ بالزِّمامِ وتُرْكَبَا

الوجه الخامس: وهو أنْ يؤخذ المعنى فيزاد عليه معنى آخر، فممّا جاء منه قول الأخنس بن شهاب: [الطويل]

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كان وَصْلُها ... خُطَانَا إلى أعدائنا فَنُضَارِبُ

أخذه مسلم بن الوليد فزاد عليه، وهو قوله: [البسيط]

إنْ قَصَّرَ الرُّمْحُ لم يَمشِ الخُطا عَدَداً ... أو عَرَّدَ السَّيفُ لَمْ يهمُمْ بِتَغْريدِ

الوجه السّادس: وهو أنْ يؤخَذ المعنى فيكسى عبارة أحسن من العبارة الأولى، وهذا هو المحمود الّذي يخرج به حسنه عن باب السّرقة.

فمن ذلك قول أبي تمّام: [البسيط]

خذْلانَ من ظَفَرٍ حرَّانَ إن رَجَعَتْ ... مَخْضُوبةٌ منكُم أظْفارُهُ بِدَمِ

الوجه السّابع: وهو أنْ يؤخَذَ المعنى وَيُسْبك سبكاً موجزاً، وذلك من أحسن السّرقات لما فيه من الدّلالة على بسطة النّاظم في القول وسعة باعه في البلاغة. فمن ذلك قول بشّار بن بُرْد: [البسيط]

مَنْ رَاقَبَ النّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ

فأخذه سَلْم الخاسرَ وكان تلميذه فقال: [مخلع البسيط]

مَنْ وَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمّاً ... وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الجَسُورُ

الوجه الثّامن: وهو أنْ يكون المعنى عاماً فيجعل خاصاً، أو خاصاً فيجعل عاماً، وهو من السّرقات الّتي يسامَحُ صاحبها فيها.

الوجه التّاسع: وهو زيادة البيان مع المساواة في المعنى، وذلك بأنْ يؤخذَ المعنى فيضرب له مثال يوضحه.

الوجه العاشر: أنْ تكون السّرقة مقصودة على المعنى لا غير.

السُّلْسِلَة

السُّلْسِلَةُ هي نوع من الشعر العربي الموزون يُنْظَم عادة بيتين بيتين، وتتّحد فيه القافية في الشطر الأوّل والثّاني والرّابع، مع سقوط حركة الإعراب في أواخر كلماته، ومن أمثلته: [الكامل]

السِّحْرُ بعَيْنَيْكِ ما تحرَّكَ أو جالْ ... إلّا وَرَمَاني من الغرام بأَوْجالْ

يا قَامَةَ غُصْنٍ نَشَا بروضَةِ إحْسانْ ... أيّانَ هَفَتْ نَسْمَةُ الدَّلالِ به مالْ

السُّهولة والظّرافة

السُّهولةُ: سَهُلَ يسهُلُ سُهُولةَ المكان: عكس عَسُر وخشن. وسَهَّلَ الأمر له: يَسَّرهُ. عرَّف أُسامة بن منقذ السهولة والظرافة في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: «اعْلَمْ أنْ أشعار العرب والمحدَثِينَ قد ورد فيهما الظَّريفُ السَّهْلُ، كقول بعضهم: [الطويل]

يَقُولُونَ لو عَزَّيْتَ قَلْبَكَ لارْعَوَى ... فَقُلْتُ وهَلْ للعاشِقِينَ قُلُوبُ

وعرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات فقال في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»: اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو كما عرَّفه الخفاجيّ في كتابه «سرّ الفصاحة» حيث قال: «هو خلوّ اللّفظ من التّكلّف والتّعقيد والتّنافر في السّبك». وكذلك عرَّفه التّيفاشي فقال: «هذا النّوع هو أنْ يأتي الشاعر بألفاظ سهلة ظريفة تتميّز عمّا سواها عند من له أدنى ذوق من الأدب، وهذا ممّا يدلُّ على رقّة الحاشية وسلامة الطبع وحسن الرويّة». ومنه قول أبي العتاهية: [المتقارب]

أَتَتْهُ الخِلاَفَةُ مُنْقَادَةً إِلَيهِ تجرّرُ أَذْيَالَهَا
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلاَّ لَهُ ولَمْ يكنْ يَصْلُحُ إِلاَّ لَهَا

ومثله عرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب »، وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع ». إلاّ أنّ عبد الغني النّابلسيّ سمّى هذا الفنّ « بالسهولة » وعرّفه فقال: « أدخله بعضهم في نوع الانسجام، والصواب أنّها غيره لأنّ الانسجامَ على ما سبق إيرادُ الكلام خالياً من التّصنّع والتّعقيد، حالياً بعقود الرِّقّة والتّنضيد، والسهولة كذلك، لكنْ مع زيادة تميز الألفاظ عن غيرها بالمتانة والتّمكين، وهي ممّا يَدُلُّ على رقّة الحاشية وسلامة الطبع وجودة القريحة ». وقال النّابلسيّ في بديعيّته: [البسيط]

نُورَ الهُدَى يا حبيبَ الركْنِ يا سَنَدِي فَإِنَّ حبلَ وِدَادِي غيرُ مُنْقَسِمِ

سِياقة الأعداد

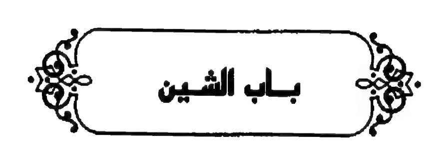
السِّياقة من سَاقَ يَسُوقُ سَوْقاً وسِياقَةَ الشّيء: حَثَّهُ على السير من خلف. عرّف جرمانوس فرحات سياقة الأعداد، فقال: « اعلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو تناسق الأعداد من الأسماءِ المفردة في الكلام على نسق واحد، وإنْ رُوي في ذلك ازدواجٌ أو تجنيس أو مطابقة أو مقابلة أو غير ذلك من الصناعة، كان غاية في الحسن واللُّطف ». وشاهده قول المتنبّي: [البسيط]

الخَيْلُ واللَّيلُ والبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي والسَّيْفُ والرُّمحُ والقرطاسُ والقَلَمُ

وقد ذكره ابن حجّة الحمويّ تحت اسم « التّعديد » وعرّفه فقال: « هذا النّوع أعني التّعديد، ذكره الإمام فخر الدين الرّازي وغيره، وسَمّاهُ قوم « الأعداد »، وهو عبارة عن إيقاع أسماء منفردة على سياق واحد، فإن رُوعيَ في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة فذلك الغاية في حسن النّسق ». وقوله من البديعيّة: [البسيط]

تعديدُ فَضْلِهِمْ يُبدِي لِسَامِعِهِ عِلْماً وذَوْقاً وشَوْقاً عِنْدَ ذِكْرِهِمِ

وسَمّاهُ قوم « الأعداد »، وكذلك الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل »، والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، والفخر الرّازي في كتابه « نهاية الإعجاز ».



باب الشين

شبه كمال الاتّصال

شبه كمال الاتصال، هو في علم المعاني أحد موجبات الفصل بين الجملتين. راجع الفصل.

الشِّعْر

هو في الاصطلاح المأثور وفي مقابل النثر الكلام الموزون المُقفّى، وأحد قسمي الأدب. وفي الاصطلاح لدى قُدامى النُّقّاد والبلاغيّين العرب، ما ذكره الجاحظ في كتابه « الحيوان » من أنّ: « فضيلة الشعر مقصورة على العرب وحدهم دون غيرهم من الأمم والشعوب ». وهو رأي فيه من الادّعاء والعصبيّة ما يضع صاحبه في مصافّ العنصريّين الغلاة، لكن إذا ما عرفنا المرتبة التي احتلّها الشعر عند العرب، بوصفه المظهر الفنّي الوحيد لأحاسيسهم الجماليّة، وباعتباره السلاح الإعلاميّ الأمضى في الحضارة العربية والإسلاميّة، أدركنا الدافع إلى إطلاق مثل هذا الحكم وذاك الادّعاء.

وفي مفهوم الأصوليّين من أرباب النقد والبلاغة أنّ أجودَ الشّعر ما رأيته متلاحِمَ الأجزاء سَهل المخارج، فتعلمُ بذلك أنّه قد أُفرِغَ إفراغاً واحداً وسُبِكَ سبكاً واحداً. وفي المفهوم الأصوليّ المأثور أنّ ثمّة اتّجاهين في واقع الشعر ونظريته، أو مدرستين تتعايشان على غير تناقض وتصادم، وهما: مدرسة الطبع من جهة، ومدرسة التّصنيع من جهة ثانية. ومن أعلام هذه الأخيرة المشهورين منذ الجاهليّة زهير بن أبي سُلمى والحطيئة، الّذي يثبت الجاحظ له قولة جاء فيها: « خيرُ الشعر الحوليّ المحكّك » والتّنقيح والتّحكيك في شعر

التَّصنيع يقابلهما البديهة في شعر الطبع والاقتضاب، والارتجال في الخطابة والأدب النَّثريّ عموماً.

وقد ميَّز النُّقَّاد والبلاغيُّون بين الشاعر المطبوع، والشعراء الرُّواة، وعبيد الشعر، والشاعر المنقطع أو المُفْحَم، والشاعر المُفْلِق، كما صنفوا الشعراء إلى طبقات ومراتب.

الشِّعر المرقَّط

راجع الجناس الأرقط.

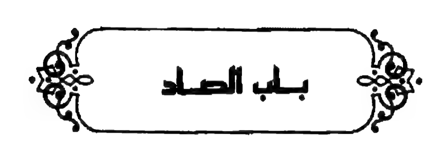
الشَّماتة

الشَّماته: من فعل شَمِتَ يشمَتُ شَمَاتَةً بفلان: فرح ببليَّته. هذا الفنّ اخترعه ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التَّحبير» فعرَّفه وقال: «وهو وإن اشتبه بالتَّهكُّم إلاَّ أنَّه لم يسبق إليه أحد قبلي. وقد يكونان في كلام واحد، كما إنْ قلتَ مثلاً للخصم المنهزم «يا عنترة الفوارس» تكون قد شمتَّ به وتهكَّمت، وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[1] فكلمة «ذق» شماتة وبقية الكلام تهكُّم».

الشَّنْشَنَةُ

الشَّنْشَنَةُ خاصَّة لَهْجِيَّة في لغة اليَمَن وقبيلة تَغْلب، تتمثَّل في قلب الكاف شيناً، نحو «لبَّيْشَ اللَّهمَّ لَبَّيْشَ» في «لبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ» ولا تزال هذه اللُّغة سائدة في لغة حضرموت العاميَّة. وقد نسب ابن عبد ربِّه هذه الظاهرة اللغويَّة إلى قبيلة تغلب. ولا يعتبر قلب الكاف شيناً نتيجة لسبق الكاف المكسورة كما في العربية الشرقية، ولكنها صفة تشيع في العربية الجنوبية الحديثة التي تقلب الكاف شيناً دون شروط، ومن المحتمل أن يكون مثل هذا التعبير الصوتي لم يحدث في اليمن، وينسبه المسعودي إلى قبيلة «شحْر» في حضرموت، وهي قبيلة يحيط بها اليوم متكلمو العربية الجنوبية، وهم يقولون «هلْ لِش فيما قلت لي» أي «هل لك فيما قلت لي» كما يقولون: «قلت لش أنْ تجعل الذيْ معي في الذي معش» بدلاً من «لك» و«معك». والجملتان قد أخذهما المسعودي من الاستعمال الحيّ، ولكنهما مع ذلك ليستا غريبتين. وقد أثَّرت هذه الظاهرة الصوتية في اللغة الحميرية.
إنَّ العودة إلى المعنى اللغوي قد تفيد الباحث في فهم هذا المصطلح؛ «فالنشنشة» و«الشنشنة» حركة القرطاس والثوب الجديد.

(١) الدخان، آية رقم (٤٩).



الصَّفائيَّةُ

الصَّفائيَّةُ مصطلح مترجم للفظة (Purisme) باللُّغات الغربية، للدَّلالة على نزعة في الكتابة الأدبية تتوخّى الصفاء في التَّعبير لغةً وأُسلوباً، استناداً إلى القواعد الأُصوليَّة وتحاشياً للمؤثِّرات الدخيلة وترفُّعاً عن الرُّكاكة والابتذال، وطلباً للنَّقاء البيانيّ والسُّطوع البلاغيّ وصفاء اللُّغة وسلامتها من الشَّوائب كافَّة.

الصِّناعةُ الأَدَبيَّة

الصَّنعة لغةً والصِّناعةُ هي خبرة العمل المُحْكم. فالصَّنعة والصِّناعة اصطلاح يُشار به إلى التَّقنيَّات اللاَّزمة لإنجاز كلّ عمل محكم أيّاً كان، والأَدب في الأَخص هو طبْع ومهارة أي موهبة وصناعة، والمهارة كفاءة تُكتَسَب بالممارسة والمران وتختزن معرفة نظريّة بقواعد التَّنفيذ. فالصِّناعة الأَدبيَّة هي إذاً امتلاك وسائل التَّعبير وطرائق الأَداء المختلفة الَّتي تتضمَّنها تقنيَّات العمل الأَدبيّ فضلاً عن الموهبة الَّتي تنمو وتتبلور بالتجارب الإنسانيَّة وتتجسَّد بالصَّنعة التعبيريَّة أدباً ذا مضمون إنسانيّ وشكل فنّي مؤثِّر؛ وقد تنفرد لفظة الصَّنعة أحياناً بالدَّلالة على التكلُّف الَّذي يبذله الكاتب اهتماماً باللُّغة والشكل زخرفةً وتنميقاً على حساب المضمون، فيما تختصّ الصِّناعة أحياناً بالدَّلالة على المهن الَّتي تتطلَّب المهارة عموماً بما في ذلك صناعة الأَدب شعراً ونثراً.

صِناعةُ التّنويع

الصُّناعةُ من صَنعَ يَصْنَعُ صَنعاً الشّيءَ: عمله. وصَنّعَ الشّيءَ: زَيّنَهُ وحَسّنَهُ بالصناعة.
ذكر جرمانوس فرحات هذا الفنّ وعرّفه، فقال: اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يذكرَ الشاعر شيئاً ثمّ يغاير عليه في التّشبيه أنواعاً متعددة، كقول القائل: [الكامل]

وَإذا تَفَتَّقَ نَوْرُ شَعرِكَ نَاضِراً ... فالحسنُ بينَ مُرصَّعٍ ومُصَرَّعِ
كالنُّورِ أو كالسِّحرِ أو كالبَدْرِ أو ... كالوَشْيِ في بُرْدٍ عَلَيهِ مُوَشَّعِ

وتابع فقال: ويُسَمّى أيضاً « المزدوج » وهو لاحق بباب التّشبيه، وهذا أقَلُّ في الاعتناء به عند البديعيِّين وأدرجوه تحت طيّ ما يعزى في المعنى إليه.

الصُّورة البديعيَّة

الصورة البديعيَّة هي الصورة الأدبيَّة المخْرَجَة تقنيّاً بواسطة صياغات علم البديع عن طريق المحسّنات اللّفظيَّة، كالجناس والاقتباس والسّجع، والمحسّنات المعنويَّة كالتّورية والطباق والمقابلة وحسن التّعليل وتأكيد المدح بما يُشبه الذّمّ وعكسه وأسلوب الحكيم وغيرها من الصِّياغات البديعيَّة التّزيينيَّة.

الصورة البيانيَّة

الصورة البيانيَّة هي الصورة الأدبية التي يعتمد في إخراجها على صياغات علم البيان، كالتّشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، وسواها من الوسائط البيانيَّة المأثورة التي يُستطاع فيها أداء المعنى الواحد بأساليب عدة وطرائق مختلفة بحسب مقتضى الحال وذوق الكاتب في الاختيار والإخراج.

الصِّياغة

راجع السّبك.

صيغ الإنشاء الطلبيّ

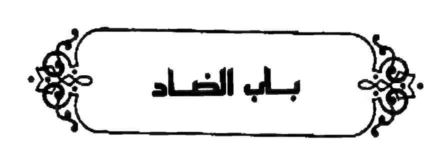
راجع الجملة من ناحية احتمالها الصدق والكذب.

الصِّيغة البديعيَّة

راجع الصورة البديعيّة.

الصِّيغة البيانيَّة

راجع الصورة البيانيّة.



باب الضاد

ضَرْبُ المثَل

ضُربَ المثل مصدر الضَّرْب جمع أضْراب: المثـل والشكل، الصنف من الشّيء. سمّى ابن حجّة الحمويّ « ضرب المثل » باسم « إرسال المثل » وعرّفه فقال: « إرسالُ المثلِ نوع لطيف في البديع، ولم ينظمه في بديعيّته الشيخ صفيّ الدّين الحِلّيّ، وهو عبارة عن أنْ يأتي الشاعر في بعض بيت بما يجري مجرى المثل، من حكمة أو نعت وغير ذلك ممّا يحسن التّمثيل به، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾[1]، ومثّل له بقوله: [البسيط]

وكَـمْ تَمَـثَّلتُ إذ أرْخـوا شُـعُـورَهُـم ... وقلتُ بـاللهِ خَلُّوا الـرَّقصَ في الـظُّلمِ

ومثله قال عبد الغنيّ النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار على نسمات الأسحار ». وسمّاهُ بعضهم « التّمثيل » وذكر عين التّعريف السابق. وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوعِ هو أنْ يأتي الشاعر في بعض البيت بما يجري مجرى المثل السـائر في جملة أو نعت أو غيـر ذلك ممّـا يحسن التّمثيل به ». ولأبي الطّيّب في هذا المضمار قوله: [البسيط]

لأنَّ حـلْمـكَ حـلمٌ لا تـكـلّفُـهُ ... ليسَ التَّكَحُّـلُ في العَيْنَينِ كـالكحـلِ

فالعجز هو المثل في هذا البيت.

---

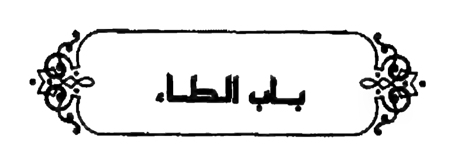
(١) سورة النّجم، آية رقم (٥٨).

وكذلك ذكره بمثـل هذا التّعريف النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأَرب » وابن معصوم في كتابه « أَنوار الرّبيع » وابـن الأَثير الحلبيّ في كتابه « حسـن التَّوسُّل ».

الضَّـرورات الشُّـعريـة

راجع الجوازات الشّعريّة.





باب الطاء

الطّاعة والعصيان

الطّاعة من فعل طَاعَ يَطُوعُ طَوْعاً لفلان: انقاد، فهو طائع ضدّ عاصٍ. ذكر الطاعة والعصيان ابن أبي الإصبع المصريّ، ونسب اختراعه إلى أبي العلاء المعرّي، وعرّفه فقال: « هو أنْ يريد المتكلّم معنى من معاني البديع فيستعصى عليه لتعذّر دخوله في الوزن الذي هو آخذ فيه، فيأتي موضعه بكلام آخر يتضمّن معنى كلامه ويقوّمُ به وزنه ويحصل به معنى من البديع غير المعنى الّذي قصده ». ومثّل أبو العلاء لهذا التّعريف الّذي ذكره في كتابه « اللاّمع العزيزي » بقول المتنبّي: [الطويل]

يَــرُدُّ يَــداً عــن ثَــوْبِــهــا وهــو قَــادِرٌ وَيَعْصِي الهَـوَى في طَيْفِهَا وَهـوَ رَاقِـدُ

وقد نعى ابن أبي الإصبع على العلماء إضرابهم عن النظر في كلام المعرّي حسن ظنّ منهم بالمعرّي لمكانته من الأدب، ثمّ فسّر هذه التّسمية بقوله: « الأصل في المعنى الإتيان به في لفظ مساوٍ، فإنْ أتى كان جارياً على الأصل، وإلاّ فإنْ زاد اللّفظ عن المعنى للتّتميم، كان ذلك عصياناً ». واستشهد له بقول عوف بن محلّم السّعديّ: [السريع]

إنَّ الـثّـمـانِـيـنَ ـ وَبُـلِّـغْـتَـهَـا ـ قَـدْ أَحْـوَجَتْ سَمْعِي إلى تَـرْجُمـانِ

وذكر هذا الفنّ أسامة بن منقذ، وعرّفه فقال: « اعلَمْ أنَّ هذا بابٌ يمتحنُ به العالمُ والنّاقدُ وتُعرفُ به فضيلةُ الكاتبِ والشاعرِ، وهو أن يزيدَ البيتُ على ما تقتضيه صناعةُ النّقدِ فلا يوافقهُ الوزن، فيأتي بما لا يخرجُ عن الصناعة ». وذكر بيت المتنبّي. ومثله ابن معصوم

المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع » ومثّل له بقول عوف بن محلم السّعديّ. وذكره الحِلّيّ في بديعيّته فقال: [البسيط]

لهم تهلُّلُ وجْهٍ بالحياءِ كما ... مَعْصُورُهُ مُسْتَهِلٌ من أكُفِّهِمِ

أراد أنْ يقولَ: لهم تهلل وجه بالحياء وأكفهم مستهلة، ليحصل التجانس بين « الحياء والحيا » فلمّا عصاه التّجنيس، ولم يؤثر في خلاء البيت من صفة البديع، عَدَلَ إلى لفظة « معْصور » التي هي ردف « الحيا »، فأطاعه الإرداف. وكذلك ذكره عزّ الدّين الموصلي وابن حجّة الحمويّ في كتابه«خزانة الأدب» وقال في بيت بديعيّته مورياً بنوع الفنّ البلاغيّ: [البسيط]

طَاعَاتُهُمْ تَقْهَرُ العصيانَ قَدْرهم ... لَـهُ العلُوُّ فَجَانَسَهُ بِمَدْحِهِمِ

وكذلك قال العلويّ. وعبدالغني النّابلسيّ عرّفه في كتابه « نفحات الأزهار » فقال: « هو أنْ يأتي الشاعر ببيت فيه نوع من البديع، فيعجزه شيء من أركانه أويمنعه مانع من الإتيان به، فيعوض عنه بنوع آخر غير ذلك ». ومثّل له بقوله: [البسيط]

أحبّةَ اللّهِ بين الخلقِ صَيَّرهم ... مُعظّمين كما الأعدا بِضدِّهِمِ

ومثله قال جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » ومثله بقول المتنبّي وعوف بن محلم السّعديّ.

الطّباقُ

الطباقُ مأخوذ من مطابقة الفرس والبعير لوضع رِجْلِهِ مكان يده عند السير؛ وهو الجمع بين الشّيئين، يقولون: طابق فلان بين الثوبين. ذكر الطّباق قُدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » فقال: « لقبُ المطابقة يليقُ بالتّجنيس، وزعموا أنّه يُسمّى طباقاً من غير اشتقاق، والأجود تلقيبهُ بالمقابلة؛ لأنّ الضدّين يتقابلان كالسواد والبياض وغير ذلك من غير حاجة إلى تلقيبه بالطّباق والمطابقة، لأنّهما يُشعران بالتّماثل، بدليل قوله تعالى: ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً ﴾[1] أيّ متساويات ».

وعرّفه العلويّ في كتابه « الطّراز » فقال: « ويقال له التضادّ والتّكافؤ والطّباق، وهو أن

(١) سورة الملك، آية رقم (٣).

يُؤتى بالشّيء وبضدّه في الكلام، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾[1] ».

واعْلَمْ أنَّ هـذا النّوع من علم البـديـع متّفق على صحـة معنـاه وعلى تسميتـه بالتّضـادّ والتّكافؤ، وإنّما وقع الخلاف في تسميته بالطِّباق والمطابقة والتّطبيق. وسَمّاهُ ابن رشيق في كتابه « العمدة » « المطابقة »، وعرَّفه فقال: « أنْ يـأتلِفَ في معناه مـا يضاد في فحـواه. والمطابقة عند جميع النّاس جَمْعُكَ بين الضِّدَّين في الكلام أو في بيت الشعر ». وعرَّفـه الخليـل بن أحمـد فقـال: « طـابقت بين الشّيئين إذا جمعت بينهمـا على حَـذْوٍ واحـد وألصقتهما ». كما عرَّفه الأصمعيّ فقال: « المطابقة أصلها وضع الرِّجْلِ في موضع اليد في مشي ذوات الأربع ». وأنشد لنابغة بني جَعْدة: [المتقارب]

وَخَيْـلٍ يُـطَابِقْـنَ بـالـدَّارِعِيـنَ ... طِبَـاقَ الكِـلَابِ يَـطَأْنَ الهـراسَـا

وعرَّفه أبو هلال العسكريّ في كتابـه « الصِّناعتين » فقـال: « قد أجمـع النّاس أنَّ المطابقة في الكلام هو الجمع بين الشّيء وضدّه في جزء من أجزاء الرسالـة أو الخطبـة أو البيت من بيوت القصيدة، مثل الجمع بين البياض والسواد ». وسَمّـاهُ عبد الـرَّحيم بن أحمد العبَّاسيّ في « معاهد التّنصيص » بالطباق، ومثّل له بقول أبي تمّام: [الطويل]

تَـرَدَّى ثيـابَ المـوتِ حُمْـراً فمـا أتى ... لَهَـا اللَّيـلُ إلاّ وهي من سنـدسٍ خُضْـر

وكذلك ذكر القزوينيّ في كتـابه « التّلخيص » نفس تعـريف العسكريّ، وهـو عين تعريف ابن الأثير في « المثل السّائر ». وسمّاه النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » وعرَّفه فقـال: « هو الجمـع بين المعنيـين المتقابلين في الجملة، سـواء كـان التّقـابـل حقيقيـاً أو اعتبارياً، ويكون الطِّباق بلفظين من نوع واحد اسمين، كقوله تعالىٰ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[2]. وطابق في بيت بديعيّته بين الوجودِ والعدم في قوله: [البسيط]

زَادَ الجَـوَى نَقصَ الصَّبـرُ الجميـلُ بِنَـا ... لِهَجْـرِهِمْ وَوُجُـودِي صَـارَ كـالعَـدَمِ

وسَمّاهُ أسامة بن منقذ التّطبيق، وعرَّفه في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعْلَمْ أنَّ التّطبيق هو أنْ تكونَ الكلمة ضدّ الأخرى ». ومثله ابن حجّة الحمويّ، ومثّل لذلك بقوله من بديعيّته: [البسيط]

بـوحشـةٍ بـدَّلُـوا أُنْسِي وقَـدْ خَفَضُـوا ... قَـدْرِي وزَادُوا عُـلوّاً فـي طِبَـاقِـهِـم

(١) سورة التّوبة، آية رقم (٨٢).
(٢) سورة الكهف، آية رقم (١٨).

كما عرّف جرمانوس فرحات الطِّباق، فقال في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»:
«اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يجمعَ ما بين ضدَّين مختلفين مع مراعاة المشاكلة بينهما حتى لا يكون أحدهما اسماً والآخر فعلاً وحرفاً، بل يكونان إمَّا من اسمين أو من فعلين».
ومثَّله بقول العزي: [الطويل]

تَقَــدَّمتُ فَضْــلاً إنْ تــأخَّــرتُ مــدةً ... هُــوَ أدْى الحَيَا طَــلٌ وعُقْبَاه وَابِــلُ

الطَّبعيَّة

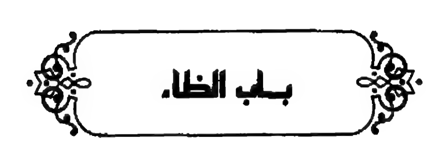
الطبعيَّة نسبة إلى الطَّبع وهي مصطلح مستحدث للدَّلالة على الحالات الموصوفة بالبداهة والعفويَّة في ما يأتيه الكائن من تعبير أو تصرّف وفي ما يبدعه في الفكر والآداب والفنون. ويتَّسم عادةً بالصفاء والبساطة والسهولة، مع أنَّه نتيجة عناء مُحكم وصنعة متقنة.

الطُّمْطُمانيَّةُ

الطُّمْطُمانيَّة خاصَّة لهجيَّة تنسب إلى حِمْيَر وطَيِّء والأزد، تتمثَّل في إبدال لام التَّعريف ميماً. ويُروى أنَّ الرسول ﷺ نطق بهذه اللُّغة مُجيباً أحد المتكلِّمين بها: «ليس من امبِرِّ امصِيامُ في امسَفَر» أيْ ليس من البِرِّ الصِّيام في السَّفر.

الطَمْطَمَةُ

الطَمْطَمَةُ هي أنْ يكون الكلام مشبهاً بالكلام الأعجم.



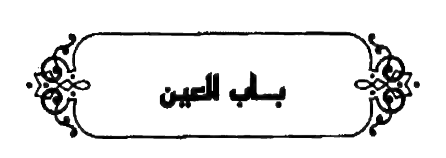
باب الظاء

الظُّرافة والسُّهولة

ذكر أُسامة بن منقذ « الظرافة والسهولة » في كتابه « البديع في نقد الشعر »، وعرَّفها فقال: « اعْلَمْ أنَّ أشعارَ العَرب والمحدَثِينَ قد ورد فيهما الظَّريفُ السَّهْلُ، كقول بعضهم: [الطويل]

هَوَى صاحبي ريحُ الشَّمال إذا جرتْ ... وأشْهَى لقلبِي أن تَهُبَّ جُنُوبُ

يَقُولُونَ لو عزَّيْتَ قلبك لارْعَوَى ... فقلتُ وهلْ للعاشقينَ قُلُوبُ



باب العين

عِتَابُ النَّفس

عِتَابُ النَّفس من فعل عَتَبَ يَعْتُبُ عَتْباً ومَعْتَبَةً عليه: أنكر عليه شيئاً من فعله. ذكره ابن المعتزّ في كتابه « البديع » ومثَّل له ببيتين للأسديّ كما ذكرهما الجاحظ في كتابه « البيان والتَّبيين »، وهما: [الطويل]

عَصَانِي قَوْمِي في الرَّشَادِ الَّذي بِهِ ... أمرتُ ومَنْ يَعْصِ المجرِّبَ يَنْدَمِ
فَصَبْراً بَنِي بكرٍ على الموتِ إنّني ... أرى عارضاً يَنْهلُّ بالموتِ والدَّمِ

وقد نقد ابن أبي الإصبع قولهما في أنّه لم يرَ في هذين البيتين ما يدُلُّ على عتاب النَّفس، فتكون دلالة البيتين على عتاب الشاعر لنفسه دلالة التزاميَّة لا دلالة المطابقة، وإنَّما قول شاعر الحماسة هو مناسب لنوع عِتاب النَّفس: [الطويل]

أقُولُ لِنَفْسِي في الخَلاءِ ألُومُهَا ... لَكِ الوَيلُ ما هَذا التَّجَلُّدُ والصَّبْرُ

فالشاعر صرَّح بذكر النَّفس واللَّوم لها، وخاطبها بكاف الخطاب ليتمكن عتبه وتقريعه المؤلم لها. وقد عرَّفه ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التَّحبير »، والنُّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل »، فقالوا: « هو صنعة حال واقعة ليس تحته كبير أمر ». كما عرَّفه ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « هذا النَّوع» أعني عتاب المرء نفسه، لم أجد العتب مرتباً إلاّ على من أدخله في البديع وعدَّه من أنواعه وليس بينهما نسبة، والذوق السليم أعدل شاهد على ذلك، ولولا أنَّ الشروع

في المعارضة ملزم ما نظمت حصاه مع جواهر هذه العقود، ونهاية أمره أنّه صفة لحال واقعة ليس تحتها كبير أمر». ومثّل لذلك بقوله من بديعيّته: [البسيط]

يـا نفسُ ذُوقِي عِتَـابِي قَـدْ دَنَـا أَجَلِي   مِنّـي ولَـمْ تَـقْـطَعِي آمَـالَ وَصْـلِهِـمِ

وكذلك ذكر هذا النّوع الحِلّيّ والموصليّ والعلويّ وعائشة الباعونيّة كلّ منهم في بديعيّته. وعرّف جرمانوس فرحات هذا الفنّ، فقال في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو صفة حال واقعة، وهذا ليس ببديع». وذكر جميع الأمثلة بما فيها أبيات البديعيّين.

العَجْرَفِيّةُ

العَجْرَفِيّةُ: خاصّة لهجيّة تتميّز بالجفاء في الكلام، والخرق في العمل، والسرعة في المشي. وقولنا تعجرف الرجل: إذا تكبّر، وقد نسب ثعلب العجرفيّة إلى قبيلة «ضبّة». وقال ابن سيده: «إنّ عجرفية ضبّة هي تقعُّرهم في الكلام»، وقال الزمخشري: «رجل مقعّر: يتكلم بِقَعْرِ حلقه»، والتقعُّر: التشدّق.

إن دراسة منازل «ضبّة» المجاورة لبني تميم إخوتهم في الشمال الغربي من الربع الخالي، ودراسة حركة «ضبّة» الاجتماعية والسياسية التي جعلت «ضبّة» تدخل في قبائل الجمرات التي اتفقت على ألا تخرج أحداً منها إلى غيرها ولا تدخل من غيرها أحداً فيها؛ يعني أن هذه القبيلة قد حافظت على نقاء لغتها، وضمنت ألّا تتأثر باللغات المجاورة؛ بل وحافظت على لهجتها من التغييرات التي طرأت على بقية اللهجات التي نشأت الفصحى منها.

العَجْعَجَةُ

العَجْعَجَةُ لغةً: الضجيج ورفع الصوت، من عجّ يعجّ، وضجّ يضجُّ: رفع صوته بالدعاء والاستغاثة. والعجعجة خاصّة لهجيّة تنسب إلى قُضاعة، وتَتَمثّل في قلب الياء جيماً، نحو قولهم: «العَشجّ» في العشيّ. ويلاحظ أن الياء والجيم صوتان مجهوران شجريان ومخرجهما من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، غير أن الجيم أدخل والياء أخرج، لذلك أُبدلت الياء جيماً كما أبدلت الجيم ياء. ويقول سيبويه: وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبين

الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجّ، يريدون: «تميميّ» وهـذا علجْ يريدون: «عليّ».
وسمعت بعضهم يقول: «عربانج»، يريد: «عرباني» وحدثني من سمعهم يقولون:[الرّجز]

خَـالِي عُـوَيْـفٌ وأبـو عَـلِـجٌ　　المُـطْعِمَـانِ الشَّحْمَ بـالعَشِـجُ

وبـالـغَـدَاةِ فِـلَقَ الـبَـرْنَـجُ

يريد «أبو علي» و«بالعشي» و«البرنيّ» فزعم أنهم أنشدوه هكذا.

العَجَلَةُ

العَجَلَةُ: عيب في النُّطق يقوم على لفظ الحروف والكلمات بسرعة تحول دون الوضوح والفهم. وهذه الآفة اللّسانيّة جاءت مرادفة للفظة اللُّفَف في أقلام بعض دارسي فصاحة القدماء، ممّا يُدخلها في طائفة العجز عن الإبانة الفصيحة.

العُجْمَةُ

هي كون اللّفظ غير عربيّ، وهي علّة لفظيّة من العلل الّتي تمنع الاسم العلم من الصرف. وتُعرف بأمور عدّة منها:

١ ـ أنْ يكون وزن الكلمة خارجاً عن الأوزان العربيّة، نحو: «إبراهيم».
٢ ـ أنْ يكون رباعيّاً فصاعداً، مع خلوّه من أحرف الذّلاقة الّتي تجمعها بقولك: «مر بنفل».
٣ ـ مجيءُ الرّاء والنون في أوّل الكلمة، نحو: «نرجس».
٤ ـ اجتماع الجيم والصّاد، نحو: «صولجان».
٥ ـ اجتماع الكاف والجيم، نحو: «أسكرجة».
٦ ـ تبعيّة الزّاي الدّال، نحو: «مهندز».

العَسْفُ

العسفُ من فعل عَسَفَ يَعْسِفُ عَسْفاً الطريقَ وعن الطريقِ: عدل عنه وخبطه على غير هداية. وقد ذكر أسامة بن منقذ العسف في كتابه «البديع في نقد الشعر»، فقال: «وقد جاء في أشعار العربِ المتقدِّمينَ، وقلَّ في أشعار المتأخِّرين»، فمِنْ ذلك قول أحد الشعراء: [الطويل]

أُحِبُّ بـلادِ اللّهِ مـا بـيـن مَـنْـعَـجٍ　　إليّ وسَلْمَى أن يصـوبَ سَحـابُهـا

والتقدير: أحبُّ بلادِ اللّهِ إليّ ما بين منعجٍ وسَلْمَى. وقدَّر سيبويه العَسْف في كتابه «الكتاب» بتقدير جمّ حتّى كأنّهُ ما قال قطُّ: [الطويل]

قَـوَارِضُ تـأْتينني وتَـحْـتَـقِـرونَـهـا   وقـد يَـمـلأُ القَـطْـرُ الإنَـاء فَـيَـفْـعَـمُ

العَـقْـدُ

العقـدُ ضدّ الحـلّ؛ لأنّ العقد نـظم المنثور والحـلّ نثر المنـظوم. وذكـر ابن حجّـة الحمويّ هذا الفنّ فقال: «أن يؤخذ المنثور بجملة لفظة أو بمعظمه فيزيد النّاظم فيه وينقص ليدخل في وزن الشعر، ومتى أخذ بعض معنى المنثور دون لفظه كان ذلك نوعاً من أنواع السّرقات، ولا يُسَمّى عقداً إلّا إذا أخذ النّاظم المنثور برُمّتِهِ، وإنْ غيّر منه طريقاً من الطرق الّتي قدّمناها كان المتبقي منه أكثر من المتغير بحيث يعرف من البقية صورة الجميع». ومثّل له بقوله من بديعيّته: [البسيط]

قَـدْ صَـحّ عَقْـدُ بَيَـانِي في مَنَـاقِبِـهِ   وإنَّ مِنْـهُ لَسِـحْـراً غَيْـر سِـحْـرِهِم

العقد هنا قوله ﷺ: «إنّ من البيان لسحراً». وذكره صفيّ الدّين الحِلّيّ في بديعيّته فقال: [البسيط]

مَا شَبَّ مِنْ خَصْلَتِي حِرْصي وَمِنْ أَمَلِي   سِوَى مَدِيحِكَ فِي شَيْبِي وَفِي هَرَمِي

وكذلك ذكره عزّ الدّين الموصليّ في بديعيّته، وعائشة الباعونيّة كذلـك ذكرتـه في بديعيّتها. وقد عرّفه جرمانوس فـرحات في كتـابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقـال: «اعْلَمْ أنّ حقيقـةَ هذا النّـوع هو نـظم المنثور، أيْ يؤخـذ المنثور بجملة لفـظه ومعناه، أو بمعظم اللّفظ، فيزيد النّاظم فيه وينقص ليدخل في وزن الشعر، ومتى أخذَ معنى المنثور دون لفظه كان ذلك نوعاً من السّرقات ولا يسمّى عقداً إلّا إذا أخذَ النّاظم المنثور برُمّته؛ ويلزم أنْ يكون المتبقي من اللّفظ أكثر من المتغير بحيث أنْ تعرف البقية صورة الجمع». وذكر مثل الحِلّيّ وغيره.

وكذلك عرّفه النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وقال: «هو أنْ يؤخذَ المنثور من قرآن أو حديث أو حكمة أو غير ذلك، بجملة لفظه أو بمعظمه، فيزيد النّاظم فيه أو ينقص ليدخل في وزن الشعر، فالنّثر الّذي قصد نظمه إنْ كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على

أي طريق كان إذْ لا دخل فيه للاقتباس، وإنْ كان قرآناً أو حديثاً فإنّما يكون عقداً إذا غُيِّر تغييراً كثيراً لا يتحمل مثله في الاقتباس، أو لم يغير تغييراً كثيراً ولكنْ أشير إلى أنّه من القرآن أو الحديث، وحينئذٍ لا يكون على طريق الاقتباس». ومنه قوله في بيت بديعيّته: [البسيط]

صَلِّ عَلَيْهِ فَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ لَهُ عَشْرٌ بِوَاحِدَةٍ يَا صَاحِ واغْتَنِمِ

العُقْدَةُ

العُقْدَةُ بلاغيّاً: آفة لسانية إذا أُصيب بها النُّطق جعلت مخرج الحروف والكلمات عسيراً إلى حدِّ الاستحالة، وصار الكلام معها أُشبه بمقاطع صوتية مبهمة تكاد لا تُفصح عن حاجة ولا تُشير إلى معنًى، ممّا يبعد عن ميزات البيان وسِمات الفصاحة.

أمّا التّعقيد كمرادف للعقدة، فهو لفظ يُشار به إلى استعمال الوحشيّ من الألفاظ، كما يُشار به أيضاً إلى: «شدّة تعليق الكلام بعضه ببعض حتى يستبهم المعنى». كما أورد أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين». والتّعقيدُ مرادف للإغلاق، والتّقصير، والإبهام، والغموض، والعقدة، ومنها العقدة الادبيّة، وهي اصطلاح يُطلق على محور التأزّم في تسلسل الحبكة القصصية وتدرُّجها من المقدمة إلى الحلّ. ومنها العقدة النّفسية، وهي كبت لاشعوري لأفكارٍ وأحاسيس دفينة في اللّاوعي وحبيسة في النفس، لأسباب ضاغطة خارجية وداخلية، تمنع ظهورها إعلاناً وممارسة، غير أنّها في نظر «فرويد» ومذهب التّحليل النّفسيّ تظلّ حية وفاعلة في توجيه التّفكير والسلوك.

العُقْلَةُ

العُقْلَةُ: آفة من آفاتِ النُّطق اللُّغويّ، وغالباً ما اقترنت اللُّفظة في قلم قُدامى البلغاء كالجاحظ باللُّجْلَجة. والمرجّح أنّ العُقلة هي اضطراب النُّطق عامّةً، من غير تخصيصه بسبب معيّن. وقد تكون العُقلَةُ أقرب شيءٍ إلى العُقْدَة منها إلى أيِّ عيبٍ آخر وهي التواء اللسان عند إرادة الكلام كقول الشاعر: [الطويل]

وقد تَعْتَرِيهِ عُقْلَةٌ في لِسانِهِ إذا هَزَّ نَصْلَ السيفِ غَيْرُ قَرِيبِ

العَكْسُ

العَكْسُ في الكلامِ لُغةً: ردّ آخر الكلام إلى أوّله. ذكر العكس جرمانوس فرحات في

كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعْلَمْ أنَّ حقيقة هذا النَّوع أنْ يوقعَ الحكمَ على لازم المحكوم عليه، أعني أنْ يجعل الرابض مُنتقلاً ». ومثَّل له بقول ابن نباتة السَّعديّ: [الكامل]

صَيَّرْتَ نَوْمِي مِثْلَ عِطْفِكَ نَافِرًا ... وَتَرَكْتَ عَزْمِي مِثْلَ جَفْنِكَ فَاتِرًا
وسَكَنْتَ قَلْباً طَارَ فِيكَ مَسَرَّةً ... أرَأَيْتَ وَكْراً قطُّ أصْبَحَ طَائِرًا

وقد عرَّفه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » نفس التَّعريف مع الأمثلة وقد جمعه ابن أبي الإصبع مع « التَّبديل » وسَمَّاهُ « العكس والتَّبديل ». وذكره أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصِّناعتين » وعرَّفه فقال: « أنْ تعكسَ الكلامَ، فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأوَّل . . . وبعضهم يسمِّيه التَّبديل ». ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ ﴾[1] ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

لِسَانِي كَتُومٌ لأسْرَارِكُمْ ... وَدَمْعِي نَمومٌ لِسرِّي مُذِيعُ
فَلَوْلاَ دُمُوعِي كَتَمْتُ الهَوَى ... وَلَوْلاَ الهَوَى لَمْ تَكُنْ لِي دُمُوعُ

وقد ذكره أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرَّفه فقال: اعْلَمْ أنَّ العكسَ هو أنْ تأتي الجملتان إحداهما عكس الأخرى، كما قال الله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ ﴾[2]. وقد جمعه عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار على نسمات الأسحار » مع التَّبديل فقال: ويُسَمَّى تعاكس الجمل، وسمَّاهُ بعضهم « القلب والصواب فإنَّ القلب اسم لما لا يستحيل بالانعكاس. وسمَّاه بعضهم أيضاً « القهقرى »، وهي لغة الرُّجوع إلى الخلف لأنَّ القارىء يتقهقر راجعاً من آخر الكلام إلى أوَّله. والحاصل أنَّ هذا النَّوع هو أنْ تقدمَ في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدِّم ما أخَّرت وتؤخِّر ما قدَّمت؛ ومن عرَّفه بتقديم لفظه من الكلام ثمَّ تأخيره كما هو مصرَّح به في عبارة بعضهم، فقد جعله صادقاً على ردِّ العجز على الصدر. ونحوه: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾[3]. ومنه: [المنسرح]

يَا بَدَنِي بِالفِرَاقِ مُتْ كَمَداً ... مُتْ كَمَداً بِالفِرَاقِ يَا بَدَنِي

---

(1) سورة الرُّوم، آية رقم (19).
(2) سورة فاطر، آية رقم (2).
(3) سورة الأحزاب، آية رقم (37).

فَـارَقَـنـي مَـنْ أُحِـبُّ وَأَحـزَنِـي   وَأَحَـزَنِـي مَـنْ أُحِـبُّ فَـارَقَـنِـي

العـلاقـةُ

العلاقة هي في علم البيان العربي الصِّلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وقد تكون هذه العلاقة مشابهة كما هي الحال في الاستعارة « انظر الاستعارة ». وقد تكون غير المشابهة كما في المجاز المرسل، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] أي اسأل أَهْلَ القرية، فالعلاقة بين القرية وأهلها محلية لا تشبيهيَّة.

عِـلْـمُ البـديع

علمُ البديع يُعلِّمُنا كيف نوشِّي الصورة في معناها ومبناها ونزخرفها الزخرفة الحيَّة الملائمة، ليزيد المعنى بهاءاً والمبنى رواءاً. راجع علم البديع في موضعه.

عِـلْـمُ البَـيَان

علمُ البيان يُعَلِّمنا كيف نصوغ الصورة الفنِّيَّة وننوِّع الأسلوب، لتظهر الدَّلالة المقصودة المرادة بوضوح. راجعه في موضعه.

عِـلْـمُ الـدَّلالـة

هو العلم الَّذي يدرس المعنى، أو هو الفرع من علم اللُّغة الذي يتناول نظريَّة المعنى ويدرس الشروط الواجب توافرها في الرَّمز حتى يكـون قادراً على حمـل المعنى. انظر: الدلالة.

عِـلْـمُ العَـرُوض

علم العَرُوضِ هو علم يُبْحَثُ فيه عن أُحوال الأوزان المعتبرة، أو هو ميزان الشعر به يُعرف مكسوره من موزونه؛ وعلم العروض من آثار الخليل بن أُحمد الفـراهيديّ الأزديّ اليمنيّ (١٠٠ ـ ١٧٠ هـ/ ٧١٨ ـ ٧٨٦ م).

والعروض في عرْف البعض هي الناحية، بمعنى إحدى نواحي العلوم. وقد سُمِّي علم العَروض كذلك لأنَّه علم صعب، ولفظة العروض تتضـمَّن معنى العَرْض، لأنَّ الشعر يُعرض

(١) سورة يوسف، آية، رقم (٨٢).

على هذا العلم لاختيار سلامة أوزانه، والعروض هي آخر تفعيلة من الشطر الأوّل من البيت الشعريّ.

والخليل واضع أوزان البحور الشعرية ممّا استخرجه من مأثور الأنغام والإيقاعات جاعلاً لها وجوداً حسّياً كتابياً مستقلاً ضمن المقاييس الثمانية، أو التّفاعيل الآتية: « فعولن - مفاعيلن - فاعلن - فاعلاتن - متفاعلن - مستفعلن - مفعولات ». وعلم العروض يشتمل على مصطلحات وفصول تتناول الأوزان والقوافي والجوازات الشّعرية وغيرها ممّا لا بدّ للنّاظم من الإلمام بها وإجادتها لينسج على منوال الشعر الأصوليّ.

عِلْمُ القافية

عِلْمُ القافية هو العلم الّذي يبيّن ما يجب التزامه في أواخر أبيات القصيدة حتى لا تضطرب موسيقاها ولا يختلّ ترتيبها، مركزاً على حروفها وحركاتها، وعيوبها، وأشكالها، متناولاً تعريفها، والرّويّ، والوصل، والردف، والتّأسيس، والدخيل، والرّسّ، والحذو، والإشباع، والتّوجيه، والمجرى، والنفاذ، والإجازة، والإلغاء، والإصراف، والإقواء، والسناد، والتّجريد، والتّنافر، والإيطاء، والتّضمين، والقلق، ولزوم ما لا يلزم.
راجع كل مصطلح في مادّته.

عِلْمُ المعاني

عِلْمُ المعاني يُعَلِّمنا كيف نركّب الجملة العربية لنصيب بها الغرض المعنويّ الّذي نريد على اختلاف الظروف والأحوال. راجعه في مكانه.

العَلَمِيَّة

العَلَمية هي في النّحو كون اللّفظ عَلَماً على إنسان أو حيوان أو شيء معين. وهي علّة معنويّة تمنع الأسماء من الصرف إذا ما ضمّت إليها علّة لفظيّة أخرى كالعدل، نحو « عمر » المعدولة عن « عامر » حسب زعم النحاة. ووزن الفعل نحو « أحمد » على وزن « أفعل »، والتّأنيث نحو «زينب»، والعجمة نحو «إبراهيم»، والتّركيب نحو « بيت لحم ».

العُمْدَة

العُمْدَةُ هي في الجملة ما لا يمكن أنْ تتكوّن الجملة بدونها ولا أن يتمّ معناها

الأساسيّ إلاّ بها، وتشمل الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وأسماء النّواسخ وأخبارها.

العَـنْـعَـنَـةُ

العَنْعَنةُ خاصّة لهجيّة تنسبُ إلى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم، وتتمثّل في قلب الهمزة عيناً فيقولون مثلاً: «عَنْ» في «أن». ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: «إنّ اللفظ مشتق من قولهم «عَنْ، عَنْ، عَنْ» في كثير من المواضع، ومجيء «النون» في العنعنة يدلّ على أن إبدالهم إياها إنما هو في «همزة» «أن» دون غيرها».

وقد نسبت العنعنة إلى تميم في بعض كلامهم، كما قال ابن فارس: أما العنعنة التي تذكر عن تميم فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً، يقولون: سمعت عن فلاناً قال كذا؛ يريدون «أن» ورُوي في حديث قَيْلَةَ: «تحسب عَـنّي نائمة» قال أبو عبيدة: أرادت تحسب أنّي وهذه لغة تميم، قال ذو الرّمة: [البسيط]

أَعَنْ تَـرَسَّمْتَ مِن خَـرْقَـاءَ مَنْـزِلَـةً   مَـاءُ الصَّبَـابَـةِ مِن عينيـك مَسْجـومُ

أراد «أأن» فجعل مكان الهمزة عيناً.

العنوان

عُنوانُ الكتابِ: سمته وديباجته، وعنوان كلّ شيء: هو ما دلّك من ظاهره على باطنه. ذكره ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» وعرّفه فقال: «هذا النّوع، أعني العنوان، هو أنْ يأخذ المتكلّم في غرض له من وصف أو فخر أو مدح أو ذمّ أو عتاب أو غير ذلك، ثمّ يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدّمة وقصص مبالغة». ومثاله قول أبي تمّام لأحمد بن أبي دؤاد: [الوافر]

تَـثَـبَّـتْ إنَّ قَـولاً كـان زُوراً   أَتـى الـنُّـعـمـانَ قَـبْـلَكَ عَـنْ زِيَـادِ
فَـأَثَّـرَ بـيـنَ حَـيَّ بـنـي جـلاحٍ   لَـظَى حَـربٍ وبَيْـنَ بَنِـي مَـصَـادِ

فأتى بعنوان يُشير إلى قصة النّابغة حين وشى بهِ الواشون إلى النّعمان، فجرَّ ذلك حروباً انطوتْ عليها قطعة من الدّهر. وذكره صفيّ الدّين الحِلّيّ في بديعيّته فقال: [البسيط]

والعَـاقِبُ الحبـرُ في نَجْـرانَ لاحَ لَـهُ   يَـوْمَ التَّبَـاهُـلِ عُقْبَـى زَلَّـةِ القَـدَمِ

الشاعر أشار بعنوانه إلى عبد المسيح عالم النصارى حين قال لهم النبيّ محمّد ﷺ يوم التباهل: « تعالَوا ندعُ أبْنَاءَنا وأبْنَاءَكُم وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُم وأنْفُسَنَا وأنْفُسَكُم، ثمّ نبتهل فنجعل لعنةَ اللّهِ على الكاذبين ». وذكر عزّ الدِّين الموصِليّ هذا الفن في بديعيّته، وكذلك عائشة الباعونيّة، وعبد الرّحمٰن العلويّ، وابن حجّة الحمويّ، والنّابلسيّ. ونقل جرمانوس فرحات تعريف هذا الفن من كتاب نتائج الألمعيّة لصفيّ الدِّين الحِلّيّ، فقال: « هو أنْ يأخذَ المتكلّم في غرض له، من وصف أو فخر أو مدح أو ذمّ أو غير ذلك، ثمّ يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدّمة وقصص سالفة ». وذكر مثال أبي تمّام وغيره، ثمّ تابع قوله في ذكر الفرق بين التّلميح والعنوان: إذ التّلميح يقعُ من النّثر خاصة في النُّظم والنّثر بينما العنوان من النُّظم والنّثر في النّظم خاصة. وبيت بديعيّة الحِلّيّ التالي: [البسيط]

حُبِّي لَـهُ قَـدْ تَمَشَّى في المَفَاصِلِ قُـلْ   بـالاحْتِـراسِ تَمَشِّي البُـرْءِ في السُّقمِ

وقول جرمانوس فرحات: [الكامل]

أفْـدِيـكَ مِـنْ قَمَـرٍ بَـدَا مُتَنَـزِّهـاً   عَنْ نَقصِ مَـرْتَبـةٍ وخَسْـفِ ضِيَـاء
تَـعْنُـو لَـهُ الأقْـمَـارُ وهي طَـوَالِـعٌ   وَيَـخِـرُّ لـلأذْقَـانِ ابـن ذُكَـاءِ

عُيُوبُ الفصاحة

عيوب الفصاحة تتمثّل في خلوّها من ثلاثة أمور:

١ ـ تنافر الحروف، الّذي نجده في كلمة مسْتَشْزِرات أي مرتفعات الثّقيلة في اللّفظ في بيت امرىء القيس: [الطويل]

غَـدائـرُهُ مُسْتَشْـزِرَاتٌ إلى العُـلا   تَضِـلُّ العِقَاصُ في مثنى ومُـرْسَـلِ

٢ ـ غرابة اللّفظ، نحو كلمة «مرسناً» في قول رؤبة بن العجّاج: [الرجز]

وفـاحـمـاً ومـرسنـاً مُسَـرَّجـا   وكـفـلاً وعـشْـاً إذا تَـرَجْـرَجَـا

المرسن: الأنف، فالشاعر شبّه الأنف بالسيف في الدّقّة والاستواء.

٣ ـ مخالفة القياس، ومنها لفظة الأجْلَلِ في قول أبي النجم الفضل بن قُدامة: [الرجز]

الحَمْدُ لِلّه العَليّ الأجْلَلِ

فقياس ذلك: الأَجَلّ بالإدْغام.

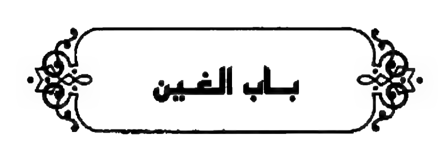
٤ - تتابع الإضافات، كون الاسم مضافاً إضافةً مُتداخلة غالباً، كقول ابن بابك: [الطويل]

حمامَةَ جَرعَا حَومةِ الجَنْدَلِ اسجَعي فأنتِ بمَرْأى مِنْ سُعَاد ومَسْمَع

ففيه إضافة حمامة إلى جَرعا وهو تأنيث الأجرع، وهو المكان ذو الحجارة السود. فجرعا مضاف إلى حومة ، وحومة مضاف إلى الجندل بسكون النون وهو الحجر ، والمراد به هنا مكان الحجارة.

عُيُوبُ القافية والرَّويّ

عُيُوبُ القافية والرَّويّ هي: الإيطاء، التَّضمين، الإقواء، الإصراف، الإكفاء، الإجازة، السناد. انظر كلاً في مادته.



غرابةُ الاستعمال

غرابةُ الاستعمال: وهي كونُ الكلمة غيرَ ظاهرةِ المعنى ولا مألوفة الاستعمال عند العرب الفصحاء، لأنَّ المعوَّلَ عليه في ذلك استعمالهم. والغرابة قسمان كما ذكرها أحمد الهاشميّ في كتابه «جواهر البلاغة» القسم الأوَّل: ما يُوجب حيرة السَّامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لتردُّدها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة، وذلك في الألفاظ المشتركة كمسرَّج في قول رُؤْبَة بن العَجَّاج: [الرجز]

ومُقْلَةً وحاجباً مُزَجَّجا ۞ وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا

فلا يُعلم ما أراد بقوله «مُسرَّجاً» حتَّى اختلف أئمَّة اللُّغة في تخريجه فقال ابنُ دُريد: يريد أنَّ أنفه في الاستواء والدِّقَّة كالسَّيف السريجي. وقال ابن سيدة: يريد أنَّه في البريق واللَّمعان كالسِّراج. فلهذا يحتار السَّامعُ في فهم المعنى المقصود لتردّد الكلمة بين معنيين بدون قرينة تعيِّن المقصود منهما. وأمَّا مع القرينة فلا غرابة، كلفظة «عَزَّر» في قوله تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ ﴾[1] فإنَّها مشتركة بين التَّعظيم والإهانة، ولكن ذكر النصر قرينة على إرادة التَّعظيم. والقسم الثَّاني: ما يُعاب استعماله لاحتياجه إلى تتبُّع اللُّغات وكثرة البحث والتَّفتيش في المعاجم. فمنه ما يُعثر فيها على تفسيرٍ بعدَ كَدٍّ وبحثٍ، نحو: تكأكأتم بمعنى اجتمعتم، من قول عيسى بن عمرو النَّحويّ: ما لكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٧).

كتكأكئكم على ذِي جِنَّةٍ، افرنقِعُوا عَنّي » أي انصرفوا.

الغلطُ

ذكر أسامة بن منقذ الغلطَ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرّفه فقال: « اعْلَمْ أَنَّ الغلطَ هُو أَنْ يُغلَطَ في اللَّفظِ وما يُغْلَطُ في المَعنى ».

الغُلُــوُّ

الغُلُوُّ تجاوز حدّ الشّيء والارتفاع فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها. وقد ذكره القزوينيّ في كتابه « التّلخيص » وعرّفه فقال: أَنْ يُدَّعى لِوَصْفٍ بُلُوغُهُ إِنْ كانَ مُمْكناً ومقبولاً فهو غُلُوٌّ؛ وهو أصناف، منها مَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ مَا يُقَرِّبُهُ إلى الصِّحَّة، نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾[1] ومنها ما تضمَّن نوعاً حسناً من التَّخيِيلِ كقوله: [الكامل]

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَراً لَوْ تبتغي عَنقاً عَلَيْهِ لأمْكَنَا

ومنها، وقد اجتمعا في قول الأرجانيّ: [الطويل]

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ في الدُّجَى وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أجفاني

وتكلّم عن الغُلُوّ يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » فقال: « ويكاد المُفْلِقون في الشعر يستعملونه في مدحهم وهجوهم، ثمّ هو على وجهين.

الأوّل: أنْ يقترنَ به ما يقرّبه إلى الإمكان.

الثّاني: ما لا يقترن به ما يُسوِّغ قبوله فيكونُ مَرْدوداً ».

وقد تحدّث عنه ابن رشيق في كتابه « العمدة » وعرّفه فقال: « والغُلُوّ عند قُدامة تجاوز في نعت ما للشّيء أنْ يكون عليه وليس خارجاً عن طباعه ». ومثّل له بقول النمر بن تولب: [البسيط]

تَظَلُّ تَحْفِرُ عنه إنْ ضَرَبْتَ بِهِ بَعدَ الذِّرَاعَيْنِ والسَّاقَيْنِ والهَادِي

وعرّف الحاتميّ الغُلُو في كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « وجدت العلماء بالشعر يعيبون على الشاعر أبيات الغُلُوّ والإغراق، ويختلفون في استحسانها واستهجانها، ويعجب

(١) سورة النور آية رقم (٣٥).

بعض منهم بها، وذلك على حسب ما يوافق طباعه واختياره، ويرى أنّها من إبداع الشاعر الّذي يُوجب الفضيلة له، فيقولون: أَحْسَنُ الشعرِ أكذَبُهُ، وأنّ الغُلُوّ إنّما يُراد به المبالغة والإفراط، وقالوا: إذا أتى الشاعر من الغُلُوّ بما يخرج عن الموجود ويدخل في باب المعدوم، فإنّما يريد به المثل وبلوغ الغاية في النعت». ومثله قول العسكريّ. وذكره النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «الغُلُوّ هو الإفراط في وصف الشّيء المستحيل عقلاً وعادة، وذلك على قسمين: مقبول وغير مقبول». وقال في بديعيّته: [البسيط]

أَقَلُّ أَوصافِهِ ما الحُسنُ أَحْقَرُهُ   ودُونَ أَفعالِهِ ما جَلَّ عن حكمِ

وقد عرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو وصف الشّيء المستحيل وقوعه عقلاً وعادة، وهو ينقسم إلى قسمين مقبول وغير مقبول». ومنه قوله في بديعيّته: [البسيط]

بِكَ غُلُوٌّ إلى السبعِ الطِّباقِ سَرَى   وعَاود اللّيلُ لَمْ يَجْفَل بِصَحْبِهِمِ

ومثله عائشة الباعونيّة والحِلّيّ والموصلي وعبد الرّحمن العلويّ في بديعيّاتهم. وكذلك ذكر جرمانوس فرحات الغُلُوّ في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرّفه فقال: «اعْلَمْ أنّ حقيقة هذا النّوع هو فوق المبالغة والإغراق لأنّه لا يمكن وقوعه عقلاً ولا عادة؛ وهو ضربان مقبول وغير مقبول: فالمقبول هو ما كان داخلاً عليه فعل تقريب ككاد وأخواتها أو فعل شك كظنّ أو حرف امتناع كلو أو حرف تقليل كقد إذا دخلت على المضارع أو حرف تشبيه». ومنه قول الفرزدق: [البسيط]

يَكادُ يمسِكُهُ عِرفانَ رَاحَتِهِ   رُكْنُ الحَطِيمِ إذا ما جَاءَ يَسْتَلِمُ

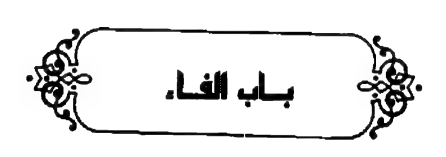
الغَمْغَمَةُ

الغَمْغَمَةُ: عيبٌ في الكلام لا يفصح المتحدّث فيه عن معنى بيّن. والظاهر أنّ في لهجة قُضاعة ما يجعل الكلام محاطاً بنوع من الإبهام. فنسبت إليهم الغمغمة على حدّ قول الجاحظ في كتابه «البيان والتّبيين». والغَمْغَمَة إجمالاً حالة الكلام الّذي لا يُفصح عن معنى ظاهر. وقد وَرَدَ تعبير «الغمْغمة» في قصة الجرميّ عندما قال مادحاً معاوية وقومه: «لست بينهم غمغمة قُضاعة».

وقال ابن دريد: «الغمغمة مثل الهمهمة: كلام لا تفهمه، وغمغم كلامه إذا لم يبيّنه. . . وغمغم الرجل اللحم في فيه: إذا مضغه ولم يحكم مضغه. فالغمغمة إذاً ظاهرة صوتية ناتجة عن سرعة التلفظ بأصوات الكلمات، وعدم تمييز هذه الأصوات بعضها من بعض في الكلمة الواحدة أو في كلمات الجملة تماماً كغمغمة الثيران المذعورة، والأبطال المقاتلين. هذا وإن مجمع اللغة العربية في القاهرة قرر سنة ١٩٧٩ م في دورته الخامسة والأربعين بناء على اقتراح من الدكتور «رمضان عبد التواب» في «لجنة اللهجات» حذف هذا اللّقب من ألقاب اللّهجات العربية وقال: «لعل الغمغمة المنسوبة لقضاعة هي عجعجة قضاعة عينها أصابها التحريف في خبر الرجل الجرميّ، وبناء على ذلك تحذف الغمغمة من ألقاب اللّهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلاّ العجعجة».

الغُنَّة

الغُنَّةُ: هي إخراج الصّوت من الخيشوم؛ وفي قراءة القرآن الكريم تقرأ بعض الحروف مع الغُنَّة، ومنها النون الساكنة والتّنوين إذا جاء بعدهما الياء والواو والميم والنون (أن يقولوا ـ لقومٍ يُؤمنون). والغنة صوت أقلّ من الخُنَّة؛ ويُسْتَحسَنُ من الجارية الحديثة السّن لأنّها ما لم تفرط تميل إلى ضربٍ من النّغمة.



باب الفاء

الفَأْفَأَةُ

الفَأْفَأَةُ: هي التّعثُّر في لفظ الفاء. انظر التّعتعة. أو تردد النطق في الفاء، كقول الشاعر: [الرجز]

لَيْسَ بِفَأْفَاءٍ ولا تَمْتَامِ ولا مُجِبٍّ بِسَقْطِ الكَلامِ

فِئون

فِئون: جمع فئة في بعض اللّهجات العربية. وهو اسم ملحق بجمع المذكر السّالم.

الفَحْفَحَةُ

الفَحْفَحَةُ: خاصّة لهجيّة اشتهرت بها قبيلة هُذيل تتمثّل في قلب حاء «حتى» عيناً نحو قولهم «عتّى حين» في «حتّى حين». يبدو أنّ سبب هذا اللّقب صوتي، لأنّه من المعروف أنّ مخرج الحاء والعين هو الحلق كما ذكر كتاب «العين». وقرأ ابن مسعود الهذلي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1] «عتّى حين» ولولا بحّة في الحاء لكانت عيناً، ولأجل البحّة التي في الحاء ما يكررها الشارق في تنحنحه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ﴾[2] ولم يعثر اللغويون على غير تيْن الآيتين.

---

(١) سورة يونس، آية رقم (٣٥).

(٢) سورة المؤمنين، آية رقم (٢٥).

الفرائدُ

الفَرِيدُ: جمعُ الفرائدِ: الواحد المتفرّد الّذي لا نظيرَ له. ذكر ابن حجّة الحمويّ نوع الفرائد في كتابه «خزانة الأدب» وعرّفه فقال: الفرائد نوع لطيف، مختصّ بالفصاحة دون البلاغة، لأنّ المرادَ منه أنْ يأتي النّاظم أو النّاثر بلفظة فصيحة من كلام العرب العرباء، تتنزل من الكلام منزلة الفرائد من العقد وتَدُلُّ على فصاحة المتكلم بها، بحيث أنّ تلك اللّفظة لو سقطت من الكلام لم يسدّ غيرها مسدّها، كقوله تعالى: ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي ﴾[1] فقوله سبحانه: «أَهُشُّ بها على غنمي» فريدة يَعُزُّ على الفصحاء أنْ يأتوا بمثلها في مكانها. ومنه قول عزّ الدّين الموصِليّ: [البسيط]

كَمْ حَصْحَصَ الحقُّ إذْ وَافَتْ فَرائِدُهُ ... وفِي الـوَطِيسِ يَـداً ثبـتـاً بِـلاَ وَرَمِ

ومثله قال عبد الرّحمٰن العلويّ وعائشة الباعونيّة، كبديعيّة ابن حجّة الحمويّ وصفيّ الدّين الحلّيّ. وتكلّم عنه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»، وعرّفه بقوله: «اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يأتي المتكلّمُ بلفظة صحيحة من كلام العرب العرباء تتنزّل من الكلام منزلة الفريدة من العقد تَدُلُّ على فصاحة المتكلّم بحيث لو سقطت تلك اللّفظة من الكلام لما سدّ غيرها مسدّها». ومثّله بقول الخفاجيّ: [الطويل]

تَجَنَّوا ولَمْ يَـذْرُوا لِهَـجْـرِيَ عِـلَّةً ... سِـوَى الحبّ أو قَـولي لأطـلاَلِهم عِيمِي

الفُـراتِيّـةُ

الفراتية لغة أهل الفُرات الذي هو نهرُ أهل الكوفة. والفُراتان: الفرات ودجلة. ولم يورد اللغويون أيّ مثل يوضح هذه «الفراتية» أو ينير ما استغلق على قرائحهم، منذ أنْ ورد خبرها في بعض روايات ذلك «الجرميّ» أمام «معاوية» عندما قال مادحاً «قوم معاوية» بأنهم قومٌ تَباعدوا عن فراتية العراق.

فقد جاء في لسان العرب: فَرِتَ الرجل «بكسر الراء» إذا ضعف عَقْلُهُ بعد مسْكَة، وَفَرَتَ الرجل «بفتح الراء» يَفْرُتُ فَرْتاً: فَجَرَ.

---

(١) سورة طه، آية رقم (١٨).

فهل تكون الفراتية صوتُ الرجل يَفْجُرُ إذا انفعل، كأنَّه ضَعُفَ عَقْلُهُ بعد مُسكةٍ فيملوا صوتَهُ ولا يُفْهَمُ منه لتدفّق كلامه وانهماره كالفرات، فيسقط بعض كلامه حيناً، وتتداخل أصواتُهُ أحياناً أخرى ممّا يؤدّي إلى عدم فهم كلامه.

وإذا كان ذلك كذلك، فهل تكون «فراتية العراق» هي «رُتّة أهل العراق» لأنهما يشتركان في السرعة وعدم الأناة وعدم الإفهام وسقوط أصوات الحروف والحركات.

الفَسَادُ

ذكر أسامة بن منقذ الفساد في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: «اعْلَمْ أنَّ الفسادَ هو فسادُ المجاورةِ والتَّشبيهِ أو غير ذلك يقصدُهُ الشَّاعِرُ». ومثّل بقول امرىء القيس: [الطويل]

كَأنّيَ لَمْ أرْكَبْ جواداً لِلذَّةٍ ... ولمْ أتبطَّنْ كاعِباً ذات خَلْخَالِ
وَلَمْ أسْبَإِ الزِّق الرَّويّ ولم أقُلْ ... لخيليَ كُرّي كَرَّةً بعد إجْفالِ

قال النُّقَّادُ: هذا فاسدٌ لأنّه جعل الغزل مُجَاوِرَ الشّجاعة في البيتين، والأجود مجاورةُ الشّجاعةِ للشجاعة والغَزَلِ للغزل، فيقول: [الطويل]

كأنّيَ لمْ أرْكَبْ جواداً ولم أقُلْ ... لخيليَ: كُرّي كَرَّةً بعد إجفالِ
ولَمْ أسبإِ الزِّقَّ الرَّويَّ للذَّةٍ ... ولَمْ أتبطَّنْ كاعِباً ذات خَلْخَالِ

الفَشْفَشَة

الفشفشة لغةً: ضعف الرأي، والفشيش هو صوت جلد الأفعى إذا فشت في اليَبَس... والفشيش صوت الريح، والفشيش: الصَّوت. والفشفشة في علم اللهجات إبدال الكاف شيناً مطلقاً، وتستعمل عند قبيلة «شحر». وقد لا تكون «الفَشْفَشَة» سوى لَخْلَخَانِيَّة «شحْر» و«عُمّان» كما يقول «شام رابين» في كتابه «اللهجات العربية القديمة».

وأظنّ «أنَّ الفشفشة» هذه ليست لهجة قائمة بذاتها ولكنّها قد تكون نتيجة تكلّم ناس من العرب بصوت الشين بدلاً من الكاف؛ وهي بذلك ليست سوى «شنشنة» اليمن، أو كشكشة المكشكشين.

الفَصَاحَةُ

الفصاحةُ في اللُّغة الظهور والبيان، تقول: أفصح فلان عمّا في نفسه إذا أظهره. والفصاحة صفة توصف فيها اللَّفظة المفردة والكلام والمتكلِّم، فيُقال: لفظة فصيحة، وكلام فصيح، ورجل فصيح. وتتمثَّل فصاحة اللَّفظة في خلوها من تنافر الحروف وغرابة اللَّفظ ومخالفة القياس.

الفصلُ

الفصلُ في اللُّغة يأتي لإزالة اللَّبس في الكلام. والفصلُ عند أهل البيان هو إسقاط واو العطف بين جملتين وذلك واجب في ثلاثة مواضع:

١ - أنْ يكون بين الجملتين كمال الاتصال، أو اتحاد في المعنى، وذلك بأنْ تكونَ الجملة الثّانية توكيداً للأولى، كقول المتنبّي: [الطويل]

وما الدَّهر إلاّ مِنْ رُواةِ قصائِدي إذا قلتُ شِعراً أصبَحَ الدَّهر مُنْشِدا

أو بياناً لها تُوضح إبهامَها؛ كقول الشاعر: [البسيط]

النَّاسُ للنَّاسِ من بدوٍ وحاضِرَةٍ بعضٌ لبَعْضٍ، وإنْ لم يشعروا خَدَمُ

أو بدلاً منها كقوله تعالىٰ: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾[1].

٢ - أنْ يكون بين الجملتين كمال الانقطاع أيْ تباين تامّ، وذلك بأن يختلفا خبراً وإنشاءاً، نحو قول الشاعر: [البسيط]

لا تَحْسَبِ المجْدَ تَمْراً أنت آكِلُهُ لن تَبْلُغَ المجْدَ حَتّى تَلْعَقَ الصَّبِرا

أو بألاّ تكون بينهما أيّ مناسبة معنوية، كقول الشاعر: [الرّجز]

وَإنَّما المرْءُ بأصْغَرَيْه كُلُّ امْرِىءٍ رَهْنٌ بما لَدَيْه

٣ - أنْ يكون بين الجملتين شبه كمال الاتصال، وذلك بأنْ تكون الجملة الثّانية جواباً

---

(١) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢ - ١٣٤).

عن سؤال يُفهم من الأولى، نحو قول الشاعر: [الطويل]

يقولونَ إنّي أحمِلُ الضَّيْمَ عِنْدَهُمْ   أعوذُ بربّي أنْ يُضامَ نظيري

فضلُ السَّابق على المسبوق

ذكر أُسامة بن منقذ هذا الفنّ البلاغيّ دون أنْ يعرِّفه في كتابه « البديع في نقد الشعر »، ومثَّل له بقول حسّان بن ثابت: [الكامل]

ترك الأحبّةَ أنْ يقاتِلَ دُونهم   ونجا برأسِ طِمِرَّةٍ ولجامِ

أخذه أبو تمّام فقال: [الكامل]

تَرَكَ الأحبَّةَ ناسياً لا سالياً   عُذْرُ النَّسيّ خِلافُ عُذْرِ السَّالي

الفضلةُ

الفضلةُ هي كل ما في الجملة غير المسند والمسند إليه وغير المضاف وصلة الموصول يُسَمّى قيداً، والمسند والمسند إليه يُسمَّيان « عُمدة » لأنّهما ركن الكلام فلا يستغنى عنهما وما عداهما يُسمَّى فضلة. وليست الفضلة ممّا يجوز الاستغناء عنه، فقد يلزم ذكرها لعارض، ككونها حالاً، سادة مسدّ الخبر، وهو عمدة، مثل « ضَرْبي العبدَ مسيئاً » أو لتوقف المعنى عليه، نحو قول الشاعر: [الخفيف]

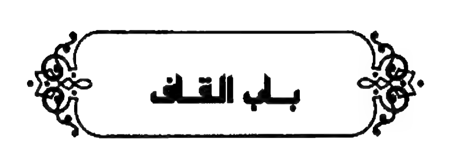
إنّما الميْتُ من يعيشُ كئيباً   كاسِفاً بالُه قليلَ الرَّجاءِ

وقد تكون الفضلة في مرتبة العمدة من حيث عدم الاستغناء عنها لِما فيها من تتميم للفعل الذي يظل قاصراً بدونها، نحو: « كافأَ المعلِّمُ المجتهدَ ».

الفكّ

ذكر أُسامة بن منقذ الفكّ في كتابه « البديع في نقد الشعر »، وعرَّفه فقال: « أمّا الفكُّ فهو أنْ ينفصلَ المصْراع الأوّل من المصْرَاعِ الثّاني ولا يتعلّق بشيءٍ من معناه »، ومثّل بقول زهير بن سُلمى: [البسيط]

قِفْ بالدِّيارَ التي لم يعفُها القِدَم   بلى وغيَّرها الأرواح والدِّيَمُ



باب القاف

القَرينة

القرينةُ: هي في الكلام كلُّ ما لا يَدُلُّ على المقصود، وهي إمّا لفظيّة، وإمّا حاليّة.
راجع المجاز.

القَسَم

القَسَمُ من فعل قَسَمَ، وقيل: اقْتَسَمَ اقْتِسَاماً وقاسم مُقَاسمةً: إذا حلف. وذكره يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطِّراز » وعرّفه فقال: « هو عبارة عن أنْ يُحْلَف على شيء بما فيه فَخْرٌ أو مَدْحٌ أو تعظيمٌ أو تَغَزُّلٌ أو زَهْوٌ، أو غير ذلك ممّا يكون فيه رشاقة في الكلام وتحسين له ؛ وهو خمسة أمور؛ فمن الافتخار قول الأشتر النَّخَعِيّ : [الكامل]

بَقَّيْتُ وَفْرِي وانْحَرَفْتُ عن العُلَى ... وَلَقِيتُ أَضْيَافي بِوَجْهِ عَبُوسِ
إنْ لَمْ أَشُنَّ على ابنِ هندٍ غارَةً ... لم تَخْلُ يَوماً من نِهَابِ نُفُوسِ

فضمن هذا القسم على الوعيد ما فيه افتخار من الجود والشرف والسؤدد والشجاعة والبسالة». وعرَّف أسامة بن منقذ القسم فقال: « اعْلَمْ أنَّ محاسنَ الشعر الأقسام الشريفة للمعاني اللطيفة ». ومثّل بقول النّابغة: [البسيط]

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قابوسَ أوعَدَني ... وَلاَ قَرارَ عَلَى زَأْرٍ من الأَسَدِ
ما إنْ أَتَيْتُ بشيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... إذاً فلا رَفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يدي

وقد تحدث النابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » عن القسم، فعرّفه فقال: « هو أنْ

يحلفَ المتكلّم بما يكون مدحاً له أو ما يكسبه فخراً، أو ما يكون هجاءاً لغيره، أو ما يشتمل على الغزل والنسيب والتّشبيب بالأماكن والمنتزهات ». ومثّل له بقوله في بديعيّته: [البسيط]

لا والمنازِل من شَرْقِيّ كاظِمَةٍ ما هَامَ قَلبِي الشَّجِي في غيرِ حُبِّهِم

وقال ابن المعتزّ في كتابه « البديع »: [البسيط]

لا والّذي سَلَّ من جَفْنَيهِ سَيْفَ رَدَىً قُدَّتْ لَهُ مِنْ عِذَارَيْهِ حَمَائِلُه
ما صَارَمَتْ مُقْلَتِي دَمْعاً ولا وَصَلَتْ غَمْضاً ولا سَالَمَتْ قَلبِي بَلابِلُه

ومثله تعريف ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التوسّل »، وهو نفس تعريف النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب ». وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب » فقال: « هو أنْ يقسِمَ المتكلّم على نفسه بأحسن قسم وأوضحه وأغربه، ويعلق وقوعه بشرط مشروط من أفعاله واهتمامه ودعواه، ويكون القسم من لوازم الخواصّ دون العوامّ، من فخر أو مدح أو هجاء أو وعيد ».

القصر

القصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وهو الحَبْس والإلزام. والقصر في علم المعاني تخصيص شيء أو أمر، وله أربع طرق هي:

- النفي والاستثناء؛ وفي هذه الحالة يكون المقصور عليه ما بعد أداة الاستثناء، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾(١).
- « إنّما »؛ ويكون المقصور عليه معها مؤخراً وجوباً، نحو: « إنّما الكلابُ أوفياء ».
- العطف بـ « لا » أو « لكن » أو « بل ». فإن كان العطف بـ « لا » كان المقصور عليه ما قبلها، نحو: « الفخر بالمرء لا بأبيه ». وإن كان العطف بـ « لكن » و « بل » كان المقصور عليه ما بعدهما، نحو « لا أجيد الأدب لكن البلاغة ».
- تقديم ما حقُّه التّأخير، وهنا يكون المقصور عليه هو المقدَّم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(١).

---

(١) سورة النمل، آية رقم (٦٥).
(٢) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

والقصر باعتبار طرفيه قسمان:
- قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة.
والقصر باعتبار الحقيقة والواقع قسمان أيضاً:
١ - حقيقي: وهو أنْ يختصّ بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألّا يتعدّاه إلى غيره أصلاً، نحو: لا إلـهَ إلاّ اللّه.
٢ - إضافيّ: هو الّذي يختصّ فيه المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيء معيَّن بحيث لا يتعدّاه إلى جميع ما عداه، نحو: «إنّما يدوم السرور برؤية الإخوان».
والقصر باعتبار المخاطب ثلاثة أقسام:
١ - قصر أفراد، وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره.
٢ - قصر قلب، وذلك إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الّذي تثبته بالقصر.
٣ - قصر تعيين، وذلك إذا كان المخاطب متردداً في الحكم بين المقصور عليه وغيره.

وفائدة القصر وأسلوبه أنّه يجعل الجملة الواحدة مقام جملتين مع الإيجاز، ويمكّن الكلام ويقرّره في الذّهن، وينفي عن الفكر كلّ إنكار وشكّ، ويَدُلُّ على بدائع التّعبير الفنّي في لغتنا الجميلة.

القُطعَةُ

القُطْعَةُ هي إحدى خصائص لهجة طيِّىء، تتمثّل في قطع اللّفظ قبل تمامه، نحو: «يا أبا الحكا» في قولهم: «يا أبا الحكم». والقُطْعَة (بضم القاف وكسرها) نوع من الترخيم، أو هو الميل الشديد لتقصير الكلمات عند النداء يلجأ إليه المتكلّم عندما يكون السامع قادراً على فهم الكلام، كقول الأخطل: [البسيط]

أمْسَتْ مناها بأرْضٍ ما يُبلّغُها بصَاحِبِ الهمِّ، إلاَّ الجَسْرَةُ الأُجُدُ

قيل إن الأخطل التغلبي أراد «منازلها» فحذف الزاي واللام. وأما قول الخليل إنّ القطعة في طيّىء كالعنعنة في تميم، فهي تثير إشكالية؛ وفي عامية اليمن تنطق «الميم» و«النون» و«اللام» ضعيفة في آخر الكلمة. وقد نكون هنا في مواجه صفة أخرى عامة في العربية الغربية. والصعوبة التي أمامنا هي أن نفسّر كيف تتفق ظاهرة القطعة مع بقاء تاء التأنيث، كما يقول «شام رابين» فالقطعة إذاً غير مختصة بقبيلة طيىء، وهي قد تكون:

١ ـ في وسط الكلمة.
٢ ـ كما قد تكون في آخرها.

كما قد تكون نتيجة اتجاه بعض القبائل العربية إلى نطق أواخر الكلمات المنتهية بـ «ميم» أو «نون» أو «لام» أو «فاء» أو «باء» أو «راء» نطقاً ضعيفاً حتى ليخال السامع أنها محذوفة، بل قد عمد بعض القبائل إلى حذفها فعلاً عند الكلام المتصل السريع.

القلبُ

القلب من قَلَبَ الشّيء: حَوَّله عن وجهِهِ أو حالته جعل أعلاه أسفَلَهُ. ذكر القزوينيّ القلب في كتابه «التّلخيص» وعرَّفه فقال: «هو أنْ يكونَ الكلام بحيث إذا قلبت حروفه لم تـتغيَّر قراءته، ولا بدَّ مع ذلك أنْ يكونَ جيد السَّبك منسجم المعاني. ويجري هذا النوع في النَّظم والنَّثر»، ومنه قول الأرجانيّ: [الوافر]

مَـوَدَّتُـهُ تَـدُومُ بِـكُـلِّ هَـوْلٍ وَهَـلْ كُـلٌّ مَـوَدَّتُـهُ تَـدُومُ

أمّا في النّثر، فكقوله تعالىٰ: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾[1]. وعرَّف هذا الفنّ ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسُّل» وكذلك النُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» نفس التّعريف. غير أنَّ عبد الغني النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» سَمَّاهُ العكس والتبديـل، وذكر المثـل المذكور أعلاه. وذكره النُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يقدَّمَ في الكلام أحد أجزائه ثمَّ يؤخر الآخر» وهو لفظيٌّ ومعنـويّ، فاللّفـظيّ على ضربين، الأوَّل: أنْ يقعَ في طرفي الجملة، وهو المسمَّى بعكس الجمل وقد مرَّ في باب العكس. وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» ومثَّل له بنفس المثل المذكور إلى جانب قول المتنبِّي: [الوافر]

فَـرَدَّ شُـعُـورَهُنَّ الـسُّـودَ بيضـاً وَرَدَّ وُجُـوهَـهُـنَّ الـبِـيضَ سُـودَا

القَولُ بالموجِبِ

القول بالموجب بكسر الجيم، لأنَّ المراد به الصفة الموجبة للحكم، فهو اسم فاعل. ذكره القزوينيّ في كتابه «التّلخيص» وعرَّفه فقال: هو ضربان، أحدهما أنْ تقع صفةٌ في كلامِ الغيرِ كناية عن الشّيء أثبِتَ لَهُ حُكْمٌ، فتثبتها لغيره من غير تعرُّضٍ لِثُبُوتِهِ أو نفيه عنه.

---

[1] سورة الأنبياء، آية رقم (٣٣).

وقال شُرَّاحه: ويُسمّى أيضاً « الأسلوب الحكيم » كقوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]. والثاني: حملُ لَفظٍ وقع في كلام الغيرِ على خلافِ مُرَادِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ بذكر متعلقه. كقول الشاعر: [الخفيف]

قُلْتُ ثَقَّلْتُ إذْ أَتَيْتُ مِرَاراً قَالَ ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بالأَيَادِي

ومثله عرَّفه العباسيّ في كتابه « معاهد التَّنصيص ». وذكره النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » كما عرَّفه القزوينيّ، ومثَّل له بقوله: [البسيط]

قالوا سَمِعْنا بأَنَّ القلب منك سَلاَ فَقلْتُ عن سِواكُمْ ذا من القِدَمِ

ومثلهُ النُّويْريّ في كتابه « نهاية الأرب » وابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوسُّل » وابن أبي الإصبع في كتابيه « بديع القرآن » و « تحرير التَّحبير ». وتكلَّم عنه ابن حجَّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » فعرَّفه فقال: « القول بالموجب ويُقال له أسلوب الحكيم، وللنَّاس فيه عبارات مختلفة، فمنهم من قال: هو أَنْ يخصّصَ الصِّفة بعد أَنْ كانَ ظاهرها العموم، أو يُقال بالصفة الموجبة للحكم، ولكن يثبتها لغير من أثبتها المتكلِّم ».

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب » فقال: إنَّ هذا النَّوع ضربان أحدهما ما عرفه أحدُ أَئِمّة هذا الفن، وهو أَنْ يقعَ صفة في كلام مديح أو غيره لنفسه، ثمّ يثبت تلك الصفة الكائنة له للغير من غير تصريح ثبوتها له ونفيها عنه، كقولنا: « إنّي فصيح وزيد بارع في الفصاحة ». فإنّه أثبت الفصاحة لزيد من غير أنْ يتعرض لنفيها عنه؛ وهذا التَّعريف غير مستعمل عندهم. وثانيها ما ذكره ابن أبي الإصبع وهو من اختراعه، فقال: القول بالموجب هو أن يخاطب المتكلِّم خطاباً بكلام ما، فيعمد المخاطب إلى تلك الكلمة ويبني عليها كلاماً ما يوجب عكس معنى المتكلِّم؛ كقول الأرجانيّ: [الرمل]

غَالَطَتْنِي إذ كَسَتْ جِسْمي الضَّنا كِسْوةً أَعرتْ من الجسمِ العِظَامَا

القوَّة والرَّكاكة

وقد ذكره أُسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرَّفه فقال: « هو أَنْ يكونَ

---

(١) سورة المنافقون، آية، رقم (٨).

المعنى متناولاً واللّفظ متداولاً، كالكلماتِ المستعملةِ والألفاظ المهملةِ، فيكون الشعر ركيكاً والنسيج ضعيفاً. ومثّل لذلك الفنّ بقول امرىء القيس: [الطويل]

أَلاَ إِنّني بـالٍ، عـلى جمـلٍ بـالِ   يَقـودُ بِنَـا بـالٍ، ويـتبَـعُـنـا بـالِ

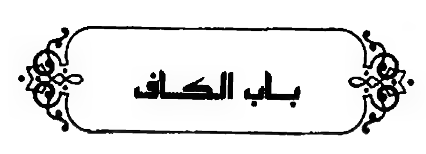
ومن العجيب أنّ أبا هلال العسكريّ عدّ هذا الشعر من باب المحاسن الشعريّة، ولَقَّبَهُ بالتّعطّف، ولا خُلْفَ بين العالم والجاهل في ركاكته. ومنه كذلك قول الرُّمّانيّ النّحويّ: [الهزج]

أيـا تـمـلِك يـا تَـمْـل   وذاتَ الـطّوقِ والـحِـجْـلِ
ذريـنـي وذرِي عَـذْلـي   فَـإنَّ الـعَـذْلَ كـالـقَـتْـلِ

القَيدُ، القُيود

القيدُ أو التّكملة، هو في النّحو كل ما في الجملة عدا المسنَد والمسند إليه. انظر الإسناد.

✡✡✡✡✡



باب الكاف

الكَراهةُ في السَّمع

الكراهةُ في السَّمع هي كون الكلمة وحشيَّةً تأنفها الطباع وتمجُّها الأسماع وتنبو عنها كما ينبو عن سماع الأصوات المنكرة؛ كالجِرشَّى للنَّفس في قول أبي الطَّيِّب المتنبِّي يمدح سيف الدَّولة: [المتقارب]

مُـبَـارَكُ الإِسْـمِ أَغَـرُّ الـلَّقَـبْ   كَـرِيمُ الجِـرِشَّى شَـرِيفُ النَّسَبْ

الكَسْكَسَةُ

الكَسْكَسَةُ خاصَّـة لَهْجِيَّة اشتهرت بها بعض القبائل العربيَّة كربيعة وبكر ومُضَر وهوازن، وتتمثَّل في أحد الأمور التالية:

١ ـ إبدال كاف المخاطبة سيناً، نحو « أبوسِ » في « أبوكِ ».
٢ ـ زيادة سين بعد كاف المخاطبة عند الوقف، نحو « أبوكِسْ » في « أبوكِ ».
٣ ـ إبدال الكاف تاءاً ثمَّ زيادة السين، نحو: « أُمِّتِس » في « أُمِّكِ ».

يبدو أنَّ سيبويه هو أوّل من تكلَّم عن الكسكسة، ولكنه لم ينسب هذه الظاهرة إلى قبيلة معينة. بل قال إنها «لناس من العرب»... وهذه الظاهرة حسب سيبويه ليست إلا إلحاق الكاف المؤنثة سيناً في الوقف دون الوصل، وقد تكلم على هذه الظاهرة في « باب الكاف التي هي علامة المضمر » وقال في الكتاب: « واعلم أن أناساً من العرب يُلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث. وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل، وذلك مثل: أَعْطَيْتُكِسْ، وأُكْرِمُكِسْ فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبين، وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير ».

الكَشْكَشَةُ

خاصَّة لَهْجِيَّة اشتهرت بها بعض القبائل العربيَّة كربيعة ومُضَروبكر. وتتمثَّل في أحد الأمور التَّالية:

١ ـ إبدال كاف المخاطبة شيناً، نحو « أمُش » في « أمُكِ ».

٢ ـ زيادة شين بعد كاف المخاطَبة، نحو « أمُكش » في « أمُكِ ». وقد استشهد الخليل بن أحمد الفراهيدي بقول رؤبة : [الرّجز]

تَـضْحَـكُ مِنّي أَنْ رَأَتْنِي أَحْتَـرِشْ وَلَـوْ حَـرَشْتِ لَكَـشَفْتِ عن حِـرِشْ

عن واسِعٍ يَغْرَقُ فِيهِ الفَنْفَرَشْ

والخليل هنا لم يتكلم إلاّ على زيادة (شين) بعد كاف التأنيث أمَّا سيبويه فقال: «فأمَّا ناس كثير من تميم وناس من أسد يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك قولهم: «إنّش ذاهبة، ومالَش ذاهبة. تريد: إنك ذاهبة، ومالك ذاهبة» ويبرر سيبويه هذا الإبدال بقوله: وذلك أنّهم أرادوا البيان في الوقف لأنّها ساكنة في الوقف، فأرادوا أنْ يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لأنّهم إذا فصلوا بيان المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أنْ يفصلوا بحركة، وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها، لأنّها مهموسة، كما أنَّ الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق لأنّها ليست من حروف الحلق.

الكَشْفُ

الكشفُ من فعل كَشَفَ يَكْشِفُ الشّيء وعن الشّيء: أظهره ورفع عنه ما يواريه. وقد ذكره أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرَّفه فقال: « وهو أنْ يكشفَ المتَّبعُ معنى المبْتَدِعِ إذَا كان فيه شيءٌ من الخفاءِ ». ومثّل له بقول امرىءِ القيس: [الطويل]

كَبِكْـرِ مقـانـاةِ البـيـاضِ بِصفْـرَةٍ غَـذَاهَـا نَميـرُ المـاءِ غيـرُ المحَلَّلِ

فكشفه ذو الرُّمَّةِ بقولِهِ: [البسيط]

كحلاءُ في برَجٍ صفـراء في نعجٍ كـأنّهـا فضّـةٌ قـد مَسّهـا ذَهَـبُ

الكلامُ الجامع

الكلامُ من فعل كَلَّمَ تكليماً وكَلْمةً: حدّثهُ، والكلامُ: القول. ذكر الكلام الجامع ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزانة الأدب » وعرّفه فقال: « هو أنْ يأتي الشاعر ببيت مشتمل على حكمة أو وعظ أو غير ذلك من الحقائق الّتي تجري مجرى المثل ويتمثّل النّاظم

بحكمها أو وعظها، أو بحالة تقتضي إجراء المثل». ومثّل لهذا الفنّ ببيت بديعيّته فقال: [البسيط]

جَمـعُ الكـلامِ إذَا لم تُغنِ حِكْمَتُـهُ وُجُودُهُ عِنـدَ أهـلِ الـذَّوقِ كـالعَـدَمِ

وللشاعر المتنبّي في هذا اللون البلاغيّ أقوال كثيرة، منها: [الخفيف]

إذَا كـانَـتْ النُّـفُـوسُ كِـبَـاراً تَـعِبَـتْ فـي مُـرَادِهَـا الأجْـسَـامُ

ومثله ذكر ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» والنُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» وابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع». وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يأتي الشاعر ببيت يكون جملته حكمة أو موعظة أو تنبيهاً، أو غير ذلك من الحقائق الجارية مجرى الأمثال». ومثّل لذلك بقول الشاعر: [الوافر]

إذَا مـا الـجـرحُ رُمَّ عـلَى فَـسـادٍ تَـبَـيَّـنَ فِـيـهِ تَـفْـرِيطُ الـطَّبِـيـبِ

الكلام الإنشائيّ

انظر الإنشاء والخبر فيما تقدّم.

الكلامُ الخبريّ

راجع الإنشاء والخبر والجملة فيما تَقَدَّم.

كمالُ الاتّصال وكمالُ الانفصال

راجع الفصل والوصل فيما تقدّم.

الكِنَايةُ

الكِنَايةُ من فعل كَنَّ يَكُنُّ كَنّاً الشّيء: ستره في كِنّه وغطّاهُ وأخفاهُ، والعلَمَ: أسرَّهُ. ذكره أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» وعرّفه فقال: «هو أنْ يُكنّى عن الشّيء ويعرّض به ولا يصرّح على حسب ما عملوا باللّحن والتّورية عن الشّيء». ومثّل له بقول العنبريّ: «إذْ بعثَ إلى قومه بصرّةِ شوك ورمل وحنظلة...» يريد جاءتكم بنو حنظلة في عدد كثير ككثرة الرمل والشوك.

واكتفى عبد الرَّحيم بن أحمد العبَّاسيّ في كتابه «معاهد التَّنصيص» بذكر المثل دون تعريف الكناية، ومثَّل بقول لأبي ذُؤيب الهذليّ قاله في رثاء أبنائه: [الكامل]

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لا تَنْفَعُ

وذكر الكناية أسامة بن منقذ مجتمعة مع الإشارة، وعرَّفها بقوله: «اعْلَمْ أنَّ الفرقَ بين الكناية والإشارة، أنَّ الإشارة إلى كلِّ شيءٍ حسنٍ والكناية عن كلِّ شيءٍ قبيح، مثل قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ﴾[1] كناية عن قضاء الحاجة، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فِيهِنَّ قاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[2] إشارة إلى عفافهنَّ».

وتكلَّم ابن الأثير الجزريّ في كتابه «المثل السَّائر» عن الكِنَاية وعرَّفها بقوله: اعْلَمْ أنَّ الكِنَاية تنقسم قسمين: أحدهما ما يحسن استعماله، والآخر ما لا يحسن استعماله وهو عيب في الكلام فاحش، وقد ذهب قوم إلى أنَّ الكناية تنقسم أقساماً ثلاثة: تمثيلاً، وإردافاً، ومجاورة» ولكنَّه علَّق عليه بقوله: «وهذا التَّقسيم ليس بصحيح» وقال أيضاً معرِّفاً الكناية: «إذَا وردت الكناية على طريق اللَّفظ المركب، كانت شديدة المناسبة واضحة الشبهة، وإذا وردت على طريق اللَّفظ المفرد، لم تكن بتلك الدرجة في قوة المناسبة والمشابهة». وعرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطِّراز» فقال: «إنَّه اللَّفظ الدالّ على الشَّيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازيّ». وذكره ابن حجَّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» وعرَّفه فقال: «الكناية هي الأرداف بعينه عند علماء البيان؛ وإنَّما علماء البديع أفردوا الإرداف عنها، والكناية هي أنْ يريدَ المتكلِّم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللَّفظ الموضوع له في اللغة، ولكنْ يجيءُ إلى معنى هو ردفه في الوجود، فيومىء إليه ويجعله دليلاً عليه». ومثَّل بقوله: [البسيط]

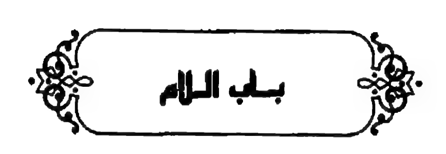
قَالُوا طَوِيلُ نِجَادِ السَّيفِ قُلْتُ وكَمْ ... لِنَارِهِ أَلْسنٌ تُكنِّي عنِ الكَرَمِ

وعرَّفها النَّابلسي بقوله: «وهي لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه أيضاً». وعرَّفها جرمانوس فرحات، فقال: «هي إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللَّفظ الموضوع له في اللُّغة، ولكن يجيءُ إلى معنى هو ردفه في الوجود فيومىء إليه ويجعله دليلاً عليه».

---

(١) سورة المائدة، آية رقم (٧٥).

(٢) سورة الرحمن، آية رقم (٥٦).



باب اللام

اللُّثْغَةُ

اللُّثْغَـةُ واللَّثَـغُ عيب من عيـوب النُّـطق يقـوم على عجـز اللِّســان عن إخـراج بعض الحروف مُخرجاً صحيحاً فيستبدل بها غيرها أينما وقعت. والدافع إلى اللُّثْغَةِ عجز آلة النُّطق ذاتها وليس بتأثير لغة أجنبيّة كما هي الحال في اللُّكنَة أو اللُّكَن.

ولقد شغلت ظاهرة اللُّثغة كثيراً من البلاغيّين القدماء، وفي مقدمتهم الجاحظ في كتابه «البيان والتُّبيين» فأولع بها أيّما ولع، موردأ نوادر أصحابها، معدداً حالاتها ومواطنها المختلفة، واصفاً كل حالة وصفاً دقيقاً ذُكَرَ فيه الحروف المتبادلة بمعرفة متناهية، ومن أبرز ما جاء في اللُّثغة الحالات التالية:

ـ اللُّثغةُ بالسين بحيث تتحول إلى تاء، كقولهم لأبي يكسوم: أبي يكتوم.

ـ اللُّثغةُ الّتي تعرض للقاف، فإنّ صاحبها يجعل القاف طاء، فإذا أراد أن يقـول: «قلت له، قال: طلت له».

ـ اللُّثغةُ الّتي تقع في اللاّم، فإنّ من أهلها من يجعل اللاّم ياءاً، فيقول أعتَيتُ بَدَلاً من اعتَلَلْتُ. وآخرون يجعلون اللاّم كافاً، كالّذي يقول: «مَكْعِكَةٌ في هذا» بدلاً من قوله: «ما العلة في هذا؟».

ـ اللُّثغَةُ التي يُشاب بها حرف الراء، وهي متعددة، وتكون بالياء والكاف والدال والذال وغير ذلك من الحروف الّتي ليس إلى ضبطها سبيل.

اللَّجْلَجَةُ

اللَّجْلَجَةُ: أَنْ يكون فيه عيٌّ وإدخالُ بعض الكلام في بعض.

اللَّحْن

اللَّحنُ عيب لسانيّ يقوم على تحريف الكلام عن قواعد الصرف والنحو لا سيّما الإعراب، كما يقوم أيضاً على مخالفة النُّطق الفصيح واللَّفظ السليم. وأبرز حالات اللَّحن والكلام الملحون الآتي:

١ ـ استبدال كلمة بأخرى في غير مناسبة، كأن يُقال: «افتحوا سيوفكم» بدلاً من سلُّوا سيوفكم.

٢ ـ العجز عن لفظ بعض الكلمات، كالظاء مثلاً، وتحويلها إلى ضاد.

٣ ـ العجز عن لفظ بعض الكلمات، وعن تهجئتها وكتابتها.

٤ ـ الخطأ في تحريك بعض الحروف بغير حركتها الأصليَّة، كأن يُقال «يَشِجُّهُ» بدلاً من «يَشُجُّهُ».

٥ ـ الخطأ في التزام قواعد الصرف والنحو، كأن يُقال: «حَضرَ المعلمين» و «مَقْوُول القول» بدلاً من «حضر المعلِّمون» و «مقول القول».

ويبدو أنَّ اللَّحن بدأ منذ أيام الرسول ﷺ، فقد رُوِيَ أنَّ رجلاً لَحن بحضرته فقال: «أرشدوا أخوكم فإنَّه قد ضَلَّ» ولكن كان نادراً جداً، حتَّى إذا اشتدَّ اختلاط العرب بالأعاجم وتقدَّمنا قليلاً في الزَّمن، انتشر الوباء وانعكس الأمر فصار الكلام بغير لحن من الحالات النَّادرة وقد آثر بعضهم التزام الوقف والتسكين هرباً من حركات الإعراب وطلباً للسلامة من اللَّحن. وكان لانتشار اللَّحن عند العرب ردَّات فعل عِدَّة منها:

١ ـ مقابلته بالاستهجان والاستنكار وخاصَّة من قِبَل الخلفاء والأمراء.

٢ ـ الدَّعوة إلى وضع قواعد تضبط اللُّغة وتحفظها منه، فأثمرت هذه الدَّعوة «النحو العربيّ» الَّذي رغم شوائبه يبقى له الفضل في حفظ العربيَّة من الفساد، وكان وراء استمرارنا إلى اليوم في فهم الشعر الجاهليّ والنصّ القرآنيّ على مَرِّ الأيَّام والسنين.

٣ ـ نشوء حركة تصحيح لغويَّة تُنَبِّهُ إلى الأخطاء مُشيرة إلى وجه الصواب، فأثمرت عشرات الكتب الَّتي عُرفت بـ «كتب اللحن».

اللحيانيّةُ

اللحيانيّةُ لهجة عربيّة قديمة، والنّسبة إلى قبيلة بني لحيان الّتي كانت تتكلّمها، كُتِبَتْ بالخط المسند. أداة التّعريف فيها الهاء وأَلْ وهَلْ.

اللَّخْلَخَانِيَّةُ

اللَّخْلَخَانِيَّةُ عيب من عيوب النُّطق، مصدره خاصيّة في لهجة حوض الفرات بالعراق. ومن صفات اللَّخْلَخَانِيَّة حذف الهمزة الّتي تقع في أواخر الكلمات كما جاء بها الجاحظ في كتابه «البيان والتّبيين».

واللَّخْلَخَانِيَّة: العجمة في النطق، يقال رجل لخلخانيّ، إذا كان لا يفصح، وقال أبو عبيدة: اللخلخانية العُجْمَة، قال البعيث: [الطويل].

سَيَتْـرُكُهـا إنْ سَلَّمَ اللَّهُ جَـارَهـا   بنـو اللَّخلخـانِيّـات وهي رُتُـوعُ

لزوم ما لا يلزم

لُزوم ما لا يَلْزم هو مصطلح أُطلق في الأصل على نهج أبي العلاء المعرّي الّذي عمد في ديوان شعريّ مشهور بهذا الاسم إلى التزام ما لا تَفرِضُ قواعد النّظم والتّأليف التزامه، مقيداً نفسه هكذا بقيود لا يقيده بها أحد على الإطلاق؛ كأن يلتزم مثلاً مع حرف الرّويّ حرفاً آخر، لا ضرورة مبدئيّة لالتزامه، أو كأن يَتَقَصَّدَ النُّظم على قوافي حروف الهجاء في معظمها وفي مختلف حالات الإعراب، أو كأنْ يتوخّى النّظم من معظم البحور الشعريّة كما فعل في قصائد ديوانه المعروف بلزوم ما لا يلزم أو اللّزوميّات.

اللغز

اللغزُ هو ميلُكَ بالشّيء عن وجهه واشتقاقه من قولهم طريق لَغَزٌ إذا كان يلتوي. ذكر ابن الأثير الجزريّ في كتابه «المثل السّائر» اللغز، وعرّفه فقال: «القول الّذي يفهم منه شيء بالحدْس والحزر لا غير هو اللّغز والأحجية والمعمّى، ويشتمل على معانٍ دقيقة يحتاج في استخراجها إلى توقّد الذهن والسّلوك في معاريج خفية من الفكر؛ ومنه المصحّف والمعكوس، ومنه ما ينقل إلى اللّغات غير العربية». وذكر نفس التعريف يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز».

وتكلّم عن اللّغز النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وعرّفه فقال: «هو أنْ يأتي المتكلّم بعدة أوصاف في ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويُشير بها إلى مقصود مجهول، أو يأتي بكلمات تتضمّن اسم المطلوب بقلب بعضها أو تصحيفه أو مرادفه وإسقاط

بعض الحروف أو تبديلها، أو غير ذلك من التصرّفات الحسنة، ولا بدّ من التّنبيه على ذلك». ومنه قول أبي العلاء في إبرة: [الطويل].

سَعَتْ ذَاتُ سمٍّ في قميصي فَغَادَرَتْ   بِهِ أثراً واللّه شافٍ من السُّمِّ
كَسَتْ قَيْصَر أثوابَ الجمالِ وتُبّعاً   وكِسْرَى وَعَادَتْ وهي عاريةُ الجِسْمِ

وعرَّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هذا النّوع، أعني الألغاز، يُسمّى المحاجاة والتّعمية، وهي أعمّ أسمائه، وهو أنْ يأتي المتكلّم بعدّة ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويأتي بعبارات يدلّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنّه لم يسفرْ في أفق الحليّ غير وجه التّورية». ومثّل له بقوله في بديعيّته: [البسيط]

وَكُلُّ ما ألغزوهُ حلّهُ لَسِنٌ   مذ طالَ تعقيده أزْرَى بفهمهم

وذكر قول أبي العلاء المذكور. كما عرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنّ حقيقة هذا النّوع هو أن يأتي المتكلّم في أوصافِ ألفاظ مشتركة من غير ذكرِ الموصوف ويشير بها إلى مقصود مجهول، ثمّ ينبه عند الإشارة إلى الموصوف على تصحيف أو تحريف أو حذف أو تبديل أو نقص أو زيادة، أو بوجه ما بحيث أنّه لا يكون خالياً من التّنبيه على ذكر الموصوف؛ لأنّه متى خلا اللّغز عن هذه المنبهات كان لغواً ولا يعدّ لغزاً». ومنه قول الصفديّ: [الوافر].

وما شيءٌ حَشَاهُ فيه دَارٌ   وأوّلُهُ وآخِرُهُ سَوَاءُ
إذَا ما زَالَ آخِرُهُ فجميعٌ   يكونُ الحدُّ فيهِ والمضاءُ
وإنْ هملتَ أوّلهُ فَعَمَلٌ   لَهُ بالرفعِ والنصبِ اعتناءُ

اللغز هو المدام.

اللَّفَفُ

اللَّفَفُ عيبٌ في النُّطق يقوم على إدخال بعض الكلام في بعضه الآخر. وهو أنْ يكون في اللّسان ثقل وانعقاد؛ أو هي إدخال حرفٍ مع حرف، قال الشاعر: [الرجز]

كأنَّ فيه لففاً إذَا نَطَقْ   من طول تَحْبِيسٍ وَهَمٍّ وَأَرَقْ

اللَّفُّ والنَّشر

اللّفُ والنشر من لَفّ الثّوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرّقها. ذكر القزوينيّ اللّف

والنّشر في كتابه «التّلخيص» وعرَّفه فقال: «وهو ذكرُ متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثمّ ما لكلّ واحدٍ من غير تعيين، ثقة بأنّ السّامِعَ يَرُدُّهُ إليه. فالأوّل ضربان: إمّا على ترتيب اللّف نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رحمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾[1] وإمّا على غير ترتيبهِ كقول ابن حيوس الإشبيلي: [الخفيف].

كـيف أَسْـلُو وَأَنْتَ حِـقْفٌ وَغُـصْنٌ وَغَـزَالٌ لَـحْـظاً وَقَـدّاً وَرِدْفـاً

والثّاني نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾[2] فَلَفَّ لِعدم الالتباس لِلعِلمِ بتضليلِ كلّ فريقٍ صاحبَهُ، وهو ذكر متعدد على التّفصيل والإجمال، ثمّ ذكر ما لكلّ واحد من آحاد المتعدد من غير تعيين، ثقة بأنّ السّامع يردّ ما لكلّ من آحاد المتعدد إلى ما هو له». وكذلك ذكره العبّاسيّ دون أنْ يعرفه في كتابه «معاهد التنصيص على شواهد التّلخيص». وكذلك النّابلسيّ في «نفحات الأزهار». وأشار يحيىٰ بن حمزة العلويّ إلى اللّفّ والنشر، وعرّفه فقال: «هو عبارة عن ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقييد ثمّ يوفّى بما يليق بكلّ واحد منهما اتّكالاً على أنّ السّامعَ لوضوح الحال يردّ إلى كلّ واحد منهما ما يليق به. وهو في الحقيقة جمع ثمّ تفريق». ومثّل له بقول اللّه تعالى المذكور في الآية السّابقة. وعرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب»: «هو أنْ تذكرَ شيئين فصاعداً إمّا تفصيلاً فتنصّ على كلّ واحد منهما، وإمّا إجمالاً فتأتي بلفظ واحد يشتمل على متعدد ونفوّض إلى العقل ردُّ كلّ واحد إلى ما يليق به». ومثّل له بقوله: [البسيط]

والـطيُّ والنّشر والتّغْيِيـر مـع قِصَـرٍ للظهرِ والعظمِ والأحـوالِ والهِمَمِ

وكذلك ذكر الحِلّيّ وعبد الرّحمٰن العلويّ وعائشة الباعونيّة وابن أبي الوفاء والموصلي اللّف والنّشر في بديعيّة كلّ منهم. وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع هو أن يذكرَ النّاظِمُ في أوّل بيته أسماء متعددة غير تامّة المعنى، ثمّ إنّه يحاذيها بأشياء تجانسها في التّعداد والمعنى، إمّا على التّرتيب ويُسمّى مرتباً، وإمّا على التّخالف ويسمّى مشوشاً، ليكون الأوّل بمعنى اللّف والآخر بمعنى النّشر عن بسط ما انطوى في الدّرج الأوّل، ويشترط فيه بأنْ لا تكون الألفاظ متضادّة لئلاّ يلتبس بنوع الطباق، بل إنّها تكون متجانسة في المعنى؛ ثمّ المرتب إمّا أنْ يكونَ مقابلاً بالجمل أو بالمفردات».

---

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٣).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١١١).

اللُّكْنَةُ

اللُّكْنَةُ واللُّكَنُ: عيبٌ في النطق ليس سببه نقصاً في آلة اللسان، وذلك بأن يَستبدلُ حرفاً بآخر، كما هي الحال في اللُّثْغَة، أو لهجةً بلهجة سواها كما في الرُّطانَة. وأبرز انحرافات اللُّكْنَة في كلام بعض المشهورين أوردها الجاحظ في كتابه «البيان والتَّبيين» كما يأتي:

١ - تحوّل السين شيناً والطاء تاءاً في لسان الشخص الواحد، كما كان يحدث للشاعر زياد الأعجم، الّذي نقل الجاحظ قول أبي عبيدة عنه: كان ينشد قوله: [الطويل]

فَتًى زَادَهُ السُّلطَانُ في الوُدِّ رِفْعَةً   إذ غَيَّرَ السُّلطانُ كلَّ خَليلِ

فكان يجعل السِّينَ شيناً، والطّاء تاءً. فيقول: «فتى زاده الشلتان».

٢ - تحوُّل الشين سيناً، كأن يقال: «سَعَرْتُ» بدلاً من «شَعَرْتُ».

٣ - تحوُّل الخاء هاءً، فيقال: «هائن» بدلاً من «خائن».

٤ - تحوُّل الحاء هاءً، فيقال: «الهاصل» بدلاً من «الحاصل».

٥ - تحوُّل القاف كافاً، كما ورد في كتاب «البيان والتّبيين» للجاحظ عن أبي مُسلم الخراسانيّ الّذي كان إذا أراد أنْ يقول «قلت»، قال: «كُلت». أمَّا ما ورد من اللُّكنة على لسان مـمَّن كانوا من العجم أو مـمَّن نشأ من العرب مع العجم فقد أُحصي منها عدة أنواع:

١ - إبدال العين همزة، كأن يُقال «أَين» بدلاً من «عين».

٢ - إبدال الحاء هاء، كأن يُقال «همار» بدلاً من «حمار».

٣ - إبدال الذال دالاً، كأن يقال «جُردان» بدلاً من «جُرْذان».

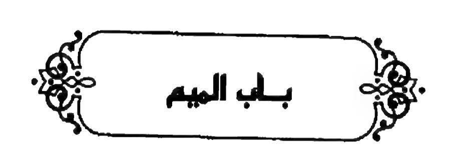
٤ - إبدال السِّين شيناً، مثل قوله «الشّر» بدلاً من «السّر».

٥ - إبدال الجيم ذالاً، كقولهم «الذّمل» عوضاً عن «الجَمَل».

٦ - تذكير المؤنث وتأنيث المذكَّر.

اللَّيَغ

اللَّيَغ هو أن لا يبين الكلام.



باب الميم

المبالغة

المبالغة من البَلَاغ، جمع بلاغات الاسم من الإبلاغ أي الإيصال، والمبلغ جمع مَبَالِغ: حدّ الشّيء ونهايته. ذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» المبالغة وعرّفها، فقال: «المبالغة أنْ تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وأبعدَ نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أدنى منازله، وأقرب مراتبه». ومثّل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾[1]. وعرّفها ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» فقال: فمن أحسنِ المبالغة وأغربها عند الحذاق التّقصّي، وهو بلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشّيء. كقول عمرو بن الأيهم التّغلبيّ: [الوافر]

وَنُكْـرِمُ جَـارَنَـا مَـا دَامَ فِـيـنَـا ... وَنُتْبِعُـهُ الكَـرامَـةَ حَيْثُ كَـانَـا

ونميّز تعريف القزوينيّ للمبالغة في كتابه «التّلخيص» فقال: «والمبالغة أنْ يُدَّعى لِوَصْفٍ بُلُوغُهُ في الشّدّةِ أو الضّعْفِ حَدّاً مستحيلاً أو مستبعداً لئن يُظَنَّ أنّهُ غيرُ مُتَنَاهٍ فيه». ومثّلَ بقول عمرو بن الأيهم التّغلبي وغيره. وأشار ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» إلى المبالغة فقال: «المبالغة نوع معدودٌ من محاسن هذا الفنّ عند الجمهور، واستدلوا على ذلك بقول من قال: «أحسن الشعر أكذبه». ومثّل له بقول التّغلبي، وقوله من بديعيّته: [البسيط]

بَـالِـغْ وقُـلْ كَمْ جَـلاَ بـالنُّـورِ لَيْـلَ وَغَى ... والشُّهْب قَـدْ رَمِـدَتْ من عِثْيَـرِ الدُّهُمِ

(١) سورة الحجّ، آية رقم (٢).

فقوله «بالغ» تمّ نوع المبالغة، وقوله: «قُل كم جَلا بالنورِ ليل وغى» الزّيادة بما هو أبلغ منها في قوله «والشّهب رَمَدتْ من عثير الدهم»، وتسمية النّوع هنا ورّى عنها في قوله «بالغ». وقال النّابلسيّ معرفاً المبالغة في كتابه «نفحات الأزهار»: «المبالغة إفراط وصف الشّيء بالممكن القريب وقوعه عادة». وقال من بديعيّته: [البسيط]

يا بَارِقاً من نواحي أرْض كاظمةٍ   بالنُّورِ يَحرقُ عنّا جِلةَ الظُّلَمِ

وذكر عبد الرّحمٰن العباسيّ في كتابه «معاهد التّنصيص» المبالغة، ومثّل لهذا الفنّ بقول المتنبّي: [البسيط]

رُوحٌ تردّدُ في مِثْلِ الخِلالِ إذَا   أطارَت الرِّيحُ عنه الثوبَ لم يَبِنِ
كَفى بِجِسْمِي نُحُولاً أنّني رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي

وسَمّاهُ ابن المعتزّ «الإفراط» ومثّل له بقول إبراهيم بن العباس الصّوليّ: [المديد]

يا أخاً لم أرَ في النّاسِ خِلاًّ   مِثْلَهُ أسْرَعَ هَجْراً ووصلاً
كنتَ لِي فيَّ صدرِ يَومِي صَدِيقاً   فعَلى عَهدِكَ أمْسَيتَ أمْ لاَ

ومثله ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل»، وقُدامة بن جعفر في كتابه «نقد الشعر»، والنُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب»، وابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير»، وابن معصوم في كتابه «أنوار الرّبيع». وعرّفه جرمانوس فرحات، فقال في «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «اعْلَمْ أنّ حقيقة هذا النّوع هو إفراط وصف الشّيء بالممكن القريب وقوعه عقلاً وعادة مع بعده. وسُمّي بعضهم هذا الفنّ التّبليغ، وهو ضربان: الأوّل أنْ تكون المبالغة فيه معنوية، وهذا هو المشهور وعليه الإجماع».

المَجَازُ

المجاز مصدر جُزْتُ مجازاً، ومعنى المجاز طريق القول ومأْخَذُهُ، وجُزْتُ: تَعَدَّيْتُ. أشارَ عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه «أسرار البلاغة» إلى المجاز وعرّفه، فقال: «كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره». وذكره ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» فقال: «وأمّا المجاز فهو ما أُريدَ به غير الموضوع له في أصل اللّغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع إذا تخطّاهُ إليه». وتكلّم القزوينيّ في كتابه «التّلخيص» عن المجاز، فقال مُعَرِّفاً إيّاه بقوله: «المَجازُ مُفرَدٌ ومُركّبٌ، أمّا المفردُ فهو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له في اصطِلاحِ التّخاطُبِ على وجهٍ يَصِحُّ مع قرينة

عدم إرادتِهِ، فلا بدَّ من العلاقة ليخرج الغلطُ والكناية».

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصِّناعتين» المجاز مجتمعاً مع الاستعارة واعتبر ابن رشيق أنَّ المجاز رأس البلاغة، وعرَّفه فقال: «العرب كثيراً ما تستعمل المجاز وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنَّه دليل الفصاحة ورأس البلاغة وبه بانت لغتها عن سائر اللغات». وتابع فقال: «والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعاً في القلوب والأسماع». وتكلَّم عنها النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال معرِّفاً: «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته فخرج باصطلاح التّخاطب إذا استعملها أهل وضعها، كالصلاة إذا استعملها أهل الشرع في الأركان المخصوصة، فهي حقيقة مع أنّها بهذا المعنى عند أهل اللُّغة مجاز». ومثّل له بقوله في بديعيّته فقال: [البسيط]

وَيْحُ الزّمان الّذي قَدْ جَازَ مُمْتَهِناً ... كَأَنَّهُ صَمّ عن أَحْوَالِيا وَعَمِي

لكن ابن حجّة الحمويّ عرَّف المجاز، فقال: «المجاز هو عبارة عن تجوّز الحقيقة فإنّ المراد منه أنْ يأتي المتكلّم بكلمة يستعملها في غير ما وضعت له في الحقيقة في أصل اللغة هذا رأي السّكاكيّ وأصحاب المعاني والبيان. وقال البديعيُّون: المجاز عبارة عن تجوّز الحقيقة بحيث يأتي المتكلّم إلى اسم موضوع لمعنى فيخصه إمّا أنْ يجعله مفرداً بعد أنْ كان مركباً، أو غير ذلك من وجوه الاختصاص». وقال يمثّل لهذا الفنّ من بيت بديعيّته: [البسيط]

وَهوَ المجازُ إلى الجَنَّاتِ إنْ عَمَرتْ ... أبياتُهُ بقَبُول سَابِغِ النِّعَمِ

ومثله ابن الأثير الحلبيّ ذكر نفس التّعريف في كتابه «حسن التّوسُّل»، وكذلك النُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب»، وابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرَّبيع»، وعبد الرّحمن العلويّ وعائشة الباعونيّة وصفيّ الدِّين الحِلّيّ والموصليّ، كلّ منهم في بديعيَّته ذكر المجاز، ومنه قول العَتّابي: [البسيط]

يا ليلة لِي بحوّارين سَاهِرةً ... حتّى تكلّم في الصبح العَصَافِير

وعرَّفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه«بلوغ الأرب في علم الأدب» بقوله: «اعْلَمْ أنّ حقيقةَ هذا النّوع، هو أنْ يأتي المتكلّم بكلمة مستعملة في غير ما وضعت له في أصل اللُّغة» ومثَّل بقول العتّابي السابق الذكر. وعرَّفه يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطِّراز» فقال: «ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التّخاطب لعلاقته بين الأول

والثّاني» بينما قال ابن جنّي في «الخصائص»: المجاز لم يُقَرّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللّغة؛ من ذلك استعمال الأسد في الرّجل الشجاع، والبحر في الكريم، والحمار في البليد، إلى غير ذلك من المجازات المفردة. ولا يُعدل إلى المجاز إلّا لمعانٍ ثلاثة، وهي الاتّساع والتّشبيه والتّوكيد».

غير أنّ العسكريّ جمع المجاز مع الاستعارة في باب واحد، وقال: «الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللّغة إلى غيره لغرض». بينما قسم أبو حامد الغَزاليّ الفقيه الشافعيّ في كتابه الّذي ألّفه في أُصول الفِقْهِ المجاز إلى أربعة عشر قسماً، وتلك الأربعة عشر ترجع إلى الثلاثة الأقسام الّتي تكلّم عنها ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» التّوسّع والتّشبيه والاستعارة. وهذا التّقسيم لا يصحّ في شيء من الأشياء، إلّا إذَا اختصّ كلّ قسمٍ من هذه الأقسام بصفةٍ لا يختصّ بها غيره، وإلّا كان التّقسيم لغواً لا فائدةَ فيه.

المجازُ العقْليّ

المجازُ العَقْليّ هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي. وهذه العلاقة:

ـ تكون سَببيّة، نحو: «بنى خوفو الهرمَ الأكبر». فالحقيقة أنّ الفرعونَ خوفو لم يَبْنِ الهرمَ الأكبر بنفسه، وإنّما كان سبباً في بنائه.

ـ تكون زمانيّة، نحو قول الشاعر: [الطويل]

سَتُبْدِي لَكَ الأيّامُ ما كُنْتَ جاهلاً ... ويأتِيكَ بالأخْبارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

فالّذي سيبدي لك ما كنت جاهلاً ليس «الأيّام» وإنّما حوادثها، والّذي سَوّغ للشاعر أنْ يقول ذلك كون الأيّام زماناً للحوادث.

ـ تكون مكانية، نحو «كان المنزل عامراً وكانت حُجرَةُ مضيئة» فإنّ المنزل يكون «معموراً» أيْ مسكوناً وتكون حجرَةُ مضاءة، والّذي سوّغ القول السابق علاقة المفعوليّة.

المجاز اللُّغويّ

المجازُ اللُّغويّ هو نوعان: مجاز استعاريّ علاقته المشابهة. انظر الاستعارة. ومجاز مرسل، وهو نقل الألفاظ من حقيقتها اللّغويّة إلى معان أُخرى لصلة المشابهة. وله علاقات منها:

١ ـ السَّبَبِيَّة، وذلك بأن يُطلق لفظُ السَّبب ويُراد المسَبَّب، نحو «رعينا الغيث» أي المطر، وهو لا يُرعى، وإنَّما يرعى «النبات» وهو المقصود والغيث سبب النبات.

٢ ـ المسَبَّبِيَّة: وذلك بأن يُطلَق لفظ المسَبَّب ويراد السَّبب، نحو «أمطرتِ السَّماء نباتاً» والمراد «المطر» الذي هو سبب «النبات».

٣ ـ الجزئيَّة، وهي تسمية الشَّيء باسم جزئه، وذلك بأن يُطْلَقَ الجزء ويُراد الكلّ، نحو: «الإسلام يَحثُّ على تحرير الرِّقاب» فالمقصود من «الرِّقاب» «العبيد» ولما كانت «الرقاب» موضع الأغلال عادة في العبد فقد أُطْلِق لفظها هنا على العبيد أنفسهم.

٤ ـ الكلية، وذلك بتسمية الشَّيء باسم كلِّه، أيْ بأنْ يُطلَقَ الكلُّ ويُراد به الجزء، نحو: «أقام لبيب في لبنان» فالمراد بـ «لبنان» جزء منه.

٥ ـ اعتبار ما كان، نحو: «شربْتُ البنَّ» فالمقصود بـ «البن» هنا «القهوة» الَّتي أصلها «بن».

٦ ـ اعتبار ما يكون، نحو: «إنِّي أعصر خمراً».

٧ ـ المحليَّة، وذلك بذكر لفظ المحل مع إرادة الحالّ فيه، نحو: «إنِّي أخاف ركوب البحر» فالمقصود ركوب السفن الَّتي محلها البحر.

المجازِيّ

المجازي انظره في باب المجاز.

المحسِّنات البديعيَّة

المُحسِّنات البديعيَّة هي وجوه تحسين الكلام من ناحية اللَّفظ، كالجناس والسَّجْع أو من ناحية المعنى كالطِّباق والتَّورية. انظرها في أماكنها.

المحسِّناتُ اللَّفظيَّة

المُحسِّناتُ اللَّفظِيَّة هي الجِناس، والسجع، والموازنة، والتَّشريع، والاقتباس، ولزوم ما لا يلزم، ورَدّ العَجز على الصَّدْر وغيرها. انظر كُلًّا في مادَّته.

المُحسِّناتُ المعْنَويَّة

المُحَسِّنات المَعْنَويَّة: هي المبالغة، والتَّجريد، والتَّقسيم. التَّفريق، واللَّفُّ والنشر، والتَّورية، والمزاوجة، والإرصاد، ومراعاة النَّظير، والمقابلة، والطِّباق، وتجاهل العارف،

والقول بالموجب، والهزل الّذي يُراد به الجدّ، والإدماج، والاستتباع، وحسن التّعليل، وتأكيد المدح بما يشبه الذّمّ، وتأكيد الذّمّ بما يشبه المدح الخ. انظر كُلّاً في مادّته.

المَحْض

المحض، ممّا يوصف بالمحضِ الأمر والنّهي، ونعني المحضِيَّة فيهما كونهما مؤدّيين بفعل صريح.

المحكوم والمحكوم به

المحكوم والمحكوم به: هما المسند والمسند إليه. انظر الإسناد.

المحمولُ

المحمول هو المسند. راجع الإسناد.

مُخالَفَةُ القِيَاس

مُخالَفَةُ القِيَاس عيب من عيوب البلاغة، وهو كون الكلمة غيرَ جارية على القانون الصّرفيّ المُستنبط من كلام العرب، بأن تكونَ على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع موافقاً أو مخالفاً للقياس، مثل الأجْلَلِ في قول أبي النجم: [الرجز]

الحمـدُ للهِ العَـلِيِّ الأجْلَلِ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ الواحدِ الفَرْدِ القَدِيمِ الأوَّلِ

فإنّ القياس «الأجَل» بالإدغام ولا مُسَوِّغ لِفَكه. وقد ذكر المخالفة أُسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرَّفها بقوله: «اعْلَمْ أنَّ المخالفة هي الخروج عن مذهبِ الشُعراءِ، وترك الاقتفاء لآثارهم». ومثّل بقول نُصيب: [الكامل]

طَـرَقَتْكَ صَـائِـدَةُ القلوبِ وليس ذا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وقتَ الـزِّيـارةِ فـارْجِعِي بِـسَـلام

المختـوم

المختوم من فعل خَتَمَ الشّيء وعليه: وضع عليه الخاتم، وأَخْتَمَ الكتابُ: بلغَ أَنْ يُخْتَم. ذكر هذا الفنّ البلاغيّ صفيّ الدّين الحِلّيّ في كتابه «درر النُحور» نوع مختوم الطّرفين مرتّباً على الحروف الهجائيّة خلال تسع وعشرين قصيدة، يبتدىء أول البيت وآخره بنفس الحرف، فقال ملتزماً بالهمزة: [الكامل]

أمسَى ولَسْتُ بِسَـالِمٍ مِـنْ طَعْـنَـةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ نَـجْـلَاءَ أَوْ مـن مـقـلةٍ نـجـلاءِ
إنَّ الصَّـوارِمَ واللِّحـاظَ تعـاهَـدا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ أَنْ لا أزالَ مُـزَمَّـلاً بِـدِمَـائِـي

وقال الحِلّيّ ملتزماً بالباء : [البسيط]

بَدَتْ لَنَا الرّاحِ في تَاجٍ مِن الحَبَبِ ... فَخَـرَّقَتْ حُلَّةَ الظَّلماءِ بـالِلّهَبِ
بكـراً إذا زُوِّجَتْ بـالمـاء أَوْلَـدَهَـا ... أطْفَـالَ دُرٍّ على مَهـدٍ مِنَ الـذَّهَبِ

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أَنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أَنْ يعكسَ النَّاظم حرفَ الرَّويّ في أوَّلِ البيت قصداً منه طول الباع في اتِّساع القوافي، كما فعل الحِلّيّ في قصائده الملقبات بالأرتقيّات».

ومثَّل له بقول الحِلّيّ أمسي، ثمَّ بقول ابن رقاعة ملتزماً بالواو المكرَّرة: [الطويل]

ووَرْدِي خـدِّ نـرجسيّ لـواحظٍ ... مشايخ علمِ السحرِ عن لحظه رَوَوا
وواروتِ صُـدْغَيْـهِ حكين عقـاربـاً ... من المِسكِ فوق الجُلَّنارِ قد التَوَوا
ووجنَتـه الحمـرا تلوحُ كجمـرةٍ ... عَلَيْهـا قلوبُ العاشِقِينَ قـد اكْتَـوَوا
وودِّي لـه بَـاقٍ ولستُ بِسَـامـعٍ ... لِقَـولِ حَسودٍ والعَـواذِلِ إنْ عـدَوا
ووَاللهِ لا أسْلُو ولَـوْ صِـرتُ مَيِّتـاً ... فَكَيفَ وأحْشَـائِي على حُبِّهِ انْطَوَوا

المدح في معرض الذَّمِّ

المدحُ من مَدَحَ يَمْدَحُ: أحسن الثناء عليه، ضدّ ذمِّهُ، وتَمَدَّحَ: افتخر بما ليس عنده. ذكره القزوينيّ في كتابه «التلخيص» وعرَّفه فقال: «ومنه تأكيدُ المَدْحِ بما يشبه الذَّمِّ؛ وهو ضربان، أفضلُهُما أَنْ يُسْتَثْنى من صِفَةِ ذمٍّ مَنْفِيَّةٍ عن الشيءِ صِفَةُ مَدْحٍ بتقدير دُخُولِها». ومثَّل لهذا الفنّ بقول النَّابغة: [الطويل]

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غيـر أَنَّ سُيُـوفَهُـمْ ... بِهِنَّ فـلُولٌ من قِـرَاعِ الـكَتَـائِبِ

وسَمَّاهُ أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» «باب نقل الجزل إلى الرذل» ولم يعرِّفه وإنَّما مثَّل له بقول امرىء القيس: [الطويل]

أَلَمْ تَـرَيـاني كلَّمـا جئتُ طَـارِقـاً ... وجَـدْتُ بهـا طِيباً وإنْ لَمْ تَطَيَّبِ

وأشار إليه عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وعـرَّفه، فقـال: «تأكيـد المدح بما يشبه الذَّمّ، وسَمَّاهُ أهل البديعيَّات الأربع المدح في معرض الذَّمّ. وهو ضربان: الأوَّل أنْ يستثنى من صفة ذمّ منفيَّة عن الشَّيء، صفة مدح كذلك الشَّيء بتقدير دخولها في صفة الذَّمّ المنفيَّة، وهذا الضَّرب أحسن من الثَّاني». ومثَّل له ببيت من بديعيَّته: [البسيط]

يــا جِيرةَ الحَيِّ مَــا فِيكُنَّ مُنْغصة   سِـوَى التُّقى والنَّقَـا والرعْيِ لِلذِّمَمِ

وقد نقل القزوينيّ والنّابلسيّ ومن بعدهما هذا اللّون البلاغيّ عن ابن المعتزّ في كتابه «البديع» كما نقلا أمثلته. وعرَّفهُ كذلك ابن حجَّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هذا النَّوع أعني المدح في معرض الذَّمّ من أنواع ابن المعتزّ، وهو أنْ ينفي صفة ذمّ ثمّ يستثني صفة مدح، كقولك: لا عيب في زيد سوى أنّه يكرم الضيف» وأعظمُ الشواهد على هذا النَّوع قوله تعالى: ﴿لاَيَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ تَأْثِيماً إِلاَّ قِيلاً سَلاَماً سَلاَماً﴾[1] وذكر أيضاً قول النَّابغة وغيره.

وأشار جرمانوس فرحات إلى هذا الفنّ في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال مصنِّفاً إيَّاه في ضربين: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع ضربان: الأوّل أنْ يُستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها وهو الأفضل». ومثَّل له ببيت ابن حجَّة الحمويّ من بديعيته: [البسيط]

فِيْ مَعْرِضِ الذَّمِّ إِنْ رُمْتَ المديحَ فَقُلْ   لاَ عَـيْـبَ فِيهِمْ سِوَى إِكْرَام ضَيفِهِمِ

ومثله الحِلّيّ والموصِليّ وعائشة الباعونيّة والخـزرجيّ، كلٌّ منهم ذكـر المدح في معرض الـذمّ في بديعيّته.

المدحُ المفرغ

المدحُ من فعل مدحَ يَمدَحُ مَدْحاً، ومَدَحَ الإنسان: أحسن الثناء عليه. ذكر جرمانوس فرحات المدح المفرغ في كتابه «بلوغ الأرب في عِلْم الأدب» فعرَّفه وقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يصفَ النَّاظم ممدوحه بصفة حميدة يلزم منها المدح بصفة أخرى حميدة، كقول المتنبِّي: [المنسرح]

تُشْــرِقُ تيجَــانُــهُ بِغُــرَّتِــهِ   إِشـراقَ أَلْفَـاظِـهِ بِمَعْنَـاهَــا

فَمَدَحَهُ أولاً بالصباحة ثم تَفَرَّغ من ذلك فمدحه بالفصاحة. وقال أيضاً: [الطويل]

نَهَبْتَ من الأعْمَـارِ مَا لَـو حَـوَيْتَـهُ   لَهُنِّئَتِ الـدُّنيـا بـأنَّــكَ خَـالِــدُ

المذهبُ الكَلاَمِيّ

ذكر القزوينيّ المذهب الكلاميّ في كتابه «التّلخيص» فعرَّفه فقال: «وهو إيراد حُجَّةٍ

(1) سورة الواقعة، الآيتان (٢٤و٢٥).

للمطلوب على طريقة أهل الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]. وذكره ابن المعتز في كتابه «البديع» فقال: «وهو مذهب سمّاه عمرو الجاحظ المذهب الكلاميّ. وهذا بابٌ ما أعلم أنّي وجدتُ في القرآن الكريم منه شيئاً، وهو ينسب إلى التكلُّف، تعالى اللّهُ عن ذلك عُلُوّاً كبيراً». ومثل بقول الفرزدق: [الطويل]

لكلِّ امرىءٍ نَفْسانِ نفسٌ كريمةٌ وأخرى يُعاصِيها الفتى ويُطيعُها

وقال أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصِّناعتين»: «وهو ينسب إلى التَّكلُّف، ومنه قول أبي الدَّرداء: أخوف ما أخاف أنْ يُقال لي عملت فما عملت». بينما عرَّفه عبد الغني النَّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار»، فقال: «هو أن يأتي المتكلِّم على صحة دعواه وإبطال دعوى خصمه بحجَّة قاطعة عقليةٍ يصحُّ نسبتُها إلى علم الكلام، إذ علم الكلام عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية القاطعة». ومثّل له ببيت من بديعيَّته: [البسيط]

لَوْ لَمْ يكنْ أفْضَلَ الرُّسلِ الكِرَامِ لَمَا دامَتْ شَرِيعَتُهُ مِن دُونِ شَرْعِهِمِ

وكذلك ذكره العباسيّ في كتابه «معاهد التَّنصيص» وقدَّم قول الفرزدق دون أن يُعَرِّفه. أمَّا ابن حجَّة الحمويّ فقد ذكر المذهب الكلاميّ في كتابه «خزانة الأدب» وعرَّفه نفس تعريف النَّابلسيّ، فقال في بديعيَّته: [البسيط]

وَمَذْهبي في كلامي أنَّ بعثته لَوْ لَمْ تَكُنْ مَا تَمَيَّزنَا على الأُمَمِ

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال. «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النَّوع هو أنْ يوردَ مع الحكم حجة صحيحة مسلمة ينقطع بها الخصْم».

المُراجعةُ

المراجعة من فعل رَجَعَ يَرْجعُ ضدّ انصرف بمعنى عاد، وراجع الكلام: جعل يعيده. ذكر هذا الفنّ أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرَّفه بقوله: «اعْلَمْ أنَّ الرُّجُوعَ والاستثناء هو أنْ تذكرَ شيئاً ثمّ ترجع عنه».، إلاّ أنّه لم يفرد له باباً خاصاً، إذْ ذكره مع الاستثناء، ومثّل له بقول دُرَيْد بن الصمّة: [الطويل]

أَلَيْسَ قليلاً نَظْرةٌ إنْ نظرتُها إليك، ولكنْ ليسَ منكِ قَلِيلُ

---

(1) سورة الأنبياء، آية، رقم (٢٢).

وأشار إليها العباسيّ في كتابه «معاهد التنصيص» دون أنْ يعرِّفها ومثّل لها بقول زهير بن أبي سُلمى : [البسيط]

قِفْ بالدِّيارِ الَّتي لم يَعْفُها القِدَمُ ... بَلى وغيَّرها الأرْواحُ والدِّيَمُ

وعرَّف ابن أبي الإصبع هذا الفن في كتابه «تحرير التّحبير» فقال: «هذا النَّوع يعرفه الَّذي يحكي المتكلِّم مراجعة في القول ومحاورة في الحديث جرت بينه وبين غيره، أو بينه وبين اثنين غيره» وهي من اختراعاته. وذكره فخر الدِّين الرَّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» وسَمَّاهُ «الجواب والسؤال»، ولا فرق بينه وبين المراجعة إلَّا في العموم والخصوص، إذ المراجعة أعمّ، فلم يكنْ لصاحبنا فيه إلَّا تغيير اسمه فقط، ويعتمد على إلمام الشاعر بوضع الكلام في موضعه في صيغة سؤال وجواب، بعبارة شيقة وسبك لطيف يستحلي ذوقه السمع وتميل إليه النَّفس، لأنَّ الأسلوب الَّذي تتضمَّن صورته سؤالاً تتشوق النفس إلى الجواب». كقول أبي نواس: [مجزوء الرمل]

قالَ لي يوماً سُلَيْما ... نُ وبعضُ القولِ أشْنَعْ
قال: صِفْني وَعَلِيّاً ... أيُّنا أبقى وأنْفَعْ
قُلتُ: إنِّي إنْ أقُلْ ما ... فيكُما بالحقِّ تجزَعْ
قال: كلَّا، قلت: مَهْلاً ... قال: قُلْ، قلتُ: فاسمَعْ
قال: صِفْهُ، قلت: يُعطي ... قال: صِفْني، قلتُ: تمنَعْ

ويعرِّفه القزوينيّ في كتابه «التَّلخيص» ويقول: «وهو العَودُ إلى الكلام السابق بالنَّقض لِنُكتَةٍ». وذكر قول زهير بن أبي سُلمى: «قف بالدِّيار». وذكره ابن المعتَّز في كتابه «البديع» فقال: «هو أنْ يقولَ شيئاً ويرجع عنه». كقول بشّار بن برد: [الكامل]

نُبِّئتُ فاضحَ أمِّهِ يَغْتابُني ... عِنْدَ الأميرِ، وهل عَليهِ أميرُ

ومثله قول أبي هلال العسكريّ في «الصّناعتين»، وكذلك النُّويْريّ في كتابه «نهاية الأرب» ومثّله بقول دُريد بن الصِّمّة المذكور، والنَّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وذكر قول زهير بن أبي سُلمى وبيتاً من قصيدته البديعيَّة: [البسيط]

لا يُحْسَبُ القومُ إنْ قلُّوا وإنْ كثُرُوا ... ويُحسبُ الطفلُ في الأجْسادِ والقِمَمِ

وكذلك قال ابن حجَّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب»: «المراجعة ليس تحتها كبير

أمرٍ، ولو فرض إليّ حكم في البديع ما نظمتها في أسلاك أنواعه». وذكر قول عمر بن ابي ربيعة: [الرمل]

بَيْنَما يَنْعَتْنَني أَبْصَرْنَني دونَ قيدِ الميل يَعْدُو بِي الأغرّ
قالت الكُبْرَى أتعرفن الفَتَى قالت الوُسْطَى نَعَمْ هَذَا عُمَرْ
قالَت الصُّغْرى وقَدْ تَيَّمْتُها قَدْ عَرَفْنَاهُ وهَلْ يَخْفَى القَمَرْ

وكذلك أشار جرمانوس فرحات إلى «المراجعة» وعرّفها فقال: «أنْ يحكي المتكلّم ما جرى بينه وبين الغير من سؤال وجواب بأوجز عبارة وألطفِ معنى وأرشق سبك وأسهل لفظ، إمّا في بيت وإمّا في أبيات». كقول القائل: [السريع]

قَالَتْ: لَقَدْ شَمَّتَّ بِي حُسَّدِي إِذْ بُحْتَ بِالسِّرِّ لَهُمْ مُعْلِنَا
قُلْتُ أَنَا؟ قَالَتْ: وإِلاَّ فَمَنْ؟ قُلْتُ: أَنَا. قَالَتْ: وَإِلاَّ أَنَا

وعرّفه أيضاً ابن معصوم نفس تعريف ابن حجّة الحمويّ والحِلّيّ في كتابه «الكافية»، وحسين الجسر في كتابه «الكواكب الدرّيّة».

مُراعاةُ النَّظير

المُراعاة من فعل رَعَى رَعْياً، وَرَاعَى النجوم: راقبها، والأمرَ: نَظَر إلى ماذا يصير. ذكره القزوينيّ في كتابيه «الإيضاح» و «التلخيص» وعرّفه بقوله: «وهو جَمْعُ أمرٍ وما يُناسبُهُ لا بالتضادّ». وقال: «ويُسمّى التّناسب والتّوفيق» ومنه قوله تعالى: ﴿الشَّمسُ والقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[1]. وسمّاه أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» باب «الاتّفاق والاطّراد» وعرّفه فقال: «اعْلَمْ أنّ الاتّفاقَ والاطّرادهوأنْ يتّفقَ للشاعرِ شيء لا يتّفق عاجلاً كثيراً». ومثّل بقول أبي تمّام: [الطويل]

لِسَلْمَى سُلامانٌ وعمرة عامرٍ وهندِ بني هندٍ وسعدَى بَني سعدِ

بينما ابن حجّة الحمويّ في «خزانة الأدب» قال: «هذا النّوع أعني مراعاة النّظير، يُسمّى التّناسب والائتلاف، والتّوفيق، والمؤاخاة، وهو في الاصطلاح أنْ يجمعَ النّاظم أوالنّاثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التّضادّ لتخرج المطابقة سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى أو لفظاً للفظٍ أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشّيء إلى ما يناسبه من نوعه أو ما يلائمه

(١) سورة الرّحمن، آية رقم (٥).

من إحدى الوجوه». ومنه بيت قصيدته البديعيّة: [البسيط]

ذَكرتُ نظمَ اللآلِئِ والحُباب لَهُ رَاعَى النَّظِيرَ بِثَغرٍ مِنْهُ مُنْتَظِمِ

وتعريف النّابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» نفس تعريف ابن حجّة الحمويّ؛ وهو أيضاً عين التّعريف الّذي ذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُزَاوَجةُ

المُزاوَجَة وهي الإدماج: إفعال، من قولهم أُدمج حديثه إذا أُدخل بعضه في بعض. ذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» «الازدواج» وعرّفه فقال: «لا يحسن منثور الكلام ولا يحلو حتّى يكون مزدوجاً، ولا تكاد تجد لبليغ كلاماً يخلو من الازدواج، ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن، لأنّه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عمّا تزاوج في الفواصل». ومنه قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لِلّهِ الّذي خَلَقَ السّمواتِ وَالأرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[1].

وقد سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» «التّمزيج» وعرّفه فقال: «وهو أنْ يمزجَ المتكلّم معاني البديع بفنون الكلام، أعني أغراضه ومقاصده، بعضها ببعض، بشرط أنْ تجمعَ معاني البديع والفنون في الجملة أو الجمل من النّثر والبيت أو البيوت من الشعر». وعرّفه القزوينيّ في كتابه «التّلخيص» فقال: «المزاوجة أنْ يُزَاوجَ بين معنيين في الشرط والجزاء». ومنه قول البحتريّ: [الطويل]

إذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِيَ الهَوَى أَصَاخَتْ إلى الوَاشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ

وسَمّاهُ يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطراز» فعرّفه فقال: «هو عبارة عن إدخال نوع من البديع في نوع آخر، فيظهر أحدهما ويُدْمج الآخر، ثُمّ هو على وجهين: الوجه الأوّل منهما أنْ يكون ظاهره التّهنئة فيُدْمِجُ شكوى الزمان فيه، والوجه الثّاني: أنْ يكونَ الإدماجُ وارداً في نوعين من أنواع البديع، فيندرج أحدُهما تحت الآخر». وذكره العبّاسيّ في كتابه «معاهد التّنصيص» دون أنْ يعرّفه، ومثّل له بقول البحتريّ المذكور «إذا ما نهى النّاهي».

وسَمّاهُ أُسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» «الازدواج» وعرّفه فقال: «وهو

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١).

أنْ تزاوج بين الكلماتِ والجمل بكلام عذب وألفاظ عذبةٍ حلوة»، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾[1] وقال النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار»: «هو أنْ يزاوجَ المتكلّم بين معنيين في الشرط والجزاء بأنْ يجعل المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء مزدوجين، في أنْ يرتب على كلّ منهما معنى رتب على الآخر». ومثّل له بقول البحتريّ أيضاً وغيره. وعرّفه السّكاكيّ في كتابه «مفتاح العلوم» نفس تعريف القزوينيّ ونقله عنه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُزْدَوجُ

المُزْدَوجُ: هو في الشعر العربيّ قصيدة لكلّ بيت منها قافية خاصّة تتّحد في شطرَيه، نحو قول أبي العَتاهية: [الرجز]

حَسْبُكَ مِمَّا تَبْتَغِيهِ القُوتُ ... ما أكْثَرَ القُوتَ لِمَنْ يَموتُ
الفَقْرُ فيما جاوَزَ الكَفَافا ... مَنِ اتّقى اللّهَ رَجَا وَخافا

المُسَاجَلَةُ

المُسَاجَلَةُ: هي في الشعر أن يتناشد شاعران الشّعر، هذا يقول شطراً أو بيتاً وذلك شطراً آخر أو بيتاً آخر.

المُسَاوَاةُ

المساواة من فعل سَوِيَ يَسْوَى سِوًى الرَّجُلُ: استقام أمْرُهُ؛ وسَوَّى الشّيء: جعله سَوِيّاً. ذكر أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» المساواة، وعرّفها فقال: «وهو مساوَاةُ الآخذِ منه للآخذِ عنه، والأوّل أحقُّ بهِ لأنَّهُ ابتدع والثّاني اتبَعَ، فالأوّل سابقٌ والثّاني لاحقٌ». ومثّل له بقول ديك الجنّ: [الطويل]

مُشَعْشَعَةً من كفّ ظبيٍ كأنَّما ... تَنَاوَلَهَا من خدِّهِ فأدارَها

وذكره ابن المعتزّ، فقال: [الطويل]

كأنَّ سَديفَ الخمرِ من ماءِ خدّه ... وعنقودَها من شعرِهِ الجعدِ يُقطفُ

وقد فرّع قُدامة بن جعفر المساواة من باب ائتلاف اللّفظ مع المعنى، وعرّفه فقال: «هو أنْ يكون اللّفظ مساوياً للمعنى بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه. وهذا من البلاغة

---

(1) سورة البقرة، آية رقم (١٩٤).

الّتي وصف بها بعض الوصّاف وبعض البلغاء، فقال: كأنَّ ألفاظه قوالب لمعانيه. ومعظم آيات الكتاب العزيز كذلك». وهذا نفس التّعريف الذي ذكره ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» والنّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار». ومنه قول زهير بن أبي سُلمى: [الطويل]

وَمَهْمَا تكنْ عندَ امْرِئٍ مِنْ خليقةٍ ... وإنْ خالَها تَخْفَى على النّاسِ تُعْلَمِ

المُشَاكَلَةُ

المُشَاكلَةُ من شاكَلَ مُشَاكَلَةَ الشّيء: مَاثَلَهُ ووافَقَهُ، وقيل: المثل والنّظير. ذكر ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» المشاركة باسم الاشتراك، وَعَرَّفَ أنواعه بقوله: «وهو أنواع: منها ما يكون في اللّفظ، ومنها ما يكون في المعنى؛ فالّذي يكون في اللّفظ ثلاثة أشياء، فأحدها: أنْ يكونَ اللّفظان راجعين إلى حدٍّ واحد ومأخوذين من حدٍّ واحد. فذلك اشتراك محمود. والنّوع الثّاني: أنْ يكونَ اللّفظ يحتمل تأويلين، أحدهما يلائم المعنى الّذي أنت فيه، والآخر لا يلائمه ولا دليل فيه على المراد. والنّوع الثالث ليس من هذا في شيء وهو سائر الألفاظ المبتذلة للمتكلّم بها». ومثّل له بقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ في النّاسِ إلاّ مُمَلَّكاً ... أبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وعرّفه ابن حجّة في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «وهو أنْ يأتي النّاظم في بيته بلفظة مشتركة بين معنيين اشتراكاً أصليّاً أو فرعياً، فيسبق ذهن سامعهما إلى المعنى الذي لم يرده النّاظم، فيأتي في آخر البيت بما يؤكد أن المقصود غير ما توهمه السّامع». ومثّل له بقول كُثيّر عزّة: [الطويل]

وأَنْتَ الّذي حَبَّبت كلَّ قصيرةٍ ... إليَّ ولمْ تَعلَمْ بِذاكَ القَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجَالِ ولمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النّساءِ الحَبَاتِرُ

وذكرها النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وعرّفها بقوله: «هي ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته»، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[1]. وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقة هذا النّوع هو ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته». ومثّل بقول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

بالحجرِ سادَ فلا نِدٌّ يشارِكُهُ ... حَجر الكِتّابِ المبينِ الوَاضحِ اللّقمِ

---

(١) سورة يوسف، آية رقم (٢٧).

المُشَبَّهُ

راجع التَّشبيه.

المُشَبَّهُ بِهِ

راجع التَّشبيه.

المصالقة

المصلق جمع مَصَالِق، والمُصْلَقُ من الخطباء: البليغ. ذكر المصالقة الجرجانيّ في كتابه «أسرار البلاغة» وعرَّفها فقال: «أَنْ يأخذَ النَّاظم بيتاً لغيره لفظاً ومعنى من غير قصد تضمين أو إبداع أو استعانة أو توارد أو غير ذلك، بل إنَّه يختلسه قسراً وسرقة، وهذا أقبحُ ما يكون في هذه الصناعة وأدناها منزلة وأوضعها قيمة». ومنه قول مسلم بن الوليد: [البسيط]

يَقُولُ صَحبي وَقَدْ جَدُّوا عَلَى عَجلٍ والخَيْلُ تَسْتَنُّ بالـرُّكْبَانِ في اللُّجمِ
أَمَطْلَعَ الشمسِ تَبغِي أَنْ تؤمَّ بِنَا فَقُلْتُ كَلَّا ولكنْ مَطْلَع الكَرَمِ

وابن رشيق القيروانيّ ذكر نفس الأمثلة وكذلك عبد الرَّحمٰن العبَّاسيّ في كتابه «معاهد التَّنصيص». وذكر يحيىٰ بن حمز العلويّ في كتابه «الطِّراز» المصالقة وعرَّفها نفس التَّعريف، وكذلك صاحب نضرة الإغريض وجرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُضَاعَفَةُ

انظر الجناس المضاعف.

المُطَابَقَةُ

انظر الطِّباق.

المُعَارَضَةُ

المُعَارَضةُ هي في الشِّعر محاكاةُ شاعرٍ آخر في قصيدة يأتي بها على وزن قصيدة الشاعر المعارَض وقافيتها، وذلك إمَّا إعجاباً بها، كمعارضة أحمد شوقي في قصيدته «نهج البُرْدة» لـ «بردة البوصيري». وإمَّا إنكاراً لما جاء فيها، كما فعل إبراهيم طوقان معارضاً أحمد شوقي في قصيدة المعلِّم.

المُعَاظَلَةُ

المعاظلةُ من فعل عَظَلَ يَعْظُلُ عَظْلاً وَتَعَاظَلَ واعتظلتِ الكلابُ أو الجرادُ: ركب بعضها بعضاً، وَتَعظَّلَ في أثره: تتبّعه. وذكر أُسامة بن منقذ المعاظلة والالتجاء في باب واحد في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرَّفهما فقال: «وهو (أي باب الالتجاء والمعاظلة) أنْ تستعمل اللَّفظة في غيرِ موضِعها من المعنى». ومثَّل بقول أَوْسِ بن حَجَر: [المنسرح]

وذات هِدمٍ عارٍ نواشرُها   تُصْمِتُ بالماءِ تَوْلباً جَدَعا

سَمَّى الطفل تَوْلباً، والتَّولبُ ولد الحمار. وهذا لا وجه له لأمرين:

أوَّلاً: لأنَّه يلزم أن تكون الاستعارة معاظلة، وهو فاسدٌ، وأمَّا ثانياً فلأنَّه إنَّما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة مُعَاظلة، فبطل ما قاله.

والمعاظلة ذكرها يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطِّراز» وعرَّفها فقال: «اعْلَمْ أنَّ المعاظلة قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى، وقد تكون من عوارض الألفاظ». فالمعاظلة اللَّفظيَّة هي من عوارض التَّركيب والتَّأليف في الكلام، وقد اختُلِف في معناها على قولين:

فالقول الأوَّل منهما ما ذكره قُدامة بن جعفر الكاتب في كتابه «نقد الشعر» فقال: «المعاظلة في الكلام هو إدخالُك فيه ما ليس من جنسه وإلزامه إيَّاه».

والقول الثَّاني أنَّ المعاظلة هي تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التَّكرير، واشتقاقهُ من قولهم: تَعَاظَلَتِ الجَرادُ، إذا ركب بعضها بعضاً عند الازدحام. وغالب الظنّ أنَّ قُدامة بن جعفر إنَّما سمَّى ما ذكره معاظلة، اشتقاقاً له من قولهم تعاظلت الكلاب إذا لزم بعضها بعضاً عند السِّفاد، فلمَّا ألزمَ الكلام ما ليس منه كان عِظالاً، فإذن المعاظلة إنَّما تكون عارضة في تركيب الكلام وتأليفه. وتنحصر في خمسة أُضرب: في المعاظلة بتكرير الأحرف المفردة، وفي الألفاظ المفردة، وفي الصيغ المفردة من غير الأدوات، وبالصفات المتعددة، وأخيراً في بيان المعاظلة بالإضافة المتعددة.

المَعْرِفَةُ

المَعْرِفَةُ: هي اسم يدلُّ على معين نحو: زينب، بيروت، هو. والمعرفةُ سبعة أنواع تجمع في هذا البيت: [الكامل]

إنَّ المعارفَ سبعة فيها سَهُلْ   أنا صالحٌ ذا الفَتَى ابني يا رَجُلْ

والمعارف الموضحة في هذا الشعر: الضمير، العَلَم، اسم الإشارة، اسم الموصول،

المبدوء بأل التعريف، المضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة بالنداء. وأنواع المعرفة من حيث درجة تعريفها قسمان:

محضة: وهي الخالية من علامة تقرّبها من النكرة كخلوّها من «أل» الجنسيّة.

غير محضة: وهي الّتي تحوي علامة تقرّبها من النكرة، كالمعرّف بـ «أل» الجنسيّة.

والمعرفة من حيث استقلال دلالتها قسمان أيضاً، وهما:

التامّة وهي الّتي تستقلّ بنفسها في الدلالة الكاملة على معين، كلفظ الجلالة والعلم وضمير المتكلم.

والمعرفة الناقصة، وهي التي تحتاج في دلالتها إلى شيء معها، كالاسم الموصول، وأسماء الإشارة، وضمائر الغيبة.

المُعَمّى

المُعَمّى: هو ميلك بالشّيء عن وجهه، وهو الطريق الّذي يلتوي ويشكل على سالكه. ذكر ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» الأحاجي وقال: «ويُسمّى هذا النّوع أيضاً المُعَمّى، وهو كلّ معنى يستخرج بالحدْس والحزْر لا بدلالة اللّفظ عليه حقيقة ومجازاً». ومثّل له بقول ابن منير الطّرابلسيّ: [البسيط]

وَصَاحِبٍ لا أَمَلُّ الدَّهرَ صُحْبَتَهُ ... يَشْقَى لِنَفْعِي وَيَسْعَى سَعْيَ مُجْتَهِدِ

ما إنْ رأيتُ له شخصاً فمذْ وقعتْ ... عَيْنِي عَلَيْهِ افترَقْنَا فُرقَةَ الأبدِ

فهذا الشعر لا يَدُلّ على أنّه الضّرس، لا من طريق الحقيقة، ولا من طريق المجاز، ولا من طريق المفهوم، إنّما هو شيء يُحْدس ويُحزَر. وذكر يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز» «الإلغاز» وقال: «ويقال له المُعَمّى أيضاً ومثّل له بقول ابن منير الطّرابلسي المذكور. وذكره عبد الغني النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» باسم الإلغاز، وقال: «هو أنْ يأتي المتكلّم بعدّةِ أوصاف في ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويشير بها إلى مَقْصُودٍ مجهول، أو يأتي بكلمات تتضمّن اسم المطلوب، بقلب بعضها وتصحيفه أو مرادفه أو إسقاط بعض الحروف أو تبديلها أو غير ذلك من التّصرفات الحسنة، ولا بدّ من التّنبيه على ذلك في أثناء الكلام بأنْ يشيرَ إلى التّصحيف أو التّحريف الحسن، أو واحد من تلك الأعمال، حتى يحسن استخراجه، ومتى لم يُنبّه على ذلك كان استخراجه بدقة الفكر، وعدّوا ذلك عيباً في المُعَمّى». ومنه قول أبي العلاء المعرّي: [الطويل]

سَعَتْ ذاتُ سمّ في قميصي فغادَرتْ ... بِهِ أثراً واللّهُ شافٍ من السُّمّ

كَسَتْ قيصراً ثوبَ الجمالِ وتُبّعاً ... وكِسْرى وعَادَتْ وهي عَارِيَةُ الجسمِ

وأشارَ إلى المُعَمَّى ابن حجَّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» وسمَّاهُ «الإلغاز»، وقال: «هذا النوع أعني الإلغاز، ويُسمَّى المحاجة والتَّعمية، وهي أعمّ أسمائه، وهو أن يأتي المتكلِّم بعدَّةِ ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف، ويأتي بعبارات يَدُلُّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنَّه لم يسفرْ في أفق الحلَى غير وجه التورية». ومثَّل له بقوله من بديعيَّته: [البسيط]

وكُلُّ ما أُلغزوه حَلُّه لَبِنٌ ... مُذْ طالَ تَعقيدُهُ أَزْرَى بِفهمِهِمِ

ومثله ما ذكره الحِلِّيّ في كتابه «الكافية» وعبد الرَّحمٰن العلويّ في بديعيَّته، والباعونيَّة، والموصليّ، والخزرجيّ. وذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرَّفه فقال: «هو أنْ يدمج الشاعر في أثناء نظمه اسماً مبهماً ثمَّ يشير إلى طريقة استخراجه برمز أو إيماء، ويشترط فيه بأنْ يكونَ له معنى شِعري وراء المعنى المعمَّى مستقلاً بحسن التَّركيب في المفهومية، بحيث أنَّه إذا سمعه السَّامع لا يتوهَّم ما فيه من التَّعمية، وإنْ لم يكنْ هكذا فليس هو بمعمًّى، بخلاف اللّغز. وطريقة استخراجه موقوفة على ثلاثة أبواب: الباب الأوَّل: القسم الأوَّل ويُسمَّى العمل التحصيلي، والقسم الثَّاني ويُسمَّى التَّسمية، والقسم الثَّالث: التَّرادف، والرَّابع الكناية، والخامس التَّصحيف، والسَّادس التَّلميح، والسَّابع الحساب، والثَّامن التَّشبيه؛ والباب الثَّاني: ويُسمَّى العمل التَّكميلي؛ والباب الثَّالث: الباب العملي التَّسهيلي». ومثَّل له بقول أحدهم في اسم عماد: [الطويل]

جمالٌ وحسنٌ والتفاتٌ ورِقَّةٌ ... وعطفٌ ولطفٌ واكتمال هباتِه

تزيدُ على ذاتِ الملاحِ شَمائلاً ... وفي عَدِّ ما بيَّنتُ وصف صفاتِهِ

أراد أنْ يكونَ لفظ ما في لفظة «عَدَّ» بعمل التَّخصيص والتَّنصيص فيحصل عماد من التَّسمية.

المُغَايَرةُ

المغايرة من فعل غيَّر، وغَايَرَ غِياراً ومغايرةً: بادَلَهُ، خَالَفَهُ، عارضهُ في الأمر. وقد ذكر ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» هذا النَّوع البلاغيّ باسم التَّغاير، فقال معرِّفاً إيَّاه: «وهو أنْ يتضادَّ المذهبان في المعنى حتَّى يتقاوما ثمَّ يصحَّا جميعاً وذلك من افتنان الشعراء وتصرفهم وَغَوْص أفكارهم». من ذلك قول بعض العرب المتقدمين يذكر قوماً بأنَّهم لا يأخذون إلاَّ القَوَدَ دون الدِّية: [الكامل]

لا يَشْرَبُونَ دِمَاءَهُم بأَكُفِّهِمْ ... إنَّ الدِّماءَ الشَّافياتِ تُكَالُ

وعرّفه النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: هو أنْ يتلطّف المتكلّم فيمدح ما ذمّهُ غيره أوْ يذمّ ما مدحه غيره». وذكر بيت بديعيّته: [البسيط]

وَصِرْتُ أَهْوَى عذولي بِذِكرِهِم ... عِنْدي وأَنْعَتُهُ بالحاذِقِ الفَهِمِ

وسَمّاهُ ابن حجّة الحمويّ «التّغاير» وغيره «التّلطّف»، وعرّفه الحمويّ فقال: «التّغاير هو أنْ يَتَلطّفَ الشاعر بتوصّله إلى مدح ما كان قد ذمّهُ هو أو غيره». وذكره ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» فقال: [الخفيف]

من يَذمُّ الدُّنيا بظُلْمٍ فإنّي ... بصروف الإنْصَافِ أثني عليها

فقد نَظم هذا البيت من معاني خطبة الإمام عليّ ـ كرّم اللّه وجه ـ الّتي مدح فيها الدُّنيا فَغَايرَ الأمثلة في ذمّها، وخطبته التالية: «أيُّها المذم للدُّنيا المغترّ بغرورها، بم تذمّها أنتَ المتجرِّىءُ عليها أم هي المتجرِّئة عليك، متى استَحْوَذَتْكَ، أَمْ متى غرَّتك». وذكر التّغاير أيضاً أصحاب البديعيّات كالحِلّيّ في «الكافية» والعلويّ والخزرجيّ وعائشة الباعونيّة والموصِليّ، كلٌ منهم في بديعيّته ضمن كتاب «الدراري السبع». وعرّفه جرمانوس فرحات في كتاب «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هو أنْ يتوصّل الشاعر إلى ما أُجمعوا على ذمّه أو ذمّ ما أجمعوا على مدحه، وأنْ يمدح أحدهما شيئاً فيجيءُ الآخر في ذمّه، فهذه ثلاثة أقسام». ومثّل له بقول ابن الرُّوميّ في هجاء النّرجس: [مخلّع البسيط]

أُنظُرْ إلى نَرجِسٍ تبدّى ... يوماً لِعَيْنَيكَ مِنهُ طاقَهْ
واكتُبْ على مادِحيهِ خطّاً ... بالجهلِ في دفترِ الحماقَهْ

المفوّف

التّفويف مشتق من الثوب الّذي فيه خطوط بيض، وأصل الفوف: البياض الّذي في أظفار الأحداث، والحبة البيضاء في داخل النواة. وذكر ابن أبي الإصبع المصريّ المفوّف باسم آخر وهو «التّفويف» وقال معرّفاً إيّاه: «هو الجمع بين المعاني المختلفة كالمدح والغزل أو غير ذلك من الفنون والأغراض». كما عرّفه أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» فقال: «جمع المختلفة والمؤتلفة، وهي المخالفة بين جُمَل المعاني في التّقفية، كمخالفة البياض سائر الألوان للدّلالة على قدرة الشاعر وتذليله صعب الألفاظ وخاصة ما كان منه بالجمل القصيرة». ومثال ما جاء منه بالجمل الطويلة قول عنترة: [الكامل]

إنْ يَلْحقوا أكرُرْ وإنْ يَسْتَلْحمُوا ... أشدُد، وإنْ نَزَلُوا بضَنْكٍ أنزِلِ

ومثال ما جاء بالجمل المتوسطة قول ابن زيدون: [البسيط]

تِـه أَحْتَمِلْ وَاحْتَكِمْ أَصْبِرْ، وعِزَّ أَهُنْ   وَدِلَّ أَخْضَـعْ وَقُلْ أَسْمَعْ ومُـرْ أُطِعِ

ومثال ما جاء منه بالجمل القصيرة: [البسيط]

أَقِـلْ أَنِلْ أَقْطِعْ احمِلْ عَـلِّ سَلِّ أَعِـدْ   زِدْ هَشَّ بَشَّ تَفَضَّـلْ ادْنُ سُرَّ صِـلِ

وسَمَّاهُ ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» «التّفويف» فقال معرِّفاً إيّاه: «التّفويف تـأمَّلْتُهُ فوجدته نوعاً لم يفدْ غير إرشاد ناظمه إلى طرق المقادة، والشاعر إذا كان معنوياً وتجشم مشاقه تقصر يده عن التُّطاول إلى اختراع معنىً من المعاني الغريبة وتجفوه حسان الألفاظ ولم يعطفْ عليه برقةٍ وتأنف كل قرينة صالحة أنْ تكون له بيتاً، ولكنْ شروع المعارضة ملزم به، ولم يسعني غير تشريع الطِّباق في بيته». ومثاله قوله في بديعيّته: [البسيط]

خَشِّنْ أَلِنْ احزن أفْرَحْ امْنِـعْ أَعْطِ أَنِلْ   فَـوِّف أَجِـد وش اقْفُ شَـلِّ حبِّ لم

ورَّى ابن حجّة في هذا البيت عن اسم النَّوع بالبلاغيّ بقوله «فوِّف» وعرَّفه النَّابلسيّ بقوله: «هو عبارة عن إتيان المتكلِّم بمعانٍ شتَّى من المدح أو الغزل وغير ذلك من الفنون والأغراض، كل فنّ في جملة من الكلام منفصلة عن الأخرى مع تساوي الجمل في الوزن، ويكون بالجملة الطويلة والمتوسطة والقصيرة وهي أحسنها وأبلغها وأصعبها مسلكاً». وهذا نفس تعريف جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُقَابلَة

المقابلةُ من فعل قَبل يَقْبُلُ، وَقَابَلَ المرء: واجهه، وقابل الشّيء بالشّيء: عارضه به ليرى وجه التّماثل أو التخالف بينهما. ذكره أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصّناعتين» وعرَّفه فقال: «المقابلة إيراد الكلام في مقابلته بمثله في المعنى واللّفظ على جهة الموافقة أو المخالفة. . . فأمَّا ما كان منها في المعنى فهو مقابلة الفعل بالفعل»؛ مثاله قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾[1]. ومن جيد المقابلة ما ذكره ابن رشيق القيروانيّ في كتابه «العمدة» من قول بكر بن النّطاح الحنفيّ: [الكامل]

أُذكِـي وأُوقِـدُ لـلعـداوةِ والـقِـرَى   نـارَيْـنِ نَـارَ وَغًـى ونـار زِنـادِ

(١) سورة النَّمل، آية رقم (٥٢).

وقال ابن حجّة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»: «المقابلة أدخلها جماعة في المطابقة، وهو غير صحيح فإنّ المقابلة أعمّ من المطابقة، وهي التّنظير بين شيئين فأكثر وبين ما يخالف وما يوافق، فبقولنا وما يوافق صارت المقابلة أعمّ من المطابقة». ومنه قوله في بيت البديعيّة: [البسيط]

قَابَلْتُهُم بالرِّضَى والسِّلم مُنْشَرِحاً وَلَّوا غِضَاباً فَيَا حَربِي لِغَيْظِهِمِ

وقال في تعريف المقابلة ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير»: «صحة المقابلات عبارة عن توخّي المتكلّم بين الكلام على ما ينبغي، فإذا أتى بأشياء في صدر كلامه أتى بأضدادها في عجزه على التّرتيب، بحيث يقابل الأوّل بالأوّل والثّاني بالثّاني في المخالف والموافق، ومتى أخلّ بالتّرتيب كانت المقابلة فاسدة. وقد تكون المقابلة بغير الأضداد وتكون غالباً بجمع بين أربعة أضداد ضدان في صدر الكلام وضدان في عجزه، وتبلغ إلى الجمع بين عشرة أضداد، خمسة في الصدر وخمسة في العجز». ومثله ما قاله النّابلسيّ في «نفحات الأزهار» والخزرجيّ والعلويّ والموصليّ وعائشة الباعونيّة، كلّ منهم في بديعيّته. غير أنّ ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» قسّم المقابلة إلى أربعة أقسام: المقابلة في المعنى دون اللّفظ، ومقابلة الشّيء بما ليس بضدّه، ومقابلة الشّيء بمثله، والمقابلة في اللّفظ والمعنى.

وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ يأتي النّاظم بأشياء متعددة في صدر البيت ثمّ يقابل كلّ فرد منها بضدّه في العجز في الغالب وبغير ضدّه، أو أنْ يشترطَ شروطاً ويعدد أحوالاً في المعنيين، فيجب عليه أنْ يأتي بمثل ما شرط وعدد، وهو أعمّ من المطابقة لكون المطابقة بالأضداد وهذه بها وزيادة. مثال مقابلة واحد بواحد: [الطويل]

لَثَمْتُ ثُغُورَ التّربِ في عرصاتك كما لَثَمَتْ قِدماً ثغور ترائِبي

المُقابلةُ العكسيّة

انظر جناس عكس الجمل.

المُقتضَى

المُقْتَضَى من فعل قَضَى حاجته: أتمّها وفرغ منها، والشّيء: صنعه بإحكام. والمقتضى: كلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى؛ وإيراد الكلام على صورة الإطناب

أو الإيجاز مطابقة للمقتضى، فإنَّ اختلاف هذه الظروف، يقتضي هيئة خصوصية من التعبير ولكلّ مقام مقال. فَعَلى المتكلّم ملاحظة المقام أو الحال، وهو الأمر الّذي يدعوه إلى أنْ يوردَ كلامه على صورة خاصة تشاكل غرضه وتلك الصورة الخاصة الّتي يورد عليها تُسمّى المقتضى، أو الاعتبار المناسب، فمثلاً الوعيد والزجر والتهديد، مقام يقتضي كون الكلام المورد فيه فخماً جزلاً والبشارة بالوعد واستجلاب المودّة مقام يتطلب رقيق الكلام ولطيفه، والوعظ مقام يوجب البسط والإطناب. وكون المخاطب عامياً سوقيّاً أو أميراً شريفاً يوجب الإتيان بما يناسب بيانه وعقله.

المقصورُ

المقصورُ هو الاسم الّذي تجعله مختصّاً بشيء منقطعاً له دون غيره، نحو «البحتريّ» في قولهم: «إنّما البحتريّ شاعر». راجع القصر.

المقصور عليه

المقصور عليه هو الشيء الّذي تخصّه بآخر، نحو «أديب» في قولهم: «إنّما الجاحظ أديب» راجع القصر.

المَقْمَقَةُ

المَقْمَقَةُ هي أنْ يتكلّم الإنسانُ من أقصى حلقه.

المماتَنَةُ

المماتَنَةُ من فعل مَتَنَ يَمْتُنُ الشيء: مَدَّ، ويُقال بينهما مُماتَنَةٌ أيْ معارضة ومباراة. ذكرها ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» وعرّفها فقال: «ويجب على الشاعر أنْ يتواضع لمن دونه ويعرف حقّ من فوقه من الشعراء، فإنّ امرأ القيس وكان شديد الغلظة في شعره كثير المنازعة لأهله مُدِلاً فيه بنفسه واثقاً بقدرته، لقي التّوأم اليشكري واسمه الحارث بن قتادة، فقال له: «إن كنتَ شاعراً كما تقول فملط لي أنْصَافَ ما أقول فأجزها. قال: نعم، فقال امرؤُ القيس: [الوافر]

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً

فقال التّوْأمُ:

كنارِ مَجُوس تَسْتَعِرُ استعارا

فقال امرؤ القيس:

أَرِقْتُ لَهُ ونَامَ أَبُو شُرِيحٍ

فقال التَّوْأَمُ:

إذا مَا قُلْتُ قَد هَدَأَ اسْتَطارَا

وقال جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» معرِّفاً المماتنة: اعْلم أنَّ حقيقةَ هذا النوع، هو أنْ يتنازعَ الشاعران ما بينهما بيتاً يقول أحدهما صدره والآخر عجزه، كما اتُّفق لابن البكَّا الشاعر مع قرينه في ليلة باردة مظلمة في وصف قنديل؛ قال ابن البكّا: [الوافر]

وقِنْدِيلٍ كأنَّ الضَّوْءَ مِنْهُ

فقال الآخر:

مُحَيَّا مَنْ أُحِبُّ إذا تَجَلَّى

فقال ابن البكا:

أَشَارَ إلى الدُّجَى بِلِسَانَ أَفْعَى

فقال الآخر:

فَشَمَّرَ ذَيْلَهُ فَرَقاً وَوَلَّى

الملمَّعةُ

انظر الجناس الملمَّع

المُماثَلَةُ

المُماثَلَةُ من فعل مَثَلَ يَمْثُلُ، وماثَل مُماثَلَةً الشيء، وأَمثل فلاناً وبه: جعله مِثْلَهُ. ذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصِّناعتين» المماثلة، وعرَّفها فقال: «والمماثلة أنْ يريدَ المتكلِّم العبارة فيأتي بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر، إلاّ أنّه ينبيء إذا أُورده عن المعنى الّذي أُراده كقولهم: فلان نقيّ الثّوب، يريدون به أنّه لا عيب فيه، وليس موضوعه نقاء الثّوب البريء من العيوب، وإنّما استعمل فيه تمثيلاً». وأَشارَ العبّاسيّ في كتابه «معاهد التّنصيص» إلى المماثلة دون أنْ يعرِّفها، وإنّما مثّل لها بقول أبي تمّام: [الطويل]

مَهَا الوَحْشِ إلاّ أنَّ هاتا أَوانِسٌ قَنَا الخطِّ إلاّ أنَّ تِلْكَ ذَوابِلُ

وعرَّف ابن حجَّة الحمويّ المماثلة في «خزانة الأدب» فقال: «هذا النّوع، أعني المماثلة، هو أنْ تتماثل ألفاظ الكلام أو بعضها في الزِّنة دُون التّقفية». وورّى في بيت بديعيّته عن هذا النّوع، فقال: [البسيط]

فـالخيـرُ مـائلهُ والعَفْـوُ جـاوَرَهُ والعَدْلُ جَانَسَهُ في الحُكْمِ والحِكَمِ

المناسبةُ اللّفظيّة

المناسبة من فعل نَسَبَ يَنْسِبُ، والمناسِب: القَريب المشاكِل. ذكر ابن حجَّة الحمويّ المناسبة في كتابه «خزانة الأدب»، فعرَّفها فقال: «المناسبة على ضربين مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ، فالمعنوية هي أنْ يبتدئ المتكلِّم بمعنى ثمَّ يتمّ كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ، وهذا النّوع أعني المناسبة المعنويّة، كثير في الكتاب العزيز». ثم قال من بديعيّته: [البسيط]

فعِلْمُــهُ وَافِـرٌ والـزّهْـدُ نَـاسَبَـهُ وحِلمُهُ ظَـاهِرٌ عَنْ كُـلِّ مُجْتَرِمِ

وقسّم عبد الغني النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» المناسبة إلى قسمين، فقال: «المناسبة قسمان، معنويّة ولفظيّة، أمَّا الأولى فهي أنْ يبتدئ المتكلِّم بمعنى ثمَّ يتمّ كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ». ومنه بيت بديعيّته: [البسيط]

نورُ الغياهبِ في يومِ الوغَى بَطلٌ جَم المواهبِ بَحرُ الجودِ والكرمِ

فالشاعر لمّا وصف ممدوحهُ بالشجاعة ناسب أنْ يصفه بالكرم في المصراع الثّاني. ومنه قول ابن خلوف: [الكامل]

كـالـوردِ خـدّاً والغَـزَالـةِ بهْجَةً والـغُصْـنِ قَـدّاً والغَـزَالِ مُـقَـلَّدَا

وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النّوع هو أنْ تكونَ الكلمات مُتّزنات، سواء كان مع التّقفية أو لا». ومثّل له بقول أبي تمّام الطّائي: [الطويل]

مَهَا الـوحشِ إلاّ أنَّ هَـاتَـا أوانِسٌ قَـنَـا الـخَطِّ إلاّ أنَّ تـلكَ ذَوَابِـلُ

المناقضةُ

المناقضةُ من فعل نَقَضَ يَنْقُضُ، والتّناقُضُ: التّخالف والتّدافع. ذكر أُسامة بن منقذ المناقضة في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرَّفه فقال: «وهو أنْ يناقضَ الشاعِرُ كلامَهُ

أو يعارِض بعضُهُ بعضاً، ومثّل له بقول خفاف: [المتقارب]

إذَا انتكَثَ الخيْلُ ألفَيْتَهُ   صبورَ الجنانِ رَزيناً خَفِيفَا

أراد الشاعر بقوله رزيناً من جهةِ العقلِ وخفيفاً، وقيل إنّه أراد رزيناً في نفسه. ومثله قال العلويّ والخزرجيّ والباعونيّة والحِلّيّ، كلٌّ منهم في بديعيّته. وعرفه النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «المناقضة وهي تعليق فعل شيء بأمرين ممكنٍ ومستحيل ومراد المتكلّم المستحيل دون الممكن ليؤثر التّعليق في عدم الوقوع فكأنّ المتكلّم ناقض نفسه في الظاهر، إذْ تعليقه بالممكن يقتضي الوجود، وبالمستحيل يقتضي عدمه أبداً». ومثّل له ببيت بديعيّته: [البسيط]

والقَلْبُ ليسَ بِسَالٍ عَنْ مَحَبَّتِهِمْ   مَا لَمْ أُمُتْ ويَصُحُّ الصَّخرُ مِنْ صَمَمِ

وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنّ حقيقة هذا النّوع هو تعليق الشرط على نقيضين ممكنٍ ومستحيل، وأراد المتكلّم المستحيل دون الممكن ليؤثر التّعليق عدم وقوع المشروط، فكأنّ المتكلّم ناقض نفسه في الظاهر، إذْ شرط وقوع أمر لوقوع نقيضين». وهذا منقول عن ابن حجّة الحمويّ في «خزانة الأدب»، وشاهده من البديعيّات قول العلويّ: [البسيط]

ورُبّما أتَناسَاهُمْ إذَا رَجعتْ   في التُّربِ رُوحِي وعَادتْ باطنَ الرَّحِم

المُوارَبَةُ

المُواربةُ مشتقّة من الأرب وهي الحاجة، وقيل مشتقّةٌ من ورب إذا فَسَدَ. والمُواربة: المخادعة والمُداهاة. ذكرها ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب»، وعرّفها فقال: «المواربة هي أنْ يقولَ المتكلّم قولاً يتضمّنُ ماينكر عليه فيه بسببه ويتوجّه عليه المؤاخذة، فإذا حصل الإنكار عليه استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه الّتي يمكن التّخلّص بها من تلك المؤاخذة، إمّا بتحريف كلمة أو تصحيفها أو بزيادة أو نقص أو غير ذلك». ومنه قول أبي نواس في خالصة جارية أمير المؤمنين الرشيد هاجياً لها: [المتقارب]

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ   كَمَا ضَاعَ حِلِيٌّ عَلَى خَالِصَه

فلمّا بلغ الرّشيد أنكر عليه وتهدده بسببه، فقال: لم أقل إلاّ:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ   كَمَا ضَاءَ حلي عَلَى خَالِصَه

ومثله قال الحِلّيّ، والموصِلّي، وعائشة الباعونيَّة، والخزرجيّ، كلٌّ منهم في بديعيَّته في المدائح النّبويَّة. وقال عبد الغني النّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» معرِّفاً المواربة: «المواربة أنْ يقولَ المتكلم كلاماً يتوجَّه عليه المؤاخذة واللّوم، فإذا أُنكر عليه ذلك استحضر بعقله وجهاً من وجوه الكلام يتخلص به، إمّا بتحريف كلمة أو تصحيفها أو بزيادة أو نقص أو تغيير في الإعراب ونحوها، ليخرج بذلك من الإنكار على كلامه الأوّل». ومثّل له بقوله في بديعيَّته: [البسيط]

تَهْـوَى لأهْلِ الهَـوَى لَوْمـاً بِظَاهِـرِ أَلْـ ـفَـاظٍ وَتَعـذرهُمْ في بـاطِنِ الكَلِمِ

وكذلك نقله جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» كما هو حرفياً مع الأمثلة. وكذلك ذكر المواربة ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التّحبير» وقدَّم كلّ الشواهد الّتي ذكرتها سابقاً.

المُوَازَنَةُ

المُوَازَنَةُ من فعل وَزَنَ يَزِنُ الشَّيء: امتحنه بما يعادله ليعرف وزنه، ووازنه موازنة: كافأه على أعماله. ذكر يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطّراز» الموازنة، وعرَّفها بقوله: «هو أنْ تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في أوزانها، وأنْ يكونَ صدر البيت الشعريّ وعَجزُهُ متساوِيي الألفاظ وزناً؛ ومتى كان الكلام في المنظوم والمنثور خارجاً على هذا المخرج كان متّسِقَ النِّظام رشيق الاعتدال، والموازنة أحد أنواع السَّجع». ومثّل بقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الكِتَابَ المُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّراط المُسْتَقِيمَ﴾[1]، فالمستبين والمستقيم على زنة واحدة مع اختلاف الأعجاز.

وعرَّف ابن الأثير في كتابه «المثل السّائر» الموازنـة، فقال: «وهي أنْ تكونَ ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الـوزن وأنْ يكونَ صـدر البيت الشعريّ وعجـزُهُ متساوِيي الألفاظ وزناً وللكلام بذلك طلاوة ورَوْنَق، وسببه الاعتدالُ لأنَّه مطلوبٌ في جميع الأشياء». وذكر الآية الكريمة السـابقة. وعرَّفها جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» بقوله: «اعْلَمْ بأنَّ حقيقة هذا النّوع، هو أنْ يقضي المتكلِّم جميع أجزاء بيته على رويٍّ واحد يُخالف رويَّ البيت من غير حشو لفظة أجنبيـة تفرق بين أحد أجزائه»، وشاهده من البديعيّات قول الحِلّيّ: [البسيط]

مُسْتَقْتِـلٌ قَـاتِـلٌ مُسْتَـرْسِـلٌ عَجِـلٌ مُسْتَـأْصِـلٌ صَـائِـلٌ مُسْتَعْجِـلٌ خَصِم

---

(١) سورة الصافات، الآيتان (١١٧و١١٨).

ومثله قال عبد الرَّحمٰن العلويّ في بديعيَّته في المدائح النَّبويَّة.

مَوَاضِعُ الفصل

انظره في الفصل.

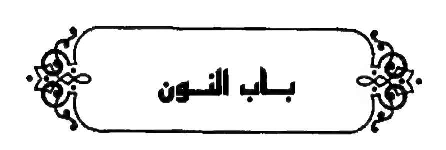
مَوَاضِعُ المُسْنَد إليه

انظره في الإسناد.

مَوَاضِعُ الوصل

انظره في الوصل.





بـاب النـون

النَّحْلُ

النَّحْـلُ: هو في الأدب أَنْ يَنسبَ الكـاتب إلى نفسه شعـراً أو نثراً ليس لـه. انظر السَّرقات.

النِّداءُ

النداءُ من فعل نادى مناداةً الرجل: صاح، وتنادى القوم: نادى بعضهم بعضاً. والنداءُ هو طلب الإقبال بالحرف «يا» وإخوته. وهذ الإقبال قد يكـون حقيقيّاً أو مجـازيّاً، مثـل: «يا بني اسمع نصيحة أهل العلم والمعرفة» ومثل: «يا اللّه كن بنا رحيماً» أو هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريد المتكلم. وللمنادى أحكام ثلاثة: مفرد، ومضاف، ومشبه بالمضاف. حكم المنادى المفرد:

١ ـ إذا كان المنادى المفرد علماً أو نكرة مقصودة فإنّه يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النّداء، فتقول: «يا رجل»، «يا رجلان» «يا أربعةَ عشر». أمّا إذا وصفت النكرة المقصودة فإنّها تُنصب، نحو: «يا رجلاً كريماً أنجدني».

٢ ـ إذا تكرّر العلم المنادى وأُضيف الاسم المكرّر إلى علم ينصب الثّاني، أمّا العَلَمُ الأوّل فيجوز فيه البناء على الضـمّ والنصب، مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس».

٣ ـ يجوز للضرورة الشّعريّة تنوين المنادى المبنيّ كقول الشاعر: [الوافر]

سـلامُ اللّهِ يَـا مَـطَرٌ عليهـا   وليسَ عليـكَ يـا مـطرُ السَّلامُ

ـ إذا كان اسم العلم المنادى موصوفاً بـ «ابن» أو «ابنة» وهذا الوصف مضافاً إلى عَلَم، يجوز في المنادى البناء على الضمّ أو على الفتح، مثل يا حسنَ أو حسنُ بن فارسة.

ـ حكم المنادى المضاف: إذا كان المنادى مضافاً، يجب نصبه، وكذلك يُنصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة، مثل: «ربنا اغفر لنا».

ـ حكم المنادى الشّبيه بالمضاف:

١ ـ المنادى المشبَّه بالمضاف يأتي منصوباً دائماً مثل: «يا حسناً وجهُهُ».

٢ ـ لا يجوز نداء ما فيه «أل» إلاّ في صُوَر منها:

أ ـ في اسم الجلالة، فتقول: يا الله، أو اللّهمّ.

ب ـ في الجمل المحكيَّة وما سُمِّيَ به مِنْ موصول بـ «أل» نحو: «يا المنطلق زيد» فيمَنْ سُمِّيَ بذلك.

ج ـ في اسم الجنس المشبَّه به مثل: يا الخليفةُ عدلاً.

د ـ في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر: [الكامل]

عبّاس يا الملكُ المتوّجُ والذي عرفتْ له بيتَ العُلا عدنانُ

النَّزاهةُ

النُّزاهَةُ من فعل نَزَه ينزَهُ، والنُّزْهُ والنَّزاهَةُ: البعد عن السوء، والعفيف المتباعد عن المكروه. ذكر ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التجبير» النّزاهة وعرّفها بقوله: «هو الّذي إذا أنشدته العذراء في خدرها لا يقبح عليها». وعرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» نفس تعريف ابن أبي الإصبع، وقال في بيت قصيدته: [البسيط]

نَزَّهْتُ لَفْظِيَ عَنْ فُحْشٍ وَقُلْتُ لَهُمْ عَرَبٌ وفي حَيِّهم يا غربةَ الذِّممِ

وهذا اللّون البديعيّ لم يَنْظِمه من أصحاب البديعيّات سوى صفيّ الدّين الحِلّيّ فقال: «وهو نوع غريب تجول سوابق الذّوق السليم في حلبة ميدانه بألفاظ فيها معنى الهجو الّذي إذا سمعته العذراء في خِدْرِها لا تنفر منه». ومثّل له بقول أبي تمّام: [الكامل]

لو أنَّ تَغْلِبَ جَمَعتْ أنسابَها يومَ التَّفاخرِ لمْ تَزِنْ مِثْقالا

وقال الصفيّ الحِلّيّ: [البسيط]

حَسْبِي بِذِكْرِكَ لِي ذَمّاً وَمَنْقَصَةً فيما نَطَقْتَ فَلاَ تَنْقُصْ ولا تَذِمِ

وذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هو أنْ يأتي النّاظم في هجوه بألفاظ غير سخيفة ولا ظاهرة الفحش».

النَّسخُ

النَّسْخُ من فعل نسخ بمعنى نقل نصّاً أوكتاباً بالكتابة اليدويّة كلمة بعد أخرى. والنَّسخُ نوع من السّرقات الشّعرية. راجع: السّرقات الشّعرية.

النَّشازُ

النَّشازُ عيبٌ من عيوب الفصاحة في الكلمة وهو اجتماع أصوات كلاميَّة تنبو على السّمع ويتعثّر اللّسان في نطقها، بسبب تكرار الصوت الواحد بكثرة مزعجة، أو بسبب تناقض موسيقى عدّة أصوات أو تقارب مخارجها، كما في لفظة «مُسْتَشْزِرات».

النَّشرُ

راجع الطيّ والنّشر.

النَّكِرَةُ

النَّكِرةُ من فعل نكِرَ ينكَرُ نكراً الأمرَ: جهلَهُ، والرجل: لم يعرفه. والنَّكرةُ اسم يَدُلُّ على شيء غير معيَّن بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ويصدق على كلٍّ منها اسمه، نحو دفتر، بلبل، رسمة، لوحة، ويدخل في حكم النَّكِرة الجُمل والأفعال. وعلامة النَّكِرة أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيد التَّعريف، نحو: «قلم، القلم» أو تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل «أل» المذكورة، ككلمة «ذو» النكرة التي لا يَصُحُّ دخول «أل» عليها، بل يصحّ دخولها على كلمة صاحب التي بمعناها. وهي نوعان:

ــ نكرة محضة أو تامّة: وهي ألتي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها مع انطباقه على كل فرد، نحو كلمة «رجل» التي تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون غيره، والنَّكِرَةُ تكون محضة أوتامّة إذا لم توصف ولم تضف إلى نكرة.

ــ النَّكِرَةُ غير المحضة أو النّاقصة: وهي التي تنطبق على بعض أفراد الجنس، نحو: «تلميذ مهذب» التي تنطبق على بعض أفراد التّلاميذ وهم المهذّبون دون غيرهم، فهي اكتسبت بنعتها «مهذّب» شيئاً من التّخصص والتّحديد وقلّة العدد، مما جعلها أقل إبهاماً

وشيوعاً من النكرة المحضة أو التامة، والنكرة غير المحضة هي النكرة المنعوتة كالمثل السابق، أو المضافة إلى نكرة، نحو: «فلاح القرية»، أو المضافة إلى نكرة مضافة إلى نكرة، نحو: «بنت فلاح قرية».

النفي

ذكر النفي أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» فعرفه بقوله: اعلمْ أنَّ النفي قد كثر في أشعارِ العَرَب والمحدَثين كقول عَدِيّ بن الرقاع: [الطويل]

ومـا مُخْـدَرٌ وَرْدٌ يـرشـحُ شبلهُ بخَفَّانَ قـد أحْمَى جَميعَ المَوارِدِ
كـأنَّ دمـاءَ الهـادِيـاتِ بنحـرِهِ صبيبُ مـلاءات خَضِيبٌ مجاسـدِ
بـأمنَع منْـهُ مـوئـلاً حين تلْقـه إذَ الحربُ أبدتْ عن خِدام الخرائدِ

نفي الشيء بإيجابه

النفي من فعل نَفى يَنْفي نَفياً عنـه: تنحّى عنه ونَحّـاهُ ودفعهُ وأزالـهُ. ذَكر ابن رشيق القيروانيّ نفي الشيء بإيجابه، وعرفه فقال: «إنه من محاسن الكلام، فإذا تأملتهُ وجدتَ باطنه نفياً وظاهره إيجاباً». ومثّل له بقول امرىء القيس: [الطويل]

عَلى لاحِبٍ لا يُهْتَـدى بمنـاره إذَا سَافَهُ العـودُ النَّبَاطِيُّ جَـرْجَرَا

وأشار ابن حجّة الحمويّ إلى نفي الشيء بإيجابه، فقال في كتابه «خزانه الأدب»: «نفي الشيء بإيجابه، هو أنْ يثبت المتكلّم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً والنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبته» ومثّله بقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[1] فإنَّ ظاهر الكلام نفي الذي يطاع من الشفعاء، والمراد نفي الشفيع مطلقاً.

وكذلك عرّفه عبد الغني النابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» وابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الربيع» وابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه «تحرير التحبير» وابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل»، والنويريّ في كتابه «نهايه الأرب» نفس تعريف ابن حجّة الحمويّ المذكور، وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعْلَمْ أنَّ حقيقةَ هذا النوع هو أنْ يثبتَ المتكلّم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً،

(١) سورة غافر، آية رقم (١٨).

والمنفي في باطن الكلام حقيقة هو الّذي أثبته». وقال بعض علماء البلاغة: «نفي الشّيء بإيجابه، هو إذا تأمّلته وجدتَ باطنه نفياً وظاهره إيجاباً وكلاهما حسن».

النُّقلُ

النُّقلُ من فعل نَقَلَ يَنْقُلُ نقلاً الشّيء: حَوَّلهُ من موضع إلى موضع. وقد ذكر النقل أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرَّفه قائلاً: «اعْلَمْ أنَّ النَّقْلَ هو أن ينقل الشاعر معنى إلى معنى غيره، وهو كما قال أبو العلاء في تفسير شعر المتنبّي: [الكامل]

ولِحَظْهُ في كـلِّ قلبٍ شهـوةٌ   حـتّى كـأنَّ مـدادَهُ الأهْـوَاءُ

وهذا يسمّيه أهلُ النَّقْدِ «النَّقْلَ»، لأنّه نقله من قول البحتريّ: [الخفيف]

أفـرغَتْ في الزجـاجِ من كلِّ قلبٍ   فهْيَ مَـحْـبوبـةٌ إلى كـلِّ نَفْسِ

نقلُ الطويلِ إلى القصير

ومن هذا النُّقل السّرقات المحمودة والمذمومة كما ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر»، كما نقل قول ابن وكيع التّنيسيّ: «السَّرقاتُ المحمودةُ عَشَرَةٌ أوّلها استيفاءُ اللّفظ الطّويل في المعنى القصير كقول طرفة بن العبد: [الطويل]

أرَى قبرَ نحّامٍ بخيلٍ بمالـه   كقبـر غَوِيٍّ في البَطَالَـةِ مُفْسـد

وكقول أبي تمام في قصيدة له: [الطويل]

يَـوَدُّ وداداً أنَّ أعضـاء جسمـه   إذا أنْشِـدَتْ شوقـاً إليها مسَـامِعُ

قصَّرَهُ كشاجم ونقله إلى أبياتٍ في صفة قَيْنَة فقال: [المنسرح]

جـاءت بـوجـهٍ كـأنّـهُ قمـرٌ   عـلى قَـوَام كـأنّـهُ غُـصُـنُ
حتى إذا مـا استقـرَّ مجلسُـنـا   وصـارَ في حِجْرِهـا لهـا وَثَنُ
غـنّتْ فـلم تَبْـقَ فيَّ جـارحـة   إلاّ تـمـنّـيْـتُ أنّـهـا أذُنُ

نقلُ القصير إلى الطّويل

هذا الفنّ ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» فقال: «ومنـه نقلُ اللّفظ اليسير إلى الكثير». ومثّل له بقول مسلم بن الوليد: [السّريع]

أقبلْنَ في رَأْدِ الضُّـحى زُمَـراً   يسترنَ وجهَ الشّمسِ بـالشّمْسِ

أخذهُ بعضهم فطوّله وقال: [الكامل]

وإذا الغَـزَالةُ في السَّمـاء تعرَّضَتْ — وبَـدَا النَّهـارُ لـوقتـه يَتَـرَجَّـلُ
أبـدَتْ لوَجْهِ الشَّمسِ شَمْساً مثله — يَلْقى السَّمـاءَ بمثـلِ مـا يستقبلُ

نقلُ الرَّذل إلى الجزل

ذكر أسامة بن منقذ نقل الرَّذل إلى الجزل في كتابه «البديع في نقد الشعر» ومثَّل له بقول أبي العتاهية: [مجزوء الرمل]

مَـوْتُ بعض النَّـاس في الـ — أرضِ عـلى بـعض فُـتُـوح

أخذه أبو تمام في لفظ أجزل منه فقال: [البسيط]

وحسنُ مُنْقَلَبٍ تبـدُو بشـاشتُـهُ — جـاءَتْ عـوارِفُـهُ من سُوءِ مُنْقَلَبِ

نقلُ الجزل إلى الجزل

ذكر أسامة بن منقذ هذا الفنّ في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أنْ يعرِّفه، ومثَّل له بقول أبي نواس: [مجزوء الرمل]

بُـحَّ صـوتُ المـالِ مِمَّـا — مـنـك يـدعـو وَيَـصِـيـحْ

أخذه مسلم بن الوليد فنقله إلى بناء أحسن منه فقال: [البسيط]

تَـظَلَّمَ المـالُ والأعْـداءُ من يـدِهِ — لا زالَ لـلمـالِ والأعـداءِ ظـلاَّمَـا

نقلُ الجزل إلى الرَّذل

هذا الفنّ ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أنْ يعرِّفه، ومثَّل له بقولِ امرىء القيس: [الطويل]

ألمْ تَـرَيَـاني كُلَّمـا جِئْتُ طـارقـاً — وَجَـدْتُ بهـا طِيبـاً وإن لمْ تَـطَيَّبِ

النَّهي

النَّهي من فعل نَهى يَنْهَى نهياً ونَهاهُ، والعامَّة تقول يَنْهِيهِ عن الأمر: زجرهُ عنه بالفعل.
النَّهي في علم النحو وعلم البيان طلب الكفّ عن الفعل أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء

والإلزام، وله صيغة واحدة، وهي صيغة الفعل المضارع المقرون بـ «لا» النّاهية الجازمة نحو: «لا تتكاسل». وقد يخرج النّهي عن معناه الحقيقي، فيدُلّ على معانٍ تستفاد من السياق، منها:

١ ـ الدُّعاء، وذلك عندما يكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى منزلةً وشأناً، نحو: «ربي لا تؤاخذني إنْ نسيت أو أخطأت».

٢ ـ الالتماس، وذلك عندما يكون صادراً من شخص إلى آخر يُساويه قَدْراً ومنزلة، نحو قول الشاعر: [البسيط]

لا تحسبوا البُعدَ ينسيني مودَّتكُمْ   هيهات هيهات أن تُنسى على الزَّمَنِ

٣ ـ التمنّي، وذلك إذا كان موجَّهاً إلى ما لا يعقل، نحو قول الخنساء: [المتقارب]

أعَيْنَيَّ جُودا ولا تَجْمُدَا   ألَا تبكيانِ لِصَخْرِ النَّدى

٤ ـ النّصح والإرْشادُ، نحو قول المتنبّي: [الوافر]

إذا غامَرْتَ في شرفٍ مَرُوم   فلا تَقْنَعْ بما دُونَ النُّجوم

٥ ـ التّوبيخ، وذلك عندما يكون النَّهْيُ عنه أمراً لا يُشَرِّفُ الإنسان، نحو قول الشاعر: [الكامل]

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ   عارٌ عَليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

٦ ـ التّحقير، نحو قول الحطيئة في الزبرقان بن بدر: [البسيط]

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها   واقْعُدْ فإنّك أنت الطّاعمُ الكاسي

٧ ـ التّحقير، نحو قول الشاعر: [البسيط]

لا تَطْلُبَنَّ كريماً بَعْدَ رُؤيَتِهِ   إنَّ الكِرامَ بأسخاهم يداً خُتِموا

النَّوادِرُ

النّادرة جمع نَوادِر: مؤنث النادر، يقال هو نادِرَة الزمان، أي وحيد عصره. ذكر ابن أبي الإصبع النّوادر في كتابه «تحرير التّحبير» وعرَّفه فقال: «وهو أنْ يعمدَ الشاعر إلى معنى مشهور ليس بغريب في بابه، فيغرب فيه بزيادة لم تقع لغيره، ليصير بها ذلك المعنى المشهور غريباً، وينفرد به عن كل من نطق به». وعرَّفه كذلك قُدامة بن جعفر في كتابه «نقد

الشعر» وقال: «لا يكون المعنى غريباً إلَّا إذا لم يسمع بمثله في الزمان». وسماهُ أُسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» «النادر والبارد» وعرَّفه فقال: «اعْلَمْ أنَّ الشعر النَّادر هو الَّذي يستفزُّ القلب ويُحمي المزاجَ في استحسانِه، والبارد بضدّ ذلك». ومثّل بقول أبي العتاهيّة: [الرمل]

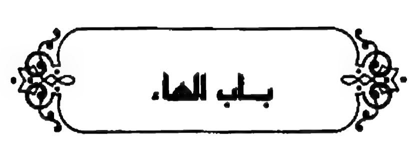
مَاتَ واللَّهِ سعيدُ بنُ وهبٍ رَحِمَ اللَّهُ سعيدَ بنَ وهبٍ
يا أبا عِثْمانَ أبْكَيْتَ عَيْني يا أبَا عُثْمانَ أوْجَعْتَ قلبي

وعرَّفه ابن حجَّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «وهو أنْ يأتي الشاعر بمعنى مستغرب لقلّة استعماله، لا لأنّه لم يسمعْ بمثله». ومثّل له ببيت قصيدته فقال: [البسيط]

نَوادِرُ المَدْحِ في أوْصَافِهِ نَشَقَتْ مِنْهَا الصَّبَا فأتَتْنا وَهْيَ في شَمَمِ

وقد ذكر هذا النّوع أصحاب البديعيّات، كالصفيّ الحِلّيّ في «الكافية» وعبد الرَّحمٰن العلويّ والخزرجيّ والموصليّ وعبد الغني النَّابلسيّ، وعرَّفه الأخير في كتابه «نفحات الأزهار» نفس تعريف ابن حجّة الحمويّ، وعرَّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هو أنْ يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلّته في الكلام لا أنّه لم يسمع بمثله». مؤيداً مذهب قُدامة بن جعفر. غير أنَّ جمهور علماء البلاغة على خلافه في ذلك، لأنّهم يزعمون أنَّ النادر لا يكون إلَّا إذا لم يسمع بمثله. ومنهم من سَماهُ «الإغراب والطُّرفة»، ويقولون: «ورد غريب وطريف لا لأنّه لم يوجد مثله في الزَّمان بل لأنَّهُ وجد في غير أوانه». ومنه قول الخنساء: [الطويل]

وَمَا لَبِسَ العُشّاقُ ثوباً من الهَوَى ولا بَدَّلُوا إلَّا الثِّيابَ التي أبْلَى
ولا شَرِبُوا كأساً من الحبِّ حلوةً ولا مُرَّةً إلَّا وشربُهُم فَضْلَى



بـاب الهاء

الهَتْهَتَةُ

الهتهتة بالتاء، والهثهثة بالثاء: حكاية العييّ والألكن.

الهدمُ

ذكر أسامة بن منقذ الهدم في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أنْ يُعَرِّفه، ومَثَّل له بقول البلاذُرِيِّ: [الكامل]

قَدْ يرفعُ المرءُ اللَّئيمُ حجابَه ضعةً، ودونَ العُرْفِ مِنْهُ حِجَابُ

عكسه شاعر آخر فقال: [مجزوء الكامل]

مَلِكٌ أغرُّ مُحجَّبٌ معروفُهُ لا يُحْجَبُ

الهَزْلُ الذي يُرادُ به الجدّ

الهزل من فعل هَزَلَ، وهو اسم مشتق من الهُزال كالشتيمة من الشتم. والهزل ضد الجدّ. أشار ابن المعتزّ إلى الهزل الّذي يُراد به الجدّ في كتابه «البديع» دون أنْ يعرِّفه، فقال ممثلاً هذا النَّوع بقول أبي العتاهية: [البسيط]

أرْقِيكَ أرْقِيكَ بسمِ اللّهِ أرْقِيكَا مِنْ بُخْلِ نفسٍ لعلَّ اللّهَ يَشْفيكَا
ما سِلْمُ نَفْسِكَ إلاّ مَنْ يُتَارِكُها وَمَا عَدُوُّكَ إلاّ مَنْ يُرَجِّيكَا

وكذلك أشار إليه عبد الرَّحمن العبّاسيّ في كتابه «معاهد التنصيص». وذكره ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو أنْ يقصدَ المتكلِّم مدحَ إنسان أو ذمَّه، فيخرج من ذلك المقصد مخرج الهزل والمجون اللائق بالحال». ومثّله بقول أبي العتاهية المذكور. وقال في بيت بديعيَّته: [البسيط]

وَالبَيْنُ هَــازَلَنِي بـالجِـدِّ حين رأى	دَمْعِي وقــال تبـرُّدْ أنت بـالــدِّيَمِ

وقال القزوينيّ في كتابه «التَّلخيص»: «ومن البـديع الهـزل الذي يُـراد به الجِـدّ، وترجمته تغني عن تفسيره». ومثّله بقول امرىء القيس: [الطويل]

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وإنْ كان بَعْلُهَـا	أنَّ الفَتى يَهْــذِي وَلَـيْسَ بفـعَّــالِ

وكذلك عرّفه النَّابلسيّ في كتابه «نفحات الأزهار» كما عرّفه ابن حجّة الحمويّ، وذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» ومثّل له بأقوال أصحاب البديعيّات كالموصِليّ، وصفيّ الدّين الحِلّيّ، والخزرجيّ والعلويّ، وعائشة الباعونيّة، في كتاب «الدراري السبع».

هَل

هل: يُطلب بها التّصديق فقط، أي معرفـة وقوع النّسبة أو عدم وقوعها لا غير، نحو: هل جاء الأمير؟ والجواب نعـم أو لا. ولأجل اختصاصها بطلب التّصديق لا يذكـر معها المعادل بعد أم المتّصلة، فلذا امتنع «هل سعد قام أم سعيد؟» لأن وقوع المفرد وهو سعيد بعد أم الواقعة في حيِّز الاستفهام دليل على أن أم متصلة، وهي لطلب تعيـين أحد الأمرين، ولا بدَّ حينئذٍ أنْ يعلمَ بها أوّلاً أصل الحكم، وهل لا يناسبها ذلك، لأنها لطلب الحكم فقط، فالحكم فيها غير معلوم، وإلاّ لَمْ يستفهمْ عنه بها، وحينئذٍ يؤدي الجمع بين هل وأم إلى التّناقض، لأنَّ «هل» تفيد أنَّ السائل جاهلٌ بالحكم لأنّها لطلبه، و«أم» المتصلة تفيد أنَّ السائل عالم به، وإنّما يطلب تعيـين أحد الأمرين، فإن جاءت أمْ كذلك كانت منقطعة بمعنى بل الّتي تفيد الإضراب، نحو: هل جاء صديقك أم عدوّك.

وقُبِّحَ استعمالُ «هل» في تركيب هو مَظِنَّة لـلعلم بحصول أصـل النّسـبة، وهو ما يتقدَّمُ فيه المفعول على الفعل، نحو: «هلْ خليلاً أكرَمتَ» فتقديم المفعول على الفعل يقتضي غالباً حصولَ العلم لـلمتكلم، وتكون «هَلْ» لطلب حصول الحاصلِ وهو عبثٌ.

الهَمْزُ

الهَمْزُ هو في القراءة إظهار الهمزة في النُّطق، وكانت القبائل الحجازيّة تـسهِّلها فتقلبها واواً أو ألفاً أو ياءاً نحو: «راس، لوم، بير» في رأس، لُؤم، بِئْر. ومن أنواع الهمزة: همزة التّعدية، همزة السَّلب، همزة الفصل، همزة القطع، همزة النقل، همزة الوصل، همـزة التّصديق، همزة التّصوُّر.

همزة التَّصديق

ذكر أحمد الهاشميّ همزة التَّصديق في كتابه «جواهر البلاغة» فقال: «همزة التَّصديق هي إدراك وقوع نسبة تامَّة بين شيئين أو عَدم وقوعها». ويكثر التَّصديق في الجمل الفعليَّة، كقولك: أحضر الأمير؟ نستفهم عن ثبوت النِّسبة ونفيها، أي فقد تصورت الحضور والأمير والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع النِّسبة بينهما، هل هو محقق خارجاً أو لا. فإذا قيل حضر، حصل التَّصديق. فالمسؤول عنه في التَّصديق نسبة يتردَّد الذهن في ثبوتها ونفيها، وفي هذه الحالة يُجاب بلفظة نعم أو لا. ويَقلّ التَّصديق في الجمل الاسمية، نحو: أعليٌّ مسافر.

ويمتنع أن يُذكر مع همزة التَّصديق معادل، كما مُثل، فإنْ جاءت «أم» بعدها قدِّرتْ منقطعة، أي لا بدَّ من وقوع الجملة بعد أم المنقطعة، فإنْ وقع بعدها مفرد قُدِّر بجملة، نحو: «أحضر الأمير أم جيشه»، أيْ بل حضر جيشه. وتكون بمعنى بل، كقول الشاعر: [الطويل]

وَلَسْتُ أبالي بعدَ فقْدي مالكاً أموتِيَ ناءٍ أم هُو الان واقِعُ

همزة التَّصوُّر

همزة التَّصوُّر ذكرها أحمد الهاشميّ في كتابه «جواهر البلاغة» وقال: «فالتَّصوُّر هو إدراك المفرد، أي إدراك عدم وقوع النِّسبة، وذلك كإدراك الموضوع وحده، أو المحمول وحده، أو هما معاً، أو ذات النِّسبة الَّتي هي مورد الإيجاب والسَّلب». ومثِّل لذلك نحو: أعليٌّ مسافرٌ أمْ سعيدٌ؟ تعتقد أنَّ السَّفر حصل من أحدهما، ولكن تطلبُ تعيينَهُ، ولذا يجاب بالتَّعيين، فيُقال سعيد مثلاً. وحكم الهمزة الَّتي لِطلب التَّصور أن يليها المسؤول عنه بها سواء أكان:

مُسنداً إليه، نحو: أأنتَ فعلتَ هذا أم يوسفُ.

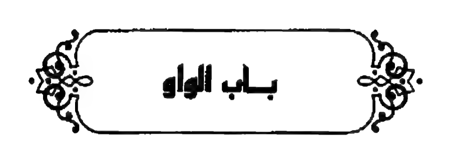
أم مُسنداً، نحو: أراغبٌ أنت عن الأمر أم راغبٌ فيه.

أم مفعولاً، نحو: إيَّايَ تقصد أم سعيداً.

أم حالاً، نحو: أراكباً حضرتَ أم ماشياً.

أم ظرفاً، نحو: أيومَ الخميس قدمتَ أم يوم الجمعة.

ويذكر غالباً مع همزة التَّصورُ مُعادل مع لفظة «أم» وتُسمَّى مُتَّصلة كالأمثلة السابقة. ويجوز حذفُ هذا المعادل، نحو: أخليلٌ حضر.



باب الواو

الوثْمُ

الوثْمُ: إحدى خصائص اللّهجة اليمنيّة. ويكون في قلب السين ثاءاً، نحو قولهم: «النّاث» في «النّاس».

وَجهُ الشّبه

راجع التّشبيه.

الوصل

الوصلُ، هو كمال الاتصال وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع، والتّوسط بين الكمالين، وله ضابطان:

الضّابط الأوّل: أنْ يعرفَ الكاتب أو الشاعر أو المتحدث ما يريد أنْ يقول وما يسعى إليه. والبليغ من النّاس هو الّذي يختارُ الكلمة المناسبة للمكان المناسب والتّعبير الموجز أو المسْهَب أو المتوسّط وفقاً لعقلية من يخاطب ومكانة من يقف بين يديه وذكاء من يتحدّث إليه.

الضّابط الثّاني: وهو يعتمد على العِلْم أولاً وأخيراً، ونقصد علم النحو أولاً والبلاغة ثانياً.

ينبغي أنْ يعلَم من خلال علم النحو معاني الحروف وكيفيّة استخدامها في التّعبير، «فالواو» تؤدّي معنى يختلف عن «الفاء» أو «ثُم» أو «بل» من معاني العطف، فإنّه إنْ مَلَكَ

الذَّوق الفنِّي أولاً وأُصول العلوم الأساسيَّة ثانياً في معرفة معنى الجملة الخبرية وصياغتها واختلافها عن معنى الجملة الإنشائيَّة وأُسلوبها وصياغتها مثلاً عرف بداهة متى يصل كلامه بعضه ببعض، ومتى يقطعه بعضه عن بعض. هذا ما نبَّه إليه أكثم بن صَيْفيّ إذْ كاتب ملوك الجاهليَّة فقال: «افصلوا بين كل معنى مُنقَضٍ، وَصِلُوا إذا كان الكلامُ معجوناً بعضُهُ ببعض» وكذلك ذكر أبو هلال العسكريّ مثل هذا في كتابه «الصِّناعتين».

الوَكْمُ

ينسب الوكم إلى ناس من «بكر بن وائل» وإلى ربيعة، وهم قوم من «كلب» وعلَّل سيبويه هذه الظاهرة بتشبيههم «الكاف» من ضمير المخاطبين بـ «كم» المسبوق بكسرة، أو بياء بـ«الهاء». فقال: قال ناس من بكر بن وائل «مِنْ أَحْلاَمِكِمْ» و«بِكِم» شبَّهـها بالهاء لأنَّها علم إضمار. وقد وقعت بعد الكسرة، فأُتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليه أن يضمَّ بعد أنْ يَكْسِرَ، وهي رديئة جداً، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الحُطَيْئة: [الطويل]

وإنْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَلىَ جُلِّ حَادِثٍ مِن الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا

وغلَّط المبرِّد أصحاب «الوكم» قائلاً: «وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء. وذلك غلط منهم فاحش، لأنَّها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنَّما ينبغي أن يجرى الحرف مُجرى غيره إذا أشبهه في علته، فيقولون: مررت بِكِمْ».

واعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّ جميع الناطقين باللغة العربية الفصحى قد يرتكبون الوكم أحياناً، وذلك بتأثير المجاورة، أو كما قال سيبويه بإتباع «الكسرة الكسرة» ولكن المتكلم سرعان ما يتنبَّه إلى ما وقع به، فيصحح «لحنه» مباشرة حتى إذا لم يكن ممَّن يعرف «الوكم» وشروطه وأهله. . . لأنَّ العربي - حتى في عصرنا الحاضر - يجنح للخفة في كلامه.

الوَهْمُ

الوَهْمُ من فعل وَهَمَ يَهِمُ وهماً في الشَّيءِ: ذهب إليه وَهْمُهُ، وهو يريد غيره. والوهم خاصة لَهْجِيَّة عُرفت بها قبيلة بني كلب، تتمثَّل في كسرها ضمير الغائبين المتصل «هم» فتقول «منهِمْ» في «منْهُم».

وقد نسب سيبويه «الوهم» إلى قوم من ربيعة، وربما كان هؤلاء الناس هم «بنو

كلب»، ويصف سيبويه هذه اللغة بأنّها «رديئة» ويقول: «واعلمْ أنَّ قوماً من ربيعة يقولون مِنْهِمْ أتبعوها الكسرة، ولم يكن المُسَكَّنُ حاجزاً حصيناً عندهم وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنّك قد تجري على الأصل، ولا حاجز بينهما. فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المشابهة».

ويدرس الفراء هذه الظاهرة ويقول: «عَلَيْهُمْ» «وعَلَيْهِمْ» لغتان لكل لغة مذهب في العربية. فأما من رفع الهاء يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها.

أ ـ فأمّا الرفع فقولهم «هُمْ قَالوا ذلك» من الابتداء، ألا ترى أنّها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها.

ب ـ والنصب في قولك: «ضَرَبْهُمْ» مرفوعة، لا يجوز فتحها ولا كسرها.

ج ـ فتركت في «عَلَيْهُمْ» على جهتها الأولى.

وأما من قال «علَيْهِم» فإنّه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة. فقال: عَلَيْهِم لكثرة دور المكنّى (أي الضمير) في الكلام. وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل «بِهِمْ» و«بِهُمْ» يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة. ولا تبال أن تكون الياء مفتوحاً ما قبلها أو مكسوراً، فإذا انفتح ما قبل الياء فصارت ألفاً في اللفظ لم يجز في «هُمْ» إلّا الرفع مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إلى اللهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ﴾[1]، ولا يجوز «مَوْلاَهِم الحقِّ» وقوله: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِه﴾[2]، ولا يجوز «فَبِهُدَاهِم اقتده».

---

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٦٢).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٩٠).

فهرس المصادر والمراجع

الهمزة

- الإتقان في علوم القرآن. السّيوطيّ، عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر جلال الدِّين (ت ٩٩١ هـ/ ١٥٠٥ م).
- أدب الكاتب. قُدامة بن جعفر (ت ٣٠٣ هـ/ ٩١٥ م).
- أسرار البلاغة في علم البيان. الجرجانيّ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م). تصحيح محمد عبده، تعليق الحواشي محمَّد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٣١١ - ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٢ - ١٨٩٥ م.
- إعجاز القرآن. الباقلانيّ، محمد. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- الأقصى القريب. التّنوخيّ، محمد. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- أنوار الرَّبيع. ابن معصوم، عليّ بن محمَّد (ت ١١١٩ هـ/ ١٧٠٧ م). تحقيق شاكر هادي شكر، كربلاء، بغداد، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م، ثمانية أجزاء.
- الإيضاح في علوم البلاغة. القزوينيّ، محمد بن عبد الرَّحمٰن، (ت ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م)، تحقيق محمَّد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الكتاب اللّبناني، ط/ ٤، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
- الإيضاح في شرح مقامات الحريري، القاسم بن عليّ (ت ٥١٦ هـ/ بعد ١١٢٢ م).

الباء

- البحر المحيط. أبو حيَّان الأندلسي، صورة عن الطبعة المصرية.
- البديع. عبد اللّه بن المعتزّ (ت ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨ م) اعتناء أُغناطيوس كراتشفوفسكي، بيروت - دار المسيرة ١٩٨٢ م.
- بديع القرآن. ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد (ت ٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦ م).
- البديع في نقد الشعر. أسامة بن منقذ - تحقيق أحمد بدوي، حامد عبد المجيد - مصر، مطبعة مصطفى البابي، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م.
- بديعيَّة العلويّ، عبد الرَّحمن بن محمد، (٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م) بديعيَّة ضمن كتاب الدراري السبع، مخ، بيروت، (لا. ت).
- البرهان في وجوه القرآن. ابن وهب الكاتب. تحقيق أحمد مطلوب.
- البرهان في علوم القرآن. الزَّركشيّ، محمَّد - دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- البرهان الكاشف. ابن الزَّملكانيّ. تحقيق عبد الكريم السماكي.
- البلاغة تطور وتاريخ. د. شوقي ضيف - دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.
- البلاغة الفنِّية. الجندي علي، (ت بعد ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م)، مصر ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦ م.
- بلوغ الأرب في علم الأدب، جرمانوس فرحات - مخ، حلب، (١١٣١ هـ/ ١٧١٨ م)، ونسخة مطبوعة تحقيق إنعام فوَّال، طبعة ١٩٩٠ م.
- البيان والتّبيين. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر - بيروت، دار الفكر للجميع، ١٩٦٨، جزءان.
- بيان إعجاز القرآن للخطابي.
- البيان في غريب القرآن. ابن الأنباري - دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩ م.

التّاء

- تاج اللُّغة وصحاح العربية. الجوهري، مصر، ١٢٨٢ هـ. مجلدان.
- تأويل مشكل القرآن.
- التُّبيان في علم البيان. الزَّملكانيّ. تحقيق مطلوب والحديثي - بغداد، ١٩٦٤ م.

- تحرير التَّحبير. تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة، دار إحياء التُّراث، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م.
- تسهيل المجاز.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن. الشريف الرضيّ. تحقيق محمد عبد الغني حسن، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- التَّصوير الفنِّي في القرآن. سيد قطب - دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٥ م.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن. الشريف الرضي - تحقيق محمد عبد الغني حسن - نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- تلخيص المفتاح للقزوينيّ شرح البرقوقي - القاهرة، ١٩٠٤ م.
- التَّلخيص في علوم البلاغة، القزوينيّ محمَّد بن عبد الرَّحمٰن، (ت ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م)، بيروت دار الكتاب العربي، ط/ ٢، ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣٢ م.
- التَّورية وخلوّ القرآن منها. د. محمَّد جابر فياض، دار المنارة، جدة، ١٩٨٥ م.

الجيم

- الجامع الكبير، ابن الأثير الجزريّ.
- الجامع الصغير للسُّيوطيّ - الحلبيّ، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- جنان الجناس، الصفديّ، خليل بن أيبك، (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م)، القسطنطينيَّة، مط الجوائب، ط/ ١، ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨١ م.
- جواهر الأدب، الهاشمي، أحمد (ت ١٣٦٢ هـ/ ١٩٤٣ م)، الأزهر ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.
- جواهر الألفاظ. الخفاجيّ، عبد الله بن سعد بن سنان (ت ٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣ م).
- جوهر الكنز. ابن الأثير الحلبيّ.

الحاء

- حدائق السحر. الوطواط، رشيد الدِّين - لجنة التَّأليف، القاهرة، ١٩٤٥ م. نقله إلى العربية إبراهيم أمين الشواربي.
- حسن التَّوسُّل. الحلبيّ، محمود (ت ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٤ م)، تحقيق أكرم عثمان يوسف - العراق، دار الرشيد والحرية، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨٠ م.

ـ حلية المحاضرة. الحاتميّ، محمَّد بن الحسن (ت ٣٨٨ هـ/ ٩٩٨ م)، تحقيق جعفر الكتانيّ العراق، دار الرشيد، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٩ م.
ـ حلية اللبّ. عبد الرَّحمٰن الأخضري ـ شرح أحمد الدَّمنهوري. (لا. ت).
ـ الحيوان، الجاحظ، عمرو ـ تحقيق هارون، القاهرة، ١٩٦٩ م.

الخاء

ـ خزانة الأدب. ابن حجَّة الحمويّ، تقيّ الدين (ت ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ م)، مطبعة بولاق، ١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤ م.
ـ الخصائص، لابن جنّي؛ دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٣ م.

الدَّال

ـ الدُّرّ الكمين في علماء دمشق سنة ١٣٤٠. الشطّي محمَّد جميل ـ رسالة بخطه اشتملت على أربعين ترجمة، في المكتبة بدمشق.
ـ درر النحور. الحِلّي ـ بيروت، دار صادر (لا. ت).
ـ الدراري السبع. سركيس شاهين. (ت ١٢٥٠ هـ/ ١٨٧٠ م) مخ، يحتوي على سبع موشحات وسبع بديعيات (لا. ت).
ـ دلائل الإعجاز. الجرجانيّ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م) المنار، مصر، ١٣٣١ هـ/ ١٩١٢ م، ودار المعرفة بيروت، ١٩٨١ م.

الرَّاء

ـ الرسالة العسجدية، للصَّغانيّ.
ـ رسالة المسترشدين، للحارث المحاسبي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط/ ٢، حلب، ١٩٧١ م.
ـ الرَّوض المريع. السَّيوطيّ ـ القاهرة، ١٩٥٥ م.
ـ روضة الأفكار والأفهام، لمرتاد جمال الإمام. غنام، حسين ـ الرياض، ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م.

الزَّاي

ـ زخارف عربية. د. نور الدين صمود ـ نشر الشركة التونسية للتوزيع.

ـ زهر الآداب وثمر الألباب. الحصري ـ طبع في مصر، ١٣٧٢ هـ/ ١٩٥٣ م.

السّين

ـ سرّ الفصاحة. الخفاجيّ، عبد الله بن سعد بن سنان (ت ٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣ م)، تحقيق علي فودة. ـ القاهرة، ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣٢ م.
ـ سعود المطالع فيما تضمّنه الإلغاز في اسم حضرة والي مصر من العلوم اللوامع. دار الطباعة، بولاق، ١٣٨٣ هـ.

الشّين

ـ شرح عقود الجمان. السّيوطيّ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م).
ـ شرح الحماسة. المرزوقي، تحقيق أمين وهارون، لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٥١ م.
ـ شروح التلخيص. مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٣ م.

الصّاد

ـ الصاحبيّ. ابن فارس.
ـ الصّناعتين. أبو هلال العسكريّ (ت ٣٩٥ هـ/ ١٠١٥ م). تحقيق مفيد قميحة، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ١٣٢٠ هـ/ ١٩٧١ م.

الطّاء

ـ الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. العلويّ، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م) مصر، مطبعة المقتطف، دار الكتب الخديوية ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤ م.
ـ الطرائف الأدبية للميمني، القاهرة، ١٩٣٧ م.

العين

ـ العبر وديوان المبتدا والخبر. ابن خلدون ـ ط/ ٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٧.
ـ العربية ولهجاتها. أيوب عبد الرحمٰن. القاهرة، ١٩٦٨ م.

ـ عروس الأفراح للسبكيّ. مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٢ هـ/ ١٩٢٣ م.
ـ عصمة الأنبياء. الرازي، فخر الدين. حمص، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.
ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠ م)،
ـ تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل. ط٥، ١٢٠١ هـ/ ١٩٨١ م. جزآن.
ـ عقود الأخبار. ابن قتيبة ـ القاهرة، ١٩٢٦ م.
ـ عيار الشعر. ابن طباطبا، محمد ـ تحقيق الحاجري وزغلول سلام، القاهرة، ١٩٥٦ م.

الغين

ـ الغيث المسجم. الصَّفدي، خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م)، القاهرة، ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٧ م، جزآن.

الفاء

ـ فخر الدين الرازي بلاغياً ـ ماهر مهدي هلال ـ بغداد، ١٩٧٧ م.
ـ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥ هـ/ ٦٩٤ م) باعتناء محمد بدر الدين النعساني، ط/ ١، ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩ م، مصر، مطبعة السعادة.
ـ فصول في فقه اللغة العربية ـ عبد التواب رمضان. القاهرة، ط/ ٣، ١٩٨٧ م.
ـ فوات الوفيات. ابن شاكر الكتبي. تحقيق د. إحسان عباس ـ دار صادر، بيروت، ١٩٧٤ م.
ـ في ظلال القرآن، سيد قطب ـ دار الشروق، بيروت، ١٩٧٠ م.

القاف

ـ قانون البلاغة. البغدادي.
ـ القطار السريع لعلم البديع. حنفي ناصف ـ مطبعة الواعظ، مصر (لا ـ ت).
ـ قواعد الشعر. ثعلب. تحقيق رمضان عبد التوّاب ـ القاهرة، ١٩٦٦ م.

الكاف

ـ الكامل. المبرد. تحقيق محمد إبراهيم، السيِّد شحاتة ـ القاهرة، ١٩٥٦ م.

ـ الكافية في علوم البلاغة ومحاسن البديع. الحِلّيّ، صفيّ الدين. (ت ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨ م) تحقيق نسيب نشاوي ـ دمشق، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
ـ الكتاب. سيبويه. تحقيق محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٧ م.
ـ الكشاف. الزمخشري.
ـ كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة، أبو إسحق إبراهيم بن إسماعيل، (ت ٦٠٠ هـ).
ـ الكواكب الدرّية في الفنون الأدبية، حسين الجسر، مخ، (لا. ت).

اللام

ـ لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. دار صادر، بيروت.
ـ اللُّزوميّات. المعرّي.

الميم

ـ المثل السّائر. ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩ م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م، وطبعة أُخرى، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط/ ١، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م.
ـ مجالس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون. مصر، دار المعارف، ط/ ٣، الجزء الأول.
ـ مجمع البيان في تفسير القرآن. الطبرسي، المفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ/ ١١٥٣ م)، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م، عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.
ـ المختصر. السيوطيّ.
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها.
ـ معجم العين. الخليل بن أحمد.
ـ المصباح، لابن مالك.
ـ المطول. التفتازانيّ.
ـ معالم الكتابة. ابن شيث القرشيّ.
ـ معاهد التّنصيص، العباسيّ، عبد الرّحيم بن أحمد ـ (ت ٩٦٣ هـ/ ١٥٨٣ م)، تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار عالم الكتب، ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٧ م، أربعة أجزاء.
ـ معترك الأقران، السّيوطي.
ـ المعجم المفصّل في اللغة والأدب، د. إميل بديع يعقوب، ود. ميشال عاصي، بيروت، ط/ ١، دار العلم للملايين.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضع محمد فؤاد عبد الباقي. دار القلم، بيروت، ١٩٣٩ م.
ـ مفتاح العلوم. السُّكاكي ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣ م.
ـ مقامات الحريريّ. الحريريّ، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ/ ١١٣٦ م)، شرح أحمد الشريشي. القاهرة، ط/ ٣، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، أربعة أجزاء.
ـ المقتضب. المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد. تحقيق محمد عضيمة، بيروت عالم الكتب: (لا ـ ت).
ـ المنزع البديع، السّجلماسيّ.
ـ المنصف. ابن وكيع التِّنيسيّ، محمد بن خلف، (ت ٣٠٦ هـ/ ٩١٨ م)، تحقيق الداية ـ دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٢ م.
ـ منهاج البلغاء، القرطاجني، حازم أبو الحسن ـ تحقيق محمد الحبيب، تونس، ١٩٦٦ م.
ـ الموجز في تاريخ البلاغة. المبارك مازن ـ دار الفكر، دمشق (لا. ت).
ـ مواهب المفتاح.

النون

ـ نضرة الإغريض. العلويّ، المظفّر بن الفضل (ت ٥٨٤ هـ/ ١١٨٨ م)، تحقيق نهى الحسن ـ دمشق، مطبعة طربين، ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م.
ـ نفحات الأزهار على نسمات الأسحار. النّابلسيّ، عبد الغني (ت ١١٤٣ هـ/ ١٧٣١ م)، بيروت، دار عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨٢ م.
ـ نقد الشعر. قُدامة بن جعفر (ت ٣٠٣ هـ/ ١٩١٥ م)، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٣٢٠ هـ/ ١٩٠٢ م.

ـ النكت في إعجاز القرآن. الرُّمَّاني ـ ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق خلف الله وسلام. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥ م.
ـ نهاية الأرب. النُويْريّ، شهاب الدين. (ت ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٣ م) مصر، ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م.
ـ نهاية الإيجاز. الرَّازي، فخرالدين ـ تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥ م.
ـ نهج البلاغة. طبعة مكتبة الأندلس، بيروت (لا. ت).

الواو

ـ الوافي. التّبريزي.
ـ الوساطة. القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز. تحقيق محمد إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طـ/ ٣، القاهرة، ١٩٥١.

فهرس المحتويات

باب الجيم

باب الحاء

باب الخاء

باب الدال

باب الذال

باب الراء

باب الزاي

باب السين

باب الشين

باب الصاد

باب الضاد

باب الطاء

باب الظاء

باب العين

باب الغين

باب الفاء

باب القاف

باب الكاف

باب اللام

باب الميم

باب النون

باب الهاء

باب الواو